

السياسة الدولية

□ التحكيم الدولي والتسوية السلمية لقضية طابا

د . أحمد حسن الرشيدى

□ السياسة المصرية والخيار النووى

د . نادية محمود مصطفى

□ الفلسطينيين وصراع القوة

د . شفيق الغبرا

□ مجلس التعاون العربى وإمكانات التكامل الاقتصادى

د . رابع رتيب

□ الادارة الجديدة واحتمالات تطور السياسة

الأمريكية فى المنطقة العربية [ملف العدد]

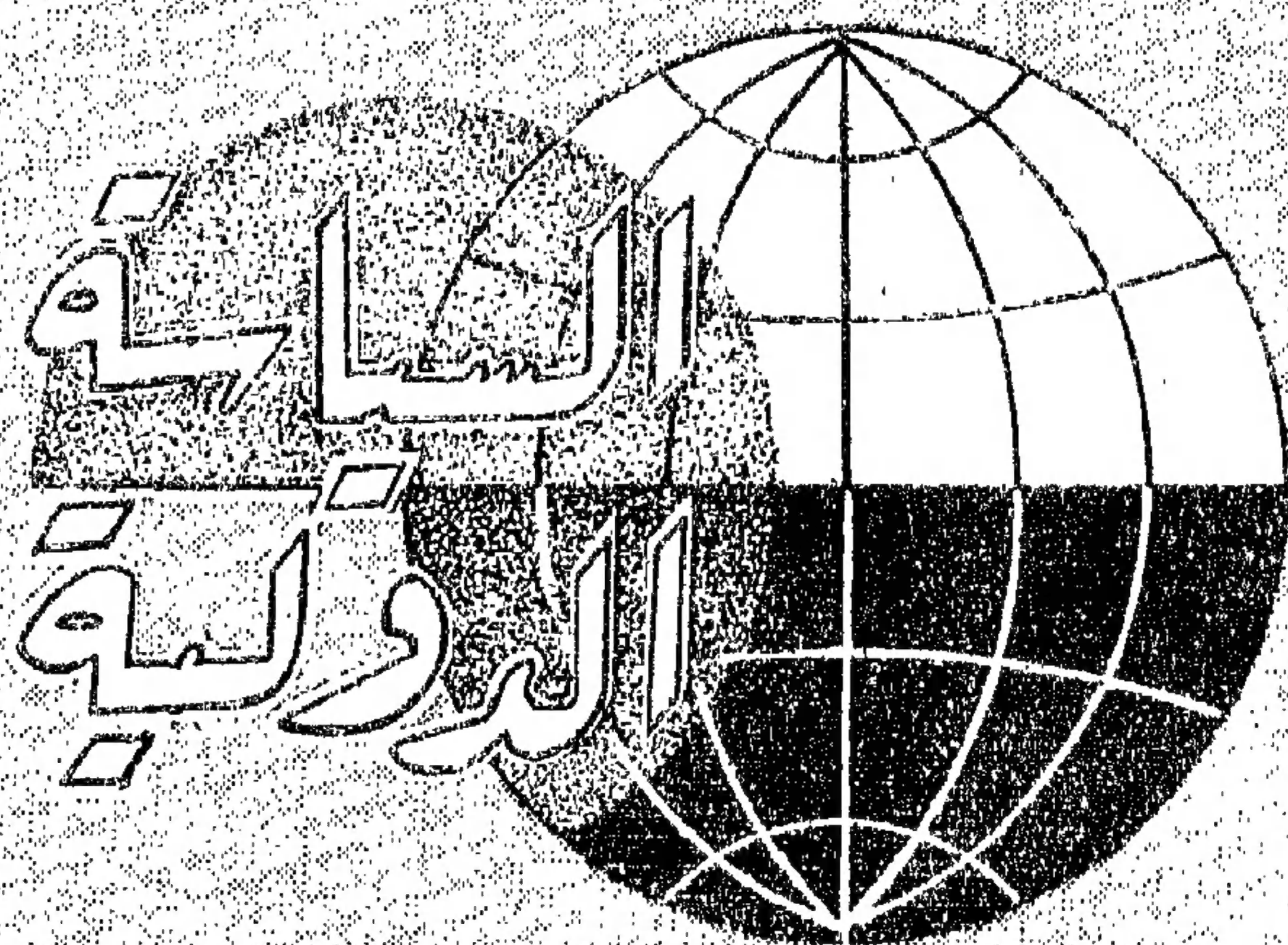
اعداد : د . على الدين هلال

□ اضطرابات جورجيا ومشكلة القوميات فى الاتحاد السوفيتى

د . أحمد عباس عبدالبديع



General Circulation Department
and Library of the
Bibliotheca Alexandrina



العدد (٩٧)
يوليو ١٩٨٩

الأمم

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إبراهيم نافع

السياسة
الدولية

مجلة دورية
تصدر عن
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

صدر العدد الأول منها في أول يوليو ١٩٦٥

المفهرس

□ الافتتاحية :

- مصر وأربعة مؤتمرات للقمة - د . بطرس بطرس غالي ٤
□ الدراسات :

- التحكيم الدولي والتسوية السلمية لقضايا طابا - د . أحمد حسن الرشيدى ٨
- السياسة المصرية والخيار النووي - د . نادية محمود مصطفى ٢٤
- الفلسطينيون وصراع القوة - د . شفيق الغبرا ٦٠
- مجلس التعاون العربى وإمكانات التكامل الاقتصادى - د . رابع رتيب ٧٢
□ ملف العدد الإدارة الجديدة واحتمالات تطور السياسة الأمريكية فى المنطقة العربية

- تقديم : د . على الدين هلال ٩٠
- توجهات الإدارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية - د . عبد المنعم سعيد ٩٢
- الإدارة الأمريكية الجديدة والصراع العربى الاسرائيلى - د . هالة سعودى ١١٥
- احتمالات التطور فى السياسة الأمريكية ازاء الخليج - د . اسامة الغزالى ١٢٥
- السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربى - د . جهاد عودة ١٣٦
- القضايا العربية فى الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية - وحيد عبد المجيد ١٤٢
□ التقارير والتعليقات :

- قمة الدار البيضاء وعودة مصر - حسن ابراهيم طالب ١٥٥
- اتحاد المغرب العربى - عز الدين شكرى ١٦١
- الانتخابات البرلمانية العراقية والتعددية السياسية - أحمد ابراهيم حسن زرد ١٦٥
- قراءة تحليلية فى الانتخابات التونسية - فتحي على حسين ١٦٨
- وفاة الخمينى والصراع على السلطة فى ايران - خالد السرجانى ١٧١
- دور المراكز المصرية التدريبية فى افريقيا - سفير احمد طه محمد ١٧٦
- انيوبيا : ماذا بعد محاولة الانقلاب الأخيرة - فتحى حسن عطوة ١٨١

سعر بيع النسخة

داخل مصر ١٢٥ قرشاً

خارج مصر : لبنان ٥٥٠ ليرة ، الأردن ١٥٠٠ فلس ، العراق ٢٠٠٠ فلس ، الكويت ١٥٠٠ فلس ، السعودية ١٥ ريالاً ، المغرب
ديرشماً ، البحرين ١٣٠٠ فلس ، الدوحة ١١ ريالاً ، دبي ١١ درهماً ، أبو ظبى ١١ درهماً ، دoha وأبوظبي ريالاً علفى ، عمرة والسعودية
والقدس ١٥٠ شفقاً ، لندن ٢٠٠ بنى

رئيس التحرير :

د . بطرس بطرس غالي

نائب مدير التحرير :

أحمد يوسف القرعي

سكرتيرا التحرير :

نبيلة الأصفهاني

سوسن حسين

مشروع الولايات المتحدة الأوروبية ١٩٩٢ بين الممكن والمستحيل - د . ثناء فؤاد عبد الله

الناتو .. وتحديات ما بعد الأربعين - محمد علي المداخ

اضطرابات جورجيا ومشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي - د . احمد عباس عبد البديع

القمة الصينية السوفيتية ومرحلة جديدة في العلاقات الدولية - جمال الدين محمد علي

الحلول الأمريكية لمديونية العالم الثالث - نسرين سامح مرعي

الانتخابات البرلمانية والتحول السياسي في الاتحاد السوفيتي - امانى محمود فهمي

أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتي - وفاء ثروت

السياسة والمال في اليابان - نزيهة الأفندي

الانتخابات البرلمانية في سريلانكا وتجربة المراقبين الدوليين - سفير احمد توفيق خليل

الملكية الذكرية بين اتفاقية الهبات ومنظمة اليو - محمود دغش

□ في الاستراتيجية العسكرية : تأثير الموقع الجغرافي على الأمن القومي العربي والدفاع عنه - لواء طلعت مسلم

ندوات ومؤتمرات دولية

المؤتمر السابع عشر لاتحاد المحامين العرب - احمد يوسف القرعي

ندوة مجلس التعاون العربي : الواقع والآفاق - د . عطية حسين أفندي

ندوة نزع السلاح والأمن في أفريقيا - طارق حسني ابو سنة

□ مكتبة السياسة الدولية

□ كاريكاتير الصحافة العالمية

□ مجالات السياسة الدولية : إعداد سوسن حسين

ولا تزال ملحة الكفاح الفلاح طيفي في الأرض المحتلة مستمرة - مقدمه المجلات

الثورة الفلسطينية والنضال الى السلام

ساعة التراجع في الشرق الأوسط

□ شهوريات الاحداث الدولية مارس ، أبريل ، مايو ١٩٨٩

وثائق دولية

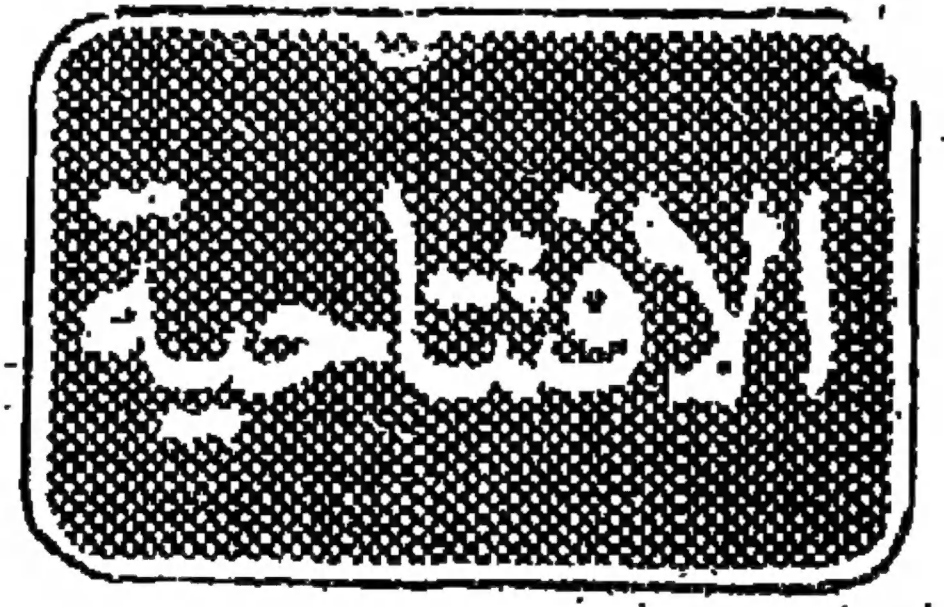
الإدارة والتحرير والإعلانات :

شارع الجلاء - القاهرة

٧٥٥٥٠ - ٧٥٥٦٩٩

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ٥ جنيهات ، اتحاد البريد العربي ١٠ جنيهات

بالبريد الجوي ٢٠ دولارا ، باقي دول العالم والبريد الجوي ٣٥ دولارا



مصر وأربعة مؤتمرات للقمة

غدت دبلوماسية القمة واحدة من أبرز قسّمات الحياة السياسية المعاصرة ، كما غدا لقاء الرؤساء في محافل دولية أو منظمات اقليمية أو مؤتمرات عالمية ، من أكثر أوجه النشاط الدولي ، قدرة على الحسم والانجاز واتخاذ القرارات الاستراتيجية ، بل ومن أنجع الوسائل المباشرة ، لتحقيق التفاهم بين قادة الدول ، وتنقية الأجواء وحل المشكلات المعقدة ، وتمهيد الطريق وتهيئة السبيل أمام المزيد من التقارب والتلاقى والعمل المشترك .

ولقد شهدت الأسابيع الماضية قمتين هامتين هما القمة العربية غير العادية في الدار البيضاء ، والقمة الثالثة للدول الناطقة بالفرنسية في دكار ، كما سوف تشهد الأسابيع القادمة قمتين دوريتين لمحفليين كبيرين هما القمة الخامسة والعشرون لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال الفترة من ٢٤ - ٢٦ يوليو ١٩٨٩ ، والقمة التاسعة لحركة عدم الانحياز في الفترة من ٤ - ٧ سبتمبر ١٩٨٩ .

ولقد كان الحضور المصري في القمتين الأوليين ، ذا قيمة استثنائية ومغزى خاصا ، كما سوف تسجل الدبلوماسية المصرية في القمتين الأخيرتين ، نشاطا محوريا متميزا ينطلق من رصيد تاريخى ودور تأسيسى بارز في هذين التجمعين اللذين تنتمى اليهما مصر ، انتماء عضويا وسياسيا .

فلقد كانت القمة العربية غير العادية التى انعقدت في الدار البيضاء على مدى خمسة أيام مابين ٢٢ - ٢٦ مايو ١٩٨٩ ، حدثا تاريخيا حاسما ، بما تميزت به من عودة مصر الى حضور اجتماعاتها بعد غيبة استمرت عشر سنوات ، ومشاركتها الفعالة في أعمالها . كما كانت هذه القمة العربية أكثر القمم أهمية منذ سنوات بعيدة ، ليس فقط لخطورة الموضوعات المعروضة على جدول أعمالها ، أو لطبيعة التوقيت التى تنعقد فيها ولخصوصية المرحلة التى تمر بها القضية الفلسطينية أو القضية اللبنانية ، وإنما لأهمية المصالحات السياسية التى تمت خلالها ، وما حققته من إذابة الجليد الذى كان قائما في العلاقات العربية

[إن أية قمة عربية أو أفريقية وعلى مستوى طالما أنها منتظمة في مواعيد عقدها فإنها كثيرا ما تزيل الخلافات التي قد تنشأ . أما تأجيل القمة لسنوات فإنه يؤدي إلى تراكم الخلافات ويصبح من الصعوبة حلها مرة أخرى]

من تصريحات
الرئيس حسني مبارك
فور عودته من قمة الدار البيضاء
٢٧ مايو ١٩٨٩

ولقد حرص الرئيس مبارك على فتح الباب لكل ما يمكن ان يعود بالخير على العرب ، ودعا الى اللقاء خلافاً لماضي جانبا ، والاهتمام بالحاضر والمستقبل ، والتنبيه الى التحديات التي تهدد الأمة العربية ، ووضع في خطابه امام القمة ، برنامجا واقعيا ، واضحا ودقيقا ، للعمل العربي المشترك في المرحلة القادمة . فقد كان خطاب الرئيس في المؤتمر ميثاقا كاملا للعمل المطلوب من كل العرب ، حتى يمكن لأمتنا أن تجتاز مخاطر الطريق ، وحتى لا يفلت منها الوقت الذي يجري سريعا أمامنا ، ويحمل معه تغييرات جوهرية في شكل العلاقات الدولية . وبالإيجاز ، كانت قمة الدار البيضاء قمة تاريخية بكل مقياس ، وكان حضور مصر تحولا أساسيا في نوعية العمل العربي المشترك وكثافته وجديته وقدرته على الانجاز والتأثير . وكان الرئيس مبارك ممثلا حقيقيا لضمير مصر وضمير الأمة العربية جميعا . وكان خطابه فاتحة لعصر جديد من العمل العربي الفعال ، الخالي من التشنجات والانفعالات ، والحريص على مصالح العرب العليا .



أما القمة الثالثة للدول الناطقة بالفرنسية ، التي عقدت في دكار خلال الفترة من ٢٤ - ٢٦ مايو ١٩٨٩ ، فهي ذلك المحفل الدولي الذي تشارك فيه نحو خمسين دولة من دول العالم في الشمال والجنوب معا ، والذي يشكل تبعا لتنتمي اليه مصر انتماء منفعة ومصلحة ، وتحقق من ورائه تعاونا متعدد الأطراف يمد الى مجالات عديدة ومتنوعة ، في عصر يشهد فيه الاعتماد المتبادل ، ويقعدو الحوار بين سائر أطراف المجتمع الدولي ، سمة من سمات الواقع العملي الراهن . وكان مشروع انشاء جامعة الاسكندرية الفرانكوفونية / الأفريقية ، من أهم الموضوعات التي تناولها مؤتمر دكار بالتأييد والمصادقة ، باعتبارها تجسيدا عمليا للتعاون المفيد بين الجنوب والجنوب ، يتم بمساعدة من الشمال ضمن إطار الفرانكوفونية .

وبعد التوقيع على البروتوكول الخاص بإنشاء هذه الجامعة الدولية بالأسكندرية ، كمؤسسة متخصصة في تأهيل وتكوين الكادرات الأفريقية ، في مجالات التكنولوجيا التطبيقية ، التي تخدم قضية التنمية في إفريقيا ، وبعد دخول هذا المشروع الثقافي الهام ، حيز التنفيذ الفعلي ، تقوم جامعة الاسكندرية الفرانكوفونية ، كتعبير عن حضور مصر الثقافي الرائد ، واعتراف بدورها الإشعاعي داخل القارة الأفريقية .



وفي نهاية يوليو ١٩٨٩ ، تنعقد القمة الأفريقية الخامسة والعشرون ، في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، ذلك التجمع الأفريقي الكبير ، الذي كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة في تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولي من أجل الحرية والاستقلال والوحدة والعمل على تحقيق التقدم .

وإن تنعقد الإرادة الجماعية ، على أن تتولى مصر رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية في دورتها الجديدة هذا العام ، ينفسح الأفق أمام جهد مصرى مكثف على مدى السنة الآتية على الصعيد الأفريقى . وتؤمن مصر بأن منظمة الوحدة الأفريقية ، تقوم كأنسب ساحات العمل المشترك ، من أجل تحقيق التضامن والتعاون والوحدة بين جميع الدول الأفريقية المنطوية تحت لوائها ، وفي جميع الطاقات الأفريقية للتغلب على التحديات الحقيقية التي تواجه شعوبنا في المرحلة الراهنة .

وسنبو اصل الشعب المصرى ، في المستقبل ، أداء رسالته التي يتمسك بها تجاه سائر الشعوب الأفريقية الشقيقة ، كما ظل يفعل في كل تاريخه . فهو معها في معركتها الباسلة من أجل الحرية السياسية ، وهو في مقدمة طلائعها من أجل مواجهة معركتها المستمرة ضد التفرقة العنصرية . وهو معها بكل الجهد والطلاقة في العمل المضنى من أجل تحقيق الحرية الاقتصادية ومن أجل التنمية الأفريقية . فعلى مدى العام القادم الذى سيكون عاما إفريقيا خالصا لدى القاهرة ، وابتداء من القمة الخامسة والعشرين ، ستعيش مصر ، كما عاشت روما ، هدم إفريقيا بفكرها ووجدانها ، كما سينصب جل نشاطها على القضايا الأفريقية ، التي هي في نفس الوقت قضايا مصرية ، تدافع عنها وتعمل من أجل حلها .



وفي سبتمبر ١٩٨٩ ، ستلتئم القمة التاسعة لدول عدم الانحياز في الجزائر ، التي كانت مع دلهى والقاهرة ، هي عماد عدم الانحياز التاريخية . « التي تلبط بها روح الحركة ومضمونها على مدى العقود الثلاثة الماضية .

وإذا كانت حركة عدم الانحياز تمثل في يقين مصر ، قوة معذوية هائلة غير مسبوقة في التاريخ ، تستهدف منذ قيامها ، الوقوف بمرم ضد تقسيم العالم أو كتل وأحلاف تتربص كل منها بالآخرى ، وتعمل على تخفيف حدة الحروب الباردة والتقريب بين المعسكرين المتعادين . فإنها تقف اليوم أمام منعطف جديد في تاريخ العلاقات الدولية ، يتجسد في الوفاق بين الشرق والغرب ، وتبدل مفهوما ناجحا للتعايش السلمى الإيجابى ، ويمكنها ، إذا ما حافظت على قوة دفعها واتسعت

نطاقها ، أن تهيبء المناخ السياسى الملائم ، وتفتح الطريق لدعم التعاون بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة ، وتزيد من فرص اسهامها فى الاقتصاد العالمى ، كما تعزز من اتباع منهج التسويات السلمية .

ولقد تبلور ادراك الدبلوماسية المصرية لهذا التطور الجديد ، فى عمل فاعل على الساحة الأفريقية ، التى تشكل دولها اغلبيه ساحقة ضمن مجموعة الدول غير المنحازة ، عندما استصدرت قرارا من القمة الأفريقية الرابعة والعشرين فى مايو ١٩٨٨ ، يؤكد على الترحيب بوجود انفراج شامل ومفتوح ، واننا على استعداد للاسهام فى تحقيقه وتعميقه وتعزيزه ، ويدعو حركة عدم الانحياز الى المتابعة الدقيقة للتطورات سالفه الذكر ، ويوصى بأن تبدأ الحركة عملية اعادة تقييم للوضع الدولى وتأثير هذه التطورات على بلدان العالم الثالث ، وعلى قضاياها العادلة . ونمط علاقات القوى الدولية ، التى يمكن أن تنبع من هذه التطورات .

وعلى مدى الشهور الماضية ، نشطت الدبلوماسية المصرية مع الأطراف الاخرى المختلفة فى حركة عدم الانحياز وبخاصة مع يوجوسلافيا والهند وقبرص وكوبا والدول الأفريقية الصديقة ، وخلال المؤتمر الوزارى للحركة الذى عقد بهرارى فى الفترة من ١٧ - ١٩ مايو ١٩٨٩ ، لتناول المتغيرات الدولية الجديدة بالتقييم والتحليل وصولا الى تصور نشط للحركة يستند الى ضرورة تكثيف الحوار على قدم المساواة مع التجمعات والعناصر الرئيسية المؤثرة فى العلاقات الدولية ، والى توسيع دائرة المشاركة فى الانفراج الدولى ، واثياء وتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب فى المجال الاقتصادى . مع تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب ، وتعميق الاهتمام بالمشاكل المتزايدة الحيوية مؤخرا مثل البيئة والديون الخارجية والصحة وحقوق الانسان ، وتحقيق فعالية اكثر لمنهاجية عمل الحركة فى المستقبل .

وعليه فان مصر ، التى كانت فى مقدمة من عملوا على ارساء أسس ومبادئ عدم الانحياز ، تعمل على أن تتحدى حركة عدم الانحياز اليوم بروح جديدة ، وعلى أن تقوم الدول الأعضاء بالعمل على ترجمة هذه الروح الجديدة الى واقع ملموس من اجل صالح شعوب الدول غير المنحازة ، وسوف تنشط الدبلوماسية المصرية فى قمة بلجراد القادمة من اجل تحقيق هذا الهدف المنشود .



وهكذا ومن واقع الاستعراض السابق لدبلوماسية القمة التى مارستها مصر فى الأسابيع الماضية ، وتناهب لممارستها فى الأسابيع القادمة ، يتبين ان لمصر دورا كبيرا ، بارزا ، أساسيا ، يقوم على أسس راسخة من الفهم العصرى للعمل السياسى وسط ظروف عالمية متغيرة ..

د . بطرس بطرس غالى

التحكيم الدولى والتسوية السلمية لقضية طابا

دراسة لقواعد التحكيم وتطبيقاتها فى العلاقات الدولية

د . أحمد حسن الرشيدى

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

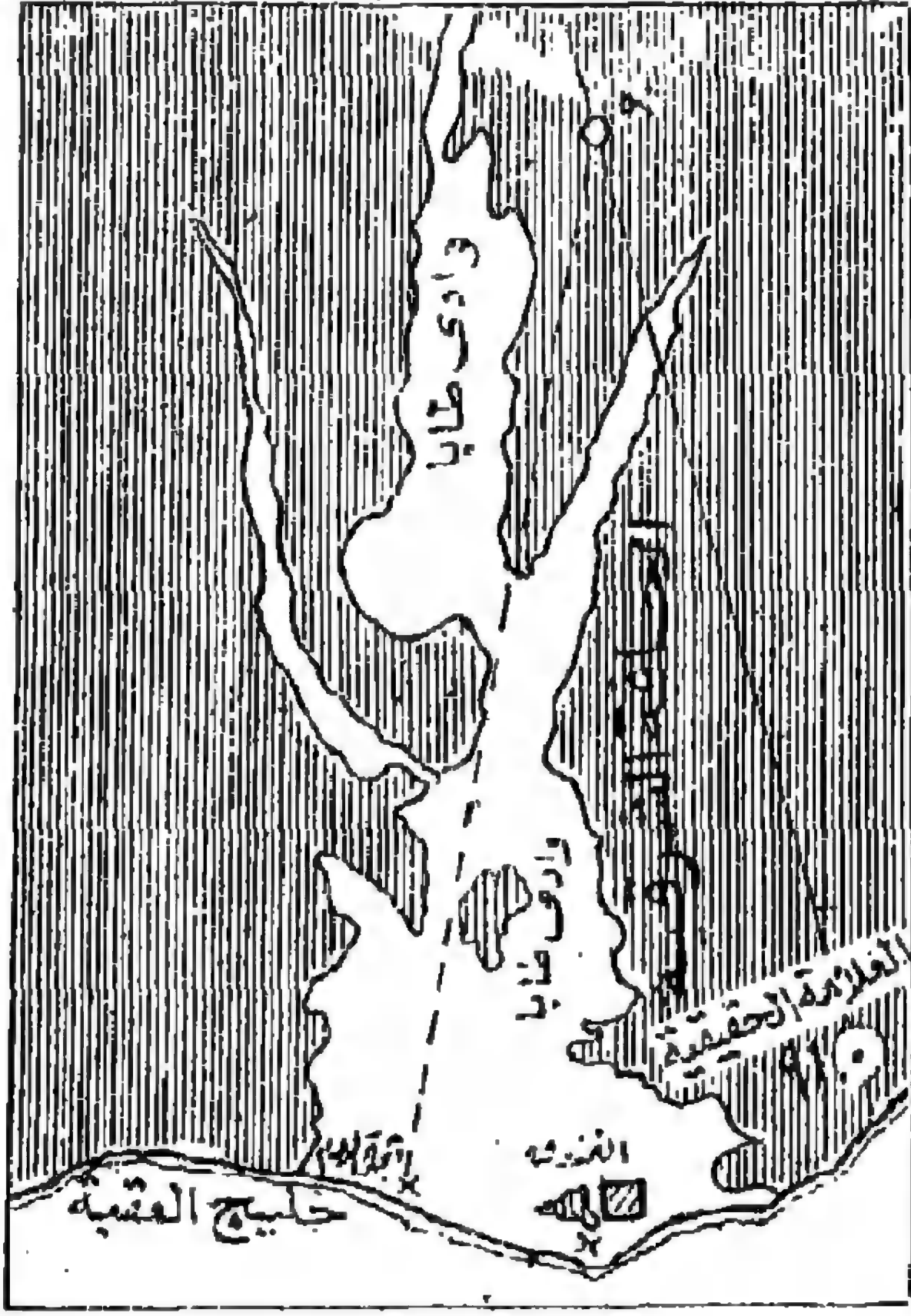
السياسية لمنازعاتها الدولية لما تتميز به هذه التسوية من مرونة وقدرة على المساومة وتبادل التنازلات وصولاً إلى حلول توفيقية مقبولة من كافة الأطراف ، إلا أن ذلك لا يعنى أن التسوية القانونية غير ذات جدوى فى نطاق العلاقات السياسية الدولية . فالثابت أن ثمة أنواعاً من المنازعات الدولية تعرف بالمنازعات القانونية ، كتفسير المعاهدات الدولية ، قد لا تجدى معها كثيراً - بل ورتباً قد لا تجدى معها أبداً - الوسائل السياسية ولا يصح التعامل معها إلا من خلال الأجهزة القانونية أو القضائية المتخصصة . يضاف إلى ذلك من ناحية ثانية ، أن التسوية القانونية عادة ما تلائم وضع الدول الصغرى أو الضعيفة فى المجتمع الدولى فى مواجهة الدول الكبرى الأعضاء فى هذا المجتمع ، وذلك على خلاف التسوية السياسية التى تعكس - ولا شك - طبيعة سوارى القوى

مبدأ التسوية السلمية للمنازعات من المبادئ الأساسية للقانون الدولى المعاصر ، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية^(١) .

وتأخذ التسوية السلمية للمنازعات - فى التطبيق - إحدى صورتين : فهناك ، من ناحية أولى ، صورة التسوية السياسية ويقصد بها تسوية النزاع الدولى بالوسائل السياسية والدبلوماسية كالمفاوضات والمساعى الحميدة والوساطة والتوفيق . وهناك ، من ناحية ثانية ، التسوية القانونية التى تتحقق من خلال اللجوء إلى تحكيم والقضاء الدوليين .

وإذا كانت الدول - عموماً - لاتزال تفضل

(١) انظر ، على سبيل المثال ، نص المادة ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، حيث يقضى بأن : « يفضى جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية ، وعلى وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر » .



الدول يمثل نظاماً متكاملًا للتسوية ، لذا فإن منهج التحليل سيركز على بيان القواعد العامة التي يقوم عليها هذا النظام مع الإشارة - بصفة خاصة - إلى تطبيقاتها بالنسبة لقضية التحكيم بشأن طابا^(٢) . وسيتناول التحليل هذه القواعد العامة للتحكيم وتطبيقها بالنسبة لقضية التحكيم بشأن طابا في نقاط رئيسية ثلاث : النقطة الأولى - وهي تمهيدية - وتعرض فيها للتحديد بمفهوم التحكيم الدولي مع بيان خصائصه وأنواعه . أما النقطة الثانية ، فنخصصها للحديث عن اتفاقات التحكيم الدولي ومشارطاته ، وهذا الموضوع له

القائم بين الدول المتنازعة^(٣) . ومن ناحية ثالثة ، من المعلوم أن التسوية القانونية غالباً ما تكون أكثر فاعلية في اقناع الرأي العام بجدواها وبعدها ، وذلك على خلاف التسويات السياسية التي عادة ما ترتبط في أذهان الرأي العام بفكرة التنازلات والحلول الوسط^(٤) .

وكما نوهنا ، تتحقق التسوية القانونية للمنازعات الدولية من خلال اللجوء إلى إحدى وسيلتين : التحكيم الدولي أو القضاء الدولي . وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء بعض الضوء على التحكيم بوصفه إحدى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية . ولما كان التحكيم

(٢) انظر في القول بملاءمة التسوية القانونية لأوضاع الدول الصغرى : د . إبراهيم شحاته ، محكمة العدل الدولية ومتطلبات تطوير نظامها ، مجلة السياسة الدولية ، ١٩٧٣ ، العدد ٣١ ، ص ٤٤ - ٤٥ .

(٣) J. L. I., 1954, Vol. 48, No. 3, P. 386 .

(*) وعلى ذلك ، فإن الجوانب المتعلقة بنشأة وتطور مشكلة طابا - سواء في مطلع هذا القرن أو في ظل الاحتلال الإسرائيلي لسياء بعد عام ١٩٦٧ - وكذا تلك المتعلقة بتقويم دور الدبلوماسية المصرية في معالجة هذه المشكلة سواء قبل اللجوء إلى التحكيم أو التفاوض أو فيما يتعلق بمفاوضات تنفيذ الحكم ، هي من الأمور التي تخرج عن نطاق هذه الدراسة اللهم إلا بالقدر الذي تقتضيه ضرورة التحليل العلمي الموضوعي .

يشمل كل جوانب النزاع المعروض ، فقد ترى الدول المتنازعة أن مصلحتها المشتركة تقتضى إحالة النزاع برمته الى التحكيم للفصل فيه ، وقد ترى عكس ذلك ومن ثم تكتفي بإحالة أحد أو بعض جوانبه الى التحكيم . ومن ذلك مثلاً ، أن مشاركة التحكيم المعقودة في ١١ سبتمبر ١٩٨٦ بين مصر واسرائيل بشأن طابا قد قصرت سلطة محكمة التحكيم فقط على تقرير مواضع بعض علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، ولم تطلب منها - مثلاً - بحث شرعية أو عدم شرعية هذه المواضع من وجهة نظر أى من الطرفين^(١) .

د - أن الدول عادة ما تحدد - على سبيل الضّر - الموضوعات التي يمكن أن يكون النزاع بشأن أى منها محلاً للتحكيم ، مستثنية من ذلك كل ما يتعلق منها بالاستقلال السياسي والشرف الوطني والمصالح الحيوية وكذا المسائل التي تدخل ضمن نطاق اختصاصها الداخلي^(٢) . ومع ذلك ، فمن الصعوبة القول بوجود قاعدة عامة في هذا الشأن ، لأن المعول عليه في التحليل الأخير هو ارادة الدول المتنازعة ؛ ولذلك ، فكثيراً ما نجد نزاعاً دولياً معيناً قد عرض على التحكيم للفصل فيه ، على الرغم من تعلقه بالمصالح الحيوية والاستقلال السياسي لكل أو لأحد أطرافه . ولعل النزاع حول طابا دليل قوى يمكن أن يساق في هذا الخصوص ، حيث أنه في جوهره كان يتعلق بتمسك مصر بسيادتها على منطقة طابا في حين نازعت اسرائيل في شرعية هذه السيادة انطلاقاً من اعتبارات سياسية^(٣) .

٢ - أنواع التحكيم الدولي :

يأخذ التحكيم الدولي - في التطبيق - صوراً متعددة يكون لكل منها مسمى خاص ، وذلك طبقاً للميعار المستخدم .

أهميته بإعتبار أن اتفاق التحكيم هو الدستور أو القانون الأساسي الذي تلتزم به محكمة التحكيم منذ اللحظة الأولى لنظرها النزاع وحتى صدور الحكم الفاضل فيه . أما النقطة الثالثة والأخيرة ، فنعرض فيها لنظام تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية . ولاشك أن أهمية هذا الموضوع تكمن في حقيقة أن الهدف المتوخى من التحكيم الدولي - كوسيلة سلمية لفض المنازعات - لا يتحقق إلا بتنفيذ أحكامه من جانب الأطراف المعنية .

المبحث الأول

١ - التحكيم الدولي : تعريفه وأنواعه

أ - التعريف بالتحكيم الدولي :

يقصد بالتحكيم الدولي ، كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات الدولية ، ذلك الاجراء الذي يمكن بواسطته حل النزاع الدولي بحكم ملزم تصدره هيئة تحكيم خاصة يختارها أطراف النزاع ، وانطلاقاً من مبدأ تطبيق أحكام القانون واحترام قواعده^(٤) .

ويتميز التحكيم الدولي ، بهذا المعنى ، بعدة خصائص^(٥) :

أ - أولاً ، أن القرار الصادر عن هيئة التحكيم ليس قراراً عادياً وإنما هو حكم Award يقرر حل النزاع عن طريق تطبيق قواعد القانون الدولي العام أو قواعد العدل والانصاف أو أية قواعد قانونية أخرى .

ب - ثانياً ، القرار (الحكم) الصادر عن هيئة التحكيم ، هو قرار (حكم) ملزم بالضرورة لأطراف النزاع وهذا الالتزام لا يتعارض مع الارادة الحرة للأطراف المعنية أو مع مبدأ السيادة ، وذلك لأنهم - أى أطراف النزاع - قد قبلوا بمحض ارادتهم اختيار اللجوء الى التحكيم كوسيلة سلمية لتسوية النزاع القائم بينهم .

ج - أن التحكيم الدولي لا يوط فيه بالضرورة أن

(4) Rousseau, Ch., Droit International Public, (9 éme édition), Paris: Dalloz, 1979, P. 305.

(5) Ibid., PP. 305-306, PP. 315-318.

(٦) راجع نص المادة ٢ من مشاركة التحكيم بشأن طابا . وانظر كذلك نص المادة ٥ من الملحق المرفق بهذه المشاركة والذي يقرر صراحة أنه : " ليس من سلطة المحكمة أن تقرر موضع علامة حدود بخلاف تلك المقدمة من مصر أو اسرائيل والتي تم تسجيلها في المرفق ... " . انظر : د . يونان لبيب رزق (جمع وتقدم) ، وثائق السيادة المصرية على طابا ، مجلة السياسة الدولية ، ١٩٨٩ ، العدد ٩٥ ، ص ٣٠٠ وحسب ٣٠٢ . وقد شملت هذه العلامات ١٤ علامة من مجموع ٩١ علامة هي كل علامات الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب من الحدود المتوسطة وحتى خليج العقبة .

(7) Rousseau, Ch., Op. Cit., PP. 311-312.

وهذه الاستثناءات هي التي يسميها استاذنا الدكتور عز الدين فودة ، التحفظات للزومية ، في اتفاقات التحكيم واتفاقات اللجوء الى المحاكم القضائية الدولية . وانطلاقاً من ذلك ، عارض الاستاذ الدكتور فودة اللجوء الى التحكيم بشأن طابا خشية صدور حكم في غير صالح مصر خاصة وان مسألة افساد أو افساد هيئة التحكيم التي يناط بها الفصل في النزاع المعين المعروض ليست امراً مستبعداً تماماً . راجع : د . عز الدين فودة ، القضاء الدولي ، (مذكرات على الالة الكاتبة) ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٥ - ٢٠ ، ولنفس المؤلف ايضا : لا للتحكيم في طابا ، الاهرام الاقتصادي ، العدد ٨٢٧ ، ٢٨ يناير ١٩٨٥ ، ص ١٢ - ١٤ .

(٨) اهداف اسرائيل من وراء السيطرة على طابا عديدة ، منها : كسر مبدأ الانسحاب الى الحدود الدولية ، ادراكها لأهمية طابا الاستراتيجية وسيطرتها على ميناء ايلات ، الحصول على تنازلات من مصر فيما يتعلق بتطبيع العلاقات ، كسب حقوق في المنطقة سواء فيما يتعلق بالاستثمار أو بالنشاط السياحي .

راجع : الاهرام الاقتصادي ، العدد ٨٢٧ ، المرجع السابق ، ص ١٧ ، د . علي الدين هلال ، طابا : قضية قانونية ام سياسية ، الاهرام الاقتصادي ، العدد ٩١٧ ، ١١ اغسطس ١٩٨٦ ، ص ٩٨ ، خالد الفيشاوي ، طابا : الأرض المصرية في متاهات الحلول السلمية ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان ١٨/١٧ ، يوليو / اكتوبر ، ١٩٨٦ ، ص ٤٢٩ - ٤٣٠ .

أساسا القانون الدولي العام ، ومن تطبيقات تحكيم الحدود بشأن إقليم كوتش بين الهند وباكستان والذي وقعت مشارطته في ٢٠ يونيو ١٩٦٥ ، وتحكيم طابا بين مصر واسرائيل والذي وقعت مشارطته في ١١ سبتمبر ١٩٨٦ : وهناك ، ثالثا ، التحكيم الدولي الذي تكون أطرافه إما من غير الدول ولكن تنتمي من حيث الجنسية الى دول مختلفة ، وإما دولاً من جانب وأطرافاً أخرى من غيرها من جانب آخر ، ويكون موضوع هذا التحكيم ليس النزاع الدولي بالمعنى الدقيق - والذي يعنى نزاعاً بين أشخاص القانون الدولي العام - وإنما العقود والمعاملات الدولية الخاصة . ويدخل هذا النوع من التحكيم الدولي في نطاق اهتمام القانون الدولي الخاص والقانون الدولي التجاري .

جـ - ومن حيث طبيعة الهيئة التحكيمية : هناك التحكيم الذي يتم بواسطة محكم واحد^(٩) . وهناك التحكيم الذي يتم بواسطة هيئة تعرف بمحكمة التحكيم يختار أطراف النزاع أعضائها الذين يشترط فيهم أن يكونوا جميعاً أو غالبيتهم من الشخصيات الدولية المحايدة . وقد جرى العمل الدولي ، منذ تحكيم الألبانيا الشهير عام ١٨٧٢ بين بريطانيا والولايات المتحدة ، على أن يكون تشكيل محكمة التحكيم من عدد فردي عادة ما يكون ٣ أو ٥ . وقد أخذت مشارطة التحكيم بشأن طابا بالنظام الخماسي ، حيث اتفق الطرفان على اختيار المحكمين الآتية أسمائهم : د . حامد سلطان (مصري) ، د . روث لابيروت (اسراييلية) ، كير بيلين (فرنسي) ، ديتريش شاندر (سويسري) ، جونا لاجررين (سويدي) ، وقد اختير هذا الحكم الأخير ليكون رئيساً للمحكمة .

ومحاكم التحكيم نوعان : فهناك ، من ناحية أولى ، محاكم التحكيم المؤقتة ، وهي المحاكم التي يتم الاتفاق على تشكيلها للفصل في نزاع دولي معين . ثم تنقضى بعد ذلك ، ومثالها محكمة التحكيم التي فصلت في قضية ضابا

أ - فأولاً ، ومن حيث طبيعة الالتزام باللجوء الى التحكيم من عدمه : هناك التحكيم الاختياري ، وهناك التحكيم الاجباري . ففي حالة النوع الأول ، والذي يمثل القاعدة بالنسبة للتحكيم الدولي عموماً ، يكون لكل دولة الحق في قبول أو رفض المنول أمام هيئة تحكيمية ، وذلك إعمالاً للمبدأ القانوني العام الذي يقضى بأن أية دولة لا يمكن أن تجبر على عرض نزاعها أمام أية جهة دولية لتسويته بأية طريقة كانت^(١٠) . أما في حالة التحكيم الاجباري^(١١) ، والأصل فيه أيضاً إرادة الدول ، فإن الدولة متى وافقت - سواء بمقتضى اتفاقات خاصة أو بمقتضى نصوص معينة ترد ضمن اتفاقات عامة - على قبول اللجوء الى التحكيم بالنسبة لطائفة معينة من المنازعات لفضها سلمياً ، فهذا لا يكون لهذه الدولة أن ترفض التحكيم في حالة نشوب نزاع مع دولة أو دول أخرى قبلت التعهد ذاته ، ومتى كان النزاع داخلياً ضمن طائفة المنازعات التي سبق الاتفاق على تحديدها .

ويندرج تعهد كل من مصر واسرائيل - بموجب نص المادة ٧ من معاهدة السلام المعقودة بينهما عام ١٩٧٩ - باللجوء الى التحكيم لفض أي نزاع يثور بينهما بشأن تطبيق المعاهدة ، أو تفسيرها ، تحت هذا النوع من التحكيم الاجباري . فطبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة المذكورة : « إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة ، فتحل بالتوفيق أو تحال الى التحكيم » . ولعلنا نستطيع ، في ضوء ذلك ، أن نفهم استمرار مصر على اللجوء الى التحكيم بشأن طابا ، وعدم استطاعة اسرائيل رفض ذلك إطلاقاً ، بعدما عجزت الدولتان عن التوصل الى حل للنزاع عن طريق المفاوضات^(١٢) .

ب - ومن حيث أطراف النزاع ، يقسم التحكيم الدولي الى نوعين : فهناك ، أولاً ، التحكيم الدولي العام الذي تكون أطرافه دولاً متمتعة بكامل الشخصية القانونية لدولية ويكون موضوعه هو النزاع الدولي بالمعنى الدقيق ، وهذا النوع من التحكيم هو الذي -

(٩) Kelsen, H., Peace Through Law, Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1944, P. 130

(١٠) حول مفهوم التحكيم الاجباري وخصائصه وتطوره ، انظر

Anand, R., Compulsory Jurisdiction of the International Court of Justice, London: Publishing House 1961

(١١) المعروف ان اسرائيل ظلت ترفض بشدة - منذ بداية النزاع حول طابا قبل اتمام الانسحاب النهائي لقواتها من سيناء في ٢٥ ابريل ١٩٨٢ - قبول مبدأ التحكيم . الا انها اضطرت لقبول ذلك امام اصرار مصر عليه . راجع الامم المتحدة ، العدد ١٠٣٠ ، ١٠ اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٨

(١٢) وقد كان هذا النوع من التحكيم شائعاً في الماضي ، أما في العصر الحديث فقد أصبح النادر جداً ، وان لم يبلغ تماماً . راجع

Wetter O., The International Arbitral Process: Public and Private, Vol. 1, New York: Oceana Publications, Inc., 1970, P. ٧١

(١٣) كما في تحكيم إقليم كوتش السابق الإشارة اليه من الهند وباكستان عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ . فقد عبت مأكسد الدبلوماسية الابراني نصر الله انتظام ، وعينت الهند القاضي اليوسلاف اليتش بيا . برنامج الامن العام للأمم المتحدة - ازاء احقاق الدوتيين في الاداء على العصور الثالث - بتعيين القاضي السويدي جونا لاجررين (الذي راسل محكمة تحكيم طابا) عضواً ، والثا ورئيساً للمحكمة . انظر أمثلة اخرى Ibid., PP. 252-253

الفاخ عن كون أن مسألة قابلية النزاع الدولي - أي نزاع دولي - للعرض على التحكيم أو القضاء الدوليين من عدمها ، هي إلى حد بعيد ، مسألة مواءمة أكثر من كونها مسألة محكمة بقواعد قانونية صارمة . ومن ناحية ثانية ، يلاحظ أن القانون الدولي العام قد نجح إلى حد كبير في تطوير قواعد قانونية مهمة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع منازعات الحدود والعمل على حلها ، وصارت هذه القواعد تكون الآن فرعاً جديداً من فروع القانون الدولي العام يطلق عليه القانون الدولي لمنازعات الحدود *International Law of Boundary Disputes* وهذه القواعد تساعد ولاشك في تيسير عملية التسوية السلمية لمنازعات الحدود بالطرق القانونية . ومن ناحية ثالثة ، فقد رأينا كيف أن التسوية القانونية تقوم على تطبيق القانون واحترام قواعده ، الأمر الذي يجعلها ويجعل نتائجها مقبولة من جانب الرأي العام في الدول المعنية حتى ولو كانت نتيجه في غير صالح الوطن ، وبهذا فهي تختلف عن التسوية السياسية التي قد يرفضها الرأي العام الوطني لأنه قد يرى فيها تنازلاً أو تفريطاً من جانب حكومته فيما لا ينبغي التفريط فيه أو التنازل عنه . يضاف إلى ذلك حقيقة أن التسوية السياسية ، خاصة إذا تمت من خلال المنظمات الدولية ويغض النظر عن طبيعة النزاع ، كثيراً ما تجعل هدفها الرئيسي منصباً على المحافظة على الوضع الراهن في نطاق العلاقات المشتركة بين أطراف النزاع أكثر من كونه منصباً على صنع السلام الحقيقي بين هذه الأطراف^(١٤) .

وبصفة عامة ، وأياً كان نوع التحكيم الدولي محل البحث ، فلا بد له من اتفاق يعقده أطراف النزاع لتنظيم عملية التحكيم وتحديد خطواتها وإجراءاتها ، وبإختصار تكون أحكامه هي القانون الذي تطبقه المحكمة وتلتزم به منذ لحظة نظرها للنزاع وحتى إصدار الحكم^(١٥) . فماذا يقصد باتفاق التحكيم ؟ وما هي أشكاله أو صوره ؟ وما هي العناصر الأساسية التي ينبغي أن يتضمنها ؟ وإلى أي مدى روعي كل ذلك في مشاركة التحكيم المعقودة بين

بين مصر وإسرائيل ، وهذا هو الأصل العام بالنسبة لمحاكم التحكيم . غير أنه على الرغم من هذه الطبيعة المؤقتة لمحكمة التحكيم ، إلا أن دورها قد لا ينتهي فور إصدار الحكم ، وإنما قد تظل المحكمة قائمة فترة معينة بعد ذلك تحسباً لاحتمال قيام أطراف النزاع أو أحدهم بطلب تفسير للحكم أو لأحدى فقراته أو بشأن تنفيذه . وفي هذا الصدد ، نصت المادة ١٣ من مشاركة تحكيم طابا على أن أي نزاع بين الأطراف حول تفسير أو تنفيذ الحكم يحال إلى المحكمة لتوضيحه إذا طلب منها ذلك ، أي من الطرفين خلال ٢٠ يوماً من صدور الحكم . وتسعى المحكمة إلى تقديم هذه التوضيحات خلال ٤٥ يوماً من تاريخ الطلب .

وهناك ، من ناحية ثانية ، محاكم التحكيم الدائمة التي لا يرتبط وجودها بقيام نزاع دولي معين ، ومثالها محكمة التحكيم الدائمة التي أنشئت بموجب أحكام مؤتمر لاهاي الأول للسلام عام ١٨٩٩ وما أدخل عليها من تعديلات من جانب مؤتمر لاهاي الثاني للسلام لعام ١٩٠٧^(١٦) . والحق ، أن التحكيم الدولي الدائم يجد حماساً كبيراً له في عصرنا الراهن في نطاق التحكيم الدولي التجاري أكثر منه في نطاق التحكيم الدولي العام . د - وأخيراً ، وليس آخر ، ومن حيث طبيعة النزاع موضوع التحكيم ، يمكن التمييز بين عدة أنواع من التحكيم الدولي . فهناك ، مثلاً ، التحكيم الدولي الذي يتعلق بمنازعات الحدود ومثاله تحكيم الحدود بين مصر وإسرائيل بشأن طابا . وهناك ، كذلك ، التحكيم الدولي الذي يكون موضوعه مطالبات اقتصادية أو مالية معينة . ويعتبر النوع الأول ، أي التحكيم الدولي لمنازعات الحدود ، من أهم وأبرز أنواع التحكيم الدولي . وإذا كان ليس هنا مقام التفصيل فيما يتعلق بأسباب منازعات الحدود^(١٧) ، إلا أنه قد يكون مفيداً التأكيد على حقيقة أساسية وهي أن التحكيم يعتبر حالياً من أنسب الوسائل السلمية لتسوية هذا النوع من المنازعات ، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب : فمن ناحية أولى ، هناك السبب العام

(١٤) راجع ، بصفة عامة ، فيما يتعلق بهذه المحكمة : Francois, M., *La Cour Permanente d'Arbitrage*, Rec. des Cours (de l'Académie de la Haye), 1955 Tome 37, PP. 457-553

(١٥) حول أسباب منازعات الحدود ، راجع بصفة عامة : د . فيصل عبدالرحمن طه ، القانون الدولي ومنازعات الحدود ، أبو ظبي

شركة أبو ظبي للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ ، ص ٦٧ - ٧٢ . وأيضاً .

Luard, E., *Frontier Disputes in Modern International Relations*, in, Luard, E., (editor), *The International Regulation of Frontier Disputes*, London: Thames and Hudson, 1970 PP. 9-10 (peace-keeping) . وهذا تابع من كون أن وظيفة المنظمة الدولية - السياسية خاصة - تكمن أساساً في المحافظة على السلام

وليس صنع هذا السلام (Peace-making) . ومن هنا نرى لماذا مثلاً حرصت منظمة الوحدة الأفريقية على جعل مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار أحد المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات فيما بين الدول الأفريقية . راجع : د . بطرس بطرس غالي ، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، ط ١ ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ١١٣ وما بعدها . وانظر أيضاً

Abou-el-Wafa, A., *Arbitration and Adjudication of International Land Boundary Disputes*, *Revue Egyptienne de Droit International*, 1986, Vol. 42, PP. 103-108

(١٧) انظر نص المادة ١/٨ من مشاركة التحكيم بشأن طابا

١ - حالة ورود إتفاق التحكيم في معاهدة عامة
إذا ورد النص على التعهد باللجوء إلى التحكيم في معاهدة عامة معقودة بين الدول المعنية ، كمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، فإنه قد يكون تعهدا خاصا أى مقيدا ، وقد يكون تعهدا عاما أى مطلقا^(٢١) . ويعتبر التعهد باللجوء إلى التحكيم خاصا أى مقيدا ، إذا اقتصر النص على تقرير اللجوء إلى التحكيم لتسوية أنواع معينة من المنازعات الدولية^(٢٢) . ومن ذلك مثلا ، نص المادة ٧ من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، حيث أنه قصر اللجوء إلى التحكيم فقط بالنسبة للخلافات التي تنور بشأن تطبيق هذه المعاهدة أو بشأن تفسيرها وذلك دون غيرها من الخلافات . ومن ذلك أيضا ، نص المادة ١٧ من الاتفاقية المعقودة في ٣ يونية ١٩٥٥ بين فرنسا وتونس^(٢٣) . ويثير هذا النوع من التعهدات باللجوء إلى التحكيم مشكلة أساسية ، تعرف بمشكلة تحديد قابلية أو عدم قابلية النزاع القائم للعرض على التحكيم ، بمعنى هل النزاع يندرج أو لا يندرج تحت طائفة المنازعات التي سبق الإتفاق على تحديدها^(٢٤) . فمثلا ، هل النزاع بين مصر وإسرائيل بشأن ضبا ينطبق عليه نص المادة ٢/٧ من معاهدة السلام الذي يقضى باللجوء إلى التحكيم أو التوفيق إذا ما أخفقت المفاوضات في نسويته ؟ كان الرأي الراجح في صدد الاجابة عن هذا السؤال : هو أن نزاع طابا يصدق عليه نص المادة المذكورة ، لأنه نزاع يتعلق بتفسير وتطبيق أحكام معاهدة السلام^(٢٥) . ويعتبر التعهد باللجوء إلى التحكيم عاما أى مطلقا ، إذا قصد به إنصراف التحكيم إلى كافة المنازعات التي تنور بين الدول المعنية^(٢٦) . ومن تطبيقات ذلك : نص المادة ١٥ من معاهدة مكة للصداقة وحسن الجوار المعقودة في ٧ أبريل ١٩٣١ بين المملكة العربية السعودية العراق ، وكذا نص المادة ٢ من معاهدة بغداد للأخوة التحالف المعقودة بينهما في ٢ أبريل ١٩٣٦^(٢٧) .

مصر وإسرائيل بشأن طابا ؟
تجيب عن كل هذه التساؤلات من خلال المبحث التالي

المبحث الثاني

اتفاقات التحكيم الدولي ومشارطاتها

ماهيتها ، صورها ، مضمونها ، تطبيقها بالنسبة لقضية طابا

يعرض التحليل لهذا الموضوع في نقطتين : الأولى ، تعريف اتفاقات التحكيم وصورها . أما الثانية ، فتركز على مضمون هذه الاتفاقات . وفي الحالتين ، سنشير إلى مشاركة تحكيم طابا بين مصر وإسرائيل كنموذج تطبيقي

١ - تعريف اتفاق التحكيم وصوره

يمكن تعريف اتفاق التحكيم بصفة عامة بأنه ذلك الاتفاق الذي يتم بمقتضاه عرض النزاع الدولي على هيئة تحكيم دولية معينة ، يتم تشكيلها لغرض الفصل فيه بحكم ملزم^(٢٨) .

ويأخذ هذا الاتفاق ، في العمل الدولي ، إحدى الصورتين الآتيتين^(٢٩) : أما صورة الاتفاق السابق على نشوء النزاع وهو ما يعرف بشرط اللجوء إلى التحكيم Clause d'Arbitrage ، وأما صورة الاتفاق اللاحق على نشوء النزاع وهو ما يعرف بمشارطة التحكيم Compromis . ويلاحظ على إتفاق التحكيم السابق على نشوء النزاع - أى الشرط الخاص بالتعهد باللجوء إلى التحكيم - أنه إما أن يرد في معاهدة عامة معقودة بين أطراف النزاع ، كالتعهد المنصوص عليه في المادة ٢/٧ من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩ . وإما أن يرد في معاهدات تحكيم خاصة (معاهدات التحكيم الدائمة)^(٣٠) .

(١٨) انظر في هذا المعنى د . سامية راشد ، التحكيم في العلاقات الدولية الخاصة ، الكتاب الاول : اتفاق التحكيم ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٤ ، ص ص ٧٥ وما بعدها

(19) Rousseau Cj., Op. Cit., PP. 309-310

(20) Dinh, N., et Autres, Droit International Public, (2 ème edition), Paris: L.G.D.J., 1980, P. 814

(21) Rousseau, Ch., Op. Cit., P. 309

(22) Dinh, N., Op. Cit., P. 814

(23) Rousseau, Ch., Op. Cit., P. 309

(٢٤) راجع ، بتفصيل أو في ، فيما يتعلق بهذه المشكلة

Chapal, Ph., L'Arbitrabilité des Différends Internationaux, Paris: Edition A. Pedone, 1967, PP. 24 et Seq.

(٢٥) عائشة عبدالغفار ، طابا وسيناريو العودة إلى الوطن : حوار مع د . بطرس بطرس غالي ، الامرام الاقتصادية ، العدد ٨٠٣٠ ، ٨٠ ، اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٢١

(26) Dinh, N., Op.Cit., P. 815

(٢٧) مشار إلى ذلك في :

Foda, Ezzeldine, The Projected Arab Court of Justice..., The Hague: Martinus Nijhoff, 1957, PP. 32-35

لمبدأ سلطان الإرادة وبوصفه اتفاقاً دولياً - أن يتضمنه ما يشاءون من شروط وعناصر تشكل في مجموعها القانون العام الذي تلتزم به هيئة التحكيم وذلك في حدود ما تسمح به المبادئ القانونية العامة والوقائع القانونية الآمرة ، إلا أن الملاحظ - في ضوء الخبرة التاريخية - أن ثمة عناصر أساسية جرى العمل الدولي على ضرورة تضمينها في كل اتفاق للتحكيم (بطبيعة الحال تقصد هنا باتفاق التحكيم مشاركة التحكيم أي الاتفاق اللاحق على نشوء النزاع ، وكذا اتفاق التحكيم السابق على نشوء النزاع والذي يكون له طابع تنظيمي بالمعنى المشار إليه) .

وتشمل هذه العناصر ما يلي (٢١) :

أ - التحديد الدقيق لموضوع النزاع الذي ستتولى هيئة المحكمة الفصل فيه . فإذا كان النزاع مثلاً نزاعاً بشأن الحدود ، فإنه يجب التحديد بدقة بجزء الحدود المتنازع عليه أو بعلامات الحدود المراد معرفة مواضعها الصحيحة . إذا كان النزاع متعلقاً بمسائل إقتصادية أو مالية ، وجب تحديد هذه المسائل بأكبر قدر من الدقة وتطبيقاً لذلك ، تجدد أن مشاركة التحكيم المعقودة بين مصر وإسرائيل بشأن طابا قد حددت بوضوح شديد أن النزاع المطلوب من هيئة التحكيم الفصل فيه هو فقط : « تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب » (٢٢) . وقد حدد الملحق المرفق بالمشاركة هذه العلامات بأنها تشمل فقط العلامات : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ . بل إن المادة ٥ من الملحق المذكور قد قررت صراحة أنه : « ليس من سلطة المحكمة أن تقرر موضع علامة الحدود بخلاف تلك المقدمة من مصر أو إسرائيل والتي تم تسجيلها في المرفق (وهي العلامات) الأربع عشرة السابق الإشارة إليها) ، كذلك ليس من سلطة المحكمة أن تنظر في مواضع علامات حدود أخرى غير تلك المذكورة في فقرة أ » (٢٣) . وهذا التحديد الدقيق لعناصر النزاع موضوع التحكيم

ومن جهة ثانية ، يلاحظ كذلك أن شرط التحكيم الوارد في معاهدة عامة قد يكون مجرد تعهد بسيط باللجوء إلى التحكيم أي يكتفى فيه فقط بمجرد النص على ذلك ، وقد يتجاوز ذلك ليصير شرطاً تنظيمياً يحدد فيه الأطراف المعنيون شكل هيئة المحكمة التي يريدها وطريقة تكوينها وقواعد الإجراءات التي تتبعها والقانون الذي تطبقه ، إلى غير ذلك من العناصر التي ينبغي أن يتضمنها أي اتفاق للتحكيم كما سنرى (٢٤) . ومن تطبيقات التعهد الأول - التعهد البسيط - نص المادة ٢/٧ من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، حيث أنه أكتفى فقط بتسجيل تعهد الطرفين باللجوء إلى التحكيم الدولي لحل ما قد ينشأ بينهما من خلافات سواء بشأن تطبيق المعاهدة أو بشأن تفسيرها ، وذلك إذا لم يتيسر حلها من خلال المفاوضات . ومن تطبيقات النوع الثاني - أي التعهد التنظيمي - نص المادة ٦ من الميثاق المنشئ للصندوق العربي للانماء الإقتصادي والاجتماعي ، حيث تضمن أحكاماً تفصيلية تنظم كيفية اللجوء إلى التحكيم (٢٥) .

ب - حالة ورود اتفاق التحكيم في معاهدة خاصة : كما أن الاتفاق الذي يتعهد بموجبه الأطراف باللجوء إلى التحكيم - كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات الدولية - قد يرد في معاهدة عامة على نحو ما رأيناه في معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام ١٩٧٩ ، فإنه قد يرد في معاهدة مستقلة تعقد خصيصاً لهذا الغرض وتعرف بمعاهدة أو بمعاهدات التحكيم الدائمة . وقد تكون هذه المعاهدات ثنائية وهذا هو ما جرى عليه العمل الدولي حتى الحرب العالمية الأولى تقريباً (٢٦) ، وقد تكون جماعية ومن أمثلتها الاتفاق العام للتسوية السلمية للمنازعات الدولية المعروف باتفاق جنيف لعام ١٩٢٨ ، والذي أجرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعديلاً عليه عام ١٩٤٩ .

٢ - مضمون اتفاق التحكيم : التطبيق على مشاركة تحكيم طابا :

إذا كان أطراف اتفاق التحكيم يستطيعون - تطبيقاً

(٢٨) راجع أيضاً فيما يتعلق بهاتين الصورتين من صور التعهد باللجوء إلى التحكيم الدولي د . أبراهيم العناني ، اللجوء إلى التحكيم الدولي ، القاهرة : دار الفكر العربي ، ط ١ ، ١٩٧٢ - ص ص ١٤١ - ١٥٣ .
٢٩ أ - شار إليه في د . مفيد شهاب ، التحكيم التجاري الدولي في العالم العربي ، المحلة المصرية للقانون الدولي ، ١٩٨٥ ، المجلد ٤١ ، ص ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢١) Rousseau C'., Op. Cit. P. 310 (30)

(٢٢) راجع ، بتفصيل أكبر ، فيما يتعلق بهذه العناصر لائحة إجراءات التحكيم النموذجية التي اقترتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٨ ، وبصفة خاصة نص المادة الثانية منها .

Wetter, G., The International Arbitral Process: Public and Private, Vol. 5, New York: Oceana Publications, Inc., 1979, P. 233

(٢٣) المادة ٢ من المشاركة .

(٢٤) وقد فصلت المادة ٢ من ملحق المشاركة وجهة نظر كل من الطرفين بالنسبة لمواضع هذه العلامات الأربع عشرة . مع التركيز بصفة خاصة على موضع العلامة ٩١ والتي كانت وجهتا نظر الطرفين بشأنها كالاتي : « بالنسبة لمصر ، فقد حددت موضع هذه العلامة عند النقطة التي كانت توجد بها بقايا علامة الحدود الأصلية التي أزالها الإسرائيليون قبل انسحابهم من سيناء في ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، أما إسرائيل ، فقد حددت موضعين للعلامة ٩١ : الأول ، عند مايسعى بالصخرة الجرانيتية وفي أسفل نتونها الغربي ، والثاني عند ببر طابا في قاع الوادي راجع د . يونان ليب ريق ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢ .

أضحى - لاي سبب - غير قادر على أداء مهامه^(٣٧) .
ج - يحدد الأطراف ، كذلك القانون الذي ستتولى محكمة التحكيم تطبيقه على النزاع . وهل يكون هذا القانون هو القانون الدولي العام ، أم قواعد العدل والانصاف ، أم أية قواعد قانونية أخرى^(٣٨) . أما إذا لم يتضمن إتفاق التحكيم تحديدا للقانون الذي تطبقه المحكمة ، فإنها تطبق من تلقاء نفسها قواعد القانون الدولي العام المشار إليها في نص المادة ١٢٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية^(٣٩) ، أخذاً بعين الاعتبار ما يكون الأطراف قد إتفقوا عليه من شروط وأحكام ضمنوها إتفاق التحكيم أو مشارطته . والواقع ، أن سكوت إتفاق التحكيم وعدم إشارته إلى قواعد القانون الدولي العام ، لايعنى الاستبعاد الكامل لهذه القواعد من نطاق القانون الذي تطبقه المحكمة على النزاع المعروض .
فناهيك عن حقيقة أن اتفاق التحكيم ذاته هو اتفاق دولي يندرج ضمن نطاق المصادر الشكلية الثلاثة التي أشارت إليها المادة ١٢٨ . سالف الذكر ، تشكل قواعد القانون الدولي العام - حتى في حالة عدم الإشارة إليها - الإطار القانوني المرجعي الذي يحيل إليه القاضي الدولي كلما أعوزته الضرورة إلى ذلك - وكذا كلما كان في حاجة ماسة إلى أدلة إثبات يؤسس عليها حكمه لعدم قطعية أدلة الإثبات التي يقدمها كل طرف من أطراف النزاع . ولعل هذا الاستنتاج يصدق تماماً على محكمة تحكيم طابا ، وتدل على ذلك مثلاً بما يلي : فمن ناحية أولى ، يلاحظ أن هذه المحكمة قد أخذت بالرأى الراجح في الفقه والعمل الدوليين فيما يتعلق بدور الخرائط كأدلة إثبات ويوصفها ذات قيمة إستدلالية فقط ولايمكن أن تنهض بذاتها كدليل إثبات قوي^(٤٠) ، وتأسيساً على ذلك رفضت المحكمة القبول بالخرائط التي تقدمت بها إسرائيل لتبرير إدعاءاتها بشأن مواضع بعض علامات الحدود المتنازع عليها^(٤١) . ومن ناحية ثانية ، عوّلت المحكمة على قاعدة السلوك اللاحق كدليل إثبات قوي يصل في قوته الإثباتية

يعتبر ضرورياً للغاية ، ليس فقط لأنه يكشف ولاشك عن جدية الأطراف في التوصل إلى حل سلمي للنزاع من خلال التحكيم ، وإنما أيضاً لأنه يعين هيئة التحكيم في أن يأتي حكمها واضحاً لا لبس فيه ولا غموض وغير متجاوز لحدود اختصاصها^(٤٢) .

ب - يجب أن يتضمن إتفاق التحكيم أيضاً ذكر القواعد الخاصة بطريقة تشكيل هيئة التحكيم وسلطاتها وعدد المحكمين الذين تتكون منهم . ويلاحظ ، بالنسبة لتعيين المحكمين ، أن أطراف النزاع قد يتفقون على تعيين محكم واحد ، وقد يتفقون على الأخذ بنظام هيئة التحكيم ذات التشكيل الثلاثي أو الخماسي أو غير ذلك . وقد رأينا كيف أن المادة ١/٨ من مشارطة التحكيم بشأن طابا قد نصت على الأخذ بالتشكيل الخماسي .
ويذكر في الاتفاق ، عادة ، الأحوال التي تؤدي إلى فقدان المحكم لأهليته كمحكم ، وكذلك حالة إنسحابه أو رده أو عجزه عن القيام بمهامه . وكيفية مواجهة كل ذلك . كما قد يتضمن الاتفاق الإشارة إلى كيفية مواجهة حالة إمتناع أو تباطؤ أحد أطراف النزاع عن الاشتراك في تشكيل هيئة التحكيم ، كما لو إمتنع عن تعيين المحكم الوطني أو المحكمين المحايدين المطلوب منه تعيينهم^(٤٣) .
وقد أشارت المادة ٢/٨ من مشارطة تحكيم طابا إلى بعض هذه الأمور ، فذكرت مثلاً أنه : « يظل تشكيل المحكمة بعد إنشائها دون تغيير حتى صدور الحكم . ومع ... وفي حالة ما إذا كان أو أصبح عضو معين من حكومة لاي سبب غير قادر على أداء مهامه ، تعين هذه الحكومة بديلاً خلال ٢١ يوماً من نشأة هذه الحالة . وإذا كان رئيس المحكمة أو عضو محايد فيها أصبح لاي سبب غير قادر على أداء مهامه ، يجتمع الطرفان خلال سبعة أيام ويحاولان الإتفاق على بديل خلال ٢١ يوماً »^(٤٤) .
والحق ، أن هذا النص قد جاء قاصراً لأنه لم يحدد طريقة حسم الخلاف فيما لو لم يتفق الطرفان على تحديد شخصية رئيس المحكمة أو العضو المحايد الذي

(34) Fox, H., Arbitration, in: Luard, E., Op.Cit., P. 171

(٢٥) راجع نص المادة ٢/٣ من لائحة اجراءات التحكيم النموذجية السابق الإشارة إليها .

(٢٦) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠

(٢٧) وقد جرى العمل الدولي على تزويد هذه السلطة لرئيس محكمة العدل الدولية أو لأمين عام إحدى المنظمات الدولية . انظر مثلاً نص

المادة ٢٧ من الميثاق الملائم للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي . حيث : خول السلطة المذكورة للأمين العام لجامعة الدول العربية

د . مفيد شهاب ، المرجع السابق ، ص

(٢٨) على سبيل المثال نصت مشارطة تحكيم أرامكو بين السعودية وبنك أرامكو والذي صدر الحكم فيه في ١٩٥٧/٧/٢٢ على أن تفصل

المحكمة - فيما يتعلق بالمسائل التي تدخل في نطاق اختصاص المملكة السعودية - طبقاً للقانون السعودي الذي قصد به احكام الشريعة الاسلامية طبقاً للمذهب الحننلي راجع

Wetter, Q., Op.Cit., (Vol. 1), P. 411

(٢٩) المادة ١٠ من لائحة الاجراءات النموذجية للتحكيم والسابق الإشارة إليها

(٤٠) راجع بصفة عامة في القيمة الاستدلالية للخرائط كأدلة اثبات

Weissberg, Q., Maps as Evidence in International Boundary Disputes: A Reappraisal, A.J.I.L., 1963, Vol. 57, No. 4

(٤١) وثيقة الحكم بشأن طابا (ملخص) . د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٩

إلى حد تعديل النص الاتفاقى^(٤٢) ، وذلك لكي تخلص إلى نفي إدعاءات إسرائيل بوجود تناقض بين مواضع بعض علامات الحدود وبين نصوص إتفاقية عام ١٩٠٦ المعقودة بين مصر وتركيا بشأن تحديد الحدود بين مصر وفلسطين^(٤٣) .

د - كذلك ، يجب أن يتضمن إتفاق التحكيم أو مشارطته الإشارة إلى الإجراءات التى يتعين إتباعها أمام المحكمة وأثناء نظر الموضوع ، فيحدد مثلاً هل تكون المرافعات شفوية أم مكتوبة أم تجمع بين النوعين ، كما يشار إلى طبيعة الجلسات من حيث السرية أو العلانية^(٤٤) . وفى هذا الخصوص ، أشارت المادة ٢/٨ من مشارطة تحكيم طابا إلى أن الإجراءات « تشتمل على المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية والزيارات للمواقع التى تعتبرها المحكمة وثيقة الصلة »^(٤٥) . أما مسألة سرية الجلسات أو علنيته فلم تشر إليها المشارطة المذكورة ، حيث إقتصرت إشارتها فقط - فى المادة ٢/٨٢ - على تقرير صدور الحكم فى جلسة علنية^(٤٦) . كما قد تشير الأطراف إلى لغة العمل أمام المحكمة ، مثلما هو الحال فى نص المادة ١٠ من مشارطة تحكيم طابا حيث نصت على أن « تكون المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية وقرارات المحكمة وكافة الإجراءات الأخرى باللغة الانجليزية »^(٤٧) ، ولكنهم قد يتركون للمحكمة سلطة إختيار لغة العمل التى تراها^(٤٨) ، وقد ينص على حرية كل طرف فى إختيار اللغة التى يريدونها كما فى تحكيم جزيرة بالماس بين الولايات المتحدة وهولندا عام ١٩٢٥^(٤٩) .

هـ - وأخيراً ، وليس آخر ، يتعين أن يشار فى إتفاق التحكيم إلى القواعد التى يجب أن تراعى عند إصدار الحكم . فتحدد مثلاً الطريقة التى يصدر بها من حيث الاجماع أو الأغلبية ، وغما إذا كان يصدر مسبقاً أم بدون تسبيب ، والمدة التى يجب أن يصدر خلالها ، ... وتطبيقاً لذلك ، نجد أن مشارطة التحكيم بشأن طابا قد

نصت فى المادة ٢/٤ منها على أن « تتخذ القرارات بما فى ذلك الحكم عند غياب الأجماع بأغلبية أصوات الأعضاء » . وقد جمع الحكم الذى أصدرته المحكمة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ بين الاجماع والأغلبية ، وذلك على النحو التالى^(٥٠) : بالنسبة للمجموعة الأولى من علامات الحدود المتنازع عليها ، وهى العلامات التسع الواقعة فى الجزء الشمالى من خط الحدود من جهة البحر المتوسط وفى اتجاه الجنوب (العلامات : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦) ، صدر الحكم فيها بالاجماع وعلى الوجه الآتى : بالنسبة للعلامات الخمس التالية : ٧ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٥١ ، ٥٢ كان الاجماع لصالح مصر . وبالنسبة للعلامات الأربع المتبقية وهى العلامات : ١٤ ، ١٥ ، ٤٦ ، ٥٦ كان الاجماع فيها لصالح اسرائيل . أما بالنسبة للمجموعة الثانية من علامات الحدود والتى شملت العلامات الأربع التالية : ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ والتى تقع فى المنطقة التى تعرف برأس النقب ، فقد صدر الحكم فيها بأغلبية ٤ أصوات ضد صوت واحد (هو صوت القاضية الاسرائيلية روث لايبودث) وكان لصالح مصر . وأخيراً ، وبالنسبة للعلامة ٩١ فقد صدر الحكم فيها أيضاً بأغلبية ٤ أصوات ضد صوت واحد (وهو أيضاً صوت القاضية الاسرائيلية روث لايبودث) وكان لصالح وجهة النظر المصرية بشأن تحديد موضع العلامة المذكورة .

أما عن التسبيب ، فقد أشارت المادة ١/٢ من المشارطة إلى ضرورة أن يتضمن الحكم الأسباب التى إستند إليها^(٥١) ، وهو ما راعته المحكمة فى كل فقرات الحكم الذى أصدرته^(٥٢) .

وإذا روعيت كل هذه الأحكام والشروط التى ينبغى أن تتضمنها مشارطة التحكيم ، فإن دور محكمة التحكيم ينتهى بصيودر الحكم ، ولكن صدور هذا الحكم لاينهى عملية التحكيم تماماً إذ تبقى بعد ذلك مسألة تنفيذ الحكم الصادر ، وهذا ما سنتناوله فى المبحث الثالث والأخير من هذه الدراسة .

(٤٢) وغنى عن البيان أن قاعدة السلوك اللاحق هى احدى القواعد المهمة فى تفسير المعاهدات الدولية ، راجع مثلاً : عبد السلام الرشيدى ، الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية ... رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨١ م من ٤٠٦ - ٤٠٧ .

(٤٣) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

ومن القواعد القانونية الأخرى التى عولت عليها المحكمة فى إصدار حكمها : قاعدة التقادم المكسب ، قاعدة المعانى الطبيعية والعادية فى تفسير المعاهدات الدولية ، مبدأ التوارث الدولى وإثارة بالنسبة لمعاهدات الحدود ...

راجع ملخص وثيقة الحكم ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ - ٢٢١ .

(٤٤) المادة ١٥ من لائحة اجراءات التحكيم النموذجية السابق الإشارة اليها

(٤٥) ، (٤٦) ، (٤٧) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٤٨) المادة ١٢ من لائحة اجراءات التحكيم النموذجية السابق الإشارة اليها

(٤٩) Wetter, Q., Op.Cit., (Vol.1), PP. 192-193

(٥٠) G . Kats : Op . Cit . pp 190 - 191 .

(٥١) Khalil Shikaki : Op . Cit . pp 86 - 87 .

(٥٢) امير هريدى - مرجع سابق ص ١٢٥ .

منطوق الحكم نصا وروحا ، وفي المقابل قد تخفق دبلوماسية هذه الدولة - أى الدولة الدائنة بالالتزام - سواء لاعتبارات موضوعية أو لاعتبارات تتعلق بالاداء الدبلوماسي ذاته في ممارسة أى ضغط حقيقى على الدولة المدينة فيتم فض النزاع الناشئ عن عدم تنفيذ الحكم بطريقة توفيقية تحقق لكل طرف مكاسب يرضى عنها .
١ - التنفيذ الاختيارى لأحكام محاكم التحكيم الدولية :

يعرف التنفيذ الاختيارى ، في نطاق الالتزامات القانونية بوجه عام ، بأنه الوفاء الذى يقوم به المدين اختيارا^(٥٣) . وطبقا لما تكشف عنه الخبرتان التاريخية والمعاصرة في مجال التحكيم الدولى ، فإن التنفيذ الاختيارى أو التلقائى لأحكام محاكم التحكيم الدولية هو القاعدة وأن الاستثناء هو ان يتم هذا التنفيذ قسرا . فقد جرى العمل الدولى على قيام الدول المعنية بتنفيذ هذه الأحكام بصورة تلقائية وبمجرد صدور الحكم دون اجراءات لاحقه اللهم الا ما قد يتعلق منها مثلا بتفسير غموض معين في الحكم ، وذلك على خلاف الحال تماما - وكما هو مشاهد - بالنسبة لتنفيذ القرارات الصادرة عن الأجهزة الدولية غير ذات الطابع القضائى كالأجهزة السياسية للأمم المتحدة^(٥٤) .

وثمة أسباب موضوعية عديدة تفسر قبول الدولة التى صدر ضدها الحكم القيام بتنفيذه اختيارا . ومن هذه الأسباب :

١ - أن الالتزام بتنفيذ حكم محكمة التحكيم هو جزء لا يتجزأ من عملية التحكيم ذاتها . فالتحكيم بطبيعته ، ومن واقع تعريفه السابق الإشارة اليه ، يعنى أصلا تسوية النزاع الدولى سلميا بحكم نهائى وملزم^(٥٥) .
ب - أن اللجوء الى التحكيم هو عمل ارادى بحت ، بمعنى أن الدول هى التى تقر - بمحض ارادتها وإعمالا لمبدأ السيادة - الموافقة على اللجوء الى التحكيم كوسيلة سلمية لفض منازعاتها . وتأسيسا على ذلك ، فطالما أنها قد قبلت بارادتها الحرة التى لايشوبها أى عيب من عيوب الرضا اللجوء الى هذه الوسيلة - التى تعلم أنها ملزمة بالطبيعة - فإنها بذلك تكون قد ألزمت نفسها مقدما وبارادتها المنفردة بالامتثال لما تصدره هيئة التحكيم من

المبحث الثالث

تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية

غنى عن البيان القول بأن التحكيم الدولى بوصفه وسيلة سلمية لتسوية المنازعات لا يحقق الغرض المتوخى منه ، أى تسوية النزاع الدولى المعروض ، الا بتنفيذ الحكم الذى تصدره محكمة التحكيم في شأن هذا النزاع . وغنى عن البيان كذلك القول بأن تردد اسرائيل في تنفيذ حكم محكمة التحكيم الصادر بشأن طابا في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ ، قد أثار بعض التساؤلات ليس فقط حول جدوى اللجوء الى التحكيم لفض المنازعات الدولية سلميا وكذا حول امكانية الاستفادة منه مستقبلا في تسوية منازعات أخرى بين العرب واسرائيل ، وانما ايضا حول حدود سلطة الدولة صاحبة الحق في تنفيذ حكم محكمة التحكيم - مصر في حالتنا هذه - في اتخاذ اجراءات معينة يكون من شأنها ارغام الدولة التى صدر هذا الحكم ضدها - وهى اسرائيل - على الامتثال للقانون والنزول على مقتضيات أحكامه .
ونجيب عن هذه التساؤلات من خلال تناول نظام تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية طبقا لقواعد القانون الدولى العام .

ويمكن القول ، في هذا الخصوص وطبقا لما جرى عليه العمل الدولى ، بأن ثمة طريقتين لتنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية على اختلاف أنواعها : الأولى ، وهى طريقة التنفيذ التلقائى أو الاختيارى لهذه الأحكام من جانب الدول المدينة بالالتزام ، أى الدول التى تصدر ضدها هذه الأحكام . والثانية ، وهى الطريقة القسرية التى تقوم بموجبها الدولة الدائنة بالالتزام - أى الدولة التى صدر الحكم لصالحها - باللجوء الى اساليب قسرية معينة لحمل الدولة المدينة بهذا الالتزام على الوفاء به . وفي الحالتين قد تلعب القدرة التفاوضية والتفاوضية لكل طرف من أطراف النزاع ونجاحه في توظيف واستثمار ما هو متاح له من مصادر القوة دورا مهما في تحديد الطريقة النهائية التى يتم بها تنفيذ حكم التحكيم وحدود هذا التنفيذ ، ومن ثم فقد تنجح الدولة الدائنة بالالتزام في حمل الدولة المدينة به على تنفيذ الحكم الذى أشار اليه

(٥٣) انظر بعض ابعاد هذا التقييم في

led Greenwood : Cit . pp 57 - 60 .

- كذلك يتداخل مع موضوع ضمانات القوتين موضوعان آخران مرتبطان وهما موقف كل من القوتين الأعظم من الخيار النووى الاسرائيلى والعربى ، (الصمت الغامض تجاه تطور الأول ، وفرض القيود المباشرة وغير المباشرة على الثانى) ، وكذلك تطور استخدام ادوات المساعدة الاقتصادية والعسكرية التقليدية كمحاضر ضد الانتشار . وسنعرض لهذين الموضوعين في موضع لاحق مع المحددات .

(54) Jenks, W., The Prospects of International Adjudication, London: Stevens & Sons, 1964, P. 663

(٥٥) وذلك ما لم يكن اطراف النزاع قد اتفقوا على غير ذلك . راجع Brierly, J., The Law of Nations, London: Oxford, 1963, P. 277

أحكام حتى ولو كانت ضد مصلحتها^(٥٦).

جـ - وإضافة إلى ماسبق ، فإنه قد ينص في اتفاق التحكيم أو مشارطته على تعهد أطراف النزاع بقبول الحكم الصادر باعتباره نهائيا وملزما ويجب تنفيذه بحسن نية . وهذا مانجده - مثلاً - في نص المادة ١٤ من مشارطة التحكيم بشأن طابا ، والتي نصت على أن : - تتفق مصر واسرائيل على قبول حكم المحكمة بوصفه نهائيا وملزما لهما . ٢٠ - يتعهد الطرفان بتنفيذ الحكم بأسرع ما يمكن وبحسن نية وفقا لمعاهدة السلام ، كما أشارت ديباجة المشارطة الى نفس هذا المعنى أيضا^(٥٧).

ومثل هذا النص ، وإن أمكن اعتباره تزييدا لامبررله لأن الحكم كما بينا يكون نهائيا وملزما دون حاجة الى موافقة خاصة من جانب أطراف النزاع ، إلا أنه - مع ذلك - لا يخلو من فائدة حيث أنه يوجد التزام تعاقدى آخر في مواجهة أطراف النزاع بقبول نتيجة التحكيم والامتنال لها بحسن نية عملا بالمبدأ الذى يقضى بأن العقد شريعة المتعاقدين . وعليه ، فإن مخالفة هذا الالتزام التعاقدى ترتب - بدورها - مسئولية دولية في مواجهة الطرف المخالف ، نالم يكن رفضه تنفيذ الحكم راجعا الى ظروف استثنائية كحالة الضرورة أو حالة القوة القاهرة أو حالة اتفاق الأطراف أنفسهم على غير ذلك^(٥٨) . وهذا الاستنتاج يصدق تماما على اسرائيل فيما لو رفضت الامتنال لحكم محكمة التحكيم الصادر ضدها بشأن طابا ، بالنظر الى الالتزامات التعاقدية التى التزمت بها في مواجهة مصر سواء طبقا لمعاهدة السلام أو طبقا لأحكام المشارطة .

د - وهناك ، كذلك ، حقيقة أن الدول المعنية قد قامت - قبل موافقتها على اللجوء الى التحكيم كوسيلة لقض منازعاتها سلميا - بحساب التكلفة المتوقعة من جراء قبول هذه الوسيلة ، وهى تضع في اعتبارها ولاشك امكانية أو احتمال أن تخسر معركة التحكيم . ويتصل بذلك أيضا حقيقة أن النزاع موضوع التحكيم قد يكون محدود الأهمية ، الأمر الذى يعنى أن تحمل خسارة معركة التحكيم ربما يكون أخف وطأة من التضحية بأمر آخرى قد تكون أكثر أهمية بالنسبة للعلاقات المشتركة .

وعلى ذلك ، قلنا أن نتصور - مثلاً - أن استعداد اسرائيل لتحمل خسارة معركة التحكيم مع مصر بشأن طابا كان يفوق ولاشك استعدادها لتحمل خسارة معركة السلام والتطبيع معها . ومعنى ذلك ، أن مراوغة اسرائيل وترددها في تنفيذ الحكم لا يخرجان عن كونهما مجرد محاولة للضغط على المفاوض المصرى أملا في الحصول على تنازلات منه لمصلحتها ، بحيث اذا ثبت لها صلابة موقف هذا المفاوض فلن يكون أمامها الانصياع امتثالا للقانون وحفاظا على العلاقات المشتركة ، وهو ماتحقق بالفعل على ما يبدو ولو إلى حد معين قد لا يصل الى درجة الالتزام الكامل بمنطوق الحكم الصادر عن المحكمة .

هـ - وهناك أيضا الأسباب المتعلقة بالسمنة والمكانة الدوليتين . فالدولة التى صدر ضدها الحكم قد تنصاع له وتقوم بتنفيذه اختيارا ، ليس انطلاقا من اعتبارات قانونية معينة ، وإنما خوفا على سمعتها ومكانتها بين الدول . فالهند ، مثلاً ، لم تقتنع بحكم محكمة التحكيم الصادر في قضية اقليم كوتش عام ١٩٦٦ بينها وبين باكستان ، بل دفعت ببطلانته ووصفته بأنه ليس حكما award وإنما هو جائزة reward أهدتها المحكمة الى باكستان ، ومع ذلك أعلنت - أى الهند - انصياعها له وقامت بتنفيذه حفاظا على سمعتها وعلى مكانتها الدولية^(٥٩) . وتأسيسا على ذلك ، لنا أن نتساءل : هل - الى أى مدى - كان حرص اسرائيل على سمعتها الدولية أحد العوامل التى حدثت من مراوغتها وحملتها في نهاية المطاف على قبول تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة التحكيم بشأن طابا^(٦٠) ؟ إذا سلمنا بوجود علاقة بين حرص الدولة - أية دولة - على سمعتها وعلى مكانتها الدولية وبين احترام هذه الدولة لقواعد الشرعية الدولية والنزول على مقتضيات أحكامها ، قلنا بدون تردد بأن العامل المذكور لم يكن له أى دور في حمل اسرائيل على تنفيذ الحكم الصادر ضدها بشأن طابا ، وحسبنا أن ندلل على ذلك بالموقف الاسرائيلى الراضى باستمرار لقواعد هذه الشرعية الدولية متمثلة في قرارات الأمم المتحدة .

(56) Schachter, O., The Enforcement of International Judicial and Arbitral Decisions, A.J.I.L.,

1960, Vol.54, Vol. 1, P.1

(٥٧) راجع : د . يوتان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠ و ٣٠٢

(٥٨) في هذا المعنى : د . ابراهيم العناني ، المرجع السابق ، ص ١٢١

والحق ، أنه فيما عدا حالة اتفاق الأطراف المعنية على غير ذلك ، لا تقضى به الطبيعة الإلزامية لأحكام محاكم التحكيم الدولية ، فإن الحالات الاستثنائية المشار إليها في المتن لاتصدق على حكم محكمة التحكيم بشأن طابا ، وإنما تصدق على الأحكام التى تتضمن التزامات مالية .

(59) Anand, R., Studies in International Adjudication, Delhi: Vikas House, 1969, P. 218.

(٦٠) بطبيعة الحال ينبغي أن يكون مفهوما أن القول بالالتزام الدولة التى صدر ضدها الحكم - اسرائيل أو غيرها - بتنفيذ ، لايعنى سلبها حقها القانونى في التمسك بالدفع ببطلان هذا الحكم أو طلب إعادة النظر في موضوع النزاع اذا وجدت المبررات التى تسوغ ذلك ، مع ملاحظة أنه لما كانت أحكام التحكيم الدولية تصدر نهائية وغير قابلة للاستئناف لذا فليس ثمة من طريقة لمحض مسألة بطلانها الا من خلال عرض الحكم المطعون فيه على محكمة تحكيم جديدة يشكلها الأطراف أو تشكلها محكمة العدل الدولية ان تعذر عليهم ذلك .

حمل الدولة التي صدر ضدها الحكم على تنفيذه ، بعد أن رفضت القيام بذلك من تلقاء نفسها وحسبما تقضى به القواعد العامة لنظام التحكيم الدولي (٦٢) . وبصفة عامة ، تقوم المساعدة الذاتية على دعامين هما : أعمال الرد أو المعاملة بالمثل Retorsion ، وأعمال الانتقام Reprisals . أما الأولى ، فيقصد بها تلك الإجراءات غير الودية التي تتخذها إحدى الدول - دون الخروج على الأصول والقواعد القانونية المرعية - ردًا على تصرفات غير قانونية اتخذتها ضدها دولة أخرى (٦٣) . وتدخل هذه الإجراءات ضمن النطاق العام لاختصاص الدولة التي قررت اللجوء إليها ، ولذلك فلا محل للدفع بعدم شرعيتها . ومن تطبيقات ذلك : خفض مستوى تمثيلها الدبلوماسي لدى الدولة المخالفة ، تجريد أو إقطاع العلاقات الدبلوماسية ، وقف أو إلغاء التسهيلات المالية أو الجمركية التي كانت قد منحتها لهذه الدولة ، ...

أما الثانية ، أي أعمال الانتقام ، فيقصد بها كل ما تقوم به الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الحكم من أعمال الإكراه ، التي لا تحصل إلى حد الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة وإن كانت أشد إكراهًا من أعمال الرد أو المعاملة بالمثل ، في مواجهة دولة أخرى ارتكبت ضدها - أي ضد الدولة الأولى - أعمالاً غير مشروعة ، وذلك بقصد حملها على العدول عن ممارسة هذه الأعمال غير المشروعة (٦٤) . وعلى خلاف أعمال الرد أو المعاملة بالمثل ، تعتبر أعمال الانتقام أعمالاً غير مشروعة بحسب الأصل ، إلا أن استخدامهما ضد الدولة المخالفة لأحكام القانون الدولي العام - برفضها مثلاً الامتنال لحكم محكمة التحكيم الدولية - يحيلها في حدود معينة وفي إطار فكرة الضرورة التي تبررها إلى أعمال وتصرفات مشروعة (٦٥) ، شريطة أن يتحقق التناسب بين المخالفة التي تجسدها الأعمال غير المشروعة الصادرة عن الدولة المخالفة وبين هذه الأعمال الانتقامية بوصفها من قبيل أعمال الدفاع أو قياساً عليها (٦٦) . ولكن ، في كل الأحوال يستثنى من هذه الأعمال الانتقامية الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة في أغراض الإكراه أو حتى مجرد التهديد بها ، حيث أن ذلك يتعارض مع صريح نص المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم

٢- التنفيذ الجبرى لأحكام محاكم التحكيم الدولية

إذا افترضنا أن إسرائيل قد تبادت في مراوغتها ورفضت الامتنال للحكم الصادر عن محكمة تحكيم طابا ، فهل لمصر الحق في اتخاذ إجراءات معينة لحملها على ذلك ؟

نجيب عن هذا السؤال من خلال استعراض موقف القانون الدولي العام فيما يتعلق بالتنفيذ الجبرى أو القسرى لأحكام محاكم التحكيم الدولية (٦٧) .

فطبقاً لما استقر عليه الفقه والعمل الدوليان ، يجوز للدولة التي صدر الحكم لمصلحتها اتخاذ إجراءات معينة لحمل الدولة التي صدر ضدها هذا الحكم على الانصياع له وتنفيذه . وهذه الإجراءات عديدة ، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث طوائف (٦٨) : فأولاً ، هناك الإجراءات التي تندرج تحت ما يسمى بأساليب المساعدة الذاتية self-help ، وهي الأساليب التي تلجأ إليها الدولة باستقلال يكاد يكون كاملاً عن أى تعاون أو تدخل من جانب أية أطراف ثالثة . وهناك ، ثانياً ، الإجراءات التي تندرج تحت ما يسمى بأساليب المساعدة المتبادلة ، حيث تعمل الدولة فيها على تعاون أطراف ثالثة معها من أجل حمل الدولة المخالفة على الامتنال لحكم القانون . وقد تقوم هذه الأطراف الثالثة - أو الطرف الثالث أياً كان - بدور الوساطة بين الدولتين المتنازعتين أملاً في التوصل إلى حل يكفل تنفيذ الحكم موضوع النزاع . وثالثاً ، هناك الإجراءات التي تتمثل في سعى الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الحكم في اللجوء إلى المنظمات الدولية ، في محاولة من جانبها لإحلال العمل الدولي الجماعي والمنظم محل العمل الفردى والجماعى المحدود اللذين أثبتا عدم جدواهما .

أ- التنفيذ الجبرى عن طريق المساعدة الذاتية : يمكن تعريف المساعدة الذاتية ، فيما يتعلق بموضوع البحث ، بأنها مجموعة الإجراءات أو الوسائل التي تقرر الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الحكم اتخاذها - متى كانت تدخل في نطاق اختصاصها وفي حدود إمكاناتها - بهدف

(٦١) فكرة التنفيذ الجبرى أو القسرى في نطاق القانون الدولي العام تعنى الـ enforcement ، ولا تعنى ذات المعنى الذى

يشير إليه فقه القانون الداخلى راجع في تعريف التنفيذ الجبرى في القوانين الداخلية د. فتحي والى المرجع السابق . ص ١٣ . (62) Schachter, O., Op.Cit., PP. 6-18

(٦٣) انظر مثلاً في تعريف عام للمساعدة الذاتية

Dictionaty of International Law, Moscow: Progress Publishers, 1982, P.223

(64) Starke, J., An International to International Law: (8th edition), London: Butterworths, 1977, P.520

(65) Ibid.

(66) Naniwa, C. The Enforcement of International Judicial Decisions and Arbitral Awards in Public International Law, (Sec. edition), Leyden: Sijthoff, 1967, P. 146

(67) Starke, J. Op.Cit., P. 550

وايضاً : د. حامد سلطان ، القانون الدولي العام في ضوء السلام ، القاهرة ، دار البوصلة العربية ، ١٩٦٢ ، من ص ٢١٩ - ٢٢٠

المتحدة . أما ماعدا ذلك من أعمال الانتقام ، كتجميد الأرصدة المالية مثلا ، فيخرج عن نطاق الخطر الذي أوردته المادة المذكورة (٦٨) .

وسواء كيفت المساعدة الذاتية على أنها أعمال رد أو معاملة بالمثل أو أعمال انتقام ، فإنها تأخذ في التطبيق صورا متعددة أهمها الصورتان الآتيتان : الضغوط الدبلوماسية من جانب ، والضغوط الاقتصادية من جانب آخر .

الضغوط الدبلوماسية :

قد يكون أمرا طبيعيا أن تلجأ الدولة صاحبة الحق في تنفيذ حكم محكمة التحكيم الى استخدام الوسائل والطرق الدبلوماسية ، كالمفاوضات المباشرة وغير المباشرة والاحتجاج الدبلوماسي أو خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي أو حتى تجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية ، من أجل حمل الدولة المخالفة على الانصياع وقبول تنفيذ هذا الحكم ، وذلك لأن اللجوء الى أساليب قسرية أشد ايلاما قد لا يكون متاحا بسهولة كما انه قد لا يكون مرغوبا فيه في بادئ الأمر . ولعل مطالبة الحكومة المصرية للولايات المتحدة القيام بدور الوساطة وممارسة ضغطها على اسرائيل لقبول تنفيذ حكم محكمة تحكيم طابا - وهو ما استجابت له الحكومة الأمريكية بالفعل - هي إحدى صور هذه الضغوط الدبلوماسية (٦٩) .

كما أن محاولة مصر الربط بين مسألة الاستمرار في عملية تطبيع العلاقات مع اسرائيل وبين حل مشكلة طابا ، حتى من قبل صدور حكم محكمة التحكيم ، هي أيضا من قبيل هذه الضغوط الدبلوماسية (٧٠) .

والملاحظ ، أن فعالية الضغوط الدبلوماسية في تحقيق الهدف المتوخى منها ، وهو إرغام الدولة المخالفة على الانصياع وقبول تنفيذ حكم التحكيم ، تختلف من حالة إلى أخرى . فمثلا ، المشاهد أن أقدام الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الحكم على اتخاذ خطوة معينة لتجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو حتى تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع الدولة المخالفة ، قد ينظر اليه

بوصفه البديل الأخير الذي لا بد منه لمواجهة اخفاق الأساليب الدبلوماسية الأخرى . ومن جهة ثانية ، يمكن القول بأن فعالية هذه الضغوط ترتبط ، الى حد كبير ، بمستوى الأداء الدبلوماسي بصفة عامة في الدولة المعنية وبقدرة أجهزتها المختصة بشئون السياسة الخارجية على حسن استثمار وتوظيف امكاناتها الذاتية لتعزيز مقدراتها التفاوضية ، انطلاقا من فهم صحيح للظروف والمعطيات الدولية المحيطة . ومن جهة ثالثة ، فإن الثابت - عملا - هو أن خطوة معينة كخطوة تجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي يمكن أن تكون فعالة إذا ما توافرت لها ظروف موضوعية معينة ، كأن تكون الدولة المخالفة لها مثلا مصالح معتبرة في الدولة الدائنة بالالتزام يهددها - ولاشك - اتخاذ مثل هذه الخطوة ، أو أن يكون الابقاء على العلاقات المذكورة وفي مستوى معين يشكل مطلبا ضروريا للغاية من وجهة نظر الدولة المخالفة (٧١) . وتطبيقا لذلك ، يحق لنا أن نتساءل : هل أدركت الدبلوماسية المصرية - المصرية - في مفاوضاتها مع اسرائيل من أجل تنفيذ حكم محكمة التحكيم - أن الابقاء على العلاقات الدبلوماسية مثلا مسألة مهمة للغاية من وجهة النظر الاسرائيلية ، وبالتالي يمكن الاستفادة منها لصالح مصر ؟ وبعبارة أخرى ، هل كان الاقتناع بأهمية الابقاء على العلاقات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل من وجهة نظر هذه الأخيرة - على افتراض ثبوت هذا الاقتناع - يمثل ورقة رابحة في قائمة حسابات المفاوض المصري فيما يتعلق بمفاوضات تنفيذ حكم محكمة التحكيم بشأن طابا ؟ وإلى أي مدى نجح هذا المفاوض في استخدام هذه الورقة - وغيرها - من أجل حمل اسرائيل على تنفيذ الحكم نصا وروحا لتبقى له صفته كحكم تحكيمي ملزم وليس كقرار توفيقى يستجيب لمصالح أطرافه ؟ تساؤلات نطرحها دون الإجابة عليها ، لسببين : الأول ، أن موضوعنا ليس هو تقويم دور الدبلوماسية المصرية خلال عملية المفاوضات مع اسرائيل بعد صدور حكم محكمة التحكيم بشأن طابا في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ وبقصد تنفيذ هذا الحكم ، وإنما هو الإجابة عن السؤال الآتي كما أسلفنا إلى أي مدى روعيت

(٦٨) جدير بالذكر ، أن القانون الدولي التقليدي كان يعرف اشكالا أشد ايلاما للأعمال القسرية كالحصار البحري السلمي وضيق من البحر - راجع :

Schachter, O., Op.Cit., P. 14

(٦٩) بطبيعة الحال تمثل هذه الوساطة الأمريكية يصعب تكييفها بأنها تدخل تماما ضمن نطاق المساعدة الذاتية . وإنما هي إجراء وسيل بين المساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة .

(٧٠) وقد أوضح الرئيس المصري عن هذا الموقف في مناسبات متعددة . ففي خطابه في عيد العمال عام ١٩٨٥ - مثلا - أعلن الرئيس مبارك أن عودة السفير المصري الى تل أبيب - والتي سحب منها في أعقاب غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ - يرتبط بتحقيق أمور ثلاثة أهمها حل مشكلة طابا . راجع : الأهرام الاقتصادي . العدد ١٠٢٠ ، ١٠ أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٨

(٧١) حول فعالية الضغوط الدبلوماسية عموما كوسيلة للضغط على الدولة المخالفة . راجع Nantwi, C., Op.Cit., P. 146

الشركة المذكورة ، فقامت بريطانيا - تطبيقاً لمبدأ الحماية الدبلوماسية - بالربط بين مسألة تنفيذ الحكم وبين استمرار المفاوضات التجارية التي كانت دائرة وقتذاك بين الدولتين ، وقد نجحت بريطانيا في ذلك ، حيث رضخت روسيا وقامت بتنفيذ الحكم موضوع النزاع^(٧٤) .

ب - التنفيذ الجبري عن طريق المساعدة المتبادلة :
قد تطالب الدولة صاحبة الحق في تنفيذ حكم محكمة التحكيم من الدول الأخرى مساعدتها والوقوف إلى جانبها ، في محاولة لتكتيل بعض الجهود الدولية الجماعية لحمل الدولة المخالفة على تنفيذ هذا الحكم . وإذا كان المبدأ القانوني العام في مختلف النظم القانونية يقضي بأن أحدا لا ينبغي أن يؤيد تصرفاً مخالفاً للقانون ، وإلا اعتبر هذا التأيد يشكل هو أيضاً مخالفة الأمر الذي يترتب مسؤولية قانونية في مواجهة الطرف الذي صدر عنه ولصالح الطرف المضرور^(٧٥) ، إلا أنه لا يوجد - في المقابل - ما يلزم أية دولة بالتعاون مع الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الحكم من أجل الضغط على الدولة المخالفة لحملها على القيام بتنفيذه^(٧٦) . ومع ذلك ، هناك من يرى - عن حق - أن مثل هذا التعاون يكون مطلوباً ومرغوباً فيه طالما أنه لا يترتب أية مسؤولية دولية في مواجهة الدولة التي تتعاون مع الدولة التي صدر الحكم لصالحها^(٧٧) . وتكمن ضرورة هذا التعاون - الذي لا يترتب أية مسؤولية دولية في مواجهة من يقوم به - في كونه أحد لزميات حسن إدارة العدالة الدولية وكذا حسن انتظام العلاقات الدولية بوجه عام ، على اعتبار أنه لا توجد أية سلطة عليا في المجتمع الدولي تستطيع أن تفرض على أعضائه احترام قراراته وأحكامه . ويتحقق مبدأ تعاون دولة أو دول ثالثة مع الدولة

القواعد العامة للتحكيم الدولي - بوصفه وسيلة سلمية لتسوية المنازعات - في قضية التحكيم بشأن طابا منذ توقيع مشاركة التحكيم وحتى تنفيذ الحكم ؟ أما السبب الثاني ، فيتعلق بتعذر الوصول إلى المادة العلمية - الوثائق والمستندات والمحاضر - الخاصة بسير عملية المفاوضات والتي لم يكشف عنها النقاب بعد .

الضغوط الاقتصادية :

بادئ ذي بدء ، يتعين القول بأن هذه الضغوط الاقتصادية تنتج أثرها بالنسبة لمختلف أنواع أحكام محاكم التحكيم الدولية التي يثور الخلاف بشأن تنفيذها ، ولكن فعاليتها تتحقق بدرجة أكبر بالنسبة للأحكام التي ترتب التزامات مالية .

وتشمل الضغوط الاقتصادية أساساً : الاستيلاء على الممتلكات التي تخص الدولة المخالفة والموجودة في إقليم الدولة صاحبة الحق في تنفيذ حكم محكمة التحكيم . ويتم هذا الاستيلاء إما في صورة نزع الملكية وإما في صورة مصادرة لها^(٧٨) . وقد استقر الفقه القانوني - الداخلي والدولي على السواء - على تكييف إجراء نزع الملكية على أنه عمل مشروع يدخل في نطاق الاختصاص الإقليمي للدولة ، في حين كيفت المصادرة على أنها - كمبدأ - إجراء غير قانوني ما لم يوجد سند مشروع يسوغها^(٧٩) .

كما يدخل في نطاق الضغوط الاقتصادية كذلك محاولات الدولة صاحبة الحق في تنفيذ حكم محكمة التحكيم التأثير في النشاط التجاري والاقتصادي العادي للدولة المخالفة . ولعل المثال النموذجي الذي يمكن أن يساق في هذا الشأن ، هو ذلك الذي يتعلق بقضية شركة لينا للذهب بين بريطانيا وروسيا . فقد حدث أن ترددت الدولة الأخيرة في تنفيذ الحكم الصادر ضدها لصالح

(72) Ibid., PP. 137-138

(73) Ibid., P. 138

ومن تطبيقات العمل الدولي في شأن الاستيلاء على الممتلكات لحمل الدولة المخالفة على تنفيذ الحكم ، موقف بريطانيا في قضية عصيق كوفرو الذي أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً بشأنها في ١٥ ديسمبر ١٩٥٩ . والذي قضى بأن تدفع البانيا تعويضاً لبريطانيا مقداره ٨٤٣.٩٩٧ جنيه استرليني . وأزاء رفض البانيا ذلك ، فكرت بريطانيا في الاستيلاء على الممتلكات البانية الموجودة على الأرض البريطانية ، غير أنه تبين عدم وجود أية ممتلكات لبانيا في بريطانيا وبالتالي لم تترجم إلى خطوات عملية . راجع :

Ibid., PP. 138-139

(74) Ibid., PP. 140-141

وقد تقر الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الحكم الإلتجاء إلى محاكمها الداخلية للحصول منها على سند قانوني (execuatur) يسوغ لها القيام بالاستيلاء على ممتلكات الدولة المخالفة الموجودة على أرضها . غير أن المحاكم الداخلية قد ترفض إعطاء مثل هذا السند القانوني مراعاة منها لمبدأ حصانة الدول الأجنبية أمام المحاكم الوطنية للدول الأخرى . راجع :

Ibid., PP. 143-145

(75) Jenks, C., Op.Cit., P. 704

(76) Nantwi, C., Op.Cit., PP. 174-175

فالالتزام الوحيد الذي يقضي بوجود تعاون الدول مع بعضها البعض هو ذلك الذي يتم في نطاق منظمة الأمم المتحدة ومن أجل تحقيق أهداف ومقاصد هذه المنظمة (المادة ٥/٢ من الميثاق) ومع ذلك ، يمكن اعتبار نص المادة ٥/٢ المذكورة يوجد أيضاً - ولو بطريقة غير مباشرة - التزاماً على الدول كافة بالتعاون حتى خارج نطاق الأمم المتحدة متى كان ذلك لا يتعارض مع أحكام الميثاق .

(77) Ibid.

وكقاعدة عامة يمكن القول بأنه فيما عدا منظمة الأمم المتحدة ، لا يكون اللجوء إلى أية منظمة دولية بالنسبة لهذا الموضوع ميسورا إلا إذا نصت موافقها المنشئة على ذلك . وعليه ، فستقتصر حديثنا هنا على محاولات تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية من خلال اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة^(٨٠) .

اللجوء إلى الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية :

لم يتحدث ميثاق الأمم المتحدة صراحة عن نظام تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية ، إذا ما رفضت إحدى الدول المدينة بالالتزام الامتثال للحكم الصادر ضدها . فالإشارة الوحيدة التي أوردها الميثاق ، في هذا الخصوص ، تقتصر فقط على بيان نظام تنفيذ الأحكام التي تصدرها محكمة العدل الدولية ، وهي كما هو معلوم محكمة قضاء دولي وليست محكمة تحكيم دولي^(٨١) . وتأسيسا على ذلك ، ذهب جانب من الفقه إلى القول - وبحق - بأن ميثاق الأمم المتحدة قد جاء أضعف بكثير من عهد عصبة الأمم فيما يتعلق بهذه المسألة^(٨٢) . ولكن ، حيث أن النزاع بشأن تنفيذ حكم صادر عن محكمة تحكيم دولية هو نزاع سياسي لا قانوني ، بالنظر إلى أن دور هذه المحكمة ينتهي بصدور الحكم وذلك لما لم يكن رفض التنفيذ مرجعه الدافع بالبطالان أو اختلاف وجهتي نظر الدولتين المتنازعتين بشأن تفسيره أو لاصرار الدولة المخالفة على إعادة النظر في الموضوع لتكشف وقائع جديدة جوهرية ، لذا فإنه يمكن تصور حالتين لتدخل الأمم المتحدة في هذا النزاع : الحالة الأولى ، وهي الحالة التي تتقدم فيها الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الحكم (مصر بالنسبة لتحكيم طابا) بشكوى إلى الأمم المتحدة لبحث النزاع الناشئ عن عدم تنفيذ الحكم . وهنا تبحث المنظمة هذا النزاع بالطرق العادية ومن خلال أجهزتها المختصة شأنه في ذلك شأن

صاحبة المصلحة في تنفيذ حكم محكمة التحكيم الدولية بطرق شتى ، لعل من أبرزها القيام بمحاولة الوساطة بين الدولتين المتنازعتين من أجل وضع الحكم موضع التنفيذ . وتقديرنا ، أن محاولات الوساطة وما شابهها تكون محدية إلى حد كبير في إنتاج الأثر المتوخى منها إذا توافر لها شرطان : الأول ، أن تكون الدولة الوسيط قد اضطلعت بدور يجابي ملموس في الوساطة بين الدولتين المتنازعتين خلال المراحل الأولى للنزاع والتي انتهت بتوقيع اتفاق أو مشاركة التحكيم ، كحالة الوساطة الأمريكية بين مصر وإسرائيل قبل وبعد صدور محكمة التحكيم بشأن طابا . أما الشرط الثاني ، فيتمثل في ضرورة كون الدولة الوسيط لها كقاعدة عامة - قدرة على التأثير على طرفي أو أطراف النزاع انطلاقا من اعتبارات موضوعية ، كأن تكون هذه الأطراف مستفيدة تماما من علاقاتها بهذه الدولة أو تنظر إليها باعتبارها الضامن في عملية السلام . أو لأن كل طرف من أطراف النزاع يحرص على تحسين علاقاته مع تلك الدولة^(٧٨) . ولعل هذا يصح أيضا على دور الوساطة الأمريكية بين مصر وإسرائيل فيما يتعلق بقضية طابا ، حيث أنه ليس بخاف أن الولايات المتحدة قد اضطلعت بدور معتبر في المفاوضات التي جرت بين الطرفين سواء قبل توقيع مشاركة التحكيم في ١٦ سبتمبر ١٩٨٦ أو طيلة عملية التحكيم وحتى خلال المفاوضات التي جرت بشأن تنفيذ الحكم^(٧٩) .

جـ - اللجوء إلى المنظمات الدولية :

إذا أخفقت محاولات الدولة صاحبة الحق في تنفيذ حكم محكمة التحكيم الدولية ، سواء من خلال وسائلها الذاتية الدبلوماسية والاقتصادية أو من خلال تعاون دولة أو دول ثالثة معها ، في حمل الدولة المخالفة على الامتثال للحكم الصادر ضدها ، فإنها - أي الدولة الأولى - قد تقرر اللجوء إلى المنظمات الدولية .

(٧٨) راجع ، بصفة عامة ، في الشروط التي تجعل الوساطة الدولية مقبولة ومثمرة .
Tourval, S. and Zartouan, W., (editors), International Mediation in Theory and Practice, Prager: 1985, PP. 9-10

(٧٩) راجع - مثلا - حول هذا المعنى : الامرام الاقتصادي ، العدد ١٠٣٠ ، ١٠ أكتوبر ١٩٨٨ ، من ص ١٤ - ١٧ .
(٨٠) انظر فيما يتعلق باللجوء إلى المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة بهدف حمل الدولة المخالفة على تنفيذ الحكم الصادر ضدها .

وتدابير ذلك :

Nantwi, C., Op.Cit., PP. 168-172

(٨١) راجع نص المادة ٩٤ من ميثاق الأمم المتحدة . وحول الفارق بين محكمة التحكيم ومحكمة القضاء انظر مثلا

Starke, J., Op.Cit., PP. 521-522

(82) Schachter, O., Op.Cit., PP. 17-18

فالملاحظ ، وكما يستنتج الاستاذ شاستر وبحق ، أن عهد العصبة قد أشار صراحة إلى تعهد أعضائها بتنفيذ أي حكم أو قرار يصدر ... ، فضلا عن أنه ألزم مجلس العصبة باقتراح الحلول التي تكفل تنفيذ الحكم أو القرار الدولي ، إلى جانب تحويله سلطة التدخل ... تلقاء نفسه لبحث النزاع ، وذلك على خلاف الحال تماما بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة

أى نزاع آخر يعرض عليها ، مع ملاحظة أنه إذا ثبت أن النزاع المعروض ليس نزاعاً سياسياً وإنما هو نزاع قانونى فإن مجلس الأمن يوصى أطرافه بعرضه على محكمة العدل الدولية للفصل فيه وذلك تطبيقاً لنص المادة ٣٦/٢ من الميثاق . أما الحالة الثانية ، فهي حالة تدخل المنظمة من تلقاء نفسها ، ويكون ذلك فى حالة ما إذا كان النزاع بين الدولتين بشأن تنفيذ الحكم قد تطور على نحو يهدد السلم والأمن الدوليين ، ويكون تدخل المنظمة فى هذه الحالة واجباً إعمالاً لنص المادة ٣٩ من الميثاق . ولما كان احتمال تحول النزاع الناشئ عن عدم تنفيذ حكم محكمة التحكيم إلى نزاع من النوع الذى يهدد السلم والأمن الدوليين هو احتمال غير وارد أو بعيد الوقوع خاصة وأن الموضوعات التى تقبل الدول عضواً اللجوء إلى التحكيم بشأنها قد تكون كقاعدة عامة محدودة الأهمية ، وأيضاً لما كان لجوء الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم إلى الأمم المتحدة قد لا يوفر لها ضمانات أكيدة لحمل الدولة المخالفة على الاتصياح ، لذا فالمشاهد هو عزوف الدول عن اللجوء إلى هذه المنظمة الدائرية فى مثل هذه الأحوال مؤثرة عليها الاعتماد على وسائلها الذاتية وعلى تعاون الدول الأخرى معها فى هذا الشأن .

والواقع ، أن مصر لم تكن استثناء من هذه القاعدة العامة التى استقر عليها عرف الدول فيما يتعلق بتفضيل الحلول الدبلوماسية بغية حمل الدولة المخالفة على تنفيذ حكم محكمة التحكيم . فقد عولت الدبلوماسية المصرية على أسلوب المفاوضات - الثنائية أساساً - بالإضافة إلى

تلك التى تمت بحضور ودعم أمريكيين - فى تناولها لمسألة تنفيذ حكم محكمة التحكيم الصادر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ بشأن طابا . وقد بدأت هذه المفاوضات عقب انتهاء فترة الـ ٣٠ يوماً التى حددتها المادة ١٣ من مشارطة التحكيم لامكانية قيام أى من الطرفين بأحالة نزاع إلى محكمة التحكيم يتعلق بتفسير أو تنفيذ الحكم ، وكان من أولى نتائجها التوصل إلى عقد ما سمي باتفاق روما التنفيذى فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ والذى نص فيه على تحديد علامات الحدود الأربع عشرة وفقاً للحكم الصادر عن محكمة التحكيم ، وعلى الانسحاب الاسرائيلى من الأرض المصرية إلى ما وراء هذه العلامات فور تحديدها^(٨٣) . أما النتيجة النهائية للمفاوضات ، فقد تمثلت فى الاتفاق الذى أصبح نافذاً ابتداءً من ١٥ مارس ١٩٨٩ والذى قد تحقق بموجبه سحب إسرائيل لكامل قواتها من منطقة طابا التى أعيدت إلى السيادة المصرية ، فى مقابل ترميمات معينة التزمت بها مصر وشملت التعويض عن المنشآت السياحية التى الت ملكيتها إليها .

وبهذه النتيجة يكون التحكيم الدولى قد حقق الهدف المتوخى منه وهو التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع . وهذا الاستنتاج ينبغى التسليم به ، حتى ولو اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بتقويم هذه التسوية واتفاقها أو عدم اتفاقها مع الأسانيد القانونية التى حاول كل من طرفى النزاع - مصر وإسرائيل - تأسيس ادعاءاته عليها □

(٨٣) د . بطرس بطرس غالى ، الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٨ ، مجلة السياسة الدولية ، ١٩٨٩ ، العدد ٩٥ ، ص ١٢

السياسة المصرية والخيار النووي

دراسة في الرؤية .. السلوك والمحددات

د . نادية محمود مصطفى

استاذ مساعد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

اتسع

الاهتمام الأكاديمي والحركي . ولقد أفرز هذا الاهتمام أدبيات جمعت بين مستويات التحليل القومية والإقليمية والعالمية ، كما تداخلت في نطاقها أبعاد القضية الفنية منها والقانونية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي أثرت على سياسات الأطراف المعنية بالقضية وعلى نتائج هذه السياسات ومغزاها بالنسبة للقوى التي تدفع نحو أو مزيد من الانتشار^(٢) .

وتعد منطقة « الشرق الأوسط » من بين أهم النظم الفرعية التي أثارت وما زالت تثير النقاش والجدل حول احتمالات ودرجة الانتشار النووي بين أطرافها ، وحول عواقبه على مصر ومستقبل هذه المنطقة الساخنة من

مجال الدراسات الاستراتيجية بحيث أضحت حلقة هامة من حلقات دراسة العلاقات الدولية المعاصرة نظرا للتزايد في أهمية دور

العوامل الاستراتيجية مع ظهور العامل الذري ثم النووي في نظم التسليح . وتنوعت وامتدت اهتمامات الدارسين والباحثين في هذا المجال إلى قضايا شتى على مستوى السياسات الخارجية ، النظم الإقليمية ، والنظام الدولي الشامل^(١) .

وتعد قضية الانتشار (أو عدم الانتشار) النووي من القضايا الدولية الهامة التي حازت قدرا وافرا من

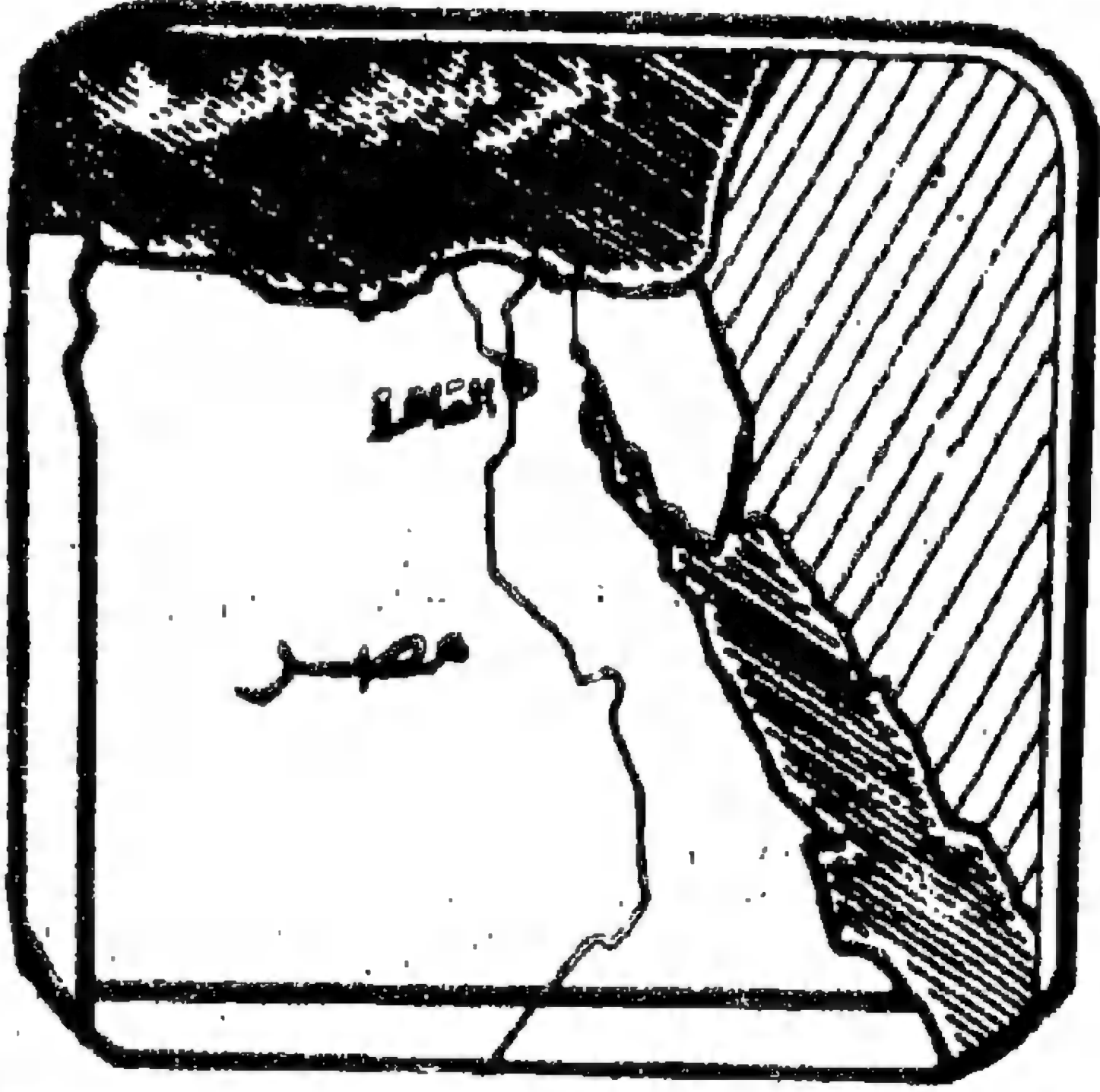
(١) حول أهمية دراسة العامل الاستراتيجي في نطاق دراسة العلاقات الدولية المعاصرة انظر :

Roger Morgan: The Study of International Relations. (in) Roger Morgan (ed.) : The Study of International Affairs. Oxford University Press, London, 1972. PP 284 - 286

(٢) انظر على سبيل المثال :

د . نادية محمود مصطفى : تطور سياسات منع الانتشار النووي في العالم الثالث . السياسة الدولية - عدد ٨٦ أكتوبر سنة ١٩٨٦

ص ١٠ - ٢٦



النووي في هذا البحث . ولكن ما هو متباج هذه الدراسة ؟ وما هو المقصود أولا بالخيار النووي على ضوء حقائق الوضع الراهن ؟

وقبل صياغة أهداف وانتراضات الدراسة ، وقبل بيان كيفية ومسار التحليل يجدر التوقف في البداية عند الأمرين التاليين :

أولا : استعراض سمات الوضع النووي الراهن لمصر : فإن مصر وبعد اثني عشر عاما من التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ١٩٦٨ قامت سنة ١٩٨١ بالتصديق عليها ، مما فجر نقاشا هاما حول مغزى هذا التصديق بالنسبة لمستقبل مصر النووي (عسكريا وسلميا) في مواجهة الاحتكار النووي الاسرائيلي في المنطقة ، كذلك وبالرغم من أن مصر كانت رائدة بين دول العالم انثالث حين بدأت برنامجا نوويا في

مناطق العالم الثالث . والجدير بالملاحظة (٢) أن تطور القدرة التبريرية الاسرائيلية والسياسية والدبلوماسية لجوية الاسرائيلية وأثر العامل النووي على مجريات مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي هي الموضوعات والاضايا التي احتلت المحور الأساسي للدراسات الجزئية والكلية التي تنادت موضوع « القدرات والسياسات النووية في الشرق الأوسط » . وفي المقابل نذكر - الدراسات المتكاملة - وخاصة من وجهة النظر المصرية - التي تحاول تفسير الحالة الراهنة « للخيار النووي المصري » وذلك بتحديد القوى والعوامل الضاعطة أو المقيدة لهذا الخيار والتي أثرت على مساره ونتائجه . ومن هنا تبرز أولى الاعتبارات التي تبرر الجاذبية الخاصة لدراسة أبعاد السياسة المصرية تجاه الخيار

(٢) وهي الملاحظة الناجمة عن عملية توثيق المصادر العلمية العربية والاجنبية المتاحة في مصر والتي تم الاستعانة بها عند إعداد هذه الدراسة .

الحالات فهو لا يصح في حالات أخرى (وذلك وفقاً لنوع المفاعل ونوع الوقود وطبيعة الرقابة المفروضة على المنشآت والمعدات والوقود) حيث اتضح تدريجياً عدم إطلاق هذه الرابطة الافتراضية بين الأبعاد الأمنية والأبعاد المدنية لمشكلة الانتشار . وذلك لأن قدرة بعض الدول مثل الهند على إنتاج الأسلحة النووية قد تحققت من إستغلال برامج الطاقة الذرية في حين أن قدرة البعض الآخر مثل إسرائيل قد تطورت من منشآت عسكرية مباشرة (ديمونا) . وهنا يجدر الانتباه إلى أن حالة الانتشار لا تتحقق إلا مع أو منذ إجراء تفجير نوى فقط لكنها تتسع لتتضمن المستويات المتدرجة على سلم القدرات الذرية ، ويساعد هذا الانتباه على التمييز بين مستويات مختلفة من الانتشار ومن ثم تحديد المستوى الذى يعد نقطة تحول حقيقية نحو برامج التسليح النووى ، وينبع كل هذا بالطبع من التطور في طبيعة العلاقة بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للطاقة النووية^(٤) . وهكذا تتضح حدود المسافة بين البعد العسكرى والبعد المدنى للخيار النووى على نحو يساعد على تحديد مجال استخدام مصطلحات الطاقة النووية ، الخيار النووى ، البرنامج النووى ، القدرة النووية . أما المجموعة الثانية من الملاحظات : فهي تتصل بالبعد العسكرى من الخيار أى القدرة النووية . وبهذا الصدد تثار في البداية قضية الدوافع لاتخاذ القرار السياسى بالحصول على قدرة تسليح نووية ثم الضغوط القائمة لتحويل هذه القدرة إلى أداة عسكرية فعلية . فإذا كانت الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تغد أحياناً بداية الطريق إلى إنتشار الأسلحة فإن توافر التكنولوجيا النووية لا يعد - في حد ذاته وبمفرده - القوة الدافعة نحو الانتشار العسكرى ولكنها تقدم الأساس والقاعدة التى يمكن أن ينبثق منها القرار السياسى بالتحول إلى الاستخدامات العسكرية وذلك في حالة توافر الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية الكامنة . وفي حالة أيضاً تراجع وزن أو ضعف تأثير القيود التى تحول دون اتخاذ أو تنفيذ هذا القرار السياسى (مثل التكلفة ، الاعتماد على الخارج لتوفير مدخلات عملية تطوير القدرة النووية ، القيود الفنية والتجارية للنظام الدولى لمنع الانتشار)^(٥) . وعلى الصعيد الحركى والتنفيذى تبرز

نهاية الخمسينات ، وبالرغم من تزايد التوقعات في نهاية السبعينات أن تجوز مصر - وعدد آخر من دول العالم الثالث - برامج نووية متطورة في نهاية الثمانينات فإن مصر لم تعبر حتى الآن عتبة برنامجها الأول ، تواجه مهنر مشاكل اقتصادية هامة يرى البعض فيها ذريعة لعدم تحمل تكلفة برامج طاقة نووية حالياً في حين يزي البعض الآخر أن من أهم سبل مواجهتها توفير مصادر الطاقة النووية ، تفرض احتمالات المواجهة مع إسرائيل - وبالرغم من معاهدة السلام - استمرار حيوية وأهمية قضية التوازن الإقليمى العسكرى أمام صانع القرار المصرى وهى القضية التى تثير في جانب منها العامل النووى ، غلبة الطابع الفنى الاقتصادى القانونى على القضية باعتبارها قضية طاقة فقط ، في مقابل غياب أو تغيب أو غموض البعد العسكرى (وخاصة في تصريحات المصادر الرسمية والعسكرية) خلال الجولات التى احتدم خلالها الجدل في مصر حول الطاقة النووية منذ نهاية السبعينات (١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦) .

ثانياً : توضيح بعض الأبعاد والمفاهيم والمصطلحات التى تتداخل وتختلط عقب قراءة السمات السابق الإشارة إليها ، والتى من الضرورى أيضاً محاولة التمييز بينها حتى يسهل متابعة المحور الأساسى للدراسة الحالية .

وتتقسم الملاحظات على هذه الأبعاد بين ثلاث مجموعات : تتعلق الأولى بمجالات تطبيقات التكنولوجيا النووية . وهنا يجب التفرقة بين الطاقة النووية والخيار النووى . حيث أن الأخير أكثر شمولاً ومن ثم فهو يجب موضوع الطاقة حيث يمتد إلى مجال القدرات النووية ذات الاستخدامات العسكرية . ولا تعنى هذه التفرقة أن هناك فاصلاً حاسماً وقاطعاً في كل الأحوال بين الاستخدامات السلمية (واحداً) تتمثل في مقاعلات الطاقة النووية) وبين احتمالات التحول إلى الاستخدامات العسكرية . فإن أحد الافتراضات التى أبتعت خلال العقد الماضى (وخاصة لدى الإدارة الأمريكية) وهو أن إنتشار الطاقة النووية (أى البعد السلمى) وانتشار الأسلحة النووية (أى البعد العسكرى) مشكلتان متصلتان لأنهما ليستا إلا وجهان لعملة واحدة . وإذا صح هذا الافتراض في بعض

4 - Ted Greenwood: Nuclear Proliferation, Motivations, Capabilities and Strategies for Control, 1977.

5 - Louis Morton: Who next ? The Spread of Nuclear Weapons. (in) Bouldwin (ed.) . America in an Interdependent World. PP 33 - 35.

5 - T. Greenwood: Op. Cit. PP 37 - 57.

- Rodney Jones: Atomic Diplomacy in Developing Countries. Journal of International Affairs. Vol. 35, No. 1, 1980.

- Robert Pranger, Dale R. Tahtinen: Nuclear Threat in the Middle East. American Enterprise Institute For Public Research, Washington D.C., 1975. PP 7 - 10

إيصالها؟ ومن ناحية أخرى تتعدد الاهتمامات بأثر العامل النووي على السياسات الخارجية لدول العالم الثالث. فإن القدرات الذرية المتطورة لدى بعض هذه الدول ومحاولات البعض الآخر لتحقيقها تعد من العوامل الهامة في حسابات سياساتها الخارجية على نحو يؤثر على علاقاتها - في مجال الطاقة والاقتصاد والأمن - مع جيرانها ومع الدول الكبرى، وعلى نحو تعكس أيضا رؤيتها للنظام الدولي القائم لمنع الانتشار وردود فعلها تجاه قواعد وأسس هذا النظام وتجاه سياسات القوى الذرية الكبرى. كذلك تتعدد الاهتمامات بدراسة الخيار النووي واعتباره إحدى القضايا التي قد تبرز معضلات عملية صنع السياسة واتخاذ القرار في نظم العالم الثالث^(١).

وعلى ضوء الملاحظات المنهجية السابقة وبالنظر إلى موجز سمات الوضع النووي الراهن في مصر يمكن أن أحدد نطاق موضوع ومجال الدراسة ومن ثم أهدافها في البندين التاليين:

أ - محاولة رسم ملامح تطور الخيار النووي المصري منذ بدايته وصولاً إلى المرحلة الراهنة (التي بدأت بالتصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وتستمر حتى الآن) والتي أضحت خلالها الخيار المصري مرادفاً لمحطات ومفاعلات الطاقة النووية كسبيل للتطوير (والتي تجدد اتخاذ القرار بشأنها منذ أواخر يولية سنة ١٩٨٦). وتهدف هذه المحاولة إلى تحديد نقاط الاستمرارية أو التحول في أهداف ووسائل هذا الخيار والقوى المؤثرة عليه وخاصة في بعده العسكري الذي يتصل بالمواجهة مع حالة الاحتكار النووي الإسرائيلي في المنطقة، وحتى يمكن بعد ذلك تحديد وضع مرحلة الثمانينات في هذا السياق العام ثم تحليل خصائصها ومحدداتها.

وينبثق عن هذا الهدف مجموعة من التساؤلات:

١ - هل حدث تطور في أبعاد السياسة المصرية بالخيار النووي المصري عبر مراحل متتالية بحيث اختلف خلالها وزن البعد العسكري بالمقارنة بالبعد السلمي على نحو أبرز منذ سنة ١٩٨١ غلبة الأبعاد المدنية السلمية على الأبعاد العسكرية؟ بعبارة أخرى هل حدث تراجع تدريجي في البعد العسكري من الخيار وهو المقصود به

مجموعة من القضايا الأساسية التي يجب على دولة أن تكون مستعدة لمواجهةها في حالة اتخاذ قرار التحول للاستخدامات العسكرية ومن أهمها: توفير الوقود النووي واستمرارية مصادره، جيازة التكنولوجيا والمعدات اللازمة لاستخدام هذا الوقود في صنع السلاح النووي (مثل مفاعلات أبحاث من نوع معين وليس مفاعلات طاقة لأنه ليست كل أنواع الأخيرة وظروف تشغيلها تساعد على التحول للأغراض العسكرية، معدات ومعامل إعادة معالجة الوقود النووي المستخرج، منشآت تغذية اليورانيوم)^(٢). كذلك هناك مجموعة من العضلات التي يجب أن تعالجها الدول النووية - الحالية واللاحقة -

وتعقد صياغة استراتيجيتها النووية: هل ستستخدم الأسلحة النووية كأدوات عسكرية تقليدية لتحقيق أهداف معينة في الحرب أو ستستخدم فقط كأداة للردع في إطار مبدأ الدمار المؤكد؟ إذا ما تم تبني استراتيجية خوض حرب نووية هل سيتم تطوير قدرة نووية تسمح بالرد المرن أم قدرة تقوم على مبدأ الضربة الوقائية الشاملة؟ هل سيتم الاعتماد كثيراً على الأسلحة النووية لتأدية الأدوار التي كانت تؤديها الأسلحة التقليدية أم هل ستستخدم هذه الأسلحة كخيار عسكري أخير فقط على تخفيض قليل من أهمية القوات التقليدية أو عدم تخفيضها بتاتا؟^(٣)

أما المجموعة الثالثة والأخيرة من الملاحظات فتدور حول بعض آثار العامل النووي على الصراعات الإقليمية من ناحية وعلى السياسات الخارجية القومية من ناحية أخرى. وهناك جدل ساهم حول قضية الردع النووي في الصراعات الإقليمية. ففي حين تتعدد آسناد تيار من التحليلات التي تقول بأن هذا الردع يحقق الاستقرار الاتيبي وتتعدد أيضاً آسناد تيار مضاد من التحليلات يقول بالعكس^(٤) وأياً كانت طبيعة هذه الآسناد فإن القضية الأساسية التي يجب تركيز الحسابات الاستراتيجية والأمنية حولها هي حالة الردع النووي المقصود ودرجة تقدمه. أي هل هو احتكار الردع أو ردع متبادل بين عدة أطراف، هل هو ردع بسيط أم معقد ومتطور ومن حيث طبيعة وتنوع الأسلحة ونظم

(٦) د. عصام الدين جلال، أبعاد الخطر الذي في الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا، الدراسة العددية، أبريل سنة ١٩٨١، ص ٧ - ٨.
- د. خليل الشقاف، المتطلبات التقنية للدع النووي في الشرق الأوسط، الفكر الاستراتيجي العربي، أبريل سنة ١٩٨٨، ص ٨٧ - ٩٠.

(٧) بروس غاربرول، عوالم بلا نهاية: براسع السلاح النووي والآثار المترتبة عليها بالأسفة لدول الشرق الأوسط، الفكر الاستراتيجي العربي، أكتوبر سنة ١٩٨٨، ص ٩.

(٨) أمين حامد فريدي، الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٢، ص ٨٨ - ٩٨.

9 - Rodney Jones : Op. Cit. PP. 89 - 90.

هذه الجهود الدبلوماسية التي تبلورت منذ منتصف السبعينيات وبرزت خلال الثمانينيات .

وهكذا يتضح من المقدمة السابقة حول نطاق وأهداف وافتراضات الدراسة ثلاثة أمور لابد وأن تنعكس على تقسيم الدراسة ومسار التحليل : الأمر الأول : يتعلق بمستويات تحليل السياسة المصرية وهما اثنان أولهما خاص بالبرنامج النووي المصرى أو بالقدرة النووية المصرية ذاتها وثانيهما : خاص برد الفعل تجاه القدرة الاسرائيلية . ومما لا شك فيه أن هناك ارتباطا بين المستويين . والأمر الثانى يتعلق بمكونات السياسة المصرية وهى ثلاثة : التوجه ، والسلوك ، والمحددات ، ويتداخل على صعيد كل منهم مختلف الاعتبارات التى تمس المستويين السابق تحديدهما (فمما لا شك فيه أن رؤية القيادة المصرية للقدرة الاسرائيلية وكيفية التعامل معها لابد وأن تؤثر وتتأثر برؤيتها لامكانيات وفرص وقيود ومزايا تطوير القدرة المصرية من عدمه) . أما الأمر الثالث فيتعلق بالمدى الزمنى للدراسة . فبالرغم من أن المحور الأساسى لها يجب أن ينصب على فترة الثمانينيات إلا أن الاجابة على التساؤلات المثارة فى مواضع متفرقة وعلى النحو الذى يحقق أهداف الدراسة يفترض الرجوع - ولو بايجاز - الى خبرة الستينات والسبعينيات . حيث أن المرحلة الراهنة ليست الا حلقة من عدة حلقات سابقة تطورت خلالها أبعاد السياسة المصرية تجاه الخيار النووى المصرى والاسرائيلى وذلك فى ظل تطور الأوضاع المحيطة اقليميا وعالميا بل ومصريا .

وأخيرا فإن الدراسة - على ضوء محاولة تحقيق الأنساق والربط بين الأجزاء الثلاثة السابقة - ستتنقسم الى ثلاثة أجزاء وخاتمة : الجزء الأول حول تطور الرؤية المصرية الرسمية لحيية القدرة النووية الاسرائيلية ولرد الفعل المصرى تجاهها . أما الجزء الثانى فمحموره تطور أبعاد السلوك المصرى ونتائجه خلال الثمانينيات بصفة خاصة . وأخيرا ينصب الجزء الثالث على البحث فى ماهية تأثير مجموعة من المحددات على الخيار النووى المصرى . أما الخاتمة فتطرح بعض الاجابات على الأسئلة التى جاءت فى المقدمة وذلك على ضوء نتائج التحليل فى الأجزاء الثلاثة .

أساسا لمواجهة التجدى النووى الاسرائيلى بحيث لم يعد يمثل فى الثمانينيات^(١٠) البعد الأساسى الذى يجب أن توظف فى صالحه الأبعاد الأخرى بقدر الامكان ولكن أضفى مجرد بعد بين عدة أبعاد أخرى (فنية ، بيئية ، صحية ، اقتصادية ، مالية ، وسياسية) احتلت أحيانا الاهتمام والجدل أكثر مما أثار حوله بصفة خاصة ؟ وهل كان لهذا البعد من قبل أى خلال الستينات والسبعينيات أولوية واضحة (ولو على صعيد تصريحات القيادة السياسية العليا) وكيف ولماذا حدث التراجع على تصعيده ؟

٢ - وهل يعنى هذا أن مصر ليس لها سياسة واضحة وثابتة تجاه خيارها النووى ؟ ألم تتخذ منذ البداية القرار السياسى الذى كان ولابد وأن يفرض المساندة الكاملة لتنفيذه ؟ أم أن هذا القرار قد اتخذ بالفعل فى البداية وفى ظل أوضاع ومعطيات ما - ولم يمكن تنفيذه والتمسك به بحيث اضطرت القيادة فى ظل حسابات جديدة الى إعادة لصياغة وترتيب أولويات (المدنية والعسكرية) وهل كان عدم الثبات إلا نوع من المرحلة البراجماتية لمواجهة آثار القيود والضغط السلبية ؟

ولكن ما هى انماط هذه القيود والضغط الداخلية منها والخارجية وما الوزن النسبى لتأثير كل منهما بالمقارنة بالأخرى على مسار البرنامج المصرى منذ بدايته وحتى الآن ؟

ب - وإذا كان الهدف السابق توضيحه وما انبثق عنه من أسئلة يتصل بالقدرات النووية المصرية فإن نطاق الدراسة - وفقا لما يتضح من عنوانها - يتسع لما هو أكثر من هذا ، ومن ثم فهو يمتد ليشمل تطور أبعاد السياسة المصرية تجاه الخيار الاسرائيلى النووى وصولا لمرحلة الثمانينيات أيضا وهى الدراسة لاكتشاف هذه الأبعاد سواء على مستوى توجه القيادة السياسية والعسكرية المصرية (أى طبيعة رؤيتها وإدراكها لحقيقة أهداف وقدرات البرنامج النووى الاسرائيلى فى ظل تطوراتها المتعاقبة وفى ظل تطور أبعاد الدبلوماسية النووية الاسرائيلية) أو على مستوى سلوك السياسة المصرية أو بعبارة أدق ردود الفعل المصرية المتعاقبة . وأخيرا على مستوى المحددات المؤثرة على فعالية نتائج

(١٠) برز هذا السؤال فى الثمانينيات فى ذهن الباحث بعد الاطلاع على ملفات ارشيف الاهرام وارشيف المركز الفرنسى فى الموضوع وبعد ملاحظة طبيعة المادة الموثقة فيهما عن الصحف المصرية القومية والمعارضة خلال الأعوام الثلاث الأخيرة وإيراد موضوع هذا السؤال على ضوء محتوى ونتائج الدراسة الجادة التى صدرت عن وحدة بحوث الرأى العام فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت عنوان « استطلاع رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر » القاهرة سنة ١٩٨٦ كذلك برز هذا السؤال نتيجة ملحوظة أخرى مؤداها أن الجدل العلنى فى الثمانينيات كان حكرا على العلاء والصفرى عن المرافقين والدارسين السياسيين ولم تشترك أو تشارك فيه مصادر عسكرية الى جانب المصادر الدبلوماسية الرسمية وخاصة خلال بعض المنعطفات العامة مثل مرحلة الأعداد للتصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة ١٩٨١ . فعلى سبيل المثال لم يتضمن الكتاب الذى أصدرته وزارة الخارجية عن هذا الحدث أى تصريحات من مصادر عسكرية رسمية . كذلك واجهت الباحثة صعوبات عديدة فى البحث عن وتوثيق بعض هذه التصريحات عن مصادر مختلفة فى مصر .

أولا : الرؤية المصرية والقدرة النووية الاسرائيلية :

برز من الخلفية العامة لعدد من التحليلات المتخصصة^(١٢) ، والتعليقات الصحفية المصرية المعارضة^(١٣) ، والحوار مع بعض الشخصيات السياسية^(١٤) مدلولات إيجابية عن الشق الأول من المقولة الأولى وهو الذى تمت صياغته على ضوء نتائج محاولة توثيق ورصد قدر من التصريحات الرسمية خلال منعطفات هامة في تاريخ ما يذاع أو يتشعر عن تطور القدرة النووية الاسرائيلية والبرنامج المصري أيضا .

ولقد قدمت فترة النصف الأول من الستينات وحتى سنة ١٩٦٧ استثناء هاما على هذه المقولة وذلك كما إتضح من تصريحات لعبد الناصر وكتابات لحسين هيك . ولقد ظهر أيضا خلال هذه الفترة - كما سنرى لاحقا - التحذير المصري من الخطر المتزايد للقدرة النووية الاسرائيلية . ولقد تزامن هذا التوجه المصري في هذه الفترة مع ظهور قضية هذه القدرة على صعيد جدول بعض الأعمال العربية (اجتماع وزراء الخارجية العرب في العراق سنة ١٩٦١ ، اجتماعات رؤساء الأركان العرب في أوائل الستينات ، مذكرة الأمين العام للجامعة العربية سنة ١٩٦٥) ، ولكن لم تكتسب هذه القضية - على الصعيد العربي - نفس درجة الإلحاح والاهتمام الذي اكتسبته على صعيد القيادة المصرية في هذه الآونة ، فمثلا اتضح أنها لم تظهر بين قائمة الأولويات لدى

الجزء الأول :

تطور أبعاد الرؤية الرسمية المصرية :

ستعدا التصريحات والبيانات الرسمية من أهم المصادر الأولية التي يمكن للباحث أن يستند إليها لدراسة توجه القيادة نحو قضايا السياسة الخارجية بصفة عامة ونحو ما يتصل منها بالاستراتيجية العسكرية القومية بصفة خاصة^(١٥) .

وتتلخص المقولة الأولى في هذا الجزء من الدراسة كالآتي : اتسمت الرؤية المصرية الرسمية لحقيقة القدرة النووية الاسرائيلية بنمطين مرتبطتين وهما : من ناحية : عدم إعطاء الأولوية أحيانا أو الصمت عن أو التجاهل والتغيب أحيانا أخرى لتطورات هذه القدرة ، وذلك في التصريحات الرسمية المصرية منذ نهاية الستينات وبصفة خاصة بعد حرب سنة ١٩٧٣ ، ومن ناحية أخرى : التشكيك في حقيقة ما وصلت إليه هذه القدرة بالفعل ، ومن ثم الاستمرار حتى الآن في عدم الاعتراف رسميا وعلنا بامتلاك إسرائيل للسلاح النووي .

ويقترب بهذه المقولة مقولة ثانية وهي أن الرؤية المصرية لرد الفعل المصري قد تطورت من التهديد بضربة وقائية وتطوير قدرة نووية مصرية إلى الاهتمام بالجلول السياسية .

وفيما يلي بعض التفصيل حول أبعاد هاتين المقولتين :

(١١) لا يمكن أن تدعى الباحثة أن كل محتوى هذه الدراسة من البحوث قد انبثق عن متابعة وتحليل مثل هذه المصادر بصورة متكاملة (زمنيا وموضوعيا) . ولكن يستند هذا المحتوى على مدلولات تمت صياغتها من واقع اسهام بعض الدراسات الأخرى التي انجزت مثل هذه المتابعة وهذا التحليل عن فترة الستينات والسبعينيات . ومن واقع بعض ما أمكن توثيقه من هذه المصادر المنشورة عن فترة الثمانينيات بصفة خاصة . حيث لم تتمكن الباحثة من العثور على أو استخدام بعض أهم المصادر المنشورة والعينية للمادة الأولية التي تغطي هذه الفترة الأخيرة مثل

Foreign Broadcasting Information Services (FBIS)

أو غيرها من المصادر المتوفرة المصرية ومنه خاصة والتي استعانت بها بالفعل بعض الدراسات (انظر الهوامش ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠) في توثيق تصريحات وبيانات مصرية مختلفة .

(١٢) انظر على سبيل المثال وليس الحصر أحدث هذه النماذج في حول الشؤون النووية - حوار مع فرانك برنابي ، اجراه د . يزيد صايغ . مجلة المستقبل العربي - يونيو سنة ١٩٨٨ ص ٢٢٢ ص ١٢٥ .

« يبدو ان هناك بعدا تعديليا سامدا ، الفى العرب عبره من اذهانهم حقيقة القدرة النووية الاسرائيلية ، ومما هو لامت انهم لا يأخذون تلك القدرة في حسابهم ان ما يذهلنى بخصوص العرب حقيقة ، هو غياب ردود فعلهم تماما على التطورات النووية الاسرائيلية او على الأقل غياب ما يمكن للمرء ان يراه ملامحيات وعبر التحدث الى الدبلوماسيين . اعنى ان تصريحات قاعنوني قد ازلت اى شك حول القدرة النووية الاسرائيلية وادى عربى يتابع قضية قاعنوني لا يقدر الآن ان يشك بحقيقة قدرة اسرائيل النووية . لو كان يشك سابقا ، لكن لا يبدو ان هناك اى رد فعل ذى اهمية مطلقا . وكذلك الامر في الولايات المتحدة وحيث حصل فقط مستوى مدس مشابه من ردود الفعل وان كان ذلك مفعوما (اى غياب ردود الفعل الامريكية) فان غياب ردود الفعل العربية هو الذى يصعب فهمها .

(١٣) منها على سبيل المثال د . محمود عمر « مصر والقسلة وحتمية المواجهة » جريدة الشعب ١١ / ١١ / ١٩٨٦ ، مع كثرة تصريحات القيادة السياسية والعسكرية المصرية في كافة ما يشعل الحريين فان المتابع لمثل هذه التصريحات يكشف ان احدا من المسؤولين لم يتحدث بعد في هذا الموضوع (اشارة الى تصريحات مردخاي فانونو في الصنداي تايمز في اكتوبر ٨٦) ولو حتى من قبيل طمأنة الناس وإفشال هدف العدو .

(١٤) وفي لقاء مع المستشار حافظ اسماعيل حول سؤال عن رايه في هذا الصمت او عدم اثاره الموضوع أكد سيادته ملاحظة هذه الظاهرة منذ ما بعد سنة ١٩٦٧ بصفة خاصة . وأوضح ان عدم الحديث الرسمي المصري في هذا الموضوع يرجع بصفة عامة الى عدم التأكد من هوية القدرة الاسرائيلية حتى بعد تصريحات فانونو . كما اشار سيادته ايضا الى ان عدم اثاره الموضوع ، انما يستند ايضا الى المسؤولين من الغرب او الشرق على حد سواء .

صناع القرار العرب حتى أن مؤتمر القمة العربي الثاني والمنعقد سنة ١٩٦٤ لم يناقشها على الإطلاق^(١٥).

أما عن الشق الثاني من المقولة وهو أن الرؤية الرسمية المصرية قد عكست شكوكاً في الابعاد الحقيقية لتطور النوايا والقدرة النووية الاسرائيلية ولكن مع عدم الاعتراف بامتلاك اسرائيل للسلاح النووي فإنه يمكن رصد بعض الدلائل عليه من واقع التصريحات المصرية المتفرقة والمتباينة منذ بداية الستينات وحتى الان وهذه الدلائل تجيب على التساؤلات التالية : ما مدى اعتقاد واعتراف المصريين بختيار اسرائيل للأسلحة النووية وهل تطور هذا الاعتقاد وكيف يمكن تفسيره ؟

ففي خلال الستينات^(١٦) : أبدت مصر في بدايتها اهتماماً جاداً بالقدرة النووية الاسرائيلية ولكنها كانت تشك في أن اسرائيل تسعى للوصول الى القنبلة من خلال تحويل الاستخدامات السلمية الى أغراض عسكرية . فلقد أوضح حديث لعبد الناصر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عدم تأكده بصدد نوايا وقدرات اسرائيل النووية . بل انه - في مواضع أخرى - لم يستبعد أن تعمل « القوى الامبريالية » على تسليح اسرائيل بالأسلحة النووية وأن تدعى في نفس الوقت قيام اسرائيل بتصنيعها .

ومع سنة ١٩٦٥ حذر حسين هيكल من اقتراب اسرائيل من مرحلة القدرة على إنتاج أسلحة ذرية وأن على مصر أن تستعد لادخال الأسلحة النووية حفاظاً على بقائها . ومع سنة ١٩٦٦ تزايدت قوة شكوك عبد الناصر حيث أدان الجهود الاسرائيلية للوصول الى إنتاج قنبلة ذرية . وهكذا انتقلت القيادة من مرحلة الشك في القدرات والنوايا الاسرائيلية الى مرحلة التأكد من القدرات ولكن استمرار الشك في النوايا حيث أن عبد الناصر هدد بضربة وقائية « إذا ما استمرت اسرائيل على الطريق لإنتاج قنبلة ذرية » .

وبعد حرب ١٩٦٧ تزايد اهتمام الكتاب العرب بالتحدى النووي الاسرائيلي حيث برز نوع من الاتفاق بينهم على أن اسرائيل قد وصلت الى مرحلة إنتاج القنبلة

أو على الأقل مرحلة القدرة على إنتاجها . هذا وكانت بعض التقديرات العسكرية وبعض التحليلات السياسية المصرية قد أشارت - في نهاية الستينات الى امتلاك اسرائيل كميات من البلوتونيوم التي تكفي إنتاج ست قنابل - مشابهة لتلك التي أقيمت على ناجازاكي . ولم يتم رصد أي تصريحات للقيادة العليا في فترة ما بين ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ .

وخلال السبعينات وبعد حرب أكتوبر بصفة خاصة^(١٧) لم يعد بمقدور أحد السياسة أو الكتاب المصريين أن ينكر أنه قد أضحي لاسرائيل القدرة على إنتاج السلاح النووي . ومع ذلك فمن الملاحظ أنه قد ظهر أيضاً قدر هام من عدم الاتفاق بين التصريحات المصرية حول ما اذا كانت اسرائيل قد أنتجت بالفعل هذا السلاح . وظهر هذا التناقض من واقع تصريحات الرئيس السادات بصفة خاصة . فمن تصريح له في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٤ للتلفزيون الايراني قال « إذا أدخلت اسرائيل الأسلحة الذرية الى المنطقة سينجد الوسائل للحصول عليها أيضاً » . وفي ٢١ ديسمبر ١٩٧٤ صرح لصحيفة الصياد بقوله « نعم اسرائيل لديها أسلحة ذرية » . وفي حديث مع الانوار اللبنانية في ٨ يناير سنة ١٩٧٥ أعرب السادات عن اعتقاده في امتلاك اسرائيل لهذه الأسلحة .

وفي أكتوبر سنة ١٩٧٥ وفي نفس الحديث الذي أعرب فيه عن عدم تأكده أشار الى أن هناك احتمالاً كبيراً لامتلاك اسرائيل لهذه الأسلحة . ثم عاد وصرح في حديث لمدير شبيجل الالمانية في ٣١ مارس سنة ١٩٧٦ أنه يعتقد أن اسرائيل بمقدورها صنع هذه الأسلحة وأنه لا يعتقد أنها تحوزها . وفي يولييه سنة ١٩٧٦ صرح للقبس الكويتية أنه يعتقد أن اسرائيل ليس لديها أسلحة ذرية الان .

وخلال الثمانينات : لم تتمكن الباحثة من رصد تصريحات للرئيس مبارك أو للمشير أبو غزالة سواء من مصادر مباشرة أو في بعض الدراسات المعنية . ولكن ساعدت تصريحات أوساط رسمية أخرى على إبراز

15 - Yair Evran: The Arab Position in the Nuclear Field A Study of Policies Up to 1967. Cooperation and Conflict. Vol. 8, No. 1, 1973. PP 21 - 22.

- Mark Gaffney: Prisoners of Fear: A Restrospective Look at the Israeli Nuclear Program. American - Arab Affairs. No. 22, Fall 1987. P 82

- Roger Pajak: Nuclear Status and Policies of the Middle East Countries. International Affairs. Vol. 59, No. 4, Autumn 1983. P 595

16 - R. Pajak: Op. Cit. PP 591 - 592

17 - Y. Evron: Op. Cit. PP 22 - 23

- Khalil Shikaki: The Nuclearization Debates: The Case of Israel and Egypt. Journal of Palestinian Studies. Vol. 14, No. 4, Summer 1985. PP 83 - 84.

17 - Ibid : P 84.

- R. Pranger, D. Tahinen : Op. Cit. P 8

كيف يمكن تفسير هذا التطور ولكن في ظل ثبات هذا الخط العام والمتميز؟

وحتى يمكن الإجابة على هذا السؤال الأخير فإنه يجدر الإشارة إلى أن هذا الخط الثابت للموقف الرسمي المصري (أى عدم الاعتراف بحيازة إسرائيل للسلاح النووي) قد ناظره - على الصعيد الإسرائيلي - صمت رسمي أو ما يسمى بسياسة الغموض النووية الإسرائيلية . حيث أن إسرائيل - وحتى الآن لم تعترف رسمياً بحقيقة نواياها وقدراتها النووية الفعلية . وبعد هذا الصمت أو الغموض من أهم أركان المذهب الإسرائيلي الرسمي النووي (وسننشر في مواضع تالية من هذه الدراسة لعناصر أخرى من هذا المذهب) والذي أثار وما زال يثير داخل إسرائيل جدلاً هاماً بين المدافعين عن مزايا هذه الاستراتيجية وبين المدافعين عن مزايا وضرورة الاعلان الرسمي لإسرائيل عن قدرتها النووية^(١٨) .

فلقد عبرت المواقف الإسرائيلية الرسمية العلنية منذ بداية الستينات عن البرنامج النووي الإسرائيلي بعبارات قليلة وغامضة تثير من الشكوك أكثر مما تحسم من الأمور . فبالرغم من أن مقولة « أن إسرائيل لن تكون البلد الأول الذى يقوم بإدخال الأسلحة النووية في الشرق الأوسط » وهى المقولة التى صرح بها لأول مرة اشكول سنة ١٩٦٤ قد كررها حرفياً تقريباً منذ ذلك الوقت كثير من المسؤولين الإسرائيليين (ايجال ألون ، اسحاق رابين) إلا أنه - من ناحية أخرى - تزايد إقصاء التصريحات الإسرائيلية بطريقة غير مباشرة عن القدرة النووية الإسرائيلية . أى أن التعهد بالألا تكون إسرائيل أول من يدخل الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لم يرتبط به نفي إسرائيل لوجود برنامج نووى متطور . فبعد التمسك بالادعاءات حول الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإسرائيلي حتى منتصف الستينات أخذ يتضح بعد ذلك أن عملية التهديد أو التلويح بالامكانيات النووية الإسرائيلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (عن طريق تسريب المعلومات) قد أصبحت أداة هامة في إدارة إسرائيل لصراعها مع العرب ، حيث كان اللجوء إليها يتم في أوقات يغلب عليها طابع التوتر كما حدث منذ منتصف الستينات وحتى اندلاع حرب أكتوبر التى اتسمت بآثاره

استمرار عدم اعتراف مصر بامتلاك إسرائيل للسلاح النووي^(١٩) . ففي ١٧ فبراير سنة ١٩٨١ وخلال استعداد مجلس الشعب المصري للتصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية صرح السيد كمال حسن على وزير الخارجية المصري حينذاك أمام نواب المجلس أنه لا يستطيع أن يؤكد صحة التقارير عن وجود أسلحة نووية في إسرائيل . وفي أكتوبر سنة ١٩٨٢ وفي حديث للمصور اعزب رئيس الأركان المصري عن اعتقاده أن المقولات عن الأسلحة الذرية الإسرائيلية ليست إلا من صنع إسرائيل لتثير الشكوك بين العرب وأنه لا يستطيع أن يؤكد أنه - لدى إسرائيل أسلحة نووية . هذا وكان رئيس هيئة الطاقة النووية المصرية قد صرح أيضاً في سبتمبر سنة ١٩٨٠ (أى قبل توقيع مصر على معاهدة حظر الانتشار) أنه من الصعب التأكد من أن لدى إسرائيل أسلحة نووية حتى تقوم بإجراء تفجير اختباري . وأخيراً يأتي بيان د . عصمت عبد المجيد أمام الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢/٧/١٩٨٨ (المؤتمر الثالث لنزع السلاح)^(٢٠) ليقدم مدلولات جديدة حيث يقول « أن مصر لن تسمح بشيئ نووى في منطقة الشرق الأوسط تتفوق فيه دولة على غيرها بما يخل بأمن المنطقة ، بل بأمن العالم أجمع ، فالتكنولوجيا النووية ليست حكراً على أحد وقد أصبحت في متناول يد الجميع ، ولن تظل محصورة ساكنة مكثوفة الأيدي أو مقيدة في حركتها إذا ما تبين أن الأسلحة النووية قد دخلت إلى منطقة الشرق الأوسط . وستتخذ الإجراءات اللازمة كافة لحماية أمنها .. ومن هذا المنبر الدولي (طالب إسرائيل بأن تنضم إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .. حتى تتحقق بقية الشعوب بالمنطقة من أن برامجها النووية غير موجهة للأغراض العسكرية .

وهكذا يتضح لنا من العرض السابق انتقال الموقف الرسمي المصري من مرحلة الشك في القدرات والنوايا الإسرائيلية النووية إلى مرحلة التأكد من هذه القدرات مع استمرار الشك في (الستينات) . إلى مرحلة الغموض والتناقض في التصريحات حول هذا الامتلاك (السبعينات) ، وأخيراً استمرار وضوح عدم الاعتراف الرسمي المصري بحيازة إسرائيل لهذا السلاح . إذن

18 - K. Shukaki : Op. Cit. P 85

- Gregory Kats : Egypt (in) Jozef Gold - blat (ed.) Non - Proliferation : The Why and the wherefore. Taylor, Francis, London, 1985, P 188.

(١٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية .

(٢٠) تعددت وبكثرة التحليلات العربية والاجنبية حول اهداف هذا العنصر من عناصر المذهب الرسمي النووي الإسرائيلي او استراتيجية الغموض او الردع بالشك وحول الجدل بين انصاره وانصار « الموقف المعتدل » انظر على سبيل المثال .

د . امين حامد هويدى مرجع سابق . ص ١٢٩ - ١٣٥ .

د . اسماعيل صبرى مقلد التحدى النووي الاسرائيل وقضية السلام

.. السياسة الدولية . ابريل سنة ١٩٧٨ . ص

يجب على إسرائيل أن تعلن رسمياً عنه أى تتخلى عن استراتيجية الردع بالشك أو الغموض أو « القنبلة في المخزن »^(٢١).

وعلى ضوء المقارنة بين مراحل تطور الادراك المصري للقدرة النووية الاسرائيلية، وبين مراحل تطور الدبلوماسية النووية الاسرائيلية في ظل تراجع الشكوك حول هذه القدرة حيث اصبحت المعلومات والتحليلات عنها أكثر قطعاً وحسماً في تأكيد امتلاك إسرائيل لترسانة من الأسلحة النووية المتزايدة والمتنوعة، على ضوء هذه المقارنة يمكن القول أنه كان للشكوك المصرية خلال الستينات مبرراتها، أما تناقضات السبعينات واستمرار عدم الاعتراف في الثمانينات فتتنوع تفسيراتهم. ويمكن التمييز بين نوعين من التفسيرات أو الافتراضات المباشرة وغير المباشرة.

ويتلخص التفسير أو الافتراض البسيط والمباشر فيما يلي : أنه بالرغم من اتفاق معظم المحللين العسكريين والاستراتيجيين - منذ بداية السبعينات وبصورة متزايدة - على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي فإن القيادة المصرية لم تكن مهتمة فقط بالغموض المحيط بتطور القدرة النووية الاسرائيلية ولكنها اهتمت أيضاً بالآثار السياسية التي يمكن أن تترتب على تحول إسرائيل نحو الاعلان الرسمي عن هذه القدرة^(٢٢). بعبارة أخرى فإن العرب - (وعلى رأسهم مصر) - أرادوا تأخير النظر في أمر الأسلحة النووية الى أقصى مدى ممكن، ومن هنا كان أيضاً اتجاههم العام نحو تجاهل الخيار النووي الاسرائيلي^(٢٣).

الشكوك واللبلة حول الامكانية النووية الاسرائيلية، ثم بعد حرب أكتوبر حين صرح الرئيس الإسرائيلي في ديسمبر سنة ١٩٧٤ بأن لدى إسرائيل المقدرة على انتاج الأسلحة النووية وبسوف تنفذ ذلك إذا احتجنا إليه^(٢٤). ومنذ بداية هذه المرحلة وطوال السبعينات وحتى الان تعاقبت وتنوعت المؤشرات والتحليلات من مصادر عربية وأجنبية (غربية وشرقية) تثبت جميعها بطرق متنوعة أن إسرائيل قد تجاوزت بالفعل عتبة امتلاك الأسلحة النووية وأن لديها ترسانة من هذه الأسلحة^(٢٥). وكان آخر مصادر هذه المعلومات شهادة مورديها فانونو التي نشرتها صحيفة الصنداي تايمز في أكتوبر سنة ١٩٨٦. ولقد أثارت هذه الشهادة والتي أثبتت صحتها عدد من العلماء البارزين الذين استشارتهم الصنداي-تايمز^(٢٦)، جدلاً هاماً حول مدى مثل هذا النوع من التصريحات بالنسبة لمدى استمرار التمسك الاسرائيلي باستراتيجية الغموض في هذه المرحلة من المواجهة العربية الاسرائيلية، وحول ما إذا كانت تمثل نوعاً من التحرك نحو الاعلان الرسمي عن انضمام إسرائيل الى النادي النووي حتى لو كان هذا التحرك قد تم أيضاً بالطريقة غير المباشرة أى عن طريق التسريب الاسرائيلي المقصود والمعتاد لهذه الشهادة^(٢٧). وتزداد جاذبية وأهمية هذا السؤال على ضوء ملاحظة أمر هام وهو أنه - منذ منتصف السبعينات - قد حدث تحول في محور الجدل في إسرائيل حول الخيار النووي حيث لم يعد يتركز على ضرورة هذا الخيار من عدمه (كما حدث من قبل) ولكن على كيفية وامكانيات تطويره من ناحية، وعلى ما إذا كان

- (٢١) وعمل اتجاه تطور بعض التحريكات الرسمية الاسرائيلية حول الخيار النووي الاسرائيلي . انظر :
- منير بدوي . إسرائيل وقضايا نزع السلاح . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الزهرام . القاهرة ١٩٨١
ص ٥١ - ٥٣ ص ٩١ - ٩٤ .
- د . تيسير الناشف . التهديد النووي الاسرائيلي . المستقبل العربي . سبتمبر سنة ١٩٨٧ ص ١٤ - ١٥ .
- Lawrence Fredman : Israel Nuclear Policy. Survival Vol. XVII, No. 3, 1975 .
(٢٢) انظر موجزاً متكافئاً لهذه المصادر (العلمية والرسمية والصحفية) في :
- امين هويدى : مرجع سابق . ص
- د . تيسير الناشف : مرجع سابق . ص ١٢ - ١٣ وجول تفصيل ابعاد القدرة الاسرائيلية (انتاج الفسلة + نظم الاتصال) انظر :
- د . خليل شقافى : مرجع سابق . ص ١٠ - ١٤ ص ٢٠ - ٢٤ .
(٢٣) د . تيسير الناشف : مرجع سابق . ص ١٦ - ١٧ .
(٢٤) انظر على بسيل المثال : د . محمد اتور عبد السلام . المتغيرات الجديدة في الاسرائيلية النووية في الشرق الاوسط . السياسة الدولية - يوليو ١٩٨٧ - ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .
- احمد عز الدين . هل هناك حقاً ماثناً فنبلة ذرية على الجانب الآخر . جريدة صبح العرب ١٩٨٦/١٠/١٩ .
ومن اهم الكتابات الحديثة التي تبرز الجدل حول تزايد الحاجة لتبني إسرائيل موقفاً معلناً من خيارها النووي المسلح
Shai Feldman : Israeli Nuclear Deterrence, A Strategy for the 1980s, New York: Columbia University Press, 1982.
25 - Mark Gaffney : Op. Cit. PP 88 - 89.
26 - Gregory H. Kats : Op. Cit. P 188.
27 - Efram Inbar : The Nuclear Mirage in the Middle East. Midstream, Vol. XXVII, No. 3, March 1981, PP 5 - 6

التقليدي) وأخرى سياسة (ضمانات من القوتين الاعظم أو احدهما ، تحريك الجهود الدبلوماسية العالمية من أجل نزع السلاح النووي في المنطقة ، التأثير على القوتين الاعظم للضغط على اسرائيل لمنع أو تقييد خيارها النووي). ولا يعنينا في هذا الموضع من الدراسة - الخاص بالرؤية المصرية - متابعة تفاصيل كل بديل من هذه البدائل أو بعضها التي من المفترض أن القيادة المصرية قد اقتربت منها جميعاً بدرجة أو بأخرى ومن وقت الى آخر (كما سنرى). ولكن ما يعنينا هنا أن نحاول رسم المسار العام لوزن بعض هذه البدائل لدى القيادة المصرية.

وهنا يمكن القول^(٢٨) أن رؤية القيادة المصرية من رد الفعل المصري قد تغيرت جذرياً منذ بداية الستينات وحتى الآن. فلقد انتقلت من التركيز بقوة على التهديد بحلول عسكرية قبل ١٩٦٧ الى بداية التحرك نحو اعطاء الأهمية للحلول السياسية (في فترة ما بين حربي سنة ١٩٦٧ وحرب سنة ١٩٧٣) ثم الى التأكيد وبصورة متصاعدة على أولوية الحلول السياسية منذ نهاية سنة ١٩٧٤ وحتى الآن.

فمنذ تصريح لعبد الناصر في ديسمبر سنة ١٩٦٠ وحتى ما قبل سنة ١٩٦٧ توالى وتزامن تهديد مصر بتوجيه ضربة وقائية ضد القدرة النووية الاسرائيلية مع التهديد بتطوير قوة مصرية منازرة. وبعد حرب سنة ١٩٦٧ فقدت هذه التهديدات مصداقيتها ولم تعد القيادة المصرية الى تكرارها. وبالرغم من استمرار التلويح أحياناً بإمكانية اتجاه مصر للخيار النووي العسكري إذا ما تأكدت من امتلاك اسرائيل له (كما سبقنا الإشارة)، إلا أن مصر بدأت أولى خطواتها نحو الحلول السياسية أي نحو تبني قواعد نظام منع الانتشار الدولي كسبيل للزام اسرائيل - بالطرق القانونية - لنزع خيارها العسكري. ومن هنا كانت مصر من أولى الدول العربية ودول العالم الثالث التي وقعت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية سنة ١٩٦٨، ولكن لم تصدق عليها مباشرة الأمر الذي كان يعنى أنها لم تغلق تماماً الطريق الى الخيار النووي العسكري.

ومنذ مبادرة مصر في نهاية سنة ١٩٧٤ بالدعوة الى منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الاوسط تزايد وبوضوح اتجاه مصر للحلول السياسية وليس العسكرية

أما التفسيرات أو الافتراضات غير المباشرة^(٢٩) فهي تنطلق من تصور محاولة القيادة المصرية توظيف استراتيجية الغموض الاسرائيلي دون الاضطرار الى تحمل ما يترتب على الاعتراف بالحقيقة التي تخفيها هذه الاستراتيجية. وتزدوج أهداف هذا التوظيف: فمن ناحية: ربما تكون القيادة المصرية قد رأت أن انتشار الشائعات حول القدرة النووية الاسرائيلية يساعد أحياناً على ظهور ادانة عالمية لاسرائيل كما يساعد أحياناً أخرى على إبراز تفوق القوة العسكرية الاسرائيلية ومن ثم إمكانية تحمل اسرائيل لمخاطر انسحابها من الأراضي العربية المحتلة. بل لقد رأت بعض الاتجاهات أن على العرب استغلال كل السبل القانونية والسياسية لإعلان اسرائيل كدولة نووية لأن هذا الاعلان هو الذي سيسقط كل المبررات الأمنية الاسرائيلية لاستمرار احتلال الضفة الغربية ومرتفعات الجولان. ومن ناحية أخرى: حتى يفترض أن القيادة المصرية تعتقد في امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية فإنه ليس من المتوقع أن تعترف سريعاً بهذا الواقع لأنه سيقرب على هذا الاعتراف أحد أمرين: اما الاعتراف بعدم القدرة والفشل حتى الآن في مواجهة التحدي النووي الاسرائيلي بتحد مماثل، أو ضرورة البدء في تطوير نفس القدرة أو توفير بدائل أخرى تحقق نفس أو معظم الأهداف الأمنية في مواجهة هذا التحدي، أو على الأقل إمكانية الاتجاه الى الحلول السياسية مثل الدعوة الى مناطق منزوعة السلاح النووي.

ثانياً: الرؤية المصرية لرد الفعل المصري:

كيف رأت القيادة المصرية شكل رد الفعل المصري على التحدي الاسرائيلي، وهل عكست هذه الرؤية منذ البداية وسائل محددة؟ وهل تم التمسك بها وتحقيقها أو بعضها؟ أم هل تطورت الرؤية المصرية على هذا الصعيد أيضاً وذلك في ظل التطور في المعطيات الاسرائيلية، والدولية (قيود النظام الدولي لمنع الانتشار وسياسات القوى الكبرى) والاقليمية (خيار التسوية السياسية أو العسكرية للصراع العربي الاسرائيلي)، المحلية (درجة المشاكل الداخلية المصرية وخاصة الاقتصادية)؟

تعددت البدائل المطروحة أمام القيادة المصرية وتزاوجت ما بين بدائل عسكرية (ضربة وقائية، قدرة نووية مصرية، تدعيم التسليح فوق التقليدي مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، سباق التسليح

(٢٨) التفسيرات مستوحاة ولكن لا تتطابق مع تفسيرات الدراسة التالية:

Khalil Shikaki : Op. Cit. P 85.

(٢٩) انظر تفاصيل هذا التطور في:

- Ibid : PP 85 - 87
- G. H. Kats : Op. Cit. PP 188 - 189
- Roger Pajak : Op. Cit. PP 595 - 596
- Yair Evran : Op. Cit. PP 23 - 24

(أى تطوير برنامج تسليح نووى مصرى) وكان هذا
يعنى حسم الاختلاف الذى برز سنة ١٩٧٤ فيما بين
بعض أجنحة القيادة المصرية^(٢٠) لصالح الجناح
(السادات ، عبد الغنى الجمسى) الذى رأى أن ما
يشاع عن الأسلحة النووية الإسرائيلية قد تم بغرض
إخافة العرب ومن ثم فإنه لا داعى ولا ضرورة لتحميل
الاقتصاد المصرى بأعباء التسليح النووى . وبغض النظر
الآن عن مبررات ودوافع ونتائج هذه الرؤية فى هذه الفترة
بالمذات (كما سنرى لاحقا) فمما لا شك فيه أن تحول
مصر نحو الحلول السياسية - والذى كان من أبرز
علاماته ونتائجه فيما بعد تصديق مصر على معاهدة منع
انتشار الأسلحة النووية - قد ارتبط - جزئيا وإن لم يكن
كلها - بتوجه السادات التصالحى تجاه إسرائيل . حقيقة
أشار السادات ودوائر مصرية مختلفة إلى البرنامج
النووى الإسرائيلى ولكن كانت هذه الاشارات متباعدة وفى
أطار لهجة معتدلة (الدعوة للتخلى عنه) لا تقارن بلهجة
التحديات والتهديدات التى أجابت بالمواقف المصرية
حتى ما قبل سنة ١٩٦٧ بصفة خاصة . ولقد تعمقت بعد
ذلك وخلال الثمانينات القيود الاقتصادية والسياسية
والاستراتيجية التى حكمت مصير البرنامج النووى
المصرى وإحتمالات استخداماته العسكرية بصفة
خاصة .

فما هى إذن أبرز معالم السلوك المصرى والتى
أقرتها هذه التحولات فى الرؤية والتقسيمات ؟

الجزء الثانى

أبعاد سلوك السياسة المصرية ونتائجها
من أبرز معالم السلوك المصرى خلال الثمانينات
والتي أقرتها التحولات فى الرؤية الرسمية المصرية
السابق توضيحها البعدين التاليين : أولاً : سيادة
الأبعاد المدنية والسلمية على أهداف البرنامج النووى

المصرى منذ ١٩٨١ ، ثانياً : تبلور اتجاه جهود
الدبلوماسية المصرية نحو محاولة تحييد أو احتواء
الاحتكار النووى الإسرائيلى .
أولاً : أهداف ونتائج البرنامج النووى المصرى منذ
١٩٨١

من أهم الافتراضات فى مجال دراسات منع الانتشار
(وخاصة بين دول العالم الثالث) أنه يمكن الوصول إلى
القدرة النووية العسكرية إما فى ظل استغلال البرامج
النووية المدنية الناجحة فى التحرك إلى الاستخدامات
العسكرية (الهند) أو من برامج عسكرية سرية مباشرة
(إسرائيل)

وبالنظر إلى الحالة المصرية^(٢١) فلم يتحقق أى من
الافتراضين حيث تعثرت خطى البرنامج النووى المصرى
ومن ثم لم يؤد إلى تطوير القدرات النووية بمعنى امتلاك
مفاعلات الطاقة أو السلاح النووى . فإن البرنامج لم
يصل حتى الآن إلى مرحلة الجيل الثانى من المفاعلات
والتي كان من المفروض الانتقال إليها منذ منتصف
الستينات .

ولا تعنى هذه الحالة أن الجهود الرسمية المصرية قد
توقفت منذ ذلك الحين عن السعى لايمتنهاض البرنامج
المصرى . فلقد استثمرت هذه الجهود فى أشكال ودرجات
مختلفة ، وأدت إلى تبلور كيان من المؤسسات والهيئات
والكوادر العلمية النووية ، وإلى عقد عديد من الاتفاقات
الثنائية والمتعددة الأطراف التى تنظم التعاون فى هذا
المجال بين مصر وأطراف دولية عديدة^(٢٢) . ولكن - ومرة
أخرى - لم تفرز هذه الجهود تغييراً جذرياً فى وضع مصر
على خريطة توزيع القوى النووية على صعيد العالم
الثالث . بل لقد أدى الاعلان المتكرر عن هذا البرنامج
دون تحقيق التقدم المنشود (بالرغم من الكثير من
التوقعات بشأنه) إلى فقدانه المصداقية حتى بالنسبة
للاستخدامات السلمية وفى مجال القوى النووية الكهربية
بصفة خاصة .

(٢٠) انظر الإشارة إلى هذا الاختلاف فى : -

- Yoram Nimrod : Atomic Weapons in Israel ? New Outlook, September 1978, PP 3334.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الباحثة لم تتمكن من توثيق دراسة علمية منشورة أو تعليق أو تحليل صحفى عن وجود اختلافات مناظرة على
صعيد القيادة السياسية العسكرية فى الستينيات وفى الثمانينيات . كما أن فى الهامش السابق كانت الوحيدة من نوعها التى تم توثيقها عن
فترة السبعينيات . وحيث من الواضح أن الاختلاف قد حسم لصالح المركز الرئاسى ، فهل يعنى هذا أن طبيعة عملية صنع السياسة واتخاذ
القرار هذا البعد من القضية فى محتوى - أو على الأقل - فى قضايا معظم الدراسات التى تم توثيقها . وعلى العكس تماماً نجد أن هذا البعد
(أى الجدل وليس الاتفاق بين الأوساط العلمية السياسية والعسكرية) كان حاضراً على صعيد الدراسات التى تتناول الخيار النووى
الإسرائيلى منذ بدايته .

(٢١) حول بعض الأبعاد الفنية للقدرات المصرية (والعربية الحالية) بالمقارنة بتوقعات السبعينيات ، انظر :

- د . خليل الشقافى : مرجع سابق . ص ١٧ - ١٨ .

- د . عبد المنعم سعيد : العرب ومستقبل النظام العالمى . مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٧ . ص ١٨٢ - ١٩٢ .

(٢٢) حول هذه الأبعاد ، انظر :

- وزارة الخارجية : مصر والاستخدامات السلمية للطاقة النووية . جمهورية مصر العربية . ١٩٨٢ .

- أنشطة هيئة الطاقة الذرية والمشروعات الجارية تنفيذها بمراكز البحوث بالهيئة . وثائق هيئة الطاقة الذرية ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (٣٥ صفحة)

(غير منشورة)

الدول المصدرة مثل الولايات المتحدة واليابان الغربية وكندا وفرنسا حيث رُقِضت تلك الدول الدخول في أية مفاوضات جادة مع مصر للتعاون النووي ما لم تتضمن للمعاهدة أو تخضع لشروطها أى لشروط هذه الدول (والتى - كما سنرى - كانت أكثر تشدداً من شروط المعاهدة) بعبارة أخرى كان قرار التصديق - من وجهة النظر الرسمية المصرية - سبيلاً لتحقيق التقدم النووي الواسع النطاق الذى ما كان ليتحقق وبسهولة ويسر في ظل الظروف الدولية السائدة منذ بداية السبعينات بدون التصديق على المعاهدة . لأن هذا التصديق هو الذى سيفتح الباب لمصر لإجراء اتصالات سريعة ومكثفة مع عدد من الدول المصدرة للمواد والمعدات النووية بهدف التوصل الى أفضل الشروط وذلك اتفاقاً مع المادة الرابعة من المعاهدة التى تفتح الباب أمام الدول الاطراف للتعاون في الاستخدام السلمى للطاقة النووية وللحصول على التكنولوجيا النووية وبأخص الاسعار . وهو الامر الذى أضحت تعطيه مصر أولوية كبرى لمواجهة متطلبات المستقبل الملحة لتحقيق احتياجاتها الكهربائية من أجل رخاء ورفاهية الشعب (٢٤)

التصديق سبيل لمنع وقوع تسابق تسلخ نووى في المنطقة من شأنه ان يهدد امنها وسلام العالم . فهو يؤكد مرة أخرى التزام مصر بتحويل منطقة الشرق الاوسط الى منطقة خالية من الاسلحة الذرية . بعبارة أخرى فان مصر كما جاء في بيان الخارجية المصرية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٨١ صدقت على المعاهدة نتيجة لاعتقادها الراسخ بأن هذه الخطوة انما تتفق مع مصالحها الوطنية العليا بافتراض أنها سيتنجم في الحد من انتشار الاسلحة النووية في العالم، وبخاصة في منطقة الشرق الاوسط التى يجب أن تستمر منطقة خالية من الاسلحة النووية . ويقدر ما تشير العبارات السابقة الى مغزى التصديق على المعاهدة بالنسبة لموقف مصر من خيارها العسكرى فان وزير الخارجية المصرية في نهاية كلمته أمام مجلس الشعب في ١٦ فبراير سنة ١٩٨١ وأمام مجلس الشورى في ٧ فبراير سنة ١٩٨١ قد اقترح عن رؤية مصر لمغزى هذا التصديق بالنسبة لاسرائيل . فقلد أورد على رأس الاعتبارات الرئيسية التى كانت وراء

ولا يهدف هذا الجزء من الدراسة الى متابعة أبعاد التطور المرحلى لهذه الجهود أو لهذا البرنامج في حد ذاته ولكنه يقوم على استخدام خبرة هذا التطور لتوضيح امر اساسى وهو ان اتجاه المواقف الرسمية المصرية لتأكيد الاهداف المدنية السلمية للبرنامج منذ سنة ١٩٨١ انما يعد من أبرز نتائج التحول في الرؤية المصرية الرسمية للخيار النووى (السابق توضيحها) ، ولكن لم يسفر هذا البرنامج بعد مدة عن أية نتائج ايجابية . ويمكن متابعة هذا التوضيح على النحو التالى :

(١) المبررات الرسمية المصرية للتصديق على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ :

بعد اثني عشر عاماً من التوقيع على المعاهدة N . P . T صدقت مصر عليها في فبراير سنة ١٩٨١ . وخلال الاعداد لهذا التصديق تبلورت مجموعة من الاسانيد والمبررات الرسمية لهذا التحرك المصرى والتى اوضحت جميعها كيف ان هذا التصديق كان تجسيدا للتحول في توجه القيادة المصرية نحو الحلول السياسية لمواجهة التحدى النووى الاسرائيلى أى لعدم التمسك بالخيار العسكرى المصرى . ويساعد تحليل مضمون مجموعة من التصريحات الرسمية في هذه الفترة (٢٢) على استخلاص أهم هذه المبررات والعلاقات الارتباطية بينها وهى تتلخص كالآتى :

التصديق شرط ضرورى ومسبق لزيادة فرص الحصول على تكنولوجيا الطاق النووية والتمويل اللازم . ذلك لان الدول الهامة المصدرة للمواد والمعدات النووية وضعت منذ بداية السبعينات قيوداً متشددة تقضى بعدم التعاون في ذلك المجال مع أى دولة لا تكون عضواً كاملاً في معاهدة عدم الانتشار أو قبول فرض الرقابة الدولية الشاملة على جميع أوجه نشاط مفاعلاتها . ومن ثم فلقد وجدت مصر نفسها عاجزة عن الاستثمار في السير في تنمية طاقاتها الكهربائية عن طريق الاستثمار في الطاقة النووية ما لم تصدق على المعاهدة أو قبلت اخضاع نشاطها النووى السلمى لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولقد لمست مصر حدة المشكلة اثناء الاتصالات التى أجرتها خلال الفترة منذ سنة ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٨٠ مع عدد من هذه

(٢٢) وهى التصريحات التى تضمنها الكتاب الابيض الذى اصدرته وزارة الخارجية بعنوان « مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية » والصادر عام ١٩٨١ . ومن أهمها : بيان وزير الخارجية امام مجلس الشعب ثم مجلس الشورى في عام ٧ / ٢ / ١٩٨١ وبيان وزارة الخارجية بمناسبة ايداع وثائق تصديق مصر على المعاهدة في ٢٦ / ٢ / ١٩٨١ .

وهى ايضا التصريحات التى استند اليها السيد الوزير المفوض عصام الدين حواس نائب مدير ادارة الهيئات الدولية خلال تعليقه - باعتباره ممثلاً لوزارة الخارجية - على اهم النقاط التى اثيرت بمجلس الشورى في مناقشات اللجنة الخاصة بالبرنامج النووى المصرى (١٩٨٧ / ١ / ١١) . نشرة خاصة ، وزارة الخارجية ، ادارة الهيئات الدولية ، القاهرة ١٨ / ١ / ١٩٨٧ ص ١ - ٩ .

(٢٤) انظر توثيقاً لبعض أهم تصريحات وزير الكهرباء المصرى عن ضرورة وحيوية القوى النووية الكهربائية في .

G. Kats Op. Cit. PP 185 - 186.

ولقد ساندت هذا الاتجاه تقارير اللجان المختصة في مجلس الشعب والشورى والمجلس الاعلى للطاقة والتى توالى اجتماعاتها خلال النصف الثانى من سنة ١٩٨٠ . انظر : « مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية » .

النوى بل ان الالتزام والتعهد بالتخلي عن الاخير كان يعد في الرؤية المصرية شرطا مسبقا للوصول الى الاول . ولا أدل أيضا على ذلك من أن مصر قد رأت - كما قال وزير خارجيتها امام مجلسي الشعب والشورى - انها « في ظل هذا المناخ (أى تزايد القيود على الصادرات من المعدات والمواد النووية) لا يمكن أن تستمر على سياستها السابقة (٢٥) في عدم التصديق على المعاهدة لحين انضمام اسرائيل اليها ، لأن هذا الاستمرار يعطي لاسرائيل حق الفيتو على انهاء وتطوير برنامجنا السلمية اللازمة من أجل رخاء ورفاهية شعبنا » .

هذا ويجدر الإشارة أيضا الى أن مصادر شبه رسمية (٢٦) قد استندت الى هذه المبررات الرسمية للرد على الاتجاهات التي اعترضت على التصديق نظرا لما سيقرب عليه من عواقب بالنسبة لوضع مصر النووى وخاصة في مواجهة التحدى الاسرائيلى . ومن بين الانتقادات لهذا التصديق نشير - على سبيل المثال - الى الرأى (٢٧) القائل بفشل الدول العربية في استخدام سلاح رفض الانضمام للمعاهدة كمصدر للتهديد حيث لم تتخذ اسرائيل والدول الكبرى على محمل الجد لانه لم يكن مصحوبا بجهد مواز للجهود الاسرائيلية النووية ، في حين لو كانت قد ظهرت على الجانب العربى مبادرة على مثل هذه الجهود لاضحى رفض توقيع المعاهدة تهديدا له حساب في اسرائيل والدول الكبرى . كذلك أبدى هذا الرأى تشككه في نجاح الدول العربية الموقعة في الحصول في المستقبل على أفضلية في مجال التكنولوجيا النووية رغم الالتزام بالاستخدامات السلمية وبقبول الرقابة والتفتيش الدولى على هذه الاستخدامات . فهل تحققت هذه التوقعات وعلى عكس ما كانت تأمل الحكومة المصرية ؟

(٢) كيف انعكس انضمام مصر للمعاهدة على البرنامج النووى المصرى ؟

شهدت الشهور التالية مباشرة لهذا الانضمام توقيع مصر لعدد هام من اتفاقات التعاون النووى (٢٨) مما أبرز مدى اهتمام والتزام القيادة المصرية تجاه برنامج الطاقة النووية . وكان اهم هذه الاتفاقيات تلك الموقعة مع فرنسا

تصديق مصر الاعتبار التالى : « ان هذه الخطوة من جانب مصر ستدفع اسرائيل الى مزيد من التروى والتفكير فى الانضمام مستقبلا للمعاهدة . ونريد تصنيع السلاح النووى وخاصة فى ظل مناخ السلام السائد بيننا بعد عقد معاهدة السلام سنة ١٩٧٩ بل غنى عن البيان أن عددا كبيرا من الدول العربية قد سبقنا منذ فترة بالانضمام لهذه المعاهدة التى بلغ عدد الاطراف بها ١١٤ دولة » . كذلك فإن الاعتبار الثانى الذى أورده وزير الخارجية المصرى أشار الى « نجاح مصر فى اقناع اسرائيل خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والثلاثين على الموافقة على القرار المصرى لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الاوسط » .

بعبارة أخرى يمكن القول أن مصر قد حرصت فى نفس الوقت الذى أعلنت فيه (من خلال التصديق) عن التزامها بعدم التسلح النووى - بأن تبرز « الطابع الوقائى » لسياستها أى تبرز بعض عناصر مواجهة مصر للتهديد النووى الاسرائيلى وهى ثلاثة : من ناحية لم تقدم مصر على التصديق الا عقب نجاحها فى اقناع اسرائيل بالموافقة على انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ، من ناحية ثانية : الانضمام للمعاهدة لا يمس سيادة مصر حيث أن للدولة العضو أن تنسحب منها فى حالة شعورها بأن مصالحها العليا مهددة بالخطر ، من ناحية ثالثة : ان هذا الانضمام لا يمس أمن مصر حيث أنه يمكنها فى حالة تهديد أمنها بسبب النشاط النووى العسكرى لاية دولة من دول المنطقة أن تلجأ الى ضمانات القوى الكبرى الثلاثة أمريكا ، روسيا ، بريطانيا وفقا لقرار مجلس الامن فى يونيه سنة ١٩٦٨ .

التأكيد على أن « تعهد مصر وفقا لاحكام معاهدة عدم الانتشار بالامتناع عن الحصول على انتاج الأسلحة النووية بأية طريقة من الطرق لا يجب أن يخل بحق مصر الثابت فى تنمية واستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية » .

وهكذا فانه بالنظر الى البنود الثلاثة السابقة نجد أن الاعتبارات الاقتصادية (الحاجة للطاقة النووية كمصدر للكهرباء) اضحى لها الاولوية على الخيار العسكرى

(٢٥) انظر توثيقا لبعض تصريحات السادات فى ابريل سنة ١٩٧٥ والتى يعلق فيها تصديق مصر على المعاهدة على تصديق اسرائيل . ايضا فى :

Robert J. Pranger, Dale R. Tahtinen : Op. Cit. P 17

(٢٦) انظر على سبيل المثال : ابراهيم نافع : الاختيار النووى لمصر والتصديق على اتفاق الحظر . الأهرام ، ٢٠ / ٢ / ١٩٨١ - ص ١ ص ٢

(٢٧) انظر على سبيل المثال : د . عصام الدين جلال : ابعاد الخطر الذرى فى الشرق الاوسط وجنوب افريقيا . السياسة الدولية . ابريل سنة ١٩٨١ ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢٨) . انظر تفاصيل مذم الاتفاقات وفى :

مصر الاستخدامات السلمية للطاقة النووية : مرجع سابق . ص ٢٤٩ - ٢٥٠

من جديد الاهتمام ببدائل الطاقة الأخرى غير النووية مثل الغاز الطبيعي ، الفحم ، مساقط المياه . ويتضح هنا التوجه الجديد فيما نشر عن التقرير الذى قدمه وزير الكهرباء للرئيس مبارك حول مشروعات الطاقة حتى عام ١٩٩٧ أى خلال الخطتين الخمسينيتين التاليتين الثانية والثالثة (٤٣) .

وهكذا - وكما جاء على لسان رئيس هيئة المحطات النووية فى مصر - فإن مصر دفعت مقدما ثمن دخولها المجال النووى (أى التصديق على المعاهدة) ولم تحصل على شيء ، منذ ذلك الحين (٤٤) . وبالرغم من أن الموقف الرسمى قد برر تجميد القرار ، باختلاف الصقوة حول الأبعاد الاقتصادية والفنية ، وبأثار تشريئويل ، وبالأعباء المالية إلا أن هذه الاسانيد - ومهما كانت أهميتها - فهى موضع اعتراضات حادة . كما أنها لا يمكن أن تخفى وجوها أخرى للعملية تتصل بمجموعة متكاملة ومتداخلة من القيود والتي تعيد للأذهان أطرارث وصور متجددة لمثل هذه القيود والتي واجهت البرنامج النووى المصرى منذ بدايته فى الستينات والتي تعاملت معها وأدركتها القيادات المصرية المتتالية بطرق مختلفة ، وان كانت جميعها - أى هذه الطرق - لم تضع نهاية لاستمرار تخلف القدرة النووية المصرية - أو بمعنى أدق - انعدام هذه القدرة . ولذا يصبح السؤال المطروح الآن هو : هل تريد أن ترغب القيادة المصرية الحالية فى تنفيذ الخطط النووية الطموحة التى وضعها وبدأ فى تنفيذها النظام المصرى فى ظل السادات ؟ وهل تقدر على ذلك بالرغم من كل الظروف الاقتصادية والسياسية والفنية المحيطة ؟ وهل كان قرار التجميد أو التأجيل تراجعاً جديداً محسوباً أم تراجعاً قرفضته مجموعة من الظروف كأنه لابد وأن تؤثر على الحسابات المصرية ؟ لا يمكن الإجابة على هذا السؤال بوضوح وحسم الآن ولكن قد يساعد تحليل ماهية تأثير المحددات المختلفة على توضيح الأبعاد الحقيقية للقيود والصعوبات بل والمخاطر أيضاً التى واجهت وتواجه وستواجه « الخيار النووى المصرى » .

والولايات المتحدة لامتداد مصر بأربعة مفاعلات . واستمرت جهود وزارة الخارجية على المستوى الدولى لدعم البرنامج النووى المصرى (٣٩) ويتضح منها جميعاً أنها لم تكن إلا مجرد أنشطة دولية لم تسفر عن نتائج مادية ملموسة بالنسبة للقدرة الفعلية المصرية . ذلك أنه ، بالرغم من تعدد الاتصالات والمفاوضات ، فإن البرنامج النووى المصرى لم يحرز تقدماً ملموساً (على الأقل بالحصول ولو على مفاعل واحد للطاقة) طوال ما يزيد على الخمس سنوات (أى منذ التصديق وحتى تجميد القرار السياسى بشأن محطات القوى النووية خلال النصف الثانى من سنة ١٩٨٦) . وخلال هذه السنوات تفجرت المناقشات وخاصة خلال عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ أى منذ اعلان الحكومة أمام مجلس الشعب فى أوائل ١٩٨٥ عن تفاصيل مشروعها لإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء لمواجهة التزايد فى استهلاكها . ولقد اتسع نطاق هذه المناقشات لتضم أطرافاً من مختلف القوى السى سية ومن النخبة العلمية المتخصصة المؤيدين والمعارضين لمشروع الحكومة . كما امتدت المناقشات الى مختلف الأبعاد الاقتصادية والفنية والسياسية لهذا المشروع . ولقد أبرزت كيف أن القضية اوضحت من القضايا الملحة التى تهم بل وتثير اهتمام الرأى العام فى مصر (٤٠) وانعكس حادث تشريئويل على الآراء والمواقف على الساحة المصرية وبدأ أن هناك اتجاهها نحو إعادة تقدير الحسابات سواء على مستوى الفنيين المتخصصين أو على مستوى صانعى القرار . فلقد تتابعت بيانات القيادات الرسمية لتؤكد فى النهاية إعادة النظر فى مشروع المفاعل المصرى (٤١) . ومن ثم - وبالرغم من استمرار نشر بعض التصريحات على لسان بعض كبار المسئولين المصريين ومن جانب هيئات رسمية حول حيوية الطاقة النووية (٤٢) - وبالرغم من تزايد التساؤلات حول ما إذا كان موضوع الطاقة النووية سيأتى على قمة جدول أعمال فترة الرئاسة الثانية لمبارك - إلا أن الخط العام لتصريحات المسئولين عن الطاقة فى مصر - وعلى رأسهم وزير الكهرباء - عاد ليرز

(٣٩) انظر تفاصيل هذه الجهود فى : نشرة خاصة ، وزارة الخارجية ، إدارة الهيئات الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٠ - ١٤ .

(٤٠) انظر أبعاد هذه المناقشات ونتائجها فى الدراسة الجادة : استطلاع رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر : مرجع سابق ، ص ١ - ٥٣ .

(٤١) المرجع السابق ، ص ٥٤ - ٥٦ .

(٤٢) انظر على سبيل المثال وليس الحصر :

- روزاليوسف : ١٩٨٧/٧/٦ (تأييد جارفى فى مجلس الشورى لاستئناف البرنامج النووى بعد أن تم التأجيل فى أعقاب انفجار المفاعل السوفيتى .

- الأهرام ١٩٨٧/٦/٣٠ (وزير الكهرباء أمام مجلس الشورى : الطاقة النووية أكثر جدوى من أية بدائل) .

- الأهرام ١٩٨٧/٧/١٨ : (المحجوب : دخولنا عصر الطاقة النووية حتمى) .

- الأهرام : يونيه ١٩٨٨ (وكيل مجلس الشعب يطالب بأن تدخل مصر عصر الطاقة النووية وسط قبول عام) -

(٤٣) انظر على سبيل المثال : الأهرام ١٩٨٧/١٢/٢٩ .

(٤٤) الجمهورية . ١٩٨٨/٥/٢٦ .

ثانيا : نتائج جهود الدبلوماسية المصرية لتحديد أو احتواء الاحتكار النووي الاسرائيلي :

اقتُرنت المبررات الرسمية المصرية للتصديق على معاهدة منع الانتشار (كما سبق ورأينا) بأمرين أساسيين ينبعان من صميم بنود هذه المعاهدة^(٤٥) ، وهما ضمانات القوى الكبرى ، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية . ولا يرجع اهتمام الدبلوماسية المصرية بهذين الأمرين الى بداية الثمانينات فقط ولكن الى ما قبل ذلك بكثير . ولكن شهد العقد الاخير تركيزا واهتماما بهما . ويعتبر هذا الاهتمام أهم المؤشرات على التحول في الرؤية الرسمية نحو الحلول السياسية لمواجهة التحدي النووي الاسرائيلي ، وذلك بعد أن تضاعلت تدريجيا منذ ١٩٧٤ فرص دعم القدرات النووية المصرية على ضوء مجموعة من القيود المختلفة (كما سنرى في المحددات) وهذا الدعم الذي كانت قد عادت بوابر الاهتمام به للظهور لدى القيادة المصرية عقب حرب أكتوبر مباشرة وخاصة وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

ويجد هذا الرأي السابق سنداً له من واقع بعض أدبيات منع الانتشار^(٤٦) التي تتفق على أن توفير ضمانات الأمن وكذلك إنشاء المناطق المنزوعة السلاح النووي يعتبر من أهم العوامل التي تخفف من قوة الدوافع الأمنية للانتشار أى لاتجاه دولة ما لتطوير القدرة النووية أو حيازة السلاح النووي هذا ويجدر الإشارة أيضا الى أن مصر بعد تصديقها على معاهدة انتشار الأسلحة قد رأت سنة ١٩٨٥ المؤتمر الثالث لمراجعة بنود هذه المعاهدة التي تعد ركنا أساسيا من أركان النظام الدولي لمنع الانتشار والتي تقف منها موقفا عدائيا بعض دول العالم الثالث التي تحوز الآن قدرات نووية متطورة (وخاصة الهند وباكستان ناهيك عن اسرائيل وجنوب افريقيا) .

(١) ضمانات القوى الكبرى : التطور ودرجة الفعالية :

تقع هذه الضمانات على مستويين : مستوى عالمي مقنن ، متعدد الاطراف ينبثق عنه ويرتبط باطار معاهدة حظر الانتشار (أى منذ ١٩٦٨) ، ومستوى ثنائي يرتبط باطار العلاقات بين الدولة المعنية بالانتشار من عدمه وبين القوتين الاعظم أو احدهما . وبالرغم من أن

المقصود أساسا في هذه الجزئية هو المستوى الاول الا أنه سيقودنا بصورة أو بأخرى الى المستوى الثاني . اثارث دائما قضية ضمانات الأمن اهتمام الدول غير النووية وظهر ذلك منذ منتصف الستينات خلال اجتماعات الجمعية العامة ولجنة نزع السلاح (التي كانت مصر عضوا فيها) والتي جرت خلالها المفاوضات حول صياغة احكام معاهدة حظر الانتشار ونظرا لتعذر الاتفاق بين مواقف الشرق والغرب حول إضافة بند خاص بهذه الضمانات في طلب المعاهدة ثم التوصل الى اجراء مختلف وهو أن تدفع لدى مجلس الأمن كل من القوى النووية الثلاث الكبرى المنضمة للمعاهدة (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، بريطانيا) - تصريحاً فردياً يتطابق مضمونه . ومن ثم صدر ما عرف بالقرار ٢٥٥ الصادر عن مجلس الأمن في ١٧ يونيو سنة ١٩٦٨ . ولم يحز هذا الاجراء رضاء كاملاً من جميع الاطراف . فهو لم يكن الا تكراراً لالتزامات أعضاء مجلس الأمن الدائمين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة فيما يختص بمواجهة العدوان بصفة عامة ، كان أن فعاليته تتوقف على الاتفاق بين القوتين الاعظم مما يزيد احتكارهما وانفرادهما بإدارة شئون الأمن العالمى^(٤٧) . ولقد رأى البعض^(٤٨) أن الذى شجع مصر وغيرها من الدول العربية التي وقعت المعاهدة أن تنهج هذا السبيل هو أن التصريح الثلاثي الصادر عن مجلس الأمن والملحق بالمعاهدة كان يعنى تحميل هذه الدول الثلاث المسئولية المباشرة ازاء الوضع الذى سينجم عن امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية واستعمالها لها كأداة للعدوان : ولكن يجدر الإشارة الى أن مصر ما كانت لتتمتع بهذا الضمان قبل الانضمام الى المعاهدة وذلك بالتصديق عليها وليس مجرد التوقيع عليها ، لأن مصر سنة ١٩٦٨ لم تقم الا بالتوقيع فقط . ومن ثم احتلت ضمانات القوتين الاعظم اهتمامها لفترة ليست بالقصيرة .

وكانت مصر منذ منتصف الستينات قد بحثت عن ضمانات ومساعدات نووية سوفيتية ضد استخدام اسرائيل أو تهديدها باستخدام الأسلحة النووية . ولكن يتضح من مصادر مختلفة عدم اتفاق حول هذا الامر . فلقد أشارت بعض الدراسات (في نهاية السبعينات)^(٤٩) الى أن الاتحاد السوفيتي رفض تقديم

(٤٥) انظر اشارة وزير الخارجية اليهما اثناء عرضه لاحكام المعاهدة وذلك في بيانه امام مجلس الشعب والشورى في فبراير سنة ١٩٨١ مصر ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، مرجع سابق . ص ٦٩ - ٧٠ ص ٨٢ .
(٤٦) وانظر على سبيل المثال :

Ted Greenwood : Op. Cit. PP 57 - 67
Paris, Edition A, Pedone, 1973. PP 139 - 142

انظر النص العربى لهذا التصريح في : د . اسماعيل صبرى مقلد : مرجع سابق . ص ٥٢ .
(٤٨) المرجع السابق . ص ٥٢ .
(٤٩) المرجع السابق . ص ٥١ .

وبدون الدخول في محاولة لتعميق تحليل الضمانات السوفيتية التي تقتضى في جانب منها تقييم صعوبات أو درجة فعالية ضمانات القوتين الاعظم بصقة عامة لحلفائهما^(٥٢) فيكفى القول هنا أنه مما لا شك فيه أن القطيعة في العلاقات المصرية السوفيتية منذ نهاية السبعينات قد جعلت موضوع الضمانات السوفيتية لمصر بعيدة الاحتمال ومن ثم أضحت الولايات المتحدة المصدر الوحيد الممكن لمثل هذه الضمانات في هذه الفترة . هذا وكانت مصر - وفقا لبعض المصادر^(٥٣) - قد بحثت عن ضمانات امريكية أيضا منذ منتصف الستينات . فلقد أعلنت اذاعة القاهرة سنة ١٩٦٥ أن الولايات المتحدة تضمن عدم لجوء اسرائيل الى استخدام الاسلحة النووية ، ولقد أظهر هذا الاعلان بداية اتجاه القيادة المصرية نحو الولايات المتحدة للتأثير على السياسة النووية الاسرائيلية . وفي نفس الوقت - وفقا لنفس المصدر - رفضت اسرائيل مبادرة طرحت في مجلس الشيوخ تدعو الى ضمان مشترك امريكي سوفيتي ضد عدوان أو ابتزاز نووي في مقابل تعهد اسرائيل وباقي دول المنطقة عدم تطوير اية اسلحة ذرية . وبدون الدخول أيضا في محاولات تعميق تحليل الضمانات الامريكية ، فيكفى القول أن اتجاه مصر للتصديق على معاهدة حظر الانتشار ربما يكون قد اقترن بمحاولة القيادة المصرية لتعبئة نوع من هذه الضمانات .

فلقد أضحت مصر - بعد انضمامها للمعاهدة - تتمتع بالضمانات التي ينص عليها قرار مجلس الامن رقم ٢٥٥ سنة ١٩٦٨ . والجدير بالملاحظة أنه بالرغم من اقتران المبررات الرسمية المصرية للتصديق بموضوع الضمانات (وكذلك المناطق المنزوعة السلاح) كما سبقت الإشارة ، إلا أن الدبلوماسية المصرية حرصت في مصادر انظمية على ابراز تحفظات مصرية على درجة فعالية هذه الضمانات . ولذا فان بيان وزارة الخارجية الذي صدر بمناسبة ايداع وثائق التصديق في ٢٦/٢/١٩٨١ تضمن الفقرة التالية « ان مصر ترى أن قرار مجلس الامن رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٦٨ مازال قاصرا على توفير الضمان الحقيقي لعدم استخدام الاسلحة النووية أو التهديد بها ضد هذه الدول من جانب

اسلحة ذرية لمصر سواء قبل أو بعد حرب سنة ١٩٦٧ بحيث أن الطريق الى الاتحاد السوفيتي في موضوع التسليح النووي قد أصبح بعد سنة ١٩٦٧ مقفولا تماما في وجه الدول العربية المعنية بهذا الامر ، كذلك أوردت دراسة أخرى^(٥٤) تصريحات لاسماعيل فهمي وزير الخارجية الأسبق تشير الى أن الاتحاد السوفيتي قد رفض امداد مصر بأية ضمانات ضد استخدام اسرائيل الاسلحة النووية . وفي المقابل نجد مصادر أخرى^(٥٥) رصدت مجموعة من التصريحات (شبه الرسمية) تبين عدم الاتساق بين بعض المواقف المصرية المعلنة - في مراحل مختلفة - حول موضوع الضمانات السوفيتية . ففي حين أشار حسنين هيكل سنة ١٩٧٣ الى احتمال موافقة الصين والاتحاد السوفيتي على تقديم حماية نووية للعرب فإنه عاد سنة ١٩٧٦ (أى بعد تدهور العلاقات المصرية السوفيتية) الى القول بأن الاتحاد السوفيتي ما كان يعرض موسكو للخطر من أجل القاهرة ، فان ابراهيم نافع أشار سنة ١٩٨١ الى أن الاتحاد السوفيتي قد رفض دائما تقديم سلاح نووي أو ضمانات نووية ضد اسرائيل . ومن ناحية أخرى أورد أمين هويدي - ضمن ما يعتبره « شواهد اضافية » تؤيد أن اسرائيل دولة نووية - بند ١ سجل فيه إشارة مجلة التايم (في ١٢ ابريل سنة ١٩٧٦) الى واقعة وصول سفينة روسية محملة برؤوس نووية الى ميناء الاسكندرية ، أثناء حرب أكتوبر حيث ذكرت المجلة أنه يبدو أن الاقمار الصناعية السوفيتية قد كشفت تجهيز اسرائيل لقنابلها الذرية الـ ١٣ التي أرسلتها الى قواعد الجوية يوم ٨/١٠/١٩٧٣ بدون اجهزة تفجير لمواجهة الاختراق السوري في الجولان ، ومن ثم كانت الرؤوس النووية السوفيتية سيتم تركيبها على صواريخ سوخود - ب الموجودة في مصر والقادرة على ضرب العمق السكاني الاسرائيلي . ولقد رصدت أجهزة التجسس الامريكية الرؤوس النووية ومن ثم وجهت الولايات المتحدة الامريكية تحذيرا الى الروس وكان ذلك أحد عوامل اعلان حالة التأهب القصوى التي أعلنتها نيكسون في ٢٥/١٠/١٩٧٣^(٥٦) . هذا ولقد تكررت هذه الإشارة في أكثر من مصدر .

50 - G. Kats : Op. Cit. PP 190 - 191.

51 - Khalil Shikaki : Op. Cit. PP 86 - 87

(٥٢) أمين هويدي : مرجع سابق - ص ١٢٥ .

(٥٣) انظر بعض ابعاد هذا التقييم في :

Ted Greenwood : Op. Cit. PP 57 - 60

- كذلك يتداخل مع موضوع ضمانات القوتين موضعان آخران مرتبطان وهما موقف كل من القوتين الاعظم من الخيار النووي الاسرائيلي والعربي ، (الصمت الغامض تجاه تطور الاول ، وفرض القيود المباشرة وغير المباشرة على الثاني) وكذلك تطور استخدام ادوات المساعدة الاقتصادية والعسكرية التقليدية كمجاذير ضد الانتشار . وستعرض لهذين الموضوعين في موضع لاحق مع المحددات .

54 - G. Kats, P 191

الدول الحائزة للأسلحة النووية . لذا فإن مصر تناشد هذه الدول الأخيرة بذل الجهود للتوصل الى اتفاق يحرم دائما ابدا استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها ضد أى دولة من الدول»^(٥٥).

ولواجهة هذا القصور سلكت الدبلوماسية المصرية مسلكين : أولهما توفير نوع من الضمانة الأمريكية نظرا لاعتقاد القيادة المصرية أنه تقع على الولايات المتحدة مسئولية منع « برنامج أسلحة نووية اسرائيلي معلى »^(٥٦).

ثانيهما : العمل من خلال مؤتمرات مراجعة معاهدة حظر الانتشار للحصول على ضمانات أكثر تحديدا في ذلك الاتجاه^(٥٧). هذا وكانت قد عقدت ثلاثة مؤتمرات للمراجعة ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ على التوالي . ولقد شهدت هذه المؤتمرات اختلافات حادة بين الدول الذرية والدول غير الذرية حول مدى انطباق بنود المعاهدة وخاصة في مجال نزع السلاح النووي والتعاون في مجال الاستخدامات السلمية . ولقد حالت هذه الاختلافات دون صدور بيان ختامي في بعض الاحيان (كما حدث سنة ١٩٨٥) أو صدور بيان ضعيف لايسفر عن نتائج ايجابية (كما حدث سنتي ١٩٧٥ ، ١٩٨٥) . ولقد كانت القدرات النووية لاسرائيل وجنوب إفريقيا من أبرز القضايا التي أثارت الخلافات بين دول العالم الثالث والدول الغربية خلال المؤتمرين الثاني والثالث^(٥٨) . وفيما يتعلق بالضمانات فإن الدول النووية رفضت خلال المؤتمر الاول ١٩٧٥ ان تنتقل من مرحلة « الضمانات السلبية » التي ينص عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٥ سنة ١٩٦٨ الى مرحلة « الضمانات الايجابية » أي التعهد بعدم استخدام الأسلحة الذرية التي تمتلكها ضد دول غير ذرية . ولقد تحقق التقدم نحو هذه المرحلة خلال الدورة الطارئة للأمم المتحدة حول نزع السلاح سنة ١٩٧٨ . ولكن ظلت الشكوك قائمة حول القوة الالتزامية للتصريحات الفردية ومن ثم ظهرت الدعوة الى تطوير صيغة موحدة للضمانات الامنية على ان يتم ادماجها في

إطار شرعى دولي . ولكن ظهر في المؤتمر الثاني للمراجعة اتفاق على استمرار صلاحية قرار مجلس الأمن رقم (٢٥٥) لعام ١٩٦٨ وعلى ان للدول الحق في تحديد ظروف وتوقيت تقديم المعونة التي ينص عليها القرار ، وعلى ان اتخاذ اجراءات دولية فعالة لتأمين الدول غير الذرية ضد استخدام أو التهديد وباستخدام الأسلحة الذرية انما سيدفع بجهود منع انتشار الأسلحة الذرية . ولكن من ناحية أخرى استمرت الاختلافات حول نطاق وطبيعة « الضمانات السلبية » وما اذا كانت تمتد لتشمل بدون قيد أو شرط كل الدول غير الذرية أم تقتصر على الدول التي لا تشترك في اجراءات الامان التي تنظمها بعض القوى الذرية ، أم تقتصر على الدول الاعضاء في معاهدة حظر الانتشار . كذلك قامت الاختلافات حول شكل حدود الضمانات : هل تظل في إطار تصريحات فردية للقوى الذرية - على اساس ان هذه الدول هي المسئولة عن هذه الضمانات ، أم في شكل معاهدة متعددة الاطراف تضم القوى الذرية . وفي ظل هذه الجوانب الاتفاقية من ناحية والجوانب الاختلافية من ناحية أخرى والتي ظهرت خلال المؤتمر الثاني للمراجعة كانت الدول غير الذرية تشعر ان الضمانات الرسمية - في اى صورة كانت - لا يمكن ان تضمن امنها وان هذا الاخير لن يتحقق الا في ظل نزع السلاح النووي ، لأن الهرب النووية لن تفرق بين الدول التي تتمتع بالضمانات الامنية وتلك التي لا تتمتع بها . ومع ذلك ظلت الضمانات الامنية تمثل في نظر هذه الدول (ومنها مصر بالطبع) أدنى مقابل شرعى لتخليها عن التسليح النووي^(٥٩) . ولقد أكدت مصادر دبلوماسية مصرية هذا الخط العام لرؤية الدول غير الذرية . فلقد اشار ا . أحمد توفيق خليل مندوب مصر السابق لدى الأمم المتحدة^(٦٠) الى ان قرار مجلس الأمن لا يكفي في رأى الدول غير النووية التي قبلت طوعية التنازل عن الخيار النووي لحمايتها من العدوان عليها بالسلاح النووي . لأن تنفيذ هذا القرار يتطلب توافر الاجماع في مجلس الأمن وهو أمر غير مضمون .

(٥٥) مصر ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية : مرجع سابق . ص ٩٧

56 - G. Kats : Op. Cit. P 191

(٥٧) نشرة خاصة ، وزارة الخارجية مرجع سابق . ص ٦

58 - S. I. P. R. I. Yearbook of World Armements and disarmements (1981). PP 340.

- S. I. P. R. I. Yearbook of World armements and disarmements (1985). PP 22 - 27.

- George Fisher : La Troisième Conférence d'Examen du Traité sur la Non - Prolifération. Annuaire Francaise du Droit International (1985). PP 254 - 271

59 - S. I. P. R. I. Yearbook (1981). PP 332 - 333

ول نفس المرجع السابق عن عام ١٩٨٥ لم تضمن الجزء الخاص بالمؤتمر الثالث للمراجعة اى اشارة عن موضوع الضمانات وبالمثل في العام السنوي الفرنسي للقانون الدولي .

(٦٠) أحمد توفيق خليل : الابتزاز النووي - ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل الشرق الاوسط وحوض البحر المتوسط منطقتين خاليتين من السلاح النووي والتي عقدت باشراف اللجنة المصرية للسلام ونزع السلاح ، ديسمبر سنة ١٩٨٧ . ص ٥ .

والفقرات الكاملة لمشروع القرار الذي تقدمت به مصر على مر السنين للجمعية العامة ، عبرت عن هذه الرؤية . وهذه المبادئ هي : اظهار العلاقة الوثيقة بين السلام والامن الدوليين ومنع انتشار الاسلحة النووية ، ابراز القناعة بأن انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط ستكون خطوة فعالة نحو نزع السلاح النووي وتحقيق اهداف ومقاصد نزع السلاح التام والشامل ، الاشارة الى الوضع الدقيق في منطقة الشرق الاوسط الدقيق والاضطراب التي ستتزايد في حالة دخول المنطقة في صراع نووي مدمر (٦٣) .

كذلك وضحت هذه المبادئ في بياني وزير الخارجية المصري امام مجلسي الشعب والشورى اثناء مرحلة التصديق على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ ، وفي بيان وزارة الخارجية عقب اتمام التصديق (٦٤) . هذا ولقد مرت المبادرة المصرية منذ ١٩٧٤ وحتى الان بعدة تطورات اجرائية ومضمونية . وكانت البداية مع قيام مصر وايران بارسال مذكرة تفسيرية في يولية سنة ١٩٧٤ تطلب ادراج الموضوع في جدول اعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . وانتهت المناقشات بتبنى الجمعية العامة في ديسمبر سنة ١٩٧٤ للاقتراح واعتماد مشروع القرار ٣٢٦٣ (د ٢٩) حول انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط .

وظلت مصر وحتى سنة ١٩٨٠ تقدم مشروع قرارها كل عام للجمعية العامة ، التي كانت تصدر به قرارا يتزايد التأييد له عاما بعد عام حتى اضحى القرار يصدر منذ ١٩٨٠ بتوافق الاراء حيث لم تعد اسرائيل تمتنع عن التصويت عليه . كما كان يحدث في السابق (٦٥) . فلقد ظلت اسرائيل وحتى ١٩٨٠ تمتنع عن التصويت مشروع القرار المصري لاعتبارات كثيرة - كما سنرى - . كما ظلت القضية محورا من محاور المراحل المختلفة لمباحثات التسوية . فقبل زيارة السادات القدس كررت وزارة الخارجية المصرية دعوة مصر لاسرائيل لقبول الانضمام للمعاهدة ولقبول الاقتراح المصري بانشاء منطقة منزوعة السلاح النووي . كما أعلن اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري انذاك ان أحد شروط مصر للسلام هو التزام اسرائيل بالا تصنع او تحصل على

مقدما ، كما ان الاعلانات المفردة لعدم استخدام هذه الاسلحة لا تفي بالغرض في مثل هذا الموضوع الحيوي بل لابد وان يكون الضمان في صك دولي ملزم .

(٢) الدعوة الى انشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الاوسط :

كان تصديق مصر على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ نتيجة طبيعية وامتدادا لجهودها التي بدأت منذ سنة ١٩٧٤ للدعوة الى انشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الاوسط . ولم تنفصل تلك الجهود بدورها عن « مناخ السلام » الذي مر بتطورات عديدة حتى وصلت الى توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية سنة ١٩٧٩ وتنفيذ بنودها .

فما هي دوافع هذه المبادرة المصرية ، وما هو مضمونها وكيف تطورت حتى الان وما طبيعة رد الفعل الاسرائيلي تجاهها وما مغزاه بالنسبة لنتائج جهود الدبلوماسية المصرية لتحبيد او احتواء التحدي النووي الاسرائيلي ؟ إن انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية امر أكدته معاهدة حظر الانتشار في مادتها السابعة التي كفلت « حق اي مجموعة من الدول في عقد اتفاقيات اقليمية لتضمن الغياب الكامل للأسلحة النووية في الاقاليم التي يقعون فيها » ومن ثم فان انتشار هذه المناطق يعد تدعيما لنظام منع الانتشار الدولي الذي تعد المعاهدة ركنا اساسيا فيه . ولقد حظى هذا الموضوع بقدر معقول من اهتمام المناقشات خلال المؤتمرات الثلاثة لمراجعة المعاهدة (٦٦) ، وبدرجة أكبر خلال المؤتمرات الثلاثة لنزع السلاح التي عقدتها الامم المتحدة خلال دورات استثنائية للجمعية العامة ١٩٧٨ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٨ . ومن ثم فان سعي مصر - منذ سنة ١٩٧٤ - لانشاء هذه المنطقة انما كان تعبيراً - كما رأى البعض من المتخصصين (٦٧) - عن ادراكها لمخاطر انتشار الاسلحة النووية ليس على الأمن العربي والمصري فقط ولكن على السلام والامن العالمي نظرا للوضع الحساس لمنطقة الشرق الاوسط على الساحة العالمية . بعبارة اخرى كان هذا المنهج المصري لمنع الانتشار سبيلا للحفاظ على الأمن المصري من خلال الحفاظ على وتدعيم الأمن الاقليمي والعالمي .

ولقد عبرت بعض المبادئ التي شكلت عناصر الديباجة

(٦١) انظر اهم ابعاد هذا النقاش (الضرورات ، والصعوبات ، والاجراءات) والنتائج في :

- S. I. P. R. I. Yearbook (1981) : 329 - 330

- Georges Fisher : Op. Cit. P 270

(٦٢) احمد توفيق خليل : مرجع سابق . ص ٢ .

د . محمود كازم : حول منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل الشرق الاوسط مرجع سابق . ص ٢ .

(٦٣) نقلا عن : المرجع السابق . ص ٣ .

(٦٤) مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية : مرجع سابق .

(٦٥) د . محمود كازم : مرجع سابق . ص ٢ .

ولقد ظلت الدبلوماسية ومنذ ١٩٨١ وفي مناسبات مختلفة متتالية تؤكد تمسكها بإنشاء مناطق منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط وكان آخر هذه المناسبات هو كلمة الدكتور عصمت عبد المجيد أمام الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة (الثالثة حول نزع السلاح في يونية سنة ١٩٨٨) وهي التي قدم فيها مقترحات مصرية « إضافية » محددة لرفع الخطوات التنفيذية اللازمة لتطبيق قرارات الأمم المتحدة . وهي : تفويض الأمين العام بأن يقوم بتعيين ممثل شخصي له أو مجموعة خبراء متخصصين للاتصال بدول المنطقة بغية اعداد مشروع اتفاقية نموذجي ويلورة بعض الخطوات العملية ... دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى اجراء دراسة ووضع مقترحات محددة بالنسبة لاجراءات التحقق والتفتيش اللازمة في اطار انشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط^(٦٦) . وبالنظر الى هذه المقترحات وبالمقارنة بالخط العام لوثائق دبلوماسية اخرى^(٦٧) يمكن القول ان مصر استمرت على التمسك بالعناصر الاساسية لموقفها منذ سنة ١٩٧٤ وكذلك بالدور الهام الذي يجب ان تضطلع به الأمم المتحدة في الوصول الى الاتفاق بشأن انشاء المنطقة منزوعة السلاح وذلك في ظل احكام معاهدة حظر الانتشار وبعد هذا الخط من اهم اسباب الموقف الاسرائيلي الراض ثم المتحفظ (منذ ١٩٨٠) على كيفية تنفيذ المبادرة .

اذن ماهي اركان واسانيد هذا الموقف ومدلولاته ؟ يتضح من التصريحات الرسمية المصرية أثناء التصديق على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ ان القيادة المصرية كانت ترى او تريد ان تفسر موافقة اسرائيل لأول مرة على قرار الجمعية العامة بإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط ١٩٨٠ بأنه خطوة كبرى نحو قبول اسرائيل لتنفيذ القرار ونحو اقتناع اسرائيل بأهمية توقيع المعاهدة وخاصة بعد توقيع معاهدة السلام بين الدولتين^(٦٨) . بعبارة اخرى ربطت

اسلحة ذرية وان توقع المعاهدة . كذلك تردد ان المصريين اثاروا القضية خلال زيارة السادات للقدس بل ان مصر طالبت بان تتضمن اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المقترحة مثل هذه الالتزامات^(٦٦) . ولا يمكن فهم الامتناع الاسرائيلي المتكرر حتى ١٩٨٠ ثم التحفظ الاسرائيلي على بعض الفقرات بعد ذلك بدون النظر في العناصر الموضوعية لمشروع القرار المصري . ويمكن القول ان هذه العناصر تتلخص كالآتي : الدعوة لانضمام الاطراف المعنية الى معاهدة منع الانتشار ، وان تقوم هذه الدول - باعلان الامتناع - على اساس متبادل - عن انتاج الاسلحة النووية واجهزة التفجير النووي او الحصول عليها او حيازتها على نحو آخر او السماح لاي طرف ثالث بوضع اسلحة نووية في اراضيها ، وان توافق هذه الدول على وضع جميع انشطتها النووية تحت ضمانات السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، دعوة الأمين العام بان يواصل استقصاء امكانيات تحقيق تقدم نحو انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط ، هذا ويجدر الاشارة الى ان القرار الصادر عن الدورة الخامسة والثلاثين اى في ديسمبر سنة ١٩٨٠ - تضمن مبدأ اضافيا في مقدمة بنوده « تحت (فيه الجمعية العامة) جميع الاطراف المعنية مباشرة بالامر على النظر جديا في اتخاذ مايلزم من خطوات عملية وعاجلة لتنفيذ الاقتراح الخاص بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة » . ولقد تم اعتماد هذا القرار بدون تصويت وبدون اعتراض اسرائيل لأول مرة^(٦٧) . ومنذ ذلك الحين يتم اصدار هذا القرار سنويا بتوافق الآراء وتتطابق مضامين بنوده المعبرة عن العناصر الأساسية في الموقف المصري باستثناء بعض الإضافات والتعديلات الطفيفة التي تتعلق بتسجيل بعض الجوانب الاجرائية لمحاولة تنفيذ المبادرة (مثل تقارير واتصالات للأمين العام^(٦٨))

66 - K. Shikaki : Op. Cit. P 87

(٦٧) انظر نصيوص هذه القرارات (المتشابهة تقريبا) والصادرة منذ سنة ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٨٠ في : مصر ومعاهدة ... مرجع سابق . ص ١٧ - ٢١ .

(٦٨) انظر نصيوص هذه القرارات والصادرة منذ سنة ١٩٨١ وحتى سنة ١٩٨٦ في S. I. P. R. I. Yearbook (1981, 82, 83, 84, 85, and 86.)

وانظر نص القرار الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٧ عن الدورة ٤٢ للجمعية العامة في وثائق الأمم المتحدة Resolutions Adopted on the Reports of the First Committee. PP 99 - 101

(٦٩) انظر النص في : وثائق الخارجية . مرجع سابق .
(٧٠) انظر على سبيل المثال نص رد الحكومة المصرية في يولييه سنة ١٩٨٥ على استيضاح السكرتير العام للأمم المتحدة لاراء الاطراف المعنية بإنشاء المنطقة منزوعة السلاح وذلك بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ٣٩/٤٥ في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨٤ والذي اكد اهمية دور الأمم المتحدة في هذا الانشاء كما دعا الى ان تقوم هذه الاطراف بايداع تصريحات في مجلس الامن تعلن تأييدها لهذا الانشاء . انظر النص في احدي وثائق الأمم المتحدة تحت عنوان :

« Establishment of a Nuclear Weapon Free Zone in the Middle East ». Report of the Secretary General. Fortieth Session Item 52 of the provisional agenda. PP 3 - 5

71 - G. Kats : Op. Cit. P 192

ايضا انعقاد المؤتمر الثاني لمراجعة معاهدة منع الانتشار في صيف ١٩٨٠ وكان من ابرز علاماته تزايد هجوم دول العالم الثالث على مساعدة الغرب - بصورة مباشرة - غير مباشرة - في تطوير القدرات النووية لاسرائيل ولجنوب أفريقيا^(٧٦) . ومن ناحية ثالثة كانت الموافقة الاسرائيلية على القرار المصري تهدف الى تخفيف ان لم يكن تجريد المحاولات الغربية - الرامية الى تكوين خيار نووي عربي اسلامي - من اهم دوافعها وهو امتلاك اسرائيل للقدرات النووية اذ ان من المفترض ان تؤدي هذه الموافقة على هذا القرار الى الالتزام بما نص عليه من انضمام للمعاهدة وغيرها من الاجراءات اللازمة للوصول الى انشاء منطقة منزوعة السلاح النووي^(٧٧) .

ويظل القرار المصري - وحتى الان بدون تطبيق - ويبقى الاتجاه الاسرائيلي نحو معاهدة حظر الانتشار وتبقى الرؤية الاسرائيلية لانعكاسات الانضمام اليها على الامن الاسرائيلي عاملا اساسيا في تفسير وفهم موقف اسرائيل الحقيقي من اقتراح انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ومن سبل تنفيذه ، وهو الموقف الذي حال ويحول حتى الان دون هذا التنفيذ^(٧٨) . فلقد ابرز هذا الموقف الاسرائيلي منذ ١٩٧٤ عاملين اساسيين :

اولا : رفض الانضمام الى المعاهدة . وثانيا : رفض الاعتراف بدور الامم المتحدة في تنفيذ القرار ومن ثم المطالبة بقيام مفاوضات مباشرة بين الدول المعونة مباشرة بالامر للتوصل الى عقد اتفاقيات او اتفاقية متعددة الاطراف وازداد اتضاح هذين العاملين منذ ١٩٨٠ حين قدمت لاسرائيل في ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٨٠ مشروع قرار الى الدورة ٣٥ للجمعية العامة يتضمن الخط العام لمقترحاتها السابقة بشأن المنطقة المنزوعة السلاح والذي يدور اساسا حول الاعداد لمؤتمر للتفاوضي الحر والمباشر حول معاهدة متعددة الاطراف لاقامة مثل هذه

الدبلوماسية المصرية بين الحصول على تأييد اسرائيل لهذا القرار وبين « استثمار مصر لمناخ السلام بعد توقيع معاهدة الصلح مع اسرائيل » . كما اعترفت « أنه من الطبيعي ان احراز تقدم في هذا الاتجاه مرتبط بالتقدم في تحقيق السلام الكامل في المنطقة »^(٧٩) .

ولكن سرعان ما جاء العدوان الاسرائيلي على المفاعل العراقي في يونية ١٩٨١ (أي بعد ما يقرب من النصف عام فقط من التأييد الاسرائيلي لقرار الجمعية العامة في ديسمبر سنة ١٩٨٠) ليشير التساؤل حول الاهداف الحقيقية وراء هذا التأييد وحول حقيقة الموقف الاسرائيلي من المشروع برمته ، ومنذ بدايته خاصة وان بعض الاوساط المتخصصة^(٧٩) ، رأت حينذاك ان هذه الغارة مثلت في نظر دول المنطقة عقبة حقيقة امام احتمالات تطبيق القرار . كما أشار البعض الآخر^(٧٧) - بعد عدة سنوات - انه اذا كانت الموافقة الاسرائيلية على القرار سنة ١٩٨٠ قد بدت في نظر العالم كمؤشر ايجابي الا ان العالم لم يكن يدرك عندئذ ان هذه الخطوة نحو السلام ستقابلها العسكرية الاسرائيلية بخطوتين ستقودها والعالم نحو الخطر .

هذا ويمكن تفسير الموقف الاسرائيلي سنة ١٩٨٠ على ضوء مراجعة بعض الظروف التي احاطت بتقديم المشروع المصري وبالموافقة الاسرائيلية عليه والتي تبين ان اسرائيل قد سعت الى تحقيق اهداف تكتيكية . فلقد كانت هذه الموافقة تخفف من ضغوط دولية متعددة تجسدت في هذه الفترة وكان من ابرزها التقرير الذي قدمته لجنة من الخبراء الفنيين التي شكلها السكرتير العام للامم المتحدة بناء على تكليف هيئة الامم المتحدة له بتقديم تقرير عن الاسلحة النووية وذلك عقب الدورة الاستثنائية العاشرة (المؤتمر الاول لنزع السلاح) سنة ١٩٧٨ . ولقد تم تقديم هذا التقرير في الدورة ٣٥ لعام ١٩٨٠ . كما قدم بعد ذلك في يونية ٨١ تقريراً خاصاً عن التسليح النووي الاسرائيلي^(٧٥) . ومن ابرز هذه الظروف

(٧٢) نشرة خاصة : مرجع سابق . ص ٧ .

73 - G. Delcoigne : An Overview of Nuclear Weapons - Free Zones. Bulletin of IAEA. Vol. 24, No. 2, June 1982 P 54

74 - M. Gaffney : Op. Cit. P 96

(٧٥) منير بدوي : مرجع سابق . ص ١٠١ - ١٠٢ .

- انظر بنود التقرير التي تتعلق بحقيقة القدرة النووية الاسرائيلية في : امين هويدى : مرجع سابق . ص ١٢٢ .
- ومنذ ذلك الحين تصدر الجمعية العامة سنويا قرارا تعبر فيه عن - قلقها من حيازة اسرائيل القدرة على انتاج الاسلحة النووية ولامتلكها
وسائل نقلها - انظر على سبيل المثال القرارات ٩٨/٣٦ (ديسمبر سنة ١٩٨١) ٩/٣٨ (نوفمبر سنة ١٩٨٢) ١٤٨/٢٩ (١٩٨٤) وذلك على التوالي في :

S. I. P. R. I. Yearbook, 1982 : (P 473), 1984 (P 627), 1985 (P 486)

76 - Philip Towle : Nuclear Non - Proliferation : Dead - lock at Geneva. World To Day. October 1980, P 372.

(٧٧) منير بدوي : مرجع سابق . ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٧٨) المرجع السابق : ص ٩٩ - ١٠١ ، ص ٤٢ - ٤٨ .

المنطقة (وهو المشروع الذي تم سحبه رسميا بعد ذلك في نوفمبر سنة ١٩٨٠) . ولقد ظل هذان العاملان يمثلان صلب التحفظات الاسرائيلية على مشروع القرار المصري . فما هي اذن المبررات الاسرائيلية لهذه التحفظات (٧٩) ؟

ويرجع التحفظ الاول الى رفض اسرائيل الانضمام الى المعاهدة (والذي يمثل عنصرا اساسيا من عناصر المذهب الاسرائيلي النووي) الى عدة أسباب ترتبط جميعها وتنبع من حقيقة المدركات الامنية الاسرائيلية . فإن اسرائيل ترى ان انضمامها الى المعاهدة لا يحافظ على أمنها ومن ثم فانها لا يمكن ان تخضع للالتزامات وهي محاطة بغداء الدول العربية التي تسعى الى تحقيق اهدافها بوسائل عسكرية والتي (وخاصة العراق وليبيا) لن يمنعه انضمامها الى المعاهدة من الوصول الى الاسلحة النووية نظرا لامكانيات الانسحاب ونظرا لعدم فعالية اجراءات الرقابة والضمانات الدولية . وفضلا عن هذه المبررات المباشرة التي صاغتها المواقف الاسرائيلية المعلنة فمما لا شك فيه ان رفض الانضمام الاسرائيلي للمعاهدة كان يحقق اهدافا اخرى لعل اهمها فتح الطريق امام تطبيق واستمرار استراتيجية الغموض التي تمثل احد عناصر المذهب الاسرائيلي النووي .

ولا يعني هذا التوقف عند هذه الأهداف بقدر ما يعني الانتقال الى توضيح أن هذا الاتجاه الاسرائيلي نحو المعاهدة قد ارتبط بقوة بالتحفظ الاسرائيلي الثاني على القرار المصري أي ارتباط بمقترحاتها حول سبل الوصول الى انشاء منطقة منزوعة السلاح عن طريق المفاوضات المباشرة . فلقد كانت المفاوضات المباشرة تعد في نظر الاسرائيليين بمثابة « اجراء بناء ثقة » ومن ثم فإن انشاء منطقة منزوعة السلاح لا بد وان يلى تسوية النزاعات . ولقد رأت اسرائيل في المقترحات المصرية التي كانت تتم الموافقة عليها سنويا في حين ترفض المقترحات الاسرائيلية ، مؤشرا على أن الدول العربية لن تتفاوض مع اسرائيل حول منطقة منزوعة السلاح لأنهم لا يريدون إلا التاكيد من أن انضمام اسرائيل الى المعاهدة سيحيد

من احتمالات تهديد قدرتها النووية المتطورة . ولقد كان اصرار العرب على انضمام اسرائيل للمعاهدة وردود فعلهم السلبية تجاه مقترحاتها سببا - من وجهة النظر الاسرائيلية - لقزايد رفضها لهذا الانضمام الا اذا تمت المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية لعقد اتفاقية حول انشاء منطقة منزوعة السلاح ، ففي هذه الحالة فقط يمكن أن تنضم اسرائيل الى المعاهدة .
بعبارة أخرى كانت اسرائيل تطلب « ثمنا سياسيا » . فهل كانت مصر والعرب مستعدين لدفع هذا الثمن لتحديد أو نزع السلاح النووي الاسرائيلي؟ (٨٠)

ولقد طرحت العديد من التحليلات - في غمار تقييمها لاسباب جمود وفشل انشاء منطقة منزوعة السلاح في الشرق الأوسط - هذه القضية أي العلاقة بين امكانيات نزع أو تحييد السلاح النووي الاسرائيلي وبين استمرار حالة الصراع واحتمالات السلام في المنطقة . وتعددت المواقف بهذا الصدد . فمن ناحية رأى البعض (٨١) (على ضوء المقارنة بين أوضاع الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية التي تمكنت بعض دولها من انشاء منطقة منزوعة السلاح النووي) (٨٢) ان النجاح في هذا المجال يفترض مسبقا اجراء مفاوضات بين الحكومات وهو الأمر الذي من الصعب تصور حدوثه في مناطق الصراعات . ومن ثم فانه لا يبدو انه يمكن التوصل الى انشاء منطقة منزوعة السلاح في الشرق الأوسط وجنوب آسيا قبل تسوية وحل القضايا الامنية الاقليمية الخطيرة . وامتدادا للاتجاه السابق رأى البعض الآخر (٨٣) بعد الاعتراف بضعف اجراءات الامان الدولية وعدم قدرتها على الحيولة تماما دون الانتشار العسكري النووي - ان التحرك حول انشاء منطقة خالية من الخطر النووي في الشرق الأوسط سيبتوقف على تخفيض التوترات الكامنة في المنطقة ، وان الدول العظمى تستطيع أن تساعد دول المنطقة في ذلك ولكن تظل مساهمة دول المنطقة ضرورية وأساسية .

ومن ناحية أخرى نجد اتجاها معاكسا يشير (٨٤) الى أن الرأي القائل بأن انشاء منطقة خالية من السلاح

(٧٩) انظر رؤية اسرائيلية يقدمها احد المسؤولين المتخصصين في مجال الابحاث النووية الاسرائيلية في :

Shalheveth Freier : Israel (in) : Josef Goldblat (-ed.) : Op. Cit. PP 126 - 130.

(٨٠) في حوار مع المستشار حافظ اسماعيل طرح سيادته هذا السؤال خلال حديثه عن البدائل التي امام العرب في ظل غياب قدرة نووية عربية والذي قاده الى تساؤل آخر عن التصورات العربية حول مستقبل اسرائيل في المنطقة .

كذلك طرح هذا السؤال : د . عصام الدين جلال : مرجع سابق . ص ١٩ .

81 - Ted Greenwood : Op. Cit. P 64

- S. I. P. R. I. Yearbook 1981 : P 330

(٨٢) حول ابعاد هذه التجربة في ظل اتفاقية « تلاتوكو » انظر :

S. I. P. R. I. Yearbook 1982. PP 414 - 423

(٨٣) توماس ماكناور : مناطق خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل شرق الأوسط مرجع سابق . ص ٤ .

(٨٤) د . سمير كازم : مرجع سابق .

ميزان القوى القوي القوي بسبب هذا الاحتكار. ومن ثم يستبعد أحيانا الخبراء قبول إسرائيل التنازل عن تفوقها النووي حتى ولو في إطار تسوية سلمية شاملة في حين يتوقعون أحيانا أخرى أن إسرائيل ستطالب بتنازلات جذرية في مقابل هذا الاتفاق الاقليمي. ومن ثم يظل التساؤل المطروح - ليس امام السياسة المصرية فقط ولكن امام سياسات الدول العربية وخاصة تلك التي مازالت تتور التوقعات حول تطور قدراتها النووية (العراق وليبيا) والتي تؤثر على مسار التسوية الممكنة للصراع مع إسرائيل (سوريا) : « ما هي طبيعة الالتزامات والتنازلات التي يحملها تصور إسرائيل لقبول مثل هذه المعاهدة الاقليمية لانشاء منطقة منزوعة السلاح ». كذلك يبقى على الدبلوماسية المصرية التي تستمر في تأكيد ضرورة العمل على انشاء منطقة منزوعة السلام أن تحل المعضلة التالية : كيف يمكن الوصول الى ذلك - سواء عن طريق المفاوضات المباشرة أو في ظل إطار الأمم المتحدة ومعاهدة الحظر - مع استمرار السياسات العدوانية الاسرائيلية من ناحية والرفض والتمزق العربي من ناحية أخرى ؟

الجزء الثالث : تأثير مجموعة من العوامل على مسار ونتائج السياسة المصرية تجاه الخيار النووي :
يساعد البحث في هذه التأثيرات على اختبار صحة إحدى المقولات الأساسية في الدراسة وهي : أن فشل المرحلة الأخيرة من البرنامج النووي المدني المصري وتزايد اهتمام الدبلوماسية المصرية بسبل تحييد الاحتكار النووي الاسرائيلي (خلال الثمانينات) إنما يرجعها إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتشابكة والتي سبق ومارست تأثيرها (جميعها في أن واحد أو بعضاً منها وعلى فترات متفاوتة وبدرجات مختلفة) على السياسة المصرية تجاه الخيار النووي منذ بداية الستينات بما يتفق وطبيعة كل مرحلة من مراحل تطور هذه السياسة من ناحية أو التطور في طبيعة هذه المحددات من ناحية أخرى. ولقد ترتب على هذه التأثيرات ليس مجرد ابتعاد مصر عن الخيار النووي العسكري والتركيز على الأبعاد المدنية للبرنامج المصري وعلى الجهود السياسية والدبلوماسية الدولية لمنع الانتشار العسكري ولكن ترتب عليها أيضاً تحييد مشروع القوى النووية الكهربائية وجمود محاولات تحييد القدرة النووية الاسرائيلية بالسبل الدبلوماسية ؟ فما هي إذن أهم هذه المحددات وكيف يمكن البحث في تأثيرها ؟

النوى في الشرق الأوسط مسألة نظرية لا تنجح إلا بعد حل الصراع العربي الاسرائيلي إنما هو منطلق خاطيء وأنهزامي. وي طرح البعض^(٨٥) أسئلة يعترف بتعقيدها من أهمها « كيف يمكن أن نعلن منطقة الشرق الأوسط على أنها منطقة « نظيفة » مع وجود إسرائيل النووية ؟ وكيف يمكن عقد معاهدة تغزر مواقف من يملك وتجزم من لا يملك من أن يملك ؟ كيف تستقيم العلاقة بين إسرائيل النووية التي لم توقع أو تصادق على اتفاقيات دولية وبين بلاد عربية غير نووية وقعت وصادقت على هذه المعاهدات ؟ كيف يمكن لمن لا يملك أن يطمئن على أمنه إزاء من يملك حتى لو كانت لا تملك الا المعرفة التكنولوجية « بعبارة أخرى يتساءل أمين هويدى هل لابد من الانتشار قبل نزع السلاح هل تصح المقولة بأن « التوازن العسكري لن يتحقق في بلدان العالم الثالث الا عن طريق الانتشار النووي للجميع كخطوة أولى وبعد ذلك يتم نزع السلاح النووي عن الجميع ».

إن هذه التساؤلات الأخيرة - وفي ظل اختلال علاقات القوى العربية الاسرائيلية وخاصة على الصعيد النووي نستحضر الى الذهن المقولة التالية لفرائك بارناجي « لا أولى ذلك (أي احتمال انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط) أهمية كخيار واقعي ، لأنه سيعنى تخلي إسرائيل عن أسلحتها النووية ، ولا أرى إمكانية تحقيق ذلك ، إن الفكرة « ميتة منذ الولادة » وستبقى على الجدول السياسي طليما . سوف يواصلون مناقشتها ، ولكنها لن تؤدي إلى شيء للأسباب التي ذكرتها ، لن تتخلي إسرائيل عن قدرتها النووية بالامد المنظور ، كما هو واضح لا أعتقد أنهم سيتخلون عن تلك القدرة مهما كانت الظروف ، فهم ينظرون الى الأسلحة النووية كجزء من معادلة التوازن الاستراتيجي . لو حصل العرب على تلك الأسلحة ، فلن ينظروا الى ذلك بمثابة توازن بل بمثابة قلب الميزان ضدهم وسيذهبون بعيدا ليدفعوا ذلك بما فيه ضعف المفاعلات أما لو أمكن الاسرائيليون أنهم فشلوا في ذلك ، لو حدثت البلدان العربية الأخرى فعلا على قوة أسلحة نووية ذات مصداقية فلهل ذلك الأمر سيعيد طرعه . لكن لا أرى أن ذلك »^(٨٦)

ومكنا فشلت الدبلوماسية المصرية حتى الآن في تحييد أو احتواء الاحتكار النووي الاسرائيلي ليس بسبب عدم قبول المجتمع الدولي إهمودها ولكن بسبب اختلال

(٨٥) ١. أمين هويدى . إسرائيل كتشديد نووى . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل الشرق الأوسط مرجع سابق . ص ١٢ -

١٢

(٨٦) حول الشرق النووي . حوار مع فرائك بارناجي : مرجع سابق . ص ١٢٨ - ١٢٩ .

أولا : بالحسابات الاستراتيجية الامنية العسكرية المصرية :

ان أحد المعطيات الهامة في مجال الدراسات الاستراتيجية تقوم على الاعتراف بالعلاقة التبادلية التفاعلية بين تطور التكنولوجيا العسكرية وبين الفكر العسكري وبين الاستراتيجية العسكرية الرسمية . ومن ثم يصبح التساؤل المطروح هنا : ما هي الحسابات التي أقرها الفكر الاستراتيجي العسكري المصري والتي تمثلها الاستراتيجية العسكرية المصرية فيما يتصل بضرورة أو عدم وجود قدرة نووية عسكرية مصرية لحماية الأمن المصري ؟ أي فيما يتصل بأمرين : من ناحية أثر العامل النووي (احتكار طرف واحد له توازن ثنائي أو متعدد الأطراف) على بقاء إسرائيل ، وعلى امكانيات استعادة الأراضي العربية المحتلة ، وعلى استقرار المنطقة وإيجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي ، ومن ناحية أخرى وضع كل من الردع التقليدي وفوق التقليدي والنوى كخيارات وبدائل أمام العسكرية المصرية ؟

وبالرغم من اعتراف الدراسة بضرورة واهمية التعرف على أبعاد هذه الحسابات حتى يمكن تقرير درجة مسئوليتها عن ابتعاد مصر عن الخيار النووي حتى الآن الا أنه قد واجهت هذه العملية صعوبات عديدة : فمن ناحية : كانت تصريحات الأوساط العسكرية الرسمية (باعتبارها مصدرا أساسيا لتحديد عناصر الاستراتيجية العسكرية المصرية) بمثابة الحاضر الغائب خلال الجولات التي احتدم خلالها الجدل حول الخيار النووي في الثمانينات (١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦) فهي لم تكن طرفا في الجدل العلني ، في حين كانت اعتبارات التوازنات الاقليمية مع إسرائيل من أهم عناصر هذا الجدل ولكنه كان الجدل الذي دار بين النخبة العلمية الفنية وبين المراقبين والسياسيين وبين القيادات السياسية في غياب الرؤية العسكرية المصرية الرسمية (٨٨)

ومن ناحية أخرى : صعوبة اجراء توثيق مرض (وليس كاملا) لمصادر مصرية في الفكر العسكري المصري نظرا لتعذر الوصول الى بعضها (غير منشورة) أو تعذر الاستعانة بها ، ونظرا لقلة ما يتصل مباشرة

تتفق الادبيات في مجال منع الانتشار النووي (٨٧) على أن وضع دولة ما على سلم القدرات النووية انما هو محصلة للتفاعل بين مجموعة من الدوافع والحسابات والامكانيات (ايجابية التأثير) وبين مجموعة القيود والصعاب (سلبية التأثير) . وهذا وتنقسم مكونات كل من هاتين المجموعتين بين عدة أنواع مثل : الحسابات الاستراتيجية الامنية والعسكرية ، العوامل السياسية والاقتصادية . كذلك تعدد مستويات كل من هذه العوامل ما بين مستويات عالمية ، واقليمية وقومية .

وفيما يلي بعض الملاحظات المنهجية التي تساعد على ضبط مسار تحليل محددات السياسة المصرية :

- ١ - سيتم تناول ثلاث مجموعات من المحددات : الحسابات الاستراتيجية الامنية العسكرية (هل القدرة النووية العسكرية ضرورة للأمن المصري ؟ ولماذا) ، القيود والضغوط الخارجية : الفنية (قيود النظام الدولي لمنع الانتشار وسياسات الدول المصدرة للمواد والمعدات النووية) ، والسياسية : (أداة للمساعدات العسكرية والاقتصادية في سياسات القوتين الأعظم) والعسكرية : الضربات الاسرائيلية المضادة المحتملة) ، القيود والضغوط الداخلية : (التكلفة ، الرأي العام ، القاعدة العلفية والصناعية ...)

- ٢ - يجب محاولة استكشاف الوزن النسبي لتأثير المحددات المختلفة ، ونمط العلاقة بينهم ، ودرجة التطور في نمط وفعالية تأثيراتها عبر المراحل المختلفة لتطور السياسة المصرية (على سبيل المثال : درجة الاختلاف في قوة القيود الفنية للنظام الدولي لمنع الانتشار في الخمسينات عنها في الثمانينات ، درجة الاختلاف في اعباء تطوير برنامج نووي مصري منذ الخمسينات وحتى الآن اثر التصاعد في القدرات النووية الاسرائيلية على الحسابات الاستراتيجية الامنية المصرية بعبارة أخرى فان البحث في تأثير المحددات يفترض الاطلاع بعدد من التطورات المتعلقة) كمثال التطورات التي حاقت بسياسات منع الانتشار النووي العالمي ، ومدلولات جولات المواجهة العربية الاسرائيلية بالنسبة للقدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية المصرية وموازين القوى العربية - الاسرائيلية ، التطورات في القدرة والدبلوماسية والاستراتيجية النووية الاسرائيلية .

- ٣ - ان قدرا لا بأس به من التحليل حول جزئيات بعض المحددات سيتصّب في شكل افتراضات أو تساؤلات نظرا لتعذر توثيقه أو اثباته رسميا .

(٨٧) انظر على سبيل المثال :

- I . Greenwood : Op. Cit. P 37 - 52
- Lewis Dunn, William Overholt : The Next Phase in Nuclear Prolifertion. Orbis, Summer 1976, PP 507 - 507

(٨٨) انظر هامش ١٠ .

تعليقات صحفية لمصادر شبه رسمية ، وتحليلات عسكرية أكاديمية ، كذلك لتفاوت تاريخ نشرها . وهي تتلخص كالآتي :

١ - في مؤلفه الرائد (الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي) (١٩٨٢) انتقل أ . أمين هويدي (وزير الحربية المصري الأسبق) انتقالات منطقية في تحليله (من شرح مفهوم توازن القوى والاستقرار والردع ، الى دراسة وزن الرادع التقليدي في عملية التوازن والعوامل المؤثرة عليه ، الى تحليل مظاهر وأسباب فشل الرادع التقليدي في المنطقة ، الى البحث في الفارق بين الرادع الاقليمي النووي ونظيره العالمي على نحو يبين عدم صحة القول بانطباق القواعد التي تحكم الردع العالمي على الردع الاقليمي حيث ان احتمال استخدام الرادع النووي (في حالة توفره) أكثر احتمالاً وتوقعاً في الصراعات الاقليمية (ص ١ - ٩٦) . وبعد هذه الانتقالات يصل هويدي الى النص على أن « من المستحيل » فرض « استقرار ظالم على العرب في ظل الاحتكار النووي » للطرف الآخر ، ومعناه أيضاً حرج موقف اسرائيل اذا وصل الطرفان في يوم من الأيام الى حالة « التعادل النووي » إذ ستكون قدرة العرب على توجيه الضربة الثانية الحاسمة هذه القدرة (العربية) على امتصاص الخسائر تقلل من تأثير الرادع النووي الاسرائيلي في مرحلة الاحتكار النووي ولكن تعتبر مرحلة التعادل بمثابة انتصار للعرب في معركة توازن القوى الدائرة بين الطرفين » (ص ٩٧) . ثم ينتقل أ . أمين هويدي الى تحليل الأسباب التي تجعل بمقدور الرادع التقليدي العربي الفعال التصدي للرادع النووي في مرحلة احتكار العدو للرادع الأخير (ص ١٦٦) ، وكيف أن الرادع فوق التقليدي بمقدوره اذا أضيف للرادع التقليدي العربي أن يوفر « رادع مصدق » اثناء فترة الاحتكار النووي الاسرائيلي ، وكيف أن هذه الروادع لا تعنى التراخي في الحصول على الرادع النووي ولكنها شرط ضروري ومسبق لانه من

بموضوع الدراسة في المصادر المنشورة من الدوريات المصرية المتخصصة في الشؤون العسكرية ، ونظراً لان هذه القلة من الكتابات المنشورة لا يتناول إلا بعض جزئيات الموضوع بحيث لا يجدى الاعتماد عليها فقط لاستخلاص خط عام للتطور في الفكر العسكري المصري في الاستراتيجية المصرية

ومن ناحية ثالثة : وبالرغم من تعدد الادبيات في موضوع « العلاقة بين الرادع النووي والاستقرار الاقليمي في الشرق الأوسط » وهو الموضوع الذي يتصل بقضية العواقب الاستراتيجية والسياسية لانتشار الأسلحة النووية في العالم الثالث بصفة عامة (٨٩) ، إلا أنها تعبر عن رؤية أكاديمية أجنبية (عادة) تقدم صياغات نظرية . وإن اشارت بعضها أو تضمن بعضها الآخر رصد الرؤية كتاب عرب أو مصريين فهي لا تقترب من بعيد أو قريب من الرؤية الرسمية للعسكرية المصرية

ومن ناحية رابعة : وبالرغم من تعدد الكتابات والمؤلفات العربية (والأجنبية أيضاً) عن الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ووضع الاستراتيجية النووية بالمقارنة بالتقليدية على صعيدها (مبادئها وخياراتها المحتملة والتصورات المحتملة لاستعمال اسرائيل للأسلحة النووية) (٩٠) . فإنه لم يكن للباحثة توثيق مؤلف متكامل عن الاستراتيجية العسكرية المصرية في تطوراتها على نحو يسمح باستكشاف وضع العامل النووي

وبافتراض صحة هذه الصعوبات (على الأقل على ضوء الجهد التوثيقي للباحثة) وحرصاً على عدم الاضطرار الى اللجوء لجرد تلخيص مضمون الاتجاهات النظرية المختلفة حول أثر العامل النووي على مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي فإن المناقشة في هذا الجزء من المحددات ستقوم على مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في استخلاص مدلولات بعض عناصر الاستراتيجية المصرية . وتتنوع مصادر هذه المؤشرات ما بين مصادر دبلوماسية وعسكرية رسمية ، وما بين

(٨٩) انظر عرضنا لبعض اهم هذه الادبيات باللغة الانجليزية في : أمين هويدي : مرجع سابق . ص ٨٨ - ٩٨ .

ومن اهم المصادر باللغة الفرنسية انظر على سبيل المثال :

- Pierre Lellouche : Conséquences Politiques et Stratégiques de la Prolifération Nucléaire dans le Tiers Monde. Defense Nationale. Juillet 1982 PP 37 - 60.

- M.D : Armes Nucléaires et Conflits dans le Tiers Monde. Defense Nationale. Juillet 1982 PP 81 - 91.

- Jean Paul Charnay : La Bombe en Asie de L' Ouest. Defense Nationale. PP 75 - 90.

ومن أحدث المصادر العربية انظر الدراسة الجادة : د . خليل شقاف : مرجع سابق .

(٩٠) انظر على سبيل المثال :

- د . تيسير الناسف : مرجع سابق . ص ١٧ - ٢٥ .

- د . خليل شقاف : مرجع سابق .

- حسين آغا (وآخرون) القوة العسكرية الاسرائيلية : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مركز العالم للدراسات والنشر عدد (٢) ١٩٨٢ . ص ٨٣ - ١٠٥ .

المستحيل أن نملك هذا الرادع الأخير إلا تحت حماية الرادع التقليدي وفوق التقليدي (ص ١٧٣) . بعد هذا كله نخلص إلى أن رؤية أمين هويدى لا تستبعد إطلاقا ضرورة السعى نحو الخيار النووى ولكن على أن يمر ذلك بمرحلتين : مرحلة مواجهة الاحتكار النووى الاسرائيلى بتوفير الرادع التقليدى وفوق التقليدى أولا ثم العمل من أجل التعادل النووى فى ظل مظلة تقليدية (٩١) .

٢ - وفى حوار مع المستشار حافظ اسماعيل (١٩٨٨) اشار الى أنه اذا كانت اسرائيل واجهت ظروفًا دفعتها لحيازة القدرة النووية وهى الظروف التى استنفذت فى ظلها مجهودها التقليدى الذى لا يستطيع حده الاقضى أن يواجه القدرات العربية مجتمعة (فى حالة النجاح فى تعبئتها) فإن العرب - مجتمعين لا يعرفون هذه الظروف . وحيث أنه لا ينبغي - فيما يتخلق بالامن القومى - افتراض أن اسرائيل لن تستخدم القوة النووية الا للدفاع عن بقاء كيانها ذاته فإنه يجب توفير البدائل التقليدية وفوق التقليدية .

٣ - وفى دراسة منشورة لاحد العسكريين المصريين (٩٢) نجده يطرح - بين ما طرحه من قضايا - ثلاثة أفكار مرتبطة : اولهما : أن الخلل فى الميزان العسكرى لصالح اسرائيل فى مواجهة كل دولة عربية منفردة مرجعه اعتبارات عديدة تؤثر على الرادع التقليدى العربى الراهن ومن أهمها غياب العمل المشترك ، ثانيهما : أن ايا من الجانبين فى الصراع العربى الاسرائيلى قد يلجأ الى استخدام سلاحه النووى - فى حالة تملكه له - اذا قام الطرف الآخر بشن هجوم مفاجئ ضده بحيث يصعب عليه تدارك الموقف . وقد يكون سبيل إيقاف الهجوم استخدام نوع من أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية ، ثالثهما : قد لا يتمكن العرب من الحصول على الرادع النووى الا بعد توفير الرادع التقليدى القوى والقادر على أعمال الردع للجانب الآخر .

٤ - وبعد إعلان وزير الخارجية المصرى فى فبراير سنة ١٩٨٤ أن هدف مصر من وراء التصديق على معاهدة منع الانتشار هو الحيولة دون وقوع سباق للتسلح النووى فى المنطقة سيطرت عليه آثار وخيمة ، كتب أ . ابراهيم

نافع (٩٣) فيما كتبه مدافعا عن « اختيار السلام » المصرى أن « مصر احرص ما تكون على أمن وسلامة اراضيها وشعبها ، لذلك لم يتم تخفيف الميزانية العسكرية بل تحاول جاهدة توفير جميع الأموال التى يطلبها الخبراء العسكريون تطويرا للأسلحة واستخداما لحدث وسائل التكنولوجيا ويتم ذلك فى حدود الامكانيات التى تسمح بتنفيذ خطط التنمية الطموحة فمن غير المعقول إذن أن نطالب هذا الشعب بصرف أمواله المحدودة فى الوقت الحاضر على انشاء مفاعلات لا تستخدم استخداما سلميا مثل استخدامها عسكريا وليس معنى امتلاك اسرائيل أو غير اسرائيل فى المنطقة لقوة تدميرية من القنابل الذرية أن ذلك نهاية المطاف . فهناك قوى تدميرية أخرى لا يتم رصدها ولا تقاس بالتفجيرات . لقد دخلت مصر حرب أكتوبر وهى تعلم أن اسرائيل تملك امكانيات صنع القنبلة الذرية إن لم تكن تملك بعض القنابل الجاهزة ولكن ذلك لم ينل من عزمها أو عزم الرجال » .

٥ - ومع اعادة قراءة بعض احاديث وتصريحات المشير أبو غزالة خلال السنوات الثلاثة الماضية (٩٤) . يمكن ملاحظة ظهور تكرار كلمة ردع مما يعنى أن استراتيجىة الردع هى الاستراتيجية التى قدرتها القيادة السياسية . وبناء على ذلك اضحى أحد أهم أهداف العسكرية المصرية هو تطوير القنوات المسلحة لتحقيق القدرة على الردع والتوازن العسكرى ، وذلك عن طريق مواكبة تكنولوجيا العصر وعلى نحو يواجه معادلة صعبة ثلاثية تضع مطالب التطوير امام ظروف اقتصادية صعبة وارتفاع رهيب فى اسعار الأسلحة . والردع - لدى المشير أبو غزالة - « يعنى عمليا انشاء القوة المسلحة ذات القدرات المتجانسة هجوما ودفاعا مع الأهداف العسكرية المطلوب تحقيقها فى الاستراتيجية العسكرية » .

٦ - ليس المقصود - بالطبع - ردعا نوويا ولكن ردعا تقليديا « وفوق تقليدى » تلعب فيه الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة فوق التقليدية دورها . فلقد تعددت التعليقات فى السنوات الأخيرة عن سباق الصواريخ فى المنطقة . وكذلك عن الأسلحة الكيميائية باعتبارها احدى

(٩١) انظر ايضا نفس الخط العام : أمين هويدى : لغية الأمم فى الشرق الأوسط نحن وأمريكا واسرائيل . دار المستقبل العربى القاهرة . الطبعة الاولى ١٩٨٤ . ص ١٧ - ٤١ .

(٩٢) نواء ا . ح . عبد المنعم محمد عامر : التسليح النووى الاسرائيلى والامن العربى . مجلة المنار . العدد (٢٩ - ٤٠) ١٩٨٨ . ص ١٠٦ - ١٠٧ ، ٢٠٩ - ١١١ ، ١١٢ - ١١٣ .

(٩٣) الأهرام ١٩٨١/٢/٢ . ص ٢ .

(٩٤) انظر على سبيل المثال :

- جريدة مايو : مبادئ الاستراتيجية العسكرية المصرية حتى ٢٠٠٠ : ١٩٨٦/٩/٢٢ .

- نص حديث المشير أبو غزالة امام لجنة الدفاع والامن القومى فى المؤتمر الرابع للحزب الوطنى فى : الاخبار : ١٩٨٦/٧/٢٣ .

- مقتطفات من احاديث المشير فى احتفالات تخريج دفعته من ضباط البحرية (١٩٨٧/٧/١٥) ، ومن ضباط الطيران (١٩٨٧/٧/٢٠) .

دفعه من ضباط الكلية الحربية (١٩٨٧/٧/٢١) نقلا عن د . محبوب عمر : لكى يتحقق الردع . الشعب ١٩٨٧/٧/٢٨ .

ما زالت ترصد استمرار اختلال التوازن لصالح إسرائيل (في مواجهة مصر منفردة) . كذلك وبالرغم من إهتمام مصادر أخرى^(٩٦) بالتأكيد على الامكانيات الايجابية للردع التقليدي كبديل للردع النووي ، إلا أنها تحوى ضعفا تحذيرا من عواقب النشاط الاسرائيلي في بناء القوة التقليدية الحديثة - بفضل التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقاتها المثيرة - على إتساع الفجوة بين القدرات التقليدية العربية ونظائرها الاسرائيلية .

إن المجموعة السابقة من التساؤلات تلقى بعض الضوء على مدى المسافة التي تفصل بين مصر وبين الخيار النووي على أساس أن توفير الردع التقليدي الفعال هو شرط ضروري لاتخاذ قرار سياسي - إذا توافرت ظروف أخرى - بالتوجه نحو الخيار النووي أو على أساس أن يكون الردع التقليدي وفوق التقليدي الفعال بديلا للردع النووي .

(٢) ما مدى رشادة ومصداقية المقولة التي تتردد أحيانا بين أوساط مصرية لتبرير عدم الخاج الخيار العسكري المصري والتي مفادها أن الخوف من العامل النووي الاسرائيلي غير قائم لدى العرب لأن مصداقية استخدامه غير قائمة في نظرهم على أساس أن هناك قيودا عديدة على هذا الاستخدام ومن ثم فإن قيمته تتمثل كرادع استراتيجي يحمي بقاء كيان إسرائيل في حالة هجوم مدمر وخاسم ..

ليس الأخذ بهذه المقولة يحقق أحد أهم أهداف إستراتيجية الغموض الاسرائيلية ، ألا ينكر تماما أي فائدة سياسية عسكرية تكتيكية للقوة النووية الاسرائيلية ، ألا يعنى الاعتراف بافتراض أن المواجهة العربية الاسرائيلية قد لا تصل أبدا إلى الحد الذي تصبح فيه إسرائيل مضطرة لاستخدام السلاح الذري أي لمواجهة التهديد بفنائها ؟

ويمكن محاولة الاجابة على هذه التساؤلات من خلال النقاط التالية :

بالرغم من إشارة بعض المصادر^(٩٧) الى أن العامل

الردود العربية على التحدى النووي الاسرائيلي والتي وصفت بأنها « قنبلة الرجل الفقير النووية »^(٩٨) ، والتي اعتبرت الأمم المتحدة أن السياق حولها والذي تشارك فيه مصر من العوامل التي تدفع الى وضع نظام لمنع انتشارها^(٩٩) .

٧ - ولم يكن فكرة الردع التقليدي وفوق التقليدي عنصرا من عناصر الاستراتيجية المصرية خلال الثمانينات فقط ولكن سجلت إحدى الدراسات^(٩٧) توافر عدد من التقارير والتصريحات منذ بداية الستينات وبعد حرب ١٩٦٧ وخلال حرب سنة ١٩٧٣ عن نوايا وطبيعة القدرة المصرية في هذا المجال . وفي سنة ١٩٧٦ صرح وزير الحربية المصري عبدالغنى الجمسي أن لدى مصر قدرا كافيا من انماط أخرى من أسلحة التدمير الشامل وانها باستخدام هذه الاسلحة تصبح قادرة على الانتقام revaliating ضد هجوم نووى اسرائيلي . هذا ويجدر الإشارة الى أن التصريحات المصرية عن الردع خلال الثمانينات لم تقتزن بذكر إسرائيل صراحة بل انها اقترنت بالإشارة الى الحفاظ على « مناخ السلام » باعتباره أحد الاهداف السياسية للعسكرية المصرية مما أثار التساؤل^(٩٨) عن مصدر التهديد الاساسي للأمن المصري ؟

يبقى في النهاية طرح عدد من التساؤلات حول هذه الحسابات الاستراتيجية عن البدائل المصرية العسكرية لمواجهة التحدى النووي الاسرائيلي :

(١) هل تحققت بالفعل وسائل الردع التقليدي وفوق التقليدي ، وما حقيقة ودرجة اختلال توازن القوى العسكرية بين مصر وإسرائيل ؟ فإنه بالرغم من تأكيد عديد من المراقبين^(٩٩) لاهتمام مصر مع مبارك بعلاج « نزع سلاحها » الذي تم تدريجيا بعد حرب أكتوبر وذلك لاستعادة القدرة على توجيه ضربة مضادة حاسمة ضد أي هجوم كبير على البلاد . فإن مصادر أخرى هامة^(١٠٠)

(٩٥) حول الشئون النووية : حوار مع فرانك برنابي : مرجع سابق ص ١٢٨ ، لواء ١ ح . : رياض السيد جاد : الردع الكيميائي هل يجدى - مجلة الدفاع . عدد ١٢ مايو/ يونيه سنة ١٩٨٧ .

96 - S. I. P. R. I. Yearbook 1982. PP 335 - 341.

97 - K. Shikaki : Op. Cit. P 86.

٩٨) انظر في الامال : ١٩٨٦/٨/٦ : ملاحظات على حديث المشير ابوغزالة أمام لجنة الدفاع والامن القومي في المؤتمر الرابع للحزب الوطني في ١٩٨٦/٧/٢٣ .

(٩٩) انظر على سبيل المثال :

Stephen Green and Frank Bonvillain : Egypt' s Unilateral Disarmement : A Failed Experiment. American Arab Affairs. Spring 1985, PP 57 - 58.

(١٠٠) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .

(١٠١) د . محمد قدرى سنيد : مستقبل الردع التقليدي في المواجهة العربية الاسرائيلية . السياسة الدولية . ابريل سنة ١٩٨٨ . ص ٢٤٩ - ٢٥٦ .

102 - Yair Evron : Op. Cit. P 26 - 27.

التنوي كان غائيا خلال أزمة سنة ١٩٦٧ وبصفة خاصة على صعيد المبررات المصرية لتحريك القوات المصرية ، وإلى أن العامل النووي الاسرائيلي لم يذكر أيضا كعامل كان يمكن أن يدفع القيادة المصرية في الستينات الى تغيير استراتيجيتها الأساسية تجاه اسرائيل ، إلا أن مصادر أخرى^(١٠٢) أشارت الى احتمالات تأثير القدرة النووية الاسرائيلية على الحسابات المصرية والسورية ١٩٧٣ بحيث أن الحرب منذ البداية كانت ذات أهداف محددة .

هذا ولقد تعددت الاشارات الأخرى عن إمكانية استقلال اسرائيل للعامل للنوي لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية محدودة وليس فقط الحفاظ على بقائها ومن ذلك إمكانية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد حشود القوى التقليدية أو ضد أهداف محددة ذات قيمة استراتيجية عالية . وهذه الامكانيات تزايدت مع التطور والتعقد في القدرة النووية الاسرائيلية لأن هذه القدرة ليست مجرد قنبلة ولكن هناك أيضا ما يسمى بالخيار النووي الاسرائيلي التكتيكي عبر تطوير رؤوس نووية مصغرة لاستخدامها في ميادين المعركة . وهو الخيار الذي لجأت اليه اسرائيل نظرا لعدم المصدقية الكاملة للتسلح النووي الاستراتيجي الذي قد لا يمارس تأثيره بالفعل في كل الحالات^(١٠٤) وإذا كان البعض^(١٠٥) قد اعترف أن الخيار النووي الاسرائيلي قد عزز الاتهامات القوية فيها التي ترفض الانسحاب من الضفة والقطاع (أي اعترف بإمكانية تحقيقه لاهداف سياسية هامة لاسرائيل) إلا أنه أكد أن هذا الخيار لا يشكل حلا لمشكلة الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة أو للقضية الفلسطينية برمتها . وفي المقابل نجد مصادر أخرى أكثر حسمًا في تأكيد المكاسب السياسية للقدرة النووية الاسرائيلية وعلى رأس هذه المصادر تلك الفقرة الهامة والخطيرة التي جاءت في تقرير لجنة الخبراء المرفوع الى سكرتير عام الأمم المتحدة في يونية سنة ١٩٨١^(١٠٦) ، « إذا كان الرادع النووي الاسرائيلي يحقق لها أغراضا عسكرية يمكن للرادع التقليدي أن يحققها ، وإذا كان الرادع النووي لا يخفف من أعبائها العسكرية ولا يمنع سباق التسلح بالمنطقة فإن استخدامه الوحيد متى يكون بغرض فرض سياستها

العدوانية ضد جيرانها العرب في الاراضي المحتلة بما في ذلك إنشاء المستعمرات اليهودية كوسيلة من وسائل الضم الزاحف . والتوسع الاقليمي . كما تسعى اسرائيل لتحقيق حلمها بأن تجعل من نفسها « قوة اقليمية عظمى » لها ثقلها وتأثيرها في السياسة العالمية بما يضمن لها تحقيق تعاظم آفاق المشروع الاسرائيلي في المنطقة بحيث يشمل تقسيم لبنان ، ومحاولة إسقاط النظام الأردني أو زعزعة استقراره حتى تتحول قضايا الصراع من قضايا الضفة والقطاع الى قضايا اقليمية أخرى كما ترى اسرائيل في عملية اطالة الشوط العربي للوصول الى القدرة النووية ما يدفع العرب للعمل على اللحاق بها مما يستنزف اموالهم وبالتالي يحد من القدرة العربية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما تحرص عليه اسرائيل » .

وتقودنا العبارة الأخيرة الى البحث في القيود والضغوط الخارجية والداخلية التي مارست تأثيرها على السياسة المصرية تجاه الخيار النووي وعلى النحو الذي قد يساعد على الاجابة على التساؤل التالي ؟ هل كانت الحسابات الاستراتيجية المصرية السابقة توضحها منشئة لمذهب استراتيجي يضع الأولوية للرادع التقليدي وفوق التقليدي أم كاشفة عن حقائق واقع لا يسمح إلا بهذا النوع من الردع باعتباره أفضل البدائل في ظل ظروف أخرى قائمة تفرض استمرار الابتعاد عن تطوير قدرة نووية عسكرية (ولو الى حين) .

ثانيا : القيود والضغوط الخارجية :

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع منها : الفنية والسياسية والعسكرية . وتبرز جميعها (كما سنرى) اتفاق أو حرص أطراف خارجية مختلفة (القوات الأعظم ، الدول الكبرى ، المصدرة للمواد والمعدات النووية ، اسرائيل) على عدم إتاحة الفرصة أمام مصر لتطوير قدراتها النووية للاستخدامات السلمية أو على الأقل عدم الحصول على القدر اللازم من هذه القدرات التي يمكن تحويلها للاستخدامات العسكرية .

١ - القيود الفنية :

هي القيود النابعة من قواعد وسياسات النظام الدولي لمنع الانتشار . ولقد شهدت هذه السياسات - منذ

103 - M. Gaffney : Op. Cit. P. 88.

(٨٠٤) د . محمد نور عبد السلام : مرجع سابق . ص ٢٦٨ - ٢٦٩ . د . نافع الحسن : استراتيجية الاحتكار النووي الاسرائيلي - مصداقية الردع النووي الاسرائيلي في مواجهة العرب والنضال الوطني الفلسطيني . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل الشرق الاوسط

مرجع سابق . ص ٢ - ٦ .

(١٠٥) المرجع السابق ص ٧ - ١٤ .

(١٠٦) نقلا عن : اللواء عبد المنعم محمد عامر : مرجع سابق . ص ١١٢ .

محاولات مصر في دعم برنامجها النووي عن طريق الحصول على مفاعل جديد من فرنسا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة. ولقد فشلت هذه المحاولات للاختلاف حول الرقابة على الوقود النووي المنتج من المفاعلات حيث رفضت مصر تطبيق مثل هذه الاجراءات، بعبارة أخرى لم تسمح الدول الغربية بتكرار خبرة العلاقات الفرنسية الاسرائيلية في مجال التعاون النووي^(١٠٨).

وتشير أوساط مصرية علمية نووية^(١٠٩) إلى أن عطاء قد رعى سنة ١٩٦٧ على شركة أمريكية لتقديم مفاعل قدرته ١٥٠ ميجاوات ومعه محطة إزالة ملوحة المياه ومعمل لانتاج الوقود النووي ومركز تدريب ولكن جاءت حرب سنة ١٩٦٧ وتوقف كل شيء ولم يمول الأمريكان المشروع (٣٢ مليون جنيه) ولم تساعد الظروف الاقتصادية والسياسية التي منيت بها مصر بعد سنة ١٩٦٧ على إعادة النظر في الموضوع حتى بداية السبعينات. ويرى البعض^(١١٠) أنه بالرغم من تزايد اهتمام مصر خلال النصف الأول من الستينات وحتى سنة ١٩٦٧ بتطوير القدرة النووية إلا أن الاهتمام المصري كان منصبا على العلاقات العربية العربية. وخلال السبعينات ومع تزايد بوادر الاهتمام والطاقة النووية كمصدر للكهرباء جاء مشروع صفقة المفاعلات الأمريكية لكل من مصر وإسرائيل ليلقى مزيدا من الضوء على قضية القيود الفنية. وبدون الدخول في تفاصيل الاطار السياسي الذي أحاط بهذه الصفقة التي أثارت بغض ردود الفعل الأمريكية المعارضة القوية^(١١١) يكفي الإشارة إلى القيود الفنية المتشددة التي تضمنها البيان المشترك الأمريكي حول التعاون النووي (نوفمبر ١٩٧٥) والتي تهدف جميعها للحيلولة دون التحول للأغراض العسكرية^(١١٢). وبالرغم من موافقة مصر على هذه القيود وبالرغم من توقيع الاتفاقية في أغسطس سنة ١٩٧٦ وبداية تنفيذها وبالرغم من قبول مصر أيضا لمبدأ التفتيش الذي اشترطته إدارة كارتر بعد إصدارها قانون عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة ١٩٧٨ رفضت

منتصف الخمسينات - تطورات هامة حتى أضحت احكام معاهدة منع الانتشار من أهم أركان هذا النظام منذ ١٩٧٠. والتي تهدف جميعها إلى ضبط عملية الاستخدامات السلمية حتى لا تتحول إلى الاستخدامات العسكرية. ولقد أثار تطبيق هذه القواعد والسياسات الفردية والجماعية خلافات عديدة بين دول العالم الثالث والدول الصناعية المتقدمة (أى بين من يملك ومن لا يملك التكنولوجيا النووية) وصلت إلى حد رفض عدد من هذه الدول - ذات البرامج النووية المتطورة - الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار (مثل الهند، البرازيل، الأرجنتين، تايوان، كوريا الجنوبية، ناهيك عن إسرائيل وجنوب أفريقيا)^(١٠٧).

وتعكس خبرة تطور البرنامج النووي المصرية « منذ بداية الستينات وحتى الآن مواجهة مصر للعديد من هذه القيود التي لم تستطع مصر وعلى عكس غيرها من دول المنطقة - وخاصة إسرائيل وأحيانا العراق - التغلب عليها. وتنوعت طبيعة هذه القيود وطبيعة رد الفعل المصرى لطبيعة المرحلة التي طرحت خلالها. فخلال الستينات لم يبدأ البرنامج المصرى قويا وبخطى ثابتة نحو الخيار العسكرى أو حتى الاستخدامات السلمية ويرجع ذلك إلى اعتبارات عديدة: فإن الاتحاد السوفيتى لم يقدم لمصر إلا مفاعل أبحاث صغيرا (٢ ميجاوات) وهو الذى يعمل في إنشاص منذ سنة ١٩٦١. وبالرغم من أن المفاعل لم يخضع لاجراءات أمان الوكالة الدولية للطاقة الذرية (حيث أن الاتفاقات السوفيتية للتعاون في الطاقة النووية مع دول أخرى لم تكن تتضمن هذا الشرط حتى سنة ١٩٦٩) إلا أن الاتحاد السوفيتى - ومن خلال خبرائه الذين ساهموا في إدارة هذا المفاعل - سيطر على نتائج الوقود النووي المستخدم (وهى التى يمكن عادة استخدامها في التحول للأغراض العسكرية إذا ما توافرت القدرات الفنية). كذلك بأن هذا المفاعل كان عديم الفائدة من الناحية العسكرية. كذلك فشلت

(١٠٧) انظر هذه التطورات في: د. نادية محمد مصطفى: مرجع سابق، ص ١٠ - ٢٧.

108- Yair Evron: Op.Cit. PP. 21-23
- Roger Pajak: Op.Cit. PP. 595-596

د. اسماعيل صبرى مقلد: مرجع سابق، ص ٥١ - ٥٢.

د. خليل شقافى: مرجع سابق، ص ١٧.

(١٠٩) من وراء تعطيل البرنامج النووي لمصر: الجمهورية ١٩٨٨/٥/٢٦.

110- Yair Evron: Op.Cit. P. 27

(١١١) انظر حولها:

Steven Baker: The Great Power's Non-proliferation Policies towards the Third World with Particular Reference to the Middle East and Persian Gulf (in) M. Leitenberf, G. Sheffer (eds): Great Power Intervention in the Middle East. Pergamon Press, U.S.A. 1979. PP. 54-56

- Louis Morton: Op.Cit. PP. 33-35

- R. Pranger, D. Tahlinen: Op.Cit. PP. 16-19, PP. 52-53.

(١١٢) انظر البنود الأربعة الفرعية تحت البند الثالث من البيان في: مصر والاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مرجع سابق، ص ٢٦٩.

إسرائيل الالتزام بهذه الرقابة ورفضت إعادة التفاوض مع أمريكا ومن أوقف الموضوع برمته بالنسبة لمصر نظراً لربط الولايات المتحدة بين صفقتي مصر وإسرائيل (١١٣).

وظلت مصر حتى سنة ١٩٨١ تواجه قيوداً شديدة اعترف بها وزير الخارجية المصري خلال التصديق على معاهدة حظر الانتشار. وتم بعد ذلك التوقيع على الاتفاقيات للتعاون النووي مع عدة دول صناعية لتنفيذ برنامج طاقة نووية تحكمه وتضبطه عديد من إجراءات الرقابة والضمانات الدولية.

وهكذا أضحي لزاماً وأن تواجه أية محاولة عربية لاستخدام مواد نووية من محطات الطاقة النووية لأغراض عسكرية ثلاث مشاكل على الأقل (١١٤) أولها : أن المنشآت المخطط لها (مثل المحطة التي كان مزعم انشاؤها في الضبعة في مصر) سيتم تشغيلها باستعمال وقود اليورانيوم قليل الاخصاب وتعطى المفاعلات التي تستخدم هذا النوع من اليورانيوم نصف كمية البلوتونيوم التي تعطيها المفاعلات التي تستخدم اليورانيوم الطبيعي ، وثانية هذه المشاكل هي أن تحويل كمية كبرى من المواد النووية لأغراض عسكرية قد يؤدي إلى توقف الدولة المصدرة عن تزويد مصر باحتياجاتها من اليورانيوم قليل الاخصاب وذلك لمنع هذه الدولة من صنع القنابل النووية . ثالثها : أن الغالبية العظمى من البرامج النووية العربية خططت تخطيطاً لبناء محطات طاقة نووية تنتج كميات كبيرة من البلوتونيوم ٢٤٠ - ٢٤٢ (وهي مواد لا تصلح للاستعمال العسكري) .

ولم يتجمد المشروع المصري في الثمانينات بسبب القيود وأجراءات الامان والتفتيش كما حدث من قبل ذلك لأن مصر منذ سنة ١٩٨١ قد وقعت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقية تقبل بمقتضاها إجراءات الامان الدولية بكل ما تعنيه من المشاكل الثلاث المشار إليها (عاليا) ، ولكن توقف المشروع بسبب ضغوط أخرى استغلت هذه المرة مشكلة التمويل أحياناً ومشكلة الامان (بعد انفجار تشيرنوبيل) أحياناً أخرى لتجهض المحاولة المصرية للاستخدامات السلمية . وهنا يبرز لنا مغزى التحليل الهام الذي قدمه أ . د . على الصعيدي رئيس هيئة المحطات النووية والذي يبرز فيه توالى وتزامن الضغوط المالية (قرار بنك التصدير والاستيراد الأمريكى لسنة ١٩٨٤ بعدم تمويل المحطة النووية لمصر ثم عدم مساندة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لفكرة

هذا التمويل) والحملة الدعائية من الخارج والتي استغلت حادثة تشيرنوبيل لتخويف الدول النامية من مخاطر الطاقة النووية والتي انعكست بشدة على السباحة المصرية (١١٥) . كذلك تجدر الإشارة الى مغزى جزء من التقرير الهام الذي صدر عن مجلس الشورى في يولية سنة ١٩٨٧ حول البرنامج النووي المصري . فلقد نفى التقرير في ذلك الجزء - وهو الخاص بأسباب تعثر خطى البرنامج - أن يكون السبب هو السبب الاقتصادي ولفت النظر إلى قوى خارجية محددة تمنع مصر من الوصول إلى التكنولوجيا النووية حتى لا تصبح قوة قادرة في المنطقة . ويتناول التقرير « هل ثمة تفسير لهذا الاصرار على وضع العراقيل أمام توفير المعونات المادية والفنية والعينية في هذا المجال ؟ إلا أن يكون ذلك وفقاً لمخطط خارجي يستهدفنا بالذات ؟ .. وفي الوقت الذي تتاح فيه المساعدات بطرق غريبة لمن لم يتعهد دولياً بعدم انتشار الأسلحة النووية » . ولم يكن التقرير يقصد قوى غربية فقط ولكن يقصد أيضاً إسرائيل حيث نص على « .. دليل عرقلة هذه البرامج لدرجة قصف المنشآت أمام أعين العالم (١١٦) . ويعكس مفادها أن إسرائيل لا يمكن أن تترك مصر تحوز قدرة نووية حتى ولو للاستخدامات السلمية .

وأخيراً تبقى الأسئلة التالية مطروحة للنقاش : لماذا لم تستطع مصر - وخاصة في الستينات حين كانت القيود الفنية أقل إحكاماً مما أضحت عليه في السبعينات وحين كانت القيادة المصرية تهدد بردع القدرة الإسرائيلية بتطوير قوة مصرية مناظرة - أن تتغلب على بعض القيود مثلما فعلت بالهند مثلاً ؟ لماذا تحرص القوى الكبرى المصدرة على تطبيق إجراءات الامان الدولية بل وأحياناً قيوداً إضافية ؟ لماذا استطاعت العراق أن تحصل على معدات ومواد تكنولوجية استدعت أن توجه إليها إسرائيل ضربة عدوانية ؟

ويمكن الاسهام في محاولة الاجابة من خلال النقاط التالية :

أ - لم تنتهز مصر الفرصة في الستينات لانشغالها بقضايا « الحرب الباردة العربية » وإذا فإنها مع غيرها من الدول التي تأخرت برامجها ووقعت أسيرة قيود الجولة الثانية من سياسات منع الانتشار التي بدأت منذ منتصف السبعينات عقب التفجير الذرى الهندي سنة ١٩٧٤ وأزمة الطاقة . كذلك كانت حركة مصر في هذه

(١١٣) من وراء تعطيل مرجع سابق .

(١١٤) د . خليل شقافى : مرجع سابق . ص ١٨ - ١٩ .

(١١٥) من وراء تعطيل مرجع سابق .

(١١٦) من يعرقل دخول مصر العصر النووي : مجلس الشورى يشير الى مخططات خارجية الطب ١٨/١٩٨٧

تقريباً إن أمكن إنطلاقاً من الاعتقاد بأن توافر التكنولوجيا النووية هو الذي يمثل الأساس لعنصر قوة جديدة يمكن أن تتبنى عليه حسابات استراتيجية جديدة حتى تدفع لاتخاذ قرار سياسي بالتحول نحو الاستخدام العسكري .

ولذا أكد عديد من الأوساط العلمية والسياسية والاقتصادية المصرية^(١٢١) استحالة الاستعانة بالغرب بصفة عامة وبالولايات المتحدة بصفة خاصة لتطوير القدرات النووية المصرية . ولعل من أهم الأسباب التي تدفع الى هذا التأكيد طبيعة التطور التدريجي المتصاعد في علاقات التحالف العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والتي لم تخف (بالرغم من كل التأكيدات الأمريكية على التمسك بقواعد وأسس سياسات منع الانتشار العالمي) . إن سياسة الولايات المتحدة هي كما يسميها البعض^(١٢٢) سياسة « الانتشار المميز » أو « الانتشار المختار » . والشواهد على ذلك التعاون الأمريكي الإسرائيلي السري كثيرة وموضع اتفاق العديد من الكتابات^(١٢٣) ولعل من أحدث علامات التفاضي أو « الصنم » الأمريكي الرسمي تجاه القدرة الإسرائيلية تواضع وضعف درجة رد الفعل الأمريكي تجاه تصريحات فانونو^(١٢٤) .

جـ - أشارت إحدى الدراسات^(١٢٥) الهامة التي صدرت في أواخر السبعينات أن أمام العرب أحد بدلين في المجال النووي . أحدهما هو استمرار الثقة في ضمانات القوى العظمى بالرغم من عدم قوة مصداقيتها وثانيهما هو « استغلال نفوذهم وثقلهم المالي للحصول على بعض التصميمات التفجيرية من الهند أو مواد انشطارية اللازمة لصنع قنبلة أو قنبلتين من مصادر أخرى » . وبالرغم من إعتراف هذه الدراسة بأن البديل الثاني لن يحقق الا القدر الأدنى من الردع العربي حتى يتمكن

الفترة متجهة لمحاولة شراء أسلحة ذرية من الاتحاد السوفيتي وهو الأمر الذي ما كان ليتحقق - كما سبقت الإشارة فلقد ظل متوجع الاتحاد السوفيتي نحو عدم الانتشار^(١٢٦) قائماً على رفض اعطاء أية دولة (باستثناء ما حدث مع الصين سنة ١٩٥٨) إمكانات التحول الى دولة نووية ، ومن ثم لم يكن يقدم الا مفاعلات أبحاث أو مفاعلات طاقة لا تسمح بالتحول للأغراض العسكرية وما كان من المتصور أن يخرق هذه الوقاعد التي يتمسك بها تجاه أعضاء كتلتها لمساعدة مصر على مواجهة التحدي النووي الإسرائيلي . والجدير بالذكر هنا - وفقاً لبعض المصادر^(١٢٨) - أن الموقف السوفيتي من القدرة النووية الإسرائيلية كان غامضاً ، فهو لم ير في هذه القدرة عاملاً حاسماً يؤثر على طبيعة ومسار التدخل السوفيتي في المنطقة الى جانب الدول العربية وبشكل حاسم يصل الى إمداد مصر بالأسلحة الذرية كما طالب عبدالناصر سنة ١٩٦٦ . (أو مساعدة ليبيا بعد ذلك دون اشتراط انضمامها الى معاهدة منع الانتشار) .

ب - حين بدأت بعض الدول العربية خلال السبعينات منهجاً لا يعتمد على استيراد مواد نووية مصنعة أو البحث عن ضمان سوفيتي ولكن يسعى الى ارساء برنامج سلمي متطور يساعد بعد ذلك على التحول للاستخدامات العسكرية^(١٢٩) كانت مخاوف الدول الكبرى المصدرة للتكنولوجيا النووية قد تايدت بعد التفجير الهندي الذي أبرز مخاطر التحول للاستخدامات العسكرية ومن ثم أكد الاعتقاد في عدم فعالية اجراءات الأمان الدولية لأنه ليس بمقدور هذه الضمانات والاجراءات الا أن تؤخر وتزيد من تكلفة هذا التحول ولكن ليس بمقدورها أن توقفه أو تمنعه إذا اتخذ القرار السياسي بشأنه^(١٣٠) . ومن ثم كان لا بد من إحكام القيود على دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية وعلى رأسها مصر لدرجة تصل الى المنع

(١٢٧) انظر في تفاصيل هذا المنهج :

Joseph L. Nogee: Soviet Nuclear Proliferation Policy. Dilemmas and Contradictions. Orbis, Winter 1981

118- Lawrence Fredman: Israel's Nuclear Policy. Survival, Vol. XVII, No. 3, 1975. PP. 119-120

119- Paul Jabber: A Nuclear Middle East: Infrastructure, Likely Military Postures, and Prospects for Strategic Stability (in) M. Leitenberg, G. Sheffer (eds.): Op.Cit. PP. 73-75.

(١٢٠) د . فادية ميمون مصطفي : مرجع سابق . ص ٢٧ - ٣٠ .

(١٢١) أنظر الحوار بين د . محمد حلمي مراد ، د . عصام الدين جلال ، د . جودة عبدالخالق ، د . عبدالجواد عمارة حول قيود البرنامج

النووي المصري وإفاقه في : الشعب ١٩٨٧/١٢/٢١ .

(١٢٢) أمين هويدى : مرجع سابق . ص ١٢٢ .

(١٢٣) د . اسماعيل صبرى مقلد : مرجع سابق . ص ٤٦ - ٥٠ .

Stephen Green: Taking Sides: American Secret Relations with Israel. Faber & Faber. London 1984.

(١٢٤) حول الشؤون النووية : مرجع سابق ، ص ١٢٥ ، ص ١٢٠ .

125- Paul Jabber: Op.Cit. P. 86.

يؤدي توفير امدادات سلاح كبيرة لأحد الأطراف من أجل تدعيم شعوره بالأمن الى تشجيع طرف معاد له على الاتجاه للخيار النووي ، وقد يؤدي رفض طلبات التسليح لطرف ما أو ربطها بشروط سياسية ومالية صعبة إلى إبراز تشدد بعض القوى الداخلية التي ترى في الخيار النووي سبيلا للاستقلال والأمن والقوة ، وقد لا يتوقف طرف ما عن خياره النووي بالرغم من تدفقات الأسلحة التقليدية التي من المفروض أن تزيد شعوره بالأمن . لهذا لا يمكن أن تتطابق سياسات كل من القوتين الأعظم تجاه كل الأطراف المعنية وفي كل المراحل (١٢٨)

ولقد قدمت السياسات الأمريكية تجاه باكستان (١٢٩) وإسرائيل مجالا خصبا لاختبار هذه القضية . ولقد اشارت العديد من الدراسات الى فترات (١٣٠) محددة (١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٦ ، بعد حرب ١٩٧٣) ربطت فيها الولايات المتحدة بين مبيعات سلاحها لإسرائيل وبين عدم تطوير الاختيرة لبرنامجها النووي لدرجة انتاج الأسلحة النووية ، ولم يتحقق هذا بالطبع بالرغم من تنفيذ الالتزامات الأمريكية بالسلاح . ولكن ماذا عن وضع مصر في هذا الاطار ؟ هل حاولت الولايات المتحدة ردع مصر عن الاتجاه للخيار النووي واستغلال أبعاد المعونات العسكرية والاقتصادية ؟

أشارت بعض المصادر (١٣١) الى أن عبد الناصر ادعى أن الولايات المتحدة طالبتة قبل ١٩٦٧ بالتخلي عن الخيار النووي كشرط لاستمرار معونات القمح الأمريكية . وبالرغم من تعدد موضوعات وتوجهات الدراسات عن العلاقات المصرية الأمريكية خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلا أنه لم يطرح موضوع الخيار النووي كإحدى قضايا هذه العلاقات أو كأحدى أوراق المساومة بين الطرفين . ولكن يجدر الإشارة هنا الى أن إحدى الدراسات الحديثة عن موقف مصر من البرنامج النووي اشارت الى أن نمط استغلال الولايات المتحدة لامدادات الأسلحة التقليدية في مقابل الرقابة على البرنامج الاسرائيلي خلال الستينات قد امتد فيما بعد الى مصر وإن كان في اطار أقل وضوحاً وصراحة (١٣٢) . والمقصود بالطبع هنا الفترة التي بدأت مع اتفاقيات السلام المصرية الاسرائيلية والتي تدفقت بعدها تيارات المعونات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية

العرب من حيازة قدراتهم الذاتية الا أن هذه الإشارة في حد ذاتها يمكن أن تضاف الى إشارة مصادر أخرى (١٣٦) الى وجود تقارير عن محاولات العراق وليبيا استغلال « الابتزاز البترولي » ضد البرازيل والهند للحصول على مساعدات ذرية ترفض تقديمها مصادر أخرى . هذا ولقد ألقت بعض الدراسات (١٣٧) الضوء على بعض السبل (السرية التي تمكنت بمقتضاها العراق) مع دول أخرى مثل إسرائيل وكوريا الجنوبية - باكستان) من الحصول على بعض المواد والمعدات الحساسة)

إن الملاحظات السابقة التي تبرز عدم قدرة أو عدم رغبة مصر في السعي نحو ماسعى اليه غيرها من دول العالم الثالث لبيان إنعدام القرار السياسي بهذا الشأن . (٢) - الضغوط السياسية :

تتعدد السبل والمسالك التي تتبعها القوتان الأعظم من أجل منع الانتشار النووي الأفقي . وتهدف جميعها الى أضعاف أو إبعاد الحوافز والدوافع السياسية والأمنية لحيازة السلاح النووي أو تقييد سبل الحصول على مستلزمات انتاجية . ولقد سبقت الإشارة الى موضوع الضمانات التي تتعهد بها القوى الكبرى لحماية الدول غير الذرية وإلى موضوع القيود الفنية وهما من أهم الموضوعات المتصلة بمنهج القوتين الأعظم في منع الانتشار . ويبقى هنا الإشارة الى موضوع ثالث مرتبط وهو :

الضغوط التي تمارسها القوتان الأعظم عن طريق أداة المساعدة الاقتصادية والعسكرية أساسا كسبيل للاقناع أو للإجبار بعدم الاتجاه نحو الخيار العسكري أو عدم المضي على طريقه في حالة بدايته . ويتفق عديد من التحليلات على ارتباط موضوع مبيعات ومعونات السلاح التقليدي بموضوع منع الانتشار من زوايا متعددة ، كما يتفق على أن هذا الارتباط لا يأخذ دائما شكل علاقة طردية ولكن يختلف شكل هذا النمط من حالة لأخرى وفقا لعدد من الاعتبارات . ومن ثم تواجه القوى العظمى تعقيدات شديدة عند صياغة وتنفيذ سياسات مبيعات ومعونات السلاح التقليدي الى الأطراف التي تهدد بالانتشار . ومن الأنماط التي يمكن التمييز بينها الأمثلة التالية : قد

126- Rodney Jones: Op.Cit. PP. 107-108

127- Thomas Dorian: Covert Nuclear Trade. Journal of International Affairs. Vol. 35, No. 1, 1991, PP. 36-68

128- Ted Greenwood: Op.Cit. PP. 60-61

- Andrew J.Pierre: The Global Politics of Arms Sales. Princeton University Press, U.S.A. 1982. PP. 29-31.

129- Robert F. Coheen: Problems of Proliferation: U.S. Policy and the Third World, World Politics. No. 2, 1983, PP. 195-206.

130- M.Gaffney: Op.Cit PP.

131- Yair Evron: Op.Cit. P.27.

132- G. kats : . Op.Cit. P. 190

المسألة الى المضي في عملية السلام، فلقد حان الوقت الآن
للاقدام على هذا» (١٣٤)

(٣) احتمالات ردود الفعل الاسرائيلية :

في حين هدد عبدالناصر سنة ١٩٦٠ بتوجيه ضربة
وقائية ضد القدرة النووية الاسرائيلية ولم يتحقق هذا
فان اسرائيل وجهت للعراق في يونيو سنة ١٩٨١ ما
اسمته قياداتها « بالضربة الوقائية » وايضا او الضربة
المضادة المسبقة التي تغطي نوايا ودوافع اخرى ترتبط
بالنظرية الامنية الاسرائيلية

ولم تكن هذه الضربة الا تجسيدا لعنصر ثالث من
عناصر المذهب النووي او الموقف الرسمي النووي
الاسرائيلي (بعد الغموض ، ورفض الانضمام الى
معاهدة حظر الانتشار) وهو الحفاظ على وضع الاحتكار
النووي في منطقة الشرق الاوسط . فلقد ظل مختلف
المسؤولين الاسرائيليين لا يترخون منذ منتصف
الستينيات وحتى الان بيان اسرائيل ان تكون اول من
يدخل الاسلحة النووية الى المنطقة فحسب ولكنهم
صرحوا ايضا بأنها لن تكون ثاني من يدخل هذه
الاسلحة (١٣٥)

وكان تطبيق هذا العنصر يقتضي العمل بكل الطرق على
عرقلة او تخريب أية محاولة عربية هادفة الى امتلاك
الطاقة النووية والاستفادة منها حتى ولو كان ذلك في
خدمة الاغراض السلمية البحتة . ولقد تنوعت وتعددت
هذه الاساليب ما بين اساليب سياسية واعلامية واساليب
للحرب السرية والاعمال القتالية المباشرة (١٣٦)
وكان لضرب اسرائيل للمفاعل العراقي (اوزاريك)
اقوى تعبير على تصميم اسرائيل على تعطيل الجهود
العربية النووية بل وحرمان الدول العربية من امتلاك أي
درجة من القدرة النووية . ولقد جاء هذا العمل العدواني
بعد حملة اعلامية اسرائيلية مكثفة استمرت ما يقرب من
العام . ولقد برز خلالها كيف ترى اسرائيل في الجهود
العراقية « ابتزازا » و « ذريعة حرب » تفرض عليها
الدفاع عن وجودها (١٣٧)

وبالرغم من حرص اسرائيل على تبرير هذا العمل
بمبررات شتى الا أنه أثار ردود فعل قوية على مختلف

بصورة لم تشهدها مصر من قبل . وبالرغم من ان هذه
الدراسة لم تقدم أدلة على هذه المقولة أو تشير الى تقارير
أو تعليقات رسمية أو غير رسمية تفصل بها من قريب أو
من بعيد الا أنها تحت عنوان فرعي « ضمان استمرار
المساعدة الامريكية العسكرية الاقتصادية » (١٣٨) ، ربطت
بين تصديق مصر على معاهدة حظر الانتشار وبين
الامرين التاليين : أولا : تأكيد استمرار السلام بين مصر
واسرائيل وتحقيق مخاطر الانتشار النووي في الشرق
الاطلس ، ثانيا : ضمان استمرار المساعدة الامريكية
التي أضحت ذات أهمية حيوية لمصر حيث أن المعتقد أن
تتدفق هذه المساعدات عقب مبادرات السلام الاساسية
المصرية تجاه اسرائيل

فهل يمكن قبول هذا المنطق ؟ هل يعد تعبيراً عن نوع
جديد من العواقب السياسية لحالة التبعية المصرية ؟
بعبارة أخرى هل الطبيعة الخاصة للعلاقات المصرية
الامريكية والتي تزايدت منذ منتصف السبعينات دعمت
من ابتعاد مصر عن الخيار النووي (حتى ولو في صورته
السلمية) بعد ان كان قد تجدد الاهتمام به مع السادات
الذي كان متحمسا للبرنامج النووي المصري ؟

وهل تحمل تصريحات وزير الدفاع الامريكي خلال
زيارته الاخيرة لمصر مدلولات بالنسبة لهذا الموضوع ؟
« حذر كارلوتش من سباق الصواريخ والحرب الكيماوية
والقدرة النووية في منطقة الشرق الاوسط وطالب بالتوصل
الى اتفاق للرأي في المنطقة حول خطورة هذا التطور وقال
ان ذلك يؤكد ضرورة التحرك بسرعة نحو اقرار السلام
بالمنطقة ... وأضاف : أن احدي مخاطر هذا العصر
واعتقد ان جورج شولتز وزير الخارجية يتفق معي في
ذلك - هو انتشار الصواريخ والاسلحة الكيماوية والقدرة
النووية كتهديد لاي دولة في أي منطقة من العالم بخدم
استقلالها . ولقد تحدثنا في ذلك مع الاتحاد السوفيتي
ومع الصين ومع دول صديقة أخرى . وقال هنا في الشرق
الاطلس علينا أن نصل الى حل مشترك لهذه المشكلة وهي
مسألة ليست سهلة والطريقة الوحيدة للتوصل الى حل
هي أن نصل الى اجماع في الرأي على أن هذه مشكلة
ولا يمكن أن يتمتع أحد بالامن مهما كان مستوى
التسليح وعندما تنتشر توعية هذه الاسلحة . وتدعو هذه

133- Ibid: PP. 192-193

135- K.Shikaki: Op.Cit. PP. 82-83

(١٣٤) الامرام : ١٩٨٨/١٧٤ ص ١١ ص ٦

د : تيسير الناشف : مرجع سابق ، ص ١٥

(١٣٦) حسين اقا (واخرون) : مرجع سابق ، ص ١٢٤ - ١٢٥

حسن بكر : تطور القدرة النووية الاسرائيلية ، السياسة الدولية : اكتوبر سنة ١٩٨١ ، ص ١٤٥ - ١٤٩

(١٣٧) انظر تحليلا متكاملا لعدد من التصريحات الاسرائيلية (يولييه ٨٠ - يولييه ١٩٨١) في م ، ع : الابعاد الاستراتيجية والعسكرية

لعملية قصف المفاعل النووي العراقي . الفكر الاستراتيجي العربي . يولييه سنة ١٩٨١ ، ص ٣٩٩ - ٤٠٣

(٣) القيود الداخلية :

من أهم هذه القيود التي تعرقل بل وتخرّب برنامجاً نووياً قومياً والتي تقيد قدرة السياسة القومية على مواجهة الضغوط الخارجية السياسية والمالية والفنية العنصران التاليان : اعتبار التكلفة ، ودرجة ثوافر وكفاءة القاعدة العلمية والصناعية .

ولقد بررت الحكومة المصرية قرارها في أواخر سنة ١٩٨٦ - بتجميد النظر في أمر مفاعلات الطاقة النووية (كما سبق ورأينا) بأمرين أساسيين : التكلفة والجدوى الاقتصادية ، مغزى حادث تشيرينوبل وضغوط الرأي العام بالنسبة للأثر على البيئة .

ولم يكن هذان الأمران (وبدرجة أكبر) الأول محل اتفاق بين المتخصصين وغير المتخصصين من المشاركين في الجدل الذي شهدته الساحة المصرية لعدة سنوات ، وبالرغم من محاولة إحدى الدراسات الاستطلاعية تقدير مدى الاتفاق أو الاختلاف حول هذين الأمرين (ضمن مجموعة أخرى من الأمور)^(١٤١) . فهذا لم ينف حقيقة استمرار عدم الاتفاق حولهما ومن هنا يبرز مغزى توجيه هذا الاستطلاع الذي تم قبل قرار التجميد - بضرورة الدراسة المتأنية والجادة لمشروع المفاعل النووي المصري^(١٤٢) .

ولقد أشار إلى هذا الاختلاف - كسبب من أسباب تجميد القرار - الدكتور أسامة الباز أمام مجلس الشورى أثناء مناقشة الأخير للبرنامج النووي المصري بعد قرار التجميد^(١٤٣) . ولقد كان التقرير الصادر عن هذا المجلس وبعض ما صاحبه أو أعقبه من تحليلات من أقوى التعبيرات عن ضرورة التمسك بالبرنامج المصري نظراً لضرورته الاقتصادية^(١٤٤) ونظراً لعدم مصداقية المبالغة في المخاوف الأمنية المثارة على ضوء حادث تشيرينوبل (احتمالات تكراره ، أثار الإشعاعية ، أثاره على تقليص البرامج النووية في العالم)^(١٤٥) .

المستويات العربية والعالمية . وأعربت معظم المصادر الدولية المتخصصة عن اقتناعها بعدم وجود مؤشرات حقيقية تدل على أية نوايا عراقية لإنتاج الأسلحة النووية كما ادعت إسرائيل . ويدون الدخول في تفاصيل المدلولات المختلفة لهذه العملية^(١٣٨) فيكفي الإشارة إلى مدلولها بالنسبة لعدة أمور من ناحية : تمسك إسرائيل بالحفاظ على احتكار نووي إقليمي حتى لو أدى بها الأمر إلى أعمال عسكرية مباشرة تثير ضدها إدانة عالمية . من ناحية أخرى : ما كان يمكن لهذا العمل الإسرائيلي أن ينجح إذا كان هناك رادع تقليدي عربي فعال ليس على الصعيد العسكري فقط ولكن على الصعيد السياسي أيضاً . ولا يتوافر الأمران حتى الآن .

وعلى ضوء الوضع السابق توضيحه يبرز لنا التساؤل الذي طرحه البعض^(١٣٩) : هل كان يمكن لمصر أن تنفذ مشروعها النووي دون مواجهة التحديات الإسرائيلية - تحت غطاء معاهدة السلام ؟ كما تبرز لنا تساؤلات أخرى : اليس من المحتمل أن يكون من بين الأهداف العديدة للعدوان الإسرائيلي على مفاعل العراق - هدف آخر وهو إرسال رسالة ضمنية إلى مصر (بعد ما يقل عن الأربعة أشهر من تصديقها على معاهدة منع الانتشار وفي غمار عملية عقد اتفاقيات التعاون النووي مع فرنسا والولايات المتحدة وغيرها) بأن تطبيق إجراءات الأمان والتفتيش الدولية ليست كافية لتأكيد ولضمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (على الأقل في نظر الاسرائيليين) ؟

هل لعبت القوى الصهيونية - كما تردد بين عديد من الأوساط وعلى صفحات بعض الجرائد المصرية - دوراً في تعطيل البرنامج النووي المصري وذلك باستخدام الأساليب السياسية المختلفة ؟ وتظل جميعها أسئلة بحاجة إلى إجابة أو حتى دليل على صحتها من عدمه^(١٤٠) .

(١٣٨) - مرجع سابق . ص ٤٠٣ - ٤١٧ .

- حسين آغا (وآخرون) : مرجع سابق . ص ١٢٨ - ١٢٣ .

- د . عبدالله الأشعل : انعكاسات الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي . السياسة الدولية ، يوليو سنة ١٩٨١ . ص ٨٨ - ٩٤ .
Roger Pajak: Op.Cit. PP. 597-600

(١٣٩) د . نافع الحسن : مرجع سابق . ص ١ - ٢ .

(١٤٠) آثار استجواب لعضو مجلس الشعب الوفدي علوي حافظ موضوع ، وضع مضر الجغرافي واعتبارها مستهدفة (مثل العراق) للتدمير وإتخريب مفاعلها انظر : جريدة الشرق الأوسط : ١٩٨٧/٧/٢١ .

(١٤١) استطلاع رأي النخبة حول استخدام الطاقة النووية في مصر : مرجع سابق ص ٣٩ - ٤٢ ، ص ٢٤ - ٣٥ .

(١٤٢) مرجع سابق . ص ٥٧ .

(١٤٣) الشعب : ١٩٨٧/٧/٧ .

(١٤٤) - انظر على سبيل المثال : على قهemy الصعيدى : ماذا وراء استمرار الحملة ضد محطاتنا النووية . المصور ١٩٨٧/٧/١١ .

- من وراء تعطيل البرنامج النووي المصري : الجمهورية ١٩٨٧/٥/٣٦ .

- وانظر التوصيات التي تضمنها تقرير مجلس الشورى في المصور ١٩٨٧/٧/١٤ .

(١٤٥) في حوار مع أ . د . عزت عبدالعزيز أكد سيادته - على ضوء بعض التقارير الفنية الهامة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية - هذه الحقيقة . انظر أيضاً تأكيدات معاملة في تعليقات السيد الوزير المفوض عصام الدين حواش أمام مجلس الشورى في : نشرة خاصة : مرجع سابق . ص ١٦ - ٢١ .

وحتى الآن ، ويمكن توضيح ابعاد هذا الخط على النحو التالي^(١٤٧) : عدم توافر القاعدة العلمية والصناعية اللازمة لتطوير القدرات النووية على نحو يساعد على التغلب على أو من آثار الضغوط الخارجية وخاصة الفنية .

ويعد هذا الوضع من أهم المؤشرات على عدم وجود سياسة مصرية ثابتة تجاه الخيار النووي ، لأنه مؤشر على عدم اعطاء أولوية لبرنامج تنمية القدرات النووية على المستوى القومى أى عدم تبني برنامج نووى طويل الأمد ومتصل يتطلب موارد أو ضمانات وتعاون قطاعات عديدة في الدولة .

ولقد كان هذا الوضع نتيجة طبيعية لخلو الخطط التنموية المصرية من سياسة علمية وتكنولوجية واضحة المعالم ومحددة الاهداف في المجال النووي وغيره . ولذا تزايدت الفجوة ليس بين مصر والعالم المتقدم فحسب ولكن بينها وبين بعض دول العالم الثالث التي قطعت شوطا كبيرا في طريق بناء قدرات نووية كبيرة مثل الهند والارجنتين ، فالهند تقوم حاليا ببناء للمفاعلات النووية بالاعتماد على الامكانيات المحلية بنسبة تزيد على ٩٠ ٪ وهي تبني الآن المحطة النووية رقم ٦ .

ويتضح هذا الوضع بالنظر الى هيئة الطاقة الذرية التي لم تحظ بالعناية الكافية التي تلزم لتنجز مهامها بفعالية^(١٤٨) فانها مكبلة - على عكس نظائرها - في دول أخرى مثل الهند مثلا - بمعوقات ادارية ومالية شديدة الوطأة . فهي ترتبط بعجلة النظام الحكومي لانها ليست الان الا مصلحة من مصالح وزارة الكهرباء وذلك منذ سنة ١٩٧٧ في حين أن لجنة الطاقة التي تكونت سنة ١٩٥٥ كانت ملحقه برئاسة الجمهورية ، كذلك لا يخصص لهيئة الطاقة الذرية الميزانيات اللازمة لبناء قدرات نووية حقيقية^(١٤٩) .

كل هذا يبين كيف أنه ليس هناك قرار سياسى بمساندة وتشجيع تطوير هيئات الطاقة النووية كخطوة أولى لتحقيق الاستقلالية . فان تأمين القدرة الوطنية العلمية والفنية اساس الاعتماد على النفس الذي لا ينكر في نفس الوقت اهمية العون الخارجى ، ولكنه - أى

ولكن يظل القرار المصرى بالتجميد قرارا سياسيا جاء بعد كل هذه الجهود المضنية التي بذلتها - منذ منتصف السبعينات - الدبلوماسية المصرية والهيئات العلمية المتخصصة للتمهيد ثم لعقد صفقة المفاعلات . ومن ثم فان هذه المرحلة من حياة البرنامج المصرى والتي تعاضمت - في بداية الثمانينات (أى خلال التصديق المصرى على معاهدة حظر الانتشار) الدعوة للتغلب على معوقات اتمامه وذلك تحت حجة الحاج الضرورة الاقتصادية للطاقة النووية ، فان هذه المرحلة انتهت تحت حجة اعتبارات اقتصادية أيضا (مشاكل التمويل) . ويثبت هذا انه ليس لمصر استراتيجية ثابتة في هذا المجال تؤمن من خلالها القيادة المصرية امكانيات مواجهة القيود .

ولا يمكن الادعاء هنا - في ظل تزايد المديونية المصرية - وفي ظل تزايد الضغط على المصادر الخارجية للدخل المصرى (البترول ، تحويلات العاملين) انه من السهل التغلب على مشكلة التمويل (باعتبارها من أهم القيود الداخلية المتعلقة بالتكلفة والجدوى الاقتصادية) الا أنه يمكن على الأقل الاشارة الى المقولة التالية^(١٥٠) : ان امتلاك قدرة نووية مسألة استراتيجية لا يجب اخضاعها لنفس حساب التكلفة والعائد الذى يحكم التفكير والتخطيط في مجالات أخرى ، وهذه التكلفة يجب مواجهتها بالموارد الذاتية وهنا سنثور مرة أخرى معادلة « الخير والحرية » .

هذا ويجدر اخيرا الاشارة - كما جاء في تقرير مجلس الشورى سنة ١٩٨٧ - ان القيود الاقتصادية (بمعنى مشاكل التمويل) لم تكن قائمة في الخمسينات والستينات . بعبارة أخرى يواجه البرنامج المصرى هذه القيود قبل صدمته الاولى سنة ١٩٦٧ حين بدأت تصفيته بعد ذلك تحت تأثير ضغوط مختلفة .

وبالرغم من هذا الاختلال في الوزن النسبى لهذه القيود الاقتصادية من مرحلة الى اخرى من مراحل تطور السياسة المصرية تجاه الخيار النووى الا أن هناك خطأ أساسيا يربط بينهما منذ الخطوة الاولى لدخول مصر مجال الطاقة الذرية بانشاء لجنة الطاقة سنة ١٩٥٥

كذلك انظر تقريراً للاستاذ صلاح جلال في الشعب ١٩٨٧/٨ يوضح فيه كيف ان تشرينوبيل ليس مبررا سليما لقرار التجميد .

(١٤٦) عن : د . جودة عبد الخالق في : كم يتكلف البرنامج النووى المصرى ومن سيموله ، الشعب ، ١٩٨٧/٢٢/٢١ .

(١٤٧) من أهم التعبيرات عن هذا الخط انظر :

- مرجع سابق « واتضح هذا الخط ايضا من مضمون الحوار مع ا . د . عزت عبدالعزیز » .

- انظر ايضا : البحث العلمى في واد وصانع القرار في واد اخر . مايو ١٩٨٨/٤/٤ .

- تقرير عن البحث العلمى والتنمية في مصر اعدته لجنة خاصة بمجلس الشورى : اكتوبر : ١٩٨٨/٣/٢٠ .

(١٤٨) نقلا عن الحوار مع ا . د . عزت عبدالعزیز .

انظر ايضا حديثه في الاهرام ١٩٨٦/١٧/٢٢ . ص ٣ .

(١٤٩) حول ارقام توضيح درجة الدعم المادى والمعنوى الذى تلقاه خطط البحوث العلمية في اسرائيل .

انظر : صلاح جلال : افقرم الصناعى الاسرائيلى بداية لسلسلة خطيرة .

الاهرام : ٢٧ ، ١٩٨٨/٨/٢٨ . ص ١٦ .

الاعتماد على النفس - يصبح ركيزة أساسية لتوظيف هذا العون إيجابيا بحيث لا يصبح قيداً أو ضغطاً سلبياً (١٥٠).

ويبقى السؤال التالي مطروحا : لماذا لم تحظ سياسات البحث العلمي بصفة عامة وفي المجال النووي بصفة خاصة بنصيب وافر من الاهتمام المادى والمعنوى وما هى المجالات الأخرى الأكثر أهمية - التى استقطبت هذا الاهتمام ؟

الخلاصة :

ان التحليل السابق لتطور الرؤية المصرية ولقنوات ونواتج السلوك المصرى ولحددات السياسة المصرية انما يقدم فى طياته الاجابة على الاسئلة التى طرحتها مقدمة هذه الدراسة . ومن ثم يمكن صياغة المقولة التالية : ان مصر لم يكن لها سياسة ثابتة تجاه الخيار النووى (بشقيه العسكرى والسلمى) . فحتى مع قبول الافتراض بأن القيادة المصرية قد اتخذت فى بداية الستينات قرارا بتطوير قدرات نووية مصرية فهى لم توفر الضمانات والعوامل الكافية لذلك ، ومن ثم لم يكن بمقدورها - منذ بعد سنة ١٩٦٧ - الاستمرار على طريق تنفيذ هذا القرار وذلك تحت تأثير مجموعة من الحسابات الاستراتيجية من ناحية والقيود والضغوط من ناحية أخرى . كما لم يكن بمقدورها أيضا توفير الضمانات والعوامل اللازمة لاتمام مشوار مفاعلات الطاقة الذى برز بقوة منذ بداية الثمانينات بعبارة أخرى فإن السياسة المصرية تكيفت مع القيود الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التى حالت وتحول دون تطوير قدرة نووية أو حتى برنامج سلمى للطاقة النووية الكهربية .

وإذا كانت هذه القيود قد اثمرت نتائجها فى مواجهة سياسة قومية واحدة فهل هناك امكانية لبديل جماعى عربى ؟ ان الحديث عن تعاون عربى فى مجال الدراسات والبحوث النووية أمر يمكن تحقيقه أو تطويره اما الحديث عن رادع نووى عربى أو ما يسمى « قنبلة نووية عربية (أو اسلامية) » فهو يقع بدوره تحت وطأة العديد من القيود فى ظل غياب استراتيجية عربية موحدة (أو على الأقل استراتيجيات متجانسة) للمواجهة مع إسرائيل .

وحتى بفرض تمكن دولة عربية أخرى من امتلاك « قدرة نووية قما مصداقية استعدادها لتوظيفها لخدمة القضية العربية الإنسانية بالمقارنة بخدمة قضائها الوطنى أساسا ؟ ان عواقب هذا الافتراض الأخير من شأنه أن يزيد من تعقيد الحسابات المصرية على نحو قد يبرز ضرورة الاعتماد على النفس اذا ما أكدت الحسابات الاستراتيجية الحاجة الى الحماية النووية .

وبدون الدخول فى تفاصيل طبيعة هذا النوع من الحسابات أو فى تفاصيل حقيقة الاوضاع المحلية والاقليمية والدولية التى قد يؤدى توافرها الى بروز هذه الحسابات (١٥١) ، أو فى تفاصيل امكانيات التنفيذ الفعلى . فيكفى القول هنا أن دخول مصر فى المجال السلمى لاستخدامات الطاقة النووية وخاصة لتوليد الكهرباء هو الأمر الممكن حاليا وانه مهما كانت الصعوبات فيجب الا تحرم مصر من دخوله . فان الخيار التكنولوجى هو اساس بناء قوة الدولة المعاصرة التى هى اساس القوة السياسية وهو الأمر الذى يتطلب عملية اعادة بناء حقيقية .

ان القدرة النووية (سلميا وعسكريا) ليست الا رمزا لنتائج عملية حضارية تراكمية متعددة الابعاد . فهى ليست السبيل الى القوة بقدر ما هى ايضا نتاج لتفاعل عناصر قوة عديدة أخرى . ان الحديث عن خيار نووى مصرى أو عربى لا يمكن أن ينفصل عن عملية تحول جذرى شاملة ومتكاملة الابعاد (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا) عملية تتولد عن عناصر للارادة المصرية بقدر ما تستعيد الحياة الى عناصر القوة المصرية الكامنة أو المهملة . بعبارة أخرى من الخطأ النظر الى القضية بمعيار توازن القوى العسكرية والمباشرة فقط مع العدو الاسرائيلى ولكن يجب النظر اليها بمنظار التحدى الحضارى بكل ابعاده ، وهنا تصبح القوى النووية الكهربية ليست أقل أهمية من السلاح النووى . فاذا كان الأخير رمزا لقوة عسكرية فان الأولى ستكون رمزا لقوة شاملة تعد فى حد ذاتها شرطا ضروريا مسبقا لتحقيق الفعالية العسكرية فى مواجهة اسرائيل . □

(١٥٠) لا يتناقض التحليل السابق مع دفاع عديد من الأوساط العلمية والسياسية عن توافر الكوادر العلمية القادرة والمدرّبة . فهى قادرة على ادارة مفاعل طاقة نووية كهربية (مستورد ولكن لا تتوافر لها الامكانيات المادية والمالية والمساندة المعنوية اللازمة لتنمية وتطوير قدرات نووية ذاتية .

(١٥١) من أهم الاوضاع التى قد تحفز دولة ما على بدء عملية انتشار انخفاض مصداقية الحلفاء ، ضعف القيود الدولية الفنية وتزايد امكانية الحصول على الموارد والتجهيزات النووية ، اعلان عدو عن امتلاك القدرة النووية ، تغيير سياسى داخلى ، تغير المدركات عن جدوى (مزاي وعيوب) السلاح النووى . انظر :

٦٩١
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

يصدر قريباً

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٨

الفلسطينيون وصراع القوة

د. شفيق الغبرا

قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

لقد

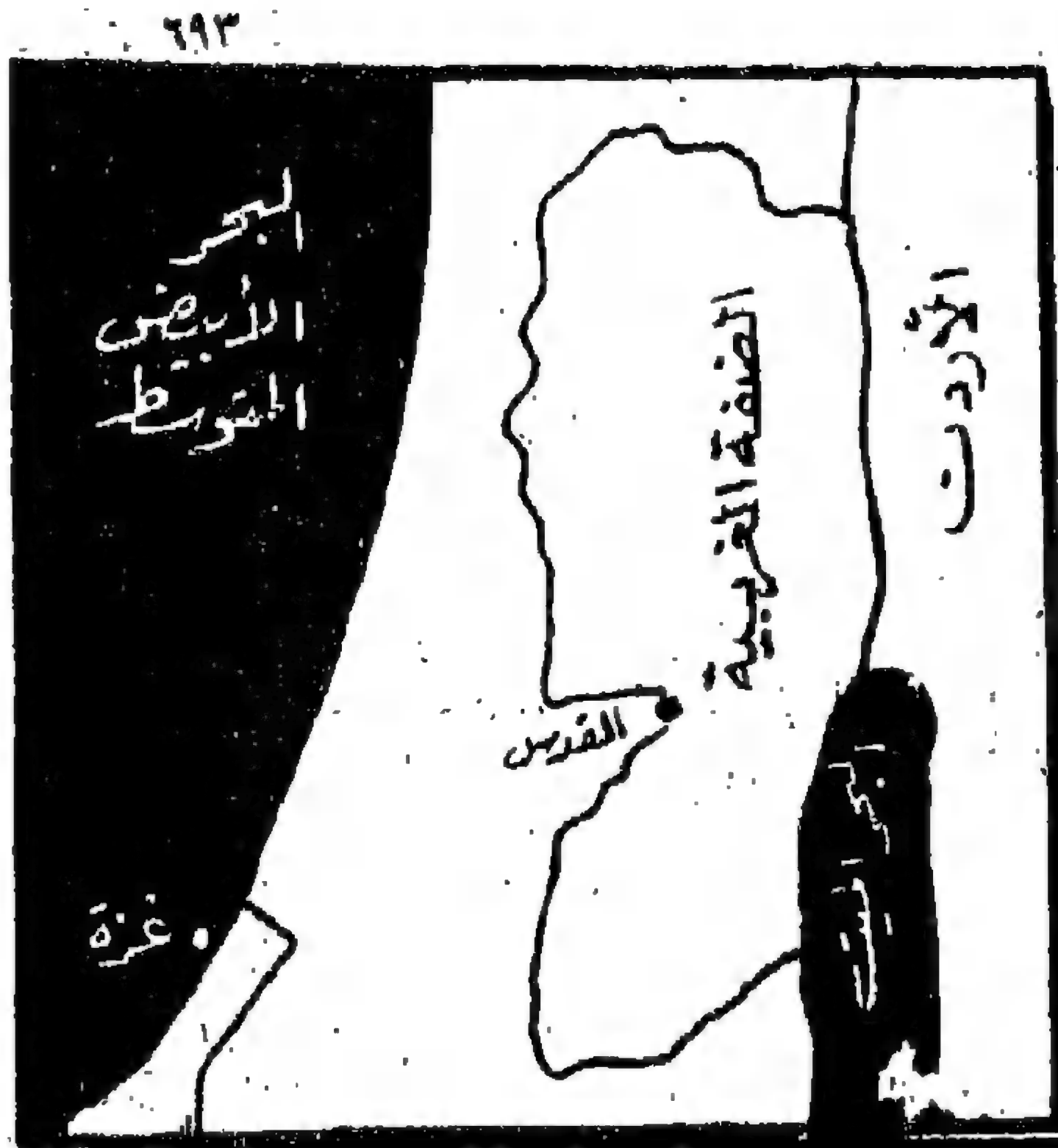
سياسية وسلطان فوق الأرض الفلسطينية المحتلة . إن هذا الوضع الناشئ في فلسطين يفترض منا الوقوف على طبيعة الانتفاضة وطبيعة القوة التي تمثلها . إن هذه الدراسة ، وبالاستناد إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالقوة والثورة وأشكال المقاومة المدنية ، هي محاولة للتعرف على طبيعة صراع القوة القائم بين المجتمع الفلسطيني الأعزل والنظام الاسرائيلي المسلح .

١ - الأطار التاريخي لصراع القوة في الأراضي الفلسطينية المحتلة :

إن القوة هي « سلطان رجل على عقول وأفعال رجال آخرين^(١) » ، وهي مرتبطة بمدى مقدرة « أ » التأثير على سلوك « ب » بطريقة تغير وتخالف مصالح « ب »^(٢) . هذا ويعرفها الفيلسوف البريطاني Russell بأنها « انتاج

رسخت الانتفاضة مفاهيم مهمة حول العنف والقوة حول حدود القوة المدججة بالسلاح ، وحول آفاق القوة الشعبية المدعومة بالنظام والايمان والارادة والوحدة . اسرائيل التي تتفوق عسكريا (في هذه المرحلة) على مجموع الجيوش العربية تعجز (حتى الآن) عن فرض ارادتها على شعب أعزل السلاح ! عبر الانتفاضة الفلسطينية بدأ في الأفق يبرز مفهوم جديد للعلاقة ما بين القوة السياسية والعسكرية . فبالرغم من قوة اسرائيل المسلحة نجد انها وقفت مذهولة وعاجزة أمام قوة الانتفاضة غير المسلحة . وبينما لم تنجح اسرائيل في ترجمة قوتها العسكرية الى سلطان سياسي تنجح الانتفاضة في تحويل قوتها الشعبية الى قوة

1 - Hans J. Morgenthau. Politics among Nations (New York: Alfred A. Knopf, Inc. 1967) P.97
2 - Peter Abell, « The Many Faces of Power and Liberty: Revealed Preference, Autonomy and Teleological Explanation. » Sociology, 2, no. 1 (January 1977) : 4.



هذا السعى بمحاولة السيطرة على موارد الضعيف وبيئته الاقتصادية والإدارية والسياسية . لهذا ونتيجة للقوة المسطرة على الضعيف يصبح من الصعب عليه بناء التنظيم الجماعي القادر على مساعدته في تحدي القوة . بل إن خصمه يحاول أن يثبت له باستحالة نجاحه وبالتالي محدودية خياراته^(٣) .

ومن الواضح أن إسرائيل سعت ، منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧ ، لفرض سلوك سياسي محدد على الفلسطينيين يكون إنعكاساً لتفوقها العسكري عليهم . وكان من نتائج تفوقها أن تحول الفكر المقاوم في المجتمع

التأثيرات المقصودة^(٤) . « وحسب تعبير عالم الاجتماع Weber فإن القوة هي « احتمال قيام طرف ضمن العلاقة الاجتماعية بتنفيذ إرادته بالرغم من المقاومة^(٥) » . لهذا فالقوة في جوهرها تستند على مقدرة القوى في تحويل قوته لصالح التحكم في الضعيف وجعله يخضع لإرادته . إن السعى نحو ممارسة القوة في إطار من السيطرة والفاء وجود الآخر السياسي والإنساني ، كثيراً ما يعتمد على بلورة الهزيمة والشعور بالنقص في كيان الطرف الأضعف . إذ تستند القوة على إخافة الطرف الواقع تحت تأثيرها من العواقب فيما لو قام بمقاومتها . ويرتبط

3 - Bertrand Russel, Power: A New Social Analysis (New York: W.W. Nortorn and Company, Publishers, 1938 (, P. 35.

4 - Max Weber.. the Theory of Social and Economic Organization. Talcott Parsons, ed (New York: The Free Press, 1947), P. 152.

5 - Michael Mann, The Sources of Social Power; A History of Power from the Beginning to A.D. 1760 (Vol 1) (Cambridge University Press, 1986), P. 7.

وفي ظل تحول مركز النضال نحو خارج فلسطين ، خاصة في السنوات الأولى للاحتلال ، ساد الانطباع في أوساط أبناء الأرض المحتلة أن توسعهم عمل القليل لأحداث حالة التحرير . وأن أقصى ما يمكن المساهمة به لأحداث حالة التحرير المرجوة هو انتظار حل سياسي مرتقب أم ممارسة النضال المسلح^(٨) . لهذا سعى الكثير من الشبان لممارسة العمل المسلح على أكثر من صعيد بل أن البعض فضلوا الخروج من الأرض المحتلة والانضمام للمقاومة الفلسطينية في الأردن وذلك بوصفها قاعدة الارتكاز والأمل في التحرير . لهذا نجد أن أبناء الأرض المحتلة كانوا يترددون في تلك المراحل الأولى من الاحتلال في إنشاء صحيفة ونقابة ومؤسسة علمية تعمل تحت الاحتلال ولكن تقاومه بنفس الوقت . إن النظرة السائدة في تلك الفترة خاصة في أوساط الحركة الوطنية كانت ترى أن أي عمل من هذا القبيل تشريع للاحتلال وتعاون معه وتأجيل لمعركة التحرير الكبرى التي يستعد لها الفلسطينيون والعرب في الخارج^(٩) .

ولتضمن إسرائيل هدوء السكان والسيطرة على تحركهم الاجتماعي والسياسي فقد سعت لترسيخ سياسة الأمر الواقع وفرض إرادتها وذلك عبر طريقتين . الأولى عبر عن نفسه منذ البداية بواسطة القمع والسجن والتعذيب ونسف المنازل والابعاد والعقوبات الجماعية . أما الثانية وهو الأخطر وذو بعد تاريخي ، فتمحور حول السيطرة على الواقع الاقتصادي الاجتماعي والثقافي للسكان . لهذا سعت إسرائيل إلى مصادرة الأراضي وإنشاء المستوطنات ، محاربة المؤسسات ، أخذ الأرض ، وضع قيود على استخدام المياه ومنع حفر الآبار الارتوازية ، خنق الزراعة وربطها بإسرائيل ، بالإضافة إلى ربط العمل والعمال بهم أيضاً . هذا اللاحق الذي له آثار سياسية ومعنوية واجتماعية على الفلسطينيين جعل من الصعب على الفلسطينيين خط طريق مستقل عن سياسة الاحتلال ، وأفهم الفلسطينيين أيضاً أن إسرائيل لا تنوى الانسحاب من هذه الأراضي^(١٠) .

الفلسطيني ، والذي عبر عن نفسه بمنظمات العمل الفدائي ، نحو الايمان بضرورة أن يكون النضال الأساسي ذا طابع عسكري . هذا ونتيجة لتفوق إسرائيل العسكري لم يكن من الممكن تثبيت قواعد مسلحة في الأرض المحتلة . فبعد فشل العديد من المحاولات الجدية إبان الشهور الأولى التي أعقبت حرب حزيران ١٩٦٧ لإنشاء قواعد مسلحة في الأراضي المحتلة ، إنتقل العمل المسلح الفلسطيني إلى خارج فلسطين^(١١) . وتبلورت وسط الحركة الوطنية الفلسطينية نظرية هانوي العربية وبناء قاعدة الارتكاز في الخارج . لهذا أصبح الشكل الرئيسي للنضال الوطني الفلسطيني بين الفلسطينيين حملة السلاح في الأردن أولاً ثم في لبنان . لهذا وجد الفكر العربي والفلسطيني المقاوم ، داخل وخارج فلسطين ، في التحرير طريقاً واحداً ، في البداية زحف الجيوش من الحدود إلى فلسطين . وبعد حرب ١٩٦٧ ، زحف الفدائيين والجهاديين العرب أيضاً عبر الحدود . وقد استند هذا الايمان على الاعتقاد بأن تغير ميزان القوى بين الفلسطينيين والعرب من جهة والإسرائيليين من جهة أخرى لا يمكن إلا وأن يكون عبر تغير ميزان القوى العسكري . فكما بنت إسرائيل قوتها وبالتالي استراتيجيتها على التفوق العسكري ، بنى الفكر المقاوم الفلسطيني استراتيجيته الأولى لسنوات طوال على نظرية التحرير والعودة العسكرية .

وقد أدى هذا الوضع في تلك المراحل الأولى الممتدة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧١ إلى غياب أي نفوذ فعال لمنظمة التحرير الفلسطينية وبالتالي المنظمات الفلسطينية في الأراضي المحتلة . كما أن منظمة التحرير لم تكن مضطرة لبلورة سياسة جماهيرية للتعامل مع الأراضي المحتلة ، فنظرية التحرير من الخارج أصبحت هي المسيطرة على الفكر والممارسة السياسية . خاصة وأن الفكر المقاوم ، في تلك المرحلة ، كان يسعى لتحرير كل فلسطين وبالتالي لم تكن الأراضي المحتلة ١٩٦٧ إلا جزءاً صغيراً من استراتيجية أكبر^(١٢) .

6 - Alan Hart, Arafat: Terrorist or Peacemaker? (Great Britain Sidgwick and Jackson Limited, 1984), pp. 241-251.

(٧) انظر دراسة :

Emile Sahliyah, In Search of Leadership: West Bank Politics since 1967 (Washington, D.C.. The Prookings Institution, 1988), p.34.

(٨) نفس المصدر ص ٢١ - ٤١

(٩) مقابلة مع توفيق أبو بكر ، الكويت شتاء ١٩٨٩ . السيد أبو بكر صحافي فلسطيني عمل في الأرض المحتلة في تلك المرحلة المبكرة من الاحتلال .

(١٠) انظر الدراسات التالية :

Meron Benvenisti, The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies (Washington D.C: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984); Naseer-H. Aruri, ed. Occupation: Israel over Palestine (Belmont: Association of Arab University Graduates, Inc, 1983)

لاستنهاض عوامل القوة الكامنة في بيئتهم ومجتمعهم وذلك لكسر سيطرة إسرائيل عليهم^(١١). فالسيطرة على منابع القوة أساسى لمقاومة قوة الخصم وسيطرته المطلقة^(١٢).

الملاحظ أن الوعي بإمكانات العمل الداخلى والمستقل تطور بهدوء وعلى مراحل رد الفعل الطبيعي كان بالصمود في الوطن. كان هذا الأساس والبداية. ثم تبلورت مرحلة ما بعد خروج المقاومة من الأردن عام ١٩٧١ والتي أدت الى انشاء الجبهة الوطنية في داخل الأرض المحتلة عام ١٩٧٣ والتي قادت وبالتنسيق مع منظمة التحرير في الخارج المواجهات والاضرابات والمظاهرات ضد الاحتلال. ثم بدأت مرحلة الانتفاضات عام ١٩٧٥ التي أدت الى انتخابات البلديات التي أصبحت ذراع منظمة التحرير الفلسطينية السياسية في الداخل. وقد توج النضال الفلسطيني حينما نجح رؤساء البلديات عام ١٩٧٨ بتأسيس «جبهة التوجيه الوطني» التي قادت النضالات الجماهيرية الهامة حتى عام ١٩٨٢^(١٣). هذا وقد قمعت إسرائيل كل هذه الاشكال التي تغذى النضال ضدها إذ حلت البلديات المنتخبة بالاضافة الى «جبهة التوجيه الوطني» عام ١٩٨٢.

إن الوعي ينتج عن التطورات والحاجات والظروف. مرحلة الوعي العليا لا تأتي إلا بعد المرور في مراحل الوعي الدنيا وتراكم النضال والتجارب. في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، واستناداً إلى هذا الواقع السابق، بدأت تبرز أشكال كفاحية جديدة بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد اعتمدت هذه الأشكال النضالية على العمل الشعبي المنظم الذي يصعب اغلاقه أو حله والذي يقوم على تجارب اللجان والعمل التطوعي بأنواعها المنتشرة وسط الأحياء والقرى والمرأة والعمال والطلاب. إن هذا النمط من العمل لقي تشجيعاً ودعمًا جدياً من قبل منظمة التحرير ممثلة في المسئول الأول فيها عن النضال في الأرض المحتلة الشهيد

٢ - الفلسطينيون وتحدي الأمر الواقع

لقد بدأ المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال باكتشاف طرق هامة تعكس سعيه لاستنهاض عوامل القوة الكامنة به. فقد سعى المتحذرون لمقاومة إسرائيل، وذلك بعد أن تبين أن الاحتلال لن يخرج بسرعة، وبعد أن تعثرت فكرة التحرير المسلح القادم من الخارج (نتيجة لاجداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن) للاستعاضة بأساليب شكلت بداياتها الأساس التاريخي الذي أدى للانتفاضة. فعلى مدار سنوات الاحتلال بدأ النضال ينتقل من الطابع العسكري البحت عقب حرب ١٩٦٧، إلى الطابع الشمولى السياسى والثقافى والإدارى والاقتصادى. ويمكننا أن نرى علاقة طردية لا بين التهويد والالحاق من جهة والرد الفلسطينى عليه، لكن أيضاً من ناحية إنحسار العمل المسلح وإمكانات التحرير المسلحة من الخارج من جهة. ووسائل النضال الأخرى من جهة أخرى. هكذا أصبحت مقاومة الاحتلال ممكنة، عبر رصف شوارع، والمشاركة بنجاح محصول الزيتون، أو بناء ناد وزراعة قطعة أرض والاشتراك بمسيرة ومظاهرة. وأصبحت الأغنية للأطفال والصغار، الفن والرسم، والرقص الفولكلورى، والشعر، وسائل مهمة لمقاومة الاحتلال. ضمن هذا الإطار بإمكاننا أن نفهم سياسة صامد المتبعة من جانب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة^(١٤). أى سياسة الصمود والثبات في المنزل والحقل والأرض. وأيضاً سياسة البناء الإدارى والثقافى والاقتصادى التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية واعتمدتها خاصة منذ أن تحول الفكر السياسى الفلسطينى منذ عام ١٩٧٣ نحو العمل لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧. لقد شنت إسرائيل حرباً شاملة على المجتمع الفلسطينى، وقد رد الفلسطينيون خاصة منذ عام ١٩٧٣ بأن بدأوا بتطوير قوتهم الذاتية استناداً الى وسائل جديدة لم يجربوها في الماضى القريب. لقد سار الفلسطينيون جدياً في الطريق المؤدى

(١١) انظر دراسة:

Raja shehadeh, The Third Way: A Journal of Life in the West Bank (London: Quartet Books, 1982 .

(١٢) انظر دراسة:

Dov Shinar, Palestinian Voices: Communication and Nation Buildings in the West Bank (Boulder: Lynne Rienner Publishers, Inc., 1987)

13 - Gene Sharp; The Politics of Nonviolent Action: Power and Struggle (Part one) (Boston, Porter Sargent Pubpishers, 1973), P.10.

(١٤) انظر الدراسات التالية:

Emile Sahliyah, In Search of Leadership: West Bank Politics since 1967 Geoffrey Aronson, Creating Facts: Israel. Palestinians and the West Bank (Washington, D.C., Institute for Palestine Studies, 1988); Moshe Ma'oz, Palestinian Leadership on the West Bank: The Changing Role of the Mayors under Jordan and Israel (London: Frank Cass, 1984)

تجاه أوضاع اقتصادية أو سياسية كإنتفاضة الجزائر في العام ١٩٨٨ ، أما الحروب الوطنية فتعبر عادة عن صراع شعب ضد استعمار دون أن ينطوي هذا على تغيرات شاملة وسط المجتمع المستعمر^(١٥) . لكن الثورة أكثر من هذا أنها شمولية تماماً كما كانت الثورات الروسية ، والصينية والفرنسية .

ومن خصائص الثورات أنها عملية مستمرة تعبر عن قوة المجتمع وذلك منذ لحظة البدء الى مرحلة ما بعد النصر . انها عملية لا تنتهى متى ما بدأت ولا تهدأ إلا بعد أن تكون دعائم السلطة الجديدة قد تثبتت وترسخت . ولأن الثورات عملية متشابكة ومستمرة نجد أنها لا تبدأ كثورات . فالثورة عادة تبدأ كمظاهرة أو كشكل من أشكال العصيان الذي اعتاد المجتمع ، بمساندة القوى المعارضة أو الثورية والوطنية ، أن يقوم به بين الحين والآخر في ظل العهد السائد . لكن هذه المرة الوضع مختلف . فالرد الاستعماري أو الحكومي المتبع كلما حصلت أعمال شعب سيكون هذه المرة كفيلاً بتفجير مخزون لا علم للثوريين الذين نظموا المظاهرة والاضراب بوجوده . هذا أساس عفوية الثورة ، أو استنادا الى نظرية SKOCPOL البنائية ، ان الثورات تحدث وتتفجر ولا تهندس أو تصنع^(١٦) . هذا لا يلغى دور الجهد المنظم في دفعها الى التبلور . كما أن الثورات لا يمكن أن تستمر إلا بجهد منظم وبوجود قيادة لها .

ان الثوريين في كل الثورات المتفجرة وفق النمط المدني الصاحب (أى التي تنفجر وسط المدن في البداية قبل انتقالها الى الريف) يفاجأون أولاً ببداية الثورة مفاجأة شبه كاملة . فهم على مدى السنوات الطوال قد عملوا لتفجيرها ، وتنظموا الخلايا ووسعوا قاعدتهم الجماهيرية وزاوجوا بين أشكال النضال دون أن تنفجر الثورة التي تنبأوا بها . والسبب في هذا يعود الى ان الثورات الكبرى تنتج عن عوامل وعناصر عميقة الجذور تتجاوز الفعل المنظم والسياسة الثورية لحزب أو منظمة

أبوجهاد . هذا الأسلوب من العمل الجماهيري ينتشر في الأراضي المحتلة بصفته رديفاً للمؤسسات المهنية والطلابية والعمالية الصاعدة . وقد أصبحت هذه الوسيلة من النضال ، خاصة منذ عام ١٩٨٢ ، بديلاً نسبياً عن كل أنواع الزعامة التقليدية أو الوطنية التي يسهل اعتقالها ومصادرة حريات^(١٧) .

٣ - الانتفاضة الفلسطينية والقوة الجديدة :

١ - الانتفاضة وقوة الثورة :

بالانتفاضة الفلسطينية دخل الشعب الفلسطيني مرحلة الوعي العليا . إذ نقلت المجتمع الفلسطيني عبر تراكمات نضالية كبرى من « حيز التاريخ الى حيز الحاضر وجزئياً الى حيز المستقبل^(١٨) » . ولكن بإمكاننا أن نقول للانصاف أن مواجهة الفلسطينيين للاستعمار يتسم بالطابع الاجلاني والاستيطاني جعل أفضل وأنضج الصيغ النضالية السابقة غير كافية لاحداث حالة التحرير . ولقد شكل صعود الليكود الى السلطة عام ١٩٧٧ ، وذلك في ظل انشقاق الموقف العربي وترهله ، وسيلة اسرائيلية للانقضاض بلا هوادة على الفلسطينيين في الداخل والخارج .

جاءت القوة الجديدة للمجتمع الفلسطيني على صيغة ثورة شاملة ، بما يحوى ذلك حسب رؤية هانتينغتون للثورات من « تدمير سريع وعنيف للمؤسسات السياسية القائمة ، استنهاض مهن قطاعات جديدة من المجتمع لم يسبق لها أن شاركت في أعمال العصيان السابقة ، بالإضافة لبناء مؤسسات سياسية جديدة^(١٩) » . وبما أن الثورة عبارة عن تغير سريع وجذري عنيف في القيم المجتمعية السائدة ، في البنى السياسية والاجتماعية والقيادية^(٢٠) ، وبما أنها تغير شامل بكل ما للكلمة من معنى « وحالة ذهنية ومناخ عام يسود المجتمع^(٢١) » ، فقد اكتسبت الانتفاضة بجداره حقيقة أنها ثورة عارمة اجتماعية ووطنية . ان الانقلابات تغير قيادة بأخرى وسياسة بأخرى ، الانتفاضات تعبر عن عزم رضا محدد

15 - Emile Sahliyah, in Search of Leadership. PP. 182 - 18

16 - V.I. Lenin, What is to be Done; Burning Questions of Our Movement (New York: International Publishers, 19-9), P.177

17 - Samuael P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yule University Press, 1969), P.266.

(١٨) نفس المصدر ص ٤

19 - James C. Davies, «Toward a Theory of Revolution », in James Chowning Davies (ed) When Men Revolt and Why: A Reader in Political Violence and Revolution (New York: The Free Press, 1971), P.136.

20 - Political Order in Changing Societies P.264.

21 - Theda Skocpol, States and Social Revolutions (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), PP.17 - 18

ليست دائماً مسلحة والثورة ليست دائماً مسلحة أيضاً ، الوسائل كثيرة والسلاح أحدها ، وذلك حسب الضرورة والحاجة . لا يوجد وصفة واحدة ولا طريق واحد للتحرر (٢٧) وما أن ينجح الضعيف بفعل قدرة مميزة في تحريك ارادته الا ويبدأ وعبر أشكال متنوعة من المقاومة بسلوك الطريق الذي يسمح له بالتحرر من سيطرة خصمه على عقله وسلوكه . وما أن ينجح في ذلك الا وينجح في السيطرة على بيئته الاجتماعية السياسية الادارية الاقتصادية . حينما تبرز قوة إعادة البناء والتجديد التي تسمح للضعيف بالسيطرة على واقعه ومستقبله حينما تنشأ جبهتان ، جبهة الاحتلال ومجتمعه وجبهة الشعب الثائر .

إن أحد أهم مظاهر القوة الجديدة المصاحبة للانتفاضة إنها حولت الشعب الى كتلة بشرية مترابطة ، كما تحول الفرد عبرها الى كيان يعي دوره الاجتماعي - السياسي . طبيعة العلاقات الجديدة والوحدة الصاعدة في هذا المجتمع الجديد أدخلته في وضع مميز . على سبيل المثال ان انخراط الطبقة التجارية في الانتفاضة اساس للتضامن المجتمعي في وجه الاحتلال . ولقد إلزم التجار بأوامر القيادة الموحدة للانتفاضة . ولكن إسرائيل سعت لتحدي قرارات القيادة الموحدة التي ألزمت التجار بأوقات محددة لفتح متاجرهم ، أرادت ان تثبت للتجار بأنها مصدر القرارات داخل الارض المحتلة لا القيادة الموحدة للانتفاضة .

لهذا وعلى مدار الشهور الاولى للانتفاضة جاء الاسرائيليون الى المحلات ابان الفترات التي حددتها قيادة الانتفاضة وقاموا باغلاقها . وتكررت العملية ، الاحتلال يخلق المحلات في الاوقات التي تدعو اليها قيادة الانتفاضة ويفتحها عنوة في الاوقات التي يريدها . وابتدأ احتدام الصراع مع السلطة المحتلة وجد التجار حلاً يتناسب وأوامر القيادة الموحدة للانتفاضة . إذ بدأ الكثير من التجار بنقل بضائعهم الى منازلهم والبيع منها ، بهذه الطريقة منعوا اسرائيل من فرض ارادتها عليهم .

او طليعة . لهذا فحينما حاول اعضاء المنظمات الفلسطينية في الاراضي المحتلة اخراج الجموع الى الشارع في غزة للاحتجاج على مقتل العمال الذين هدمتهم الشاحنة الاسرائيلية قبل بدء الانتفاضة ، فهم عملوا هذا ضمن سياق مقاومة السلطات كما كانوا يفعلون دائماً على مر السنوات . ولكن النتيجة هذه المرة كانت مختلفة إذ بدأت الانتفاضة التي طالما خططوا وعملوا لها دون ان يروا نتائج لهذا التخطيط (٢٢) والملاحظة الثانية المهمة في الثورات الاجتماعية والوطنية الكبرى انها تتبلور حسب أسلوب رد الخصم عليها . أي انها تتأثر طردياً مع العنف المستخدم ضدها : كلما ارتفعت حدة العنف ارتفعت معه حدة المقاومة بأبعادها الاقتصادية ، الاجتماعية ، التنظيمية ، السياسية والعسكرية (٢٣) حينما يبدأ المخزون الشعبي بالتدفق ، وحينما تبرز امام الثوريين طاقات ومصادر وقوة لم يعهدوها من قبل في مجتمعهم (٢٤) وقتها تبدأ الثورة ياخذ شكلها ويبدأ الثوريون باللاحاق بها محاولين استغلال هذا المخزون الجماهيري نحو اهداف اقامة النظام الجديد . والثورة كما تنفجر دون تخطيط مسبق ، وذلك من حيث تشابك وتعقد الظروف الموضوعية التي تؤدي اليها ، فان تطورها واشكال النضال التي تتبعها تتبلور ابان تطور العملية الثورية . حينما تنضج رويدا رويدا اهداف الثورة (٢٥) ولاشك ان الفئة الأكثر تنظيماً وحكمة في صفوف الثوريين والأكثر شعبية بالمعنى السياسي في مرحلة ما قبل الثورة هي التي تنجح مع الوقت في توفير قيادة للثورة عادة ما تستمر حتى تحقيق النصر . هذا هو التفسير لقدرة المنظمات الفلسطينية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية على تنظيم المخزون الشعبي ، ومن ثم تشكيل اللجان الشعبية والقيادة الموحدة للانتفاضة التي أصبحت بعد ذاتها الادارة التنظيمية لاستمرار الثورة الانتفاضة (٢٦)

ب - قوة المجتمع ، وقوة الاحتلال :

إن إحدى أهم سمات مجتمع الانتفاضة ، وهذا هو الأهم بالنسبة لمسألة القوة وانواعها ، اثباتها ان القوة

(٢٢) حول أسباب الانتفاضة انظر :

شفيع الغبراء ، الانتفاضة الفلسطينية : الأسباب والاستمرار والاهداف . المستقبل العربي ١١٣ (١٩٨٨.٧) : ٥٩ - ٧٤ .
23 - Ted Robert Gurr , « The Revolution - Social - Change Nexus: Some: Old Theories and New Hypotheses » , Comparative Politics 5,3 (April 1973) 386
24 - Thomas H. Greene, Comparative Revolutionary Movements (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, Inc., 1974), P.8-9.

(٢٥) نفس المصدر

26 - Joe Stork, « The Significance Of Stones: Notes from the Seventh Month » , Middle East Report, No.154 (September - October 1988), P.6-8.

(٢٧) عبد الهادي خلف ، المقاومة المدنية : مدارس العمل الجماهيري وأشكاله (بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٨) .

الشعب ، قيام اللجان الشعبية والكثير من معلمي المدارس المغلقة بمهمة التعليم على مستوى الاحياء (٢٠) والمنهج بهذه الحالة يختلف تماما عن ذلك المعمول به في المدارس. أبان مرحلة ما قبل الانتفاضة ، ففي الحساب أو اللغة أو الدين أو الجغرافيا هناك ربط واضح بين المنهج الذي يدرس من جهة وواقع الانتفاضة ومقاومة الاحتلال من جهة أخرى . إن هذا المنهج الدراسي يأخذ الكثير من مادته وامثاله من وحى التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد في فلسطين . بمعنى آخر فإن المنهج المعمول به في المدارس المنزلية التي تديرها الانتفاضة يساهم بتعزيزها وتعميق جذورها .

ومن المهم الإشارة الى ان التضامن الاجتماعي والوعي المدني بين السكان يمكن ملاحظته عبر سلوك المواطنين الطوعي تجاه غياب أى إدارة منظمة للمرور . فبعد ان استقالت الشرطة في الشهور الاولى للانتفاضة لم يعد هناك جهة رسمية لتنظيم شئون السير . ولكن المجتمع المقاوم عبر عن التزامه الارادى بنظام المرور المعمول به سابقا . ولما تضطر المجموعات الضاربة لايقاف شخص يسوق برعونة حتى على هذا المستوى نجح الفلسطينيون بترسيخ وحدتهم واستقلالهم عن الاحتلال (٢١)

اللافت في هذه القوة المجتمعية انها ملك للجميع من أبناء الشعب وبناته . فلا يوجد فرد لا يشارك فيها بصورة أو بأخرى . واللافت ايضا ان للمرأة فيها دورا مميزا (٢٢) ففي القرية والمخيم ، المدينة والحي ، في اللجان الضاربة أو لجان المرأة أو التعليم والاسعاف ، تتصدى المرأة وبطليعية مميزة لقوى الاحتلال . وبهذا فهي تؤكد أن المجتمع لا يتحرر ولا يستقل باستخدام نصف طاقاته . وعبر هذه المشاركة تكون المرأة قد خطت خطوة تاريخية في ترسيخ دعائم مجتمع قادر على الاستمرار في انتفاضته وقادر ايضا على مواجهة تحديات ما بعد النصر . إن الاساس في وشعارات الحركة الثورية ان تستطيع كل امرأة ورجل وشاب ومسن أن يجد في

ولكن هذا الحل اضاف الى حالة التحدي القائمة بين سلطة الانتفاضة الشعبية وسلطة الاحتلال . إذ بدأ جيش الاحتلال بتطبيق سياسة خلع الاقفال عن المحلات وفتحها عنوة ثم تركها عرضة للسزقة أو التلف . وبما أن الشعور التضامني هو الاساس الصلب الذي تقوم عليه القوة المجتمعية الجديدة ، فحينما يأتي الاسرائيليون ويقومون بكسر اقفال المحلات يسارع أعضاء اللجان الضاربة (وهي اللجان المكونة اساسا لمنازلة قوات الاحتلال والاشتباك معا) الى إعادة اغلاق هذه المحلات وتركيب اقفال جديدة على ابوابها . فحماية ممتلكات التجار أصبحت جزءا من حماية ممتلكات المجتمع . لهذا نجحت الانتفاضة بتحديد اوقات فتح المحلات بينما يقف الجيش عاجزا عن استعادة المبادرة (٢٣) إن الروح التضامنية المتوفرة في الانتفاضة اساسية لقوتها . وشعور كل الطليقات والفئات بأن الجميع يساهم في دفع ثمن التحرير ، من شأنه ادامة الزخم الشعبي ، وتعميق حالة الوحدة . إن صمود التجار مهم لصمود القرى والمخيمات والعكس صحيح . فعبء رعاية التضامن المجتمعي تكبر الانتفاضة وتعمق . والجدير بالذكر أن المخيمات المحاصرة ، والممنوعة في كثير من الاحيان من استقدام الاكل والمواد الغذائية ، كثيرا ما ترفض المواد التموينية التي تمدها بها اللجان الشعبية وذلك لضمان وصولها الى مخيمات أخرى . هذه أحداث وسلوكيات تتكرر كل يوم بأشكال متنوعة . كما أن علاقات الاساتذة بالطلبة اختلفت . البضال الوطني في ظل المجتمع الجديد له مذاق مختلف . الكثير من اساتذة الجامعات حولوا منازلهم لا أماكن اجتماع وجوار ونقاش مع الطلبة . فالجامعات مغلقة ، لكن المناخ الجامعي مستمر عبر لقاء شهري أو نصف شهري وبهذه الطريقة يستمر تفاعل الاساتذ مع الطالب بالرغم من منع الجيش للجميع من دخول الحرم الجامعي . (٢٤) ومن أشكال التضامن الأخرى المعبرة عن عناصر القوة المجتمعية القادرة على مواجهة قوة الاحتلال العسكرية والنااتجة عن تداخل كل فئات

(٢٨) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ والكوييت خريف . انظر ايضا Koe Stork, « The Significance of Stones, P.8-10

وانظر ايضا Jonathan Kuttab, « Hhe Children's Revolt » Journal of Palestine Studies,, 68 (Summer, 1988): 26-35

(٢٩) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ .

(٣٠) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ : انظر ايضا

Joe Stork, « The Significance of Stones, P.8

(٣١) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ .

Jonathan Kuttab, « The Children's Revolt » P.29

(٣٢) عبد القادر ياسين ، دور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة ، صامد الاقتصادي ، ٧٤، ١٠ تشرين الثاني - كانون الاول ، ١٩٨٨ .

ويذهب مطران القدس مكان مفتيها الى المؤتمر تبرز دلالات هامة حول طبيعة المجتمع المقاوم للصهيونية وطبيعة الوحدة الوطنية التي يصيغها في ظل الانتفاضة . إن الانتفاضة تقوم بإعادة صياغة مجتمع وفق توافق طوعى بين جميع مكوناته . انها تبرز انسانا جديدا ملؤه الوعي بحاجات مجتمعه ومستقبله . إن فيها أسسا لنموذج داخلي وحدوى ، ولعقد اجتماعى حر ومتوازن بين الفرد والآخر ، المجتمع والقيادة المسيحيين والمسلمين . هذا وابان النضال لرحمة قوة الاحتلال القمعية نجح

الفلسطينيون باقامة مناطق في القرى ، يطلق عليها الاراضى المحررة . نعم ، وسط بطش اسرائيل تبنى مناطق محررة ! وبينما نجد نفس أشكال المواجهة في المخيمات والمدن والقرى الا أن الكثير من القرى بحكم الجغرافيا ، والمخيمات بحكم الازقة والكثافة ، تستطيع أن تستقل عن نظام الاحتلال وتدير امورها ذاتيا لفترات طويلة . وتدار هذه المناطق بواسطة اللجان الشعبية المحلية . وهى شكل معبر عن طبيعة القوة المجتمعية التي تم بناؤها في ظل الانتفاضة . هذا وقد نجحت القرى على الاخص وفي الكثير من الاحيان بإدارة شئونها باستقلال وبغياب أى سلطة أو رمز للاحتلال لفترات تتجاوز الاسابيع لهذا يسعى جيش الاحتلال لاستعادة هيئته بين الحين والآخر عبر حملات عسكرية تستهدف قرى محددة . هذا ويدخلها جيش الاحتلال بهدف اعتقال ابنائها الثائرين ، نسف بعض المنازل ، وفرض العقوبات الجماعية . وفي ظل المواجهة دفاعا عن الاستقلال يسقط العديد من ابناء القرى المحررة ما بين شهداء وجرحى ، وذلك قبل ان تنسحب قوات الاحتلال الى مواقع امينة لها خارج تلك القرى (٣٥)

ومن بين الحطام الذى تخلفه اسرائيل في القرى يبدأ المجتمع الصغير في كل قرية باعادة الحياة الى البلدة التي تركها الاسرائيليون دون تحقيق نتيجة تذكر . وتعود اللجان الشعبية الى العمل بحيوية ونشاط . فكل الشعب لجان شعبية كلما نجحت اسرائيل بازاحة وجه من وجوهها برز لها وجه آخر أشد نضارة وحيوية وكبرياء . وبسرعة يعود الكثير من الذين استطاعوا الالتجاء بعد سقوط القرى الى التلال او القرى المجاورة ، للمساهمة في اعادة البناء وارساء الاساس الميدانى للدولة المستقلة . إن هذه السيطرة على الأوضاع المحلية في القرية وفي المخيم والمدينة هو الاساس في صراع القوة بين سلطة الانتفاضة السياسية وسلطة العدو المسلحة . فلقد حررت الانتفاضة المجتمع عبر فرض إنهيتهام في مجال الادارة

الثورة واطروحاتها وشعاراتها شيئا من اماله وطموحاته ونفسه ومستقبله (٣٦)

وبينما نجحت القيادة الموحدة للانتفاضة في تحقيق وحدة وطنية شمولية بين مختلف التيارات السياسية ، مما أعطاها زخما في صراع القوة مع جيش الاحتلال ، سعت اسرائيل لضعضعة قوة الانتفاضة عبر خلق شقوق بين شعب الانتفاضة . وأحد هذه المحاولات العديدة والمستمرة يتعلق بالعلاقات بين المسلمين والمسيحيين . لنرى كيف تعاملت القيادة الموحدة للانتفاضة مع المسألة ؟

فعلى سبيل المثال ابان صيف ١٩٨٨ قام مجهولون اثناء الصلاة برمى حجارة على جامع في مدينة بيت ساحور . ثم قام مجهولون بعد عدة ايام برمى حجارة على كنيسة ، وبدأ الناس يتكلمون ويتلهون ويتساعلون عن المنفذ . البعض قال اسرائيل ، وآخرون قالوا متعصبون من هنا او من هناك . ومال رأى للقول انها فتنة ويجب البحث عن منفذها ومعاقبتهم . (٣٦)

هذا ولقد وجدت الانتفاضة عبر لجانها الشعبية حلا سليما لهذه المشكلة التي تهدد قوة ووحدة المجتمع في صراعه مع قوات الاحتلال . إذ طلبت من المسلمين التوجه الى الكنيسة وحراستها بينما يقوم المسيحيون بالصلاة وطلب من المسيحيين ايضا حراسة الجامع بينما يقوم المسلمون بالصلاة ، وبعد كل صلاة يخرج المسيحيون والمسلمون بمظاهرة موحدة ضد الاحتلال . فعبر الالتقاء على ان الوطن للجميع ، وان المقدسات ملك للجميع ايضا ، وأن الاحتلال برموزه ووسائله هو العدو الحقيقي للمجتمع ، نجحت الانتفاضة في ترسيخ نموذج هام للوحدة بين الشعب . وبهذا فهي تقوت على اسرائيل فريضة طالبا رامنت على استغلالها .

وللتدليل على اهمية الوعي المرتبط بالعلاقات الاسلامية المسيحية في الارض المقدسة أسوق مثلا آخر ذا دلالات هامة لطبيعة الصراع بين قوة المجتمع وقوة الاحتلال . إذ خلال شهر فبراير ١٩٨٨ عقد في القدس مؤتمر هام نظمته جامعة بيرزيت ، وذلك بمناسبة مرور ٤٠ عاما على النكبة . وقد قرر منظمو المؤتمر توجيه دعوة لمفتى القدس الشيخ سعد الدين العلمى للقاء كلمة رئيسية في المؤتمرين الذين جاءوا من اماكن مختلفة بالعالم . ولكن الشيخ العلمى كان مريضا واعتذر عن الحضور . فأصر منظمو المؤتمر بأن يزكى من يحل محله . فما كان منه الا ان إختار المطران حكيم مطران القدس بصفته الوحيد القادر على الحل مكانه .

33 - Thomas H. Greene, Comparative Revolutionary Movements, P.52.

(٣٤) يستند هذا الجزء من الدراسة الى مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت : الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ .

(٣٥) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ .

إن الانتفاضة لهذا هي أولا إنتفاضة للعقل وللروح والارادة . ولهذا فهي أكبر من الاسلحة المستخدمة ضدها أو الوسائل التي تستخدمها ضد جيش الاحتلال . إنها القوة المجتمعية الشاملة ، قوة المواطنين في المجتمع المدني ، أمام قوة مجتمع الاحتلال العسكري . ومن الضروري ان تنتبه الى تبلور مرحلتين في تاريخ الانتفاضة القصير . ففي المرحلة الأولى اوصلت الانتفاضة صوتها الى العالم عبر المظاهرات الصاخبة والكبيرة ، ثم انتقلت في المرحلة الثانية نحو مهمة بناء سلطتها المستقلة ، اى وضع الاسس ، ارادت إسرائيل أم لم ترد ، لدولة فلسطينية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . طالما ان هذه الوحدة مستمرة ، والمجتمع الجديد ماضى في صون منجزاته وادارة شئونه ذاتيا فلن تنجح إسرائيل في انهاء الانتفاضة .

إن هذا الوضع الناشئ بين الضعيف والقوى يشكل الاساس المادى والفكرى للعنف الثورى الرمزى المستخدم من قبل الانتفاضة . وبالامكان القول ان الفلسطينيين في نضالهم التاريخى استخدموا وسائل عديدة لا عنقية^(٣٩) . وأن الانتفاضة فيما عدا بعض الحالات التى مورس فيها عنف واضح هى في جوهرها لا عنقية أو تستند على وسائل العنف الرمزى وذلك لانها اكتشفت ان هذا يشكل أسلوبا سليما ومتفوقا في مواجهة قوة الاحتلال المسلحة . ويشكل هذا الأسلوب إضافة محلية عربية لوسائل النضال فالحجر عنف رمزى في جوهره ، إذ انه صيغة للرفض والاحتجاج لها آثار نفسية على مجتمع الاحتلال وجنوده ، كما له آثار هامة على الرأى العام العالمى وعلى مجتمع الانتفاضة نفسه . إن النضال اللاعنفى ، والانتفاضة الفلسطينية شيكل من اشكاله ، لها خصائصها ومميزاتها التى تستند اساسا على القناعة بأن ممارسة القوة تستند دائما على موافقة أو خضوع المحكوم . وإنه فقط عندما يسحب المحكوم موافقته هذه فهو يصبح قادرا على السيطرة على قوة الخصم وتدميرها . بمعنى آخر ، النضال اللاعنفى [في المناطق الجغرافية التى تكتسب الثورة شرعيتها وتثبت اقدامها] وسيلة تستخدم للسيطرة على ، ومقارعة وتدمير قوة الخصم^(٤٠) .

الاستعمارية (استقالات الشرطة ، رفض دفع الضرائب ، اقالة البلديات ، توبة العملاء أو خروجهم من المدن والقرى) ووجدت طرقا لادارة المجتمع والحفاظ على امنه باستقلاله . اى انها حررت المجتمع دون ان يعنى هذا طرد الاحتلال . هذا عمل خلاق لانه يثبت الثورة في المجتمع ويبنى سلطتها رغما عن وجود السلطة المعادية . وطالما أن الاحتلال غير قادر على هزيمة الفلسطينيين في عقلهم وبيئتهم الادارية والاقتصادية والاجتماعية فالنصر آت والمستقبل سيلا الجديد . هذا جوهر الصراع ، صراع الارادات والقوة . هذا مغزى دور اللجان الشعبية ، لجان المزاة واللجان الضاربة ولجان الاسعاف والجرحى والشهداء والاسرى . هذا مغزى الزراعة المحلية وانتشار ظاهرة جنائن الانتفاضة ، ومقاطعة البضائع الاسرائيلية ، وتنشيط الاقتصاد المحلى . والجدير بالذكر ان مقاطعة بضائع الاحتلال تتم استنادا الى سياسة مدروسة . إذ يذهب اعضاء اللجان الضاربة الى الحوانيت والى مخازن التجار في المدن والقرى والمخيمات ويتأكدون من طبيعة البضائع التى تباع . فإذا وجدوا بضائع اسرائيلية يقومون بحصرها . كل بضاعة اسرائيلية لها بديل فلسطينى سواء . اكانت في مجال الدواء أو غيره أكدوا لصاحب المحل عدم قيامه ثانية بجلبها والاكتفاء بالبضائع الفلسطينية المساوية . هذا والبدائل الفلسطينية للصناعات الاسرائيلية صناعة مزدهرة منذ الانتفاضة^(٣٦) . وبالتأكيد ان المقاطعة للبضائع والصناعات الاسرائيلية غير الضرورية قائمة منذ الأسابيع الاولى للانتفاضة .

عبر هذه الوسائل والاشكال التنظيمية نجحت الانتفاضة الثورة كما نجحت ثورات أخرى « بالربط التنظيمى والرمزى بين الاضراب واشكال المواجهة والنضال من جهة وبين بناء المؤسسات من جهة أخرى . أى اخضاع كل شئ لحركة شاملة اساسها بناء النظام الاجتماعى السياسى الجديد »^(٣٧) . والجدير بالذكر أن الادبيات المتعلقة بالثورات تؤكد لنا أن الثورات تعبير عن قوة وطاقه على البناء والتحدى^(٣٨) . هذا جوهر الانتفاضة ودور قيادتها الموحدة التى كسرت إحتكار العدو فوق الارض المحتلة ١٩٦٧ .

(٣٦) مقابلات مع اساتذة على علاقة مع الحركة الوطنية ، الكويت شتاء ١٩٨٨ .

(٣٧) انظر الدراسة النظرية التالية :

Shmuel N. Eisenstadt, Revolution and the Transformation of Societies: A Comparative Study of Civilizations (New York: Free Press, 1978), P.75.

38 - Crane Brinton, The Anatomy of Revolution (New York: Vintage Books, 1960), P.252 - 255

39 - Mubarak Awad, « Non - Violent Resistance: A strategy for the Occupied Territories », Journal of Palestine Studies, 52 (Summer, 1984): 22 - 36.

40 - Gene Sharp, The Politics of Nonviolent Action. P.4.

تأمين غطاء سياسى خيمة دولية وعربية واقية للانتفاضة لتستمر وصولا الى اقامة الدولة الفلسطينية الفعلية^(٤٢).

د . حدود القوة :

إن إنتصارات إسرائيل على مدى السنوات الطوال والناجحة عن القوة العسكرية الهائلة التى امتلكتها ، جعلت قادتها وسياسيها لا يرون فى الفلسطينين سوى وجودهم المسلح . وإعتقدوا انهم بحرب لبنان عام ١٩٨٢ حسموا الأمر . فهم أصابتهم عقدة السيطرة العسكرية مما جعلهم لا يرون تكثف عوامل الانفجار وعوامل النمو والوعى الجديد فى الواقع الفلسطينى . لهذا كانت الانتفاضة مفاجأة كبيرة لها وكان صمودها حتى مفاجأة أكبر . لقد اعتمدت إسرائيل طويلا على إمكاناتها العسكرية المطلقة وذلك لفرض حالة من الهدوء والتعايش القسرى على سكان الأراضى المحتلة .

إن مشكلة إسرائيل الكبرى إنها غيبت الفارق بين القوة السياسية والقوة العسكرية . هذه مشكلة وأزمة كل الطغاة وكل انواع الاحتلال التى تحاول منع المجتمع والشعب من النهوض وصياغة واقعه وفق مصالحه ومتطلباته . وإن الخلط بين العنف والعسكرية ، من جهة والقوة من جهة أخرى يؤدى الى عدم رؤية أى عامل بعيدا عن القوة العسكرية ومكوناتها . إن الفكر التقليدى فى تناوله لمسألة القوة ، وعلى الأخص بين الدول أو الطبقات والفئات والقوميات ، « ضخم من فعالية دور موارد القوة العسكرية^(٤٣) . ونتيجة لهذا المنطق أصبحت القوة العسكرية المقياس المثالى الذى تحاكم عبره كل أنماط القوة الأخرى^(٤٤) . بل ساد الاعتقاد لدى الظالم والمظلوم ، القوى والضعيف ، إن القوة العسكرية لهذا طابع الثبات ، وأنها أحادية ومطلقة يستحيل زحزحتها . بل وإن تحديها يتطلب امتلاك قوة عسكرية موازية لها تدمرها تدميرا كاملا^(٤٥) .

لكن العنف الذى يستند على قوة عسكرية ضخمة قد يساعد على خلق حالة مؤقتة . فالقوة الحقيقية تعتمد على العديد من العوامل التى يشكل العنف احدها . إن القوة الحقيقية تعبر عن تفاعل العديد من العناصر . وهذا يعتمد أولا على موارد القوة الكثيرة . إن موارد القوة هى مجموع القدرات الاقتصادية الصناعية العسكرية

ج - المجتمع الاعزل وقوة الحماية السياسية :

إن هذا النمط من المقاومة ، فى ظل ظروف اختلال التوازن العسكرى ، له ابعاد هامة اضافية . إذ أن فشل القوة العسكرية فى إخضاع المجتمع الاعزل تجعل الاحتلال والجيش يتخبط ويتطرف فى محاولة منه لاستعادة الامر الواقع وفرض الهدوء . إنه يكاد لا يصدق ان الامور خرجت من بين يديه . لهذا فهو يبالغ فى استخدام قوته العسكرية ويزيد من حدة قمعه ليفرض سلطته . ويعزز هذا التصور كون ان إسرائيل تعاني من حالة ضعف سياسى ناجمة عن عدم قدرتها على ترجمة قوتها وتقوتها العسكرى الادارى التكنولوجى الى مكاسب سياسية كبرى كما فعلت منذ قيامها على مدى ٤٠ عاما . ان الحركة الصهيونية تعاني من أزمة تاريخية كبرى تنكشف اليوم أكثر من أى وقت مضى . فهي فشلت فى جلب أكثر من ٢٠ ٪ من يهود العالم الى إسرائيل بينما نوت ان تجمع الاغلبية ، وفشلت فى جذب يهود الاتحاد السوفياتى ، وفشلت فى تهويد الجليل ، وفشلت فى الضفة الغربية وغزة بعد ان بدا الانتصار مؤكدا ، واخيرا فشلت فى ابراز م ت ف كجهة ارامية بل على العكس اصبح لمنظمة التحرير الفلسطينية وزن دولى والتفاف عالمى منقطع النظير^(٤٦) .

ان الخوف على الانتفاضة من تطرف إسرائيل وسعيها لرفع حدة القتل والتنكيل وصولا الى ارتكاب مجازر تؤدى الى الطرد الجماعى للسكان يفترض توفير اوسع حماية سياسية عربية وعالمية تردف الانتفاضة وتضيف الى العوامل المكبلة لقوة إسرائيل العسكرية . ويكتسب هذا الطرح اهميته فى ظل غياب الخيار العسكرى العربى . لهذا فالخيار السياسى الذى تتحرك ضمنه منظمة التحرير الفلسطينية ، بدءا بإعلان الدولة ومرورا بكلمة رئيس منظمة التحرير فى جنيف فى ديسمبر ١٩٨٨ والهجوم السياسى الفلسطينى ، هو نفسه الذى يجب ان يتحرك ضمنه الموقف العربى العام بل وعلى ارضيته يجب ان يقوم التضامن العربى الفاعل . إن الحماية السياسية تعنى ، بخلاف ما حصل للفلسطينيين عام ١٩٤٨ من طرد جماعى ومذابح دون أن يعرف العالم حقيقة ما حصل ، أنه لو وقعت مجزرة تقوم الدنيا وتقع وتطرح العقوبات الاقتصادية جديا . حماية الانتفاضة يعنى ان

41 - Michael Jansen, Dissonance in Zion (London. Zed Press, 1987), P.98 - 100

42 - Jerome Segal, « Palestinians Need to Move Fast To Win Political Support » Al-Fajr, No. 445, November 28, 1988, P.16.

43 - David A. Baldwin, « Power Analysis and World Politics: New Trends Versus Old Tendencies, » World Politics, (January 1979): 180

(٤٤) نفس المصدر .

45 - Gene Sharp, The Politics of Nonviolent Action, P.9.

وذلك عبر استخدام وسائل غير مسلحة نجحت في
ضعف القوة للاحتلال وإداراته وثقته بنفسه^(٤٩).
ولكن لكي تترجم القوة لقوة سياسية وتتحول الى عالم
الواقع والتنفيذ فهي تستند فيما يسميه Kaplan الى
غاية ، مجال ووزن القوة . وهذا يجعل للقوة حدودها . إن
غاية القوة تحدد مجموع القيم والاهداف التي تسعى
إليها القوة ، أما مجالها فهو مرتبط بالأفراد والجماعات
التي يستهدفها استخدام القوة . لكن وزن القوة مرتبط
بنسبة المشاركة والموافقة من قبل مستخدم القوة وبيئته
وجمهوره على هذا أو ذاك الاستخدام . كل هذا يشكل
سويا كمية القوة الممكن إستخدامها في ظرف محدد . إن
كمية القوة ، أي القوة الممكن استخدامها ، تلعب دورا
كبيرا في الحد من استخدامات القوة^(٥٠).

إن إحدى نقاط ضعف التفكير السياسي حول القوة
مرتبط بعدم القدرة على تحديد كمية القوة التي تستطيع
طبقة ، أو دولة ، أو طائفة ، أو فئة إستخدامها^(٥١) . إن
أقوى الدول والطبقات والقوميات والقبائل قد تبدو نتيجة
لتداخل غاية ومجال ووزن القوة ، من أضعفها .
والأضعف قد تبدو الأقوى . إن القوة المطلقة إذن هي
شيء غير موجود^(٥٢) . بالرغم من إمتلاك الولايات المتحدة
لقوة عسكرية ونووية هائلة وجدت نفسها عاجزة في
عملياتها الفاشلة في خليج الخنازير إبان إزمتها مع كوبا
عام ١٩٦٢ . لكنها نجحت بفرض سحب الصواريخ
السوفياتية من كوبا . باختصار فشلت الولايات المتحدة
وهي دولة كبرى بفرض تغيير حكومي في كوبا إحدى
أصغر دول العالم . والسبب يعود لكمية القوة التي
تستطيع وتود استخدامها في ذلك الظرف . بهذه الحالة ،

المتداخلة مع عدد السكان ، الأرض ، الموارد الأولية ،
المستوى التعليمي ، وغيرها من العوامل . ولا شك أن
تمط العلاقات الاجتماعية السائدة ، مستوى الادارة ،
الخصائص العامة للسكان ، المناخ السياسي المحلي
والاقليمي بالإضافة لآثر الراي العام العالمي هي أيضا
موارد هامة للقوة . لهذا فان عمل جرد لامكانيات
إسرائيل العسكرية لا يعنى على الاطلاق مقدرتها
استخدام هذه الامكانيات لا بصراعاتها الداخلية ولا
بحروبها الخارجية . والأهم أن موارد القوة المساهمة في
إطار سياسي ما قد تكون عديمة الفعالية في إطار سياسي
آخر^(٤٦) . بمعنى آخر أن القوة العسكرية التي نجحت
إسرائيل باستخدامها لهزم التشكيلات العسكرية على
حدودها لا تصلح مثلا ، ولا سبب تتعلق بمصادر القوة
الأخرى ، لهزم شعب ثائريستند على لجان شعبية وعنقه
نايع من الحجارة . والقوة العسكرية خدمت إسرائيل
جيذا عام ١٩٦٧ لكنها لم تخدمها عام ١٩٥٦ نتيجة
للموضع العربي والعالمي في ذلك الوقت^(٤٧).

إن تجارب الكثير من الشعوب تثبت لنا بأن القوة
العسكرية ، مهما بلغت في مجال السلاح التقليدي أو
النووي ، لا قيمة لها إذا لم تترجم لقوة سياسية ولنمط
من العلاقات بين حاكم ومحكوم ، أو سيد وعبد . لقد
فشلت فرنسا في الجزائر لا لأنها لم تمتلك القوة
العسكرية ، لكن لأنها فشلت في تحويل هذه القوة وتحويل
إنتصارها العسكري على الجزائريين قبل الاستقلال ، الى
قوة سياسية تؤدي لتعايش الجزائريين معها^(٤٨) .
وفشلت بريطانيا في الهند لأن الشعب الهندي بقيادة
غاندي نجح في تحويل ضعفه المسلح الى قوة سياسية

46 - Lewis W. Snider, « Identifying The Elements of State Power Where Do We Begin? »
Comparative Political Studies, 20, 3 (Octobsr 1987): 315 - 316.

(٤٧) انظر دراسة :

Donald Neff, Warriors at Suez: Eizenhower takes America into the Middle East (New York:
The Linden Press / Simon and Schuster, 1981)

(٤٨) انظر :

John Taibet, The War Without a Name: France in Algeria. 1954 - 1962 (New York: Alfred A.
Knopf, 1980); Alistair Horne. A Savage War of Peace: Algeria. 1954 - 1962 (New York: The
Viking Press, 1978)

(٤٩) انظر :

Joan V. Bondurant, Conquest of Violence: The Gandhian Philosophy of Conflict (Princeton:
Princeton University Press, 1988).

50 - Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, Power and Society: U Framework for Political
Inquiry (New Haven: Yale University Press, 1965), P.77.

51 - David A. Baldwin, « Power Analysis and World Politics », P.173.

52 - Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, Power and Society. P.78.

القوة بلا تأثير ودون نتيجة تذكر في فرض السلوك المطلوب .

لقد اكتشف الفلسطينيون عبر الانتفاضة التي بدأوها في ٨ ديسمبر ١٩٨٧ أفاق ومجالات قوتهم . وتعلموا بالممارسة الصعبة وعبر روح المواجهة العزلاء ، التي هي أصعب من ممارسة العنف المسلح بأنواعه المختلفة ، حدود قوة عدوهم . إنهم ماضون بلا تردد في تحدى هذه القوة ومقاومتها . ولكنهم ساعون أيضا لايصال رسالة الانتفاضة حول القوة وحدودها أولا للشارع الاسرائيلي ثم لصانع القرار فيها .

كل هذا مرتبط بغاية ومجال ووزن القوة . إن حالة ايران ابان ازمة الرهائن الامريكيين تعبر جيدا عن حدود استعمالات القوة . إن ذلك ينطبق ايضا على علاقة نقابات التضامن في بولندا مع الدولة ، الصراع بين حركات التحرر والاستعمار ، الاتحاد السوفياتي في افغانستان او الولايات المتحدة في فيتنام . وهذا ما واجهته فرنسا في الجزائر . وهذا ما واجهه ماركوز في القلبين والشاه في ايران . وينطبق هذا على علاقة الدولة والمجتمع عبر التاريخ الانساني . فهناك دائما كمية للقوة يصعب تجاوزها دون ان ترد على صاحبها . بل يصبح استخدام



مجلس التعاون العربى وإمكانات التكامل الاقتصادى

د . رابح رقيب

مدرس المالية العامة والاقتصاد

كلية الحقوق - جامعة القاهرة ببنى سويف

تحرير

رئيسية على الأهداف الاقتصادية بكافة مجالاتها مما حدا بنا الى التركيز فى هذا البحث لدراسة مدى امكانية تحقيق هذه الأهداف والتي تسعى الى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولاً إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية ، ومدى توافق قيام مجلس التعاون العربى مع ميثاق جامعة الدول العربية . وقد أثار انتباهنا أيضاً ما تردد من بعض التساؤلات حول جدية هذا المجلس وحول ما إذا كان هذا المجلس الجديد هو تجمع للفقراء المعسرین فى مواجهة الأغنياء الموسرين قاصدين بالآخر مجلس التعاون الخليجى مما حدا بنا الى ضرورة الإشارة الى هذا المجلس الأخير ومقارنته بمجلس التعاون العربى ثم تناولنا أهم أشكال التكتلات الاقتصادية لتكون أمام أعين المجلس حتى يمكن له أن يختار ما يتناسب مع ظروفه الاقتصادية ثم مدى إمكانية قيام سوق مشتركة وفقاً لأهداف المجلس وصولاً الى التكامل الاقتصادى الذى نأمل كلنا فى تحقيقه بين جميع دول الأمة العربية .

وعلى ذلك فقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى بابين : نبحت فى الأول نشأة مجلس التعاون العربى وأهدافه ثم

عالم اليوم بأنه يعيش عصر التكتلات الاقتصادية . وإذا كانت التكتلات الاقتصادية الناجحة هي اليوم بين غالبية الدول المتقدمة فإن أهمية هذه التكتلات تظهر بالدرجة الأولى بين الدول النامية حيث أنها فى حاجة ماسة إلى السعى نحو التكامل الاقتصادى للنهوض بمستوى التنمية فيها والنهوض بمستوى شعوبها تحقيقاً للرخاء والتقدم . والدول العربية بما لديها من تراث عميق وما يربط بين شعوبها من لغة ودين وعادات وتقاليد مشتركة هي أحوج ما تكون إلى الوحدة الاقتصادية . وقد استرعى انتباهنا ما قامت به مصر والعراق والأردن واليمن من اعلان قيام مجلس التعاون العربى بينها وهي تمثل نسبة كبيرة من الأمة العربية وقد كانت خطوة جادة وموفقة خاصة وأن الدول العربية تمر الآن بظروف التفكك والتمزق مما يجعل كل شعبها تتطلع الى إحضار هذا التمزق والتطلع الى الوحدة والتجمع لما تؤدي إليه الوحدة من نفع وخير مشترك لكل شعوب المنطقة العربية . وأكثر ما جذب أنظارنا فى اتفاقية مجلس التعاون العربى هو تركيزها الواضح وبصفة



ضرورة الإشارة الى مجلس التعاون الخليجي كأحد التكتلات المعاصرة لنقارنه بمجلس التعاون العربي وبصفة خاصة من حيث الأهداف التي جاءت في كلا المجلسين .

وعلى ذلك نقسم هذا الباب الى أربعة موضوعات هامة هي على التوالي :

نشأة مجلس التعاون العربي وذلك في فصل أول ثم أهداف المجلس في فصل ثان ، بعد ذلك نبحت في مدى توافق مجلس التعاون العربي وميثاق جامعة الدول العربية وذلك في فصل ثالث وأخيراً في فصل رابع نتطرق لدراسة مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي .

الفصل الأول :

نشأة مجلس التعاون العربي :

أولاً : الوقائع التمهيدية لقيام مجلس التعاون العربي : هذا النموذج من التجمع العربي لم يقم من فراغ فلقد سبقته برامج عمل تمهيدية استغرقت الكثير من الدراسات والاجتماعات وتمت من خلالها بعض الانجازات ويمكن الإشارة في هذا الصدد الى لقاءات

الباب الثاني وقد خصصناه لبحث مدى امكانيات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي - كما نأمل في أن يكون هذا البحث بداية لكتابات تالية على ضوء الأعمال التنفيذية للمجلس تعطى له امكانية الاستفادة من الخبرات السابقة في التكتلات الاقتصادية وامكانية السير بخطى متأنية نحو التخطيط والتنسيق للسياسات الاقتصادية تحقيقاً للأهداف المرجوة من هذا المجلس .

الباب الأول :

نشأة المجلس وأهدافه :

تمهيد : دراسة نشأة المجلس من الأهمية بمكان للتعرف على مولده وتكوينه وأجهزته الرئيسية ثم لابد لنا من دراسة أهداف المجلس خاصة وأنه للوهلة الأولى يمكن ملاحظة أن المجلس قد جاء مركزاً في أهدافه بصفة رئيسية على الأهداف الاقتصادية وهي ما تعيننا في هذا المجال ثم أن المجلس بدوله الأربع وهي من بين الدول العربية وكلها أعضاء في جامعة الدول العربية يقودنا الى ضرورة البحث في مدى توافق نصوص الاتفاقية مع ميثاق جامعة الدول العربية كما أن التجمع الخليجي الذي تشكل قبل هذا التجمع الرباعي بعدة سنوات يحتم علينا

وتعزيز العلاقات بين جمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن الشمالية . كما تم توقيع بروتوكولات للتعاون الزراعي والصحي والعلمي والتكنولوجي الى جانب اتفاقية لتنظيم تشغيل العمالة بين البلدين هذا بالإضافة الى أن الخبراء المصريين يساهمون بدور بارز في التنقيب عن البترول واستكشافه وإستخراجه في اليمن .

ثانيا : مولد مجلس التعاون العربي : في يوم تاريخي من أيام الأمة العربية وقعت مصر والعراق والأردن واليمن اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي وقد كان ذلك يوم الخميس الموافق ١٦ فبراير عام ١٩٨٩ بقصر المؤتمرات في بغداد . وقد وقع الاتفاقية الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، والرئيس صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية ، والملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، والعقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية . وقد أعلن الزعماء الأربعة أن هذه المناسبة عيد قومي لدول مجلس التعاون وعلى ذلك فقد تقرر في مصر أن يكون يوم الخميس الموافق ١٦ فبراير ١٩٨٩ الموافق ١٠ من رجب عام ١٤٠٩ هـ إجازة في الحكومة والقطاع العام والهيئات العامة والجامعات والمدارس وذلك احتفالاً بهذه المناسبة . وطبقاً لنص الاتفاقية فإن الزعماء الأربعة سوف يلتقون بعد ذلك في شكل هيئة عليا لاختيار الدارة التي سوف ترأس الدورة الأولى للمجلس كما أنه سوف يسبق هذا الاجتماع لقاء للهيئة الوزارية التي تضم رؤساء الوزراء للاعداد لهذه القمة والاتفاق على إنشاء الأمانة العامة وشروط اختيار الاعضاء كما أن الاتفاقية يجب أن تعرض على المؤسسات الدستورية في دول المجلس للتصديق عليها حيث تودع بالأمانة العامة للمجلس . هذا وقد أعلن في مصر في ١٨ فبراير ١٩٨٩ إجماع الأغلبية والمعارضة بمجلس الشعب على تأييد اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي وقد أكد مجلس الشعب في بيانه الذي أصدره وتم إرساله إلى الزعماء الأربعة في بغداد أن هذه الخطوة بداية جادة على طريق التجمع العربي الذي يهدف الى تحقيق آمال الأمة العربية في العزة والمنعة والتقدم وقال البيان أن مجلس الشعب المصري يعلن تأييده وترحيبه بهذه الخطوة العاقلة إدراكاً من الزعماء الأربعة بأن العالم يعيش اليوم عصر الكيانات الاقتصادية المتكاملة القادرة على صنع التقدم والرخاء^(١) . هذا وقد ذكرت جريدة الأهرام في صفحتها الخامسة عشر بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨٧ أن أحزاب المعارضة المصرية تؤيد التجمع الرباعي وقد جاء في عناوينها الرئيسية :

اللجان العليا المشتركة واللجان الوزارية الثنائية وما تم إحرازه في الفترة السابقة من تقييم في عمليات التعاون المشتركة^(٢) :

١ - مصر والأردن : ففي الثاني والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٤ وفي أعقاب عودة العلاقات بين مصر والأردن بدأت أول اجتماعات اللجان العليا المشتركة التي كانت مصر طرفاً فيها وقد انعقد الاجتماع الأول للجنة المصرية الأردنية العليا المشتركة في القاهرة حيث تم وضع أسس التعاون الاقتصادي والتجاري بين القاهرة وعمان وفي إطار هذا الاجتماع تم الاتفاق على ربط المشرق العربي بالمغرب العربي وتم إنجاز الخط الملاحي « النوبيع - العقبة » وكان له أثره الواضح في إثراء حركة النقل وتنشيط حركة التجارة وتدفق السائح العربي براً عبر نوبيع العقبة . وفي بداية العام الحالي عام ١٩٨٩ بدأت « الشركة القابضة المصرية الأردنية » في إقامة أول مشروعاتها في منطقة غرب النوبارية بمصر على مساحة ٥٧٠٠ فدان مخصصة لإنتاج ١٤ ألف طن من اللحوم الحمراء سنوياً بالإضافة إلى ٣٠ ألف رأس من الغنم و٤٥ ألف طن من الأعلاف و١٣٨ ألف متر مكعب من الأسمدة .

٢ - مصر والعراق : وفي الخامس من يوليو عام ١٩٨٨ شهدت بغداد أول لقاء في إطار اللجنة المصرية العراقية العليا المشتركة وأعقبه لقاء في القاهرة في مستهل عام ١٩٨٩ وتمخض هذان اللقاءان عن توقيع عدة اتفاقيات مشتركة بين مصر والعراق في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والبحث العلمي والإسكان والتشييد والنقل والمواصلات . كما تم الاتفاق في هذا العام الحالي على إنشاء مصنع مشترك لحركات الديزل ومصانع مشتركة للأسمدة والألومنيوم . كما تأسست شركة للمقاولات برأس مال مصري عراقي يبلغ نحو ٤٠ مليون دولار لتتولى تنفيذ المشروعات في البلدين كذلك تم توقيع اتفاقية في يوليو عام ١٩٨٨ بين البلدين لتنظيم تشغيل العمالة والتعاون في مجالات العمل والعمال وقد تكونت لجنة مشتركة لهذا الغرض . ذلك أن العراق بعد خروجه من الحرب كان أمامه الكثير من الانجازات لاغادة حركة البناء والتعمير ولذا كان يتطلع بالأمل الى هذا التعاون الجديد .

٣ - مصر واليمن الشمالي : أما عن اليمن الشمالي فقد كان ارتباطه مع مصر في إطار التعاون الصناعي والزراعي والاقتصادي وذلك من خلال اللجنة الوزارية المشتركة المصرية اليمنية التي عقدت أول اجتماع لها في القاهرة في ١٧ أكتوبر عام ١٩٨٨ وقد كان الهدف أيضاً هو تنشيط

(١) راجع في ذلك : أحمد الرزان ، التجمع الاقتصادي العربي حتمية للتقدم وليس محورا - الأهرام الاقتصادي العدد ١٠٤٩ في ٢٠ فبراير ١٩٨٩ ص ٤٠ . وه الضرورة والمستقبل ، ورقة عمل مقدمة من جريدة الصناعة والاقتصاد الى ندوة مجلس التعاون العربي التي انعقدت بمبنى جامعة الدول العربية في ١٩٨٩/٢/٨٦ .

(٢) و (٣) : جريدة الأهرام : يوم الأحد ١٩ فبراير ١٩٨٩ الصفحة الأولى .

٣ - الأمانة العامة للمجلس : (المادة الثالثة عشر والمادة الرابعة عشر) يكون للمجلس أمانة عامة مقرها عمان يرأسها أمين عام وتضم عددا من الموظفين حسب الحاجة - وتقوم الهيئة العليا بعيين الأمين العام من بين مواطني دول المجلس على أساس الكفاءة الشخصية والايمان بأهداف المجلس ويتمتع الأمين العام والموظفون الرئيسيون بالأمانة العامة بالحصانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لتمكينهم من أداء واجباتهم في دولة المقر والدول الاعضاء .

رابعا : سريان الاتفاقية وتعديلها : تسري هذه الاتفاقية وتصبح نافذة المفعول من تاريخ التصديق عليها من الدول الموقعة وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى وزارة الخارجية بالمملكة الأردنية الهاشمية باعتبارها دولة مقر الأمانة العامة (المادة السادسة عشر فقرة اولى) . وبالنسبة لأية تعديلات في هذه الاتفاقية فانها تتم بقرارات تتخذها الهيئة العليا بالاجماع ويصبح التعديل نافذ المفعول بعد التصديق عليه من الدول الاعضاء وفقا للاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة (المادة ١٦ فقرة ٣) .

الفصل الثاني :

اهداف مجلس التعاون العربي

نصت الاتفاقية على أن يهدف المجلس الى تحقيق التعاون والتضامن والتكامل الاقتصادي في كل مجالات الصناعة والزراعة والنقل والتعليم والثقافة والنحت العلمي والصحة والسياحة بالإضافة الى تنظيم العمالة والاقامة بهدف تشجيع الاستثمارات والسعى لقيام سوق مشتركة كما يهدف إلى تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العاملة والخاصة والتعاونية المختلفة كما تضمنت المادة الثالثة من الاتفاقية أن يعمل المجلس على تحقيق أهدافه عن طريق الخطط والاجراءات العملية بما في ذلك النظر فيما يمكن اصداره أو توجيده من التشريعات بمختلف المجالات .

وكما يبدو من ظروف توقيع الاتفاقية ان القادة الأربعة قد استوعبوا الدروس المستفادة من تجارب الوحدة السابقة ومثالبها وسلبياتها ووضعوا أيديهم على البداية الصحيحة وهي التجمعات القائمة على الثقل الاقتصادي والتي تهدف الى تنمية دول التجمع وتقوية بنيانها وتكاملها ومواكبة روح العصر : عصر الكيانات الكبيرة . وقبل أن نبحث في الأهداف الرئيسية التي جاءت بها الاتفاقية نشير أولا إلى الأهداف التي جاءت في المذكرة الايضاحية

أولا : الأهداف التي جاءت في المذكرة الايضاحية لاتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي :
لقد ذكرت المذكرة الايضاحية بأنه لما كانت الأمة

الوفد : قيام مجلس التعاون العربي خطوة لتحقيق السوق العربية المشتركة . العمل : المجلس الجديد جاء تنفيذا لميثاق الجامعة العربية . التجمع : الاتفاقية تستهدف تحقيق مصالح الأمة ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها . الاحرار : هذا تجمع اقتصادي يضم نصف سكان العالم العربي ونأمل في ان يتسع أكثر . الأمة : نؤيد قيام مجلس التعاون لأنه ينطلق من المبادئ وليس الأشخاص .

والجدير بالذكر انه قد ترددت اصداء واسعة لاعلان قيام مجلس التعاون العربي في مختلف اجهزة الاعلام العربية والعالمية وفي تصريحات كبار المسؤولين . على سبيل المثال فقد أعرب الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت عن ترحيبه وترحيب حكومة وشعب الكويت بقيام هذا المجلس وقد ذكر في كلمة ألقاها في افتتاح الدورة الثامنة عشر للمؤتمر الهندسي العربي في ١٩٨٩/٢/١٨ : « ان المجلس والاتحاد يعتبران انجازين كبيرين في إطار التعاون والتحرك الاقليمي الذي وضع خطوته الأولى قيام مجلس التعاون الخليجي ... كما أعرب عن أمله في أن تمهد هذه التجمعات السبيل لتحقيق وحدة الأمة العربية » (٣) .

ثالثا : العضوية بالمجلس وتكوينه : بصدد العضوية بالمجلس فقد نصت الاتفاقية على أن تكون مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه ويكون لها كافة الحقوق التي تكون للدول المؤسسة وتتم الموافقة على الانضمام للمجلس باجماع الدول الاعضاء (المادة الرابعة من الاتفاقية) . ويتكون المجلس من التشكيلات التالية (المادة الخامسة الى المادة الحادية عشرة من الاتفاقية) :

١ - الهيئة العليا : وتتألف من رؤساء الدول الاعضاء وهي أعلى سلطة في المجلس وتختص برسم السياسات العليا واتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي تصدرها الهيئة الوزارية كما تختص الهيئة العليا بتعيين الأمين العام للمجلس وقبول انضمام الاعضاء الجدد وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس . كما تعقد الهيئة العليا اجتماعا اعتياديا مرة كل عام باحدى الدول الاعضاء وبصورة دورية ويرأس الهيئة العليا رئيس الدولة المضيفة لدورة سنوية كاملة .

٢ - الهيئة الوزارية : وتتألف من رؤساء الحكومات للدول الاعضاء أو من يقوم مقامهم وتختص بدراسة الشئون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يختص بها المجلس ورفع الخطط المقترحات والتوصيات التي تتعلق بتحقيق أهداف المجلس إلى الهيئة العليا واتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العليا . وتعقد الهيئة الوزارية اجتماعا اعتياديا كل ستة أشهر في الدولة التي تتولى رئاسة الهيئة العليا ويرأس الهيئة الوزارية رئيس الحكومة أو من يقوم مقامه في تلك الدولة .

العربية وسط قرارات حضارية عميقة وذات دور كبير في بناء صرح الحضارة الانسانية. تتطلع لمشروع للتعاون والتضامن والعمل المشترك لميادين كافة يحملها الى ذلك شعور بالوحدة والرغبة في تنمية مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور تهدف لخدمة مصالحها المشروعة وسعيها الامين نحو الرقي وتعزيز دورها في العالم في خدمة قضايا السلم والتعاون المثمر بين الشعوب العربية ولما كان في مقدمة هذه القضايا والتعاون في ميادين الانشاء والاقتصاد التي تعزز الصلات الروحية والتدابير العملية لاشكالها كافة بين مواطني الدول العربية ذلك التعاون الذي يحتل المكانة الاولى في العمل العربي المشترك المتواصل في اتجاه العزة العليا للامة العربية في الوحدة والوصول الى الخطوات العملية لتحقيق القومية والتقدم . وإيماننا بأن التعاون بين الدول العربية في هذه الميادين يكتسب أهمية بسبب التهديدات التي تعرض لها الأمن العربي وما يزال وهي تهديدات ذات طبيعة عسكرية وأمنية وسياسية واقتصادية وحضارية وانطلاقا من حقيقة أن سيادة الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعي العربي بوحدة الأمن القومي ووحدة متطلبات وجوده وترسيخ التعاون العمل والتنسيق والتضامن ».

ثانيا : الأهداف الرئيسية التي جاءت بها اتفاقية مجلس التعاون العربي :

من الاطلاع على ما جاء بالمذكرة الايضاحية السابق ذكرها ومن نصوص الاتفاقية يمكن لنا أن نقسم الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون العربي إلى أربعة أقسام : أهداف سياسية ، أهداف عسكرية ، أهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية وسوف نقوم ببحث هذه الأهداف فيما يلي :

١ - الأهداف السياسية : ١ - لقد نصت المادة الاولى من الاتفاقية على أن المجلس أحد تنظيمات الأمة العربية » .

وهو بذلك يعتبر أحد التنظيمات السياسية التي تتكون في إطار تنظيمي يسعى الى أهداف سياسته ومنها تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية (المادة الثانية الفقرة السادسة من الاتفاقية) . ب - لقد جاء بالمذكرة الايضاحية ان دول المجلس لديها الشعور بالوحدة والرغبة في تنمية مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور تهدف لخدمة مصالحها المشروعة وسعيها الامين نحو الرقي وتعزيز دورها في العالم . ومن هنا يتضح لنا ان المجلس يسعى الى هدف سياسي آخر وهو تقوية الشعور بالوحدة العربية والتكامل السياسي لخدمة المصالح المشروعة لهذه الدول .

٢ - الأهداف العسكرية : الحقيقة ان الاتفاقية لم تذكر صراحة اية اهداف عسكرية حيث ان هذه الاهداف كما هو الحال في الأهداف السياسية ايضا تنظمها اتفاقات اخرى موجودة من قبل او قد توجد فيما بعد غير ان

المذكرة الايضاحية للاتفاقية تتحدث عن الارتباطات السياسية والامنية للدول الاعضاء وقد جاء ذلك في المذكرة من ان « التعاون بين الدول العربية يكتسب أهمية بسبب التهديدات التي تعرض لها الأمن العربي وما يزال وهي تهديدات ذات طبيعة عسكرية وأمنية ٣ - الأهداف الاقتصادية : ان الأهداف الاقتصادية هي الأهداف الرئيسية التي قام المجلس من اجلها ولهذا فقد كان من المقرر في بداية الاتفاق على ان يسمى « مجلس التكامل الاقتصادي العربي » (وسوف نتحدث عن التكامل الاقتصادي تفصيلا في الباب الثاني من هذا البحث) ولكن عدل عن هذه التسمية حتى لا ينظر اليه على انه اقتصر على جانب واحد فقط من جوانب التعاون وهو الجانب الاقتصادي مع انه الجانب الرئيسي في الاتفاقية وعلى ذلك فقد جاء الحديث عن هذه الاهداف الاقتصادية في مواطن عديدة من المذكرة الايضاحية للاتفاقية ثم جاء النص عليها في صدر الاتفاقية وذلك في المادة الثانية منها إذ نصت على ان مجلس التعاون العربي يهدف الى :

١ - تحقيق اعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الاعضاء والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف والامكانيات والخبرات .

٢ - تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الاعضاء وتحقيق ذلك التكامل في المجالات التالية بخاصة : أ - الاقتصاد والمالية ب - الصناعة والزراعة ج - النقل والمواصلات والاتصالات . د ... هـ و - تنظيم العمل والتنقل والاقامة .

٣ - تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة . ٤ - السعى الى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية .

٤ - الأهداف الاجتماعية : الاتفاقية لم تغفل الأهداف الاجتماعية بل جاء التركيز عليها ايضا في صدر بنودها ان جاء في المادة الثانية من الاتفاقية التركيز على ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق في المجالات التالية : ... د - التعليم والثقافة والاعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا . هـ - الشؤون الاجتماعية والصحية والسياسية ... ٥ - توثيق الروابط والأواصر بين مواطني الدول الأعضاء في جميع المجالات . وعلى ذلك تستنتج ان مجلس التعاون العربي قد وضع نصب عينيه أهمية رأس المال البشري وذلك بتنسيق التعاون في مجالات التعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية والصحية وهي كلها أمور هامة لتحقيق الرخاء والنهوض بالمستويات المعيشية لمواطني دول المجلس ومن استعراضنا للأهداف السابق ذكرها لمجلس التعاون العربي يتضح لنا انه خطوة حتمية

أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومدى اتفاقها مع اتفاقية مجلس التعاون العربي .

أولاً : لقد جاء في ديباجة الميثاق أن الغرض من إنشاء جامعة الدول العربية^(٤) « هو تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية ، وتوجيهها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصالح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وأمالها » . إذن يتضح لنا أن الغرض من إنشاء الجامعة هو إيجاد أداة ربط وتعاون تهيئ للدول العربية فرصة لتوحيد جهودها في سبيل تأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وأمال البلاد العربية . وإذا ما نظرنا إلى المذكرة الإيضاحية لاتفاقية مجلس التعاون العربي لوجدنا أنها لا تخرج عن هذه الأهداف وبالتالي فهنا توافق تام بين الهدف الذي جاء في المذكرة الإيضاحية للاتفاقية والغرض من إنشاء جامعة الدول العربية .

ثانياً : إذا ما رجعنا إلى ميثاق الجامعة العربية نجد أنه يؤكد على حرية الدول الأعضاء في عقد المعاهدات والاتفاقات فيما بينها أو بينها وبين غيرها وتأسيساً على ذلك فإن الدول الأعضاء حرة في أن تعقد بينها معاهدات من المعاهدات والاتفاقات طالما أنها ترى ضرورتها وأن فيها مصلحة لها^(٥) .

وقد جاء النص على ذلك في المادة التاسعة من الميثاق « لدول الجامعة العربية الرغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء ولتحقيق هذه الأغراض » كما أن الميثاق فرض على جميع الدول الأعضاء واجب ابتداع نسخ من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدها أو تعقدتها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها (م ١٧) . وفي اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي ما يتفق تماماً مع نصوص ميثاق الجامعة العربية في هذا الصدد مما يعطى لهذا المجلس الشرعية والقانونية بكونه متفقاً ومتمشياً مع أحكام الميثاق . وقد جاء النص على ذلك في المادة السابعة عشرة من الاتفاقية في فقرتها الرابعة : « تقوم دولة مقر الأمانة العامة بإيداع نسخ من هذه الاتفاقية لدى جامعة الدول العربية وتسجيلها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة » .

ثالثاً : فيما يتعلق بأهداف مجلس التعاون العربي ومدى توافقها مع أهداف الجامعة وأن الأغراض تقريباً متشابهة وربما يتساعل البعض عن جدوى مجلس التعاون العربي طالما أن أهدافه هي نفس الأهداف في ميثاق جامعة الدول العربية ، والرد على هذا التساؤل

للتعاون العربي في إطار التنمية والتقدم يستهدف مستقبل شعوب دول هذا التجمع قسماً في مجموعها تتشابه في كل الظروف وتتطلع إلى تنمية قدراتها الاقتصادية حتى تصل إلى المستوى المعيشي الأفضل . وبذلك فإن أبعاد هذا المجلس وفقاً لأهدافه تتضح من خلال أنه يخدم مصالح كل دولة من دول المجلس بالدرجة الأولى ويخدم هذه الدول الأربع بشكل جماعي بالدرجة الثانية .

الفصل الثالث

مجلس التعاون العربي وميثاق الجامعة العربية :
بادئ ذي بدء نشير إلى أن اتفاقية مجلس التعاون العربي قد أكدت تمسك الدول الأعضاء بميثاق الجامعة العربية الذي أجاز للدول الرغبة في تحقيق تعاون أوثق وروابط أقوى أن تعقد من الاتفاقات ما يحقق أغراضها كما أنها تتمسك بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية وتقيم علاقات تعاون مع التجمعات الإقليمية العربية والدولية (المادة الأولى) . ولذلك فقد كان ضرورياً قيام مثل هذه التجمعات خاصة وأن جامعة الدول العربية قد فشلت في تحقيق تجمع الدول العربية في سوق عربية مشتركة برغم وجود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . كذلك فإن الجامعة العربية قد فشلت في أن تتحول إلى برلمان عربي كامل يعمل على تحقيق مصلحة الشعوب العربية كافة ويضم ممثلين عن كافة هذه الشعوب وقد كان أيضاً لبعث مصر في الآونة الأخيرة عنها أثر كبير في تدوير أعمالها وتجميد نشاطها . فم منذ عشر سنوات مضت (في عام ١٩٧٩) انعقد مؤتمر قمة بغداد الشهير الذي أسفر عن تجميد عضوية مصر بجامعة الدول العربية وبعد عشر سنوات (عام ١٩٨٩) من هذا المؤتمر الشهير صدرت العاصمة العراقية بغداد أيضاً إلى العالم العربي والمجتمع الدولي أنباء توقيع اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي . ومن هنا كان السؤال الذي طرح نفسه : أين جامعة الدول العربية ؟ وهل هذا المجلس ألوأيد نواة لتنظيم عربي بديل الجامعة العربية ؟ إلا أن الزعماء الأربعة أنكروا أن مجلسهم ليس بديلاً لجامعة الدول العربية وليس بمبادرة على درجتها بل جاءت الاتفاقية مؤكدة في مادتها الأولى تمسك المجلس بميثاق جامعة الدول العربية . وتأسيساً على ذلك فسوف نشير فيما يلي إلى أحكام ميثاق جامعة الدول العربية لتتعرف منه على مدى التوافق بينه وبين اتفاقية مجلس التعاون العربي وإذا ما تم تشرح عن أحكام هذا الميثاق :

(٤) راجع : د . أحمد مرسى « ميثاق جامعة الدول العربية » بيان وتعليق . القاهرة ١٩٤٨ ص ٧٠ وما بعدها .
(٥) راجع في ذلك : د . جمال الغالي « ميثاق جامعة الدول العربية دراسة تحليلية مقارنة في القانون الدولي » دار الفكر العربي ١٩٤٨ ص ١٠٢ .

تقوية فاعليتها ليس فقط من أجل استمرارية النظام الإقليمي العربي وإنما أيضا لتنظيم العلاقات العربية الجديدة بين ما هو إقليمي خاص وما هو قومي عام وهو ما تظهر حتميته وضرورته القصوى إزاء التكتلات الاقتصادية الكبيرة القائمة والمحتملة.

الفصل الرابع :

مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي :
أولا : نشأة المجلس وتكوينه : يقصد بمجلس التعاون الخليجي تلك الدول الست التي وافقت على البيان الختامي لاجتماع الرياض في فبراير عام ١٩٨١ بإنشاء مجلس للتعاون والتنسيق في كافة المجالات ويتكون من الدول التالية : (٦) دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت .

وبموجب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي الصادر في ٢٥ مايو ١٩٨١ كان من الأهداف التي تسعى دول المجلس إلى تحقيقها : « وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية : - ... هذا ويتكون مجلس التعاون الخليجي من الأجهزة الرئيسية التالية » (٧)
١ - المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات ٢ - المجلس الوزاري ٣ - الامانة العامة (المادة السادسة من النظام الأساسي للمجلس) . ومقر المجلس مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية (م ٢٠) ويعقد اجتماعاته بدولة المقر أو أن يجتمع في أي من الدول الأعضاء . (م ٢) . ونحن هنا لسنا في مجال الحديث تفضيلا عن مجلس التعاون الخليجي وإنما أردنا به مقارنة أهدافه بأهداف مجلس التعاون العربي ، ومعرفة هل هناك تعارض بين المجلسين ؟ أو هل أحدهما قام لمواجهة الآخر - هل التعاون العربي كما أسماه البعض تعاون المعسرين قد قام في مقابل تعاون المؤسرين (مجلس التعاون الخليجي) كل هذه التساؤلات نطرحها للنقاش فيما يلي :

ثانيا : أهداف مجلس التعاون الخليجي ومقارنتها بأهداف مجلس التعاون العربي : جاء في ديباجة النص الرسمي للنظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي أن الدول الأعضاء « أدراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة أساسها العقيدة الإسلامية وإيماننا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين واقتناعا بأن التنسيق

غاية في البساطة إذ أنه كما ذكرنا من قبل أن الجامعة العربية لا تمتنع من قيام أية اتفاقات بين الدول الاعضاء لتقوية الروابط والسعى نحو مافيه الخير لشعوب البلاد العربية فعلى هذا الأساس قام مجلس التعاون بالاضافة الى ان الأهداف المذكورة في ميثاق جامعة الدول العربية لم تنجح الجامعة في تحقيقها بل انها كما ذكرنا من قبل قد فشلت في تجميع الدول العربية في سوق عربية مشتركة ولذلك فإن الزعماء الأربعة قد وقعوا الاتفاقية بعد استفادتهم من التجارب السابقة محاولين التركيز على ضرورة تحقيق هذه الأهداف من خلال هذا التجمع الرباعي دون المساس بالأهداف التي جاءت بميثاق جامعة الدول العربية ودون التخلي عن هذا الميثاق . ونشير هنا إجمالا إلى الأغراض التي جاء بها ميثاق الجامعة العربية : ومن مقارنتها بالأهداف التي ذكرناها من قبل لمجلس التعاون العربي نجد أنه لا توجد ثمة اختلافات تذكر بل هناك تشابه في هذه الأهداف . وقد جاء ذكر أغراض الجامعة العربية في المادة الثانية من الميثاق : « الغرض من الجامعة العربية توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها .

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشئون الآتية :

- ١ - الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمر الزراعة والصناعة .
- ب - شئون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .
- ج - شئون الثقافة .
- د - شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .
- هـ - الشئون الاجتماعية .
- و - الشئون الصحية .

ومن الإطلاع على أغراض الجامعة العربية يتضح لنا أنها مثلها مثل الأغراض التي جاءت باتفاقية مجلس التعاون العربي تشتمل أيضا على الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وأنها ركزت أيضا على الأهداف الاقتصادية .

وتخلص من كل ذلك أن مجلس التعاون العربي لم يتعارض في أي شكل من أشكاله أي أهدافه مع جامعة الدول العربية ، غير أن هذا المجلس بمنظوره القومي والمفتوح يمكنه أن يدعم الجامعة ويطورها ويعمل على

(٦) راجع في ذلك : د . بدرية عبد الله العوضي : (دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولي) يناير ١٩٨٥
(٧) للمزيد من التفاصيل راجع : د . عبد المنعم محمد داود : « مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق العربية المشتركة » منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨٨ .

للمجلس وهذا هو بعكس الحال في اتفاقية مجلس التعاون العربي التي ركزت جهودها الرئيسية في الاهداف الاقتصادية . وهذا الفارق الجوهرى قد يعود الى الاسباب التالية : أ - ان تقارب اعضاء مجلس التعاون الخليجى في منطقة جغرافية متشابهة وتواجدها حول الخليج العربى يجعلها تسعى الى التقارب السياسى وصولا الى الوحدة السياسية الشاملة لما في ذلك من قوة سياسية لهذه الدول . ب - تقارب اعضاء مجلس التعاون الخليجى من الناحية الاقتصادية حيث ان جميعها دولاً موسرة وبالتالي فان الناحية الاقتصادية نجاعت في المقام الثانى وذلك بعكس الحال في دول مجلس التعاون العربى حيث انها تعد من الدول الفقيرة وبالتالي كان التركيز الاساسى على التنمية الاقتصادية والاهداف الاقتصادية أما الوحدة السياسية فقد تقف في طريقها بعض العقبات على الاقل من الناحية الجغرافية نظرا لتباعد هذه الدول عن بعضها جغرافيا بعكس الحال في دول الخليج حيث كما ذكرنا سابقا تتداخل حدودها المشتركة وتتشابه نظم الحكم فيها كما تتشابه فيها الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية . ج - ان نشأة مجلس التعاون الخليجى تشوبها ايضا الصبغة السياسية حيث وجود الخطر الايرانى القادم من الشاطئ الآخر للخليج ثم انهيار اسعار النفط وتأثيرها على خطط التنمية في هذه الدول . د - النظام الاساسى لمجلس التعاون الخليجى نفسه قد ركز على الهدف السياسى حيث ذكرها في أكثر من بند بالاضافة الى تعميمه لكافة الميادين ومختلف المجالات مما يؤكد ايضا على السعى نحو الوحدة السياسية لدول المجلس .

ثالثا : هل هناك تعارض بين المجلسين ؟ : ليس هناك ثمة تعارض بين المجلسين فكل منهما قام بتحقيق اهداف معينة وهى قد تتشابه في الكثير ولا يوجد هدف في اى من المجلسين يتعارض مع هدف آخر في المجلس الآخر . هذا بالاضافة الى ان كلا المجلسين قام تجسيدا وتبويجا لعلاقات ومصالح قائمة ومشتركة بين الدول الاعضاء ومن ناحية أخرى فان كلا المجلسين قام في اطار ميثاق جامعة الدول العربية الذى لم يمنع قيام مثل هذه التجمعات كما ذكرنا آنفا بل يمكن القول بأن قيام مثل هذه التجمعات يمكن ان يؤدي الى تقوية وتدعيم الجامعة العربية .

رابعا : هل مجلس التعاون العربى هو تجمع للفقراء المعسرين في مواجهة تجميع الاغنياء الموسرين

(مجلس التعاون الخليجى) : الملاحظ ان الدول الاربع اعضاء مجلس التعاون العربى ليس بينها تفاوت كبير من حيث الغنى والفقرفهى من الدول النامية التى تسعى الى رفع مستوى معيشة سكانها ويمثلون جزءا كبيرا من الوطن العربى حيث يبلغ مجموع السكان في الدول الاربع

والتعاون والتكامل فيما بينها انما يخدم الاهداف السامية للامة العربية . واستهدافا لتقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها واستكمالاً لما بدأت من جهود في مختلف المجالات الحيوية التى تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها . من هذه الدعاية وبالرجوع إلى دعاية مجلس التعاون العربى يمكن لنا أن نستخلص توافقا في الاهداف وتشابها في الصياغة حيث أن الهدف الاساسى الذى جعل كلا من المجلسين يقوم بالتعاون وتوقيع اتفاقية هو الروابط المشتركة للدول الاعضاء والايمان بالمصير المشترك وخدمة الاهداف السامية للامة العربية بأكملها وليست لدول المجلسين فقط . إلا أننا قد نلاحظ في نهاية دعاية مجلس التعاون الخليجى عبارة لم تذكر في المذكرة الايضاحية لمجلس التعاون العربى ألا وهى أن الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجى تستهدف استكمال الجهود في مختلف المجالات الحيوية التى تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها : بمعنى أن هناك نية منعقدة بين دول المجلس في أن يتحول هذا المجلس إلى وحدة سياسية بين الدول الاعضاء وأن هذه الوحدة السياسية كما هو معروف تعنى انصهار كل الدول الاعضاء وذويانها داخل دولة واحدة تسمى بالدولة الاتحادية .

واستكمالاً للتعرف على اهداف مجلس التعاون الخليجى نشير فيما يلي الى اهدافه الرئيسية والتى ورد ذكرها في المادة الرابعة من النظام الاساسى للمجلس . وتتمثل هذه الاهداف الاساسية فيما يلي : ١ - تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها . ٢ - تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات ٣ - وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية : أ - الشئون الاقتصادية - ب - الشئون التجارية والجمارك والمواصلات - ج - الشئون التعليمية والثقافية - د - الشئون الاجتماعية والصحية - هـ - الشئون الاعلامية والسياحية - و - الشئون التشريعية والادارية - ٤ - دفع عجلة التقدم العلمى والتقنى في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها . هذه هى الاهداف التى ذكرت في النظام الاساسى لمجلس التعاون الخليجى ومنها ومن مقارنتها باهداف مجلس التعاون العربى السابق سردها نقرر ان اهداف المجلس الاول تشتمل كما هو الحال في المجلس الثانى على كافة الاهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، غير أن المجلس الاول يركز اهدافه على تحقيق الاغراض السياسية وهى تعتبر في نظرنا وفقا لما ذكرناه من الاهداف هى الغرض الرئيسى

النامية لحل مشاكلها الاقتصادية التي تعاني منها . فالعالم يعيش عصر التكتلات والتجمعات الكبيرة مثلما يعيش عصر توازن المصالح والاعتماد المتبادل ولا تستطيع أى دولة منفردة مهما بلغت قوتها ومواردها أن تتوازن في مصالحها وأمنها مع كتلة أو تجمع إذ لابد لها حتى تتعايش بنجاح مع الآخرين أن تنخرط في تجمع متجانس قائم على أسس سليمة وروابط متينة ومصالح مشتركة واضحة لكي يكون مثل هذا التجمع قادرا على التوازن مع غيره من التجمعات الإقليمية أو الاقتصادية . ومجلس التعاون العربى سيؤدى الى النفع لمجموعة الدول الأعضاء من خلال تعظيم الاستفادة من عناصر الانتاج الموجودة في كل من هذه الدول والمزج بينها بما يؤدى الى تحقيق التنمية الاقتصادية . ذلك أن المجلس سوف يتيح تبادل الخبرات والطاقات العاملة وتبادل السلع الغذائية وتوحيد القوانين الاقتصادية في الدول الأربع وإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل تنقل الأفراد بين هذه الدول وتبادل البرامج التعليمية والثقافية والاعلامية . كما أنه يتيح استثمار الموارد والامكانيات العربية على أفضل وجه من أجل التنسيق المشترك لاعطاء التجمع ميزات موحدة في حالات التفاوض والتجارة مع شروط أفضل لصالح الدول الاعضاء كما يتيح كذلك السبيل لاقامة مشروعات مشتركة وإقامة صندوق لتمويلها وتشجيع رؤوس الأموال العربية المودعة في البنوك الأجنبية على الاستثمار في الاقطار العربية . فعن طريق المجلس تستطيع مصر إيجاد منافذ لفائض يدها العاملة ولصناعاتها من الأسلحة ويمكن للعراق تلقي المساعدات الفنية والكوادر المصرية للمشاركة في إعادة تعمير البلاد وتطوير مبادلاته مع الدول الثلاث الأخرى كما أن الأردن يمكنه تطوير الصادرات من موارده الرئيسية الى دول المجلس وإيجاد عمل لكوادره ويمكن لليمن الشمالى تطوير اقتصادها وتنويعه بفضل تزايد صادراتها واستقبال كوادر جديدة خاصة خبراء البترول . ويقترب التكامل الاقتصادى أقوى مظهر للتكتل الاقتصادى وهو يعنى أن تكون اقتصاديات الدول الأعضاء كالاقتصاد دولة واحدة . والعمل في إطار مجلس التعاون العربى كما جاء في أهدافه يقوم على تدرج وفق أهداف محددة تنطلق من مرحلة لأخرى بعد كل إنجاز ليحقق التكامل الاقتصادى بشكل تدريجى يأخذ في الاعتبار مستوى كل دولة اقتصاديا وهذا ما جاء بالمادة الثانية من اتفاقية المجلس في الفقرة الثانية : « تحقيق التكامل الاقتصادى تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الاعضاء .. » ومن هذا المنطلق نقرر ان امكانية مجلس التعاون العربى

حوالى ٨٠ مليون نسمة تشكل خصائصهم البشرية قوة لا يستهان بها في ظروف الحرب والسلام سواء بسواء . فدول مجلس التعاون العربى اذن تجمع بينها ظروف مشتركة تبرر اتجاهها الى التعاون والتنسيق ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن مجلس التعاون العربى لم يقم تكتلا في مواجهة تكتل آخر وليس محورا موجهها لدولة عربية أخرى وهذا ما اكده في مناسبات عديدة الزعماء الاربعة عند توقيعهم للاتفاقية والدليل على ذلك أيضا ان الباب مفتوح لانضمام أى دولة عربية اليه سواء من مجلس التعاون الخليجى او من دول اتحاد المغرب العربى (٨) ، او حتى من الدول العربية الخارجة عن نظام التجمعات الثلاثة وهذا ما اكده المادة الرابعة من الاتفاقية : « تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه » إذن مجلس التعاون العربى ليس موجهها ضد احد وهو ليس تجمع الفقراء المعسرين في مواجهة الاغنياء الموسرين بل هو قائم على علاقات الأخوة والتعاون وهو مفتوح لمن يريد الانضمام اليه وانه تجمع لمصلحة الأمة العربية ويعتبر بداية جادة على طريق التجمع العربى الشامل وهذا يعنى توافر حسن النوايا بالنسبة للاشقاء العرب ويمكن القول أيضا بأن مجلس التعاون العربى بتوجهاته الصحيحة يمكنه ان يخدم اهداف التجمعين الآخرين في العالم العربى (مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى) حيث يمكن التنسيق بين التجمعات الثلاثة لخدمة اهدافها المشتركة كما يمكن لها اتخاذ مواقف موحدة من بعض مقتربات الاسواق العالمية ولاشك ان ذلك سوف يأتى في النهاية بالخير الكثير لصالح الأمة العربية كلها وهذا هو ما نرجوه جميعا ونتمناه .. ان ان المصلحة العربية تكمن في قيام علاقة صحيحة بين هذه التجمعات الثلاثة والا يكون لآى منها نظرة انغزالية تجاه الآخرين مما تصبح معه هذه التجمعات العربية قوة تقدم وتوحيد لا قوة هدم وتفكك وبحيث لا يتحول كل تجمع الى جزيرة منعزلة عن الآخرين يجرى تطوير اقتصادها وعلاقاتها مع الاسواق الاجنبية على نحو يقطع الطريق او يصادر امكانيات الوصول الى البناء المتكامل للاقتصاد العربى الشامل والسوق العربية الموحدة .

الباب الثانى : المجلس وامكانيات التكامل الاقتصادى تمهيد :

ان التجمع الاقتصادى أصبح ضرورة في إطار التطورات التكنولوجية والاقتصادية المعاصرة حيث أصبحت التكتلات الاقتصادية هي السبيل أمام الدول

(٨) أعلن قيام مجلس اتحاد دول المغرب العربى يوم الجمعة ١٩٨٧/٢/١٩ وذلك في ختام مؤتمر القمة الذى عقده زعماء دول المغرب العربى بمدينة مراكش بالمغرب ويهدف الاتحاد الى إنشاء السوق المغربية المشتركة بين دول المنطقة الخمس وهي : المغرب - الجزائر - موريتانيا - تونس - ليبيا . كما يتضمن أن كل اعتداء يتعرض له دولة من الدول الاعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى .

والغازات الصناعية يتزايد مع توالي الاكتشافات الجديدة ، وفي اليمن بدأت بالفعل الاكتشافات البترولية ودخلت اليمن مرحلة تصدير البترول مع بداية عام ١٩٨٨ . كما أن هناك أنباء ذكرت عن اكتشافات بترولية في الأردن على حدود العراق . ٤ - معظم دول المجلس تتمتع بكم وكيف عال من الناحية النسبية في عدد العلماء والمتخصصين في مجالات الزراعة والطب البيطري والري والتصنيع الزراعي مما يمكن أن يقوم بدور كبير في النهوض الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي . ٥ - تقدر مساحة المراعي الطبيعية بدول المجلس حوالي ٨ مليون هكتار وعلى الرغم من اتساع هذه النسبة لرقعة المراعي إلا أن معظمها ذات إنتاجية منخفضة مما يستدعي ضرورة التعاون فيها بين دول المجلس لتطوير استغلال هذه الموارد بصورة أفضل . كما أن هذه الدول تمتلك ثروة كبيرة من الرؤوس الحيوانية غير أن إنتاجيتها محدودة نظراً لتدهور السلالات وانتشار الأمراض مما يدعو إلى بذل الجهود المشتركة لمواجهة مثل هذه المشاكل . ٦ - أن أراضي منطقة المجلس يجرى فيها عدة أنهار من بينها نهري من أكبر الأنهار في العالم بالإضافة إلى تواجد المخزونات المائية الكبيرة تحت سطح التربة والتي يمكن أن تسهم بشكل واسع في التوسع الزراعي الأفقي ويعتبر التعاون الفني في هذا المجال ضرورة ملحة يقتضيها الواقع الزراعي في دول المجلس .

٧ - بالنسبة للثروة المعدنية فهناك العديد من أنواع المعادن في دول المجلس فمصر تمتلك الكثير من الخامات التعدينية مثل الفوسفات والطفلة والجبس والفحم والمنجنيز وبعض المعادن المشعة مثل اليورانيوم والثوريوم والرمال السوداء . كما أن الأردن يعتبر ثالث دولة في العالم في إنتاج الفوسفات بالإضافة إلى أن العراق يمتلك احتياطياً ضخماً من الكبريت العالمي .

وإذا ما استنتجنا من تلك النظرة حول الواقع الاقتصادي لدول المجلس تأكيداً لوجود العديد من المواد والمقومات التي يمكن أن تسهم بإيجاب في تحقيق التكامل الاقتصادي لهذه الدول فإن من الواجب أن نشير إلى بعض التحفظات السلبية التي قد تحتاج إلى نظرة عميقة من دول المجلس يمكن التغلب عليها ومن أهم هذه التحفظات ما يلي :-

١ - بالرغم من وجود الأراضي الزراعية الجيدة في دول المجلس وبخاصة في مصر والعراق نجد أنهما يأتیان في قائمة أكبر خمس دول عربية تستورد القمح بالإضافة إلى أن دول المجلس الأربع تعاني نقصاً خطيراً في إنتاج الغذاء مما يجعلها تعتمد على استيراد احتياجاتها

في الوصول إلى التكامل الاقتصادي لا بد وأن يسبقها بعض التكتلات الاقتصادية ثم الوصول إلى قيام السوق المشتركة وانتهاء بالتكامل الاقتصادي . وعلى ذلك فسوف نقسم هذا الباب إلى أربعة فصول : نبحث في الأول - وكمدخل للتعرف على اقتصاد الدول الأربع - نظرة حول الواقع الاقتصادي لدول المجلس ثم في فصل ثان نبحث في مجلس التعاون العربي وبعض التكتلات الاقتصادية بعد ذلك نبحث في إمكانية قيام سوق مشتركة لدول المجلس في فصل ثالث . وأخيراً نبحث في إمكانيات التكامل الاقتصادي وذلك في فصل رابع .

الفصل الأول :

نظرة حول الواقع الاقتصادي لدول المجلس^(٩)

يمثل مجلس التعاون العربي بدوله الأربع تكتلاً اقتصادياً متميزاً نظراً لطبيعة موقعه في قلب الوطن العربي سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث موقع أطرافه من التفاعلات الجارية في المنطقة العربية وهذا سينعكس بلا شك بآثار إيجابية حول مختلف المجالات الاقتصادية بين دول المجلس . والنظرة السريعة حول الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون العربي تؤكد وجود العديد من المعالم التي تمتلكها هذه الدول من موارد ومقومات اقتصادية يمكن أن تسهم بإيجاب في تحقيق درجة عالية من التعاون فيما بينها ومما يدعم من إمكانيات الوصول إلى التكامل الاقتصادي المنشود ونشير فيما يلي إلى أهم هذه المعالم : ١ - تقدر المساحة الجغرافية الإجمالية للدول الأربع بحوالي ١٧٣ مليون هكتار وهي تمثل حوالي ١٢ ٪ من إجمالي الرقعة الأرضية العربية . وتتوفر في دول المجلس مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة تقدر بحوالي ١١٠ ملايين فدان . وهي تتصف بتباين نسبي في المكونات المناخية بما يسمح بتباين واضح في التراكيب المحصولية ومن ثم في نوعية المنتجات المزروعة وبما يمكن بالتالي من تحقيق درجة عالية من التخصص الزراعي ومن ثم إمكانية تكثيف التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وبما يحقق مصالح الجميع . ٢ - يقدر عدد السكان البلدان في الأربعة نحو ٨٠ مليون نسمة ويمثلون حوالي ٤٠ ٪ من عدد سكان الدول العربية ومن بين هذا العدد نجد أن هناك قوى عاملة تتجاوز ٢٤ مليون نسمة من بينها حوالي ٣٢ ٪ من إجمالي العمالة الصناعية بالمنطقة العربية . ٣ - يصل الناتج القومي في دول المجلس نحو ١٠٠ مليار جنيه . كما أن دول المجلس تمتلك إمكانيات بترولية كثيرة حيث يبلغ عمر الاحتياطي البترولي المؤكد في العراق ما بين ٦٠ و ٧٠ سنة وفي مصر احتياطي مؤكد من البترول

(٩) للمزيد من التفاصيل حول الامكانيات والموارد الاقتصادية لدول المجلس راجع : « الضرورة والمستقبل » ورقة العمل المقدمة من جريدة الصناعة والاقتصاد . سابق الإشارة إليها . محمد أبو مندور « مجلس التعاون العربي والامن الغذائي » بحث مقدم إلى الندوة المشار إليها سابقاً . محمد حمدي سالم « إمكانيات ومجالات التنسيق في إطار مجلس التعاون العربي » بحث مقدم إلى الندوة المنعقدة عنها سابقاً .

الأعضاء ذلك أن هذا التنسيق هو الهدف المنشود لما يحققه من الترابط الوظيفي بين أهداف ووسائل وأدوات هذه الخطط بالإضافة إلى أنه يضمن تحقيق درجة عالية من الترابط العضوي بين الإمكانيات الاقتصادية المتاحة وصولاً للأهداف المشتركة. كما أن الاتفاقية أشارت في مادتها الثانية إلى أن التنسيق بين السياسات على مستوى القطاعات الانتاجية المختلفة يعد أساساً ضرورياً لتحقيق أهداف المجلس. وتجدر الإشارة إلى أن تنسيق هذه السياسات الاقتصادية وصولاً إلى التكتلات الاقتصادية ثم إلى التكامل الاقتصادي ينبغي أن يؤسس على استراتيجية واضحة ومحددة المعالم للمجلس وبوجه عام يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأهداف التنسيقية للخطط والسياسات الاقتصادية المشتركة فيما يلي: (١٠)

- ١ - ضرورة التنسيق وتدعيم الجهود المشتركة لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول الأعضاء وذلك بتنشيط معدلات النمو في القطاعات الانتاجية المختلفة ومن أهم صور هذه الاختلالات نجد الخلل الناجم عن النمو السريع للاستهلاك العام والخاص بما يتجاوز حجم الانتاج في معظم القطاعات كذلك الخلل الناجم عن ارتفاع معدلات التبعية الاقتصادية للأسواق الأجنبية والخلل الناجم عن الزيادة المضطردة لعدد السكان.
- ٢ - أن تعمل هذه السياسات المشتركة للدول الأعضاء على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار المشترك لكل من القطاع العام والقطاع الخاص بمعنى إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدوره في هذا المجال ولا يقتصر الاستثمار المشترك على مجموعة من المشروعات الحكومية.
- ٣ - ضرورة العمل على خلق وتطوير التكنولوجيا الانتاجية المحلية النابعة من البيئة الوطنية مع الاستفادة من التكنولوجيا الانتاجية العالمية بما يتلاءم مع تلك البيئة الوطنية.
- ٤ - العمل على تدعيم الإجراءات والجهود المبذولة في سبيل استخدام الموارد المتاحة استخداماً أفضل للوصول إلى مستوى أفضل من الرفاهية الاقتصادية لشعوب الدول الأعضاء. ويأتي في سبيل ذلك ضرورة العمل على تهيئة مناخ أفضل للاستثمارات وتبني برامج ومشروعات الإحلال محل الواردات خاصة في مجال المنتجات الزراعية والغذائية والعمل على تدعيم وزيادة الصادرات وتشجيعها وخاصة في المجالات التي تتمتع دول المجلس فيها بميزات نسبية.

وتحقيقاً للأهداف السابقة وتدعيماً لتنسيق الخطط

الغذائية من الخارج كما تعتمد أيضاً على الخارج في الحصول على مستلزمات الانتاج من أسمدة ومبيدات وآلات زراعية الأمر الذي يزيد من عبء العجز في ميزان المدفوعات إذ بلغت قيمة واردات مضر وحدها في عام ١٩٨٦ نحو ٢٦٨ مليون دولار ولم تتجاوز صادراتها نحو ٤٧ مليون دولار. وفي الأردن بنحو ٣١,٥ مليون دولار عام ١٩٨٦ وفي اليمن بنحو ٩,٩ مليون دولار في نفس العام أيضاً (عام ١٩٨٦).

٢ - ارتفاع معدلات التضخم في دول المجلس بالإضافة إلى تشابه الهياكل الصناعية والانتاجية إلى حد كبير فمثلاً هناك صناعات تنافسية في كل من العراق والأردن لانتاج الأسمنت بالإضافة إلى وجود عجز في ميزانيات الدول الأعضاء مما يعني أن أعفاء الواردات بين هذه الدول من الرسوم الجمركية طبقاً للاتفاقية وهي إحدى صور التكتل الاقتصادي يعني ضرورة إيجاد موارد أخرى لتمويل خزانة الدولة.

٣ - بالنسبة للموارد الرأسمالية في دول المجلس فالملاحظ أن هناك قصوراً نسبياً في هذه الموارد إلا أنه في إطار من التنسيق والتعاون يمكن توجيه استخدام المتاح منها بشكل أفضل مما يعود بالخير والنفع العام هذا بالإضافة إلى أن هناك جانباً من هذه الموارد الرأسمالية متاح ومتوفر لدى القطاع الخاص في الدول الأعضاء ويحتاج إلى تهيئة المناخ الاستثماري المناسب ليقوم بدوره بصورة أكثر فاعلية وبما يحقق الازدهار والرخاء بين دول المجلس.

الفصل الثالث

مجلس التعاون العربي وبعض التكتلات الاقتصادية

لنستعرض هنا في مجال البحث عن التكتلات الاقتصادية تفصيلاً حيث أن هذا موضوع يحتاج إلى عدة أبحاث أو إلى بحث مستقل ولكننا قصدنا الإشارة إلى بعض التكتلات الاقتصادية التي يمكن لمجلس التعاون العربي أن يعمل على تحقيقها وأن يأخذ بتجارب التجمعات التي سبقته في هذه المجالات ليستفيد منها. ويتطرق ما يراه صحيحاً ومتوافقاً مع الظروف الاقتصادية للدول الأعضاء وأن يلقي جانباً المساوئ أو العيوب التي قد تشوب هذه المجالات. وقبل أن نخوض في البحث عن أهم التكتلات الاقتصادية نرى أنه من الضروري الإشارة إلى ما جاء باتفاقية مجلس التعاون العربي من أهمية تنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية بين دول المجلس :-

أولاً :- تنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية بين دول المجلس

أشارت الاتفاقية إلى أهمية التنسيق بين الدول

المنتجات الصناعية تمهيدا لالغائها فيما بينها في ميعاد لايتجاوز أول يناير ١٩٧٠ وتم إلغاء الرسوم الجمركية فعلا في معظم دول المنطقة. في آخر عام ١٩٦٦. وكذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ويزم لها ب لافتا Latin American Free Trade Area (LAFTA) والتي انشأت بموجب معاهدة مونتيفيديو في عام ١٩٦٠ بين كل من: البرازيل، شيلي، بيرو، الأرجواي، الأرجنتين، المكسيك، بارجواي، ثم انضمت إليها في عام ١٩٦١ كولومبيا واكوادور وفي عام ١٩٦٨ فنزويلا وبوليفيا. ونعتقد ان دول المجلس الأربع تستطيع وفقا لتنسيق سياساتها الاقتصادية وعلى ضوء مذكراته من قبل أن تقدم على هذه الخطوة كبادرة للتكامل الاقتصادي.

٢ - الاتحاد الجمركي (١٢): وهو عبارة عن اتفاق عدة دول لاقامة حاجز جمركي موحد بينها وبين الدول الأخرى مع المقاء هذا الحاجز فيما بين هذه الدول. وأبرز مثال على هذا الشكل من التكتلات الاقتصادية هو اتحاد البنيولوكس Benelux وهو ذلك الاتحاد الجمركي الذي عقد في عام ١٩٤٧ بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وأصبح نافذ المفعول من أول يناير عام ١٩٤٨. ويعتبر هذا الاتحاد أول تجربة للتكامل الاقتصادي حيث أصبحت هذه الدول وحدة اقتصادية متكاملة. في عام ١٩٥٨. والاتحاد الجمركي يختلف عن منطقة التجارة الحرة حيث أن الأخيرة تتميز بإلغاء الرسوم والقيود الجمركية بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل عضو بتعريفته الجمركية الخاصة بالنسبة لكافة الدول الأخرى من غير الأعضاء في المنطقة. أما الاتحاد الجمركي فهو اتفاق يهدف إلى أن يجعل دول مستقلة -أرضا جمركية واحدة تخضع لتنظيم جمركي متماثل بمعنى إلغاء كامل للحدود وللحواجز الجمركية التي تفصل بين الدول الأعضاء واندماجها في وحدة جمركية واحدة، وهناك عناصر أساسية مكونة للاتحاد الجمركي أهمها: أ - وحدة الحدود الجمركية والاقليم الجمركي بالنسبة لبقية الدول الأخرى. ب - وحدة القانون الجمركي والتعريفات الجمركية. ج - حرية تداول السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد. د - توزيع الرسوم الجمركية التي يتم تحصيلها على سلع وخدمات الدول الأخرى بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي وفقا لنسبة معينة يتم الاتفاق عليها فيما بينهم. هذا وقد اتخذ مجلس التعاون العربي خطوة جادة في سبيل تحقيق هذا الشكل من التكتلات الاقتصادية حيث طالعنا جريدة الاهرام

والسياسات الاقتصادية بين دول المجلس يمكن له ان يعمل على تطبيق بعض صور التكتلات الاقتصادية المعروفة التي نوردتها فيما يلي:

ثانيا: بعض أشكال التكتلات الاقتصادية التي يمكن لمجلس التعاون العربي تطبيقها (١١)

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مولد العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية، كما شهدت أيضا الكثير من مظاهر التكتلات الاقتصادية التي تستهدف تنمية التجارة الدولية وتحريرها عن طريق التدرج في تخفيض الحواجز الجمركية وتحسين شروط التجارة الخارجية بما يؤدي إلى الإسراع في معدلات النمو الاقتصادي ونمو الاستثمارات وخلق طاقات عمل جديدة وكل هذه التكتلات تعمل على حل مشكلة الأسواق وفتح مجالات أكبر أمام تسويق المنتجات والعمل على إعادة تقسيم العمل الدولي على أسس سليمة من التخصص الانتاجي بما يعود في النهاية بالنفع والخير على كل دولة على حدة من جراء مزايا التخصص والانتاج الكبير. وتتخذ التكتلات الاقتصادية عدة أشكال تختلف فيما بينها بحسب درجات الاندماج بين الأطراف الأعضاء المنظمة لهذه التكتلات ومن حيث أثرها على إمكانية قيام الوحدة الاقتصادية الكاملة فيما بين الدول الأعضاء وفيما يلي الإشارة إلى أهم هذه الأشكال:

١ - منطقة التجارة الحرة: هي عبارة عن تكتل مجموعة من الدول يتمثل في إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها مع احتفاظ كل دولة منها بتلك الحواجز مع بقية دول العالم. ومنطقة التجارة الحرة تختلف عن المنطقة الحرة فهذه الأخيرة تعد جزءا من اقليم الدولة محرر من الجمارك. إذن في منطقة التجارة الحرة تتفق الدول الأعضاء على تخفيض القيود الجمركية أو إزالتها بما فيها القيود الإدارية المفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات فيما بينها وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية الخاصة إزاء الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك منطقة التجارة الحرة الأوربية ويرمز لها بـ افتا European Free Trade Area (EFTA) والتي أنشأت بموجب معاهدة استوكهولم في عام ١٩٥٩ بين سبع دول هي: المملكة المتحدة، السويد، والنرويج، الدانمارك والنمسا وسويسرا والبرتغال. وانضمت إليها أخيرا أيرلندا والغرض منها كان تخفيض الرسوم الجمركية على

(١١) للمزيد من التفاصيل حول هذه التكتلات الاقتصادية راجع: د. عبد الحكيم الرفاعي «السياسة الجمركية والتكتلات الاقتصادية» الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. القاهرة ١٩٧٦ وفؤاد مصطفى محمود: «التصدير والاستيراد علميا وعمليا» الطبعة الثانية. دار النهضة العربية ١٩٨٤. محمود صالح الفلكي: «التكتلات الاقتصادية الغربية» نشراتها - أنظمتها - يونيو ١٩٦٢.

(١٢) للمزيد من التفاصيل راجع زينب سليمان محمد درويش: «الاتحادات الجمركية وأثرها في النمو الاقتصادي» رسالة دكتوراه - حقوق القاهرة ١٩٨٢.

الفصل الثالث :

المجلس وقيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء :
إن التجمع الرباعي في إطار مجلس التعاون العربي سوف يساعد في اتساع السوق العربي وهذا في حد ذاته يسمح بقيام صناعات جديدة وفقا لمعايير أفضل إذ أن الفائدة الاقتصادية تثبت أنه كلما اتسع السوق كلما أدى ذلك إلى تخفيض أسعار السلع المنتجة وبالتالي إلى زيادة تسويقها وإنتاجها بالإضافة إلى أن اتساع السوق يعنى تنوعا في الموارد واستخداما أفضل لها . ونرى أن هذا التجمع بهذه الأهداف التي أقرها إذا ما أصر على تحقيقها فسوف يكتب له النجاح باذن الله حيث أن أهدافه ركزت بالدرجة الأولى على الأهداف الاقتصادية دون الخوض في المسائل السياسية ونقرر هنا ونحن بصدد الحديث عن قيام سوق مشتركة بين دول المجلس أن السوق العربية المشتركة التي انشئت من قبل وفقا لميثاق جامعة الدول العربية كان أساسها سياسيا بحتا وبالتالي لم تثبت فعالية ولم يكتب لها النجاح . وينبغي القيام فورا بدراسة شاملة لأسواق دول المجلس الأربع لتحديد المواد الخام ورؤوس الأموال وكافة الأنشطة الاقتصادية صناعية كانت أم زراعية أم تجارية للتعرف على احتياجات كل دولة منها بهدف استفادة كل دولة من الدول الأخرى ليحدث النفع المشترك للدول الاعضاء وليحدث نوع من التكامل الاقتصادي في إطار قيام سوق مشتركة بين دول المجلس وصولا منها إلى التكامل الاقتصادي وسوف نبث فيما يلي مفهوم السوق المشتركة ثم نشير إلى السوق العربية المشتركة كتجربة لم يكتب لها النجاح ثم التجربة في إطار السوق الأوروبية المشتركة حيث كتب لها النجاح الباهر .

أولا : مفهوم السوق المشتركة وأهميتها : من بين الأهداف الرئيسية التي حددتها اتفاقية مجلس التعاون العربي ما جاء في المادة الثانية الفقرة الرابعة « السعى إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية » . من هذا النص يتضح لنا أن دول المجلس تسعى نحو قيام السوق المشتركة التي نحن بصدد بحثها الآن وذلك تطلعا إلى السوق العربية المشتركة أي التي تضم كافة الدول العربية ومنها تصل إلى قيام الوحدة الاقتصادية العربية وهي كما ذكرنا أقصى درجات التكامل الاقتصادي بمعنى أن تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كأنها اقتصاد واحد وهو ما يعنى الوصول إلى التكامل الاقتصادي كما سنرى في الفصل التالي .

والسوق المشتركة عبارة عن سوق تتوافر فيه حرية انتقال السلع والخدمات والعمل ورؤوس الأموال بين الدول الاعضاء وهناك فارق رئيسي بين السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة حيث أنه لا يوجد في الأخيرة إتحاد

وجريدة الاخبار أيضا يوم الأربعاء الموافق ١٩٨٩/٤/٥ بخبر هام حول دراسة لاقامة نظام جمركي موحد لدول مجلس التعاون العربي وقد جاء في هذا الخبر أن خبراء الجمارك بدول المجلس سيبدأون قريبا في إجراء دراسات تفصيلية لاقامة نظام جمركي موحد بدول المجلس الأربع وقد صرح بذلك السيد وكيل أول وزارة المالية ورئيس مصلحة الجمارك مشيرا إلى أنه توجد حاليا بين مصر وباقي دول المجلس والعديد من الدول العربية الأخرى اتفاقيات جمركية ثنائية . كما أعلن أن هدف الدراسات التي يقوم بها الخبراء هو وضع نظام موحد للجمارك يسري في كل من دول مجلس التعاون العربي . ونحن نأمل في سرعة تطبيق مثل هذا النظام لما يؤكد من جدية العمل بالمجلس وجدية ماينتظر منه من تحقيق الخير لمواطني الدول الاعضاء وصولا إلى التكامل الاقتصادي .

٣ - الاتحاد الاقتصادي : في مثل أشكال هذه التكتلات الاقتصادية لا يقتصر التعاون بين الدول الاعضاء على إزالة القيود المفروضة على التبادل التجاري وحركات رؤوس الأموال فحسب بل يشمل إلى جانب ذلك التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الاعضاء . وهو عبارة عن سوق مشتركة تقوم بتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين أعضائها وفيما يتعلق بالعمالة وسعر الصرف وميزان المدفوعات . والاتحاد الاقتصادي هو الشكل المتقدم لأشكال التكتلات الاقتصادية حيث يعتبر مرحلة هامة تسبق المرحلة النهائية وهي مرحلة الوحدة الاقتصادية الشاملة أي التكامل الاقتصادي وهو الأمل المعقود على هذا المجلس . ونجد بوادر هامة لهذا الاتحاد حيث ذكر في جريدة اخبار اليوم في ١٩٨٩/٢/١٨ أن هناك دراسات تستهدف توحيد التشريعات والقوانين الاقتصادية في الدول الأربع بما يسهل انسياب رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين تلك الدول بما يحقق الفائدة المشتركة لها هذا بالإضافة إلى أننا نستطيع - استنتاجا من نصوص اتفاقية المجلس - أن النية تتجه نحو تحقيق هذا الاتحاد الاقتصادي حيث جاء في المادة الثانية من الاتفاقية كما ذكرنا من قبل أن المجلس يهدف إلى تنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة ومن بين هذه السياسات التنسيق في المجالات الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية وهذه السياسات من بين الدعائم التي يقوم عليها الاتحاد الاقتصادي . والجدير بالذكر أن هناك أشكالا أخرى للتكتلات الاقتصادية منها السوق المشتركة وقد أثرنا أن نبثها في فصل مستقل لأهميتها بالنسبة لدول المجلس ولأهميتها أيضا من حيث ذكرها صراحة ضمن بنود الاتفاقية وضمن أهداف مجلس التعاون العربي التي يسعى إلى تحقيقها وهذا ما سوف نبثه في الفصل الثالث من هذا البحث .

لعدم نشاط التشكيلات التعاونية في إطار ميثاق المجلس ويستطرد الخبر بأن رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين قد صرح بأن هناك اتصالات تتم مع ممثلي القطاع الخاص في دول المجلس لإقامة شركة قابضة كبرى بتمويل من مؤسسات القطاع لتنفيذ مشاريع متناسقة على مستوى هذه الدول « إن هذا الخير الهام يدخل في إطار البند الثالث من المادة الثانية من إتفاقية المجلس حيث جاء في هذا البند « تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة »

ثانياً : السوق العربية المشتركة : (١٤) في عام ١٩٥٠ عقدت دول الجامعة العربية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وفي إطار هذا التعاون الاقتصادي تقرر إنشاء إتفاقية الوحدة الاقتصادية في عام ١٩٦٢ وأنشئ بموجبها مجلس الوحدة الاقتصادية وقد قرر هذا المجلس في دور انعقاده بالقاهرة في المدة من ٨ إلى ١٣ أغسطس عام ١٩٦٤ إنشاء السوق العربية المشتركة وذلك « رغبة في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للدول المتعاقدة وإرساء دعائم الوحدة الاقتصادية ... ورغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل » . وتهدف السوق العربية المشتركة إلى :

- ١ - حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال . ٢ - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي . ٣ - حرية تبادل البضائع ٤ - حرية النقل والتراخيص واستكمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية . وقد وافقت على إنشاء السوق خمس دول هي مصر ، سوريا ، العراق ، الأردن ، الكويت وبدأ العمل بها منذ أول يناير ١٩٦٥ وقد انضمت إليها اليمن عام ١٩٦٧ والسودان في عام ١٩٦٩ . والحقيقة أن هذه الفكرة بأهدافها المذكورة أنفا قد وصلت في مرحلة التفكير الاقتصادي إلى أقصى درجات الاتحاد الاقتصادي أو الاندماج الاقتصادي إلا أن اختلاف النظم السياسية والعقائدية التي تحكم شعوب المنطقة العربية مازالت تقف جبر عثرة في سبيل وحدة الرأي والفكر الاقتصادي كما أن الأمر يقتضى تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية وهذا هو ما فكر فيه أعضاء مجلس التعاون العربي حينما وقعوا الإتفاقية وهو ما كان نصب أعينهم من تعثر مباشرة السوق العربية المشتركة لمهامها بنجاح .

جمركي وليست هناك تعريفية خارجية مشتركة تطبق على الدول غير الأعضاء بل أن كل دولة تحتفظ بتعريفاتها الخاصة بالنسبة للدول غير الأعضاء . والواقع أن السوق المشتركة تهدف إلى وحدة جمركية واقتصادية (١٥) . ولاشك أن الوحدة الجمركية والاقتصادية بين الدول الأعضاء لها أهمية كبرى من حيث المزايا العديدة التي يمكن أن تحققها والتي يكون لها أكبر الأثر في إقتصاديات الدول الأعضاء إذ يترتب على هذه الوحدة إتساع نطاق السوق الذي تصرف فيه المشروعات منتجاتها نتيجة للاتحاد الجمركي فيزيد الإنتاج بدرجة كبيرة وتقل التكاليف وتنخفض الأسعار ومن ثم يستفيد المستهلكون فائدة كبيرة ، كما تؤدي الوحدة الاقتصادية إلى زيادة العمالة بسبب ما تؤدي إليه من تحقيق حرية انتقال العمل من دولة إلى أخرى وما تتضمنه من إعادة تدريب العمال لإعادة توظيفهم إذا ما غيرت المشروعات التي يعملون فيها من إنتاجها أو وجهته وجهة جديدة . هذا بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات بسبب حرية انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء من جانب وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق بكميات كبيرة من جانب آخر يحدوها إلى ذلك إتساع السوق وعدم وجود حواجز جمركية . كما أن زيادة الاستثمارات تساعد على إقامة مشروعات كبيرة لم يكن متاحاً قيامها من قبل فتتخفض نفقة الإنتاج لاستفادتها بمزايا الإنتاج الكبير ، كذلك فإن قيام السوق المشتركة يتيح للدول الأعضاء القيام بالتخطيط والتنسيق الاقتصادي للوصول إلى الأهداف المنشودة واختيار أفضل الوسائل لتحقيق هذا التنسيق في داخل السوق . هذا والجدير بالذكر في هذا المجال أن نشير إلى أن دول المجلس قد بدأت بالفعل خطواتها نحو تنفيذ هذه الأهداف بالقيام ببعض المشروعات الاستثمارية الكبرى حيث نشرت جريدة الجمهورية خبراً يوم السبت الموافق ٨ أبريل ١٩٨٩ حول قيام شركة تعاونية للسلع الغذائية والحرفية وقيام مشاريع متناسقة كبرى للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون العربي . وقد أشارت الصحيفة أن ممثلو الاتحادات التعاونية بدول المجلس قد وافقوا على دراسة إقامة شركة تضم التشكيلات التعاونية في دول المجلس لتيسير وتدعيم التبادل التجاري للسلع الغذائية والحرفية كما صرح الأمين العام للاتحاد التعاوني العربي ووزير المالية العراقي الأسبق أنه سيتم بحث ثلاث ورقات عمل من مصر والعراق والأردن لإقامة مجلس تنسيق أو مكتب تنمية التعاون بين الاتحادات التعاونية لدول المجلس

(١٣) انظر د . عبد الحكيم الرفاعي : المرجع السابق الإشارة إليه ص ٢٤٠ .

(١٤) للمزيد من التفاصيل حول السوق العربية المشتركة انظر : د . عبد الحكيم الرفاعي المرجع السابق الإشارة ص ٢٥١ وما بعدها ، السوق العربية المشتركة ، ترجمة وتقديم د . صليب بطرس . دار المعارف المصرية يناير ١٩٧٥ .

على استكمال مسيرة التكامل بإعلان الوحدة الأوروبية المنتظرة عام ١٩٩٢ .

والجدير بالذكر أن إنشاء السوق الأوروبية المشتركة بعد نقطة تحول في تاريخ العالم الحديث كما يطلق عليها « المجتمع الاقتصادي الأوروبي » وقد قامت السوق الأوروبية المشتركة على عدة أسس يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

١ - تنسيق السياسات الاقتصادية ٢ - الوحدة الجمركية ووحدة السياسة التجارية ٣ - السياسة الاجتماعية ٤ - السياسة الزراعية المشتركة ٥ - السياسة المالية والميزانية ٦ - اشتراك الدول والأقاليم فيما وراء البحار .

وقد كان من أهم أهداف السوق الأوروبية المشتركة مايلي :-

١ - إنشاء اتحاد جمركي ليصبح اتحادا كاملا عند انتهاء فترة الانتقال وقد تم إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وفرض تعريف جمركي موحدة على واردات الدول غير الأعضاء وإلغاء القيود الكمية وبذلك قد تم توحيد السياسة التجارية للدول الأعضاء في السوق ٢ - قد هدفت السوق إلى أبعد من ذلك وهو الوحدة الاقتصادية بما نصت عليه من تنسيق السياسات الاقتصادية في المجالات التالية : التنمية الاقتصادية بإنشاء بنك أوروبي للاستثمار ، حرية انتقال العمل ورأس المال ، وضع سياسة مشتركة للنقل ، المنافسة الحرة ، تنسيق الضرائب ، ميزان المدفوعات والمسائل النقدية .

٣ - تضمنت المعاهدة أيضا الأهداف الاجتماعية بما نصت عليه من التنسيق بين الأعباء الاجتماعية في الدول الأعضاء باعتباره شرطا أساسيا للتجارة الحرة وكذلك إظهارا لاهتمام الدول الأعضاء بالرفاهية الاجتماعية كما تقرر إنشاء صندوق اجتماعي الغرض منه توفير فرص العمل أمام العمال في السوق المشتركة ورفع مستوياتهم .

٤ - بالنسبة لأهداف السياسة الزراعية المشتركة فقد تضمنت تنمية الكفاية الانتاجية للزراعة باستخدام الوسائل الفنية الحديثة والافادة إلى أقصى حد من عوامل الانتاج بالإضافة إلى ضمان مستوى عايل للمعيشة بالنسبة للعاملين بالزراعة واستقرار الاسواق وضمان توفير المنتجات بانتظام كذلك ضمان أثمان معقولة للمستهلكين . هذا هو أهم ما يمكن ذكره بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة دون الخوض في تفصيلات هذه الأهداف والاتفاقيات التي عقدتها أو تكويناتها وأجهزتها

وعلى ذلك فقد نصت اتفاقية المجلس على ضرورة السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة . فهل هذا يعني أن هذه السوق هي بديل للسوق العربية المشتركة ، لقد أكد بعض المسؤولين^(١٥) إثر توقيع الاتفاقية أن التجمع الرباعي دعامة للسوق العربية المشتركة ونواة تنشيط ودفع دم جديد لها . ونحن نرى أن قيام السوق المشتركة لدول المجلس ليست بديلا عن السوق العربية المشتركة إذ أن هذه الأخيرة أنشئت وفقا لميثاق جامعة الدول العربية وهذه الدول الأربع وهي أعضاء في السوق العربية المشتركة لا تستطيع أن تلغى ما أصدرته الجامعة العربية بالإضافة إلى أن الدول الأربع لم تعلن أنها تقصد بقيام السوق المشتركة أن تكون بديلا عن السوق العربية المشتركة إنما هي تهدف إلى أن تكون نواة حقيقية للوصول إلى السوق العربية المشتركة في حالة انضمام الدول العربية الأخرى إلى الاتفاقية . وكما ذكرنا من قبل أن هذه الاتفاقية تسمح بانضمام أية دولة عربية .. وبالتالي فإذا ما تحقق لدول مجلس التعاون العربي قيام هذه السوق المشتركة بصورة جدية وفعالة وفقا للأهداف المرجوة أخذه في الاعتبار التجارب السابقة عليها المتعثرة منها والناجحة أيضا . وإذا ما انضمت إليها الدول العربية الأخرى فهي قد تكون منضمة على أسس سليمة وأهداف محددة تسير وفقا لتنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية فتعطيها قوة وفعالية أكبر وهذا ما نتمناه جميعا خاصة وإمامنا تجربة ناجحة لهذه السوق المشتركة وهي السوق الأوروبية المشتركة والتي سنشير إليها جالا وذلك بهدف الاستفادة منها ووضعها أمام أعين دول المجلس لتكون لهم نبراسا للعمل الجاد والتكامل والذي يسير بخطى واسعة نحو التقدم والازدهار على طريق التكامل الاقتصادي .

ثالثا : السوق الأوروبية المشتركة^(١٦) : وقعت اتفاقية السوق الأوروبية بين ست دول أوروبية هي : ألمانيا الاتحادية ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، ولوكسمبورج وذلك على أثر توقيع اتفاقية روما في ٢٥ مارس ١٩٥٧ وهو ما عرف بميثاق روما ووضعت هذه الاتفاقية أسس الإطار العام للتعاون الاقتصادي وكذا التنسيق السياسي والاستراتيجي لدول السوق الست . وقد انضمت إليها ثلاث دول أخرى هي بريطانيا والدنمارك وأيرلندا في عام ١٩٧٢ ثم انضمت اليونان أخيرا في عام ١٩٨٢ وانضمت إسبانيا والبرتغال ثم انفق

(١٥) تصريح للدكتور/ أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب رئيس الجمهورية للشئون السياسية وذلك لجلسة السياسي في ١٩٨٩/٢/١٩ الصفحة الثالثة .

(١٦) للمزيد من التفاصيل حول السوق الأوروبية المشتركة راجع : د . عبد الحكيم الرفاعي المرجع السابق ، فؤاد مصطفى محمود ، المرجع السابق ، عادل أمين : « السوق الأوروبية المشتركة وأثرها على الاقتصاد الأفريقي والاسيوي » ، الدار المصرية للكتاب ١٩٥٧ ، محمد شفيق عبد الفتاح : « أثر السوق الأوروبية المشتركة على الاقتصاديات » جمهورية مصر العربية الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٤ .

ولوكسمبورج (ولفظ البنيولوكس تسخية الى الحروف الاولى من أسماء هذه الدول باللغة الانجليزية) وهذه التجربة تعد مثالا يحقذي به في التكامل الاقتصادي على مدى أوسع وقد تم البدء في تنفيذه في أول يناير ١٩٤٨ وبموجبه ألغيت القيود النقدية بين الدول الثلاث وألغيت كذلك القيود المفروضة على انتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد وتم الاتفاق على انشاء سوق مشتركة للعمل تضمن حرية العمل وانتقاله في دول الاتحاد وقد كفل الاتحاد تنسيقا كافيا للسياسات الاقتصادية والمالية دون المساس بسيادة الدول المشتركة . كما أن السوق الأوروبية المشتركة كما ذكرنا تعد أبرز مثال ناجح في العصر الحديث من حيث استكمال مسيرة التكامل بإعلان الوحدة الأوروبية المنتظرة عام ١٩٩٢ .

نخلص إذن الى أن التكامل الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية عبارة عن مرحلة تصل فيها مجموعة من الدول إلى الانصهار الكامل في كتل اقتصادية أكبر يكون له سياسة اقتصادية واحدة وأجهزة واحدة تشرف على هذه السياسة وتكون أيضا هناك عملة واحدة .

ثانيا : إمكانيات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي

ذكرنا من قبل أن التجمع الاقتصادي العربي هو أمر مطلوب خاصة وأن العالم كله يتجه اليوم نحو التكتل الاقتصادي . وأذلك التجمع بين الدول الأربع يأتي في إطار الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة في نهاية الأمر بإذن الله . ومحاولات التكامل الاقتصادي لابد وأن تبدأ بصورة من صور التنسيق الهادئ والتدرجي بشرط أن يكون لدى القائمين على تحقيق هذا التكامل الرؤية الواضحة عن الأهداف والآمال التي يريدون تحقيقها وقد ذكرنا من قبل أن اتفاقية مجلس التعاون العربي نصت في مادتها الثانية الفقرة الثانية ضمن أهداف المجلس « تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا .. » وهذا ما يجعلنا نطمئن إلى أن الاتفاقية تسير في المجرى الطبيعي للأمور والذي يستدعي كما أشرنا إلى ضرورة البدء ببعض أشكال التكتلات الاقتصادية تمهيدا للوصول إلى التكامل الاقتصادي حيث أن هذا هو الهدف النهائي الذي تسعى إليه دول المجلس وهو ما أشارت إليه الاتفاقية في نفس المادة الثانية ولكن في فقرة لاحقة وهي الفقرة الرابعة نصت على « السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية » .

المختلفة التي تعمل بانتظام وتنسيق متكامل ذلك ان انشاء هذه السوق كان مثالا يحتذى به في التكتلات الاقتصادية الناجحة . ولعل أهمية معاهدة روما ترجع الى انها نفذت بدقة وفقا للبرنامج المفصل الذي تضمنته وما حدث بين الدول الأوروبية هو نموذج عمل لخطوات الوحدة والتكامل المدروسة والمتأنية والتي تضعها امام دول مجلس التعاون العربي وهو ما يمكن ان تقبلي به الدول العربية لتحقيق الحلم في الوحدة الاقتصادية والسياسية الشاملة . وهذا التجمع الرباعي يعتبر نواة لاعطاء المثل على التنسيق والتعاون بين الدول الأربع تساعد على فتح سوق واسعة تسمح بتحريك لرؤوس الاموال وتشجيع اقامة المشروعات الاستثمارية وكذلك خلق سوق للعمالة . وبالحيلة يمكن ان تحذو حذو السوق الأوروبية المشتركة بكل فعاليتها ونجاحها وصولا الى الوحدة الاقتصادية العربية والتكامل الاقتصادي كما سنراه في الفصل التالي .

الفصل الرابع : المجلس وإمكانيات التكامل الاقتصادي (١٧)

أولا : مفهوم التكامل الاقتصادي وأهميته :
التكامل الاقتصادي كما ذكرنا من قبل هو أقوى مظهر للتكتل الاقتصادي ويشجع على قيامه وجود سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وقد ينتهي بالوحدة السياسية ، وهو يعني أن تكون اقتصاديات الدول الأعضاء كإقتصاد دولة واحدة وتقوم فيما بينها بإنشاء سلطة قومية يكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة الزام لجميع الدول الأعضاء . والوحدة الاقتصادية لها أهمية كبرى خاصة بالنسبة للدول النامية حيث تقوم بوضع برامج للتنمية من شأنها زيادة الانتاج والوحدة تساعد على التخطيط والتنسيق الاقتصادي لأن القوس في التنمية يقتضي وجود أسواق كبيرة لتصريف المنتجات ولاشك أن الاتفاقيات الإقليمية تساعد على توسيع الأسواق وتساهم في العمل على نجاح التخطيط . كذلك فإن الوحدة الاقتصادية بين الدول النامية المنتجة للمواد الأولية تؤدي إلى تنسيق سياساتها وتنظيم المنافسة بينها في الأسواق الأجنبية وبالتالي يمكن أن تتحسن شروط المبادلة الدولية لمصلحتها . وأمامنا تجربة رائدة في الوحدة الاقتصادية نجدها في اتحاد النيلوكس كما أشرنا إليه من قبل وهو الاتحاد المعقود بين بلجيكا وهولندا

(١٧) للمزيد من التفاصيل حول التكامل الاقتصادي راجع : د . علي لطفى « رؤوس الاموال العربية وإمكانيات قيام تكامل اقتصادى عربى » بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الاول للاقتصاديين المصريين بالقاهرة في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ مارس ١٩٧٦ ود . تيسير عبد الجابر « دراسات في التكامل الاقتصادي العربى » معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٢ .
- ايهاب عز الدين ابراهيم نديم « التكامل الاقتصادى عن طريق التنسيق مع التطبيق على الدول العربية » رسالة ماجستير . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة ١٩٧٦ واسماعيل عبد الرحيم شلبى : « دراسة عن التكامل المالى العربى ودرره في تحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية » رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٧٩ .

إذن الطبيعي في الأمر هو أن يبدأ المجلس بأحد أشكال التكتلات الاقتصادية ثم ضرورة قيام السوق المشتركة وأخيرا الوحدة الاقتصادية وتأسيسا على ما استعرضناه من قبل حول الواقع الاقتصادي لدول المجلس تأكد لنا وجود العديد من المعالم التي تمتلكها هذه الدول من موارد ومقومات اقتصادية يمكنها أن تسهم بآثار ايجابية نحو الوصول إلى التكامل الاقتصادي المنشود فالدول الأربع تمتلك مقومات متنوعة تسمح - بالفعل - للقول بإمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي ولكن تنوء إلى ضرورة وجود التفاهم والتضامن بين الدول الأعضاء مع تداوك أخطاء التجارب الوجدوية السابقة وعم التسرع في البناء ويجب إقامة أضية اقتصادية ثابتة ورأسخة في كافة مجالات الصناعة والزراعة والاستثمارات المشتركة لوضع أساس التكامل . بالإضافة إلى ضرورة العمل على ألا تقف مشاكل السياسة عتبة في سبيل تحقيق هذا الهدف النهائي وهو التكامل الاقتصادي ولنأخذ العبرة في ذلك مما سبق أن نوهنا إليه من تجربة السوق العربية المشتركة . وإن كانت اشراقة

الآمل تبدو من خلال تركيز اتفاقية المجلس على النواحي الاقتصادية دون الخوض في المسائل السياسية . ذلك أن التكامل الاقتصادي أصبح خطوة ضرورية للبلاد العربية يمكن عن طريقها دفع عملية التنمية الاقتصادية فهو مثل بالنسبة لها أفضل أسلوب ومنهاج للتنمية الاقتصادية في ظل الظروف الحاضرة . والحقيقة أن دول المجلس الأربع تملك القدرة (والتي سوف تتزايد كما ونوعا في إطار هذا التعاون) لمواجهة مسئولياتها نحو التنمية من أجل الازدهار ورفع مستوى حياة مواطنيها ونحو ترشيد الحركة العربية وتدفق حيوياتها وضمان أمنها الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي والاجتماعي وإن كان الهيكل الاقتصادي لهذه الدول الأربع أعضاء المجلس يتميز بالتشابه فإنه من الممكن عن طريق التنسيق والتعاون فيما بينها أن تعمل على إقامة المشروعات الكبرى المشتركة التي تؤدي إلى النفع المشترك وإلى زيادة حجم التجارة مما يسهم في إمكانيات الوصول إلى التكامل الاقتصادي □



ملف السياسة الدولية

الادارة الجديدة واحتمالات تطور السياسة الامريكية في المنطقة العربية

- (١) تقديم الملف
- (٢) توجهات الادارة الامريكية تجاه المنطقة العربية
- (٣) الادارة الامريكية الجديدة والصراع العربي الاسرائيلي ...
- (٤) احتمالات التطور في السياسة الامريكية ازاء الخليج
- (٥) السياسة الامريكية تجاه منطقة المغرب العربي
- (٦) القضايا العربية في الحملة الانتخابية للرئاسة الامريكية

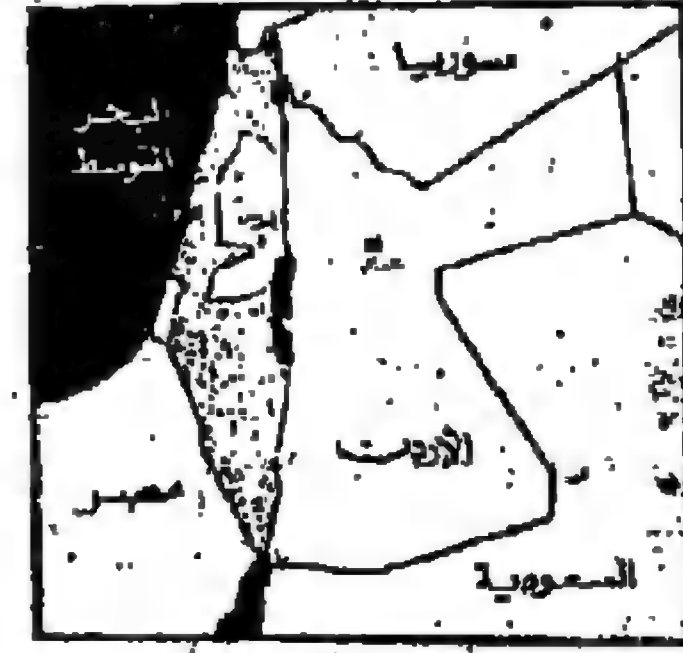
الغريب على سبيل المثال أنه لا يوجد في أي دولة عربية معهد علمي لدراسة الولايات المتحدة الأمريكية أو لتتبع التغيرات التي تحدث فيها داخليا وخارجيا . وليس من الغريب أنه ليس لدينا جيل من الباحثين في هذا الموضوع . والحاصل أن تحليل السياسة في أمريكا أصبح من المعارف العامة التي يشترك فيها الإعلاميون والصحفيون وأساتذة الجامعات دون تخصص واضح وأصبح كل من زار مدينة أمريكية كبيرة أسبوع أو عشرة أيام بغض النظر عن سبب زيارته فقيها في الشئون الأمريكية (وبالنسبة فإن هذا هو نفس الوضع بالنسبة للاتحاد السوفيتي ..

من ناحية أخرى لدينا الكثير ممن يتناولون الأمور الأمريكية من منطلق أيديولوجي مسبق ، سواء كان ذلك بالإيجاب أو السلب . وبالنسبة لهؤلاء فإن قضية المعلومات ومتابعة التطورات الجارية في المجتمع الأمريكي غير ذي بال ، ذلك أنهم ينطلقون من موقف ثابت تجاه هذه الدولة .

وما بين أنصار اتجاه المعارف العامة الذي ينطوي على الكثير من الجهل بالحقائق ، وأنصار الأحكام المسبقة التي تتضمن كثيرا من التعسف ، قل في بلادنا الخبراء المتخصصون في الموضوع .

وفي هذا السياق هدفت الندوة إلى إثارة أفكار حول السياسة الأمريكية في المنطقة العربية والتطورات المحتملة في ظل الإدارة الجديدة . لقد انعقدت هذه الندوة في ظرف دولي اتسم بثلاث سمات : أولاها بروز تضامن عربي عريض حول الخط السياسي الذي طرحته الانتفاضة ومنظمة التحرير الفلسطينية كما يتبلور في إعلان الاستقلال الفلسطيني . وثانيها تولي إدارة جديدة السلطة في وقت لم تتبلور بعد ملامح أولوياتها وآليات حركتها بشكل متكامل . وثالثها بدء الاتصال المباشر بين الزعامات العربية وواشنطن التي تمثلت في زيارة الرئيس حسنى مبارك في مطلع إبريل ١٩٨٩ ثم أعقبها زيارة الملك حسين في منتصف الشهر ذاته .

قدم البحث الأول وحيد عبد المجيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وموضوعه القضايا العربية في حملة الانتخابات ويتناول البحث الحملة الأولية للانتخابات وموقف المرشحين من الحزبين من السياسة الإسرائيلية تجاه الانتفاضة ، ومسألة الوطن الفلسطيني ، وحرب الخليج . ثم تناول القضايا العربية في برنامج الحزبين وخصوصا الصراع العربي الإسرائيلي وتنافس المرشحين الرئيسيين بوش وكاكينس على أرضاء اليهود وإسرائيل وموقفهما من الدولة الفلسطينية ، فيرى الباحث أن الانتخابات حملت جديدا ، وبدت ملامح تحول غير مكتمل المعالم في المواقف التقليدية للحزبين الجمهوري والديمقراطي تجاه الصراع .



[١]

تقديم : د . علي الدين هلال

يتضمن هذا الملف البحوث التي قدمت لندوة السياسة الأمريكية في المنطقة العربية ، التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة في يومي ٢ ، ٣ إبريل ١٩٨٩ والتي حضرها لفيف من الباحثين في العلاقات الدولية ، علاوة على عدد من خبراء وزارة الخارجية ومراكز البحث العلمي في مصر . وتقوم السياسة الدولية بنشر أعمال هذه الندوة كجزء من تعاون أكبر بين مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والذي تمثل في تصور عديدة سابقة .

وتعتبر هذه الندوة حلقة في البرنامج العلمي للمركز الذي يسعى لدراسة أهداف وسياسات القوى الكبرى والإقليمية التي تؤثر على الوطن العربي ومصر ، لذلك ففي إبريل ١٩٨٨ عقد المركز ندوة عن التطورات الحديثة في الاتحاد السوفيتي وانعكاساتها على سياسته الخارجية تجاه المنطقة (نشرت في السياسة الدولية عدد يوليو ١٩٨٨) . وفي يناير ١٩٨٩ عقد ندوة لتحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي تظهر أعمالها في كتاب ضمن سلسلة كتب المركز ، ثم تأتي هذه الندوة عن الولايات المتحدة ويعقبها ندوتان عن الصين واليابان .

والحقيقة أن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية أو الأوضاع السياسية الداخلية في أمريكا يثير مفارقة صارخة بين حجم الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في المنطقة والتأثير الذي تمارسه على مسار تطورها وحجم الاهتمام العلمي المصري والعربي بأمريكا . ليس من

بكنية الاقتصاد قد غسان سلامة الاستاذ بجامعة باريس للموضوع وأكد كلاهما على محدودية أهمية لبنان في حد ذاتها لمخطط السياسة الأمريكية وأن الاهتمام الأمريكي بلبنان يتحدد بمدى ما تعكسه الأزمة اللبنانية من سياسات ومصالح للقوى الإقليمية الفاعلة أو بمدى ما تطرحه من آثار ومواقف على استقرار المنطقة ككل . فالوضع اللبناني لا يمكن فصله عن العلاقات السورية والإسرائيلية أو تلك العراقية السورية أو السورية الإيرانية ، كما لا يفصل عن علاقة الولايات المتحدة بهذه الأطراف الثلاثة وعرض الدكتور سلامة بشكل مسهب لتطور العلاقات السورية الأمريكية على المسرح اللبناني وتعاونهما في طرح صيغة دستورية جديدة وهو ما رفضه أمين الجميل رئيس الجمهورية اللبنانية السابق وكذا تعاونهما في اختيار مرشح للرئاسة الشاغرة .

وكان البحث الأخير عن الموقف الأمريكي تجاه المغرب العربي وقدمه د . جهاد عودة الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام حيث تناول المصالح وسلوك الأمريكيين تجاه دول المغرب العربي مركزا على العلاقات الليبية الأمريكية . كما تناول الموقف الأمريكي إزاء التغيرات الإقليمية التي حدثت في المنطقة وأبرزها قيام اتحاد المغرب العربي وقضية الصحراء المغربية والنزاع الليبي التشادي .

وجاء تعليق الاستاذ حلمي شعراوي مدير مركز الدراسات العربية مركزا على عدم تناول البحث للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل خلفية التحولات السياسية التي يغطيها البحث كما أشار إلى أهمية تناول ظاهرة التنافس الفرنسي - الأمريكي في المنطقة وآثار هذا التنافس ونتائجه .

وعلى ضوء الأبحاث والمناقشات ، تبرز عدة إشكاليات أساسية في فهم الموضوع :
١ - كيفية دراسة التغير في السياسة الخارجية الأمريكية وماهي مؤشرات ومظاهره وعند أية نقطة يمكن الحديث عن تغير .

٢ - إلى أي مدى يمكن الحديث عن سياسة أمريكية واحدة تجاه المنطقة ، أم أننا إزاء « سياسات » مختلفة تجاه قضايا متنوعة . صحيح أنها تسعى إلى خدمة أهداف واحدة أو مشتركة ولكنها تتبع آليات وأساليب مختلفة ، بل وقد تتعارض هذه الأساليب من قضية إلى أخرى .

٣ - البحث في العوامل الداخلية المرتبطة بتغير السياسة الخارجية لدولة ما أو للتغير في العلاقات بين الولايات المتحدة وإحدى دول المنطقة .

ونرجو أن يكون في انعقاد الندوة ونشر أعمالها ما يزيد الاهتمام العلمي بدراسات السياسة الخارجية الأمريكية . □

وقد عقيبت الدكتورة سلوى جمعة المدرسة بالجامعة الأمريكية على البحث وطرحت كيفية التعامل العلمي بشكل منهجي مع التغير في السياسة الأمريكية وضرورة وجود مؤشرات يمكن استخدامها لرصد المواقف الأمريكية وتحديد حجم التغير . كما أثارت قضية حجم واستمرارية التغير وتأثيره على السياسة الأمريكية تجاه العرب .

البحث الثاني قدمه د . عبد المنعم سعيد رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بعنوان توجهات الإدارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية وعرض البحث - بشكل جديد - تحليلا لشخصيات العناصر الفاعلة في إدارة جورج بوش والتاريخ المهني والخبرات السابقة لها . وركز على علاقة إدارة بوش باللوبي الصهيوني ودور مراكز الأبحاث والدراسات في بلورة أولويات القضايا الجديدة . كما عرض البحث لتوجهات الإدارة الجديدة إزاء السياسة العالمية ثم تجاه المنطقة العربية وخلص إلى عدد من التوصيات ذات الطابع العملي والجديرة بالتأمل والنظر .

ركز تعليق د . مصطفى علوي الاستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية على تركيز البحث على موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي وعدم تناوله لاتجاهات الإدارة الجديدة تجاه موضوعات أخرى هامة في المنطقة مثل العلاقات بين إيران والعراق وشكل التسوية المرتقب بينهما ، وظاهرة التجمعات الإقليمية في الوطن العربي ، واستمرار نزيف الدم في لبنان وتناولت د . هالة سعودي الاستاذ المساعد بكلية الاقتصاد موضوع الإدارة الأمريكية الجديدة والصراع العربي الإسرائيلي وتعرضت لتطور موقف إدارة ريجان من الصراع ، ثم مبادرة شولتز في مارس ١٩٨٨ وبدء الحوار مع منظمة التحرير ثم عرضت لموقف الإدارة الجديدة من قضايا الصراع . وعلق على البحث د . على الدين هلال الاستاذ بكلية ، مركزا على بعض المواقف الأمريكية الحديثة تجاه الصراع ودلالات هذه المواقف .

ثم تناول د . أسامة الغزالي حرب رئيس وحدة النظم السياسية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية موضوع الموقف الأمريكي إزاء الخليج فبدأ بتحديد المصالح الأمريكية في المنطقة ثم عرض لتطور السياسة الأمريكية فيها ثم استشراف احتمالات التطور المستقبلية والموقف الأمريكي إزاء كل منها . وجاء تعقيب اللواء أحمد عبد الخليم بمثابة إضافة متكاملة ركزت على استراتيجية خلق الأطلنطي في الشرق الأوسط ونظرا لأهميتها فأننا ننشرها ضمن أعمال الملف .

وفي الجلسة المخصصة عن الموقف الأمريكي إزاء لبنان عرض كل من د . حسن نافعة الاستاذ المساعد

مقارنة « بالتوايت » الأخرى التي تقيد من هذا الدور .
فبينما طرح روزناو^(١) وسنجر^(٢) وفيربا^(٣) وعازار^(٤)
وأخيرا بهجت قرني^(٥) أن دور صناع القرار في صياغة
السياسة الخارجية للدول لا يستحق كثيرا من التركيز
البحثي أو حتى يمكن اغفاله كلية ، ادعى بونهام
وشابيرو^(٦) أنهم أكثر أهمية من أي عامل آخر في عملية
صنع القرار .

النقاش بين المجموعتين عادة ما دار حوالي ثلاثة
أنواع من الانتقادات التي كثيرا ما رفضت أو قللت من
شأن دور الفرد في تكوين السياسة الخارجية^(٧) :

أولا ، أن الأفراد الحاكمين يحدد حركتهم النظام
الدولي ، فكما ذكر سنجر أن النظام الدولي يشكل ويضع
قيودا على صياغة السياسة الخارجية إلى درجة يصبح
فيها ما يمكن أن يقدمه الفرد الحاكم قليلا جدا^(٨) .

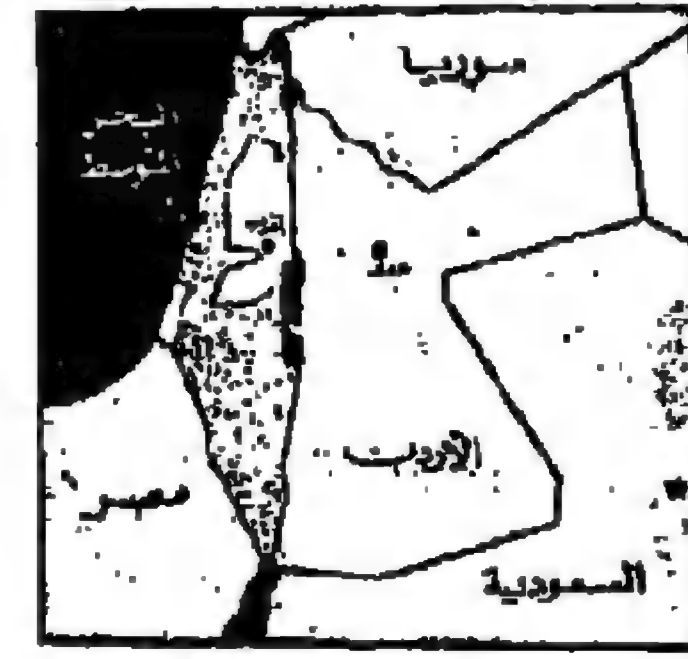
ثانيا ، أن الأفراد المختلفين من حيث الخصائص
النفسية والعقائدية يتصرفون بطريقة متشابهة إذا ما
وضعوا في مواقف متماثلة ، فالأسماء والوجوه تتغير ولكن
المصالح والسياسات تبقى ثابتة^(٩) .

ثالثا ، أن قرارات السياسة الخارجية تصنع وتسيطر
محيط من القيود الاجتماعية والتنظيمات البيروقراطية
المعقدة التي تضع قيودا على قدرة الفرد على
المبادرة^(١٠) .

نتيجة لهذه الانتقادات فإن الأدب السياسي المتعلق
بعملية صنع قرارات السياسة الخارجية اتجه لفحص
دور الإدراك في عملية صنع السياسة والشروط التي
عندها يصبح دورهم ذا أهمية عالية ، ويتعلق هذا الأدب
من نقطتين :

الأولى ، أن أفعال الدولة هي تلك الأفعال التي يقوم
بها هؤلاء الذين يعملون باسم الدولة وطبقا لتعريفهم
للموقف Definition of the situation والذي يتضمن
تحديد المصالح المطلوب حمايتها وتكوين الاستراتيجية
الملائمة والقرارات اللازمة لتحقيق ذلك^(١١) .

والثانية ، تقوم على التمييز الذي طرحه هارولد
ومارجريت سبروت بين « المحيط النفسي Psychological
Environment والمحيط العملياتي أو الواقعي Oper-
ational Environment^(١٢) . هذان المحيطان يمكن أن
يكونا غير متماثلين ، ومن ثم فإن إدراك صانع القرارات
لمدى الخيارات المتاحة أمامه يمكن أن تكون أوسع أو
أضيق من تلك التي تعرضها الظروف الموضوعية
للموقف . وقد دمج كينيث بولدنج كلتا النقطتين حين ذكر
« أن الأفراد الذين يتخذون القرارات التي تحدد
سياسات وأفعال الأمم لا يستجيبون للظروف الموضوعية
للموقف ، أيا كان معنى ذلك ، وإنما وفقا لتصورهم لهذا
الموقف »^(١٣) .



[٢]

توجهات الإدارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية

د . عبد المنعم سعيد

رئيس وحدة العلاقات الدولية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

مقدمة : اطار وأهداف البحث :

البحث في « توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه
المنطقة العربية » يثير منذ البداية قضية « التوايت » و
« المتغيرات » في السياسة الخارجية لأي دولة . فتولى
جورج بوش رئاسة الجمهورية الأمريكية في يوم ٢٠ يناير
١٩٨٩ يمثل « متغيرا » في السياسة الأمريكية بفعل
وجود رئيس جديد وطاقم جديد للإدارة . وفي نفس الوقت
فإن الولايات المتحدة الأمريكية لها مجموعة من
« التوايت » الناجمة عن وضعها الجيوبولتيكي ومكانتها
كقوة عظمى ومصالحها الاستراتيجية والكونية والإقليمية
التي تراكمت تاريخيا عبر عقود طويلة . هذه القضية
عادة ما تثار عند دراسة توجهات صناع القرار في دولة
من الدولة ، فقد اختلف علماء السياسة في تحديد دور
الفرد أو الأفراد الذين يشغلون مقاعد السلطة ومقدار
حريتهم في الحركة واتخاذ القرارات وصنع السياسة

* يود الباحث أن يتوجه بخالص الشكر للأنسة راجية صدقي الباحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام على ما قامت به من
جهد في جمع وتصنيف المادة العلمية الخاصة بهذه الدراسة .

مؤشرات عامة « للارشاد » وليس معادلات رياضية يمكن ان يطبقها الفاعل (يقصد القائد السياسى) بطريقة ميكانيكية في عملية صنعه للقرار^(٢٥) . وقد لخص هولستى تلك الظروف التى يتزايد فيها نفوذ المنظومة العقائدية لصناع القرار ، كما يلي^(٢٦) :

(١) المواقف غير الروتينية والتى تتطلب ما هو اكثر من تطبيق القواعد المتعارف عليها .

(٢) تلك القرارات التى تتخذ على قمة السلطة بواسطة قادة متحررين من القيود التنظيمية وتلك الأخرى التى تفرضها الظروف الاجتماعية .

(٣) عملية التخطيط طويل الامد للسياسة ، وهى عملية تتضمن درجة كبيرة من عدم اليقين .

(٤) عندما يكون الموقف نفسه غير واضح ، ويتضمن تناقضات ذاتية بحيث يمكن ان يشتمل عددا من المتغيرات .

(٥) تلك الظروف التى تتزايد فيها المعلومات بدرجة كبيرة اكثر من قدرة اجهزة صنع القرار على استيعابها بحيث يصبح من الضرورى استخدام مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات .

(٦) المواقف والاحداث غير المتوقعة حيث تكون ردود الفعل الاولى عادة ما تعكس وجهة نظر عقائدية .

(٧) تلك الظروف التى تتعقد فيها كثير من العمليات العقلية والتى يمكن ان تشكل قدرا كبيرا من الضغط النفسى على قمة صنع القرار .

النتيجة التى نخلص بها من ذلك كله ان توجهات ومعتقدات صناع القرار تصبح ذات أهمية خاصة في ظروف معينة . وتزداد أهميتها بالنسبة للدول التى عليها ان تتعامل معهم . ولا جدال هنا ان دراسة توجهات الادارة الامريكية تجاه المنطقة العربية لها أهميتها الخاصة . فالولايات المتحدة الامريكية تشغل مكانة بالغة الأهمية بالنسبة للعالم العربى ، ليس فقط لأنها تمثل قمة هرم التوزيع العالمى لعناصر القوة العسكرية والاقتصادية والاتصالية والاعلامية ، وهو الامر الذى يمتد تأثيره الى كل بلدان العالم شرقا وغربا ، ولكن ايضا لأنها منذ الحرب العالمية الثانية تمثل فاعلا رئيسيا في المنطقة العربية ، بعد ان احتلت تدريجيا تلك المكانة التى كانت تشغلها كل من بريطانيا وفرنسا . فالولايات المتحدة هي الشريك الاقتصادى والعسكرى الاول لعدد من الاقطار العربية ، والدول الشرق اوسطية التى تجاورها . وهى - كذلك - ذات علاقة اكثر من خاصة باسرائيل بعد ان تحولت صيغة التحالف بينهما من صيغتها الضمنية التى استمرت منذ انشاء الدولة الصهيونية الى صيغة علنية ومكتوبة ممثلة في مذكرة التعاون الاستراتيجى بين الطرفين والموقعة في سبتمبر ١٩٨١ ، وجرى تطويرها في عام ١٩٨٢ . واخيرا في نهاية عام ١٩٨٧ اصبحت

بدءا من هاتين النقطتين ، فان دور صانع القرار في صنع السياسة الخارجية ثم النظر اليه من خلال اتجاهين مترابطين للدراسة : الاتجاه الاول ركز على « ادراك » Perception صانع القرار لموقف بعينه واعتبر هذا الادراك ذا أهمية كبرى في اتخاذ القرارات . هنا فان « الادراك » عرف على انه تلك العمليات الذهنية Cognitive التى تشير الى احداث واقعة وموضوعات حاضرة في المحيط المباشر^(٢٧) . هذا المفهوم استخدمه شكرو ونورث لدراسة الصراع بين الامم خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٤^(٢٨) . هولستى من جانبه ركز على دور مدركات صانع القرار في نشوب الحرب العالمية الاولى واقترح انهم يتصرفون وفقا لدرجة ادراكهم للصراع القادم من الدولة الخصم^(٢٩) . بريتشر ذكر ان السلوك الخارجى للدول يتأثر بادراك قادتها للمحيطين الداخلى والخارجى^(٣٠) . جانيس^(٣١) وجيرفز^(٣٢) ودى زيفيرا^(٣٣) وستينبرنر^(٣٤) ، ومن وجهات نظر مختلفة ، ركزوا على الطريقة التى يدرك بها ويستوعب بها صانعو القرار المعلومات القادمة اليهم من المحيط الملازم لهم . جيرفز ودى زيفيرا ، على وجه الخصوص ، اعطيا اهتماما لظاهرة سوء الفهم او سوء الادراك Misperception في صنع السياسة الخارجية .

واذا كان الاتجاه الاول تعرف على صانع القرار على انه « مدرك » Perceiver أو « مستوعب للمعلومات » Information Processor بصفة اساسية ، فان الاتجاه الثانى مال الى تعريفه « كمعتقد » Believer^(٣٥) . في هذا الاتجاه فان صناع القرار يواجهون الموقف من خلال اطار عقائدى يحضرونه معهم الى ساحة صنع القرار ، ومن ثم فان مصادر ومحتوى وبناء المنظومة العقائدية Belief System لصناع القرار الاساسيين اصبحت ذات أهمية كبرى . ولقد القى هذا المقتررب التحليل دفعة قوية من خلال الاطار الذى وضعه الكسندر جورج والمعروف « بالشفرة العملياتية » Operational Code والتى عرفها بانها « مجموعة معتقدات القائد السياسى حول طبيعة السياسة والصراع السياسى ، واراؤه فيما يتعلق بالحدود التى تتشكل بها التطورات التاريخية ومقولاته فى الاستراتيجية والتكتيكات الصحيحة »^(٣٦) .

بشكل اكثر تحديدا فان الكسندر جورج يقترح ان معتقدات القائد السياسى يمكن ان تضيف لعملية اتخاذ القرار من خلال عملية التشخيص التى توسع او تقيد من مجال البحث والتقييم ، وتضع سمات الموقف طبقا لاتجاهات معينة ، ومن جانب آخر فانها تشارك في عملية الاختيار التى تجعله يفضل انواعا معينة من الخيارات محل البعض الآخر^(٣٧) . وهكذا فان جورج يطرح ان المعتقدات تخدم عملية صنع القرار من حيث انها تمثل

العربية دون الغوص في تحديد البناء العقائدي لهم ، وهي المسألة التي تحتاج الى أكثر من جهد بحثي .

ادارة جورج بوش

في اى ادارة امريكية هناك دائما عدد من المناصب الحاكمة التي تؤثر في السياسة الامريكية بشكل عام وهي : رئيس الجمهورية ، نائب الرئيس ، وزير الخارجية ، وزير الدفاع ، مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي ، رئيس هيئة موظفي البيت الابيض ، وزير الخزانة ، مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، نائب وزير الخارجية ، و مندوب الولايات المتحدة الدائم لدى الامم المتحدة . ولكن ذلك لا يعنى ان افرادا آخرين يمكن ان يكون لهم تأثير واسع في صنع السياسة الخاصة بمنطقة معينة او التعامل مع قضية بعينها ، او حتى بسبب ظروف تاريخية جعلت من شخص ما قريبا من صانع القرار الاول خلال مرحلة تكوينه السياسى او خلال حملاته الانتخابية المتعاقبة . واذا كان ذلك يحدث على مستوى «وحدة صنع القرار الاساسية» فان هناك تأثيرات هامة اخرى تأتى الى هذه الوحدة سواء من داخل الولايات المتحدة - ممثلة في الكونجرس وجناعات المصالح والصحافة والرأى العام - او من خارجها من النظام الدولى بأسره .

على اى الاحوال فان ما يهمنى هنا هو توجهات الادارة الامريكية ومداها تجاه المنطقة العربية . وهنا نجد

ان الشخصيات الموضحة بجدول (١) سوف تلعب دورا لاشك فيه في صنع السياسة الامريكية تجاه المنطقة العربية بالاضافة الى بعض الشخصيات الاخرى اهمها دينيس روس الذى يشغل حاليا مركز رئيس مكتب التخطيط طويل المدى بوزارة الخارجية الامريكية وهو مكتب يتبع وزير الخارجية مباشرة . ولكن روس لا يستمد اهميته من اهمية مكتبه وانما من أنه كان يشغل منصب المسئول عن الشرق الاوسط بمجلس الأمن القومى في ادارة ريجان الثانية ثم استقال ليعمل في حملة جورج بوش الانتخابية ويكون مسئولا عن صياغة مواقفه الخاصة بالشرق الاوسط . بعد ذلك فانه شارك مع لورنس ايجلبيرجر (نائب وزير الخارجية) ومع آخرين في صياغة برنامج خاص للرئيس الامريكى خاص بالشرق الاوسط اعده معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى تحت عنوان « البناء من اجل السلام » (٢٤) ، وهو البرنامج الذى أثر على مواقف بوش اثناء الحملة الانتخابية . هذا البرنامج شارك فيه ايضا ريتشارد هاس الذى عين مسئولا عن الشرق الاوسط في مجلس الأمن القومى . بعد ذلك - وبمسافة بعيدة - تأتى شخصية جون كيلي مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الاوسط ، الذى عمل لفترة قصيرة في المنطقة كسفير للولايات المتحدة في لبنان ، وجاء اختياره من بين

اسرائيل تشغل مكانة الدولة الحليف ، ، خارج حلف الاطلنطي . كل ذلك يحدث في الوقت الذى ظلت فيه واشنطن - ومنذ عام ١٩٧٣ - تعمل كشرريك اساسى في عملية تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، وخلال عام ١٩٨٧ دخلت في علاقة جديدة مع بلدان الخليج العربية تتمثل في اشكال من التحالف الرسمى الضمنى في مواجهة ايران .

الخلاصة ان العلاقات العربية - الامريكية تتميز بدرجة من التعقد والتشابك الشديد ، ولاشك ان فيها الكثير من ثوابت المصالح شبه المستقرة منذ فترة طويلة ، سبق ان تناولها الباحث في دراسة اخرى (٢٧) . ولذا فان المهمة المطروحة هنا ليس البحث في اصول وثوابت السياسة الامريكية تجاه المنطقة العربية ، وانما البحث في المتغير الجديد الخاص بتولى ادارة جورج بوش للسلطة للتعرف عليها اولا ثم التعرف على اهم توجهاتها تجاه المنطقة العربية لتحديد مدى الاستمرارية والتغير في السياسة الامريكية خلال المرحلة المقبلة . ولخيرا وضع عدد من التوصيات العامة التى يمكن وضعها في خدمة المصالح العربية في العلاقات الامريكية العربية .

ان مثل هذا البحث تواجهه عدد من الصعوبات التى ينبغى توضيحها منذ البداية . اولا صعوبة نظرية فمعظم الدراسات التى حاولت دراسة صنع القرار ، عادة ما استخدمت منهج الكسندر جورج (٢٨) لدراسة توجهات صانع قرار واحد (٢٩) . او ربط هذه التوجهات بسياسة بعينها (٣٠) ، ولذا فان دراسة ادارة امريكية بأكملها تصبح مسألة بالغة الصعوبة حيث تحتاج لدراسة منفصلة لكل فاعل رئيسى فيها ثم تحديد القواسم المشتركة بينهم لتحديد توجه الادارة ككل ، وخاصة ان الادب النظرى المتاح لا يقدم لنا نمودجا تجميعيا يساهم في دراسة توجهات مجموعة من صناع القرار (٣١) . الصعوبة الثانية عملية ، فحتى كتابة هذه الدراسة « منتصف مارس ١٩٨٩ » فان ادارة بوش لم تكن قد تم استكمالها بعد ، فهناك العديد من المناصب التى لا تزال شاغرة في الادارة الامريكية ، كما ان تصديق الكونجرس على اختيارات الرئيس الجديد لم يكن قد تم بعد (٣٢) . واخيرا - نتيجة ذلك - فان المعلومات المتوافرة والمتاحة لا تزال محدودة للغاية حتى تكون صالحة للقياس .

ونتيجة هذه الصعوبات الثلاث فان هذا البحث سوف يأخذ صيغة استكشافية ، تستند الى ما هو متوافر من معلومات ، وتحاول تحديد المتغيرات التى ينبغى استكمالها حال توفر المعلومات . كذلك فان منهج البحث ، وان كان سيركز على صنع القرار الرئيسيين الذين يمكن ان يكون لهم تأثير على التعامل مع المنطقة العربية ، فانه سيحاول استخلاص التوجهات العامة لهم تجاه المنطقة

الادارة الجمهورية ، خاصة اذا ما عرفنا ان النفوذ الاسرائيلي في الكونجرس - جمهوريا وديمقراطيا - كان دائما اقوى منه داخل الادارة الامريكية .

٢ - ورغم ان الادارة « جمهورية » ، فانها حتى في هذا الاطار لاتعبر عن حقيقة واحدة ، فالجمهوريون بصفة عامة محافظون ايدولوجيا وعمليا ، ولكن التيار المحافظ في الولايات المتحدة ينقسم بدوره الى عدد من التيارات الداخلية كالمحافظين التقليديين والمحافظين والمحافظة القوميين والمحافظين الدينيين^(٣٦) . ومن المعروف ان ادارة ريجان في معظمها كانت تنتمي الى تيار المحافظين الجدد حتى العامين الاخيرين من قيادة ريجان عندما بدأ رموز هذا التيار في التساقط الواحد بعد الآخر (حين كيرك باتريك ، مايكل ديكر ، ادوين ميس واخرين) خاصة بعد فضيحة ايران - الكونترا . وعندما بدأ التيار المحافظ التقليدي يعود بشكل مؤثر الى الادارة الامريكية ، ادارة بوش تدخل في هذا الاتجاه وترسخ من اقدام المحافظين التقليديين ، باستثناء كل من دان كويل - نائب الرئيس - وباك كيمب وزير الاسكان اللذين ينتميان الى المحافظين الجدد ، فان اختيارات بوش تدور في اطار التيار المحافظ التقليدي .

هذا التيار ينتمي في جوهره الى ما يسمى « بالمؤسسة الشرقية » Eastern Establishment الامريكية والتي يدخل فيها المحافظون مع ليبرالي الوسط من حيث الاصول الاجتماعية والتعليم والارتباط بالمؤسسات الاقتصادية والمالية الكبرى في الولايات المتحدة . وهو تيار من الناحية الفلسفية يتميز بالتمسك القوي « بالدراسة الواقعية » في العلاقات الدولية ، والاستخدام الذكي للتاريخ والمقارنة التاريخية واهم مفكريه هانز مورجنتاؤ وهنري كيسنجر^(٣٧) . ويظهر هذا التيار بشكل قوي في تاريخ جورج بوش نفسه الذي كما نرى من الجدول نهجا وترعرع سياسيا في احضان ادارة نيكسون الجمهورية^(٣٨) ومن السمة الغالبة على اغلب مغاويره ، خاصة واننا نجد شخصيتين هامتين في ادارته ممن عملوا مع هنري كيسنجر عندما كان مستشارا للأمن القومي ووزيرا للخارجية وفي مؤسسته للاستشارات السياسية هما برنت سكوكرفت ولورنس ايجلبيرجر وديك شيني وزير الدفاع مع جيرالد فورد . كذلك فان تمويل حملة جورج بوش الانتخابية جاء من مجموعة بنوك وول ستريت . (تيكولاس برادي وزير الخزانة ينتمي الى هذه المجموعة) وجماعة راسمالي الاقاليم في تكساس وكاليفورنيا (جيمس بيكر وجون تاور ينتمون الى هذه الجماعة) بالاضافة الى جماعة الجالية اليهودية التي لها استقلاليتها الخاصة وتتفشى في الجماعتين الاخريتين^(٣٩) .

٣ - أن ادارة بوش جاءت في معظمها من خلال العملية السياسية الامريكية سواء من داخل البيروقراطية

مرشحين اكثر قوة ومعرفة مثل السفير الامريكي في القاهرة وفي تونس ، ليشير الى ان المنصب سوف يكون له قيمة تنفيذية اكثر منه مشاركة في صنع السياسة . وعلى هذه المجموعة من الافراد ، يلاحظ مايلي :
١ - انهم ينتمون الى الحزب الجمهوري ، وقد يبدو ذلك امرا بديهيا بحكم انتمائهم الى ادارة « جمهورية » . ولكن اهمية ذلك تنبع من تطور حديث في السياسة الامريكية بشكل عام . فم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية حرب فيتنام فان السياسة الخارجية الامريكية في مجملها كانت تستند الى اجماع قومي امريكي يشمل الحزبين الجمهوري والديمقراطي . وحتى منذ منتصف السبعينيات بدأ الاجماع الامريكي في الانشطار التدريجي بدءا حتى من السياسة الداخلية حيث يميل الديمقراطيون بشكل عام الى مزيد من التدخل الحكومي ومحاولة ارضاء جماعات المصالح والنقابات (العمالية منها بصفة خاصة) عن طريق اتفاق الدولة على برامج الرفاهية الاجتماعية ، وهو الامر الذي يؤدي في معظم الاحيان الى زيادة الضرائب . الجمهوريون على العكس ركزوا على ضرورة التقليل من دور الدولة وتشجيع السوق ليقوم بمهام توزيع الموارد القومية وتقليل الضرائب . في السياسة الخارجية فان الجمهوريين يطالبون بزيادة عناصر القوة الامريكية عامة والسلاح خاصة ، مع رغبة حازمة في استخدامها عندما تصبح الظروف مواتية مع التأكيد المستمر على قيم الحرب الباردة « والطبيعة العدوانية » للاتحاد السوفيتي ، ومن ثم التقليل من قيمة اتفاقيات الحد من التسلح (الامن من منطلق القوة) . كذلك فان الجمهوريين لديهم نزعة للتقليل - ان لم يكن ازدياء - من دور العالم الثالث في العلاقات الدولية ، والنظر بشك كبير للفكر الذي يرى بضرورة النظر الى علاقات الشمال والجنوب ، بالتوازي مع علاقات الشرق والغرب كمحور هام في العلاقات الدولية . الديمقراطيون من جانبهم يعطون اهمية اكبر لاتفاقيات الحد من التسلح ، ولديهم ميل لوضع سياق التسلح في حدوده كورقة للتفاوض ، مع التشكك في صلاحية استخدام القوة العسكرية كأداة في العلاقات الدولية ، وهو ما يظهر من موقفهم ازاء نيكارجوا . كذلك فان الديمقراطيين اكثر ميلا لتفهم التطورات الجارية في العالم الثالث ، ربما باستثناء الشرق الاوسط الذي له طبيعة خاصة من وجهة نظرهم . مع الاستعداد لاعطاء اهمية لعلاقات الشمال والجنوب في العلاقات الدولية^(٤٥) . ان مثل هذا الشرح النسبي في البنية السياسية الامريكية له اهمية خاصة مع الخسارة المستمرة - باستثناء حالة كارتر - للديمقراطيين في الانتخابات خلال العقدين الماضيين مع الهيمنة في الوقت نفسه على الكونجرس بمجلسيه ، ومن ثم الحزب الديمقراطي اصبح يجد في الكونجرس اداته للتواجد في الساحة الامريكية بشكل متزايد ، وهو ما يضع قيودا على

(٣٢)

جدول (١) - إدارة جورج بوش

الاسم	المنصب	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	تاريخ العمل السياسي والمهني	ملاحظات
جورج بوش	رئيس الجمهورية	ولد في ١٩٢٤/٦/١١ في مدينة ميلتون بولاية ماسوشيتس ونشأ في نيورورك	بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ييل	<ul style="list-style-type: none"> شريك مؤسس لشركة زاباتا للتقريب من النفط في البحر (١٩٥٧-١٩٥٩) ثم رئيس الشركة نفسها بمدينة هيوستون وتكساس (١٩٥٦-١٩٦٤) رئيس مجلس إدارة الشركة (١٩٦٤-١٩٦٦) عضو في مجلس النواب (١٩٦٧-١٩٧١) ممثلاً للدائرة السابعة في مدينة هيوستون مندوب للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (١٩٧١-١٩٧٢) ورئيس للجنة القومية للحزب الجمهوري خلال نفس الفترة رئيس مكتب الاتصال في المين الشعبية (١٩٧٤-١٩٧٥) مدير وكالة المخابرات المركزية CIA (١٩٧٦-١٩٧٧) رشح نفسه رئيساً للجمهورية في انتخابات ١٩٨٠ نائب رئيس الجمهورية (١٩٨١-١٩٨٨) 	<ul style="list-style-type: none"> عمل طياراً تابعاً للبحرية الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية
دان كويل	نائب رئيس الجمهورية	ولد في ١٩٤٧/٢/٤ في انديانا لوس بولاية انديانا ونشأ في ولاية أريزونا	<ul style="list-style-type: none"> بكالوريوس علوم سياسية جامعة دييولا انديانا عام ١٩٦٩ ماجستير في الحقوق من جامعة انديانا 	<ul style="list-style-type: none"> التحق بالحرس الوطني كعضو في علاقات عامة ١٩٦٩ تقل منصب المساعد الإداري لسحاكم ولاية انديانا ومديراً لقسم قربية الشركات في مصلحة الضرائب بالولاية (١٩٧٢-١٩٧٤) مارس المحاماة في بلده وانتخب في ناشا لصحيفة والده هيرالد بيرس انتخب في عام ١٩٧٦ عضواً في مجلس النواب وأعيد انتخابه بعد عامين 	

الاسم	المنصب	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	تاريخ العمل السياسي والمهني	ملاحظات
(تاييج) دان كوريل				<ul style="list-style-type: none"> أصبح عضواً بمجلس الشيوخ (١٩٨٠ - ١٩٨٦) وأعيد انتخابه مرة أخرى . عمل في مجلس الشيوخ في لجنة القوات المسلحة ولجنة الميزانية ولجنة العمل والموارد البشرية . 	
جيمس بيكر	وزير الخارجية	ولد في ١٩٢٠/٤/٢٩ في مدينة هيوستون - تكساس	<ul style="list-style-type: none"> ليسانس في الآداب من جامعة برنستون - ١٩٥٢ شهادة في القانون من جامعة تكساس - ١٩٥٧ 	<ul style="list-style-type: none"> عمل محامياً بمدينة هيوستون - تكساس ١٩٥٧ - ١٩٨١ ادارة حملة بوش الانتخابية الخاصة للفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ مجلس النواب عن منطقة هيوستون نائب وزير التجارة في ادارة فورد ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ادارة حملة فورد الخاصة (١٩٧٦) قائد حملة بوش الخاصة (١٩٨٠) كبير موظفي البيت الابيض في ادارة ريغان (١٩٨١ - ١٩٨٥) ادارة حملة ريجان الناجحة . (١٩٨٤) وزير الزراعة في ادارة ريجان ١٩٨٥ - ١٩٨٨ ادارة الحملة الانتخابية الخاصة لـ جورج بوش (١٩٨٨) 	
جون تيناور	المرشح السابق لمنصب وزير الدفاع	ولد في ١٩٢٥/٩/٢٩ في مدينة هيوستون - تكساس	<ul style="list-style-type: none"> بكالوريوس في الآداب من جامعة تكساس - ١٩٤٨ 	<ul style="list-style-type: none"> مذيع بالراديو في ولاية تكساس ١٩٤٨ مدرس مساعد للعلوم السياسية بجامعة ميتشيقن - تكساس (١٩٥١ - ١٩٦١) عضو مجلس الشيوخ (١٩٦١ - ١٩٨٥) 	لم يمهّد في عليه الكونغرس

الاسم	المنصب	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	تاريخ العمل السياسي والمهني	ملاحظات
(تابع) جون تاوور			<ul style="list-style-type: none"> عمل على المبايعة في العلوم السياسية والدكتوراة في القانون من جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (١٩٥٢ - ١٩٥٣) 	<ul style="list-style-type: none"> رئيس اللجنة الخدمية العسكرية وعمو لجنة الميزانية ولجنة البنوات - الإسكان وشؤون المدن مفاوض مشارك في الوفد الأمريكي في مفاوضات الحد من التسلح في الأسلحة النووية والأسلحة الفمسية بحنيق (١٩٨٥ - ١٩٨٦) ١٩٨٦ محاضر في العلوم السياسية بجامعة ث ميلويست - دالاس / تكساس ١٩٨٧ ورئيس مجلس إدارة شركة تأثيرايغرز وجرين المحدودة، بواشنطن الاستشارية رئيس لجنة ايران كوترا ، ١٩٨٧ رئيس مجلس إدارة شركة بيدجامون الدولية وعمو مجلس إدارة شركة بريتش إندوسيس وشركة جراي وشركاه 	
ريتشارد شيني (ديك شيني)	وزير الدفاع	ولد في ١٩٤١/١/٣٠ في مدينة إنكولس - نبراسكا	تعليم في جامعة وايونج - ديكنسن حيث عمل على درجة جامعية	<ul style="list-style-type: none"> عمل موظف في طاقم حاكم ويسكونسن عمل كبيراً لموظفي البيت الأبيض (١٩٧٥ - ١٩٧٧) في إدارة فوري انتخب عموا في مجلس النواب منذ عام ١٩٧٨ عن دائرة وابومنج عمل في اللجنة الخاصة بالمخبرات في مجلس النواب 	

الاسم	المنصب	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	تاريخ العمل السياسي والمهني	ملاحظات
نيكولاس برادي	وزير الخارجية	ولد في ١٩٧٠/٤/١١ بمدينة نيويورك	بكالوريوس في الاداب من جامعة ييل (١٩٨٢) وماجستير من جامعة هارفارد	<ul style="list-style-type: none"> عمل بشركة ديلون ريد اند كومباني ومقرها نيويورك (١٩٤٥ - ١٩٨٢) امسح رئيسا للشركة في عام ١٩٨٢ مدير شركة بيورلاتيد للبريد السريع ١٩٨٢ عين بمجلس النواب في ولاية نيويورك في ١٩٨٢ النائب هاريسون ويليمز ١٩٨٢ مدير لمعهد من الشركات الاستثمارية الكبرى 	
برنت سكروفس	مستشار الرئيس لشؤون الامم المتحدة	ولد في ١٩٢٥/٢/١٩ بمدينة انجوين بولاية ميريلاند	<ul style="list-style-type: none"> بكالوريوس في العلوم من الاكاديمية البحرية الامريكية عام ١٩٤٧ ماجستير من جامعة كولومبيا ١٩٥٢ دكتوراه من جامعة كولومبيا ١٩٦٧ لحقات عليا 	<ul style="list-style-type: none"> ٤٧ - ١٩٧٤ عمل بسلاح الطيران الامريكي حتى وصل الى رتبة . Lieut. General U S A F ١٩٥٢ - ١٩٥٧ مدرس مساعد للعلوم الاجتماعية بالاكاديمية العسكرية الامريكية ١٩٥٩ - ١٩٦١ مساعد الملاحق العسكري للدفاع الجوي في السفارة الامريكية بلجيكا استاد مساعد للعلوم السياسي بأكاديمية القوات الجوية - كولومبيا ١٩٦٨ - ٦٧ رئيس كلية الحرب الوطنية ١٩٧٢ - ١٩٧٣ نائب مستشار الرئيس لشؤون الامم المتحدة (كيسنجر) ١٩٧٧ - ١٩٨٠ عضو بلجنة مستشاري الرئيس الامريكي لشؤون ضبط التسليح 	

الاسم	المنصب	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	ملاحظات
(تايبيج) برنت سكوكوفت			جامعة جورج تاون ١٩٥٨ .	١٩٨٠ نائب رئيس مجلس ادارة شركة كينجس للاستشارات السياسية ورئيس بنك واشنطن الوطنى .
ويليام وبستر	مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية	ولد فى ١٩٢٤/٣/١ مدينسة سانت لويس - ميسورى	* حمل على شهادة القانون من واشنطن . * حمل على عدد من شهادات الدكتوراه الفخرية فى القانون .	* عمل محاميا خلال الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٥٩ . * ٦٠ - ١٩٦١ أصبح مدعيا عاما بولاية بونتانا . * ١٩٧١ - ١٩٧٢ أصبح نائبيا فى نفس الولاية . * ١٩٧٧ - ١٩٧٨ قاض بمحكمة النقض الامريكية . * ١٩٧٩ - ١٩٨٧ أصبح مدير التحقيق الفدرالى FBI ١٩٨٧ أصبح مديرا لوكالة المخابرات المركزية الامريكية
جون سلفونز	رئيس هيئة موظفى البيت الابيض	ولد فى ١٩٢٩/٧/٢ هافانسا - كوبا .	* بكالوريوس علوم من معهد MIT ١٩٦١ . * ماجستير ١٩٦٢ دكتوراه ١٩٦٦ من نفس المعهد	١٩٦٠ - ١٩٦٥ مؤسس ومهندس أول لشركة استرونيايكس ١٩٦٥ - ١٩٨٢ رئيس شركة JHS الهندسة والدراسات الحرارية بمدينة سالم بولاية نيوهامبشير . * ١٩٦٦ - ١٩٨٢ أستاذ مساعد هندسة ميكانيكية بجامعة تانتس . * ١٩٧٢ - ١٩٧٤ عضو مجلس النواب لولاية نيوهامبشير . * ١٩٧٢ - ١٩٧٨ عضو بلجنة الطاقة الحكوميه . * ١٩٧٧ - ١٩٧٨ رئيس اللجنة الحكومية لمستقبل ولاية نيوهامبشاير .

الاسم	المنصب	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	ملاحظات
(تاييج) جون سونوق	نائب وزير الخارجية	ولد في 1/8/1930 في مدينة ميلواكي - ويسكونسن	بكالوريوس في العلوم 1952 من جامعة ويسكونسن	1983 - 1988 حاكم ولاية نيوهامبشير
لورانس ايڤلير جيسر	نائب وزير الخارجية	ولد في 1/8/1930 في مدينة ميلواكي - ويسكونسن	بكالوريوس في العلوم 1952 من جامعة ويسكونسن	<ul style="list-style-type: none"> 1956 - 1957 مدرس مساعد جامعة ويسكونسن 1957 التحق بالخارجية الامريكية 1969 نائب مستشار الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي (كيسنجر) 1971 - 1973 مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية 1972 - 1981 سفير بنو غسلافيا 1981 - 1982 مساعد وزير الخارجية للشؤون الاوربية 1982 - 1984 نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية 1984 - رئيس شركة كيسنجر للاستشارات السياسية
توماس بيكنز	مندوب الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة	ولد في 5/11/1931 في مدينة أودانج - نيوجرسي	ليسانس آداب من كلية بيلورين 1952 ماجستير من مدرسة فلتشر للآداب والدبلوماسية 1954 دراسات من جامعة ميلورن - استراليا	<ul style="list-style-type: none"> 1959 التحق بالخارجية الامريكية 1961 مستشار سياسي للوفد الامريكي لمؤتمر الحد من التسليح - جنيف 1965 - 1967 فني في زنجبار 1967 - 1969 نائب رئيس البعثة الدبلوماسية في تنزانيا 1969 - 1972 مدير مساعد بـمكتب الشؤون البسياسية والعسكرية بوزارة الخارجية 1972 - 1974 سكرتير تنفيذي بوزارة الخارجية 1974 - 1978 سفير أمريكا بالاردن 1981 - 1983 سفير أمريكا في شيجيريا 1985 - 1986 سفير بالسلفادور 1986 - 1988 سفير في اس اثيل

الأمريكية أو من صفوف الكونجرس مما يجعلها أقل أيديولوجية من سابقتها ويجعلها أقل أيديولوجية من إدارة ريجان (التي هبط معظمها من كاليفورنيا على البيت الأبيض بصيغة أيديولوجية محافظة ومتشددة للعالم وموقع أمريكا فيه) وأكثر عملية وبرجماتية . ولعل ذلك يمثل أهم صفات جورج بوش المعروفة عنه حيث يتميز عن ريجان بالقرب من التفاصيل والميل للحلول الوسط وتجنب المواجهة كلما كان ذلك ممكنا . وهي الصيغة التي ترد على معظم معاونيه وخاصة جيمس بيكر وزير الخارجية الذي لازم بوش في حياته السياسية سواء في هيوستون - تكساس أو في واشنطن . ولاقي كلاهما المتاعب أثناء وجودهما في إدارة ريجان حيث كان ينظر لهما بكثير من عدم الثقة من قبل المتعصبين في هذه الإدارة^(٤٠) . ورغم كل ذلك ، فإنه لا ينبغي أن يتفى الإطار الفكري العام الذي يتحركون فيه كاعضاء في تيار المحافظين التقليديين ، وتجربتهم التاريخية الخاصة ، فكما نرى في الجدول أنه باستثناء دان كويل وديك شيني (وكلاهما لديه من المحافظة ما يكفي) فإن عفرهم يتعدى الخمسين عاما وهو ما يجعل تجربة الحرب الباردة في الخمسينيات والستينيات مؤثرة بصورة كبيرة في منظومتهم الذهنية ومنها يستمدون رؤيتهم للعالم ، كما سنرى بعد ذلك بقدر من التفصيل .

٤ - علاقة إدارة بوش باللوبي الصهيوني تتميز بقدر كبير من التعقيد . فمن ناحية فإن بوش لم يكن هو المرشح الجمهوري المفضل لديه ، فوسط قائمة طويلة من المرشحين الجمهوريين ، فإن لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية AIPAC جعلت بوش في ذيل قائمة تفضيلاتها مفضلة علمية بات روبرتسون وجاك كيمب وروبرت دول وبيرر دوبونت والكسندرهيج . وكان ذلك نتيجة تراكم مآرائه اللجنة مايشكل انتقادا مستمرا لإسرائيل تمثل في موقف بوش من الغزو الإسرائيلي للبنان وضرب المفاعل العراقي واستدراجها للولايات المتحدة لمد إيران بالسلاح^(٤١) . ومن ناحية أخرى فإن اللوبي الصهيوني لم يكن يترك مرشحا هاما بون جورج بوش (خاصة بعد أن انفتحت امكانيات كبرى بفوزه) دون أن تحاول التأثير عليه ولذا فإن شبكة واسعة من القادة اليهود (الصهاينة) في الولايات المتحدة القوابثقلهم الى جانبه في الحملة الانتخابية مثل دينيس روس كما اسلفنا ، وياكوب ستين - الرئيس السابق لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية - ومكس فيشر وجوردون زاكس من اكبر واقرب مستشاريه . كما ان موريس توكرمان مدير شركة مورجان ستينلي اند كامباني عمل على تعبئة رأس المال اليهودي - وغير اليهودي - في دول ستريت لصالح بوش^(٤٢) .

نتيجة ذلك كله فإن الإدارة الأمريكية الجديدة

اصبحت تحتوى على قدر كبير من التأييد لإسرائيل وإن اختلفت درجات هذا التأييد . فهناك مجموعة المحافظين الجدد المتهاوسين (دان كويل وجاك كيمب) حيث توجد اقصى درجات التأييد الأعمى ، ثم مجموعة كيسنجر (برنت سكوكروفت ولورنس ايجلبيرجر ويمكن ان ينضم لها دينيس روس وريتشاردهاس) والتي ترى في إسرائيل الرصيد الاستراتيجي الاساسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، ثم مجموعة البراجماتيين (وتضم بوش وبيكر وشيني وبرادي) الذين وإن كانوا يرون ضرورة بقاء « إسرائيل قوية » فانهم ايضا يرون ضرورة اخذ مصالح الدول العربية النفطية (السعودية بالذات) والمالية للغرب في الاعتبار ، خاصة مع نفوذ هذه الدول في اسواق المال العمالية (بما فيها وول ستريت) وتأثيرهم في سوق النفط العالمي (الذي ترتبط به تكساس الى درجة كبيرة) . وأخيرا يوجد مجموعة الراغبين في سياسة أمريكية أكثر توازنا في الشرق الأوسط (جون سنونو وتوماس بيكرنج) . هذه المجموعة الأخيرة مقيدة الى حد كبير ، فنتيجة كون جون سنونو من اصل عربي ، كما أنه كان حاكم الولاية الوحيدة في الولايات المتحدة الذي رفض التوقيع على قرار لحكام الولايات برفض قرار الأمم المتحدة الخاص باعتبار الصهيونية احد اشكال العنصرية ، ونتيجة تصريحاته في السابق والمؤيد للجانب العربي ، فإنه على الأغلب سوف يكون موضع هجوم شديد من قبل الجماعات الصهيونية للتقييد من حركته ووضعها باستمرار في موقف دفاعي^(٤٣) ، والاهم من ذلك أن وزارة الخارجية الأمريكية التي عرفت تاريخيا بأنها أكثر تفهما لوجهة النظر العربية عن باقي المؤسسات الأمريكية (البيت الأبيض والكونجرس) فإنها قد تعرضت خلال السنوات الثماني لحكم ريجان الى عملية تغيير كبرى على المستويات المتوسطة والدنيا لصالح إسرائيل بحيث يصعب كثيرا امكانية وجود توجه فعال لديها للدفع في اتجاه سياسة أمريكية متوازنة في المنطقة .

٥ - تلعب مراكز الأبحاث والدراسات دورا هاما في صناعة السياسة الأمريكية ، وكثيرا فإن ماتضعه من برامج يكون مرشدا للإدارة الأمريكية في إدارة سياستها الخارجية (والداخلية ايضا) . ومن المعروف ان مؤسسة راند لعبت دورا هاما في ادارتي كنيدي وجونسون ، كما ان معهد بروكنجز قدم لادارة كارتر الوثيقة الاساسية التي استند اليها في التعامل مع قضية الشرق الأوسط ، كذلك فان معهد المؤسسة الأمريكية American Enterprise Institute ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن ومؤسسة التراث لعبت Heritage Foundation أدورا هامة في إدارة رونالد ريجان . ورغم ان الإدارة الأمريكية لم تستكمل بعد كما اسلفنا حتى يمكن رصد الروافد الفكرية المختلفة التي

الانتفاضة) والاندراج في العملية السياسية التي تستجيب للاهتمامات الاسرائيلية. ثم التوصل الى الحقوق الفلسطينية في اطار الأمن الأردني والفلسطيني، من خلال خطوات متبادلة لبناء الثقة بين الطرفين. د - العمل بشكل قوى مع اسرائيل لأنها أكثر الشركاء أهمية في عملية التسوية ليس فقط بسبب المصالح الأمريكية الاخلاقية والاستراتيجية، ولكن أيضا لأنها تتحكم في الضفة الغربية وغزة. ولذا فان التأكيد على الطبيعة الأساسية لتأييد الادارة الأمريكية الجديدة يصبح امرا هاما اذا ما أصبحت عملية التسوية مواتية. ولذا فان واحدة من اول اعمال الرئيس الجديد ينبغي ان يكون التأكيد على علاقة الثقة القائمة على العلاقات القوية والتشاور الوثيق بين الطرفين والالتزام الكامل بالأمن الاسرائيلي، وتقوية الرادع الاسرائيلي عن طريق توثيق التعاون الاستراتيجي.

هـ - تشجيع كل من الاتحاد السوفييتي والصين واوروبا الغربية لكي تقيد من تدفق الصواريخ وتكنولوجياها الى الشرق الأوسط مع ممارسة الضغط على الأرجنتين والبرازيل وكوريا الشمالية لمنع هذا التدفق مع العمل على تكوين تفاهم ضمني بين كل من اسرائيل والمملكة العربية السعودية والعراق ومصر حول شكل انتشار الصواريخ، ورؤوسها الحربية. والقيادة والسيطرة، والاتصال اثناء الأزمات مع تعبئة الرأي العام العالمي ضد استخدام الاسلحة الكيماوية وتقوية التأييد للقواعد الدولية الخاصة بذلك والتي قوضت بشكل هام نتيجة استخدام العراق للأسلحة الكيماوية. و - قبل دعوة الاتحاد السوفييتي لأي دور في عملية السلام، فان عليه ان يقوم بالاتي:

(١) تقييد سوريا بالحد من مدها بالسلاح وتأكيد الاتحاد السوفييتي انه لن يؤيد أي محاولة لحل الصراع بالوسائل العسكرية.

(٢) اظهار التأييد السوفييتي لأمن اسرائيل باستعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها، مع الاعلان عن امكانية حل مشكلة الارض من خلال حل وسط Territorial Compromise بدلا من العودة الى حدود ١٩٦٧، مع اعلان واضح عن التمسك بأمن وبقاء اسرائيل، مع السماح بهجرة عدد اكبر من اليهود.

(٣) قيام الاتحاد السوفييتي بشكل واضح وصريح بجهد مستمر من اجل تعديل مواقف سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية تجاه السلام مع اسرائيل.

(٤) اعتدال السلوك التصويتي السوفييتي في الأمم المتحدة بحيث تعدل موسكو من منهجها الحالي الذي يقوم على تأييد موقف الحد الأقصى العربي تجاه كل القضايا.

ز - المؤتمر الدولي لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي كمئبر للتفاوض لا توجد فيه ميزة للولايات

تعتمد عليها، فان الشهور الماضية تشير الى الدور المتزايد الذي يلعبه معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى Washington Institute for Near East Policy. هذا المعهد نشأ في بداية الثمانينات، ضمن مجموعة اخرى من المؤسسات، لمساندة ادارة ريجان التي كانت تتشكك في معاهد ومراكز «المؤسسة الشرقية»، والتي كانت ترى ان معظمها اصبح يميل لوجهة النظر الغربية (١١) ومن ثم جاء المعهد لكي «يعيد التوازن» الى ساحة الدراسات الخاصة بالشرق الأوسط. والمعهد في معظمه يعتمد على اليهود الأمريكيين وغيرهم من اصحاب الاتجاه الصهيوني المرتبطين ارتباطا وثيقا بجماعات الضغط الصهيونية وفي مقدمتها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الاسرائيلية AIPAC ويستضيف المعهد بشكل رئيسي باحثين ودارسين اسرائيليين. ويعمل في هذا المركز دينيس روس الذي قام باجازة بدون مرتب للعمل في وزارة الخارجية الأمريكية (١٢).

وفي شهر سبتمبر ١٩٨٨ أصدر المركز تقريرا للرئيس الأمريكي القادم، صاغه كل من لورنس ايجلبيرجر (نائب وزير الخارجية الأمريكية حاليا) ووالتر مونديل (نائب رئيس الجمهورية في ادارة كارتر) واشترك فيه عدد كبير من المناصرين لاسرائيل من بينهم دينيس روس وريتشارد هاس. هذا التقرير جاء بعنوان «البناء من اجل السلام» ويوضح اسس السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (١٣). ودون الدخول في كثير من تفاصيل هذا التقرير، فانه يعد أكثر التقارير التي صدرت في نفس الفترة - مثل تقرير معهد بروكنجز ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - تعاطفا مع وجهة النظر الاسرائيلية على الوجه التالي:

أ - يعرف التقرير الصراع العربي - الاسرائيلي بأنه ذوشقين: أولهما بين دول Inter-State يمثل فيه الجانب العربي - خاصة سوريا - الجانب المنذر بتفجر الصراع نتيجة سعيه لتحقيق التكافؤ الاستراتيجي مع اسرائيل ومن خلال تصاعد القدرات العسكرية العربية التي زادت بامتلاك الصواريخ أرض - أرض والاسلحة الكيماوية. وثانيها طائفي Inter-Communal بين الفلسطينيين والاسرائيليين. وهكذا فان الانتفاضة الفلسطينية لاتعبر عن صراع قومي، او مقاومة للاحتلال، انما هي جزء من صراع طائفي داخل اسرائيل.

ب - ان المنحى الأساسي لسياسة الولايات المتحدة ينبغي له ان يقوم على تجنب التسرع والخطوات الكبرى او تعجلها وانما يقوم على مساعدة الأطراف انفسهم للتوصل الى اتفاق من خلال المفاوضات المباشرة.

ج - ينبغي على الولايات المتحدة ان تعمل على تشجيع وجود «قيادة فلسطينية مسنولة» في الضفة الغربية وغزة تعمل على تجنب العنف (أي وقف

تصديق الكونجرس الأمريكي . بالطبع فإن الرئيس الأمريكي ومعاونيه الرئيسيين لا يقومون بتعيين هذا العدد دفعة واحدة ، وعادة ما يستغرق تعيينهم العام الأول من كل إدارة . ورغم ذلك فإن تعيين المناصب الرئيسية ، والتي تشارك بعد ذلك في اختيار المناصب الأدنى ، يصبح هم الإدارة الأول . وفي هذا الصدد ، ورغم أن بوش نفسه جاء من رحم إدارة ريجان ، فإن ادارته أتمت بالبطء الشديد (مقارنة بالادارات السابقة) في التعامل مع هذه الأولوية ، كما أن تسميتها لجون تاور كوزير للدفاع ، ثم عجزها عن الحصول على تصديق الكونجرس عليه ، سبب صدمة مبكرة لها سوف تدفعها الى مزيد من التأنى في اختيار شاغلي المناصب الرئيسية ، مع محاولة التشاور مع الأغلبية الديموقراطية في الكونجرس قبل محاولة الحصول على التصديق وهو ما سيسبب تأخر العملية برمتها .

ولاشك أن التعامل مع الكونجرس سوف يشكل أولوية ثانية لجورج بوش . ورغم أن وجود رئيس جمهورى وإدارة جمهورية في الوقت الذى يتمتع فيه الديموقراطيون بأغلبية في الكونجرس ليس أمراً جديداً على النظام السياسى الأمريكى ، إلا أن التعامل معها اختلف من رئيس جمهورى لآخر ، فبينما أعتمد ريتشارد نيكسون على انجازاته الخارجية (خاصة خلال فترة رئاسته الاولى) لى يمرر برامجه في الكونجرس ، فإن رونالد ريجان نجح في استخدام شخصيته الكارزمية وشعبيته في تعبئة الراى العام الأمريكى خلف سياسته الى الدرجة التى خلقت ضغوطاً قوية على أعضاء الكونجرس لى يعطوا الرئيس الأمريكى ما يريد . جورج بوش لا يمتلك أياً من هذه المؤهلات بعد ، فهو لا يمتلك انجازات سياسية كبرى يمكن أن يستند إليها ، كما أن شخصيته لا تتمتع بأية كاريزما تؤهله لتعبئة الراى العام . كذلك فإنه لا يمتلك تلك القاعدة من الناخبين المتحمسين من المحافظين الجدد داخل الحزب الجمهورى والتى ساندت ريجان بقوة واستخدمها في النيل من خصومه . على العكس فإن هذا النجاح اليميني من الحزب - والذى وقف وراءه جاك كيمب ابان الانتخابات التمهيدية - ينظر بشك كبير للرئيس الجديد . وبناء على ذلك فإنه ليس أمام جورج بوش سوى البحث عن صيغة للتعامل مع الكونجرس الديموقراطى حتى لا تتحول سياساته الى مجموعة من المواجهات مع الكونجرس .

هذه الأولوية تزداد أهميتها على ضوء الأولويات التالية ، وفي مقدمتها وضع الميزانية الخاصة بعام ١٩٩٠ . ويواجه جورج بوش معضلة كبرى ، تلخص في ضرورة سد العجز في الميزانية الفيدرالية . ونبعا للبرنامج الموضوع لتطبيق قانون جرام - رادمان - هولنجر والخاص بضرورة موازنة الميزانية الفيدرالية في عام ١٩٩٢ ، فإن العجز المحقق لعام ١٩٩٠ ينبغي ألا يزيد

المتحدة . وما لم يكن هذا المؤتمر مظلة للمفاوضات المباشرة فلن يكون له قيمة . ولذا فإن الولايات المتحدة عليها ان تستمر في تحدى الاتحاد السوفيتى لاثبات ان المؤتمر سوف يكون له قيمة لحل الصراع .

ح - وحتى يمكن تحقيق ذلك ، فإن الرئيس الجديد عليه ان يظهر التزامه بعملية السلام من خلال تعيين مبعوث خاص للقيام بهذه المهمة . هذا المبعوث يذهب الى الشرق الاوسط بالتعليمات الاتية :-

(١) ان يعبر للحكومة الاسرائيلية عن رغبة الرئيس في التشاور الوثيق في عملية السلام والالتزام الذى لايهتز بالامن الاسرائيلى .

(٢) ان يبدأ العملية الحساسة الخاصة بالحديث مع قيادة المنطقة حول الحاجة الى ضبط سباق التسلح .

(٣) التأكيد على التزام الادارة الجديدة بعملية السلام مصممة بحيث تعمل على اعادة تشكيل البيئة السياسية بدلاً من العمل لتحقيق انجاز اجرائى للمفاوضات .

(٤) على المبعوث الخاص أن يتجنب خلق توقعات كبرى في المنطقة أو أن يولد خطأ لحلول كبرى بمجرد عودته .

توجهات الادارة الجديدة

توجهات الادارة الأمريكية الجديدة إزاء المنطقة العربية لا تنفصل عن توجهاتها العامة إزاء السياسة العالمية بشكل عام والخبرة التاريخية الأمريكية ، والأهم ، عن الأولويات المطروحة على القيادة الأمريكية داخليا وخارجيا ، ويزيد من صعوبة الفصل - حتى ولو تحليليا - ان ادارة بوش ليست « جديدة » تماما ، فجورج بوش نفسه كان نائبا لرئيس الجمهورية وكثيراً من معاونيه الرئيسيين (جيمس بيكر ، نيكولاس برادى ، وليام ويستر ، لورنس ايجلبيرجر) كانوا ممن عملوا في ادارة ريجان في منصب أو آخر . ولذا فإنه ليس من المتصور أن تشكل ادارة بوش توجهات « جديدة » في السياسة الأمريكية ، وإنما سوف تعد امتداداً بنحو أو آخر لسياسات ريجان السابقة مع بعض التغيرات التى تفرضها المواقف المتغيرة والخبرة الشخصية والفكرية لمجموعة القيادة الجديدة . وحتى يمكن تحديد التوجهات تجاه المنطقة العربية فإن ذلك يمكن أن يتم من خلال التعامل مع ثلاث نقاط أساسية : الأولويات السياسية التى على الرئيس الجديد أن يتعامل معها ، وتوجهات الادارة إزاء السياسة العالمية بشكل عام ، وأخيراً توجهاتها إزاء المنطقة العربية بوجه خاص .

١ - أولويات الادارة الجديدة

الأولوية الأولى : لدى أية ادارة أمريكية هى أن تقوم بتعيين ٦٠٩ منصب رئيسى في الحكومة الأمريكية تحتاج

ورغم كل التطورات العالمية المذهلة ، وخاصة في الاتحاد السوفيتي منذ تولى جورباتشوف في عام ١٩٨٥ . فإن ذلك لم يغير من أي من الأطروحات الأساسية للرئيس الأمريكي وكبار معاونيه . فلا تزال رؤيتهم للعالم تقوم على انقسامه الى عالمين متنافسين ومتصارعين هما العالم الاشتراكي والعالم الرأسمالي وان النصر لابد أن يكون لحليف الأخير . فقد أعلن جورج بوش في خطاب له في سان فرانسيسكو في ٢٩ يوليو ١٩٨٨ . « تذكروا ، أن الحرب الباردة لم تنته . وفي الوقت الذي يجب أن تكون لدينا الجرأة للمساك بفرصة التغيير فإنه ينبغي أن نعد للصراع متعدد الأبعاد Protracted Conflict » بعد ذلك بأربعة أيام وفي شيكاغو ، فإن بوش بدأ في وضع الشروط التي يراها تعبر عن « تغير حقيقي ومحسوس في السلوك السوفيتي » على الوجه التالي : خفض الأسلحة الكيميائية والتقليدية تخفيف النزاعات الإقليمية ، التخفيف من القيود على الهجرة وحقوق الإنسان . والتخفيف من سياسة الكرملين تجاه أوروبا الشرقية . وفي معظم تصريحاته فإن بوش دائماً يركز - مثله مثل سلفه رونالد ريجان - على « السلام من خلال القوة » والعلاقة ما بين القوة العسكرية والاتجاهات الدبلوماسية والسياسية^(١٦) ، وهي وجهة نظر راسخة في المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية .

من هذا المنظور فإن جورج بوش ينطلق الى باقي الاقاليم في العالم لكي يطبق رؤية « الحرب الباردة » هذه ، كما هو الحال في أمريكا الوسطى حيث يرجع مشاكلها بشكل رئيسي الى الاتحاد السوفيتي وكوبا التي يراها « كجزيرة سوفيتية » في البحر الكاريبي تقوم بنشر الامبريالية السوفيتية في أمريكا اللاتينية حيث نجحت في انشاء نظام « شيوعي » في نيكاراغوا ، مؤكداً على أن الولايات المتحدة سوف تستمر في مقاومة جهود الاتحاد السوفيتي وكوبا - كما فعلت في جرينادا - في هذه المنطقة ويعقد العزم على الاستمرار في السياسة التي تعمل على « عزل كاسترو وتعمل كل شيء لأجل أن يعرف الشعب الكوبي الشجاع كل شيء عن العالم كما هو ، وليس كما يخبره كاسترو عن خاله »^(١٧) .

جيمس بيكر - وزير الخارجية - لا يختلف كثيراً عن بوش . فهو يعتقد أن الاتحاد السوفيتي يظل قوة ثقيّة التسليح ، لها مصالح معاكسة لتلك الأمريكية « أنها لم تغير من السياسة السوفيتية القديمة ، أي اختبار التحالف (الغربي) والبحث عن نقط الضعف فيه (من أجل استغلالها) » . ويحدد بيكر هدفه في أن الولايات المتحدة « تريد أن ترى السوفييت يعترفون أن الشيوعية لم تنجح » . ولكن بيكر يبدو أكثر اعتدالاً من بوش حينما يرى ضرورة استمرار الاقتراب من السوفييت ببطء وواقعية وتحفظ ودون تسرع حينما يلوح بعض التغيير في السياسة السوفيتية^(١٨) .

على ٩٢ بليون دولار . ولما كان جورج بوش قد أعلن اعلان الحملة الانتخابية أنه لن يقوم بزيادة الضرائب ، فإن تخفيض العجز لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال تخفيض الانفاق الحكومي بما فيه ميزانية وزارة الدفاع ، وهو الأمر الذي سوف يفتح عليه جبهات عديدة ليس فقط مع الديموقراطيين ولكن داخل الحزب الجمهوري نفسه ، بل وحتى بين الخبراء والمتخصصين الذين عليهم أن يقرروا أي الأنظمة الدفاعية ينبغي السعي لاقتنائها في ضوء ميزانية الدفاع الجديدة (المفاضلة بين نظام MX ونظام الميجيتمان وما يمكن السماح بإنفاقه على برنامج حرب النجوم^(١٩)) بعد ذلك يأتي وضع عدد من المقترحات التي طرحها بوش أثناء الحملة الانتخابية والتي يود الاسراع بتمريرها في الكونجرس حتى يظهر ادارته بمظهر الإدارة المنجزة منذ العام الأول لولايته وحتى يكون قاعدة شعبية تسمح له بالتعامل مع الكونجرس منها . رفع الحد الأدنى للأجور وإنقاذ مؤسسات الإقراض والتوفير الفلسفة واستراتيجية للتعامل مع النفقات الذرية للمفاعلات النووية مع تمرير قانون لتخفيض الضرائب على الشركات التي تفكر في مشروعات ذات عائد على المدى البعيد^(٢٠) . لا يعني ذلك أن السياسة الخارجية سوف تكون بعيدة تماماً عن أولويات الرئيس الجديد خلال عامه الأول في الحكم ، فهناك عدد من القضايا التي تفرض نفسها عليه والتي عليه أن يتعامل معها مثل التحضير لعقد قمة أمريكية سوفيتية والتحضير لمؤتمرة الدول الصناعية الكبرى خلال ربيع وصيف عام ١٩٨٩ ، كذلك فإن التطورات الحادثة في أمريكا الوسطى (في السلفادور حيث تجري انتخابات جديدة وفي نيكارجوا حيث توجد قوات الكونترا المعتمدة على الولايات المتحدة) وبغض النظر عما يفرض على الرئيس الأمريكي ، فإن هناك مجموعة من أولويات السياسة الخارجية يمكن استقراؤها من خطابه خلال الحملة الانتخابية ومن تصريحات وزير خارجيته جيمس بيكر على الوجه التالي^(٢١) :-

- (١) علاقات الشرق والغرب وخاصة العلاقات الأمريكية السوفيتية .
- (٢) « التصدي للماركسية في أمريكا الوسطى » .
- (٣) مواجهة رغبة أوروبا الجامعة لمزيد من الوفاق مع موسكو مع - في نفس الوقت - اقناع دول حلف الاطلنطي واليابان للمساهمة في تحمل الأعباء العسكرية والمالية التي تتحملها الولايات المتحدة .
- (٤) ديون العالم الثالث .
- (٥) مشكلة الشرق الأوسط .

٢ - توجهات الإدارة إزاء السياسة العالمية

قدمنا من قبل ان ادارة بوش بحكم العمر والخبرة التاريخية والتيار الايديولوجي والمصالح الاقتصادية تنتمي الى ما يمكن تسميته « بمحاربى الحرب الباردة » .

ادارة جورج بوش أبنة هذه المرحلة ، وخلال الحملة الانتخابية بدا وكأنه على استعداد لكي يذهب خطوات أبعد في هذا الاتجاه ، خاصة وأن تعاونه مع اللوبي الصهيوني ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى كان متصاعدا الى حد كبير . ففي منتصف يونيو ١٩٨٨ قام بتعيين لجنة من ٢٧ عضواً لكي تنصحه حول الشرق الأوسط برئاسة جوردون زاكس الزعيم اليهودي الجمهوري وريتشارد فيربانكس مساعد وزير الخارجية الأسبق . ضمت اللجنة مارشال بريجر المساعد الخاص لريجان للاتصال بالمجتمع اليهودي ، ولورنس ايجلبيرجر وجوزيف سيسكو وتشارلز فيربانكس والان تيز ووليام شنيدروليونارد جارفت والان كاريسون وجيفري كمب وجويس ستار وهاري رومان وجيريس بنرمان وأموس بيرلتر ودانيل بايبس وماثيو فريدمان وفرايك فوكوياما ولورنس جولنتر ومايكل هالبيوتش وبول جورديني وفيليس كامنسكي وجيمس فيليبس وهارتي شيرمان وجين ستايدر وباري زوريكان^(١) . هذه المجموعة كان معظمها من اليهود ، ويرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالجماعات الصهيونية في الولايات المتحدة ، ويشركون في أعمال معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، وكثيرون منهم شاركوا في وضع تقرير « البناء من أجل السلام » السالف الذكر ، كما أنه لم يكن بينهم شخص واحد من الذين يدعون الى سياسة أمريكية « متوازنة » في الشرق الأوسط .

ولذلك فلم يكن مدهشاً أن خطابات بوش أثناء الحملة الانتخابية ركزت على النقاط التالية^(٢) :
(١) أن بوش ملتزم بعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ويتعهد بالمحافظة على وثيقة كيسنجر لعام ١٩٧٥ والتي تنص على عدم الحوار مع المنظمة إلا إذا وافقت على القرار ٢٤٢ واعترفت بإسرائيل صراحة ونبذت الارهاب والعنف .

(٢) أن بوش لن يعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أو بقيام دولة فلسطينية .
(٣) أن بوش لن يعترف بحكومة فلسطينية مؤقتة أو حكومة في المنفى تشكلها المنظمة .

(٤) أن أمن إسرائيل جزء لا يتجزأ من أمن الولايات المتحدة ودول العالم الحر .

(٥) أن بوش يلتزم بدعم إسرائيل عسكرياً ويلتزم بضمان المحافظة على ميزان القوى السائد حالياً (المقصود هنا ضمان تفوق إسرائيل عسكرياً على الدول العربية) وبالمقابل فإنه لن يزود الدول العربية بأسلحة يمكن أن تشكل تهديداً لأمن إسرائيل .

(٦) أن بوش عازم على تكثيف التعاون مع إسرائيل لمحاربة الارهاب وتبادل المعلومات الأمنية والمخابراتية .

(٧) على إسرائيل أن تطمئن الى دعم الولايات

ديك شيني وزير الدفاع يمثل نفس التيار ، فخلال تواجده في مجلس النواب قام بتأييد كل البرامج العسكرية التي قدمها رونالد ريجان^(٣) كما أنه من المعروفين بحماسهم الشديد لمبادرة الدفاع الخاصة المعروفة ببرنامج حرب النجوم^(٤) ، وله آراؤه المتشككة للغاية في الاتحاد السوفيتي . فرغم أنه يعتقد أن جورباتشوف ملتزم بسياسة الجلاسنوست (المصارحة) فإن الولايات المتحدة لم تصل الى النقطة التي يمكن أن تخفض من دفاعاتها^(٥) . وحذر الكونجرس من تخفيض ميزانية الدفاع نظراً للشك في قدرة جورباتشوف على تنفيذ اصلاحاته الاقتصادية ، وقال أيضاً « أنه من الهام أن لا تقع في فخ أن يكون علينا الاستجابة لما يقدمه الضعيف^(٦) » - ولكن على أي الأحوال - فإن بيكر وشيني رغم أنهما يتفقان مع بوش في الاتجاه العام ، فإنهما يدركان أنه لا يمكن زيادة ميزانية الدفاع عما هي عليه (حوالي ٣٠٠ بليون دولار) ما لم يكن هناك اتجاه لخفضها قليلاً كمساهمة لسد العجز في الميزانية . تلك الحقيقة تدفعهم في اتجاهين : أولهما يسعى الى الضغط على الحلفاء لزيادة ميزانياتهم العسكرية في أوروبا الغربية واليابان ، والثاني ، السعي بحذر لتوقيع اتفاقيات للحد من التسلح مع السوفييت .

خلاصة ذلك كله أن أسلوب ادارة بوش تجاه الاتحاد السوفيتي لن تنحو نحو المدرسة الشائعة في غرب أوروبا والتي تطالب بمساعدة جورباتشوف لتحرير الاقتصاد السوفيتي من خلال التجارة والقروض ، إنما سوف تميل الى التركيز على مخادعات الحد من التسلح مع محاولات استخلاص أكبر تنازلات ممكنة في مجالات التسلح والعلاقات الثنائية وحقوق الانسان والنزاعات الإقليمية^(٧) .

٣ - الإدارة الأمريكية الجديدة والمنطقة العربية في مكان آخر^(٨) أوضح البحث أن سلوك الولايات المتحدة إزاء العالم العربي حكمته ثلاثة مداخل : المدخل الكوني (التنافس السوفيتي - الأمريكي) ، مدخل تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، المدخل الاسرائيلي . وخلص البحث أيضاً الى أن امتزاج المدخل الكوني بالمدخل الاسرائيلي « قد جعل الولايات المتحدة تشعر بأن العنف إزاء الوطن العربي هو الوسيلة الأساسية لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها »^(٩) . دون الدخول في استعادة تفاصيل الدراسة ، فإن الايمان الأمريكي بكون إسرائيل هي الرصيد الاستراتيجي الأساس للولايات المتحدة في المواجهة مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة الثانية ، قد حقق تطابقاً كبيراً في المصالح الاسرائيلية والأمريكية ، مما رفع التحالف فيما بينهما ليصل الى درجة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل .

العنصرية والصهيونية .

وفيما يتعلق بعملية السلام فإن الوثيقة أعادت التذكير بالنقاط الموضحة من قبل ، ولكنها أضافت لها إمكانية الاستفادة بمبادرة ريجان والاعتماد على النمو الاقتصادي كوسيلة للسلام في المنطقة من خلال مواجهة أزمة المياه وتشجيع الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والكهرباء (الدول المرشحة للتعاون في هذه المجالات هي مصر والاردن واسرائيل) .

دور الاتحاد السوفيتي في عملية السلام سوف يكون محدودا ، وبعد أن يثبت حسن نواياه من خلال وضع حدود على الدول العربية التي تناصر « الارهاب » بالسلاح (سوريا وليبيا) وهو ما يعنى أنها تهدد سلام المنطقة . كذلك فإن موسكو مطالبة بأن تتوقف عن تأييد دول الرفض العربية ، وأن تقيم علاقات دبلوماسية طبيعية مع اسرائيل وتكف عن المعارضة الدائمة لها في الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية الأخرى . وحتى يتم ذلك فإن الولايات المتحدة عليها أن تتمسك بقوة بتلك السياسات التي خدمتها في الماضي بما فيها الدعم العسكري لاسرائيل .

وبشكل عام فإن الوثيقة - وباقي تصريحات بوش - لا تحدث عن « المنطقة العربية » كوحدة سياسية قائمة بذاتها . فهي تنظر إليها أولا باعتبارها جزءا من « الشرق الأوسط » وهي منطقة تمتد من باكستان شرقا حتى المغرب غربا . وثانيا فإن الدول العربية مقسمة بحزم الى دول موالية للغرب Pro-Western ودول معادية راديكالية - وهي تنحصر حاليا في سوريا وليبيا - التي ترى الإدارة الأمريكية أنها سوف تبقى معادية وميالة للعنف في منطقة تتطلع للاستقرار . المجموعة الأولى تستحق التأييد والتشجيع وتشمل مصر والاردن ودول منطقة الخليج وفي مقدمتها المملكة السعودية ، فهذه المنطقة الاخيرة ذات أهمية خاصة نظرا لما تحتويه من احتياطات بترولية ، ولذا فإن الولايات المتحدة سوف تعمل على زيادة التعاون الامنى معها والذي حدث أثناء ادارة ريجان ، وبمساعدة من الدول الغربية الأخرى التي شاركت في القوة البحرية لحماية الخليج .

وعن منطقة المغرب العربي فإن الولايات المتحدة تتطلع الى تدعيم العلاقات التقليدية مع المغرب وتونس ، مع العمل على تدعيم العلاقات مع الجزائر حتى يمكن استمرار الطرق الى البترول والغاز الجزائري وتشجيع الجزائر على الحل السلمي لمشكلة الصحراء . وهنا فانه « يجب على الولايات المتحدة أن تؤيد جهود شمال افريقيا التي تستهدف تحقيق التعاون الاقليمي السلمي » . فيما يتعلق بالحرب العراقية الايرانية فإن الولايات المتحدة عليها أن تبقى على الحياد وتشجع الأمم المتحدة والجهود الاقليمية الأخرى من أجل حظر الامداد

المتحدة غير المحدود لها في المجالين السياسى والدبلوماسى .

(٨) ان الولايات المتحدة لن تفرض أبداً سلاماً على اسرائيل لا ترضاه .

(٩) ان اقامة دولة فلسطينية لن يؤدي الى السلام ، كذلك فإن ضم اسرائيل للاراضى أو التحكم فيها بشكل دائم بالاحتلال العسكرى لا يمكن أن يؤدي الى السلام كذلك ، الذى ينبغى البحث عن طريقة أخرى من خلال المفاوضات - التي تلعب فيها الولايات المتحدة دور الوسيط الامين - للتوصل الى السلام .

وبالاضافة الى خطابات بوش المتفرقة ، فإن حملته اصدرت وثيقة خاصة بالشرق الأوسط - صاغها فيما يبدو اللجنة سالفه الذكر - اوضحت المصالح الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط على الوجه التالى :

(١) يجب أن تكون المنطقة مستقرة ، وتحكم أممها بواسطة حكومات صديقة للولايات المتحدة .

(٢) ان تبقى اسرائيل حرة وديموقراطية وأمنة عسكريا وقوية اقتصاديا .

(٣) حرية البحار وحرية التجارة من التقاليد الامريكية . ان محاور أمريكا وحلفائها الى الخطوط البحرية وموارد النفط في المنطقة يجب أن تبقى حرة من التدخل سواء من المشاعغبين الاقليميين أو الاتحاد السوفيتي أو الارهابيين .

« اننا (أى الولايات المتحدة) سوف نسعى لحماية هذه المصالح بشكل نشط اننا سوف نستمر في العمل مع الدول العربية المعتدلة التي ترغب في التعايش مع اسرائيل . هذا يجب أن يحدث بتنسيق مع الحلفاء كلما كان ذلك مناسبا وعمليا . ولكننا يجب أن نكون مستعدين لدعم مصالحنا في المنطقة وحدنا اذا كان ذلك ضروريا لحماية أمن الولايات المتحدة » .

واعطت الوثيقة أهمية كبرى للعلاقات الاسرائيلية الامريكية واصفة أياها بأنها « شركة في الحرية » . موضحة التشابه بين الدولتين : فكلتاها دولة مهجرين واقامها قازون من الاضطهاد الدينى وقامت على الثورة وعلى ميراث الرواد وقيم الكتب المقدسة والديموقراطية والحرية والايمان بالحقوق الاساسية للانسان . ومن استعراض تطور العلاقات خلال عهد ريجان ووصولها الى درجة التعاون الاستراتيجى ، فإن الوثيقة تقرر ان الولايات المتحدة - في عهد بوش - سوف تستمر في الحفاظ على التفوق الكيفى لاسرائيل ضد أى خصم أو تحالف للخصوم ، وأعلنت الوثيقة عن استعداد الولايات المتحدة للاستعانة بالأمم المتحدة « عندما يناسب ذلك دبلوماسيا الدول الحرة » وان الولايات المتحدة سوف تسعى لتغيير قرار الأمم المتحدة الذى يساوى بين

ان هذه الحقيقة بالاضافة الى انتخاب بوش تخلق وضعاً جديداً في علاقات الرئيس الجديد بالجماعات الصهيونية (فقد أصبحت هي الأخرى في حاجة اليه بقدر حاجته اليها) وزاد على ذلك أن قبول منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ واعترافها بإسرائيل وإعلان نبذها « الارهاب » وهو الأمر الذي أدى الى إقامة الحوار بين المنظمة والولايات المتحدة خلال الأيام الأخيرة من حكم ريجان ، خلق وضعاً جديداً أمام إدارة بوش ، بل وأمام الجماعات الصهيونية نفسها . فحتى حدوث خطوة منظمة التحرير فقد كان هناك تناغم واضح بين بوش والجماعات الصهيونية على أساس أن موقف المنظمة « الرفض » لا يجعلها شريكة في عملية السلام . بعد موقف المنظمة الجديد ، فإن فرصاً أصبحت مفتوحة أمام بوش لتحقيق انجاز في الشرق الأوسط يحتاج اليه لبناء قاعدته الشعبية كرئيس قادر على الانجاز بدلاً من صورة الرجل الثاني الذي يعتاد الموافقة دائماً والتي تكونت عنه خلال إدارة ريجان^(١٧)

هذه التطورات خلقت وضعاً جديداً يتميز بالسهولة النسبية في موقف الإدارة الجديدة ، فخياراتها أصبحت متعددة عن ذي قبل ، كما أن الفرص زادت أمامها . ولعل من المثير هنا أن نلاحظ الكيفية التي تعاملت بها الجماعات الصهيونية وإسرائيل مع هذا الموقف الجديد وكيف عملت على تشكيل فكر الإدارة الجديدة إزاء الظروف المتغيرة ، حيث اتخذت مجموعة من الخطوات على الوجه التالي :

(١) حملة دعائية تركز على خطأ الحوار مع منظمة التحرير بالتشكيك في مصداقية موقف المنظمة الأخير والتذكرة بما فيها الإرهاب ووجود « أبو العباس » المرتبط بحادث أكيلي لأورو - في اللجنة التنفيذية للمنظمة .

(٢) إثارة موضوع الصواريخ في الشرق الأوسط مع ربطه بموضوع انتشار الأسلحة الكيماوية في المنطقة لدى دول « غير مسئولة » ولا تتورع عن استخدام هذه الأسلحة كما حدث من مصر في حرب اليمن والعراق في حربها مع إيران وضد الأكراد . وفي هذا السبيل أصدر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى كتاباً حول الموضوع ، وقام مؤلفه سيث كاروسر بعرض ملخصه أثناء شهادة أمام لجنة الشؤون الحكومية بمجلس الشيوخ الأمريكي^(١٨) . وهكذا أصبح معروفاً على الإدارة الجديدة موضوع انتشار الأسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط بطريقة توازي ، ان لم تفق البحث عن سبل تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، أو حتى الصراع العراقي الإيراني .

(٣) الاستمرار في ملاحقة الإدارة الأمريكية الجديدة ، من حيث وضع شخصيات تتعاطف مع الجماعات الصهيونية في الأماكن الحساسة ، وهي العملية المتصور

بالسلاح الى طريق الصراع وتحقيق انسحاب « كل القوات العسكرية الى ما وراء حدود ١٩٨٠ وتحقيق تسوية سلمية دائمة . » ان الولايات المتحدة تعتقد أن تصراً عسكرياً إيرانياً أو عراقياً لن يكون من مصلحة الولايات المتحدة في المنطقة .

ان هذا العرض للوثيقة ، ومن قبل ذلك ملخص تصريحات بوش - يشير الى أي حد تأثر الرئيس الجديد بوثيقة معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، وإلى درجة التطابق الموجودة بين وثيقة موقفه من الشرق الأوسط ووثيقة « البناء من أجل السلام » التي أصدرها المعهد والتي عرضناها من قبل . كذلك فإن الوثيقة تعكس الرؤية العالمية لجورج بوش ورفاقه والتي لا تزال تدور في إطار الحرب الباردة رغم كل التغيرات الجوهرية الحادثة في الاتحاد السوفيتي وسلوكياته . ومن هذه النظرة يأتي مقترب بوش من الشرق الأوسط ، حيث تصبح إسرائيل بالذات « حليفاً استراتيجياً وعاملاً جوهرياً في منع الهيمنة السوفيتية على الشرق الأوسط ومساهمة في تحقيق الاستقرار في المنطقة »^(١٩) . ولذلك لم يكن مستغرباً ان تركز الوثيقة بشكل كبير على تفاصيل التعاون العسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة بحيث تشمل المناورات المشتركة وتخزين السلاح وقطع الغيار والذخيرة والتعاون في مجال المخابرات والتخطيط لحالات الطوارئ ، والتطوير المشترك للصواريخ المضادة للصواريخ التكتيكية ، بينما تعطى عملية السلام أولوية ثانية والاعتراف بأنها سوف تكون « عملية بطيئة وطويلة الأمد » وهي الأمور التي ركز عليها فيما بعد أعضاء لجنة الشرق الأوسط في حملة بوش^(٢٠) .

ولا جدال فإن جزءاً من هذا التحيز الكبير لإسرائيل يعود الى ضرورات الحملة الانتخابية لجورج بوش ورغبته في الحصول على أصوات اليهود الأمريكيين ومساندتهم السياسية له . خاصة وأن بعض التيارات اليهودية ظلت دوماً تتخوف من اتصالات بوش « البترولية » وقاعدته في تكساس ذات العلاقات القوية بشركات النفط والمملكة السعودية ، ومن ثم شنت عليه حملة وصلت الى حد اتهامه بمعاداة السامية ، وأنه انتقد إسرائيل بقوة أثناء الحرب اللبنانية وبسبب غارتها على المفاعل الذري العراقي ودورها في فضيحة إيران - كوترا^(٢١) . وفي مواجهة هذا الانتقاد الذي جاء أساساً من القوى اليهودية الديمقراطية ، فإن معظم القوى اليهودية والصهيونية القيادية في الولايات المتحدة وقفت الى جوار بوش بالمال والدعاية خاصة بعد أن تأكد اختياره كمرشح للحزب الجمهوري ، ووضع تأثير جيسي جاكسون في الحزب الديمقراطي^(٢٢) . ورغم ذلك - وهذه حقيقة تستحق التنبيه - فإن أغلبية الأصوات اليهودية ذهبت الى خصم بوش مايكل دوكاكيس^(٢٣) .

(٤) ان الولايات المتحدة سوف تجعل درجة المشاركة السوفيتية في عملية السلام تتوقف على رغبة موسكو في التخلي ، في الوقت الحالي على الأقل ، عن فكرة المؤتمر الدولي ، وأن تلحق بواشنطن في منهج الخطوة خطوة . وهكذا فان الادارة الجديدة بدأت في الرقص على الانغام الاسرائيلية المحافظة والتي تجعل من موضوع الحكم الذاتي اساسا لسياستها ، رغم ان اسرائيل وطوال عشر سنوات منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، لم تقدم مشروعا حقيقيا لتحقيق ذلك ، بل أن شامير يلوح في كل مناسبة بأن اراضي الضفة والقطاع هي اراض اسرائيلية في الأساس . بعد ذلك ما الذي يمكن للعرب أن يتوقعوه من الادارة الجديدة وماذا يمكن ان يفعلوه ازاء ذلك ؟

الخلاصة : ما العمل ؟

الصفحات السابقة يمكن ان تقودنا الى النتائج التالية :-

(١) ان الادارة الامريكية الجديدة بحكم تركيبها وتوجهاتها ترى في المنطقة العربية موضوعا للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي رغم كل التطورات في العلاقات الامريكية السوفيتية خلال الأعوام الماضية .

(٢) انه وان كانت الادارة الامريكية تدرك وجود مصالح لها لدى الدول العربية الصديقة للغرب ، فان العلاقات الامريكية - الاسرائيلية لها الأولوية والسبق والاهمية الاستراتيجية على تلك الامريكية - العربية . (٣) ان الدول الغربية - الصديق منها للغرب والمعادي له - لا ينبغي لها ان تحصل على أسلحة رادعة أو صواريخ يحقق لها قدرا من التكافؤ مع الترسانة النووية والكيماوية الاسرائيلية نظرا لعدم توافر ضوابط اخلاقية لدى هذه الدول لاستخدام هذه الاسلحة .

(٤) ان الولايات المتحدة وان كانت ترغب في تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، وباقي الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ، فان ذلك لا يشكل أولوية متقدمة للسياسة الامريكية ، واذا حدث فانه ينبغي ان يؤدي الى زيادة النفوذ الامريكي وتقليص التواجد السوفيتي ، وبالتوافق مع السياسة الاسرائيلية عندما توجد وتتوافق هذه السياسة .

(٥) ان الضغط على اسرائيل غير وارد في هذه المرحلة ، وان قدرة الولايات المتحدة على تغيير المواقف الاسرائيلية سوف يكون من خلال الاغراء (مزيدا من صفقات السلاح والمعونات والتكنولوجيا) والاقناع . وهنا فان الجانب العربي عليه واجب المساعدة في ذلك عن طريق تقديم تنازلات تقلل من المخاوف الاسرائيلية .

ان تستمر حتى المراتب الدنيا من الادارة الامريكية . ولا يكتفى بذلك فقط ، وانما التأكد على أن هذه الشخصيات سوف يكون بين ايديها صنع السياسة الامريكية تجاه الشرق الأوسط وبالذات مثلث سكوكروفت ، ايجلبيرجر ،

ودوس .

(٤) لم تترك اسرائيل الادارة الجديدة تلتقط انفاسها أو تقوم بوضع استراتيجيتها ازاء المنطقة بمفردها . وبمجرد ان تم الاحتفال بتولي الرئيس الجديد ، حتى بدأت جماعات الضغط الصهيونية في إعادة طبع « التزاماته » اثناء الحملة الانتخابية ، وبدأت الرسل الاسرائيلية في الوصول الى واشنطن حيث سافر الياكيم وبشتين سكربتير الحكومة الاسرائيلية اليها لعرض وجهة النظر الاسرائيلية ، ورغم عدم حماس الادارة الامريكية ورغبتها في الحصول على بعض الوقت لتشكيل سياستها ، فانها رضخت في النهاية للطلب الاسرائيلي بزيارة موشى ارينز وزير الخارجية الاسرائيلي لواشنطن الذي لم يستنكف اعلان انه لا يوجد لديه خطط طموحة تجاه النزاع في الشرق الأوسط وأن الغرض من زيارته هو التعرف على الادارة الجديدة !! (٦)

نتيجة ذلك كله فان الادارة التي بدت لديها خيارات مفتوحة ، بدأت في تنسيقها في اتجاه الرغبات الاسرائيلية . فمن ناحية تبنت الادارة موضع الاسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط ، ووضع جيمس بيكر كأحد الأولويات في السياسة الخارجية الامريكية تجاه العرب والسوفييت (٧) . ولم يمض وقت طويل حتى بدأت الاتهامات لمصر بالعمل على انتاج الاسلحة الكيماوية (٨) ، وقبل ذلك كانت الاتهامات قد وجهت الى ليبيا في نفس الاتجاه . وفي نفس الوقت بدأ توظيف الحوار الامريكي - الفلسطيني لانتزاع تنازلات من المنظمة فيما يتعلق بتهدئة الانتفاضة ووقف العمليات المسلحة داخل اسرائيل (٩) ، دون ان يؤدي مباشرة الى مشاركة المنظمة في عملية التسوية كشريك اساسي . فقد بدأت الولايات المتحدة في جس النبض حول افكارها الأولية على الوجه التالي (١٠) :-

(١) أن الولايات المتحدة تريد الحث على عملية للسلام تبدأ بمفاوضات بين اسرائيليين وفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة . وبعد ذلك فان المفاوضات تتشعب «لتحاول» أن تشمل بلدانا عربية اخرى ومنظمة التحرير في شكل من اشكال المفاوضات المباشرة .

(٢) وطبقا لذلك فان بيكر لا يعتقد ان عقد مؤتمر دولي للسلام - في هذا الوقت - يشكل نقطة بداية للعمل .

(٣) ان الولايات المتحدة تحب ان يقدم رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير عرضا مغريا وجادا لحكم ذاتي حقيقي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة . هذا الغرض سوف يكون اساسا للحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير .

(الانتفاضة ، السلاح ، درجة من الوفاق العربي ، انشاء مجلس التعاون العربي) لما كان للقضية الفلسطينية أى وزن فى السياسة الأمريكية . ومن ثم فإن الاستمرار فى تصعيد عناصر القوة هذه بانعقاد مؤتمر القمة العربى بحضور مصر وحل التناقض السورى العراقى ، والمصرى السورى ، ودعم الانتفاضة ، وتحديث السلاح العربى باستمرار سوف يخلق ضغوطا لحل المشكلة .

٢ - ان رؤية « الحرب الباردة » للإدارة الأمريكية يعطى وزنا غير مباشر للاتحاد السوفيتى ، يمكن استخدامه بحصافة وحنكة ، خاصة اذا ما ظهر ان زيادة التواجد السوفيتى سياسيا واقتصاديا يعود أساسا لسلوك اسرائيل وعجز واشنطن عن الاضطلاع بمسئولياتها . ولذلك فإن دعم العلاقات العربية - السوفيتية - خاتمة مرحلة ما بعد أفغانستان - تصبح ضرورة لا غنى عنها .

٣ - ان الساحة الأمريكية يجب الا تترك تماما لاسرائيل والقوى الصهيونية وهو ما يترتب اجراءات دبلوماسية وسياسية ودعائية بعضها طويلة المدى^(١١) والبعض الآخر يختص بموضوع بعينه كموضوع الاسلحة الكيماوية فى الشرق الأوسط . فمن الضرورى على كل الدول العربية ان تطرح باستمرار وقوة لموضوع السلاح النووى الاسرائيلى والترسانة الكيماوية الاسرائيلية وتعبير عن رغبتها فى ازالة هذه الاسلحة بمجرد حل المشكلة الفلسطينية من خلال مفاوضات تشمل كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل .

٤ - توسيع العلاقات مع الوسط ويسار الوسيط الاسرائيلى الذى يقبل بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وبمبدأ إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى إطار من السلام والأمن المتبادل . فان انقسام المجتمع الاسرائيلى ليس من شأنه ان يعزل القوى اليمينية والمتطرفة فى اسرائيل فقط ، وانما يشل من فاعلية اسرائيل واللوبي الصهيونى فى تعبئة الموارد السياسية للضغط على الحكومة الأمريكية .

٥ - على القادة العرب فى اتصالاتهم مع الولايات المتحدة ان يركزوا اتصالاتهم مع الرئيس الأمريكى جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر ووزير دفاعه ديك شينتى مع تجنب قدر الامكان سكرتروفت ايجليبرجر ، وروس وهاس .

٦ - على القادة الدبلوماسيين العرب ان يعلموا أن الجانب العربى قد قدم ما يكفى من التنازلات خاصة خلال العام الأخير وأن أوان الحصول على مقابل فى صلب القضية الفلسطينية ذاتها . ولذلك فإن عليهم ان يتجنبوا قدر الامكان الخوض فى القضايا الجانبية (الارهاب - الاسلحة الكيماوية) وربطها باستمرار بالقضية الفلسطينية والسلوك الاسرائيلى . فكل شيء ممكن طالما سوف تكون هناك دولة فلسطينية كاملة السيادة ، أما غير

ان هذه التوجهات الأمريكية ليست مطلقة دائما أو نهائية ، وانما هى فى النهاية محصلة الخبرة التاريخية للادارة نفسها سواء بالعالم أو بالإطار المحلى لصنع السياسة الأمريكية ، والأهم ، ما تقوم الأطراف نفسها بعمله . فكما رأينا فإن اسرائيل وأنصارها لم تترك أبدا شيئا للصدف ، فهى تشارك باستمرار فى تشكيل التوجهات وإعادة تشكيلها عندما تتولد ظروف جديدة . بينما يكاد الجانب العربى يكون غائبا تماما من الصورة الا من عدد من المؤثرات غير المباشرة مثل صور الانتفاضة فى الاعلام الأمريكى ، وزيادة القدرات العسكرية العربية التى تضغط على القيادة الأمريكية للاهتمام بالمنطقة ، وان كان ذلك ضمن أولوية دنيا ، والرابطة المالية والبتروولية بين الدول العربية المنتجة للنفط والدوائر المالية والنفطية الأمريكية . أما بشكل مباشر فقد وقف العالم العربى مكتوف اليدين فى فترة النقاش الدائر خلال الحملة الانتخابية ، وبعدها فإن قضية الاسلحة الكيماوية لم تجد من يرد عليها ويعيد طرحها على ضوء الترسانة النووية الاسرائيلية ، وانتظر القادة العرب حتى تتم زيارتهم الواحد وراء الآخر الى واشنطن حتى يمكن شرح وجهة النظر العربية . وهو الأسلوب الذى تعتمده دائما كل ادارة جديدة لتسكين صراع الشرق الأوسط - فبعد زيارة القادة العرب ، ورئيس الوزراء الاسرائيلى ، فإن الولايات المتحدة سوف تقوم بدراسة وجهات النظر خلال فترة الصيف ، ثم تقوم بإرسال مبعوث الى المنطقة بمجموعة أفكار - سبق وضع اطارها العام - ومع نهاية العام - وما لم تكن هناك أزمة كبرى فى المنطقة - فإن مشروعات التسوية المطروحة اما أن تكون قد تغيرت الظروف التى ولدتها - مع ذبول الانتفاضة مثلا - ومن ثم تنتفى الحاجة اليها ويبدأ البحث عن مشروعات جديدة حسب الظروف المتغيرة ، أو أن تستخدم كاداه للحصول على تنازلات عربية تتوافق مع تلك الاسرائيلية ومن ثم تنجح الولايات المتحدة فى زيادة نفوذها مع الإبقاء على علاقاتها الاستراتيجية مع اسرائيل فى آن واحد .

هذا هو السيناريو المتوقع للأحداث أو على الأقل هذا ما سوف تحاول حكومة شامير الاسرائيلية ان توجه السياسة الأمريكية اليه خاصة فى ظل غياب أزمة كبرى فى المنطقة تدفعها الى مقدمة الأولويات الأمريكية . وتجاه هذا السيناريو فإن الدول العربية فرادى أو مجتمعة . تستطيع أن تقوم بعدد من الخطوات التى ترفع من القضية الفلسطينية فى قائمة الأولويات الأمريكية وتدفع فى اتجاه نظرة أمريكية أكثر توازنا تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى تسمح بإنشاء الدولة الفلسطينية على الوجه التالى :-

١ - أنه لولا وجود تصاعد فى عناصر القوة العربية

بالسلام وضرورة تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة . ان تجديد الالتزامات الامريكية السابقة من شأنه ان يفتح الفرصة على اسرائيل ومناصريها في واشنطن والتي تعمل على جعل المفاوضات - اذا ما قدر لها الحدوث - كما لو أنها تبدأ من نقطة الصفر ، وتدور حول نقاط تهم اسرائيل اساسا ولا تتعلق بجوهر موضوع الصراع (الأرض والقضية الفلسطينية) . كذلك فان تجديد هذه الالتزامات غالبا ما سيؤدي الى حدوث انقسام داخل الرأي العام اليهودي الامريكي في هذه المرحلة وبين اسرائيل والولايات المتحدة .

٨ - ان الولايات المتحدة ربما لن تتحرك تحركا جذريا لحل الصراع الا في حالة حدوث أزمة حادة في المنطقة خلال العامين الأولين من الادارة الجديدة ، أما اذا حدثت هذه الأزمة خلال العامين التاليين فالأغلب أنها سوف تأخذ موقف التأييد الأعمى لاسرائيل . وهو مسألة ينبغي أخذها في الاعتبار لمن يريدون اثارة الأزمات أو تجنبها .

ذلك فلندع الطبيعة الانسانية تأخذ مجراها الطبيعي !
٧ - ان هناك جدولا زمنيا يجب ان يوضع دائما في الاعتبار وهو أن قدرة أية ادارة امريكية على التحرك في الشرق الأوسط لا تزيد عن العامين منذ بدايتها ، بعدها تأتي انتخابات التجديد النصفى للكونجرس لتقيد من حركة الرئيس الامريكي وتعطي اللوبي الصهيوني ميزة

اضافية وبعد ذلك يفكر الرئيس في انتخابات الرئاسة التالية ومن ثم تنتهي مبادراته تماما . والأغلب ان اسرائيل ومعاونيها في الولايات المتحدة سوف يحاولون كسب الوقت خلال الشهور القادمة ، وعلى الجهود العربية ان تسعى الى احباط مثل هذه المحاولة عن طريق تكثيف الضغوط العربية الجماعية والفردية على الولايات المتحدة . واذا ما تعذر الحصول على خطوات محددة في سبيل عقد المؤتمر الدولي ، فقد يكون من المطلوب الحصول من الولايات المتحدة على تأكيدات جديدة لالتزاماتها السابقة فيما يتعلق بمضمون تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي خاصة فيما يتعلق بمبادلة الأرض

المراجع

- ١ - J. David Singer, « Private Preferences and Political Responsibilities », ed., Quantitative International Politics (New York : Free Press, 1968), PP. 17 - 50.
- 2 - J.D. Singer, « The Level of Analysis Problem in International Relations », World Politics, 13 (Oct., 1961), PP. 77 - 92.
- 3 - Sidney Verba, « Assumptions of Rationality and Non - rationality in Models of the International System », World Politics, (Oct., 1961), PP. 93 - 117.
- 4 - Edward E. Azar, et, al., « A System for Forecasting Strategic Crises, International Interactions, 3 (No.3, 1977), P. 208.
- (*) بهجت قرني ، « دراسة السياسات العربية الخارجية ، تقييم ونقد » ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، العدد الأول (شتاء ٨٧ / ١٩٨٨) من ٥ - ٢٨ .
- 6 - M.J. Shapiro and G.M. Bonham, « Cognitive and Foreign Decision Making , Interantional Studies Quarterly, 17 (June, 1973), PP. 147 - 174.
- 7 - M.G. Hermann, « Effects of Personal Charactrcistics of Political Leaders on Foreign Policy » M.A. East, S.A. Salmore and C.F, Hermann, eds., Why Nations Act, (Beverly Hills, Calif. : SAGE. 1978), PP. 49 - 53.
- 8 - Singer, « The Level of Analysis », Op. cit., PP. 89 - 92.
- 9 - M. Hermann, Op. cit., P. 50.
- 10 - Verba, Op. cit., P. 116
- 11 - R.C. Snyder, M.W. Bruck, and B. Sapin, Foreign Policy Decision Making (New York, Free Press, 1962), P. 65.
- 12 - Harold and Margaret Sprout, Man - Milieu Relationship: Hypotheses in the Context of International Politics (Princeton : Princeton University, Center of International Studies, 1956), PP. 63 - 71.
- 13 - Kenneth E. Boulding, « National Images and International Systems », J.E. Rosenau, eds., International Politics, and Foreign Policy (New York: Free Press, 1961), P. 391.
- 14 - Amos Perlmutter, « Israel's Fourth War, October 1973, Political and Military Mispercep,

tion » , Orbis, 19 (Summer 1975), P. 438.

15 - Nezli Choceri and R.C. North, « Dynamics of International Conflict » World Politics, 24 (Supp.1), PP. 80 - 122.

16 - O.R. Holsti, « Time, Alternative and communications : The 1914 and Cuban Missile Crises », C. Hermann, ed., International Crises: Insights from Behavioral Reserach (New York , Free Press, 1972), PP. 85 - 80.

17 - M. Brecher, « A Framework for Research on Foreign Policy » Journal of Conflict Resolution (Jan. 1969), PP. 75 - 181.

18 - I.L. Janis, Victims of Group Think (Boston : Houghton Mifflin, 1972).

19 - R. Jervis, Perception and Misperception in International Politics (Princeton : Princeton University Press, 1976).

20 - J.M. De. Rivera, The Psychological Dimension of Foreign Policy (Columbus, Ohio : Merrill, 1968).

21 - J.D. Steinbruner, The Cybernetic Theory of Decision (Princeton : Prirceton University Press, 1976).

(٢٢) قسم هولستي مناهج « العمليات الذهنية » في صنع القرار تبعاً للوظيفة التي تشكلها بالنسبة لصانع القرار ، ومن ثم وجد خمسة أنواع من صانعي القرار : معتقد ومدرك ومستوعب للمعلومات ورأسم للاستراتيجية ومتعلم . وقد اخصنا هنا في اتجاهين فقط للتبسيط . انظر :

O.P. Holsti, « Cognitive Process Approaches to Decision Making : Foreign Policy Actors Viewed Psychologically », American Behavioral Scientist, 13 (Sqst. Loct., 1976), PP. 24 - 25.

23 - A.C. George, « The Operational Code : A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision - Making, » International Studies Quarterly, 13 (June 1969), PP. 198 - 222.

24 - A.L.L. George, « The Causal Nexus Between Cognitive Beliefs and Decision - Making Behavior », L.S. Falkowski, ed., Psychological Models in International Politics (Boulder, Colorado : Westview, 1979), P. 103.

(٢٥) المرجع السابق .

26 - Holsti, « Cognitive Process Approaches », Op. cit., P. 18.

(٢٧) عبد المنعم سعيد ، العلاقات الأمريكية - العربية ، الماضي والحاضر والمستقبل « المستقبل العربي » العدد ١١٨ (ديسمبر ١٩٨٨) ص ٦٧ - ١٠٤ .

(٢٨) وضع الكسندر جورج اطاراً نظرياً لدراسة المنظومة العقائدية لصانع القرار تستند الى البحث في خمس موضوعات فلسفية وخمس اخرى اجرائية . الموضوعات الفلسفية هي :-

١ - الطبيعة الأساسية للسياسة والصراع السياسي والتصور الموجود عن الخصم .

ب - التوقعات العامة لتحقيق القيم الأساسية لصانع القرار .

ج - المدى الذي يكفي التنبؤ به بالنسبة لنتائج التفاعل السياسي .

د - المدى الذي يمكن للقادة السياسيين ان يؤثروا في التطور التاريخي ويتحكمون في نتائجه .

هـ - دور افة في العملية السياسية .

اما الموضوعات الاجرائية ، فهي -

١ - افضل الطرق للاختيار بين الاهداف في العمل السياسي .

ب - نوعية الاهداف التي يمكن السعى اليها بطريقة مؤثرة .

ج - افضل طرق الحساب والتحكم في الوسائل المؤدية لتحقيق الاهداف ودرجة قبول المخاطر في العمل السياسي .

د - دور التوقيت في العمل .

هـ - قيم ودور الوسائل المختلفة في تحقيق المصالح المراد المحافظة عليها .

لمزيد من التفاصيل ، انظر :-

George, « The Operational Code », Op. cit., PP. 201 - 216.

29 - D.McLellan, « The Operational Code Approach th The Study of Political Leaders : Dean Acheson's Philosophical and Instrumental Beliefs, Canadian Journal of Political Science, 4 (March 1971), PP. 52 - 75; O.R. Holsti, The Operational Code Approach to the Study of Political Leaders : John Foster Dulles Philosophical and Instrumental Beliefs, Canadian Journal of Political Science, 3 (March 1970), PP. 123 - 167; G.G. Gutierrez, « The Operational Code of Dean Rusk, « Paper Presented » at the annual meeting of the American Political Science Association, New Orleans, September 1976; and 8. Thordarson, Trudeau and Foreign Policy : Astudy in Decision - Making (Toronto, Cahada : Oxford University Press, 1972),

عبد المنعم سعيد ، « هنري كيسنجر وفكرة الاستراتيجية » الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان ٢٢ - ١٤ (ابريل ويوليو ١٩٨٥) ص ٢٧٥ - ٢٨٩ .

30 - Stephen G. Walker, « The Interspace Between : Beliefs and Behavior : Henry Kissinger's Operational Code and the Vietnam War, Journal of Conflict Resolution, 21, (March 1977).

(٢١) ربما يستثنى من ذلك دراسة ناثن ليتس :

Nathan Leites, The Operational Code of the Politbureau (New York : Macgraw Hill, 1951).

(٢٢) حتى منتصف مارس ١٩٨٩ لم يكن جورج بوش قد قام بتسمية أكثر من ٤٧ مرشحا من عدد ٦٠٩ موظفين رئيسيين ينبغي الحصول على تصديق الكونجرس على تعيينهم وعندما قام بترشيح جون تاور لمنصب وزير الدفاع رفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق على هذا التعيين بأغلبية ٥٣ ضد ٤٧ انظر :

Newsweek, « Bush : A lot is Happening », March 20, 1989, PP. 12 - 14.

(٢٣) تم تجميع هذا الجدول من عدة مصادر هي :

Who's Who In America 1987 - 88 ; The International Who's Who 1987 - 88; Time, March 20, 1989; and International Herald Tribune, March 13, 1989.

34 - The Washington Institute's Presidential Study Group, Building for Peace : An American Strategy for the Middle East (Washington D.C. : The Washington Institute for Near East Policy, 1988).

35 - Richard F. Lugar, « A Republican Looks at Foreign Affairs », Foreign Affairs (Winter 1987 / 88), PP. 249 - 262, and Arthur Schlesinger Jr., « A Democrat Looks at Foreign Policy », Foreign Affairs (Winter 1987 / 88), PP. 264 - 283.

(٢٦) انظر : ابراهيم عبد العزيز المهنا « الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الاسرائيل », السياسة الدولية , العدد ٩٥ (يناير ١٩٨٩) ص ٢٢ - ٢٣ .

37 - Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations (New York : Alfred A. Knoff, 1967), Henry Kissinger, Nuclearweapons and Foreign Policy (New York : Harper and Brothers, 1954); The Necessity of Choice (New YORK : Harper and Brothers, 1981); and A World Restored - Europe After Napoleon (New York : Grosset and Dunlop, 1964).

(38) The Washington Post, « A Bush Foreign Policy : Style, Priorities said to Differ from Reagan's », October 26, 1988.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل انظر : راجية صدقي « الادارة الامريكية الجديدة والشرق الأوسط », السياسة الدولية , العدد ٩٦ (ابريل ١٩٨٩) .

40 - Time International Feb., 13, 1989, P.13.

41 - The Deadly Silence : A Report on the 1988 Presidential Candidacy and Where they stand on American - Arab - Institute; 1988), PP. 16 - 17. the Middle East (Washington D.C. : e

(٤٢) راجية صدقي , مرجع سابق .

(٤٣) لمزيد من المعلومات عن جون سنونو والحملة الموجهة ضده , انظر :

« Bush Appoints Arab - American as Chief of Staff », Issues Arab American Institute (NOV. / Dec. 1988); and the Washington Post, March 12, 1989; and Washington Jewish Week, May 26, P. 12.

(٤٤) هذه المعلومات ورتت في غلاف :

Joyce R. Starr, Development Diplomacy : U.S. Economic Assistance to the West Bank and Gaza (Washington D.C. : The Washington Institute for Near East Policy, 1989).

45 - Building for Peace, Op. cit.

46 - National Journal, « Low Expectations », Dec. 11, 1988, P. 2839; and Newsweek, March 20, 1989, PP. 12 - 13.

47 - David Hoffman, « Bush for Higher Wage Floor », The Washington Post, Sept. 8, 1988, P. 1, and Newsweek, March 20, 1989, P. 12.

48 - George Bush for President, Statement of VICE President George Bush on Foreign Policy, Washington D.C.n.d. « A Bush Foreign Policy », The Washington Post, Op. cit., Thomas Friedman, « The Biggest Diplomatic Openings for Baker », New York Times, Jan. 24, 1989; and Time International, FEB., 13, 1989.

49 - The Washignton Post, A Bush Foreign Policy, Op. cit.

50 - George Bush for President, Statement of Vice President George Bush on Foreign Policy, Op. cit.

51 - Time International, Feb. 13, 1989, P. 13.

52 - Andrew Rosenthal, « Cheney, Staunch Ally of Military, Is Known As Flexible Politician », International Herald Tribune, March 13, 1989, P.1 and P.5.

- 53 - Associated Press, MARCH 14, 1989.
- 54 - United Press International, March, 15, 1989.
- 55 - Reuter, March 14, 1989.
- 56 - Thomas L. Friedman, « The Biggest Diplomatic Openings for Baker » New York Times, Jan.29, 1989.

(٥٧) عبد المنعم سعيد ، « العلاقات الامريكية - العربية » ، مرجع سابق .

(٥٨) المرجع السابق ، ص ٨٤ .

- 59 - David Friedman, « Bush Names Advisory Committee on Middle East Affairs », Daily News, June, 15, 1988, P.3

- 60 - George Bush For President, Statement of Vice President Bush on Foreign Policy, Op. cit., and George Bush for President, Excerpts From Vice President Bush, CONVENTION OF B'nai Brith, Baltimore, Maryland, Sept. 7, 1988.

- 61 - « The Bush Commitment », Near East Report Supplement, Jan. 23, 1988. Reprinted from Bush Campaigns 1988 Position Paper on the Middle East.

- 62 - Gordon Zacks, « It's Time to Tell Untold Story of George Bush », The Atlanta Jewish Times, August 12, 1988, P. 12.

- 63 - « Bush's Strategy », The Atlanta Jewish Times, IBID., P. 9.

- 64 - Washington Jewish Week, May 26, 1988.

- 65 - Walter Ruby and Larry Cohler, « AIPAC Hails Gop Mideast Plank as Best in History », Washington Jewish Week, August 18, 1988, P. 1; » George Bush's Secret « Operation Sheba », The Jewish Voice of Northern New Jersey, May 18, 1988, P. 1, « Bush Adopts Policy Paper Urging Expanded Strategic Ties With Israel » The Hebrew Watchman, August 4, 1988; and Marshal Ezrallow, « Democratic Party is Not for Jews », B'nai B'rith Messengers August, 5, 1988, P. 1.

- 66 - Lynn teo Simarski, « Washington's New Opportunity in the Middle East », The Middle East, Jan 1989, P. 6.

- 67 - Larry Speaks W. Th Robert, Specking Out: The Regan Presidency from Inside the White House (new York : Avon Books, 1989).

- 68 - W. Seth Carus, Chemical Proliferation in the Middle East, Testimony before the U.S. Senate Committee on Governmental Affairs, Feb. 9, 1989.

- 69 - James Dorsey, « Baker Sidesteps requests to meet Israeli Minister », The Washington Times, FEB. 16, 1989, and Glenn Frankal, « Stalles Peace Process Gives Israelis Time, Aren's Agenda for U.S Visit Unambitions », The Washington Post, March 10, 1989.

- 70 - Statement of Secretary - Designate James Baker before the Committee on Foreign Relations of the U.S. Senate in Jan 17, 1989.

- 71- Michael R. Gordon With STEPHEN Engeiberg, « Egypt Accused of Big Advance in Gas for War », The New York Times, March 10, 1989, P. 1.

- 72 - Glenn Frankel, « Stalled Peaceprocess » Op. cit.

- 73 - Thomas Friedman, « Baker's Mideast : 3 Legs of a Triang le » The New York Times, March 6, 1989.

(٧٤) انظر : عبد المنعم سعيد ، « العلاقات الامريكية - العربية » ، مرجع سابق ، ص ص ٨٨ - ١٠٤ .

الاسرائيلي في ظل الادارة الجديدة .
ويحاول هذا البحث التعرض بطريقة موضوعية
واقعية لقضية احتمالات الاستمرارية والتغير في
السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي
وتسويته . وسوف تبدأ أولا بدراسة موقف ادارة ريجان
من الصراع وقضاياها ثم نتعرض لمحاولة استشراف
موقف ادارة بوش منه .

أولا : ادارة ريجان والصراع العربي الاسرائيلي

لم يكن لدى ادارة ريجان عندما وصلت للسلطة اطار
عام لسياسة خاصة بها تجاه الصراع العربي الاسرائيلي
والمشكلة الفلسطينية ، وبصفة عامة ركزت هذه الادارة
اهتمامها على تدعيم قوة الولايات المتحدة ومكانتها الدولية
خاصة بعد احداث ايران والغزو السوفيتي لأفغانستان .
وتم اعطاء الأولوية لمواجهة « الخطر السوفيتي » ، وكان
معنى ذلك تجاهل التطورات والصراعات الاقليمية وعدم
الاهتمام بها الا عندما وبقدر ما تمس الصراع بين
العملاقين .

وبناء على ذلك لم تتحدد السياسات الأمريكية تجاه
القضايا الاقليمية بشكل مسبق وانما كانت تتبلور مع
وقوع الاحداث وكرد فعل لها . وانطلاقا من هذا كان
الموقف الأمريكي تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ،
يقوم على : -

أ - عدم اعطاء أولوية لهذا الصراع وتسويته .
ب - الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط من منظور امتداد
النفوذ السوفيتي الى المنطقة وضرورة وقف هذا
الامتداد . وبناء على ذلك كانت محاولة وزير الخارجية
الأمريكي الكسندر هيج تنفيذ فكرته عن الاجماع
الاستراتيجي في ابريل ١٩٨١ كأساس للدفاع عن المنطقة
في مواجهة الاتحاد السوفيتي (١) .

ج - النظر لاسرائيل باعتبارها الحليف الأساسي في عملية
المواجهة مع السوفييت في المنطقة الأمر الذي يستلزم
مساندتها والحفاظ على تفوقها . وبناء على ذلك تم التركيز
على التعاون الاستراتيجي بين الدولتين الذي تم تقنيه في
٢٩ نوفمبر ١٩٨١ في شكل مذكرة للتفاهم بينهما والتي تم
تجسيدها مؤقتا بعد ضم اسرائيل للجولان في ١٤ ديسمبر
١٩٨١ ليعود العمل بها مرة ثانية في اواخر نوفمبر
١٩٨٣ .

وكانت التطورات المرتبطة بالصراع العربي الاسرائيلي
وبالذات تلك المرتبطة بالبعد الفلسطيني قد فرضت على
ادارة ريجان توجيه اهتمامها لذلك الصراع وكان ذلك في
ثلاث مناسبات ، وقد تم التعبير عن ذلك في شكل ثلاث
مبادرات هي مبادرة ريجان في سبتمبر ١٩٨٢ ، ومبادرة
شولتز في مارس ١٩٨٨ ، ثم قرار ريجان بفتح باب الحوار
مع منظمة التحرير الفلسطينية في ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ .



[٣]

الادارة الأمريكية الجديدة والصراع العربي الاسرائيلي

د . هالة سعودى

استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية

تثار بعد كل انتخابات للرئاسة الأمريكية تساؤلات من
جانب المهتمين بالشئون الدولية والصراعات الاقليمية
المختلفة عن الادارة الأمريكية الجديدة والسياسات التي
ستتبعها . ولا يستثنى الصراع العربي الاسرائيلي من
ذلك ، اذ عادة ما يشغل المهتمون والدارسون لهذا
الصراع بكل ادارة جديدة محاولين التنبؤ بمواقفها
والبحث عن اى مؤشر او دليل يشير الى احتمال حدوث
تغير في الموقف الأمريكى من قضايا هذا الصراع . وقد
انطبق ذلك بشكل متزايد على ادارة جورج بوش
الجديدة ، وبينما اظهر البعض تفاؤله مؤكدا ان الادارة
الجديدة ستغير من السياسة الأمريكية تجاه الصراع
العربي الاسرائيلي خاصة وان الرئيس السابق ريجان قد
اعفى الرئيس بوش من كثير من الحرج وذلك باتخاذها في
نهاية مدة رئاسته قرار فتح باب الحوار مع منظمة
التحرير الفلسطينية والذي قيل عنه انه يمثل تحولا هاما
واساسيا في السياسة الأمريكية ، اظهر البعض الآخر
تحفظه على هذا الاستنتاج مؤكدا ان السياسة الأمريكية
ان تشهد تغيرا كبيرا في موقفها تجاه الصراع العربي

العراقية الايرانية من تعميق الانقسامات العربية وتحويل الاهتمام عن قضايا الصراع العربى الاسرائيلى^(٦).

٢ - مبادرة شولتز مارس ١٩٨٨

اضطرت ادارة ريجان فى الاشهر الأخيرة الى الاهتمام بالشرق الأوسط ، فتم الاعلان عن مبادرة شولتز بعد جولاته فى المنطقة فى ربيع ١٩٨٨ وذلك فى اعقاب التطورات المتعلقة بالانتفاضة الفلسطينية ونمو رأى عام فى الولايات المتحدة واوربا الغربية يدين القمع الاسرائيلى ضد الفلسطينيين .

وقد دعت هذه المبادرة^(٧) التى قدمها شولتز فى مارس ١٩٨٨ فى شكل خطابات الى كل من اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى والملك حسين والرئيسين حافظ الأسد وحسنى مبارك الى عقد مفاوضات فى تاريخ مبكر (اول مايو) بين اسرائيل وكل دولة من الدول المجاورة لها ، على ان تتم هذه المفاوضات على اساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل بنودهما . وقد اقترحت المبادرة ان يكون التمثيل الفلسطينى فى اطار الوفد الاردنى الفلسطينى وان تتم مناقشة القضية الفلسطينية فى المفاوضات بين الوفدين مستقلة عن اى مفاوضات اخرى ، وان تبدأ المفاوضات بين الوفد الاسرائيلى والوفد الاردنى الفلسطينى حول ترتيبات لفترة انتقالية فى الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف الانتهاء منها خلال ستة اشهر ، وان تجرى المفاوضات بشأن الوضع النهائى لهما بعد سبعة اشهر من بدء المفاوضات الخاصة بالمرحلة الانتقالية ، بهدف الانتهاء منها فى خلال عام ، على ان تعقد المفاوضات بشأن الوضع النهائى لهما قبل المشروع فى تنفيذ المرحلة الانتقالية والتى سوف تبدأ بعد ثلاثة اشهر من الانتهاء من الاتفاق الخاص بالفترة الانتقالية وتستمر لمدة ثلاث سنوات . وتضمنت المبادرة كذلك الدعوة لعقد مؤتمر دولى يشمل اطراف الصراع والاعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن وذلك قبل اسبوعين من بدء المفاوضات بشرط قبول الأطراف لقرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ورفضهم للعنف والارهاب ، ويقوم اطراف المفاوضات الثلاثة بتقديم تقارير عن مركزهم فى المفاوضات للمؤتمر الذى ان يكون له سلطة فرض اى حلول او الاعتراض على القرارات التى يتم الوصول اليها .

وكان ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وجنوب آسيا قد اوضح فى خطابه امام مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك فى ١٤ يونية ١٩٨٨ عدم تأييد الولايات المتحدة للاقتراح الخاص باضافة قرارات اخرى للأمم المتحدة من بينها القرار ١٨١ بشأن التقسيم كأساس للمفاوضات حيث ان هذا القرار يقيم دولة فلسطينية غرب نهر الأردن ولن يقود الى

١ - مبادرة ريجان سبتمبر ١٩٨٢

اعلن ريجان عن المبادرة التى عرفت باسمه فى اول سبتمبر ١٩٨٢ اى بعد تسعة عشر شهرا من توليه السلطة وذلك بعد ثلاثة اشهر من غزو اسرائيل للبنان وفى ظل التطورات الخاصة بتأجيل اجتماعات الحكم الذاتى بين مصر واسرائيل . وقد اكدت هذه المبادرة الالتزام الأمريكى بأمن اسرائيل وتأييد حقها فى حدود أمنة يسهل الدفاع عنها ، والربط بين عودة الأراضى العربية وبين اقامة سلام حقيقى وتطبيع العلاقات مع اسرائيل ، مع رفض اعادة تقسيم القدس على ان يتقرر وضعها النهائى بالتفاوض . اما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، فقد ايدت المبادرة المطالب العادلة للشعب الفلسطينى وضرورة مشاركة الفلسطينيين فى محادثات السلام ، كذلك طالبت بضرورة تجميد المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية . وقد اكدت المبادرة رفض اقامة دولة فلسطينية ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ودعت الى اقامة حكم ذاتى فى الضفة الغربية وغزة لفترة انتقالية تستمر خمسة اعوام يتم خلالها التفاوض على الوضع النهائى للمنطقتين^(٨) . وعندما فشلت ادارة ريجان فى الحصول على موافقة الأطراف على المبادرة ، بدأت مرحلة جديدة من فقدان الاهتمام الأمريكى بتسوية الصراع . وكان هناك عدد من الاعتبارات التى ساعدت على ذلك :-

أ - اهتزاز الثقة فى قدرة الولايات المتحدة على القيام بدور فعال فى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى وذلك بعد ما اظهره تدخل القوات الأمريكية فى لبنان ومسلكها فيه ثم اضطرابها للانسحاب من تخطيط شديد فى الادارة الأمريكية^(٩) ، كما ان فقدان ارواح الأمريكيين فى لبنان قد دفع ريجان بعد انسحاب قوات البحرية الأمريكية منها الى التحرك بمزيد من الحذر بشأن كل ما يتعلق بالصراع^(١٠) .

ب - ما بدا من ضعف العامل الفلسطينى فى محيط السياسة العربية نتيجة الانقسامات فى منظمة التحرير الفلسطينية والضعف التى مارستها عليها سوريا والقوى المتحالفة معها فى لبنان .

ج - الأولوية التى اعطتها ادارة ريجان بعد ذلك لمواجهة ما اسمته بالعمليات الارهابية والمواجهة مع ليبيا خلال عام ١٩٨٦ فى شكل تجميد العلاقات الاقتصادية معها ثم القيام بعمليات عسكرية فى خليج سيدرا فى ابريل من نفس العام ، ثم الانشغال فى فضيحة إيران جيت فى عام ١٩٨٧^(١١) .

د - الاعتقاد السائد فى ذلك الوقت بأن تسوية الصراع العربى الاسرائيلى لم تعد قضية ملحة خاصة بعد ان لغت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية اى امكانية للقيام بحرب ضد اسرائيل ، وما ادت اليه الحرب

٣ - ادارة ريجان والحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية

فاجأ الرئيس ريجان العالم في الأيام الأخيرة له في البيت الأبيض وذلك بقراره الذي اتخذ في ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ بفتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . وقد وصفت وكالات الأنباء هذا القرار بأنه يمثل تحولا خطيرا في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي . وكان هذا القرار يرجع الى عدد من الاعتبارات لعل من أهمها :-

أ - الانتفاضة الفلسطينية وتزايد التعاطف العالمي مع حقوق الفلسطينيين وانتقاد اساليب القمع الاسرائيلي في مواجهتهم .

ب - قرارات المجلس الوطني الفلسطيني واعلان قيام الدولة الفلسطينية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ والاعتراف المتزايد من جانب عدد كبير من الدول بالدولة الفلسطينية .

ج - تزايد الانتقادات الموجهة للسياسة الأمريكية خاصة بعد قرار شولتز برفض منح ياسر عرفات تأشيرة لدخول الولايات المتحدة لالقاء خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ثم قرار الجمعية العامة الاستثنائي بالانتقال الى جنيف لمناقشة القضية الفلسطينية - لتتيح لياسر عرفات فرصة الحديث امامها .

د - خطاب ياسر عرفات امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف وتصريحاته بعدها بشأن قبول الاعتراف بدولة اسرائيل واستعداده للدخول في مفاوضات معها ونبذ الارهاب .. ثم الضغوط التي تعرضت لها الولايات المتحدة من بعض الدول الغربية ومنها مصر (اتصال الرئيس مبارك بشولتز في ١٤ ديسمبر حيث ناقش معه اهم النقاط التي وردت في خطاب ياسر عرفات امام الجمعية العامة للأمم المتحدة وحثه على ضرورة اتخاذ الولايات المتحدة لموقف اكثر تفهما وإيجابية للقرارات البناءة التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية)^(١٤) وكذلك السعودية (من خلال رسالتين شخصيتين من الملك فهد الى الرئيس ريجان)^(١٥) ، فضلا عن جهود الوساطة التي قامت بها السويد في الفترة الأخيرة ، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى الاعتقاد بضرورة اظهار قدر أكبر من المرونة حتى تستعيد السيطرة على هدف الشرق الأوسط .

هـ - التحول في الاتجاهات الأمريكية وبصفة خاصة لدى كثير من الأكاديميين والمراكز البحثية الأمريكية الى تأييد تغيير الموقف الأمريكي ويتضح ذلك مثلا في التقرير الذي اعده مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن عن خيارات الرئاسة الأمريكية في التسعينات والذي اكد على ضرورة تغيير السياسة الأمريكية وعلى التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية . وقد اوضح التقرير ان هناك عددا من القيادات الاسرائيلية قبلت بضرورة التعامل مع المنظمة وان هذا الرأي اكتسب شعبية عند اليهود

تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي . كما لاحظ ميرني في نفس الخطاب رفض بعض الاسرائيليين لمبادرة شولتز متمسكين باتفاقيات كامب ديفيد ، غير انه اوضح صعوبة بدء المفاوضات على اساس ترفضه كل من الأردن وسوريا وغيرهما من الدول العربية^(٨) وقد كرر ريتشارد ميرني في خطابه امام الاجتماع الدولي لبنائ بريث في ٥ سبتمبر ١٩٨٨ التزام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل وضمان قوتها العسكرية مؤكدا على الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية بين الدولتين^(٩) .

ورغم جولات شولتز العديدة في المنطقة الا ان مبادرته فشلت في الحصول على موافقة الأطراف المختلفة وذلك نتيجة لعدد من الاعتبارات :-

١ - ان صيغة السلام التي اقترحتها المبادرة كانت مبنية على سلسلة من الخطوات كان من الصعب من الناحية العملية تنفيذها في الفترة التي حددت لها وهي نهاية عام ١٩٨٨ اي قبل انتهاء المدة الثانية لادارة ريجان .

ب - عدم تحمس حكومة اسرائيل لهذه المبادرة خاصة وانه قد تم الاعلان عنها قبل الانتخابات الاسرائيلية ، وعدم استعداد حكومة الليكود بزعامة رئيس الوزراء اسحق شامير للدخول في مفاوضات قد تؤثر على موقفها في الانتخابات وبالذات بالنظر الى الصعوبات التي كانت تواجه شامير نفسه في السيطرة على حركة الجناح اليميني للليكود^(١٠) .

ج - ان المبادرة لم تكن متوافقة مع الأحداث والتطورات في المنطقة ، فلم تعد المقترحات التي تضمنتها كافية لمواجهة المطالب الفلسطينية كما لم يعد للأردن - في ظل هذه التطورات - دور بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية ، وبالتالي فإن التطورات في المنطقة كانت قد تجاوزت مبادرة شولتز التي تقوم على اساس تمثيل اردني فلسطيني مشترك^(١١) . وبناء على ذلك كان ينظر للمبادرة على انها كانت تهدف الى مجرد محاصرة الانتفاضة ومساعدة اسرائيل على الخروج من ازمته . ويبدو أن جولات شولتز للمنطقة دون اي تعديل في افكاره كانت مدفوعة اساسا بالرغبة في الحفاظ على درجة من الحركة وقوة الدفع في المنطقة وحتى لا تظهر الادارة الأمريكية وكأنها تترك المنطقة ذات المصالح الأمريكية الواسعة في حالة من الفراغ الذي قد يهدد هذه المصالح^(١٢) .

وقد توقفت الادارة الأمريكية في نهاية عهد ريجان عن القيام بأي تحرك جديد تجاه الصراع ، حيث تركز الاهتمام على الحملة الانتخابية ، وتم الاكتفاء بالقاء الخطب والبيانات التي تؤكد على مبادرة شولتز اذا كان هناك حرص على الاحتفاظ بالاطار العام الذي وضعته المبادرة ليكون اساسا لأي مفاوضات يحتمل عقدها في ظل الادارة الجديدة^(١٣) .

ثانياً : ادارة بوش والصراع العربى الاسرائيلى استقرارية ام تغير ؟

سوف نركز فى تحليلنا للمواقف المتوقعة من الادارة الأمريكية الجديدة تجاه الصراع العربى الاسرائيلى وتسويته على موضوعين اساسيين ، الأول هو مدى اهتمام الادارة الجديدة بالصراع والموقع الذى سيحتله فى قائمة اولوياتها ، والثانى هو احتمالات تغير مواقف الادارة الجديدة من قضايا الصراع الأساسية. والتى اصبح البعد الفلسطينى هو البعد المسيطر عليها .

١ - موقع الصراع العربى الاسرائيلى فى قائمة اولويات الادارة الجديدة :

توجد امام ادارة بوش قائمة كبيرة من القضايا الداخلية والخارجية غير انه لا يبدو ان الصراع العربى الاسرائيلى سوف يحتل مكانة متقدمة فى قائمة اولويات هذه الادارة .

فإذا عدنا الى فترة انتخابات الرئاسة نجد ان هذا الصراع لم يحظ باهتمام المرشحين الرئيسيين جورج بوش ومايكل دوكاكيس ، اللذين ركزا فى دعايتهما الانتخابية على المشاكل الداخلية ، وعند التطرق الى الموضوعات الخارجية كان تركيزهما اساسا على العلاقات مع الاتحاد السوفيتى . وقد كان ذلك واضحاً ايضا فى المناظرتين التليفزيونيتين اللتين تمتا بين المرشحين فى شهرى سبتمبر واکتوبر ١٩٨٨ حيث لم يجر التعرض فيهما للصراع العربى الاسرائيلى ، وكان التركيز اساسا فى القضايا الخارجية - والتى استغرقت اقل من ربع الوقت - على قضايا التسليح والعلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، والارهاب وديون العالم الثالث^(٢٠) . وقد اكد وليام كوانت انه باستثناء القاء كل من المرشحين لخطاب عن الشرق الأوسط ، والتعرض للموضوع احيانا فى بعض مؤتمراتهما الصحفية ، فإنه لم يكن هناك تركيز على الشرق الأوسط كقضية اساسية فى الحملة الانتخابية الا فى حالة دوائر انتخابية معينة ويقصد بذلك الجماعات اليهودية^(٢١) . وقد ايدت واشنطن بوست فى مقال لها عن السياسة الخارجية للادارة الجديدة هذا الرأى موضحة انه فى حالة نجاح بوش فإن اولوياته ستتركز على قضية الانفاق العسكرى والتفاوض مع السوفيت بشأن معاهدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية^(٢٢) .

وبعد نجاح بوش فى الانتخابات اكد المعلقون السياسيون وتقارير وكالات الأنباء والمسؤولون الأمريكيون هذا الرأى . فقد ذكر هنرى ترى وايت الخبير فى الشؤون السياسية الأمريكية فى حوار له مع جريدة الوطن ان القضايا الرئيسية التى سيهتم بها بوش تتمثل فى عقد لقاء قمة مع الاتحاد السوفيتى ، وتدعيم قوة حلف الأطلسى ، وتطوير العلاقات مع الصين ، وتوقع تزايد الاهتمام بايران نظرا لأهميتها الاستراتيجية^(٢٣) . ووفقا لتقرير وكالة نوفوستى ان اولويات بوش تتمثل فى مواجهة

الأمريكيين^(١٦)

وهناك اعتقاد - وان لم يقم الدليل الكاف عليه - بأن يكون الرئيس المنتخب جورج بوش قد اقنع ريجان باتخاذ قراره فتح باب الحوار مع المنظمة بحيث تتحمل ادارة ريجان تبعات القرار وبحيث لا يظهر بوش وكأنه بدأ إدارته بتغيير هام فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى .

وعموما كانت تصريحات المسؤولين الأمريكيين قد شهدت تحولا فيما يتعلق بالموقف من منظمة التحرير الفلسطينية . فقد اعلن ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وجنوب آسيا امام اللجنة الفرعية الخاصة بالشرق الأوسط المتفرعة عن لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب انه لا يمكن تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ، كما لا يمكن انكار ان الفلسطينيين يرون فى المنظمة التعبير عن الهوية الفلسطينية وأنه من الصعب ان تتوقع الولايات المتحدة ان الفلسطينيين سوف ينفضون عنها . ووضح ان حوار الولايات المتحدة مع المنظمة يتوقف على اعتراف المنظمة بصورة قاطعة وواضحة بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وحق اسرائيل فى الوجود ونبذ الارهاب والعنف^(١٧) ثم توالى التصريحات بعد ذلك عن استعداد الولايات المتحدة للدخول فى حوار مع المنظمة اذا ما اوفت بهذه الشروط^(١٨) .

وفى مجال تقييم هذا القرار يجب الا نستنتج انه يمثل تغييرا جوهريا واساسيا فى مواقف واشنطن من القضية الفلسطينية والأفضل ان يقال ان واشنطن قد اقتنعت فى نهاية الأمر بضرورة تغيير أسلوبها فى معالجة القضية ، وانها وجدت نفسها فى مواجهة ضغوط دولية وصلت الى حد الاجماع ، بأن لا مفر من التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية فى هذه المرحلة بالذات دون ان يعنى ذلك تحولا اساسيا فى موقفها من القضية . فقد ذكر شولتز فى مؤتمره الصحفى عقب اعلان القرار انه « لا شيء هنا يمكن ان يؤخذ على انه موافقة او اعتراف ضمنى من الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية المستقلة التى لا تزال محل نقاش . فموقف الولايات المتحدة هو ان وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن ان يتقرر باجراءات يتخذها اى من الطرفين من جانب واحد ولكن عن طريق المفاوضات ، فالولايات المتحدة لا تعترف باعلان الدولة الفلسطينية ومن المهم ان نؤكد ايضا ان التزامنا بأمن اسرائيل لن يتزعزع »^(١٩) .

وعلى ذلك فإن هذا القرار فى حد ذاته لا يعبر عن تغير اساسى فى الموقف الأمريكى وان كان يمكن ان يمهّد الطريق لجورج بوش ويعطيه الفرصة - ان اراد ان يستغلها - فى احداث تغيير فى السياسة الأمريكية . فهل من الممكن ان نتوقع ذلك ؟

الأمريكية على ذلك خبرة الرئيس بوش نفسه في مجال ممارسة السياسة الخارجية وذلك من خلال المناصب التي شغلها والتي شملت مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ومدير وكالة المخابرات المركزية ثم نائب الرئيس الذي مكّنه من أن يكون غلي دراية بالتطورات والمشاكل الدولية بشكل مباشر وتفصيلي وبالتالي فهو مزود مسبقاً برؤية واضحة للموقف في الشرق الأوسط من كافة جوانبه وبالجهد المبذول لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي والصعوبات التي تواجه هذه الجهود ، وبالتالي فلن يكون في حاجة لوقت كبير لقراءة التقارير والملفات عن الصراع ، فضلاً عن ما يوصف به من أنه على درجة كبيرة من المرونة ، كما أنه أكثر عملية وأقل تمسكاً بالاعتبارات الأيديولوجية بالمقارنة بالرئيس ريجان^(٢٩) . وإن كان جيمس بيكر وزير الخارجية في إدارة بوش ليس له معرفة سابقة بالشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي بالمقارنة بجورج شولتز وزير الخارجية السابق ، غير أنه يجب أن نؤكد هنا أن درجة المعرفة أو عدم المعرفة بالصراع وقضاياها من جانب بوش ووزير خارجيته ليست مؤشراً كافياً على درجة اهتمام إدارته بالصراع أو مواقفها منه ، والدليل على ذلك أن معرفة شولتز بالمنطقة وصلاته الشخصية مع العرب قبل توليه منصب وزارة الخارجية لم تدفعه إلى الاهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي إلا عندما كانت الضرورة تقتضي ذلك وفي حدود الحقنأمة معينة .

والخلاصة : أن الصراع العربي الإسرائيلي - حتى الآن - ليس على قمة أولويات إدارة بوش ، وإن كان من غير المستبعد - بناء على التطورات في المنطقة - أن يرتقى في سلم أولويات هذه الإدارة ، وعلى أقل تقدير سوف يكون موضع اهتمامها كمحاولة للحفاظ على قدرة الولايات المتحدة على توجيه الأحداث في المنطقة لصالحها .

٢ - موقف الإدارة الجديدة من قضايا الصراع

تسلم الرئيس جورج بوش السلطة في ٢٠ يناير ١٩٨٩ وكانت السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وتسويته مستقرة على الأسس والمبادئ التي وردت في مبادرة شولتز الخاصة بالمؤتمر الدولي والاتفاق على ترتيبات بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ، فضلاً عن قرار ريجان الخاص بفتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . فهل يمكن أن نتوقع من إدارة بوش أن تغير موقفها من قضايا الصراع وتسويته وبالذات فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي والموقف من منظمة التحرير ومن الدولة الفلسطينية أم أنه لن يحدث تغير أساسي في مواقفها ؟

هناك عدد من العوامل والاعتبارات التي قد تدعو إلى الاعتقاد بأن الفرصة مهيأة للإدارة الجديدة لأن تغير موقفها من ذلك الصراع من أهمها :-

العجز التجاري والحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وأوضح التقرير أن بوش لا يستطيع أن يبدأ رئاسته بمبادرات جديدة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي إذ إن أي مبادرة جديدة يمكن أن تثير له مشاكل مع اصدقاء إسرائيل الأقوياء في الكونجرس في الوقت الذي يحتاج فيه بوش إلى مساندة الكونجرس من أجل تخفيض الميزانية^(٢٤) . وقد أكد فرانك ويزنر ، السفير الأمريكي بالقاهرة في حديث للأهرام « أن الأولوية الأولى والثانية والثالثة لبوش ستكون اقتصادية أمريكية بالدرجة الأولى ثم المشاكل الاقتصادية العالمية ، وعلى الساحة الدولية تحددت الأولويات وهي متابعة مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والقضايا الإقليمية »^(٢٥) . وكان بوش نفسه قد أعلن في مؤتمر صحفي في ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ أن عقد اجتماع قمة مع الزعيم السوفيتي جورباتشوف ورغبته في مواصلة المحادثات معه حول خفض الأسلحة ، واستئناف المساعدات الأمريكية لمتحمدي نيكاراغوا (الكونترا) يأتيان في قمة أولويات حكومته الجديدة^(٢٦) ، ثم صرح بعد ذلك بأنه لا يخطط للقيام بأي مبادرة أمريكية جديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة المبكرة من توليه السلطة . وقال أنه سوف يتعين إجراء الكثير من الدراسات وإعادة النظر في السياسة الأمريكية قبل القيام بجهد دبلوماسي جديد^(٢٧) .

غير أن عدم وجود الصراع العربي الإسرائيلي على قمة أولويات الإدارة الجديدة لا يعني أنه لن يحظى باهتمام هذه الإدارة . فلم يعد من الممكن للإدارة الجديدة تجنب الاهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي وبالذات البعد الفلسطيني - الإسرائيلي للصراع . ويرجع ذلك إلى الانتفاضة الفلسطينية وقرارات المؤتمر الفلسطيني وما تلاها من تصريحات من جانب ياسر عرفات ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام العالمي بالقضية الفلسطينية ، بل من الممكن أن نتوقع تزايد الاهتمام الأمريكي بالصراع بحيث يحتل مكاناً متقدماً بين أولويات إدارة بوش وذلك على ضوء التطورات الأخيرة المتمثلة في تزايد اهتمام الاتحاد السوفيتي بالمنطقة وتسوية الصراع كما اتضح من زيارة وزير الخارجية السوفيتي شيفرنادزه للشرق الأوسط في فبراير ١٩٨٩* . كذلك يلاحظ أن التطورات في إسرائيل نفسها من حيث اجتماع بعض أعضاء الحكومة الإسرائيلية ببعض الزعماء الفلسطينيين البارزين في القدس الشرقية وبالذات فيصل الحسيني وإعلان شامير أنه لا يستبعد الاجتماع به^(٢٨) ، يمكن أن يمثل حافزاً لزيادة اهتمام الولايات المتحدة للاستفادة من هذه التطورات في محاولة لتقديم مبادرة للتسوية . ومما قد يشجع الإدارة

* وإن كان لا يعني أن الاهتمام السوفيتي بالمنطقة قد يدفع إلى تحرك أمريكي سريع وذلك حتى لا يبدو أن التقدم نحو تسوية هو أمر يرجع الفضل فيه إلى الاتحاد السوفيتي .

١- استمرار الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، والموقف الفلسطيني الجديد المتمثل في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وإعلان قيام الدولة الفلسطينية ثم تصريحات ياسر عرفات الخاصة بالاعتراف بإسرائيل ونبذ الارهاب وكلها عوامل أدت الى زيادة التأييد الدولي للقضية الفلسطينية والتعاطف مع حقوق الفلسطينيين .

ب - أن بوش لم يحصل على أصوات اليهود الأمريكيين الذين أيدوا منافسه دوكاكيس في انتخابات الرئاسة ، كما أنه لم يعتمد على الأموال اليهودية في تمويل حملته الانتخابية ، وقد أكدت المصادر السوفيتية هذه الحقيقة ، إذ أوضح تقرير لوكالة نوفوستي أن بوش استطاع ايجاد قاعدة مالية خاصة به في فول ستريت تتمتع باستقلال نسبي عن الرأسمال اليهودي ، فضلاً عن اعتماده على أصحاب شركات صناعة النفط في تكساس وأنصار ريجان في كاليفورنيا^(٢٠) ، الأمر الذي يدفع البعض الى الاعتقاد بأنه يمكن أن يكون محصناً ضد ضغوط الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة .

ج - التغيير في الرأي العام الأمريكي من حيث زيادة التعاطف مع الفلسطينيين وانتقاد الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ، وما ورد في تقارير بعض المراكز البحثية الأمريكية من حيث ضرورة تغيير السياسة الأمريكية ، مثال ذلك التقرير الذي أعده مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن والذي سبقت الإشارة اليه ، والذي أكد على صيغة « الأرض مقابل السلام » ، وأن فكرة الحكم الذاتي لم يعد من الممكن استخدامها كمنورة لتأجيل الانسحاب الاسرائيلي النهائي^(٢١) . كذلك جاء في ورقة العمل التي تقدم بها الرئيس الأمريكيان السابقان كارتر وفورد الى الرئيس بوش لابلاغه بأراء الحزبين الديمقراطي والجمهوري في كيفية مواجهة المشكلات السياسية الأساسية التأكيد على ضرورة إعادة طرح مبادرة شولتز مع تعديلها للنص على اجراءات انتقالية لانتهاء سلطة الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة واقامة سلطة حكم فلسطينية والتحرك في تاريخ معين لبحث الوضع النهائي للضفة وغزة بغض النظر عن نتائج المباحثات المتعلقة بالاجراءات الانتقالية ، والاعتراف بالفلسطينيين كطرف أساسي لهم الحق في اختيار من يمثلهم وبدء الحوار مع الحكومة الاسرائيلية وبدء حوار حريص ومحسوب مع قيادات منظمة التحرير^(٢٢) . بل يلاحظ أن الجماعات اليهودية نفسها في الولايات المتحدة بدأت تدرك خطورة الأوضاع في الضفة الغربية والممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين هناك وعبرت عن عدم تأييدها لها^(٢٣) . وقد أكد موريس أبرام رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات الأمريكية اليهودية الأساسية تأييده لقرار بدء الحوار مع المنظمة^(٢٤) .

د - مواقف بعض القيادات الاسرائيلية بما في ذلك بعض أعضاء الحكومة الاسرائيلية وبعض قيادات حزب ليكود من حيث قبولهم لفكرة ضرورة التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية^(٢٥) .

هـ - الاهتمام المتزايد من جانب الاتحاد السوفيتي - في الفترة الأخيرة - وتحركه النشط في الشرق الأوسط واتصالاته مع كافة الأطراف بهدف التعجيل بعقد المؤتمر الدولي .

و - التطورات على مستوى العالم العربي خاصة انتهاء الحرب العراقية الايرانية ، وتزايد احتمالات التنسيق والتعاون بين الدول العربية مما يزيد من قدرتها على الضغط على الولايات المتحدة . ويلاحظ في هذا المجال استمرار اعتماد الولايات المتحدة على بترول الشرق الأوسط . فقد ذكر تقرير مؤسسة اميريكان بتروليوم التي تضم أكبر شركات انتاج وتكرير البترول الأمريكية أن معدل استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة قد زاد بـ ٤٪ عن العام قبل الماضي ، وأن الواردات الأمريكية من البترول زادت بنسبة ٩٪ بالقياس بالعام الماضي ، وأشار التقرير الى أن الفجوة بين الانتاج الأمريكي للبترول والاستهلاك قد أدت الى مزيد من الاعتماد الأمريكي على بترول دول الشرق الأوسط^(٢٦) .

ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أن ادارة بوش تعتزم تغيير سياستها تجاه الصراع العربي الاسرائيلي . فهناك عوامل أخرى تفرض قيوداً على قدرة الادارة الجديدة على التحرك نحو تغيير أساسي في نمط السياسات التي اتبعتها الحكومات الأمريكية عموماً تجاه إسرائيل .

فمن ناحية أولى ليس معنى تزايد الانتقاد الاسرائيلي والتعاطف مع الفلسطينيين من جانب الأمريكيين توقف التأييد الأمريكي لإسرائيل ، وهو أمر لا يمكن توقع حدوثه اذا ما أخذنا في الاعتبار طبيعة النظام السياسي الأمريكي^(٢٧) والروابط التاريخية بين الدولتين والاعتقاد السائد بأهمية إسرائيل للدافع عن المصالح الأمريكية .

ومن ناحية ثانية ، فإن عدم اعتماد بوش على التأييد اليهودي في حملته الانتخابية سواء من حيث التصويت أو التمويل ، ليس معناه أنه سوف يغير من السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي أو أنه سيتجاهل الالتزامات الأمريكية بأمن إسرائيل والتي تزايدت في ظل ادارة ريجان التي شغل فيها بوش منصب نائب الرئيس . وكان بوش قد أشاد في خطابه أمام مؤتمر النباي برث في بلتيمور في ٧ سبتمبر ١٩٨٨ بالتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل ، مؤكداً أهمية هذا التحالف للمصالح الأمريكية وضرورة تقويته في المستقبل^(٢٨) . كذلك أكد البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري ، على استمرار الالتزام بالمحافظة على تفوق إسرائيل على منافسيها مع تقوية الروابط الاستراتيجية معها^(٢٩) .

من جانب واحد وتأييد عقد المؤتمر الدولي اذا نظم بشكل سليم يؤدي الى المفاوضات المباشرة^(٤٢). كذلك صرح سكوساتارد السفير الأمريكي في الأردن أن المفاوضات المباشرة هي الطريق الأمثل لتحقيق الحل العادل للمشكلة^(٤٣).

وكان جيمس بيكر قد صرح لمجلة تايم الأمريكية بأن الولايات المتحدة لا يمكنها وحدها احلال السلام في الشرق الأوسط وليس في استطاعتها فرض السلام على اسرائيل أو تقديم تنازلات من جانبها. وذكر أن المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية هي التي تؤدي الى السلام الشامل والدائم ثم أوضح أن بلاده لاتعارض اشتراك الاتحاد السوفيتي في مؤتمر دولي للسلام في المنطقة. وأضاف أن سياسة الادارة الأمريكية السابقة كانت تقضى بمساندة مبدأ عقد مؤتمر دولي يؤدي الى المفاوضات المباشرة وأنه لا يرى أن هناك ما يدعو الى تغيير هذه السياسة^(٤٤).

وقد بدأت ادارة بوش في الفترة الأخيرة تدخل بعض التعديلات على خطة شولتز خاصة فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني في المفاوضات، حيث أسقطت خيار التمثيل الفلسطيني ضمن وفد اردني في المفاوضات مع اسرائيل. فقد ذكرت مصادر أمريكية أن واشنطن قد تطرح صيغة جديدة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط تتمثل في تشجيع عناصر فلسطينية مع الضفة الغربية وغزة وقيادات ترضى عنها منظمة التحرير للتفاوض مع اسرائيل خلال مرحلة انتقالية تستطيع المنظمة خلالها أن تعلن أن هذه القيادات تتفاوض بتكليف منها وبموافقتها^(٤٥) وقد كررت مصادر الخارجية الأمريكية في ١٧ فبراير أن جيمس بيكر سنبليغ الرئيس مبارك والملك حسين بهذه المقترحات. غير أنها أوضحت أن بيكر يستبعد أن يتم لقاء بين الاسرائيليين وياسر عرفات في مؤتمر دولي للسلام الا بعد أن يتفاوض الاسرائيليون مع هذه القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة^(٤٦) ثم في تطور آخر أعلن بيكر عقب عودته من جولته الأوروبية في فبراير ١٩٨٩ أنه يفضل أن يبدأ الحوار بين اسرائيل وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة قبل المجازفة بالدعوة لمؤتمر دولي يحضره الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات وتحضره اسرائيل.

وقد أوضح بيكر أن ادارة بوش وإن كانت تلتزم بالمبادئ الأساسية في السياسة الخارجية التي وضعها الرئيس السابق ريجان وثبت نجاحها الا أنه من الممكن أن يحدث أبتعاد عن بعضها^(٤٧).

ويبدو من هذا كله أن ادارة بوش قد بدأت تستجيب تدريجيا للضغوط والمتغيرات الجديدة في المنطقة فيما يتعلق بتمثيل منظمة التحرير في المفاوضات وكان بوش قد

ومن ناحية ثالثة ليس معنى اقتناع بعض القيادات الاسرائيلية بالتعامل مع منظمة التحرير أنه سيكون من السهل عليهم تغيير مواقفهم من قضايا الصراع وبالذات الاعتراف بالمنظمة وقبول اقامة دولة فلسطينية، والاحتمال الأكبر هو استمرار تمسكهم بصيغة كامب ديفيد بما تتضمنه من إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين، وأخيراً، فمعما يقلل من احتمال أي تغيير أساسي في مواقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية هو إستبعاد المرشحين المعروفين بمواقفهم الموضوعية تجاه الصراع مثل السفير الأمريكي في القاهرة والسفير الأمريكي في تونس والذي بدأ الحوار الأمريكي مع الفلسطينيين من تولى المناصب الرئيسية المتعلقة بالشرق الأوسط من الخارجية الأمريكية. ولكن ماهو موقف الادارة الجديدة من قضايا الصراع الأساسية وبالذات تسوية الصراع والمؤتمر الدولي، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية والموقف من الدولة الفلسطينية، وماهي التطورات المحتملة بالنسبة للموقف من هذه القضايا؟

أ- بالنسبة لتسوية الصراع والمؤتمر الدولي

لم تقدم ادارة بوش - حتى الآن - تصورا شاملا، أو مبادرة تفصيلية متكاملة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي، غير أنه من الممكن - في حدود التصريحات المحدودة التي وردت على لسان المسؤولين الأمريكيين في الفترة الأخيرة - أن نستشف العناصر الأساسية التي يمكن أن يقوم عليها أي تحرك أمريكي من أجل التسوية. ويبدو أن الادارة الجديدة تتمسك بالمفاوضات المباشرة كأساس لأي تسوية الصراع. فقد أكد بوش في خطابه أمام مؤتمر النباهي برث في ٧ سبتمبر ١٩٨٨ أن السلام سيتحقق من خلال مفاوضات مباشرة بين الأطراف مؤكدا ضرورة مشاركة الفلسطينيين في المفاوضات^(٤٨). كذلك حدد البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري أن المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والدول العربية وعقد معاهدات سلام تمثل المبادئ الأساسية لتسوية الصراع، مع الابقاء على القدس مدينة موحدة^(٤٩). كذلك أعلن جيمس بيكر في الجلسة التي عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ للموافقة على ترشيحه لمنصب وزير الخارجية أن سياسة الادارة الجديدة في الشرق الأوسط تتلخص في اقرار السلام العادل والدائم الذي يضمن أمن اسرائيل ويلبي الحقوق المشروعة للفلسطينيين، والدعوة لمفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٢٣٨ وعلى أساس صيغة الأرض مقابل السلام. وأوضح بيكر أن ادارة بوش ستواصل الحوار مع المنظمة وأنه لا يوجد ما يدعو الى تغيير السياسة الأمريكية المتمثلة في تأييد الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ورفض تقرير وضع القدس

الصراع العربي الاسرائيلي في ظل ادارة ريجان ثم تعرضنا للمواقف المحتملة من جانب ادارة بوش سواء فيما يتعلق بمدى الاهتمام الذي ستوجهه للصراع أو بالمواقف التي ستتخذها تجاه قضايا الصراع ومحاولة تسويته . وقد لاحظنا أن الصراع العربي الاسرائيلي لا يوجد على قمة أولويات الادارة الجديدة وإن كان هذا لا يمنع من إهتمام هذه الادارة به مع عدم استبعاد أن تتزايد درجة هذا الاهتمام مع تطور الظروف والأحداث .

كذلك لاحظنا أنه في الفترة المحدودة لادارة بوش أنه وإن لم يتم بعد بلورة موقف واضح أو مبادرة متكاملة بشأن الصراع ، إلا أنه يمكن أن نستشف من تصريحات المسؤولين في هذه الادارة أن هناك ما يشير إلى إمكانية حدوث بعض التغيرات في الموقف الأمريكي خاصة بالنسبة للحوار مع منظمة التحرير وإمكانية مشاركة ممثلين عنها في مفاوضات مع اسرائيل قبل انعقاد المؤتمر الدولي . غير أنه يجب أن نؤكد أنه لا يمكن أن نتوقع حدوث تغيير شامل في السياسة الأمريكية تجاه الصراع . فالولايات المتحدة لن تتخلي عن تأييد اسرائيل ودعمها عسكريا وتقوية التحالف الاستراتيجي معها ، فهي حقائق وأساسيات مستقرة في السياسة الأمريكية في المنطقة لا يمكن التخلي عنها ، والدليل على ذلك الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن في ١٧ فبراير ١٩٨٩ ضد مشروع قرار لدول عدم الانحياز يدين القمع الاسرائيلي للفلسطينيين وتجاهل اسرائيل لقرارات المجلس ، رغم موافقة الدول الأربع الأخرى ذات العضوية الدائمة في المجلس على مشروع القرار^(٥٢) . وعموما يجب أن نضع ما يحدث من تعديلات في إطاره الصحيح ، فهي مجرد تعديلات طفيفة وتدرجية تفرضها ظروف ومتغيرات دولية وإقليمية ومحلية . كذلك يجب أن نلاحظ أن هذه التعديلات هي مجرد تصريحات وأقوال لم تترجم بعد إلى أفعال ، ويبقى التساؤل هل ستتحمس إدارة بوش وتتقدم بمبادرة لتسوية الصراع ، والأهم من ذلك هل ستقوم بالضغط على اسرائيل للموافقة على المطالب العربية . إن أي تغيير في المواقف الأمريكية سواء من حيث درجة الاهتمام أو فقدانه أو المواقف من قضايا الصراع والتحريك لتنفيذ أي سياسة سيكون رهنا بالتطورات الدولية والإقليمية والتغيرات في مواقف القوى السياسية والرأي العام ورهنا بقدرة العرب على استغلال هذه المتغيرات والاستفادة منها . فبالولايات المتحدة . فالولايات المتحدة لن تحدث تغييرا أساسيا في سياساتها تجاه المنطقة ما لم تجد أن مصلحتها تقتضي ذلك . وعلى أي الأحوال لن تقوم الادارة الجديدة بأي تحرك إلا بعد الزيارات التي سوف يقوم بها رؤساء الدول والحكومات في المنطقة لواشنطن في ابريل من هذا العام . □

أعلن أن المواقف التي اتخذتها المنظمة مؤخرا كانت مشجعة ومفيدة وأن الولايات المتحدة ستتحرک على أساسها إلا أن الخطوة الأولى التي ستخطوها واشنطن لابد أن تكون حذرة ومتأنية وأنه لا يريد التعجيل باتخاذ الموقف لمجرد أن وزير الخارجية السوفيتي قد ذهب إلى المنطقة^(٥٨) .

ب - بالنسبة للدولة الفلسطينية

يلاحظ أنه رغم بداية التغير التدريجي في موقف ادارة بوش بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وإمكانية تمثيلها في المفاوضات مع اسرائيل ، والحرص على التأكيد على استمرار الحوار مع المنظمة ، إلا أن هناك تأكيدا على رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة . وكان بوش قد أوضح في خطابه أمام مؤتمر البناء يريث في سبتمبر ١٩٨٨ أنه يرفض قيام دولة فلسطينية لأن قيام مثل هذه الدولة إنما يمثل تهديدا لأمن اسرائيل والأردن كما أنه يمثل تهديدا للمصالح الأمريكية^(٥٩) . كذلك أكد بيكر أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أن واشنطن لا تزال تعتقد في أن إقامة دولة فلسطينية لن يكون مصدرا للاستقرار في الشرق الأوسط ولن يساهم في تحقيق السلام العادل الدائم^(٥١) . وذكر بوش في التصريحات التي أدلى بها لدى اعلانه عن اختيار جون تاوور وزيرا للدفاع أنه لن يتراجع عن الموقف الذي أعلنه أثناء حملته الانتخابية وهو معارضة قيام دولة فلسطينية وأوضح أن التصميم على قيام دولة فلسطينية قبل بدء المفاوضات سيكون عقبة أساسية ، وإن كان قد ذكر أنه يؤيد قيام اتحاد كونفيدرالي مع الأردن^(٥١) . وقد كرر بوش هذا الموقف مرة أخرى في أول تصريح له حول القضية الفلسطينية بعد توليه السلطة في ٢٠ يناير ١٩٨٩^(٥٢) .

وبناء على ذلك يمكن القول بأنه إذا ما تبلورت أي محاولة لتسوية الصراع في ظل ادارة بوش فإنها سوف تقوم على الأسس الآتية :-

أ - عقد مفاوضات أولية بين اسرائيل وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية من الضفة الغربية قبل البدء في مفاوضات مع قيادات المنظمة .

ب - الانتقال إلى المؤتمر الدولي الذي يتم تنظيمه بشكل يقترب من التصور الذي ورد في مبادرة شولتز .

ج - رفض فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة واقترح إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وغزة قبل التفكير في تحديد الوضع النهائي لهما والذي قد يأخذ شكل اتحاد كونفيدرالي مع الأردن .

د - رفض فكرة تقسيم القدس .

خاتمة

تعرضنا في هذه الدراسة للسياسة الأمريكية تجاه

المراجع

- 1 - Walid Khalidi, « Reagan's Politics: Toward a U.S. Policy on the Palestine Problem », Foreign Affairs, Vol. 59, No.5, (Summer 1981) PP. 1050,1051.
- (٢) انظر مبادرة الرئيس ريجان ، الأهرام ، ١٧/٩/١٩٨٢ ، وكذلك السياسة الدولية ، العدد ٧١ ، يناير ١٩٨٢ ، ص ١١٠ - ١١٢ .
- 3 - Melvin A. Freidlander, « Ronald Regan's Flirtation with the West Bank, 1982 - 1988 », American Arab Affairs, No. 25 (Summer 1988), PP. 20 - 23.
- 4 - William B. Quandt, « Regan's Lebanon Policy: Trial and Error », The Middle East Journal, Vol. 38, No. 2, PP. 237 - 254.
- 5 - Freidlander, Op. cit., P. 24.
- 6 - Aron David Miller, « The Arab - Israeli Conflict: The Shape of Things to come », The Washington Quarterly, Autumn, 1988, PP. 159 , 168.
- 7 - Shultz Letter to Prime Minister Shamir, March 4, 1988, U.S. Policy in the Middle East: Selected Documents, No. 27, U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, No. 27, June 1988, P.3.
- 8 - « Middle East Peace: Facing Realities and Challenges », Current Policy, No. 1082, U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, P.3.
- 9 - Speech by Assistant Secretary of State Richard Murphy to the Biennial B'nai Brith International Convention, Baltimore, September 5, 1988, PP. 6,8.
- 10 - Freidlander, OP. cit., PP. 25, 26.
- 11 - Ibid., P. 26.
- (١٢) انظر : حسن ابوطالب ، جولة شولتز ومستقبل التسوية السياسية ، السياسة الدولية ، العدد ٩٢ ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ١٢١ .
- 31 - Christopher Madison, « Passing the Torch », National Journal, July 1988, PP. 1730,1732.
- (١٤) الأهرام ، ١٥/١٢/١٩٨٨ .
- (١٥) جريدة الوطن ٢٢/١٢/١٩٨٨ .
- (١٦) انظر نص التقرير في الأهرام ٢٧/١١/١٩٨٨ ص ٥ . وقد اوضح استطلاع الراى العام الأمريكى ان ٧٠ ٪ من الأمريكين يؤيدون قرار ريجان ببدء حوار مع المنظمة ، بينما عارض ١٦ ٪ فقط ذلك القرار ، واعرب ٤٩ ٪ عن اعتقادهم بان المحادثات مع المنظمة سوف تساعد في عملية السلام في الشرق الأوسط مقابل ٦ ٪ فقط يعتقدون انها ستضر بها ، الأهرام ١٧/١/١٩٨٩ .
- (١٧) الأهرام ، ١٥/١٠/١٩٨٨ ، ص ١ .
- (١٨) انظر تصريح ريجان في مؤتمر صحفى بواشنطن بعد قرارات المجلس الفلسطينى بالجزائر ، الأهرام ، ١٠/١٢/١٩٨٨ .
- (١٩) الأهرام ، ١٦/١٢/١٩٨٨ ، ص ١ و ١٨ .
- (٢٠) انظر النص الكامل للمناظرتين في :
Election 88: Presidential Debates, U.S. Embassy, Press Office, Cairo, October 1988.
- 21 - Worldnet Examines Middle East Problems Facing Next President (Text : William Quandt, Fred Axelgard Television Interview, 26 September 1988, P. 15.
- 22 - Don Oberdorfer, « A Bush Foreign Policy, Style, Priorities Said to Differ from Regan's », The Washington Post, October 26, 1988 A Section P. a O1.
- (٢٣) جريدة الوطن ، ١٠/١١/١٩٨٨ .
- (٢٤) وكالة نوفوستى ، ٢٤/١/١٩٨٩ .
- (٢٥) الأهرام ، ١٥/١١/١٩٨٨ ، ص ٦ .
- (٢٦) الأهرام ، ١٠/١١/١٩٨٨ .
- (٢٧) الأهرام ، ٢٧/١٢/١٩٨٨ .
- (٢٨) الأهرام ، ٢٠/٢/١٩٨٩ .
- 29 - Oberdorfer, Op. cit.
- (٢٠) تقرير وكالة نوفوستى ، ٢٤/١/١٩٨٩ .
- (٢١) الأهرام ، ٢٤/١٢/١٩٨٨ .
- (٢٢) الأهرام ، ٢٥/١١/١٩٨٨ .
- 33 - Robert G. Neumann, « U.S. Policy Toward the Arab - Israeli Conflict : Tasks for the Next President », - in Robert G. Newman, Shireen T. Hunter and Fredrick W. Axelgard (eds.), Revitalizing U.S. Leadership in the Middle East (Washington D.C. : The Center for Strategic and International Studies), 1988, PP. 8 - 10.

- 34 - Dealing With Arafat, Newsweek, January 2, 1989, P.8.
 (٢٥) انتظار تصريحات شامير السابق الاشارة اليها . الاهرام . ١٩٨٨/١٢/٢٤ .
 (٢٦) الاهرام . ١٩٨٩/١/٢٠ .
 37 - Quandt, in Worldnet Examines Mideast Problems Facing Next President, Op. cit., P.8.
 38 - George Bush for President : Excerpts from Remarks by Vice President, Convention of the B'Nai Brith, Baltimore, Maryland September 7, 1988, PP. 2,3.
 39 - Republican Foreign Policy : Strength, Realism, Dialogue (Excerpts : Republican Platform on Foreign Policy, 1988), P.7.
 40 - George Bush for President, Op. cit., P. 5.
 41 - Republican Foreign Policy, Op. cit., P. 7.

(٤٢) الاهرام . ١٩٨٩/١/١٨ .
 (٤٣) السياسة . ١٩٨٩/١/٢٦ .
 (٤٤) الاهرام . ١٩٨٩/٢/٧ .
 (٤٥) الاهرام . ١٩٨٩/١/٢١ .
 (٤٦) الاهرام . ١٩٨٩/٢/١٨ .
 (٤٧) الاهرام . ١٩٨٩/٢/٢١ .
 (٤٨) الاهرام . ١٩٨٩/٢/٢٢ .

- 49 - George Bush for President, Op. cit., P. 5.

(٥٠) الاهرام . ١٩٨٩/١/١٨ .
 (٥١) الاهرام . ١٩٨٨/١٢/١٨ .
 (٥٢) الاهرام . ١٩٨٩/١/٢٢ .
 (٥٣) الاهرام . ١٩٨٩/٢/١٩ .

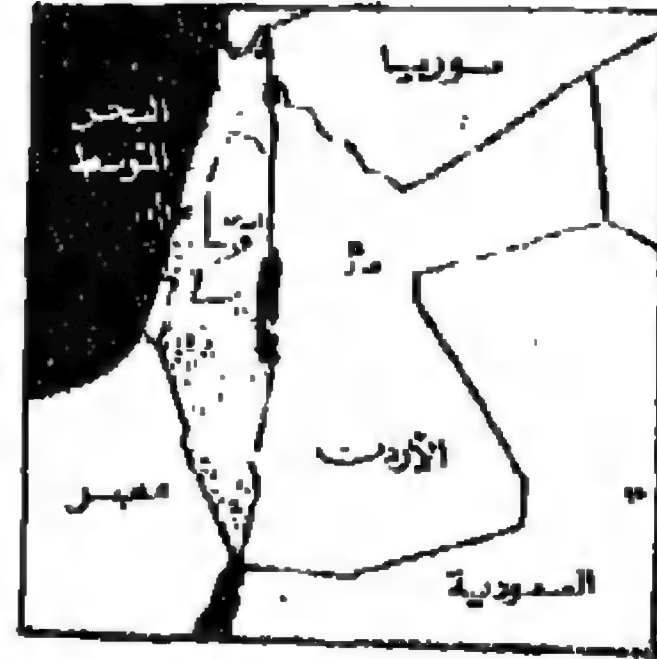
المصالح ، وتنميتها . وفي ظل توافر هذين الشرطين ، فإن التغير الذي يحدثه تغيير القيادات والكوادر السياسية إنما يرتبط أساسا بالخصائص الشخصية للقيادات الجديدة ، وثقافتها السياسية ، ونوعية تعليمها وتدريبها وخبراتها . فضلا عن ذلك ، فإن مجيء قيادات أو كوادر جديدة ، في لحظات معينة ، إنما قد يسهم في دفع اتجاه سياسي كانت ارهاصاته قد بدأت بالفعل ، بحيث تبدو القيادات الجديدة ، وكأنها علامة « لمرحلة جديدة » أو لتطور جديد ، بدون أن يكون مجرد ظهورها على المسرح السياسي ، هو السبب الرئيسي للتغير .

في هذا السياق العام يمكن الحديث عن احتمالات التطور في السياسة الأمريكية إزاء الخليج العربي ، في ظل الإدارة الجديدة ، برئاسة جورج بوش . فالمصالح الأمريكية في منطقة الخليج ، والتي توصف بأنها مصالح « حيوية » ليست محلا لاختلاف ملحوظ سواء بين رجال السياسة وصانعي القرار ، أو بين باحثي العلاقات الدولية ودارسي شئون الخليج في الولايات المتحدة . والسياسة الأمريكية إزاء الخليج العربي ، شأنها شأن السياسة الخارجية الأمريكية عموما ، تسهم في وضعها ، وتنفيذها ومراقبتها مؤسسات عديدة ، وتخضع أولا بأول للمراجعة والتنقيح . فإذا كان مقتضى هذه الحقيقة أن التغير المتصور في السياسة الأمريكية إزاء الخليج بعد مجيء الإدارة الجديدة سوف يكون فقط في حدود الهامش الذي يتحدد بصفات الرجال الجدد ، إلا أن مجيء تلك الإدارة جاء مواكبا لتغيرات كبرى في منطقة الخليج والشرق الأوسط بأسرها . ويعني ذلك بوضوح أن الحديث عن احتمالات التطور في السياسة الأمريكية إزاء الخليج إنما يرتبط بالدرجة الأولى بتلك التغيرات المشار إليها ، والتي جعلت الإدارة الجديدة تراث وضعا في المنطقة يختلف بشكل واضح عما ساد في الفترة السابقة على مجيئها . وفي حين أن تلك الإدارة لم تسهم في تشكيل الوضع الجديد ، إلا أن التساؤل يظل مشروعا حول الكيفية التي ستتعامل بها مع ذلك الوضع ، مع التسليم بأن طريقتها في التعامل سوف تختلف بالضرورة عن طريقة الإدارات السابقة لو كانت محلها .

في ضوء ذلك ، فإن طرح احتمالات التطور في السياسة الأمريكية إزاء الخليج لابد وأن يسبقه تحديد سريع للمصالح الأمريكية في المنطقة ، والسياق التاريخي لمسار السياسة الأمريكية الراهنة .

أولا : المصالح الأمريكية :

بأقصى درجات التبسيط والايجاز ، يمكن القول بأن المصالح الأمريكية في الخليج تتمثل في :
١ - استمرار تدفق النفط الخليج إلى الولايات المتحدة



[٤]

احتمالات التطور في السياسة الأمريكية إزاء الخليج في ظل الإدارة الجديدة

د . أسامة الغزالي حرب

رئيس وحدة النظام السياسية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام

بالرغم من أن التغير في سياسات الدول تبعا لتغير قياداتها يعتبر مسألة مسلما بها في عالم السياسة ، إلا أن هذا التغير ومداه يختلف بشدة وفقا لطبيعة النظم السياسية نفسها ، وربما كان أول ما يتبادر إلى الذهن هنا ، هو الاختلاف بين النظم السياسية في العالم المتقدم ، وتلك القائمة في العالم المتخلف : ففي حين يتوقع أن يكون التغير محدودا أو محكوما في الحالة الأولى ، فإنه في الحالة الثانية أحيانا ما يكون فجائيا وجادا ، بل أنه قد ينطوي ليس فقط على تغير في السياسات والتوجهات ، وإنما أيضا على إعادة صياغة لمصالح الدولة ذاتها . ولأولويات ، تلك المصالح .

ويمكن القول أن جوهر الخلاف بين الحاليين إنما يتمثل في مسألتين : أولاها ، مدى الإجماع القومي على تحديد ماهية المصالح القومية للدولة ، ولأولويات تلك المصالح ، والثانية : مدى توافر « مؤسسات » معينة يناط بها وضع وتنفيذ السياسات الكفيلة بحماية تلك

* يشكر الكاتب الأنسة / راجية صدقي الباحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام على معاونتها له في الحصول على بعض الوثائق والمراجع التي استخدمت في إعداد تلك الورقة .

ازاء منطقة الشرق ، كما عبر عنها في اثناء حملته الانتخابية ، جاء - بشأن منطقة الخليج - مايلي :
« ان ٧٥ ٪ من احتياطي النفط المؤكدة للعالم الحر ، موجودة في شبه الجزيرة العربية ، وحول دول الخليج ، ولا بد - من اجل الحفاظ على الرخاء الاقتصادي لأوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة ان تظل أياً صديقة هي القابضة على صنوبر نفط الجزيرة العربية ، وأن تظل الممرات المائية ومضيق هرمز ، حرة ومفتوحة » (١)

ومن بين تقارير اصنورها « مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية » بواشنطن أواخر عام ١٩٨٨ حول الاختيارات المتاحة أمام القيادة الأمريكية في التسعينات ، جاءت في التقرير الخاص بالشرق الأوسط ، واحدة من أوضح الصياغات للمصالح الأمريكية في الخليج :

« ان المصالح الأمريكية والغربية في الخليج سوف تدور - في الدرجة الأولى - حول مكانة الخليج كمستودع لمعظم احتياطي البترول والغاز الطبيعي المعروفة في العالم . وسوف يتزايد اعتماد العالم الغربي (بما في ذلك الولايات المتحدة) على تلك المصادر للطاقة طوال التسعينات ، وكذلك في بداية القرن الواحد والعشرين . ووفقا لبعض التقديرات ، فإن أكثر من ثلثي البترول في اسواق العالم في أواخر التسعينات ، سوف يصدر من أربعة دول خليجية هي السعودية والعراق وايران والكويت . وهذا الاحتمال وحده يشير الى ان الولايات المتحدة والغرب هما على اعتاب مرحلة من الاعتماد المتبادل مع الخليج . أيضا فإن الخليج يقع في موقع جيواستراتيجي محوري ، فقربه الشديد من الاتحاد السوفيتي والحدود المشتركة بين ايران والاتحاد السوفيتي ، وبين ايران وحلفاء امريكا في تركيا وباكستان ، جعل من الخليج لعدة عقود منطقة في غاية الأهمية لتنافس القوتين العظميين ، وفوق ذلك ، فقد كان الخليج - وغالبا سوف يظل - سوقا ذا أهمية عظيمة للتجارة الأمريكية ، وعاملا هاما في النظام المالي الدولي الراهن . واخيرا ، ومنذ بداية السبعينات ، فإن الأمن والاستقرار في الخليج ، ارتبط بقوة بالمناخ السياسي الأوسع في الشرق الأوسط . وفي السنوات الأخيرة ، فإن التحولات العارضة في تأكيد السياسة الأمريكية بين الخليج وبين منطقة الصراع العربي الاسرائيلي ، إنما اكدت فقط على التأثير المتبادل للحوادث في هاتين المنطقتين ذاتي الأهمية الحيوية للمصالح الأمريكية » (٢)

ثانيا : السياسة الأمريكية في الخليج :

من المنظور التاريخي بعيد المدى ، يمكن القول ان السياسة الأمريكية ازاء منطقة الخليج مرت بثلاث مراحل كبرى :

وحلفائها في أوروبا الغربية واليابان وان يكون ذلك التدفق منتظما وبأسعار مقبولة
٢ - استمرار فتح اسواق الخليج أمام السلع والخدمات والاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة وحلفائها .
٣ - سلامة الطرق البحرية والجوية الى الخليج وعبره أمام مواصلات ووسائل اتصال الولايات المتحدة وحلفائها .

٤ - مواجهة الاتحاد السوفيتي والحد من نفوذه في الخليج . وتلك مصلحة مطلوبة في ذاتها (بسبب اقتراب الخليج من الاتحاد السوفيتي ، والحدود المشتركة السوفيتية - الايرانية) فضلا عن ارتباطها بالمصالح الاستراتيجية - الاقتصادية السابقة ، لما يمكن ان يسعى اليه السوفيت - أيا كانت الأسباب - من محاولة لعرقلة تدفق نفط الخليج ، أو الحصول على كميات منه ، أو عرقلة المواصلات الغربية في المنطقة .

٥ - الحد من التأثيرات السلبية التي يمكن ان تنبع من الخليج على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموما ، والتي ترتبط - بشكل خاص - بالصراع العربي الاسرائيلي

وليس من المعتاد دائما ان تصاغ تلك المصالح (سواء من جانب صانعي السياسة أو الباحثين) بهذا الوضع أو الشمول ، فإذا كان من الممكن وصف المصالح الأمريكية بتلك الصياغة بأنها مصالح « أساسية » ، فإن هناك صياغات أخرى تركز على المصالح « المشتقة » من المصالح الأساسية ، والتي تجد مبررها الأساسي في اعتبارها شرطا لضمان تلك المصالح الأساسية . ان أكثر تلك المصالح « المشتقة » والتي ترد عادة في البيانات السياسية الأمريكية ، وكذلك التحليلات والبحوث السياسية هي « تحقيق الاستقرار في المنطقة » ، على أساس ان ذلك الاستقرار هو شرط استمرار تدفق النفط ، وفتح الأسواق ، وسلامة الاتصال ، فضلا عن عدم حدوث تحولات جذرية أو فجائية يكون مقتضاها زيادة النفوذ السوفيتي في المنطقة ، أو إشعال العداء ضد السياسة الأمريكية في الصراع العربي الاسرائيلي . ومن ناحية أخرى ، ليس شرطا ان تذكر « كل » تلك المصالح دائما ، وفي العادة ، فإن مايجري التركيز عليه ، بداية ، إنما هو « ضمان امدادات النفط واحتواء النفوذ السوفيتي » أي بعبارة موجزة : الحصول على أقصى « الفوائد » من الخليج ، ومنع أية قوة أخرى من مزاحمة الغرب في الاستئثار بتلك الفوائد .

وليس هناك في الخطاب السياسي لجورج بوش ولرجال الادارة الجديدة الذين ترتبط مهامهم بالمنطقة ، أو في الدراسات والبحوث التي أعدها معاهد الأبحاث الأمريكية حول تصوراتها للسياسة الأمريكية في المنطقة في ظل الادارة الجديدة ، مايفيد حدوث تغيير ما في رؤية تلك المصالح ، وصياغتها . ففي ورقة تتضمن آراء بوش

وبالتوازي مع عملية التفكير التدريجي للإمبراطورية البريطانية في المنطقة انشغلت الولايات المتحدة بإعداد أكثر من ترتيب لتعويض الانسحاب البريطاني بالاعتماد على تكتيل القوى الحليفة فيها : وفي حين فشلت الدعوة الأمريكية البريطانية لإنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط أو لإنشاء قيادة للشرق الأوسط ، خاصة أمام المعارضة المصرية ، إلا أن الدعوة لإنشاء حلف بغداد نجحت في ضم تركيا والعراق وإيران وباكستان وانسحاب العراق من الحلف عقب ثورته عام ١٩٥٨ تحول إلى « الحلف المركزي » الذي حظي بالدعم العسكري من الولايات المتحدة . وفي نفس الوقت ، وضعت أكثر من خطة للتواجد الأمريكي المباشر في المنطقة محل البريطانيين ، بما في ذلك تحديد « الجزر الاستراتيجية » في المحيط الهندي الواجب الاعتماد عليها ، وكان في مقدمتها جزيرة « ديوجارسيا » وهو الأمر الذي ووجه بالشك من جانب الاتحاد السوفيتي على وجه الخصوص . وترافق إعلان بريطانيا عن عزمها الانسحاب من شرق السويس عام ١٩٦١ مع بدء السوفييت في تطوير سياسة بحرية جديدة في المنطقة ، وأخذ الوجود البحري السوفيتي يتزايد بأطراد في المحيط الهندي .

غير أن اعتماد الولايات المتحدة على القوى الصديقة لضمان مصالحها في الخليج وجدواً أوضح تعبير عنه مع إعلان « مبدأ نيكسون » أو سياسة « الفتنة » ، عام ١٩٦٩ . ووفقاً لذلك المبدأ أعلنت الولايات المتحدة أنها تؤيد ، وتعتمد بقوة ، على القوى الإقليمية لمساعدتها على حماية مصالحها في أنحاء العالم . وفي واقع الأمر ، فإن ترجمة هذا المبدأ إلى عمل محدد إنما تمت في منطقة الخليج ، حيث كانت المصالح الأمريكية قد تبلورت بشكل واضح في الوقت الذي كانت فيه معارضة الرأي العام الداخلي ، وكذلك الالتزامات العسكرية تعوق تدخلها الكامل المباشر . ومن هنا ، جرى تطوير التعاون الأمني مع إيران والسعودية في ظل ما عرف في حينها باسم سياسة الدعامتين The Two-Policy Policy وفرض واقع منطقة الخليج « خصوصيته » على تطبيق هذا المبدأ في ضوء حقيقة أن النظم « الصديقة » معظمها منتج للنفط ، ولاتحتاج بالتالي إلى الدعم المالي الأمريكي - كما هو الحال بالنسبة لفيتنام الجنوبية - مثلاً .

وفي هذا الإطار ، نظر إلى كل من إيران والسعودية على أنهما تمثلا نقطتي الارتكاز في المنطقة ، وأن تعاونهما يمكن أن يوفر « أطارا قويا للاستقرار الفرعي الإقليمي » في الخليج^(٤) . وكان هذا يعني أكثر من حقيقة ... أولاً : إزالة التناقضات بين السعودية وإيران إلى أقصى حد ممكن . ثانياً : التركيز بالنسبة لإيران على القوة العسكرية ، أما السعودية فكان يعتمد على ما تتمتع به من نفوذ سياسي بالأساس ، خاصة وأن المساعدات

- المرحلة الأولى تمتد منذ البدايات الأولى للاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج وحتى الحرب العالمية الثانية . في تلك المرحلة ، يصعب اعتبار المنطقة ذات أهمية ملحوظة للولايات المتحدة ، خاصة وأن بريطانيا كانت تحتفظ بسيطرتها شبه المطلقة فيها .

- المرحلة الثانية ، تمتد لحوالي ثلاثة عقود : بين الحرب العالمية الثانية ، وحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . في تلك المرحلة ، بدأت تتبلور المصالح الأمريكية في الخليج - كجزء من مصالح « المعسكر الغربي » - ، في إطار من التعاون والتنافس مع بريطانيا . واستهدفت السياسة الأمريكية في تلك المرحلة حماية مصالحها بالتعاون مع قوى إقليمية صديقة ، أي بتكاليف « رخيصة » بقدر الامكان .

- المرحلة الثالثة تمتد منذ بداية السبعينات وحرب أكتوبر ، وحتى الآن . إن ولادة هذه المرحلة كانت نتاجاً لتطورين هامين ، أولهما ، انسحاب بريطانيا فعلياً من « شرق السويس » ونقل ميراث الإمبراطورية البريطانية الألفية ، إلى الإمبراطورية الأمريكية الصاعدة . وثانيهما : تبلور تهديد للمصالح النفطية الأمريكية والأوروبية على نحو غير مسبوق ، بفعل الحظر النقطة الذي فرضته البلدان العربية ، مترافقاً مع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . منذ ذلك الحين بدأت السياسة الأمريكية تتعامل مع المنطقة باعتبارها ذات أهمية « حيوية » استلزمت التواجد الأمريكي المباشر فيها ، حتى وإن استمر اعتمادها على قوى محلية صديقة قائماً .

١ - من الحرب الثانية إلى حرب أكتوبر : الاعتماد على القوى الإقليمية :

الاهتمام الأمريكي إذن بالمنطقة ، بدأ مع انغماس الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية ، وبالتحديد عندما أصبحت المنطقة طريقاً هاماً لإمدادات السلاح إلى الاتحاد السوفيتي . وكان مؤتمر طهران عام ١٩٤٢ أول مناسبة يزور فيها الرئيس الأمريكي منطقة الخليج ، كما أن النزاع حول وجود القوات السوفيتية في شمال إيران وانسحابها عام ١٩٤٦ ، كان أول صدام أمريكي سوفيتي في المنطقة ، وواحداً من الملامح الأولى للحرب الباردة .

وفي واقع الأمر ، ومنذ ذلك الحين ، أخذت أجيال متوالية من السياسة الأمريكيين في النظر إلى إيران باعتبارها « أكثر مكان محتمل - خارج المسرح الأوروبي - لأن يحدث فيه صدام مسلح مع الاتحاد السوفيتي ، يمكن أن يتصاعد إلى صراع دولي » بل ربما كان المسئولون الأمريكيون - من العسكريين والمدنيين - « أكثر وعياً بالتهديد السوفيتي في ذلك الجزء من العالم ، منه في أي مناطق التوتر الأخرى »^(٥) .

في مواجهة تلك المخاطر ، لم يكن من الغريب ان تتبلور - اكثر من أى وقت مضى - افكار دعم الوجود الأمريكى في المنطقة ، وتطوير امكانيات التدخل العسكرى الأمريكى المباشر فيها . ويمكن هنا رصد موجتين من « المخاطر » ، ومن التصعيد الأمريكى في مواجهتها فيما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات .

الموجة الاولى من المخاطر - كما سبقت الإشارة توا - هى التى جسدها الحظر النفطى العربى المرافق لحرب أكتوبر . لقد أسهمت « الحرب والحظر » في بلورة مشروعات التدخل العسكرى المباشر ، بدءا من عام ١٩٧٤ عندما تحدث وزير الدفاع الأمريكى عن « امكانية القيام بعمل عسكرى ضد الدول المنتجة للنفط اذا هددت سياساتها بعرقلة العالم الصناعى » (٧) ، وكذلك مع التصريح الشهير لكيسنجر بأنه « لا يستطيع استبعاد استخدام القوة العسكرية اذا تعرض العالم لاختناق نفطى بسبب منتهجه في الشرق الأوسط » . وفي هذا الوقت ، اهتم الباحثون والمحللون الأمريكيون بطرح افكارهم حول مشروعات التدخل العسكرى المباشر ، ومزاياها ومخاطرها (٨) .

وفي الوقت نفسه ، اعلن وزير الدفاع الأمريكى في ذلك الحين - جيمس شليزنجر - ان الولايات المتحدة سوف تقوم بعمليات نشر لقواتها البحرية في الخليج والمحيط الهندى على نحو أكثر تواترا وانتظاما ، ثم تحدث الرئيس فورد - في مارس ١٩٧٥ - عن تطوير القاعدة الأمريكية في ديوجارسيا باعتباره « أمرا أساسيا للمصالح القومية للولايات المتحدة » ، وكان هذا اول اعلان على ذلك المستوى يؤكد الاعتقاد بوجود مخاطر حقيقية على المصالح الأمريكية في المنطقة . ومن ناحية أخرى ، وفي نهاية اغسطس ١٩٧٧ وقع الرئيس التالى - جيمى كارتر - على مذكرة خاصة بالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تتولى بموجبها الولايات المتحدة العمل عسكريا في تلك المنطقة - بما في ذلك الخليج وايران - ضد أى عدوان .

غير ان اواخر السبعينات مالبثت ان حملت موجة أخرى من التطورات التى نظر اليها باعتبارها منظوية على مزيد من المخاطر على المصالح الأمريكية في الخليج . ففى قلب منطقة الخليج ومنذ اواخر عام ١٩٧٧ وطوال عام ١٩٧٨ تصاعدت أحداث ايران بسرعة فاقت كل التوقعات لتطيح نهائيا - في فبراير ١٩٧٩ - بالنظام الشاهنشاهى ، وتطيح معه بأهم اعمدة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة طوال عقد السبعينات . وفي الوقت نفسه ، كانت تتم غرب الخليج وشرق المتوسط وقائع وتداعيات مبادرة الرئيس السادات بدءا من زيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧ ومرورا باتفاقيات كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ وانتهاء بتوقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية في مارس ١٩٧٩ . وفي العام نفسه ، وقبل ايام قليلة من

العسكرية لها صممت لتكون دفاعية بالدرجة الاولى . ثالثا : تنسيق العلاقة مع القوى الاقليمية الاخرى : فالسعودية ، بعلاقاتها المتنامية مع مصر ، تساعد على تحديد الدور المصرى في الخليج ، والربط بين مصر وايران (٩) . أما ايران فتتعاون مع اسرائيل لنقل نفط الاولى الى الاسواق الاوروبية ، خاصة عبر ميناء ايلات . كما دعمت الولايات المتحدة في ذلك الحين التعاون الايرانى - الاسرائيلى لدعم الاكراد في شمال العراق (١٠) . واتصالا بما سبقت الإشارة اليه ، فقد أسهمت عوامل كثيرة في ان تتبوأ ايران في ظل حكم الشاه ، مكانتها باعتبارها الدعامة الأهم في السياسة الأمريكية ، في مقدمتها : الموقع الاستراتيجى الهام الذى يجعلها مؤثرة على منطقة الخليج بأكملها وكذلك البحر الأحمر وأفريقيا . والكثافة السكانية العالية بالقياس للدول المواجهة لها ، ثم قوتها الضاربة المهيأة للتدخل العسكرى .

وفي بداية السبعينات ، بدا وكأن مبدأ نيكسون اظهر درجة كبيرة من الفعالية :

- فتحول دويلات الخليج من الاحتلال البريطانى الى

الاستقلال ، تم بدون مشكلات خطيرة .

- واستولت ايران على جزر الخليج الثلاث « ابوموسى

وطنب الكبرى والصغرى » بدون معارضة عربية فعالة ،

في حين اوقفت ايران مطالبها في البحرين .

- وكف العراق عن مطالبه في الكويت ، في الوقت الذى

خفت فيه حدة العداء بين السعودية واليمن الجنوبي .

- وبدت كل من السعودية وايران في ذلك الوقت

كدولتين تتمتعان بالاستقرار الداخلى .

- واخيرا ، فقد حصلت الولايات المتحدة على

تشهيلات بحرية في البحرين بمقتضى الاتفاقية التى وقعت

معهما في ديسمبر ١٩٧١ لاستخدام قاعدة الجفير .

ب - من حرب أكتوبر حتى الان : الوجود المباشر :

غير ان الهدوء ، والقاعلية الظاهرية لمبدأ نيكسون ،

مالبتا ان تمرقا مع نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فالحظر

البترولى الذى فرضته الدول العربية على الولايات

المتحدة ، وبعض البلدان الاوروبية الاخرى المؤيدة

لاسرائيل ، أظهر انه لايمكن الفصل بسهولة بين

امدادات البترول والقضايا السياسية في المنطقة . وأدت

الازمة التى شهدتها الاسواق العالمية ، بما في ذلك النقص

في امدادات البترول في داخل الولايات المتحدة ، الى خلق

الانطباع بأنها - أى الولايات المتحدة - اكثر تعرضا

للمخاطر بكثير مما كان يظن في السابق . كما ان التهديد

بعرقلة السفن المتجهة الى اسرائيل ، لفت الانتباه الى

المخاطر على ناقلات البترول في الخليج والمحيط الهندى ،

كما عالت البحرين ان تنهى الولايات المتحدة استعمالها

للتسهيلات هناك !!

NTCOM مكانها قاعدة مكديل الجوية في فلوريدا ، وتضم عددا من الأفراد يصل الى ٢٢٠ ألف فرد ، والمهمة الاساسية التي عهد بها اليها هي « ضمان النقل المستمر لبترول الخليج الفارسي ، ومنع السوفيت من تحقيق سيطرة سياسية - عسكرية مباشرة ، أو عن طريق وكلاء » . ويغطي نطاق عمل القوة رقعة تمتد من مصر وكينيا في شرق افريقيا ، والدول العربية المشرقية (باستثناء تلك الواقعة على البحر المتوسط) - وحتى باكستان . وفضلا عن ذلك ، فقد اتخذت الادارة الامريكية عديدا من التدابير الاخرى المكملة ، بما في ذلك التنسيق مع عديد من بلدان المنطقة .

ج - الوضع الراهن :

لعبت التطورات الخطيرة التي حفلت بها أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات دورا حاسما في حث الادارة الامريكية على تطوير سياستها في المنطقة ، وفقا لمبدأ كارتر ، وهو الأمر الذي ترجم في النهاية في تشكيل « القيادة المركزية » CENTCOM كأداة رئيسية لتنفيذ تلك السياسة ، فضلا عما أدت اليه تداعيات الحرب العراقية الايرانية من تكثيف للوجود البحري الامريكي ، والغربي عموما ، في مياه الخليج على نحو لم يحدث من قبل . غير ان المفارقة الكبرى في تلك التطورات كلها هو ان ذلك الاستعداد الامريكي « والغربي » الهائل ، للدفاع عن « المصالح » المهددة في الخليج ، لم يواجه - أصلا - بتهديد حقيقي لتلك المصالح ، بالرغم من الارهاصات الاولى التي بدت وكأنها سوف تطيح بتلك المصالح أو تصيبها في الصميم . ولعبت تطورات الحرب العراقية - الايرانية دورا هاما في كشف وهن تلك التهديدات ، على نحو كان يصعب تصوره في سنوات قليلة .

واذا أعدنا سرد بعض تلك التطورات من هذا المنظور فان الصورة سوف تبدو أكثر وضوحا :

- فلقد سقط نظام الشاه في ايران ، وحل محله نظام شيوعراطي ، راديكالي ، معاد للغرب ، ومطيح - بالتالي - بأهم أعمدة السياسة الخليجية للولايات المتحدة .

- وتعرضت البلاد العربية في الخليج لموجة من تهديد الاصولية الاسلامية ، بما في ذلك محاولة الانقلاب في البحرين ، وهجومان واسعان على الاماكن المقدسة في مكة .

- وقبض على دبلوماسي السفارة الامريكية كرهائن في طهران لمدة ٤٤٤ يوما ، وفشلت محاولة امريكية لانقاذهم بالقوة المسلحة .

- وارسل الاتحاد السوفيتي أكثر من مائة ألف من قواته الى افغانستان ، في اول تدخل عسكري من نوعه في المنطقة منذ الحرب الثانية .

- ونشبت حرب ضارية طويلة بين العراق وايران اللتين هما من أهم منتجي النفط في الخليج .

انقضائه . اجتاحت القوات السوفيتية افغانستان ، مسجلة تغيرا مثيرا في حجم التدخل السوفيتي ونوعيته داخل البلدان غير الشيوعية في العالم الثالث . وشهدت الفترة نفسها توقيع المعاهدة السوفيتية الاثيوبية ١٩٧٨ واشتعال قتال بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي وكذلك اغتيال السفير الامريكي في كابول « فبراير ١٩٧٩ » والاستيلاء على المسجد الحرام في مكة « نوفمبر ١٩٧٩ » .

ومع ان الادارة الامريكية نظرت لتطورات العلاقة المصرية الاسرائيلية باعتبارها رصيذا ايجابيا كسبته في المنطقة ، فان ذلك الرصيد لم يفلح في موازنة التأثيرات الخطيرة للتطورات الاخرى الموازية في الخليج . وكما يذكر احد الباحثين الامريكيين ، فان تلك التطورات « خلقت الانطباع بأن الولايات المتحدة فقدت كل امكانية للتأثير في أحداث المنطقة » (٩) .

فاذا كان سقوط النظام الإيراني ، قد أسقط معه « مبدأ نيكسون » فان التطورات الجديدة كانت هي الدافع وراء ظهور « مبدأ كارتر » في اول عام ١٩٨٠ معبرا عن توجه السياسة الامريكية للتدخل المباشر ضد المخاطر التي تحيق بها . وفي خطابه عن حالة الاتحاد في يناير ١٩٨٠ قال كارتر : « ان أى محاولة من أى قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي ، سوف تعتبر هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية ، وسوف يقابل ذلك الهجوم بكل الوسائل الضرورية ، بما في ذلك استعمال القوة المسلحة » . وفي الواقع ، فان هذا المبدأ كان ايضا تعبيرا عن الانتقال الكامل لمسئولية « حماية الخليج » من بريطانيا الى الولايات المتحدة ، وشهد العام التالي الانشاء الرسمي لقوة « الانتشار السريع » الامريكية ، ودعم قاعدة ديجوجارسيا ، كما عقدت اتفاقات مع عمان وكينيا والصومال لتسهيل المواصلات الامريكية . ومع نشوب الحرب العراقية الايرانية اتخذت اجراءات اضافية لدعم الدول « الصديقة » ، مثل تقديم طائرات الاواكس للمملكة السعودية .

غير ان تلك التطورات ظلت - لدى الامريكيين - مجرد تعبير رمزي - أكثر منه فعلي - عن وجود « بنيان للأمن » الامريكي في الخليج ، على الأقل بمعايير القوة العسكرية المحضنة ولذلك ، وفي مواجهة التطورات السابقة - مضافا اليها الحرب العراقية - الايرانية - نما الاهتمام الامريكي - السياسي والعسكري - بالخليج ، وتزايد الشعور بالحاجة الى تطوير امكانيات التدخل المباشر فيه وتعظيم الوجود العسكري هناك على نحو غير مسبوق . ومع ان ادارة ريجان قد تبنت « مبدأ كارتر » إلا انها عملت على دعمه بالقوة الفعلية . وكانت أبرز مظاهر ذلك التطوير هو إعادة تنظيم قوة الانتشار السريع عام ١٩٨٣ لتصبح قيادة موحدة تحت اسم « القيادة المركزية » CE-

وانتقلت الحرب من مسرحها الأرضي الى هجمات على ناقلات البترول في الخليج ، بما في ذلك الاستعمال الواسع للغام البحرية ،

وتعرضت الكويت لهجمات بالصواريخ ، وهجمات ارهابية .

- واحتشد في مياه الخليج عدد من السفن الحربية التابعة لخلف الاطلنطي وصل في بعض الأوقات الى ٨٠ سفينة !

ووفقا لاية تصورات سابقة ، فان أيا من تلك التطورات - فضلا عن حدوثها مجتمعة ! - كان كفيلا باحداث نقص خطير في تدفق النفط من الخليج ، وتقليص للمعروض منه بالأسواق ، وارتفاع شديد - بالتالي - في اسعاره !

كما كان من المشروع تصور ان تؤدي تلك التطورات الى زيادة النفوذ السوفيتي في المنطقة ، وامكانية تهديده المباشر للمصالح الغربية . ولكن أيا من تلك النتائج لم يحدث : فقد استمر تدفق النفط من الخليج بمعدلات مستقرة ولم تعان اسواق النفط العالمية من اية ازمات حقيقية في العرض ، ومع نهاية عام ١٩٨٧ كان هناك اغراق نفطي في الاسواق العالمية ، واتجهت اسعار البترول - بعد فترة قصيرة من الارتفاع الحاد - لتعود للنقطة لا تبعد كثيرا عما كانت عليه قبل عشر سنوات ! أما الاتحاد السوفيتي ، فلم يحقق سوى تقدم هامشي في علاقاته مع بلدان الخليج بحيث نظر الى مجرد اقامة علاقات دبلوماسية مع الامارات وعمان عام ١٩٨٦ ومع قطر عام ١٩٨٨ باعتباره انجازا كبيرا ! اما بشأن تدخله العسكري في افغانستان ، والذي انتهى اخيرا بالانسحاب من هناك ، بعد التضحية بخسائر بشرية ومادية هائلة ، فان وصف نتيجته بالفشل الكامل من عدمه انما يتوقف الان فقط على قدرة حكومة كابول - الموالية للسوفيت - على الصفود في وجه هجمات المتمردين الافغان الساعين للاستيلاء على السلطة هناك !

ومضلا عن ذلك ، فقد حدثت في المنطقة تطورات « ايجابية » من وجهة المصالح الامريكية ايضا ، فتحت تأثير الحرب العراقية الايرانية ، اسرعت دول الخليج المحافظة الست الى الانضواء تحت لواء مجلس التعاون الخليجي ، بهدف تنسيق سياساتها السياسية والاقتصادية والأمنية ، كما ان الحرب شجعت ايضا على الاسراع ببناء سلسلة من خطوط انابيب البترول من الخليج الى شواطئ البحرين المتوسط والأحمر .

أما بالنسبة للسياسية الامريكية نفسها ، فان تطورات الحرب اتاحت لها ايضا عددا من الفرص خاصة منذ النصف الثاني من الثمانينات ، عكس حالة العزلة النسبية التي بدت في النصف الأول منها . وقد تبدى ذلك في دور الولايات المتحدة في فرض حظر تصدير السلاح الغربي الى ايران ، ومساعدة المملكة السعودية على

اسقاط طائرتين ايرانيتين اخترقتا ارضها في غمار الحرب ، واعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق ، فضلا عن اطلاقه على معلومات عن الهجمات الايرانية عليه . وبالرغم من الكشف عن فضيحة ايران - كونترا ، وماتضمنها من صفقة لاطلاق سراح الرهائن الامريكيين في لبنان مقابل تقديم السلاح لايران ، فقد استطاعت الولايات المتحدة بسرعة تدارك الآثار السلبية لتلك الفضيحة على علاقتها بالنظم الخليجية العربية ، بما في ذلك الموافقة على رفع العلم الامريكي على بعض ناقلات البترول الكويتية في الخليج ، وان تم ذلك ايضا كرد فعل للموافقة السوفيتية على تقديم تلك الحماية ايضا . وقادت الولايات المتحدة ايضا مجلس الامن لاتخاذ القرار رقم ٥٩٨ بوقف اطلاق النار بين العراق وايران كما بدأت ممارسة الضغوط على ايران لقبول وقف اطلاق النار . ووفقا لوجهة نظر امريكية فقد « أظهرت الولايات المتحدة بوضوح ارادتها السياسية ، وقدرتها على نقل قوة عسكرية الى اماكن بعيدة لدعم مصالحها ودعم حلفائها في الخليج ، كما انها دعمت الروح المعنوية العراقية ، ومنعت احتمال اتساع الوجود البحري السوفيتي في الخليج » . ومن وجهة النظر تلك ايضا فان قبول ايران لقرار ٥٩٨ في يوليو ١٩٨٨ انما « كان نصرا واضحا للمصالح الامريكية ، وانهى المخاوف المزمعة من حدوث نصر ايراني على العراق ، والاخلال - بالتالي - من توازن القوى في الخليج » (١١)

ويبدو ان تلك الافكار كانت واضحة لدى جورج بوش عندما تحدث - في سياق حملته الانتخابية عن السياسة الامريكية الراهنة في الخليج بقوله : « لقد كانت الولايات المتحدة محقة في ارسال قوة بحرية ، لتلحق بقوات بحرية اخرى ، لضمان استمرار فتح الممرات المائية الدولية ، في اثناء الحرب العراقية الايرانية . ولقد شاركتنا قوات بحرية صديقة في تحمل هذه المسؤولية بتقديم الحماية لسفنها ، مثل تلك التي توفرها لسفننا ، وعن طريق المساعدة في اغراض اخرى مثل ازالة الغام . وبذلك العمل ، فتحنا الطريق لكي يشاركنا حلفاؤنا الرئيسيون في تحمل الأعباء . وفوق ذلك ، فان تلك السياسة مثلت عنصر قوة اضافيا لنا ، اسهم في تخفيف التبعث الايراني ، والحد من تشدد القيادة الايرانية ، مما ساعد على خلق الظروف التي ادت الى انتهاء الحرب العراقية الايرانية » (١٢)

وبإيجاز شديد ، يمكن القول ان الوضع في منطقة الخليج الان ، من وجهة النظر الامريكية ، والذي يمثل « الميراث » الذي آل الى الادارة الامريكية الجديدة برعاية بوش يتمثل فيما يلي :

- عدم وجود تهديد ظاهر للمصالح النفطية والاقتصادية للولايات المتحدة والعالم الغربي ، خاصة

نفسها . ف الدول الخليج ترغب في بيع بترولها ، وفي تجنب سيطرة جيرانها الاقوياء في الشمال . وهذه الحقيقة توفر الاساس لسياسة فعالة ومؤثرة ، بأقل هامش للخطأ» (١٤) .

فاذا كان هدف الادارة الامريكية الجديدة هو تحقيق « الاستقرار » للأوضاع الجديدة المواتية في الخليج ، فان ذلك يعنى ان التوجه الرئيسى لتلك الادارة سوف يكون الاستمرار في السياسة الامريكية للادارة السابقة (ادارة ريجان) التى أسهمت في تشكيل الوضع الراهن ، وتنمية وترسيخ المكاسب التى حققتها . أما احتمالات التغيير أو للتطور في تلك السياسة ، فسوف ترتبط بما يمكن ان يحدث من تغيرات في أحد أو بعض عناصر الموقف الراهن في الخليج ، أى انها - أى السياسة الامريكية - سوف تكون في تلك الحالة في موقف رد « الفعل » أو الاستجابة للمتغيرات الخليجية .

في هذا الاطار فان الاجابة عن التساؤلات حول احتمالات التطور في السياسة الامريكية انما تتعلق بتقدير احتمالات عدم الاستقرار ، التى سوف تستدعى - بالتالى - التغيرات أو التطور في سياسة الادارة الجديدة ازاء منطقة الخليج .

الاحتمال (١) : استمرارية الصراع الايراني - العراقي ، وتضعيد سباق التسلح :

في ضوء التأثيرات السابق الاشارة اليها للحرب العراقية الايرانية على المصالح الامريكية في المنطقة ، وانسجام النهاية التى وصلت اليها الحرب حتى الان مع مقتضيات تلك المصالح ، فان من المتصور ان الادارة الامريكية الجديدة سوف تسعى الى مساندة المفاوضات العراقية - الايرانية تحت اشراف الامم المتحدة ، بما في ذلك من خلال الضغط على الطرفين .

غير أن ما هو أهم من ذلك ، انه حتى لو تحققت تسوية عن طريق التفاوض في السنوات القليلة القادمة ، فان كلا من العراق وايران سوف يستمر في تكريس قوته العسكرية في مواجهة الطرف الاخر . كما ان باقى دول الخليج سوف تستمر على مخاوفها من التهديد الذى تمثله هاتان الدولتان . ولاشك ان ايران بالذات سوف تسعى لاعادة بناء قوتها العسكرية ، الأمر الذى لن يتجاهله العراق وبلدان مجلس التعاون . ومع وجود دول مصدرة للسلاح ، متحررة من القيود عليها ، مثل الصين وكوريا الشمالية والارجنتين والبرازيل - وكذلك اوريا - فسوف يتسابق الجميع للتسلح . وفضلا عن ذلك ، ومع انتهاء الحرب ، فان ذلك التسلح يمكن ان يكون مؤثرا ايضا - من وجهة النظر الامريكية ، والاسرائيلية - على توازى القوى المسلحة بين العرب واسرائيل .

في هذا الاطار ، فان الادارة الامريكية ، متجاهلة في الغالب التسلح الاسرائيلى ، سوف تهتم بمراقبة التسلح

وان طرفى حرب الخليج يحتاجان في السلم ، كما كانا في الحرب ، لبيع اكبر قدر من نفطهما لتمويل اعادة بناء ما يدمرت . الحرب .

- عدم وجود تهديد سوفيتى لتلك المصالح ، بعد الانسحاب السوفيتى من افغانستان ، وفي ظل سياسة جورباتشوف الجديدة ، وبالرغم من التحسن النسبى الذى طرأ على العلاقات مع بعض الدول الخليجية . - وجود قوة امريكية كبيرة وفعالة جاهزة للتدخل المباشر في حالة تهديد المصالح الامريكية والغربية .

- تحسن العلاقات الامريكية مع بلدان الخليج العربية ، خاصة وان المخاطر التى خلفتها الحرب جعلت تلك البلاد تتجه لمزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة طلبا للحماية ، بل وطلبت مستوى من الوجود العسكرى المباشر ، الذى كان يبدو - قبل ذلك - شيئا صعبا أو مستبعدا .

- الحد من التأثير السلبى للصراع العربى - الاسرائيلى على العلاقات الامريكية بدول الخليج بعد قرار الولايات المتحدة بدء اتصالها مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وبذل مساعيها للضغط على اسرائيل لتخفيف سياستها في التعامل مع انتفاضة الارض المحتلة .

ثالثا : احتمالات التطور المستقبلية :

في ظل الوضع الراهن للمصالح الامريكية في الخليج ، وعدم وجود تهديدات امنية خطيرة لها ، وفي ظل النجاح الذى حققته السياسة الامريكية في السنوات القليلة الماضية في المنطقة ، لم يكن من الغريب ان كلمة « الاستقرار » كانت هى حبر الزاوية في كافة الافكار التى طرحت حول مستقبل المنطقة كما ينبغي ان تسعى الى تحقيقه الادارة الامريكية الجديدة . وكما جاء في احد التقارير حول السياسة المتوقعة في الشرق الاوسط في ظل الادارة الجديدة فانه : « مع نهاية الحرب العراقية الايرانية ، يقف الخليج على اعتاب مرحلة جديدة ، وهى مرحلة تنطوى على تحديات جديدة مثلما تنطوى على فرص جديدة ، للادارة الامريكية الجديدة . ان الهدف الاستراتيجى الشامل واضح ، وهو : بناء اطار للاستقرار في فترة ما بعد الحرب في منطقة دمرتها الحرب والثورة والارهاب » (١٢ - ٢) .

وبعبارة اخرى ، فان الهدف الاستراتيجى المطلوب هو الحفاظ على الأوضاع الراهنة في المنطقة طالما هى تستجيب لمقتضيات المصالح الامريكية ، بصرف النظر عن اية اعتبارات اخرى بالطبع ، وذلك هو المعنى الوحيد للاستقرار ، وكما يقول احد الباحثين الامريكيين : « في التحليل الاخير ، فان المصالح الغربية في المنطقة كانت ، وسوف تظل ، تحمى ليس بالاساطيل والقوات ، وانما بالتطابق بين تلك المصالح وبين اهداف القوى الاقليمية

النظر عن التحفظات التي قد تبديها بعض تلك النظم . والتغير الوحيد المتصور ، مع عودة حالة الاستقرار النسبي في المنطقة ، هو تقليل تلك القوة الى الحجم المتلائم مع المخاطر الامنية المتصورة .

ومع ذلك كله ، فان احتمالات هز استقرار نظم الخليج المحافظة سوف تظل قائمة في السنوات القليلة القادمة ، بسبب الركود الاقتصادي الذي يمكن ان ينجم عن نقص عوائد النفط ، واصطدام ذلك مع التوقعات المتصاعدة للجيل الجديد في الخليج الذي ينظر للثروة النفطية كواقع وحق مرتبط بوجوده . وفي هذا السياق ، ربما تتصاعد مطالب فئات صاعدة مثل رجال القوات المسلحة ، والمتقنون والطبقة المتوسطة عموماً لمزيد من المشاركة في السلطة ، كما ان استمرار انتعاش الاتجاهات الاصولية الاسلامية ، الرافضة للوضع القائم ، يظل ايضاً احتمالاً وارداً .

في مواجهة تلك الاحتمالات ربما يكون على الادارة الجديدة ان تقرر في ساعات قليلة ما ينبغي عليها ان تفعله في حالة وقوع انقلاب او انتفاضة ثورية في الجزيرة العربية . وقد يشغل رد الفعل نقل قوات من دول عربية أخرى ، لتدعيم احد طرفي حرب أهلية ، أو تقديم معونة ضد عمليات « التخريب » في صراع داخلي طويل المدى . ومع ان رد الفعل الأمريكي سوف يتوقف على خصوصية الموقف ، الا أن التدخل المباشر يظل هو الغلب - صعباً ، وذا عائد معاكس^(١٦) .

الاحتمال (٣) تفجر صراع داخلي في ايران خاصة بعد وفاة الخميني :

تعتبر الاهمية الاستراتيجية لايران في مقدمة « مسلمات » السياسة الأمريكية ح في الخليج ، لما تحتويه من احتياطي نفطي كبير ، وموقعها الاستراتيجي الهام ، بما في ذلك حدودها الطويلة مع الاتحاد السوفيتي ، ثم امكاناتها الكامنة لان تكون القوة المسيطرة في الخليج . وفي ظل حقيقة ان النظام « الاسلامي » الذي تولى السلطة في ايران جاء معادياً للامريكيين بايديولوجيته ، وبجهداته لتقليص المصالح الأمريكية ، ونشاطه « الثوري » بما في ذلك تهديد النظم العربية الخليجية المحافظة ، فان المصالح الأمريكية تقتضي « احتواء » الثورة الايرانية بقدر الامكان . ولذلك ، واياً كانت المبادرات « العدائية » من جانب النظام الايراني ، فان السياسة الأمريكية ظلت دائماً تحجم ردود افعالها ، بما لا يتجاوز ضرورات الرد المحدد - ورد الفعل الأمريكي ازاء واقعة « سلمان رشدي » مؤخراً يؤكد هذا التوجه . غير ان الأوضاع الداخلية في ايران تظل محملة بامكانات للاضطراب وعدم الاستقرار لاشك انا اكثرها احتمالاً هو ما سوف يعقب وفاة الامام الخميني - وهو أمر قد يقع في اثناء فترة الادارة الأمريكية الجديدة الحالية . وفي الغلب فان تلك الوفاة قد تؤدي الى تغييرات سياسية

العربي ، والايراني ، خاصة في مضمار انتشار الصواريخ الباليستكية ، وتكنولوجيا الصواريخ ، ونتاج الاسلحة الكيماوية . كما أنها سوف تسعى للضغط على الصين ، وبلاد غرب اوربا ، وكذا البلاد المصدرة للسلاح في العالم الثالث للحد من سباق التسلح^(١٥) . وربما لعبت ايضاً الادارة الأمريكية دوراً في احداث تفاهم غير علني بين اسرائيل وكل من السعودية والعراق ، طالما وقعت خطوط الانابيب السعودية والعراقية الجديدة في متناول يد القوة العسكرية الاسرائيلية .

الاحتمال (٢) : حدوث تغيرات راديكالية مفاجئة في السعودية أو غيرها من بلدان مجلس التعاون :
احد المعاني الأساسية لمفهوم « الاستقرار » في منطقة الخليج ، لدى الولايات المتحدة ، هو بقاء واستمرارية نظم الحكم المحافظة الحالية في السعودية ودويلات مجلس التعاون الاخرى . والاخلال باستقرار تلك الدول يقصد به اما تغيير نظم الحكم فيها على نحو جذري يطيح بالنخبة الحاكمة ، ويغير من أسس مشروعية الحكم ، وشكل النظام السياسي ، واما حدوث صراع داخلي عرقي أو ديني أو طائفي يفكك الجماعة السياسية ويهدد كيان الدولة نفسها . وفي كلتا الحالتين فان مثل هذا التغيير يؤثر على التوجيهات الخارجية للدولة ، كما يجعلها عرضة للاختراق الخارجي سعياً الى تأييد الجماعات أو القوى المتنافسة .

في الحالة الأولى ، يثور التساؤل حول ما اذا كانت الاطاحة بالنظم الحاكمة ، ومجيء نظم أخرى راديكالية (يميناً أو يساراً) سوف تؤدي بالضرورة الى التأثير على امدادات البترول للغرب ، فضلاً عن فاعلية هذا التأثير اصلاً في ظل وجود وفرة بترولية في اسواق العالم . غير أن التساؤل الاهم ربما يتعلق بما يمكن ان يترتب على تغيير نظام الحكم ، أو نشوب صراعات داخلية تهدد كيان الدولة ، من احتمالات للتدخل الاجنبي (السوفيتي في تلك الحالة) اذا ما طلبته قوة داخلية ما في أي من تلك الدول .

ومن المتصور ان تستمر السياسة الأمريكية في ظل الادارة الجديدة في سعيها للحد من امكانية حدوث تلك الاحتمالات ، من خلال :

- الاستمرار في تصدير السلاح لدول مجلس التعاون ، وفق الشروط الصارمة التي تضمن فاعليته بالاساس كأداة للاستقرار « الداخلي » في يد النظم القائمة وتحدد ظروف استعماله « الخارجي » .

- الاستمرار في تشجيع التعاون بين نظم مجلس التعاون الخليجي ، مع المحافظة على رموز الوجود الأمريكي (طائرات الاواكس) ، وكذلك دعم امكانيات التنسيق الأمريكي السريع مع تلك النظم في حالة تعرضها لتهديد خارجي .

- الاحتفاظ بقوة بحرية أمريكية في الخليج ، بصرف

الغربية في الخليج كان هو تضافر الارادة السياسية لدول الخليج العربية على فرض ذلك الحظر . فاذا كانت هذه الارادة السياسية قد تكونت - قبل مايزيد عن عقد ونصف من الزمان - في سياق المواجهة العربية الشاملة (وان كانت القصيرة جدا !) لاسرائيل ، ومدفوعة بالاداء العسكري العربي الناجح منذ الساعات الأولى من الحرب ، فان تساؤلا مشروعا يمكن أن يدور الان حول امكانية ميلاد ارادة عربية عربية اخري مواكبة - هذه المرة - للانتفاضة الفلسطينية العظيمة في الضفة وغزة منذ أواخر ١٩٨٧ .

غير أن امكانية أو جدوى مثل هذا الحظر سوف تختلف كثيرا عن الحالة الأولى ، فالدرس الذي تلقاه العالم الغربي في عام ١٩٧٣ جعله يحتاط بشدة لمثل تلك الوقائع ، بسبل شتى ، ربما كان أبسطها الاحتفاظ بمخزون استراتيجي هائل ، يمكنه من مقاومة مثل ذلك الحظر لفترة طويلة . كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها دول الخليج العربية حاليا تجعل من تنفيذ هذا الحظر أكثر تكلفة مما سبق بكثير . وفوق ذلك ، فقد أسهمت تداعيات حرب الخليج في اشعار بلدان الخليج العربية بحاجتها - أكثر من أي وقت مضى - إلى الحماية الأمريكية ضد الطموحات الإيرانية .

غير أنه يبدو أن هناك وجهات نظر أمريكية لا تطمح فقط في استمرار فصل الخليج عن مقتضيات الصراع مع اسرائيل ، وإنما أيضا إلى جعله قوة « سلبية » أزاء الصراع العربي مع اسرائيل وعلى سبيل المثال ، فإن أحد التقارير المشار إليها في تلك الورقة يتحدث عما هو متوقع من الدول العربية الخليجية العربية « لعدم تخريب الجهود الدبلوماسية الأمريكية لحل الصراع العربي الاسرائيلي » ، مثل :

- تجنب نقد أو التقليل من شأن المبادرات الأمريكية للتسوية ،

- واستعمال كل ماديها من نفوذ لتشجيع الاتجاهات « التوفيقية » بين الفلسطينيين ازاء اسرائيل .

- الاستمرار في الدعم المالي للاردن طالما أنه سوف يدخل في مفاوضات مع اسرائيل ،

- العمل على المزيد من دمج مصر في العالم العربي .

- الشروع في اعداد شعوب منطقة الخليج للسلام الفعلي مع اسرائيل بتخفيف الاثارة والتطرف في بيئاتها ، وتشجيع نفمة أكثر اعتدالا في وسائل الاعلام والكتب المدرسية لديها (١٧) .

على أن السنوات القليلة القادمة ، والتي سوف تكون حاسمة في مسار الصراع العربي - الاسرائيلي ، يمكن أن تشهد تطورات معاكسة لما يأمله الأمريكيون . فصحيح أنهم - أي الأمريكيون - قبلوا أخيرا التباحث مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كما أنهم ضغطوا - ومايزالون - على اسرائيل لتغيير سياستها ازاء

واسعة داخل ايران ، بما في ذلك احتمالات وقوع صراعات عنيفة بين الكتل المنافسة على السلطة . وفي غمار تلك الصراعات ، ليس من المستبعد أن تسعى كتلة أو أكثر ، من الكتل المتصارعة ، إلى الحصول على الدعم الأمريكي . وفي ضوء حقيقة أن الاحتمال الاغلب - بصرف النظر عن سيخلف الخميني - هو أن النظام « الاسلامي » سوف يستمر في ايران ، وأن « الحرس الثوري » سوف يستمر أيضا كمصدر للقوة السياسية ، فانه سيكون على السياسة الأمريكية أن تتعامل مع أي شخص في السلطة ، وأن تتجنب الوقوف بشكل حاد مع قوة ضد أخرى .

على أن الاحتمال الأكثر مدعاة للتخوف من وجهة النظر الأمريكية هو أن يسعى الاتحاد السوفيتي في لحظات الفوضى المتوقعة ، إلى أن يلقي بثقله إلى جانب طرف ضد آخر ، مما يحمل معه مخاطر الانغماس الأمريكي بتشجيع أطراف أخرى ، والدخول في مواجهة مع الاتحاد السوفيتي على أرض ايران ، لذلك ، يظل من المنطقي أيضا أن تسعى السياسة الأمريكية لاقناع السوفييت بعدم الانغماس تأييدا لقوى ضد أخرى ، وبعواقب مثل هذا السلوك .

وينطبق الأمر نفسه على احتمالات حدوث صراعات اقليمية داخل ايران تهدد بتفتيتها . فاذا كان بإمكان الاتحاد السوفيتي أن يسهم في هذا التفتيت ويستفيد منه استراتيجيا ، فإن المصالح الأمريكية سوف تكون اقرب إلى التأكيد على وحدة ايران الاقليمية ، واستقلالها السياسي - في وجه السوفييت بالطبع .

الاحتمال (٤) : تضافر دول الخليج العربية في حقل نفطى ضد الولايات المتحدة :

كان الحظر النفطى الذى فرضته الاقذار العربية في اثناء حرب أكتوبر على الولايات المتحدة وبعض البلاد الغربية الأخرى ، أقصى صور الربط بين مقتضيات الصراع العربى الاسرائيلي ، وتدفق النفط الى العالم الغربى . ولم يكن مصادفة أن رد الفعل الأمريكى لذلك الربط لم يكن هو الاتصاف له أو القبول به ، وإنما كان هو مقاومته بكل شدة ، وبنية لا من أن تستجيب واشنطن للضغط العربى وتضغط بدورها على اسرائيل ، فانها - على العكس ، وكما سبقنا الإشارة - عمدت إلى مواجهة الضغط العربى مباشرة ، بما في ذلك التهديد باحتلال منابع البترول نفسها . بل أن ذلك الحظر كان هو الشرارة التي تولدت منها بعد ذلك مشروعات التدخل العسكرى المباشر في المنطقة .

ولدى مقارنة ماتم في عام ١٩٧٣ بكافة الوقائع التي تلت ذلك حتى الان ، بما في ذلك الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها الواسعة ، تبرز بوضوح حقيقة أن الشرط الوحيد الذى امكن بمقتضاه فعلا تهديد المصالح النفطية

الانتفاضة ، الا انه عندما تصل الأمور الى نقطة فاصلة يتعين فيها على الولايات المتحدة أن تكون أكثر حسماً في مواجهة إسرائيل ، فربما يتولد موقف يصبح فيه استعمال سلاح النفط أمراً وارداً مرة ثانية ، خاصة اذا استمرت انتفاضة الأرض المحتلة في اشتعالها وتوجهها . ولكن يظل هذا الاحتمال - وفق المعطيات المنظورة - احتمالاً ضئيلاً ، ومطلقاً بالطابع الفجائي والمتقلب للسياسات العربية .

ان الاحتمالات الأربعة السابقة لاتغطي كل مصادر عدم الاستقرار المحتمل في المنطقة ، من زاوية المصالح الأمريكية ، وان غطت أهمها - وفقاً للمعطيات القائمة . ولاشك أن صانعي القرار في الإدارة الأمريكية الجديدة سوف يتأثرون ، في وضعهم لسياساتهم ، وتحديد بدائلها وادواتها ، بمدى تقديرهم لحالة « الاستقرار » الراهنة في الخليج . فإذا سلمنا بأن الهدف هو تحقيق « الاستقرار » من خلال الحفاظ على الأوضاع القائمة فإن الانطلاق من الاعتقاد بأن الوضع الحالي « غير مستقر » ويعاني من مظاهر كثيرة للتوتر والتقلب سوف يقود الى سياسات تختلف عن تلك التي تنطلق من الاعتقاد بأن الوضع الراهن يقسم بدرجة عالية من الاستقرار . ففي الحالة الأولى ، حالة الاعتقاد بهشاشة الوضع القائم وضعف استقراره ، سوف تتزايد الهواجس من مغبة استمرار الصراع العراقي الايراني (حتى مع وقف القتال) ودخول اسلحة جديدة غير تقليدية مثل الصواريخ والاسلحة الكيماوية ، ومن احتمالات حدوث تغيرات عنيفة في نظم الخليج الهشة ، وتفجر الصراع على السلطة في ايران بعد وفاة الخميني ، فضلاً عن التخوف من تأثيرات تداعيات الصراع العربي الاسرائيلي ... الخ . وسوف تركز هذه النظرة وضع سياسات تركز على وجود قوة عسكرية امريكية كبيرة وفعالة في الخليج وتقلل من جدوى الاعتماد على النظم المحلية ، ولاتتفاعل بوجود وفرة نفطية حالية ، وتتنظر بشك وريبة للسياسات السوفيتية في الخليج . أما في الحالة الثانية أي حالة الاعتقاد « باستقرار » الوضع الراهن ، فلن تكون هناك هواجس مبالغ فيها بشأن مستقبل الصراع العراقي الايراني استناداً الى سعي كلا البلدين الان لتعمير ماخربته الحرب ، وإلى امكانية الحد من التسليح من خلال الاتفاق بين الدول المصدرة للسلاح . كما أن تلك النظرة سوف تنطوي على تقدير أكبر لما يمكن ان تعتبره « عقلانية » أو « رشد » القيادة الايرانية بصرف النظر عن الانتطباع العام المناقض الذي توحى به ، استناداً لسلوكها في ازمت سابقة مثل أزمة الرهائن أو قبولها لقرار مجلس الأمن ، وكذلك تقدير أكبر لفعالية نظم الخليج على الأقل من خلال صمودها في ظروف الحرب العراقية الايرانية ، وتكاتفها معها في مجلس التعاون الخليجي . ولاتبالغ تلك النظرة ايضاً في التهديد

السوفيتي للخليج استناداً الى اهتمام الاتحاد السوفيتي الحالي بالاساس بالدفاع عن حدوده والتخلص من مأزق أفغانستان ، كما تنظر الى خطوط الانابيب المنشأة حديثاً باعتبارها تقلل من مخاطر عزلة الطرق البحرية لنقل النفط . واخيراً ، فإن تلك النظرة تركز على حقيقة تراجع الصراع العربي الاسرائيلي كمحدد حاسم فعلياً لسياسات الدول الخليجية ، خاصة بعد ظروف الحرب العراقية الايرانية . ومن المتصور بدهة أن السياسات التي يمكن ان تتخذ عن تلك النظرة تعول أكثر على امكانيات الدول الخليجية في الدفاع عن نفسها ، وعلى تكتلها معاً في مجلس التعاون . ومع التسليم بضرورة وجود قوة عسكرية امريكية للتدخل المباشر ، فإنها يجب - من وجهة النظر تلك - أن تتجنب التواجد فوق أرض الخليج نفسها بقدر الامكان .

في ضوء ذلك ، يمكن تصور أن التطور المستقبلي للسياسة الأمريكية في الخليج في ظل الإدارة الجديدة سوف تحكمه غالباً نظرة متوازنة الى درجة الاستقرار الراهنة في الخليج ، باعتبارها تنطوي على عناصر للاستقرار ولعدم الاستقرار في نفس الوقت مع السعي الى تقليص عناصر عدم الاستقرار وزيادة عناصر الاستقرار ، بما يخدم في النهاية الحفاظ على المصالح الأمريكية ودعمها .

وانطلاقاً من تلك النظرة يمكن تحديد احتمالات التطور في السياسة الأمريكية ازاء الخليج في النقاط الآتية :
١ - السعي الى الموازنة - في السياسة الأمريكية ازاء الخليج - بين دعم القوى المحلية الصديقة ، وبين الاعتماد مباشرة على القوة العسكرية الأمريكية . ومقتضى هذا التطور هو تخفيف الوجود الأمريكي الثقيل في الخليج بما يتلاءم وطبيعة التهديدات الراهنة والتي شهدت هدوءاً عاماً بعد ايقاف الحرب العراقية - الايرانية ، والاستمرار - في الوقت نفسه في تقديم الدعم العسكري وغيره الى دول الخليج العربية . وهذا يعني استمرار الاعتماد على « القيادة المركزية » CENTCOM مع تطوير أعمالها وتقليل نقاط ارتكازها في المنطقة العربية نفسها ، وتقليص نفقاتها بالتالي . ويسكن القول ان « السعودية » سوف تستمر باعتبارها الطرف الأقرب للولايات المتحدة في الخليج ، والتي ستحظى بالدعم المستمر ، الى جانب الاعتماد على كل من مصر واسرائيل للمساعدة على تحقيق مهام معينة في الاطار العام للسياسة الأمريكية .

٢ - السعي الى المحافظة على التوازن بين القوى الخليجية الثلاثة : ايران - العراق - ومجلس التعاون الخليجي . ويستلزم ذلك ، من وجهة النظر الأمريكية : اتباع كافة الطرق للابقاء على العلاقات الأمريكية الإيرانية وعدم المبالغة في ردود الفعل ازاء التشهير الإيراني بالولايات المتحدة ، والعمل على تشجيع

٤ - العمل على الحد من التأثيرات السلبية للصراع العربي الاسرائيلي على النفوذ الغربي في الخليج ، وهو الامر الذي سوف يترتب - ضمن نتائج اخرى - على قيام الولايات المتحدة بدور اكثر نشاطا في المحاولات الراهنة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، وفق المتغيرات الجديدة في ذلك الصراع وأهمها الانتفاضة الفلسطينية ، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في الوجود . وكما سبقت الاشارة ، فان بدء الاتصالات الامريكية - الفلسطينية يمكن أن تكون مقدمة للقيام بذلك الدور المنشود . □

التوجهات « المعتدلة » للنظام العراقي ، بما في ذلك تنمية علاقاته مع مصر ، واخيرا الاستمرار في دعم وتشجيع مجلس التعاون الخليجي ، وتقديم الاسلحة الى اقطاره .
٢ - السعي الى التنسيق مع السوفييت في بعض القضايا الشائكة في المنطقة وعلى رأسها الحد من سباق التسلح ، ولكن ذلك لن يكون بهدف احلال التعاون محل التنافس بين القوتين العظميين ، بقدر ما يكون بهدف تنظيم هذا التنافس ، وتبصير السوفييت بصعوبة مزاحمتهم للغرب في مواقعه الحصينة بالخليج ، وبمواقب محاولة زيادة نفوذهم في ايران .

المراجع :

- 1 - George Bush for President : Middle East Position Paper, P. 6.
- 2 - Robert G. Neumann, Shireen T. Hunter and Frederick W. Axelgard, Revitalizing U. S. Leadership in the Middle East, Significant Issues Series, Vol. x, No. 8, Leadership Choices for the 1990s (Washington, D.C., The Center for Strategic and International Studies, 1988), PP. 23 - 24.
- 3 - Gary Sick, An American Perspective, in: The Persian Gulf.
- 4 - Enver M. Koury, Oil and Geopolitics in the Persian Gulf Area (Beirut and London: Institute of Middle East and North Africa Affairs, 1973), P. 48.
- 5 - Ibid., P. 22.
- 6 - Gary Sick, op. cit., P. 21.
- 7 - Ian Smart, « Oil, The Super Powers and the Middle East », in: International Affairs, Vol. 53, No. 1, Jan. 1977, P. 24.
- (٨) انظر عرض هذه الافكار / اسامة الغزالي حرب ، الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج العربي : مصالح ثابتة وسياسات متغيرة ، في المستقبل العربي ، السنة الرابعة العدد ٢٨ ، ابريل ١٩٨٢ ، ص ٤١ .
- 9 - Gary Sick, op. cit., P. 23.
- (١٠) اسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .
- 11 - Robert G. Neumann et al., op. cit., P. 26.
- 12 - George Bush for President, op. cit., P. 7.
- 13 - Presidential Study Group, Building for Peace: An American Strategy for the Middle East (Washington : The Washinton Institute for Near Eastern Policy, 1988). P. 103.
- 14 - Gary Sick, op. cit., P. 26.
- 15 - Presidential Study Group, op. cit., P. 105.
- 16 - Ibid., P. 94.
- 17 - Ibid., P. 96.

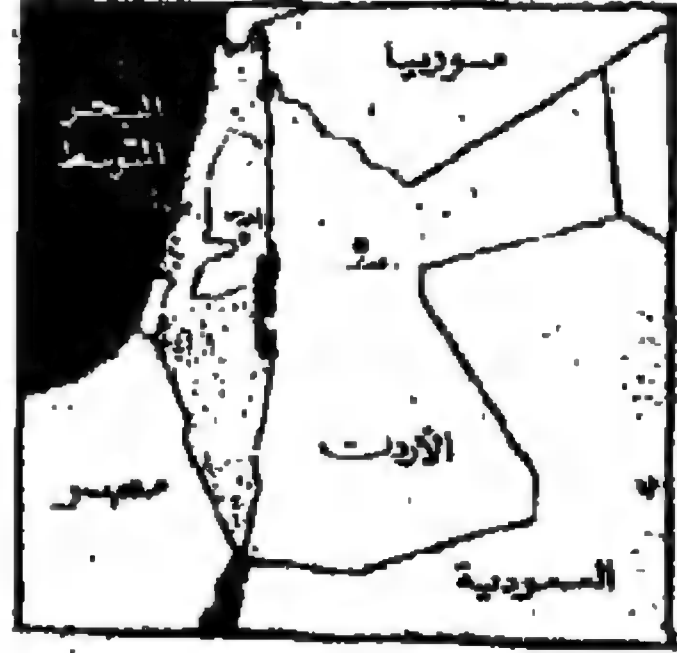
أولا : المصالح والسلوك الأمريكيين : ١ - ليبيا

افتتحت الإدارة الثانية للرئيس ريجان تحركها نحو منطقة المغرب العربي بالهجوم الاعلامي على ليبيا ، وذلك باتهامها بأنها وراء الارهاب في الشرق الاوسط^(١) . وقد ظل هذا الاتهام معلقا على عاتق ليبيا طوال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ ، بل وحدد في كثير من الاحيان طبيعة واتجاه وكثافة التحرك الأمريكي المضاد لليبيا .

وقد حددت الإدارة الأمريكية في تصريح للمتحدث الرسمي لوزارة الخارجية بأن التخلي عن الارهاب ومساندته يعتبر شرطا اساسيا لتحسين العلاقات الليبية الأمريكية^(٢) . وادى اتهام ليبيا بالتورط في حوادث الارهاب بمطاري روما وفيينا الى اعلان الرئيس الأمريكي في يناير ١٩٨٦ فرض حظر شبه كامل على العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وامريكا ودعا العالم الى معاملة القذافي معاملة المنبوذين . ولكن سرعان ما تم اكتشاف محدودية تأثير العقوبات الاقتصادية في تغيير السلوك الليبي ، الامر الذي دفع روبرت اوكلير رئيس مكتب مكافحة الارهاب في وزارة الخارجية في فبراير ١٩٨٦ الى التصريح بأن امريكا لا تستبعد استخدام القوة العسكرية ضد ليبيا لحملها على عدم مساندة الارهاب . وذهب الى ان هذا الاستخدام قد يأخذ شكل القيام بسلسلة من المناورات الجوية البحرية بالقرب من سواحل ليبيا^(٣) . وتبرز اهمية هذا التصريح من عدة زوايا : أولا ، الربط الرسمي لأول مرة منذ تولي الرئيس ريجان بين استخدام القوة العسكرية والعمل على تغيير السلوك الليبي . ثانيا : ان تحديد تناسيح وصلاحيات اداة معينة من ادوات السياسة الخارجية . وهي هنا القوة المسلحة لتحقيق اهداف معينة اصبح (بالنسبة لليبيا) يتم على مستوى اداري اقل من مساعدى وزير الخارجية . ثالثا : الانتهاج الرسمي لسياسة الضغط من خلال التصعيد الدبلوماسي والعسكري .

وسرعان ما نفذت امريكا ما تعهدت به ، فقام الاسطول السادس الأمريكي بعمليات عسكرية موجهة ضد ليبيا في مارس ١٩٨٦ . فتم ضرب مدينة سرت بالقذائف مرتين في يومين واصيبت اربعة زوارق حربية ليبية . وتميز عام ١٩٨٦ بالتصعيد الاعلامي والدبلوماسي والمخابراتي والاقتصادي بين الدولتين^(٤) . انتهى هذا العام بالتأكيد الأمريكي من خلال مكتب مكافحة الارهاب بوزارة الخارجية بأن ليبيا لازالت منهمكة في الارهاب . الامر الذي قام بناء عليه الرئيس ريجان بتجديد فرض العقوبات الاقتصادية عاما آخر^(٥) .

في ١٢ ابريل ١٩٨٧ دعا القذافي الولايات المتحدة في حديث لجريدة النيويورك تايمز الى التقابل في منتصف الطريق . وفي هذا الحديث تعهد القذافي باحترام الشرعية



[٥]

السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي

د . جهاد عودة

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

يهدف هذا البحث الى استشراف السياسة الأمريكية لإدارة الرئيس جورج بوش تجاه منطقة المغرب العربي . ويقصد بمنطقة المغرب العربي هي تلك المنطقة الجغرافية التي تضم كلا من ليبيا وتونس والجزائر والمملكة المغربية وموريتانيا . وهي الدول التي شكلت معا في ١٧ فبراير ١٩٨٩ اتحاد المغرب العربي . والغرض من هذه الورقة هو تحديد العوائق والفرص امام السياسة الأمريكية في هذه المنطقة .

وتنقسم هذه الورقة الى جزئين : الاول يحدد المصالح الأمريكية كما فهمتها الولايات المتحدة وسعت من اجلها في ظل الإدارة الثانية للرئيس ريجان . وهي الإدارة التي امتدت من ١٩٨٥ حتى اواخر ١٩٨٨ ، اما الثاني فينصرف الى بيان الأثر المحتمل لمجموعة التغيرات الاقليمية المغربية على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة في ظل إدارة الرئيس بوش .

الليبية الإيطالية من خصوصية . اما بالنسبة لفرنسا ، فالمسألة مختلفة ، حيث ترتبط بالصراع في تشاد ، والرغبة الليبية في ذلك الوقت في تحييد الدور الأمريكي . استمرت أمريكا في سلوكها بالتصعيد الدبلوماسي والعسكري مع ليبيا ، معتمدة على ما لديها من أدلة لسلوك ليبيا العدائي النشط ضد أمريكا . ويبدو ان رؤية ليبيا كعدو اصيل لأمريكا هي من رؤى ونظريات وزارة الخارجية الأمريكية . فيهاجم جورج شولتز وزير الخارجية آنذاك التدخل الليبي في جنوب المحيط الهادئ . ومع يناير ١٩٨٨ أعلنت أمريكا استمرار المقاطعة الأمريكية لليبيا لعام آخر^(٨) . ويبدو ايضا ان سلوك وزارة الخارجية الأمريكية في كثير منه يعتمد على تقارير مكتب مكافحة الارهاب بالوزارة . فاعتمادا على هذه التقارير قامت وزارة الخارجية الأمريكية بالاعتراض على صفقة سلاح برازيل لليبيا .^(٩)

ومع اقتراب نهاية حكم الادارة الثانية لريجان ، اتضح ان جورج بوش يميل الى رؤية وزارة الخارجية من حيث اتهام ليبيا بالارهاب والعمل على عزلها دبلوماسيا واقتصاديا ، مع تهديدها عسكريا^(١٠) . وقد تردد ان هناك لقاءات قد تمت بين مبعوثين ليبيين ومندوبين عن بوش في سويسرا لبحث المستقبل في مرحلة ما بعد ريجان^(١١) .

٢ - تونس

شهدت العلاقات الأمريكية التونسية خلال الادارة الثانية لريجان ازدهارا ، ربما لم تشهده من قبل . فبمجرد تولي ريجان الحكم للمرة الثانية ، قام دافيد زوفيل مدير الشؤون السياسية لشمال افريقيا بوزارة الخارجية بزيارة تونس لبحث التعاون العسكري المشترك بصفة خاصة ، والموقف في منطقة المغرب العربي بصفة عامة^(١٢) . هذا في الوقت الذي اشتدت فيه الخلافات الليبية التونسية بخصوص طرد العمال التونسيين من ليبيا وقيام تونس بطرد ٢٥٣ ليبيا بتهمة التجسس . وكانت زيارة الرئيس بورقيبة ، الرئيس التونسي آنذاك ، للولايات المتحدة فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتأكيد ما وصفه ريجان « بالتزام الولايات المتحدة بسلامة تونس ووحدتها »^(١٣) . وجدير بالذكر ان هذا هو الالتزام الأمريكي الوحيد والصريح بأمن دولة من دول منطقة المغرب العربي . فرغم ما بين المملكة المغربية وأمريكا من تعاون عسكري بعيد المدى ، الا انه لا يوجد مثل هذا التصريح في العلاقات المغربية الأمريكية . هذا وقد تصدرت قضايا الأمن القومي التونسي في ضوء التهديدات الليبية اجندة الاجتماعات بين ريجان وبورقيبة^(١٤) . ونتيجة لهذه الزيارة تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية برفع كفاءة القدرة القتالية للقوات العسكرية التونسية ، استعدادا لأي هجوم ليبي

الدولية وبالبقاء داخل حدوده بالنسبة لتشاد . وقد شككت وزارة الخارجية الأمريكية من جديد في العرض الليبي . خاصة في ضوء ان قوات ليبيا العسكرية لازالت تحتل اراض شمال تشاد . بعد يومين رفضت الحكومة الأمريكية العرض الليبي رسميا^(١٥) .

ويبدو ان العرض الليبي قد جاء نتيجة لمجموعتين من العوامل ، اولاهما تتصل بطبيعة السياسة المزدوجة التي بدأت أمريكا في اتباعها خلال الادارة الثانية للرئيس ريجان بصدد التعامل مع الدول التي في صراع حاد معها . وتمثلت تلك السياسة في العداء العلني من ناحية ، والمفاوضات السرية من ناحية أخرى . وهذه السياسة التي صمم ونفذ الجانب السري منها مجلس الأمن القومي في عهدي وليم كلارك وروبرت ماكفرلين . فبالنسبة لليبيا . فقد تكشف ان ويليام ويلسون سفير الولايات المتحدة الأمريكية في الفاتيكان ، والصدديق الشخصي للرئيس ريجان قد قام بزيارة سرية لليبيا في نوفمبر ١٩٨٥ (الوقت الذي بدأت فيه الاتصالات الأمريكية الإيرانية)^(١٦) . ويبدو ان هذه الزيارة عبرت في جزء منها عن الانقسام في أجهزة صنع السياسة الخارجية الأمريكية ، حيث اصبح البيت الابيض ومجلس الأمن القومي في جانب ، ووزارة الخارجية في جانب آخر . وجدير بالذكر ان وزارة الخارجية دفعت السفير ويلسون الى الاستقالة من منصبه . وزادت مسألة اتخاذ القرار بالنسبة لليبيا تعقيدا باهتمام وزارة الدفاع المتزايد وحرصها على دورية المناورات في خليج سرث ، وربطها ذلك بالتخطيط الاستراتيجي بقوات التدخل السريع ، بصفة خاصة ، والاستعداد القتالي في شرق المتوسط بصفة عامة . ورغم عدم وجود معلومات دقيقة عن مهمة ويلسون في ليبيا ، الا انه يمكن الافتراض ، قياسا على الحالة الإيرانية ، ان ويلسون كان يهدف الى تطوير عناصر التطرف في الموقف الليبي وخاصة ان الزيارة جاءت في شهر يناير ١٩٨٦ بعد ايام من احداث مطارى روما وقينا . ويبدو ان الزيارة فشلت في غرضها لعدم وجود عناصر اعتدال في الموقف الليبي لكي يتم تشجيعها .

والمجموعة الثانية من العوامل تتصل بالعلاقات الليبية الأوروبية ، وخاصة مع إيطاليا وفرنسا وألمانيا الغربية . فبالنسبة لألمانيا فقد تدهورت العلاقات نتيجة لاتهام ليبيا بتدبير حادث تفجير داخل احد ملاهي الرقص في برلين الغربية في الاسبوع الاول من ابريل ١٩٨٦ ، الامر الذي اصاب الكثير من المصالح التجارية الليبية مع السوق الأوروبية وألمانيا الغربية بالضرر . هذا بالإضافة الى ازدياد الضغط الأمريكي على ألمانيا الغربية بضرورة اعلان العداء لليبيا . اما بالنسبة لإيطاليا فتشترك مع الوضع الألماني في الكثير ، الى جانب ما تتميز به العلاقات

اما الانفراج الدبلوماسي فتمثل في زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد لواشنطن في منتصف ابريل ١٩٨٥ . وصاحب الزيارة تصريح امريكي للجزائر بشراء اسلحة امريكية ، هذا بالاضافة الى الاتفاق على البدء في مشروع لبيع القمح الامريكي المدعم للجزائر . ووفق هذا المشروع تستهدف امريكا بيع مليون طن من القمح المدعم للجزائر^(١٩) .

وتتلخص اسباب التحول الجزائري ناحية الولايات المتحدة الامريكية في تعاظم الازمة الاقتصادية الداخلية الناتجة عن تدهور اسعار البترول العالمية . ولكن ربما يكون التوتر الجزائري الفرنسي واحدا من الاسباب الهامة لزيادة التعاون الامريكي الجزائري . فقد اصاب العلاقات الفرنسية الجزائرية الفتور الشديد خلال ١٩٨٠ - ١٩٨٥ نتيجة تصليب فرنسا بخصوص مسألتى الاطفال المنحدرين من زواج مشترك وممتلكات الفرنسيين الذين فضلوا البقاء في الجزائر بعد الاستقلال . هذا مع تزايد التوتر بخصوص التعاقد حول الغاز الجزائري ، وبخصوص العمال الجزائريين في فرنسا ، وبخصوص اسلوب بعض الشركات الفرنسية الكبرى في الاستثمار بالجزائر ، الامر الذي انعكس على حجم التبادل التجاري بين الدولتين حيث انخفض من ٤٨ مليار فرنك فرنسي عام ١٩٨٤ الى ١٨ مليارا عام ١٩٨٨^(٢٠) .

واخذت العلاقات الجزائرية الامريكية في التعمق خلال اعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ . ففي فبراير ١٩٨٦ عقدت اللجنة الجزائرية الامريكية المشتركة اول اجتماعاتها وانتهت الى توصيات بخصوص نقل التكنولوجيا والتبادل التجاري . وفي نفس العام قام ريتشارد ارميتاج مساعد وزير الدفاع الامريكي لشئون الأمن الدولي بزيارة الجزائر . ويبدو ان الدوافع الامريكية ناحية الجزائر كان من بينها رغبة امريكا في الاستفادة من الجزائر ضمن استراتيجية مكافحة الارهاب . وقد ايدت الولايات المتحدة باسلوب ضمنى الجهود التي بذلتها الجزائر للافراج عن ركاب الطائرة الكويتية والتي تم اختطافها على يد بعض القوى التابعة لايران . ففي زيارة لجون وايتهد للجزائر في مايو ١٩٨٨ ، لم تقم امريكا بادانة جهود الوساطة والمفاوضات مع المختطفين . واقتصر تعليقها على المطالبة بمحاكمة قراصنة الجو .

وايضا يبدو أن فكرة الاحلال محل الاتحاد السوفيتي كمورد للسلاح ، كانت دافعا اساسيا للاستجابة للتحولات الجزائرية . في هذا الاطار قام اللواء مصطفى شلوفي الامين العام لوزارة الدفاع الجزائرية بزيارة لواشنطن في سبتمبر ١٩٨٧ بدعوة من وزير الدفاع الامريكي . وتردد أن من ضمن طلبات الجزائر كان

محتمل . وفي لقاء بين بوش وبورقيبة ، أكد بوش على مساندة امريكا لتونس ضد التهديدات الليبية^(٢١) . وتصاعد التأكيدات الامريكية بالحفاظ على أمن تونس وسلامتها مع قدوم تونس على قطع علاقاتها مع ليبيا في سبتمبر ١٩٨٥ (أعيدت العلاقات في ابريل ١٩٨٨) في شهر سبتمبر ١٩٨٥ قام الاميرال جيمس ويتكنز رئيس اركان القوات البحرية الامريكية بزيارة لتونس . وجدير بالتنويه ان هذه الزيارة سبقت مباشرة قطع العلاقات مع ليبيا . في هذا الاطار من التعاون العسكري الاستراتيجي زار صلاح الدين بالي وزير الدفاع التونسي واشنطن في نوفمبر ١٩٨٥ .

في هذا الاطار ايضا حرص جورج بوش نائب الرئيس الامريكي انذاك على التوقف بتونس في نهاية الاسبوع الاول من مارس ١٩٨٦ . وابدى بوش استعداد بلاده للمساعدة الاقتصادية لمناطق الجنوب التونسي التي اصابها الجفاف . والمهم انه قد صاحبه روبرت بلترو ، مساعد وزير الدفاع الامريكي انذاك ، والذي حل محل بيتر سباستيان كسفير لامريكا بتونس فيما بعد . وحتى شهر اكتوبر ١٩٨٧ كثرت الزيارات الامريكية التونسية المتبادلة بين العسكريين والدبلوماسيين . ووصل الامر الى تبادل خطابات بين الرئيس زين العابدين وجورج بوش وشولتز بخصوص أمن تونس^(٢٢) .

في نوفمبر ١٩٨٧ ، استطاع زين العابدين بن علي الوزير الاول انذاك ازاحة بورقيبة سلميا من الحكم وتنصيب نفسه بدلا منه . وقد ارسل ريجان رسالة لزين العابدين مؤكدا على استمرار التعاون الاستراتيجي والتعهدات الامريكية^(٢٣) . في هذا الاطار زار تونس كندل مورنيل قائد الاسطول السادس وقوة التدخل والدعم في جنوب أوروبا في يناير ١٩٨٨ . واستمرت تونس حتى نهاية حكم ريجان متمتع بوضع ممتاز في اطار العلاقات الامريكية مع دول المغرب العربي .

٣ - الجزائر

تعتبر الادارة الثانية للرئيس ريجان عهدا جديدا من التقارب الجزائري الامريكي . فقد شهدت تطورا ايجابيا في علاقات الدولتين لم تشهده منذ ١٩٦٧ . بلغت قمة الانفراج الاستراتيجي بين الدولتين في اواخر الادارة الاولى لريجان وذلك بزيارة وفد عسكري امريكي برئاسة كينيث بيرنز وكيل وزارة الدفاع لشئون الأمن القومي^(٢٤) . ورغم عدم ايضاح الغرض من الزيارة او تشكيل الوفد ، تكتسب الزيارة اهميتها من الدور الهام الذي يلعبه الشاغل لمنصب وكيل وزارة الدفاع لشئون الأمن القومي في صياغة سياسة الأمن القومي الامريكي .

٥ - الخلاصة

نخلص من عرض نمط سلوك الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول الأربع الرئيسية بمنطقة المغرب العربي خلال الإدارة الثانية للرئيس ريجان ، أن أمريكا لها نمطين من مصالح السياسة الخارجية بالمنطقة . أولا هناك المصالح المرتبطة بمكافحة الإرهاب ، وذلك لتشير إلى الاهتمام الأمريكي بمعاداة الايديولوجيات الراديكالية الداعية لاستخدام العنف ضد الوجود الأمريكي من منشآت وافراد ، وإلى الدول التي تؤيد هذه الايديولوجيات فعلا وقولا . في هذا الاطار لليبيا والجزائر تبرزان كدولتين تسعى أمريكا إلى احتوائهما . وقد نجحت بالنسبة لحالة الجزائر ، ولكن تظل حالة ليبيا عقبة ومصدرا للتهديد .

ثانيا هناك المصالح المرتبطة بالنفوذ الأمريكي سواء في العالم العربي وغرب المتوسط وجنوب أوروبا . وهذه المصالح تشير إلى الوجود العسكري والتنسيق الاستراتيجي بل والتبعية الاستراتيجية لبلدان المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية . وهنا تبرز تونس والمملكة المغربية كقطب ارتكاز لهذه المصالح . وخلال الإدارة الثانية لريجان كان هناك نجاح كبير للولايات المتحدة الأمريكية في دمج تونس والمملكة المغربية في اطار هذه المصالح .

ثانيا : التغيرات الاقليمية وإدارة الرئيس بوش ١ - اتحاد المغرب العربي

وقع على وثيقة « اتحاد المغرب العربي » الخطوط العريضة لمعاهدة مراكش ، خمس دول وهي الجماهيرية الليبية والمملكة المغربية والجمهورية الجزائرية والجمهورية التونسية واخيرا الجمهورية الموريتانية . ويمكن تحديد بعض الآثار الاقليمية الهامة الناتجة عن الاتحاد واحتمالات ذلك على مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة في النقاط التالية :-
١ - نصت وثيقة اتحاد المغرب العربي على التالي في ميدان الدفاع .. على صيانة استقلال كل دولة من الدول الاعضاء وان كل اعتداء تتعرض له دولة من اتحاد المغرب العربي يعتبر اعتداء على باقى الدول الاعضاء .. ومن جهة اخرى تتعهد الدول الخمس بعدم السماح باى نشاط او تنظيم فوق ترابها يمس أمن او حرية تراب اى منها او نظامها السياسى .. كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام الى اى حلف او تكتل عسكري او سياسى يكون موجها ضد الاستقلال السياسى او الوحدة الترابية للدول الاعضاء الاخرى ، (٢٧) . وقد يمهّد هذا المبدأ في حالة الالتزام الجاد به من جانب الاعضاء لخلق بيئة غير مستقرة للنفوذ الأمريكى . ويظهر عدم الاستقرار بشدة

الحصول على طائرات هيركول سي ١٣٠ (٢٨) . وطبقا للميزان الاستراتيجي لعام ١٩٨٨ والصادر عن المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن ، أصبح ضمن عتاد الجزائر الحربي عدد قدره ١١ طائرة هليكوبتر/هيركول سي ١٣٠ (٢٩) .

٤ - المملكة المغربية

تعتبر المملكة المغربية واحدة من الاصدقاء التقليديين ، بل والحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية . وشهدت الإدارة الثانية للرئيس ريجان تطورا للعلاقات التي تم احيائها وتعضيدها خلال الإدارة الاولى ، بعد فترة من الشك من الجانب المغربي في التعهدات الأمريكية خلال حكم إدارة كارتر . ففي خلال الإدارة الاولى تم توقيع مذكرة التفاهم المغربية الأمريكية والتي بناء عليها شكلت اللجنة العسكرية المغربية الأمريكية وبدأت اول اجتماعاتها في عام ١٩٨٢ . ويبدو ان العلاقات العسكرية/الاستراتيجية خلال الإدارة الثانية قد تطورت الى درجة ان رأس ريتشارد ارميتاج الوفد الأمريكى خلال اجتماعات الدورة الخامسة بالرباط في ديسمبر ١٩٨٦ . وقد ضم الوفد الجنرال فليب جاست بالسلاح الجوى وروبرت بلترو ، الذي أصبح في ١٩٨٧ سفيرا لتونس . وقد اتسق هذا التمثيل الرفيع للجانب الأمريكى مع اجراء مناورات أمريكية - مغربية مشتركة خلال الاسبوع الثاني من نوفمبر ١٩٨٦ ، وهي المناورات التي اشرف عليها قائد القوات الجوية الأمريكية بنفسه (٣٠) . هذا علما بأن وزير الدفاع الأمريكى وينبرجر قد زار المغرب في اعقاب المناورات المشتركة خلال الاسبوع الاول من ديسمبر ١٩٨٦ . وفي ختام الزيارة اشار الى موافقته على منح المغرب مقاتلات من طراز اف ١٦ (٣١) . ويبدو ان تعزيز التعاون العسكري/الاستراتيجي بين المغرب وأمريكا له علاقة قوية ، باعتبار المملكة المغربية بديلا محتملا للقواعد العسكرية الأمريكية في اسبانيا . فقد أكد نرد مايكل وكيل وزارة الدفاع الأمريكية في اوائل ١٩٨٨ ان المغرب أعلن استعدادة لقبول قواعد عسكرية في اراضيه كبديل محتمل ، اذا أرغمت اسبانيا أمريكا على سحب طائراتها المقاتلة من الاراضى الاسبانية (٣٢) .

ويبدو ان الولايات المتحدة تثق في اخلاص وحكمة الملك الحسن ، أكثر من اى من قادة ليبيا وتونس والجزائر . ففي اعقاب الاعلان عن الاتحاد الليبي المغربي في اوائل ١٩٨٥ ، زار وزير الخارجية المغربي الولايات المتحدة الأمريكية وتم التأكيد من خلال المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية ، بأن الولايات المتحدة غير قلقة من هذا الاتحاد وانها فقط متخوفة من احتمال قيام ليبيا باستخدام مثل هذا التعاون والوحدة في تسريب عملاء الى المغرب او عن طريقها الى دول اخرى صديقة لأمريكا (٣٣) .

المملكة منذ الاستقلال تنادى بسيادتها عليه . بمعنى اعمق وافقت المملكة على الحدود مع الجزائر كما رسمتها الجزائر ، وفي المقابل كما يتضح من البيان تنازلت الجزائر عن النص الصريح بانسحاب القوات المغربية وان اصررت على ضرورة الاستفتاء تحت مظلة الامم المتحدة .

تقف الولايات المتحدة مع المغرب عسكريا ، هذا مع دعوتها بضرورة الاستفتاء من خلال الامم المتحدة لتقرير المصير . وقد نجحت الولايات المتحدة حتى الان في عدم جعل هذه القضية عقبة في وجه تطوير علاقاتها مع الجزائر . ومن المنتظر في المستقبل ان يقنن الوجود المغربي في الصحراء بشكل لا يتعارض مع الالتزامات الايديولوجية الجزائرية . ومن المرجح انه مهما كان ناتج عملية الاستفتاء فسوف لا يؤثر على الدور الأمريكي في المنطقة . فقوات البوليساريو لم ينظر لها من المنظور الأمريكي باعتبارها من ضمن الفئات التي تقوم بالارهاب العالمي .

٣ - الصراع الليبي التشادي :

انتهى عام ١٩٨٨ والصراع الليبي التشادي متمحور حول منطقة اوزو التي يسيطر عليها الليبيون . ويوضح التقرير الاستراتيجي العربي^(٢٠) . الاهداف الاستراتيجية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية من حيث سعى امريكا الى القضاء على نظام الحكم في ليبيا ، ومن حرص فرنسا على عدم المواجهة العسكرية مع ليبيا . وربما كانت هذه هي الاسباب وراء تدعيم الولايات المتحدة الهجوم التشادي على منطقة اوزو ، ووراء المطالبة بالحل السلمي لقضية اوزو من خلال محكمة العدل الدولية وخاصة ان ليبيا اعلنت ان اوزو جزء من الاراضي الليبية وان الاعتداء عليها هو اعتداء على ليبيا . ورغم هدوء الوضع عسكريا الا ان هناك من الروايات والقصص في الصحف والمجلات السيارة عن قوات مرتزقة ليبية مشكلة من الهاربين من الخدمة العسكرية الليبية تجهزها امريكا على نمط قوات الكونترا لغزول ليبيا . فاذا كان ذلك حقيقيا ، وتورطت الولايات المتحدة الامريكية في ذلك وسوف يكون تأثير ذلك بالسلب على النفوذ الأمريكي في المنطقة ويساهم في الاضرار بمصالح السياسة الخارجية الامريكية التي تمت الاشارة اليها . اما في حالة تشجيع قوات تشاد الرسمية بالهجوم على ليبيا ، فان ذلك سوف يعقد المصالح الامريكية في الشمال الافريقي .

ثالثا : خاتمة :

من التحليل السابق يتضح ان الولايات المتحدة الامريكية تواجه معضلة استراتيجية تتمثل في ذلك التناقض بين تحسين علاقاتها مع كل دولة على حده . هذا ما عدا بالطبع ليبيا ، وبين ان التطورات على المستوى

بخصوص الحالة المغربية . ففي المغرب قواعد امريكية ، ومحطة مخابرات رئيسية لها نشاط كبير في افريقيا ، وهناك احتمال ان تنزع القواعد الامريكية باسبانيا الى المغرب . ويشهد احتمال عدم الاستقرار للنفوذ الامريكي من عزم الرئيس جورج بوش على تطوير علاقاته مع تونس والمملكة المغربية ومن رؤيته لليبيا باعتبارها من العناصر الهدامة في المنطقة^(٢٨) . الامر الذي قد يدفع امريكا الى التحرش العسكري بليبيا . الا انه من ناحية مقابلة قد تتقاضي الولايات المتحدة الكثير من عدم الاستقرار الاقليمي ، اذا ما استمرت ليبيا في تحولاتها الداخلية نحو تعددية سياسية ومصالحه مع الغرب ، وهي تلك التحولات التي بدأت بشايرها مع عام ١٩٨٩ .

٢ - اما من الناحية الاقتصادية ، فتشكل هذا الاتحاد قد يساهم في تقوية النفوذ الاوروبي في مواجهة النفوذ الأمريكي بمنطقة المغرب العربي ، وخاصة في ضوء سعي دول المنطقة الى التكامل الاقتصادي مع السوق الاوروبية المشتركة . فالاتحاد سيشكل سوقا وفناء خلفيا لأوروبا . فاوروبا ١٩٩٢ ستعني استراتيجية الفك النسبي لارتباط المصير الاوروبي بالمصير الأمريكي . هنا ستكون منطقة المغرب العربي لاسباب اقتصادية وتاريخية واستراتيجية تابعة اكثر للنفوذ الاوروبي . في هذا السياق تظهر اهمية الزيارة التي قام بها الرئيس ميتران في مارس ١٩٨٩ للجزائر . في هذه الزيارة القصيرة تم الترويج لفكرة عقد مؤتمر يضم دول المتوسط الغربي ، هذا علما بان فرنسا سوف تتولى رئاسة المجموعة الاقتصادية الاوروبية في يونيو ١٩٨٩ .

٣ - من ناحية التوازن الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي ، فقد يساهم هذا الاتحاد في ازدياد تدهور النفوذ السوفيتي بالمنطقة . فالنفوذ السوفيتي الاستراتيجي يوجد في الجزائر وليبيا . ولكن في ضوء التحولات الجزائرية وما يشاع عن تحولات ليبية ، فسوف تتحول المنطقة الى منطقة نفوذ امريكي خالص . من ناحية مقابلة قد لا يتم ذلك اذا استطاع الاتحاد السوفيتي ان يطور بعدا مغربيا في تحركاته الدبلوماسية الاخيرة في منطقة الشرق الاوسط . ويبدو ان الاتحاد السوفيتي لن يقوم بذلك في القريب العاجل^(٢٩) .

٢ - قضية الصحراء الغربية

لا زالت قضية الصحراء الغربية قضية غير محلولة بين الجزائر والمغرب . ولكنها ايضا أصبحت فقط قضية ايديولوجية للجزائر وان استمرت قضية حدود للمغرب . فقد سقطت قضية الصحراء الغربية كقضية حدود بالنسبة للجزائر ، وذلك بقيام المملكة المغربية في البيان المشترك مع الجزائر والخاص باعادة العلاقات في يوليو ١٩٨٨ ، بالاعتراف الضمني بالسيادة الجزائرية على تندوف ، المركز الرئيسي لقوات البوليساريو والذي ظلت

منهيا تحليله بالتحذير من ان هذه الاسلحة سوف تجد طريقها الى ايدي الجماعات الارهابية ، ومن ان استخدام هذه الاسلحة من جانب ليبيا في اطار نظرية للردع الاستراتيجي قد يورط الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في صراع مباشر . في هذا الاطار بدأت حاملتا الطائرات « جون كيندي » و « تيودور روزفلت » مناورات مشتركة في الاسبوع الثاني من شهر يناير ١٩٨٩ في منطقة بين شمال صقلية والساحل الليبي^(٣٢) . ومن ناحية مقابلة يبدو ان هناك في الادارة من يدفع نحو التقاسم والحل الوسط مع ليبيا . فقد وافق الرئيس جورج بوش على اجراء مفاوضات مع ليبيا^(٣٣) . وكان من المنتظر ان تعقد في شهر فبراير الماضي ولكنها لم تعقد . □

الاقليمي لا تحمل في طياتها نفس الدرجة من احتمالات التفاوض والهيمنة للنفوذ الامريكى . ويغذى هذا التناقض عاملان ، احدهما مرتبط بمستقبل الوحدة الاوروبية وما يرتبط بذلك من تأثيرات سياسية واستراتيجية على دول المتوسط والغربي ، وثانيهما متصل باستمرار العداء الاصيل بين الولايات المتحدة الامريكية وليبيا .

ومن التطورات منذ تولي الرئيس بوش الرئاسة مايدل على تعاظم اتجاه الضغط داخل الادارة الامريكية لدفع امريكا للصدام العسكري مع ليبيا . فمثلا نشر كارلتون كوندان مقالا طويلا في يناير ١٩٨٩ بمجلة الدفاع والشئون الخارجية^(٣٤) عن الاسلحة الكيماوية الليبية

المراجع :

- ١ - الأهرام ، ٩ - ٢ - ١٩٨٥ انظر ايضا وكالة الانباء الفرنسية ٢ - ٤ - ١٩٨٥
- ٢ - الاخبار ، ١٢ - ٤ - ١٩٨٥ .
- ٣ - الأهرام ، ٢١ - ٢ - ١٩٨٦ .
- ٤ - وكالة الانباء الفرنسية ، ٢٤ - ١١ - ١٩٨٦ .
- ٥ - الأهرام ، ٢٤ - ١٢ - ١٩٨٦ .
- ٦ - الأهرام ، ١٤ - ٤ - ١٩٨٧ .
- ٧ - الأهرام ، ٢٠ - ١٢ - ١٩٨٦ .
- ٨ - الأهرام ، ١٢ - ١ - ١٩٨٨ .
- ٩ - الأهرام ، ٣٠ - ١ - ١٩٨٨ .
- ١٠ - الأهرام ، ١٦ - ٤ - ١٩٨٨ .
- ١١ - الأهرام ، ٨ - ٥ - ١٩٨٨ .
- ١٢ - وكالة الانباء الفرنسية ، ١٢ - ٢ - ١٩٨٥ .
- ١٣ - وكالة الانباء الفرنسية ، ١٨ - ٦ - ١٩٨٥ .
- ١٤ - الأهرام ، ١٩ - ٦ - ١٩٨٥ .
- ١٥ - الأهرام ، ٢١ - ٦ - ١٩٨٥ .
- ١٦ - الأنباء ، ١٠ - ١٠ - ١٩٨٧ .
- ١٧ - وكالة الانباء الفرنسية ، ٩ - ١١ - ١٩٨٧ .
- ١٨ - وكالة الانباء الفرنسية ، ٢٩ - ٩ - ١٩٨٤ .
- ١٩ - وكالة الانباء الفرنسية ، ١٨ - ٦ - ١٩٨٥ .
- ٢٠ - مجلة القرسان ، ١٨ مارس ١٩٨٩ ، ص ١٣ .
- ٢١ - وكالة الانباء الفرنسية ، ١٩ - ٩ - ١٩٨٧ .
- ٢٢ - الأهرام ، ١٩ - ١١ - ١٩٨٦ .
- ٢٤ - وكالة الانباء الفرنسية ، ٦ - ١٢ - ١٩٨٦ .
- ٢٥ - وكالة انباء الشرق الأوسط ، ٦ - ١ - ١٩٨٨ .
- ٢٦ - وكالة انباء الشرق الأوسط ، ٢٣ - ٢ - ١٩٨٥ .
- ٢٧ - الوثيقة منشورة في مجلس التعاون العربي وثائق وراء ، سلسلة البحوث السياسية رقم ١٤ ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٦ .
- 28 - Geogre Bush For President Committee, Middleast Position Paper, P. 9
- 29 - Baker . Vienna News Conference, 03 - 07 - 1989.
- ٣٠ - انظر ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧ ، ص ١٥٣ - ١٥٧ .
- 31 - Carleton, A. Conant, « Libya's CW Gamble » Defense & Foreign Affairs, January 1989, PP. 30
- ٣٢ - الأهرام ، ١٣ - ١ - ١٩٨٩ .
- ٣٣ - الأهرام ، ٢٢ - ١ - ١٩٨٩ .

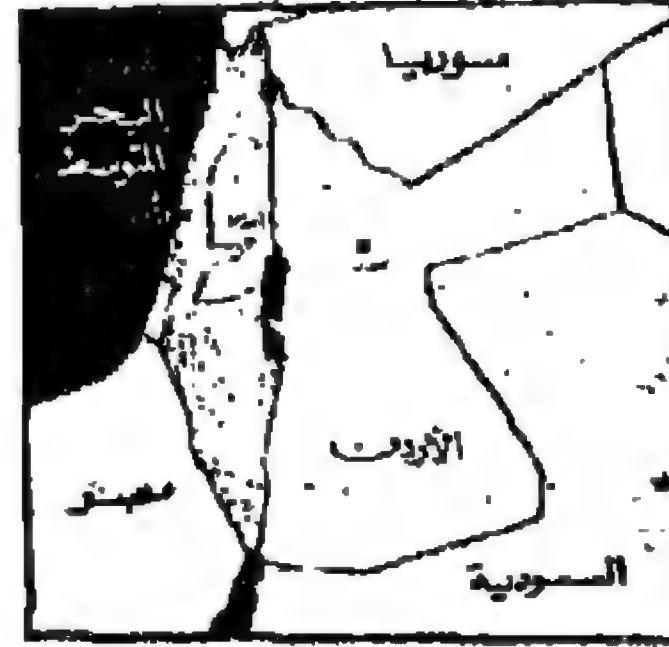
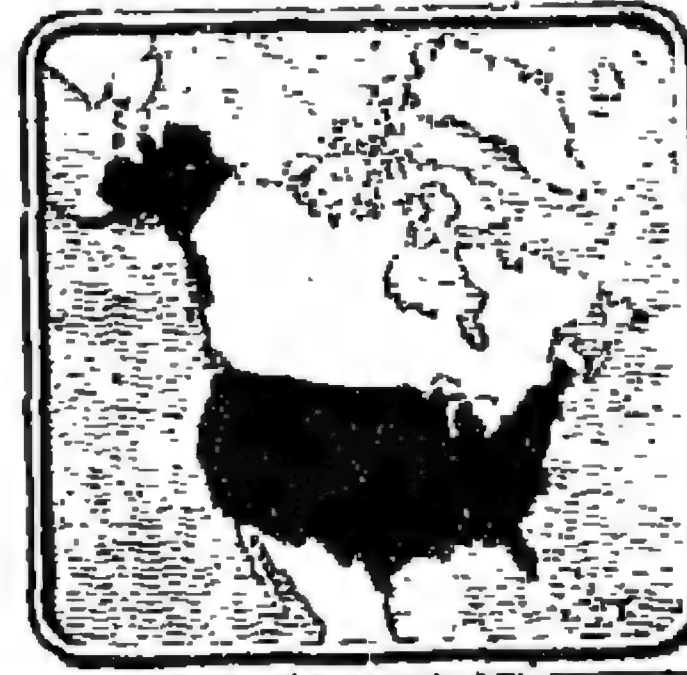
ولا تهدف الورقة الى البحث في الوزن النسبي لهاتين القضيتين في الحملة الانتخابية . فالتأيت ان القضايا الخارجية عموما ليس لها سوى وزن محدود في الانتخابات العامة بمختلف بلاد العالم ، بما في ذلك الانتخابات الامريكية . فتركز الورقة على الدلالات والمعاني السياسية التي تنطوى عليها معالجة قضية الصراع العربي الاسرائيلي بصفة خاصة في الحملة الرئاسية الامريكية وتسعى الى اعادة طرح مقولة ان الحزب الديمقراطي الامريكي ومرشحيه اكثر تأييدا لاسرائيل بسبب دور اليهود في هذه الحرب ، وهو الدور الذي يجد اساسه في حقيقتين تاريخيتين : احدهما تتعلق بليبرالية الغالبية العظمى من اليهود الامريكيين ، والاخرى ترتبط بتركيب الحزب الديمقراطي باعتباره حزب الاقليات والجماعات غير الانجلو سكسونية في الولايات المتحدة .

وفي هذا الاطار يصبح السؤال البحثي الرئيسي في هذه الورقة هو : الى اي مدى يمكن ان تقدم الانتخابات الامريكية خبرة جديدة في هذا المجال ، وهل تمثل هذه الخبرة مقدمة لاعادة صياغة علاقة اليهود بالحزبين الكبيرين ؟

اولا : الحملة الاولى للانتخابات الامريكية :
الانتخابات الاولى هي المرحلة الاولى في الحملة الرئاسية الامريكية . وهي معركة تشبه سباق الخواجز الذي يخوضه عدد من المرشحين يتسابقون داخل كل من الحزبين الكبيرين طوال الفترة من فبراير الى يونيو بهدف الفوز بترشيح الحزب .

وعندما بدأت الحملة الاولى رسميا ، كان هناك ١٣ مرشحا : في الحزب الجمهوري ، و ٧ في الحزب الديمقراطي . فعند بداية خط السباق في الحزب الجمهوري ، وقف كل من : جورج بوش نائب الرئيس ، وروبرت دول سناتور كنساس ، والكسندر هيج وزير الخارجية الاسبق ، وبيير دويونت حاكم ولاية ديلاوير السابق ، وجاك كيمب عضو مجلس النواب عن نيويورك ، والقبس بات روبرتسون . وكان بول لاكسولت حاكم ولاية نيفادا السابق قد انسحب عشية بدء الحملة .

وبالنسبة للحزب الديمقراطي ، كان هناك مايكل دوكاكيس حاكم ولاية ماساشوستشوجيس جاكسون القس داعية الحقوق المدنية ، وبول سيمون سناتور النيوى ، والبرت جور سناتور تنيسى ، وبروس بابيت حاكم اريزونا السابق ، وريتشارد جيفارد عضو مجلس النواب عن ميسورى ، وجارى هارت* سناتور كلورادو السابق . وكان جوزيف بايدوم سناتور ديلاوير قد



[٦]

القضايا العربية في الحملة الانتخابية للرئاسة الامريكية

وحيد عبد المجيد

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

عندما بدأت الحملة الاولى للانتخابات الرئاسية الامريكية في فبراير ١٩٨٨ ، كان الصراع العربي الاسرائيلي قد أخذ في استرداد اهميته على الصعيد الدولي بفعل الانتفاضة الفلسطينية . وكان استمرار الانتفاضة بما يعنيه من تصعيد التوتر في هذه المنطقة من العالم كفيلا بأن يتصدر هذا الصراع القضايا العربية خلال الحملة الانتخابية الامريكية كاحدى ابرز القضايا الخارجية .

كما ان الوضع في منطقة الخليج العربي لم يكن اقل توترا قبل قبول ايران للقرار ٥٩٨ في ١٨ يوليو ١٩٨٨ ، الامر الذي فرض هذه القضية ايضا على الحملة الانتخابية وفيما عدا ذلك لم تطرح اية قضية عربية اخرى باستثناء المسألة اللبنانية التي اثيرت بشكل هامشي . ولذلك فان القضايا العربية في هذه الورقة تنصرف الى قضيتي الصراع العربي الاسرائيلي وحرب الخليج .

* كان هارت قد انسحب من السباق مبكرا في مايو ١٩٨٧ عندما كشف الاعلام عن علاقته غير الشرعية مع عارضة ازياء وممثلة ناشئة ، لكنه عاد للسباق عشية بدء الحملة الاولى لينسحب ثانية عقب معركة نيو هامبشاير .

الثنائية بين العرب واسرائيل مع استبعاد منظمة التحرير والاتحاد السوفيتي واية دولة او جماعة لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود .

أما روبرتسون فقد لاحظ ان سوء حظ اسرائيل يفرض عليها اللجوء الى قوة قاسية تؤدي الى نشأة جيل جديد من الفلسطينيين لا يعرف سوى العنف ، كما انه من سوء حظ امريكا ان يكون عليها تقويم السلوك الاسرائيلي رغم انها كأمة لا تفهم الضغوط التي تفرض التعامل البوليسي مع عدو داخل الحدود .

والواضح من هذه المواقف ان ثمة اتفاقا عاما بين المرشحين الجمهوريين على اللقاء اللوم على الفلسطينيين لانهم يثيرون الاضطرابات ويستقزون اسرائيل التي تواجه وضعاً سيئاً او حظاً سيئاً (٥ من المرشحين الستة) بينما لا يعترف سوى نصف المرشحين بوجود تجاوزات في اسلوب التعامل الاسرائيلي مع الانتفاضة ينبغي الحد منها . وفي الوقت نفسه يؤكد معظم المرشحين على ضرورة السلام او الجوار بصفة عامة مع اعطاء اولوية للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ، ومع تأكيد اثنين من المرشحين على محورية كامب ديفيد في عملية التسوية .

والملاحظ ان اربعة من المرشحين الجمهوريين انتقدوا مواقف ادارة ريجان عندما امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن على القرار ٦٠٥ الذي يستنكر ابعاد المدنيين الفلسطينيين الى الخارج ، وهم هيج وكيمب ودوبونت وروبرتسون ، بينما امتنع بوش عن توجيه هذا النقد (٢) . كما ان اثنين من المرشحين (دول وكيمب) اظهرا عداً سافراً لمنظمة التحرير بتقديم مشروعات للكونجرس قبل بدء الحملة الاولى ، لاغلاق مكتب الاعلام الفلسطيني بواشنطن ومكتب بعثة منظمة التحرير بالأمم المتحدة في نيويورك ، وقد اختار دول لمشروعه عنوان (قانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٨٧) بينما اطلق كيمب على مشروعه اسم (قانون مكافحة ارهاب منظمة التحرير الفلسطينية) . كما شن كيمب هجوماً على شولتز في اواخر ١٩٨٧ لعدم تحركه لاغلاق مكتب بعثة المنظمة بنيويورك داعياً الى (اخراس صوت هذه المنظمة في امريكا) (٣) .

ب - المرشحون الديمقراطيون :

ركز المرشح الديمقراطي الرئيسي دوكاكيس على ان احداث الضفة والقطاع جاءت نتيجة الفشل في متابعة عملية السلام التي ارستها اتفاقية كامب ديفيد . ورغم اقراره بحق السلطات الاسرائيلية في استعادة النظام ، الا انه انتقد استخدام قوة مفرطة excessive وأكد دوكاكيس الحاجة الى تحريك عملية السلام من جديد . لكن بروس بابيت نظر الى هذه الاحداث من زاوية ان اسرائيل هي الصديق الأهم للولايات المتحدة في الشرق

انسحب قبل بداية الحملة رسمياً .

وتتميز الحملة الاولى عادة بتساقط المرشحين وانسحابهم واحدا وراء الاخر فبالنسبة للجمهوريين كان هيج اول المنسحبين عقب معركة ابوا ، وتلاه بييردوبونت ثم روبرت دول وجاك كيمب واخيرا بات روبرتسون ، بحيث لم تكن موقعة « الثلاثاء العظيم » في ٨ مارس تنتهي حتى بات بوش وحده في السباق .

وبالنسبة للديمقراطيين كان هارت اول المنسحبين ومعه بروس بابيت ثم جيفارد وبعده سيمون . ومع اول ابريل لم يبق سوى ثلاثة مرشحين لينسحب احدهم (جور) عقب موقعة نيويورك ليظل دوكاكيس وجاكسون وحدهما .

(١) موقف المرشحين من التعامل الاسرائيلي مع الانتفاضة :

اجاب جميع المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين - باستثناء الثرت جور - ضمن استطلاع لمواقفهم (١) على سؤال بشأن تقويمهم لاسلوب التعامل الاسرائيلي مع الانتفاضة :

١ - المرشحون الجمهوريون :

أقر بوش بحق اسرائيل في استعادة القانون والنظام معبرا عن حزنه للعنف في المظاهرات وللخسائر في الأرواح ، ومشيرا الى قيام الادارة الامريكية بحث اسرائيل على استخدام وسائل غير مميتة Non - Lethal للتعامل مع المظاهرات ، والى استجابتها كلما كان ذلك متاحا . كما أكد بوش انه على الفلسطينيين الا يتورطوا في العنف وخرق النظام وان هناك عناصر فلسطينية معتدلة تريد ان تعمل من اجل السلام ، مع الاشارة الى اهمية التوصل الى سلام دائم على اساس واقعية تشمل الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود وحل المشكلة الفلسطينية . وأكد دول ان اسرائيل تتعرض للاستفزاز دائما ، لكن رد فعلها كان متجاوزا رغم انها تعمل بجدية للبحث عن وسيلة للتعامل مع وضع بالغ الصعوبة ، مع الاشارة الى ان المطلوب هو حوار بين الجانبين من اجل حل طويل المدى .

وعبر بييردوبونت عن قناعته بان الاسرائيليين يعملون ما يجب عمله للحفاظ على النظام في مواجهة الاستفزازات ، بينما حذر هيج من خطر الفهم الجزئي للصدامات في الضفة والقطاع . وقال انه لا يوجد مبرر لهذه الصدامات طالما ان في اتفاقية كامب ديفيد اطارا صحيحا للتفاوض ، وان الاولوية يجب ان تعطى لاستئناف العملية السياسية .

وانطلق كيمب من حاجة الاسرائيليين لاستعادة النظام ، على اساس ان المصلحة الامريكية تقتضي ان تكون اسرائيل الحرة المستقلة آمنة ومستقرة . ودعا الى توسيع عملية سلام كامب ديفيد كأساس للمفاوضات

مجلس الشيوخ وقّعوا على مذكرة عام ١٩٨٤ تطالب بحرمان أية دولة عربية لا تتفاوض مع إسرائيل من شراء أسلحة أمريكية متقدمة . وفي حملة عام ١٩٨٤ ، أبدى هارت تأييدا مطلقا لإسرائيل^(٤) .

لكن الملاحظ أن موقف هارت أخذ في التغير تدريجيا بين الانتخابين ، حيث بدأ يميل إلى عدم استبعاد ممارسة ضغط أمريكي مباشر على إسرائيل مستخدما تعبير «لوي ذراعها» وهو تعبير غير مسبوق بين سياسيين الحزبين ، ومؤكدا على أن الضغط يجب أن يكون على كل الأطراف وليس على طرف واحد^(٥) . لكن موقف هارت الجديد لم يترك تأثيرا على الحملة الانتخابية بسبب انسحابه السريع من السباق على عكس جاكسون الذي بقي حتى النهاية وأحدث أهم تأثير على حملة الحزب الديمقراطي فيما يتعلق بقضية الصراع العربي - الإسرائيلي .

(٢) موقف المرشحين من مسألة الوطن الفلسطيني :

أجاب المرشحون على سؤال في الاستطلاع نفسه حول ما إذا كانت ثمة ضرورة لاقامة وطن قومي مستقل للفلسطينيين .

وكانت هذه الاجابات أوضح مواقف عبروا عنها خلال الحملة .

١ - المرشحون الجمهوريون :

رفض بوش المرشح الجمهوري الرئيسي اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، واستبعد احتمال التعامل مع منظمة التحرير حتى تنبذ الارهاب وتقبل (القرارين ٢٤٢ و ٢٢٨) ودعا للتوصل الى اتفاقات سلام من خلال مفاوضات ثنائية بحرية رافضا أي اتجاه لفرض مثل هذه الاتفاقات ، مع ضرورة تأكيد أمن إسرائيل .

واقترح دول حل المشكلة من خلال ايجاد طريقة لتدعيم الأمل من أجل التقدم الاقتصادي وفي سبيل التوصل الى وسيلة غير عنيفة وفعالة للتعبير السياسي للفلسطينيين دون تعريض أمن إسرائيل للخطر .

ورأى دوبروث أن القضية اقليمية يجب حلها بين إسرائيل وجيرانها معتقدا أن أمريكا لا يمكنها أن تكون وسيطا مباشرا ، ومؤكدا رغم ذلك - أنه سيفعل ما هو ضروري لجمع الفرقاء من أجل بدء عملية يحاول من خلالها تسوية النزاع .

وركز هيج على أهمية الحكم الذاتي كمرحلة في العملية السياسية التي أرسنها اتفاقية كامب ديفيد لأنها تقود الى حل نهائي للنزاع . وذهب الى أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحديد الشكل النهائي للحل ، وهل يكون وطنيا قوميا أم اتحادا مع الأردن أم شكلا سياسيا آخر ، لكنها تستطيع أن تقدم الدبلوماسية التي يمكن أن تجمع الأطراف للتفاوض على اتفاق .

الأوسط ويجب أن تظل كذلك ، وأنها الحليف الديمقراطي الوحيد في هذه المنطقة . لكنه رأى أن هذا التحالف يفرض عدم الصمت إزاء استخدام الذخيرة الحية ضد رماة الحجارة من المراهقين وكسر العظام واستخدام الضرب كوسيلة للسيطرة المدنية ، مع حرصه على الإشارة الى أن الحكومات العربية تفعل ما هو أسوأ بكثير .

وأكد جيفارد أن هناك مشكلات حقيقية في الشرق الأوسط وأنها لا تعتبر جديدة ولا هي من صنع إسرائيل ، لأن مخيمات اللاجئين اقيمت خلال فترة « الاحتلال » الأردني للضفة والمضيق لغزة كما أن منظمة التحرير مستمرة في سعيها لتحطيم إسرائيل ، وإدارة ريجان فاشلة في تطوير منهج فعال يعطى الأولوية للمساهمة التي تقدمها اتفاقية كامب ديفيد .

وكان هارت موجزا في تأكيده على أن الطريقة التي تتعامل بها إسرائيل مع المظاهرات الفلسطينية خاطئة ، وأن الصديق يجب أن يصارح صديقه عندما يخطئ . واعترف سيمون بأن إسرائيل تواجه وضعاً حرجاً لكنها في حاجة الى ضبط النفس ، منتقدا إدارة ريجان لأنها لم تؤيد حقا اتفاقية كامب ديفيد ولم تبذل عليها ، ومشيرا الى أهمية أن تشجع الولايات المتحدة مسعى إسرائيل للبحث عن قادة فلسطينيين يمكنها التفاوض معهم .

وبدا جاكسون غامضا الى حد ما ، ودعا الى استجابة أكثر إنسانية وإلى إنهاء العنف والبدء في الحوار . لكن هذا الغموض لم يلبث أن انجلي ليتبني جاكسون أفضل موقف بين المرشحين عموما تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .

وإذا قارنا مواقف هؤلاء المرشحين بسابقيهم الجمهوريين ، نلاحظ أن الاتجاه الصريح لالقاء اللوم على الفلسطينيين أقل بين الديمقراطيين ، ويكاد ينحصر في دوكانيس الى جانب جيفارد الذي يلقي لوما على الدول العربية وخاصة مصر والأردن وعلى الولايات المتحدة . لكن الاعتراف بالتجاوزات الإسرائيلية يبدو أوسع نطاقا عند المرشحين الديمقراطيين حيث عبر عنه أربعة منهم أحدهم « هارت » الذي أكد خطأ السياسة الإسرائيلية عموما . ولم يتحدث صراحة عن حق إسرائيل في استعادة النظام سوى مرشحان . كما تلاحظ وجود اتجاه غالب يركز على ضرورة العمل على استئناف عملية التسوية مع التركيز على انتقاد فشل أداتى ريجان في متابعة عملية كامب ديفيد .

والمثير للانتباه أن المرشح الديمقراطي هارت ، الذي انتقد السياسة الإسرائيلية تجاه الانتفاضة بشكل واضح ، كان معروفا بسجله الطويل في تأييد إسرائيل . فكان هارت - على سبيل المثال - ضمن ٥١ عضوا في

دون تحديد التفاصيل التي يراها حقا للطرف المعنية وحدها .

أما سيمون فقد رأى أن معادلة كامب ديفيد يجب أن تعمل ، مقترحا توسيع المفاوضات وجلب فلسطينيين إليها ممن لديهم التزام بالتسوية العادلة وبالعيش في سلام مع إسرائيل ، دون أن يحدد النتيجة النهائية لهذه العملية فيما يتعلق بالوطن القومي .

وعلى هذا النحو نلاحظ أن اثنين من المرشحين الديمقراطيين أيدا الوطن القومي الفلسطيني وإن كان أحدهما بشكل أقل وضوحا (هارت) . لكن معظم الآخرين لم يغلقوا الطريق بمن فيهم دوكاكيس الذي تمين على بوش كما سنرى . بعدم رفضه المبدئي للدولة الفلسطينية . فالاتجاه الغالب بين الديمقراطيين هو عدم الحسم بشأن هذه القضية .

وهكذا يمكن القول بأن الفروق التي ظهرت في الحملة الأولية بين مواقف المرشحين الديمقراطيين والجمهوريين تجاه الصراع العربي الاسرائيلي تبدو محدودة ، وإن بدا الاتجاه العام للديمقراطيين أقل تأييدا لإسرائيل نسبيا من الجمهوريين . فكان اتجاه الديمقراطيين لالقاء اللوم على الطرف الفلسطيني أقل ، بينما اتجاهاهم لانتقاد التجاوزات الاسرائيلية أوضح . كما أن الاتجاه الغالب لديهم لا يخلق الطريق نهائيا أمام امكانية إقامة وطن قومي للفلسطينيين .

وهذا الاتجاه الديمقراطي الأقل تأييدا لإسرائيل يعتبر غير مسبوق في الانتخابات الأمريكية حيث كانت العادة أن يتجاوز الديمقراطيون نظرائهم الجمهوريين - كقاعدة تقبل الاستثناء منها - في تأييد إسرائيل . فعلى سبيل المثال في حملة ١٩٨٤ الأولية كان المرشح الجمهوري ريجان* أقل تأييدا لإسرائيل من معظم المرشحين الديمقراطيين مثل والترموندل وجرى هارت وجون جلين وأرنست هولنجز وآلان كرانستون وروبيون اسكيو ، والذين أقاموا مزادا لتأييد إسرائيل بداهة هارت وكرانستون مبكرا بتحديد « ثمن » مرتفع مما دفع الآخرين لمحاولة اللحاق بهما^(٧) .

وفي حملة ١٩٨٠ الأولية تنافس معظم المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين في تأييد إسرائيل باستثناء الجمهوري جون كونللي الذي انفرد بالدعوة الى حق تقرير المصير الفلسطيني^(٨) .

وفي ١٩٧٦ التزم المتسابقان الجمهوريان في الحملة الأولية بموقف أقل تأييدا لإسرائيل ، بل ووصف بأنه (متوازن ومعتدل على عكس المتسابقين الديمقراطيين)^(٩) .

وكان كيمب حريصا حيث قال انه إذا كان المقصود بالوطن القومي دولة فهو يرفض لأن مثل هذه الدولة لا تمثل حلاً للنزاع ، موضحا أن الأفضل هو العمل مع إسرائيل والشعب الفلسطيني لتوفير الحقوق المدنية والانسانية مع رفض الأنشطة الارهابية لمنظمة التحرير . وانفرد روبرتسون بالتأكيد على وجود وطن قومي بالفعل للفلسطينيين ويسمى الأردن . وإذا قام نظام ديمقراطي في الأردن سيصبح دولة فلسطينية . وعلى هذا النحو نلاحظ أن أحدا من المرشحين لم يقبل إقامة دولة فلسطينية ، وأن اثنين فقط تركا الحل النهائي مفتوحا تحده الاطراف (دويونت وهنج) بينما تراوح الحل الذي يطرحه الآخرون بين الحكم الذاتي وفقا لكامب ديفيد وبين تعبير سياسي للفلسطينيين لا يهدد أمن إسرائيل وبين توفير الحقوق المدنية والسياسية لهم ، وبين اعتبار أن الأردن هو الدولة الفلسطينية .

ب - المرشحون الديمقراطيون :

ركز المرشح الاساسي دوكاكيس على المبادئ الأساسية في كامب ديفيد والتي تضع الأساس لإقامة حكومة ذاتية ثم لحل مسألة الوضع النهائي . ولذلك قبل مبادرة شولتز مع بعض التحفظات ، وأكد أن المفاوضات المباشرة ضرورية لتحديد الوضع النهائي للصفة وغزة والذي لا يمكن فرضه من الخارج . وأكد ضرورة الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وبالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأحتياجاته العادلة . ودعا بابيت الى احترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، معتقدا أن الحكم الذاتي سيكون خطوة مهمة على الطريق الصحيح ، ورافضا إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

وركز جيفارد على ضرورة استمرار عملية كامب ديفيد لأن الحل يجب التفاوض عليه بين الاطراف أنفسهم دون أن تفرضه الولايات المتحدة ، وعلى أن أمن إسرائيل يظل محور الاهتمام مهما كان الحل الذي يتم التوصل إليه . ولم يستبعد هارت امكانية وجود وطن قومي للفلسطينيين لكن بعد الاعتراف الفلسطيني بحق إسرائيل في الوجود .

وكان هارت قد تحدث بشكل أكثر تفصيلاً عن الوطن الفلسطيني في وقت سابق موضحا أنه يمكن أن يكون (مكان يعيش الفلسطينيون فيه تحت ظروف دبلوماسية معترف بها ، ويمكن أن يكون كذلك في اتحاد كونفدرالى مع الأردن مثلاً^(١) .

كما أيد جاكسون إقامة وطن قومي للفلسطينيين داعيا الى علاقة بين العدالة للفلسطينيين والأمن الاسرائيلي ،

لم تكن هناك حملة تمهيدية في الحزب الجمهوري عام ١٩٨٤ لغياب اي منافس جدى لريجان .

(٣) مواقف المرشحين من قضية حرب الخليج :

يبدو أن اهتمام المرشحين - وخاصة الديمقراطيين - بقضية (ايران - كونترا) ودور الادارة الجمهورية فيها وسياسة مبادلة الرهائن بالأسلحة طغى على اهتمامهم بحرب الخليج نفسها وكيفية التعامل معها . ولذلك بدت قضية (ايران كونترا) في بداية الحملة الاولى مهددة لفرص بوش في الفوز بترشيح حزبه أولاً ، وفرص المرشح الجمهوري في الحملة النهائية . ولذلك كانت هذه القضية واحدة من العوامل المتعددة التي يمكن الاعتماد عليها لتفسير التقدم الذي حققه دوكاكيس على بوش في الاستطلاعات طوال الفترة من أبريل (عندما تأكد أنهما مرشحا الحزبين) وحتى آخر يوليو تقريبا عندما بدأ الاعداد لوقف الأعمال العسكرية ، وهي الفترة التي بدأت الاستطلاعات تظهر فيها تراجع دوكاكيس وتقدم بوش . فكان غموض موقف الأخير في هذه القضية دافعا لكثير من الهجوم الديمقراطي عليه ، خاصة وأنه بدأ مضطربا في بعض الأحيان وهو يتناول دوره فيها . أما على صعيد حرب الخليج ذاتها ، فقد اتخذ بوش موقف لسياسة ريجان ، وحذر من الاصوات (الديمقراطية) التي تسعى لضعاف الالتزام العسكري الأمريكي في هذه المنطقة ، على أساس أن لامريكا - باعتبارها قائدة العالم الحر - مسئوليات ينبغي أن تنهض بها . وكثر بوش في حملته التأكيد على أن تأييد حرية الملاحة ودعم حلفاء أمريكا وحماية حركة البترول أمور حيوية للعالم الحر^(١٠) .

وكان بوش يرد بذلك على تساؤلات طرحها الكونجرس حينئذ عن المدى الذي يمكن أن يصل إليه الالتزام الأمريكي في الخليج مطالبا بالمزيد من المعلومات في هذا الشأن .

والملاحظ أن المرشح الجمهوري (دول شارك) في إصدار قرار الكونجرس الذي يتضمن ذلك التحفظ . وتلخص موقف (دول) في أنه يتفق مع ريجان حول عدم ترك الخليج للسوفيت لكنه يصر على أن يضطلع الكونجرس بدور نشط في صياغة السياسة الأمريكية هناك ، وعلى أن يقدم حلفاء أمريكا الذين يعتمدون أكثر منها على نفط الخليج جزءا من ثمن تأمين الملاحة فيه^(١١) .

كما شاركه في التحفظ على سياسة ريجان الخليجية مرشح جمهوري آخر هو هيج الذي طالب بإعادة النظر في حدود الوجهة العسكرية الأمريكية بالخليج وخاصة بعد حادث الهجوم على السفينة « ستمارك » . بينما وجد مرشح آخر هو كيمب في ذلك الحادث مبررا للتأكيد على ضرورة استمرار مشروع بناء نظام مضاد للصواريخ في الفضاء باعتباره ضرورة حيوية للدفاع عن أمريكا ضد التهديد . أما المرشح روبرتسون فقد بدأ أكثر اهتماما

بانتقاد الهجوم الذي يشنه الديمقراطيون بسبب قضية (ايران - كونترا) مؤكدا أنها ليست قضية لأن الفضيحة الحقيقية هي عدم اهتمام الحزب الديمقراطي برفع نير الشيوعية عن شعوب العالم . وربما يعكس هذا التباين في تناول المرشحين الجمهوريين لهذه القضية اختلاف رؤى التيارات الرئيسية في الحزب : المحافظون القوميون (دول وهيج) ، والمحافظون الجدد (كيمب) ، والمحافظون الدينيون (روبرستون) .

وكان من الطبيعي أن يركز الديمقراطيون على اثاره قضية (ايران - كونترا) باعتبارها دليلا على فشل الادارة الجمهورية ، وأن يكون دوكاكيس الأكثر اهتماما بذلك وي طرح التساؤلات عن حقيقة دور بوش فيها إذا كان يعلم بها أو عن مدى كفاءته للقيادة إذا لم يكن يعلم رغم وجوده في البيت الابيض . كما أثار البرت جور هذه القضية من زاوية ان الادارة الجمهورية قدمت السلاح للدولة التي وقفت وراء الضربة التي تعرضت لها قوات « المارينز » في لبنان^(١٢) .

لكن هذا لم يحل دون اتخاذ الديمقراطيين مواقف تجاه حرب الخليج نفسها ، خاصة دوكاكيس و جاكسون اللذان بقيا حتى نهاية الحملة الاولى وكذلك جور الذي انسحب قبل نهايتها بقليل . والملاحظ أن الخط العام لحملات ثلاثتهم ركز على انتقاد التورط العسكري الأمريكي في الخليج بدرجات متفاوتة ، حيث كان جاكسون الأكثر انتقادا وجور الأقل . وهذا ما يفسر تباين ردود فعلهم تجاه تطورات الاحداث في الخليج . فعلى سبيل المثال اختلف ثلاثتهم حول قرار ريجان بقصف رضيفي بترول إيرانيين في منتصف أبريل انتقاما للسفينة الأمريكية التي أصيبت بلغم إيراني . فقد أيد جور ذلك القرار باعتباره (رد فعل مدروسا) بينما رفضه جاكسون لأنه (جزء من سياسة سيئة وغير فعالة) ، في حين بدأ دوكاكيس مذبذبا حيث عبر عن تفهمه للقرار في البداية ، لكنه لم يلبث أن انتقده ، اتساقا مع الخط العام لموقفه ، وشكك في حكمته وفي جدوى سياسة التصعيد في الخليج برمتها^(١٣) .

ويعتبر جاكسون المرشح الديمقراطي الوحيد الذي تبني موقفا متكاملا تجاه قضية حرب الخليج أهم عناصره ان ادارة ريجان تفتقد الى سياسة سلام دائم في هذه المنطقة التي توجد بها مصالح وحلفاء وأصدقاء لامريكا التي ينبغي أن تقوم بدور اقناع الطرفين المتقاتلين حينئذ بجدوى السلام ، وان تتعاون مع الاتحاد السوفيتي للعمل على وقف شحنات الأسلحة الى هذه المنطقة^(١٤) .

ثانيا : القضايا العربية في برنامجي الحزبين :
بعد مرحلة الحملة الاولى ، التي انتهت في ٧ يونيو

بقضيتين عربيتين : احدهما حول حرب الخليج وتنص على : (اننا ملتزمون بأمن الخليج وحرية الملاحة في المياه الدولية وانهاء الحرب العراقية - الايرانية بتعزيز جهود الأمم المتحدة الهادفة الى وقف اطلاق النار والتوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات ، وذلك من خلال حظر السلاح على الطرفين المتحاربين) . أما الثانية فتخص لبنان ، ونصها : (اننا نؤيد سيادة لبنان واستقلاله ووحدته اراضيه في ظل حكومة مركزية قوية بما يكفي لتوحيد شعبه والمحافظة على الأمن والعيش في المنطقة) . وبذلك بقيت ثلاث نقاط خلافية تم الاتفاق على طرح اثنتين منها للتصويت في المؤتمر اجدهما بشأن رفع الضرائب على الاغنياء والشركات الكبرى ، والأخرى بخصوص الا تكون الولايات المتحدة هي البادئة باستخدام الاسلحة النووية . وكانت النقطة الثالثة هي الخاصة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ودولته المستقلة . وقبل أنصار جاكسون عدم طرحها للتصويت مقابل اثاره نقاش حولها في قاعة الحزب لتبدى مختلف الاطراف تصوراتها بشأنها ، وذلك بعد أن فشلت محاولات التوصل الى حلول وسطى من نوع (الحقوق الاساسية) . أو (الحقوق المتساوية) للفلسطينيين ، حيث أصر أنصار دوكاكيس على عدم التنازل عن صيغة (الحقوق المشروعة للفلسطينيين) . وقد فسر أحد أنصار جاكسون من الامريكيين العرب قبولهم عدم طرح هذه النقطة للتصويت بأنهم رأوا في اثاره نقاش رسمي حولها في قاعة المؤتمر مكسبا كبيرا في حد ذاته^(١٧) .

٢ - الصراع العربي الاسرائيلي في برنامجي الحزبين : وفي هذا المناخ الجديد على الحزب الديمقراطي ، جاءت الفقرة الخاصة بالصراع العربي الاسرائيلي في برنامجه موجزة وتؤكد على الشعور بالقلق لتخلي الادارة الجمهورية لفترة طويلة عن عملية السلام في الشرق الاوسط ، وتشير الى أهمية الحفاظ على علاقة خاصة مع اسرائيل تقوم على قيم ومصالح استراتيجية متبادلة ، وضرورة وجود قيادة جديدة تعمل للوفاء بوعد السلام والامن عن طريق المفاوضات التي نصت عليها اتفاقية كامب ديفيد للتوصل الى سلام يضمن المصالح الامنية الاسرائيلية^(١٨) . ولذلك بدأ البرنامج الديمقراطي هزيلا من زاوية دعمه لاسرائيل بالمقارنة مع البرنامج الجمهوري الأكثر مغالاة ، والذي تناول سبل تأييد اسرائيل بالتفصيل على النحو التالي :^(١٩)

- مواصلة ضمان احتفاظ اسرائيل بققوق نوعي على اي عدو او تجمع من الاعداء .
- الرفض الحاسم لاقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة .
- التعهد باستمرار التعاون الاستراتيجي بين امريكا واسرائيل وتطويره ليشمل وضع معدات عسكرية امريكية في اسرائيل قابلة للاستخدام المزدوج .

١٩٨٨ ، يعقد كل من الحزبين الكبيرين مؤتمره القومي لاعلان مرشحيه لمنصبى الرئيس ونائب الرئيس ، والموافقة على البرنامج الذى يحدد مواقف الحزب دون أن يعنى ذلك ضرورة التزام مرشحيه بهذا البرنامج في حالة فوزه بالرئاسة . وقد عقد الحزب الديمقراطى مؤتمره الاربعين بآتلانتا - جورجيا ١٨ - ٢١ يوليو ، بينما عقد الحزب الجمهورى مؤتمره الرابع والثلاثين في نيواورليانز - لويزيانا ١٥ - ١٩ أغسطس .

وقد رأينا أن المواقف التى عبر عنها المرشحون الديمقراطيون والجمهوريون لا تنطوى على تمايزات جوهرية ، وان كان الاتجاه العام لدى الديمقراطيين أقل انحيازاً لاسرائيل من الجمهوريين لأول مرة .

وجاء مؤتمرا الحزبين ليؤكد هذا الاستخلاص بشكل أوضح ، حيث شهد المؤتمر الديمقراطى جدلاً ساخناً لأول مرة حول مسألة الدولة الفلسطينية . كما جاء البرنامج الديمقراطى أقل مغالاة في تأييده لاسرائيل .

١ - الجدل في الحزب الديمقراطى :

قبل أن ينعقد المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى ، تبنى أنصار جاكسون في مؤتمرات هذا الحزب بالولايات الدعوة الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى بما في ذلك حق اقامة دولة مستقلة .

وشهدت تلك المؤتمرات جدلاً واسع النطاق حول هذه الدعوة أسفرت عن موافقة ستة منها على نص واضح يتضمن حق تقرير المصير والدولة الفلسطينية^(٢٠) ، وذلك في ولايات ايلينوى وماين واوريجون وتكساس وفيرمونت بالإضافة الى مقاطعة كولومبيا . وفي ولاية مينيسوتا تم الاتفاق على صيغة تقول : (حق تقرير المصير للفلسطينيين ومشاركتهم في عملية تعبر عن طموحاتهم القومية) . بينما كانت الصيغة في ولاية أيوا هي (تأييد حق الشعب الفلسطينى في وطن قومى) ، وفي ولاية كاليفورنيا (تحقيق طموحات الفلسطينيين للتحكم في مصيرهم) . ورغم أن هذه النصوص جاءت في اطار التأكيد على ضرورة ضمان أمن اسرائيل ، فقد كانت هذه المرة الأولى التى تقرها مؤتمرات الحزب الديمقراطى بالولايات .

ومع ذلك ظلت قضية الدولة الفلسطينية احدى أبرز النقاط الخلافية الاثنى عشرة بين معظم أنصار جاكسون (١٢١٨ مندوباً) وأنصار دوكاكيس (٢٨٦٧ مندوباً) في المؤتمر القومى للحزب ، الأمر الذى انعكس على أعمال لجنة صياغة البرنامج العام للحزب التى بدأت اجتماعاتها بديتفر - كلورادو يوم ٢٥ يونيو بحضور ١٨٦ عضواً منهم ٤ من الإمبريكيين العرب لأول مرة وظلت الخلافات حول هذه النقاط مستمرة حتى عشية انعقاد المؤتمر^(٢١) ، حيث تم قبول ٩ منها بينها نقطتان خاصتان

بين اليهود الأمريكيين حول موقفهم من الحزبين . فقد انطلق اليهود الجمهوريون ، الذين ظلوا دائما الاقلية ، يدعون اقرانهم الديمقراطيين وجميع اليهود في أمريكا للانضمام الى الحزب الجمهوري . وافتتح ماكس فيشر عميد الجمهوريين هذه الدعوة في خطابه امام المؤتمر الجمهوري في ١٧ أغسطس ، مركزا على ان الحزب الديمقراطي يتحرك بعيدا عن حاجات واهتمامات اليهود ، وأن برنامجه لم يتضمن ادانة للغذاء للسامية ولا لقرار الامم المتحدة الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية ولم يؤيد اليهود السوفيت ولم يرفض الدولة الفلسطينية^(٢٤) .

كما أقدم توماس داين مدير لجنة العلاقات الأمريكية - الاسرائيلية AIPAC على سلوك غير مألوف عندما اشاد بما تضمنه البرنامج الجمهوري حول الشرق الاوسط وقال انه افضل برنامج يقره اى من الحزبين في تاريخهما^(٢٥) .

ورغم مشاركة مسئولين في AIPAC الى ايضاح ان هذه الاشادة لاتعنى تأييد اللجنة للحزب الجمهوري ، فقد انتقد بعض اليهود الأمريكيين سلوك AIPAC على اساس انها كجماعة غير حزبية ليس لها أن تنحاز الى اى من الحزبين على حساب الآخر . وحدث سجال بين قادة اليهود حول هذه القضية . فرأى زاكس مثلاً ان داين لم يقل الا الحقيقة ، وأن الديمقراطيين كانوا سعداء لفترة طويلة بتقريب اليهود لهم قبل ان يصبح الجمهوريون اكثر وضوحاً في تأييدهم لاسرائيل^(٢٦) . ويمكن تلخيص ابرز معالم الخطاب السياسى لليهود الجمهوريين على النحو التالى :^(٢٧)

- ان الحزب الديمقراطى لم يعد ذلك الحزب الذى ظل معظم اليهود يصوتون له طويلا ، بعد ان لم يبق لديه الا القليل الذى يقدمه لليهود .

- ان الجمهوريين تبنا برنامجا متكاملا لدعم اسرائيل ، ولا يمكن مقارنته بالفقرة القصيرة التى لاتفصح عن التزام حقيقى Nnn - committal ، التى تبناها الديمقراطيون حول الشرق الاوسط في برنامجهم .

- ان البرنامج الجمهوري يؤكد سجل ادارة ريجان - بوش في دعم اسرائيل ، ولا يترك مجالا للشك في ان الجمهوريين باتوا يشاركون اليهود في مصيرهم .

- ان دور جاكسون في الحزب الديمقراطى يتزايد على نحو لا يترك مكانا لليهود في هذا الحزب . فعبارة « جاكسون الديمقراطى » كانت تعنى ذات يوم هنرى جاكسون المؤيد لاسرائيل . لكنها تعنى الان جيس جاكسون ، وعلى اليهود ان يدركوا مغزى هذا التغير الذى جعل الدولة الفلسطينية مقبولة من اعداد متزايدة من التيار الرئيسى في الحزب .

- ان الحكومة الاسرائيلية نفسها تشعر بالقلق بدليل

- ادانة العداء للسامية والدعوة الى الغاء قرار الامم المتحدة عام ١٩٧٥ الذى ساوى بين العنصرية والصهيونية مع الاشارة الى ان الفشل في هذا الالغاء سيبرر ايقاف المساهمة المالية الأمريكية في ميزانية المنظمة الدولية .

- التأكيد على ان محاولة طرد اسرائيل من الامم المتحدة ستؤدى الى مقاطعة أمريكا لها .

- دعوة الحكومة السوفيتية الى السماح بالهجرة الحرة لليهود والى اثناء التمييز ضد اليهود والجماعات الدينية الأخرى .

والملاحظ ان الجزء الخاص بالصراع العربى الاسرائيلى في البرنامج الجمهوري استقى بكاملة تقريبا من « ورقة موقف للشرق الاوسط »^(٢٨) Middle East Position Paper التى أعدتها لجنة بوش الاستشارية الخاصة بهذه المنطقة ، والتى تضمنت توصيات تفصيلية في ٩ ورقات . واعطت تلك الورقة اهمية خاصة لتخزين المعدات العسكرية الأمريكية وقطع الغيار والذخيرة في اسرائيل لتستخدمها في حالة نشوب حرب جديدة ، وهو هدف قديم لاسرائيل برز بشكل ملح بمقتضى خبرة حرب ١٩٧٣ . كما دعت الورقة الى توسيع نطاق التعاون العسكرى والالتزام بتطوير صاروخ اسرائيلى مضاد للصواريخ العربية تأكيداً لاستمرار التفوق العسكرى الاسرائيلى .

واكدت الورقة رفض اقامة دولة فلسطينية تحت اية ظروف لانها ستضر بالمصالح الامنية لاسرائيل والاردن والولايات المتحدة ، ورفض خلق اية هوية فلسطينية يمكن ان تعرض امن اسرائيل للخطر . كما اوضحت ان انجاز السلام في الشرق الاوسط يتم عبر عملية طويلة وعن طريق المفاوضات المباشرة دون تدخل اى طرف خارجى . وتعتبر هذه اول مرة يخرج فيها الديمقراطيون بمؤتمر قومى وبرنامج اقل تأييدا لاسرائيل من الجمهوريين . ففي ١٩٨٤ لم يكن هناك فارق ملموس بين البرنامجيين ، وان كانت صياغة البرنامج الديمقراطى اكثر مغالاة في هذا التأييد^(٢٩) .

وفي ١٩٨٠ كان البرنامج الجمهوري اكثر حذرا بينما اتسم البرنامج الديمقراطى بتحديد لعناصر تأييد اسرائيل بقدر اكبر من التفصيل وبمعارضته الصريحة لقيام دولة فلسطينية ، وهو ما لم يزد في البرنامج الجمهوري وقتئذ ، اى على عكس الحال عام ١٩٨٨^(٣٠) . وفي ١٩٧٦ كان البرنامجان مغاليين في تأييدهما لاسرائيل ، وبدأ انهما يتنافسان في تأكيد كل ما تطالب به^(٣١) .

٣ - اليهود بين الحزبين :

ادى ذلك التطور في معالجة البرنامجيين الديمقراطى والجمهوري للصراع العربى الاسرائيلى الى اثاره جدل

منهجين : احدهما يضع الخطوط الاساسية لاستراتيجية اساسها قدر معين من العدل الاجتماعى والنمو المتوازن والحد من الإنفاق العسكرى ، والاخر ينحاز الى الاغنياء ويستتهين . بالخل الاقتصادى المتزايد ويزيد الإنفاق العسكرى . وبخصوص الصراع العربى الاسرائيلى ، نلاحظ ان التباين الذى تبلور فى مؤتمري وبرنامجى الحزبين لم ينعكس فى الحملة النهائية التى تشهد فى العادة حرص المرشحين على ارضاء اسرائيل واليهود ، وان ظل دوكاكيس متميزا بعدم رفضه المبدئى للدولة الفلسطينية.

(١) التناقض على ارضاء اليهود واسرائيل :

حرص كل من بوش ودوكاكيس على دور بارز لليهود فى حملتهما النهائية . فقد شكل بوش اللجنة اليهودية القومية لحملته ، وعلى رأسها ثلاث شخصيات يهودية كبيرة . جوردان زاكس من اوهايو ، وجورج كلاين من نيويورك ، وماكس فيشر من ديترويت . وقد شكلت هذه اللجنة بعد ان التقت مجموعات من قادة اليهود مع بوش فى جلسات حوار اكد خلالها دعمه الكامل لاسرائيل ورفضه اى اتجاه لدفعها الى تقديم تنازلات تعرض امنها للخطر (٢٠).

كما حرص بوش على ان تصدر الشخصيات المعروفة بشدة تأييدها لاسرائيل لحفته الخاصة بالشرق الاوسط ، والتى رأسها اليهودى جوردان زاكس ، وضمت شخصيات منها مارشال بريجير الذى كان مسئولا عن تنسيق علاقة ريجان بالجالية اليهودية ، ولورانس ايجلبير جر وجوزيف سيسكو والان كيبس ووليام شنيدر وجيفرى كيمب وجويس ستار وجميس فيليبس ، وقد لعبت تلك اللجنة الدور الرئيسى فى صياغة الجزء المتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى فى البرنامج الجمهورى . كما حرص دوكاكيس بدوره على ان يضم اللجنة حملته القومية عددا من زعماء اليهود والعناصر المؤيدة لاسرائيل ، ومنهم ستيوارت ايزنشتات وهايمان بوكبايندر وصمويل لويس وستيفن جروسمان وكين والسن ومادلين البرايت .

وعلى صعيد الالتزام تجاه اسرائيل ، لم يترك كلا المرشحين فرصة لتأكيد . ويمكن الاشارة الى هذه المظاهر على سبيل المثال لا الحصر .

- اسراع بوش بتأكيد مساندته الكاملة لقرار وزارة العدل الامريكية باعتبار الرئيس النمى كورت فالدهايم شخصا غير مرغوب فيه . وبعث بوش برسالة الى جوردان زاكس يؤكد فيها تعهده بالالتزام بهذا القرار فى حالة توليه الرئاسة (٢١).

- تخلى بوش عن ٥ من مساعديه لتوجيه اتهامات لهم بمعاودة السامية ، وعلى رأسهم قردريك مالك نائب رئيس حملته .

- حرص كل من بوش ودوكاكيس على الاتصال الهاتفى

مصارحة السفير الاسرائيلى فى واشنطن لقادة الحزب الديمقراطى بأن ماحدث فى مؤتمر اتلانطا بمثابة جرس انذار يجب الاهتمام به .

وازاء هذا الهجوم المنظم ، تصدى بعض اليهود الديمقراطيين للرد بالتركيز على النقاط التالية : (٨) - ان هناك مصيدة منصوبة ليهود امريكا عبر حملة نمو غائبة تسعى الى اثاره الخوف من توجهات دوكاكيس وطرح الشكوك حول من سيوجه سياسته الشرق الاوسطية حال فوزه بالرئاسة .

- ان دوكاكيس ظل دائما مرتبطا باسرائيل ومؤيدا لنضالها من اجل الأمن . فكان هو مثلا اول حاكم يأمر سلطات ولايته بعدم التعامل مع اية شركة تلتزم بالمقاطعة العربية لاسرائيل . كما كان من اوائل الداعين الى نقض قرار الامم المتحدة الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية ، على عكس احد قادة حملة بوش وهو سونونو حاكم نيوها مبشائر الذى كان الحاكم الوحيد الذى رفض اصدار مثل هذا الاعلان .

ان دوكاكيس تمكن من هزيمة جاكسون ومندوبيه فى الصراع حول الدولة الفلسطينية ونجح فى صياغة برنامج مؤيد لاسرائيل رغم الضغوط التى واجهها .

- ان ادارة ريجان بوش اظهرت بعد ايام من المؤتمر الجمهورى الهوة الواسعة بين برنامجها واقوالها ، وذلك عندما استخدمت لغة غير مسبوقة فى تهديد اسرائيل بسبب إبعاد بعض الفلسطينيين المسئولين عن العنف المستمر .

لكن الملاحظ ان حملة اليهود الجمهوريين على الحزب الديمقراطى لم تنجح فى تحويل كثير من اصوات اليهود الديمقراطيين الى بوش ، الامر الذى يعكس مدى الارتباط التاريخى بين اقلية اليهود والحزب الديمقراطى رغم حقيقة ان بوش هو الأكثر تأييدا لاسرائيل . ويبدو ان وولف بلتزر رئيس مكتب جريدة « جيروز اليم بوست » فى واشنطن كان على حق عندما لاحظ ان اليهود الامريكيين ظلوا يناصرون دوكاكيس فى حين ان اليهود الاسرائيليين يفضلون بوش (٢٩) . ومع ذلك يظل للجدل بين اليهود الامريكيين حول موقفهم من الحزبين مغزى لا يمكن الاستهانة بتأثيراته المستقبلية على النحو الذى سنعالجه فى خاتمة هذه الورقة .

ثالثا : الحملة النهائية :

بانتهاؤ المؤتمرين القوميين للحزبين ، تبدأ المرحلة الاخيرة فى انتخابات الرئاسة الامريكية وهى الحملة النهائية او حملة الخريف .

وقد شهدت هذه الحملة تبلور مواقف المرشحين والجمهورى حول القضايا الداخلية الكبرى مثل الضرائب وعجز الميزانية والبرامج الاجتماعية والإنفاق العسكرى ويمكن القول بأنها اظهرت التمايز بين

يجب أن يكون في المكان الذي تقول إسرائيل أنه عاصمتها .

والمنير للانتباه أن يركز الإعلام العربي عموماً ، في تناوله للحملة الانتخابية الأمريكية على هذه القضية متجاهلاً السياق العام للحملة بل والسياق الذي يطرح فيه دوكاكيس موقفه من هذه القضية نفسها . ويجدر التنويه ما بأن موقف دوكاكيس من قضية القدس وفقاً لما طرحه لا تعنى بالضرورة قبوله بالادعاءات الإسرائيلية بشأنها . فهو لا ينطلق من حق إسرائيل - سواء القانوني أو التاريخي الديني - في القدس ، وإنما ينطلق من فكرة بسيطة مؤداها أن السفارات تقام عادة في المكان الذي تقول الدولة المضيئة أنه عاصمتها ومع ذلك فقد تجاهل دوكاكيس حقائق أولية في مقدمتها أن هذا المكان الذي تزعم إسرائيل أنه عاصمتها سيطرت عليه عن طريق الغزو العسكري وأنه من ثم منطقة محتلة . كما تجاهل أن القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ الذي أعطى إسرائيل شرعيتها الدولية لم يضم هذا المكان للدولة الإسرائيلية ، وإنما قضى بتدويله .

لكن موقف دوكاكيس من هذه القضية لا يجوز أن يكون المؤشر الوحيد لتقويم حملته أو أن يحجب عنا التطور المهم الذي طرأ على موقفى الحزبين الأمريكيين الكبيرين في هذه الحملة .

وقد ظل بوش صامتا طوال الحملة ازاء قضية القدس ، فلم يعلق على موقف دوكاكيس سلباً أو إيجاباً ، وهو الذي اهتم بزيارة القدس خلال جولته في منطقة الشرق الأوسط في سبتمبر ١٩٨٦ والوقوف أمام المقدسات اليهودية والبكاء أمام ما يسمى « بحائط المبكى » وهو يرتدى « الطاقية » اليهودية المعروفة .

وقد صمت بوش ازاء قضية القدس حتى عندما انتقد مسئولون في إدارة ريجان موقف دوكاكيس من قضية القدس . كما ظل صامتا عندما اتخذ الجمهوريون بمجلس الشيوخ مبادرة عملية في اتجاه نقل السفارة الأمريكية للقدس ، وذلك عبر الاقتراح الذي قدمه السناتور هليمز بتخصيص اعتمادات لبناء مئذنين للسفارة الأمريكية بإسرائيل أحدهما في تل أبيب والآخر في القدس لترك الحرية للرئيس الجديد لتحديد أيهما سيكون المقر الرسمي للسفارة . وقد أقر الكونجرس ذلك الاقتراح بالفعل^(٣٥).

(٣) قضية الخليج في الحملة النهائية :

عندما بدأت الحملة النهائية ، كانت إيران قد قبلت القرار ٥٩٨ وتم وقف إطلاق النار . وقد صب ذلك التطور في مصلحة حملة بوش الذي سعى إلى استثماره من خلال الإيحاء بأن استمرار الإدارة الجمهورية على حماية الملاحاة في الخليج كان له الأثر الحاسم في تغيير الموقف الإيراني . وأصبح بمقدور بوش أن يواصل التأكيد على موقفه الذي

بشامير خلال زيارته للولايات المتحدة في يونيو ، حيث أكد له كل منهما أنه سيحافظ على الصداقة الأمريكية الإسرائيلية الحميمة .

- مشاركة بوش ودوكاكيس عن طريق نائبيهما كويل وبنستن في معارضة منح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية تأشيرة دخول للولايات المتحدة لمخاطبة الجمعية العامة . فكان كلاهما ضمن ٥١ عضواً بمجلس الشيوخ طالبوا إدارة ريجان في آخر سبتمبر بعدم منح عرفات تأشيرة دخول^(٣٦) .

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن استرضاء اليهود وإسرائيل من الأمور المألوفة في الحملة الانتخابية الأمريكية ويقوم بها جميع المرشحين بدرجات متفاوتة . وحتى جاكسون نفسه اضطر خلال الحملة الأولية لأن يعلن قبل معركة نيويورك عزمه على تصحيح علاقته مع اليهود وأنه يعتذر لهم ويؤكد أنه لم يدع إلى مشاركة عرفات في عملية التسوية ويصف لقاء سابقاً له معه بأنه لقاء عابر لا ينطوى على مغزى سياسي^(٣٧).

(٢) الدولة الفلسطينية بين دوكاكيس وبوش :

أكد بوش بوضوح قاطع - كما سبقنا الإشارة - على رفضه لقيام دولة فلسطينية ، بينما امتنع دوكاكيس عن إعلان هذا الرفض ليترك للأطراف المتنازعة تحديد الشكل النهائي للتسوية عن طريق التفاوض ، مكتفياً برفض أي إعلان منفرد للدولة الفلسطينية .

والملاحظ أن بوش اتخذ من موقف دوكاكيس هذا مدخلاً للهجوم عليه وهو يخاطب التجمعات اليهودية كما فعل في خطابه أمام مؤتمر « بنائى بريث » بيليتيمور في سبتمبر . فقال (أن عدم استبعاد دوكاكيس لقيام دولة فلسطينية يكشف عن قصور في فهم الموقف ، فأى شخص يجد صعوبة في اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة أو يقترح تركها مفتوحة لا يفهم المخاطر الحقيقية القائمة . وادارتى لن تؤيد إقامة أى كيان فلسطينى يمكن أن يهدد أمن إسرائيل)^(٣٨).

لكن دوكاكيس ظل مصراً في هذا المجال على أنه ليس من حق الولايات المتحدة أن تتخذ قراراً في قضية كهذه ، أو أن تفرض سلاماً أمريكياً في الشرق الأوسط .

ومع ذلك فقد اتفق بوش ودوكاكيس على استبعاد منظمة التحرير عن عملية التسوية ما لم تلبى الشروط الأمريكية كاملة ، وعلى محورية دور الأردن في هذه العملية رغم قراره بفك الارتباط مع الضفة الغربية ، وعلى أن اعتراف الدول العربية بإسرائيل ضرورى لدفع هذه العملية .

والملاحظ أن دوكاكيس ظل ، خلال الحملة النهائية ، على موقفه من قضية القدس وتأييده لنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل على أساس أن مكان هذه السفارة

فظهر انه أصبح هناك تيار لا يستهان به داخل الحزب الديمقراطي يؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بل ويقبل اقامة دولة فلسطينية على النحو الذي عرضنا له .

وينبغي التأكيد هنا على أن هذا التحول الحادث في الحزب الديمقراطي هو تحول كمي لا كيفيا ، وأنه يشبه نوعا من تبادل المواقع بين الحزبين ، وبالتالي فهو لا يبشر في ذاته بتغير يعتد به في السياسة الأمريكية إذا تولتها ادارة ديمقراطية في المستقبل القريب ، ودون أن يعنى ذلك في الوقت نفسه المصادرة على امكانات هذا التغير وخاصة إذا أمكن للطرف العربى في الصراع أن يمارس ضغطا فاعلا خلال الفترة المقبلة .

والواقع أن هذا التحول في مواقف الحزبين الأمريكيين الكبيرين لم يكن فجائيا . فعلى الحزب الجمهورى أدى تصاعد نفوذ تيار المحافظين الجدد منذ اواخر السبعينات الى تدعيم التوجهات الرامية الى الذهاب في تأييد اسرائيل اشواطا أبعد مما ذهبت اليه التيارات المحافظة الأخرى داخل الحزب سواء المحافظين التقليديين أو القومييين أو الدينينين^(٣٦)

وقد ظهر تأثير هذا التطور داخل الحزب الجمهورى على ممارسات ادارتى ريجان اللتين سجلتا مستوى غير مسبوق في الدعم الأمريكى لاسرائيل ، الأمر الذى أسقط اسطورتين سادتا طويلا هما : اسطورة افضلية الرئيس الجمهورى على الرئيس الديمقراطى واسطورة افضلية رئيس الفترة الثانية المتحرر من الضغوط اليهودية عليه لعدم قدرته على الترشيح لفترة ثالثة^(٣٧) .

أما في الحزب الديمقراطي فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تزايدا مطردا في نفوذ جناحة اليسارى المعبر عن افكار وقيم الليبرالية الجديدة ذات التوجهات الاجتماعية الواضحة ، والذي أصبح ملتقا حول جيس جاكسون ، وهو التيار الذى يعبر عن تعاطف مع الشعب الفلسطينى . ورغم خسارة هذا التيار في الحملة الأولى ، إلا أنه أصبح أحد أهم مراكز الثقل لتي لا يمكن تجاهلها داخل الحزب ، حيث يؤيده نحو ثلاثة أرباع الزنوج وما لا يقل عن ثلث الليبراليين وكل اليساريين . وقد رأينا كيف نجح هذا التيار في طرح قضية الدولة الفلسطينية داخل الحزب بشكل غير مسبوق .

وفي الوقت نفسه أخذ التيار الرئيسى في الحزب يتحرر نسبيا من نظراته الجامدة التقليدية الى الصراع العربى الاسرائيلى ، وخاصة بعد أن شككت الانتفاضة أن الصراع ليس بين دول غربية متعددة واسرائيل « المحاصرة » وإنما بين شعب فلسطينى أعزل تقريبا واسرائيل القمعية .

والمرجح أن يواجه استمرار هذه العملية داخل الحزب الديمقراطى صعوبات عديدة أهمها دور اليهود في هذا

يتلخص في أن لامريكا مهمة دائمة بالخليج لكنها لا تقتضى بالضرورة وجودا دائما . ومحور هذه المهمة هو ابقاء الممرات المائية مفتوحة ودعم النظم المعتدلة الصديقة لامريكا ، والحفاظ على استقرار هذه المنطقة التى توجد للعالم الحر مصالح ضخمة فيها . بينما واصل دوكاكيس التأكيد على موقفه النقدى للتورط العسكرى الأمريكى في الخليج ، والمفضل لارسال قوات دولية ، والداعى للسعى الى حل المشكلات القائمة مع ايران سلميا مع ابداء الاستعداد لتطبيع العلاقات معها مقابل تعهدها باطلاق سراح الرهائن الامريكيين .

وربما كان الاهتمام بتحسين العلاقات مع ايران هو القاسم المشترك الأهم بين المرشحين فيما يتعلق بقضية الخليج ، لأن اتفاقهما على دعم النظم الموالية لامريكا ينطوى على خلاف مهم حول سبل هذا الدعم حيث يستبعد دوكاكيس التورط العسكرى .

وبشأن قضية تحسين العلاقات مع ايران التى تبناها دوكاكيس ، لم يكن بمقدور بوش رفضها بعد أن تورطت الادارة الجمهورية في تقديم الاسلحة لايران ، لكن تميز موقف بوش في هذا الصدد بالتركيز على ضرورة البحث عن سياسيين معتدلين يمكن الحوار معهم .

ورغم أن وقف اطلاق النار في الخليج أدى الى تقلص الاهتمام العام في امريكا بقضية (ايران - كونترا) وخاصة بعد أن دخلت تحقيقاتها في مناهات ، فقد ظلت محورا هاما في المواجهة خلال الحملة النهائية . وكان أبرز مؤشر لذلك أنها طغت على الشق المتعلق بحرب الخليج في المناظرة التليفزيونية الأولى ، حيث عمد دوكاكيس الى مهاجمة بوش بشأنها مؤكدا أنه تورط في السياسة السرية وأنه أيد مقايضة الاسلحة بالرهائن على عكس شولتز وواينبرجز . بينما دافع بوش عن سياسة الادارة الجمهورية تجاه الخليج مؤكدا نجاحها في وقف القتال ، وسخر من دوكاكيس لتفضيله ارسال قوات دولية للخليج . ومع ذلك فقد اعترف بوش بأن هناك خطأ ارتكبت في مرحلة ما ، مبررا اياها بأن السياسة الأمريكية ارادت التعامل مع الايرانيين المعتدلين لدعم مركزهم في النظام الايرانى .

خاتمة :

منذ أن بدأت الحملة الأولى للرئاسة الأمريكية ، بدت في الافق ملامح تحول غير مكتمل المعالم في المواقف التقليدية للحزبين الجمهورى والديمقراطى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى . فقد بدأ أن مواقف المرشحين الجمهوريين تنحو في محصلتها النهائية الى تجاوز نظراتهم الديمقراطيين في تأييد اسرائيل . لكن هذا التحول لم تتضح معاللة الا بانعقاد المؤتمرين القوميين الحزبيين .

الاتفاق العسكري الواسع أو معارضة التدخل العسكري في الصراعات الاقليمية ستتأثر على الدعم الأمريكي لاسرائيل ، فانقلبوا على ليبرالياتهم وتحولوا الى المحافظة المتطرفة .

ورابعها : البقاء داخل الحزب الديمقراطي الأقرب الى توجهاتهم الليبرالية لكن دون تدعيم المرشح الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية الا اذا حصلوا على ضمانات جدية لعدم ارتباطه بمواقف وسياسة الحزب عندما يصل للبيت الأبيض . فاذا تعذر ذلك يمكنهم تدعيم المرشح الجمهوري للرئاسة . وقد حدث من قبل أن صوت يهود ديمقراطيون لصالح المرشح الجمهوري ، ففي بعض الانتخابات ، مثلما حدث عام ١٩٨٠ عندما حصل ريجان على ٤٣٪ من اصوات اليهود ، وعام ١٩٥٦ عندما حصل ايزنهاور على ٤٠٪ من اصواتهم ومن المؤلف في السياسة الأمريكية أن يصوت بعض أعضاء أحد الحزبين لمرشح الحزب الآخر .

وخامسها : أن يتكيفوا مع التوجهات الجديدة في الحزب الديمقراطي ازاء الصراع العربي الاسرائيلي ، خاصة وأن الحد الأقصى الذي يمكن أن تصل اليه لن يكون مهددا لاسرائيل بحال من الأحوال . والمرجح أن يكون هذا الحد الأقصى تأييد دولة فلسطينية منزوعة السلاح ناقصة السيادة مرتبطة سياسيا بالأردن ومعتمدة اقتصاديا على اسرائيل ، في اطار عملية تسوية تتضمن معاهدات سلام عربية اسرائيلية وتطبيعا واسع النطاق يتيح لاسرائيل أن تصبح القوة الرئيسية في نظام اقليمي جديد شرق أوسطي .

وأيا كان البديل الذي سيعتمده اليهود الديمقراطيون ، تبقى كلمة أخيرة وهي أن تطورا مهما في مواقف الحزبين الأمريكيين الكبيرين تجاه الصراع العربي الاسرائيلي قد جد وهو تطور محمود لقطاع من المثقفين العرب الذين تمثل العدالة الاجتماعية قيمة كبرى لديهم ومن ثم يجدون الحزب الديمقراطي أقرب اليهم من هذه الزاوية ، بينما كانوا ينفرون منه لفترة طويلة لانه كان الأكثر مغالاة في تأييد اسرائيل ، الأمر الذي وضعهم في مأزق يفرض عليهم الاختيار بين موقفهم القومي وانحيازهم الاجتماعي . ولذلك يأتي هذا التطور مبشرا بتحريرهم من هذا المأزق بدرجة أو بأخرى . □

الحزب ، وهو الدور الذي ترسخ عبر ما يزيد عن ٥٠ عاما منذ أن أصبحوا جزءا من التحالف الديمقراطي الكبير الذي حمل روزفلت الى البيت الأبيض عام ١٩٣٢ . ويمكن تصور عدة بدائل للحركة امام اليهود في مواجهة هذا التطور :-

أولها : العمل على محاصرة التيار « الجاكسوني » داخل الحزب من خلال التأثير على التيار الليبرالي الرئيسي الذي ينتمي اليه معظم اليهود بالفعل ، وحتى بالتعاون مع التيار المحافظ في الحزب المتمركز في الجنوب والذي قد يسعى لاستخدامهم للحد من تزايد نفوذ التيار « الجاكسوني » .

والواضح أن هذا البديل هو الذي تم اعتماده بالفعل خلال الفترة الماضية . وهو يحمل في طياته احتمالات صدام يهودي - زنجي على اساس أن الزنوج يمثلون القاعدة الرئيسية للتيار الجاكسوني .

وثانيها : السعى من أجل إعادة بناء التحالف اليهودي الزنجي ، الذي كان قد بلغ ذروته في اوائل الستينات ، على قاعدة المواجهة المشتركة للعداء للسامية وللتمييز ضد الزنوج .

وبكان هذا التحالف قد أخذ في الانكسار منذ أواخر الستينات لأسباب موضوعية يصعب القفز عليها ، وفي مقدمتها انتقال قيادة الحركة الزنجية الى فئات العمال الأقل دخلا التي تنظر الى الموقع الاجتماعي لليهود نظرة طبقية . ولذلك فرغم وجود تراث يعتد به للتحالف بين اليهود والزنوج فثمة عوامل اجتماعية تجعل من الصعب إعادة بناء هذا التحالف من جديد .

وثالثها : الانسحاب التدريجي لليهود من الحزب الديمقراطي والالتحاق بالحزب الجمهوري الذي غدا الأكثر تأييد لاسرائيل . لكن التوجهات الليبرالية الأصلية لليهود الديمقراطيين تجعل هذا البديل بالغ الصعوبة ، خاصة وأن نفوذ المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري تجعل الهوة واسعة للغاية . ومع ذلك فثمة خبرة سابقة لتحول قطاعات من اليهود الليبراليين الى مواقع شديدة المحافظة ، بل وشكلت بعض هذه القطاعات إحدى القوى التي أدت الى بروز تيار المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري . فقد وجد بعض اليهود أن المعارضة الليبرالية للسياسة العسكرية الأمريكية سواء معارضة

المراجع

1 - Candidates express views on Israeli Palestinian Violence, The Des Moines Sunday Register. February 7, 1988.

2 - Jerusalem Post, February 1, 1988.

Jerusalem Post, December 23, 1987.

(٤) انظر : وحيد عبد المجيد ، الانتخابات الأمريكية وازمة الشرق الاوسط ، السياسة الدولية ، العدد ٧٩ ، يناير ١٩٨٥ ، ص ٢٨ - ٤١ .
(٥) لمزيد من التفاصيل ، راجع : يوثيف كرتي ، لقاء صحفي مع هارت ، ملحق صحيفة هآرتس الاسرائيلية ، ٢ مارس ١٩٨٧ .

- (٦) المصدر السابق .
- (٧) وحيد عبد المجيد ، الانتخابات الأمريكية وازمة الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، مصدر سابق .
- (٨) راجع : وحيد عبد المجيد ، انتخابات الرئاسة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي (القاهرة : مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، رقم ٤٩) ص ٣٩ - ٤٠ .
- (٩) د . سعد الدين إبراهيم ، الانتخابات الأمريكية وازمة الشرق الأوسط (القاهرة : مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، رقم ٧ ، ١٩٧٦ ص ٨١ - ٨٢ .
- (١٠) انظر على سبيل المثال خطاب بوش في مؤتمر القيادات الجمهورية بوسط الغرب .
- 11 - Ibid.
- 12 - New York Times, January 9, 1988.
- 13 - International Herald Tribune, April 20, 1988.
- 14 - New York Times, December 4, 1987.
- 15 - Jerusalem Post, June 29, 1988.
- (١٦) حول تفاصيل هذا الخلاف والمفاوضات حوله ، انظر :
- International Herald Tribune, July 15, 1988.
- Jerusalem Post, July 18, 1988.
- نشرة الأنباء العربية الصادرة عن وكالة الاعلام الأمريكية بواشنطن ، ١٠ يوليو ، و ١٢ يوليو و ١٥ يوليو ١٩٨٨ .
- (١٧) حديث لجيمس زغبى مدير المؤسسة الأمريكية العربية ، انظر : نشرة الأنباء العربية الصادرة عن وكالة الاعلام الأمريكية ، ١٥ يوليو ١٩٨٨ .
- (١٨) انظر : نشرة الأنباء الصادرة عن وكالة الاعلام الأمريكية ، ٢٢ يوليو ١٩٨٨ .
- (١٩) المصدر السابق ، ٢١ اغسطس ١٩٨٨ .
- 20 - The Hebrew Watchman, April 8, 1988.
- (٢١) انظر التفاصيل في : وحيد عبد المجيد ، الانتخابات الأمريكية وازمة الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، مصدر سابق .
- (٢٢) وحيد عبد المجيد ، انتخابات الرئاسة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٤٦ - ٥١ .
- (٢٣) د . سعد الدين إبراهيم ، الانتخابات الأمريكية وازمة الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٨٧ - ٨٨ .
- 24 - Washington Jewish Week, August 20, 1988.
- 25 - Ibid.
- 26 - Gordan Zax, Countdown to Elections 88, Washington Jewish Week, September 9, 1988.
- 27 - See Ibid.
- Marshall Ezralow, Democratic Party is not for the Jews, B'nai B'rith Messenger, August 5, 1988.
- Walf Btitzer, Why the GOP thinks it can win Jewish Votes, The Jerusalem Post, August 7, 1988.
- 28 - See : Hyman Bookbinder, Countdown to Elections 88, Washington Jewish Week, September 15, 1988.
- David Brox, Dukakis and the Jews, Washington Jewish Week, October 13, 1988.
- 29 - The Jerusalem Post, September 9, 1988.
- 30 - The Hebrew Watchman, August 18, 1988.
- 31 - The Jerusalem Post, July 27, 1988.
- 32 - International Herald Tribune, October 7, 1988.
- 33 - Ibid. April 18, 1988.
- 34 - The Washington Times, September 8, 1988.
- 35 - The Jerusalem Post, July 29, 1988.
- (٢٦) حول التيارات لحافظة في الحزب الجمهورية ، انظر :
- د . ابراهيم عبد العزيز المهنا ، الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الاسرائيل السياسة الدولية ، العدد ٩٥ ، يناير ١٩٨٩ ، ص ٢٥ - ٢٦ .
- وحيد عبد المجيد ، اليمين الأمريكي الجديد والانتخابات الرئاسية الاهرام ، ١٤ / ٩ / ١٩٨٤ . انظر نموذجا لفكر المحافظين الجدد في :
Jack Kemp, An American Renaissance - A Strategy for the 1980s (Now York : Harper and Row Publishers, 1979) .
- (٢٧) وحيد عبد المجيد ، ادارة ريجان الثانية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، المستقبل العربي ، العدد ٧٢ ، مارس ١٩٨٥ ، ص ٨ - ١٧ .



- قمة الدار البيضاء وعودة مصر حسن أبو طالب
- اتحاد المغرب العربي عز الدين شكري
- الانتخابات البرلمانية العراقية والتعددية السياسية احمد أبو الحسن زرد
- قراءة تحليلية في الانتخابات التونسية فتحي على حسين
- وفاة الخميني والصراع على السلطة في ايران خالد السرجاني
- دور المراكز المصرية التدريبية في افريقيا سفير احمد طه محمد
- اثيوبيا : ماذا بعد محاولة الانقلاب الاخيرة فتحي حسن عطوة
- مشروع الولايات المتحدة الاوروبية ١٩٩٢ بين الممكن والمستحيل د. ثناء فؤاد عبد الله
- الغاتو .. وتحديات ما بعد الاربعين محمد علي المداح
- اضطرابات جورجيا ومشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي د. احمد عباس عبد البديع
- القمة الصينية السوفيتية ومرحلة جديدة في العلاقات الدولية جمال الدين محمد علي
- الحلول الامريكية لمديونية العالم الثالث فسمريوز دياماج سرعي
- الانتخابات البرلمانية والتحول السياسية في الاتحاد السوفيتي اماني محمود فهمي
- افغانستان بعد الانسحاب السوفيتي وفاء ثروت
- السياسة والمال في اليابان نزيهة الافندي
- الانتخابات البرلمانية في سريلانكا وتجربة المراقبين الدوليين سفير احمد توفيق خليل
- الملكية الفكرية بين اتفاقية الجات ومنظمة الويبو محمود دغش



قمة الدار البيضاء وعودة مصر

حسن أبو طالب

أما في قمة الجزائر يونيه ١٩٨٨ فقد اقتضت على موضوع دعم الانتفاضة الفلسطينية ، وإن خيم عليها بدرجة أو بأخرى الموضوعات الأربعة الأخرى . ولقد تميزت القمة الطارئة الأخيرة بشمولها لهذه الموضوعات ، واتخاذ مجموعة من القرارات التي مثلت حدا أدنى من الاجماع ذى الصفة الموضوعية - الاجرائية - وجاء انعقادها في ظل بعض دعوات عربية لعقد قمة تختص بالقضية اللبنانية ، الى جانب دعوة فلسطينية لبحث اتخاذ موقف عربي من تطورات عملية التسوية وما أنتهت اليه التحركات الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية من نتائج على أرض الواقع العربي والدولى . وقد رأى الجمع بين متطلبات هاتين الدعوتين الى جانب تدارس الوضع فيما بين ايران والعراق خاصة في ضوء تعثر المفاوضات السلمية بينها . وهكذا تبلورت موضوعات القمة الثلاثة الرئيسية وفيما يلي بحث أعمال ونتائج القمة من خلال دراسة النقاط التالية :

اول - البيئة العربية والدولية التي أحاطت بعقد القمة :

جاء انعقاد القمة في ظل تطورات عربية دولية بالغة الأهمية . فمن ناحية واصلت الانتفاضة استمرارها بالرغم من تصاعد عمليات القمع الاسرائيلي الى جانب مشاركة المستوطنين الاسرائيليين في الهجوم والتنكيل بالأهالى العرب في الأرض المحتلة . ومن ناحية ثانية استقطبت المقترحات الاسرائيلية الخاصة باجراء انتخابات في الضفة وغزة بعض الاهتمام الدولى حيث أعلنت الادارة الأمريكية على لسان الرئيس بوش تأييد هذه المقترحات رغم الحاجة الى بعض الاضافات عليها كأهمية الاشراف الدولى وربطهما بحل نهائى ، كما لم يرفضها الجانب السوفيتى معتبرا اياها احدى المسارات التي تؤدي الى السير في عملية التسوية تحت مظلة المؤتمر الدولى . ولم تختلف الاستجابات الفرنسية والبريطانية كثيرا .

مدى أربعة أيام ٢٢ - ٢٦ مايو

عقدت قمة الدار البيضاء الطارئة

وسط تطورات اقليمية وعربية

ودولية بارزة . وفي القمة تم

استكمال عودة مصر الى العالم العربى ومؤسسته الأمم الجامعة العربية . وبذلك أنتهت عمليا قرارات قمة بغداد ١٩٧٨ التي قررت تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل المقر من القاهرة الى تونس كرد فعل على السلوك المصرى تجاه اسرائيل واستمرار عملية التفاوض معها آنذاك .

وقمة الدار البيضاء هى القمة العربية السادسة عشرة ، وهى القمة العربية الطارئة الرابعة منذ توقف انعقاد القمم الدورية . والتي كانت آخرها قمة فاس الثانية سبتمبر ١٩٨٢ - وهى رقم ١٢ في القمم العربية - والتي أقرت آنذاك مايعرف باسم خطة السلام العربية والأصل في القمم الطارئة هى أن تعقد تحت ضغط من الأحداث لغرض اتخاذ موقف عربى جماعى ازاءها . ويمكن لدولة عربية أن تدعولها أو أن يتولى الدعوة اليها الأمين العام للجامعة العربية . ولما كانت القمم الدورية في توقف فعلى ، فقد أعتبرت القمة الطارئة بمثابة البديل الذى يحقق الهدف وهو اجتماع القادة العرب لبحث واتخاذ قرارات جماعية ازاء تطورات القضايا العربية المختلفة . ولذلك يلاحظ أن ثلاثا من القمم الطارئة الأربعة التي عقدت ما بين ١٩٨٢ . ١٩٨٩ لم تكن مخصصة لموضوع بذاته بل جمعت في الحقيقة بين أكثر من موضوع . وهذه القمم هى الدار البيضاء أغسطس ١٩٨٥ ، قمة عمان نوفمبر ١٩٨٧ ، والقمة الأخيرة مايو ١٩٨٩ . وقد سيطر على هذه القمم موضوعات القضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة على صعيد التسوية والانتفاضة ، قضية عودة مصر الى الصف العربى ، تطورات الحرب العراقية الايرانية ثم القضية اللبنانية .

وهكذا تترافق المدخلات العربية مع المدخلات الدولية في اظهار مدى التحولات الجذرية التي يعيشها النظام العربى والنظام الدولى ، وهو ما يقتضى تحديد وصياغة رؤى تتسم بالوضوح والثبات ، ومواقف تتسم بالديناميكية والفعالية . وكما سيتضح من أعمال القمة فقد سيطرت هذه المدخلات على الأطروحات المختلفة التي قدمها القادة العرب .

ثانيا : مشكلات انعقاد القمة :

لم يخلو انعقاد قمة الدار البيضاء من مشكلات غلب عليها الطابع الفنى من حيث الشكل ولكنها عكست في واقع الأمر حساسيات وتوازنات سياسية في البيئة العربية وقد انحصرت هذه المشكلات في :

- ١ - عودة مصر وكيفية توجيه الدعوة لها .
- ٢ - ملابسات المشاركة الليبية .
- ٣ - كيفية التمثيل اللبناني ، أو من يمثل لبنان في أعمال القمة .

وبالنسبة للمشكلة الأولى ، فقد وضح قبيل انعقاد القمة أن هناك نية عربية شبه شاملة بأن مصر سوف تشارك في القمة ، وأن هذه المشاركة سوف تنهى عمليا قرارات قمة بغداد ١٩٧٨ إلا أن المشكلة تركزت في طريقة توجيه الدعوة الى القيادة المصرية . وقد مرت هذه المسألة بمرحلتين الأولى وكان أساسها أن تجتمع القمة في جلسة اجرائية وتتخذ قرارا بدعوة مصر للمشاركة في باقى أعمال القمة . وقد رفضت مصر هذه الصيغة . وايدىها في ذلك دول مجلس التعاون العربى [الأردن - العراق - اليمن الشمالى] ، والتي أصرت بدورها على أن مشاركتها جميعا في القمة مرتبطة بمشاركة مصر في أعمالها منذ اللحظة الأولى كباقى الدول الأعضاء على أن توجه اليها الدعوة مثلما وجهت الى الدول العربية الأخرى .

أما المرحلة الثانية وقد تركزت حول مشاورات ملك المغرب مع قادة الدول العربية حول الصيغة المقترحة من قبل دول مجلس التعاون العربى . حيث برزت موافقات القادة العرب على دعوة مصر وأنه لا داعى لجلسة اجرائية . وعلى اثر هذه الموافقات تمت دعوة الرئيس مبارك من خلال اتصال هاتفى اجراه الملك الحسن معه ، وتلى ذلك اتخاذ الاجراءات المعروفة في هذا الصدد . وقد أدى حل هذه المشكلة الى احداث انفراج حقيقى بين القادة العرب ساهم في انجاح طريقة عملها وفيما اتخذته من قرارات حول القضايا المختلفة .

المشكلة الثانية وهى المشاركة الليبية ، حيث اعتبرت القيادة الليبية أنه لا داع لعقد قمة طارئة في هذه الظروف . وفي تبرير آخر رفض المشاركة نظرا لدعوة مصر ولأن القمة تنعقد بطلب من قوى دولية . ومثلما كان هناك اصرار من دول مجلس التعاون على ضرورة مشاركة

ومما تجدر ملاحظته ان هذه الخطة تثير صخباً شديداً داخل اسرائيل وتحديدداً داخل كتلة الليكود ، وتتراوح التفسيرات بين تأكيد وجود انقسامات حقيقية ، أو ان مايجرى من معارضات يقودها شامير وليفى وموداعى هو من قبيل تقسيمات العمل الداخلية وبمثابة توزيع الأدوار بغية عدم الاستجابة لما تطالب به الولايات المتحدة ومنع أية تغييرات على هذه الخطة التي تستبعد المنظمة والدولة الفلسطينية ولا تقر بانتهاء الاحتلال .

والتطور الثانى والابرز هو ذلك الخاص ببلورة ثلاث تجمعات عربية الى جانب وجود بعض الدول العربية خارج هذه التجمعات . ويمثل هذا التطور تغييرا حقيقيا في أداء النظام العربى . ومن شأنه حال عدم وضوح العلاقة وعدم صحتها ما بين هذه التجمعات الثلاث والجامعة العربية ان يفرز العديد من الآثار السلبية على مجمل التفاعلات العربية وتعد قمة الدار البيضاء الأولى التي عقدت في ظل هذه التجمعات الثلاث .

والتطور الثالث : وهو خاص بتعثر جهود اللجنة السداسية العربية الخاصة بالأزمة اللبنانية وهى الجهود التي أصطدمت بعقبات عديدة أدت الى تقليص مهمتها من وضع تصور لحل القضية اللبنانية الى مجرد العمل على وقف اطلاق النار الذى أخذ في التزايد في الفترة القليلة السابقة مباشرة على عقد القمة . وحتى هذا الهدف المتواضع - اى وقف اطلاق النار وتثبيتته بين جبهة عون وجبهة الحص - لم يتكفل بالنجاح خاصة وأن كلا الفريقين قد عمد الى تصعيد القتال الى جانب تصريحات ومواقف متطرفة عبر عنها وليد جنبلاط وجاءت رافضة لفكرة وجود مراقبين عرب لتأكيد وقف اطلاق النار . وقد ازداد الوضع سوءا بجريمة اغتيال مفتى لبنان الشيخ حسن خالد والذي كان يعد أحد رموز التعايش الاسلامى - المسيحى ، وأحد دعاة وحدة لبنان العربى ، وقد ابرزت تلك الجريمة الوحشية حجم المأساة التي تحل بالكيان اللبناني .

والواقع ان هذه المدخلات العربية والأقليمية الثلاثة والاكثر اهمية ليست ببعيدة عن مجمل التغييرات الجارية على قدم وساق في البيئة الدولية ، والتي ابرز سماتها الاستمرار في عملية بناء الثقة بين القوتين العظميين ، ونذوع بلدان السوق الأوروبية المشتركة الثابت والمخطط نحو التوحد الاقتصادى كما هو مقرر في ١٩٩٢ ، اضافة الى تحولات السياسة الخارجية السوفيتية اداء ومواقفا ازاء العديد من القضايا الدولية وعلى وجه الخصوص نزاع السلاح النووى وتسوية القضايا الإقليمية ، يرافق ذلك تغييرات سياسية هامة داخل بعض دول أوروبا الشرقية الأكثرية التي لها أفكار سياسية الاصلاحية التي يقودها جورباتشوف داخل الاتحاد السوفيتى ذاته .

١ - القضية الفلسطينية انحصر الخلاف في المؤتمر حول القضية الفلسطينية بين كل من سوريا وفلسطين . وفي اجتماعات وزراء الخارجية التحضيرى للقمة قدم كل منهما رؤية مختلفة ، وفي الطرح الفلسطيني تم التركيز على الوصول الى الية عمل عربية تعمل الى جانب الية العمل الفلسطينية وتدعمها في المجال الدولي . اما ورقة العمل السورية فقد اهتمت بطرح مبادئ سياسية عامة ولم تهتم بكيفية تطبيقها على أرض الواقع . ويتضح هذا الفارق في ضوء ما شملته الورقتان الفلسطينية والسورية . فقد تضمنت ورقة العمل الفلسطينية مايلي :-

أ - تشكيل لجنة عربية عليا على مستوى القمة برئاسة الملك الحسن الثاني وعضوية عدد من القادة العرب أو من يمثلهم لمتابعة التحرك على الساحة الدولية .

ب - تشكيل لجنة خماسية من مصر وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان للتنسيق والتحضير لعقد المؤتمر الدولي للسلام على أساس قرارات القمة العربية والشرعية الدولية .

ج - أن تؤيد القمة العربية قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الـ ١٩ والتي اعلن على اساسها دولة فلسطين .

د - ان تقوم الاطراف العربية بتسديد المبالغ القس اقرتها قمة الجزائر لدعم الانتفاضة الفلسطينية .

اما ورقة العمل السورية فقد تضمنت :-

١ - تحقيق الانسحاب الشامل لاسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة .

٢ - استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة .

٣ - حشد الطاقات العربية بغية تحقيق توازن شامل مع العدو الاسرائيلي .

٤ - تقديم المساندة المالية والمعنوية للنضال الذي يقوده الشعب العربي في فلسطين والجولان وجنوب لبنان .

٥ - رفض اية تسوية للنزاع لاتضمن تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل .

٦ - العمل على عقد مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة .

وازاء الاختلاف بين مضمون ورقتي العمل ، وكذلك الاختلافات الحادة كما برزت في المناقشات بين ممثلي البلدين رأى دمج الورقتين معا ، وتكفل بذلك الوفد المصري . الذي قام بصياغة ورقة عمل موحدة تضمنت في واقع الأمر اقرار خطة العمل الفلسطينية الى جانب المبادئ العامة للتسوية التي شملتها ورقة العمل السورية . وأعتبرت ورقة العمل المصرية بعد موافقة وزراء

مصر ، وضح ايضا مايشبه الاصرار المغربي على ضرورة مشاركة ليبيا وهو مابدا في محاولات الملك الحسن عبر موقفه الشخصي احمد جديرة ، وكذلك لقائهما معا في المغرب ، تلى ذلك محاولات الرئيسين الجزائري بن جديد ، والتونسي بن علي الى جانب الرئيس الأسد ، والتي استهدفت اقناع القذافي بالمشاركة والحضور ، واثرت انعقاد هذه القمة الرباعية في العاصمة الليبية ٢١/٥ - وهو يوم انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العرب في الدار البيضاء ولم تكن ليبيا قد شاركت بعد في أعماله - قرر القذافي المشاركة في المؤتمر وبرر موقفه الجديد بأنه بمثابة تقدير لطلب الرؤساء العرب الذين حضروا الى طرابلس ، ولأن ابداء رايه افضل من مقاطعة اعمال القمة . وهكذا ازيلت العقبة الثانية .

المشكلة الثالثة وهي من يمثل لبنان والتي عكست مدى التدهور في الحياة السياسية اللبنانية ولواجهة هذه المشكلة قدمت عدة اقتراحات منها اقتراح عراقي بأن يمثل لبنان مندوبيه في الجامعة العربية اضافة الى سفيرة في المغرب ، وأن توجه الدعوة الى رئيسي الحكومتين العسكرية - عون - والمدنية - الحص - للمشاركة في المشاورات حول الأزمة وليس المشاركة في القمة واقترح ايضا الاقتصار فقط على مشاركة المندوب اللبناني في الجامعة في اجتماعات وزراء الخارجية العرب ، وهو اقتراح قبله الحص ورفض عون . وفي النهاية لم يقبل أيا منها - وبقي مقعد لبنان شاغرا - وذلك على الرغم من أن الأزمة اللبنانية كانت بندا أساسيا في جدول أعمال القمة .

ثالثا : قضايا القمة وأعمالها :

تضمن جدول الأعمال ثلاثة قضايا رئيسية وهي القضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة ولاسيما مايتعلق بعملية التسوية السياسية . الأزمة اللبنانية وتداعياتها السلبية وتعتبر المفاوضات السلمية بين العراق وايران ولقد تأثرت هذه القضايا من حيث المناقشات واتجاهات الحوار بثلاثة متغيرات تبلورت في اللقاءات الجانبية للقادة العرب وهي :

- المشاركة الايجابية المصرية في طرح الأفكار وبلورة الاقتراحات التوفيقية .

- المصالحات التي تمت بين مصر وليبيا ، ومصر وسوريا ، وسوريا وفلسطين .

- استمرار الخلاف السياسي السوري - العراقي - والذي وضح في اختلاف التوصيف والمعالجة للقضية اللبنانية . ولقد تبلورت اتجاهات الحوار فيما يتعلق بالقضايا الأساسية الثلاثة كالتالي :

الى ضرورة احترام وقف اطلاق النار واتخاذ الاجراءات اللازمة لقيام المؤسسات الدستورية القائمة بواجبها بدءا بتسهيل اجتماع السلطة الشرعية لانتخاب رئيس الجمهورية ، كما دعت ورقة العمل المصرية الى إنشاء لجنة عليا برئاسة الملك الحسن الثانى وعضوية رؤساء عرب آخرين يحددهم المؤتمر تعمل على الاشراف على تنفيذ هذا القرار .

أما ورقة العمل التى قدمتها الجمهورية اليمنية فقد ركزت على الاصلاح السياسى الشامل كما يراه اللبنانيون ، وأن تتعهد القمة العربية برعاية هذه الخطوات ، وأن يتم تكوين قوة سلام عربية تتعاون مع السلطة الشرعية اللبنانية فى توحيد المجلسين ونشر الأمن والبدء فى بسط نفوذ السلطة اللبنانية . ونظرا للخلافات فيما بين هذه الأوراق المقدمة رؤى تقديم ورقة عمل تقوم على صياغتها مصر والكويت ، وقد تضمنت التأكيد على المسئولية العربية العامة عن الوضع فى لبنان ، ودعت الى تشكيل لجنة ثلاثية من الملك المغربى والعاهل السعودى والرئيس الجزائرى للقيام بالاتصالات والاجراءات المناسبة مع جميع الأطراف المعنية بهدف توفير المناخ الملائم لدعوة اعضاء مجلس النواب اللبنانى لاقرار ومناقشة وثيقة الاصلاحات السياسية التى يمكن ان تعتبر اساسا للحوار والوفاق الوطنى ، واجراء الانتخابات لرئيس الجمهورية وان يشكل حكومة وفاق وطنى تعمل على تنفيذ وثيقة الاصلاحات على ان يتم ذلك فى فترة لا تتجاوز ستة أشهر ، يمكن للمؤتمر ان يعقد بعدها للنظر فيما تم تنفيذه والتطورات التالية اذا لزم الأمر . وقد أخذ بهذا القرار فى البيان الختامى ولذلك صار ملزما لكل الأطراف العربية . . .

ومن واقع المناقشات التى دارت بين القادة العرب ، يمكن القول ان هناك اتجاهين رئيسيين فى الساحة العربية فيما يتعلق بالحل الاسئل للقضية اللبنانية . الاتجاه الأول وتقوده العراق وترى ان البداية تكمن فى خروج القوات السورية من لبنان على أن يتلوها خروج باقى القوات الأجنبية - ولاسيما الايرانيين ثم الاسرائيلية بجهد عربى . وأن يترك للبنان لاهله ، ويرى الموقف العراقى ان حكومة عون هى الحكومة الشرعية وان مطلبها فى اخراج القوات السورية يجب دعمه عربيا لأنه مطلب شرعى . ويمكن القول ان الموقف المصرى يميل الى خروج كل القوات الأجنبية - بما فيها السورية والايرانية والاسرائيلية - من لبنان وان يرتبط ذلك بتمكين المؤسسات الدستورية من ممارسة سلطاتها وصلاحياتها الشرعية .

الخارجية عليها احدى أوراق العمل المقدمة الى القمة ، والجدير بالذكر ان الوفد السورى أبدى اربعة تحفظات على الصياغة المدمجة وهى :-

- تحفظ حول تأييد قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الـ ١٩ .

- تحفظ حول تأييد قيام دولة فلسطين .

- تحفظ حول اللجنة الخماسية .

- تحفظ حول تأييد عقد المؤتمر الدولى .

وفى مشاورات القمة تم اقرار خطة العمل الفلسطينية للتحرك السياسى . مثلما تحت صياغته فى الورقة المصرية فيما عدا الجزئية الخاصة بتشكيل اللجنة الخماسية استيعض عنها بالتشاور الثنائى بين الأطراف بناء على طلب من سوريا والأردن . كما لم تبد سوريا ايا من تحفظاتها الثلاث الاخرى التى أبدت من قبل وزير خارجيتها والمشار اليها أنفا .

٢ - القضية اللبنانية احتلت القضية اللبنانية حيزا هاما من مشاورات القمة . وقد اقتضت مناقشة الموضوع اللبنانى على جلسات القمة نظرا لقرار الشيخ صباح الاحمد وزير الخارجية الكويتى ورئيس اللجنة السداسية العربية بعرض تقريره مباشرة على الملوك والرؤساء العرب . وقد تضمن هذا التقرير استعراضا لحوالات اللجنة الأربعة ومطارحته القوى السياسية المختلفة من رؤى للحل ، والصعوبات التى واجهتها اللجنة فى عملها وعدم تعاون البعض من قادة الميليشيات اللبنانية ، وتصعيد القتال بصورة مبالغ فيها وعدم تجاوب بعض القوى اللبنانية مع جهود اللجنة السداسية والتشكيك فى نواياها . وفى نهاية التقرير اكد وزير الخارجية الكويتى على أمرين أولهما دور البعد العربى وأهميته سواء فى استمرار الأزمة أو فى حلها ، وأن تنافر الارادات العربية هو الذى يؤجج نيران الدماء فى لبنان . وثانيهما ان اللجنة تجد نفسها محاصرة بكثير من العقبات فى الداخل وفى الخارج وأنها تضع ملف القضية اللبنانية تحت يدى القادة العرب لأنهم الأقدر على معالجتها .

الى جانب تقرير اللجنة السداسية توافرت عدة أوراق للعمل منها ورقة عمل عراقية تشكلت من سبع نقاط دارت فى مجملها حول تشكيل قوة عسكرية عربية تحت علم جامعة الدول العربية ، وتمكن اللبنانيين من توفير الظروف لاقامة حوار لبنانى وطنى وحر ومسئول ، وأن تحل هذه القوة محل القوات السورية ، مع انسحاب القوات الايرانية ، واخراج القوات الاسرائيلية بجهد عربى . أما ورقة العمل المصرية فقد اكدت على أن الاطار العربى هو الاطار الطبيعى لحل الأزمة اللبنانية ، ودعت

تقارير وتعليقات

هذا التحفظ السوري وفي واقع الأمر عكس هذا الوضع المكانة التي يحتلها العراق بين الدول العربية ولاسيما بعد انتصاره ، ووجود نوع من الاجماع العربي على مساندة الموقف العراقي في المفاوضات مع ايران وأخيرا عدم رغبة ، وأيضا عدم قدرة سوريا على مخالفة هذا الاجماع العربي ومن ثم لم تكن هناك امكانية لأي تحفظ سوري .

الى جانب هذه المواقف التي اتخذتها القمة الغربية شمل البيان الختامي موضوعين آخرين هامين وهما : - . - الاشارة الى اهمية تنقية الأجواء العربية والتأكيد على دور واهمية العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات وفي هذا الاطار تم التأكيد على تمسك الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية كأطار مؤسسي شامل للعمل العربي المشترك على أن تعزز العلاقة التكاملية بين الجامعة - بعد تطوير هيكلها الإداري والتنظيمي - وبين التجسعات العربية الثلاثة .

- تأييد الموقف الليبي بالسيادة على خليج سرت طبقا للمواثيق الدولية ، ودعوة الولايات المتحدة الى رفع اجراءات المقاطعة الاقتصادية التي اتخذتها ضد ليبيا - رابعا : نتائج القمة ومستقبل العلاقات العربية : - تطرح القمة - عبر الطريقة التي تمت بها تفاعلات القادة العرب فيما بينهم ، وكذلك عبر القرارات التي تم التوصل اليها مجموعة من النتائج التي سوف تعكس نفسها على مستقبل العلاقات العربية : ويمكن ان نشير في هذا الصدد الى عدد من الملاحظات : - .

١ - وجود مرونة عربية شاملة في مسألة الاجراءات الخاصة بعودة مصر الى الجامعة العربية وقد عبرت هذه المرونة عن نفسها في عدم اتخاذ قرار محدد يلغى قرارات قمة بغداد ١٩٧٨ والاكتفاء باعتبار كلمة د . محصيت عبدالمجيد في اجتماع وزراء الخارجية التمهيدى وكذلك اعتبار كلمة الرئيس مبارك في الجلسة الأولى للقمة من وثائق المؤتمر ، وبالتالي انتفت الحاجة الى استصدار قرار بذاته حول العودة المصرية للجامعة العربية .

٢ - أبرزت اعمال القمة مدى المشاركة الايجابية التي قام بها الوفد المصرى وهو ما عكس الخبرات المصرية الواسعة في هذا المجال وقدرة مصر على لعب دور موازن بين الاتجاهات العربية المختلفة . ولقد وضحت المشاركة المصرية في ثلاثة أمور متداخلة على النحو الآتى : - ١ - تقديم رؤية لكيفية تنشيط العمل العربى المشترك وهو ما طرحه الرئيس مبارك في خطابه في الجلسة الأولى للقمة ، وقد تضمنت هذه الرؤية منهجا متكاملًا من ثمان نقاط هي : -

- صياغة عربية موحدة للسلام .

- دور عربى نشيط في عملية الوفاق الدولى .

٣ - اما دعوة العراق باحلال قوات عربية محل القوات السورية فقد وجدت تأييدا أردنيا غير مباشر مثلما عبر عن ذلك الملك حسين .

٤ - أما الاتجاه الثانى والذي دافعت عنه وقادته سوريا فهو رفض خروج القوات السورية باعتبار ان وجودها مازال شرعيا ، وبالتالي رفض أية قوات عربية تحل محلها . ويظهر من مداخلات العامل السعودى انه يميل الى تأييد هذا الرأى . وتنادى سوريا بالاتفاق على الاصلاحات السياسية أولا ثم العمل بعد ذلك على تنشيط دور المؤسسات السياسية اللبنانية ولاسيما مجلس النواب الذى عليه اختيار رئيس فى مرحلة لاحقة . ويرى الرئيس الاسد ان دوره فى لبنان هو حماية للأمن اللبنانى والأمن القومى السورى معا ، وان وجوده هناك لا يتساوى مع القوات الايرانية والتي يوافق على خروجها - او القوات الاسرائيلية التى هى قوة احتلال يجب العمل على طردها . كما تطرح سوريا ان وجود عون على رأس حكومة عسكرية هو ليس شرعيا كما أنه يمثل اقلية .

ويتضح ان هناك فارقا شاسعا فى الطرفين / الاتجاهين ، ولعل ذلك يفسر خلو قرار القمة من أية اشارة محددة للقوات السورية او لاستبدالها بقوات عربية ، كذلك فان القرار يبدو كمحصلة لهذه الخلافات ومن هنا جاء معبرا عن الية عمل تستهدف رفع مستوى الحركة العربية من وزراء الخارجية الى القادة العرب أنفسهم عبر اللجنة الثلاثية التى تضم العاهلين المغربى والسعودى والرئيس الجزائرى ، ولذلك لم يتناول القرار مسألة الاصلاحات او الانتخابات الرئاسية ، وبصفة عامة يفهم من القرار ان كل هذه الموضوعات سوف تكون محورا لحركة اللجنة الثلاثية ولنشاطها خلال الشهور الستة القادمة .

٣ - الموقف بين العراق وايران : لم يطرح فى اجتماعات وزراء الخارجية ، وكذلك فى القمة ذاتها سوى ورقة عمل واحدة قدمها العراق وتضمنت الدعوة الى بذل الجهود الدولية والاقليمية من اجل تنشيط وتكثيف المفاوضات المباشرة لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، التصدى لكل المحاولات الرامية الى عرقلة او تأخير تطبيق القرار الدولى والتضامن الكامل مع العراق فى الحفاظ على وحدة وسلامة اراضيه ، تأييد الدعوة الى تكليف الأمم المتحدة بتطهير شط العرب ، اطلاق سراح اسرى الحرب ، وتأييد جهود الأمين العام للأمم المتحدة ، ولم يبد أى من وزراء الخارجية العرب سوى الوزير السورى . تحفظات على ماتضمنته ورقة العمل العراقية ، واقتصر يحفظ الوزير السورى على الفقرة الخاصة الداعية الى التضامن مع الموقف العراقى ، الا ان مناقشات القمة لم تشهد مثل

العربية الخاصة بتنقية الاجواء العربية والتي أقرتها قمة عمان الطارئة في نوفمبر ١٩٨٧ .

٤ - ان القرارات التي صدرت عن القمة تمثل نوعا من استراتيجية الحد الأدنى ، ويبرز ذلك تحديدا في موضوع القضية الفلسطينية ومسيرة الجهود الخاصة بالتسوية والتي يتحمل فيها الجانب الفلسطينى الجزء الاكبر من عبء الحركة والمسئولية معا ، وكذلك في موضوع القضية اللبنانية ، والمعروف ان قرارات القمم العربية - سواء الدورية او الطارئة هي حصيلة التوازنات العربية ، ويصدق هذا على قرارات القمة الأخيرة ، الا ان الجديد هنا هو ان هذه القرارات تضمنت مجموعة من اليات العمل سواء في القضية الفلسطينية او اللبنانية الى جانب المبادئ التي تضمنتها القمم العربية السابقة . وهكذا يتضح ان استراتيجية الحد الأدنى كما أقرتها قمة الدار البيضاء قد استكملت جانبها المبادئ وأسلوب العمل . ويبقى التطبيق الفعلى وهو أمر مرهون - بالطبع - بتطورات الاحداث والتوازنات والمواقف الاقليمية - الدولية .

٥ - وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية يبرز الموقف العربى المرن ازاء الاطروحات الاسرائيلية الخاطئة بالانتخابات ، والذي تبنى في واقع الامر الرؤية الفلسطينية في هذا الصدد والتي لا ترفض من حيث المبدأ فكرة الانتخابات ولكنها ترى ضرورة ربطها بالتسوية النهائية وبالاشراف الدولى عليها ، وبالاتسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة .

والدمج بين هذه النتائج وبعضها يساعد على الاستنتاج بأن النظام العربى يمر الآن بلحظة تحول حاسمة ، واذا ماوفقت اللجنة الثلاثية في معالجة القضية اللبنانية في غضون الاشهر الستة القادمة ، فانه يمكن تطوير حالة الاجماع الاجرائى - الموضوعى - كما عبرت عنها قرارات وأعمال القمة الأخيرة - الى حالة من الاجماع الاستراتيجى العربى حول قضايا السلام والتسوية ، والتكامل العربى ، وتنشيط مؤسسات العمل العربى المشترك لمواجهة تحديات البيئة الدولية والأقليمية المختلفة . □

- الاتفاق على مضمون واقعى لمبدأ وتطبيقات الدفاع العربى المشترك

- الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية .

- الايمان بأن تنوع الآراء والاجتهادات لايعنى التناحر والتنافر .

- توجيه الاهتمام بوضع سياسات عملية تؤدي الى التعاون الاقتصادى والثقافى والسياسى . والتوصل الى تصور مشترك للعلاقة بين الجامعة العربية والتجمعات الاقتصادية الثلاث .

- الاهتمام بقضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة والارتفاع بمستوى العالم فى الوطن العربى .

- استقرار العمل الجماعى العربى ، وتثبيت قواعد التعامل كمجموعة عربية واحدة مع العالم الخارجى .

ب - الانفتاح المصرى على كل من القيادتين السورية والليبية والتجاوب مع جهود الملوك والرؤساء العرب فى هذا الصدد ولاسيما جهود الملك والحسن والرئيس بن جديد والرئيس على عبدالله صالح .

ج - التدخل بالتقريب بين وجهات النظر العربية المختلفة ، وهو ما بدا فى محاولة دمج الورتين السورية والفلسطينية ، وصياغة ورقة موحدة مع الكويت حول القضية اللبنانية .

وتدل هذه المشاركة المصرية الايجابية على وعى الدبلوماسية المصرية بالتوازنات العربية المختلفة ، وكذلك تحركها فى ضوء رؤية واضحة للدور المصرى فى سياق النظام العربى ، واخيرا قبول العرب وتأبيدهم لمثل هذا الدور المصرى النشط والفعال .

٣ - بروز حالة من الوفاق بين القادة العرب وبرز دور الملك الحسن فى تجسيد هذه الحالة الايجابية والتي كانت سببا رئيسيا فى احداث المصالحة المصرية مع كل من سوريا وليبيا ، والمصالحة السورية - الفلسطينية - ومحاولة الجمع بين الرئيسين الأسد وصدام حسين ، الا ان عمق الخلافات بين البلدين لم يساعد على انجاح هذه المحاولة ، ومع ذلك يبقى هناك رصيد ايجابى تحقق بالفعل ، ويعتبر فى واقع الامر نوع من استكمال الجهود



اتحاد المغرب العربي

عز الدين شكرى

في

السابع عشر من فبراير الماضى ، فى مدينة مراكش التاريخية ، وفى القصر الملكى ، وقف الرئيس بن على والعقيد القذافى والملك الحسن

الثانى والرئيس بن جديد والعقيد ولد الطابع متشابكى الأيدي ليردوا على هتاف الجماهير التى احتشدت منذ الصباح امام الشرفة الملكية ، وأعلن القادة الخمسة وثيقة انشاء اتحاد المغرب العربى . وذكرت الوثيقة الأسس التى تم عليها اقامة الاتحاد بانها « وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأمانى والتطلعات والمصير » ، و « نظرا لما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولى بصفة عامة ، وماتواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات فى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية » ، و « نظرا لما نلمسه من الحاجة الملحة الى تضافر جهود دولنا » كما حددت اهداف هذا الاتحاد بانها « افضل السبل المؤدية الى صرح المغرب العربى » و « السير على نهج مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تتميز به من تدرج على خطوات رصينة ثابتة وما طبع تخطيطها من عقلانية » . وبأنها « مرحلة اساسية لتحقيق الوحدة العربية » ، كذلك اكدت الوثيقة على احترام سيادة الدول الاعضاء فى الاتحاد وسيادتها القطرية حيث نصت على ان هذا الاتحاد يهدف الى « تعزيز استقلال اقطار اتحاد المغرب العربى وصيانة مكتسباتها » .

ومن قراءة الوثيقة نلاحظ ثلاث سمات رئيسية :
١ - ان الاتحاد يقوم على اعتبارات التجاور الجغرافى وماتبعه من تفاعلات اجتماعية عبر التاريخ ، واستنادا الى امكانيات المنطقة فى التكامل الاقتصادى .
٢ - انه يهدف لمواجهة التحديات المشتركة التى تواجه المنطقة والناجمة عن حدوث تكتلات اقليمية اخرى .

٢ - انه ينص فى اكثر من موضع على احترام استقلالية الدول الاعضاء فى هذا الاتحاد . ولم ينص البيان الختامى على تحديد اجهزة الاتحاد ومؤسساته وان ذكر ان الدول الاعضاء أبرمت « المعاهدة التى تحدد مبادئ الاتحاد واهدافه وتضع هيكله واجهزته » ، الا ان الشكل النهائى لهذه الاجهزة لم يتحدد بعد ، وذكرت المصادر الرسمية ان اجهزة الاتحاد الرئيسية ستتمثل فى الآتى :-

١ - مجلس الرئاسة :- ويضم رؤساء الاقطار المغربية الخمس ، ويتم لتناوب رئاسته مرة كل ستة اشهر ويشغل الملك الحسن الثانى منصب الرئيس الآن ، وينعقد المجلس فى دورة عادية مرة كل ستة اشهر وله ان يعقد دورات استثنائية ، ومجلس الرئاسة هو الهيئة الوحيدة المخولة باتخاذ القرار وتصديق قراراته بالاجماع . وقد رفض الاقتراح التونسى بانشاء سكرتارية دائمة للمجلس ، واستعاض عنها بسكرتارية مؤقتة وغير رسمية .

٢ - مجلس لوزراء الخارجية ولجان وزارية متخصصة تعمل بالتعاون مع لجنة لاستشراف امكانيات التكامل بين بلدان الاتحاد وعرض دراساتها على مجلس الرئاسة ، وتستعين هذه اللجنة بعدد غير محدد من اللجان الفنية .
٣ - مجلس شورى يضم ٥٠ ممثلا عن برلمانات الاقطار المغربية الخمسة بحيث يمثل كل برلمان عشرة اعضاء .

٤ - هيئة قضائية لفض المنازعات الاقليمية وتتكون من عشرة اعضاء ، عضوين عن كل دولة . ولا يزال هذه الاجهزة محل بحث ، ان صرح الملك الحسن الثانى فى اعقاب القمة بأن « هياكل الاتحاد ما تزال محل بحث وانها ستوضع فى صيغتها النهائية خلال الاشهر الستة القادمة » ، كما قال الرئيس بن

عقب الاستقلال ، فقد أدت الأزمة الاقتصادية الحادة وفشل الحكومات المتعاقبة في حلها أو التقليل من آثارها إضافة إلى سوء التوزيع الذي تتسم به كل النظم - بغض النظر عن الخطاب الايديولوجي لهذه النظم - إلى أزمة اجتماعية وسياسية حادة كرسست من اهتزاز الشرعية وشعور المواطن بالاغتراب السياسي والاجتماعي ولعل حوادث العنف التي شهدتها معظم الاقطار المغربية ومدى عنف هذه الحوادث واتساع نطاقها يوضح إلى أي مدى تأكلت مقاعد الشرعية .

ب - تدهور قدرة النظم السياسية على تأطير النشاط السياسي :

بصفة عامة ، شهدت النظم المغربية درجات متزايدة من العجز عن تأطير النشاط السياسي في اقليمها ، ويعني ذلك أن حجم الانشطة السياسية ، التي لا تجد لنفسها قنوات شرعية داخل النظام ، في تزايد . ويرجع ذلك إلى عدد من الاسباب ، فهناك أولا اتساع كبير في حجم المطالب السياسية المتولدة عن نشأة فئات جديدة نتيجة عملية التنمية وأغلب هذه الفئات من قطاع الشباب (يشكل السكان اقل من ٢٥ عاما أكثر من ٦٥٪ من الحجم الكلي للسكان في منطقة المغرب ككل) ، وتتطلع هذه الفئات إلى المشاركة في عوائد التنمية وفي صنع القرار أيضا ، وتتسم بالديناميكية والرفض ، وكلما ضاقت فرص العمل والمشاركة أمامها كلما زاد ميلها إلى الرفض وإلى العنف ، وثانيا تتسم النظم القائمة بدرجة ملحوظة من الجمود ويعني ذلك العجز عن التطور الذاتي للملاحقة التغيرات الاجتماعية الواسعة النطاق والتي حدثت منذ بداية السبعينات ، فظلت النظم تعتمد على نفس الاساليب القديمة - ونفس الوجوه - ولم تلتفت إلى التيارات المتزايدة من الشباب التي لا تجد مكانها داخل النظام والتي تصب خارج اطار النظام .

والنتيجة العملية لذلك هو تدهور سلطة الدولة وتناقص قدرتها على ضبط انيقاع الحياه والصراع السياسي داخلها .

ج - تراجع الايديولوجيا في الخطاب السياسي الرسمي للدولة ، والميل المتزايد لتغليب العوامل ذات الصبغة العملية . وهذه هي السمة الغالبة على النظم السياسية كلها خلال حقبة السبعينات إلا أنها لم تظهر في المغرب إلا منذ بداية الثمانينات وبالتحديد منذ تولي بن جديد رئاسة الدولة الجزائرية .

٢ - التحولات في شبكة النظام الاقليمي المغربي : وتشمل هذه التحولات :

١ - وفاق دولتي القلب : بدأت منذ أول الثمانينات عملية

جديد « نحن نرغب في بناء المغرب العربي خطوة خطوة تجنباً للوقوع في الأخطاء » .

كذلك اتفقت الاقطار الاعضاء على اعمال مبدأ الدفاع المشترك فيما بينهم إزاء العدوان الخارجي ، وتعهدت كل دولة بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي .

ويعد إعلان اتحاد المغرب العربي هو أبرز التطورات في المنطقة منذ استقلال الاقطار المغربية ، ولا يكتسب هذا الحدث أهميته من مجرد الاتفاقات التي تم التوصل إليها - وهي بمختلف المقاييس متواضعة - ولكن من السياق الذي يتم فيه ، هذا السياق الذي يخلق حاجة موضوعية ملحة للتكامل والتعاون تجعل من الاتحاد ضرورة عقلية وليس مجرد عقيدة سياسية ، كذلك يؤثر هذا السياق على صانع القرار في اقطار المغرب وعلى ادراكه لأولوية قضية التكامل ، كما أنه يحدد - في النهاية - المدى الحقيقي الذي يمكن أن تذهب إليه المحاولات التكاملية ومدى النجاح الذي يمكن أن تحزره .

أيضا تأتي أهمية هذا الحدث من كونه أول نتيجة محددة للعملية التي بدأت ارهاصات منذ بداية الثمانينات ، وهي عملية متصلة من التحولات العميقة في السياسة المغربية ستترك آثارها لفترة طويلة قادمة . هذه التحولات تمت - تحليليا - في ثلاثة مجالات رئيسية :

١ - في الدولة المغربية .

٢ - في شبكة النظام الاقليمي المغربي .

٣ - في الاقتصاد القطري والاقليمي .

وقد كانت هذه التحولات جميعها - مع اختلافنا في تقييمها في حد ذاتها سلبا أو ايجابا - تصب في اتجاه دفع الكيانات السياسية القائمة إلى التحول للتعاون والبحث عن صيغة عملية للتكامل فيما بينها - الاقتصادي بالاساس - ومن ثم فإن انشاء « اتحاد المغرب العربي » لا يبدو أنه النتيجة النهائية أو « الثمرة » لهذا المسعى بقدر ما يبدو كبداية لتأسيس اتجاه وحدوي يستجيب لحاجة عملية ملحة . وسوف نوجز هنا أهم هذه التحولات :

١ - التحولات في الدولة المغربية :

دارت هذه التحولات على عدة محاور :

١ - تدهور قدرة النخب الحاكمة على فرض سيطرتها على المجتمع ، وتعرض شرعيتها للاهتزاز وذلك نتيجة لسلسلة متراكمة ومتداخلة من الاسباب من أهمها فشل المشروع القطري الذي قامت الدولة على اساسه شرعية النخبة الحاكمة ، هذا الفشل الذي عكس نفسه في شكل تدهور حاد في مستوى معيشة الشعوب المغربية واهتزاز القيم والآمال التي علقتها هذه الشعوب على حكوماتها الوطنية

٢ - التبعية الغذائية للخارج ، وتدهور نصيب الزراعة من الناتج القومي الاجمالي وتدهور نسبة الاكتفاء الذاتي . (من ٧٥ ٪ ١٩٧١ الى ٥٥ ٪ في ١٩٨٧)

٣ - الاعتماد المتزايد على سلع التصدير ، كالنفط في ليبيا والجزائر ، والفوسفات في المملكة المغربية ، والسياسة في تونس ، ومن ثم التعرض لاثار انكماشية حادة مع انهيار اسعار سلع التصدير (انهيار سعر النفط في ١٩٧٩ ، ١٩٨٣ - الفوسفات منذ ١٩٨١ ، الكساد السياحي منذ ١٩٨١)

٤ - عدم توافر شروط الانتاج الأمثل للانتاج الصناعي من حيث حجم السوق والعمالة في البلدان ذات القاعدة الصناعية الأوسع خاصة الجزائر .

٥ - تزايد عبء الديون حتى في بلدان مصدرة للنفط كالجزائر حيث أصبحت خنقة الدين تستهلك حوالي ثلث الناتج القومي الاجمالي ، بلغت ارقام الديون بالدولار الأمريكي : ٥ مليارات (تونس) ، ١٤,٧ مليار (الجزائر) ، ١٤,٦ مليار (المملكة المغربية) ، ١,٦ مليار (موريتانيا) .

٦ - انتقال آزمات النظام الرأسمالي الدولي الى الاقتصاديات القطرية ، بدءا من تدهور تحويلات المهاجرين والعاملين بالخارج ، ومرورا باستيراد التضخم ، وتضاعف نسب البطالة ، وانتهاء بالهزات التي تتعرض لها البلدان المصدرة للحاصلات الزراعية أضفافة لضعف موقفها التساومي ازاء الخارج .

وقد تبلورت هذه الأزمة عندما بدأت السوق الأوروبية المشتركة في اتخاذ المزيد من التدابير الحفائية ، ولادراك اهمية دول السوق لمنطقة المغرب العربي يكفي ان نلقى نظرة على اتجاهات التجارة الخارجية لبلدان المغرب ، فأوروبا الغربية تمثل الشريك التجاري الرئيسي لهذه المنطقة اذ تستأثر بأكثر من ٨٥ ٪ في المتوسط من تجارة البلدان الخمسة ، فتحصل فرنسا وحدها على ٣٠ ٪ من صادرات المملكة المغربية و ٢٣ ٪ من وارداتها ، وعلى ٢٩,٨ ٪ من صادرات الجزائر و ١٥ ٪ من وارداتها ، وتحصل ايطاليا وحدها على ٢٢,٨ ٪ من صادرات ليبيا و ٢٥ ٪ من وارداتها ، وتشكل مجموعة فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية ثم الولايات المتحدة واليابان الشركاء الخمس الأوائل في هياكل الصادرات والواردات للبلدان المغربية الخمس .

لقد كان انضمام اسبانيا والبرتغال للسوق الأوروبية هو الضربة الأولى التي وجهت لتونس والجزائر والمملكة المغربية ، حيث كانوا يتنافسون مع كل من اسبانيا والبرتغال على تصدير الحاصلات الزراعية للسوق ، وتمكنت المملكة المغربية بعد ذلك من توقيع اتفاقية

بناء التوافق الجزائري - المغربي ، وذلك بحرص شديد ، حيث فتحت كافة ملفات العلاقات بين البلدين وبدء البحث في القضايا الخلافية كالحدود والصحراء والتنافس الاقليمي ، ومن الواضح ان الاساس الموضوعي لبدء هذه العملية هو تيقن الطرفين بأن احراز تفوق مطلق في المنطقة هو امر غير ممكن وعالي التكلفة بشكل غير مقبول ، وبروز الحاجة للتعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية خاصة مع انضمام اسبانيا والبرتغال للسوق الأوروبية المشتركة ، إضافة لخفوت الصراع الايديولوجي والتقارب الموضوعي في التوجهات والمصالح . ومن ثم شهدت العلاقات تحسنا مطردا ومتزايدا توج باعادة العلاقات الدبلوماسية وتبادل الزيارات على مستوى القمة و الاتفاق الضمني على تسوية مشكلة الصحراء .

ب - مصالحات الاطراف : - وبدأت هذه المصالحات بتونس وليبيا وذلك في اعقاب التغيير السياسي في الأولى حيث عرف زين العابدين بن علي بعلاقاته الوطيدة مع القيادة الليبية ، وبالفعل لم يمر وقت طويل على تسلمه للسلطة حتى كانت العلاقات التونسية الليبية قد وصلت الى افضل مراحلها على الاطلاق .

كذلك تمت مصالحة ليبية - مغربية في اعقاب الانهيار الذي اصاب العلاقات بعد لقاء الملك الحسن الثاني ببيريز ، وتم هذا التصالح بوساطة تونسية ورضاء جزائري .

ج - اعادة رسم حدود النظام الاقليمي : حيث بدأ التقاهم المغربي الجزائري في الاستقرار ، في حين طورت تونس وليبيا علاقاتهما للحيولة دون انفراد القطبيين بصناعة السياسة في النظام ، ولا يزال موقف موريتانيا غامضا ، اذن يتحول النظام من الصراع القطبي الثنائي الى حلبة متعددة الاطراف ، الا انه لا يزال من المبكر الجزم بالحدود النهائية لشكل النظام الاقليمي وان كانت عملية اعادة رسمية مستمرة .

٣ - التحولات في الاقتصاد القطري والاقليمي :

أثبتت تجربة بلدان المغرب العربي عجز الاقتصاديات القطرية عن اتمام عملية التنمية ، فلم تنجح الحكومات المتعاقبة في تحقيق الاهداف الطموحة لخطط ومشروعات التنمية التي صيغت في فترة ما بعد الاستقلال . وتكاد اقتصاديات الاقطار المغربية تشترك جميعها في ملامح الأزمة التي زحفت عليها منذ بداية السبعينات ، وبرزت هذه الملامح : -

١ - اختلالات هيكلية في القطاعات الاقتصادية . وعجز متزايد في ميزان المدفوعات « عدا ليبيا » .

٣ - افتقار الاتحاد الى اليات للتنفيذ ، ومن ثم فان عملية تنفيذ اى مقترحات او قرارات تبقى رهن ارادة الدول الاعضاء .

ومن ناحية توفر الاساس الموضوعى للتكامل بين بلدان المغرب العربى ، يمكن تدوين بعض الصعوبات مثل :-

١ - تشابه اقتصاديات الدول الاعضاء ، بل وتنافس منتجاتها ، يضع حدودا نهائية على امكانيات التعاون والتكامل فيما بينها خاصة في مجال التبادل التجارى .

٢ - اختلاف البنية الاجتماعية داخل كل دولة ، واختلاف توجهات النخب الاجتماعية المسيطرة اقتصاديا ، وتخوف بعضها من سيطرة الأخرى اذا ما تم توسيع نطاق حقوق التملك والاستثمار لتشمل جميع المغاربة .

٣ - اختلاف نظم التجارة الخارجية من حيث التمويل وسيطرة جهاز الدولة او القطاع الخاص ، والحاجة الى اتباع مبدأ التخطيط المركزى لتنسيق التعاون بشكل جدى ومدى التأييد الذى يمكن ان يحظى به ذلك من فئات معينة ، اضافة لما يثيره ذلك من مشكلات تتعلق بسعر الصرف وأسس التبادل التجارى .. الخ .

٤ - الموقف من السوق الأوربية وكيفية التعامل معها فى المستقبل القريب وأولويات التبادل التجارى فى ظل الوضع الجديد لدول المغرب ولأوربا ١٩٩٢ .

٥ - الوقت اللازم لاجراء تعديلات حقيقية فى هياكل التجارة الخارجية والمخاطر والظواهر الناتجة عن ذلك وامكانية اجرائه فعليا .

وينبغى هنا التأكيد على ضرورة عدم التركيز على التكامل بمفهوم التعاون التجارى فقط ، بل يجب النظر للتكامل بمفهوم التعاون الاقتصادى ، وهو مفهوم اعمق واشمل بكثير ويتضمن اجراء تعديلات هيكلية فى اقتصاديات بلدان المغرب كلها فى القطاعات المختلفة ، وتنسيق الانتاج والتجارة والسياسات المصرفية والنقدية كى تخلق من المنطقة « منطقة اقتصادية متكاملة » ، ويتطلب ذلك تفاهما سياسيا واسعا ربما يكون أهم من الاتفاقات الرسمية .

ومن ثم فان الاتحاد يمكن فهمه فقط فى هذا السياق ، باعتباره مرحلة أولى على طريق التكامل الاقتصادى وليس نتيجة لهذا التكامل ، فالتكامل عملية طويلة ومعقدة ولم تبدأ بعد ، ومن الأمور الباعثة على التفاؤل أن الظروف التى أفرزت هذا الاتجاه التكاملى مازالت قائمة ولا ينتظر لها أن تتغير فى المستقبل المنظور ومن ثم ينتظر ان يتدعم العمل الوجدوى المغربى ويتقدم . □

للمعاملة التفضيلية مع دول السوق . والان تجيء السوق الأوربية الموحدة عام ١٩٩٢ لتشكل تحولا جديدا فى علاقات التجارة فى المنطقة كلها ، ويصبح من الملح للمغاربة ان يجدوا سوقا بديلا لمنتجاتهم ، حيث سيصبح الوصول لأوربا أكثر تكلفة وأقل ربحية عن الماضى . هذه التحولات التى تجرى داخل الدولة المغربية ، وفيما بين الأقطار بعضها البعض ، وفى المناحي الاقتصادية للأقليم كله ، شكلت الأساس الموضوعى الذى دفع عملية البحث عن صيغة جديدة للعلاقات المغربية ، والذى كان اتحاد المغرب العربى أولى خطواتها . ان انشاء هذا الاتحاد لم يأت نتيجة لعمل فكرى او ايدىولوجى ، ولم يأت كمجرد نتيجة للالتقاء ارادات قادة الأقطار فى المنطقة ، بل على العكس فان هذه التحولات التى تمت وتتم هى التى دفعت هؤلاء القادة للالتقاء وهى التى تضمن تقدم مثل هذا التعاون والتنسيق ، فهؤلاء القادة هم الذين أداروا الصراع فى المنطقة حين كان الصراع هو السمة الحاكمة للعلاقات المغربية ، الذى حدث انن ليس تصالحا مفاجئا ، وانما رد فعل طبيعى للتغيرات الموضوعية التى حدثت فى البيئة الاقليمية والدولية والتى جعلت هذا التقارب ممكنا بل وضروريا .

فاعلية الاتحاد

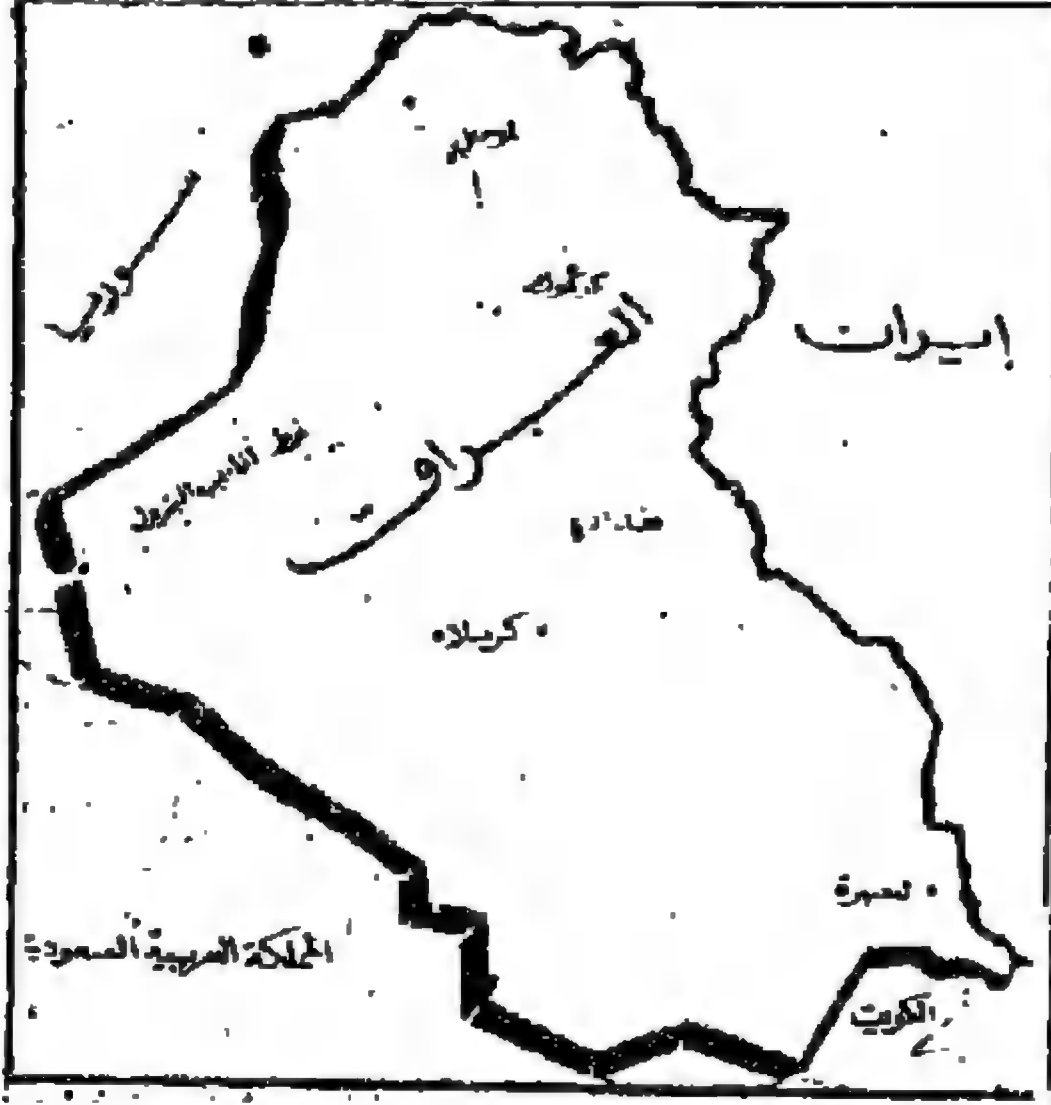
يعد اتحاد المغرب العربى المحاولة الثانية للتكامل الاقتصادى فى المنطقة ، كانت الأولى هى اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربى التى أنشئت عام ١٩٦٤ بمبادرة وزراء الاقتصاد المغاربة واستهدفت استنزاف افاق التعاون الاقتصادى ، وبالفعل اجرت حوالى ٦٠ دراسة حول ميادين التكامل الممكنة ، الا أن افتقار اللجنة الى اليات تنفيذية وعدم توفر ظروف موضوعية ضاغطة من أجل اتمام المشروع حال دون تحول هذه اللجنة الى هيئة وحدوية حقيقية وظلت مقترحاتها جبرا على ورق .

وبالنظر الى مؤسسات الاتحاد نلاحظ :

١ - انها مازالت فى طور الصياغة ، بمعنى انها ليست مؤسسات متبلورة ومتكاملة ، كذلك يلاحظ انها لم تختبر حتى الان فى عمل محدد .

٢ - انها مؤسسات تابعة بالكامل لزعماء الدول الخمس ، ولا تتمتع بأية مبادرة لا من حيث اتخاذ القرار ولا من حيث التنفيذ ، وتعتمد بالكامل على استمرار التفاهم على مستوى الرؤساء والتزامهم بالتنفيذ .

كذلك يفتقر الاتحاد الى أى سلطة مستقلة عن الدول الاعضاء ، فهو ليس فقط لا يتمتع بسلطات « فوق الدول » بل حتى لا يتمتع بسلطة مستقلة « بين الدول » .



الانتخابات البرلمانية العراقية والتعددية السياسية

أحمد أبو الحسن زرد

اجريت

في الأول من ابريل الماضي إنتخابات المجلس الوطني العراقي ، وهي الدورة الثالثة منذ قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وقد تم إنتخاب الدورة الأولى للمجلس الوطني في ٢٠ يونيو ١٩٨٠ ، أما الدورة الثانية فقد اجريت في أكتوبر ١٩٨٤ .

ومن الجدير بالذكر أنه منذ قيام ثورة تموز ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٨٠ لم يكن هناك برلمان منتخب على الرغم من أن الدستور المؤقت كان ينص على انتخاب جمعية تشريعية . في تاريخ يتم تحديده من قبل الحكومة . وفي ديسمبر عام ١٩٧٩ دعى المواطنون للموافقة على مشروع قانون لانشاء جمعية تشريعية تتكون من ٢٥٠ عضوا ، وبموجب قانون الحكم الذاتي الصادر في ١١ مارس ١٩٧٤ انشئ المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي ، والذي يتكون من ٥٠ عضوا ، وقد تم انتخاب دورته الأولى في ١١ سبتمبر ١٩٨٠ ، أما الدورة الحالية وهي الدورة الثانية فقد انعقدت في اغسطس ١٩٨٦ . وينتخب المجلسان التشريعيان بالاقتراع الحر المباشر .

وتأتى إنتخابات الدورة الثالثة للمجلس الوطني متزامنة مع إعلان القيادة العراقية الاتجاه نحو التعددية الحزبية لاتاحة الفرصة امام جميع القوى والتيارات السياسية للمشاركة في صنع القرار السياسى بعد أن خاض الجميع غمار الحرب . كما انه ليس هناك مبرر لاستمرار نظام الحزب الواحد الذى فرضته دواعى الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية الشاملة . وستتوفر في هذا التقرير على دراسة موضوعين رئيسيين هما :

- تقويم الانتخابات الأخيرة .

- التعددية السياسية .

اولا : تقويم الانتخابات الأخيرة :
نؤكد بادىء ذي بدء أن انتخابات ابريل ١٩٨٩ قد تمت اساسا بين المرشحين الافراد وليس على اساس التنافس الحزبى ، وقد تقدم للانتخابات ٩٠٩ مرشحين لانتخاب ٢٥٠ عضوا موزعين كما في الجدول التالى :
يبين من الجدول ان بغداد العاصمة تتمتع بكثافة سكانية كبيرة ، وبأعلى نسبة تمثيل في البرلمان تبلغ ٢٤٪ من مجموع الاعضاء ، في حين تبلغ نسبة تمثيل منطقة الحكم الذاتى التى تشمل محافظات اربيل والسليمانية ودهوك ١٢٪ من مجموع الاعضاء وهذه النسبة تقترب من نسبة عدد السكان الاكراد في العراق والذي يقدر بنحو ١٥٪ من مجموع السكان .
وأوضحت التقارير الرسمية وكما نشرتها صحيفة « ألف ياء » الاسبوعية العراقية (عدد ٥ ابريل ١٩٨٩) ان ثلث عدد المرشحين ينتمون إلى حزب البعث العربى الاشتراكى ، بينما شكل المستقلون نحو ثلثى عدد المرشحين ، وان الانتخابات قد اسفرت عن فوز مائة عضو من المنتمين إلى حزب البعث ، في حين بلغ عدد المستقلين ١٥٠ عضوا .

وكشفت البيانات الخاصة بالتوزيع العمري للاعضاء أن الفترة العمرية من ٣٦ - ٥٠ سنة تمثل ٦٩٪ من مجموع الاعضاء ، في حين مثلت الفئات الاصغر عمرا من ٢٦ - ٣٥ سنة ١٢٪ من مجموع الاعضاء ، أما بقية الاعضاء فتزيد أعمارهم عن خمسين عاما .
وان عدد من يحملون إختصاصات علمية يبلغ ١٨٣ عضوا بواقع ٧٣٪ من مجموع الاعضاء . كما توزع اعضاء المجلس على عدد من المهن منها التعليم الجامعى والتعليم دون الجامعى والقطاع الخاص والمحاماه والزراعة ، ويضم المجلس ٢٢ ممن يحملون درجة الدكتوراه وان هناك ٦٤ عضوا من حملة الشهادة الاعدادية وما دون ذلك .

المحافظة	عدد المرشحين	عدد المقاعد	المحافظة	عدد المرشحين	عدد المقاعد
بغداد	٢٠٨	٥٩	التأميم	٢٥	٩
البصرة	٥٢	١٣	القادسية	٢١	٩
بابل	٧٣	١٧	كربلاء	٢٦	٧
صلاح الدين	٥٤	١٠	ذي قار	٢٧	١٤
اربيل	١٠٢	١١	السليمانية	٣٠	١٤
نينوى		٢٤	الانباء	٥٢	١٣
ديالى	٧٥	١٥	لنجف	٣٦	٩
المثنى	٢٠	٥	اسط	٣٢	٨
ميسان		٨	دهوك	٢٠	٥

المصدر: الجمهورية العراقية ٤/٢ ١٩٨٧

الظواهر الايجابية في الانتخابات

لعل من أهم الظواهر الايجابية في الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة هي استبعاد صيغة التزكية ، بمعنى أن المنافسة كانت بين عدد من المرشحين يزيد عن عدد المقاعد المخصص لكل دائرة ، وفي معظم الدوائر بلغت نسبة المرشحين الى عدد المقاعد ٤ : ١ كذلك تضمنت الدولة وبشكل متساو الدعاية الانتخابية لكل مرشح ، وتأكيذاً لمبدأ تكافؤ الفرص تحملت الدولة نفقات جميع المرشحين دون افضلية حزبية أو وظيفية ، كذلك كفلت الدولة لكل مرشح تنظيم ندوات جماهيرية ، والاعلان عن السيرة الذاتية في كافة وسائل الاعلام دون تمييز بين بعثي وغير بعثي .

وبالنظر الى نتيجة الانتخابات الأخيرة مقارنة بالدورتين السابقتين يمكن الخلوص الى الحقائق التالية :
١ - تزايد نسبة المشاركة في الترشيح والأقبال على صناديق الاقتراع ، فقد بلغ عدد المرشحين في الدورة الأولى للمجلس الوطني نحو ٧٨٣ مرشحاً ، وصل في الدورة الثانية إلى ٨٤٠ مرشحاً ، وتزايد هذا العدد في الدورة الثالثة الى ٩٠٩ مرشحين - وقد بلغت نسبة المشاركة في التصويت نحو ٨٠٪ من مجموع الاصوات وهي نسبة تفوق نسبة الأقبال في الدورتين السابقتين .
٢ - تنامي دور المرأة في المجتمع العراقي : فقد بلغ عدد المرشحات في الدورة الثالثة للمجلس الوطني ٦٢ مرشحة نجحت منهن ٢٧ مرشحة ، في حين كان عددهن في الدورة الثانية ٤٧ مرشحة ، نجحت منهن ٣٢ مرشحة ، وفي الدورة الأولى كان عدد المرشحات ٣٢ فازت منهن ١٦ مرشحة .

بروز دور المستقلين : يبلغ عدد المستقلين في الدورة الثالثة ١٥٠ عضواً ، ومن المعروف أن حزب البعث قد فاز بالأغلبية الساحقة في انتخابات الدورتين السابقتين ، حيث حصل في الأولى على ١٧٥ مقعداً ، وفي الدورة الثانية على ١٨٣ مقعداً . وهذا يعني أن عدد المستقلين في الدورتين السابقتين لم يتجاوز نسبة ١٥٪ من مجموع الاعضاء إذا اخذنا في الاعتبار أن ممثلي منطقة الحكم الذاتي وعددهم ثلاثين عضواً ينتمون الى الأحزاب الكردية المعترف بها من قبل الحكومة . ولاشك ان تزايد عدد المستقلين في الدورة الحالية والذي بلغ ٦٠٪ من مجموع الاعضاء يدعم من عملية الانتقال الى نظام التعدد الحزبي .

بعض الظواهر السلبية في الانتخابات :

من ابرز الظواهر التي صاحبت الانتخابات البرلمانية العراقية بروز حالة العشائرية في بعض المناطق وخاصة الريفية ، والذي تمثل في ظهور عدد من البطاقات تحمل اسم مرشح مستغلاً علاقاته الاجتماعية والعشائرية ، وبروز ظاهرة الانحياز لأبن المنطقة بغض النظر عن كفاءته أو موقفه من معركة التحرير الوطنية .

كذلك بدا واضحاً وبشكل جلي ضعف الأقبال على صناديق الاقتراع خاصة في بعض المناطق الريفية ، ولوحظ أيضاً ضعف مناقشة المواطنين للمرشحين اثناء الندوات التعريفية اذ لم تكن دوائر الناخبين لم تكن دقيقة إذ لوحظ عدم ذكر بعض قوائم الاسماء ، وذكر اسماء دون السن القانونية ، الى جانب ذكر اسماء الشهداء والاسرى والمفقودين ، وظهور اسماء بعض العوائل في أكثر من مركز انتخابي كما أن فترة الدعاية للانتخابات لم تكن كافية .

لزعزعة الاستقرار وتفتيت التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية . ولاشك أن مواقف القوى والتيارات السياسية والحزبية خلال سنوات الحرب مع إيران هو أحد المؤشرات القوية لتحديد مصداقية ووطنية وولاء الأحزاب التي يمكن أن تعمل في ظل التعددية المقترحة .

وقد أعلنت القيادة العراقية أن هناك أحزابا غير مسموح لها قانونا بالعمل السياسي وهي التي ثبت تورطها في مساندة القوى الخارجية أو التي تحاول زعزعة الاستقرار الداخلي ، وتشكل هذه الأحزاب في مجموعها جبهة المعارضة السياسية للنظام العراقي وتتكون من مجموعتين الأولى تشكلت في عام ١٩٨٠ وتسمى الجبهة الوطنية الديمقراطية وتضم الحزب الشيوعي العراقي ، الحزب الاشتراكي الكردستاني ، والمنشقين عن الحزب الديمقراطي الكردستاني . أما المجموعة الثانية والتي تشكلت عام ١٩٨١ فتضم بعض عناصر الشيعة العراقية أو من يسمون أنفسهم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وترتبط تلك المجموعة بالنظام الإيراني . أما الحزب الثوري الكردي ، والحزب الديمقراطي الكردستاني فهما من التنظيمات الكردية الموالية لتوجهات حزب البعث الحاكم .

وعموما فإن التعددية السياسية المقترحة يمكن أن تأخذ أحد شكلين : الأول قيام جبهة وطنية تضم كافة التيارات والقوى السياسية والحزبية تحت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي على غرار ما تم في يوليو عام ١٩٧٣ عندما وقع حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي إتفاقا بإنشاء جبهة وطنية تقدمية ، والتي انضم إليها في عام ١٩٧٥ ممثلو الأحزاب والتنظيمات الكردية والقوى الوطنية المستقلة . وقد تفككت الجبهة في مارس عام ١٩٧٩ عندما انسحل عنها الحزب الشيوعي العراقي .

أما الشكل الثاني فهو التعددية المقيدة بما يعنى السماح للأحزاب التي ثبت ولؤها في فترة الحرب للنظام العراقي ، وحرمان تلك التي تورطت في مساندة النظام الإيراني . مع السماح أيضا بقيام أحزاب جديدة تعبر عن الطبقات الوسطى والصاعدة التي أفرزتها مرحلة التنمية الشاملة .

ويبدو أن التعددية المشمولة بضوابط هي الأكثر توافقا مع البيئة العراقية على الأقل في المرحلة الراهنة التي تتطلب مزيدا من التماسك القومي خاصة وأن الحرب مع إيران لم تضع بعد أوزارها □

ثانيا : الاتجاه نحو التعددية السياسية :

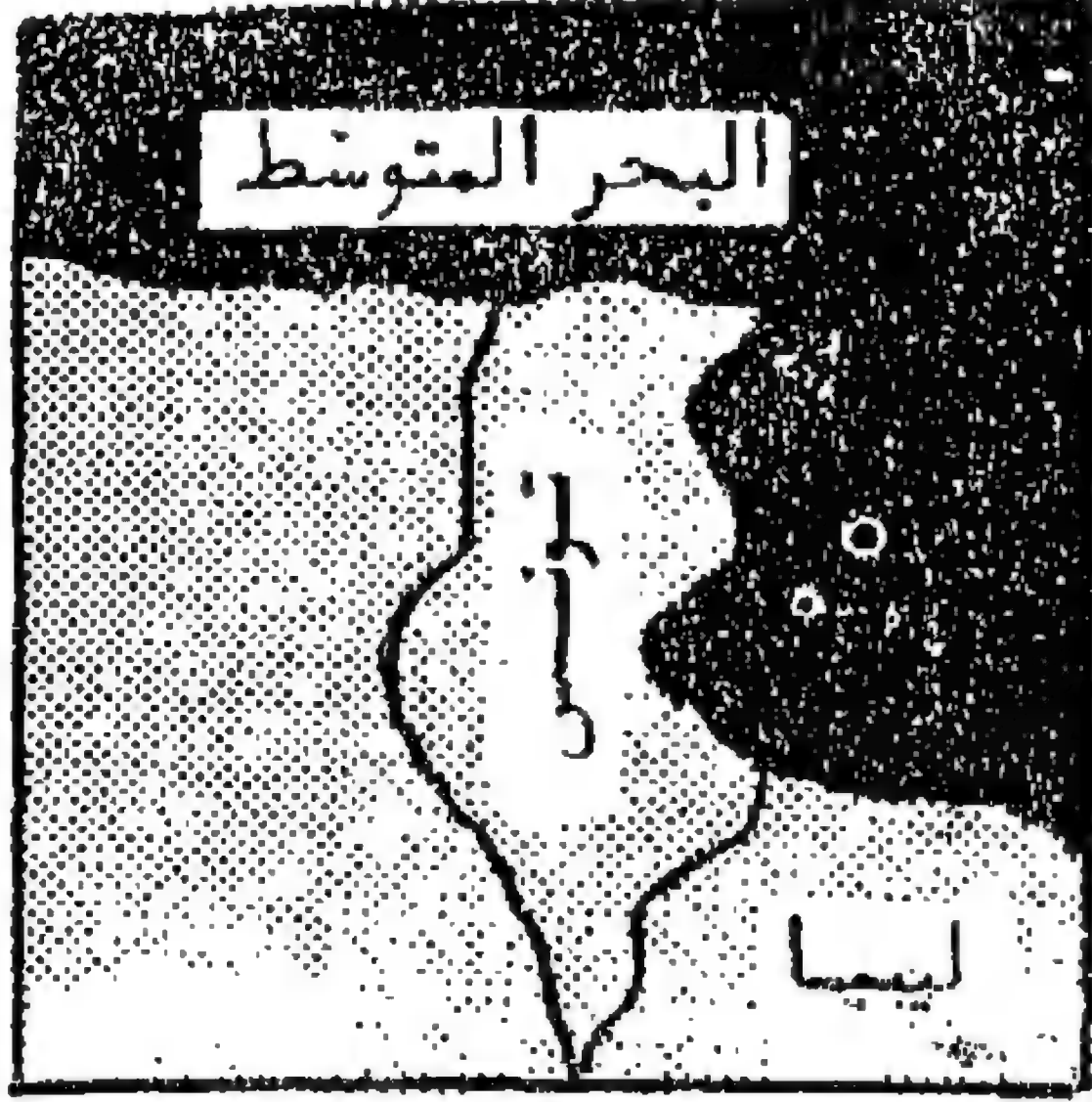
أقرت القيادة العراقية مبدأ التعددية الحزبية إنطلاقا من أن جميع المواطنين على إختلاف اتجاهاتهم السياسية ، ومعتقداتهم الدينية ، وانتماءاتهم القومية قد شاركوا في المواجهة العسكرية مع إيران ، ومن ثم ينبغي أن يشارك الجميع في عملية صنع القرار في مرحلة ما بعد الحرب .

وتتمثل مهمة المجلس الوطني في دورته الحالية وكما صرح بذلك رئيس البرلمان العراقي سعدى مهدي صالح في التصويت على القوانين التي من شأنها التخصيص للانتقال إلى نظام التعدد الحزبي . وقد بدأت اللجان المتخصصة بالفعل أعمالها لاعداد مشروع جديد بهدف اجراء تحويل ديمقراطي يسير في اتجاهين الأول النص على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر ليكون الرئيس مسئولا أمام الشعب ، والاتجاه الثاني اطلاق حرية الصحافة ، وحرية تكوين الأحزاب السياسية ، وعقب موافقة البرلمان على القوانين الجديدة يعلن عن حل البرلمان واجراء استفتاء عام لتحديد موقف الشعب من الدستور الجديد ثم تجرى بعد ذلك الانتخابات التشريعية في ظل التنافس الحزبي .

والسؤال الذي يثور الآن يدور حول شكل التعددية التي سيأخذ بها النظام السياسي العراقي : هل هي التعددية على غرار النمط الغربي الليبرالي ؟ أم التعددية المقيدة ؟

يتعين الإشارة بادلاء ذي بدء إلى أن التعددية وفقا للنمط الغربي تكاد تكون مستبعدة ، يؤكد هذا الاستنتاج ما صرح به الرئيس العراقي صدام حسين بأن « الديمقراطية هي جزء من واقع حال العراق بطريقة تختلف عن الممارسة الغربية في البلدان الليبرالية لموضوع الحريات الديمقراطية » .

وعلى ذلك فإن التعددية السياسية المقترحة في العراق تحتاج إلى ضوابط تملئها طبيعة المجتمع العراقي وخصوصيته ، فالعراق يتشكل من القوميتين العربية والكردية (٧٥٪ من السكان عرب ، ١٥٪ اكرد) فضلا عن ١٠٪ من مجموع السكان من الاثراك ، كذلك هناك التعددية الدينية فيشكل المسلمون ٩٥٪ من السكان ، بينما يمثل المسيحيون ٥٪ من مجموع السكان . اضيف إلى ذلك التعددية المذهبية (٦٠٪ شيعية ، ٢٥٪ سنة) وأهم تلك الضوابط هو عدم الارتباط بقوى خارجية تحاول أو تسعى إلى استغلال واقع العراق التعددي



قراءة تحليلية في الانتخابات التونسية

فتحي على حسين

- ١ - قوائم التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم : في جميع الدوائر وعددها ٢٥
- ٢ - قوائم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين : في ٢١ دائرة
- ٣ - القوائم المستقلة القريبة من حركة النهضة : في ٢٣ دائرة وبالتالي فقد كانت القوة السياسية الثانية
- ٤ - قوائم حزب الوحدة الشعبية : في ٦ دوائر
- ٥ - قوائم التجمع الاشتراكي التقدمي : في ٥ دوائر
- ٦ - قوائم الاتحاد الديمقراطي الوندوي : في أربع دوائر
- ٧ - قوائم الحزب الاجتماعي للتقدم : في ٣ دوائر بالإضافة الى قائمتين تضمنان مثقفين تقدميين مستقلين في دائرتي قفصة والمهريّة .

الحملة الانتخابية :

ولأن الأصوليين اظهروا في الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية نشاطا مميزا ونزلوا الى الشارع بقوة كبيرة وامكانات ضخمة ، فإن التجمع الدستوري صار يحسب لهم حسابا ، فركز هجومه في الصحف والخطب الانتخابية على الخطر الذي يمثله على مكاسب المجتمع المدني ، وبذلك تراجع الصراع الذي كان مستقطبا الساحة قبل الانتخابات بين حزب احمد المستيري والتجمع الدستوري لتحل المباراة الثنائية بين الدستوريين والأصوليين في معظم الدوائر طوال الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية .

وفي هذا السياق تحركت ماكينة « الحزب التقليدية ... لتقود الهجوم المضاد على المد الأصولي . فجاءت نتائج الاقتراع حيلة بالولادة السياسية إذ فاز بن علي فوزا ساحقا بالرئاسة بعد حصوله على ٩٩,٢٧ من الأصوات وفاز الدستوريون بجميع مقاعد مجلس النواب الـ ١٤١ بعدما حصلوا على ٨٠ ٪ من اصوات الناخبين البالغ عددهم مليونين وسبعمائة الف ناخب بينما حصلت

خلاف ماتوقعه المراقبون افرزت الانتخابات البرلمانية التونسية التي اجريت في الثاني من ابريل الماضي ، توزيعا جديدا للخارطة السياسية في تونس . هذا التوزيع الجديد سيلقى بظلاله على العلاقات بين الحكومة والمعارضة على امتداد السنوات المقبلة ، ومن أبرزه وضع نهاية للمبارزة بين حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة احمد المستيري والتجمع الدستوري الديمقراطي - الحاكم - وظهور استقطاب جديد بين التيار الديني ممثلا بـ « حركة النهضة » فالأصولية والحزب الحاكم . وهذا الاستنتاج له مرتكزاته الموضوعية ، ففي عام ١٩٨١ كانت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المنافس الرئيسي للحزب الدستوري وكادت تفوز بالأغلبية في البرلمان وحظيت بتأييد واسع من القوى الأصولية . إلا أن هذه الظروف لم تكن ثابتة ، فالحزب الدستوري الذي تحول الى « التجمع الدستوري الديمقراطي » بعد عزل بورقيبة ، تبني برنامجا ديمقراطيا والتعددية السياسية وقطع خطوات مهمة في هذا المجال مفرغا بذلك الحركة المنافسة من برنامجها . والتيار الديني صار يدافع عن رايته الخاصة ويحذق اللعبة السياسية سعيا للحصول على ترخيص العمل الشرعي ، وقبل من أجل ذلك تغيير اسمه من « حركة الاتجاه الاسلامي » الى « حركة النهضة » نزولا عند مقتضيات قانون الأحزاب الذي لايجيز تأسيس أحزاب سياسية على أساس الدين أو اللغة . وكانت الخطوة الحاسمة في هذا المجال - والتي فاجأت الجميع - هي قرار « حركة النهضة » تأليف قوائم مستقلة في معظم الدوائر الانتخابية لمنافسة الحزب الحاكم . ومن ثم سقطت فكرة « الجبهة » التي استهوتها معظم الأحزاب في الجلسة التي عقدتها اطراف الميثاق الوطني في شهر فبراير الماضي وصارت « المباراة » عنوان الانتخابات . فتقدمت سبع قوائم مختلفة تنتمي الى سبعة احزاب هي :

تأريخ وتعليقات

إذ بقي مجلس النواب مكوناً من أعضاء الحزب الحاكم بالرغم من أن المفترض أن أجد أهدافها هو فتح الباب لمشاركة الأحزاب المعارضة في البرلمان . وهو الأمر الذي يمكن استناده - من وجهة نظر معينة - إلى مشروع بن علي في الحكم ، إذ يرى بعض المراقبين أن ٩٠٪ من برامج الأحزاب التي خرجت من رحم المؤسسة الحزبية الحاكمة قد تحقق بعد وصول بن علي إلى الحكم خصوصاً أن العنوان الكبير لبرامج هذه الأحزاب هو إقامة الديمقراطية وضمان تعدد الأحزاب وحرية الصحافة وحرية الانتخابات ، وهي مسائل وضعها بن علي في جدول أعماله وشدد عليها في جميع خطبه بل شرع في إنجاز معظمها حينما منح ترخيصاً بالعمل الحزبي المشروع لثلاثة أحزاب جديدة (الحزب الاجتماعي للتقدم بزعامة منير الباجي ، وحزب التجمع الاشتراكي التقدمي بزعامة أحمد نجيب الشابي وحركة الوحدة الشعبية بزعامة محمد الحاج عمر ، فأصبح عدد الأحزاب المرخص لها سبعة . كما وضع حداً لمرحلة تهميش المعارضة بتزع فتيل المواجهة الصعبة بين السلطة وحركة الاتجاه الإسلامي عندما أصدر عقواً رئاسياً عن أميرها راشد الغنوشي وسمح بعودة عبد الفتاح مورو من المنفى ، كذلك أطلق سراح المعتقلين السياسيين وقتئذ أصول النضال الحزبي المشروع بوضعه صياغة جديدة لقانون الأحزاب في أبريل ٨٨ ضمن ضوابط معينة (لايسمح بقيام أحزاب على أساس الدين أو اللغة أو العنصر أو الجنس) وأمر بإذاعة أذان الصلوات الخمس في الإذاعة والتلفزيون . فضلاً عن الخطوة الديمقراطية الكبيرة بإعلان إلغاء النص الخاص بالرئاسة مدى الحياة ، والنص المتعلق بتولي رئيس الوزراء منصب الرئيس في حالة خلوه بحيث يتم انتخاب الرئيس انتخاباً مباشراً من الشعب مع عدم جواز انتخابه لأكثر من فترتين .

غير أن وجهة النظر الأخرى ترى أن الهزيمة التي منيت بها كل الأحزاب المناقصة للتجمع الدستوري هي نتيجة التأثير على إرادة الناخبين وعدم احترام أصول اللعبة الديمقراطية واستخدام جهاز الإدارة لصالح مرشحيه وقوائمه . وهو ما عبرت عنه المجموعتان المعارضتان الرئيسيتان وهما حزب الاشتراكيين الديمقراطيين ، وحركة « النهضة » ذات التوجه الإسلامي حينما زعمتا قيام الحزب الحاكم والسلطات المحلية بعمليات تزوير واسعة النطاق خلال الانتخابات ، وقالتا إن السلطات أقدمت على نفس المخالفات التي كانت ترتكبها في عهد الرئيس السابق بورقيبة (السياسة (١٩٨٩/٤/٤)

القوائم المستقلة « الأصوليون » على نسبة تتراوح بين ٩ و ١٤٪ بحسب الدوائر ، ونالت الأحزاب المعارضة الأخرى بما في ذلك حركة الديمقراطيين الاشتراكيين نسباً تراوحت بين ٢١٪ و ٣,٧٥٪ من الأصوات .

تفسير النتائج :

ورغم توقعات المراقبين بفوز بن علي بالرئاسة وفوز التجمع الدستوري الديمقراطي - الحاكم - بأغلبية كبيرة ، إلا أن النجاح الساحق الذي حققه الرئيس والحزب جاء مفاجئاً للجميع وشكل علامة استفهام بارزة حول مستقبل الحياة السياسية في تونس بعد تغيير السابع من نوفمبر ١٩٨٧ .

فلاشك أن نسبة الـ ٩٩,٢٧٪ التي حصل عليها الرئيس لابد أن تضيق الخناق على الكوادر الطامحة في التغيير في المستقبل والا لأصبح بن علي كسلفه - من الناحية العملية على الأقل - رئيساً مدى الحياة ، وبالتالي يصبح لامعنى للتعديل الجديد الذي أدخله بن علي على الدستور التونسي في يوليو ١٩٨٨ وينص على إلغاء مادة تولى رئاسة الجمهورية مدى الحياة .

أما الانتخابات البرلمانية فقد قوضت آمال المعارضة في أن تتمكن من كسر احتكار الحزب الحاكم للسلطة ولو لمرة واحدة منذ أكثر من ٣٠ عاماً ، رغم أنها جرت في مرحلة الانفتاح السياسي الذي تعهد به بن علي منذ توليه السلطة في ٧ نوفمبر ٨٧ وأكد عليه في خطابه الرئاسي الذي سبق الانتخابات بأيام ... وهي بذلك تختلف عن الانتخابات السابقة التي ولجت البلاد في عهد بورقيبة سواء تلك التي جرت في ظل نظام الحزب الواحد (١٩٦٤ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٩) وهي جميعاً انتخابات الصوت الواحد واللون الواحد . أو تلك التي جرت في ظل نظام التعددية السياسية التي سلم بها بورقيبة مع بواكير الثمانينات نتيجة أزمات وصراعات أضعفت حكمه (١٩٨١ ، ١٩٨٦) حيث أفضت الأولى - انتخابات ١٩٨١ - إلى برلمان من لون واحد ، وأعلنت المعارضة آنذاك أنها فازت بأغلب المقاعد وفسر محمد مزالي بعد خروجه من رئاسة الوزارة في ذلك الوقت هذه النتائج المعكوسة بأن الرئيس بورقيبة أمر بتزوير النتائج خوفاً من أن يغدو سجيناً للمعارضة . بينما جاءت الثانية - انتخابات ١٩٨٦ - في ظل أجواء احتقان سياسي ومواجهات مع السلطة الأمر الذي أدى إلى مقاطعتها بشكل واسع وخصوصاً من أطراف المعارضة .

وعليه يتضح أن انتخابات الثاني من أبريل ٨٩ طرحت « إشكالية » « تقليدية مستحدثة » في أن واحد ،

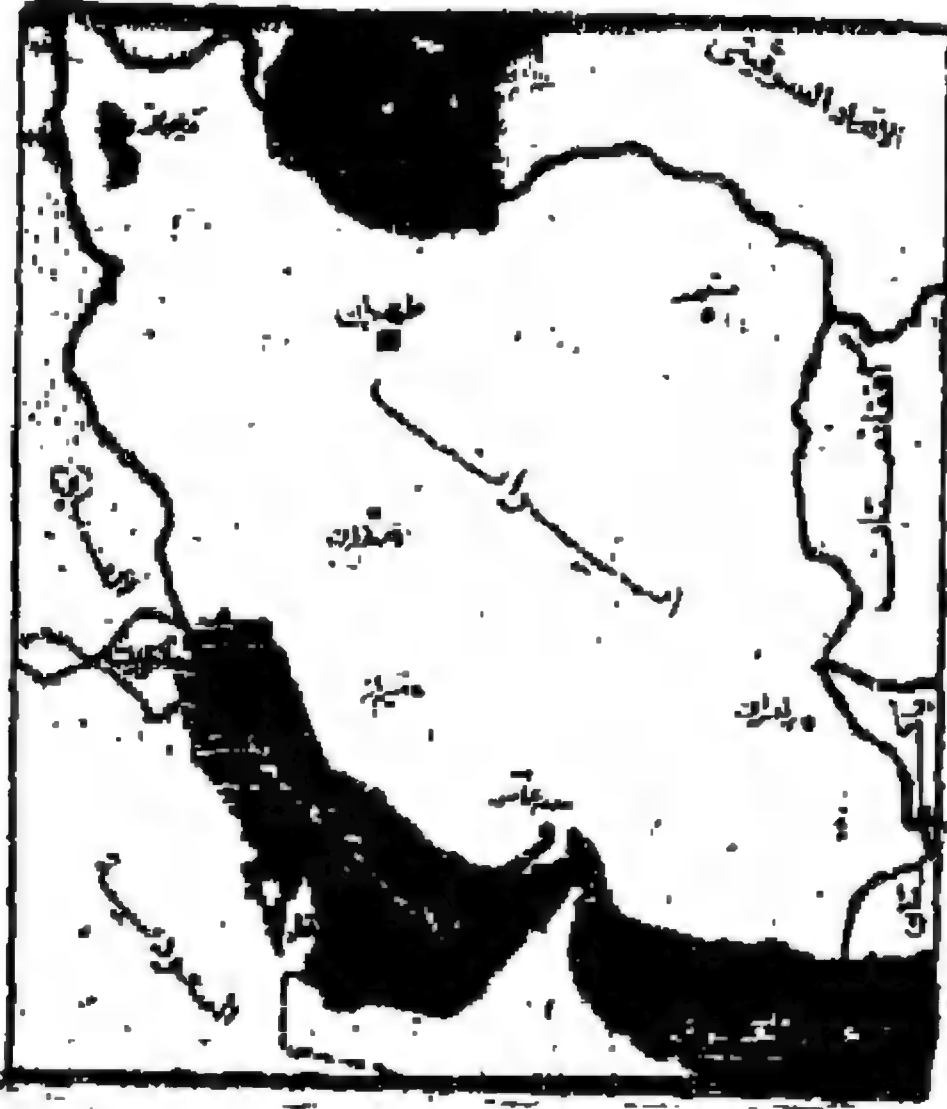
مستقبل الحياة السياسية في تونس :

في الحقيقة ان الواقع الجديد الذي يجوز اعتباره اهم استنتاج من هذه الانتخابات هو خلط الأوراق واعادة توزيعها على نحو أدى الى وضع الأصوليين في مواجهة ديمقراطية مع الدستوريين في مقابل تهميش الأحزاب المدنية وققدانها مكانتها السابقة في اللعبة السياسية . ولاشك ان هذا المعطى الجديد سيؤثر في مستقبل الخريطة السياسية والحزبية في تونس بصفة خاصة وشمال افريقيا على وجه العموم ، خاصة ان الجزائر تعيش بدورها تجربة ديمقراطية أعلن خلالها عن تكوين حزبين لهما ميول اسلامية .

هذا ولايستبعد العديد من المراقبين ان تسمح السلطة في تونس للاسلاميين باصدار جريدة ناطقة باسمهم واطار قانوني يتحركون داخله ليكفوا عن استخدام ورقة « الاستثناء » والبروز في « مظهر » المظلوم » خاصة وان التيار الاصولي صار يخذل لعبة المناورة السياسية والتأقلم مع واجبات العمل الشعبي . فصحيح ان الانفراج الحالى والخطوات الانفتاحية المقررة منذ تغير السابع من نوفمبر ابطلت مفعول القبلة الاصولية الموقوتة الى حد كبير ، لكن هذا التيار عرف كيف يوظف المناخ الجديد لصالحه ، وكيف يستفيد من أجواء الديمقراطية مثل استفادته من أجواء الكبت السياسي . ويلاحظ ان هذا الاحتمال الخاص بتقنين التيار الاسلامي يطرح امام استئثار حزب الحكومة بمائة في المائة من مقاعد البرلمان الجديد الى درجة ان رجل الشارع تخوف من امكانية العودة الى منطق الحزب الواحد والموقف السياسي الواحد . وهو ما أدركه بن علي جيدا حينما سارع فور اعلان نتائج الانتخابات الى محاولة ازالة تلك التخوفات بقوله « ان كان الفوز حليف

ذمرشحي التجمع الدستوري الديمقراطي فينبغي ان يدرك الجميع ان ذلك لن يكون سببا في اقضاء غيرهم أو عدم الاستماع اليهم ، بل اقول مجددا ان تونس لكل التونسيين ، واننى كما اسلفت مرارا رئيس كل التونسيين والتونسيات عامل على الاستعانة بكل الكفاءات والخبرات واشراكها فعليا في كل مايتعلق بمصلحة البلاد وتقدمها ومنعتها (الشرق الاوسط ١٩٨٩/٤/٥) ... وقد تعزز ذلك فعليا بضخ دماء جديدة ذات كفاءة عالية في التشكيل الوزاري الجديد الذي اعقب الانتخابات بعشرة أيام ، مثل د . محمد الشرفي الذي تولى مسؤولية وزارة التربية والتعليم وهو معروف بنضاله الدائب في سبيل صيانة حقوق الإنسان وضمان الحريات الفردية والعامّة في اطار ارقانون ود . الدالى الجازي الذي اضطلع بمهام وزارة الصحة العامة وهو من الشخصيات البارزة في حركة المعارضة وكان من مؤسسي رابطة حقوق الانسان وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين - الا انه استقال من الحركة مؤخرا لاعتراضها على الدخول في ائتلاف انتخابي مع الحزب الحاكم - ود . منصر الرويس وهو من أبرز الكفاءات الشابة والوجهة التي عرفها الرأي العام بعد السابع من نوفمبر وقد عهدت اليه مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية .

ولاشك ان هذا النموذج من الشخصيات والوجوه الجديدة التي تميز بها التشكيل الوزاري الجديد الى جانب بقية الكفاءات العالية من الوزراء وكتاب الدولة يمثل تجسيدا فعليا كبيرا لما سبق أن أعلن عنه الرئيس بن علي اثر الاعلان عن نتائج الانتخابات والرامي الى تجنب احتكار السلطة واستيعاب أوفر عدد من الكفاءات المؤمنة بالتوجهات الديمقراطية والفلسفية والانسانية التي ارتكزت عليها مبادئ السابع من نوفمبر بغض النظر عن الميول السياسية والتوجهات الفكرية [



وفاة الخميني والصراع على السلطة في إيران

خالد زكريا السرجاني

استقالة آية الله منتظري الخليفة المعين للخميني في مارس الماضي فانه لم يعد هناك خليفة للامام ولذلك فان البعض فسر هذا الاختيار بأحد احتمالين الاول ان يكون الامام الخميني قد رشح خامنئي لخلافته في وصيته والثاني ان يكون مجلس الخبراء الذي أناط به الدستور مهمة اختيار القائد أو مجلس القيادة قد عجز عن الاتفاق على شخص تتوافق فيه الشروط التي حددها الدستور وأهمها صلاحية المرجعية والقيادة ، كما عجز في الوقت ذاته عن الاتفاق على اختيار مجلس للقيادة فكان الحل هو اختيار مرشح الحد الأدنى الذي يشغل الموقع مؤقتاً دون ان يثير خلافات كبيرة .

ولكن المؤكد ان هذا الاختيار يلقى ظلالاً من الشك حول استمرارية الاخذ بصيغة ولاية الفقيه على الساحة السياسية الإيرانية فخامنئي وان كان من « السادة » الذين هم من سلالة الرسول لم يرد اسمه على الإطلاق ضمن المرشحين لهذا المنصب لانه لا يملك صلاحية المرجعية التي نصت عليها المادة (١٠٧) من الدستور الإيراني والصلاحية هي المرحلة التي تؤهل صاحبها للافتاء والاجتهاد بحيث يصح له ان يكون مرجعاً فقهياً له مقلدوه واتباعه وهي مرتبة لا يبلغها المرء الا بعد ان يعد رسالته العلمية التي تؤهله لان يصبح « آية الله » ويجوز له ان يجتهد وبعد ذلك يفتتح امامه الطريق ليصبح مرجعاً ولكن خامنئي يعد في مراتب الحوزة حجة الاسلام أى انه في مرحلة اعداد رسالته العلمية ولم يعرف عنه إهتمامه بالفقه مثل عنايته باللغة والأدب وهو ما دفع مجلس العلماء فيما بعد الى منحه لقب آية الله حتى يكون أهلاً للمنصب الذي تولاه وهو أمر سعيثير بلا شك ردود افعال معارضة داخل الحوزة العلمية بإيران .

وعلى الرغم من ان خامنئي يقتقر الى المكانة الدينية التي كان يتمتع بها آية الله الخميني وليس من المحتمل ان يمارس السلطة نفسها التي كان يمارسها سلفه في شؤون إيران الاجتماعية والسياسية لأنه لا يمتلك

وفاة الزعيم الإيراني آية الله الخميني عبداً من التكهّنات حول مستقبل الثورة الإيرانية التي ظلت ما يزيد عن ١٠ سنوات تأخذ كثيراً

أثارت

من اهتمامات المحليين المعنيين بشؤون الشرق الأوسط ذلك لأنها تعد أحدث ثورات القرن العشرين . كما انها جاءت بنموذج جديد للثورات أطلق عليه « الثورة الإسلامية » الأمر الذي دفع بعض المصلين الى الاقرار بإمكانية تكرار هذه التجربة في أكثر من بلد عربي واسلامي بالاضافة الى ان أغلبهم أرجع تزايد ما أطلق عليه « المد الإسلامي الاصولي » الى نجاح هذه الثورة التي أكدت إمكانية قيام دولة على اساس ديني في الشرق الأوسط .

الأمر الآخر الذي أثار المزيد من التكهّنات عقب وفاة الخميني هو اختيار علي خامنئي خلفاً للامام الراحل وهو الاختيار الذي لم يتوقعه أحد من المعنيين بشؤون الدولة الإيرانية مما دفعهم الى التأكيد على ان هذا الاختيار هو بمثابة اختيار مؤقت سيؤدي في المستقبل القريب الى اشتعال الصراع على السلطة بين الأجنحة السياسية المتواجدة على الساحة الإيرانية . ومن هنا فاننا سنركز في هذا التقرير على ثلاث نقاط أساسية هي :

أولاً : مغزى اختيار علي خامنئي خلفاً للخميني .
ثانياً : مستقبل الصراع على السلطة في إيران .
ثالثاً : الوضع الداخلي والعلاقات الاقليمية والدولية لإيران في المستقبل القريب .

أولاً : مغزى اختيار علي خامنئي خلفاً للخميني : يكاد يجمع المراقبون على ان خامنئي كان هو « مرشح الحل الوسط » وانه كان أقل القيادات الإيرانية تطلعا نحو السلطة . وعلى ان تعيين خامنئي لشغل هذا المنصب « السياسي والديني والادبي » في وقت واحد حال دون ظهور فراغ كان يمكن ان يثير اضطراباً وقلقاً داخل الأوساط الدينية الإيرانية فقد انزعج الكثيرون لأنه منذ

الصفات القيادية التي تؤهله للقيام بدور الامام الا ان اختياره في هذا المنصب يحمل دلائل مهمة تتمثل في الآتي :

١ - انه يمثل وجهة النظر المحافظة والمعتدلة في النظام الايراني فهو بين جماعة الروحانيات التي تضم كبار العلماء المناضلين منذ عهد الشاه وتبني موقفا محافظا في أمور السياسة والاقتصاد . وفي هذا الصدد فانه يذكر ان خامنئي هو الذي دعا الى انتهاء دور حرس الثورة وطالب بضم قواته الى الجيش كما انه هو الذي حاول ان يطوق موضوع فتوى الامام الخميني باهدار دم سلمان رشدي وأعلن في إحدى خطب الجمعة ان إعتذار رشدي قد يبريء سناخته لكن صوته ضاع وسط الضجة التي أثارها التيار المتطرف حول الموضوع . كما ان خامنئي كان بين من يحدون انفتاح ايران على العالم الخارجي وتحمل في سبيل ذلك انتقادات حادة من قبل المتطرفين ولذلك فقد قوبل اختياره للمنصب بارتياح شديد في العالم الغربي الذي فسره باعتباره دلالة على ان الجماعات الأقل تطرفا هي التي ستستأثر بالسلطة في المستقبل .

٢ - أثبت هذا الاختيار ان تيار العلماء المحافظين لا تزال له الغلبة في المؤسسة الحاكمة في ايران خاصة داخل مجلس الخبراء وصيانة الدستور وان تيار التشدد الذي يمثله بعض رموز الجيل الثالث مثل أحمد الخميني ومختشمي كروي وغيرهم ليس لهم تأثير قوى في مؤسسات صنع القرار .

٣ - يعد اختيار خامنئي لهذا المنصب انتصاراً كبيراً لهاشمي رفسنجاني حيث يوجد تنسيق بين الاثنين منذ انتخابات مجلس الشورى التي جرت في الصيف الماضي وكان الدافع الأساسي لهذا التنسيق هو مواجهة نفوذ أحمد الخميني . ورفسنجاني هو حتى الان المرشح الوحيد لمنصب رئيس الجمهورية الذي سيتم الاقتراع عليه في ١٨ أغسطس القادم . وقد نجح رفسنجاني في اقناع الخميني قبل وفاته بضرورة اجراء تعديلات على الدستور لاعطاء صلاحيات أكبر لرئيس الجمهورية والغاء منصب رئيس الوزراء ليكون النظام السياسي اشبه بالنظام الأمريكي . ومن هنا فان وصول رفسنجاني الى سدة الرئاسة بصلاحيات أكبر مع وجود خامنئي في منصب المرشد بامكانياته المحدودة سيكون بلا شك في مصلحة رفسنجاني الذي سيكون هو الشخصية القوية والمؤثرة والتي لا يمكن منازعتها في المستقبل . ورفسنجاني سيعمل بلا شك على اعطاء صفة الديمومة لاختيار خامنئي حتى لا يأتي مجلس حكماء يتولى المهمة أو أخذ رجال الدين الأقوياء الذين يمكن ان يقوضوا من سلطات رفسنجاني كرئيس للجمهورية .

٤ - ان اختيار خامنئي يسقط عمليا وفعليا مبدأ ولاية

الفقيه بغض النظر عن الاجراءات التي اتخذت لاضفاء صيغة الشرعية على هذا الاختيار فخامنئي كما سبق وذكرنا - ليس هو الأكثر اعتدالا وعلماً وشجاعة وتقوى بين رجال الدين في ايران فهناك من الناحية الدينية ستة يحوزون على لقب آية الله العظمى بالاضافة لعلماء وشخصيات دينية بارزة تعيش داخل ايران ولا يمكن لخامنئي ان يفرض على أي من هؤلاء اراءه وقراراته واجتهاداته .

وسقوط مبدأ ولاية الفقيه يفتح الباب امام أحد احتمالين الأول استبدال خامنئي بعد فترة بمجلس قيادة يضم ثلاثا أو خمسا من الشخصيات الدينية البارزة في البلاد وحينذاك سيلعب هذا المجلس دور المرجع الديني الأعلى والمشرف على شئون ايران . والثاني فصل أمور الدين عن الدولة وهو ما يؤيده رفسنجاني وعدد من الشخصيات الدينية والسياسية في ايران . وفي الحالتين فان وجه الجمهورية الاسلامية سيتبدل بصورة اساسية وجذرية .

ثانيا مستقب الصراع على السلطة في ايران :

لا يمكن القفز على حقيقة أساسية أكدتها أغلب التقارير التي كانت تخرج من طهران وتخرج الان بعد وفاة الخميني والتي تقول ان الجمهورية الاسلامية الايرانية سوف تخوض معركة حكم حقيقية كانت قائمة في حياة الخميني بشكل خافت ولكنها ستنتقل بقوة بعد رحيله . فالصراع على السلطة بدأ فعليا بالتحديد في مارس الماضي بعد استقالة آية الله منتظري من المنصب الذي كان يعد فيه خليفة للخميني . وبعد عزل منتظري أو « استقالته » قام صراع على السلطة بين حجة الاسلام هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى الذي يتمتع بتأييد عدد من رجال الدين المعتدلين وأجنحة من قوات حرس الثورة والقوات المسلحة وأحمد الخميني الذي يتمتع بتأييد عدد من رموز الجناح المتشدد أو « الراديكالي » في النظام وعلى رأيهم مير حسين موسوي رئيس الوزراء وحجة الاسلام علي أكبر سحتشمي وزير الداخلية وحجة الاسلام محمد كمشهوره وزير الأمن والاستخبارات وآية الله علي مشكيني رئيس مجلس الخبراء وحجة الاسلام مهدي كروي ممثل الخميني في مؤسسة الشهداء وهؤلاء يشكلون قوة سياسية وعقائدية وتنظيمية وأمنية وعسكرية في البلاد وتعتبر نفسها تمثل خط الامام الخميني أفضل من القوى الأخرى .

وبوفاة الخميني سيدخل الصراع على السلطة قوى أخرى على رأسها آية الله حسين علي منتظري الذي لا يزال يعتبر نفسه الأجدر والأحق بقولي مركز مرشد الثورة الايرانية بعد رحيل الخميني ومنتظري يرغب في

للاخلاف عن خط الامام وتانيا على الذين يعتبرون أعداء لخط الامام في الأفكار المجاورة وثالثا على من يعتبرونهم أعداء الاسلام في العالم وهم الذين حاربوا مبادئ الامام الراحل .

٤ - ان ما يسمى بالتيار المعتدل أو القيادة المتفق عليها في ايران ما بعد الخميني لا يمكن لها ان تحيد عن خط الامام خاصة في المرحلة الأولى لأن الراديكاليين أو المتطرفين سيسحقون هؤلاء بمختلف الوسائل .

٥ - ليست هناك في ايران حاليا شخصية واحدة أو قوة معينة قادرة على حسم الصراع لصالحها وتسلم الحكم بصورة كاملة لذلك فان الصراع سيشهد في المرحلة المقبلة بين القوى التي تعتبر نفسها تمثل خط الامام تريد تنفيذ نهجه كنهج احمد والتيار المتشدد الذي ينتمي اليه حجة الاسلام علي أكبر محتشمي وزير الداخلية وبين تلك القوى التي تريد الابتعاد فعليا عن خط الامام دون ان تقول ذلك علنا وعلى رأسها هاشمي رفسنجاني وستحاول كل من هذه الشخصيات والقوى الادعاء بانها الاقرب الى خط الخميني والأكثر اخلاصا لنهجه وليس هناك مرجع أعلى قادر على حسم الخلافات بينها ومن هنا فانه يجب عدم استبعاد احتمالات بروز تحالفات جديدة في الساحة الايرانية كما يجب عدم استبعاد بروز قوى جديدة في ساحة الصراع قد تكون موالية للغرب تحاول الاعتماد على الجيش الايراني أو على عناصر بارزة فيه لفرض وجودها أو التدخل في الصراع على الحكم بصورة فعالة .

وهنا يجب أن نسجل ان القوات المسلحة بجميع فئاتها أعلنت الولاء لهاشمي رفسنجاني حيث أصدر الجيش وحرس الثورة بياناً مشتركاً أعلنوا فيه « إستعدادهم لحماية قيم الجمهورية الاسلامية تحت القيادة الموحدة للقائد العام للقوات المسلحة بالنيابة هاشمي رفسنجاني » الذي يتمتع ايضا بدعم وتأييد تجار البازار ورجال الأعمال لذا فمن المرجح ان يكون تحالف العلماء والتجار هو الاتجاه المسيطر في المستقبل المنظور .

وهذا الوضع سيفرض على القوى المتشددة التي يقف على رأسها احمد الخميني ان يظل في موقعه ولا يتحرك وأن يترك الصراع على السلطة يأخذ مداه دون ان يلوث سمعته كنجل لزعيم الأمة الراحل من خلال الصراع على السلطة ولكنه قد يستغل صلة القربى بالخميني في مرحلة تالية اذا وجد ان هناك بحثا عن زعيم جديد يخرج البلاد من متاهة الصراع ويعيد لها التماسك ومن المؤكد ان الهالة العاطفية والدينية التي يحملها الايرانيون لأبيه يمكن ان تكون عنصراً في طرح نفسه كزعيم في المستقبل .

وهنا يمكن القول انه مهما كانت الخلافات بين خامنئي

لعب دور مؤثر وفعال في الحياة السياسية الايرانية في المرحلة المقبلة وله انصاره واتباعه داخل ايران وخارجها . والقوة الثانية المهية لدخول الصراع على السلطة في ايران هي القوى الليبرالية الممثلة في شرائح المثقفين والسياسيين المدنيين ويقف في مقدمتها حزب نهضة ايران الذي يرأسه المهندس مهدي بازرگان أول رئيس للوزراء عقب الثورة وهذا التيار ضعيف نسبياً بالمقارنة مع مراكز القوى الاخرى الا ان وجوده في الساحة الايرانية يمكن ان يزداد قوة بعد رحيل الخميني ويمكن ان يشكل نواة لحركة مدنية ليبرالية تلتف حولها قوى وشخصيات ايرانية في الداخل والخارج . وربما كان الخيار المتاح امام هذه القوة في الوقت الحالي هو ان تقف مرحليا مع التيار الداعي الى اعادة بناء ايراني اقتصاديا وترميم الوضع السياسي بصورة توفر إطاراً للمشاركة السياسية . ويمكن ان يكون هذا التيار فاعلاً في حالة تحالفه مع آية الله منتظري الذي تقترب افكاره من هذا التيار ولا يزال يتمتع باحترام كبير في الشارع الايراني بسبب مواقفه المعتدلة وتصديه لمحاولات الخروج بالثورة عن مسارها .

وعند الحديث عن مستقبل الصراع على السلطة في ايران يجب التأكيد على الحقائق التالية :

١ - يجب الاقرار بان الصراع السياسي القادم في ايران عقب وفاة الخميني سوف يتم بأساليب ايرانية خاصة تختلف كل الاختلاف عن الاساليب المعروفة في قيادة دفة الصراع داخل أي نظام سياسي آخر .

٢ - انه على الرغم من اختيار خامنئي في منصب المرشد الا ان التنافس بين التيارات المختلفة داخل القيادة الايرانية لا يزال قائماً وان أي طرف لن يكون قادراً في المستقبل القريب على حسم الصراعات والوصول الى نتائج حاسمة أو محددة لصالحه . وهنا يجب الإشارة الى ان تاريخ الحركة الشيعية يعطى مؤشرات حادة على ان الصراعات الداخلية لا يمكن حسمها عبر الحوار والاقناع بل باستخدام القوة والقمع احيانا .

٣ - ان أي حسم للصراعات بين مختلف القوى الدينية في ايران بالقوة لابد ان يؤدي الى قيام جماعات أكثر تطرفاً تنكفي على نفسها في المرحلة الأولى لتعيد تشكيل نفسها عبر خلايا صغيرة متشعبة ترتبط روحياً بالامام الراحل وتتخذ مبادئ اساسية من اجتهاداته الكثيرة التي اطلقها خلال حياته وفي هذا المجال تجدر الإشارة الى ان الشعوب الايرانية التي عانت حرماناً شديداً في زمن الشاه وازدادت حرماناً في عهد الخميني خاصة نتيجة للحرب مع العراق ستعطى الحركات المتطرفة أرضاً خصبة وستحتضن خلايا عديدة ستكون خطراً كبيراً أولاً على أية محاولة قد يقوم بها المعتدلون

انتصار الثورة قبل ١٠ سنوات وقد لعبت قيادة الخميني الدينية دوراً في حسم الخلافات القومية والعرقية بما يتمتع به من مكانة دينية في صفوف الطائفة الشيعية التي تعد أهم رابط بين الشعوب الإيرانية أما الآن وقد غاب الخميني فان فشل الفئات الإيرانية الحاكمة في الاتفاق على مرشح دائم ومقبول يعنى بروز خطر التقسيم من جديد ، ذلك ان إنشغال الحكومة المركزية في طهران بصراعاتها الداخلية قد ينعش ويقوى من عنصر حركات المعارضة القومية وهي ليست معارضة سياسية فقط وانما هي معارضة مسلحة وقوية .

وثالث المصاعب التي تواجه ايران حالياً هي المشكلة الاقتصادية التي تطبق بخناقها على الشارع الإيراني وأبرز مظاهر هذه الأزمة هي المعدلات القياسية التي وصلت اليها معدلات التضخم ، وعدم توفر السلع ، وتدهور مستوى الخدمات وانقطاع خطوط التجارة الخارجية مع العالم ، والبطالة التي يصل حجمها الى ما يعادل ثلث سكان البلاد البالغ عددهم حوالي ٥٠ مليون نسمة وهي بطالة لا يقتصر تأثيرها على الاوضاع الاقتصادية الإيرانية بل تمثل قنبلة اجتماعية موقوتة تنذر بالانفجار في أي لحظة بالاضافة الى ذلك يعاني الاقتصاد الإيراني من الشلل الناتج عن عدم اتفاق التيارات الإيرانية الحاكمة المتنافسة على نهج اقتصادي واحد وأبرز مظاهر ذلك هو الخلاف الناشئ حول السماح للحكومة بالاقتراض من الخارج وتأمين بعض المؤسسات الاقتصادية والخلاف حول حرية التجارة ودور القطاع الخاص ولا شك ان معركة الخلافة ستؤثر على اتجاهات الازمة الاقتصادية في ايران فقد يؤدي استمرار الصراع على السلطة من قبل التيارات المتنافسة الى خلق ضغط في الشارع الإيراني تجعل احتمال ظهور قوى سياسية جديدة خارج القوى الموجودة حالياً أمراً ممكناً ومنطقياً .

ولما كان موت الخميني يوفر فرصة كبيرة لمن يخلفوه للتراجع عن اتجاهات السياسة الإيرانية داخلياً وخارجياً لأنهم سيكونون متحررين من مركز واحد للقرار سيطر على ايران أكثر من عشر سنوات لذا من المتوقع ان تعجل وفاة الخميني في تحول ايران من ثورة الى دولة وكان هذا الاتجاه واضحاً قبل وفاة الخميني عندما قبلت ايران وقف إطلاق النار في حرب الخليج وذكره هاشمي رفسنجاني في احدى خطب الجمعة قبل وفاة الخميني بأسابيع وهذا يعنى من الناحية العملية ان النظام الجديد في طهران سوف يضع المصالح القومية الإيرانية قبل الطموحات على مستوى العالم الاسلامي كما انه .. يعطى الأولوية للبناء الداخلي بدلاً من تصدير الايديولوجية . وذلك يعنى انه لن يحدث في ايران في المستقبل القريب -

رفسنجاني من جهة واحمد الخميني وتياره من الجهة الاخرى فانهم في الحقيقة يمكن ان يكونوا حلفاء سياسيين في مرحلة قادمة اذا ووجهت فكرة الدولة الدينية بخطر من القوى الليبرالية .

ثالثاً : الوضع الداخلي والعلاقات الاقليمية والدولية لايران في المستقبل .

يجد اركان النظام الإيراني انفسهم اليوم على رأس جمهورية تواجه بمصاعب داخلية هائلة وليست لديهم خطة موحدة سياسياً وعقائدياً واقتصادياً ، واجتماعياً توضح لهم سبل الخروج من هذا الوضع بالغ الصعوبة ومعالم المستقبل الذي ينتظروهم .

وأولى الصعوبات التي تواجه النظام الإيراني الجديد هي فشل النظام الإيراني خلال عهد الخميني في تحقيق أي من الأهداف التي حددها لنفسه مع قيام الجمهورية الاسلامية . فقد رحل الخميني بعدما عجز النظام الذي أنشأه عن تحقيق أي من الأهداف الرئيسية التي قام عليها وأعلنها منذ عام ١٩٧٩ . فقد فشل النظام في تصدير الثورة الإيرانية الى الخارج سواء عن طريق القوة وأعمال العنف أم كنموذج ولم تتكرر التجربة الإيرانية في أي بلد في العالم الاسلامي وهذا كان أحد الأهداف الرئيسية للخميني خلال السنوات العشر الماضية . كما فشل النظام في تنفيذ شعار حرب حتى النصر مع العراق واضطر الخميني الى قبول وقف إطلاق النار في يوليو الماضي وحل النزاع مع العراق على أساس قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ ورحل الخميني دون ان يشرح للشعب الإيراني الأسباب الحقيقية التي دفعته الى التراجع عن مواصلة الحرب وفشل النظام كذلك في تأمين مكانة عالية ومركز مؤثر لايران في الشرق الاوسط . فايران تواجه اليوم بشبه عزلة سواء على الساحة العربية والاسلامية أم في الساحة الدولية وهي غير قادرة على التأثير على مجرى الأحداث لا في منطقة الشرق الاوسط ولا خارجها . كما فشل النظام الإيراني في تحقيق أمانى شعبه في للرخاء والازدهار وخدمة المستضعفين اذ ان أوضاع ايران الاقتصادية والاجتماعية - كما يقول اغلب المحللين لاوضاع هذا البلد - هي أسوأ ظروف مرت بها ايران في العصر الحديث فهي تحتاج الى فترة تتراوح بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة لاعادة بناء وتعمير ما تهدم في سنوات الحرب . كما تحتاج الى مبالغ تتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليار دولار للقيام بهذه الأعمال .

يضاف الى هذا الوضع المتأزم التهديد الذي تتعرض له وحدة البلاد ذات القوميات المتعددة والتي دخلت في مواجهات دامية مع السلطة المركزية الإيرانية عند

الخميني وشخصيته وتأثيره وهذه الهبة مرشحة لان تضعف بصورة ملموسة وكبيرة واذا كان توقف الحرب العراقية الايرانية قد افقد النظام الإيراني الكثير من هيئته السابقة فان وفاة الخميني ستفقد ما تبقى منها . والسبب الثاني هو انه بعد وفاة الخميني ستضعف الثورة الإيرانية وهناك احتمال لان تنكفي هذه الثورة على نفسها وان يهتم النظام الإيراني بمعالجة اوضاعه ومشاكله الداخلية ولما كان التحالف الإيراني السوري يستمد قوته الى حد كبير من قوة المد الثوري الإيراني فانه اذا ما انتصر تيار الدولة في إيران بصورة فعلية فان هذا التحالف سيتحول في افضل الاحوال الى علاقة طبيعية او عادية بين دولتين تتحكم فيها مصالح محددة ليست هي بالضرورة المصالح التي كان يقوم عليها التحالف السوري الإيراني في السنوات الماضية . وعلى الصعيد الاقليمي أيضا فانه من المتوقع بعد وفاة الخميني ان يفقد الاسلام الثوري - وفقا للتسمية المتعارف عليها بين المحللين والخبراء الغربيين في شئون العالم الاسلامي - وجهه وقدرته على التحريك الجماهيري كما ينتظر ان تفقد الحركات الاسلامية التي تسمى بحركات اصولية الكثير من حيويتها ونيلها ومطامحها الصدامية ، خصوصا ان وفاة الخميني كانت هي الصدمة الكبرى الثانية للثورة الإيرانية بعد صدمتها الاولى التي تمثلت في وقف الحرب مع العراق دون تحقيق اهدافها .

وعلى المستوى الدولي فان الفترة المقبلة ستشهد صراعا حادا من القوى الدولية من أجل كسب نفوذ لها في إيران فالولايات المتحدة التي لا تحتفظ بعلاقات رسمية مع إيران ستحاول ان تستفيد من العلاقات المتنامية بين إيران وكل من المانيا الغربية وفرنسا من أجل جر إيران الى دائرة النفوذ الغربي وتنفيذ ما يتطلبه ذلك من الافراج عن بعض الارصدة الإيرانية المجمدة بالبنوك الامريكية أو اعطائها قروضا ومعونات للقيام بأعمال التعمير . أما الاتحاد السوفيتي فسيحاول المشاركة في اعباء التعمير واعادة بناء الجيش الإيراني

وبعد فان وفاة الخميني تفتح الباب امام العديد من التكهّنات على الأصعدة الداخلية والاقليمية والدولية في ضوء المعطيات المتواجدة على هذه الساحات ولكن المستقبل قد يحمل في طياته مفاجآت اخرى لا يمكن لأحد ان يتنبأ بها .. هكذا تعلمنا التجارب العديدة التي مرت بها دول العالم الثالث .

تغييرات جوهرية واساسية في طبيعة النظام نفسه بل سيبقى النظام ديني الصبغة مع استمرار بقاء السلطة السياسية في ايدي الملالي وان التغيير سيأتي في السياسات التي سيسير عليها هؤلاء الملالي انفسهم . هذه الصعوبات التي تواجهها إيران والثبات النسبي للقيادة مع تغير السياسات سيستتبعه ان تنكفي الثورة الإيرانية على ذاتها تدريجيا سواء بقرار من القيادة الإيرانية في حال تمكن رفسنجاني من الفوز بالرئاسة واستطاعته استقطاب قوى رئيسية حوله أم بالرغم منها بسبب عدم قدرتها على ان تمتد الى الخارج وفقدانها الاسلحة والحوافر التي تمكنها من الامتداد الى دول اخرى وسيتحول تصدير الثورة الخارج الى شعار غير قابل للتطبيق بصورة عملية قبل ان يزول نهائيا من قاموس السياسي والعقائدي للنظام الإيراني وهذا التحول لن يبرز بوضوح قبل عدة أشهر .

من جهة اخرى فان وفاة الخميني ستعطي لأكثر الحركات الإيرانية المعارضة منظمة « مجاهدي خلق » الحافز للبدء بالخطوة الاولى لشن ثورة مضادة يؤكد ذلك انه عندما ساءت صحة الخميني وضع مجاهدو خلق قواتهم المربطة في الاراضي العراقية المخاضية لايران في حالة تاهب وصرح ناطق باسم المنظمة بان موت الخميني هو النهاية لهذا النظام كما قد تنعش هذه الوفاة الحركات المعارضة اليسارية على رأسها حزب تودة وتدفعها الى اعادة تنظيم نفسها لتكون أحد القوى المؤثرة في الساحة السياسية الإيرانية أو عنصر ترجيح لأي من القوى السياسية المتصارعة .

وعلى الصعيد الاقليمي فمن المتوقع ان يسعى النظام الإيراني الجديد الى علاقات أفضل مع جيرانه العرب خاصة اعضاء مجلس التعاون الخليجي مع تخفيض الدعم الذي يقدمونه إلى المقاتلين الشيعة في العالم العربي كما انه من المتوقع ان يتعرض التحالف الاستراتيجي بين إيران وسوريا الى هزات تغير في طابعه واهدافه في المستقبل القريب . صحيح ان هذا التحالف لم يكن قائما على علاقة شخصية قوية بين الخميني والرئيس السوري حافظ الأسد لكن التغيير المتوقع في هذا التحالف الاستراتيجي له سببان اساسيان الاول : وهو ان أحد العناصر الرئيسية لقوة هذا التحالف - بعد الموقف المعادي للعراق - كان قد نما في ظل هيبة النظام الإيراني خاصة في مرحلة ما قبل وقف الحرب العراقية الإيرانية وكانت هذه الهبة مستمدة بصورة اساسية من وجود



دور المراكز التدريبية المصرية في أفريقيا

سفير : أحمد طه محمد

وقد أتاحت مصر الفرص للدول الأفريقية للافادة من الامكانيات التدريبية المتاحة فيها ، وفتحت أبواب مراكزها وأكاديمياتها التدريبية لأبناء القارة في مختلف المجالات ، سواء عن طريق تقديم المنح التدريبية لهم أو تنظيم دورات تدريبية متخصصة في هذه المراكز والأكاديميات للكادرات الأفريقية العاملة في شتى التخصصات .

بل أن مصر - مراعاة للظروف الاقتصادية في الدول الأفريقية - قد اهتمت بإنشاء جهاز مختص بتقديم المعونات الفنية لهذه الدول هو الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، الذي يلعب دوراً كبيراً منذ إنشائه في عام ١٩٨٠ في تقديم هذه المعونات سواء عن طريق إيفاد الخبراء الذين تحتاجهم القارة في مختلف التخصصات ، أو عن طريق تقديم المنح التدريبية وتمويل الدورات التدريبية التي تعقد خصيصاً للأفارقة .

كذلك أنشأت مصر العديد من المراكز والأكاديميات التدريبية التي تستقبل أبناء القارة الأفريقية خاصة والعالم النامي عامة ، للتدرب في مختلف التخصصات على نفقة الحكومة المصرية التي تشمل أنشطة هذه المراكز والأكاديميات ، كما أتاحت مصر الفرصة لاستقبال أبناء القارة الأفريقية للتدرب في المعاهد والمراكز التدريبية القائمة في الوزارات والأجهزة المصرية المختلفة والتي تقدم التدريب أساساً للكادرات المصرية في تخصصات العمل في هذه الوزارات والأجهزة .

ومن الواضح أن إتاحة الفرص التدريبية لأبناء القارة الأفريقية ، والاهتمام بإنشاء المؤسسات المختصة بتقديم المعونات الفنية لدول القارة ، إنما ينبع من إيمان مصر بسياسة تعاون الجنوب - الجنوب ، بل أنه يعتبر نموذجاً رائداً لهذا التعاون ، ويعطى صورة حية لفعالية التعاون بين الدول النامية ، ولإمبادرة مصر - كدولة نامية - لاشراك

الحقائق المعروفة أن مصر هي مهد

الحضارة البشرية ، وحظيت على مراحل التاريخ بامكانيات كبيرة رفيعة المستوى في مختلف مجالات

التعليم والتدريب ، وعرفت مصر التكنولوجيا والعلوم والمعارف الانسانية منذ آلاف السنين ، حيث تتمتع اليوم برصيد هائل من الامكانيات في هذه المجالات ، التي تتوافر في الجامعات والمعاهد التعليمية المصرية ، وفي الأكاديميات والمراكز التدريبية المنتشرة في مصر في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية .

فرص التعليم بالجامعات والمعاهد :

وقد أتاحت مصر ولا تزال الفرص لأبناء العالم النامي عامة ، ولأبناء الدول الأفريقية خاصة ، للدراسة والتعليم في الجامعات والمعاهد المصرية ، ومنذ العام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ وعلى مدار ثلاثين عاماً ، استقبلت مصر في هذه الجامعات والمعاهد ٤٨٤٦٩١ طالباً وافداً لتلقى العلم ، منهم ٤٦٨٦٩ في العشر سنوات الأولى (من ١٩٥٢ - ١٩٥٣) ، و١٦٤٦١٥ طالباً في العشر السنوات الثانية (من ١٩٦٢ - ١٩٦٣) ، و٢٧٣٢٠٧ طلاب في العشر سنوات الثالثة (من ١٩٧٢ - ١٩٧٣) ، و١٩٨١ - ١٩٨٢ .

فرص التدريب بالمراكز والأكاديميات :

وإذا ركزنا على التدريب ، نجد أن إحتياجات متزايدة لدى أبناء القارة الأفريقية الذين يساهمون في إدارة الاقتصاديات الوطنية في القارة ، ويحتاجون إلى إكتساب المهارات اللازمة لعمليات الانتاج بمختلف مجالاته الزراعية والصناعية وغيرها ، ومن هنا يلاحظ الاهتمام الكبير لدى الدول الأفريقية بطلب وتلقى المعونات الفنية في مختلف المجالات لتدريب أبنائها من الخارج وخاصة من مصر .

تقارير وتعليمات

الأفريقية المتحدة بالانجليزية ، وأخرى للدول الأفريقية باللغة الفرنسية كل عام ، وخلال الفترة من عام ١٩٨٤ وحتى العام ١٩٨٩ ، تم تنظيم إحدى عشرة دورة تدريبية ، اشترك فيها ٣٤٨ من الدبلوماسيين من ٤٧ دولة أفريقية .

الإذاعة والتلفزيون :

وفي مجال الإذاعة والتلفزيون ، يتوافر في مصر معهد لتدريب الإذاعيين الأفارقة ، وقد أنشئ هذا المعهد منذ عام ١٩٧٧ خصيصا لتدريب أبناء القارة الأفريقية العاملين في هذا المجال ، حيث ينظم المعهد دورتين تدريبيتين كل عام ، أحدهما باللغة الانجليزية ، والثانية باللغة الفرنسية ، ومدة كل دورة خمسة شهور للدورة للمتحدثين باللغة الانجليزية وثلاثة أشهر للمتحدثين باللغة الفرنسية .

ويعتبر معهد تدريب الإذاعيين الأفارقة بمثابة مركز علمي وتدريبى متخصص يتيح الدراسة النظرية والتدريب العملى المتقدم في مجال الاعلام والاتصال الجماهيرى عن طريق الإذاعة والتلفزيون ، ويضم برنامج دوراته تخصصان ، أولهما التخصص الهندسى بالتدرب على أحدث الأجهزة والأساليب الفنية الحديثة وثانيهما التخصص البرامجى بما يتضمنه من فنون الاعلام ونظرياته وتطبيقاته وعلومه وتجاربه ، ويتم التدريب داخل الاستديوهات الإذاعية والتلفزيونية ، وفي قاعات البحث والمحاضرات .

وحتى عام ١٩٨٨ بلغ عدد الخريجين الأفارقة في هذا المعهد ٧٤١ متدربا ، من ٤١ دولة أفريقية ، والملاحظ أن الإقبال على التدريب في المعهد يتزايد عاما بعد عام ، حيث كان عدد المتدربين ٣٢ متدربا في عام ١٩٧٧ ، وارتفع العدد الى أكثر من ثمانين متدربا في الأعوام من ١٩٨٥ الى ١٩٨٨ .

الشرطة ومكافحة الجريمة :

ويعتبر مجال الشرطة من أهم المجالات المتاحة للتدرب في مصر لضباط الشرطة من الدول الأفريقية في مختلف تخصصات الشرطة والأمن ومكافحة الجريمة ومكافحة المخدرات ، وقد أنشئ مركز متخصص لتدريب الضباط الأفارقة في هذه التخصصات ، هو « المركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة » ، الذى أقيم في مركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة المصرية ، ليكون مركز التقاء لأبناء القارة الأفريقية من الضباط العاملين في مجال الأمن والشرطة .

ويقوم المركز الأفريقى بتنفيذ الحلقات والدورات التدريبية لأبناء الدول الأفريقية ، بالقاعات التدريبية المطورة بأكاديمية الشرطة ، والمزودة بأحدث أجهزة

الدول الأفريقية النامية في الحصول على المزايا والتسهيلات التى تتمتع بها في مختلف مجالات التدريب ، ورغبتها الصادقة في مساعدة دول القارة على تحقيق الاعتماد على الذات ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها .

هذا وتتعدد في مصر المراكز والأكاديميات التدريبية لتغطى مساحة كبيرة من التخصصات والمجالات ذات الأهمية للاحتياجات التدريبية في الدول الأفريقية ، ومن أبرز هذه التخصصات مجالات العمل الدبلوماسى ، والعمل الاعلامى (الإذاعة والتلفزيون) ، والشرطة ومكافحة الجريمة ، والمجال الزراعى ، ومجالات العمل الريفى والتعاونى ، ومجالات النقل البحرى ، والطيران المدنى ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، ومجالات التدريب المهنى والكفاية الانتاجية ، ومجالات الصناعة ، ومجالات الطب والصحة ، فضلا عن السياحة والفندقة ، ومجالات الادارة ، ومجالات الدفاع .

العمل الدبلوماسى :

ففى مجال العمل الدبلوماسى تتاح الفرصة في مصر لتدريب أبناء الدول الأفريقية من الدبلوماسيين الشباب من درجات الملاحق والسكرتيريين ، ويقوم بهذا التدريب معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية ، وقد أنشئ هذا المعهد منذ عام ١٩٦٦ ، إستجابة للحاجة الملحة لتوفير التدريب المهنى والأكاديمى اللازم للدبلوماسيين في مجال العلاقات الدولية ، بعد أن توسع العمل الدبلوماسى ، وأصبحت الدبلوماسية تتطلب مهارات متخصصة لمتابعة التطورات المتلاحقة في الشؤون الدولية ، ويعتبر المعهد مركزا متقدما لتدريب الدبلوماسى وتأهيله وتزويده ، بما يحتاجه من مهارات .

وحتى العام ١٩٨٧ ، عقد المعهد ثمانى عشرة دورة تدريبية للملاحقين الدبلوماسيين المصريين ، وجرى العمل على إستجابة مصر لطلبات الدول الأفريقية التى ترغب في إشترك بعض دبلوماسيها الشباب في هذه الدورات مع الملاحقين المصريين وللدراسة في المعهد ، وذلك بمعرفة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، حيث تم في المعهد تدريب دبلوماسيين من الصومال والسودان وجزر القمر وأفريقيا الوسطى والنيجر .

وبمعمونة الصندوق المصرى ، أتيحت فرص منتظمة لتدريب أبناء الدول الأفريقية من الدبلوماسيين ، في دورات وندوات تدريبية متتالية بدأت منذ عام ١٩٨٤ لمدة قصيرة الأجل ، تخصص واحدة منها لأبناء الدول

وفي المجال الزراعى كذلك ، تعقد بالمركز المصرى الدولى للزراعة ندوات ودورات تدريبية عن تكنولوجيا زراعة الأرز ، فى إطار نظام التعاون الثلاثى بين اليابان والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، يشترك فيها المختصون من الدول الأفريقية ، وقد عقدت الندوة الأولى من ١٤ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر ١٩٨٧ وحضرها ١٨ مشتركاً من ١٦ دولة أفريقية ، وعقدت الدورة الثانية فى الفترة من ٢١ مايو الى ١٦ أكتوبر ١٩٨٨ ، وحضرها ١٦ من المختصين من ١٠ دول أفريقية .

وفي مجال الهيدرولوجيا ، تعقد بمصر بصفة منتظمة حلقات تدريبية عن هيدرولوجيا البيئة فى المناطق الجافة وشبه الجافة . تنظمها اللجنة القومية للبرنامج القومى الهيدرولوجى ، بالاشتراك مع منظمة اليونسكو وجامعة عين شمس ووزارة الرى ، وبمساعدة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، ويدعى لهذه الحلقات المختصون من الدول الأفريقية ، وقد تم تنظيم عشر حلقات فى هذا المجال .

العمل الريفي :

وفي مجال العمل الريفي والتنظيمات الزراعية ، تم فى مصر عام ١٩٨٦ فى الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفى إطار لجنة الفلاحين الأفارقة تنظيم دورات تدريبية للفلاحين الأفارقة الموفدين من التنظيمات التعاونية والإقليمية والأفريقية ، ضمت الدورة الأولى ٢٠ دارساً فى الميكنة الزراعية واستخداماتها وتشغيلها وصيانتها للدارسين من البلاد الأفريقية المتحدثين بالانجليزية فى الفترة من ١٤ يوليو الى ٥ أغسطس ١٩٨٦ ، وضمت الدورة الثانية ٢٠ دارساً فى الثروة الحيوانية للدارسين من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ، فى الفترة من ٥ الى ٢٦ يوليو ١٩٨٦ ، وشملت الدورة الثالثة ٢٠ دارساً فى مجال تنظيم وإدارة التعاونيات الزراعية من الدول الأفريقية الناطقة بالعربية .

كما تم تنظيم دورات تدريبية للفلاحات الأفريقيات فى اتحاد الفلاحين الأفارقة بمصر بمساعدة من الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، مبها الدورة التى عقدت من ٨ الى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧ ، اشترك فيها ٣٨ من الفلاحات الأفريقيات من ٢٣ دولة أفريقية ، ومنها الدورة التى عقدت لقيادات المرأة الريفية من ٧ الى ٢٩ يناير ١٩٨٩ وحضرتها ٤٣ متدربة من ٢٤ دولة أفريقية ، كما تم عقد دورة لشباب الفلاحين الأفارقة من أول الى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨ ، اشترك فيها ٤٦ متدرباً من ١٧ دولة أفريقية .

النقل البحرى :

كما تتوافر فى مصر امكانيات رفيعة المستوى للتعليم

ومساعدات التدريب وأجهزة الترجمة الفورية ، ويشترك فى تنفيذ برامج التدريب بالمركز نخبة ممتازة من أساتذة وخبراء الشرطة والأمن العام .

وتعقد بالمركز دورات وندوات تدريبية منتظمة بالتعاون مع الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، لضباط الشرطة من الدول الأفريقية ، وتضم الفرق التدريبية التى يتضمنها برنامج هذه الدورات الأمن العام ومكافحة الإرهاب ، حراسة الشخصيات الهامة ، والبحث الجنائى ، والأدلة الجنائية ، والجوازات ، كما تنظم بالمركز ندوات تدريبية عن مكافحة المخدرات ، وكذلك دورات تدريبية عن تأمين المنشآت الحيوية .

ومنذ العام ١٩٨٦ وحتى الآن ، عقدت بالمركز الأفريقى احدى عشرة ندوة تدريبية اشترك فيها ٤٥٥ ضابطاً من مختلف الدول الأفريقية ، منها أربع دورات لبرنامج فرق التخصصات الشرطة ، ودورتان لمكافحة المخدرات ، ودورتان لتأمين المنشآت الحيوية ، وثلاثة دورات تدريبية خاصة فى تخصصات مختلفة حسب احتياج الدول الطالبة .

المجال الزراعى :

وفي مجال الزراعة ، أنشئ فى مصر منذ عام ١٩٦٥ ، المركز المصرى الدولى للزراعة ، الذى يعتبر من أكفأ المراكز التدريبية المتخصصة فى المجال الزراعى ، والذى يقوم بتدريب أبناء الدول الأفريقية وغيرها من الدول النامية ، بهدف المساعدة فى زيادة معدل التنمية الزراعية فى العالم الثالث ، من خلال تقديم التدريب التخصصى للفنيين العاملين فى القطاعات الزراعية فى مختلف البلدان العربية والأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبى .

ويشترك فى برامج المركز حوالى ٥٠٠ متدرب كل عام ، كما اشترك فى هذه البرامج منذ إنشائه حوالى مائة دولة من الدول النامية ، وقام المركز فى الوقت نفسه بتصميم وتنفيذ سلسلة واسعة من البرامج التدريبية المنتظمة سنوياً منذ إنشائه ، تناسب الاحتياجات المشتركة فى مجال الزراعة لدول العالم الثالث ، وفى الفترة من العام ١٩٦٥ الى العام ١٩٨٧ بلغ عدد المتدربين فى المركز من الدول الأفريقية ٢٤١٧ متدرباً من ٤٢ دولة أفريقية . وتغطى برامج المركز مختلف التخصصات الزراعية ، كتغذية الأراضى والمياه ، والخدمات الزراعية ، والإنتاج النباتى والوقاية ، وإنتاج وصحة الحيوان ، فضلاً عن التدريب فى مجالات السياسات الزراعية ، وتحليل المشروعات ، والتنمية الريفية المتكاملة ، وتحسين التربة ، ووقاية النبات وإنتاج وصحة الدواجن ، وإنتاج الخضار والفاكهة وغيرها .

تعاريف وتعليمات

في مصر فرص التدريب في هذا المجال للضباط والمهندسين من الدول الأفريقية، ويرجع إنشاء هذا المعهد إلى الاتفاق الذي عقدته الحكومة المصرية في ١٧ أبريل ١٩٦١ مع الصندوق الخاص للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للطيران المدني، وهو الاتفاق الذي يقرر بمقتضاه إنشاء معهد تدريب للطيران المدني في امبابية بالقرب من مدينة القاهرة، وأوكل الإشراف على هذا المعهد منذ عام ١٩٧١ للهيئة الوطنية للتدريب في مجال الطيران المدني، وهي الهيئة المسئولة عن الإشراف على أنشطة التدريب بوزارة الطيران المدني في مصر.

ويعقد معهد الطيران المدني دورات منتظمة للتدريب في مختلف تخصصات وخدمات عمليات الاتصالات، وإدارة المطارات، وهندسة المطارات، والنقل الجوي، وصيانة الطائرات، وصيانة الراديو، فضلا عن دورات رقابة المطارات والتأهيل للحصول على شهادة A.T.C Licence وغير ذلك من التخصصات.

الاتصالات السلكية واللاسلكية :

وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، تعقد الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في مصر برامج تدريبية للمتدربين من الدول الأفريقية وغيرها أو من المنظمات والاتحادات الدولية، وتشمل هذه البرامج برامج فنية، وأخرى إدارية وثالثة حركية، وتستغرق بعض البرامج أسبوعا أو أكثر، وبعضها الآخر عدة شهور حسب طبيعة التخصص.

النقل البري والنهري :

وفي مجال النقل البري والنهري، يقوم جهاز التدريب بهيئة النقل العام بوزارة النقل بعقد دورات تدريبية في مختلف تخصصات هذا المجال تتراوح مدة كل منها من أسبوعين إلى ستة أسابيع، وتتضمن برامج لتدريب المهندسين والملاحظين الفنيين وفاحصي المركبات، وبرامج للميكانيكا والكهرباء وإلحام المعادن والخراطة والتجليخ، والتزييت والانشييم وإصلاح الاطارات وإصلاح البطاريات وغيرها.

التدريب المهني :

وبالإضافة إلى إستقبال الطلاب من القارة الأفريقية للتعليم بالجامعات والمعاهد التعليمية المصرية، فتحت مصر المجال أمام أبناء القارة للحصول على التدريب التكنولوجي فيها في مختلف القطاعات، حيث تسهم المصالح الحكومية المختلفة وشركات القطاع العام في مصر في تقديم كافة التسهيلات واتاحة الفرص للشباب من دول القارة للتدرب في المجالات التكنولوجية الحديثة.

والتأهيل والتدريب لأبناء الدول الأفريقية في مجال النقل البحري وإدارة الموانئ، وذلك من خلال الأكاديمية العربية للنقل البحري بالاسكندرية.

وقد أنشئت الأكاديمية العربية للنقل البحري بالاسكندرية في ١٥ مايو عام ١٩٧٢، حيث تقدم خدماتها في مجال النقل البحري منذ ذلك التاريخ بكفاءة عالية، وتشمل أنشطة الأكاديمية تعليم وتدريب الطلاب وتزويدهم بالمعارف الخاصة بالعلوم والفنون البحرية وبالقيم والمهارات الذهنية والبذنية والاجتماعية اللازمة للحصول على الشهادة الأهلية وفقا للمستويات الدولية التي تؤهلهم للعمل في البحر كضباط سطح أو مهندسين بحريين أو ضباط راديو، وكذلك التعليم والتدريب للناهبين من طلبة الدراسات الأساسية لتأهيلهم للحصول على درجة البكالوريوس في النقل البحري أو في تكنولوجيا الهندسة البحرية أو هندسة الاتصالات، فضلا عن تأهيل الدارسين من ضباط الراديو للحصول على دبلوم صيانة وإصلاح أجهزة الراديو والأجهزة الملاحية، بالإضافة إلى التأهيل التخصصي للمستويات الإدارية في مؤسسات النقل البحري في مجال إدارة واقتصاديات النقل البحري أو التأمين البحري أو القانون البحري أو النقل والتجارة الخارجية.

وتتوافر لدى أكاديمية النقل البحري الامكانيات اللازمة لتعليم وتدريب أبناء الدول النامية، وخاصة من الدول الأفريقية، ومما يوضح دور الأكاديمية في تعليم أبناء الدول الأفريقية أنه في الفترة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٨٧، بلغ عدد الذين أتموا دراستهم وتدريبهم في الأكاديمية من الدول الأفريقية ما يلي :-

٢٨٧ من نيجيريا	١٦٨ من أثيوبيا	١٥٤ من ليبيريا
١٢٠ من غانا	١٠٩ من تنزانيا	٥٢ من سيراليون
٢٤ من جزر القمر	١٩ من ناميبيا	٩ من كوت ديفوار
١٢ من مدغشقر	٨ من جامبيا	٨ من الكمرون
٥ من كينيا	٥ من غينيا	٢ من الجابون
١ من زائير	١ من توجو	١ من الرأس الأخضر

هذا فضلا عن أعداد أخرى من الدارسين من الدول العربية الأفريقية، منهم :

١٥٩ من السودان	٥١٧ من ليبيا	٢١٧ من الصومال
٥٦ من جيبوتي	١ من تونس	١ من المغرب
١ من جيبوتي	١ من موريتانيا	-

الطيران المدني :

وفي مجال الطيران المدني، يتيح معهد الطيران المدني

دورات لتدريب الممرضات الأفريقيات في إطار نظام التعاون الثلاثي بين اليابان والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا - ، حيث يتم التدريب في هذه الدورات على تعميق المعرفة والمهارات لدى قيادات التمريض في الدول الأفريقية في مجال التمريض من النواحي الفنية والعملية ، وإدارة التمريض ، مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية ، وتساعد في هذه الدورات من الناحية الفنية المعاهد العليا للتمريض في مصر وكليات الطب في الجامعات المصرية ، ومعهد الصحة العامة وغيرها .

وفي مجال مكافحة مرض البلهارسيا ، يقدم معهد أبحاث تيودور بلهارس في مصر خدماته في تدريب الأطباء والاختصاصيين من الدول الأفريقية ، حيث ينظم برامج تدريبية تخصصية لتشخيص ومعالجة المرض على أحدث الوسائل العلمية والعملية .

السياحة والفندقة :

وفي مجال الفندقة والسياحة ، تهىء المدارس الفندقية في الأقصر والاسكندرية الفرص للدراسة في تخصصات المطاعم والمطابخ والمكاتب والأمامية والإشراف الداخلي ، مع التدريب العملي بالفنادق ، ويمكن للمدرسة الفندقية بالاسكندرية اعداد برامج تدريبية لمدة عام ، كما يمكنها قبول الطلاب من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية .

مجالات الإدارة :

وفي المجال الإداري ، تتوفر امكانيات التدريب لدى أكاديمية السادات للعلوم الإدارية التي أنشئت في مصر منذ عام ١٩٨١ ، ويتبعها مركز تدريب ذو خبرة طويلة يمكنه تنظيم برامج تدريبية قطاعية خاصة في أى مجال من مجالات الإدارة ووفقا لاحتياجات المؤسسة الأفريقية الطالبة ، وقد سبق أن نظمت الأكاديمية برنامجا تدريبيا في مجال التأمين واقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات لجمهورية السنغال ، وبرنامجا لإدارة المستشفيات لجمهورية الكمرون .

مجالات الدفاع :

وفي مجالات الدفاع تتوفر في مصر مجموعة من المراكز والأكاديميات التدريبية العسكرية ، التي أتاحت الفرص

لأبناء القارة الأفريقية للتدريب والدراسة في مختلف مجالات الدفاع في الدورات والبرامج التدريبية المنظمة سواء منها البرامج قصيرة الأجل أم الطويلة الأجل ، وخلال السنوات الماضية تم تدريب حوالي ألفين من الكادرات الأفريقية في هذه البرامج والدورات . □

وتتوافر مجالات التدريب المهني التي تشتمل على مختلف الحرف التكنولوجية لدى مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني بوزارة الصناعة ، حيث تقدم برامج محدودة المدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة ، وبرامج أخرى لمدة ثلاثة أعوام يحصل بعدها المتدرب على مؤهل يؤهله للأعمال الإشرافية والتعليمية المهنية في المرافق التي تحتاج الى نوع تخصصه .

وتشتمل مجالات التدريب المهني : المعادن بما في ذلك البرادة والخراطة ، والمكينات ، وأعمال صاج ، وحدادة ، وتبريد ، وميكانيكا سيارات ، وكهرباء سيارات ، ولحام أكسوجين ، وكهرباء ، كما تشمل الآلات الدقيقة ، والطباعة ، والغزل والنسيج والصباغة ، والأجهزة الكهربائية ، ومختلف مهن التعدين .

كما تقدم بعض المؤسسات والشركات المصرية منحا للمتدربين من الدول الأفريقية وتعين لهم المشرفين اللازمين لتدريبهم باللغة الانجليزية أو الفرنسية ، ويقبل أبناء القارة على التدريب في مصانع الحديد والصلب وشركات الأسمدة وصناعة الأسمنت والورق والحراريات والفخار والصناعات الهندسية والمعدنية ، فضلا عن مصانع النسيج والسجاد والصناعات الغذائية ومصانع تكرير السكر والتقطير .

التصميمات الصناعية :

وقد أنشئ في مصر منذ عام ١٩٦٨ مركز التصميمات الهندسية والصناعية ، حيث يتولى هذا المركز تقديم المعونة الفنية لمصانع القطاع العام والخاص والهيئات الصناعية المختلفة في مجالات تصميم المنتجات الصناعية واعداد الرسومات ومستندات التصميم الفنية ، وتخطيط المصانع وتنظيم خطوط الانتاج ، فضلا عن تصميم المعدات الاستثمارية وتقديم المشورة الفنية لمشكلات الانتاج ، وتصميم وتصنيع العدد والاستطوانات ، وغيرها .

وينظم المركز من وقت لآخر دورات تدريبية في مجال تنمية الصناعات الصغيرة لأبناء الدول الأفريقية ، كلما توافر التمويل اللازم سواء من الأجهزة المعنية في مصر ، أم من جانب المنظمات الدولية ، كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

المجال الصحي :

وفي المجال الصحي ، تتوفر في مصر إمكانيات التدريب في مجالات التمريض ، حيث يعقد بالمركز التعليمي التكنولوجي بالروضة التابع لوزارة الصحة



إثيوبيا : ماذا بعد محاولة الانقلاب الأخيرة ؟

فتحي حسن عطوة

لما أعلنته المصادر الرسمية الاثيوبية - على اقليم اسمرة - وأعلن الرئيس الاثيوبي الذي قطع زيارته لالمانيا الديمقراطية ان حركة الانقلاب قد تم قمعها . ورغم ان محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت مؤخرا في اثيوبيا ضد الرئيس منجستوليسيت الأولى من نوعها - اذ اكتشفت عام ١٩٨٦ - محاولة انقلاب قام بها بعض الضباط من ذوي الرتب الصغيرة الذين يحاربون في اريتريا ، وقرار طيار منهم إلى السودان ، كما تعرض الرئيس منجستوليسيت لعدد من محاولات الاغتيال - الا ان هذه المحاولة الأخيرة ، هي أول محاولة تعلن عنها رسميا أديس أبابا منذ عام ١٩٧٤ . وهذه المحاولة الأخيرة ان دلت على شيء انما تدل على حجم الضغوط التي أصبح النظام السياسي الاثيوبي يتعرض لها في الفترة الأخيرة والمتتمثلة في الاوضاع الاقتصادية المتردية ، واتساع نطاق الحركات المعارضة المطالبة بالانفصال عن اثيوبيا وهما حركة تحرير شعب اريتريا وحركة تحرير شعب التيجراي في شمال اثيوبيا . هذا فضلا عن الضغوط التي تفرضها علاقات اثيوبيا المتوترة مع عدد من الدول المجاورة وبعض القوى الدولية . وفي الوقت نفسه تدل المحاولة الانقلابية الأخيرة على ان النظام الاثيوبي لم ينجح بعد بصورة كاملة أو لم يتمكن من اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذه الضغوط الأمر الذي عرض بقائه واستمراره للانهيار . وفيما يلي نستعرض الضغوط التي تواجه نظام الحكم في اثيوبيا والخطوات التي اتخذها النظام لمواجهة هذه الضغوط وإلى أي مدى نجح النظام في معالجتها وبالتالي مستقبل النظام من حيث استمراريته أو انهياره وذلك على النحو التالي :

- أولا : الضغوط التي واجهت نظام الحكم في اثيوبيا :
- ١ - الاوضاع الاقتصادية المتردية :
- تشهد الاوضاع الاقتصادية في اثيوبيا تراجعا شاملا ، فاثيوبيا من أقل الدول تطورا في العالم من الناحية الاقتصادية ، اذ انها تعتبر الدولة الثانية من حيث انخفاض

السادس عشر من مايو الماضي ،

وبعد قليل من مغادرة الرئيس

الاثيوبي « منجستوليسيت ماريام »

اثيوبيا متوجها إلى ألمانيا

الديمقراطية في زيارة رسمية يرافقه خلالها « تسفايا

دنكا » نائب رئيس الوزراء و « برهانو باييه » وزير

الخارجية ، قامت في اثيوبيا محاولة انقلاب لعبت فيها

الوحدات الجوية في الجيش ، والقيادة الشمالية للجيش

الثاني دورا أساسيا . وتزعم المحاولة عدد من الجنرالات

السابقين والحاليين في الجيش الاثيوبي منهم الجنرال

« امها ديسيت » قائد عام قوات الطيران والجنرال

« ديمزي نجويس » الرئيس السابق لهيئة أركان القوات

المسلحة ، والجنرال « فننا بيلاي » وزير الصناعة الحالي

وقائد سلاح الجو السابق ، والجنرال « يمنري

بولتو » القائد العام للجيش الثاني المرابط في اريتريا .

وقد تمكن القادسون بمحاولة الانقلاب - في البداية -

من محاصرة مبنى وزارة الدفاع في العاصمة الاثيوبية

أديس أبابا ، وقتل الميجور جنرال « هيل جور جيس هابت

ماريام » وزير الدفاع لرفضه الانضمام إلى محاولة

الانقلاب ، وقد وجد القادسون بالانقلاب دعما من الجبهة

الشعبية لتحرير اريتريا التي تركت للقائمين بالانقلاب

فرصة السيطرة على مدينة اسمرة بإقليم اريتريا وإذاعة

بيانات من إذاعة اسمرة ، كما قررت الجبهة الشعبية

لتحرير اريتريا وقف إطلاق النار من جانب واحد اعتبارا

من ٨/٥ ولمدة اسبوعين وأبدت استعدادها لتقديم كل

ما يلزم من مساعدة لمحاولة الانقلاب لاسقاط حكم

الرئيس الاثيوبي .

وقد استمر هذا الوضع ثلاثة أيام حتى تمكنت القوات

الاثيوبية الحكومية من قمع الحركة الانقلابية بعد القبض

على فننا بيلاي وعدد من الجنرالات المظليين وهروب

الآخرين ، وقتل الجنرال امها ديسيت والجنرال مريد

نجويس ، كما أعادت القوات الحكومية سيطرتها - وفقا

جميعها واستدريت الجبهتان المارشتان في حربهما ضد القوات الحكومية .

ومنيت القوات الحكومية بهزائم متلاحقة حتى بلغ عدد الاسرى من الجيش الحكومي لدى ثوار اريتريا فقط ١٥ ألف أسير وثلاثة من المستشارين العسكريين السوفييت من بينهم ضابطان برتبة عقيد . كما صعدت الجبهة الشعبية لتحرير التجراى حربها ضد القوات الحكومية ومع بداية مارس ١٩٨٩ أصبحت الجبهة تسيطر على اقليم التجراى بالكامل بما فيه العاصمة ميكال وطورت مطالبها بضرورة اسقاط الرئيس منجستو . وقد أدى استمرار الحرب وتزايد الخسائر البشرية في صفوف القوات الحكومية إلى أضعاف الروح المعنوية لدى أفراد هذه القوات وهروب الجنود من الجيش الحكومي وانضمامهم للجبهات المعارضة بل واشترك قوات الجيش الثاني في القوات الحكومية المرافقة في اقليم اريتريا في محاولة الانقلاب الأخيرة ضد الرئيس منجستو .

٣ - الضغوط الخارجية :

وقد نتجت هذه الضغوط من توتر العلاقات اثيوبيا بالدول المجاورة خاصة الصومال بسبب النزاع حول منطقة الاوجادين ، والسودان بسبب الاتهامات المتبادلة بشأن مساعدة اثيوبيا المتمردين في الجنوب السوداني ومساعدة السودان للجبهة الشعبية لتحرير اريتريا . هذا فضلا عن اتهام اثيوبيا لبعض الدول العربية الاخرى مثل سوريا والعراق بمساعدة الجبهة الاريترية .

وعلى المستوى العالمى ، فقد دعت المنظمات الاثيوبية السوفيتية في الفترة الأخيرة بحالة من التوتر كنز من مظاهرها ان اللجنة الاثيوبية السوفيتية التي عقدت في ابابا في الفترة من ١١ - ١٩ يناير ١٩٨٩ لم تدرج شيئا ذا قيمة حيث لم يتم الاتفاق على مشروعات جديدة وانما استكمال المشروعات التي بدأ العمل بها ، كما تمسك بالفوضات حول الدينون العسكرية ، وام قبل السوفيت لتزويد اثيوبيا بالسلحة دفاعية وفي حدود ١٠٠ مليون الكيلو غرامات ويأتى هذا التصرف السوفيتي منطوقا مع توجيه جوريانثيوف الجديد في علاقاته مع الغرب وارتباط ذلك بالتوجه نحو التسويات الاقليمية واذلا فقد حث الزعيم السوفيتي ميخائيل جوريانثيوف الرئيس منجستو خلال زيارته هذا الأخير للاتحاد السوفيتي في يوليو ١٩٨٨ وانهاء مثل الاستقبال الذي اذله جوريانثيوف ذكرينا منجستو على هامش زيارته لتسويات سياسية في القرن الافريقي . وعندما طالت الرئيس منجستو خلال الزيارة وعززت من العلاقات مع جوريانثيوف بحل المشكلة الاريترية في إطار الدولة الاتحادية المقامه للشعب الاثيوبي جوريانثيوف إلى ان الاتحاد السوفيتي ليس لديه مصلحة في مد فترة معاهدة قوتبب الامم المتحدة التي تنتهي عام ١٩٩١ .

الدخل الفردي على مستوى القارة الافريقية والسادسة على مستوى العالم . وقد ساعد على تخلفها الظروف المناخية غير المواتية ، وتعرضها للكوارث الطبيعية كالفيضانات والسيول والجراد ، كما اجتاحت اثيوبيا منذ اوائل الثمانينات نوبة جفاف شديدة مما عرض قسما كبيرا من البلاد للمجاعة . وقد ساعد على تردى الاوضاع الاقتصادية الحرب الدائرة في الشمال الاثيوبي بين القوات الحكومية وحركة تحرير شعب اريتريا من جهة وحركة تحرير شعب التجراى من جهة اخرى . فالحرب الاثيوبية الاريترية تكلف الخزانة الاثيوبية مليون دولار يوميا . كما ان الاراضى الزراعية في اقليم التجراى تدهورت إلى درجة أن ٩٠٪ من سكان الاقليم قد أصبحوا معدمين .

وقد أدت هذه الظروف مجتمعة إلى تدنى مستوى المعيشة وتزايد السخط الشعبى الذى عبر عن نفسه في بدء ظهور شعارات معادية للنظام .

٤ - المشكلات العرقية

اثيوبيا من الناحية البشرية ، يطلق عليها « متحف السكان » إذ تضم تنوعا عرقيا كبيرا . ففي أقصى الشمال توجد قبائل بنى عامروهي حامية وتقطع في الشمال الشرقى في اقليم التجراى الذى يطالب بانفصاله عن اثيوبيا . وفي الشمال الغربى توجد الجماعات العربية في السودان وتقطع في اقليم اريتريا الذى يطالب بانفصاله ايضا . بينما يحتل قلب الهضبة الشمالية شعب الامهرا ويطلب عليه اللسان الحامى . وفي الجنوب توجد جماعات الجالا الحامية الرعوية التي تحيط بقبائل سيدامو التي تغلب عليهم الصفات الرزقية وفي أقصى الشرق يوجد الانار والصوماليون . وهناك اقلية عتقوة كالفلاشا أو اليهود السود . وبالإضافة إلى التنوع العرقى فهناك تنوع دينى يتسل في وجود الديانات الاسلامية والمسيحية واليهودية بالإضافة إلى الجماعات البهائية .

وقد أدى هذا الاختلاف العرقى إلى ظهور مشكلات عرقية ظلت اثيوبيا تعاني منها منذ عام ١٩٦٢ ، وهو العام الذى ضمت اثيوبيا فيه اقليم اريتريا ، اقليم التجراى اللذين يشعر السكان فيهما بتمييزهم عن بقية السكان في اثيوبيا . ولذلك فقد عارض سكان الاقليمين هذا الضم وطالبوا بالسيطرة عليهما . واستمرت هذه الممارسة بعد الانحلال بالامبراطور هيلا سلاسي ونجاح الحركة التي قام بها العسكريون عام ١٩٧٤ .

ومع استمرار المعارضة في الاقليمين حاول النظام الاثيوبي في البداية استخدام الحل العسكري لفرض النظام عليهما بالقوة عن طريق الحملات التكررة التي كان آخرها حملة قادها الرئيس الاثيوبي بنفسه في مارس ١٩٨٨ على اقليم اريتريا وكانت السادسة من نوعها . ولكن هذه الحملات فشلت

وهكذا فإن السموات حاليًا يمدن اثيوبيا بكميات من الأسلحة لا تحقق اقتصادا ساحقا في حربها مع الجبهات المعارضة وانما تتيح فقط تحسين اوضاع الجيش الاثيوبي لفرس حل سلمي .

اما عن علاقة اثيوبيا بالولايات المتحدة الامريكية فان ادارة بوش أعلنت انها ملتزمة بالشروط التي وضعتها الادارة الامريكية السابقة لتحسين علاقاتها مع اثيوبيا وهي احترام حقوق الانسان والاصلاح الاقتصادي والحل السلمي لمشكلة اريتريا والتجراى وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة .

ثانيا : كيف واجه النظام الاثيوبي هذه الضغوط

١ - بالنسبة للمشكلة الاقتصادية

ظهرت بوادر تحول نحو الانفتاح الاقتصادي في اثيوبيا وذلك عقب الدورة التاسعة للجنة المركزية لحزب العمال الاثيوبي الحاكم والتي عقدت في نوفمبر ١٩٨٨ . والدورة الاولى تبرز وسائل الاعلام الاثيوبية تقريرا اصدريته وكالة الانباء الاثيوبية في يناير ١٩٨٩ بعنوان « نحو دور لرأس المال الخاص في الاقتصاد القومي » مما يعد تأكيدا لهذا الاتجاه .

وترى الحكومة الاثيوبية من وراء ذلك إلى تحسين الاوضاع الاقتصادية التي لم تتحسن باستخدام النظام الاشتراكية ، كما انها ترى أن تنفيذ احد الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة لتحسين علاقاتها مع اثيوبيا املا في الحصول على المعونات الاقتصادية من الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية .

٢ - بالنسبة لمشكلة اريتريا والتجراى :

بعد فشل الحل العسكري اتجهت الحكومة الاثيوبية إلى الحل السلمي . مشكلتي اريتريا والتجراى .

فيما يتعلق باريتريا ، وبعد الدخيس منجستمر ، في تقرير قدمه إلى الدورة العادية العاشرة للجنة المركزية لحزب العمال اثيوبيا التي عقدت في بداية عام ١٩٨٧ ، جاء اصدار الحركة اريتريية لحل المشكلة حلا سلميا ، كما اصدريته الجمعية الوطنية (الشورى) عقب انتقلها في ١٠ سبتمبر ١٩٨٧ . جاء مشاها . وعلى اثر ذلك بدأت اتصالات بين الحكومة الاثيوبية وعدد من الجماعات اريتريية التي مسورتها وسائل الاعلام الاثيوبية عن انها مشكلة الشعب اريتريين وذلك ان محاولة لسحب الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا التي رفضت الاشتراك في هذه الاتصالات وحالها باستقلال الاقليم . وقد قدمت هذه الجماعات بعدد من المطالب مثل منحهم حكم ذاتيا وتسليم الجانبين للدفاع عن البلاد واتخاذ الاجراءات الخاصة باستقبال اريتريين المائدين إلى الاقليم والعالم بحدود ٧٥ ألف شخص . وقد وافق الرئيس منجستمر في

٣ - بالنسبة للضغوط الخارجية

حاولت اثيوبيا تخفيف التوتر مع الدول المجاورة تباعا ، فقد وقعت مع الصومال في الثالث من ابريل ١٩٨٨ اتفاقا بشأن النزاع حول منطقة الوجوديين ، واستمرت محاولاتها لتحسين العلاقات مع الصومال عن خلال الزيارات المتبادلة وتوقيع اتفاقيات مختلفة كان اخرها التوقيع في العاصمة الصومالية مقديشيو في اول فبراير ١٩٨٩ على اتفاق بشأن النقل الجوي وبروتوكول اتفاق لمحلة جديدة من التعاون الثنائي وقعه وزير النقل والواصلات الاثيوبي في ختام زيارته للصومال .

كما سعت اثيوبيا لتحسين علاقاتها مع السودان وذلك بلعب دور وساطة بين الحكومة السودانية والمتمردين بالجانب السوداني وتوقيع اتفاق بين الحزب الاتحادي الديمقراطي وحركة الثورة بالجنوب (في اديس ابابا) سعيا للحصول على مساعدة السودان لاثيوبيا في التوصل الى حل لمشكلة اريتريا (المفاوضات التي جرت بالخرطوم بين الحكومة الاثيوبية وبعض الفصائل اريتريية) كما وافقت اثيوبيا في ١٩٨٦/٦/١٠ على مرور قوافل الاغاثة الى الجفرون الذي يداني عبر الأراضي الاثيوبية .

كما سعت اثيوبيا الى تحسين علاقاتها مع بقية الدول العربية التي تحقد اثيوبيا انها تدعم ثوار اريتريا ، فقد زاد المقيمين منجستمر - سوريا في اواخر ١٩٨٨ . كما تم استئناف العلاقات بين اثيوبيا والعراق في فبراير ١٩٨٩ ، هذا فضلا عن ان اثيوبيا بالدولة العربية لم تدعم

علاقاتها مع الدول العربية جمعاء .

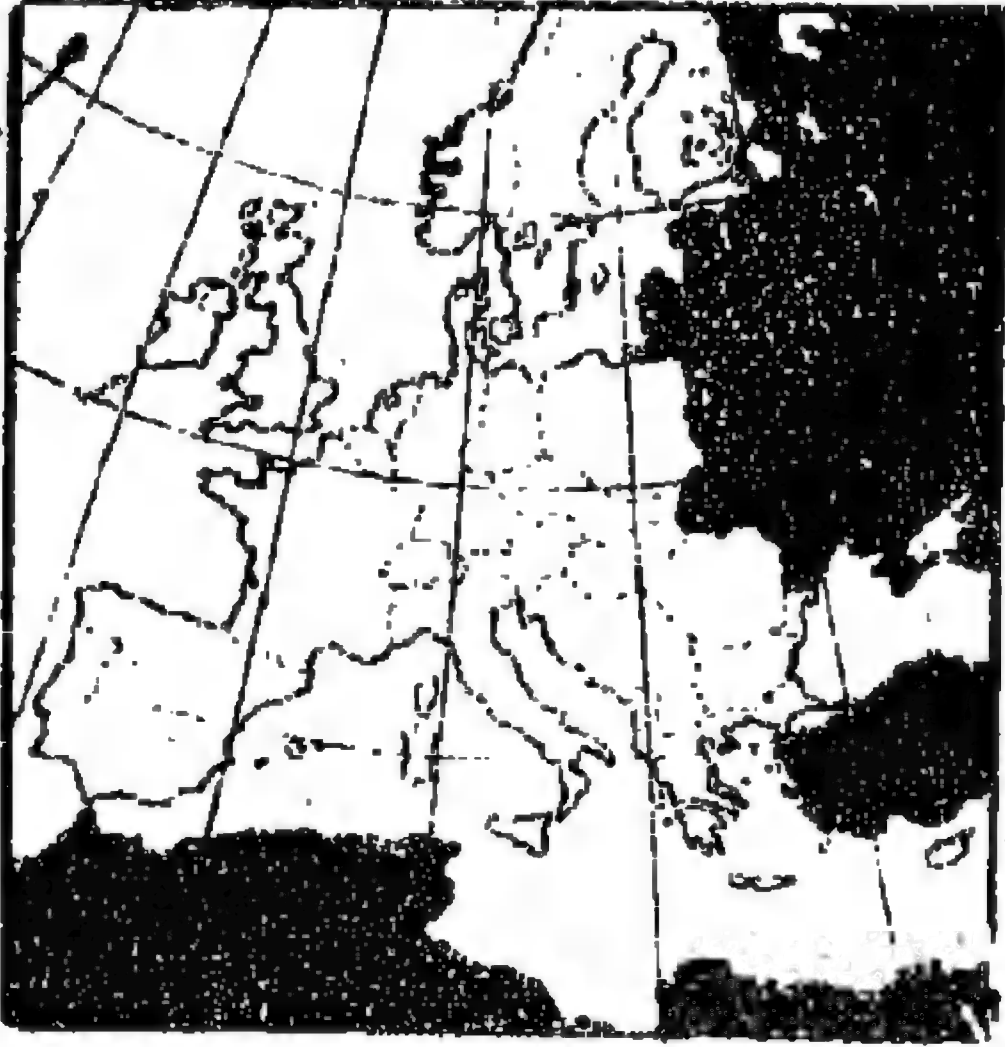
أما عن علاقات اثيوبيا بالقوتين العظميين ، فقد حاول الرئيس منجستو الحصول على أكبر قدر من المساعدات من الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية وذلك بالاستجابة الى التوجه السوفيتي بحل مشكلة اريتريا حلاً سلمياً . والمعروف ان اثيوبيا تتلقى معونة من الاتحاد السوفيتي وتبلغ ديونها العسكرية للاتحاد السوفيتي ثلاثة مليارات دولار وتزيد ديونها المدنية له عن المليارين من الدولارات .

من ناحية أخرى يحاول الرئيس منجستو تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة ، وقد عبر عن ذلك خلال استقباله لوفد الكونجرس الأمريكي الذي زار اثيوبيا خلال الفترة من ٢٩ مارس إلى أول أبريل ١٩٨٩ حيث طلب رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين اثيوبيا والولايات المتحدة من درجة قائم بالأعمال إلى درجة سفير . ويعتبر التوجه نحو الانفتاح في الاقتصاد بمثابة محاولة لتحسين العلاقات الاثيوبية الأمريكية كما سبق القول .

ويتضح من العرض السابق ان النظام السياسي الاثيوبي لم ينجح بعد في مواجهة الضغوط التي تواجهه بصورة كاملة . ذلك ان التحول إلى الانفتاح الاقتصادي لم يقصد به مصلحة اقتصادية حقيقية بقدر ما قصد به

الحصول على المساعدات الغربية ومساعدات صناديق التمويل الدولية وحتى لو قصد به المصلحة الاقتصادية الداخلية فهو في مرحلة جنينية لا يمكن الحكم على نتائجه بالنسبة لتحسين الاوضاع الاقتصادية ويبقى على النظام السياسي الاثيوبي ان يتوصل الى حل للمشاكل العرقية التي تحمل الاقتصاد الاثيوبي أعباء لا طاقة له بها . وحتى بالنسبة للخطوات التي اتخذها النظام لحل المشاكل العرقية في اثيوبيا فانها لم تكن استجابة للمصالح القومية بقدر ما كانت استجابة للأوضاع التي فرضتها الظروف الدولية والمناخ السائد في النظام الدولي وهو مناخ الوفاق وارتباط ذلك بالاتجاه نحو التسويات الإقليمية . ومع ذلك يمكن القول انه بعد محاولة الانقلاب الفاشلة الأخيرة في اثيوبيا فقد دخل عنصر آخر بجانب الضغوط الدوائية هو الجيش الذي انتهكه استمرار الحرب في الشمال وبذلك يفرض على الحكومة الاثيوبية ضرورة الاسراع بخطوات الإصلاح الاقتصادي وحل المشاكل العرقية التي ساعدت على تفاقم الاوضاع الاقتصادية والحفاظ على السلام الذي توصلت اليه اثيوبيا مع الصومال وتخفيف التوتر مع السودان . ويمكن القول ان نجاح النظام الاثيوبي في تحقيق هذه الأهداف يتوقف عليها امكانية بقاءه واستمراره والا تعرض النظام نفسه للانهايار .





مشروع الولايات المتحدة الأوروبية ١٩٩٢ بين الممكن والمستحيل

د . ثناء فؤاد عبد الله

مع

متكاملة ويقف هذا الرأي في مواجهة من يرون أن عام ١٩٩٢ سيشهد « فجر عصر ذهبي » جديد لأوروبا ونهضة جديدة في أواخر القرن العشرين .. وتقع الحقيقة في نقطة ما فيما بين هذه الآراء المتعارضة .

الاطار العام لقضية الاندماج الأوروبي :
ربما يثور في أذهاننا الآن تساؤل مؤداه .. ماذا سيحدث على وجه التحديد في عام ١٩٩٢ ؟ .. وللإجابة على هذا السؤال نقول .. ان ما سيحدث باختصار هو : تنفيذ المرحلة النهائية من عملية الاندماج الاقتصادي لمختلف أعضاء الجماعة الأوروبية في سوق موحدة أي إزالة آخر العقبات من أمام حرية تنقل السلع وعناصر الانتاج بين هذه الدول ، فقد أزيلت في المراحل المتتالية السابقة الحواجز الجمركية « ١٩٦٨ » وقبلها تم تنسيق السياسات الاقتصادية ابتداء من عام ١٩٥٧ تاريخ توقيع اتفاقية روما التي انشئت السوق الأوروبية المشتركة بمقتضاها وتبقي من تلك العقبات حتى الآن العقبات الإدارية والسياسية مثل الرقابة الجمركية ونظام عبور الحدود واختلافات نظم النقد وعملة وأنواع الضرائب .. الخ وهذه هي الحواجز التي ستزول كلية بحلول عام ١٩٩٢ ليصبح تنقل السلع والعمال ورأس المال بين فرنسا وبريطانيا مثلاً مثل تنقلها بين محافظتين أو ولايتين في دولة واحدة . وعند هذه النقطة تكون قد اقتربنا من المناطق الخطرة والجوانب الحساسة في قضية الاندماج الأوروبي .. وهذه الجوانب تتصل أساساً في : المتطلبات السياسية التي يفرضها الاندماج الاقتصادي الكامل للدول الأوروبية ذلك لأنه على الصعيد الاقتصادي فمن الممكن وضع الخطط لمعالجة وإحواء الأضرار الجانبية التي سوف تلحق بقطاع انتاجي ما في دولة ما من جراء الاندماج الكامل ولكن القضايا الخلافية الجوهرية تثار عند الحديث عن إزالة الحدود السياسية فهذا المطلب يدخلنا في دائرة المفهوم الأوروبي لقضية

بداية عام ١٩٩٢ ، وبعد خمسة وثلاثين عاماً من توقيع اتفاقية روما باقامة سوق أوروبية مشتركة ، ونتيجة عمل دؤوب وخطوات متزنة وثابتة ، وتتويجا لتضحيات متبادلة بكثير من المصالح قصيرة المدى في سبيل الأهداف الكبيرة ذات المدى البعيد ، ستصبح أسواق الدول الأوروبية الغربية سوقاً واحدة تتحرك فيها دون قيد مختلف السلع والخدمات وتنتقل بينها دون عائق العمالة ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية لاثنتي عشرة دولة لتقوم بذلك كتلة اقتصادية عملاقة تضم ٢٢٢ مليون نسمة وتزيد قيمة ناتجها الإجمالي عن ٤٨٠٠ مليار دولار وتستأثر بأكثر من ٤٠ ٪ من مجمل تجارة العالم .

ومن الواضح أن هذا الحدث الفريد في التاريخ السياسي والاقتصادي سيحمل بلا شك انعكاسات كبيرة على الاقتصاد العالمي والتكتلات الاقتصادية الأخرى فضلاً عن آثاره العميقة على اقتصاديات الدول الأوروبية ذاتها ، كما أنه لن يكون عالمنا العربي بمنأى عن هذه الانعكاسات والآثار فالسوق الأوروبية هي من أكبر شركائنا التجاريين استيراداً وتصديراً وهي من أهم الأسواق التي ترتبط بها مالياً واستثمارياً فضلاً عن كونها المركز العالمي لخدمات المصارف والتأمين والشحن وغيرها .

والحقيقة أن عام ١٩٩٢ يبدو للبعض أنه العام الذي سيشهد ظهور القلعة الأوروبية التي أرست حواجز الحماية الجمركية لتقيها من المؤثرات الخارجية في حين يبدو مشروع الرجدة في نظر البعض - الأكثر ريباً - أقرب إلى الحلم . فالدول الأوروبية التي اختلفت طويلاً حول الميزانيات والانفاق الزراعي وقضايا السياسة الخارجية وقائمة لا تنتهي من القضايا الأخرى ليس من المستحيل أن تحقق فيما بينها وحدة تكفي لإقامة سوق

أن قامت بعض دول أوروبا الغربية وبالتحديد بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج بتكوين رابطة تجمع وثيق بينها . وتمثل ذلك في التوقيع على معاهدة بروكسل المعروفة في مارس ١٩٤٨ وهي المعاهدة التي نصت على مبدأ الأمن الجماعي والدفاع المشترك ضد أي عدوان يقع في أوروبا وعلى التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وعلى إقامة جهاز استشاري دائم للبحث في تنفيذ أهداف هذه المعاهدة . وقد حاولت المعاهدة أن تنشئ منظمة عسكرية دفاعية في غرب أوروبا ، كانت النواة فيما بعد لحلف شمال الأطلسي ١٩٤٩ ، واتحاد غرب أوروبا ١٩٥٤ .

ثم أتت مرحلة أخرى مهمة في مشاريع التعاون الاقتصادي الأوروبي والتي أخذت فيها فرنسا زمام المبادرة مع التوقيع على المعاهدة التي نشأ بموجبها مجمع الفحم والصلب الأوروبي في أبريل ١٩٥١ والتي وقعت عليها كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج وقد أكدت هذه الدول في ديباجة المعاهدة أن تجمع صناعات الفحم والصلب فيها لم يكن سوى بداية وأن الهدف المشترك والأهم هو خلق مجمع اقتصادي أوروبي يستطيع في النهاية أن يحقق الاندماج السياسي لهذه الدول . وقد رفضت بريطانيا الانضمام إلى مجمع الفحم والصلب الأوروبي ، ولم تقبل بهدفه النهائي المعلن وهو العمل على تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية . وكان ذلك يعنى استبعاد بريطانيا منذ البداية من تلك العملية الاندماجية التي شرعت فيها دول أوروبا الست ، كما كانت تعنى التقسيم الفعلي لأوروبا الغربية بين مجموعتين من الدول : أحدهما تعمل من أجل أن تكون أوروبا المتحدة حقيقة وواقعا ، والثانية لم تكن على استعداد لأن تشارك على مستوى أبعد من « تدابير التعاون الحكومي المحدودة » وقد استمر هذا التقسيم يحدث أثره في جو العلاقة بين هاتين المجموعتين من الدول لسنوات طويلة لاحقة .

وفي ٢٥ مارس ١٩٥٧ ، وقعت الدول الست المذكورة في روما على معاهدة إنشاء « السوق الأوروبية المشتركة » أو .. الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، التي أصبحت نافذة المفعول من أول يناير ١٩٥٨ وفي نفس التاريخ تم أيضا التوقيع على المعاهدة الخاصة بإنشاء منظمة الطاقة الذرية الأوروبية « اليوراتوم » التي أكدت فيها الدول الأوروبية الأعضاء أن هدفها هو تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة الذرية على أساس مشترك ، وتحت رقابة سلطة « فوق قومية » .

السيادة القومية .. فهل سيتمكن الدول الأوروبية مع مطلع عام ١٩٩٢ من التخلص من القيود السياسية إلى حد تحقيق الحلم بحيث ينبثق على المسرح السياسي الدولي كيان جديد تحت اسم : الولايات المتحدة الأوروبية ؟

الجذور القريبة لحركة الوحدة الأوروبية :
أن استشراف ملامح المستقبل تتطلب بادئ ذي بدء الاستيعاب الواعي لدروس الماضي توصلنا لادراك المغزى الحقيقي وراء الانجازات الانسانية المواكبة لحركة التاريخ ومن هنا فمن المنطقي أن نرجع إلى الجذور التاريخية لحركة الوحدة الأوروبية .. وهو ما يعود بنا إلى فترة الحرب العالمية الثانية وما اقترن بها من ظروف القتل الجماعي والخراب الاقتصادي والاستنزاف النفسي والمعنوي وهي النتائج التي كانت أشبه بالصدمة القاسية التي منست الضمير الأوروبي في أعماقه وتمثل ذلك في الحقيقة في ظهور شعور أوروبي عام بالرقص لذلك النوع من العقائد والأنظمة السياسية التي تحركها نزعات قومية متطرفة والتي أدت إلى تدمير أوروبا مرتين خلال جيل واحد . وبدأ لقطاعات عديدة من الرأي العام الأوروبي أنه لن يمكن تفادي تكرار كارثة الحرب مرة أخرى إلا إذا أمكن لشعوب أوروبا أن تقيم فيما بينها كيانا أوروبيا فيدراليا على أسس من الديمقراطية الحقبة تحتوي وتذيب نزعات التسلط القومي التي جسدت تلك التراكمات المستمرة من صراعات المصالح والأطماع القومية في أوروبا خلال فترات تاريخية طويلة .

ومن هنا نجد أنه بعد انتهاء الحرب مباشرة قامت عدة جماعات ومؤسسات غير رسمية كانت وجهتها جميعا بذل جهود دعائية وتعليمية مكثفة في خدمة الوحدة الأوروبية وقد انتظم شمل هذه الجماعات في المؤتمر الذي عقد في لاهاي في مايو ١٩٤٨ وسمى بمؤتمر أوروبا . وقد أمكن لهذا المؤتمر أن يولد ضغوطا عنيفة في اتجاه تأييد الاقتراح الذي كان مطروحا وقتئذ لإنشاء جمعية برلمانية أوروبية تكون وظيفتها الرئيسية بحث الأمور ذات الأهمية المشتركة لدول أوروبا ، والتوصل إلى التدابير التي تحقق تعاون الدول الأوروبية في الميادين الاقتصادية والسياسية .

وبعد مناقشات أوروبية مستفيضة استغرقت نحو ستة شهور اتفق على إقامة ما يسمى بمجلس أوروبا ، وكان ذلك في مايو ١٩٤٩ وكانت الدول الموقعة على قانون إنشاء هذا المجلس هي : بلجيكا وفرنسا ولكسمبرج وإيرلندا وإيطاليا والنرويج والسويد . وفي الواقع فإنه قد سبق التوقيع على القانون الخاص بإنشاء مجلس أوروبا

انضمت اليونان ثم في عام ١٩٨٦ انضمت إسبانيا والبرتغال !

وبالنسبة لفكرة الوحدة الأوروبية ، ففي الوثيقة التي صدرت عن قمة ١٩٧٢ جاء مايلي : ان الدول الأعضاء في الجماعة وهي التي تعد عنصرا محركا للبناء الأوروبي لتؤكد عزمها على تحويل مجموعة العلاقات التي تربط بينها الى وحدة أوروبية قبل نهاية العقد الحالي . وقد طلبت هذه الوثيقة من المنظمات التابعة للجماعة اعداد التقارير الخاصة بخطوات هذه الوحدة السياسية ، حتى يتسنى بحثها واقرارها من قبل مؤتمرات القمة الأوروبية التالية .

وخلال الستينات وبداية السبعينات تطورت الجماعة الأوروبية ، لكنها منذ منتصف السبعينات أخذت تعاني من عدة مشاكل تمثلت فيما يلي :

أولا : أخذ معدل النمو للناتج القومي الأوروبي في التباطؤ ، وعجز عن اللحاق بمعدل النمو في اليابان أو الولايات المتحدة واستمر ذلك حتى توقف إجمالي الناتج القومي بالنسبة للفرد في أوروبا عند ١٢,٢٠٠ دولار في حين وصل في الولايات المتحدة إلى ١٦,٦١٥ دولار وفي اليابان إلى ١٩,٦٦٤ دولار .

ثانيا : أصيبت أوروبا بداء « البطالة » التي وصل متوسطها على مستوى الجماعة إلى ١٠,٧ ٪ ، أي أعلى من متوسطها في الولايات المتحدة وهو ٦,١ ٪ وأعلى كثيرا من اليابان حيث بلغ ٢,٨ ٪ .

ثالثا : تناقص نصيب الجماعة الأوروبية في السوق الدولي بالنسبة للقطاعات الرئيسية سريعة النمو ورفيعة المستوى تكنولوجيا ، فقد فقدت الشركات الأوروبية جزءا من أنصبتها في السوق في الصناعات التي تمثل فيها الوفرة أهمية كبيرة مثل السيارات والسلع الكهربائية . ومن ثم .. رأت الجماعة الأوروبية انه من الضروري العثور على علاج لهذه المشاكل والا ظلت تتعثر خلف الولايات المتحدة واليابان ، وأن الاسراع بإقامة سوق أوروبية موحدة حقيقية يمكن أن يؤدي إلى ازدهار التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية ، فهذه المنطقة التجارية الواسعة التي لا توجد فيها عوائق ستؤدي الى تخصيص أفضل للموارد وإلى وفورات الحجم ، ومن ثم فسيزيد النمو الاقتصادي في أوروبا ، وقدرة أوروبا على المنافسة إزاء بقية العالم .

وكان الرجل الذي حرك الدول الأعضاء الى العمل هو جاك ديلور ، وهو وزير مالية اشتراكي فرنسي سابق عين رئيسا للجنة الأوروبية (الجهاز التنفيذي للجماعة

أما بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة ، فقد كان الهدف من وراء انشائها هو ايجاد سوق للتجارة الحرة داخل الدول الاعضاء في هذه الكتلة الاقتصادية الجديدة ، عن طريق الالغاء التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات والصادرات ، وتخصيص الانتاج الصناعي في هذه الدول . ثم تجاوزت هذه المرحلة فيما بعد الى العمل على ضمان حرية انتقال عنصر العمل ، ورأس المال ، والسلع عبر الحدود القومية لهذه المجموعة من الدول .

وقد رفضت بريطانيا في البداية أن تنضم الى عضوية السوق الأوروبية المشتركة تماما كما فعلت عند تأسيس مجتمع الفحم والصلب الأوروبي وتعللت في ذلك بالتزاماتها الخاصة التي تتحملها تجاه مجموعة دول الكومنولث البريطاني وكبديل لعضوية بريطانيا في هذه الكتلة الاقتصادية الأوروبية أقدمت بالاشتراك مع كل من السويد والنرويج والدانمرك والنمسا وسويسرا والبرتغال في عام ١٩٥٩ على انشاء مايسمى بمنطقة التجارة الحرة والتي كانت تكفل بعض مظاهر التعاون الاقتصادي والجمركي دون أن تمس علاقة بريطانيا الخاصة بدول الكومنولث « يبلغ عدد سكان دول منطقة التجارة الحرة التي تضم حاليا : السويد - فنلندا - النرويج - النمسا - سويسرا - ايسلندا ، ٣١ مليون نسمة ، ويقل إجمالي ناتجها القومي عن ٥٠٠ مليار دولار ، وفي بداية الستينات غيرت بريطانيا من اتجاهها وتقدمت بطلب عضوية الى السوق الأوروبية المشتركة ولكن ديجول استخدم سلطة الفيتو في يناير ١٩٦٣ ليقف في وجه هذا الانضمام وكانت حجته في هذا الرفض ان بريطانيا لم تكن شريكا أوروبيا طيبا وانها لم تكن لتتفق بأوضاعها واتجاهاتها مع باقى دول القارة ، وأن وجودها بينها لم يكن ليحقق لهذه الكتلة الاقتصادية الأوروبية الانسجام المطلوب .

ثم تحرك الاهتمام بموضوع انضمام بريطانيا لعضوية السوق الأوروبية مرة ثانية منذ عام ١٩٦٥ وبعد مفاوضات مضية ووفق في يناير ١٩٧٢ على انضمام بريطانيا والدانمرك وايرلندا الى السوق وفي أعقاب هذا الانضمام ، انعقد مؤتمر قمة من رؤساء حكومات دول الجماعة الأوروبية التسع في أكتوبر ١٩٧٢ في باريس وكان لهذا المؤتمر أهميته الخاصة في العمل على دعم وتطوير كيان هذه الجماعة الدولية . ولقد كان الاعلان الذي صدر عن هذا المؤتمر بمثابة « وثيقة شاملة » حددت أهداف ومبادئ ووسائل التعاون بين دول الجماعة الأوروبية في تكوينها الجديد . « في ١٩٨١

الأمريكيون من أن الوضع سيكون أسوأ مما هو عليه الآن بعد اندماج السوق الأوروبية في عام ١٩٩٢ ، حيث سيعنى ذلك مزيداً من إجراءات الحماية الجمركية ضد الصادرات الزراعية الأمريكية وهو ما سيؤدي إلى انكماش أكبر سوق تصريف فيها الولايات المتحدة هذه المنتجات .. ولعل هذه الأسباب هي التي دفعت الولايات المتحدة إلى إبرام ما سمي (بصفقة القرن) مع كندا والتي اعتبرت أضخم صفقة اقتصادية في العصر الحديث بين دولتين .. وهي تقضي بإقامة سوق أمريكية موحدة في أمريكا الشمالية (٢٢٠ مليون مستهلك) وذلك بحلول عام ١٩٩٩ ، ويتم في إطارها إلغاء جميع الجوازات الجمركية والعوائق التجارية بأشكالها بين كندا والولايات المتحدة .. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى خفض الأسعار أمام المستهلك العادي بنسب كبيرة ، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تقليل معدل التضخم .

وبطبيعة الحال فإن هناك الأسباب المباشرة التي دفعت الولايات المتحدة لإبرام هذه الصفقة مع كندا والتي منها العلاقة الخاصة بين الدولتين بحكم موقعهما الجغرافي ، إلا أن أهم الأسباب غير المباشرة للوصول إلى الاتفاق التجاري الأمريكي الكندي هي الخلافات التجارية الحادة مع الدول الأوروبية .. ومن ثم كانت مشورة المخططين الأمريكيين بضرورة لجوء الولايات المتحدة إلى سياسة عقد الاتفاقيات الثنائية لمحاولة مواجهة التكتل الاقتصادي الأوروبي .

وخلال شهر فبراير من العام التالي فقد كانت آخر فصول الخلافات الأمريكية الأوروبية حيث فشلت المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة وأعضاء السوق الأوروبية المشتركة والخاصة بتسوية النزاع بين الجانبين حول تجارة اللحوم بين واشنطن والسوق .. ويتعلق هذا النزاع بمطالبة الدول الأوروبية بضرورة أن تكون اللحوم المستوردة من الولايات المتحدة خالية من هرمونات النمو التي يستخدمها المنتجون الأمريكيون وهو النزاع الذي أشعل من جديد حرباً تجارية جديدة بين واشنطن والسوق الأوروبية المشتركة ، ومن هذا المنطلق فمن المتوقع أن تشهد العلاقات الأمريكية الأوروبية على الصعيد التجاري فصلاً جديدة من الصراع والمواجهة بعد اتمام مشروع الاندماج ١٩٩٢ .

الحسابات المضادة : وجهات النظر المعارضة للاندماج الأوروبي : الموقف البريطاني :

تقول السيدة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا

الأوروبية (في أوائل ١٩٨٥ . فقد رأى أن أحياء هدف قيام سوق أوروبية موحدة لا تعوقها الجوازات يمكن أن ينجح هذه المرة والا يفشل كما فشلت الجهود السابقة ، وعهد إلى لورد كوكفيلد باعتباره مفوض السوق الداخلية بمهمة عسيرة هي وضع برنامج قابل للتنفيذ وتحديد جدول عمل لتحقيق هذه الغاية أي إقامة سوق أوروبية موحدة ، ووضعت خطة عمل هي الكتاب الأبيض تضمنت إصدار ثلاثمائة توجيه من أجل تحقيق التكامل ، ولتنفيذ هذه الخطة قررت الدول الأعضاء إجراء تغيير جذري : فقد عدلت اتفاقية روما وأقرت الوثيقة الأوروبية الموحدة من أجل إقامة السوق الداخلية بالتدريج خلال فترة تنتهي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .. وستضم السوق الداخلية منطقة بلا حدود فيما بينها تكفل حرية انتقال السلع والأشخاص والخدمات ورأس المال ، وتم إجراء التعديل اللازم وذلك باقرار الأغلبية المطلقة لتكون كافية عند التصويت داخل المجلس بدلاً من الإجماع الذي عرقل عمل الجماعة الأوروبية في كثير من الأحيان واتفق على أن يبدأ التنفيذ الفعلي مع مطلع عام ١٩٩٣ .

السوق الأوروبية والعالم الخارجي : المواجهة التجارية بين أوروبا - والولايات المتحدة

عندما أقيمت السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما ١٩٥٧ شجعت الولايات المتحدة قيام السوق ورفعت شعارات المشاركة الأطلنطية واعتبرت التكتل الاقتصادي الأوروبي ركيزة أخرى من ركائز القوة الغربية .. على أن أحداً لم يتصور أن تتحول هذه الكتلة الاقتصادية من وضع الشريك أو الحليف إلى وضع الخصم الاقتصادي للمصالح الأمريكية - حيث عملت دول السوق على إقامة جدار عازل من الرسوم الجمركية بينها وبين العالم الخارجي في الوقت الذي عمدت فيه إلى حذف هذه الرسوم وتصفياتها فيما بينها وهو ما كان ينطوي على تمييز ضد مصالح الدول الأخرى . وقد دخلت الولايات المتحدة في مفاوضات مع دول السوق الأوروبية منذ عام ١٩٦٠ .. لوضع أساس بعيد المدى نحو تنمية علاقات أمريكا الاقتصادية بدول السوق المشتركة ولإقناعها بتخفيض رسومها الجمركية الخارجية على السلع الصناعية الأمريكية ومنذ البداية اتضحت الخلافات بين الجانب الأمريكي والأوروبي فيما يتعلق بتصنيف السلع التي تخضع للرسوم الجمركية ثم تعقدت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا بشأن السياسات الزراعية الموحدة لدول السوق ، وتكاليف دعم المنتجات الزراعية وفي ضوء الخلافات بين الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية تجارياً فقد حذر الخبراء

الأطلاق ان تزال الحواجز ما بين الدول الأعضاء بل هناك أمور تحتاج من بريطانيا الى حماية مواطنيها منها مثل المخدرات ، وتعمل الأرهابيين الى إرضائها وتهريب المخدرات والمهاجرين غير الشرعيين .

ولم تتوقف تاتشر عند مجرد التصريحات بل أمرت ببناء صالة جمركية ضخمة في محطة قطار روترلو لتكلف ٣٠ مليون دولار والمحطة تقع عند نهاية نفق بحر المانش لتستقبل القادمين من فرنسا ودول أوروبية أخرى .. وتؤكد تاتشر ان المسافرين القادمين من دول أوروبا الغربية سيتم تفتيشهم بدقة بالغة كما هو الحال في الوقت الحالي ، فبريطانيا على العكس من سائر دول المجموعة الأوروبية ليس لديها بطاقات الهوية وليس في نيتها العمل بمثل هذا النظام ، لذلك ليس من سبيل امامها لمراقبة تحركات الاشخاص والبضائع إلا التفتيش عند الدخول او الخروج من بريطانيا .

ومواقف أخرى :
وبتوسيع دائرة البحث لعرض أصوات المعارضين للوحدة الأوروبية سنجد ان الخبير الفرنسي جان مارك بواينر يعبر عن وجهات النظر المضادة بقوله ان مقولة ان أوروبا ١٩٩٣ ستكون بدون حدود داخلية ليس سوى شعار لاثارة عواطف الرأي العام فقط ، اما على الصعيد الواقعي فستبقى مراكز المراقبة الحدودية قائمة ، انما مع تخفيف نسبي للقيود المعمول بها الآن ، والجديد هو أن الضرائب الجمركية سوف يدفعها البلد البائع وليس المشتري وذلك بهدف تحقيق التوازن في صلب علاقات الاستيراد والتصدير ، وستبقى هذه الضرائب خاضعة لمنطق حماية المنتجات المحلية ، لكن حتى هذه النقطة لن تكون سهلة التطبيق في زمن التسعينات ولأسباب كثيرة ومعقدة تتعلق بالأقتصاد الأوروبي ، والأقتصاد العالمي وبالمستجدات التقنية التي تنتظرهما .

وعلى الصعيد النقدي والمالي ، فحتى مع تحقق الايجابيات المتمثلة في حرية تنقل رأس المال ، فان ذلك قد يؤدي لمضاعفات سلبية خاصة بالنسبة للمصارف المتوسطة والصغيرة وكذلك شركات التأمين لان الشركات المالية سوف تدخل في سباق مميت في لعبة جذب اضعف كمية ممكنة من رأس المال عن طريق رفع معدلات الفوائد الى اقصى حد ممكن ، ولن يكون قادرا على المضي فيها سوى العمالة الأوروبية الكبار مثل المافيا ، مما يعني ان توحيد أوروبا سوف يكون لصالح بعض الأوروبيين وعلى حساب باقي الأوروبيين ، وليس لصالح جميع الأوروبيين كما هو مفترض نظريا .
إن هذا الرأي - ومن نفس المنطلق يرى ان توحيد

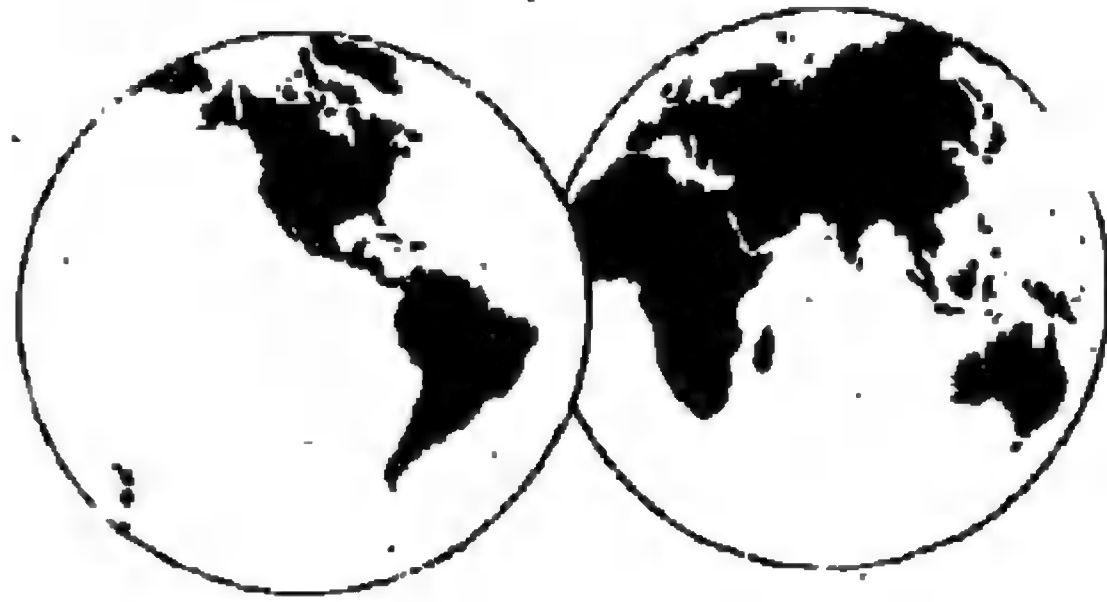
» إن البعض يريدون ولايات متحدة أوروبية ، ولكن لا أظن ذلك ممكنا ، إن عام ١٩٩٢ لا يتطلب تغيير للمؤسسات الأوروبية الراهنة ولن أقبل مؤسسات أوروبية فوق قومية طيلة حياتي » ويبلور هذا القول رأي بريطانيا في إقامة ولايات متحدة أوروبية ، وهذا يرجع لتراث بريطانيا الطويل الذي يجعلها أوروبية وغير أوروبية في آن واحد ، فجميع دول الجماعة الأوروبية باستثناء بريطانيا متحمسون بدرجة ، او بأخرى لفكرة الوحدة السياسية في نهاية المطاف بل إنهم يتصرفون بالهام من رؤية ديجول القديمة لأوروبا الموحدة من الأورال الى الأطلنطي (ولعل ذلك يفسر لنا الغزل الذي وجهته قمة رؤس للدول الأوروبية في ديسمبر ١٩٨٨ الى دول أوروبا الشرقية تحت لافتة التعاون الاقتصادي وحرية التجارة ، ولذلك تشتمل خطة لجنة السوق في بروكسل مقترحات بإقامة بنك أوروبي وتطوير نظام النقد الأوروبي فضلا عن مؤسسات ذات اختصاصات ملزمة وان تكن ضئيلة مرحليا في النواحي الأخرى . ولكن بريطانيا ترى أن ذلك يعني تنازلا عن السيادة ، وإن ذلك لم يكن واردا اصلا في اتفاقية روما فضلا عن خشية البريطانيين التقليدية من البيروقراطية القارية . الا أن القضية الأهم هي مسألة السيادة فمشكلة بريطانيا الأزلية انها تود الحفاظ على المزايا الاقتصادية الناتجة عن انتسابها للسوق المشتركة وفي نفس الوقت ألا تندمج تماما في الكيان الأوروبي ، وهنا يجب ألا ننسى ان بريطانيا التي رفضت في البداية الانضمام لاتفاقية روما ، عادت والحت كثيرا على الانضمام للسوق الأوروبية ، بعد ان رأت أن الناتج القومي لكل دول السوق تضاعف عدة مرات في فترة قصيرة مع تدهور ناتجها القومي في تلك السنوات من بداية الستينات ، ولكن بريطانيا التي نصبت نفسها منذ عصر نابليون لتدمير أي مشروع لإقامة أوروبا الموحدة لا تريد الاندماج السياسي كليا لأوروبا لانها ترى انه ليس من مصلحتها سياسيا وكأنما تاتشر تستعيد اليوم ما قاله تشرشل لديجول في عام ١٩٤٢ « كلما كان على أن أختار بين أوروبا وأمريكا فسوف أختار أمريكا وكلما كان على أن أفاضل بينك وبين روزفلت فسوف أختار روزفلت » وهكذا ترفض السيادة تاتشر حتى فكرة أي اتحاد أوروبي يحتمل إقامته وهي تقول في معرض تبريرها لموقفها : « كان بعض الآباء المؤسسين لأوروبا يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن ان تشكل نموذجا يحتذى به إلا ان تاريخ أمريكا يختلف كل الاختلاف عن تاريخ أوروبا » فمارجريت تاتشر ، وكما صرحت في أكثر من مناسبة ترى بأن الوحدة الأوروبية لا تعنى على

السيطرة السياسية والعسكرية الخارجية المباشرة مثل ألمانيا ، والمطلوب من هذا الخليط من الأنظمة ان يتعايش تحت سقف سياسى موحد تحت اسم « الولايات المتحدة الأوروبية » فهل يعنى ذلك انه ستكون هناك حكومة أوروبية مركزية وبرلمان أوروبى مركزى أو مجلس رئاسة مشترك للدول الأوروبية .

وعلى صعيد آخر يثير المعارضون لفكرة الوحدة الأوروبية مسألة التصويت فى المحافل الدولية ، فالدول الأوروبية عندما تكون بصدد قضية ما فى الأمم المتحدة فإنها ستتخذ قرار « توفيقيا » ، ولكن كيف سيكون بوسع الدول الأوروبية ان تتخذ قرارا واحدا حيث لكل دولة موقفها ازاء كل مسألة على حدة ، ويثور التساؤل عن كيف يمكن ان تحافظ دولة على خصوصية وتميز موقفها فى إطار الحكومة الأوروبية المركزية والتي ستكون قراراتها بالأكثورية وملزمة للجميع ، ويقال أن اتخاذ قرار موحد قد يكون ممكنا نظريا ولكنه غير ممكن عمليا حيث ان موقف الدولة فى أى مسألة يكون نابعا من شبكة لا متناهية من حسابات المصالح الخاصة بهذه الدولة سواء بالمعنى السياسى أو الاقتصادى ، ومجمل القول بالنسبة للمعارضين يتلخص فى قولهم ان ازالة الحدود السياسية أو الحواجز الجمركية بين البلدان الأوروبية لن يزيل الحدود النفسية والأختلافات الواضحة والقائمة تاريخيا بين الدول الأوروبية . □

أوروبا يعنى عمليا ، ليس فتح بلدان أوروبا على بعضها بقدر ما يعنى فتح أوروبا ككل امام القوى الخارجية غير الأوروبية وبالمستويين الاقتصادى والسياسى . فيكفى ان يكون لأية مؤسسة اقتصادية أمريكية أو يابانية مثلا فروع فى أى بلد أوروبى ليصبح بإمكانها حرية التحرك فى سائر اسواق الولايات الأوروبية المتحدة ونظرا للثقل العملاق الذى يتمتع به اقتصاد هذين البلدين والذى هو فى حالة صراع تنافسى مع بعض بلدان أوروبا كالألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، فسيكون من شأن ذلك اتاحة المجال لهؤلاء الأجانب الأقوياء فى اكتساح اسواق البلدان الأوروبية الضعيفة من جهة وتهديد اسواق البلدان الأوروبية القوية فى عقر دارها . وبعبارة أخرى ، فإن ازالة القنوات الفاصلة ما بين داخل أوروبا سيؤدى عمليا الى ازالة السياج الخارجى لكل أوروبا امام التدخل الجارف الآتى من خارج القارة .

وعلى الصعيد السياسى ، تبقى أهم مشكلة يثيرها المعارضون وهى نوعية المؤسسات الأوروبية المطلوب اقامتها . للإشراف على السوق الأوروبية الموحدة واختصاصات هذه المؤسسات هنا يقول المعارضون انها مشكلة المشاكل وذلك بسبب التناقض الجذرى فى طبيعة الأنظمة السياسية السائدة فى الدول الأوروبية ففى أوروبا جمهوريات مثل فرنسا ، وممالك مثل بريطانيا وإمارات مثل لوكسمبرج أو موناكو وهناك أيضا رأسمالية وأخرى اشتراكية ، وهناك دول واقعة تحت الاشراف أو





الناٲو .. ٲتحديات ما بعد الأربعين

محمد على المداح

بين الشرق والغرب حول الأسلحة النووية القصيرة المدى

خلفيات التصدعات داخل الناٲو:

رغم أن التصدعات داخل منظمة حلف شمال الأطلنٲي ليست جديدة ، فآزمة الحلف هي في الأساس آزمة العلاقة بين طرفيه التي لم تستطع السنوات الأربعون أن تـمزج بينهما .. إلا أن آزمة الأربعين الحالية والتي تظهر أشد أعراضها في الخلاف الحاد الأمريكي الألماني ، تشبه كثيرا آزمة العشرين التي كانت أشد أعراضها عام ١٩٦٩ في الخلاف الأمريكي الفرنسي حول درجة أكبر من الاستقلالية ، ولأن الحلف لم يستطع اجتياز آزمة العشرين ، دأهته الآزمة الحالية لتبرز نمو قوة أوروبا على المنافسة ، والوقوف ندا بقدراتها الذاتية في التعامل مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية .. وللمرة الأولى منذ تأسيس الحلف تخرج الخلافات الأمريكية الأوروبية إلى العلن ، فيما يمكن أن يطلق عليه اختبار قوة من نوع جديد ، وأن كان يمثل شرخا في جدار الحلف .

فمن وجهة نظر المستشار كول - والمانيا الغربية تعتبر في ظل الحكومة الديمقراطية المسيحية من أهم أركان التحالف الغربي ، وأقرب الدول الأوروبية إلى الولايات المتحدة - أن الأسلحة النووية التكتيكية التي تحتفظ بها الولايات المتحدة في أوروبا الغربية وبالذات على الأرض الألمانية لا لزوم لها بالمرّة ، فحتى على افتراض حرب عالمية ثالثة وهو افتراض يتباعد احتمالها يوما بعد يوم ، فإن إطلاق هذه الصواريخ يعني إطلاق مئات سحب الغبار النووي فوق الأراضي الألمانية ، وسوف يفنى بهذا الغبار من الألمان أضعاف من سيقتلون على أيدي الغزاة السوفيت ، فضلا عن ذلك فإن مجرد وجود هذه الصواريخ على الأرض الألمانية كأنما هو دعوة للصواريخ النووية السوفيتية لقصفها .. ومن هنا فإن ألمانيا الغربية

الذكرى الأربعين لولادته على

انقاض الحرب العالمية الثانية ،

انعقد في بروكسل يومي ٢٩ ، ٣٠

مايو ١٩٨٩ مؤتمر قمة الدول

الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلنٲي ، وسط خلافات

حادّة بين الحلفاء الأوروبيين والولايات المتحدة

الأمريكية ، بسبب إصرار واشنطن على تحديث

الصواريخ النووية القصيرة المدى ، على الرغم من

الانفراج الدولي الراهن على مختلف الأصعدة ، وأيضا

إصرار إدارة الرئيس الأمريكي « جورج بوش » على

استبدال أعداد كبيرة من الصواريخ المنتشرة في أوروبا

الغربية خصوصا ألمانيا الغربية بصواريخ متقدمة .. ذلك

في الوقت الذي دعا فيه المستشار الألماني هيلموت كول

دول الحلف لإجراء مفاوضات مع حلف وارسو ، من أجل

تخفيض الأسلحة النووية قصيرة المدى في أوروبا ، وبما

القاه ذلك من ظلال على العلاقات الألمانية بالحلفاء

الغربيين من ناحية ، ومن ناحية أخرى فيما يتعلق

بتأثيرات هذا البعد الجديد على الحوار بين العسكريين

الشرقي والغربي .. من هنا وفي إطار الصيغة التوفيقية

التي توصل إليها وزراء الدفاع في نطاق حلف « الناٲو »

مؤخرا ، بشأن مشكلة تحديث الصواريخ .. يشير

المراقبون السياسيون إلى أنها جاءت لتهدئة الموقف

الخلاف بين ألمانيا الغربية من جهة ، والولايات المتحدة

وبريطانيا من جهة أخرى ، ولاتاحة الوقت المطلوب من

قبل ألمانيا ، لكنها لم تحل أساس الخلاف ، فجاءت

الدعوة الألمانية إذن لتزيد الانقسام داخل حلف الناٲو

تأييدها بلجيكا ، فضلا عن العروض السخية والمفاجئة

التي يقدمها الاتحاد السوفيتي بشكل شبه يومي ، في

إطار سياسة الانفتاح التي يتبناها الزعيم السوفيتي

جورباتشوف ، والتي ترى واشنطن ولندن أن الوقت

فازال مبكرا لمسيرة خطوات السوفييت في إزالة التوتر

بشكل كامل عن الساحة الدولية ، والدخول في مفاوضات

فإنها تشمل صواريخ لانس التي يصل الى مائة وعشرين كيلو مترا ، ومدفعية نووية قصيرة المدى جدا . على كل ورغم ان الخبراء العسكريين يقولون ان المانيا الغربية تقوض بموقفها الحالي من النزاع داخل الحلف ، احد الزوايا الأساسية في الاستراتيجية الغربية ، لكن لابد من القول ان الموقف الثابت من حكومة كول التي حاولت لسبع سنوات ان تظل الحليف المخلص للولايات المتحدة ، يستطيع ان يطمئن الدول الأخرى الأعضاء في الحلف بأن القرار الألماني بفك الطوق الذي فرضته واشنطن لن يزيد الانقسام داخل الناتو ، لأنه قرار اتخذ لأسباب ومصالح وطنية بحتة ..

الدور السوفيتي في تزايد انقسام الناتو :

شكلت سياسة الانفتاح التي ينتهجها الاتحاد السوفيتي عاملاً رئيسياً في خلق الخلافات داخل القوى الغربية ، وخصوصاً دول حلف الأطلسي ؛ وبالذات ما يتعلق منها بمدى مصداقية السوفييت في خطواتهم نحو ازالة اسباب التوتر الدولي ، من خلال ما طالب به جورباتشوف حلف الأطلسي من خفض لقواته في أوروبا ، مقابل تخفيض الاتحاد السوفيتي لقواته المتواجدة في أوروبا الشرقية بنسبة ١٥ ٪ .. كذلك لم يلتزم المسؤولون السوفييت بالصمت امام حدة الخلافات في الحلف ، بل هددت موسكو رسمياً بأنها ستقوم بتحديث الصواريخ ذات الرؤوس النووية القصيرة المدى التابعة لحلف وارسو ، اذا لم تتوصل دول حلف الأطلسي الى اتفاقية بتأجيل تحديث نفس الصواريخ التابعة للناتو .

هذا التحرك السوفيتي ادى الى افتقار دول الحلف لرؤية مشتركة ازاء اولويات التفاوض مع السوفييت وحلف وارسو في مجالات نزع السلاح ، فضلاً عن التباين النسبي بين مواقف الادارة الأمريكية الجديدة والدول الأوروبية ازاء رسم وصياغة علاقات التعامل مع الاتحاد السوفيتي ، تحت قيادة جورباتشوف . من ناحية أخرى شكلت دعوة جورباتشوف لعقد مؤتمر يضم كافة الأحزاب الأوروبية ، اكبر هجوم سياسي شامل يشنه الكرملين على أوروبا الغربية بوجه عام ، والمانيا الغربية بوجه خاص .. في ظل ما يتردد من ان السوفييت يستخدمون الألمان كقناة للضغط على حلف الناتو ، كما ان الكرملين لم يسبق له ان اعتبر مثل هذه المؤتمرات الحزبية غاية بحد ذاتها .. فقضية تحديث الأسلحة النووية تحتل مركز اهتمام كل السياسيين الألمان ، بل وترى القيادة الألمانية على المستويين الرسمي والشعبي انه لا خطر من أوروبا الشرقية .. كل ذلك يمثل الاندفاع

تؤيد بقوة اقتراح جورباتشوف بإزالة الصواريخ النووية من أوروبا بنوعيتها الموجودين على اراضيها المتوسطة والقصيرة المدى .. وفي المقابل كان الاعتراض الأمريكي الذي تمسكت به ادارة بوش ، يقوم على اساس ان وجود هذه الصواريخ القصيرة المدى على الأرض الألمانية هو السبيل الوحيد لحماية المانيا من أي غزو سوفيتي محتمل ، وأنه لا معنى هنا للحجة القائلة بأن نزع هذه الصواريخ سيكون متبادلاً ، لأن تفوق دول أوروبا الشرقية - أي دول حلف وارسو - في السلاح التقليدي كقيل بأن يتم اجتياح أوروبا الغربية بأسرها في ايام معدودات قبل ان تستطيع الولايات المتحدة التحرك لتجديتها عبر المحيط ..

هذا المنطق الأمريكي لا يجد استجابة له سوى لدى رئاسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر وكذلك لدى هولندا وتركيا ، فيما جبهة المقتنعين بوجهة النظر الألمانية الغربية تضم ايطاليا واليونان والنرويج وكندا وبالطبع فرنسا ، التي تصر على ان يكون لها موقفها الخاص المستقل عن واشنطن وبون .. وهو نفس الموقف الذي عبر عنه الرئيس ميثران في اول بيان صحفي له منذ نوفمبر ١٩٨٥ وقبل اجتماعات قمة بروكسل ، بتأكيد أهمية الدور المحوري لفرنسا في رسم وتخطيط سياسة أوروبا بالنسبة للعلاقات بين الشرق والغرب ، وخاصة فيما يتعلق بمحاولة القيام بدور توفيق في المواجهة بين بون وكل من واشنطن ولندن ، وهو الدور الذي تسعى فرنسا من خلاله لاحتواء كل ما يمكن ان يؤثر على فترة رئاستها لمجموعة دول السوق الأوروبية اعتباراً من اول يوليو ١٩٨٩ .

وإذا كانت تطورات قضية الصواريخ النووية قصيرة المدى في أوروبا تتراوح ما بين التحديث او اجراء المفاوضات ، وتكشف بجلاء اوضاع التناقض في استراتيجيات الدفاع العسكري لدول الناتو ، فإن الخطر قد يبدو كبيراً امام حقيقة : ان ازالة الأسلحة النووية من أوروبا ، سوف يضع القوات التقليدية وجها لوجه - قوات حلف وارسو امام قوات الأطلسي ، مع عدم وجود تكافؤ بين الحلفين في هذا المجال .. وهو ما اكدته الحكومة البريطانية في اسباب معارضتها لوجهة نظر بون ، من منطلق ان اجراء المفاوضات مع موسكو يهدد استقرار العلاقات بين الشرق والغرب ، ويخل باستراتيجيات الناتو القائمة على اساس الردع النووي ، والتي حافظت على امن المعسكر الغربي طوال العقود الأربعة الماضية . تجدر الإشارة هنا الى ان الأسلحة النووية قصيرة المدى التي تعرف ايضاً بالأسلحة النووية التكتيكية ، هي التي يقل مداها عن خمسمائة كيلو متر ، وبالنسبة لحلف الناتو

تأثير وتلميحات

الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٠٠ ، وتحقيق تعاون دولي لحل مشاكل البيئة والتخلي عن انماط التدخل العسكري المباشر لحل النزاعات الاقليمية ، واعتماد الحل السياسي والدبلوماسي لها ، والتخلص من التكتلات والتحالفات العسكرية ، اصبحت هي ايضا تشكل قاعدة للتفكير السياسي الجديد في الاتحاد السوفيتي ، وفي مواجهة هذا النمط الجديد من التفكير ، احتدم النقاش داخل حلف الأطلنطي حول مسائل محددة مثل ضياعة سياسة محددة وموحدة تجاه الكتلة الشرقية ، وكيفية التعامل مع مسألة تحديث الأسلحة النووية قصيرة المدى ، ومسألة اقتسام عبء الانفاق العسكري بين الولايات المتحدة وحليفاتها ، وتقييم بعض الآراء التي تدعو الى تغيير العقيدة العسكرية للحلف .

قمة بروكسل .. قمة الحلول التوفيقية :

اجمع المراقبون السياسيون على ان المبادرة السياسية التي قدمها الرئيس الأمريكي بوش امام قمة بروكسل ، اعادت الكرة الى المعسكر السوفيتي ، واعادت الثقة للأوروبيين ، واعادت ايضا وحدة الحلف الغربي والتضامن بين شركائه بعد ان مدت جسرا بين المواقف المختلفة بشأن مستقبل الصواريخ قصيرة المدى موضع الخلاف داخل الحلف . وقد تضمنت المبادرة خفض القوات الأمريكية في أوروبا بنسبة ٢٠ ٪ ، وذلك في اطار خطة تتكون من اربع نقاط للتفاوض مع حلف وارسو حول خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا ، مما سيحدث تحولا في الخريطة العسكرية لأوروبا يؤدي الى زيادة الاستقرار في القارة .. وتتضمن خطة بوش ضرورة قبول الكتلة الشرقية تخفيض قوات كل من حلف الأطلنطي ووارسو من الدبابات بمقدار ٢٠ ألف دبابة ، ٢٨ ألف عربة مدرعة ، وما يتراوح بين ١٦,٥٠٠ - ٢٤ ألف قطعة مدفعية ، على ان يتم تدمير الأسلحة التي يعلن الموافقة على سحبها ، كما شملت الخطة ايضا استعداد حلف الأطلنطي لأول مرة للتفاوض حول تخفيض الطائرات المقاتلة والهليكوبتر بنسبة تصل الى ١٥ ٪ من عددها الحالي .

على صعيد آخر وافق المؤتمر على وثيقة تحدد سياسة الحلفاء في مجال الأمن ونزع السلاح تحمل عنوان « مفهوم شامل لنزع السلاح والسيطرة على الأسلحة » لا تتضمن اية اشارة للتفاوض لا بشأن المدفعية ولا بشأن الطائرات ذات القدرة المزدوجة التي تستطيع حمل الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية .. وقد تردد ان الصيغة النهائية للنص تمخضت عن حل وسط الماني امريكي بشأن النقطة الحساسة المتمثلة في الأسلحة

السوفيتية نحو الضغط لصياغة روح جديدة تحدد العلاقات بين الشرق والغرب ، على اساس تقوم على التعاون والاتصالات التجارية والثقافية بعيدا عن سياسة التسلح ، لكن هذا الاندفاع السوفيتي ، لا يجد الاستجابة نفسها من المحاور المهمة في البيت الاطلسي ، خصوصا محور تاتشر والادارة الأمريكية والذي تدور تصريحاتهما من منطلق اهمية حلف الناتو للكتلة الغربية ، وان الغرب ليس اديه الاستعداد للتخلي عن سياسة الردع النووي ، التي ضمنت السلام في العالم من اربعين عاما .

لقد ادى نجاح جورباتشوف في اقامة علاقات اوثق مع الولايات المتحدة ، ان اصبحت امكانية ابرام اتفاقات للحد من الأسلحة التقليدية بأوروبا امرا متاحا الآن بدرجة تفوق ما كانت عليه من قبل ، رغم تعثر محادثات فيينا التي اجريت في مارس الماضي ، وانتهت على نحو مخز بعد مضي خمسة عشر عاما من المفاوضات غير الحاسمة .. ولكن هل تمثل اتفاقية الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى - والتي تم الاتفاق بشأنها بين واشنطن وموسكو ، والخاصة بالغاء كافة الصواريخ النووية متوسطة المدى المتمركزة على الأرض - خطوة مبدئية على طريق التفاوض ؟ .. من المؤكد ان تحقيق مثل هذا الاتفاق في مجال اجراء خفض كبير في القوات والدبابات والأسلحة التقليدية ، سيكون آخر تعقيدا من غيرهِ نظرا لما تتخفف به هذه الأسلحة من دقات .. على كل مما لا شك فيه ان الاتفاقات من سيث المبدأ يجب ان تترجم الى اجراءات عملية .. لكن التناقض ما بين تقديرات الناتو ووارسو حول قدرة قواتهم الخاصة ، وعدم الاتفاق بشأن تحديد الأسلحة وقواعد الحساب المختلفة المطبقة من قبل التحالف الغربي والشرقي ، يعنى ان الاتفاق على حد مشترك بين الطرفين ، وعلى حجم التخفيضات غير المتساوية التي سيقوم بها حلف وارسو ان يكون بالهمة السهلة .. رغم اعلان جورباتشوف في فبراير ١٩٨٩ اجراؤه لعمليات خفض حقيقية من جانب واحد فقط ، وعدم تزامن ذلك مع اي تخفيض في نسق انتاج الطائرات والدبابات والخواصات . ومع تلاحق التطورات بدأت الأوساط السياسية والعسكرية في الغرب ، تنظر بجدية الى آثار سياسات جورباتشوف ، على مسار العلاقات بين المعسكرين .. ذلك ان ما حققه الاتحاد السوفيتي حتى الآن ، يؤكد ابتعاده عن السياسة الاعتيادية التقليدية وترجيحه اوجهة النظر الداعية الى نيل التناقص العسكري والتركيز بدلا من ذلك على تنمية الاقتصاد المحلي .. ويمكن القول ان المطامع السياسية التي اعانها جورباتشوف من نزع كافة

راسخة وجاسمة في المعسكر الغربي ، خوفا من أن يؤدي الضغط عليها الى احياء فكرة إعادة توحيد المانيا غربيها وشرقيها ، فضلا عن التأثيرات المباشرة لعلاقات ميتران - بوش على التوازن فيما بين قادة دول الناتو .. من ناحية أخرى ومع قبول مارجريت تاتشر للحل الوسط لحلف الأطلسي ، بعد احكامها عن اعطاء موافقتها الكاملة على فكرة اجراء المحادثات ، خشية تقليص قوة الردع النووية للحلف .. مع هذا القبول تكون قمة بروكسل قد خوضت العلاقات الأمريكية البريطانية امام منعطف جديد ، بعد ان تميزت خلال عهد رونالد ريجان بالود والتنسيق المتبادل ، بما سيؤثر بالضرورة على مركز رئيسة الوزراء البريطانية على الساحة الأوروبية ، وذلك مع الأخذ في الاعتبار للأزمة الحالية في العلاقات البريطانية السوفيتية نتيجة حرب طرد الدبلوماسيين والصحفيين المتبادلة بين موسكو ولندن .. هذا فضلا عن محاولة حزب العمال البريطاني سحب البساط من تحت قدمي المرأة الحديدية بالاعلان عن ضرورة بقاء قوة نووية ذات ثقل استراتيجي في أوروبا ، تتمثل في صواريخ الغواصات النووية البريطانية الجديدة ترايدنت ، والتي اخلت بنزولها البحر بالتوازن الاستراتيجي المتفق عليه بين الشرق والغرب .

وأذا اضفنا الى ذلك ان فرنسا ليست على استعداد لادخال ترسانتها النووية ايضا ، ضمن اية مباحثات بين الشرق والغرب ، لأن ذلك يمثل الثقل الحقيقي لفرنسا داخل حلف الناتو .. فإننا وبنظرة متأنية للحلول التوفيقية التي تم التوصل اليها في قمة بروكسل ، نقول ان ما حدث ليس الا محاولة للتكيف مع المعطيات الجديدة التي يطرحها المعسكر الاشتراكي ، لمواجهة هجوم السلام السوفيتي ، لأنه اذا نجحت المفاوضات فعلا حول تخفيض الأسلحة التقليدية ومعادلتها لدى الحلفين ، لن يبقى للتحالف الغربي أي مبرر للاحتفاظ برادع نووي ، بل وسيصبح من الضروري النظر بجدية الى امكانية التخلي عن استراتيجية الدفاع الأمامي لصالح دفاع تقليدي في العمق ، يعتمد فيه كل بلد على قواته ، بينما يحتفظ بالقوات المشتركة كفرق تعزيز احتياطية متقلة ، وهذا كله يحتم على التحالف ان يضع عقيدة عسكرية جديدة .. ولا نظن ان بيان قمة بروكسل وما تم الاتفاق عليه يأخذ ذلك في الاعتبار .

اذن .. ماذا عن مستقبل الناتو ؟ :

في تحليل غربي ذكي ، موجه لأهداف معينة ، ويقوم على ظاهرة الحرب الباردة غير المعلنة ، اعلن مانفريد فورنر امين عام منظمة حلف شمال الأطلسي في مارس

النووية التكتيكية » الصواريخ التي يقل مداها عن خمسمائة كيلو متر » .. ويسمح هذا الحل الوسط الذي تم التوصل اليه بإجراء مفاوضات مع خفض جزئي في الصواريخ النووية القصيرة المدى مع التأكيد على كلمة « جزئي » بمجرد بدء تنفيذ اتفاق بين الشرق والغرب على خفض القوات التقليدية .

وقد اصدر مؤتمر قمة الحلف بيانا سياسيا من عشر صفحات يهدف الى تجاوز مرحلة ما بعد الحرب وينص للمرة الأولى على برنامج عمل مشترك ، يتوجه الى الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، واكد رؤساء الدول والحكومات في هذا البيان ان الحلف سيضاعف جهوده للتغلب على انقسام أوروبا .. وامتدح البيان التغييرات التي تجرى في الكتلة السوفيتية ، ودعا الى ازالة الحواجز بين الشرق والغرب ، والسعي الى توسيع التجارة ، كما رحب بالاصلاحيات الحالية في موسكو ، مشيرا الى انه لا يزال يوجد الكثير الذي يتعين عمله ، وشجب حقيقة ان حكومات معينة في أوروبا الشرقية اختارت تجاهل هذا الاتجاه الاصلاحى ومواصلة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية بصفة مكررة .

هل يعود الوثام وتنتهى خلافات البيت الأطلسي ؟ :

اذا كانت قمة حلف الأطلسي السنوية التي عقدت في بروكسل ، تعتبر القمة الثالثة على التوالي لمناقشة مسألة الصواريخ النووية قصيرة المدى .. واذا كانت مسائل الخيارات الاستراتيجية للحلف على المستوى الأوروبي والتي تعبر عن نفسها منذ عشر سنوات بمدى مسافة الصواريخ قد صبت في مجرى الأمن الألمانى وتحولاته .. فإن ما تحقق في البيان الختامى والوثيقة السياسية لأعمال قمة بروكسل ، لاشك يجب ان ينظر اليه كانتصار سياسى ودبلوماسى كبير لحكومة بون ، بحملها الحلف وقياداته على الموافقة على هذا الاتفاق التاريخي ، والتي كادت القمة بدونه ان تفشل .. انه عقد الصواريخ وبامتياز في المانيا الاتحادية ، بدايته دشنت مع المستشار هلموت شميت ازمة « بيرشينج » بين حلف الأطلسي وحلف وارسو ، ونهايته تدشن الآن عبر ازمة « لانس » ولكن داخل التحالف الغربى .

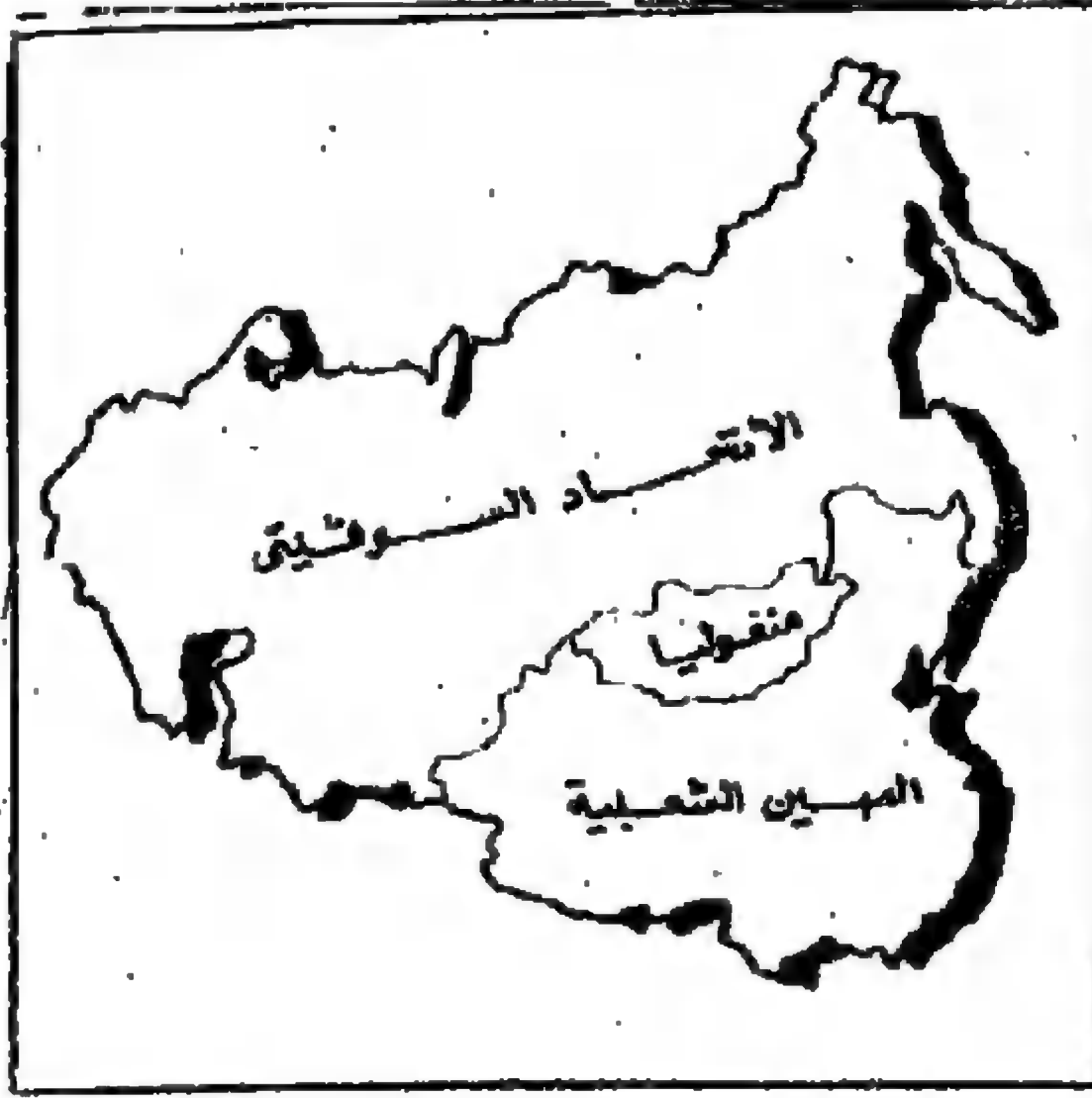
أما فيما يتعلق بالموقفين الفرنسى والبريطانى داخل الحلف ، فيمكن القول ان اشادة الرئيس الفرنسى ميتران بالنجاح الذى توصل اليه الحلف مؤيدا خطة بوش ، باعطاء الأولوية لنزع السلاح التقليدى ، تأتى في اطار السياسة الفرنسية التي لعبت اوراقها بصورة تختلف عن اساليبها القديمة . حيث عازمت حكومة ميتران على مساعدة ادارة بوش في ضمان بقاء المانيا الغربية بصورة

العام على ضفتي الأطلنطي لازالة الأسلحة النووية من القارة ، لا يصبح من الضروري بقاء الحلف اذا انفطرت وحدته النووية .. اى يصبح مستقبل الحلف في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة أمرا . يثير العديد من التساؤلات ، خاصة وآخر تقديرات المعهد الدولي لأبحاث السلام في السويد عن عام ١٩٨٨ تشير الى انخفاض نفقات التسلح في العالم ، رغم الارتفاع المطرد في مبيعات الأسلحة ، كما تشير الى تخفيض واشنطن وموسكو لميزانيتهما العسكرية ، وانخفاض نفقات التسلح في الدول الأعضاء في حلف الأطلنطي بمعدل ٠,٣ ٪ عنها في عام ١٩٨٧ .

ويبقى القول انه مالم يعالج الأمريكيون قضايا الناتو الشائكة ، وقضية العلاقات الجديدة مع السوفيت بحذر ومهارة شديدين ، فإن عواقب وخيمة قد تترتب ، وبخاصة ان بعض الدول الأعضاء والتي تشكل خط الدفاع الأول تعيش ومنذ بعض الوقت بعض التوجهات التي تتصف بالحيادية - وبخاصة في المانيا الاتحادية - مع خطورة مثل هذه التوجهات على الساحة الأوروبية الغربية .. وبعبارة اخرى فإن مستقبل الحلف رهين بمستقبل التعاون بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة في عهد بوش ، وجهود الادارة الأمريكية في ازالة اسباب التشاؤم الأوروبي من انعكاسات اية مواجهة حادة أوروبية أمريكية في المستقبل القريب .. وقد يكون من المناسب ان تبدأ دول الحلف وضع رؤية وتصور بعيد المدى لمستقبل تحالفها ، فالتغييرات الدولية تجري على قدم وساق ، والنظام السياسى لحقبة ما بعد الحرب بدأ يتحطم وبات على حلف الأطلنطي بعد الأربعين ان يبدأ عملية « بيروسترويكا » داخله تتناسب والظروف الدولية المحيطة به □

الماضى : انه في الحلف الذى يضم ست عشرة دولة مستقلة ، لا يمكن للرئيس الأمريكى او لرئيسة الوزراء البريطانية او لمستشار المانيا الغربية التحدث نيابة عن الحلف ، او اتخاذ قرار في مسألة معينة من دون الرجوع للدول الأعضاء .. وذلك على عكس السياسة السوفيتية التي انتقلت من مرحلة الجمود الى التغيير النسبى من خلال جدية وامانة جورباتشوف لتطوير الأوضاع الاقتصادية والسياسية في بلاده .. فالنمط الجديد لعهد يوحى بأن قناعة التغيير السياسى ، والانفتاح الاقتصادى أصبحت راسخة في اذهان القيادة السوفيتية الحالية . ورغم ان رأى فورنر لا يمكن الأخذ به على اطلاقه ، لكونه لا يدخل في صلب الخلافات داخل البيت الأطلسى ، ولا يؤثر كأحد عناصر نجاح او فشل الحد من التسلح التقليدى او النووى .. الا انه يبرز بوضوح طبيعة العلاقات والتوازنات داخل الناتو انطلاقا من المشكلة الأساسية للحلف ، الذى نشأ اصلا على قاعدة تصفها عبارة « مواجهة التهديد السوفيتى » ، حيث تأتى رياح التغيير الجديدة من داخل الاتحاد السوفيتى في السنوات الأخيرة لتضيف ابعادا ذات اهمية وتأثير على استراتيجية الحلف ، لعل ابرزها تقرير الجمعية العامة لشمال الأطلنطي وهى بمثابة التجمع البرلمانى لدول الحلف ، والذي صدر مؤخرا ليؤكد انه لزمّن طويل كان من الممكن بيع فكرة التهديد السوفيتى للرأى العام ، اما اليوم فإنه أصبح من الصعب للغاية وبصورة متزايدة اقناع الرأى العام بأن التهديد السوفيتى مسألة جدية - وتسائل التقرير - كيف سيتمكن اذا استمر الخوف في الانحسار ، « تبرير عقيدة الحلف في عين الرأى العام في بلدانه » .

من هنا - واذا ما اخذنا في الاعتبار - تأييد الرأى



اضطرابات جورجيا ومشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي

د . أحمد عباس عبد البديع

بالانفصال عن الاتحاد السوفيتي والحصول على الاستقلال ، فتصدت لهم قوات الجيش ورجال الأمن بالبنادق والهراوات مما أدى إلى مصرع تسعة عشر شخصا واصابة ما يقرب من مائة واربعين آخرين ، وإن كان ثمة تقديرات أخرى تحصى عدد القتلى بما يجاوز الخمسين قتيلا . وخلال المصادمات التي استمرت بضعة أيام امكن لقوات البوليس مصادرة ستة وستين ألف قطعة سلاح من الاهالي فضلا عن اكتشاف حملة واسعة النطاق لتعبئة المواطنين في جميع أرجاء جورجيا لمنوأة الحكومة وتكثيف المقاومة بين صفوف المنشقين وممثلي الحركات القومية وغيرهم من منظمي الاضطرابات . وفي مواجهة هذه الاحداث العنيفة ، أعلن الرئيس السوفيتي رفضه لجميع اشكال التطرف وادانته لكافة الاعمال المناهضة للنظام السوفيتي ، وأكد انه يعتبر من حق شعب جورجيا وغيره ان يعبر عن آرائه بحرية ، وأن كان القانون يضع حدودا على مثل هذه التصرفات والافعال . وفي نفس الوقت عهد الى ادوارد شيفرنادزة بمهمة التوجه الى تفليس لانقاذ الاوضاع المتردية وتوفير الجو الملائم للحوار والمصالحة حتى يمكن احتواء الشعور العام بالاستياء الذي فجرته المواجهة العسكرية واراقة الدماء واجراءات حظر التجول .. وكان شيفرنادزة - وهو جورجى الأصل - يشغل منصب زعيم الحزب الشيوعى في جورجيا منذ سنة ١٩٧٢ حتى سنة ١٩٨٥ عندما تم اختياره وزيرا لخارجية الاتحاد السوفيتي .

وحتى يمكن ضمان عدم تكرار مثل هذه الاحداث الدامية دعا جورباتشوف اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتي الى عقد دورة في شهر يونيو من هذا العام لمناقشة مشكلة القوميات نظرا لما تشكله من خطورة بالغة على سياسة اعادة البناء . كما اصبحت هذه المشكلة حاليا من ابرز القضايا

الاضطرابات العرقية التي اندلعت

تمثل

في جمهورية جورجيا السوفيتية

خلال شهر ابريل الغاضى حلقة

بالغة الاهمية وشديدة الخطورة في

سلسلة الاحداث المثيرة التي تفجرت عبر السنوات القليلة الماضية في الاتحاد السوفيتي بدءا بكارثة شرنوبل ومرورا بمشكلة منطقة ناجورنو كاراباخ ومحنة زلزال ارمينيا الى موجة الانفصالات القومية في جمهوريات اسيا السوفيتية والحركات الانفصالية في ليتوانيا واستونيا ، وغير ذلك من الاحداث التي نتجت عنها خسائر فادحة في الارواح والثروات ، والتي يكشف انفشار انبائها عبر وسائل الاعلام السوفيتية عن تمسك القيادة السوفيتية والتزامها بسياسة الجلاسنست أو المكاشفة والمصارحة . بعد ان ظلت الدولة السوفيتية منذ قيامها تمثل اقوى صورة للنظام القابع خلف اسوار حديدية من السرية والكتمان الشديدين والحواجز الاعلامية الكثيفة .

وعلى الرغم من ان بعض هذه الاحداث نشأ بفعل عوامل طبيعية لا دخل لارادة الانسان فيها ، فان كثيرا من المحللين والمعلقين يؤكدون على وجود عنصر مشترك بينها وهو شدة العجز والاهمال واللامبالاة التي تتميز بها الادارة المركزية في ظل النظام الشمولى الذى يسيطر على أجهزة الحزب والحكومة ، مما يترتب عليه عدم قدرة المسئولين في مواقعهم عن اتخاذ القرارات السريعة الحاسمة لمواجهة المواقف الطارئة والأزمات الخائفة - الأمر الذى يؤكد في نفس الوقت مدى الحاجة الى حركة الاصلاح او اعادة البناء المعروفة بالبروسترويكا التى دعا اليها مؤخرا الزعيم جورباتشوف .

وقد اشتعلت اضطرابات جورجيا عندما تظاهر اكثر من ثمانية آلاف شخص في العاصمة تفليس « تبليسى » للمطالبة وسط مسيرات ضخمة ومظاهرات صاخبة ،

تأثير وتعليمات

معدلاتها بين الروس مما سيجعلهم بقدم القرن الحادى والعشرين يمثلون نسبة من السكان اقل بكثير مما يمثلونه فى الوقت الحاضر . واذا كانت القومية الروسية تهيم على مختلف القطاعات والمؤسسات الاقتصادية والادارية والسياسية والعسكرية ، فمازالت معظم الاقليات او الجماعات غير الروسية تتمسك بذاتيتها القومية وتوالى اظهار مشاعر الوعى العرقى ، وتطالب بصوت اكثر قوة ومشاركة اكثر ايجابية فى الشئون العامة وذلك فى الوقت الذى تتصاعد فيه مظاهر القومية الروسية لتأكيد سيطرتها من ناحية وضمان استمرار تفوقها العددي من ناحية اخرى .

وتثير مشكلة القوميات كثيرا من القضايا والتساؤلات التى تتناول الاسباب التى أدت الى تفجر الاضطرابات القومية فى الوقت الراهن ، وما اذا كانت القيادة السوفيتية قد حاولت من قبل معالجة هذه المشكلة ؟ وما هى السياسات المتعاقبة التى اتبعتها تجاه الاقليات ؟ ولماذا تواصل هذه الاقليات تمسكها بالقيم والولاءات العرقية وغير ذلك من التساؤلات التى سوف تدور اجاباتها عليها حول محاور نستلها بالقاء الضوء على مشكلة القوميات على مستوى النظريات الاجتماعية ثم نعرض لسياسات الكريملين تجاه الاقليات العرقية فالاسباب التى أدت الى تصاعد مشكلة القوميات فى الوقت الحاضر .

أولا - مشكلة القوميات على مستوى النظريات الاجتماعية :

على الرغم مما تثيره مشكلة القوميات من اهمية بالغة ، فقد اتجهت النظريات الاجتماعية الى تجاهلها والتقليل من شأنها على مدى سنوات طويلة عبر التاريخ السوفيتى ، وهو ما يرجع كما يقول ريتشارد كريكوس فى كتابه « ازمة القوتين العظميين » (١٩٨٧) الى خطأ فكرى وقع فيه اصحاب هذه النظريات الغربيون منهم والماركسيون وهو الاعتقاد بأن الروابط والقيم العرقية تأخذ فى التدهور بمعدلات سريعة تحت تأثير التصنيع والتحضر والعلمانية ، وان كان ذلك لا يعنى انهما تندر نهائيا ، ولذلك فانه يبدو من غير المعقول ومن غير الملائم تعليق اهمية كبيرة على قضايا القومية فى المجتمع الصناعى حيث تتحدد العلاقات المتشابكة وفقا لامصالح الاقتصادية وأنماط الحياة الاجتماعية التى باتت تطغى على العوامل والاختلافات العرقية وتحيلها الى مكانة ثانوية فى حياة الناس بحيث لم يعد يتبقى منها سوى بعض العادات والتقاليد التى تزدهر فى المناسبات الدينية المقدسة والاحتفالات الثقافية القومية .

المطروحة للمناقشة امام البرلمان السوفيتى الجديد الذى بدأ جلساته فى اواخر مايو من العام الحالى .
وجمهورية جورجيا التى فجرت مؤخرا مشكلة القوميات هى احدى الجمهوريات الخمس عشرة التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى ، وتأتى فى المرتبة العاشرة من حيث المساحة بين هذه الجمهوريات ، كما يقدر عدد سكانها بستة ملايين نسمة تقريبا . ويشير تاريخها الطويل الى انها احتضنت المسيحية فى القرن الرابع الميلادى وتعرضت خلال فترات مختلفة لغزوات من العرب الذين اقاموا امارة فى عاصمتها تفليس فى القرن السابع ثم اجتاحتها بعد ذلك جيوش المغول فالأتراك والفرس واخيرا أصبحت تابعة لقيصر روسيا ابتداء من القرن التاسع عشر وكانت مسرحا لكثير من الاضطرابات التى كانت تواجهها قوات القيصر بالمدافع والخسائر الفادحة . وقد شهدت فى القرن العشرين تحولا جذريا من منطقة متخلفة الى بلاد تتمتع باقتصاد متحضر ومتنوع ومستوى مرتفع من النمو الاقتصادى والازدهار المادى . وتشتهر جورجيا فوق ذلك كله بانها موطن الزعيم السوفيتى جوزيف ستالين الذى بدأ حياته الثورية فى تفليس بالانضمام فى سنة ١٨٩٣ الى العناصر الراديكالية الجورجية وشارك معها فى تأسيس الحركة الماركسية التى عرفت حينذاك باسم « الجماعة الثالثة » .

وتثير موجة الاضطرابات واحداث العنف التى تعرضت لها جورجيا قضية العرقية التى تذر بتهديد الدولة السوفيتية باخطار التفكك وانعدام الاستقرار وخاصة فى المرحلة الراهنة التى اخذت فيها رياح التغيير تجتاح كثيرا من القيم والرموز التى فرضتها النظم السلطوية الحاكمة فى الكريملين واشتدت فيها المطالبة بالديمقراطية وحماية حقوق الانسان . وتكتسب قضية العرقية او مشكلة القوميات فى الاتحاد السوفيتى اهمية خاصة بسبب ذلك التعدد الهائل فى الأمم والشعوب والجماعات التى تضمها الدولة السوفيتية والتى يجاوز عددها خمسا وعشرين جماعة رئيسية ذات اصول عرقية وثقافية ولغوية ودينية متباينة - الأمر الذى يعنى ان أزمة جورجيا ليست ذات خصوصية متميزة ولكنها أزمة عامة تكشف عن عجز النظام عن تحقيق التكامل بين الذاتيات القومية المختلفة .

وتعتبر القومية الروسية ابرز الجماعات السوفيتية مكانة واهمها شأننا بحيث بات من المألوف والشائع استخدام كلمة « الروس » للدلالة على سكان الاتحاد السوفيتى . وتشير الاحصائيات الى ان الروس هم كذلك اكبر الجماعات حجما من حيث عدد السكان ، غير ان معدلات المواليد فى بعض الاقليات العرقية اعلى بكثير من

بين العرقية والقوى الرجعية ، فقد أثير خلاف حاد وجدل ساخن بين اتباع ماركس في القرن العشرين وقبيل قيام الثورة البلشفية عندما لجأت بعض القوميات الصغيرة في الامبراطوريتين الروسية والهنجارية/النمساوية الى المطالبة بحق تقرير المصير . وكان موضوع الجدل يدور حول مناهضة الحركات القومية ام مساندتها في نضالها من اجل الاستقلال . وقد دافع اوتو باوير *Bauer* الماركسي النمساوي دفاعا شديدا عن قضايا القوميين بينما اعترض على ذلك الماركسيون الاكثر تشددا بزعامة روزا لوكسمبورج البولندية التي ذهبت الى ان مساعدة الجماعات القومية من شأنه ان يشجع التعصب العرقي ويقضى على تضامن ووحدة الطبقة العاملة ، ومن ثم فان اضعاف الشرعية الماركسية على دعوة القوميات في الحصول على الاستقلال كان يعنى من وجهة نظرها اطلاق القوى الرجعية المعادية للاشتراكية من مكنها . وعند هذه النقطة من الجدل دخل لينين المعركة والقى بكل ثقله خلف المؤيدين لوجهة نظر باوير ، وكان التساؤل الذى شغل ذهنه هو هل يكون لأمة من الأمم ان تضطهد وتقهروا غيرها ويمكن ان نصفها في نفس الوقت بانها أمة حرة ؟ وبعبارة اخرى هل الأمة التى تمارس الظلم والطغيان على غيرها من الأمم او الشعوب تستحق ان توصف بالحرية ؟ وفى اجابته على هذا السؤال بالنفى أكد ان روسيا العظمى عليها واجب النضال ضد كل شكل من اشكال الاضطهاد . ومع ذلك ، فانه عندما اصبح سيد الكريملين اخضع للحكم الشيوعى كافة الاقليات العرقية التى كانت خاضعة للحكم العنصرى والتى كان يصفها بانها « سجناء روسيا » .

وقد كان لينين يشعر بالقلق البالغ ازاء مشكلة القوميات ، فبالرغم من انها لم تكن تشكل قوى فعالة في الحياة السوفيتية الا انه كان يعتقد انها يمكن ان تنتزع نفسها من الدولة الجديدة كما فعلت شعوب البلطيق وفنلندا وبولندا من قبل مما ترتب عليه حرمان الاتحاد السوفيتى من رصيد كبير من القوة البشرية ومن الاراضى الاستراتيجية الثمينة . ولذلك فانه لكى يكسب ولاء الجماعات القومية غير الروسية لجأ الى الأخذ بالنظام الفيدرالى بدلا من النظام الموحد .

واذا كان تبني هذا النظام قد أدى الى استرضاء بعض القوميات ، فانه كان منذ اقامته مثارا لشعور القادة السوفيت بالندم وذلك لما يعنيه من ان كل جماعة من الجماعات العرقية الرئيسية وهى الروس والاوكرانيون والارمينيون والجورجيون سيكون لها جمهوريتها القومية . وعلى الرغم من هيمنة الروس على الحزب

وهذا التقليل من شأن العرقية أخذت تسانده كثير من الاعتبارات الخلقية والمعنوية التى تنبذ القيم والروابط العرقية وخاصة في اعقاب الحرب العالمية الثانية . فعندما ادرك العالم على نطاق واسع مختلف الابعاد الرهيبة لأهوال هذه الحرب القى تبعه ذلك كله على العرقية باعتبارها القوة المحركة المسئولة عن سياسات هتلر في اباداة الاجناس ، ومن ثم فقد تولدت في فترة ما بعد الحرب مجموعة القيم والاتجاهات ذات الصيغة العالمية التى تدعو الى تمجيد اخوة الجنس البشرى وتندد بكل ما من شأنه ان يؤدي الى تقسيم العائلة البشرية وتفتيتها . وفى اطار هذه الخلفية ، لم يكن مستغربا ان يتجاهل المفكرون والمنظرون في العالم الغربى اهمية العناصر غير الروسية المقيمة في الاتحاد السوفيتى وبيالغوا في قدرة الكريملين على استيعاب اكثر من مائة جماعة عرقية تعيش في الاتحاد السوفيتى في اطار الجماعة الروسية . وقد عزز هذا الميل لديهم ما حققته الولايات المتحدة من التكامل بين الموجات المتعاقبة من المهاجرين الذين وفدوا اليها من مختلف ارجاء العالم لتشملهم جماعة سياسية واحدة .

وبلاحظ ان الكتاب والمفكرين الغربيين قد تأثروا فيما ذهبوا اليه من التقليل من اهمية العرقية في المجتمعات الصناعية المتقدمة وانصهار جميع الفوارق والاختلافات في بوتقة التحديث بمضمون النظرية الاجتماعية الماركسية . فقد سبقهم ماركس وزميله فريدريك انجلز الى القول في البيان الشيوعى « المانيفستو » بأن الثورة الصناعية قضت على القيم الثقافية العرقية والفوارق الاجتماعية المتأصلة في البيئة الريفية .

ومن ناحية اخرى ، اتجه الماركسيون الى الحط من قدر العرقية بما سددوه اليها من الهجوم على اساس ارتباطها بقوى الرجعية ، فهم يرون ان الرأسماليين إذ يعملون على استغلال الفوارق والخلافات العرقية لتفتيت وحدة ونضال البروليتاريا ، فان العمال لابد لهم ان يدركوا بمرور الوقت ان الروابط العرقية لا تمثل الا عنصرا ثانويا في مواجهة الحقيقة الساحقة التى تقضى بانتمائهم الى اخوة عالمية اوسع نطاقا - وهى كونهم اجراء مستعبدين يستغلهم رؤساؤهم كدواب الحمل . ففى مواجهة هذه المعاملة غير الانسانية لابد للبروليتاريا ان تكتسب الوعى الثورى الذى يتجاوز نطاق الروابط العرقية ذات الحدود الضيقة الى الروابط الانسانية غير المحدودة .

ثانيا - تطور سياسة الكريملين تجاه الاقليات :
على الرغم من تأكيد الماركسيين بوجود علاقة قوية

اعطاه التهديد بالغزو الألماني للاتحاد السوفيتي سببا قويا لمواصلة دعم وتشجيع هذا الدور ان كان يعلن في كتاباته واحاديثه العامة ان الشعب الروسي لن يخارب للمحافظة على النظام السوفيتي فحسب بل لانقاذ امهم روسيا من جيوش هتلر الغازية .

وقد اثبتت الحرب حكمة ستالين في استخدام القومية الروسية للدفاع عن الاتحاد السوفيتي واكدت في نفس الوقت ارتيابه في الاقليات العرقية التي عهد بعضها الى التعاون مع العدو الألماني (مثل التارتار من القرم والشيش والانجوش) وانه لايمكن الثقة في الاقليات العنصرية ولا بد من معاملتهم في غاية القسوة حتى يمكن ضمان ولائهم للدولة السوفيتية . وبناء على ذلك وجه في خطاب النصر الذي القاه في ٢٤ مايو سنة ١٩٤٥ تحذيرا لجميع الاقليات العرقية التي كانت تراودها احلام الحصول على حريتها بعد الحرب واكد ان روسيا هي الامة صاحبة الدور القيادي في الاتحاد السوفيتي بعد ان اكسبتها الحرب هذا الحق . ومن ثم سعى الى صيغ الاتحاد السوفيتي كله بالطابع الروسي بفرض اللغة الروسية والثقافة الروسية على بقية الشعوب السوفيتية . ومع ان ستالين لم يكن يرتبط عرقيا بالقومية الروسية ، فانه كان يعتقد ان تفضيله لهذه القومية يسهل عملية اندماج وتكامل القوميات الأخرى في المجتمع الروسي الذي يشكل الموجة القومية الرئيسية مما يعمل في نفس الوقت على الحد من أحاسيس شعوب هذه القوميات بالذاتيات المتميزة ومنع انفجار المشاعر الوطنية . منذ وفاة ستالين غير خلفاؤه سياستهم العرقية بالتردد بين السماح لها بالانطلاق تارة وكبح جماحها تارة أخرى في الوقت الذي كان فيه المتحدثون باسم الكريملين يعلنون انهم استطاعوا حل معضلة القوميات ويؤكدون ان القيم والأنماط السلوكية والولاءات المرتبطة العرقية رغم انها مازالت قائمة فانها تعد ثانوية بالقياس الى الوعي السوفيتي القوى المتصاعد . وحقيقة الأمر ان هذا الادعاء باطل وهو ماتدركه الصفوة الحاكمة في الكريملين وماأكده ميشيل سوسلوف Soslov الذي ظل عدة سنوات المنظر الايديولوجي الرئيسي للمكتب السياسي (البوليتوبير) والذي لخص بحق اصول ومصادر اثاره قضية القوميات في ثلاثة اسباب وهي التعصب الروسي المفرط ، وحيوية العرقية ، وتأثير التحديث على المناطق الأقل نموا في الاتحاد السوفيتي .

ثالثا - اسباب تصاعد مشكلة القوميات في الوقت الراهن :

وهذه الأسباب كما حددها سوسلوف نستهلها بظاهرة التعصب الروسي المفرط الذي يستند اساسا الى مايمارسه

والجسد السياسي كان لينين يشعر بالارتياح في ان تصبح القدرالية اطارا يهيء لشعوب الجمهوريات المختلفة معارضة القومية الروسية ذاتها .

ومع ان السياسة التي اتبعها لينين ازاء القوميات كان يغلب عليها طابع سياسة القوة فقد اقر مبدأ المساواة القومية وهو المبدأ الذي نادى به البلاشفة في اوائل العشرينات ، كما دعا الى عقد « مؤتمر الشعوب المهضومة في المشرق » في سبتمبر سنة ١٩٢٠ في باكو حيث فوجيء الروس بالاستماع الى « الرفاق الاسيويين » وهم يؤيدون في احاديثهم حق تقرير المصير .

وقد تغيرت هذه المعاملة المتساهلة تغيرا كبيرا عندما استولى جوزيف ستالين على تقاليد الحكم في سنة ١٩٢٩ إذ كان يعرف أكثر من رفاقه مدى سيطرة الزوج القومية وتشددة تأثيرها ، ويدرك تماما ان الاقليات العرقية المتنازعة في اتجاهات متفرقة يمكن ان تدمر الدولة السوفيتية . وقد اكتسب ستالين هذه المعرفة لأنه كان يحكم نشأته احد اعضاء اقلية عرقية تتمسك بلغتها وثقافتها تمسكا شديدا ، كما انه في بداية طريقه الى السلطة العليا في الكريملين اختاره لينين لتولى مسئولية شئون القوميات في النظام البلشفي الجديدة .

وفي تحديدده للسياسة التي يزمع انتهاجها ازاء الاقليات ، أعلن ستالين انها سياسة قومية من الناحية الشكلية واشتراكية من حيث المضمون ، مخفيا بذلك اقتناعه بأنه من المستحيل حكم مجتمع مكون من اعداد ضخمة من الجماعات العرقية التي يطمع كل منها في أن يكون له صوت في شئون الدولة . ولذلك حرص على التخلص سريعا من الرفاق غير الروسيين الذين كانوا يبدون اى مشاعر قوية مهما بلغ اخلاصهم ووفائهم للماركسية اللينينية وكان ذلك بصفة خاصة في عمليات التطهير التي استغلها بدءا من سنة ١٩٢٦ لاهلاك نسبة كبيرة من الطبقة المثقفة والمهنيين في جورجيا التي شهدت من اعمال الوحشية والضراوة والقتل الجماعي مايفوق كثيرا عمليات التطهير في اى منطقة اخرى من مناطق الاتحاد السوفيتي . وكان الدافع الرئيسي له لهذا الارهاب السياسي تعظيم قوته الشخصية وتأكيد قوته ودكتاتوريته على الحزب وعلى سائر الجمهوريات السوفيتية .

والى جانب الارهاب السياسي الذي فرضه ستالين من خلال عمليات التطهير وماأفضى اليه من وأد قضية القوميات عهد الى الحد من قدرة الجماعات غير الروسية على تحدى نظامه بتدعيم وتعزيز دور الهيمنة والتفوق للقومية الروسية اعتقادا منه بان هذا الدور هو النموذج الذي ينبغي ان تحتذيه الجماعات العرقية الأخرى وقد

أبناء القومية الروسية من السيطرة والهيمنة على المراكز الرئيسية للقوة في النظام السوفيتي « راء على مستوى الحزب أو الحكومة أو المؤسسة العسكرية . وهذه السيطرة يدعمها رفض من جانب الكرملين بالالتزام بمبادئ التعددية التي تركز على القانون السوفيتي القائم على الفدرالية التي تستند وجودها وكيانها من تعدد القوميات . وعلى الرغم من السماح لأعضاء الجماعات العرقية الأخرى بالوصول إلى مراكز التأثير في أقاليمهم أو بشغل مناصب عالية في موسكو . فلا تزال هناك إجراءات صارمة وشديدة ضد كل من يبدى منهم أى ميل قومية أو نزعات نحو التعلق بالثقافة العرقية . فالأوكرانيون مثلاً من الأمم القليلة غير الروسية التي تتمتع بتمثيل على نطاق واسع في مختلف المؤسسات السوفيتية . ويسمى بهم الروس « استقاعهم الأقدمين » ومع ذلك فإنهم لا يتوانون عن سحق أى محاولات أو مظاهر نشيطة للتعبير عن روح القومية الأوكرانية . ويشار في هذا السياق إلى بتروشيلست المسكرين الأول للحزب الشيوعي الأوكراني وعضو مجلس الرئاسة واللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي والذي كان يتمتع بمركز مرموق في كل من كريف وموسكو طوال عقد الستينات . ولكنه في سنة ١٩٧٠ قُسم حقاراً بعنوان « أوكرانيينا السوفيتية » . ثم من قبل بعض الصحف للشهادة بتاريخ وثقافة جمهوريت أوكرانيا . وكان ذلك عبراً كافية لاثارة غضب الترياقين وأدت لعدة من جميع المناصب التي كان يشغلها

وقد عزا بعض الكتاب الضغوطات التي تعرضت لجورجيا مؤخراً إلى الغضب الشديد الذي يساور أبناء جورجيا ضد ما يثيره الروس من مظاهر التعصب والذي برز بصفة خاصة خلال اضطرابات جورجيا دفاعاً عن ستالين عندما تعرض للهجوم الشديد الذي شنه عليه خروشوف في عام ١٩٥٦ وراح ضحيتها قرابة ألف من أهالي جورجيا . كما ذكرت بعض المصادر أن عمليات القمع التي وجهت بها الاضطرابات الأخيرة في جورجيا كانت انتقاماً من جانب المسكرين لما ارتكبه ستالين من الأعمال الوحشية في حق الشعب الروسي .

وبالإضافة إلى ذلك الذي يميز القومية الروسية والذي ما فتئ يعمل على تصعيد مشكلة القوميات . فإن هذه المشكلة سوف تظل مصدراً للقلق والاضطرابات في النظام السوفيتي نظراً لأن العرقية ليست ظاهرة انتقالية ترتبط بفترة معينة في التاريخ . ولكنها ظاهرة سيوية لا تلبسها أساساً الطبيعة البشرية . وفي ظل من الأقاليم غير الروسية يقاوم الثقافات بعبارة جميع الجيوب

السوفيتية التي تستهدف القضاء على ثقافتهم وقيمهم المحلية والتي تشمل كثيراً من الوسائل لأغراء هؤلاء المثقفين بمستويات معيشة أفضل مما يتمتع به المواطن العادي وتسهيلات مجزية فيما يتعلق بالانتقال والسفر ومتابعة اهتماماتهم . وتستند القيم والانتماءات العرقية في بعض الأقاليم والجمهوريات مثل أوكرانيا وجورجيا وأبخازيا وغيرها قوتها بصفة خاصة من العامل التاريخي الذي يتلخص في أنها كانت من قبل دولا مستقلة كما أنها عندما كانت خاضعة للسيطرة القيصرية كانت تتمتع بممارسة ثقافتها المتميزة وحضاراتها القومية كما كانت تمتلك القدرة على تحدى طغيان القيصر ومواجهة وسائله الخدافة للقضاء على قيمهم وثقافتهم القومية .

ويرتبط بالأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة القوميات تعجز المشاعر القومية وتزايد الاحساس بالوعي الذاتي في المناطق المتخلفة الواقعة في أواسط آسيا السوفيتية والأقاليم المتاخمة الحدود الشرقية للاتحاد السوفيتي نتيجة التحديث الذي كان من المعتقد أنه سوف يؤدي إلى القضاء على العرقية واقتلاع جذورها . فقد كشفت الممارسات المعاصرة في هذه المناطق عن وجود علاقة قوية بين التحديث والوعي العرقي المتزايد إذ أن بعض السياسات التي تعطين هذه المناطق أصبحت تظهر في الواقع أنها تروى وتغذي نوعاً من القومية القبلية التي لم يكن لجيل الستينيات أن يثارتها فساداً وإفرا من التعليم القدرة على التعبير عنها بنفس القوة والحماس والحيوية . ففي أحدث الساعات يوجد بين هذه الجماعات عدد كبير من المثقفين الذين اتبعت لهم فرص التعليم من خلال البرنامج الذي سمح لها الكرملين لتخصيق الفجوة بين المناطق الآسيوية الأكثر فقراً والمناطق الأوروبية . وأصبحت من ذوي الكفاءة العالية والقدرة على أداء جميع الأعمال على مختلف المستويات الفنية والإدارية والمهنية ولجسوا مظهر عسالة يدوية . وبينما يزداد حجم هذه القوى العاملة يساعد الشعور بالاحباط والامتناع والاضطراب بين أعضائها . ولم يوفر لهم الكرملين الفرص الاقتصادية التي كانوا يسمعون بوقعاتهم المتصاعدة وتطلعاتهم . فممازاةهم في الأوسر الذي يسمى أن « بركة الكرملين » لا تفيهم . فالأقاليم يضاعف من فكره أن التحضر والسياسة والتجارة سوف يسهل عملية اندماج شعوبها في السخان بسبب عامة شخصيتهم ودوا نتائج عكسية تماماً . ويلاحظ أن التجربة العرقية في أمريكا تختلف في هذا المنحدر عن نظيرتها في الاتحاد السوفيتي . فالغالبية العظمى من الأمر يتكبد أصلهم من المهاجرين ومن ثم لا يتوقعون من الانتقال إلى مناطق أخرى

تأثير وتلازمات

والاضطرابات القومية . ويبرر لنا ذلك ان السياسة السوفيتية ام تستطع حتى الآن . مواجهة المشكلة او تسويتها حتى مع استخدام الأساليب القسرية . كما ان تطبيق المادة البناء والعلاقات الدروسفرويكيا والجلانوسيت - لابد ان يفضى الى اعادة النظر في العلاقة بين القوميات المختلفة ومنحها مزيدا من الحقوق وخاصة حق تقرير المصير الذي بدأت بوادره في الظهور باستجابة الكريملين مؤخرا لرغبة جمهوريين استونيا ولاتفيا السوفيتيين بالاستقلال الاقتصادي عن موسكو . []

عند انعدام فرص العمل ، في حين ان اعضاء القوميات غير الروسية في الاتحاد السوفيتي يجتنبون عن الانتشار الى مختلف ارجاء الوطن باستثناء الهجرة صوب الجمهوريات المجاورة التي تشاركهم نفس الثقافة والدينية والتقاليد ، وذلك على عكس الروس الذين ينتشرون يحكم الهيمنة والسيطرة في جميع ارجاء البلاد . وبعد ، فان مشكلة القوميات والسياسات التي اتبعها الكريملين والاسباب التي أدت الى تفاقمها في الوقت الحاضر تشير الى ان الاتحاد السوفيتي « سوف يكون في السنوات القليلة المقبلة مسرحا للعديد من الانتفاضات



القمة الصينية - السوفيتية ومرحلة جديدة في العلاقات الدولية

جمال الدين محمد علي

كما أعربت الصين عن رضاها التام عن خطوات التي اتخذتها القيادة السوفيتية تجاه تحسين علاقاتها مع الصين خاصة على صعيد العقبات الثلاث التي اعترضت تطور العلاقات بينهما خلال السنوات الأخيرة. والمتمثلة في مشكلة أفغانستان ومشكلة كمبوتشيا ومشاكل الحدود بينهما مما مهد للتحسن الحقيقي الراهن في العلاقات الصينية - السوفيتية.

بداية التحسن في العلاقات ونهاية الخلاف:

يمكن القول ان التحسن الفعلي في العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتي كان قد بدأ مع بداية الثمانينات وعلى وجه التحديد في عهد الزعيم السوفيتي الراحل ليونيد برجنيف والذي كان قد القى خطابا في ٢٤ مارس ١٩٨٢ في طشقند دعا فيه الصين الى اقامة علاقات افضل مع الكرملين ووضع النقاط على الحروف في نهاية شهر سبتمبر من نفس العام باقتراح باجراء مفاوضات بشأن رسم الحدود بين الدولتين ورد جميع المطالب والادعاءات السوفيتية فيما يتعلق بالحدود مع الصين واعترف بأن الصين جزء من المجتمع الاشتراكي وفي اكتوبر من عام ١٩٨٢ بدأت الجولة الأولى من مفاوضات تطبيع العلاقات بين العملاقين الشيوعيين وعقدت منها ثمانى عشرة جولة حتى الآن الا انه من المؤكد ان العلاقات الصينية السوفيتية شهدت مزيد من التحسن والتطور مع تولي الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف قمة السلطة في الاتحاد السوفيتي في مارس من عام ١٩٨٥ حيث تمت أول زيارة من مبعوث صيني على مستوى عال منذ القطيعة الكبرى فقد قام ياوايلين نائب رئيس مجلس الدولة الصيني في ٩ يوليو ١٩٨٥ بزيارة رسمية لموسكو حظيت باهتمام واسع النطاق لما لها من تأثير على تطور العلاقات بين الدولتين نحو مزيد من التواصل كما تم توقيع اتفاق في نفس العام ينص على رفع

لقاء القمة الصيني السوفيتي في

جاء

منتصف شهر مايو الماضي شاهدا على بداية مرحلة جديدة ونهاية مرحلة في العلاقات الدولية الراهنة بانتهاء مرحلة من القطيعة السياسية والايدولوجية استمرت ثلاثين عاما بين العملاقين الشيوعيين منذ بداية الستينات حتى اليوم وبالتحديد منذ آخر لقاء قمة بين الجانبين في ١٩٥٩ عقد بين الزعيم السوفيتي نيكيتا خروشوف والزعيم الصيني ماوتسى تونج وفي تقييم تلك الخطوة الجديدة المتمثلة في الاتفاق على تطبيع العلاقات بين بكين وموسكو اعرب الزعيم السوفيت ميخائيل جورباتشوف عن رضاها التام حيال الخطوات التي تحققت على صعيد التقارب الصيني - السوفيتي ووضح انها تمثل منعطفًا جديدًا في تاريخ العلاقات الدولية في عصرها الراهن وهو الأمر الذي سيترك آثاره بلا شك ليس على العلاقات بين الدولتين فقط ولكن على الوضع الدولي ككل وأشار جورباتشوف في تصريحات له ان التقارب بين موسكو وبكين ليس موجها ضد مصالح طرف ثالث ولا يؤثر على مصالح دول أخرى كما انه يتماشى مع الاتجاهات الحالية في العلاقات الدولية التي تشهد مزيدا من الانفراج في الوقت الراهن سواء على مستوى القوتين الأعظم أو على مستوى حل العديد من المشاكل الاقليمية او دخولها الى طريق التسوية الكاملة وأكد ان الجانبين ينظران الى السلام والتنمية في عالم اليوم على اساس انهما اهم احتياجات العصر وأكد ان الاتحاد السوفيتي يحترم السياسة الخارجية للصين كما ان الرفاق في الصين يعاملون السياسة الخارجية السوفيتية بالمثل وأعرب عن ان الصين دولة اشتراكية عظمى تبذل الخطوات العملية من أجل تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي في إطار الاحترام المتبادل وحسن الجوار وان القطيعة بين الدولتين قد اصبحت في عداد الماضي.

تقارير وتعليقات

مبادرته الشهيرة للأمن والسلام في آسيا والمعروفة باسم (إعلان فلادفوستك) في ٢٨ يوليو ١٩٨٦ قبل شهرين من لقائه مع الرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان في قمة ريكيافيك واقترح فيها جورباتشوف على الدول المطلّة على المحيط الهادى عقد مؤتمر دولى للسلام والأمن في آسيا وجعل منطقة اسيا والباسفيك منطقة منزوعة السلاح .

وفيما يتعلق بالعقبات الثلاثة التى اثارها الصين كعائق امام تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى فقد تجاوزها الزعيم السوفيتى بتحقيق الانسحاب السوفيتى من افغانستان طبقا لاتفاق جنيف الموقع في ابريل من عام ١٩٨٨ وتم سحب القوات السوفيتية من هناك وفيما يتعلق بشأن نزع السلاح على منطقة الحدود فقد اتخذ الاتحاد السوفيتى اجراءات فعالة لخفض حدة المواجهة العسكرية في منطقة الحدود المشتركة مع الصين حيث اعلن عن سحب ٢٠٠ الف جندي من القوات السوفيتية المنتشرة هناك بما فيهم ١٢٠ الف جندي في الشرق الأقصى وتعهد الزعيم السوفيتى من جانب واحد بعدم زيادة قواته النووية الأرضية والجوية كما بدأت القوات السوفيتية الانسحاب من منغوليا الى الأراضى السوفيتية ومن ثم فإن الصين والاتحاد السوفيتى قد اتفقا على تخفيض مستوى المواجهة العسكرية وتقليص حجم القوات المسلحة في منطقة شاسعة ابتداء من المحيط الهادى وحتى جبال بامير وتمتد هذه المنطقة على ٧٥٠٠ كم وفيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا فقد دفع الاتحاد السوفيتى حلفائه الفيتناميين الى التعهد بسحب قواتهم من كمبوتشيا مع نهاية هذا العام ومن ثم فقد تم التغلب على العقبات الثلاثة التى اعترضت طريق تطبيع العلاقات بين الدولتين مما مهد لعقد القمة السوفيتية - الصينية مؤخرا والتى اسفرت عن تطبيع العلاقات بين الدولتين .

الظروف التى صاحبت عقد القمة وانعكاساتها على الأطراف الأخرى .

يربط البعض بين القمة الصينية السوفيتية والتى تمت بتنازلات من الجانب السوفيتى ازاء الشروط الصينية لتحسين العلاقات مع موسكو وبين سياسة الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف والمعروفة باسم (البيروستريكا) بمعنى ان هذه الخطوة على صعيد العلاقات السوفيتية مع الصين تمثل خطوة جديدة على طريق البيروستريكا هذا من جهة ومن جهة اخرى يرى البعض ان القمة الصينية السوفيتية مثلت منعطفا جديدا في العلاقات الدولية لابد ان يترك اثره الواضح على

قيمة التبادل التجارى بينهما الى ١٢ مليار روبل في الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وكان حجم التبادل التجارى بين الدولتين قد بلغ ١,٢ مليار دولار عام ١٩٨٤ كما تم توقيع اتفاق في يوليو ١٩٨٨ بين البلدين يقضى بالسماح لمواطنى البلدين بالسفر الى البلد الآخر بهدف التجارة وبدون تأشيرة دخول وبدأ سريان هذه الاتفاقية في ١٤ اغسطس من نفس العام وذلك بعد ان كان هذا الحق قاصرا على الدبلوماسيين فقط من الجانبين .

وجدير بالذكر ان العلاقات الوثيقة بين الصين والاتحاد السوفيتى كانت قد بدأت قبل قيام النظام الشيوعى في الصين الذى جاء على اثر الثورة الشيوعية في اكتوبر ١٩٤٩ حيث ساعد الاتحاد السوفيتى ماو تسي تونج في مسيرته للقيام بالثورة واحراز النصر على تشان كاي تشى زعيم الصين الوطنية والذي ظلت حكومته تحتل مقعد الصين في الأمم المتحدة حتى بداية السبعينات كما كان الاتحاد السوفيتى اول دولة تعترف بالصين الشعبية في الثانى من اكتوبر ١٩٤٩ ولم تمض شهور عديدة حتى وقع البلدان معاهدة صداقة وتعاون في ١٤ فبراير ١٩٥٠ وكانت الصين تنظر الى الاتحاد السوفيتى آنذاك على انه المثل والقوة كما كانت الصين تعزى بالزعيم السوفيتى جوزيف ستالين وظل الحال على هذا الوضع حتى بداية الخلاف الصينى - السوفيتى الذى بدأ في ١٩٦٤ عندما اعلن الزعيم الصينى ماوتسي تونج نتيجة الخلاف العقائدى مع الزعيم السوفيتى نكيتا خروشوف في ذلك الوقت بأن الاتحاد السوفيتى هو اعدى اعداء الصين وكان ذلك بمثابة نقطة التحول في مسار العلاقات بين العملاقين الشيوعيين وسحب على اثره الزعيم السوفيتى خروشوف الخبراء السوفيت من الصين وفي عام ١٩٦٩ اعلنت بكين رسمياً ولأول مرة ان تناقضات مستعصية قائمة بين البلدين وان الصراع بينهما سوف يستمر طويلا كما وقعت مناوشات عسكرية على الحدود بالفعل بين قوات البلدين في نفس العام وفي ١٩٧٩ رفضت الصين تجديد اتفاقية الصداقة والتحالف والمعونة المتبادلة الموقعة مع الاتحاد السوفيتى في ١٩٥٠ ابان العصر الذهبى للعلاقات بين الدولتين وقد حاول السوفيت من جانبهم وعلى فترات متباعدة تحسين علاقاتهم مع الصين لكن محاولاتهم قوبلت بالرفض خاصة المقترحات الخاصة بالتعهد بعدم مهاجمة أى طرف للآخر عسكريا او نوويا واقترح آخر في عام ١٩٧١ قدمه السوفيت للتوقيع على معاهدة عدم اللجوء لاستخدام القوة واقترح آخر تم تقديمه في عام ١٩٧٢ لعقد معاهدة عدم اعتداء بين الجانبين .

وكان الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف قد اعلن

والاضطرابات التي خرجت تطالب القيادة الصينية بمزيد من الديمقراطية والانفتاح السياسي عقب تحقيق الانفتاح الاقتصادي والسماح بالاستثمارات الأجنبية وهو الأمر الذي كان يعنى ان البيروستريكا السوفيتية قد انتقلت الى الصين للمطالبة بمزيد من الحريات السياسية بالرغم من ان ما حدث لم يكن يمكن تصوره بالوضع الذي تم به الا ان حركة دعاة الاصلاح السياسى والاقتصادى فى الصين الشعبية تضخمت وتفاقت وتحوّلت الى مواجهة مباشرة بين الجماهير وبين قيادة الحزب الشيوعى الصينى الأمر الذى استدعى اعلان الأحكام العرفية واستدعاء الجيش للسيطرة على الوضع المتفاقم فى ميدان (تيان آن مين) الذى اعتصم فيه زعماء الطلبة المناهدين بالاصلاح السياسى وقد اضطرت القيادة الصينية الى استخدام اساليب ديمقراطية نوعا ما فى تعاملها مع حركة الطلاب تخرجاً من القيادة السوفيتية .

كما ان الاتحاد السوفيتى بتقاربه مع الصين اراد اسقاط الكارت الصينى من اوراق الغرب فإن كل من موسكو وبكين تدركان حقيقة المثلث الاستراتيجى فى شرق آسيا والذي تمثل اضلاعه موسكو - واشنطن - بكين وكل منهما يدرك ان التغيير فى اى ضلع من الاضلاع لابد ان يصحبه بالضرورة انعكاس على الاضلاع الأخرى ، وانطلاقاً من هذه الحقيقة فقد اراد السوفيت اسقاط الكارت الصينى من الحسابات الأمريكية فى نفس الوقت الذى سعت فيه الصين الى استغلال تحسين علاقاتها مع السوفيت لتقليل الضغوط الأمريكية عليها ومن ثم فإن مسألة تحسين العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتى كانت تخدم فى النهاية مصالح الطرفين فى مواجهة الولايات المتحدة ومن ثم فقد اعربت الولايات المتحدة عن قلقها ازاء التطور الجديد فى العلاقات الصينية - السوفيتى حيث المح وزير الخارجية الأمريكية الاسبق هنرى كيسنجر فى تعليق له على لقاء القمة الصينى - السوفيتى بأن هذا اللقاء يمثل تحدياً يدفع الولايات المتحدة الى اعادة النظر فى دورها الآسيوى فجورباتشوف فى رأى كيسنجر يسعى الى كسب نفوذ فى آسيا - بمبادرته السلمية على حساب الدور الأمريكى وهو يتبع فى آسيا اسلوباً شبيهاً بالدور الذى اتبعه مع حلفاء الولايات المتحدة فى أوروبا الغربية عن طريق تكبيل حلفاء الولايات المتحدة بمجموعة من المبادرات السلمية منها الانسحاب السوفيتى من افغانستان ودفع حلفائه فى فيتنام الى الانسحاب من كمبوتشيا وعلان منطقة جنوب آسيا والمحيط الهادى منطقة منزوعة السلاح كما عرض الاتحاد السوفيتى سحب قواعده العسكرية فى خليج كام

مجرى العلاقات الدولية والسياسة الدولية بوجه عام والواضح ان الاحتمالين واردين بمعنى ان التقارب الأخير بين الصين والاتحاد السوفيتى يمثل خطوة بالفعل على طريق سياسة الزعيم السوفيتى جورباتشوف المعروفة باسم البيروستريكا (سياسة الاصلاح واعادة البناء) حيث ان تخفيض حجم التوتر فى علاقات الاتحاد السوفيتى مع كافة الاطراف على الساحة الدولية سواء الصين او المعسكر الغربى يعطى الاتحاد السوفيتى فرصة كبيرة لاعادة البناء والتعمير وهى السياسة التى يعتقد زعيم الحزب الشيوعى السوفيتى منذ مجيئه الى السلطة فى عام ١٩٨٥ هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الزيارة ولقاء القمة بين الزعيمين دنج - جورباتشوف مثل بداية مرحلة جديدة فى العلاقات الدولية يضع اللبنة الأولى فيها الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف إذ ان سياسة اعادة البناء والتعمير وسياسة المصارحة والمكاشفة (الجلاسنوست) التى تمثل الخط السياسى للاتحاد السوفيتى فى عهد جورباتشوف تؤكد ادراك القيادة السوفيتى الجديدة لأبعاد المرحلة الراهنة فى العلاقات الدولية والتى تشير الى ان زعامة العالم لن تقوم على امتلاك الصواريخ والرؤوس النووية فحسب بل انها تقوم على المنافسة الحضارية والعلمية والاقتصادية ومن ثم فإن الصراع بين الشرق والغرب سوف يستمر لكن مع تغير ادوات الصراع ومفرداته وان القيادة القادرة على المبادئة والمبادرة هى التى يمكنها فقط التأقلم مع الظروف الدولية الديناميكية والمتغيرة التى تسود عالم اليوم ومن ثم فقد جاءت زيارة الزعيم السوفيت ميخائيل جورباتشوف للصين فى هذا الاطار ، كما ان نظرة سريعة على احداث الشهور الأخيرة التى سبقت تلك الزيارة يمكن ان تتيح لنا تحديد موقع واهمية هذه الزيارة التاريخية بين احداث عالمنا المعاصر فقد جاءت هذه القمة بعد قمة اخرى عقدت فى بكين بين الرئيس الأمريكى جورج بوش والزعيم الصينى دينج شياو بنج كما انها تأتى عقب قمة صينية يابانية تمت فى طوكيو بين رئيس الوزراء اليابانى ورئيس وزراء الصين بالاضافة الى ان الزيارة سبقها اجراء اول انتخابات برلمانية فى الاتحاد السوفيتى أدت الى تغيير واسع فى قيادات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى وتم التخلص فيها من مجموعة ما يعرف بالحرس القديم الرافض لسياسة المصارحة واعادة البناء التى ينتهجها الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف كما ان الزيارة جاءت فى الوقت الذى شهدت فيه الصين اعنف اضطرابات طلابية وعمالية فى الثلاثين عاماً الأخيرة وهى المظاهرات

تقارير وتعليقات

التبادل التجاري بعد هونج كونج حيث بلغ حجم مبادلتها التجارية عام ١٩٨٨ ما يقرب من ١٠ مليار دولار.

أما على الجبهة الهندية فإن التقارب بين بكين وموسكو سوف يدفع الهند إلى إعادة النظر في عدد من ثوابت السياسة الخارجية الهندية فقد كانت سياسة الهند الخارجية تتحرك منذ السبعينات في مجال توتر تمثل أحد قطبيه في إبرام معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧١ أما المحور الثاني فقد تمثل في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وباكستان وهو المحور الذي كان وما زال يسبب قلقاً للهند حيث أن علاقاتها مع باكستان يسودها التوتر باستمرار بسبب البرنامج النووي لكلا الدولتين وتسبب الميراث العدائي التاريخي بين الدولتين كما أن المشاكل الحدودية مع الصين أدت إلى دخول الدولتين في خرب خلال الستينات وبالنسبة للولايات المتحدة فإنها تنظر بعين شك إلى الهند دائماً نظراً لارتباطاتها مع الاتحاد السوفيتي ومن ثم فإن التقارب السوفيتي مع الصين يدفع نيودلهي إلى إعادة حساباتها في علاقاتها مع الصين وهو ما بدأ بالفعل من خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي للصين في ديسمبر عام ١٩٨٨ عقب زيارة جورباتشوف للهند واتفق الجانبان على العمل على حل المشكلات التي تعوق تحسين العلاقات بين بكين ونيودلهي وهو ما أشار البعض إلى أنه كان بإيعاز من الاتحاد السوفيتي لدفع الهند إلى تطوير علاقاتها مع الصين والعمل على إزالة مشكلات الحدود المعلقة بين البلدين منذ عام ١٩٦٢ وقد تم بالفعل الاتفاق على تشكيل لجان تتولى التفاوض حول تسوية النزاع الحدودي حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام على المدى الطويل بين البلدين وهو أمر بعيد المنال في الوقت الراهن ولن تتحقق فيه نتائج فورية ولكن زيارة راجيف غاندي للصين كانت بلا شك بداية طيبة في هذا المجال ومع ذلك يظل السؤال المطروح في نيودلهي هل يؤثر التقارب بين الصين والاتحاد السوفيتي على معاهدة الصداقة السوفيتية الهندية؟

أما الفيتناميون حلفاء الاتحاد السوفيتي فقد نظر البعض إليهم على أنهم مثلاً عربون الصداقة السوفيتية - الصينية في لقاء القمة الأخير حيث دفع الاتحاد السوفيتي حلفائه في فيتنام إلى إعلان الالتزام بالانسحاب من الأراضي الكمبودية في سبتمبر من هذا العام وحتى نهاية ١٩٩٠ للتمهيد لإجراء المفاوضات الخاصة بحل مشكلة كمبوديا وتشكيل حكومة وحدة

رانه باي فييتنام مقابل سحب الولايات المتحدة لقواعدها العسكرية في الفلبين وهما قاعدة كلارك الجوية وسويك باي البحرية.

من جهة أخرى فإن التقارب بين الصين والاتحاد السوفيتي يجعل بعض الأطراف الفاعلة على الساحة الآسيوية تعيد حساباتها وعلى وجه التحديد اليابان والهند فاليابان ما زالت علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي غير طيبة على الرغم من أن الفترة التي أعقبت وصول ميخائيل جورباتشوف إلى الحكم في الكرملين قد شهدت تبادل زيارات على مستوى وزراء الخارجية بين الدولتين إلا أنه لم يتم التوصل إلى حل للعائق الرئيسي أمام تحسين علاقات البلدين والمتمثل من وجهة النظر اليابانية في استيلاء الاتحاد السوفيتي على أربع جزر شمال جزيرة هوكايدو اليابانية عقب هزيمة اليابان في الحرب الثانية وعدم إعادتها لليابان حتى الآن والمعروفة بجزر كوريل كما أن اليابان تنظر بقلق تجاه النشاط السوفيتي في منطقة الباسفيك والمحيط الهادئ وقد قام إدوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتي بزيارة لليابان في مطلع هذا العام كما قام وزير الخارجية الياباني سوزوكي أونو بزيارة مؤخراً للاتحاد السوفيتي إلا أنه لم يحدث تقدم فعلي على طريق حل المشكلات التي تعوق تطبيع العلاقات بين طوكيو وموسكو وقد أعلن الزعيم السوفيتي لوزير الخارجية الياباني بأن اليابان لا ترغب في إنهاء الخلاف مع الاتحاد السوفيتي وأوضح الزعيم السوفيتي أن اليابان قد قامت بتحسين علاقاتها مع كوريا الجنوبية والصين على الرغم من وجود مشاكل حدودية بين اليابان وكل من الدولتين إلا أن رد الفعل الياباني تمثل في القول بأن تلك المشكلات ليست مثل تلك القائمة بين اليابان والاتحاد السوفيتي وأن اليابان تعتبر الجزر الأربع التي احتلها الاتحاد السوفيتي عقب الحرب الثانية جزءاً تاريخياً لا يدخل ضمن المناطق التي قرر مؤتمر يالطا أخيراً موسكو بها بعد الحرب وطالبت اليابان موسكو بخفض قواتها في المنطقة الساحلية بيسيبريا وتحفظت على الاقتراح السوفيتي المقدم في هذا الشأن والداعي إلى قيام كل من اليابان والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بخفض أساطيلها من منطقة الباسفيك والواضح أن اليابان لا تهتم بصورة كبيرة بتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي كما أنها غير قلقة تجاه التقارب الصيني - السوفيتي لأنها متأكدة من أن الصين لا تستطيع حتى مع تطبيق علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي الاستغناء عن التكنولوجيا والاستثمارات اليابانية على أراضيها حيث تعد اليابان الشريك الثاني للصين في

ثانيا : فيما يتعلق بمشكلة الحدود :

١ - اتفق الطرفان على اتخاذ اجراءات لخفض القوات المسلحة على منطقة الحدود بينهما بما يتفق مع علاقات الصداقة وحسن الجوار الطبيعية بين البلدين وكذلك على بذل الجهود لبناء الثقة والحفاظ على الأمن والسلام في منطقة الحدود المشتركة بينهما .

٢ - رحب الجانبان باعلان الاتحاد السوفيتى سحب ٧٥ ٪ من قواته من منغوليا وعبرا عن الأمل في ان يتم سحب بقية القوات السوفيتية من اراضى منغوليا في اقرب وقت ممكن .

٣ - يحبذ الجانبان حل مشاكل الحدود بينهما اعتمادا على المعاهدات المتعلقة بالحدود الحالية والمعايير المعترف بها في القانون الدولى وبروح المشاورات العادلة والتفاهم المشترك بين الجانبين .

٤ - اعرب الاتحاد السوفيتى عن استعداده لاجراء مباحثات مع الصين حول الحدود في المنطقة الشرقية والغربية وان الكرملين على استعداد لاتخاذ خطوات فورية اذا لزم الأمر لجعل الحدود المشتركة في حماية الصداقة وحسن الجوار فقط .

٥ - اعلن الاتحاد السوفيتى عزمه على سحب ثلاث فرق سوفيتية من منطقة الحدود كخطوة لنزع سلاح منطقة الحدود من بينهما فرقتان مدرعتان بالاضافة لكافة الوحدات الجوية التى سيتم سحبها من منغوليا في عمليات تخفيض القوات العسكرية التى بدأت بالفعل في شهر ابريل الماضى كما سيتم سحب ٦ سفن من الاسطول البحرى السوفيتى في منطقة الباسيفيك .

٦ - عزم الاتحاد السوفيتى على تدمير ٤٢٦ صاروخا نوويا قصير المدى ومتوسط المدى في منطقة آسيا السوفيتية بموجب الاتفاقية الموقعة بين موسكو وواشنطن في ديسمبر ١٩٨٧ .

ثالثا : في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والثقافية اتفق الجانبان على :

١ - تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية بينهما بطريقة مخططة على اساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة ومن المعروف ان تطبيع العلاقات بين الدولتين يفيدهما من الناحية الاقتصادية بدرجة كبيرة حيث تهدف موسكو لزيادة تجارتها مع الصين ليصل حجم التبادل التجارى ٥ بليون دولار بحلول عام ١٩٩٠ مقابل ٢,٥ بليون دولار عام ١٩٨٧ كما ان تطبيع العلاقات بين الدولتين يمكن الاتحاد السوفيتى من تحقيق تنمية منطقة سيبيريا والشرق الأقصى السوفيتى .

٢ - يرى البلدان ضرورة تبادل المعلومات والخبرة في

وطنية من كافة الأطراف هناك . وهو الأمر الذى يعنى انخفاض الأهمية الاستراتيجية لفيتنام في التخطيط الاستراتيجى السوفيتى خاصة مع العرض الذى قدمه الزعيم السوفيتى جورباتشوف بالانسحاب من قاعدة كام رانه باى العسكرية من فيتنام مقابل تخطى الأمريكين عن قواعدهم العسكرية من الفلبين خاصة ان التواجد العسكرى الفيتنامى في كمبوتشيا كان يكلف الاتحاد السوفيتى اعباء مادية مرهقة للاقتصاد السوفيتى الذى يحاول التخلص من مشكلاته .

البيان الختامى ونتائج الزيارة :

يمكن لنا في النهاية استخلاص اهم نتائج لقاء القمة الصينى - السوفيتى من خلال استعراض بنود البيان الختامى الصادر في ختام الزيارة في ١٩٨٩/٥/١٨ وتمثلت في التالى :

اولا : فيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا :

١ - فيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا فقد كرر الجانبين بيان وزيرى خارجية الدولتين في ٦ فبراير ١٩٨٩ والذي نص على الانسحاب الفيتنامى من كمبوتشيا تحت الرقابة الدولية وتجنب اندلاع حرب اهلية في البلاد عقب الانسحاب بحيث تصبح كمبوتشيا دولة ذات سيادة مسالمة ومحايدة غير منحازة ولذا فإن الجانبين يعربان عن تأييدهما للمصالحة الوطنية بمشاركة الأطراف الكمبوتشية الأربع .

٢ - يلتزم الاتحاد السوفيتى بمبدأ ضرورة تسوية المشاكل الداخلية في كمبوتشيا (بما في ذلك الاعداد لاجراء الانتخابات واتمامها تحت اشراف دولى) بين الكمبوتشيين انفسهم ويرحب بالحوار بين عناصر الخمير الحمر ومستعد لمساندة اية اتفاقيات يتم التوصل اليها في هذا الشأن .

٣ - تحبذ الصين قيام حكومة ائتلافية في كمبوتشيا خلال المرحلة الانتقالية عقب الانسحاب الفيتنامى الكامل من اراضى كمبوتشيا ووقف المساعدات العسكرية الخارجية من كافة الأطراف .

٤ - احترام نتائج الانتخابات التى سيتم اجرائها تحت اشراف دولى من جانب كل من الصين والاتحاد السوفيتى .

٥ - اتفاق الفريقين على الدعوة لعقد مؤتمر دولى بشأن مشكلة كمبوتشيا في اقرب وقت ممكن ويؤكدان استمرار بذل جهودهما لتسوية المشكلة بالوسائل السلمية .

تقارير وتعليمات

من أجل خفض التسليح وتقليل فرص المواجهة العسكرية وكذلك التقدم الذي حدث في تسوية المنازعات الإقليمية .

٦ - ضرورة العمل من أجل تحقيق تحسين فعلي وجذري في الوضع الدولي وفي هذا المجال يجب الاتحاد السوفيتي أعمال تفكير سياسي جديد في العلاقات الدولية وترى الصين إقامة نظام سياسي دولي جديد على أساس مبادئ التعايش السلمي الخمسة .

٧ - عبر الجانبان عن القلق من الموقف الاقتصادي الدولي الراهن وزيادة الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وأعربا عن ضرورة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يأخذ في الاعتبار مصالح مختلف شعوب العالم النامية والمتقدمة على السواء وعلى أساس من المصلحة المتبادلة والتعاون الدولي .

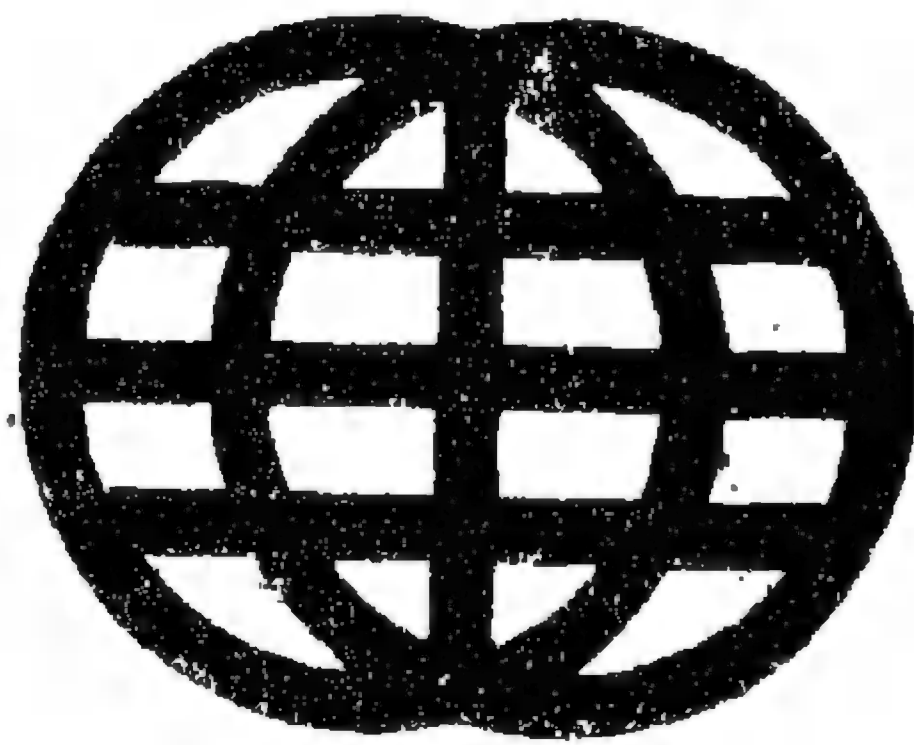
٨ - يولي الجانبان أهمية كبيرة للاتصالات والحوار بين قادة البلدين ويقترحان استمرارها في المستقبل من أجل التطبيع الكامل لعلاقات الدولتين والتغلب على ما قد يستجد من مشكلات في هذا السبيل . □

مجال بناء الاشتراكية وإعادة البناء وتبادل الرأي في المسائل محل المصلحة المشتركة في مجال العلاقات الثنائية والوضع الدولي كما أن اختلاف وجهات النظر بين الدولتين تجاه هذه القضايا لا يمنع من تطوير العلاقات الثنائية بينهما على كافة الأصعدة .

٣ - الاتفاق على مواصلة الاتصالات بين الحزب الشيوعي السوفيتي والحزب الشيوعي الصيني على أساس مبادئ الاستقلال والمساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما .

٤ - أكد الجانبان أنه ليس لأي منهما تطلع للسيطرة أو الهيمنة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل أو آخر في أي منطقة من العالم ويجب أن تتحرر العلاقات الدولية من محاولة فرض إرادة بعض الأطراف الدولية على إرادة طرف آخر بالقوة .

٥ - أكد الجانبان أن السلام والتنمية هما أهم موضوعين في العصر الحالي كما رحبا ببداية الانفراج في الموقف الدولي والترحيب بالخطوات الايجابية من جانب الدول المختلفة





الحلول الأمريكية لمديونية العالم الثالث

نسرين سامح مرعى

تدعيم البنوك العالمية ومساندتها لاستعادة ديونها بمساعدة برامج التقشف اصندوق النقد . وكان من الطبيعي أن تنتهي هذه المرحلة بتراجع الخيار مؤقتاً عن النظام النقدي الدولي . وكان ذلك على حساب تدهور معدلات الاستثمار والاستهلاك وتعاثر مشروعات التنمية في الدول المدينة ، هذا فضلاً عن تفاقم الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة مع تقلص الانفاق على البرامج الاجتماعية والصحية والتعليمية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة تحت وطأة هذه السياسات . وتفاقمت الأزمة بعد ذلك كنتيجة لتركيز الأطراف الدائنة على كيفية استرجاع الأموال المقرضة دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار النظام ، وبغض النظر عن الظروف الاجتماعية والمعيشية في الدول المدينة .

وتتابعت الاعلانات ، الواحدة تلو الأخرى ، عن توقف هذه الدولة أو تلك عن السداد نظاماً مع كل من البرازيل وشيلي وبيرو وأخيراً تشيلي . أعرق النظام الديمقراطية في أمريكا اللاتينية والتي أعلن رئيسها «كارلوس أندريز بيريز» أن الديون الخارجية وسياسيات صندوق النقد الدولي وراء ما شهدته بلاده من اضطرابات راح ضحيتها أكثر من ١٥٠ ألفاً . وكان من الطبيعي أن تزداد حالات إعادة الجدولة عبر «نادي باريس» حيث ارتفع عدد حالات إعادة الجدولة من ست حالات عام ١٩٨٢ ، إلى ٢١ حالة عام ١٩٨٥ ثم هبط هذا المعدل إلى ١٨ و ١٧ خلال عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على التوالي . وكانت معظمها بإذن أفريقية حيث تراوح عددها بين ١٠ ، ١٢ ، ٩ خلال أعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٩ على التوالي .

ومشكلة الديون لها جانبان : جوانب يتناولها في تزايد حجم هذه الديون لاستمرار حاجة الدول المدينة إلى الاقتراض ، والآخر هو تكاليف خدمة هذه الديون . وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي الديون المستحقة على

النقاش والجدل وتباين ردود الفعل **يحدث** العالمية إزاء الخطة الأمريكية الجديدة لمعالجة ديون العالم الثالث ، التي عرضها «نيكولاس بريدي» وزير الخزانة الأمريكي في مطلع هذا العام . فقد رحبت المكسيك والبرازيل بالخطة وأيدتها فرنسا واليابان ، بينما شكك البنك الدولي في نجاحها ، ووصفها رئيس فنزويلا بأنها خطوة متواضعة للغاية . وأعلنت بريطانيا أن المقترحات ستحتاج إلى مزيد من الدراسة ، وأبدى رجال البنوك الأمريكيون تحفظاتهم . وأياً كان الرأي فإن ما يهمنا في هذا الصدد هو دراسة مدى التغير في الرؤى والموقف تجاه هذه القضية وبصفة خاصة الموقف الأمريكي ، وتأثير ذلك على إمكانية حل المشكلة . في البداية تجدر بنا الإشارة إلى أن الاهتمام العالمي بالآزمة قد بدأ في عام ١٩٨٢ عندما فجرت المكسيك القنبلة الأولى باعلان عجزها عن السداد ، عندئذ شعرت البلدان المتقدمة والدائنة بمدى الخطر الذي يهدد النظام النقدي الدولي عموماً والنظام المصرفي على وجه الخصوص .

ومن هنا جاءت محاولات العلاج الأولى ، والتي باءت بالفشل ، لأنها ركزت في علاجها للمشكلة على أنها لا تعدو كونها عبارة عن مجرد اختلالات مؤقتة في موازين مدفوعات الدول المعنية ، ينبغي احتواؤها بسرعة بإتباع سياسات تقشفية حادة ، تحت رعاية صندوق النقد الدولي ، لتمكين الدول المدينة من استعادة قدرتها على السداد . وأبدت البنوك التجارية من قسوة حرصها على مستقبلها ، استعدادها لأقراض هذه الدول حتى تضمن استمرارها في خدمة ديونها والوفاء بالتزاماتها .

أي أن الاهتمام الأساسي خلال هذه الفترة قد تركز أساساً حول سلامة الجهاز المصرفي العالمي وكيفية إنقاذه ، وكانت جميع الإجراءات التي اتخذت تهدف إلى

تأثيرات وتدابير

الشراء من المصدرين المحليين كما كانت الشروط من قبل ، وتأخذ هذه القروض شكل موحد وبأسعار فائدة تقل ، في الغالب ، عن الأسعار العالمية السائدة في السوق الدولية ، ويشترط لذلك ان يقوم الصندوق بضمان هذه العملية كما أعلن رئيس الوزراء الياباني « تاكاشيتا » في قمة تورنتو الأخيرة للدول الصناعية عن عزم بلاده على تخصيص خمسين مليار دولار ، لتمويل برنامجها الخاص بالمساعدات الخارجية كما أعلن قرار بلاده بإعفاء الدول الفقيرة من المستحق عليها من ديون لصالح اليابان .

كذلك تجدر الإشارة الى أحد الحلول المقترحة والتي بدأ تطبيقها في بعض اقطار امريكا اللاتينية كالبرازيل ، والمكسيك ، والأرجنتين في الأونة الأخيرة . وهي تجربة « استبدال الدين » أو احلال الاستثمار محل الدين . والمقصود بذلك هو استبدال الديون الخارجية بحصص في شركات القطاع العام الوطنية بكافة أشكالها الصناعية والزراعية والتجارية وكذلك الهياكل الأساسية لمكونات الاقتصاد القومي مثل البترول والمعادن وما يماثلها .

فعلى سبيل المثال بدأت البرازيل والأرجنتين ببيع حصص من أسهم رأسمال شركات القطاع العام لبعض البنوك الأجنبية ، مثل بنك « تشيز مانهاتن » والتي كان لها أكبر حصة كدائن في هذه الديون ، وقد تم بالفعل نقل ملكية أسهم بعض هذه الشركات أو الشركات بكاملها الى ملكية البنوك الأجنبية ، مقابل الغاء ما يوازي قيمة هذه الشركات من الديون المستحقة عليها . وبعض هذه الشركات أصبحت شركات مساهمة ، مشتركة بين الحكومة البرازيلية أو الأرجنتينية ، وبين البنوك الدائنة . ومن طريق هذه العملية تمكنت كل من البرازيل والأرجنتين من حل بعض مشاكل الديون المتراكمة عليهن ، كما جذبت جزء من الاستثمار الأجنبي الى داخل البلاد . كذلك استفادت البنوك الدائنة لأنها ضمنت عائداً عن أموال كانت في حكم الأموال المعدومة ، وبالتالي إعادة بناء الثقة الائتمانية والمالية لهذه الاقطار .

ونظراً لأننا لسنا بصدد تقييم شامل لهذه المقترحات فإننا لن ندخل في تفاصيلها ، الا أننا نرى أن هذه العملية لا تعدو كونها مجرد استيلاء على الأصول الانتاجية المحلية وبأبخس الأثمان ، حيث لن ينجم عنها سوى بيع شركات القطاع العام للمستثمرين الأجانب والمحليين في مقابل لا شيء . هذا فضلاً عن أن هذه العملية لا تناسب جميع الاقطار المدينة ، باعتبارها تركز اساساً على الديون التجارية والتي تمثل أغلب القروض المستحقة على أمريكا اللاتينية ، بينما لا تأخذ بعين الاعتبار الديون الحكومية

بلدان العالم الثالث قد ارتفع من ٨٢١ مليار دولار عام ١٩٨٢ الى ١٠٥١ مليار عام ١٩٨٥ ثم واصل ارتفاعه خلال الأعوام التالية فوصل الى ١١٥٢ مليار ، ١٢٨١ مليار ، ١٣٢٠ مليار في أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ . وذلك كما يتضح من الجدول المرفق . وهذا مع الأخذ بالحسبان أن أرقام الدين لا تشمل الديون غير الموزعة فهي تقتصر على المسحوب منها فقط . وقد أدى ذلك الى تزايد اعباء خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) حيث ارتفعت من ٩٨,٦٥٧ مليار دولار عام ١٩٨٢ الى ١١٢,٢١٧ مليار عام ١٩٨٥ ووصلت الى ١٢٤,٨٥٥ مليار عام ١٩٨٧ . الأمر الذي أدى الى تثاقل عبء هذه الديون على اقتصاديات تلك الاقطار ، بل ووصل الأمر الى ان أصبحت هذه البلدان مصدرية صافية لرأس المال ، ففي عام ١٩٨٤ وصل صافي التحويل من الاقطار المدينة الى الاقطار الدائنة الى حوالي ١٠,٢ مليار دولار . ثم أخذ في التزايد بدءاً من هذا العام فارتفع الى ٢٢,٨ مليار دولار ، ثم أخذ في التزايد بدءاً من هذا العام فارتفع الى ٢٢,٨ مليار ، ٢٨,٧ مليار ، ١٨,١ مليار خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة .

ومن هنا بدأ عصر المواجهة الحقيقية بين الدائنين والمدينين ، ومع تزايد المصاعب الاقتصادية التي تواجه البلدان المدينة ، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً لوضع الحلول الملائمة والمناسبة للخروج من الأزمة . وفي رأينا أن توقف الدول التي تعد من كبريات الدول المدينة عن الدفع كان السبب المباشر الذي حث الولايات المتحدة الأمريكية الى الاسراع بالبحث عن حلول لهذه الأزمة (مثل المكسيك والبرازيل وفنزويلا خاصة وأن معظم هؤلاء يدينون للبنوك التجارية الأمريكية) . إذ إنه والحالة تلك كان هناك خطراً داهماً يهدد بشكل مباشر البنوك والمؤسسات ، ألا وهو خطر الإفلاس مما ينبغي بانهيار مصرفي عالمي .

وقبل أن نتطرق الى الحلول الادريكية لأزمة الديون والتي تطورت بدءاً من خطة جيمس بيكر وزير الخزانة الأمريكي السابق ، ووزير خارجيتها الحالي ، مروراً بمقترحات السيناتور بيل برادلي ، وصولاً الى خطة بریدی . تجدر بنا الإشارة الى ما أعلنته اليابان مؤخراً عن عزمها استخدام جزء من فائضها التجاري الضخم في مساعدة البلدان المثقلة بالديون ، وذلك بإعلان بنك اليابان للمبادرات والواردات عن عزمه على تقديم قروض « غير مشروطة » إضافية . على أساس كل حالة على حدة لمساندة جهود الدول ، على إعادة بناء اقتصادها . والجديد في الأمر أن اليابان تقدم هذه القروض دون اشتراط

تطور حجم الدين المستحق على الاقطار المدينة

١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨ ^(١)
٧٥٢	٨١٦	٨٥٢	٩٦٢	١٠٥٣	١١٧٠	١٢٠٠
٥٦٢	٦٤٥	٦٨٧	٧٩٤	٨٩٤	٩٩٦	١٠٢٠
٢٠٣	٢٢٦	٢٣٨	٣٠٥	٣٦٤	٤٣٧	٤٥٠
٣٥٩	٤١٩	٤٤٩	٤٨٩	٤٣٠	٥٥٩	٥٧٠
١٦٩	١٤٠	١٣٢	١٣١	١١٩	١٣٤	١٤٠
٢١	٣١	٣٣	٢٨	٤٠	٤٠	٤٠
٨٦	٨٦	٨١	٨٩	٩٩	١١١	١٢٠
٨٣١	٨٩٤	٩٣٣	١٠٥١	١١٥٢	١٢٨١	١٣٢٠

البلدان الاعضاء في البنك

توزيعها كالتالي :

ديون طويلة الاجل^(٢)

من المصادر الرسمية

من المصادر الخاصة

ديون قصيرة الاجل^(٣)

استخدام ائتمان الصندوق

- البلدان غير الاعضاء^(٤)

اجمالي الدين الخارجى

(١) التوقعات الاولى .

(٢) البيانات الخاصة ببولندا لم تتضمن الا بدءا من عام ١٩٨٤

(٣) تعكس هذه الارقام اعادة جدولة ٤٨ بليون دولار من الديون قصيرة الاجل للبنوك الى ديون طويلة الاجل خلال الفترة ١٩٨٣ / ١٩٨١

(٤) تتضمن بعض الاقطار التى لاتقدم تقارير سنوية الى البنك

Source : World Delat Tables, Volume I, 1988 - 89, Washington D.C, December, 1988.

خلال السنوات الثلاث . (أى ما يعادل عشرين مليار دولار)

- أن تقوم البنوك التجارية خلال نفس الفترة بتقديم عشرين مليار دولار للبلدان المدينة وذلك لاعانتها على تنفيذ برامج اصلاح المنشودة .

وأول ما ينبغى ملاحظته على هذا المشروع تركيزه على البلدان التى تشكل ديونها التجارية النسبة الغالبة في حجم قروضها الخارجية ، ولهذا لم يشمل المشروع البلدان الافريقية والعديد من البلدان الأخرى ذات المديونية المرتفعة لأنها تدين بصورة كبيرة للحكومات وليس للبنوك التجارية ، وعلى العكس من ذلك فقد ركز على اقطار امريكا اللاتينية وخاصة تلك التى ترتبط بالسياسات الأمريكية . ويرجع تركيز المشروع على الديون التجارية دون غيرها ليس فقط لقوة تأثيرها على البلدان المدينة ، وانما لتأثيراتها المختلفة على مجمل النظام النقدي الدولى ، وعلى النظام المصرفى فى البلدان الدائنة بصفة خاصة .

لا تختلف الاجراءات التى يطالب بها مشروع بيكر فى الواقع عن الاجراءات والسياسات التى يطالب بها خبراء

والتي تمثل أغلب مديونية اقطار القارة الافريقية .. وما يهمنا فى هذا الصدد الاقتصار عليه هو المقترحات الأمريكية بغية معرفة تطورها ومدى التغيرات التى تطرأ على الموقف الأمريكى فى هذه القضية .

أولا مشروع بيكر : (اكتوبر ١٩٨٥) .
ويطالب هذا المشروع الذى أطلق عليه « برنامج النمو المطرد » لمعالجة أزمة مديونية بعض الدول النامية (١٥ دولة هى : الأرجنتين ، البرازيل ، المكسيك ، فنزويلا ، بيرو ، شيلي ، كوت دى فوار ، كولومبيا ، أورجواى ، بوليفيا ، كوت دى فوار ، المغرب ، نيجيريا ، الفلبين ، يوغوسلافيا) بعدة اجراءات تتمثل فى :

- ضرورة اتباع الدول المدينة سياسات اصلاح اقتصادى تمكنها من استعادة قدرتها على السداد من خلال تحقيق معدلات نمو معقولة عن طريق الالتزام ببرنامج التصحيح الذى يتم الاتفاق عليه مع الصندوق .
- دخول البنك الدولى كطرف مشارك لصندوق النقد لصياغة برامج اصلاح جديدة من أجل استخدام موارده وخبراته فى مجالات التنمية وذلك بأن يقوم بزيادة اقراض البلدان المثقلة بالديون بما يوازى ٥٠ ٪ من هذا البرنامج

تقارير وتعليمات

أما العناصر السلبية فتتمثل في أن هذا المشروع أيضا - مثل مشروع بيكر - يشترط بالضرورة تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي وهي التوصيات التي أكدت الأحداث والوقائع فشلها في معظم البلدان التي طبقتها وأدت إلى نتائج عكس ما كان مرجوا منها . ونستخلص مما سبق أن كلا المشروعين (مشروع بيكر ومشروع برادلي) يدوران في فلك واحد مع صندوق النقد ، وينظران إلى أزمة الديون الخارجية على أنها مجرد أزمة دورية وليست أزمة هيكلية لها علاقة بطبيعة التطورات الاقتصادية التي شهدتها الأقطار المدينة والنظام الدولي ككل .

وكان من الطبيعي أن تنتهي هذه المرحلة بتعميق الأزمة بدلا من تخفيف حدتها وتضخم الحجم الإجمالي للمديونية وحدوث انخفاض حقيقي في حجم تدفق رؤوس الأموال على الدول المدينة بالمقارنة بما خرج منها من أموال سدادا للديون وخدمتها وتزامن هذا مع تصاعد الحرب التجارية بين الدول الصناعية وإغلاق أسواقها أمام صادرات الدول النامية .

وقد أدى تضافر هذه العوامل إلى تعثر جهود الإصلاح الداخلية في معظم الأقطار المدينة وبالتالي دخلت استراتيجية الديون مرحلة جديدة بخطة نيكولاس بريدي .

ثالثا خطة بريدي :

وفي الحقيقة فإن ما عرضه بريدي حتى الآن لا يمثل خطة متكاملة وإنما هي مجرد إقتراحات تحتاج إلى الكثير من الدراسة والبحث . وتقضى هذه المقترحات بإجراء تخفيض في الديون الخارجية لـ ٣٩ دولة ذات المديونية الأثقل بمقدار ٢٠ ٪ من إجمالي المستحق عليها ، والبالغ ٣٤٠ بليون دولار في غضون ثلاث سنوات ، وذلك من خلال دخول البنوك التجارية الدائنة في مفاوضات تلقائية مع الدول المدينة لإلغاء جانب من هذه الديون ، على أن تستخدم الموارد المالية المتاحة لصندوق النقد والبنك الدوليين لضمان سداد أقساط الفوائد والديون على المبالغ المتبقية ، ولضمان عملية تحويل بعض هذه الديون إلى سندات حكومية ، وذلك بشرط تنفيذها لخطط الإصلاح الاقتصادي للصندوق .

ومن الملاحظ أن الاعلان الأمريكي قد تزامن مع أحداث فنزويلا عندما عجزت عن تطبيق السياسات الإصلاحية الجديدة ، كما أنها جاءت في أعقاب الاعلان الياباني عن مساعدة البلدان الأكثر مديونية ، هذا فضلا عما طرحه الرئيس الفرنسي « فرانسوا ميتران » من مبادرات تهدف إلى الإلغاء الكامل لديون بعض البلدان الأفريقية خاصة (الفرنكوفونية) منها .

صندوق النقد الدولي والتي تتركز أساسا على ضرورة إعطاء دفعة أقوى للقطاع الخاص وقوى السوق ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة عن طريق خفض الانفاق الجارى وبصفة خاصة على الدعم الموجه للسلع الأساسية . وعلى الصعيد الآخر فإن حجم القروض الجديدة التي يتيحها هذا المشروع لن تكفى لتحقيق الأهداف المرجوة من السياسات الاقتصادية المذكورة . خاصة وأنه ينظر إلى المشكلة باعتبارها مشكلة نقص في السيولة ليس إلا .

ومن هنا كان مشروع بيكر يحمل في طياته أسباب فشله ، وجدير بالذكر أنه حتى ذلك الوقت كان الموقف الأمريكي يرفض أحداث خفض حقيقي في المديونية ولهذا ركز المشروع ، في التطبيق ، على عنصر تلقائية التحرك من جانب البنوك التجارية لتقديم قروضا جديدة ، في وقت بات واضحا أن البنوك قد تخلت عن أزمة الديون ولم تعد تهتم إلا بالاستفادة مما تضمنه المشروع من فرص لاعادة جدولة الديون مرة بعد أخرى طالما أن الدول المدينة مستمرة في سداد الفوائد .

ثانيا مقترحات السيناتور بيل برادلي :

(يونيو ١٩٨٦)

تنبه السيناتور الأمريكي « بيل برادلي » إلى أوجه القصور القائمة في « برنامج النمو المطرد » الذي طرحه جيمس بيكر ومع فشل هذا المشروع وتوجيه الانتقادات تقدم السيناتور بمقترحات لمواجهة مديونية الدول النامية وقد تضمنت مقترحات السيناتور برادلي العناصر التالية :-

- ضرورة تخفيف أعباء مديونية الدول النامية والدعوة إلى خفض أسعار الفائدة وشطب ٣ ٪ من حجم الدين الأصلي .

- تقديم حكومات الدول المتقدمة الصناعية قروضا للدول المدينة بقيمة ٢٠ بليون دولار سنويا .

- التزام الدول المدينة برفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة وتخفيض الدعم .

وعلى الرغم مما احتواه مشروع برادلي من بعض العناصر الايجابية متلافيا بذلك بعض أوجه القصور في مشروع بيكر ، إلا أنه يظل عاجزا عن إدراك طبيعة ومغزى الأزمة التي تعاني منها هذه الأقطار . فعلى سبيل المثال فقد تلافى هذا المشروع أحد أوجه القصور في مشروع بيكر وهو اقتصره على عدد محدود من الدول المدينة (١٥ دولة فقط) كما أنها تضمنت للمرة الأولى الدعوة إلى خفض أسعار الفائدة ، وشطب أو إلغاء جزء من مديونية الدول النامية وجددت الدور الذي يمكن أن تقوم به حكومات الدول المتقدمة الصناعية .

وبمعنى آخر فإن الولايات المتحدة وجدت لزاما عليها أن تعلن عن موقف محدد وقاطع تجاه رؤيتها لهذه الأزمة .

ولم يحدد بريدى كيف سيتم خفض أعباء المديونية ولكن المقترحات تدور حول بدائل عديدة منها : إصدار حكومات الدول المدينة لسندات بالقيمة الاسمية للدين مع تحميلها سعر فائدة أقل من الأسعار السائدة عالميا (أى ٦ ٪ بالمقارنة بـ ١١ ٪) أو إصدارها سندات بالقيمة الفعلية للدين فى الأسواق الثانوية وتحميلها بسعر الفائدة السائد حاليا . أو حصول الأطراف الدائنة على أسهم وصكوك مالية فى مشروعات التنمية الناجحة فى الدول المدينة .

وعند محاولتنا لتقييم الخطة الأمريكية الجديدة لمعالجة أزمة ديون العالم الثالث لابد أن نشير أولا إلى أنها تعكس إلى حد كبير مدى التغير الذى طرأ على الموقف الأمريكى تجاه المشكلة لأنها المرة الأولى منذ تفجر الأزمة عام ١٩٨٢ التى تعترف فيها الولايات المتحدة بضرورة إجراء خفض حقيقى فى حجم المديونية وما تتحمله الدول المدينة من أعباء خدمة هذه الديون وتمثل خروجها عن الخطة التى أعلنها بيكر عندما كان وزيرا للمالية عام ١٩٨٥ .والتي كانت ترفض إلغاء الديون وتقوم على منح الدول المدينة قروضا تجارية جديدة لمساندة جهود الإصلاح الاقتصادى التى تقوم بها تحت رعاية صندوق النقد الدولى وهو ما أسفر فى النهاية عن زيادة حجم المديونية نفسها .

لكن وعلى الجانب الآخر فإن أهم الانتقادات التى توجه إلى خطة بريدى هى إستمرارها فى الاحتفاظ ببعض العناصر السلبية التى كانت من عوامل فشل المشاريع السابقة ، وفى مقدمتها اعتمادها على التحرك التلقائى للبنوك التجارية الدائنة ، فى حل هذه الأزمة وهو الأمر

الذى ثبت فشله حتى الآن حيث لم تتقبل البنوك فكرة الاستغناء عن بعض الديون المستحقة على الأطراف المدينة ، وذلك على الرغم من قيام كبريات البنوك فى الولايات المتحدة بأسقاط بعض الديون المستحقة على أمريكا اللاتينية ، وأقامت الاحتياطات الكبيرة للحوط من احتمالات عدم السداد . ومن هنا يأتى التعارض بين الطرفين فالبنوك ترغب فى ضمان استرداد الأموال المقترضة والمدينون يريدون تخفيض مدفوعات خدمة دينهم وتوفير مزيد من الموارد للنمو .

ومن الواضح أنه لايمكن التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة . ومن جهة أخرى فقد أعلنت بلدان أمريكا اللاتينية عن أن نسبة الـ ٢٠ ٪ المقترح إلغاؤها من الديون ليست كافية ، وترى أن هذه النسبة لاينبغى أن تقل عن ٥٠ ٪

وعلى الجانب الآخر فإن هذه الخطة تحتاج الى تمويل يتراوح بين ٢٠ - ٢٥ بليون دولار الأمر الذى يتطلب زيادة رأسمال المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولى ، وهنا تثار قضية الثقل النسبى للبلدان الأعضاء وتأثير ذلك على قرارات ومساند الصندوق (وفقا لطريقة التصويت المعمول بها داخل الصندوق)

ومن هنا فإننا نتوقع ألا يختلف مصير هذه الخطة عن سابقتها من الخطط المقترحة وذلك طالما استمرت وجهة النظر هذه لاتأخذ بعين الاعتبار طبيعة عملية التنمية المنشودة من أجل تحسين اقتصاد هذه البلدان والعمل على إتباع استراتيجية جديدة للنمو تتركز على زيادة المدخرات المحلية وإستخدامها أكفأ استخدام ممكن ، وهو ما يتطلب تدفق قدر من الأموال لتمويل هذه العملية . وهو ما لن يتأتى إلا عبر التفهم الكامل من الأطراف الدائنة لهذه العملية ، أما دون هذه النظرة فستفشل كل الخطط والاقتراحات فى هذا الصدد !! □



الانتخابات البرلمانية والتحولات السياسية في الاتحاد السوفيتي

أمانى محمود فهمي

وهكذا ، فرغم ان الانتخابات في حد ذاتها كانت خطوة ايجابية على طريق الاصلاح السياسى ، فقد كانت صورتها النهائية مشوهة ودون مستوى التوقعات ، وفي هذا التقرير سنتم متابعة وتحليل الأبعاد السياسية لهذه الانتخابات في الاطار الاصلاحى لجورباتشوف بالمقارنة بنظام الانتخاب السابق مع تقييم موجز لها وتأثيرها على مركز جورباتشوف القيادى وعلى مستقبل اصلاحاته .

اولا : النظام السياسى السوفيتي :

ربما كان من اهم اسباب تميز او خصوصية العملية السياسية في الاتحاد السوفيتي هو التاريخ المنفرد الذى عاشه هذا البلد ، اذ انه حتى نهاية القرن الثامن عشر لم يكن هناك فرق صريح بين السلاطة السياسية من ناحية وعقود الملكية الخاصة من ناحية اخرى الامر الذى هو أحد اساسيات التقاليد السياسية في الغرب . وكان ذلك نتيجة لغياب التجربة الاقطاعية . من تاريخ الاتحاد السوفيتي ، والتي تعنى غياب مبدأ سلطوية القانون كقوة ملزمة لكل من الحاكم والمحكومين ؛ وبمعنى آخر ، لقد اعتبر حكام روسيا في ذلك الوقت ان القانون وسيلة للسيطرة على شعوبهم والادارة وليس كطريقة شرعية لادارة علاقاتهم برعاياهم . وعلى ذلك ، اختلعت الطبقة الحاكمة جميع انواع الروابط الالزامية التى انتزعت من اكثر من ٨٥ ٪ من الشعب السوفيتي جميع حقوقه المدنية والسياسية والانسانية حتى نهاية القرن الثامن عشر وعلى ذلك ، كان هناك منذ البداية وضع خارجى « للدولة » كمؤسسة تملك وتشرع وتتوسع على حساب المؤسسة الاجتماعية . ورغم محاولات التخريب التى بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر بهدف ملاحقة الغرب في تقدمه الاقتصادى والعسكرى ، فقد ظلت الدولة تحتفظ ، بمكانتها الخاصة وان بدأت في احداث تغييرات تشريعية وقانونية طفيفة في الوقت الحالى . وقبل الانتقال للحديث عن الاصلاحات السوفيتية

يجمع المحللون السياسيون ، في

الشرق والغرب ، على ان الانتخابات

البرلمانية التى شهدها الاتحاد

السوفيتي خلال شهرى مارس

ويونيو من هذا العام وتعد اهم الأحداث السياسية التى

شهدها العالم الشيوعى عامة والاتحاد السوفيتي خاصة

في الآونة الأخيرة ، فقد جرت اخر الانتخابات البرلمانية

السوفيتية التى سمح فيها للناخبين بالمفاضلة بين اكثر

من مرشح في نوفمبر عام ١٩١٧ وبعد اسابيع قليلة من

قيام الثورة في اكتوبر من نفس العام والتى حصل فيها

البلاشفة انتصار فلاديمير لينين على ١٧٥ مقعدا من

مقاعد البرلمان ، السبعمئة وسبعة ، وحصلت المجموعات

اليسارية الاشتراكية الأخرى على اقلية المقاعد . وبعد

انعقاد البرلمان الجديد لجلسة واحدة قرر لينين الاطاحة

بمنافسيه عن طريق حل البرلمان واعلان دولة الحزب

الواحد اى ان الانتخابات الأخيرة تأثرت بعد مضي اكثر

من ٧٠ عاما من الركود الانتخابى وتسلط المؤسسة

الحزبية على الحياة البرلمانية في الاتحاد السوفيتي . ورغم

انه كثر الحديث عن اشراقة الديمقراطية التى بدأت تطل

على الشعب السوفيتي وافصححت عن نفسها في

الانتخابات الأخيرة ، فقد جاءت نتيجة هذه الانتخابات

محبطة الى حد كبير . اذ سقطت اسماء قيادية حزبية

كبيرة وبلغ عدد الدوائر الانتخابية التى اقتضرت على

مرشح واحد ٢٨٤ دائرة وأكدت بعض الجماعات المنشقة

ان اللافتات التى تحمل اسماء مرشحين وبرامجهم

كانت تنزع يوميا من على الحوائط مشيرين باصابع

الالتمام الى الحزب وجاءت آخر واقصى مستويات هذا

الاحباط بفشل « بوريس يلتسين » الرجل الثانى بعد

جورباتشوف من حيث الشعبية السياسية في الحصول

على مقعد في مجلس السوفيت الأعلى رغم فوزه في

انتخابات « مؤتمر نواب الشعب عن دائرة موسكو بنسبة

ساحقة وصلت الى ٩٠ ٪

القوة الناخبة وعلى سبيل المثال ، كان عدد الذين امتنعوا عن الذهاب الى صناديق الانتخاب في جمهورية اوزبك ٣٠ ناخبا فقط من اجمالى ٨,٥ مليون ناخب . وبالمثل ، في جمهورية تركمان قشل ناخب واحد فقط من ١,٥ مليون ناخب في الادلاء بصوته في انتخابات ذلك العام . وإذا كان الأمر كذلك ، وإذا كانت سيطرة الدولة على العملية الانتخابية بهذا الأحكام ، يصبح التساؤل المشروع هو لماذا تهتم أجهزة الدولة بتعبئة كل هذه الملايين في وقت الانتخاب ؛ الاجابة تكمن في ان الغرض من هذه الانتخابات ليس اختيار المرشحين لأن عملية الترشيح ذاتها يسيطر عليها الحزب ايضا ، ولكن تعبئة التأييد الشعبى الشامل والكامل للنظام ، وهو ما دفع احد المعلقين الغربيين بوصف الانتخابات « بأنها » عملية شكلية يكون المرشح فيها هو النظام السوفيتى ذاته وليس اشخاص المرشحين .

وكما سبق القول ، فإن عملية الترشيح تتم عن طريق أجهزة الدولة السياسية مثل مؤسسات الحزب الأساسية النقابات العمالية والتجمعات العمالية او العسكرية ، وفي ظل هذه القواعد المحكمة ومع غياب اية عناصر معارضة من قائمة المرشحين ، يصبح من اليسير تفسير حالة اللامبالاة والفتور الانتخابى التى يقابل بها الشعب السوفيتى قضية الانتخابات في بلاده والتى عبر ١٨ ٪ من البروليتارية السوفيتية عن استيائهم منها ، ويؤكد ذلك ما عرف بأسلوب « تجنب الانتخابات » حيث يقوم اكثر من ٤ ملايين مواطن بالحصول على تصاريح للانتخاب في دوائر اخرى غير التى يتبعون لها سكنا بحيث يصبح الانتخاب في الدوائر الجديدة غير ملزم وبالفعل يمتنعون عن الادلاء بأصواتهم اما لعدم اقتناعهم بجدية الانتخابات او كوسيلة سلمية للتعبير عن استيائهم من النظام الحاكم وغالبا للسببين معا .

وتجدر الاشارة هنا الى ان التخطيط المركزى وامتلاك الدولة لأدوات الانتاج ، هما شرطان اساسيان لوجود هذا النوع من الأنظمة الشمولية . اى انه لم يكن من المستطاع للدولة والحزب اخضاع جميع فئات الشعب بعماله وفلاحيه ومثقفيه لسيطرة الدولة. لو لم تكن هذه الدولة تملك حق توزيع الموارد والمكاسب وتحديد الدخول وتوفير فرص العمل ودرجة ما من العدالة الاجتماعية وحتى اختيار عناوين الصحف اليومية . ويعنى ذلك ، ان هذا النمط السياسى الشمولى يقوم على هذه المبادئ الاقتصادية الخاصة بحيث يصبح قرار الدولة بلفظ مبادئ الديمقراطية والتعددية الحزبية وتجاهل الحقوق الشخصية على مختلف انواعها ميسرا بهذا النوع من

السياسية والانتخابات الأخيرة ، يجدر تقديم استعراض سريع للنظام السياسى في الاتحاد السوفيتى .

يعد « مجلس السوفييت الأعلى » اعلى الأجهزة التشريعية في الدولة وله الحق في ممارسة هذه الوظيفة التشريعية بصفة مطلقة ، والى جانب مجلس السوفييت الأعلى ، يضم النظام السياسى مؤسسات اخرى هي الحزب والمنظمات الجماهيرية تكون في مجموعها هذا النظام وتتدخل فيه وظائفها نظريا وتطبيقيا .

وينص دستور الاتحاد السوفيتى على ان « سلطة الدولة » تعنى سلطة الجماهير البروليتارية ويمثلهم نواب منتخبون يعبرون عن ارادة الشعب السوفيتى التى يحتوئها ويجسدها مجلس السوفييت الأعلى اما الحزب فسلطته اقناعية وليست قهرية او الزامية كسلطة الدولة . ورغم ان نوعية التمثيل داخل مجلس السوفييت الأعلى لا تعكس بامانة مصالح الشرائح الاجتماعية حيث يركز هذا التمثيل على افضل العناصر داخل التخصصات المهنية وفي الجمهوريات المختلفة ويضم نسبة عالية من المسئولين الحكوميين والمثقفين ، فإن عملية الانتخاب ذاتها لأعضاء المجلس تحقق للنظام المكاسب الآتية :

١ - اخضاع شئ من الشرعية السياسية على النظام وتحسين صورته في الخارج خاصة وان معظم الأنظمة السياسية التى تمارس الانتخابات ، تخطئها بدرجة عالية من الفساد والتلاعب بأصوات الناخبين .

٢ - تعمل هذه الانتخابات كميزان لقياس درجة « الرضاء السياسى الشعبى » . بحيث يمكن اعطاء اشارات التحذير والانذار في الوقت المناسب بما يسهل عملية تدارك المواقف وتهذئة الأوضاع .

٣ - تعد الانتخابات وسيلة تعبير نظام الدولة عن تضامنه مع ارادة الجماهير وطريقة شرعية لاستشفاف مدى نجاح أو فشل سياساته وبذلك تصبح جزءا هاما من وعاء التأييد والشعبية التى يسعى النظام الشيوعى للاحتفاظ بها .

اما عن العملية الانتخابية ذاتها فيسيطر عليها لجان الاقتراع التى يختار أعضاؤها هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى . وتقوم هذه اللجان بالتسجيل والتصديق على أسماء المرشحين الذين يتم اختيارهم من مواقع العمل بإشراف المنظمات الجماهيرية ومراقبة عملية الانتخاب وفرز الأصوات تمهيدا لإعلان النتائج . وتحصر كل من الحكومة والحزب على تأمين اكبر عدد ممكن من الناخبين في اليوم المحدد للانتخابات ولذلك فهو دائما عطلة قومية كل خمس سنوات هي الفترة التى تفصل بين كل جولة انتخابية . ففي انتخابات عام ١٩٨٤ ، وصلت نسبة الناخبين ٩٩,٩٩ ٪ من مجموع

الحزب عن طريق الاقتراع السري والانتخاب بين أكثر من مرشح بحيث لا تتعدى فترة العضوية في لجان الحزب عشر سنوات . وفي يونيو ١٩٨٨ وأثناء انعقاد المؤتمر الطارئ للحزب الشيوعي ، رسم جورباتشوف الخطوط الأساسية لتعديل النظام الرئاسي بحيث يتم زيادة أعضاء مجلس السوفييت الأعلى إلى ٢٢٥ عضواً أي بزيادة قدرها ٧٥٠ عضواً بحيث تدور الانتخابات بين أكثر من مرشح ، ثم يقوم أعضاء المجلس باختيار رئيس الدولة عن طريق الاقتراع السري . أما البرلمان أو « مؤتمر نواب الشعب » ، كما أسماه جورباتشوف ، فينقصد مرة كل عام وتكون مهمته بحث أهم القضايا السياسية والاقتصادية .

ورغم المعارضة الشديدة التي لاقتها هذه الإصلاحات ، فقد استطاع جورباتشوف الحصول على تأييد المؤتمر لأهم هذه الإصلاحات وهي :

- ١ - أعادة تنظيم الجهاز الحزبي بخاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظائف الحزب ووظائف المجالس المحلية الشعبية المنتخبة .
- ٢ - أن لا تزيد فترة العضوية في الحزب والمناصب الرسمية عن عشر سنوات حيث تم الانتخاب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة أخرى وأن يشمل هذا التعديل كبار المسؤولين في السلطة حالياً بما فيهم جورباتشوف .
- ٣ - توحيد سلطتي سكرتير عام الحزب ورئيس الدولة في منصب واحد .

وعلى الرغم من أشراقة الانتاج السياسي هذه ، فإن أحداث تغيرات حقيقية في الهيكل السياسي تحت قيادة جورباتشوف امر غير واقعي بل وغير مطروح على الساحة السوفيتية في المستقبل القريب وذلك لعدة اعتبارات نجملها فيما يلي :

أ - ان التقاليد الديمقراطية السوفيتية مهما حدث من محاولات تظل ضعيفة وغير مؤثرة بحيث لا تسمح بأحداث تغيير ثوري يؤدي الى تعددية حزبية أو تراجع في سيطرة الدولة على المجتمع وما الى ذلك من مظاهر الديمقراطية والسبب في ذلك لا يرجع فقط الى خصوصية تاريخ الاتحاد السوفيتي كما أسلفنا ، ولكن التطبيق والممارسة الفعلية للأيدولوجية السياسية قد اعطت في النهاية «تقاليد» السياسية المتبعة الآن في الاتحاد السوفيتي ولو اختلف التطبيق في حدته ومظهره لاختلف أيضاً تراكم الخبرة والتقاليد السياسية فيما بعد .

ب - تشكل قضية تعدد الأقليات الأثنية ، والعرقية أحد المشاكل القومية في الاتحاد السوفيتي ومنعاً للصدام ، فإن تمثيل هذه الأقليات داخل مجلس السوفييت الأعلى

الأنظمة أو التركيبية الاقتصادية بل ومستنداً عليها .
ثانياً : الانتخابات في اطار الإصلاحات السياسية :
منذ تولى ميخائيل جورباتشوف السلطة في الاتحاد السوفيتي في مارس عام ١٩٨٥ وإعلانه عن خطته الإصلاحية في شتى المجالات ، فقد كان الهدف من هذه الإصلاحات في المجال السياسي «دمقرطة» الحياة السياسية السوفيتية الى حد ما وتخليص الحزب واجهزته ومؤسساته من الركود والتجمد ورفع مستوى المساهمة الجماهيرية في عملية صنع القرارات وإعادة ربط الحياة السياسية بالواقع السوفيتي العام .

ورغم عمق هذه الأهداف وأهميتها ما تحقق بالفعل من إصلاحات سياسية - كما سنوضح في السطور القليلة القادمة - فقد أعلن جورباتشوف منذ البداية أن هدفه الأول هو إعادة احياء الاقتصاد السوفيتي وتوظيف السياسة الخارجية لخدمة هذا الغرض . وقد أدرك جورباتشوف ، كما أدرك الصينيون من قبل ، أن المدخل الى الإصلاح الفعلي والجذري هو بأحداث تغييرات اجتماعية تؤدي الى فتح أبواب المجتمع المغلق بما ييسر الإصلاحات الاقتصادية ويضمن نجاحها . ولذلك ، كانت أكثر الإصلاحات الجورباتشوفية جرأة وراديكالية في المجال الاقتصادي ومجال السياسة الخارجية ، بينما بدت الإصلاحات السياسية وكأنها تحصيل حاصل فكما اعتمد النظام السياسي الشمولي في الاتحاد السوفيتي على المركزية الاقتصادية ، فإن تغيير هذا النمط الاقتصادي الى نمط أكثر انفتاحاً ومرونة يستتبع بالضرورة أحداث تعديلات سياسية وإن كانت هذه التعديلات غير هيكلية بالطبع . وفي ظل الأوضاع الحالية ، تصبح هذه الإصلاحات ضرورية الى حد كبير على الأقل للإطاحة بالعناصر المعارضة لسياسة « البرويسترويكا » .

وقد شهد عام ١٩٨٧ أهم هذه التحولات السياسية والتي بدأت بمطالبة جورباتشوف بتطبيق مبادئ الديمقراطية على الانتخابات في الاتحاد السوفيتي وتشجيع مساهمة المواطنين فيها . وفي يونيو من نفس العام ، وافق الحزب الشيوعي في جمهورية استونيا على نشأة ما عرف باسم « الجبهة الشعبية » وهي مجموعة سياسية مستقلة عن الحزب الشيوعي وبعد هذا أول حدث من نوعه منذ قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ . وتوالى الإصلاحات بتصديق اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مايو ١٩٨٨ على برنامج عمل يقر حق المواطنين في المشاركة في قرارات الدولة ويهدف الى تدعيم الديمقراطية ويدعو الى اجراء انتخابات أعضاء لجان

وكان قانون الانتخابات الجديد الذي صدر في الخريف الماضي واعتبره المراقبون من أخطر القوانين التي سنتها إدارة جورباتشوف ، يكفل حق تمثيل كل الفئات والمنظمات الاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية والاقتصادية ويحدد نسبة تمثيلها في البرلمان الجديد الى جانب الدوائر الاقليمية ، والسكانية والقومية . وكان أهم ما جاء في هذا القانون وميزه عن سابقه هو أنه كفل لكل مواطن الحق في الترشيح والاختيار من بين أكثر من مرشح . ورغم أن القانون الجديد لم يكفل حق المدنيين ويبلغ عددهم ٧٠ مليوناً تقريباً ، في انتخاب ممثليهم ، إلا أنه سمح بترشيحهم عن طريق المنظمات الاجتماعية التي ينتدونها . كما أقر القانون الجديد عدم جواز الجمع بين عضوية البرلمان والمناصب الحكومية فيما عدا بعض الاستثناءات مثل مناصب رئيس الوزراء والنائب العام ورئيس المحكمة العليا .

١ - البرلمان السوفيتي الجديد :

١ - يتكون البرلمان السوفيتي الجديد من ٢٢٥٠ نائباً ، ويعين ثلث أعضاء البرلمان أي ٧٥٠ نائباً ، تعييناً مباشراً بمعرفة المؤسسات العامة وتشمل الجمعيات القومية ، اتحادات العمال ، المنظمات النسائية والحزب الشيوعي . ويتم التعيين إما بالاختيار أو بالانتخاب داخل كل من هذه المؤسسات . ويختار الحزب الشيوعي ١٠٠ نائباً بينما تختار المؤسسات والتنظيمات الأخرى ٦٥٠ نائباً . ٢ - يتم اختيار باقى ثلثي أعضاء البرلمان أي ١٥٠٠ نائب عن طريق الانتخاب المباشر في جميع الجمهوريات وإذا لم يحصل مرشح على الأغلبية المطلقة في دائرته ، تجرى انتخابات الاعادة بين المرشحين الفائزين بأكثر عدد من الأصوات .

٣ - يتولى البرلمان مهمة التشريع والانتخاب رئيس الدولة وانتخاب أعضاء مجلس السوفيت الأعلى ، المشرع الأول في البرلمان السوفيتي ، وبضم ٢٢٢ نائباً من نواب البرلمان . وسيكون للبرلمان السلطة التنفيذية والتشريعية وصياغتها في صورة قرارات تصويها للمدوسبات عليها ، بينما تظل مهمة الحزب الشيوعي هي عرض الخطوط الرئيسية لسياسة الدولة على البرلمان .

٢ - ينعقد المجلس مرتين سنوياً يستغنى كل اجتماع منهما أربعة أشهر وتكون مدة العضوية فيه خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

٢ - نتائج الانتخابات :

بدأت الانتخابات البرلمانية بانتخاب أعضاء مجلس نواب الشعب الجديد في مدينة موسكو يوم الأحد ، السادس

يتم بالتساوى رغم اختلاف التمثيل العددي لكل من هذه المجموعات وبسبب ذلك ، يرفض السياسيون السوفييت أي مساس بدور الحزب في تحقيق ما يسمى « بالديمقراطية المركزية » وتوحيد هذه الشعوب تحت قيادة الحزب الشيوعي . ومن هنا ، تصبح المخاطرة بإدخال أي تعددية حزبية تهديد واضح للاندماج الاجتماعي الفريد ومدعاة لاثارة الشعوب غير الروسية التي استطاع النظام السياسي صهرها جميعاً في وعاء قومي موحد عن طريق سيطرة الحزب والدولة وتقديم الأيديولوجية الشيوعية على أية اختلافات عرقية أو دينية .

وعلى ذلك ، فإن قضية الإصلاح السياسي في الاتحاد السوفيتي ، وعلى عكس ما يعتقد الكثيرون ، لا تناقش من قريب أو بعيد أساسيات النظام السياسي ودعائم وجوده بل تهتم فقط بتحسين أدائه . وقد أدت موجة التفاؤل داخل وخارج الاتحاد السوفيتي بعد الشروع في تنفيذ هذه الإصلاحات ، الى قلق بعض العناصر البارزة في القيادة السوفيتية ، فائثناء انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي ، حذر « بوريس يلتسين » وكان يرأس آنذاك دائرة موسكو في المنظمة الحزبية ، من امكانية حدوث أزمة سياسية بسبب سوء فهم مغزى وأهداف الإصلاحات السياسية رغم الاستقرار السياسي الذي يتمتع به الاتحاد السوفيتي . أما يجور ليغاشف ، السكرتير الثاني للحزب الشيوعي السوفيتي ، فقد أكد ان هذا الاستقرار انما مرده للسياسة الاجتماعية الصحيحة التي ينتهجها الحزب وبالمثل ، فإن أي محاولة لتغيير سياسة الحزب ستؤدي بالضرورة الى زعزعة هذا الاستقرار .

ثالثاً : الانتخابات الأخيرة ومغزاها :

في الثالث والعشرين من شهر أكتوبر الماضي ، نشر مشروع قانون انتخابات النواب والذي نص اساساً على ان تتم عملية الترشيحات لمجلس النواب عن طريق الاقتراع السري وتشكيل مؤتمر نواب الشعب ويجمع بين صفتي البرلمان والمؤتمر الشعبي العام .

وكانت قد بدأت في الاتحاد السوفيتي في الحادي عشر من مارس الانتخابات النيابية لاختيار ٧٥٠ نائباً يمثلون المنظمات الاجتماعية السوفيتية والتي جرت في مؤتمرات واجتماعات هذه المنظمات ومؤتمراتها . وبلغ عدد هذه المنظمات ٣٩ منظمة اجتماعية تنافست على الفوز بـ ٧٥٠ مقعداً نيابياً في الانتخابات البرلمانية التي بدأت يوم الأحد ٢٦ مارس وكانت أول انتخابات حقيقية شهدها الاتحاد السوفيتي منذ أكثر من ٧٠ عاماً .

تاريخ وقياسات

الناخبين . وفي انتخابات الدائرة المركزية التي رشحت ١٠٠ من أعضائها لشغل المقاعد المائة المخصصة للحزب في البرلمان ، فقد صوت ١٢ عضوا ضد انتخاب ميخائيل جورباتشوف و ٧٨ ضد انتخاب « ليجاتشيف » ، أكثر العناصر محافظة داخل القيادة السوفيتية .

أما أشهر الشخصيات التي فازت في هذه الانتخابات ، فكان « بوريس يلتسين » عن دائرة موسكو وحيث حصل على ٩٠٪ من أصوات الناخبين بينما تلقى مرشح الحزب الشيوعي هزيمة قاسية وكان « يلتسين » قد طرد من رئاسة فرع الحزب الشيوعي في موسكو في عام ١٩٨٧ وجاء انتصاره على هذه الصورة في الانتخابات البرلمانية تحديا صريحا لحملة التشهير المنظمة التي شنّها عليه الحزب والأجهزة الرسمية إبان حملته الانتخابية وكان من أسباب هذه الحملة ، أن « يلتسين » طرح في برنامجه عددا من النقاط التي أدت إلى إثارة مشاعر الكثيرين ضده وأهمها إلغاء امتيازات كبار قيادات الحزب والدولة وتحقيق المساواة الاجتماعية بين الجميع والدعوة إلى مناقشة قضية تعدد الأحزاب وإخضاع نشاطه ونشاط هيئاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمساءلة البرلمانية وكذلك نشاط القوات المسلحة والسياسة الخارجية للدولة إلى جانب المناداة بحرية الصحافة وتأميل بعض برامج القضاء لمدة خمس سنوات تسمح بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين .

وفي الوقت الذي تظاهر فيه أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن في مدينة « بريغان » عاصمة جمهورية أرمينيا السوفيتية المطالبة بإقصاء زعيم الحزب في الجمهورية ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، أوصت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي خلال جلستها المنعقدة في ٢٢ مايو الماضي بانتخاب الزعيم السوفيتي « ميخائيل جورباتشوف » رئيسا للبرلمان السوفيتي الجديد . وبالفعل ، تم اختيار « جورباتشوف » رئيسا للبرلمان ورئيسا للاتحاد السوفيتي في جلسة افتتاح البرلمان الجديد والتي وصفت بأنها تاريخية - وكان « جورباتشوف » هو المرشح الوحيد لهذا المنصب بعد أن سحب « بوريس يلتسين » ترشيحه ورفض البرلمان ترشيح عضو آخر .

وكانت أول أزمة تواجه البرلمان السوفيتي خلال اجتماعه لانتخاب أعضاء مجلس السوفيت الأعلى ، عندما أعلن نواب جمهورية ليتوانيا مقاطعتهم هذه الانتخابات . بيد أن تدخل جورباتشوف أدى إلى احتواء الأزمة واستئناف عملية الانتخاب .

في الثامن والعشرين من مايو الماضي ، أعلنت نتائج

والعشرين من مارس الماضي في مناخ وصف بأنه غلب عليه الطابع الديمقراطي وكان مفعما بالحماس الجماهيري والتسابق على صناديق الاقتراع بينما سيطر على أذهان الناخبين أن أملهم البعيد في تغيير الوضع القائم ، قد أصبح قاب قوسين أو أدنى .

وقد تنافس في الانتخابات الأخيرة ١٨٩٥ مرشحا لاختيار ١٥٠٠ مرشح لعضوية « مؤتمر نواب الشعب » وينتخب أكثر من ٨٥٪ من هؤلاء المرشحين إلى عضوية الحزب الشيوعي السوفيتي كما فازت نسبة النساء بين المرشحين ١٦٪ .

أما بالنسبة لأعداد المرشحين داخل كل دائرة وهو أهم مؤشر على مدى حرية وديمقراطية الانتخابات ، فقد تنافس ثلاثة مرشحين أو أكثر من ١٦٣ دائرة ، وتنافس مرشحان في ٩٨٣ دائرة بينما اقتضرت ٣٨٤ دائرة على مرشح واحد . وينتمي هؤلاء المرشحون إلى ٦٩ جماعة عرقية مختلفة على مستوى الاتحاد السوفيتي . وكان على كل مرشح ، الحصول على نسبة ٥٠٪ على الأقل من أصوات الناخبين في دائرته ليتمكن من عضوا في مؤتمر نواب الشعب .

وكان أهم ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات البرلمانية هو سقوط عدد كبير من قيادات الحزب الشيوعي الأبرز الذي أصاب الفئات المحافظة بالرعب والفرع . ومن هذه الشخصيات الالامعة التي هزمت في الانتخابات : القائد الأعلى لمنظمة موسكو العسكرية ورئيس مجلس بلدية العاصمة ، ورئيس وزراء جمهورية أيتوانيا ورئيس جهاز المخابرات فيها ، وأسيرال لسلطان الشمال ، والقائد الأعلى للقوات العسكرية في ألمانيا الشرقية ورئيس حزب ليننجراد الشيوعي وعدة المدينة وغيرهم من رجال الحزب .

وعموما ، فقد فازت المعارضة على مرشحي الحزب ، ففي جمهوريات البلطيق وهي ليتوانيا واستونيا ولاتفيا ، فازت المعارضة بنسبة كبيرة من الأصوات خاصة « الحركة الشعبية المستقلة في لتوانيا والتي فاز مرشحوها بنسبة ٣٠ مقعدا من بين ٤٢ مقعدا مخصصة لهذه الجمهورية بينما لم يحصل رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه على نسبة تؤهلهاما للتمثيل في البرلمان وفي - أوكرانيا ، فازت الصحفية المعارضة « الايوشنسكايا » بنسبة ٩٠٪ من عدد الأصوات وبذلك تفوقت على ٤ مرشحين حزبيين . أما في ليننجراد ، فقد حصل زعيم الحزب على ١٥٪ فقط من الأصوات بعد هزيمة ساحقة حققها مهندس سوفيتي بحصوله على ٧٤٪ من مجموع أصوات

في انتخابات مجلس نواب الشعب ، فقد أظهرت المحصلة النهائية للانتخابات أن حوالي ٩٠ ٪ من الفائزين ينتمون للحزب الشيوعي السوفيتي مما يؤكد سيطرة الحزب الكاملة على البرلمان الجديد حتى في ظل قانون الانتخاب الجديد وظهور أكثر من مرشح في عدد كبير من الدوائر الانتخابية .

رابعا : ربما كانت أخطر وأدق دلالات الانتخابات جنوح الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف الى إبعاد منافسيه وتجميع مقاليد الحكم في يده إذ أنه أصبح سكرتير عام الحزب الشيوعي ورئيس مجلس السوفيت الأعلى ورئيس الدولة - وهي جميعا مناصب كفيلة بإعادة مركزة السلطة التنفيذية في يده والتمهيد للانتقال الى ديكتاتورية جديدة . وكان إبعاد « بوريس يلتسين » من عضوية مجلس السوفيت الأعلى دليلا واضحا على هذا الاتجاه حتى أن أحد المسؤولين قد علق بأن إبعاد يلتسين معناه أن مؤتمر نواب الشعب قد رفض موقف ٦ ملايين من أهالي موسكو الذين منحوه أصواتهم في انتخابات مارس الماضي . كما أن الشخصية الاصلاحية الوحيدة التي ضمها مجلس السوفيت الأعلى هي المؤرخ الشهير « روى ميدفيدف » الذي كان موضع اضطهاد السلطات السوفيتية في الستينات والسبعينات بسبب كتاباته حول فترة حكم ستالين .

والآن ، وبعد قيام البرلمان السوفيتي الجديد ، تقوم مناقشات ساخنة حول الصلاحيات الممنوحة لجورباتشوف والحزب الشيوعي خاصة بعد ظهور بعض التقارير حول المصادمات الدامية التي وقعت بين الجنود والمتظاهرين في جمهورية جورجيا السوفيتية وراح ضحيتها ١٩ قتيلا و ألف جريح و اتهام جورباتشوف بإخفاء المعلومات عن ملايسات القضية التي وصفت بأنها مذبحه جماعية مدبرة للمشاركين في المظاهرات .

وقد يكون من التسرع اعتبار هذه المؤشرات دليلا على تداعي اصلاحات جورباتشوف غير أن الادعاء بأنها ستقلل من شعبية جورباتشوف وسحر اصلاحاته ادعاء يستند الى درجة كبيرة من الواقعية ، وان فقدان جورباتشوف لبوريس يلتسين ، أحد متطرفي الاصلاح ، يشير الى تخطيط وتعتز فلسفة الاصلاح بين الرغبة في الانفتاح على العالم الخارجي والتقاليد السياسية السلطوية للاتحاد السوفيتي . وربما كانت الأحداث الدامية التي تشهدها الصين والتي استوحى جورباتشوف من فلسفتها الاصلاحية القديمة الكثير ، حتى وصل الأمر الى تدخل الجيش لقمع المظاهرات - ربما كانت هذه التطورات على أرض العملاق الشيوعي الصيني رمزا صادقا على « معضلة الاصلاح » في العالم الشيوعي . □

انتخاب أعضاء مجلس السوفيت الأعلى الذي سيكون مهمته مناقشة مختلف قضايا السياسة الخارجية والداخلية ، وكانت المفاجأة فشل « بوريس يلتسين » عضو الحزب الشيوعي السوفيتي المنشق في الفوز في هذه الانتخابات رغم حصوله على ٩٠ ٪ من مجموع الأصوات الناجية خلال انتخابات البرلمان الجديد عن دائرته موسكو .

كان « يلتسين » قد رشح نفسه على قائمة الجمهورية الروسية الفيدرالية والتي خصص لها ١١ مقعدا في مجلس السوفيت الأعلى . وقد أشار المراقبون أن الجمهورية الفيدرالية هي الجمهورية الوحيدة التي رشحت عددا يتجاوز العدد المخصص لها من الأعضاء فيما وصف بأنه أحد متاورات الحزب لاستبعاد « يلتسين » من عضوية مجلس السوفيت الأعلى - الجهاز التشريعي الحقيقي في الدولة .

رابعا : تقييم الانتخابات

لقد كانت الانتخابات البرلمانية التي شهدتها الاتحاد السوفيتي خلال الشهور القليلة الماضية ، حدثا سياسيا فريدا بكل المقاييس أكد الوعي السياسي الذي يتمتع به المواطنون السوفيت رغم اعتقاد الكثيرين بأن سنوات الديكتاتورية الطويلة قد محت هذا الوعي تماما ، كما كانت بمثابة الضوء الأخضر لبقية الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية لأن تحذروا حذو الاتحاد السوفيتي - فكانت انتخابات بولندا وفوز ممثلي حركة تضامن على مرشحي الحزب الشيوعي في بولندا . غير أن هذه الانتخابات أظهرت من الدلائل السلبية ما يكفي للاعتقاد بأنها قد تكون آخر الخطوات الاصلاحية الراديكالية التي سيقوم بها الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف على الأقل ، في المستقبل القريب .

أولا : لقد أثبتت الانتخابات هبوط وأحيانا غياب شعبية الحزب الشيوعي السوفيتي وعكست مدى استياء الشعب السوفيتي من سياسات الحزب مما يجعل من مهمة جورباتشوف في محاولة تعديل هذه السياسات بدون المساس بسلطوية الحزب غاية في التعقيد والصعوبة .

ثانيا : أظهرت الانتخابات جدية قضية الاقليات في الاتحاد السوفيتي خاصة وأنه بعد مرور أقل من شهر على هذه الانتخابات ، تدخلت الدبابات لقمع الاضطرابات في جورجيا السوفيتية بعد أن تفجرت منها المظاهرات للمطالبة باستقلال جورجيا وانفصالها عن الاتحاد السوفيتي .

ثالثا : ربما كانت أخطر دلالات الانتخابات هي تمسك الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي بالاحتفاظ بسلطاته وسيطرته على المجتمع كاملة حتى في ظل اصلاحات جورباتشوف فرغم فوز بعض عناصر المعارضة



أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتي

وفاء ثروت

أفغانستان قبل إتمام انسحابه ولذا تحرك الاتحاد السوفيتي على عدة أصعدة :

الصعيد الأول : ١ - محاوره المعارضين المقيمين في باكستان : بوصفهم الأغلبية بين صفوف المجاهدين ولكن في إطار أنهم قوة بين قوى عديدة معنية بالصراع وليسوا القوة الوحيدة ، فتوجه بولي فرنتسوف النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتي بزيارة إلى باكستان من أجل التفاوض مع فصائل المجاهدين حول شكل الحكومة القادمة في أفغانستان حيث عرض الجانب السوفيتي إشراك حزب الشعب الديمقراطي الحاكم في أفغانستان مع فصائل المجاهدين ولكن قبول ذلك الاقتراح بالرفض من جانب المجاهدين وقام وزير الخارجية السوفيتي شيفرنادزه بزيارة أخرى لباكستان من أجل نفس الغرض ، بالإضافة إلى إجراء مباحثات مع بنازير بوتو حول الوضع في أفغانستان ما بعد الانسحاب السوفيتي ودعوته إلى عدم مساندة المجاهدين بالأسلحة والمعدات العسكرية ولم تؤت تلك الزيارة أي نتائج ايجابية .

٢ - فتح الحوار مع المجاهدين الذين يقيمون في طهران : حيث اجتمع فورنتسوف بهم في طهران لمناقشة شكل الحكومة في أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتي .

٣ - إعادة فتح الحوار مع الملك ظاهر شاه : حيث توجه فورنتسوف لمقابلته في روما ، حيث أعلن بعدها الملك عن موافقته للرجوع إلى أفغانستان واقتراح سوفيتي بعودة الملك لرئاسة البلاد ولكن رفض المجاهدون ذلك الاقتراح . وبذلك نجد أن الاتحاد السوفيتي حاول العمل لاستتباب الأمور في أفغانستان قبل إتمام انسحابه عن طريق الحوار مع جميع القوى ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل نظرا لرفض المجاهدين أي اقتراحات سوفيتية ومطالبة السوفيت بإنهاء تدعيمهم لحكومة كابول ولاسيما من الناحية العسكرية بالإضافة إلى فشل السوفيت في اقناع باكستان بوقف إمداداتها العسكرية للمجاهدين .

الخامس عشر من فبراير يوما

كان

فاصلا في تاريخ أفغانستان ، ذلك اليوم الذي غادر فيه آخر جندي سوفيتي الأراضي الأفغانية وأخذت قوات المجاهدين الأفغان في الاستيلاء على المناطق التي ينسحب منها السوفيت وقاموا بمحاصرة المدن الرئيسية ولاسيما كابول وجلال آباد . ومن الناحية النظرية يمكن القول أن الانسحاب السوفيتي أخرج المشكلة الأفغانية من الإطار الدولي إلى الإطار الداخلي حيث أنه أنهى تورطاً مسلحاً لدولة عظمى في دولة من دول العالم الثالث ولكن استمرار التدخل الخارجي بالشؤون الداخلية لأفغانستان ينذر بأضخم العواقب ، وما الحرب المشتعلة حول كابول ومدينة جلال آباد الأدليل على ذلك ، فالقصف العشوائي المتبادل بين القوات الحكومية من جانب وقوات المجاهدين من جانب آخر وسقوط مئات الضحايا وازدياد سوء الحالة الصحية والغذائية للسكان وصعوبة وصول الإمدادات الغذائية والطبية للمدن المحاصرة نظرا لاعتراض قوات المجاهدين تلك الإمدادات مظاهر توضح جميعها مدى تردى الأحوال داخل الأراضي الأفغانية . ويهدف هذا التقرير إلى دراسة تطور الوضع في أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتي من خلال استعراض مواقف الأطراف التي لها علاقة بالمسألة وذلك من خلال عدة مستويات .

- ١ - المستوى الدولي : الاتحاد السوفيتي - الولايات المتحدة الأمريكية .
- ٢ - المستوى الإقليمي : باكستان - إيران ، السعودية .
- ٣ - المستوى الداخلي : حكومة كابول - المجاهدين .
- أولا المستوى الدولي :
- ١ - الاتحاد السوفيتي :
- إتجه الاتحاد السوفيتي إلى تسوية الأمور داخل

« باكستان - ايران - افغانستان » حيث نظرية كسينجر قوس الأزمات . وتشير التقارير الى أن باكستان مستمرة في إمداد المجاهدين بالسلاح ، بل تشير بعض المصادر أن القوات الباكستانية شاركت المجاهدين في الهجوم الأخير على مدينة جلال آباد انطلاقاً من بيشاور ، وقد نفت باكستان ذلك بشدة .

وبتلخص موقف باكستان في :

١ - العمل على إسقاط حكومة كابول عن طريق مساعداتها للمجاهدين الأفغان .

٢ - تمكين المعارضة الأفغانية « المجاهدين » من السيطرة على السلطة في أفغانستان تحت مظلة باكستانية .

ب - ايران :

تدعم ايران الفصائل الشيعية للمجاهدين المقيمين في أراضيها وقد استضافت ايران اجتماع فورنتسوف مع تلك الفصائل وتشير بعض المصادر الى أن ايران تمسك بورقة المجاهدين الشيعة من أجل المساومة مع الاتحاد السوفيتي على مستويين :

الأول : العلاقات الإيرانية - السوفيتية .

الثاني : إقامة حكومة افغانية ترضى عنها إيران :

ج - السعودية :

اعترفت السعودية بالحكومة الأفغانية المؤقتة التي تم الاعلان عنها وقامت باستضافة اجتماع الطائفتين بين فورنتسوف وبعض فصائل المجاهدين الأفغان - ومن المعروف أن السعودية تؤيد وتساعد الفصائل التي تتخذ من باكستان مقراً لها .

ثالثاً : المستوى الداخلي :

١ - حكومة كابول :

أطلق نجيب الله السكرتير الأول لحزب الشعب الديمقراطي دعوة للمصالحة الوطنية بين الحكومة والمجاهدين الأفغان من أجل تكوين حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة تضم جميع القوى الأفغانية « الحكومة والمعارضة » ولكن ذلك الاقتراح قوبل بالرفض من كافة الفصائل الأفغانية للمجاهدين فاتجه نجيب الله الى دعوة المجاهدين الأفغان الموجودين في أفغانستان بالفعل الى المصالحة الوطنية ، وعندما بدأ المجاهدون في حصار العاصمة كابول قام نجيب الله بتدريب ٣٠ ألفاً من أعضاء الحزب وتشكيل كتائب قتالية مشتركة من المتطوعين والقوات المسلحة الدفاع عن كابول والمدن الأخرى الرئيسية .

وقد وجهت حكومة كابول إتهاماً لباكستان بخرق اتفاقيات جنيف الموقعة في ٨/٤/٨٤ التي نصت على عدم تدخل كل من باكستان وأفغانستان في الشؤون الداخلية

وفي ذلك الاطار تم الانسحاب السوفيتي في موعده ٨٩/٢/٨٥ وتركز الاهتمام السوفيتي في العمل بشتى الطرق من أجل صمود كابول في مواجهة هجمات وحصار المجاهدين ، حيث أن صمود كابول بعد خروج السوفيت سيغني بين ما يعنى ليس مجرد وضع المشكلة الأفغانية في إطار جديد بعيداً عن أى تورط سوفيتي بل وكذلك فشل المجاهدين الذين يحاصرونها ، وبذلك يكون الحل عبر نوع من المساومة ممكناً تماماً .

وهكذا يتلخص الموقف السوفيتي في :

١ - دعوة الأطراف الخارجية ولاسيما باكستان ومن ورائها الولايات المتحدة بالالتزام باتفاقيات جنيف ووقف امدادات السلاح للمجاهدين .

٢ - استمرار مساندة وتدعيم حكومة كابول :

٣ - الاصرار على اشتراك حزب الشعب الديمقراطي في أى تسوية في أفغانستان .

ب - الولايات المتحدة الأمريكية :

صرح مسئول الادارة الأمريكية أن الرئيس بوش قرر استمرار تزويد المجاهدين بالسلاح طالما بقيت حكومة نجيب الله المدعومة من السوفيت ونسب الى هذا المسئول أيضاً القول بأن المساعدات الأمريكية ضرورية حيث أن السوفيت خلفوا كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية قبل انسحابهم . وقد نسب الى النيوزويك تايمز قولها بأن طوال عقد كامل من الحرب في أفغانستان لم يكن من الصعب تأييد وفهم عملية تسليح المقاومة الأفغانية ولكن بعد الانسحاب السوفيتي هل تبدو تلك العملية مفهومة ومنطقية من الناحيتين السياسية والأخلاقية . ونلاحظ أن ادارة ريجان قد أعلنت أنها ستوقف امدادات السلاح للمجاهدين عند انسحاب السوفيت ولكن بعد موافقة السوفيت على الانسحاب . غيرت ادارة ريجان موقفها لتعلن أنها سوف تستمر في تسليح الثوار طالما استمر الجانب السوفيتي في تسليح حكومة كابول .

وبتلخص الموقف الأمريكي في :

١ - ضرورة استمرار دعم المجاهدين بالسلاح .

٢ - إسقاط حكومة كابول .

ثانياً : المستوى الإقليمي :

١ - باكستان :

أعلنت بنازير بوتو عن عزم حكومتها إقامة فيدرالية مع أفغانستان مما دفع نجيب الله الى إتهام باكستان بأنها تسعى الى الاستيلاء على مناطق هامة وحساسة من بلاده ، ويرى بعض المراقبين في إعلان بوتو عن الفيدرالية الإسلامية بأنها تطور خطير في علاقات البلدين وأن واشنطن مازالت تحلم بوحدة البلدان الثلاثة

تقارير وتعليقات

يتهمون السياسيين بأنهم لا يرغبون سوى في السلطة والشهرة والنفوذ .

وتشير مصادر دبلوماسية غربية أن التوتر قد تصاعد بين القيادة العسكرية التي حاربت في أفغانستان ، والسياسة التي راقبت ذلك من الخارج وتشير أيضا إلى أنه كثيرا ما ترفض القيادات العسكرية تنفيذ أوامر القيادة السياسية .

وتشير بعض المصادر الغربية أن الثوار بدأوا يتعثرون ولا سيما في المدن الأربع الكبرى كابول ، جلال آباد ، وقندهار ، وهيرات ،

ويمكن القول بأن المقاومة قد أحرزت بعض النجاح على المستوى الدبلوماسي حيث قبلت منظمة المؤتمر الاسلامي الحكومة الأفغانية المؤقتة كعضو من أعضائها كما أن الجولة التي قام بها قلب الدين حكمتيار وزير خارجية الحكومة المؤقتة في عدد من الدول العربية والاسلامية أدت إلى تأييد كبير وأعتراف كل من السعودية والبحرين وماليزيا والسودان .

يبقى هناك تساؤل يثار : هل يشكل المجاهدون الافغان عنصرا مستقلا أم أنهم مجرد ورقة تستخدم من أطراف خارجية لتحقيق مصالحها في أفغانستان ؟؟

تشير بعض المصادر أن المجاهدين لا يشكلون ذلك العنصر المستقل حيث أنهم لعبة في يد من يمولونهم ، ولا رغبة لهم الا في النفوذ والشهرة والمال رؤية مستقبلية :

من الصعب التنبؤ بما سيجري في أفغانستان وذلك يرجع بصورة أساسية الى وجود العديد من القوى والأطراف التي تتحكم في الصراع ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة والتساؤل الهام ، هل يمكن أن تنعم دولة عانت من الحرب والدمار حوالى عقد من الزمان بالسلام والاستقرار ؟ فأفغانستان قبل التدخل السوفيتي كانت من أكثر دول العالم فقرا فما بال حالها الآن !! ويمكن القول أنه لو استمر الحال على ما هو عليه الآن ، فإن ذلك البلد سيظل يعاني لسنوات قادمة من الحرب الأهلية المدمرة

أما اذا أجابت الأطراف المتصارعة دعوة السلام وتخلي المجاهدون عن بعض من التشدد فمن الممكن تكوين حكومة وحدة وطنية تعمل على البناء والتشييد ، مع وجود ضمانات دولية مؤكدة بعدم التدخل في شئون أفغانستان ولكن يلاحظ أن ايجاد تلك الضمانات شيء بالغ الصعوبة حيث أن الدول التي لها مصالح في أفغانستان والمنطقة بشكل عام لن تتخلي عنها بسهولة . □

للأخرى ، في حين إستمرت باكستان في تقديم العون للمجاهدين وقدمت شكوى الى مجلس الأمن بذلك ، واقرحت حكومة كابول بوجود مراقبين دوليين على الحدود الأفغانية الباكستانية .

ويمكن تلخيص موقف حكومة كابول في :

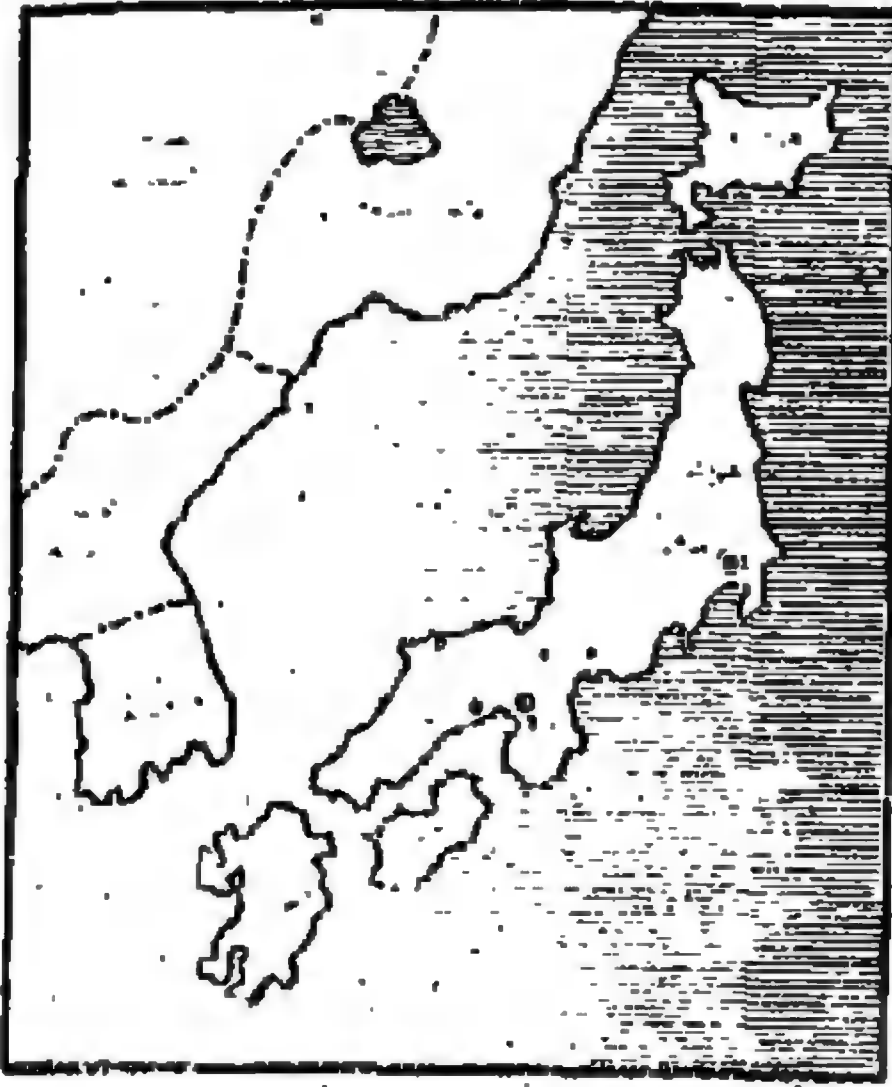
- ١ - الرغبة في تسوية الأمور سلميا وتكوين حكومة وحدة وطنية يكون الحزب طرفا فيها .
- ٢ - الرغبة في عدم تدخل أى من الأطراف الخارجية في أفغانستان « باستثناء الاتحاد السوفيتي بالطبع » .
- ٣ - الاصرار على استمرار الدعم السوفيتي للحكومة الأفغانية .

ب - المجاهدون :

شدد المجاهدون الأفغان حصارهم وهجماتهم على العاصمة كابول قبل إنتهاء الانسحاب السوفيتي ، وقاموا بمحاصرة مدينة جلال آباد وتبادل القصف العشوائي منهم وبين القوات الحكومية وتشير المصادر لوجود خلافات حادة بين فصائل المجاهدين على عدة مستويات . المستوى الأول : الخلافات بين فصائل المعارضة التي تتخذ من باكستان مقرا لها والفصائل التي تتخذ من ايران مقرا لها ، مما أدى الى تكوين مجلس الشورى والحكومة المؤقتة بدون الفصائل المقيمة في إيران ، نظرا للخلاف حول عدد المقاعد ، حيث أصرت الفصائل الإيرانية « مجازا » على الالتزام باتفاق وقعه معهم رئيس تحالف الشيعة للثوار المقيمين في باكستان صيغة الله مجددى يعطى التحالف الشيعي في ايران ١٠٠ مقعد من مقاعد مجلس الشورى « ٥٢٩ » مقعدا و « سبعة مناصب وزارية في الحكومة المؤقتة التي تتكون من ٢٨ عضوا الأمر الذي رفضته الفصائل الموجودة في باكستان المستوى الثانى : الخلاف بين الأصوليين والمعتدلين في الفصائل السبع الموجودة في باكستان حول عدة أمور منها كيفية المواجهة مع حكومة كابول « من الناحية التكتيكية » ويلاحظ أن الأصوليين السبب في رفض مطلب الفصائل الشيعية بالمائة مقعد في مجلس الشورى ، حيث أصر الأصوليون على اعطائهم ٦٠ مقعدا فقط حيث أنهم أقلية .

المستوى الثالث : الخلاف بين الجناح العسكرى والسياسى : يشير عدد من المراقبين الى النزاعات والخلافات بين القيادة السياسية والعسكرية للمجاهدين فقد صرح أحد القادة العسكريين بقوله « نحن القيادة العسكرية قمنا بواجبنا وهزمنا العدو وعلى القيادات السياسية القيام بواجبها وإن وجدوا حلا سياسيا لخلافاتهم »

وتشير بعض المصادر الى أن القادة العسكريين



السياسة والمال في اليابان

نزيرة الأفندي

في

الثالث والعشرين من شهر يوليو
الحالي يوضع الحزب الديمقراطي
الحر وهو الحزب الحاكم في
اليابان ، في مجال الاختيار الفعلي .

في النتائج التي سيتمخض عنها انتخابات تجديد نصف
مقاعد مجلس الشيوخ الياباني البالغ عدد أعضائه ٢٥٢
عضوا . وعلى الرغم من أنها انتخابات روتينية تجري في
ظل أحكام الدستور الياباني ، كما أن الحزب الديمقراطي
الحر ، ظل متربعا على مقعد الحكم على مدى يتجاوز
الثلاثين عاما . إلا أن الظروف والأحداث التي سبقت
هذه الانتخابات أضفت عليها أهمية خاصة ، تجاوزت ما
عداها بما في ذلك أحداث فضيحة « لوكهيد » عام
١٩٧٤ ، والتي أدت إلى استقالة رئيس الوزراء حينذاك
الأ وهو « كا كاوي تاناكا » أحد القوى الرئيسية في
الحزب الديمقراطي الحاكم .

وفيما يتعلق بالأحداث الأخيرة ، التي ألقت ظلالا من
الشك وأوجدت فجوة ضخمة من عدم الثقة بين الناخب
والحزب الحاكم الياباني ، فتتمثل في الفضيحة المالية
السياسية التي عرفت باسم « ريكروت » والتي أدت إلى
اعتقال ستة عشر من رجال المال والسياسة إضافة إلى
استقالة أربعين وأربعين آخرين من مناصبهم كما شملت
الفضيحة استقالة اثنين من كبار رجال الصحافة وانتحار
سكرتير رئيس الوزراء المستقيل « نوبورو تاكيشتا » ليرتفع
بذلك عدد الأفراد الذين قتلوا أنفسهم في ظل فضائح
مالية وسياسية إلى ثلاثة وعشرين منذ نهاية الحرب
العالمية الثانية قدموا أرواحهم فداء لسادتهم الذين
يحصلون على الأموال ويحاطون بسياج الحصانة
البرلمانية أو النفوذ السياسي !!

وفضيحة « ريكروت » تتلخص في قيام الشركة خلال
الفترة من ديسمبر ١٩٨٤ وحتى أكتوبر ١٩٨٦ ، بطرح
مجموعة من الأسهم الخاصة بشركة تابعة لها ، للشراء

من قبل العاملين فيها رجال الأعمال والسياسيون وقد
كان الشق الثاني لعملية طرح هذه الأسهم ، يتمثل في
عملية البيع السرية التي تمت في سبتمبر ١٩٨٦ ،
لمجموعة من كبار رجال السياسة والمال في اليابان وهم
الذين تضمنتهم قائمة من قبل المدعى العام .

وبعد أن تمت عملية البيع الوهمية أو الرشاوى
الضمنية ممثلة في الأسهم المجانية تم عرض أسهم
الشركة في البورصة للتداول . ومن هنا قفز سعر السهم
من ٤٤٦٠ ين إلى ٥٩٠٠ ين ، أو ما يعادل ١٩ دولارا إلى
٣٠ دولارا . ومن ثم حقق رجال السياسة والمال الذين
يتربعون على القمة في اليابان ، أرباحا طائلة من فروق
الأسعار . ناهيك عن التبرعات والمرتببات الشهرية التي
كان يحصل عليها أقارب وأتباع هؤلاء المسؤولين تحت
مسميات مختلفة . وتبدو خطورة فضيحة « ريكروت »
مقارنة بما سبقها ، إلا وهي فضيحة « لوكهيد » في
اتساع نطاق الأولى مقارنة بالثانية . حيث أن قائمة
الاتهام في عام ١٩٧٤ لم تتضمن سوى رئيس الوزراء
حينذاك « تاناكا » إضافة إلى عدد محدود من
الشخصيات . بينما كانت القائمة في عام ١٩٨٩ ، تشمل
اثنتين من رؤساء الوزراء (نوبورو تاكيشتا ، ياساهيرو
ناكاسوني) إضافة إلى مجموعة من الوزراء على رأسهم
وزير المالية في حكومة تاكيشتا . كما أن إجمالي
الشخصيات الذين شملتهم هذه القضية لا يقل عن مائة
وخمسين شخصا بأي حال من الأحوال . ويغض النظر
عما إذا كانوا قد اعتقلوا ، أو استقالوا ، أو اعترفوا في
ظل الحماية البرلمانية .

وإذا كانت هذه أبعاد « القضية أو الفضيحة » وما
ترتب عليها من تطورات سياسية وقانونية فإن الأمر قد
يبدو لأول وهلة غير قابل للتأويل أو الجدل ، فيما يتعلق
بمستقبل الحزب الديمقراطي الحر « فهو حزب مدان من
قبل قوى الشعب ممثلا في الناخبين » . إلا أن التمعن في

تفسير وتعليقات

التجميل السياسي :

بمتابعة ، الخطوات التي اتخذها الحزب الديمقراطي في أعقاب هذه الفضيحة المالية والسياسية نجد أنها تدخل في إطار « عمليات التجميل السياسي » وليس العلاج من خلال عملية استئصال جذرية لمواطن الفساد داخل الحزب .

حيث أنه من الواضح - في ظل أحداث عام ١٩٧٤ - وما ترتب عليها من انعكاسات وخطوات داخل الحزب - أن للمال سطوته داخل الحزب الديمقراطي الحاكم في اليابان بدليل أنه في سنوات السبعينات تم وضع حد أقصى لما يقدمه السياسي وبخاصة كبار أعضاء البرلمان « الدايت » من تبرعات حيث أنه في إطار هذا الأسلوب يتم شراء ولاء العديد من صغار أعضاء المجلس ، وكذلك الناخبين وهذا يعني استثمار « الحلقة المفرغة » الخاصة بعملية « الفساد السياسي » بواسطة المال . حيث أن رجال السياسة لابد لهم من أموال ضخمة للاستمرار في الحلبة . كما أن هناك أعداداً متزايدة من رجال الأعمال يرغبون في شراء رضاء « رجال السياسة » لدعم مصالحهم الاقتصادية كما قد تكون خطوة على طريق النزول إلى حلبة السياسة أيضاً .

ومن الواضح أيضاً من خلال تكرار الفضائح المالية السياسية ، أن العبرة التي قدمتها « فضيحة لوكهيد » لم يستوعبها رجال الحزب الديمقراطي الحاكم . بدليل أن الفضيحة الجديدة كانت أضخم وأوسع نطاقاً حيث تضمنت تقديم مبلغ ٣,٢٦ مليار دولار في صورة مدفوعات مباشرة أو ضمنية للمتهمين .

وبالنظر إلى الخطوات التي اتخذها الحزب لمواجهة ردود الأفعال المترتبة على « فضيحة ريكروت » . نجد جزئية الإجراءات والتي ساهمت الأحزاب المعارضة ذاتها في اقتصارها على هذه الصيغة .

أولاً : من المعروف أن الحزب الديمقراطي الحاكم ، تتحكم فيه خمس مجموعات أو شعب رئيسية ، يتولى القيادة فيها أربع شخصيات سياسية بارزة ، هي « نوبروتاكيشتا » « ياساهيرو ناكاسونى » و « شيتاروبى » ثم كيش ميزاوا . أما المجموعة الخامسة فيتزعمها « توشيو كوموتو » ولكنه لا يملك من النفوذ والقوة السياسية ما يؤهله لمصارعة الشخصيات الأربع السابقة ، ومن هنا كان عدم طرح اسمه ضمن المرشحين لمنصب رئاسة الوزراء .

ثانياً : ذكرت أسماء رؤساء الشعب الرئيسية في الحزب الديمقراطي الحاكم ضمن تحقيقات المدعى العام في « فضيحة ريكروت » وقام البعض مثال « ناكاسونى »

واقع الحياة السياسية بصفة عامة والأوضاع الداخلية في الحزب الديمقراطي الحاكم بصفة خاصة يجعل هذا الأمر قابلاً - ليس لمجرد التأويل - ولكن أيضاً للتبرير ولو إلى حين - على المدى القصير . مما أفقد - التطورات السياسية التي تلت هذه القضية - قوتها . وجعلها تدخل في نطاق المناورات الحزبية وردود الأفعال التهديئية ، بدلا من أن تكون استجابة حقيقية لمطالب شعبية .

حساب الأرباح والخسائر :

من الحقائق المؤكدة والتي تضاف إلى رصيد الحزب الديمقراطي الحر ، أن اليابان قد نعمت وتمتعت في ظل حكمه منذ عام ١٩٥٥ وحتى الآن بأداء اقتصادى يلهث الجميع للحاق به ، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها . وآخر بصمة - في ظل التطورات الأخيرة - اقرار الميزانية الجديدة والتي بلغت ٦٠,٤ ألف مليار ين . أو ما يعادل ٩٦٠ مليار دولار ، وذلك بأغلبية كبيرة ، وعلى الرغم من الوضع الحرج للحزب الحاكم . إلا أنه في المقابل ، توجد العديد من المآخذ على أداء هذا الحزب ، بل وبعض القضايا الاقتصادية التي تجعل للانتخابات العامة الخاصة بتجديد نصف مقاعد حزب الشيوخ ، أهمية إضافية .

فمن المسلم به - وكما سبق الإشارة إلى أن فضيحة « ريكروت » قد ألقت بظلالها وعمقت الشكوك وأزمة الثقة بين الناخب والحزب الديمقراطي الحر . وذلك إلى جانب قضية ضريبة الاستهلاك . التي فرضت في إطار برنامج « الضرائب الجديد » . حيث أن هذه الضريبة تمس قطاع كبير من المواطنين وبخاصة أصحاب الدخل الثابتة من أفراد الطبقة الوسطى . كما أن موقف الحكومة أمام المزارعين ليس بأفضل حال ، حيث تسود دوائهم موجة من التذمر نتيجة لرضوخ « بكين » لضغوط « واشنطن » فيما يتعلق بفتح الأسواق اليابانية أمام الصادرات الزراعية الأمريكية .

فاذا أضفنا إلى ما سبق ، فضيحة « ريكروت » لاتضح لنا أهمية هذه الانتخابات التي ستجرى خلال الثالث والعشرين من الشهر الحالى . في الوقت الذى وصلت فيه شعبية الحزب ، طبقاً لاستطلاعات الرأى العام إلى أدنى مستوياتها . وترى الدوائر السياسية حتمية حصول أعضاء الحزب على ٥٤ مقعداً من اجمالى عدد المقاعد المتصارع عليها في الانتخابات القادمة وهى ١٢٦ مقعداً . حتى يستطيع الحزب الحاكم الاحتفاظ بأغلبيته في مواجهة أحزاب المعارضة (بالنسبة لمجلس الشيوخ والنواب) بينما كان نصيب الحزب من هذه المقاعد قبل إجراء الانتخابات يبلغ ٧٣ مقعداً .

توليها رئاسة مجموعة أو شعبة قوية داخل الحزب وإن ترشيحه وانتخابه ، قد تم بمساعدة المجموعات الأربع التي يرأسها شخصيات سياسية مدانة جميعا في فضيحة ريكروت . نجد أن هناك العديد من علامات الاستفهام حول امكانية وقدرات الرئيس الجديد في تقديم صورة نظيفة للشخصية الحزبية السياسية في اليابان على الصعيد الداخلي واستعادة ما فقده الحزب الديمقراطي الحر أمام الناخب الياباني من هيبة . نتيجة المعبة - « السياسة والمال » .

ومن ثم فإن الأيام هي التي ستوضح ما إذا كان رئيس الوزراء الجديد سيقوم بدوره المناط به والذي يتطلبه منصبه أم أنه سيكون مجرد شخص ملء فراغ المقعد ، حتى يستطيع السياسة القدامى نقض فضيحة « ريكروت » عنهم . واستعادة المنصب مرة أخرى .

سادسا : ومن الأمور المثيرة للدهشة في هذا السياق العام للأحداث أن نجد أن أحزاب المعارضة والتي تشمل « الحزب الاشتراكي » وحزب الحكومة النظيفة ، الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، إضافة إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي والحزب الشيوعي . لم تبرز على الساحة السياسية وبما يتفق وتطورات الأحداث ، لتتقم هذه الفرصة التي تبدو أكثر ملائمة لها من أحداث « لوكهيد » التي شهدتها اليابان في عام ١٩٧٤ .

بل إن من المفارقات الغريبة ، أن يكون أحد أعضاء حزب الحكومة النظيفة الذي يكون حزب فعال سياسيات الفساد السياسي . أحد المتهمين الرئيسيين في فضيحة « ريكروت » إنها لعبة « السياسة والمال » ليس فقط في اليابان ولكنها في كل مكان ، وإن اختلفت الدرجات وتدرجت الظلال بعد أن أصبحت السياسة في صناعة وليس مجرد ممارسة ديمقراطية [١] .

بالاستقالة من منصبه الحزبي . بينما استقال الآخرون . تاكيشيتا وميزاوا من مناصبهم الحكومية ، ونفس الموقف بالنسبة « لشينتارو أبي » الذي تولى منصب سكرتير الحزب . واستقال منه .

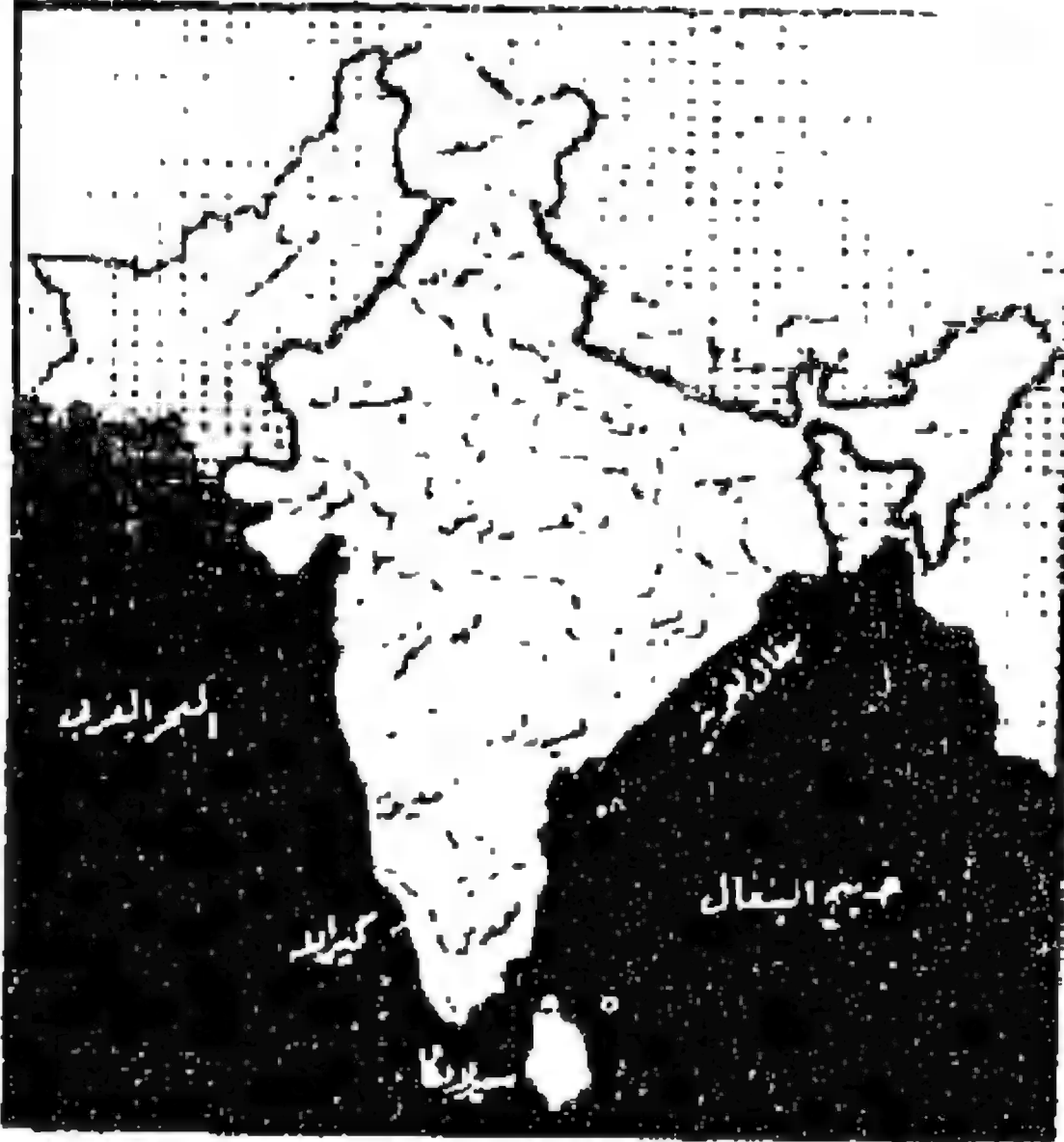
إذا فإن القيادات الرئيسية في الحزب مدانة جميعا أمام الشعب الياباني وإن لم يصدر ضدها قرارا بالاعتقال ، لأنها تتمتع بالحصانة البرلمانية ، في ظل عضويتها في « الدايت » .

ثالثا : عندما طرح اسم « ماسايوش أوتو » لتولي منصب رئاسة الوزراء ، في ظل مساندة الحزب الحاكم له . باعتباره وجها سياسيا معروفا ، وذى خبرة طويلة ويتمتع بنظافة اليد والسمعة السياسية . طالب « أوتو » بضرورة وجود اصلاحات فعلية وعملية تطهير جادة داخل صفوف الحزب ، كشرط اساسي لقبوله هذا المنصب . وحيث أن العملية تجميل أكثر من كونها اصلاحا فعليا . فقد انهارت الصفة .

رابعا : رغبة من الحزب في أن تكون الآثار السلبية المترتبة على فضيحة « ريكروت » في أضيق نطاق . كانت المناورة السياسية التي قام بها « ياساهيرو ناكاسوني » بالاستقالة من الحزب حتى يتم افساح الطريق أمام وزير الخارجية في حكومة « تاكيشيتا » والذي رشح لمنصب رئيس الوزراء ألا وهو « سوسوكي أونو » .

خامسا : وحيث أن رئيس الوزراء الجديد الذي تم الموافقة عليه من قبل الحزب الحاكم بأغلبية ضئيلة وفي ظل جدل شديد ينتمي إلى المجموعة التي كان يرأسها « ناكاسوني » في الحزب الحاكم والتي تملك ٨٨ مقعدا في الدايت .

وحيث أن « رئيس الوزراء الجديد » رجل نظيف وسياسي كفاء في مجال منصبه الأخير ، ألا وهو وزير الخارجية إلا أنه لم يكن يتطلع إلى منصب الرئاسة لعدم



الانتخابات البرلمانية في سريلانكا وتجربة المراقبين الدوليين

سفير : احمد توفيق خليل

(٢) من الهند : وزير سابق ، والثاني سكرتير عام للخارجية سابقا
(١) من زامبيا : سفيرها لدى الهند وسريلانكا
(١) من الجزائر : سفيرها لدى الهند وسريلانكا
(١) من اورجواي : يمثل الاتحاد الدولي للحزب الديمقراطي المسيحية ومقره بروكسل
بالإضافة الى كاتب هذا المقال

طبيعة المهمة

تسمية بجماعة او مجموعة المراقبين الدوليين تعبر بذاتها عن طبيعة المهمة التي أوكلت اليها وهي مراقبة الحملة الانتخابية في مراحلها الأخيرة ومتابعة عملية الاقتراع العام ذاتها عن كثب (يوم ١٩٨٩/٢/٨٥) في أكبر عدد ممكن من الدوائر الانتخابية في طول البلاد وعرضها . وذلك بجمع المعلومات وتكوين الانطباعات اللازمة لتقييم مدى حرية ونزاهة الانتخابات العامة ، واصدار تقرير تضمنه ملاحظاتها ورأيها يتم نشره على أوسع نطاق دون أي قيود . ولقد تأكد حرص المسؤولين في سريلانكا على كفالة الحرية الكاملة لمجموعة المراقبين في عملهم فرادى ومجتمعين وذلك في سلسلة اللقاءات التي عقدتها المجموعة في مطلع اضطلاعها بمهمتها مع المفوض العام للانتخابات ووزير الخارجية ، ثم رئيس الجمهورية نفسه عشية سفر المراقبين الى الدوائر الانتخابية . فكان الخط الواضح لكل هؤلاء هو حرص الادارة بشئى الوسائل على توفير الحرية الكاملة للمراقبين في الاتصال بجميع ممثلى الاحزاب والتجمعات السياسية الأخرى وبجمهور الناخبين في أي مكان على مستوى مراكز التصويت في أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية .

بالرغم من كل هذه العوامل الايجابية فإنه لا يخفى في الوقت ذاته أن مهمة مجموعة المراقبين الدوليين لا تقتدى بطبيعتها نطاق الملاحظة والمراقبة والابلاغ ، أي التعبير

لى شرف تمثيل مصر . مجموعة المراقبين الدوليين التي دعته جمهورية سريلانكا لمتابعة الانتخابات العامة البرلمانية التي اجريت في فبراير سنة ١٩٨٩ . ولقد كانت التجربة ذات جوانب قد تكون حديثة او مستحدثة خاصة لأن الدعوة للقيام بهذه المهمة الدقيقة جاءت من جانب الحزب الحاكم وبموافقة جميع الاحزاب والتجمعات السياسية الأخرى فضلا عن أن ذلك جاء توقيته في مرحلة صعبة نظرا للضائقة الاقتصادية وانعكاساتها السياسية والاجتماعية الى جانب استمرار وتزايد نشاط الجماعات الارهابية التي تسعى بطريقة مدروسة لزعزعة المؤسسات الديمقراطية التي مازال شعب سريلانكا يعترف ويقتضيه بها بدليل ارتفاع نسبة التصويت العام بالرغم من توالي حوادث الارهاب والاعتقال تنفيذا لتهديد الجماعات الارهابية لكل من يجزؤ على ممارسة حقه الانتخابي بالتصويت في ظل النظام القائم .

استضافت عشر دول الدعوة التي وجهها المفوض العام للانتخابات ، باسم حكومة سريلانكا وبموافقة جميع الاحزاب والتجمعات السياسية كما تقدم للمشاركة في مجموعة المراقبين الدوليين . وقد بلغ عدد المراقبين ١٨ عضوا ينتمون الى الدول العشر التالية .

(٥) من اعضاء مجلس العموم البريطاني (٤ من حزب المحافظين وواحد من حزب العمال)

(١) من باكستان (قاض سابق بالمحكمة العليا لباكستان ، ويتردد أنه سيكون أحد المرشحين لمحاكمة العدل الدولية بالاماي)

(٣) من بنجلاديش : وزير سابق للخارجية والعدل والثاني النائب العام سابقا ، والثالث سفير سابق

(٢) من نيبال : وزير مالية سابق ، والداني سفير سابق

(٧) من الفلبين : عضو برلمان

الانتخاب - التأكد من وجود ممثلي جميع الأحزاب في كل مركز انتخابي. تتم زيارته ، رصد أى شكوى من ممثلي الأحزاب والناخبين بخصوص قوائم الانتخاب أو عملية التصويت ذاتها وسريتها - كيفية صيانة ونقل صناديق الانتخاب بعد نهاية التصويت في الوقت المقرر ، مراقبة عملية فتح الصناديق في مراكز التجمع وعملية فرز الأصوات وأحصائها وتسجيلها والتأكد من وجود ومتابعة ممثلي جميع الأحزاب في تلك المواقع الخ ..

الاداء الفعلي

على ضوء هذه القواعد والمعايير والخطوط الارشادية استكملت مجموعة المراقبين الدوليين المرحلة الأولى من اعمالها اثناء فترة وجودها في العاصمة كولمبو بالاستماع الى زعماء وممثلي جميع الأحزاب والتجمعات السياسية كبيرها وصغيرها والتي تقدمت بمرشحين للانتخابات البرلمانية ، فالى جانب السكرتير العام للحزب الحاكم (حزب الاتحاد الوطني) فقد استقبلت المجموعة السيدة باندرانيكا زعيمة أهم احزاب المعارضة ، وبلغ عدد هذه الأحزاب والتجمعات السياسية تسعة ، اجتمعت بهم مجموعة المراقبين الدوليين خلال يومين متتاليين . وفي سياق هذه اللقاءات أيضا استقبل وزير الخارجية المنجوعة (١٩٨٩/٢/٨٣) ، الذي رحب بوجودهم في سريلانكا مغبرا عن الشكر الخالص والتقدير الكبير لاستجابة دولهم وعنظمتهم للقيام بمهمة مراقبة الانتخابات البرلمانية مساعدة لسريلانكا والتي توضح في رايه ثقة الحزب الحاكم في نفسه باعتبار أن ليس لديه ما يخفيه عن المواطنين في سريلانكا أو عن انظار العالم أجمع . وكرر وزير الخارجية ان دعوة مجموعة الرقابة الدولية للقيام بهذه المهمة جاء بناء على موافقة جميع الأحزاب والتجمعات السياسية في سريلانكا وأكد أن لجماعة الرقابة الدولية واغضائها فرادى ومجتمعين كامل الحرية في التنقل اينما شاءوا ومخاطبة أى جهة أو أى شخص يختارونه مؤكدا ان جهات الادارة في سريلانكا ستعمل على تيسير مهمة المجموعة بتدبير جميع سبل التنقل السريع اتغطية أكبر رقعة ممكنة في الدوائر الانتخابية في البلاد .

كذلك استقبل رئيس الجمهورية السيد/ بريماداس (رئيس الوزراء السابق) اعضاء المجموعة صباح يوم ١٩٨٩/٢/٨٤ قبيل سفرهم الى الاقاليم لتغطية العملية الانتخابية وكرر رئيس الجمهورية مضمون ما ذكره وزير الخارجية في اليوم السابق . هذا وبالرغم من أن الأوضاع السياسية الداخلية في سريلانكا تخرج عن نطاق هذا المقال إلا ان اجابات رئيس الجمهورية عن تساؤلات

عن الرأى بالطريقة المناسبة دون الخوض في أى نواح أخرى قد تمس -الاختصاص الداخلي للدولة الداعية ، كالتدخل في موضوعات الشكاوى أو محاولة انتصاف أصحابها . على أن كل هذه المحاذير لم تمنع اعضاء المجموعة من الاستماع لأى شكوى من أى حزب أو أى جهة عن سير الحملة الانتخابية وعملية الاقتراع ذاتها ومدى الالتزام أو عدم الالتزام فيها بالقانون الانتخابي في سريلانكا ، باعتبار أن آراء هذه الأحزاب والتجمعات السياسية -عنصر لازم -للمساعدة مجموعة المراقبين الدوليين في تكوين رأيها وتقديرها وتقييمها لدى حرية وفراطة العملية الانتخابية وذلك استجابة لدعوة ورغبة الدولة الداعية نفسها .

وقد دفعت كل الاعتبارات المتقدمة الى قيام مجموعة المراقبين الدوليين باعداد ونشر بيان صحفي (في ١٩٨٩/٢/٨٣) أهم ما جاء فيه في هذا الصدد أن وجودهم في سريلانكا هو تعبير عن التضامن مع شعب سريلانكا في استمرار تاييده وتمسكه بتقاليد الديمقراطية ، وهو كذلك تعبير عن الأمل في أن ذلك التمسك بتلك التقاليد سيخدم السلام وروح الوئام والصلح في البلاد . كذلك عقدت المجموعة بمبادرة منها مؤتمرا صحفيا في كولمبو كان فرصة أخرى للإجابة على التساؤلات المختلفة وإيضاحا لمفهوم اللجنة لمهمتها .

كيف قامت الجماعة بمهمتها

في اجتماع تنظيمي اقتصر على أعضائها تم وضع توصيف لمهمتها في خطوات موجهة لإنشائها على مرحلتين .

الأولى : تستمع المجموعة بكامل اعضائها اثناء وجودها في العاصمة كولمبو الى كل من يرغب من ممثلي الأحزاب والتجمعات السياسية في الادلاء برأيه وملاحظاته .

والمرحلة الثانية : يشكل اعضاء المجموعة تسع فرق (مراقبان لكل فريق) تغطي كل منها دائرتين انتخابيتين ويكون سفر كل فريق الى الاقاليم في اليوم السابق على الانتخابات للتمكن من عمل الترتيبات اللازمة مع السلطات المحلية لتغطية أكبر عدد ممكن من المراكز الانتخابية يوم اجراء الانتخابات ذاتها . ورغبة في تحديد الاطار العام لأهم الملاحظات المطلوبة فقد اتفقت المجموعة على وضع عدد من المعايير الارشادية لتسجيل ملاحظات كل فريق على حدة ، ومنها : مراقبة عملية التصويت ذاتها في كل مركز من مراكز الانتخابات التي سيختار كل فريق زيارتها في الدوائر الانتخابية الموكولة إليه وذلك : لتكوين انطباع عن مدى تعرض الناخبين لأى ضغط من عدمه - الإطمئنان الى سلامة اختتام صناديق

القنابل في اماكن متفرقة من جانب الجماعات الارهابية التي كان هدفها الأوحده هو افساد العملية الانتخابية بين العرب بين صفوف الناخبين لصددهم عن ممارسة حقهم الانتخابي.

هذا وقد اعد كل فريق من الفرق التسع تقريراً عن مشاهداته وملاحظاته وتم بحث جميع هذه التقارير في عدد من اجتماعات مجموعة المراقبين الدوليين بكامل هيئاتها واسفر تبادل وجهات النظر الى الخروج بانطباع عام يمكن ايراد نقاطه الاساسية في الاتي:

- وقعت عدة احداث ارهابية في عدد غير قليل من المناطق ارجعت غالبها الى الجماعات المتطرفة التي تحارب فكرة الاقتراع العام ذاتها في ظل النظام الحالي. كذلك وقعت بعض المخالفات التي نسبت الى اشخاص ينتمون الى بعض الاحزاب السياسية.

- بالرغم من حوادث القتل والقاء القنابل واقامة المتاريس في بعض المناطق الى جانب ارهاب الناخبين بالقصاص الحال واللاحق، فان الملاحظة الجديرة بالتسجيل هي الرغبة الجارفة لدى الغالبية العظمى من الناخبين في الادلاء باصواتهم.

- ساهمت قوات البوليس، والجيش احياناً في طمأننة الناخبين بتوفير الحماية اللازمة لتمكينهم من تحقيق رغبتهم في ممارسة حقهم الانتخابي - ولذلك جاءت نسبة التصويت مرتفعة نسبياً (اكثر من ٧٠ ٪) على مستوى البلاد بالرغم من انخفاض في بعض المراكز الانتخابية نظراً للعمليات الارهابية.

تقرير المجموعة

اعدت مجموعة المراقبين الدوليين تقريراً مبدئياً اشارت فيه الى مجمل الانطباعات المتقدمة وضمنته انه بالرغم من بعض المآخذ فانه من الممكن القول بان الانتخابات كانت في مجملها حرة ونزيهة.

ولقد كان من الطبيعي ان يكون اعداد وصياغة مثل هذا التقرير عملية دقيقة خاصة ازاء تضارب الآراء احياناً نتيجة لاختلاف التقدير باختلاف الظروف والاحداث في طول البلاد وعرضها الى جانب الاعتبارات السياسية التي تحيط بالموضوع وتقدير مجموعة الرقابة الدولية لأهمية وحساسية الصياغة التي سيعبرون بها عن انطباع وتقييم اعضائها ككل. على ان التقرير المبدئي الذي اعدته المجموعة جاء متوازناً فلم يخف شيئاً وخلص في الوقت ذاته الى تقييم فيه كثير من الانصاف لجهات الادارة والاحزاب المعارضة، وقد تمت اذاعته ونشره في جميع الصحف ووسائل الاعلام، ولم يصل لعلمنا اي نقد له لحين مغادرتنا للبلاد بعد قرابة ثلاثة

اعضاء مجموعة المراقبين عند لقائه بهم تلقى الضوء أيضاً على مفهومه وتمسكه بالديمقراطية كخير اسلوب لمشاركة الشعب على اوسع نطاق في حل مشاكل البلاد الاساسية - فقد ذكر رئيس الجمهورية أنه يعمل على استمالة العناصر المناوئة للدخول في الساحة السياسية ونبذ الارهاب وذكر تأييده لذلك أنه كان يأمل في تأجيل الانتخابات لاتاحة الفرصة أمام هذه العناصر للمشاركة في الانتخابات ولكن تعذر ذلك هذه المرة نظراً لأن قانون الانتخاب نفسه يلزم باجرائها في موعدها المحدد عقب حل البرلمان وفق ما ينص عليه دستور البلاد.

وفي المرحلة الثانية لاجتماع مجموعة المراقبين - لبيين سافرت الفرق التسع المشكلة الى الدوائر الانتخابية لتابعة ومراقبة عملية الاقتراع العام عن كثب في اكبر عدد ممكن من المراكز الانتخابية. وقياساً على ما قمنا به يمكن القول ان الفرق الأخرى قد اختارت زيارة المراكز الانتخابية على ضوء اللقاءات التي تمت في الاقاليم مع الممثلين المحليين للاحزاب والمرشحين عشية يوم اجراء الانتخابات اي على ضوء ماتوقعه هؤلاء من وقوع بعض المخالفات في هذا الموقع او ذاك والتي وجدنا من المناسب التحقق منها بزيارة تلك المواقع يوم الاقتراع العام. وقد تمكنا خلال ذلك اليوم من زيارة ٢٦ مركزاً انتخابياً من بداية حلول ميعاد الفتح في الصباح الباكر وحتى اتمام اغلاق صناديق الانتخاب في الموعد المحدد لها في الساعة الرابعة بعد الظهر، كذلك تابعنا عملية فتح الصناديق الانتخابية في ثلاثة مراكز رئيسية حيث تمت عملية فرز التذاكر الانتخابية وتسجيل الأصوات الى الساعات الأولى من صباح اليوم التالي وذلك في وجود ممثل الاحزاب او مرشحينهم.

وفي اليوم التالي اجتمعت مجموعة المراقبين الدوليين بكامل هيئاتها في كوليو العاصمة لتبادل المعلومات وتجميع الانطباعات. وقد تمكنت المجموعة ككل من تغطية عشرين من الدوائر الانتخابية الاثنى والعشرين، كما اتضح ان جميع الفرق التسع قد تمكنت من الانتشار في طول البلاد وعرضها بفضل التسهيلات الكبيرة التي اتاحتها جهات الادارة المحلية لسرعة الانتقال ومنها طائرات هيلوكوبتر وسيارات للتنقل السريع بين المراكز الانتخابية المختلفة تحت حراسة مسلحة. كذلك كان هناك اجماع على الثناء على حرص رجال الادارة في الاقاليم على الاستجابة السريعة لكل طلبات اعضاء مجموعة الرقابة الدولية وذلك بالرغم من المهام الثقالة الأخرى الملقاة على عاتق رجال الادارة والبوليس وخاصة ازاء استمرار حوادث الاغتيالات والتهديدات والقاء

فأدته وإيجابياته في الأذهان ويتسع نطاق تطبيقه يمرور الزمن المناسب ان نختتم هذا المقال بالإشارة الى ان عدداً غير قليل من الانتخابات البرلمانية في سريلانكا حتى سنة ١٩٨٢ قد أسفرت عن تغيير الحزب الحاكم . كذلك يجدر التذكير بان سريلانكا تأخذ بنظام المفوض العام للانتخابات الذي يشغله شخص يضمن استقلاله ان تعيينه يتم بواسطة رئيس الجمهورية ولكن لا يجوز عزله الا بموافقة البرلمان ، وله سلطات واسعة في تسيير العملية الانتخابية في ادق تفاصيلها ضمانا لا كبر قدر من تكافؤ الفرص امام جميع الاحزاب والتجمعات السياسية وكفالة حرية الناخبين في ممارسة حقهم الانتخابي .

نود الإشارة في لمحة عابرة الى ان سريلانكا قد اخذت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة بنظام القوائم مع التمثيل النسبي . وقد أسفر ذلك - كما هو معروف ، عن حصول الاحزاب المعارضة خاصة الحزب الذي تتزعمه السيدة/باندرا نيك (الذي انخفضت شعبيته) على عدد من المقاعد ما كانت لتحصل عليه في نظام الانتخاب الفردي . فهم يؤمنون في سريلانكا بحاجة النظام الديمقراطي الى معارضة لها وزنها حتى تستشعر تأثيرها على مجريات الأمور وبالتالي تنطلق في مواقفها من أرضية تحمل مسئولية المساهمة الحقيقية في مواجهة واقتراح الحلول لمشاكل البلاد . والجديد في نظام الانتخاب في سريلانكا دون الخوض في التفاصيل هو انه الى جانب التمثيل النسبي فقد ترك للناخب ايضا حق الاختيار من بين عدد من المرشحين في القائمة الحزبية ، بمعنى ان عددهم في القائمة الحزبية الواحدة يفوق عدد المقاعد المخصصة للدائرة الواحدة - فالتصويت يتم باختيار الناخب للحزب وكذلك اختيار عدد من بين الاسماء المدرجة في نفس القائمة الحزبية يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة ، ويتم شغل المقاعد التي يفوز بها الحزب (وفق نظام التمثيل النسبي) من الحائزين منه على غالبية الأصوات .

ايام من النشر . هذا وقد كلفت المجموعة عضوين من اعضائها (نيبال والفلين) باعداد تقرير تفصيلي عن مهمتها تكون نواته مجموعة التقارير التي اعدتها كل فريق من الفرق الصغ التي انتشرت في الدوائر الانتخابية ، وسيتم بعد ذلك تحرير التقرير على جميع اعضاء المجموعة لبدء ملاحظاتهم او اقتراح التعديلات عليه وذلك قبل طبعه ونشره وفق طلب الجهات المهنية في سريلانكا

تقييم التجربة

فكرة دعوة جهات اجنبية محايدة لمراقبة عملية الانتخابات ليست جديدة تماما في هذه المنطقة من العالم فقد سبق ان قامت جهة غير حكومية بمراقبة انتخابات الرئاسة الأخيرة في باكستان كما ان لجنة من دول الـ SAAC قد قامت بنفس المهمة في سريلانكا عند اجراء انتخابات رئاسة الجمهورية في ديسمبر سنة ١٩٨٨ والتي أسفرت عن فوز السيد/بريماداسا بالرئاسة ، وقد تم نشر تقرير عن ذلك . وقد استفادت مجموعة المراقبين الدوليين للانتخابات البرلمانية من هذه التجربة السابقة فائدة غير قليلة ، كما تمكنت بذلك من تنظيم عملها والقيام بمهمتها بطريقة أوسع نطاقا ولعلها اوفق من سابقتها . والفكرة في ذاتها لها بطبيعة الحال مزايا ومثالب ومحاذير غير قليلة ، فالخط الفاصل بين الحياد الواجب والمساس بالشئون الداخلية خط دقيق قد ترحب او لا ترحب به الاجزاب الحاكمة والمعارضة . على ان دعوة مثل هذه المجموعة الدولية للقيام بهذه المهمة الدقيقة انما يشير في القمام الأول الى اطمئنان الحزب الحاكم الى قوته بل قد يعد تدليلا على ذلك ، كما ان وجود مثل هذه المجموعة خلال الحملة الانتخابية او مراحلها الأخيرة بما في ذلك العملية الانتخابية ذاتها يعد عاملا رادعا لجميع الاطراف يساهم في زيادة الثقة في الوسائل الديمقراطية وفي ترسيخ اهمية نزاهة العملية الانتخابية وحيثيتها . فهل تكون الفكرة نواة لارساء تقليد جديد قد تستقر



الملكية الفكرية بين اتفاقية الجات ومنظمة الويبو

محمد دغش

والانضمام الى الاتفاقيات الدولية المعنية . وقد أكدت بعض الدراسات على الصناعات الأمريكية أن أعمال القرصنة في مجال الملكية الفكرية لها تأثير سلبي كبير على الصناعات الأمريكية . فعلى المدى القصير تحد من قدرة المؤسسات والأفراد على الحصول على عائد مجز لاستثماراتهم في الوقت ورؤوس الأموال من أجل تنمية الابتكارات والبراءات المحمية ، والمنتجات ذات العلامات التجارية والأعمال الأدبية المحمية بحقوق المؤلف كما تؤثر على الصحة العامة وسلامة المواطن . أما على المدى الطويل فإن أعمال القرصنة تؤثر على نظام البراءات وحقوق المؤلف كأنظمة من أجل تشجيع الابتكارات وكذلك على العلاقات التجارية . كمؤشر للمستهلكين على جودة السلع والخدمات .

خلفية تاريخية :

منذ بداية الستينات بدأت الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة ، تعاني من موضوع التجارة الدولية للسلع المقلدة أو بمعنى آخر القرصنة الدولية في مجال الملكية الفكرية . ويرجع اهتمام تلك الدول مؤخرا - بهذا الموضوع الى انه مرتبط الى حد كبير بالتنمية الاقتصادية للعديد من الدول الصناعية الحديثة (والمقصود هنا الدول النامية التي أحرزت تقدما ملموسا في مجال الصناعة) فكثير من رجال الصناعة في تلك الدول الصناعية الحديثة قد توصلوا الى انتاجية عالية تفوق بكثير احتياجات السوق المحلية ولم يكن امامهم الا التصدير . ولكن عدم حيازتهم لعلامات تجارية مشهورة كانت من أكبر العقبات امامهم لمناقسة المنتجات الأجنبية الموجودة فعلا في الأسواق العالمية . ومن ثم لجأوا الى انتاج سلع مقلدة تحت اسم علامات تجارية معروفة ومشهورة مسبقا في الأسواق العالمية . - هذا وقد ساعد على رواج سوق السلع المقلدة ، عدة اسباب :

- التطور التكنولوجي في مجالات عديدة مثل الاجهزة

الاختراع والعلامات التجارية

براءات

وحقوق المؤلف هي العناصر الرئيسية الثلاثة للملكية الفكرية ، حيث أنها تشجع على تقديم المنتجات المبتكرة والأعمال الأدبية والفنية الى الجمهور عن طريق منح أصحاب تلك الأعمال بعض الحقوق الاستثنائية (عادة لفترة زمنية محدودة) فبراءة الاختراع تحمي الاختراعات وتمنح المخترعين حق الاستثنائية بنتيجة مجهوداتهم الفكرية والخلقة لفترة زمنية محددة . كما أن العلامات التجارية عبارة عن أسماء ورموز مستخدمة من قبل الصانع للتعرف على السلع التي ينتجها ومن ناحية أخرى تساعد المستهلك على التعرف على مصدر تلك السلع وتفريقها عن السلع الأخرى المشابهة . أما الأعمال الأدبية والفنية ، فتمنح الحق الاستثنائي لفترة زمنية معينة لصاحبها من أجل إعادة نسخ ونشر واداء أو بيع تلك الأعمال .

والقرصنة الدولية في مجال حقوق الملكية الفكرية ، هي بصفة عامة الاستخدام غير المصرح به للبراءات أو العلامات التجارية أو حقوق المؤلف - وقد أصبحت في الثمانينات واحدة من أهم مشاكل التجارة الدولية للدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة . وقبل هذه الحقبة كانت الدول الصناعية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، تنظر لحماية تلك الحقوق كمسألة فنية في المقام الأول وليس كسياسة تجارية لها تأثير فعال على القدرة التنافسية لها . حيث تبينت أخيرا تلك الدول أن القرصنة في مجال الملكية الفكرية تؤثر تأثيرا سلبيا على تجارتها الدولية بنفس درجة تأثير بعض الأنشطة التقليدية الأخرى والتي تعتبر ممارسات تجارية غير مشروعة . ومن ثم لجأت الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الى محاربة أعمال القرصنة عن طريق تشجيع الحكومات الأجنبية على تشديد حماية الملكية الفكرية عن طريق سن التشريعات الوطنية في هذا المجال

الصوتية والمرئية (الفيديو كاسيت) والتي سهلت جدا نسخ العديد من الأعمال المحمية .

- العائد السريع من عمليات القرصنة .

- زيادة طلب المستهلك .

- القوانين الخاصة بحظر الاستيراد .

- انخفاض سعر اليد العاملة في الدول النامية .

كما أن قرصنة الملكية الفكرية يكونون في موضع

تنافس أفضل من المنتجين الأصليين لتلبية احتياجات

أسواق الدول النامية حيث لا يواجهون النفقات الباهظة في

تطوير سلع خاصة بهم ومن ثم تكاليف الانتاج تكون

منخفضة نسبيا . كما أن مصاريف الدعاية والتسويق

لا تشكل عبءا أمامهم حيث يتحملها المنتج الأصلي للسلع

المقلدة ويجنون هم ثمرة هذا المجهود ، هذا بالإضافة الى

أنهم لا يواجهون أى مخاطرة تجارية حيث يقلدون فقط

السلع التي قد حققت فعلا نجاحا في الأسواق .

كل الأسباب سبالة الذكر جعلت قرصنة الملكية

الفكرية قادرين على انتاج سلع منخفضة التكاليف

ينافسون بها السلع الأصلية في الأسواق العالمية

كيفية معالجة القرصنة في مجال الملكية الفكرية :

بناء على الضغوط القوية والمتزايدة من رجال الأعمال

لمواجهة الآثار السلبية لعمليات القرصنة في مجال الملكية

الفكرية ، اهتمت حكومات الدول الصناعية بصفة عامة

والولايات المتحدة بصفة خاصة بموضوع حماية الملكية

الفكرية كأحدى المشاكل التجارية الملحة . ومن أجل

مواجهة تلك الآثار السلبية فقد استخدمت الدول

الصناعية ، المفاوضات متعددة الأطراف والمشاورات

الثنائية لتشجيع حكومات الدول النامية على حماية حقوق

الملكية الفكرية .

أولا : المفاوضات متعددة الأطراف :

١ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية :

تضطلع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

بمسئولية النهوض بالنشاط الفكرى الابداعى وتيسير

نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية من أجل دفع عجلة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها وتنص

الاتفاقية التى انشئت بموجبها الويبو (١٩٦٧) على أن

المنظمة تهدف الى دعم حماية الملكية الفكرية في جميع

انحاء العالم بفضل التعاون بين الدول . وتدير الويبو ١٧

اتحادا لمعاهدات أو اتفاقيات متعددة الأطراف في مجال

حماية الملكية الفكرية وعلى رأسها اتفاقية باريس لحماية

الملكية الصناعية واتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية

والفنية . وتوفر الويبو المجال الدولى المناسب لمراجعة هذه

الاتفاقيات أو ابرام اتفاقيات جديدة .

ومن ضمن الأنشطة الرئيسية للويبو في مجال الملكية

الفكرية ، مساعدة الدول النامية في تدريب المختصين

وتقديم الخدمات الاستشارية لسن التشريعات وإنشاء

المؤسسات العامة أو تحديثها . وتدير حاليا في اطار

الويبو - ومنذ حوالى أكثر من عشر سنوات - المفاوضات

الخاصة بتعديل اتفاقية باريس لأول مرة بناء على طلب

الدول النامية ، بما يتمشى مع احتياجات تلك الدول

ولمواكبة التطور الصناعى والتكنولوجى لها ، مع محاولة

تضمين تلك الاتفاقية بملحق يتضمن بعض الأحكام

الخاصة بشأن تلك البلدان . ورغم ضغوة تلك

المفاوضات ، وعدم التوصل الى نتائج ايجابية فيها ، فقد

ظهرت مجموعة الدول النامية كجبهة قوية واحدة لها ثقل

فعال في مواجهة المحاولات المتعددة من جانب مجموعة

الدول الصناعية (المجموعة ب) والتي ترمى الى تشديد

حماية الملكية الفكرية بما يتمشى مع مفهوم ومصالح تلك

المجموعة .

ب - الجات والملكية الفكرية :

ازاء الموقف القوى لمجموعة الدول النامية ، سواء في

اطار الويبو أو في اطار الاونكتاد حيث تدور هناك

المفاوضات الخاصة بالمدونة الدولية لقواعد سلوك نقل

التكنولوجيا (تدور هذه المفاوضات منذ أكثر من ١٥

سنة) ، بالإضافة الى عدم اقتناع دول المجموعة ب

بإمكانية التوصل الى نتائج ترضيها في المستقبل القريب

سواء في الويبو أو الأونكتاد ، فقد ركزت دول تلك المجموعة

بقيادة الولايات المتحدة مجهوداتها في الجات « وهو

الاطار الدولى الأول في مجال التجارة » من أجل التوصل

الى حماية دولية فعالة لحقوق الملكية الفكرية .

وقد بدأت الدول الصناعية مناقشة موضوع حماية الملكية

الفكرية في اطار الجات في أواخر جولة طوكيو للمفاوضات

التجارية متعددة الأطراف (٧٢ - ١٩٧٩) هذا وقد

حددت الدول الصناعية ، موضوعين لبحثهما في اطار

الجات :

١ - اعداد وتطبيق مدونة سلوك دولية لمحاربة السلع

التجارية المقلدة ، وتدعو هذه المدونة الدول المتعاقدة الى

عدم استيراد تلك السلع .

٢ - توقيع اتفاقية دولية قوية ضد الممارسات التجارية

الملتوية (غير المشروعة) التى تنشأ من عدم الحماية

الفعالة لحقوق الملكية الفكرية .

ويهدف الاقتراح الثانى الى اضافة بعض النصوص

الاجبارية بما في ذلك أحكام خاصة بالجات لفض

النزاعات التى تنشأ من جراء بعض الممارسات الوطنية

سواء في اطار اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية أو

وفي البداية قامت الولايات المتحدة بتحديد تلك الدول المشاغبة واعداد كشف بها وجدته تقرير US.GAO تلك الدول كالاتي : المكسيك والبرازيل (في القارة الأمريكية الهند وتيلاند وماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان والفلبين وسنغافورة وأندونيسيا (في القارة الآسيوية) هذا وتعتبر تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة أكثر ثلاث دول تسبب مشاكل جامة للمصالح الأمريكية وذلك فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية

ثم قامت الولايات المتحدة بعمل حصر للممارسات التجارية السلبية (وذلك من وجهة نظرهما) لتلك الدول التي لا توفر الحماية المطلوبة في مجال الملكية الفكرية ، كما قامت بمواجهة صريحة لتلك الممارسات التي تؤثر تأثيرا سلبيا مباشرا على المصالح الأمريكية التي تقدر ببلايين من الدولارات سنويا (U.S GAO-repor) وقد حددت الولايات المتحدة مبدئين أساسيين لمواجهة تلك الممارسات التجارية السلبية :

- ١ - مراقبة اعمال القرصنة في المنبع ؛
 - ٢ - تركيز مجهوداتها على أخطر المنافسين
- حرصت الدول الصناعية من خلال تلك المشاورات الثنائية على تأكيد أن حماية الملكية الفكرية من شأنها أن تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك تنمية الصناعات المحلية في تلك الدول المشاغبة كما قامت الولايات المتحدة والعديد من الدول الصناعية بتقديم بعض البرامج التدريبية لمساعدة تلك الدول على اعداد الكوادر الوطنية وسن التشريعات الفعالة وإنشاء الأجهزة الادارية في مجال الملكية الفكرية . ويمكن القول أن الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة قد أحرزت تقدما ملموسا لتقوية قوانين بعض الدول الأجنبية في مجال حقوق الملكية الفكرية ، وذلك من خلال المشاورات الثنائية التي أجرتها مع تلك الدول التي تسبب لها مشاكل حادة في هذا المجال . وعلى سبيل المثال وليس الحصر : فقد عدلت تايوان قانونها الخاص بحق المؤلف الذي ضم لأول مرة بعض العقوبات على أعمال القرصنة في مجال الملكية الفكرية ، وتضمنت تلك القوانين نصوصا لحماية برامج الكمبيوتر . كما اصدرت تايوان قانونا جديدا لبراءات الاختراع وتعمل حاليا على اصدار قانون خاص بالمنافسة التجارية غير المشروعة . أما سنغافورة فقد صدقت مؤخرا على قانون حق المؤلف ، كما أدخلت كوريا الجنوبية عدة تعديلات على الممارسات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية .

أما في حالة عدم التوصل الى نتائج مرضية من خلال تلك المشاورات الثنائية فقد اتبعت بعض الدول

اتفاقية بين لحماية الأعمال الأدبية والفنية . هذا وقد قرر المؤتمر الوزاري للجات بيونتايل استي (أورجواي سبتمبر ٨٦) ما يلي :

- ١ - بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية ، يجب أن تهدف المفاوضات الى : توضيح احكام الجات ، اعداد ما يتناسب من قواعد وسلوكيات جديدة .
- ٢ - بالنسبة للسلع المقلدة ، يجب أن تهدف المفاوضات الى التوصل الى اطار دولي وأسس وقواعد جديدة أخذة في الاعتبار الأعمال التي تم الانتهاء منها في اطار الجات . وقد أكد الاجتماع الوزاري أن هذه المفاوضات السابقة ذكرها يجب الا تؤثر بأي حال من الأحوال على أية مبادرات أخرى قد يؤخذ بها في اطار الويبو أو أية جهة أخرى تتعامل في موضوعات الملكية الفكرية

لماذا الجات ؟

يعتقد كثير من رجال الصناعة الغربية أن الاتفاقيات الموجودة حاليا أثبتت عدم صلاحيتها في ايجاد رقابة فعالة على القرصنة الدولية في مجال الملكية الفكرية . وأن إجراءات أو احكام أقوى لحقوق الملكية الفكرية من السهل اعتمادها في اطار الجات عنه في اطار الويبو للأسباب التالية :

- ١ - أن الجات له ميكانيزم أسهل لاعتماد إجراءات أو احكام جديدة ، حيث أن أعضاء الجات لم يشكلوا مجموعات تصويت وذلك بسبب اختلاف مصالحهم الاقتصادية في مختلف المجالات التجارية التابعة لمفاوضات الجات

- ٢ - أن الاطار الواسع للمفاوضات التي تجرى في جولات الجات تمنح فرصة أكبر للتوصل الى اتفاق عام على أي مشروع مدونة . كذلك هذا الاطار يشجع على أقصى مشاركة في المناقشات

- ٣ - أن احكام الجات الخاصة بفض المنازعات ، رغم انها تحتاج لتعديلات جوهرية ، إلا انها بصفة عامة أفضل من مثيلتها الواردة في اتفاقيات الويبو والتي تستدعي نقل الخلافات امام محكمة العدل الدولية

ثانيا : المشاورات الثنائية :

يتضح مما سبق أن المحاولات العديدة من جانب الدول الصناعية من أجل تقوية حقوق الملكية الفكرية في اطار الويبو قد باءت بالفشل نتيجة المواقف المتشددة من جانب النامية كما أن محاولاتها أيضا في هذا المجال في اطار الجات لم تصل بعد للنتيجة المرجوة . ولذا لجأت تلك الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الى المشاورات الثنائية المباشرة مع الدول المشاغبة Problem Countries لحماية مصالحها الحيوية في هذا المجال

٣ - كما تهدف مجموعة الدول الصناعية بصفة عامة لربط قواعد حماية الملكية الفكرية بنظام حل المنازعات بالجات ، بمعنى تشكيل فرق للتحكيم ، وفقا للنظام المتبع في الجات - للنظر في حالات مخالفة القواعد والمعايير الجديدة وتوقيع العقوبات التجارية على الأطراف المتعاقدة غير الملتزمة بتلك المعايير .

وجهة نظر الدول النامية من هذه المفاوضات :

توافق الدول النامية على أن الجات قد يكون أكثر قدرة على مناقشة ودراسة الجوانب التجارية لعملية القرصنة إلا أن الويبيو - من وجهة نظرها هو الاطار الدولى المناسب لمناقشة أى مشاكل متعلقة بحماية الملكية الفكرية . وترى الدول النامية أن أى اجراء من أجل محاربة القرصنة يجب أن يكون - فى المجال الأول - بالتركيز على تعديل الاجراءات الوطنية الواردة فى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (المادة التاسعة من الاتفاقية بخصوص : العلامات التجارية ، والمنتجات التى تحمل علامة أو اسما تجاريا بطريق غير مشروع) والأحكام الأخرى فى الاتفاقيات المعنية التى تديرها الويبيو .

كما ترى الدول النامية عدم جدوى خلق معايير وقواعد جديدة لحماية الملكية الفكرية فى إطار الجات وأنه لمن الأفضل تطبيق المبادئ الواردة فى اطار الويبيو هذا وتعارض الدول النامية وضع أى أحكام جديدة لحماية الملكية الفكرية فى اطار الجات والتى ليست الا اتفاقية عامة للتعريفات والتجارة ، بينما الويبيو هى المنظمة الدولية المتخصصة فى هذا المجال ، كما أن وضع مثل تلك الأحكام فى اطار الجات سوف يوقع الدول النامية تحت طائلة العقوبات التجارية بسبب تعارض وجهات النظر فى درجة حمايتها لحقوق الملكية الفكرية .

وتطالب الدول النامية بالتمسك بالاعلان الوزارى لبونتادل استى وبعدم التوسع فى تفسيره والذى يدعو مجموعة التفاوض لبحث « اوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة بما فى ذلك التجارة والسلع المقلدة » فى حين تفسر الولايات المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الاعلان الوزارى ، بأنه دعوة لطرح كافة المشكلات الخاصة بحماية الملكية الفكرية على مائدة المفاوضات . فبالنسبة لأوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة فإن الاعلان الوزارى يؤكد على أن تتمشى أية قواعد جديدة - يتم التوصل اليها من خلال المفاوضات - مع القواعد الموجودة حاليا (والمقصود هنا الأحكام الواردة فى الاتفاقيات المعنية والتى تديرها الويبيو مثل اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية مدريد الخاصة بالتسجيل الدولى للعلامات التجارية واتفاقية

الصناعية - وخاصة الولايات المتحدة - سياسة التهديد واستخدام بعض الأعمال التجارية من جانب واحد مثل : ايقاف العمل ببعض الاتفاقيات التجارية أو فرض رسوم جمركية على سلع تلك الدول التى لا توفر حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية . وطبقت فعلا الولايات المتحدة بعض العقوبات الاقتصادية فى اطار نظام الأفضليات العام ، على بعض الدول المشاغبة أمثال البرازيل والمكسيك .

وجهة نظر الدول الغربية من هذه المفاوضات فى الجات :

- المطالبة باقرار مجموعة من المبادئ فى اطار الجات من أجل رفع الحواجز التى تعوق التجارة .

- يرى رجال الأعمال الغربيين أن الجهود المبذولة فى اطار الويبيو غير كافية والخسائر التى يتعرض لها رجال الصناعة باهظة ، لعدم قاعلية النظم المعمول بها حاليا . - يزعم أن اعلان بونتادل استى لم يضع حدا لمجال التفاوض ولا قطاعات التفاوض .

- يطالبون بضرورة وضع معايير دولية جديدة لحماية الملكية الفكرية فى اطار الجات يليها فى الخطوة التالية ، سن أو تعديل التشريعات الوطنية بما يتمشى مع تلك المعايير الجديدة . والا كانت هناك العقوبات الاقتصادية للطرف غير الملتزم بتعهداته .

واقترحت الولايات المتحدة فى الاجتماع الوزارى فى بونتادل استى على الدول المتعاقدة وجوب :

أ - أن تتوصل الى اتفاق تجارى بشأن الممارسات غير السوية للتجارة والتى تنشأ من عدم وجود أنظمة وطنية مناسبة لحماية الملكية الفكرية .

ب - أن تعمل لحل المشاكل الناجمة عن تجارة السلع المقلدة وذلك عن طريق اعتماد مدونة سلوك ضد السلع المقلدة وتقوية المعايير الدولية الخاصة بالملكية الفكرية والواردة فى الاتفاقيات التى تديرها الويبيو .

ويمكن تلخيص موقف الولايات المتحدة والدول الصناعية فى اجتماعات بونتادل استى على النحو التالى :

١ - المجموعة الأوربية وسويسرا تؤكدان فى اقتراحهما ضرورة الاعتماد على المعايير والقواعد الدولية الموجودة حاليا فى اطار الويبيو ثم استكمال أوجه النقص عن طريق وضع معايير اضافية جديدة فى اطار الجات .

٢ - أما الولايات المتحدة واليابان ودول شمال اوربا فترى أن تصبح الجات هى الجهة الأصلية التى من شأنها وضع معايير جديدة لمواجهة المشاكل الناجمة عن تجارة السلع المقلدة وتقوية نظام حماية الملكية الفكرية بصفة عامة .

تقارير وتعليقات

الصناعية التكنولوجية الحديثة التي بدونها لا يمكن استثمار تلك المواد .

- تشكل المفاوضات الخاصة بالملكية الفكرية - والتي تجرى في إطار الجات - جزءا من الحوار بين الشمال والجنوب حول نقل التكنولوجيا ، ولا يمكن مناقشتها أو تناولها بالبحث دون الأخذ في الاعتبار المفاوضات العديدة في محافل دولية أخرى مثل :

أ - المفاوضات الجارية منذ عام ١٩٧٢ في الوبو (بناء على طلب الدول النامية) من أجل مراجعة وتعديل اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، بغية إدخال بعض القواعد والمعايير التي تتفق والأوضاع الاقتصادية الحالية في الدول النامية .

ب - المفاوضات الجارية منذ منتصف الستينات ، في إطار الانكتاد ، من أجل التوصل الى اقرار مدونة دولية لقواعد السلوك لنقل التكنولوجيا .

- دأبت الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة ، في الحقبة الأخيرة على معارضة مواقف الدول النامية - سواء في الوبو أو الانكتاد - الرامية الى الحصول على بعض الامتيازات في مجال الملكية الفكرية وتعديل الاتفاقيات الدولية في هذا المجال بما يتواءم مع نموها الاقتصادي وتطورها التكنولوجي .

- ونتيجة للمواقف الحازمة للدول النامية فقد ايقنت الدول الصناعية صعوبة التوصل الى ما تبتغيه من تقوية حماية حقوق الملكية الفكرية سواء في إطار الوبو أو الانكتاد . ومن ثم لجأت تلك الدول الى نقل مناقشة موضوعات الملكية الفكرية من إطار منظمة متخصصة كالوبو الى إطار الجات وهي عبارة عن اتفاقية تعاقدية لكل اطرافها حقوق وواجبات متساوية ولا يوجد بها مجموعات تصويت D.B.G77 وبالتالي يسهل السيطرة على الموضوع برمته وفرض عقوبات اقتصادية على الأطراف التي لا تحترم قواعد حماية الملكية الفكرية وذلك في حالة ما اذا تم اقرار رأى اتفاقية في إطارها .

- تعتبر بعض الدول النامية مصدرا للسلع المقلدة وسوقا لها ، ومن ثم فإن مشاركة تلك الدول ، في أي مفاوضات في هذا الخصوص ، مهمة جدا لتأكيد فاعلية أي خطوات قد تتخذ في إطار الجات .

- تخشى الدول النامية المعنية . من التوصل الى اقرار مدونة دولية لمحاربة السلع التجارية المقلدة والتي سوف تكون بالقطع عقبة رئيسية امام صادراتها من تلك السلع .

- ان استخدام المشاورات الثنائية المباشرة واللجوء الى

برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية) .
وتعارض الدول النامية بشدة ما ترمى اليه الولايات المتحدة بصفة خاصة والدول الصناعية بصفة عامة من إلزام الأطراف المتعاقدة بتعديل تشريعاتها الوطنية في مجال حقوق الملكية الفكرية ، بما يتمشى والنظام المزمع اقراره في إطار الجات . حيث أن هذا النظام قد يسفر عن تعرض الدول غير الملتزمة بتعديل تشريعاتها الوطنية لعقوبات تجارية ، وهو ما تسعى مجموعة الدول النامية لتفاديه .

كما تعارض الدول النامية ادخال مجالات جديدة مثل الخدمات ، الاستثمارات والملكية في الفكرية في الجات والتي تنحصر صلاحيتها - حسب وجهة نظر الدول النامية - في مجال التعريفات وتجارة السلع ، هذا وقد تبنت مجموعة العشرة والمكونة من (الأرجنتين ، البرازيل كوبا - مصر - الهند - نيكاراغوا - نيجيريا - بيرو - تترانيا - ويوغوسلافيا) في الاجتماع الوزاري ببونتادل اسنا (سبتمبر ٨٦) ورقة العمل المقدمة من البرازيل والتي تعكس بجانب ما تضمنته من حجج وأسانيد ، وجهة النظر سالفه الذكر .

وأخيرا تؤكد الدول النامية أن الملكية الفكرية ليست من اختصاص الجات حيث أن هناك منظمة دولية متخصصة « الوبو » لها تلك الصلاحيات .

ويمكن تلخيص وتقسيم المواقف السابقة على النحو التالي :

- ترى كثير من الدول النامية أن اعمال القرصنة في مجال الملكية الفكرية من شأنها خلق أنشطة اقتصادية ، كإقامة الصناعات وإيجاد فرص عمل للحد من البطالة ، ومن ثم فإن بعض تلك الدول تغض النظر عنها وتتردد في اخذ الاجراءات الفعالة للحد من هذه الأعمال .

- تنظر بعض الدول النامية للملكية الفكرية ، كملكية مشتركة للبشر ، ويجب على التشريعات الدولية أن تساعد على حيازتها كأداة للتنمية الاقتصادية بدلا من وضع العقبات في طريق استخدامها .

- في الحقيقة ان مناقشة الملكية الفكرية في إطار الجات ، ما هي الا محاولة جديدة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج ابتكاراتهم واختراعاتهم العلمية ، أو بمعنى آخر من أجل حماية التكنولوجيا الغربية والعمل على الاستئثار باستغلالها لأطول مدة ممكنة ومحاولة وضع العقبات امام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا الا بالشروط التي تضعها الدول الصناعية . فالتكنولوجيا هي سلعة اليوم والغد ، فبينما تمتلك الدول النامية المواد الأولية ، تمتلك الدول

الفكرية ، بما في ذلك مراجعة وتعديل القانون المصرى لبراءات الاختراع (رقم ١٢٢ لعام ١٩٤٩) بما يتماشى مع برامج التنمية والتطور التكنولوجى للبلاد ، وحتى يكون هذا القانون المحلى سلاحا قويا في يد المفاوض المصرى عند مناقشة عقود تراخيص نقل التكنولوجيا .

- اعداد الكوادر الوطنية اللازمة والمتخصصة في التفاوض بشأن عقود التراخيص المتصلة بالملكية الفكرية حتى يمكنها أن تقيم وتختار التكنولوجيا .

- دعم وتحديث المؤسسات الوطنية التى تتعامل مع عناصر الملكية الفكرية والتنسيق فيما بينها .

- تشجيع خلق علامات تجارية وطنية .

- ضرورة تمثيل وزارة الخارجية ، الى جانب المؤسسات الوطنية المعنية الأخرى ، في كافة المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية التى تناقش الموضوعات الخاصة بالملكية الفكرية .

ثانيا : التدابير الواجب اتخاذها على الصعيد الدولى :

- الحرص على عدم التوسع في تفسير الاعلان الوزارى « لبونتادل استى » والعمل على التصدى لمحاولات الدول الصناعية في هذا الاتجاه .

- الالتزام بمواقف الدول النامية والعمل على تدعيمها في كافة المحافل الدولية .

- العمل على تضمين بعض الأحكام الخاصة بالدول النامية - معاملة تمييزية - مثلا - لاي مدونة أو اتفاقية يتم اقرارها بشأن الملكية الفكرية في اطار الجات .

- التصدى لمحاولات الدول الصناعية من خلق Super GATT يتدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية والفنية .

وبدلا من ذلك يكون من الأفضل مراجعة الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية ، والتي تديرها الويبو ، وتعديل هذه الاتفاقيات بما يتواءم وبرامج التنمية والتطور التكنولوجى في الدول النامية .

- مساندة ودعم مواقف الدول النامية في الويبو خاصة خلال المفاوضات المعنية بمراجعة اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية وفي الانكثاد عند مناقشة مشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك لنقل التكنولوجيا .

- تشجيع الخطوات التى اتخذها الويبو - بناء على طلب مجموعة الدول النامية - لدراسة بعض الأحكام لمواجهة

تجارة السلع المقلدة .

- الالتزام ببيان رؤساء دول عدم الانحياز في اجتماعهم في هراى (سبتمبر ١٩٨٦) والذي يؤكد أن الجات ليس

لديه ضلحيات في مجالات الاستثمار والخدمات والملكية الفكرية . □

العقوبات الاقتصادية في بعض الأحيان ساعد المفاوض الغربى على اختراق صفوف تكتل مجموعة الدول النامية في المحافل الدولية .

- ورغم تباين المواقف وصعوبة المفاوضات في الجات بين الدول الصناعية من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى ، الا أن الرسميين الغربيين يبدون تفاؤلا لهم من امكانية التوصل الى اقرار مدونة أو أكثر لحماية الملكية الفكرية في اطار الجات .

- يؤكد الرسميون الغربيون انه بصرف النظر عن قيمة المدونة أو أى اتفاقيات قد تتمخض عنها مفاوضات الجات في مجال الملكية الفكرية ، فان أى تقدم قد يحزره الجات في هذا المجال ، سوف يشكل بالقطع ضغطا قويا على الويبو وأعضاء الاتفاقيات المختلفة التى يديرها ، من أجل تشديد حماية حقوق الملكية الفكرية في هذه المنظمة .

وفي ضوء ما تقدم يجب علينا أن نتفهم أن جوهر مناقشة موضوع الملكية الفكرية في الجات ليس هو مجازية تجارية السلع المقلدة - كما تدعى الدول الصناعية - بقدر ما هو في الحقيقة محاولة تشديد حماية عناصر الملكية الفكرية (الا وهى براءات الاختراع ، العلامات التجارية ، حقوق المؤلف) .

ومن المؤكد أن مفاوضى الدول الصناعية سوف يحاولون خلال جولة الجات ، كسب تأييد بعض الدول النامية التى لم تظهر حتى الان اهتماما يذكر أثناء مناقشة موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية في اطار الجات .

ومن الواضح نتيجة تباين مواقف الدول الصناعية من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى أن الوقت اللازم لإقرار أى اتفاقيات بشأن حماية الملكية الفكرية في اطار الجات ، سيحول دون أن يكون لهذه الاتفاقيات تأثير فوري ، وربما يكون لها تأثير على المدى الطويل وعلى العموم فإن هذا التأثير سيتوقف بالطبع على عدد الأطراف المتعاقدة ومضمون تلك الاتفاقيات وبالنسبة لموضوع حماية حقوق الملكية الفكرية بصفة عامة هناك عدة تدابير يجب اتخاذها سواء على الصعيد الوطنى أو الصعيد الدولى .

أولا : التدابير الواجب اتخاذها على الصعيد الوطنى

- اقرار سياسة تكنولوجية قومية واضحة المعالم والالتزام بها على جميع المستويات .

- الانتهاء من اجراءات التصديق على مشروع القانون الوطنى الخاص بنقل التكنولوجيا .

- مراجعة الاطارات القانونية لحماية حقوق الملكية

في الإستراتيجية العسكرية

تأثير الموقع الجغرافي على الأمن القومي والدفاع عنه

لواء طلعت مسلم

الدولة حيث تنطبق أبعاد أمن المجتمع على أمن الدولة إذا كانت الدولة باقليمها وتنظيمها هي التجسيد الطبيعي والكامل للمجتمع ، وعندما يكون النظام الحاكم للدولة ممثلاً حقيقياً لقوى المجتمع وأمانه وحريضا على مصالحه فإن أمن نظام الحكم يصبح عاملاً رئيسياً في أمن الدولة الذي ينطبق على أمن الاقليم - الذي هو في نفس الوقت تجسيد واقعي لأمن الجماعة القومية (المجتمع) الذي يعيش على هذا الاقليم .

ومهما اختلف مفهوم الأمن القومي لدى المهتمين بالأمن ، فأننا سنجد دائماً رابطة ما بين المفهوم والاقليم . فيذكر اللواء عدلي حسن سعيد ما يفهم منه ان الأمن القومي يعني « تنسيق زكائز ثأمين الأمة من الداخل ، ودفع التهديد المحتمل من الخارج » ثم هو يربط هذا المفهوم بالاقليم بان يناقش « الموقع الجغرافي للوطن العربي » . بينما يذكر د . حامد ربيع ان الأمن القومي « يعني في جوهره مجموعة من القواعد حيث تجاوزها لا بد وان يقابل بطريقة مباشرة بإصرار عنيف لحماية الكيان الذاتي » ثم هو يقول « ان مفهوم الأمن القومي هو عملية تطويع سياسية لعناصر الضعف الاستراتيجي للوضع الاقليمي لدولة معينة » . ود . علي الدين هلال يرى ان مضمون الأمن العربي هو « تعبير عن الأمة الواحدة التي - رغم التجزئة السياسية - تمتلك مصيراً مشتركاً وتواجه تهديدات واطار متماثلة » ثم انه وهو يعلل بعد هذا المضمون عن السياسات العربية الراهنة يعيدها جزئياً الى « اعتبارات الموقع الجغرافي والخصوصيات التاريخية » ثم انه يتحدث عن خبرة السبعينات والاطار الاقليمي والدولي وهو يقول « اقامة اسرائيل من ناحية اخرى منعت الاتصال الجغرافي المباشر بين مصر والمشرق العربي » . ويكتب د . عبد المنعم المشاط « ان تحليلنا يتبنى حقيقة ان النظام العربي انما يكون اقليماً متكاملأ او نظاماً فرعياً هو النظام الاقليمي العربي » وهو يفترض ان الأمن الاقليمي العربي لا يمكن التخلي عنه مهما كان مقدار ما تم تحقيقه على مستوى الدولة أو المستوى المحلي - معنى ذلك ان الأمن القومي العربي يتمتع بدينامية ذاتية » ويذكر د . فؤاد رسلان انه ضمان بقاء الدولة والمجتمع السياسي وتأكيد الاستمرار احد

يجمع الكتاب العرب المهتمون بموضوعات الأمن القومي على أن مفهومه مازال هشاً وأنه يحتاج الى تحديد دقيق لدلوله وعناصره . وعادة ما يثيرون التفريق بين الأمن القومي والأمن الاقليمي ، وأمن الدولة ، وأمن النظام ، وكثيراً ما تختلف المفاهيم والدلولات والعناصر في كل مفهوم عن الآخر . الا انه مهما اختلفت المفاهيم فلاشك ان الدفاع عن الجماعة القومية هو أحد عناصر الأمن القومي العربي ، بمعنى أن الأمن القومي يضم بين عناصره الدفاع عن المجتمع القومي ضد عناصر التهديد الخارجية ، وأنه أصبح يختلف عن بعض المفاهيم القديمة التي ركزت على المفهوم العسكري للأمن القومي فقط متجاهلة الجوانب المجتمعية ، الا انها لم تستبعد الجانب العسكري للأمن ، وما زالت تعتبره جانباً هاماً من جوانب الأمن القومي .

وعلى نفس النمط يجد القارئ في الأدبيات التي تتناول موضوعات الأمن القومي عموماً ، والأمن القومي العربي بصفة خاصة انه رغم التركيز في كثير منها على الجانب المجتمعي للأمن القومي ، والعمل على فصله عن الأمن الاقليمي وأمن الدولة وأمن النظام ، الا اننا نجد في نفس الوقت الحديث عن الاقليم والدولة ، بل وربما النظام احياناً ملازم للحديث عن الأمن القومي . ولا بد من ان نسلم انه لا غرابة في ذلك اذ ان المجتمع لا بد وان يرتبط بشكل او بآخر بوجود اقليم قومي تعيش عليه الجماعة القومية وينتمي اليه افراد الجماعة القومية الذي لا يعيشون على ارض الاقليم ، وأنه يصعب تصور امكان تحقيق أمن قومي لجماعة قومية لا ترتبط باقليم او تنتمي اليه ، ولاشك ان الجماعات القومية التي حرمت من اقليمها القومي مثل شعب فلسطين وشعب جنوب افريقيا تجد صعوبة بالغة في الحفاظ على أمنها القومي ، بل يمكن القول أن أمنها مستباح لغيرها طالما انها لا تسيطر على اقليمها القومي . ويستطيع الباحث أيضاً ان يستنتج علاقة مشابهة - وان كانت غير مماثلة - للأمن القومي بأمن الدولة اذ انه لا بد من وجود تنظيم للواجبات والمسؤوليات داخل الجماعة يحدد المسؤولية عن المحافظة على أمن المجتمع (الأمن القومي) ، وأن هذا التنظيم هو في النهاية الهيكل التنظيمي لجهاز

هذا الموقع في الضغط على الاقتصاد العالمى او التأثير على حركة التجارة الدولية ، فانه في حالة الضعف يكون الاقليم العربى بدرجة اكيدة وحتمية جاذبا لاطماع السيطرة من القوى الأخرى وخاصة العظمى منها .

يطل الاقليم العربى على عدة بحار دولية اهمها البحرين المتوسط والأحمر اذ بهما الأساطيل التجارية والحربية للدول العظمى وباقي الدول الأخرى . وللبحر المتوسط مدخلان رئيسيان ومدخل فرعى ثالث . المدخل الأول قناة السويس والمدخل الثانى مضيق جبل طارق والمدخل الأول يقع بكامله بداخل الاقليم العربى بينما يحف الاقليم العربى بالمدخل الثانى من الجنوب وبذا يستطيع الاقليم العربى التحكم في مداخل هذا البحر الخيوى الذى تمر به نسبة كبيرة من حجم التجارة الدولية ويشكل عنصرا هاما في المناورة الدفاعية لاساطيل كلتا الكتلتين المتصارعتين ، اما البحر الاحمر فهو المنفذ من البحر المتوسط الى المحيط الهندى وله ايضا مدخلان احدهما قناة السويس وقد سبق الحديث عنها بأنها تدخل بالكامل في الاقليم العربى ، والثانى مضيق باب المندب وهو يقع في أغلبه داخل الاقليم العربى اذ ان المعز الملاحي به يقع اساسا في المياه الاقليمية لدولة اليمن الديمقراطية الشعبية بينما تشاركها كل من اثيوبيا ، وجيبوتى (الغربية) على الشاطئ المقابل وهكذا فان الاقليم العربى يسيطر على المداخل الخارجية لكل من البحر المتوسط ، والبحر الأحمر بالاشتراك مع اقاليم غير عربية في حين تسيطر بالكامل على حلقة الاتصال الحيوية بينهما . والبحر الأحمر في ذلك يشابه البحر المتوسط في اهميته للقوى الخارجية ، ويجعل مداخله هدفا لاطماع القوى الأجنبية وخاصة العظمى منها . ولا بران اهمية ذلك يكفى ان تذكر ما حدث من ارتباط عالمى نتيجة لتوقف حركة الملاحة البحرية الدولية في قناة السويس في الفترة من عام ١٩٦٧ الى ١٩٧٥ ، ثم عند اغلاق مضيق باب المندب في عام ١٩٧٣ ، وما اثاره ذلك من تهديدات امريكية بالاستيلاء عليه .

يتميز الاقليم العربى بقربه من الدولتين العظميين . فالاقليم العربى من اقرب المناطق الى اراضى الاتحاد السوفيتى مما يشكل خطورة على امته ، وقد تعرضت الدولة الروسية للغزو والهزيمة من المنطقة الممتدة من شرق تركيا حتى شمال ايران . والاقليم العربى لا يلاصق حدود الوجود الاستراتيجى السوفيتى داخل حدوده حيث تقصلاته عنه كل من تركيا وايران ، الا انه يصبح شديد القرب من الجسد السوفيتى عند تلاقى الحدود العراقية بكل من الحدود الابرائية والتركية والسورية قرب الموصل وهو بذلك ذو أهمية شديدة اذا تعرضت الحدود السوفيتية في تلك المنطقة للخطر ، فهو يمثل عمق قواعد الهجوم اذا اتجه الى المهاجمين ، وهو حصار لقواعد الهجوم اذا اتجه ضدها . وهو في كلتا الحالتين معرض لضربات احد الجانبين على الأقل . لذلك فان كلا من الكتلتين المتصارعتين العالميتين تسعى الى ضم الاقليم العربى الى مناطق نفوذها او السيطرة عليه . فالولايات المتحدة الأمريكية سعت الى جر الجماعة القومية العربية الى الأحلاف خلال الخمسينات والستينات ، وهى تسعى منذ السبعينات الى فرض سيطرتها عليه ولايجاد موطئ قدم لتدخلها فيه من خلال قواتها في منطقة الخليج ولقوات القيادة المركزية ، ولاخضاع ارادتها بتحركات الاسطول في البحر المتوسط والتهديدات والاعتداءات على الدول العربية . ومن الجانب الأخرى يسعى الاتحاد السوفيتى الى استمالة الجماعة القومية بعدة طرق اهمها تقديم المعونة العسكرية ضد الاخطار الخارجية وهو يركز في علاقته على كل من العراق وسوريا باعتبارهما العمق المباشر لكل من ايران وتركيا الذين لم يمكنه حتى الآن اغراؤهما على اتخاذ موقف ودى حياله . من جهة أخرى فان الاقليم العربى هو اقرب مناطق العالم الى الوجود الأمريكى في الولايات المتحدة الأمريكية اذا استبعدنا دول حلف شمال الاطلسي . ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة بالنسبة لدول المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية . وخاصة في اقترابها من

عناصر اربعة حول مفهوم الامن القومى ليست موضعا للمناقشة ، ثم انه يحصر المعطيات الموضوعية للامن القومى في عناصر اربعة هى : المعطيات الجغرافية ، والعامل البشرى ، والموارد الاقتصادية والقانون الدولى العام ، وان المعطيات الجغرافية هى بمثابة الخلفية المتينة للمعطيات الاستراتيجية .

يبدو فيما سبق مدى ارتباط العوامل الجغرافية سواء كانت باعتبارها وضعها جغرافيا اقليميا ، او باعتبارها طبيعية جغرافية للاقليم القومى بمفهوم الامن القومى ، فالامن القومى يرتبط بعوامل خارجية وبمعايير الاقليم الذى ينتمى اليه الاقليم القومى ، وبمعايير موقع هذا الاقليم من العالم ، وبالطبيعة الجغرافية للاقليم باعتباره جزءا من الوجود الاستراتيجى الغربى . ومن الطبيعى الا تكون هذه العوامل الجغرافية هى العوامل الوحيدة التى ترتبط بمفهوم الامن القومى ، ولكنها تقف على رأس هذه العوامل .

تأثير الموقع الجغرافى للاقليم العربى على الامن القومى :
يتميز موقع الاقليم العربى بأنه :

اولا : يتحكم في اغلب العلاقات الدائمة بين قارات العالم القديمة وفي جزء هام من علاقات العالم الجديد بالقديم .

ثانيا : يتحكم في مداخل البحرين المتوسط والأحمر .

ثالثا : يقربه النسبى من كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وغرب أوروبا . ترجع الميزة الأولى الى الامتداد الجغرافى للاقليم العربى وموضع ذلك الامتداد . فالامتداد الجغرافى للاقليم العربى يشكل حاجزا جغرافيا لا بد من اختراقه لاتصال افريقيا مباشرة مع أوروبا ، وله تأثير مشابه محدود بالنسبة لآسيا . وهكذا فان جميع العلاقات الافريقية الأوروبية المباشرة لا بد وان تخترق الاقليم العربى سواء كان ذلك عن طريق الاتصال البرى او البحرى او الجوى او حتى عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية . اما العلاقات الافريقية الآسيوية المباشرة فيمر منها بالاقليم العربى اغلب اتصالات غرب افريقيا واتصالات بعض المناطق الجنوبية بالمناطق الشمالية من آسيا . ويبرز ذلك بصفة خاصة في خطوط الملاحة الجوية الرئيسية ، حيث تمر اغلب الخطوط الجوية القادمة الى افريقيا او القادمة منها عبر الاقليم العربى ، بينما يمر جزء كبير من الملاحة البحرية من أوروبا وافريقيا عبر البحر المتوسط والأحمر وبالسواحل الغربية للمغرب وموريتانيا . اما العلاقات الأوروبية الآسيوية فيمر جزء هام منها بالاقليم العربى .

اما علاقات العالم الجديد - الأمريكتين - بالعالم القديم فنجد ان جزءا من الخطوط الجوية القادمة من امريكا الجنوبية الى أوروبا يمر بالأراضي العربية في موريتانيا والمغرب ، كما تمر بالاقليم العربى الخطوط الجوية القادمة من امريكا الشمالية الى آسيا او افريقيا الجنوبية ، اما خطوط الملاحة البحرية فيمر بعض هذه الخطوط القادمة من امريكا الجنوبية الى أوروبا بموانئ الساحل الغربى الافريقى ، كما يمر بها كثير من خطوط الملاحة البحرية القادمة من امريكا الشمالية الى جنوب ووسط أوروبا وإلى شرق افريقيا ، وجنوب غرب آسيا .

يؤثر تحكم الاقليم العربى في العلاقات الدائمة بين كثير من اجزاء العالم الى حيوية وأهمية هذا الاقليم في النظام العالمى وقدرته على التأثير عليه ، اذ تؤثر الصراعات المسلحة في الاقليم العربى بشكل واضح وضريح على كل ما له صلة بالتجارة الدولية سواء ما كان منها عبر البحار او ما كان عن طريق النقل الجوى مما يؤدى الى ارتباط كل من الاقتصاد العالمى بشكل عام . وعلى ذلك فان الاقليم العربى - كجزء من الوجود الاستراتيجى العربى - يصبح في حالة القوة احد عناصر التأثير والضغط في العلاقات الدولية ، بينما يصبح في حالة الضعف محطاً لاطماع القوى العالمية العظمى بشكل يهدد امن الجماعة القومية التى تعيش على سطحه ، واذا كان من الممكن تصور ان تسعى الأمة العربية الى الاستخدام الرشيد لمزايا الموقع الجغرافى وتحكمه في العلاقات الدائمة بين القارات في حالة قوتها بالا تستخدم

والتي يمكن التعبير عنها بالأبعاد الجغرافية تؤثر بصورة أخرى على الأمن القومي العربي . ويقصد هنا بالأبعاد الاتساع الأفقي . والعمق الاستراتيجي ، وارتفاع التضاريس . وقبل ان نتطرق الى دراسة هذه الأبعاد وتفصيلها ، وتفصيل تأثيرها على الأمن القومي العربي ، قد يكون من المفضل ان نوضح ان الوضع الامثل للأبعاد الجغرافية لأي اقليم من وجهة نظر الأمن القومي - بمعنى مواجهة التهديد الخارجي - يكون في حالة تساوى او اقتراب الاتساع الأفقي للاقليم القومي مع العمق الاستراتيجي له ، وان ترتفع تضاريس هذا الاقليم عن تضاريس الاقاليم المجاورة او تساويها معها وخاصة على المحيط الخارجي للاقليم وان يتكرر وجود هذه التضاريس على أبعاد مناسبة داخل الاقليم القومي بحيث تشكل خطوطاً دفاعية متتالية للاقليم القومي . ان الوضع السابق يمكن ان يؤدي اولا الى الدفاع عن الاقليم القومي بأقل قوات حيث يمكن المناورة بسهولة من منطقة القلب الى مناطق الحدود على المحيط الخارجي للدولة ، بل انه يسهل مواجهة تهديدات خارجية من عدة اتجاهات استراتيجية في وقت واحد . او في أزمان متقاربة حيث يمكن العس على خطوط مواصلات داخلية فتواجه القوات أكثر الأعداء استعداداً وخطورة ، ثم تنتقل لمواجهة تهديد أقل استعداداً وخطورة قبل ان يتم استعداده . اما ارتفاع تضاريس الاقليم القومي فهي بالإضافة الى ما توفره من قدرة على اكتشاف الأهداف والإنذار المبكر ، عادة ما تشكل موانع طبيعية يصعب اختراقها الا من خلال ممرات محدودة يمكن الدفاع عنها بأحجام قليلة من القوات ويمكن بتكرار هذه الخطوط استنزاف القوة الدافعة لأي تهديد للاقليم القومي وتهيئة ظروف مناسبة لتدميره .

يبدو جلياً من النظرة الأولى الى خريطة الاقليم العربي ان هناك اختلالاً في التوازن بين الاتساع الأفقي للاقليم والعمق الاستراتيجي له . اذ يصل الاتساع الأفقي للاقليم الى حوالي ٨٠ درجة طولية تنحصر بين خط طول ٦٠° شرقاً و ٢٠° غرباً بينما ينحصر العمق الاستراتيجي للاقليم في حوالي ٤٠ درجة عرضية بين خط عرض ٢° درجة جنوباً و ٣٧° درجة شمالاً . أي ان العمق الاستراتيجي - في أقصى درجاته - يساوي نصف الاتساع الأفقي في أقصى درجاته أيضاً . واذا حصرنا الجزء الأكبر من الاقليم العربي وليس الاقليم كله لوجدنا ان الاتساع الأفقي لهذا الجزء يصل الى ٦٠ درجة طولية بين خط طول ٥٠° شرقاً الى ١٠° غرباً ، في حين ان العمق الاستراتيجي يقل الى ٢٠ درجة عرضية بين خطي عرض ١٧° و ٢٧° شمالاً أي ان العمق الاستراتيجي يصل الى ثلث الاتساع الأفقي ويؤثر هذا الاختلال في التوازن بين ابعاد الاتساع الأفقي والعمق الاستراتيجي الى استحالة الاعتماد على قوات مركزية لمواجهة التهديدات من أي اتجاه استراتيجي دون استبعاد المناورة من منطقة الى أخرى وخاصة المناورة بإمكانيات قوى القلب في اتجاه اطرافه مع امكانية المناورة بإمكانيات الاطراف الأفقية للاقليم لصالح بعضها ولكن داخل حدود ضيقة : اولا لحاجة الامكانيات الى زمن طويل للمناورة من طرف افقي للاقليم الى الطرف الأفقي المقابل ، وثانياً - وهو الأهم - لحاجة هذه الامكانيات الى زمن أطول عادة للعودة من هذا الطرف الى مكانها الأصلي اذ تحتاج حينئذ الى زمن للتخلص من المعركة - او بصيغة أخرى لفرض الاشتباك - بالإضافة الى زمن النقل . مما قد يعرض الطرف الأصلي للخطر . لا يبرز الخطر الأعظم من الاتساع الأفقي للاقليم العربي بقدر بروزه من ضحالة العمق الاستراتيجي للاقليم عموماً ، وفي بعض المواضع بصفة خاصة ، اذ ان هذا يعرض الوجود الاستراتيجي العربي على ارض الاقليم القومي للاختراق ، وشطر هذا الوجود الى شطرين او أكثر يصعب او يجعل من المستحيل المناورة او التعاون بينهم ، ولاشك ان أخطر هذه المواضع هو سيناء حيث تصل العمق الاستراتيجي الى حوالي ١٦٠ كم بين بورسعيد والسويس وميزيد عن ذلك قليلاً بين رفح والعقبة . وقد نجح الاستعمار الصهيوني منذ عام

منطقتي البحر الكاربي وخليج المكسيك اللتين تعتبران مناطق تهديد هامة للوجود الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية . ورغم انه لم تظهر أهمية هذا القرب بدرجة كبيرة حتى الآن ، الا ان الأدبيات الغربية التي تهتم بشئون الدفاع والأمن كثيراً ما تتحدث عن خطورة الوجود البحري السوفيتي في شرق الأطلنطي في أنجولا ، مما يوضح مدى ما كان يمكن ان يحدث لو ان هذا الوجود كان في المنطقة العربية شمال غرب افريقيا .

ويتضح مما سبق ان الاقليم العربي في حالة تكامله يكتسب قوة ، يقوته يمكن ان يكون مؤثراً في السياسة الدولية سواء بتحكمه في العلاقات الدولية بين قارات العالم القديم ، وبينها وبين قارات العالم الجديد ، وبتحكمه في مداخل البحرين المتوسط والأحمر بأهميتها الحيوية لكلا الكتلتين العالميتين المتصارعتين ، وبقربه من مواضع التهديد للوجود الاستراتيجي لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وانه يفقد الكثير من هذه القوة في حالة تجزئته . اذ ان العلاقات الدائمة بين القارات يمكن ان تمر في هذه الحالة عبر جزء من الاقليم العربي اذا أغلق جزء آخر ، كما ان مداخل البحر المتوسط والأحمر لاتقع في حدود دولة واحدة ، وعند التجزئة يمكن تقايد أحد هذه المداخل للعبور من المداخل الأخرى ، وتبقى أهمية قناة السويس باعتبارها تتحكم في مدخل مشترك لكلا البحرين وليس لبحر واحد وهي تقع داخل اراضي دولة واحدة . اما قرب الاقليم العربي من كل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فهو يختلف تماماً بتجزئته هذا الاقليم حيث ان المنطقة القريبة من الاتحاد السوفيتي والتي تتمثل أساساً في كل من العراق وسوريا تبعد كثيراً عن المنطقة القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية وهي المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا .

ولابد وان نستنتج من دراسة الموقع الجغرافي للاقليم العربي ان الخصائص الرئيسية لهذا الموقع لاتبرز الا بالترباط بين مناطق معينة في الاقليم العربي وهي العراق وسوريا ومصر واليمن (الديمقراطية الشعبية بصفة خاصة) والمغرب وموريتانيا ويمكن إضافة عمان والامارات (اذا أضفنا مضيق هرمز) وان هذه المناطق تمثل في الحقيقة اطراف الاقليم العربي التي لايمكن ترباطها بدون ترباط باقي دول القلب ، بل ان بعضها لاتكتمل أهميته بدون جيرانه ، فالعراق وسوريا لاتكتمل أهميتهما دون الكويت والأردن ولبنان ، ومصر لاتكتمل أهميتها بدون فلسطين ، واليمن الجنوبية لاتكتمل أهميتها دون الشمالية وجيبوتي والصومال ، والمغرب والصحراء وموريتانيا تكتمل أهميتهما بالجزائر وتبقى ان تونس وليبيا تتحكمان في مضيق بانتيلاريا الذي يتحكم في أحد الممرات الرئيسية بين الشرق وغرب البحر المتوسط ، وان عمان والامارات وقطر والبحرين يتمان التحكم في الخليج . لذا فان الأمن القومي العربي سيرتبط كثيراً بترباط هذه الدول ببعضها وان قوى العالم الخارجية لابد وان تسعى الى التفريق بين هذه المجموعات من الاقطار العربية وبعضها ، وبينها وبين بعضها داخل اقطار المجموعة كما ستسعى كل قوة الى جر هذه المجموعات الى مناطق نفوذها ، وليس مصادفة ان يسعى الاتحاد السوفيتي الى جر العراق وسوريا الى منطقة نفوذه ، بينما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى سحب المغرب وموريتانيا الى منطقة نفوذها . بينما نجد ان مجموعات القلب في مصر وفلسطين بصفة خاصة وفي القرن الأفريقي بدرجة أقل هي أشد المناطق تأثراً بنزاع القوى العظمى ومن أكثر مناطق العالم حساسية مما يؤدي بالضرورة الى محاولة فصلها عن باقي الدول العربية واضعافها حتى لاتقوم بدور فعال يشل قدرة القوى الخارجية .

تأثير الأبعاد الجغرافية للاقليم العربي على الأمن القومي العربي : استعرضنا في السطور السابقة تأثير الموقع الجغرافي للاقليم العربي بالنسبة للعالم ، ولكن الخطوط الخارجية للاقليم العربي

١٩٤٨ في تحقيق انشطار محدود داخل الوطن العربي في المنطقة بين غزة وخليج العقبة ، ويوصف بأنه انشطار محدود لضحالة عمقه نسبيا وقد نجح هذا الاستعمار في زيادة عمق هذا الانتشار منذ يونيو / حزيران عام ١٩٦٧

حيث أصبحت سيناء عازلا استراتيجيا بين الشرق والمغرب العربي ، ولا يغير من ذلك كثيرا انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء تدريجيا منذ أواخر عام ١٩٧٣ ، إذ أن المساحة الأكبر من شبه جزيرة سيناء مازالت فراغا وإن بها بعض القوات الأجنبية من القوات المتعددة الجنسيات ، ومن هذه القوات كتيبة أمريكية تعمل مقدمة لفرقة من الولايات المتحدة تخضع للقيادة المركزية .

لا يقتصر ضحالة العمق الاستراتيجي على سيناء خاصة وأنه يمكن الالتفاف حول الاختراق الأجنبي في فلسطين وسيناء عن طريق الاتصال البحري السريع من خلال البحر الأحمر ، أو خليج العقبة ، والبحر المتوسط . نجد أن أخطار انشطار الاقليم العربي تتكرر خاصة في المغرب العربي في عدة مناطق أهمها المنطقة بين الساحل الليبي في خليج سرت ومرتفعات ثيبستى شمال تشاد ، وكذا بين طرابلس وشمال النيجر حيث يؤدي الاختراق الأجنبي في هذه المناطق إلى عزل الوطن العربي في وادي النيل وآسيا عن المغرب العربي . كما أن الاختراق من جنوب أغادير في المغرب في اتجاه الحدود بين الجزائر وموريتانيا يكون أسهل منه في غيره من المواضع ، ويفصل المغرب والجزائر والوجود العربي شرقهما عن موريتانيا والصحراء المغربية .

تتصف تضاريس الاقليم العربي بشكل عام بأنه منطقة سهول تحدها الهضاب والبحار من جميع الجهات ، وأن جميع هذه الهضاب تقع خارج الاقليم العربي وأن أغلب سواحل الاقليم العربي الخارجية خالية من الموانع الطبيعية التي تشكل خطوطا دفاعية استراتيجية تسهل الدفاع عنها . فنجد أنه إلى الشرق من الاقليم العربي توجد هضبة إيران ، وأن جبال زاغروس - الحد الغربي للهضبة - تقع في إقليم إيراني ، وفي الشمال من الاقليم العربي نجد هضبة الأناضول ، وأن سلسلة جبال طوروس - الحد الجنوبي لها - تقع في إقليم تركيا ، وأنه في جنوب العالم العربي في أفريقيا تقع هضبة الحبشة والهضبة الاستوائية ومرتفعات تبستي ، وهضبة غير ، وأن هذه الهضاب تقع في أقاليم اثيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير وأفريقيا الوسطى ، وتشاد والنيجر على التوالي ، وباستثناء بعض امتدادات هذه المرتفعات داخل الاقليم العربي نجد طبيعة تضاريس الاقليم هي طبيعة السهول ، أما السواحل العربية على البحار المحيطة بها فهي سهلة ولا تشرف عليها موانع طبيعية تمثل خطا استراتيجيا للدفاع عنها . فسواحل الخليج سهلة بعكس الضفة الشرقية للخليج في إيران حيث توجد سلسلة جبال زاغروس وامتدادها ولا يستثنى من ذلك إلا سواحل عمان على خليج عمان إذ يشرف عليها الجبل الأخضر . وسواحل البحر العربي في عمان وشرق اليمن سهلة لا تستند إلى موانع طبيعية بينما تحيط الجبال بسواحل خليج عدن . وتمتد السهول بحذاء الساحل في الصومال . أما سواحل البحر المتوسط فباستثناء قطاعات صغيرة منفصلة فلا توجد موانع طبيعية تشكل خطوطا دفاعية سوى في منطقة المغرب

العربي حيث تشرف جبال اطلس على السواحل الجزائرية المغربية . أما سلاسل الجبال المحيطة بالبحر الأحمر على كلا جانبيه يمكن أن تكون خطا دفاعيا داخليا أكثر منها خطا للدفاع عن ساحل حيث يضعف احتمال العدوان داخل الاقليم العربي ، ولعدم مناسبة البحر الأحمر أصلا للقيام بأعمال إبراز بحري على نطاق واسع وتنحصر قيمتها في أن جبال اليمن وعسير وامتدادهما يمكن أن تشكل خطا دفاعيا ضد المهاجم من الشرق بعد اختراق الجزيرة العربية للوصول إلى الاقليم العربي في أفريقيا ، وكذلك الأمر بالنسبة لجبال البحر الأحمر في مصر والسودان في عكس الاتجاه .

ويزيد من خطورة تضاريس الأرض على الاقليم العربي أن ذلك أدى إلى أن أغلب مياه الأنهار في الاقليم العربي تنبع من هذه الهضاب التي تنبع من خارجه ، فالعراق وسوريا يعتمدان على نهري دجلة والفرات اللذان يتبعان من هضبة الأناضول ولنهر دجلة بعض الروافد تنبع من جبال إيران ، ومصر والسودان يعتمدان على نهر النيل الذي ينبع من الهضبة الاستوائية وهضبة اثيوبيا .

تؤثر ضحالة العمق الاستراتيجي للاقليم العربي على الأمن بتأكيد استحالة الاعتماد على قوة مركزية للاقليم وضرورة وجود كثافة عسكرية مناسبة في أكثر المناطق ضحالة في العمق ، وتبرز فيها سيناء بصفة خاصة ، مع وجود قوات قريبة من هذه المناطق للاستعداد لتعزيزها . في حين أن الطبيعة السهلة لتضاريس المنطقة العربية تستدعي الاحتفاظ بقوات عسكرية عاملة واحتياطية كبيرة لتغطية نقص الموانع الطبيعية ، وأن تتصف هذه القوات بخفة حركة استراتيجية وتعبوية وتكتيكية عالية ، وأن تشكل أنظمة الإنذار المحمولة جوا - وفي أقمار صناعية في المستقبل - عنصرا حيويا في نظم الحصول على المعلومات ، وأخيرا فإن سهولة طبيعة السواحل العربية تستلزم الاحتفاظ بقوات بحرية قوية ، وقوات كافية للدفاع الساحلي ، مع وجود نظام دفاعي بحري متكامل يرتبط بتحصين مناطق المضائق البحرية في هرمز ، وباب المندب ، وقناة السويس وعند تونس والمغرب مع تغطية الفواصل بالغواصات وسفن السطح وطيران البحرية ، وتوفير وسائل للنقل البحري عبر البحر الأحمر لتسهيل المناورة بالقوات بحرا من المشرق العربي إلى المغرب ، وبالعكس بدلا من الالتفاف البحري حول البحر الأحمر ، وخاصة في حالة تعرض الاقليم العربي للانشطار كما هو الحال الآن .

أن وجود منابع الأنهار الرئيسية التي تجري في العالم العربي خارجه ، وضالة مصادر المياه خارج هذه الأنهار تجعل الاقليم العربي مكشوقا ومعرضا للخطر أمام تهديد دول الجوار الجغرافي والقوى التي قد تسيطر عليها أو تتحالف معها ، وتهدد الحياة في أهم مناطق الكثافة السكانية داخل الاقليم ، كما أنها تضع المجتمع العربي في موقف ضعيف في مواجهة هذه الدول . مما يستلزم امتلاك قوة ردع قادرة ومصدقة لدى بلدان الاقليم ، ويستلزم في نفس الوقت تعاوننا أمنيا (دفاعيا) بين المجتمعات العربية التي تحيا على مياه هذه الأنهار على الأقل ، وتزداد الخطورة - والحاجة إلى التعاون الدفاعي بالتالي - في حالة محاولات شد أطراف الاقليم باقتطاع أجزاء جديدة منه وبتشجيع الحركات الانفصالية في داخله ، وخاصة إذا كانت في مناطق أقرب إلى المنبع . □

ندوات ومؤتمرات دولية

المؤتمر السابع عشر لاتحاد المحامين العرب المشاركة الشعبية وتعزيز النضال الفلسطيني

[دمشق : ١٩ - ٢٢ يونيو ١٩٨٩]

أحمد يوسف القرعي

وبعد الجلسة الافتتاحية تم توزيع أعضاء المؤتمر على اللجان المتخصصة الرئيسية وهي : لجنة قضايا الوطن العربي وفلسطين ولجنة للحريات الأساسية وحقوق الإنسان ولجنة استقلال القضاء والمحاماه ولجنة الاقتصاد العربي ولجنة تنسيق التشريعات ولجنة توحيد المصطلحات القانونية ولجنة مكافحة الاستعمار والامبريالية والصهيونية ولجنة اوضاع المرأة العربية ولجنة ابحاث الشريعة الاسلامية ولجنة معالجة قضايا المحامين الشباب . وقد ناقشت اللجان من ضمن اعمالها البحوث والدراسات القانونية المقدمة من مركز البحوث والدراسات القانونية التابع لاتحاد المحامين العرب . ومن بين اعمال لجان المؤتمر نختار عددا من التوصيات والقرارات التي توصلت اليها بعض اللجان :

لجنة قضايا الوطن العربي

وعن أعمال لجنة قضايا الوطن العربي أصدر المؤتمر السابع عشر للاتحاد عددا من التوصيات بشأن التضامن والعمل الوجدوي العربي والقضية اللبنانية والحرب العراقية الايرانية وجنوب السودان وسبته ومليلة والعدوان المستمر ضد ليبيا وارتيريا وبشأن التضامن والعمل الوجدوي العربي جاء بتوصيات المؤتمر :
- يعلن المؤتمر تكليف الأمانة العامة للاتحاد باعداد مشروع تصور قانوني متكامل لدولة الوحدة العربية المنشودة ليكون البند الأول والأساسي في أعمال المؤتمر القادم لاتحاد المحامين العرب بعاصمة الكنانة .

- يحیی المؤتمر انشاء مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي على أساس انهما خطوة أولية على طريق الوحدة العربية الشاملة . ويحرب المؤتمر عن يقينه بأن الآمال المعلقة على قيام هذين التجمعين الوجدويين رهينة بمدى التزامهما في القول وفي العمل

اكتسبت أعمال المؤتمر السابع عشر لاتحاد المحامين العرب ابعادا فكرية وسياسية وقانونية وفقهية ومهنية هامة ، اتسمت بها مناقشات لجانه وبحوثه ودراساته ومحاضراته وحلقاته النقاشية . انعقد المؤتمر في دمشق [العاصمة التي شهدت مولد هذا الاتحاد منذ عام ١٩٤٤] وبرعاية الرئيس السوري حافظ الأسد وتحت شعار المشاركة الشعبية وتعزيز النضال الفلسطيني طريقنا لنهضة عربية شاملة .

ولا عجب ان يكون هذا شعار مؤتمر من مؤتمرات اتحاد المحامين العرب الذي يكرس اعماله في سياق الأهداف القومية والانسانية والمهنية وعبر مستوياته التنظيمية المختلفة من المؤتمر العام الى المكتب الدائم الى الامانة العامة للاتحاد ومقرها القاهرة . وقد تأكد هذا في تقرير وكلمة الأستاذ فاروق أبو عيسى الأمين العام للاتحاد اميل المؤتمر . فقد اوضح الأمين العام مواقف الاتحاد المبدئية من قضايا الأمة العربية وأكد من جديد التزام الاتحاد بالثوابت القومية المبدئية التي ارساها عبر قانونه الاساسي ونظامه الداخلي وممارساته على الساحة العربية طوال ٤٥ عاما معتمدا على الحق كمبدأ والعروبة كهدف .

وبنيابة عن الرئيس السوري حافظ الأسد حضر حفل الافتتاح السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية وقد القى كلمة تناول فيها دور المحامين العرب والأوضاع العربية والدولية الراهنة وأكد على اهمية العمل الجماعي .

واستمع المؤتمر كذلك الى كلمة السيد احمد الخواجة نقيب المحامين المصريين ورئيس اتحاد المحامين العرب الذي اثنى فيها بالعلاقات المصرية السورية بصفة خادمة وبأهمية التضامن العربي بصفة عامة . كما استمع المؤتمر ايضا الى كلمة السيد حسن حداد نقيب المحامين في سوريا ورئيس المؤتمر .

- يهيب المؤتمر باعتراف ونقد الشعب العراقي البطل وقواته المسلحة الباسلة بالنصر .

- يحیی مبادرات العراق الانسانية بالافراج عن آلاف الاسرى الايرانيين دون مقايضة .

- يؤيد مبادرات الحراق السلمية ويؤيد موقفه في مفاوضات السلام وتفسيره للقرار ٥٩٨ ومطالبته بتطبيقه بكافة بنوده وحسب تسلسل فقراته لتحقيق السلام الشامل والعدل الدائم .

- يطالب جميع الدول العربية بتأييد العراق الشقيق ومساندته في موقفه العادل من اجل تطبيق القرار ٥٩٨ وفقا للفقرة السابقة بما يضمن حقوق العراق وسيادته على اراضيه ومياهه والتأكيد على الحقوق التاريخية الثابتة للعراق في شمل العرب وحرية الملاحة الدولية عبر مضيق هرمز .

- يدين المؤتمر محاولة نظام ايران لعرقلة مفاوضات السلام للحصول على مكاسب اقليمية ويطالب الدول المحبة للسلام وكافة المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية بدعم موقف العراق وممارسة الضغط للالتزام بالقرار ٥٩٨ وتنفيذ كامل فقراته والتأكيد على الاسراع بالتبادل الشامل للاسرى بين الطرفين وفقا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ .

- ويأمل المؤتمر أن تكون القيادة الجديدة في سنده الحكم في ايران بداية لعهد جديد يقوم على سلام دائم بين البلدين المتجاورين وبما يعزز علاقة الاخوة الاسلامية .

- وبشأن جنوب السودان تابع المؤتمر باهتمام التطورات الايجابية الاخيرة التي عرفتتها مشكلة جنوب السودان . واعتبارا لاهمية النتائج الأولية التي وقع الوصول اليها بين كافة الاطراف المعنية من اجل الشروع في اعداد الحلول الجذرية الكفيلة بوضع حد نهائي لاعمال الاقتتال .

(١) يعرب عن تأييده الكامل لمبادرة السلام المتفق عليها بين جميع القوى الوطنية في السودان .

(٢) يدعو كافة الاطراف الملتزمة بهذه المبادرة الى الاستمرار في الوفاء بكل بنودها نصا وروحا ، وفي مقدمتها المؤتمر الدستوري الذي سينعقد خلال شهر سبتمبر المقبل في افق اقرار السلام الكامل وتحقيق الوحدة الوطنية في ظل السودان موحد وديمقراطي النهج والمسار .

(٣) ويناشد كافة الدول والمنظمات العربية بالمبادرة بدعم شعب السودان الشقيق ، اقتصاديا وماليا ، ومساعدة جيشه الوطني على التمكن من حماية حدوده القومية ووحدته الترابية .

(٤) يعلن عن مساندته لخيار الحركة الوطنية السودانية والثقافتها حول البرنامج المرحلي للخروج من الازمة الاقتصادية .

- وبشأن الاراضي العربية المقتصبة في المغرب العربي استذكر المؤتمر الواجب القومي في مساندة حركات التحرر العربية ومطالب جماهيرها الواسعة باستكمال تحرير الاراضي العربية المقتصبة في غرب الوطن العربي وحدد مساندته الماطقة للمغرب الشقيق في سعيه الحثيث من أجل تحرير مدينتي سبتة ومليلية والجزر المغربية في البحر الأبيض المتوسط وأوصى المنظمات الساعمة لاتحاد المحامين العرب بتكوين فريق عمل يتابع تطورات هذه القضية وامداد هيأت المحامين بالمغرب بكل الدعم الذي تتطلبه معركة التحرير في المنتديات الدولية .

- وبشأن العدوان المستمر ضد ليبيا تعرف المؤتمر على آخر التطورات المتعلقة باستمرار الحملة الامريكية ضد ليبيا الشقيقة :

وجدد ادانته للعدوان الامريكي المستور ضد الجماهيرية . وناشد المنظمات الدولية والاقليمية للمبادرة بمساندة الشعب العربي في ليبيا والوقوف الى جانبه في مواجهة المؤامرات الامبريالية والصهيونية العالمية .

بالخيار الديمقراطي وياحترام حقوق الانسان .

- يدعو الجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية الى تطوير علاقاتهما الثنائية وتوطيد اواصر الروابط بينهما بما يمكن من تجديد البناء الوجدوى بين القطرين ، وتشجيع بنیان راسخ وشامخ .
- يوجه المؤتمر نداء حارا وعميقا الى القطرين العربيين سوريا والعراق للمبادرة بتنقية الاجواء فيما بينهما وحل الخلافات المستحكمة في علاقاتهما من اجل استئناف العمل على انجاز الخطوات الوجدوية بينهما .

- يدعو المؤتمر جميع الحكومات العربية الى الغاء تأشيرات الدخول بالنسبة للمواطنين العرب وتمكينهم من التنقل بين كافة الاقطار العربية بالبطاقة الشخصية دون حاجة لجوازات السفر . وبشأن القضية اللبنانية سجل المؤتمر بمزيد من التفاؤل بالتطورات الاخيرة للأوضاع اللبنانية وهى تسير في اتجاه البحث عن الحلول الجذرية للآزمة المستفحلة منذ سنوات عديدة :

- يجدد المؤتمر اعلان وقوفه الدائم الى جانب القطر اللبناني الشقيق في تصديه للعدوان الصهيونى وفي تطلع قواه الوطنية والديمقراطية الى تأكيد عروبه وضمان سيادته ووحدته الوطنية وتطوره الديمقراطى السليم .

- يحیی جهود القمة العربية الاستثنائية الاخيرة والقرارات الصادرة عنها فيما يتعلق بالقضية اللبنانية ، وذلك على اساس اعتبار أنها هى البداية الصحيحة لايجاد الحل النهائى للآزمة اللبنانية إذا خلصت النوايا وصدقت العزائم .

- يعرب عن تقديره البالغ للمساعي التى تقوم بها اللجنة الثلاثية من الملوك والرؤساء العرب لانجاز المهمة التى كلفت بها من طرف القمة في اقرب الأجال بهدف الحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله وعرويته وتمكينه من تحرير اراضيه .

- يهيب المؤتمر بكافة القوى الوطنية والديمقراطية في لبنان الى الاسراع في إعادة صياغة البناء الدستوري للوطن اللبناني لما يجسد الحقوق المتساوية لجميع المواطنين ويقضى على الطائفية السياسية ويعتمد الشرعية الديمقراطية وحدها سبيلا الى بعث لبنان الجديد .
- يؤكد المؤتمر أن الحوار الوطنى بين جميع الفصائل المكونة للقوى السياسية الوطنية والديمقراطية في لبنان هو الطريق الصحيح للوصول الى صياغة القرار اللبناني المستقل بعيدا عن كل تفرقة او ضغوط طائفية أو أى احتكاك الى قوة السلاح .

- يطالب المؤتمر كافة الدول العربية بامداد المقاومة الوطنية اللبنانية بكافة الوسائل التى تمكنها من تصديه اساليب النضال ضد الاحتلال الصهيونى ودعم صمود المواطنين في المناطق الواقعة تحت سيطرته .

- ينادى المؤتمر الراى العام العالمى للوقوف ضد الممارسات الاسرائيلية المتمثلة في عمليات ضم الاراضى والمزارع اللبنانية وابعاد المواطنين وتهجيرهم أو تجنيدهم الاجبارى وحمالات الاغتيالات والاعتقالات الفردية والجماعية .

- يدعو المؤتمر كافة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولى الى المبادرة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان التطبيق العاجل لقرارى المجلس رقم ٤٢٥ و٤٢٦ بما في ذلك اللجوء الى مقتضيات المادتين ٤١ و٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

- وبشأن الحرب الإيرانية العراقية أكد المؤتمر على قرارات مؤتمراته السابقة ومكاتبه الدائمة بالوقوف بحزم الى جانب الشعب العراقى الشقيق ودعم نضاله من أجل الدفاع عن الأرض العربية والحفاظ على سلامة اراضيه وسيادته واذ يعتبر انتصار العراق انتصارا للأمة العربية كلها يعلن ما يلي :

الصهيوني، وبما يمكن الجماهير العربية من لعب دورها المنشود في هذا المجال . وبخاصة يوم عربى لتقديم كافة أشكال الدعم لانتفاضة شعبنا الفلسطيني .

(١٠) دعوة المنظمات العالمية للدفاع عن المعتقلين وتقديم كافة أشكال الحماية القانونية لهم .

(١١) يطالب المؤتمر بوضع استراتيجية عربية واحدة لمواجهة الخطر الصهيونى على كافة الأرض العربية .

(١٢) يكلف المؤتمر مركز البحوث والدراسات القانونية بالاتحاد برصد ممارسات العدو الصهيونى واعداد الدراسات التى تسهم في فضح هذه الممارسات والعمل على نشرها وتقديمها كوثائق ومستندات لادانة اسرائيل أمام المحاكم الدولية .

(١٣) يؤكد المؤتمر على أن الصهيونية هى أبشع أشكال العنصرية .. ويدين كافة السياسات الاسرائيلية التى تنتهج ذلك .

(١٤) يطالب المؤتمر الدول العربية بالعمل على توجيه الاعلام العربى فيما يتعلق بقضيتنا القومية عربيا ودوليا وفضح الممارسات العنصرية بموجب خطة عربية وكشف خطورة العدو الصهيونى وسياسته ازاء العالم .

(١٥) يؤكد المؤتمر على أن الوحدة العربية هى الطريق السليم لتحرير كافة الأراضى العربية المحتلة . ومطالبة الدول العربية برسم استراتيجية واحدة لهذا الغرض .

(١٦) يؤكد المؤتمر بأن الصراع بيننا وبين الصهيونية هو صراع حضارى يقوم على أساس الوجود وليس الحدود وعليه فإن فلسطين هى جزء لا يتجزأ من الوطن العربى ولا يحق لأى طرف أن يفرط في أى جزء منه باعتباره ملكا عاما لكل أجيال الأمة العربية ماضيها وحاضرها ومستقبلها .

(١٧) يطالب المؤتمر بتشكيل لجنة دولية لتعريف الارهاب وتمييزه عن الكفاح المسلح للشعوب للدفاع عن حقوقها المشروعة .

(١٨) يوصى المؤتمر الدول العربية بتجنيد كافة الامكانيات الاقتصادية العربية لخدمة قضايا امتنا القومية .. وخاصة ما يتعلق منها بنصرة القضية الفلسطينية .

(١٩) يؤكد المؤتمر على أن التحالف الاستراتيجى الأمريكى الصهيونى والدعم الأمريكى غير المحدود ، واستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لمصلحة العدو الاسرائيل يشكل تحديا للارادة الدولية ، ويجعل أمريكا في موقع العدو من قضايا امتنا العربية .. الأمر الذى يؤكد المزيد من سقوط أمريكا في المواقف المعادية للإنسانية .

(٢٠) يحث المؤتمر بتقدير وإكبار وإجلال جميع المحامين والمعتقلين والمحتجزين على مواقفهم البطولية ضد التمسك بالوطن الاسرائيلى .

(٢١) يؤكد المؤتمر على مطالبة الدول العربية بتخفيف الام الشعب الفلسطينى المحروم من وطنه بتسهيل حقه في الحياة في الوطن العربى وخاصة حق الإقامة والتنقل والعمل .

(٢٢) يناشد المؤتمر كافة نقابات المحامين العربية تقديم كافة وسائل الدعم المادى والدعم المالى خصوصا للمحامين المصريين في الأراضى الفلسطينية المحتلة .

لجنة الحريات الاساسية وحقوق الانسان :

استمعت اللجنة في البداية الى خلاصة وافية للأبحاث المقدمة

لها

كما استمعت اللجنة الى مداخلات الاعضاء واقتراحاتهم ومنافساتهم التى تمت في جو من الحرية التامة وضمان حرية الكلام

وبشأن اريتريا فان المؤتمر وقد استلهم ارواح شهداء الثورة الاريترية في مسيرتها الهادفة الى تحقيق الاستقلال الوطنى :

- يؤيد حق الشعب الاريترى المطلق في حق تقرير مصيره بنفسه بواسطة استفتاء حر يجرى تحت اشراف الأمم المتحدة وفقا لمبادئ القانون الدولى .

- ينادى كافة الدول العربية لتكثيف دعمها للثورة الاريترية ماديا ومعنويا والقيام بواجبها في رعاية وإغاثة اللاجئين الاريترين في السودان وفتح اوسع مجالات التكوين امام الشباب والطلاب الاريترين .

- يدعو الى ادراع القضية الاريترية في جدول اعمال الجامعة العربية للاعداد لطرحها امام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة باعتبار أنها صاحبة القرار الاتحادى بين اريتريا واثيوبيا .

- يناشد القوى الدولية الصديقة بتأييد النضال الاريترى من اجل التمتع بحق تقرير المصير وحل النزاع الاريترى الاثيوبى وفق قرارات الأمم المتحدة .

لجنة فلسطين :

١ - يؤكد المؤتمر على جميع توصيات وقرارات اتحاد المحامين العرب المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصادرة عن مؤتمرات الاتحاد ومكاتبه الدائمة السابقة . ويطلب باتخاذ كافة الوسائل والاجراءات للعمل على تنفيذها .

٢ - يحث المؤتمر صمود الشعب الفلسطينى وانتفاضته المباركة في الأرض المحتلة .. ويشيد بمشاركة كافة فئات الشعب الفلسطينى في ثورة الحجارة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية المحتل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى حتى يحقق كامل اهدافه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على كامل ترابه الوطنى وعاصمته القدس .

٣ - يدين المؤتمر سياسة الطرد والابعاد التى تمارسها سلطات العدو الصهيونى ضد مناضلى الشعب الفلسطينى .. كما يدين سياسة اقامة المستوطنات ونسف المنازل والاعتقال والاستيلاء على الأرض .

٤ - يؤكد المؤتمر على قومية الحركة مع الدو الصهيونى وأن يبدأ تنفيذها بدلا من أن تبقى شعارا ، ويهيب بكافة الدول العربية بأن تقدم كافة أشكال الدعم لنضال الشعب الفلسطينى .. وار تسهم بنسبتها في معركة التحرير .

٥) يناشد المؤتمر جموع المحامين العرب بأن يسهموا في تقديم كافة أشكال الدعم لنضال الشعب الفلسطينى وانتفاضته المباركة .. وذلك من خلال تقديم دعم مالى ثابت ومحدد دوريا .

٦) يؤكد المؤتمر على أن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى في دورته الأخيرة المنعقدة بالجزائر تشكل خطوة متقدمة وتكتيكا مرحليا شريطة أن لا تتعارض هذه القرارات مع استراتيجية تحرير كافة الأراضى العربية المحتلة في فلسطين .. والتمسك بالميثاق الوطنى الفلسطينى وعدم المساس به .

٧) يوصى المؤتمر بتشكيل سكة شعبية دولية لحاكمة النظام الصهيونى على الجرائم والمذابح وسياسة الابادة العنصرية التى ارتكبتها ضد الشعب الفلسطينى .

٨) يدين المؤتمر الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتقديمها كافة أشكال الدعم المكيان الاسرائيلى بما يمكنه من الاستمرار في سياسته العدوانية ضد الشعب الفلسطينى والأمة العربية .

٩) يطالب المؤتمر كافة النقابات والمنظمات الشعبية والمهنية في الوطن العربى باستنهاض حركة شعبية عربية لدعم النضال الحادل للشعب الفلسطينى .. حتى يتمكن من تصعيد نضالاته ضد العدو

واجترام الرأي والرأي المخالف وأصديت عدداً من التوصيات في مقدمتها :

- يؤكد المؤتمر قرارات وتوصيات المؤتمر السادس عشر للمخامين العرب (الكويت ١٩٨٧) ويطالب الدول العربية إعادة النظر في دساتيرها وتظلمها التشريعية وفقاً لأحكام الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان بإزالة كافة النصوص المتعارضة معها وبخاصة القوانين واللوائح والأوامر المقيدة للحرية ويطالب الدول العربية التي لم تصدر دساتيرها الدائمة أن تلك التي أصدرت دستوراً مؤقتاً سرعة إصداره في إطار الشرعية وإستكمال حاجة المواطنين من التشريعات داخل إطار من التنظيم القانوي يكفل حق المشاركة للجميع في تكوين الإرادة العامة وضمان مبدأ الفصل بين السلطات وتأكيد استقلال القضاء والمحاكمة ووضع السجون تحت إشراف القضاء وتأمين الحد الأدنى للمسجونين وفقاً لأحكام الاتفاقية الدولية .

- يطالب المؤتمر الدول العربية التي لم تصادق على الوثائق الدولية لحقوق الإنسان بالإسراع بتصديقها وبخاصة العهدين الدوليين بشأن الحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق به ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية مناهضة التعذيب وإزالة التمييز العنصري ، واتفاقية إزالة التمييز ضد المرأة والاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل ، وتطالب الدول العربية بتنفيذ التزاماتها بموجب هذه المواثيق وتقديم تقاريرها الدورية إلى اللجان المتخصصة في الأمم المتحدة .

- يؤكد المؤتمر ويطلب الحكومات جامعة الدول العربية بسرعة التصديق على « الإعلان العربي لحقوق الإنسان » المحال على مجلس الجامعة منذ أكثر من خمسة عشر عاماً أو إصدار بيان بالأسباب الحقيقية التي تؤخر تصديقه لبيان الحقيقة للرأي العام العربي الذي طالبت معظم منظماته الشعبية بتصديقه ، ويدعو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالسعي لتشكيل محكمة عدل عربية على غرار محكمة العدل الأوروبية لتكوين آلية للالتصاق في المسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان مع ضمان حق المواطن العربي باللجوء إليها .

- يحث المؤتمر الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة العربية بشأن دعوة المنظمات الإقليمية والقارية المعنية بحقوق الإنسان إلى اجتماعاتها بصفة مراقب على أن تعقد اجتماعاتها الدورية بالعواصم العربية المختلفة ويعتبر المؤتمر أن هذا الإجراء سوف يساعد على دفع الجهود الرسمية العربية لاتخاذ خطوات بناءة في ميدان حقوق الإنسان توفر الحد الأدنى من الضمانات والآليات التي تعزز الحريات الأساسية للمواطن العربي بشكل عام .

ولا يفوت المؤتمر أن يوجه الشكر والتقدير للأمانة العامة للجامعة العربية على ما تقدمه من عون للأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب لانجاح أنشطتها ومن بينها السماح للاتحاد في المشاركة بصفة مراقب في أعمال لجنة حقوق الإنسان ولجنة المرأة واللجنة القانونية

يعلم المؤتمر ارتياحه لمنح جائزة القذافي لحقوق الإنسان للمناضل الأفريقي نيلسون مانديلا ، ويشيد بالتطورات التي جرت مؤخراً بإطلاق سراح السجناء السياسيين وهدم السجون وإلغاء كافة القيود على سفر المواطنين الليبيين وتأسيس لجنة ليبية لحقوق الإنسان ، ويأمل المؤتمر تعزيز هذه الإجراءات باستقلال القضاء وضمان حق المتداعين في اختيار محاميهم وقاضيه الطبيعي .
توصي اللجنة بأدانة الممارسات الإسرائيلية المنهكة لحقوق الإنسان في الجنوب اللبناني من ناحية هدم المنازل والزج في السجون والاعتقالات

دون محاكمة وتعذيب المعتقلين داخل السجون وطرد المواطنين اللبنانيين من قراهم في جنوب لبنان كما جرى ويحدث الآن في بلدة شبعاء في العرقوب من الجنوب اللبناني حيث طرد ما يقارب ثلث سكان أبناء هذه البلدة ومحيطها وأصبح أهلها يعيشون غرباء في وطنهم ولا يسفح لهم بالعودة إلى أرض الجنوب اللبناني إضافة إلى انتهاك آخر خطير يتعلق بعملية التطبيع والادارة المدنية المرتبطة مباشرة بإسرائيل فيما يتعلق بالصحة والتربية والعمل وسائر الخدمات كما لو كانت البلدة من بلدان الكيان الصهيوني .

لجنة مكافحة الاستعمار والامبريالية والصهيونية والعنصرية :

بالنظر إلى أن الاستعمار مازال يرسخ أقدامه على أرض الوطن العربي بمختلف مظاهر وجوده سواء الاستعمار التقليدي أو الاستيطاني أو الاستعمار الحديث الذي يتمثل في أشكال السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية .

وتذكيراً بما تشهده الساحة الدولية من مظاهر القلق العميق على مصير الإنسانية ، بسبب استمرار التوترات الدولية ومخاطر الحرب النووية ، واستمرار التحالفات العسكرية أو مظاهر التهديد بالحرب وأشكال التدخل الامبريالية .

ومع ملاحظة استمرار المؤامرات الدولية الامبريالية على حقوق الشعوب في الاستقلال والتحرر ، ومحاصرة حركات التحرير الوطنية ، وتكثيف عمليات الحصار ودعم التوترات الإقليمية بشكل مباشر أو غير مباشر رغم التظاهر بتقديم الحلول الشكلية لمعضلاتها مع بقاء عناصر التوتر الكامنة .

وإستنكاراً لمظاهر التفرقة العنصرية في عدد من المجتمعات التي يحصيها الاستعمار وقوى الامبريالية مثل النظم العنصرية والصهيونية في الوطن العربي وأفريقيا .

من ادراك مؤتمر المحامين العرب السابع عشر لمثل هذه الحقائق يوصي المؤتمر بالآتي :

- أدانة كل المحاولات الامبريالية والرجعية العالمية لتعويق الدعوة لقرار السلام على المستوى العالمي واستنكار مخططات الإبقاء على مناطق التوتر في العالم عن طريق تنمية إنتاج أسلحة الدمار النووية المتطورة وتسليح الفضاء وتعويق مفاوضات نزع السلاح والتدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة . ويعتبر المؤتمر أن حركة التحرير العالمية والنضال الوطني من أجل حق تقرير المصير وانتزاع حقوق الشعوب في ثرواتها والسيطرة على مقدراتها ، وتحرر نفسها من الديون والقروض والمعونات الممنوحة من شروطها وخلق نظام عالمي جديد يوثق الحق في التنمية تعتبر كل ذلك جزءاً من حركة التحرير العالمية التي تستهدف تحقيق السلام الدولي على أسس راسخة من العدل والأمن لشعوب العالم .

- اعتبار أن السلام العالمي والاستقرار الإقليمي لا يمكن أن يتحقق في وطننا العربي قبل أن يتحقق السلام الشامل والعدل وذلك باقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعودته إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين ، وقبل أن يتحقق الانسحاب الشامل والفوري للقوات الصهيونية من الجولان العربية وجنوب لبنان ويطالب المؤتمر أن تقف جميع القوى العربية الشعبية والحكومية إلى جانب الشعب العربي الفلسطيني على انتزاع حقوقه بكافة الوسائل بما فيها حق الكفاح المسلح ضد أرباب الكيان الصهيوني .

- يناشد المحامون العرب المنظمات الشعبية وغير الحكومية والدولية كما يناشد الحكومات العربية وغير العربية المحبة للسلام أن تقف جميعاً وراء تأكيد القرار ٢٣٧٩ بأعباره إعلاناً عالمياً لأدانة النزعة

مواجهة العنصرية والصهيونية والتنسيق مع الجهود الاقليمية والدول في هذا المجال
ان المحامين العرب ان يستهدفون تعبئة جهد الشعب العربي لمواصلة النضال ضد الاستعمار والعنصرية والصهيونية يفلحون ان هدف التحرر والسلام والتقدم لا يتحقق الا بالعمل المشترك مع حركة التحرر العالمية والقوى التقدمية والمنظمة للسلام في العالم من اجل دفع حركة السلام على المستوى العالمي لتجنب الحرب والاضطرابات الاقليمية ووقف صناعة الاسلحة المدمرة والعمل على نزع الموجود منها
دعم دور الأمم المتحدة السلمي والمنظمات الدولية المتخصصة في مجال التنمية والمنظمات غير الحكومية التي تسهم في مزيد من المشاركة الشعبية في قضايا السلام والتنمية
دعم دور دول عدم الانحياز والمنظمات الاقليمية في العادات المختلفة خاصة في دورها لمساعدة حركات التحرير الوطنية ووضع أسس للتنمية المستقلة المحررة من اعباء الديون والقروض الاستغلالية
التصدي للمؤسسات المالية الدولية والحيلولة دون استثمارها كأداة في يد الامبريالية وشكلا من اشكال الاستعمار الجديد لفرض شروطها على شعوبنا . والتصدي لكل محاولات الاستعمار الجديد لفرض التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية والترويج لانماء الحيدة الاستهلاكية واستغلال ثروات الشعوب الفقيرة وتسخير الصهيونية والعنصرية لخدمة اهدافه باعمال الردع او التسلل بالوسائل المختلفة للسيطرة على شعوبنا العربية ان المؤتمر ان يحمي تطلع شعبنا العربي للتحرر الشامل وتحقيق التقدم الاجتماعي والديمقراطي يؤكد على ان قضايا الشعوب لا تتجزأ في العدل والحرية
كما يدرك ان العالم يتحرك سريعا في ظل التجمعات الكبيرة ويدرك ان الشعب العربي - كان وما يزال - يعيش دائما متطلعا للوحدة العربية الشاملة من اجل توحيد جهده في مواجهة الاستعمار والامبريالية والصهيونية من جهة ، ومن اجل بناء حياة سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة ومتقدمة تحياها شعوبنا في ظل الحرية والرخاء

قرارات وتوصيات لجنة الاقتصاد العربي :

عقدت لجنة الاقتصاد العربي اجتماعاتها في اطار اعمال لجان المؤتمر السابع عشر للمحامين العرب بدمشق وناقشت الاوراق التالية التي اعدتها اللجنة :

اولا : الاقتصاد العربي والتحديات الخارجية
ثانيا : المياه والغذاء والسياسة في الوطن العربي
ثالثا : أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في الوطن العربي
رابعا : شرعية ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولي

كما ناقشت اللجنة ورقة عن تجربة التكامل الاقتصادي بين تونس والجمهورية الليبية

وبعد ان نوقشت الاوراق المقدمة مناقشة مستفيضة انتهت اللجنة الى ما يلي :

اولا : التأكيد على مجموعة التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي في المرحلة الراهنة وانها :

١ - تنامي الفجوة الغذائية بين الانتاج والاستهلاك في الوطن العربي بما يؤدي اليه ذلك من ازدياد التبعية الغذائية في مواجهة العالم العربي بما يشكل تهديدا خطيرا للامن القومي العربي

العنصرية العنصرية للصهيونية وتاكيدا لوجودها العدواني تفلح ارض فلسطين والوطن العربي ، وهو اداة في نفس الوقت لتحالفات النظم العنصرية والصهيونية في عدوانها المستمر على الشعوب العربية والافريقية

- والمحامين العرب الذين يدركون اهمية النضال المشترك على الساحة العربية والافريقية يناشدون المنظمات الشعبية والحكومية على المستوى العربي والافريقي للوقوف الى جانب نضال شعب جنوب افريقيا ضد النظام العنصري الحليف للنظام الصهيوني في فلسطين ويطالبون بتقديم كافة اشكال المساعدة لحركات التحرير الوطنية وفي مقدمتها حزب المؤتمر الوطني الافريقي ويدعون للاشتراك على نطاق واسع في الحملة العالمية للافراج عن المناضل المحامي نيلسون مانديلا دون شروط ويحيون كل الجهود العربية والعالمية الساعية

- ويقف بذلك المحامون العرب مع نضال شعب ناميبيا لاستكمال اجراءات استقلاله وجنى ثمار نضاله الطويل بقيادة حزب سوابو الذي لم يتخل يوما عن السلاح ولم يتوان عن تحقيق استقلاله بكافة الطرق في اطار قرار الأمم المتحدة ٢٤٥ لسنة ١٩٧٨ الذي يضمن له الاستقلال الكامل

ويحيي المؤتمر الموقف الصلب للشعب الانجولي الذي يقف الى جانب نضال شعب ناميبيا وجنوب افريقيا بالمساندة الايجابية والفعالة ضد المناورات لتأخير انتصارهما كما يحيى وقوف دول المواجهة الافريقية وتحملها الصعاب من اجل التحرر الشامل بالجنوب الافريقي

- ويناشد المؤتمر كافة الاطراف المعنية بقضية الشعب الارتيري لضمان حقه في تقرير المصير ويطالب الدول العربية والافريقية باستخدام مساعيها الحميدة لضمان حل سلمي وعادل لكفالة حق الشعب الارتيري

كما يطالب المؤتمر الدول العربية والافريقية باستمرار وقفها الايجابية الى جانب الشعب التشادي حتى يتحقق له الاستقرار الكامل وحملية استقلاله من التدخل الاستعماري الفرنسي

ان المؤتمر وهو يدين كافة اشكال الاستعمار والامبريالية والعنصرية انما يبرأ بالامة العربية نفسها ان تسمح باستمرار وجود اثار المخططات الاستعمارية على ارضها بابقاء اشكال الممارسات العرقية او العنصرية او التفرقة الاجتماعية ويرى المؤتمر ان الالتزام بمبادئ الديمقراطية والعدل الاجتماعي والتحرر الوطني الشامل هو الوسيلة الفعالة لحماية شعبنا العربي من كل المخططات الامبريالية وتوقيف القدرة لشعبنا على مواجهة هذه الاثار والتصدي لها باليات التغيير الاجتماعي الخلاق واشكال التقدم والازدهار والتحرر من ربقة الديون والمعونات الخارجية بالاستخدام الصحيح لثروات الشعب العربي وطاقاته البشرية دون تدخل امبريالي لادارتها او استغلالها وتحويلها الى اداة لقمه

- يدعو المؤتمر كافة النقابات والهيئات الشعبية والثقافية لدعم اللجنة العربية المناهضة للصهيونية التي انشأتها الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب بمقرها لتجمع جهود كافة المعنيين بالنضال ضد العنصرية والصهيونية ويدعو المؤتمر الى تبني كل المعنيين لبرنامج العمل العربي المناهضة للعنصرية والصهيونية الذي ناقشته لجان المؤتمر كما يدعو الى اقامة لجان فرعية في كل قطر عربي للعمل المشترك من اجل التصدي لمحاولات الامبريالية والصهيونية لالغاء قرار الأمم المتحدة ٢٣٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويدعو المؤتمر كافة المنظمات الشعبية وغير الحكومية لتنسيق جهودها مع اللجنة العربية في اشكال من العمل المشترك والمؤتمرات والندوات لتعبئة الجهود في

ب - ضعف البنية الصناعية في الوطن العربي وغياب الانساق التكنولوجية المحلية بما يؤدي اليه ذلك من ازدياد الاعتماد على الخارج خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجية وبالسلع الرأسمالية .

ج : استمرار هجرة العقول العربية الى الخارج الامر الذي يمثل نزيفا مستمرا للطاقت البشرية العربية .

د : تنامي الديون العربية الخارجية بصورة مفرغة الامر الذي فتح الباب على مضراعية امام تدخلات الدول الدائمة وهيئات التمويل الدولية لفرض شروطها المجحفة والتي تمس بشكل مباشر السيادة الوطنية ومصالح الفئات الفقيرة

هـ : استمرار اشكال التطبيع الاقتصادي والسياسي والثقافي مع العدو الصهيوني التي تشكل انتهاكا صارخا لمقررات الجامعة العربية بشأن المقاطعة العربية الشاملة لاسرائيل

و - أزمة المياه التي بدأت تتضح معاملها والتي باتت تهدد معظم الدول العربية والتي أصبحت واحدا من اهم محاور الصراع العربي الصهيوني ومصدرا لصراعات محتملة مع دول الجوار .

ز : الخطر الداهم الناتج في تنامي نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الوطن العربي ، حتى في القطاعات التي يوجد فيها بديل وطني عربي ، الامر الذي يشكل عائقا امام تنمية القدرات الانتاجية والتكنولوجية العربية

ثانيا : ناقشت اللجنة قضية التجمعات الاقليمية العربية وموقعها من النظام الاقتصادي العربي ومدى تأثيرها على تحقيق التعاون او التكامل الاقتصادي العربي ، واكد المشاركون على ان التجمعات هذه يجب ان تسعى الى مزيد من التكامل والى تحقيق المزيد من الاستقلال الاقتصادي في مواجهة الخارج من خلال استراتيجيات تنموية تقوم على التو الى الداخل واشباع الحاجات الاساسية للمواطن العربي

ثالثا : قررت اللجنة التوصيات التالية :-

١ - ان استمرار التحديات الخارجية للاقتصاد العربي المشار اليه سابقا يرجع بشكل الى استمرار حالة التجزئة العربية وتنامي الاتجاهات القطرية والاقليمية من ناحية والى استمرار الهيمنة الامريكية الصهيونية على المقررات العربية من ناحية اخرى ومن ثم فلا سبيل لمواجهة هذه التحديات الا بدفع حركة الوحدة العربية بأشكالها المختلفة في اتجاه دعم القدرات العربية الذاتية وذلك في اطار ديمقراطي يكفل اوسع المشاركة للجماهير العربية لذلك توصي اللجنة بضرورة ان يساهم اتحاد المحامين العرب بدور فعال في خلق رائج عام عربي تزايد ويتضاعف في اتجاه المزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

٢ - تشكيل لجنة خاصة من اتحاد المحامين العرب لدراسة ومتابعة أزمة المياه في البلاد العربية بابعادها السياسية والاقتصادية والقانونية باعتبارها سببا من اسباب الصراع في المنطقة العربية وخاصة بين اسرائيل والعرب باعتبارها مصدرا لصراعات مستقبل بين الدول العربية وبعض دول الجوار الاخرى .

٣ - ضرورة استمرار متابعة اتحاد المحامين العرب لقضية التبيعية الغذائية في الوطن العربي والمساهمة في خلق رأي عام واسع وضابط في اتجاه التاكيد على ضرورة تحقيق الامن الغذائي العربي من خلال الاستخدام الامثل للموارد العربية خاصة في السودان الذي تتمتع بإمكانات زراعية كبيرة .

٤ - توصي اللجنة بان يساهم اتحاد المحامين العرب حول كافة المؤسسات الشعبية في التوعية بمخاطر تفاقم أزمة المديونية العربية بابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على فضح شروء الدول الدائمة وهيئات التمويل الدولية كل ذلك في اطار من

التعاون مع المؤسسات الشعبية المماثلة في باقي دول العالم الثالث المدينة من اجل خلق رأي عام قوى في دول الجنوب ضد سلاح المديونية الذي بات يهدد مستقبل الاجيال القادمة في هذه الدول . كما توصي اللجنة في هذا الصدد بضرورة التاكيد على تنمية القدرات الاقتصادية الذاتية في الوطن العربي ودفع عجلة التعاون الاقتصادي العربي ودعوة رؤوس الأموال العربية المهاجرة الى الاستثمار في الوطن العربي .

٥ - توصي اللجنة بضرورة العمل على حث الحكومات العربية على دعم وتعزيز المشروعات المشتركة العربية وانشاء المزيد منها في المجالات الانتاجية ، وعلى اهمية احلال هذه المشروعات المشتركة العربية محل المشروعات الدولية .

٦ - توصي اللجنة بضرورة العمل على دعم القدرات التكنولوجية العربية عن طريق بناء انساق لتكنولوجيا وطنية وقومية تساهم رؤوس الأموال العربية في دعمها كما توصي اللجنة باهمية توحيد قوانين الاستثمار وقوانين نقل التكنولوجيا في العالم العربي دعما للقدرات التفاوضية العربية في مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات

ب - توصي اللجنة بأن يولى اتحاد المحامين العرب اهتماما خاصا لقضية كفالة الحقوق الاساسية للعالة العربية المتنقلة داخل الوطن العربي

٧ - ضرورة دعم وتعزيز دور المؤسسات المنبثقة عن الجامعة العربية خاصة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنحها الصلاحيات القومية اللازمة والالزمة للدول الاعضاء في الجامعة العربية بحيث تصبح المقررات الصادرة عن المؤسسات العربية جزءا لا يتجزأ من التشريعات المعمولة بها في الدول الاعضاء في هذه المؤسسات

٨ - ضرورة ان يمارس اتحاد المحامين العرب دورا فعالا في دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة سياسيا واقتصاديا وتوصي اللجنة في هذا الشأن بأن يكون لاتحاد المحامين دور قيادي فعال في تشكيل لجان شعبية لدعم الانتفاضة سياسيا واقتصاديا وتوصي اللجنة ايضا بضرورة دراسة ومتابعة مخاطر استنزاف اسرائيل لموارد الارض المحتلة خاصة الموارد المائية

٩ - تؤكد اللجنة على ضرورة دعم العراق الشقيق على طريق احلال السلام العادل في منطقة الخليج هذا السلام الذي يحفظ للعراق وللأمة العربية حقوقها المشروعة خاصة فيما يتعلق بالسيادة على مياه شط العرب

١٠ - توصي اللجنة بضرورة العمل على دعم دول المواجهة مع العدو الصهيوني اقتصاديا واجتماعيا بما يعزز قدرتها على الصمود والتصدي

١١ - توصي اللجنة بضرورة العمل على دعم الاقتصاد اللبناني من اجل اعادة تعمير لبنان العربي الموحد حتى يستعيد دوره في الاقتصاد العربي ، الامر الذي تمكنه من المساهمة في المواجهة العربية الشاملة للعدو الصهيوني

• • •

وأخيرا فان المؤتمر السابع عشر للاتحاد قد حظى بأهمية ملحوظة استمدتها من توقيت انعقاده في اعقاب مؤتمر القمة العربية بالدار البيضاء والذي يمثل بما اسفر عنه املا في ان تستقيم مسيرة العمل العربي على صعيده الرسمي ولينفتح الطريق الى صخوة عربية تستوعب حقائق التاريخ ومتغيرات العصر مع استشراف واع للمستقبل

ندوة مجلس التعاون العربى : الواقع والآفاق

[٢٠ مارس ١٩٨٩]

د . عطيه حسين أفندى

وأوروبا ، والمطلوب هو توزيع الأدوار بين هذه التجمعات العربية .
(٧) ضرورة ربط جميع الصناعات التى سوف تقام والمشرعات
التي سوف تستحدث بالأمن القومى العربى ، مع التأكيد على
الاهتمام بالصناعات المتطورة الناهضة وليس الصناعات التقليدية .
ثم قدم د . حازم الببلاوى عرضاً تاريخياً مختصراً لتجارب
التكامل الاقتصادى العربى ، مؤكداً على ضرورة تقنين حق الملكية
وحق العمل فى دول المجلس وعدم الاقتصار على تحرير التجارة
وانتقال السلع .

وكانت مجمل آراء سيادته كما يلي :

(١) أن هناك عقبات غير مرئية فى مجال التكامل ، فرفع الحواجز
الجمركية فى حد ذاته لا يكفي ، إذ يجب أن يمتد العمل والجهد
ليشمل المسائل البيروقراطية تحديد المواصفات الفنية والمؤهلات
والمهارات

(٢) على مجلس التعاون العربى أن لا يقتصر نشاطه على المشروعات
المشتركة بين الحكومات بل لابد من مشاركة مختلف المؤسسات
وقطاع الأعمال الخاص

(٣) هناك شروط لازمة لنجاح التجمع العربى وهى تقارب النظم
السياسية - تحقيق الديمقراطية فى وحدات التجمع - المشاركة
الشعبية ، وبصفة خاصة حق الملكية وحق العمل .

(٤) لابد أن يدرك مجلس التعاون العربى أن الثروة العالمية قد
أصبحت اليوم - أى فى مرحلة الاقتصاد المالى العالمى - ثروة رمزية ،
تنتقل ملكيتها بين دول العالم بأجهزة الاتصال الحديثة .

(٥) لابد من الامساك بشروط النجاح والاصرار على الحفاظ على
التجربة ، وأن يكون الاهتمام الأساسى بالعقبات غير المرئية لكى
نتفادى فشل هذه التجربة كما حدث للتجارب السابقة .

أما الدكتورة نادية سالم النمر فقد تناولت الجوانب الاقتصادية
والتكنولوجية للتكامل العربى ويمكن أن نجل أفكار ومقولات د .
نادية سالم فى الآتى :

(١) أن التكامل الاقتصادى العربى يمكن أن يتحقق له النجاح إذا
كانت هناك ارادة موحدة للقيادة السياسية فى الافكار العربية
موضوع التكامل قادرة على تحديد المداخل الأساسية التى يبدأ بها
التكامل .

(٢) ضرورة الانماف بالظروف المحلية والاجتماعية الخاصة بكل دولة
من دول التكامل على حدة حتى يمكن لكل منها تحديد احتياجاتها
وامكانياتها بشكل دقيق

(٣) وضع خطة اقتصادية تصمم خلال مراحل زمنية تكون قادرة
على تحقيق الآتى :

١ - الحساب الدقيق للنسب الضرورية للتطور الاقتصادى لكل دولة

نظم مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة
القاهرة ، ندوة ليوم واحد (٢٠ مارس ١٩٨٩) بعنوان « مجلس
التعاون العربى الواقع والآفاق » وشارك فيها لفيف من أساتذة
العلوم السياسية والاقتصاد والخبراء والباحثين فى مختلف المجالات
والذين مثلوا مراكز البحث المختلفة وهيئات الدولة مثل الخارجية
والقوات المسلحة والأمن القومى كما شارك فيها بعض الدبلوماسيين
العرب بصفاتهم الشخصية وليست الرسمية

تضمنت الندوة ثلاث جلسات ، اختصت الأولى منها بالجوانب
الاقتصادية والتكنولوجية ، وناقشت الثانية الجوانب السياسية وبناء
مؤسسات المجلس ، بينما خصصت الجلسة الثالثة لعرض الجوانب
الاقليمية والدولية ، ثم ختمت الندوة بجلسة ختامية قصيرة .

١ - الجوانب الاقتصادية

بدأ الأستاذ الدكتور محمود محمود الامام فقدم عرضاً لخبرته
التاريخية والوظيفية فى مجال العمل العربى المشترك خاصة فى بعده
الاقتصادى وقد تركزت وجهة نظره بشأن قيام مجلس التعاون
العربى كمشروع جديد من مشاريع التكامل الاقليمى العربى فى أنه
يرى ضرورة أن يكون هدف المجلس هو خلق نظام عربى جديد
باعتباره يمثل قلب الوطن العربى وتحيط به ايران واسرائيل .
ويتلخص عرضه فى الآتى :

(١) ضرورة التساؤل عن موقف الدول العربية التى لم تدرج فى
عضوية أى من التنظيمات الاقليمية الثلاثة القائمة الان فى الوطن
العربى : مجلس التعاون لدول الخليج العربية - مجلس التعاون
العربى - اتحاد المغرب العربى والمقصود بهذه الدول : السودان ،
سوريا ، لبنان ، الصومال ، جيبوتى ، اليمن الجنوبي .

(٢) القلق حول استمرار التدرج والتمهل مع التأكيد على ضرورة
تحديد معنى « الواقعية » ، وهى الصفات التى أصبحت ملازمة
وشائعة فى وصف التجمعات الاقليمية العربية .

(٣) جدلية الإنتاج والتجارة ، وهل الصفة الغالبة تكون تكاملاً
وتعاوناً فى مجال التجارة أم فى مجال الإنتاج وما يترتب على ذلك
ويتفرع عنه من مشكلات وما تحتاجه من جهود وخبرات .

(٤) البحث فى كيفية تحقيق التوازن بين المنافع والمصالح
المتبادلة ، مع الحفاظ على استمرار التجربة التكاملية ذاتها .

(٥) ما هية القوى المحركة للسوق فى نطاق مجلس التعاون العربى
سواء كان النظام يقوم على القطاع العام أو القطاع الخاص أو حتى
يجمع بينهما ، لكل منهما .

(٦) ضرورة البحث فى العلاقة الاقتصادية بين الدول العربية
والدول الاوربية أو بباقي دول العالم على أساس أن التجمعات
الاقليمية العربية اجزاء لظاهرة واحدة هى تباين المصالح بين العرب

أو قصور وأنه حتى القوى الشعبية المجدد نشاطها تعبر عن نفسها بطريق أو بآخر . ويذهب الدكتور أسامة إلى أن المشكلة في مصر هي أزمة فعالية أو أزمة أداء .

ويخلص إلى أن هناك خلافا بين النظام السياسي في مصر وبين النظم الثلاثة الأخرى القائمة في دول المجلس الثلاث العراق - الأردن - اليمن خاصة فيما يتعلق بالحريات العامة وحقوق الإنسان ، وأن كان يؤكد في النهاية على أن هذا لا يشكل قيدا حقيقيا أو يقف عقبة كأداء أمام قيام المجلس بأداء دوره بفعالية فالعبرة هنا بالممارسة .

أما بحث د . عبد المنعم سعيد فقد دار حول تجربة المجلس في ضوء تجارب عالمية مقارنة لما هو أكثر من ذلك . ويمكن تلخيص آرائه في الآتي :

أن الاندماج أو التكامل هو عملية Process لتجميع أجزاء في كل يختلف تماما عن مكوناته وأجزائه ، وأن هذه العملية في الواقع تشهد قطبين متناقضين : اندماج تفتت وفي كل التجارب العالمية كانت هناك أربعة مشاكل أو مسائل أو إشكاليات :

(١) إشكالية الأمن أو التكيف مع البيئة الخارجية لمجموع وحدات التكامل (٢) مدخل الاندماج : هل هو سياسي أم اقتصادي أم ثقافي أو كلها معا أو بعضها (٣) إشكالية العلاقة بين مركز التكامل والأجزاء التي تسعى إلى التكامل فيما بينها (٤) إشكالية عدم التكافؤ : الغنى والفقر أو الثروة ، المساحة ، السكان وما شابه ذلك .

ويخلص الدكتور عبد المنعم سعيد إلى أن اتفاقية مجلس التعاون العربي لم تقصص صراحة عن إشكالية الأمن ، وبخصوص مدخل التكامل يرى ضرورة تركيز مجلس التعاون على مختلف عناصر الاقتصاد من الإنتاج وتجاره وما إلى ذلك ويثير هنا مسألة الكفاءة الاقتصادية ، وعن إشكالية السلطة المركزية يطالب الدكتور عبد المنعم سعيد بضرورة وجود علاقة مباشرة بين مركز التكامل والمواطنين وأن يكون للمركز قدر من الاستغلال المالي وإعطاء بعض السلطات للأجزاء ، ويؤكد على ضرورة ألا تبقى سمة المجلس (إبه) نتاج فوقى يجرى من الرئاسات بل يجب التمثيل الشعبي .

وأخيرا بشأن إشكالية التكافؤ بين الوحدات فإنه لا يجب الانزعاج من التفاوت في الثروة أو المساحة أو السكان فهو موجود في كل التجارب السابقة . ويختتم د . سعيد بحثه وعرضه بأنه هناك بعض البدايات المشجعة فيما يتعلق بمجلس التعاون العربي أولها الاتفاق على أن تكون الأمانة العامة في الأردن ، والحديث عن اختيار أمين عام يمتنى الجنسية فهما خطوتان إيجابيتان ، ويؤكد الدكتور سعيد على أن مصر والعراق عليهما عبء كبير في تقديم عدد من التنازلات للأردن واليمن حتى يتم نفي شبهة أي محاولة للهيمنة أو السيطرة . ثم قدم الأستاذ محسن عوض خلاصة فكرة وجهة نظره في شأن مقارنة الخبرات الاتحادية العربية السابقة .

يبدأ الأستاذ محسن عوض حديثه بالإشارة إلى تعدد وتنوع المشاريع الوجودية العربية السابقة على قيام مجلس التعاون حتى أن عددها يصل إلى ٩٥ مشروعا اتحاديا رئيسيا شهدتها المنطقة العربية خلال الفترة بين عامي ١٩١٢ - ١٩٨٧ .

ثم يتساءل : أين موقع مجلس التعاون العربي من كل هذه المشاريع ؟

ولماذا نتوقع منه - كما يعد الخطاب السياسي العربي والمصري - مصيرا مختلفا عن تلك المشاريع التي سبقتها ؟ وهل ينفرد بمقومات مختلفة تتيج له فرصا مختلفة ؟ وهل جرت صياغته بشكل يستطيع أن يواجه التحديات التي واجهت سابقيه ؟

ويطرح تساؤلا أكثر أهمية : كيف يمكن أن يصبح مجلس التعاون العربي بداية مأمولة لنجاح - نحن توافقون اليه - بدلا من أن يكون حلقة جديدة في سلسلة المحاولات الفاشلة السابقة لمشروع الوحدة العربية في الوطن العربي .

من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي فيها ب - ضمان تحقيق الاستفادة القصوى أو الاستخدام الأمثل من تقسيم العمل الدول ج - ضمان مواصلة التخصص الدول في الإنتاج والتطور الاقتصادي في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في كل دولة على حدة من أجل تحقيق الأهداف والأسس الاقتصادية للإنتاج والقائمين عليه د - القضاء التدريجي على الظروف التاريخية المختلفة التي تنعكس في مستوى التطور الاقتصادي لكل دولة على حدة من خلال تصنيع الدول ذات المستوى الاقتصادي المتخلف نسبيا عن طريق الاستخدام الأمثل للإمكانات الداخلية لكل دولة مع الاستفادة من السوق الدولي الخاصة بالدول أعضاء التكامل .

(٤) ضرورة التخطيط من أجل تحقيق لأهداف اقتصادية قومية محددة مبرمجة من قبل الأجهزة التخطيطية في الدولة . (٥) ضرورة اهتمام كل دولة بدراسة الأوضاع الاقتصادية المحلية والبحث عن توظيف الموارد محليا من أجل إشباع احتياجات الطلب المحلي من السلع الضرورية والاقبال من الاعتماد على الخارج في هذا المجال .

(٦) ضرورة تعاون الدول أعضاء التكامل من أجل إقامة مشروعات مشتركة مكتملة لبعضها مغمدة بشكل أساسي على الإمكانات المحلية ، يكون الهدف منها زيادة القدرات الانتاجية للدول من خلال استراتيجيات متكاملة تستهدف خدمة وتدعيم الأولويات التي تحتاجها عملية التنمية المتكاملة في كل القطاعات ، فضلا عن توفير وسائل الاتصال والمواصلات وتطوير التكنولوجيا المتاحة عالميا بالقدرات والطاقت العربية .

(٧) ضرورة وجود هيئة أو كيان ما تقع عليه مسئولية التنسيق بين عمل المنظمات العربية المختلفة ولتكن جامعة الدول العربية مع اعطائها الصلاحيات اللازمة .

٢ - الجوانب السياسية : وتتناول الجلسة الثانية من جلسات الندوة الجوانب السياسية وبناء مؤسسات المجلس .

عنى د . أسامة الغزالي في عرضه بالبحث عن درجة التماثل داخل دول المجلس الأربع مشيرا إلى أن ميثاق المجلس أو نظامه الأساسي لم يشر إلى هذا الموضوع ، ونستطيع هنا أن نجمل الأفكار العامة في بحث الدكتور أسامة الغزالي فيما يلي :

(١) أننا أمام دول أربع تنتمي إلى أقاليم مختلفة ، مصر تنتمي إلى وادي النيل ، العراق يرتبط بمنطقة الخليج ، اليمن ضمن شبه الجزيرة العربية ، وأخيرا الأردن في المشرق العربي .

(٢) فيما يتعلق بالنظام السياسي في العراق فالمسائل الرئيسية محل البحث والتجديرة بالدراسة هي وضع الأقليات أو مشكلة التعددية العرقية والدينية ، دور الجيش في الحياة السياسية وأخيرا المشاركة ووضع الحياة الحزبية فيها التطور الغالب هو نحو مزيد من الانفتاح في النظام السياسي العراقي .

(٣) أما عن الأردن فإن الوضع فيه يرتبط كثيرا بالظروف الخارجية خاصة وضع الضفة الغربية - تأثير السعودية وسوريا - النقل الاستثنائي للملك حسين في النظام الأردني - استقرار الحكم فيه كضمانة للمواطنين - العلاقة مع الفلسطينيين - وأخيرا المؤسسات التشريعية .

(٤) وعن الجمهورية العربية اليمنية فإن النظام فيها يتميز ب : الطابع القبلي للنظام - دور الجيش في الحياة السياسية - أزمة المشاركة ومسألة المجلس التشريعي ووضع الأحزاب في النظام ، وبصفة عامة فإن شكل نظام الحكم كما يرى الدكتور أسامة - هو قوى corporatism وكانت القبائل تقوم بالدور الأساسي مع ملاحظة أعضاء المؤسسة على الطابع القبلي للدولة .

(٥) أما عن مصر فإن كافة أشكال الدولة الحديثة موجودة بها من حيث الدستور - المؤسسات التشريعية - الأحزاب السياسية - النقابات والجمعيات المهنية ، ورغم كل ما قد يكون قائما من نواقص

الدول العربية المستقلة آنذاك مع فتح الباب أمام كل دولة عربية تحصل على استقلالها لكي تصبح فاعلا في هذا النظام .

(٢) ان الجامعة العربية لم تتمتع بسلطات تمكنها من فرض سلطانها على الدول الاعضاء ومارست دورها كمركز للتنسيق وليس كضامن للسياسة أو كفاعل مستقل .

(٤) انه مع كل ما وجه ويوجه من نقد للجامعة العربية ، فقد مثلت فكرة توافر حد أدنى من المصالح المشتركة بين كافة الدول العربية . (٥) ان قيام تجمعات اقليمية فرعية في اطار جامعة الدول العربية هو عمل مشروع لكنه مشروط بقدرته هذه التجمعات على ايجاد صيغة اكثر تطوراً للعمل العربي المشترك من الجامعة ذاتها ، والا يشكل قيامها عقبة امام الهدف العربي الاسمي وهو تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

و عن مدى امكانية توافر هذين الشرطين في التجمعات الاقليمية العربية الثلاث (مجلس التعاون الدول الخليج العربية - مجلس التعاون العربي - اتحاد المغرب العربي) يستعين د . حسين ناقة تلك بمؤشرين رئيسيين : السلطات الممنوحة للتجمعات ، مدى تعقد البناء المؤسسي مقارنة بجامعة الدول العربية وذلك في ضوء فهمه الخاص لنص وروح ميثاق الجامعة العربية .

ويمضي الدكتور حسن ناقة في تحليله فيقرر بأن التجمعات الاقليمية العربية قد قامت نتيجة لتفكك النسق أو النظام العربي العام وانها ليست سببا لهذا التفكك ويدعو بالاجاح شديد الى تعديل ميثاق جامعة الدول العربية لانقاذها ، وان هذا التعديل يهدف الى حل ثلاث اشكاليات رئيسية الاولى تتعلق بالامن الجماعي العربي ، والثانية تدور حول الشخصية العربية الموحدة والثالثة بخصوص التنسيق بين أنشطة الجامعة وأنشطة للمنظمات الاقليمية ، وكل ذلك من اجل ايجاد نظام عربي جديد .

واختتم الاستاذ الدكتور احمد يوسف احمد الجلسة الثالثة من جلسات الندوة بعرض بحثه عن النظام العربي في مرحلة التجمعات الاقليمية .

يبدأ د . احمد يوسف بعرض مختصر لتطور النظام العربي يميز فيه بين ثلاث مراحل : (١) مرحلة رفع فيها شعار الوحدة الشاملة (٢) المرحلة شهدت تفككا عربيا متزايدا وقد شغلت النصف الثاني من السبعينيات والنصف الاول من الثمانينات ، (٣) المرحلة الثالثة ونجد جذورها في اوائل الثمانينات الا انها لا نجد تعبيراتها القومية الا في هذا العام ١٩٨٩ وهي مرحلة يسميها د . احمد يوسف مرحلة التجمعات الفرعية .

وهناك سؤال هام يشغل النخبة العربية السياسية والفكرية منذ بدأت ظاهرة التجمعات الفرعية وهو : هل هذه التجمعات تعتبر مرحلة في الطريق الى تدعيم النظام العربي وليس بالضرورة (الوحدة العربية) ام انها خصم اكيد من هذا النظام أو تشطير جديد له وان يكون على أسس اكثر جداره بالبقاء ازاء اخفاق المشروع القطري ؟ ويؤكد د . احمد يوسف على ان الاجابة على هذا السؤال يجب الا تتجرد عن المنظور الفكري للمتناولين . ثم يقدم ثلاث ملاحظات : - انه لا يستطيع تجاهل الجوانب الايجابية في هذه التجمعات وبالذات مجلس التعاون العربي . - ان هذه التجمعات قد صارت امرا واقعا ومن ثم فان المطروح هو السعي الى الترشيد .

- ان هذه التجمعات نجد اساسا لها لدى دعوات فكرية للمثقفين العرب وهو ما يعطى الأمل في مستقبل افضل .

وتدور افكار الدكتور احمد يوسف كما عرض لها حول المحاور التالية : - الاتجاه التاريخي : وطن الفرص الضائعة . - اتجاهات الفكر القومي العربي من العدا الى التبرير - الظرف الزمني لازدهار التجمعات الفرعية - التجمعات الفرعية كبديل للوحدة الشاملة . - الوظيفة القيادية في النظام العربي . - تماسك النظام العربي - من الاقليمي الى القومي - علاقات العرب الدولية .

و في نهاية يرى د . احمد يوسف بان اراءه هذه يمكن ان تكون

.. وقد ركز الاستاذ محسن عوض في بحثه على اربعة جوانب رئيسية : - عوامل الاخفاق في المشروعات السابقة - مجلس التعاون بين المشروعات الاتحادية والتكاملية الأخرى . - قراءة الخطاب السياسي لمجلس التعاون العربي - الشروط اللازمة لكي يكون مجلس التعاون العربي أول النجاح وليس آخر الفشل .

وعن الجانب الرابع أو الموضوع الرابع ركز الاستاذ محسن عوض الشروط اللازمة للنجاح وحددها فيما يلي : (أ) الديمقراطية : ويقصد بها ذلك النمط من المشاركة والرقابة الشعبية - ب) تشابك المصالح : بمعنى تأكيد روابط المجتمع المدني ويكتفل القوى صاحبة المصلحة وراء اهداف الاتحاد الاقتصادي (ج) الجدلية بين القومي والاقليمي : وهنا يحمى للمجلس تأكيد على طبيعته المفتوحة وانه ليس بديلا عن العمل القومي .

ويخلص الاستاذ محسن عوض في بحثه الى أن الاختيار الجديد في المنطقة وهو التجمعات الاقليمية يتطلب الحذر والحرص ، فاما ان تصبح هذه التجمعات الاقليمية خطوة نحو تكامل عربي بناء أو تتجه لتكوين روافد تابعة لتكتلات دولية عملاقة تسعى للسيطرة على اسواق المنطقة .

٣ - الجوانب الاقليمية والدولية :

قدم د . مصطفى علوي بحثا عن التأثيرات وردود الافعال الاقليمية والدولية ازاء قيام المجلس . وقد حدد القوى الاقليمية غير العربية في : اسرائيل - ايران - اثيوبيا - تركيا بينما حدد القوى الدولية بالقوتين العظميين ، الجماعة الاوربية - اليابان ، الصين . وتناول مواقف تلك الدول على مستويين :

١ - المستوى الرسمي مركزا على الدول التالية : اسرائيل : التي ابدت مخاوفها من قيام المجلس واعتبرته نواة لتجمع عسكري عربي كبير وطلبت التدخل من الولايات المتحدة للحصول على تعهد من دول المجلس بعدم قيام تعاون عسكري يوجه ضد الاهداف والمنشآت الاسرائيلية . كما قامت بالاتصال بالجماعة الاوربية لانارتها ضد قيام هذا التجمع .

ايران : لم ترحب بقيام مجلس التعاون العربي . اثيوبيا وتركيا : لم تصدر عن أي منهما رد فعل رسمي . الولايات المتحدة : التي لم تصدر عنها تصريحات رسمية مباشرة عن رد فعلها ازاء قيام المجلس .

الاتحاد السوفيتي : الذي رحب بالجهود المبذولة لتوجيه الطاقات العربية لحل المشاكل الاقتصادية وانه ليس لديه أية تحفظات على هذا التجمع ، ابدى الاستعداد التعاون مع دولة

المجموعة الاوربية : التي رحبت باعلان قيام المجلس وايضا رحبت باتحاد المغرب العربي .

الصين واليابان : لم يتم التوصل الى تحديد رد فعل رسمي لها .

وقد خلص الدكتور علوي الى أن المجلس سوف يواجه تحديات بعضها اقتصادية والآخر سياسي ، بعضها داخلي أو عربي والآخر اقليمي أو دولي ، ومن ثم فان مضداقية تحليله تعتمد الى حد كبير على نجاح المجلس ، وحدد اهم التحديات في الاتي : التمسك المقرط بالسيادة الوطنية - قيادة العمل داخل المجلس - الامن وتأثيراته المختلفة - احتمالات التناقض بين التجمعات الاقليمية - مواقف وسياسات القوى الاقليمية والدولية التي تتعارض مصالحها مع قيام التحالفات الاقليمية العربية أو مع اتساع نطاقها وهي على وجه التحديد اسرائيل - الولايات المتحدة ، اثيوبيا ثم ايران .

ثم قدم الاستاذ الدكتور حسن ناقة بحثا عن العلاقة بين الجامعة العربية والتجمعات الاقليمية ويمكن تلخيصه في الاتي : (أ) ان ظاهرة التجمعات الاقليمية أو المشروعات الوحدوية الجزئية هي ظاهرة قديمة نسبيا وهي اسبق في نشأتها على قيام جامعة الدول العربية .

(٢) ان الدول العربية قد استبعدت مختلف الصيغ التي طرحت وفضلت البدء ببناء الاطار المؤسسي لنظام عربي موحد يستوعب

١٠ - ضرورة العمل على توفير المعلومات اللازمة عن الدول الأربع الاعضاء في مجلس التعاون حتى تكون الصورة أكثر وضوحاً وحتى يتوفر فهم أفضل .

وقد اختتم الدكتور على الدين هلال مدير مركز البحوث والدراسات السياسية الندوة بعرض افكار عامة وملاحظات اساسية نجملها فيما يلي :

١ - انه قد يحدث اختلاف في تقييم التجمعات الاقليمية العربية لكن هذا هو الواقع العربي الان والمطلوب هو فهم هذا الواقع وتطويره وترشيده متغيراته . ٢ - ان النظام العربي يمر الان بمرحلة تحول اهم ملامحها تكريس الدولة القطرية ليس فقط بين الحكومات بل ايضاً بين الشعوب . ٣ - ان تكون هناك نظرة جديّة لمسألة التوافق السياسي والارادة على مستوى الزعماء او القمة وعلى مستوى القاعدة او الجماهير ، وفي هذا يثار موضوع الارادة المجتمعية ، المشاركة ، الرقابة والمتابعة . ٤ - ان هناك العديد من القضايا التي تحتاج الى الدراسة والتعمق في مجال تدعيم وتطوير المجلس اهمها : - اشتراك القطاع الخاص . - القيود غير المرئية - حق التملك وحقوق العمل . - تكامل الموارد وبلورة موارد جديدة . - آليات صنع القرار . - المجالس النيابية . - شكل الامانة الفنية . - قضية الأجهزة الشعبية والجهاز القضائي . - التعهد المؤسسي - العلاقة مع التجمعات الاقليمية الأخرى ومع الجامعات العربية وبخصوص الحوار مع أوروبا . - التحذير من محاولات شغل المجلس بمعارك فرعية او احداث الوقعية بين اعضائه فالتحديات الخارجية كبيرة . - واخيراً وليس آخراً ان التحدى الحقيقي هو تحدى بناء القوة . هذا وقد اعلن ان الندوة مستمرة حيث ستعقد دورة جديدة من جلساتها تباعاً في عواصم دول المجلس الثلاث صنعاء - عمان - بغداد - بعد ان عقدت أول حلقاتها في القاهرة . □

هواجس او محاذير او جدول اعمال مقترح حتى لاتضيع مسلمات الفكرة العربية وامكانيات العمل العربي الشامل وسط الضجيج الذي يهلل للتجمعات بطريقة تضر بها قبل ان تفيدها

.. وقد تلى هذه الابحاث المقدمة مناقشات نستطيع ان نجمل وجهات النظر والآراء التي تبلورت فيها سواء من جانب المؤيدين بحماس أو المرحبين بحذر في الآتي :

١ - ان تجربة المجلس مازالت وليدة ومن ثم فان الجدل والحوار يدور حول كل ما يمكن من ان ينمو هذا الوليد ويتطور في السياق السليم سعياً وراء تحقيق الاهداف المرجوة من ورائه ، وانه اذا لم يكن هناك انبهار بولادته وباهدافه - ان الطموحات العربية ابعد بكثير - فان هناك ولاشك ترحيباً بهذه الفرصة التاريخية واصراراً على التمسك بها واستثمارها وتطويرها . ٢ - ان صياغة المجلس وان جاءت فوقية فان العبرة هي بالممارسة التي تلي لحظة البدء ويجب عدم الوقوف امام هذا الطابع الفوقي . ٣ - ان هناك سمات عامة مشتركة بين النظم السياسية في دول المجلس الأربع وان السمات المختلفة لاتقف عقبه امام اداء المجلس لوظائفه وتحقيقه لمهامه . ٤ - التأكيد على ضرورة الديمقراطية والمشاركة الشعبية كضمانات لاستمرار التجربة . ٥ - ضرورة حل المشكلات المترتبة على التعارض بين قوانين المجلس والقوانين الداخلية في كل دولة من دوله الأربع . ٦ - ضرورة العمل على التنسيق في سلم الاولويات بين القطري والاقليمي والقومي . ٧ - التأكيد على اهمية بعد الامن القومي والعلاقة بين الامن الداخلي والامن الاقليمي والامن الجماعي العربي .

٨ - ضرورة التنسيق بين التجمعات الاقليمية العربية الثلاثة القائمة فيما بينها وبينها وبين جامعة الدول العربية . ٩ - ان مسئولية نجاح المجلس هي مصرية وعراقية باعتبار مصر والعراق الدولتان الاكبر في مجلس التعاون العربي وانه مطلوب منهما الكثير من انكار الذات والترفع

« ندوة نزع السلاح والأمن في أفريقيا »

[٢٠ - ٢٣ مارس ١٩٨٩]

طارق حسنى أبو سنة

والمناقشات التفصيلية المثيرة في موضوعات شتى في هذا الجانب ، منها :-

دور الاسم المتحدة في نزع السلاح والحد من التسليح - آثار نزع السلاح النووي والتقليدى على القارة الافريقية - الآثار المباشرة للحرب النووية - اولويات الدول الافريقية وموقفها ودورها في المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن - اهتمامات الأمن في المنطقة الافريقية والترتيبات المشتركة فيما بين الاقاليم - تجريد أفريقيا من الأسلحة النووية والاسلحة الكيماوية - نزع السلاح والتنمية والأمن مع التركيز على أفريقيا .

- الكلمة الافتتاحية

وبدأت الجلسات بالكلمة الافتتاحية للسيد الدكتور/ عصمت عبد الجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، الذى أبرز فيها انه منذ اجتماع القمة الأول لمنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٤ ، اخذ

عقدت في القاهرة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ مارس ١٩٨٩ ، ندوة اقليمية عن « نزع السلاح والأمن في أفريقيا » ، تحت إشراف برنامج شئون نزع السلاح بالأمم المتحدة بدعوة من الحكومة المصرية من خلال معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية . ومن الجدير بالذكر أن هذا هو الحدث الثانى من نوعه في مصر ، حيث سبق وأن عقدت ندوة افريقية عن نفس الموضوع منذ أربعة أعوام مضت . ويقوم برنامج نزع السلاح التابع للأمم المتحدة بعقد هذه الندوات الإقليمية في إطار الحلقة الدولية لنزع السلاح الذى بدأت منذ فترة . وعقد على شاكلتها ندوات أخرى في نيودلهي ومكسيكو .

وقد شارك في هذه الندوة أكثر من مائة من المسؤولين والمختصين والدبلوماسيين المهتمين بشئون نزع السلاح والأمن في القارة الافريقية . وتضمنت الندوة العديد من الدراسات والمحاضرات

وللاستجابة لمعطيات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية .
ب - مفهوم الأمن في المنطقة يجب أن يتخطى الأبعاد العسكرية وإيقاف الصراعات المسلحة .

١ - الموقف من الأسلحة النووية والأسلحة التدميرية الشامل (البيولوجية والكيميائية) :-

ثم التنبيه إلى خطورة انتشار الأسلحة النووية في القارة الأفريقية منذ القمة الأفريقية الأولى في القاهرة عام ١٩٦٤ ، خاصة في ضوء الخطر القابع في جنوب أفريقيا وإسرائيل . فتم إعلان أفريقيا منطقة غير نووية . كل هذا جاء في ضوء ما هو معروف عن الآثار المدمرة والسلبية على البيئة والتنمية من جراء حدوث أى صدام نووى أو تجارب نووية .

٢ - الموقف من الأسلحة التقليدية : تسببت الصراعات الداخلية والإقليمية في أفريقيا على زيادة التسلح وزيادة الاهتمام بالاتفاق على التسليح وإهمال الجوانب الأخرى في المشروعات التنموية في أفريقيا ، والتركيز هنا على الأسلحة التقليدية . لذا فكان موقف أفريقيا هو المشاركة في المفاوضات والاجتماعات التى تؤدي إلى اتفاقات تحد من التسلح التقليدى . وقد بلغ حجم الاتفاق العسكرى في أفريقيا حوالى بليون دولار أمريكى في حين يموت الآلاف من الجوع أو المرض . لذا كان دور أفريقيا واضحا في مؤتمر نيويورك حول العلاقة بين نزع السلاح والتنمية عام ١٩٨٧ ، من أجل إبراز خطورة الموقف الذى وصلته أفريقيا ووضع التزامات على الأطراف الأخرى في العالم المتقدم لتحمل برامج التنمية في أفريقيا .

المسائل الهامة الراهنة المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح الدولى : الأسلحة الكيميائية - نزع السلاح النووى - التحقق وتدابير بناء الثقة

قدم هذه الورقة السيد / عبد القادر بن إسماعيل المدير المساعد لمكتب جنيف لشئون نزع السلاح .

١ - الأسلحة الكيميائية : عقد في فرنسا في يناير من هذا العام ، مؤتمر دولى حول خطر الأسلحة الكيميائية وشاركت فيه ١٤٩ دولة أكدت في الإعلان النهائى التزامهم بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية مع الاسراع في العمل على التوصل الى اتفاق لحظر تطوير وتنمية وإنتاج وتخزين واستخدام جميع أنواع الأسلحة الكيميائية وتدمير ما هو متواجد منها . كما توجد صعوبات فنية عديدة في وجه هذه الاتفاقية منها صعوبة المراقبة والسيطرة على التصنيع الكيماوى المدنى وغيره ، لذا لابد من وضع خطوات واجراءات لبناء الثقة في المفاوضات الجارية الان للتوصل لإسلوب للرقابة والتفتيش .

٢ - تدابير بناء الثقة : هى احدى الخطوات التى تساهم في تحقيق مزيد من السلام والأمن الدوليين وتقويتها وتحقيق مزيد من التفاهم في العلاقات بين الأمم والتعاون أيضا . إذن فهي تقلل من عوامل التوتر الدولى ، مما يقلل من مخاطر الصراعات . كما تساهم أيضا هذه الاجراءات في تسهيل عمليات التحقق والمتابعة في تنفيذ الاتفاقات الخاصة بنزع السلاح والحد منه .

المشاكل الأمنية في منطقة أفريقيا والترتيبات المتحدة بين بلدان المنطقة

قدم هذا البحث السيد / محمود باه مدير الادارة السياسية بمنظمة الوحدة الأفريقية ، وقد بدأ عرضه بالتركيز على عوامل بث بذور عدم الاستقرار والأمن في أفريقيا ، ومنها :-

١ - مشاكل القهر العنصرى للأغلبية السوداء ضد نظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا .

٢ - الاعتداء على دول مجاورة لأسباب شخصية أو سياسية أو قبلية . أو بسبب نزاع على حدود ، ومما ينجم عنه في النهاية من تدمير لمشروعات البنية الأساسية .

٣ - ظهور مشاكل اللاجئين وتحركاتهم عبر الحدود وتوفير ماوى لهم .

رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على عاتقهم مناصرة نزع السلاح كعصر لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق الأمن والتنمية السلمية لمجتمعاتهم .

وأشار الى أن الوضع العالمى حاليا يعكس تزايدا مستمرا في النفقات العسكرية يفوق الحد المخقول ويحمل في طياته متناقضات اليفة خاصة في أفريقيا التى تعاني من المجاعة وسوء التغذية والمرض . كما أن السعى لتحقيق نزع السلاح لا يخفى عن أعيننا حقائق أساسية منها الارتباط بين قضايا الأمن الوطنى والإقليمى والدولى : وأن تحقيق الأمن الوطنى لا يرتبط بمفهوم التصعيد المستمر لمستويات التسلح وسباق التسلح . ومن ثم ظهرت أفكار تدعو لتخفيض مستوى التسلح والقوات المسلحة بطريقة عادلة ومتوازنة مع ضمان حق كل دولة في أمن غير متناقص .

وترى مصر أن هناك حاجة ماسة للعمل الجاد والمكثف لوقف سباق التسلح وتحقيق الأمن الحقيقى للمجتمع الدولى ، والأولوية في هذا المجال لنزع السلاح النووى بمنع انتشار الأسلحة النووية وحظر التجارب النووية أيضا وإنشاء مناطق منزوعة السلاح النووى خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا . كل هذا في اطار عام يؤدي فيما بعد لازالة كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل .

« الحد من الأسلحة ونزع السلاح في الأمم المتحدة :
الاتفاق والتوقعات »

قدم هذا البحث السيد / ياقوشى كاشى الأمين العام المساعد لشئون نزع السلاح ، الذى استعرض الجهود الرئيسية التى تقوم بها المنظمة في هذا الصدد ، موضحا الصعوبات أيضا التى تواجهها من قبل الدول في الالتزام بسياسات الحد من التسلح . إلا أنه أشار للمناخ العام الإيجابى الذى يسود العالم الان في ظل رغبة القوى الكبرى في تهدئة التوترات فيما بينها سواء ثنائيا أو إقليميا أو دوليا . لذا فعلى جميع الدول الاستفادة من هذا المناخ الإيجابى بشكل يحقق لها مصالحها بالقدر الذى تريده . ويوفر لها الأمن والحماية الكاملين ، سواء في إطار ثنائى أو متعدد الأطراف . ويقرر أن الموقف في التسعينيات سيختلف عما سبق . حيث سوف تلعب الأيديولوجية دورا أقل حدة وأهمية في العلاقات الدولية خاصة إزاء قضايا نزع السلاح . ولعل سياسة جورباتشوف لهى دليل على هذا ، ومن ثم فعلى الدول استغلال هذا التطور في التركيز على عناصر الاستقرار والتنمية الداخليين لتحقيق مزيد من الرخاء والرفاهية . كما أشار لدور المؤسسات غير القومية والمنظمات غير الحكومية التى تلعب دورا عالميا كبيرا في تدوير وترشيد الراى العام الدولى تجاه هذه القضايا حيث أنها تمس مشاعر المواطنين مباشرة وليس فقط الحكومات ، وهذا هو المطلوب حيث تتعرف الشعوب المختلفة في هذه المرحلة الجديدة على نمط جديد غير تقليدى لمفهوم « الأمن القومى » .

أولويات الدول الأفريقية ومواقفها ودورها في قضايا نزع السلاح والأمن في المحافل المتعددة الأطراف

قدم هذه الورقة السفير / عبد الحليم بدوى مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ، فكانت شاملة وعامة من حيث تطرقها لهذه الموضوعات . وبدأها بإيضاح أن المواقف الأفريقية تجاه قضايا نزع السلاح في إطار المحافل المتعددة الأطراف إنما تنبع أساسا من الالتزام الأفريقى بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز ، كما حددت مفاهيمها الأمنية من خلال منظمة الوحدة الأفريقية . وقد اتخذت منظمة الوحدة توصية عام ١٩٨٤ بعقد جنداء للخبراء في لومى بتوجو لبحث موضوعات « السلام ونزع السلاح والأمن » . وصدر عن هذا الاجتماع « إعلان لومى » أهم ما جاء فيه أن :

أ - السلام والأمن هما أهم الأولويات لسياسات أفريقية مستقلة

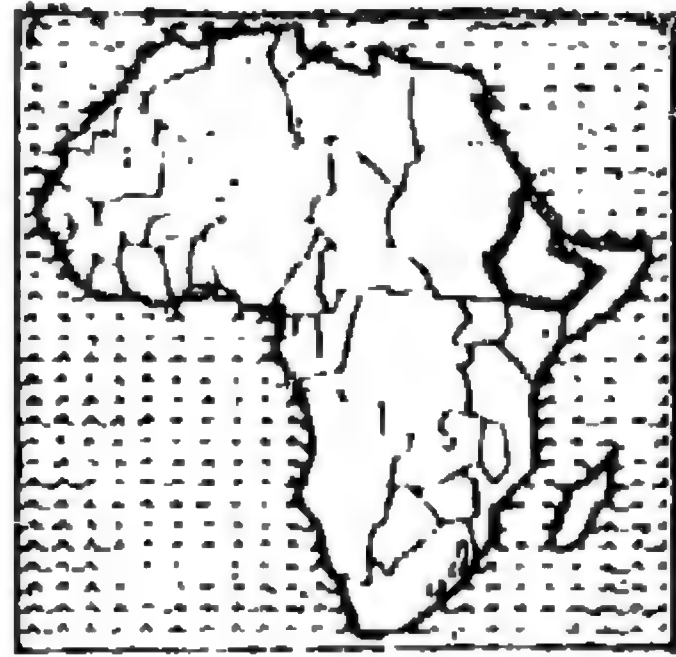
كما أن إنتاج وتصدير الأسلحة يتكسب في عدد محدود جداً من الدول التي تقوم بتصديرها للدول النامية ، وبشكل لا يتواءم إيجابياً مع حجم المساعدات والقروض لهذه الدول من نفس الدول المانحة لها . لذا فقد عقد مؤتمر خاص ببحث هذه العلاقة عام ١٩٨٧ بنيويورك ، وقد برز أن بعض الدول ترفض قبول هذه العلاقة ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية فهي ترى معاملتهما بشكل منفصل . وبحث هذا المؤتمر بشكل مفصل التهديدات الأمنية غير العسكرية ، ويعنى هذا عناصر التخلف والفقر المختلفة التي تسود المجتمع مثل : سوء الإدارة - الفساد - هدر الموارد - عدم الحفاظ على البيئة - سوء توزيع الثروة - سوء التغذية - زيادة السكان - الجهل .. الخ .

ثم الاتفاق على وضع برنامج عمل لتحقيق الالتزام بتمويل نسبة من الموارد والصناعات العسكرية الى الموارد والصناعات المدنية ، بما يعنى أيضاً ضرورة تمويل هذا الاتفاق من الدول المانحة الى النامية ، كل هذا بغرض توجيهها للمشروعات التنموية الاقتصادية - الاجتماعية . وكانت فرنسا قد اقترحت عام ١٩٥٥ انشاء صندوق مخصص لهذه الأغراض السلمية ، وقد تبناه العديد من الخبراء وحكومات ، دون البعض ، ومن ثم برزت قناة دولية جديدة لفهم أمني جديد ، ولأشك أن هذا المؤتمر الأخير مثل نجاحاً شديداً لجهود الأمم المتحدة في هذا الصدد .

في النهاية لا يسعنا إلا التأكيد على أهمية زيادة الوعي العام بهذه القضايا والموضوعات الحساسة والخطيرة ، لنعرف ما يدور حولنا . يشترك في صنع القرار الخاص بها ، لذا فهذه الندوات ضرورية جداً مع إعطائها الاهتمام الاعلامي اللازم على مستوى جميع الأوساط ، في ظل قضية تمس ضمير حياتنا اليومية وتترك آثارها البعيدة المتراكمة فلا نشعر بها الآن □

٤ - الآثار البيئية الناجمة عن بعض التفانيات الخطيرة والسامة وقد قدمت منظمة الوحدة الأفريقية عدة أطراف لتسويق الجوانب والسياسات الأمنية والدفاعية بين الدول الأفريقية ، كما حددت أساليب التفاوض والوساطة والمصالحة والتحكيم ، لتسوية المنازعات فيما بينها . وأنشأت لجنتين أحدهما للتحكيم والوساطة والأخرى للدفاع ، إلا أنهما لم يستغلا على الأوجه المنوطة بهما . فمثلاً كان أحد أهداف لجنة الدفاع انشاء قوات دفاع أفريقية إلا أن هذا المشروع لم يخرج الى حيز الوجود حتى الآن . كما كان هناك اتجاه لانشاء مجلس أمن أفريقي ، إلا أن هذا المشروع قد تم وأده بعد مناقشات عديدة . إلا أنه يوجد مثل بارز فيما يخص الترتيبات الإقليمية الدفاعية ، وهو اتفاق عدم الاعتداء ، الذي وقعته ست دول في يونيو ١٩٧٧ وهي : كوت دى فوار - مالي - موريتانيا - النيجر - السنغال - بوركينا فاسو ، ثم انضمت توجد فيما بعد لها .

نزاع السلاح والتنمية والأمن من منظور الأمم المتحدة قدم هذا البحث السيد / عبد القادر بن اسماعيل نائب مدير مكتب جنييف لشئون نزاع السلاح - فأبرز أن قضيتي نزاع السلاح والتنمية هما قضيتان أساسيتان منذ نشأة الأمم المتحدة ، وكان لابد من تدعيم الروابط في البحث في العلاقة بين هاتين القضيتين من أجل صالح البشرية . بحيث أن المزيد من الاستهلاك العسكري للموارد النادرة سوف يزيد من عناصر التوتر الدولي فهما ظاهرتان متوازيتان ويغذيان بعضهما بعدة وسائل وطرق مختلفة . وبالتالي يصبح هناك تقاعس ثلاثي بين الأمن والتنمية ونزع السلاح . وقد قامت مجموعة من الخبراء عام ١٩٨١ بعرض تقرير مفصل للسكربتير العام بعد أعولم من العمل ، عن إبراز جوانب هذه العلاقة . وسبق أن اتضحت خطورة مدى التزايد في التسليح على الاستقرارين الداخلي والخارجي ، كما أن الاتفاق العسكري الهائل الناجم عن ذلك ربما لا يحقق دائماً مصلحة أو فائدة مادية معنية



مكتبة السياسة الدولية

تجارب الأسلحة النووية : المنع أم الحد ؟

الحالة ، ويبحث الجزء الخامس الاتجاهات القائمة لبعض الدول تجاه التجارب النووية ، وإختبار النتائج السياسية والعسكرية الممكنة في حالة حظر التجارب .

ويمكن التعرض لما سبق بالنقاط التالية :

أولاً : بدأ العصر الذري بتجربة إختبار ذري قامت به الولايات المتحدة في ١٦ يوليو ١٩٤٥ بمدينة « نيومكسيكو » ، وأعقبها إتضمام الاتحاد السوفيتي (١٩٤٩) ، وبريطانيا (١٩٥٢) ، وفرنسا (١٩٦٠) ، والصين (١٩٦٤) ، لنادى الأسلحة الذرية . وفي نوفمبر ١٩٨٧ ، بلغ عدد التجارب النووية لأكثر من ١٦٠٠٠ تجربة مختلفة الأحجام والتنوع ، من قبل الدول النووية الخمس المذكورة . وقد أنضمت الهند لهذه الدول رغم عدم إمتلاكها أسلحة نووية .

ثانياً : بدى ضروريا أن تقوم القوى النووية بتجارب وتفجيرات نووية قبل أن تبدأ في إنشاء الترسانة النووية اللازمة فمثلا ، احتاجت الولايات المتحدة إلى تفجيرين نوويين قبل إستخدامهما في الحرب ، من أجل تحقيق الثقة المطلوبة في الأهداف والنتائج النهائية في الحرب .

ثالثاً : أدن هناك أسباب لمزيد من الاحتياج بعد بناء وتطوير الأسلحة النووية ، مثل :-

١ - تصميم أسلحة جديدة :- حيث أن التطوير مطلوب مع إختلاف مقتضيات الأمور والظروف المحيطة الدولية الجديدة ، فظهر ما عرف « بأسلحة الجيل الأول ثم الجيل الثاني » ، وبالتالي كان لابد من حدوث مزيد من التحديث للوصول إلى « الجيل الثالث من الأسلحة » ، مثل أسلحة أشعة « الليزر » التي أصبحت ضمن النظام الأساسي للـ SDI [برنامج الدفاع الاستراتيجي الأمريكي] .

ب - مصداقية الأسلحة التي يتم تخزينها :- يرى أغلب مصممي الأسلحة النووية ، خاصة داخل الولايات المتحدة ، أن التفجير النووي ضروري للتأكد من الأسلحة التي تم تخزينها ، حتى يمكن أن تستمر كفاءتها وفعاليتها . وكل ذلك لتجنب حدوث مشاكل مستقبلية في حالة الاستخدام ، بما يحقق في النهاية الأهداف الأمنية الرئيسية لحماية الدول ، ومن ثم ضرورة تحقيق الخاصة الطبيعية للتجربة من ضرورة إجرائها على معدة حربية لمعرفة النتيجة .

ج - إختبارات الأمن والتأمين :- أي من الضروري لتطوير نظام الحماية من الأسلحة النووية أن تحدث تجارب ، ولكن ليس بالضرورة وقوع تفجير نووي .

NUCLEAR WEAPONS TESTS : PROHIBITION OR LIMITATION ?

- JOZEF GOLDBLAT AND DAVID COX
SIPRI, CIIPS.

- OXFORD : NEW YORK , 1988 .

هذا الكتاب جاء نتاج دراسة مشتركة بين معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام ، والمعهد الكندي للأمن والسلام الدولي . ويتناول أهم القضايا التي تشملها مفاوضات نزع السلاح الدولية ، وهي : إختبارات الأسلحة النووية . ويستهدف الكتاب تقديم نظرة تحليلية وتقييم للقضايا السياسية والفنية المعقدة الداخلة في إطار إمكانية إيقاف أو الحد من هذه التجارب النووية ، مع تقديم آراء محددة في هذا الاطار ، وملحق بالكتاب العديد من الرسوم البيانية والأرقام اللازمة لحصر هذه التطورات وشرحها بالقدر الكافي . ولاشك أن هذا هو موضوع الساعة خاصة في ضوء الانفراج الحادث بين القوتين الأعظم بشكل عام . فمن المعروف أن حد الإجراءات الدولية لنزع السلاح المتفق عليها هو وضع القيود على التجارب النووية ، فخلال العقود الثلاث الأخيرة تزايد الوعي والضغط من قبل الرأي العام الدولي لإيقاف هذه التجارب ونجم عن ذلك الحد بشكل ما من بعض التجارب دون تحقيق الحظر الكامل ، وظل الهدف الأساسي ليس إلا حلما يرغب الجميع في الوصول إليه لأنها خطوة في سبيل الحد من التنافس النووي بين القوى العظمى ، ولحد من انتشار الأسلحة النووية أيضا في حين يرى البعض أن إيقاف التجارب سيمثل تهديدا لنظام الأمن الدولي القائم على الردع النووي .

وقد انقسم الكتاب الى خمس أجزاء تضمن الجزء الأول ملخصا لأهم النقاط التي أثبتت في الأجزاء الأربعة الأخرى والنتائج ، ويتناول الجزء الثاني نظرة عامة لمشكلة التفجيرات النووية مع التركيز خاصة على أثر استمرار التجارب على تطوير الأسلحة الجديدة ، ويقدم الجزء الثالث مسحا تاريخيا للمفاوضات التي أدت لإيقاف أو الحد من التجارب النووية ، مع التعرض للاتفاقيات التي تم التوصل إليها في هذا الصدد ، وتعرض الجزء الرابع للقدرات الفنية لمنع الانتهاكات التي يمكن أن تحدث مع بحث الوسائل التي تتبع في هذه

٥ - الحاجة للاحتفاظ بالأساس التكنولوجي : أكدت الولايات المتحدة أنه للبقاء على ذوى الخبرة من مضمين وضمانى الأسلحة النووية بشكل سيتم الاستفادة منه بالقدر الأمثل ، فلا بد من ابتكار وجود حوافز مستقرة لهذه الفئة ، والأسلوب الوحيد لتحقيق ذلك هو إستمرار التجارب ، وإلا سيتحولوا لأعمال أخرى ويحدث ركود فى الصناعة النووية العسكرية .

رابعاً : - إذن لماذا بدأت لمفاوضات حظر التجارب النووية ولماذا فشلت ؟

بدأ ينمو اتجاه حظر استخدام الأسلحة النووية ، فى عقب تفجير نووى أمريكى فى مارس ١٩٥٤ فى اليابسفيكى وترك أثارا مشعة ضارة ، وبغدها زاد وجود الحركات المناهضة للوجود النووى ، ثم بدأ بعض المسؤولين من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بحث سبل وشكل الرقابة على التسليح بين الشرق والغرب فى أواخر الخمسينات . وبدأت المفاوضات ، مع الوضع فى الحسبان الاعتبار المتوسطة والطويلة الأجل ، وقد واجهت صعاب عديدة منذ البداية .

تمتلا فى الفترة ما بين ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ ، كانت القضية الأساسية فى المفاوضات هى كيفية « التحقق » من حدوث التفجير النووى ، مما تطلب توفير وسائل الدعم التفتيش والمراقبة وهذا لن يتأتى إلا بتوافر إرادة الدول لتحقيق ذلك ، مما كان محل نزاع آخر . كل هذا يحدث فى إطار عام من الشعور بعدم الثقة والشك المتبادلين مع بداية الحرب الباردة ، لما أصاب بالضرر مبدأ حظر التجارب النووية الشامل آنذاك . فمنذ ذلك الوقت ظلت هذه القضية هى البند الأساسى فى أى مفاوضات دولية حول الرقابة على التسليح .

فى عام ١٩٨٠ ، انخرطت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى فى محادثات ثلاثية ، وتوصلوا لدرجة أقرب لمعاهدة لحظر التجارب بشكل أقوى مما سبق ، حيث يتم الاتفاق على أن تكون المعاهدة صالحة لمدة ٢ سنوات لمنع أى إختبار لتفجير نووى فى أى بيئة مع قبول التفجيرات النووية للأغراض السلمية تحت شروط معينة ، وتصبح الاتفاقية سارية بعد انضمام ٢٠ دولة لها بما فيها الدول الثلاث هذه ، مع عقد مؤتمرات دورية لمتابعة ما سوف يتم ، إلا أن هذه المحاولة أجهضت عام ١٩٨٢ على يد الولايات المتحدة .

خامساً : تمخضت العقود الثلاثة الماضية من المفاوضات والمناقشات عن إتفاقيات جزئية لحظر التجارب النووية ، حيث سمح للأطراف المختلفة أن تجرى التفجيرات النووية تحت الأرض مثلاً وفى حدود مكانية معينة .

١ - معاهدة الحظر الجزئى لعام ١٩٦٣ : PTBT ، حيث وقعت هذه المعاهدة فى ٥ أغسطس ١٩٦٣ ، وهى معاهدة متعددة الأطراف لحظر تجارب الأسلحة النووية فى الهواء والفضاء الخارجى وتحت الماء .

وكانت قد أنشأت أساساً لتحقيق تطور فى العلاقات الأمريكية - السوفيتية آنذاك ولأحداث إرتخاء عام فى المناخ الدولى المتوتر . وبدأت الاتفاقية سارية العمل فى ١٠ أكتوبر ١٩٦٣ ، وفى يناير ١٩٨٧ كانت قد انضمت لها ١١٦ دولة .

وتعتبر هذه الاتفاقية أحد الترتيبات الانتقالية للوصول لمعاهدة لتحقيق حظر دائم لجميع التفجيرات النووية ، حيث التفجيرات التى تجرى تحت الأرض لم تشملها هذه المعاهدة إلا فى حالة حدوث تأثيرات إشعاعية خارجية .

وهناك أطراف دولية كبرى لم تنضم للمعاهدة مثل الصين وفرنسا . فالصين رأت أن المعاهدة لم تتضمن تحقيق نزع سلاح شامل أو حظر كامل للتجارب . أما فرنسا فترأت أن قيمتها محدودة

أو جزئية ، وأعربت أنها ستستمر ماضية فى بناء ترسانتها النووية . أيضاً باكستان ، فرغم أنها ليست دولة نووية إلا أنها من المحتمل أن تنضم للنادى النووى لوجود القدرات الخاصة بذلك .

وهناك إنجاز يحسب لهذه المعاهدة ، وهو يمس حماية البيئة ، كما أوقفت المعاهدة إنتشار الأسلحة النووية لحد ما ، مما مهد لعقد معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ NPT .

ب - معاهدة حظر التجارب ١٩٧٤ : وقعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هذه المعاهدة لمنع التجارب النووية تحت الأرض ، وذلك إثر المناقشات العديدة التى أجريت فى الأمم المتحدة آنذاك . إلا أن حيز الالتزامات داخل هذه الاتفاقية محدود ، حيث حددتها الاتفاقية بمسافة تتعدى ١٥٠ كيلو متراً .

وقد بدأت الاتفاقية سارية منذ ٢١ مارس ١٩٧٦ ، وتم منح هذا الفارق الزمنى للانتهاء من أعداد الترتيبات الخاصة من « التحقق » من حدوث التفجيرات . كما أنه توجد أيضاً بعض أسلحة نووية صممت على المدى الأكبر المتفق عليه فى المعاهدة . ومنع أن الطرفين اتفقا على تخفيض عدد التجارب للحد الأدنى ، إلا أن هذا لم يتم فعليا . كما لم يتم « التصديق » على هذه الاتفاقية داخل الولايات المتحدة لقوة الجانب المعارض فيها ، ورغم ذلك كان للمعاهدة تأثير ظاهر ، على عدم انتاج الأسلحة النووية ذات التأثير والنطاق البعدين لحد ما .

ج - معاهدة التفجيرات النووية السلمية ١٩٧٦ PNET : برزت أهمية هذه المعاهدة فى ضوء صعوبة تمييز التفجيرات النووية على الأقل من مسافة بعيدة ، سواء سلمية أو عسكرية ، فكان ضرورياً البحث عن وسيلة لتحقيق ذلك . لذا وقعت كلا من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة إتفاقاً منفصلاً يضع التزامات إضافية للمعاهدة السابقة . وقد تم توقيعها فى ٢٨ مايو ١٩٧٦ ، خاصة فى ضوء تحليل الآثار السلبية البيئية الناجمة عن هذه التفجيرات عموماً .

إذاً من الواضح أن هذه الاتفاقات الثلاث ، لم تحدث التأثير الجدى المطلوب للأسباب السابق التعرض لها .

سادساً : ويعتبر التحقق والتأكد من حدوث التفجير النووى عاملاً ضرورياً جداً لانجاح عمليات الحظر الشامل ، وعملية نزع السلاح والرقابة عليه ، وخاصة تلك التفجيرات النووية التى تقع تحت الأرض . وهنا يتم التحقق بطريقة أكثر صعوبة تستدعى تضاهر الوسائل العلمية ودراسة الظواهر الجغرافية فى الأماكن التى تحدث بها التفجيرات ، كما أنها تحتاج لبعض من الوقت .

سابعاً : ما هى الاتجاهات الحالية للدول تجاه التجارب النووية ؟

١ - الولايات المتحدة : شهد الموقف الأمريكى تغيراً درامياً منذ عام ١٩٨٠ ، منذ وجود إدارة الرئيس الأمريكى « ريجان » حيث يرى أن الأمن الأمريكى للولايات المتحدة وحلفائها لن يتحقق بالقدر المطلوب إلا بالتجارب النووية .

ب - الاتحاد السوفيتى : يختلف موقفه بشكل إيجابى عن الولايات المتحدة ، حيث يؤمن بضرورة الحد من التهديدات النووية وبالتالي التجارب النووية لأن وجودها يسمح بالتطوير والتحديث المستمر فى الأسلحة النووية .

ج - بريطانيا ، فرنسا ، الصين : يعتبر الموقف البريطانى الرسمى مشابه للموقف الأمريكى ولكن فى ضوء أن عمليات « التحقق » من وقوع التفجيرات النووية ، هى عملية معقدة وصعبة للغاية .

أما فرنسا فموقفها واضح أيضاً تجاه حظر التجارب ، ويعكس

هذا برنامجها النووي المحدد ، لتحقيق الردع النووي المطلوب
لأمنها .

والصين ، تعارض منذ عدة سنوات إيقاف التجارب ، وإن بدأ
موقفها يتطور إيجابيا مؤخرا في ضوء الانفراج العام بين الولايات
المتحدة والاتحاد السوفيتي ورغبتهم في تحقيق تقدم ملموس في هذا
المجال .

د - الدول غير النووية : وهي أكبر الدول التي تدافع عن الحظر ،
والضمت لأغلب المعاهدات في هذا الصدد ، وطالبت بضرورة
التوصل إلى إتفاق شامل لحظر التجارب النووية . ولكن توجد دول
غير نووية لها أنشطة عسكرية ملموسة وبارزة مثل : - الأرجنتين -
البرازيل - الهند - باكستان - إسرائيل - جنوب أفريقيا . وهذه
الدول ليست منضمة لاتفاقية حظر إنتشار الأسلحة النووية ، وقد
تعارض هذه المجموعة وجود إتفاق لحظر التجارب النووية بشكل
شامل ، لأنها قد تعوق التطور التكنولوجي والنووي لديها .

وقد أخذت بعض هذه الدول بما عرف « بمبادرة سلام الدول
الست » [المكسيك - السويد - تانزانيا - الهند - اليونان -
الأرجنتين] . حيث أقرت هذه المجموعة في بيان رسمي لها عام
١٩٨٦ ، بأن هذه الدول راغبة في عمل حظر شامل للتجارب النووية .
وقد أجرت الأرجنتين والهند تجارب نووية سلمية ويتضح موقف هذه
الدول عموما في ضوء التنافسات والصراعات الإقليمية المحيطة
سياسيا وعسكريا .

ثامنا : النتائج : بقي أن نوضح أن التأثير الشامل لحظر التجارب
النووية على سياق التسليح النووي ، سوف يساهم إيجابيا في الحد
من التنافس والتسابق النووي ويقيد حرية هذه الدول في التوسع
التكنولوجي النووي العسكري في ضوء عدم قدرة الدول على التأكد
من نوعية التسليح الذي ينتج لعدم تجربته أو إختباره بالشكل
المطلوب .

ولكن البعض يرى أن التوقعات لتحقيق ذلك أي : إيقاف التجارب

من خلال معاهدة متعددة الأطراف وبشكل متزامن تبدو ضئيلة .
وذلك لوجود قطاعات عديدة مؤثرة داخل الولايات المتحدة أساسا
تعوق هذا التطور ولا يمكن التغلب عليها بسهولة . لكن يمكن تحديد
عدد التجارب المسموح بها في نطاق مكاني معين ، وتحت رقابة
خارجية محددة .

والقرار النهائي لتحقيق الحظر الشامل ، هو قرار سياسي مبني
على حسابات حكومية لمسألة الأمن القومي والاستقرار الدولي . وبه
سيتم قياس منافع الرقابة على التسليح مقارنة بالمخاطر المتوقعة من
تجميد عملية التحديث والتطوير للأسلحة النووية .

وعموما لا توجد ثقة أو ضمانات خاصة من قبل مصممي أو
صانعي الأسلحة في ضوء تعقد التفاصيل الفنية العديدة ، وفي ضوء
الحكم أو التقييم السياسي لصانع القرار أو رئيس الدولة حيث أن
التقدم العلمي أحيانا يزيد من عوامل الشك وعدم اليقين ، لاضافته
يومية لأبعاد جديدة في التقدم النووي .

إذن من الضروري التوصل لاتفاق يوقف التطوير في الأسلحة
بشكل عام سواء نووية أو غيرها . فلا بد من التأكيد على وجود نظام
للتعاون المتبادل لتحقيق الاستقرار والأمن الدوليين ، بدلا من
المواجهة والصراع ، خاصة لو تم التعاون في مجالات بعيدة عن
المصالح السياسية ، مثل قضايا « البيئة والتلوث » .

وننتهي بأن الكتاب شمل بحوثا مستفيضة ومتنوعة في شرح
القضية المطلوبة ، وإن كان من الأفضل أن يأتي ترتيب الفصل الأول
في نهاية الدراسة ، وأن يبدأ بالفصل المتعلق بالحصص التاريخي
للمعاهدات الخاصة بحظر التجارب النووية مما كان سيجعل التحليل
والعرض أكثر منطقية وسلاسة ومع ذلك فاهمية الموضوع تستلزم
مزيدا من الجهد في البحث والمتابعة في ضوء مرحلة الانفراج الدولي
الجديد الذي يمر به العالم اليوم .

طارق حسنى أبوسنة

المؤلفات العربية السياسية

□ □ مسعود ضاهر - الهجرة اللبنانية إلى مصر « هجرة الشوام » منشورات الجامعة اللبنانية - بيروت ١٩٨٦ □ □

يعد هذا الكتاب واحداً من أهم الكتب التي عالجت موضوع الهجرة من بلاد الشام إلى مصر وانعكاسات تلك الهجرة على المجتمع المصري في إطار التأثير المتبادل بين المهاجرين والمجتمع المصري. كما أنه يلقي الضوء على العديد من مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية - في تلك الفترة الزمنية الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين. ويقع الكتاب في بابين أساسيين تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة وقائمة الملاحق. وقد أوضح الباحث في تلك المقدمة المقدمات المنهجية لدراسته وصعوباتها التي كان من أهمها ظروف الحرب اللبنانية وصعوبة الاطلاع على بعض السجلات والوثائق في عدة بلدان. وأما الملاحق فهي بيانات تفصيلية من بعض الأسر والمهاجرين من الشوام في مصر والذين توفر عنهم بيانات في السجلات التي إطلع عليها الباحث وتعد تلك الملاحق في ذاتها مصدراً قيماً وثرياً للدراسة والبحث.

وفي الباب الأول تحت عنوان « بحثاً عن الأصول والاتجاهات الأولى لهجرة الشوام إلى مصر » يضع الباحث فصلين أساسيين الأول يعتبر جزءاً توثيقياً حيث أنه تعريف بالمصادر التي اعتمد عليها الباحث وأهميتها وفائدتها وتقسيم تلك المصادر بالتنوع والتعدد. أما الفصل الثاني فيعالج اتجاهات هجرة الشوام إلى مصر حتى الحرب العالمية الأولى. ويلاحظ أن تلك الهجرة قد تركزت بصفة أساسية في المدن والمناطق التي تمثل مراكز النشاط التجاري وارتبطت بحركة الرساميل (رؤوس الأموال) بحثاً عن الثراء والنفوذ. ولذا تمثلت (دمياط) منطقة جذب لأولئك المهاجرين قبل افتتاح قناة السويس ومد السكك الحديدية حيث كانت المدينة التجارية الأولى في مصر والميناء الرئيسي إلا أنه مع افتتاح القناة ومد السكك الحديدية ظهرت مدن جديدة (مدن القناة) وزادت أهمية الاسكندرية فكان من الطبيعي أن تمثل تلك المدن والمناطق عامل جذب للمهاجرين الشوام ليكونوا على مقربة من مصادر الغنى السريع. وتعتبر فترة حكم محمد علي في بلاد الشام نقطة تحول أساسية في تاريخ المشرق العربي فبفضل سياسة التحالف بين محمد علي وإلى مصر وبشير الشهابي أمير لبنان انفتحت أبواب مصر أمام المهاجرين الشوام. خاصة في ظل التبدلات النوعية التي شهدتها الاقتصاد المصري في تلك الفترة. ولقد أتاحت حركة التغيير التي شهدتها المجتمع المصري في عهد محمد علي فرصة عظيمة للشوام حيث تم الاستفادة بهم بشكل مزدوج حيث كانت هناك حاجة إليهم في المخططات الاستعمارية الأوروبية للتعرف على المجتمع المصري وكان هناك دور موكول إليهم في مشاريع التنمية التي وضعتها الحكومة المصرية المتعاقبة فكانوا في طليعة البعثات التي

أرسلت إلى الخارج لنقل أحدث المعارف في شتى المجالات انطلاقاً من اتقانهم للغات الأوروبية. ومن أبرز مترجمي تلك الفترة من الشوام الاستاذ أوفست سكاكينى. وبوغوص بك الارمنى الذي أصبح وزيراً للشئون الخارجية والتجارية. والاب روفائيل الشامى ويوسف فرعون وكانا من أبرز مترجمي الأعمال الطبية. ولقد اتسع نفوذ الشوام أبان حكم خلفاء محمد علي وحتى الحرب العالمية الأولى. ظل ازدياد التدخل الأجنبي في شئون البلاد وازدهار حركة الترجمة في أواخر القرن التاسع عشر ويؤكد المؤلف على الارتباط الوثيق بين زيادة رؤوس الأموال الأجنبية العاملة في مصر وزيادة الهيمنة الأجنبية على اقتصاد مصر من جانب وبين الدور المتزايد للشوام في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والادارية في مصر. ويرى المؤلف أن الفترة التي سبقت مباشرة احتلال بريطانيا لمصر ١٨٨٢ وحتى الحرب العالمية الأولى تعد أكثر المراحل أهمية في تاريخ هجرة الشوام إلى مصر من حيث العدد والنفوذ الذي لم يعد يقتصر على دمياط بل اتسع ليشمل الغالبية الساحقة من المدن المصرية. وتوضح دراسة سيرة ال (مشاقفة) اليونانية الأصل التي امتد نشاطها ما بين دمياط والمناطق الشامية مدى سهولة الانتقال بين المناطق الخاضعة للسلطة العثمانية والعلاقات الوثيقة بين الساحل السوري اللبناني ومصر وكذلك توضح أهمية النسب والقرابة في عملية الترقى الاجتماعى والوظيفى والتجارى. ومن استعراض أحوال المهاجرين الشوام في كل من دمياط والقاهرة والاسكندرية والمنصورة ومدن القناة وغيرها يخلص الباحث في هذا الباب إلى أن تمدد الشوام وانتشارهم في مصر يوضح مدى الحرية التي تمتعوا بها. ويرى الباحث أن المجتمع المصري قد عامل أولئك المهاجرين على أنهم فئة متميزة ولكن ليس على أساس الطائفية وإنما على أساس الغنى والجاه والارتباط بالمصالح الأوروبية ولذا يفسر الباحث أحداث العنف التي تفجرت تجاه المهاجرين الشوام على أساس اقتصادى اجتماعى وليس على أساس دينى فقد نظر الوطنيين من المصريين إلى المهاجرين الأجانب بصفة عامة على أنهم مغتصبون لثروات بلادهم.

والباب الثانى من الكتاب بعنوان « اللبنانيون في النصف الأول من القرن العشرين مرحلة التمرکز والاندماج » والملاحظة الأساسية للباحث أن سيل الهجرة إلى مصر لم ينقطع رغم تقلص فرص النجاح في مصر وان ازداد في نفس الوقت رافد الهجرة نحو القارة الأمريكية والبلدان الأفريقية ثم في فترة لاحقة إلى منابع النفط العربى وأستراليا وكندا. وفي تلك الفترة برزت تيارات هامة تنازعت المهاجرين الشوام خاصة مع صدور القوانين المصرية الرامية إلى تحديد جنسياتهم فكان لازماً تحديد جنسية. وهنا نجد أن البعض قد فضل العودة نهائياً إلى موطنه الأصلي ولم يحتفظ بالجنسية المصرية على حين احتفظ البعض بجنسيتين مصرية ولبنانية وآخرين تمصروا بشكل نهائى دون الاحتفاظ بجنسية أخرى. ولقد لعب العامل الاقتصادى دوراً هاماً في عملية الاختيار. وتجدر الإشارة إلى أن شوام القرن العشرين كانوا يتمتعون بسمات خاصة منها أنهم ولدوا في مصر وتربوا في مدارسها وشاركوا في نضالها الوطنى والقومى ولذا فإنه عند تحديد الجنسية الحقوقية اختار معظمهم الجنسية المصرية دون سواها.

تولوا ادارتها لم يكن يربطهم بموطنهم الاصل سوى الأصول التاريخية ولذا فإنه حتى بعد تأميم تلك المؤسسة ظل العديد من أولئك الشوام المتمصرين في مناصبهم كمديرين للأقسام مما يؤكد حقيقة أن أرض مصر تصهر من عليها ولذا فإنه لم يغادر مصر بعد قرارات التأميم سوى مجموعات قليلة من القوى التي تضررت مصالحها من جراء تطبيق شعار مصر للمصريين.

ويختتم الباحث مؤلفه باستعراض حول هجرة الشوام من مصر ويرجعها بصفة أساسية لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية مركزا على قرارات التأميم التي اتخذتها الحكومة المصرية في مطلع الستينيات والتي كان لها الدور الرئيسي في «تمصير مصر» فكثر أعداد من غادرها من غير المصريين ولم يلبث أن فتح باب الهجرة أمام المصريين أنفسهم فتجولت مصر من بلد يجتذب المهاجرين بعشرات الآلاف إلى بلد يصدر مهاجرين بمئات الآلاف إلى الدول الغربية بصفة خاصة. ويرى المؤلف أن هناك عقلية معينة رافقت المهاجرين من الشام إلى مصر ومنها إلى سوريا ثم إلى كندا وأستراليا وغيرها ثم عادت فدفع أعدادا كثيرة من هؤلاء وأبنائهم للعمل من أجل العودة إلى مصر بعد سياسة الانفتاح في عهد الرئيس السادات إلا أنه مهما تكن نتائج تلك المحاولات فإن الحقيقة المؤكدة والتي نؤيد فيها الباحث أن مصر اليوم تختلف جذريا عما كانت في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وأنه ليست هناك آفاق متطورة لهجرة جديدة للبنانيين إليها.

محمد عاشور أبو ريه

□ □ د . نادية محمود مصطفى ، الثورة والثورة المضادة في نيكاراجوا ، الأبعاد الدولية والإقليمية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، ١٩٨٨ □ □

تبرز أهمية ثورة نيكاراغوا ١٩٧٩ من حيث كونها أول ثورة مسلحة تقوم في أمريكا اللاتينية بعد ثورة كوبا وذلك بعد انتصارها على أعتى النظم الدكتاتورية في التاريخ الحديث لأمريكا اللاتينية ضد نظام سوموزا .

ويعتبر هذا الكتاب هو الأول في موضوعه باللغة العربية ويكتسب أهمية حيث يلقي الضوء على سياسة القوتين الأعظم في أمريكا الوسطى بصفة عامة وفي نيكاراغوا بصفة خاصة وبذلك فهو يسد فراغا كبيرا في المكتبة العربية . وتستهدف هذه الدراسة تحليل الأبعاد الداخلية والخارجية التي ساهمت في إبراز وتشكيل ونجاح الثورة في نيكاراغوا في يولية ١٩٧٩ . كما تهدف الدراسة تحليل مسار النظام الجديد فيها في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي واجهته منذ قيامه .

وتدور هذه الدراسة حول مجموعة من التساؤلات كما يلي :

١ - ماهو وزن الدور السوفيتي والكوبي في أحداث ثورة نيكاراغوا ؟

٢ - ماهي دوافع وابعاد رد الفعل الأمريكي وهي تواجه انتصارا لحركة ثورية لأول مرة بعد نجاح ثورة كوبا عام ١٩٥٨ ؟ وماهي اساليبها وأدواتها لتحدي السياسات السوفيتية والكوبية ؟

٤٨٨ وفي الفصل الأول من هذا الباب يلقي الباحث - من خلال مقابلات شخصية - الضوء على أهم عائلات الشوام التي تمصرت نهائيا . أو عادت إلى لبنان موضحا سيرتها الذاتية وأهم فروعها وأعمالها ويخلص من تلك المناقشة إلى نتائج منها أنه مع مطلع القرن العشرين لم يعد للشوام ذلك التركيز والخصيصة السابقة حيث انتشروا في أرجاء المدن المصرية وأن هجرة العديد من الشوام من مصر بعد حركة التأميم كانت بسبب التأميم ذاته وليس بدافع الهرب من الاضطهاد . ذلك أن معظمهم لم يرغب في البقاء بعد أن فقدوا معظم أملاكهم وباتت آفاق العمل المهني الحرفية ضيقة للغاية . وفي الفصل الثاني يعرض الباحث لأسباب هجرة الشوام إلى مصر من خلال آراء وانطباعات بعض أولئك المهاجرين ويخلص الباحث إلى أن أغنى مصر كان هو العامل الأهم الذي اجتذب المهاجرين طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كما كان للنظام السياسي والاقتصادي المصري دور هام في اجتذاب المهاجرين والتوظيفات ويؤكد الباحث على أن مسألة الهجرة بالاستئناس اقتصاديا اجتماعيا وسياسية وليست طائفية على الرغم من أن الذين طالبهم قرارات التأميم من السوريين والبنانيين كانوا في الغالب من المسيحيين لأن الشوام في مصر كانوا من الطوائف المسيحية بالدرجة الأولى . وعلى الرغم من أن العمل السياسي لم يكن مخطورا على الشوام إلا أن دورهم السياسي كان مغمورا ونادرا ما شاركوا في العمل الجماهيري المباشر وحصلوا على مراكز سياسية عليا إلا في المناصب التي تسند إليهم بالتعيين ولم يصب منهم نجاحا كبيرا إلا نقر قليل ارتبط بالأساس بأرباب السلطة من انجليز وأسرة خدمية . وكان نفوذهم الأساسي يتمحور حول العمل التجاري والمالي والبورصة والصحافة والترجمة والأدب . ساهم في ذلك دور المدارس واللغات التي أهلت الشوام للترقي وشغل العديد من المراكز المرموقة داخل وخارج مصر في مقابل تقلص دور المثقفين وأصحاب الكفاءة المصريين مما دفع إلى ظهور شعار مصر للمصريين كرد فعل للسيطرة الأجنبية وأعوانهم من الشوام . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الباحث يولي ضرورة النظر الموضوعية لدور الشوام في مصر . فهو يرفض مقولة أنهم كانوا العامل الحاسم في إيقاظ الوعي القومي لشعب مصر وكذلك يرفض مقولة من يصور دور الشوام على أنه تاريخ عمالة وارتباط بالأجانب ويرى الباحث ضرورة فهم وتفسير دور الشوام في مصر في ظل المعطيات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي واكبت عملية الهجرة إلى مصر سواء التكاليف الاستعمارية أم عملية التحديث والحاجة إلى الوسطاء في ترجمة ونقل علوم الغرب . كما يرى الباحث أنه لا يجوز أن يفسر دور الشوام بعزله عن حركة تطور المجتمع المصري فقد انتشر هؤلاء الشوام على مختلف التيارات السياسية العاملة في مصر فمنهم من وقف إلى جانب الإنجليز وهم الجانب الأكبر ومنهم من ساند التيار الوطني مع ميل واضح إلى التعاون مع فرنسا على الصعيد الخارجي . ومثلت مؤسسة الأهرام ذلك التيار الأخير وكانت لأقلامها ميول وطنية مصرية واضحة تقف في وجه جريدة «المقطم» المدعومة من سلطات الاحتلال . وقد كان الوطنيون المصريون يكرهون الإنجليز ومن تعاون معهم سواء من الشوام أو من المصريين أنفسهم ورغم وقوف عدد كبير من الشوام مع الخط الوطني بعد تبلوره إلا أن الغالبية منهم كانت تحاك بالاستعمار الإنجليزي بسبب استفادتها الكبيرة من وجوده ولقد شكك بغلاة المصريين في «المتمصرين» من الشوام . ووصل الأمر ببعضهم إلى اتهامهم بالخيانة للاسلام لمساندتهم الحركة القومية العربية التي قامت ضد السلطنة العثمانية . ويعرض الباحث بعد ذلك لمؤسسة الأهرام وأصحابها آل «تقلا» كنموذج لتدبير الشوام في بعض حيث عرض لجهود كل من سليم تقلا وبشاره تقلا في تأسيس تلك الجريدة حتى أصبحت الجريدة الأولى في مصر وكيف أن رئاسة تلك الجريدة ومناصب المدير فيها كانت حكرًا على الأجانب عامة والشوام بخاصة إلا أنه يفسر ذلك بأن العديد من أولئك الشوام الذين

٣ - ماهي خصائص الاوضاع المحلية والاقليمية في أمريكا اللاتينية : وما هو وزن هذه المتغيرات الداخلية والاقليمية والعالمية في ثورة نيكاراجوا ؟

وللاجابة على هذه الاسئلة قامت الباحثة بتقسيم الدراسة الى اربعة فصول :

الفصل الأول : وهو يمثل اطار الدراسة وعالجت فيه الباحثة تطور سياسات القوتين الاعظم تجاه أمريكا اللاتينية وذلك في مبحثين مستقلين :

المبحث الأول : وتناولت فيه الباحثة تطور السياسة الأمريكية ، حيث ترى ان مبدأ مونرو ١٨٢٣ وذلك بمضامينه المتعددة والمتكاملة « سواء كانت السياسية - العسكرية - الايديولوجية » رسم الاطار العام لكل من التوجه والسلوك الأمريكي تجاه أمريكا اللاتينية وذلك باعتبارها منطقة نفوذ أمريكية تقليدية . لذلك حرصت السياسة الأمريكية على تكريس التبعية الاقتصادية لدول المنطقة لها والتدخل بشتى الاساليب للحيلولة دون خروج هذه الدول من دائرة النفوذ الأمريكي . وقد تراوحت هذه الاساليب واختلفت بين التدخل الصريح وسياسة العصا والخليل مثل تدخلها في كوبا والدومينكان وبما وهائتي في الفترة من ١٩٠٥ - ١٩٢٤ وتبدلت هذه السياسة بسياسة حسن الحوار وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لبعض دول القارة في الفترة من ١٩٢٤ - ١٩٤٥ .

وفي الفترة من ٤٥ - ١٩٥٨ اكتسب مبدأ مونرو ابعادا ايدولوجية وعسكرية للحيلولة دون امتداد الغزو الشيوعي الى المنطقة . وتمثل في « ميثاق ريو » عام ١٩٤٧ . وفي فترة الستينات اهتمت الادارة الأمريكية بالتنمية الاقتصادية للقارة خاصة في أوائل الستينات وبعد ذلك تزايد التدخل المباشر كما في « الدومينكان » ١٩٦٥ واسقاط نظام « سلفادور الليندي » في شيل ١٩٧٣ .

وفي عهد ادارة الرئيس « كارتر » كان هناك تركيز كبير على قضية حقوق الانسان حيث ربطت الادارة الأمريكية منح قروض ومساعدات اقتصادية لدول أمريكا اللاتينية فقط التي تحترم حقوق الانسان وقطع المعونات عن الدول التي تمارس انتهاكات لحقوق الانسان . ولكن ادى نجاح الثورة في نيكاراجوا الى تخطي الادارة الجديدة للرئيس « ريجان » عن هدف احترام حقوق الانسان كما يلي :

المبحث الثاني : وناقشت فيه الباحثة تطور السياسة السوفيتية والكوبية في أمريكا اللاتينية . حيث كانت القارة اللاتينية بعد كل المناطق الاخرى في العالم في اولويات اجندة السياسة الخارجية السوفيتية بمعنى ان أمريكا اللاتينية قد حظيت باهتمام هامشي من جانب الاتحاد السوفيتي منذ قيام الثورة البلشفية وحتى قيام ثورة كوبا عام ١٩٥٨ حيث حدث تحول جذري في السياسة الخارجية السوفيتية كما زاد الاهتمام الاكاديمي في الاتحاد السوفيتي بالشئون اللاتينية . وعمل الاتحاد السوفيتي على اقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومات الرسمية في أمريكا اللاتينية . وتؤكد الباحثة على ان الاتحاد السوفيتي كان يعارض السياسة الكوبية التي تدعو الى تأييد النظم الثورية ومساندتها بل كان الاتحاد السوفيتي يفضل سياسة الجبهة للوصول للسلطة ، مما ادى الى حدوث قطيعة في العلاقات السوفيتية الكوبية في الفترة من « ٦٦ - ١٩٦٨ » .

الفصل الثاني : حيث تناولت فيه الباحثة مقدمات الثورة حتى نجاحها ، وفي هذا الفصل تفترض الباحثة افتراضا مؤداه ان نضج الثورة ونجاحها « ٧٤ - ١٩٧٩ » كان محصلة للتفاعل بين متغيرات داخلية واقليمية من ناحية ، ومتغيرات خارجية تتعلق بالسياسة الأمريكية اساسا من ناحية اخرى وذلك في مبحثين :

المبحث الأول : وتناولت فيه العوامل المحلية والاقليمية والدولية التي أثرت على قيام الثورة ونجاحها . وقد تعرضت الباحثة في هذا البحث للتطور التاريخي لنيكاراجوا عند استقلالها عن اسبانيا ١٩١٢ ووقوعها تحت الهيمنة الأمريكية وتبريل عائلة سانشيز الى الحكم منذ عام ١٩٢٣ والتي استندت في حكمها الاستبدادي على الدرس

الوطني من ناحية وهو اداة القمع وعلى المساندة الأمريكية من ناحية اخرى . ثم ظهرت جبهة السانديستا المعارضة عام ١٩٦٢ ومنذ عام ٧٤ - ١٩٧٩ حدث تطور تدريجي في وزن الجبهة حتى استطاعت اسقاط سوموزا عام ١٩٧٩ . وترى الباحثة ان نجاح الثورة جاء نتيجة تفاعل عوامل داخلية تمثلت في مساندة القواعد الشعبية العريضة . لدور القوى الثورية في تجميع صفوفها لإسقاط الدكتاتور « سوموزا » وعوامل اقليمية تتعلق بمساندة بعض دول أمريكا اللاتينية لتيار الثورة وقيامها بتقييد السياسة الأمريكية في أمريكا الوسطى . وكذلك عوامل دولية تمثلت في فشل السياسة الأمريكية في مساندة نظام سوموزا والدور السوفيتي والكوبي في نجاح الثورة . وتؤكد الباحثة هنا ان المساندة السوفيتية والكوبية لم تكن هي العامل الوحيد في نجاح الثورة والتي تشكلت داخل نيكاراجوا وليس داخل كوبا .

المبحث الثاني : وتناولت فيه الباحثة مستقبل النظام الجديد في نيكاراجوا وقالت ان مستقبل هذا النظام مرتبط بنوعين من التحديات التي ستواجهه ، فهناك التحديات الداخلية ومدى النجاح في التوفيق بين قوى الاعتدال والقوى الماركسية داخل جبهة السانديستا . والتحديات الخارجية من حيث طبيعة السياسة الأمريكية ودرجة وطبيعة المساندة السوفيتية والكوبية .

الفصل الثالث : وناقشت فيه الباحثة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه نظام السانديستا فعلى صعيد التحديات الداخلية ترى الباحثة ان النظام الثوري الجديد يواجه تحديات داخلية تتمثل في الصراع بين التيارات المعتدلة والتيارات الماركسية التي تنادى بالتغيير الجذري . وذلك في اطار جبهة السانديستا بالاضافة للامزة الاقتصادية الداخلية .

التحديات الخارجية : وهي تتمثل في الاساس الى عداء السياسة الاسريكية وخاصة تحت ادارة ريجان للثورة . وقد قامت المخابرات المركزية (CIA) بتجميع صفوف انصار سوموزا واقاعة قواعد تدريب لهم في هندوراس « الكونترا » وقدمت لهم المساعدات العسكرية والاقتصادية لهم كما قامت الولايات المتحدة عام ١٩٨٤ بتلقيم الموانئ الكبرى في نيكاراجوا .

الفصل الرابع . وتناولت فيه الباحثة الجهود الاقليمية لقرار السلام في أمريكا الوسطى وتمثلت فيما يلي :

١ - جهود مجموعة الكوندورا والتي تضم « فنزويلا - بنما - المكسيك - كولومبيا » والتي قدمت مبادرتها عام ١٩٨٣ حيث تهدف المبادرة الى ايجاد حل سلمي لتفاوضي للصراع والتحذير من التدخل العسكري الخارجي وقد قابلتها الولايات المتحدة بسلبية كبيرة .

٢ - خطة سلام ارياس والتي قدمها رئيس كوستاريكا « اوسكار ارياس » والتي حصل على جائزة نوبل للسلام بمقتضاها والتي نصت على وقف اطلاق النار - اجراء اصلاح ديمقراطي في نيكاراجوا - وقف المساعدات العسكرية للكونترا - وقف استخدام اراضي دولة للهجوم على دول اخرى .

وبهذا تكون الباحثة قد اتمت عملها على ثورة نيكاراجوا من خلال تفاعل العوامل الداخلية والاقليمية والدولية . والتي مثلت مجالا خصبا لاختبار طبيعة المرحلة الراهنة منذ بداية الثمانينات والتي تشهدنا سياسات القوتين الاعظم تجاه أمريكا الوسطى والتي اصبحت من المناطق التي برزت فيها معضلات المواجهة بين القوتين الاعظم في مرحلة « الحرب الباردة الجديدة » .

دور أحمد هاشم

□ □ دكتور جمال علي زهران - توازن القوى بين العرب واسرائيل بين حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ - مكتبة مدبولى ١٩٨٨ □ □

يهدف الكاتب بهذه الدراسة إلى تفسير نتائج المواجهة العسكرية بين الدول العربية واسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ عن طريق قياس قوة الدولة من حيث امكاناتها وقدرتها على ممارسة الحرب وكيف أن منهج قياس قوة الدولة يعتمد على طبيعة توازن القوى القائم بين الأطراف المتصارعة والاهداف التي تسعى إلى تحقيقها كما أشار في مقدمة كتابه إلى أن قوة الدول المتجابهة في إطار الصراع العربى الاسرائيلى يكشف أمام صنّاع القرار السياسى نقاط الضعف والقوة لدى الأطراف المتصارعة مما يساعد على معالجتها . ثم يشير إلى أن الصراع العربى الاسرائيلى قد اكتسب أهمية كبرى في الأوساط العلمية وتعددت مداخلة تناوله وتفسير جولاته العسكرية .

وقد قسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة فصول تناول في الفصل الأول مفهوم قوة الدولة في التحليل السياسى والتي تعتبر من الموضوعات التي إهتم بها الفكر السياسى منذ زمن بعيد وازدادت أهميته في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وظهور نظريات التوازن النووي بين الدولتين العظميين وترجع قوة الدولة إلى محصلة تفاعل قواها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فقوة الدولة ما هي إلا علاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، ثم يشير إلى أن قوة الدولة مسألة نسبية وليست مطلقة لأن الدولة جزء من مجتمع دولي وأن التعرف على قوتها لا يكون بمعزل عن الأجزاء الأخرى . ثم يتناول الكاتب العوامل المادية التي يمكن قياسها مباشرة ويعتمد في هذا على قياس القدرة العسكرية والاقتصادية للدولة ، ثم يشير إلى منهج الجمع بين العوامل المادية والمعنوية ودمجها في معادلة شاملة ، ثم يذكر منهاج آخر والذي يعنى القدرة على تعبئة وتوظيف عناصر قوة الدولة في موقف أو حدث أو ظروف معينة أو في إطار متشابك من العلاقات على مستوى ثنائى أو جماعى محدود ، ثم يشير الكاتب إلى الأخطاء الشائعة في محاولات قياس قوة الدولة وهي التركيز على الجوانب الكمية دون الكيفية والاعتماد على عامل واحد سواء كان عاملا عسكريا أو جغرافيا أو قوميا مشيرا إلى أن قياس قوة الدولة لا يأتى من فراغ كما يتصور البعض بأنها قوة طبيعية دائمة والواقع أنها ذات طبيعة متغيرة ، كما أن البعض يتجاهل القوة الكامنة للدولة بل عدم التمييز بين القوة الظاهرة والقوة الكامنة ، كما أن البعض يعتقد أن قوة الدولة يمكن قياسها من خلال التعرف على العناصر والموارد التي تمتلكها الدولة وهذا غير صحيح إذ أن الثابت أن قوة الدولة تظهر في استثمارها لهذه العناصر في التأثير وممارسة النفوذ على الآخرين ويذكر أن الأساس العلمى لاختيار عناصر قوة الدولة وهي عناصر مادية وتشمل القدرة العسكرية والاقتصادية والحيوية والسياسية وعناصر معنوية وتشمل الإرادة القومية والأهداف الاستراتيجية والقدرة الدبلوماسية . ثم يتناول المؤلف في الفصل الثانى توازن القوى العربى الاسرائيلى في يونيو ١٩٦٧ فيعرض إلى العوامل المادية ويقسمها إلى أربعة أقسام ، القسم الأول وهو القدرة الاقتصادية والتي تشمل الناتج القومى وحجم إنتاج الدولة من الصلب وتوافر الأيدي العاملة الفنية المدربة ومستوى التكنولوجيا السائدة ومعدل استهلاك الفرد ومساحة الأرض المنزرعة ، وثانيها القدرة الحيوية وتشمل السكان ومستوى التعليم والصحة والخدمات التي يتمتع بها الفرد في كل دولة فيشير إلى تفوق مصر في القدرة الحيوية ، وثالثها القدرة العسكرية وعدد القوات المسلحة في مصر واسرائيل وحجم الانفاق

العسكرى الى الناتج القومى ونوعية الأسلحة المستخدمة في الجيش مشيرا إلى أهمية تنويع مصادر السلاح وكيف أن مصر اعتمدت على مصدر واحد وهو الاتحاد السوفيتى كما أن اسرائيل اعتمدت على مصدر واحد أيضا وهو الولايات المتحدة ، ورابعها القدرة السياسية والتي تتضح في كفاءة عملية صنع القرار واستقرار رئاسة السلطة التنفيذية ثم وجود نظام برلمانى مستقر قادر على تعبئة الموارد الأساسية لصالح المجتمع ، وممارسة الديمقراطية عن طريق تعدد الأحزاب السياسية ثم يتناول الكاتب العوامل المعنوية وأنها تتكون من ثلاثة عناصر شملت الإرادة القومية ومستوى التكامل الاقليمى والثقافى ثم ارتباط الاستراتيجية بالمصالح القومية .

ويشير الكاتب إلى أن نتيجة المواجهة العربية الاسرائيلية في حرب يونيو ١٩٦٧ لم تكن تعبر عن حقيقة التوازن في ميزان القوى بين العرب واسرائيل وأن الاختلال في الانجاز العسكرى الذى حدث كنتيجة للمواجهة العسكرية الفعلية كان أعمق بكثير من ذلك الاختلال في ميزان القوى العسكرى بين الطرفين ويوضح الكاتب مدى التفاوت في الإرادة القومية بين الطرفين العربى - الاسرائيلى وهي وجود أهداف قومية اسرائيلية محددة وواضحة ولديها قدرة على المبادرة في تحقيقها على العكس من الطرف العربى الذى تعددت أهدافه وتناثرات واتسمت بعدم الوضوح وعدم القدرة على المبادرة في تحقيق الأهداف القومية باستثناء مواجهة أكتوبر ١٩٧٣ مما جعل العرب دائما في موقف رد الفعل . ثم يعرض الكاتب إلى العلاقة بين نتائج المواجهة والقدرات الفعلية من خلال عدة نقاط أهمها التوازن العسكرى والذي يقصد به العلاقة بين القدرات العسكرية لأطراف صراع ما ، فيذكر أن التوازن العسكرى كان في صالح مصر من ناحية حجم المعدات ونوعيتها فيما عدا القوات الجوية لأنها كانت تحارب في أكثر من جبهة بالإضافة إلى النقص الكبير في نوعية القيادات التي يمكن أن تعطى للقوة العسكرية معناها وتقاتلها . ثم تناول الكاتب في الفصل الثالث التوازن العربى الاسرائيلى في أكتوبر ١٩٧٣ مشيرا إلى القدرة العسكرية قبل بدء المعركة بين سر نيل والدول المتصارعة سواء منفردة أو مجتمعها ويخص بالذكر - سوريا لاشتراكهما معا في حرب أكتوبر مباشرة

كما يعرض الكاتب حجم الخسائر الاسرائيلية في الايام الاولى للمعركة كانت أكبر بكثير من خسائر كل من مصر وسوريا ثم توازنت في الايام التالية بعد اقرار وقف إطلاق النار ، وهذا يعنى أن الميزان العسكرى يميل لصالح مصر إلا أنه اختل بسبب دخول العامل الخارجى وهو امداد اسرائيل بجسر جوى أمريكى ، وهذا أفصحت عنه الفترة الثانية من حرب أكتوبر .

وعن التوازن الاستراتيجى يشير إلى تفوق مصر على اسرائيل استراتيجيا إلا أن اسرائيل قد تفوقت في الجانب الكيفى ومسايرتها لضوابط العصر عسكريا وتكنولوجيا على العكس من مصر والدول العربية التي تفوقت في الجانب الكمى بمساحاتها الشاسعة وثرواتها الطبيعية وأهمها البترول وعدد سكانها ، ثم يذكر المؤلف أن العرب في حرب أكتوبر أثبتوا قدرتهم على التفوق الكيفى بجانب التفوق الكمى ، بينما لم تستطع اسرائيل تعويض هذا التغيير في موازين القوى رغم تفوقها الكيفى ، وهكذا جاءت حرب أكتوبر لتبرهن على أن التغيير في موازين القوى كان حقيقة لا تقبل الشك ، ثم يشير الكاتب إلى المبادرة العربية في استخدام سلاح النفط في وجه العرب وكيف أنها لعبت دورا كبيرا في كسر حاجز حالة العجز العربى التي سادت قبل حرب أكتوبر نتيجة التخطيط المحكمة والاعداد الجيد للمعركة والتعبئة الفعالة للامكانات بالإضافة إلى تلاحم البيئتين الداخلية والخارجية .

سمية محمود عفيفى

□ □ بسيوني محمد الخولي - ظاهرة الأحلاف العسكرية في الاستراتيجية العالمية للقوتين الأعظم ، دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، يناير ١٩٨٩ □ □

بالرغم من أن ظاهرة الأحلاف العسكرية قديمة ترتد في قدمها الى أعماق التاريخ ، إلا أن تغير معالم النظام الدولي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبروز ظاهرة القطبية الثنائية وتطور نظام الاستقطاب الثنائي الدولي قد أضفى على الظاهرة طابعاً متميزاً . وإذا كانت نشأة الأحلاف العسكرية خلال الفترة المذكورة قد إرتبطت في الأساس بظروف الحزب الباردة بين القوتين الأعظم في أواخر الأربعينات والخمسينات ، فإن السؤال الآن هو : إلى أي اتجاه تسير هذه الظاهرة خاصة بعد ظهور العديد من المستجدات في بيئة النظام الدولي ؟ .. لعل محاولة الاجابة على هذا السؤال تمثل الهدف الأساسي لهذه الرسالة التي ينطلق التحليل فيها من زاوية العلاقات الدولية سعياً الى تقديم رؤية مختلفة للظاهرة عن تلك التي تطرحها الدراسات التي تتعامل مع نفس الظاهرة من منطلق التنظيم الدولي .

تنقسم هذه الرسالة الى قسمين يتكون أولهما من ثلاثة أبواب ، وثانيهما من بابين بالإضافة الى مقدمة وخاتمة . وفي القسم الأول تناولت الرسالة الأحلاف العسكرية في الاستراتيجية العالمية للقوتين الأعظم . حيث تعرض الباب الأول من هذا القسم للأسباب التي أدت الى نشأة ظاهرة الأحلاف في استراتيجيتين الدولتين من حيث : دواعي النظام الدولي ، الدواعي السياسية ، الدواعي الاستراتيجية والعسكرية ، الدواعي الاقتصادية ، الدواعي الايديولوجية . وقد وجد الباحث انه بينما جاءت الدواعي الاستراتيجية والعسكرية في مقدمة العوامل التي كانت تكمن من الناحيتين الرسمية والشكلية وراء انشاء الأحلاف العسكرية بالنسبة للولايات المتحدة وغرب أوروبا ، فإن هذه الدواعي لم تكن واضحة كل الوضوح على الجانب السوفيتي وإنما عادة ما يتجه التركيز عند تحليل العوامل الكامنة وراء انشاء حلف وارسو الى العوامل السياسية والايديولوجية .

أما في الباب الثاني فقد استعرضت الرسالة الخصائص العامة للأحلاف العسكرية والتي تنبع أساساً من مصدرين ، أولهما : خصائص الاستراتيجية العالمية لكل من القوتين الأعظم ، وثانيهما : خصائص النظام الدولي وواقع العلاقات الدولية خلال فترة انشاء الأحلاف . وقد اشارت الرسالة الى ان الاستراتيجية العالمية الأمريكية والاستراتيجية العالمية السوفيتية ظهرت الى الوجود عندما تبلور نظام القطبية الثنائية في شكله النهائي بعد الحرب العالمية الثانية وتراجعت دول غرب أوروبا الى مصاف الدول من الدرجة الثانية وانقسم العالم الى معسكرين متناحرين . وبالرغم من أن البعد الايديولوجي يكاد يمثل الغاية والقصد من وراء كلتا الاستراتيجيتين ، إلا أن طغيان هذا البعد كان أكثر بروزاً في الاستراتيجية السوفيتية بحكم أن الاتحاد السوفيتي يعتبر في الأساس دولة ايديولوجية تسخر كل شيء لخدمة الايديولوجية .

بعد ذلك انتقل الباب الثالث الى تفصيل النتائج والإفرازات التي تمخضت عنها ظاهرة الأحلاف العسكرية ، وتم فيه توضيح أن تلك النتائج كانت في معظمها سلبية ولم تؤد الى ايجاد نوع من التوازن بين المعسكرين أو تحسين العلاقات بين الشرق والغرب ، وإنما عملت على زيادة حدة التوتر في علاقاتهما . فقد أدت الأحلاف العسكرية الى استمرار سباق التسلح بين العملاقين وتقوية وجودهما العسكري في مناطق العالم المختلفة . كما أدت الناحية الاقتصادية الى زيادة ميزانيات التسلح والانفاق العسكري للدول الاعضاء في الأحلاف على حساب التنمية ، وزيادة أعباء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشكل هائل داخل حلفي الاطلنطي ووارسو ، وكذلك زيادة معدلات الانفاق العسكري على التسلح على مخصصات التنمية في الدول النامية . ومن ناحية ثالثة أدت ظاهرة الأحلاف العسكرية الى افراز ظواهر أخرى ملازمة لها في نطاق النظام الدولي لاسيما من الناحيتين الايديولوجية والسياسية كان أبرزها : ترسيخ الالتزام الايديولوجي لدى القوتين الأعظم وازدكاء الصراع بينهما ، وتدعيم الصراعات الايديولوجية والسياسية الاقليمية لاسيما في مناطق أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا .

أما القسم الثاني : فقد خصص بالكامل لدراسة مستقبل ظاهرة الأحلاف العسكرية . ففي الباب الأول من هذا القسم تناول الباحث احتمال تحلل ظاهرة الأحلاف العسكرية بفعل عاملين أساسيين ، أولهما : المتغيرات التي أخذت في البروز في النظام الدولي منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، وثانيهما : التشققات داخل الأحلاف والتطورات الداخلية الخاصة بالدول الاعضاء . وبالنسبة للعامل الأول تعرض الباحث لستة اعتبارات هي : تعدد أقطاب النظام الدولي ، ظاهرة الانفراج الدولي ، سياسة مد الجسور عبر الانقسام العقائدي ، التشققات داخل الأحلاف العسكرية ، التقدم الهائل في وسائل التدمير الجماعي والأسلحة الاستراتيجية ، محاولات نزع السلاح والرقابة على التسلح . أما بالنسبة للعامل الثاني فقد جرت الإشارة الى أن التشققات داخل الأحلاف كانت ظاهرة عامة انتابت كافة الأحلاف على حد سواء ، ثم استعرض الباحث التصدعات التي حدثت في حلفي الاطلنطي ووارسو خلال الأربعة عقود الماضية . وقد خلص الى القول بأن الانقسامات الخاصة بحلف وارسو أكثر خطورة من تلك الانقسامات الخاصة بالتحالف الأمريكي ، إذ بينما كان الغرب ينظر دائماً الى تعهد الاتجاهات باعتباره أحد المبادئ الرئيسية في التحالف ، فإن الاتحاد السوفيتي كان على العكس ينظر الى الاستقامة الصارمة والتنظيم الدقيق باعتباره العنصرين الأساسيين اللذين يقوم عليهما بناء حلف وارسو كحزام للأمن المباشر حول الاتحاد السوفيتي .

وفي الباب الثاني ناقشت الرسالة احتمال استمرارية ظاهرة الأحلاف العسكرية وحدود فعاليتها . وفي هذا الاطار جرى استعراض وجهة نظر أصحاب فكرة دوام واستمرارية الأحلاف العسكرية والذين قالوا بأن المصاعب والتحديات التي تواجه الأحلاف لن تنهى وجود الظاهرة بشكل مطلق . وإنما سوف تستمر بفعل عاملين اثنين ، الأول : أن المتغيرات الدافعة نحو تحلل ظاهرة الأحلاف قد بدأت في الضعف ، والثاني : أن الدواعي والمقتضيات التي دفعت ظاهرة الأحلاف العسكرية الى البروز في بداية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لازالت لها مخلفات تعمل بنشاط في كثير من الأحيان على نحو من شأنه تعزيز الأحلاف وتأكيد ضرورة وجودها حتى وإن كان ذلك بفاعلية محدودة وحيوية متواضعة .

وقد خلصت الرسالة في الخاتمة الى أن الأحلاف العسكرية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن تمثل ظاهرة مميزة في ميدان العلاقات الدولية فحسب ، بل شكلت صميم ومحور تلك العلاقات . وقد انتهت فاعلية معظم الأحلاف العسكرية الاقليمية التي اقامتها القوتان العظميان بفعل ارتباطهما في الكثير من الأحيان

اليونسكو كمنظمة دولية تواجه منذ عدة سنوات أزمة حادة تكاد تهدد باستمرارها خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها في نهاية ١٩٨٤ وإنجلترا في نهاية ١٩٨٦ وتهديد دول أخرى بالانسحاب بتهمة أسلوب معالجة اليونسكو لبعض القضايا السياسية وإعتبار ذلك بعيداً عن مجالها كمنظمة فنية متخصصة أي غير سياسية . وتأتي الدول العربية في مقدمة الدول المتهمة بتعدد الاسهام في تسييس اليونسكو .

ويعرض د . حسن نافعة لدراسته في بابين يتضمن كل منهما عدة فصول إلا أنه يبدأ بفصل تمهيدى يعرف فيه مراحل ما قبل اليونسكو فيذكر أن اليونسكو لم تكن أول منظمة عالمية تهتم بتنظيم التعاون الدولي في ميادين التربية والثقافة والعلوم والاعلام حيث أنه في إطار عصبة الأمم جرت محاولات تبنتها فرنسا لتنظيم التعاون الدولي في هذه الأمور ونجحت في أن تجعل عصبة الأمم تتبنى جمعيتها قراراً يرمى إلى إنشاء لجنة لدراسة القضايا الدولية المتعلقة بالتعاون الثقافي والتربية .

وفي يناير ١٩٢٢ شكل مجلس العصبة لجنة دولية للتعاون الفكرى وبادرت فرنسا بإقتراح إنشاء معهد دولى للتعاون الفكرى مع عرض بتقديم دعم سنوى له ولكن قوبل العرض بفتور من قبل الرأى العام العالى خوفاً من مطامع فرنسا الامبريالية الثقافية ولكن إنشاء المعهد بعد تعهد فرنسا ١٩٢٤ بضمان الصفة الدولية له وإشراف عصبة الأمم عليه وقد تحول هذا المعهد الى منظمة دواية في ١٩٢٨ عندما تمكن من التحضير لمؤتمر دبلوماسى حضره ممثلو حكومات ٤٥ دولة عضو وخمس دول أخرى كمرقبين من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وأسفر المؤتمر عن إبرام ميثاق دولى للتعاون الفكرى .

ويعرض د . حسن نافعة عن حجم العلاقات المؤسسية بين الدول العربية والمعهد الدولى وكيف أنها تباينت نظراً للفروق الضخمة سواء في درجة اهتمام المعهد نفسه بالدول العربية أو في درجة اهتمام الدول العربية بأنشطة المعهد وذلك لباين الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية في ظل مرحلة ما بين الحربين العالميتين ووقوع الدول العربية في تلك الفترة تحت أشكال استعمارية مختلفة ريفى الباحث بعرض لعلاقات المعهد بمصر وسوريا وفلسطين وكيف أن الم تكن علاقات مجدية حيث كان الاهتمام الأكبر يولييه المعهد للقضايا الأوروبية .

وفي الباب الأول وهو بعنوان الاطار المؤسس وشبكة العلاقات ويتضمن فصلين الأول بعنوان اليونسكو الأهداف والوسائل وآليات العمل والفصل الثانى المجموعة العربية في اليونسكو .

وفي الفصل الأول وفي عرض لنشأة اليونسكو يوضح لنا بشكل قاطع بمقارنة بما ورد في الميثاق الأساسى بأن المؤسسين لليونسكو أرادوا لها أن تضطلع بدور فكرى وأيدلوجى الى جانب دورها الفنى في ميادين التربية والثقافة والعلوم .

فيبدأ الميثاق بعبرة شهيرة هي « لما كانت الحروب تبدأ من عقول البشر ففى عقولهم يجب أن تبني حصون السلام »

ويرى د . نافعة أن القول بأن اليونسكو أصبحت أكثر تسييساً وكان ذلك سبباً في الانسحابات الأخيرة منها هو قول لا معنى له وكل ما في الأمر أن المضمون الفكرى والأيدلوجى الذى تعكسه برامج وسياسات اليونسكو قد تطور بتطور النظام الدولى الذى تختلف سماته الآن عن النظام الدولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ويشرح د . نافعة الأجهزة الرئيسية المكونة لليونسكو ويؤى المؤتمر العام . المجلس التنفيذى ، السكرتارية في اطار رؤية مذهبية لعملية صنع السياسة في اليونسكو باعتبارها عدلية مستمرة ومتعددة المراحل ودراستها كمحصلة للعديد من التفاعلات التى يمكن تحليلها على ثلاثة مستويات هي المدخلات - مستوى تفاعل المدخلات - مستوى تفاعل المخرجات مع البيئة الخارجية حيث أن الزاوية القانونية لاتكفى لتوضيح آليات العمل في اليونسكو وتوحى بأن

بأنه أهداف أنية معقدة خاصة بظروف عرشية . وعندما تسققت تلك الأهداف أو فشلت التحالفات في تحقيقها أصبحت تفتقر الى سبر وجودها . أما الحلفان الباقيان فقد ارتبطا على النقيض بصميم الأمن القومى للدولتين الأعظم وتأسسا على أرضية صلبة من التلاقى والاتفاق الأيدلوجى والثقافى . ومع ذلك فإن الرسالة توضح أن مستجدات النظام الدولى الراهن كان لها منذ البداية تأثير سلبي على حلقى الأطلنطى ووارسو . وبالرغم من أن هذه المستجدات لايمكن أن تؤدي بشكلها الحالى الى إنهاء هذين الحلفين ، فإن الملاحظ أن الحركة التطورية للمستجدات تسير بهما في طريق الانتهاء والتحلل خاصة اذا ما خفت حدة الانقسامات الأيدلوجية بين القوتين الأعظم . وإن كان ذلك يتطلب أن تتبلور هذه المستجدات في صورة نظام دولى جديد . وبدون حدوث ذلك سوف يظل من العبث الحديث عن حل حلقى الأطلنطى ووارسو لأن ذلك سوف يعنى حل الاداة العسكرية لأيدلوجية كلا المعسكرين والتي تمثل الاداة الرئيسية في ادارة الصراع وأساس التوازن والردع . وربما يعنى أيضاً انتهاء الصراع كلية ، وعندما ينتفى الصراع تفقد الأيدلوجية ديناميكيتها وفاعليتها وجدواها . وحتى اذا انتهى مفعول الأيدلوجية وغدت غير ذات جدوى . فسوف يكون من غير المنطقى الجزم بانعدام التحالف كلية . وإنما يمكن أن تستمر . الا انها سوف تأخذ بالضرورة أشكالاً أخرى بحيث تصبح اداة لحماية كيانات الدول المتكتلة في كتل اقليمية أو غير اقليمية مشتركة في المصالح والأهداف الاساسية . انحصية ، وهو ما سوف يمثل عودة الى وضع ما قبل الحرب العالمية

أحمد ابراهيم محمود

□ □ حسن نافعة : العرب
واليونسكو ، الكويت : عالم
المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة
والفنون والآداب ، العدد ١٣٥ ،
مارس ١٩٨٩ □ □

شهدت مرحلة الستينات ازدهاراً في البحوث والدراسات المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الوطن العربى الا أنه في نفس الوقت لاتزال هناك حقول بحثية كاملة في مجال العلوم السياسية لم يقترب منها الباحثون ومنها حقول المنظمات الدولية . في هذا الشأن يقدم د . حسن نافعة الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة والذى شغل لفترة وظيفة رئيس قسم المنظمات الدولية بالشعبة المصرية لليونسكو دراسة تبحث وتحلل سلوك الدول العربية كمجموعة اقليمية تشكل نظاماً دولياً فرعياً داخل منظمة دولية هي اليونسكو والتي تشكل اطار النظام العالمى في مجالات تخصصها وهي التربية والثقافة والعلوم والاعلام .

وترجع أهمية الدراسة في كونها تكشف قدرات العالم العربى كوحدة ثقافية ولغوية وحضارية في مواجهة التجمعات الدولية الحضارية الكبرى ومدى نجاحه أو تنافره حين يحثك بالعالم الخارجى ويتفاعل معه ومدى اسهامه أو عجزه عن توجيه دفة السياسات الدولية في العالم المعاصر فهذه المنظمات رغم ما قد يشوبها من عجز وعدم الفاعلية تشكل المرآة العاكسة لكافة التفاعلات التى تتم بين مركز النظام الدولى واطرافه كما أن

اليونسكو هي الجهة الفنية المسؤولة عن تعليم اللاجئين الفلسطينيين وتأثير ذلك في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ ومحاولات إسرائيل تغيير المناهج الدراسية وموقف كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان من هذه القضية للحفاظ على الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني بالإضافة لقيام إسرائيل بحفريات في المناطق الأثرية بالقدس وخرقها المستمر لاتفاقية لاهاي ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح.

كما يعرض د. حسن نافعة بالتفصيل لأبرز القضايا فيما يتعلق بموضوع الصراع العربي الإسرائيلي وهي بشأن قبول منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب في جميع فروع اليونسكو ١٩٧٤ وتكثف الدول العربية في معركة دبلوماسية من الطراز الأول هذا التكتل الذي وصل ذروته باستصدار القرار التاريخي رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ والذي يعتبر الصهيونية لونا من ألوان العنصرية.

أما الفصل الثالث الذي يحمل عنوان العرب وأزمة اليونسكو فهو يناقش الأزمة الأخيرة والتي أدت لانسحاب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا كقوتين عظميين وتأثير ذلك على عالمية المنظمة وفقدانها حوالي ثلث مواردها نتيجة لهذا الانسحاب.

كما يعرض د. حسن نافعة للأسباب الخفية والمعلنة الرسمية لانسحاب الولايات المتحدة وأثار تغيير الإدارة الأمريكية (كارتر، ريجان) في عدم تجديد انتخاب أحمد مختار أمبوكمدير عام للمنظمة بالرغم من كونه قد رشح للمنصب في عام ١٩٧٤ بتأييد من الولايات المتحدة ووقع ذلك على الدول العربية وتفاوت درجة تعاطفها معه وإختلاف مواقفها تجاه أزمة الانسحاب بين مواقف فعلية ورسمية. وفي الفصل الرابع يناقش مدى التنافر والتجانس في سلوك الدول العربية داخل اليونسكو وماذا كانت تتحرك ككتلة واحدة تجمعها مصالح مشتركة أو كوحدات متنافرة تتصادم أو تتعارض مصالحها القطرية وذلك من خلال رصد للأنماط التصويتية حيث إتضح تصويت المجموعة العربية غالبا في اتجاه واحد وأثر توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في ظهور الصراعات العربية العربية. ثم تنتهي الدراسة بفصل ختامي يعرض فيه الباحث د. نافعة لبعض الملاحظات النقدية حول أداء المجموعة العربية داخل اليونسكو منظورا إليها أولا كجهاز للمعونة الجماعية.

وثانيا كمنتدى للحوار بين الثقافات والحضارات وثالثا كحلبة أو ساحة للصراع السياسي ويرى د. نافعة أن اليونسكو كمنظمة دولية مارست تأثيرا مزدوجا على المجموعة العربية فهي من ناحية ساعدت على إبراز ودعم الخصوصية الذاتية لكل دولة عربية على حدة ولكنها من ناحية أخرى اتاحت الفرصة أمام الدول العربية في نفس الوقت لكي تؤكد الطابع القومي للنظام الذي تنتمي إليه ومهدت السبيل أمامها لزيادة أواصر التعاون فيما بينها.

وبالرغم من أن الحضور العربي على ساحة اليونسكو يعتبر هاملا من حيث الكم فإنه بدراسة حجم الانجاز الفعلي وجد الباحث أنه لا يتناسب مع هذا الكم.

وهو ما يعني أن هناك إمكانات عربية مهددة يمكن استغلالها على نحو أفضل لو أمكن التزام العالم العربي بقواعد للسلوك توضح الحدود الفاصلة بين ما هو قطري وما هو قومي.

والدراسة في مجملها تمثل جهدا ضخما قام به د. نافعة حقق به هدفين من الدراسة، الأول وهو الهدف العلمي الأكاديمي والثاني التعليمي التثقيفي مقدما قدرا كبيرا من المعلومات المتعلقة بالموضوع والمثيرة لاهتمام القارئ العربي العادي أو الباحث الأكاديمي المتخصص.

نيهاد حسن محارم

سياسة اليونسكو تعبير عن رأي الأغلبية حيث لكل دولة صوت واحد في المؤتمر العام المختص بصنع السياسات العامة الا أنه من الناحية الفعلية تلعب الاختلافات بين امكانيات وقدرات الدول الاقتصادية والسياسية والثقافية دورا واضحا في التأثير على عملية صياغة وبلورة سياسة المنظمة وخاصة فيما يتعلق بالمساهمة المالية في ميزانية المنظمة من زاويتين كسلاح سياسي بالتهديد بالامتناع عن دفع الحصة المقررة في الميزانية أو التهديد بالانسحاب.

وفي الفصل الثاني يعرض تحت عنوان المجموعة العربية في اليونسكو صعوبة تحديد مفهوم علمي دقيق للمجموعة العربية وذلك للعديد من العوامل المتعلقة بطبيعة النظام العربي ككل وإطاره المؤسسي المتمثل في جامعة الدول العربية. وهذه المجموعة متحركة تتغير كما وكيفا باستمرار ولم يكتمل بناؤها تماما داخل المنظمات الدولية عامة بسبب الوضع الخاص بفلسطين وعوامل أخرى وهي تتكون عامة من ٢٠ دولة تتباين فيما بينها من الناحية الجغرافية والثقافية والعلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الا أنها موضوعيا وبصرف النظر عن التوجهات الأيديولوجية تتصرف كوحدة واحدة تملك تراثا ثقافيا وحضاريا فريدا يعطى لها وزنا خاصة داخل اليونسكو. إلا أن مجموع ما تدفعه في الميزانية العادية لليونسكو يتجاوز قليلا ١,٥٪ من إجمالي الميزانية وقد إتسمت هذه الحصة بالثبات ولم تتجه كما هو متوقع نحو الزيادة ويلى ذلك توضيحا للتمثيل العربي في الأجهزة الرئيسية وأجهزة الاتصال ورسم السياسات العربية والتي تنقسم لنوعين - اللجان الوطنية العربية - والوفود الدائمة للدول الأعضاء لدى اليونسكو.

وعلاقة اليونسكو بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اليكسو وإعتماد أوراق مندوب الأخيرة الدائم لدى اليونسكو بدوره كمنسق بين مندوبي الدول العربية والسكرتير العام وكيف أن الدول العربية قد نشأت من فاعلية الدور التنسيقي له وتتنظر اليه كمجرد مراقب ليس له أي دور في عملية صياغة السياسات سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى الإقليمي نتيجة للصراعات العربية العربية مما فتح ثغرة للمناورة وإضعاف للموقف العربي داخل المنظمة. وعن علاقة اليونسكو بالمنظمات العربية الحكومية الأخرى والمنظمات العربية غير الحكومية يتضح من الدراسة محدوديتها الشديدة.

أما الباب الثاني والذي يحمل عنوان رئيس السياسات حيث يلقي الضوء على سياسات الدول العربية داخل اليونسكو.

وينقسم هذا الباب لأربعة فصول، ففي الفصل الأول محاولة لتحديد الإطار العام لسياسة الدول العربية في اليونسكو من خلال استعراض أهم القضايا التي عالجتها اليونسكو سواء ما يندرج منها تحت صراع الشرق والغرب وتمثل ذلك في وجود رؤيتين أيديولوجيتين متصارعتين واحدة ليبرالية غربية وأخرى ماركسية حول جوهر وطبيعة الدور الذي يتعين على اليونسكو أن تقوم به لكافة القضايا التي طرحت للبحث داخل اليونسكو أو ما يندرج تحت قضايا الشمال والجنوب أو القضايا التي بادرت الدول العربية بطرحها باعتبارها قضايا تهم المنطقة العربية بصفة خاصة وتباين الموقف العربي باختلاف الأيديولوجية المسيطرة على النظم العربية في كل حقبة زمنية. وتوجهات النظم سواء ناحية الغرب أو الشرق. في الفصل الثاني تحت عنوان انعكاسات القضايا السياسية العربية على اليونسكو يعالج بشكل تفصيلي كيف وجد الصراع العربي الإسرائيلي منذ أول مواجهة عسكرية ١٩٤٨ والحرب العراقية الإيرانية طريقتيها الى ساحة اليونسكو.

فبالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي كانت المشكلة التي واجهت الدول العربية هي كيفية تفادي إقامة علاقات غير مباشرة مع إسرائيل في إطار الأنشطة الإقليمية في نفس الوقت الذي كانت فيه

كذلك اتضح من الدراسة ان محافظة جماعات المصالح على الشرعية الايديولوجية وعدم الخروج عنها يعطيها قدرة على الاستمرار وعلى التعبير عن مطالبها . ايضا اظهرت الدراسة الاثر الايجابي الذي تركته موجات الانفتاح التي شهدتها الاتحاد السوفيتي على تلك الجماعات .

وكان من اهم الملاحظات هي تلك المتعلقة بسلوك جماعات المصالح في النظام السوفيتي والتي من اهمها ان الجماعة الواحدة هي في حقيقتها تعبير عن جماعات متعددة ، فهي بناء مركب من جماعات مؤيدة واخرى معارضة . وبناء على هذا - وهي الملاحظة الثانية - ان جماعات المصالح يمكن ان تأخذ مواقف متناقضة ، كما قد تتضارب سلوكياتها ولا يمكن تفسير ذلك الا من زاوية السعي المستمر لتلك الجماعات للوصول الى اقصى ما يمكن ان تحققه من مطالبها . وختم الباحث - في النهاية - بملاحظتين :- اشارة في الاولى ان استخدامه لاقترب الجماعات لايعني تقديمه له كبديل للمداخل التفسيرية الرائدة في السياسة السوفيتية - السابق الاشارة اليها - و اشارة في الثانية الى ضرورة مراجعة فكرة الشمولية التي - من وجهة نظره - لم يضل اليها اى نظام سياسي بعد ، وان جماعات المصالح لاتأتى على طرق نقض مع النظم الشمولية وانما يمكن ان تجد لها مكانا بشرط مراعاة خصوصيات تلك النظم .

أمانى الطرابيشي

□□ د . عبدالوهاب المسيري : الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية (دراسة في الادراك والكرامة) - ١٩٨٩ □□

هذا الكتاب ليس دراسة في الانتفاضة فحسب - كما سجل المؤلف ببراغه في مقدمته - وانما هو ايضا دراسة في النماذج المعرفية والادراكية الكامنة وراء كل من الانتفاضة والمحاولة الصهيونية لقمعها . بمعنى من المعاني جزء من المحاولة الجارية بين علماء الانسانيات في العالم العربي لتأسيس علوم عربية انسانية مستقلة ، أكثر قدرة على تفسير واقعنا وعلى توجيهه وتحريكه من النماذج الجاهزة المستوردة والدراسة - في كافة الاحوال - تجيب على تساؤل كيف لعب الادراك الفلسطيني دورا محوريا في قيام الانتفاضة واستمرارها ، وتسلب الضوء على جوانب الأزمة في اسرائيل .

تناول المؤلف في الفصل الاول اهمية النماذج المعرفية في تحديد ادراك الانسان وخطورة التبعية الادراكية فيزعج ان الامة العربية الاسلامية تعاني الآن من حالة تبعية ادراكية كاملة اذ اننا نستورد نماذجنا المعرفية فيما نستورد من اشياء اخرى من الغرب . بل اننا بدانا ننظر الى انفسنا من خلال عيون غربية ، يحكم على انفسنا بمعايير مستقاة من « بلاد بزه » هذه التي ملكت علينا شعاف قلوبنا . والنتيجة اننا اصبحنا كلنا منكسرين من الداخل حتى حينما نطرح اكثر الشعارات ثورية وانتصارا . وهذا ما اسماه احد علماء الاجتماع الغربيين « باسبرالية المقولات » ان تكون مقولات المرء الادراكية مستقاة من الآخرين ، فيرى الانسان نفسه متعلقا مهما يبذل من جهود ومهما ينتج من روائع . ثم يطرح فكرة الانتفاضة فيرى انها ليست تعبيراً عن اليأس وانما هي تعبير عن أمل عربي فلسطيني ، وليست رد فعل ميكانيكي لأسباب مادية وانما باعتبارها تعبيراً عن امتلاء انساني فلسطيني وعن الهوية المتماسكة (انجاز

□□ ابراهيم محمد عرفات :- « دور جماعات المصالح في النظام السياسي السوفيتي » رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ □□

في محاولة لدراسة السياسة السوفيتية ، دون اللجوء الى احد الاتجاهات التقليدية التي تستخدم عادة في هذا المجال ، جاءت هذه الدراسة للتعرف على الظروف التي يمكن ان يصبح في ظلها نشاط الجماعات ذات الأهداف الخاصة للسياسة السوفيتية . كذلك محاولة التعرف على العوامل التي تزيد من فعالية تلك الجماعات وقدرتها على التأثير على جهاز صنع السياسة ، الى جانب محاولة التعرف على الدور الذي تلعبه هذه الجماعات وخصائصها .

ونأتى هذه الدراسة في اربعة فصول :- يهتم الاول منها بتقديم الاطار النظري لمفهوم جماعات المصالح . اما الثاني فيهتم بدراسة مقترَب جماعات المصالح في دراسة النظام السياسي السوفيتي ، وذلك على ضوء التعرف بالمقترَبات او المداخل التفسيرية لمعرفة ما الذي يقدمه اقتراب الجماعات ، ولاتوفره الاقترابات الأخرى .

ويأتي الفصل الثالث فيقدم دراسة حالة لجماعات المصالح السوفيتية ، وقد تم الجمع في هذا الصدد بين أسلوبين : الأسلوب الأفقي ، فاختارت الدراسة احد القضايا التي شاركت فيها جماعات مختلفة وهي قضية الاصلاح التعليمي في عهد خروتشوف . أما الثاني فهو الأسلوب الرأسي ، حيث اختارت الدراسة جماعتين احدهما مؤسسية (الجيش) والاخرى فكرية (اتحاد الكتاب) . أما الفصل الرابع فيعالج موضوع جماعات المصالح في النظام السياسي السوفيتي في ضوء الاصلاحات الراهنة التي يدخلها جورباتشوف منذ ولايته للسلطة .

وخلص الباحث من عرضه لتلك الدراسة - التي تكتسب اهميتها من منظورين احدهما عملي والاخر علمي - الى مجموعة من النتائج قدمها في خاتمة الدراسة . فقد اظهرت الدراسة ان التعارض بين الشمولية ووجود جماعات للمصالح هو تعارض زائف . فجماعات المصالح توجد في كافة النظم السياسية على اختلاف انواعها والاختلاف بينها انما يكون في شكل ومدى حرية حركة تلك الجماعات تبعا للنظام الذي تعيش في ظله . وعلى هذا ، اخذت جماعات المصالح شكلا مؤسسيا ، حيث يلعب عنصر التنظيم دورا هاما في قدرة اى جماعة على النفاذ الى جهاز صنع القرار . ولذا كانت مؤسسات الدولة الرسمية بحكم تمتعها بخاصية التنظيم هي المثال البارز لجماعات المصالح ، وان كان ذلك لاينفي وجود صور اخرى لجماعات المصالح غير انها لازالت في طورها الجنيني . حيث توجد الاشكال التلقائية العفوية للدفاع عن المصالح الخاصة ، وصور اخرى تمثل الجماعات الاجتماعية العريضة [القوميات على سبيل المثال] . وتتوقف فرصة نمو هذه الأنواع الجديدة على احد امرين :-

- ١ - حدوث تغيير في بيئة النظام السياسي السوفيتي تعترف بشرعية سلوك تلك الجماعات
- ٢ - قدرة هذه الجماعات على نقل مطالبها الى تنظيم معترف به [كما حدث بالنسبة لنقل مطالب الأرمن والأذربيجانيين الى مجلس السوفيت الأعلى] .

«الاقتصاد التسولي». كل ذلك أدى الى تساقط السيادة الاقتصادية وتزايد تكلفة التجمع الصهيوني. ويؤكد المؤلف ان الانتفاضة المباركة زادت من اعباء الازمة الاقتصادية وبالتالي من ازمة السيادة.

ازمة الاستيطان :

يتعرض المؤلف في الفصل الرابع للآزمة السكانية والاقتصادية الاستيطانية فيقول : ان من أهم أسباب ومظاهر تآكل الشرعية الصهيونية الازمة السكانية العميقة التي تجعل من المشروع الصهيوني اكلية عقيمة دخلت في طريق مسدود. فمذ ظهور الحركة الصهيونية وهي تعاني من أزمة سكانية تتهددها في الصميم، ومع الانتفاضة الأخيرة تساقط الاجماع القومي بخصوص الاستيطان وانطلق السخط على الاستيطان المكيف من عقالة فوصف رابين المستوطنين بأنهم يشكلون عبئا على المؤسسة العسكرية، وقد عبر الصراع بين المستوطنين والجيش عن نفسه في حادثة «تيرزا يورات» التي قتلت بالقرب من قرية بيتا. تآكل الجيش الاسرائيلي :

يتناول الفصل الخامس - اهم فصول الكتاب في تصور المؤلف - تآكل الجيش الاسرائيلي وأشكال الابداع المختلفة عند المنتفضين ويؤكد ان النموذج المعرفي الادراكي أي (نموذج الانسان السر الذي لا يمكن تفسيره والذي يعبر عن نفسه في شكل تكامل غير عضوي) الذي ابتدعه نموذج جديد كل الجدة يضيف الى التراث النضالي العالمي. وعن تآكل الجيش الاسرائيلي يوضح المؤلف انه ابتداء من حرب عام ١٩٧٢ بدأ ايمان المستوطنين الصهيانية بالعجل الذهبي في أي الجيش الاسرائيلي - في الاهتزاز ثم في التآكل، ثم جاءت عملية غزو لبنان التي انتهت بانسحاب القوات الاسرائيلية دون تحقيق ماكانت تصبو اليه وهو «القضاء بشكل نهائي على المنظمة» وشهدت هذه الفترة عمليات فدائية مستمرة لم تتوقف البتة كان آخرها وأهمها وتاجها عملية «قبية» التي بينت فيما بينت وبشكل لا يدع مجالا للشك ان الذراع القوية ليست قادرة بالضرورة على حمايتهم طول الوقت وتوفير الأمن المطلوب لهم. ثم جاءت ثورة الحجارة لتبين مدى عجزه عن القيام بالعمليات الجراحية والضربات الاجهازية التي تسكت الآلام مرة واحدة، فقيادة القوات ترى ان استمرار الانتفاضة سيؤدي الى تصعيد العملية وهي فقدان القدرة القتالية، والى توقف او تعطيل برامج التدريب والى تدهور القوات المسلحة الاسرائيلية في صورة انخفاض الروح المعنوية والاحساس العميق بالخوف واليأس. كما اشار المؤلف الى احد انجازات الانتفاضة العديدة وهي سقوط القناع الديمقراطي، فهي أي اسرائيل طالما ادعت انها قلعة امامية للحضارة الغربية وواحة غناء للديمقراطية، فبعد ان كان يشير الاسرائيليون الى انه يتم الحفاظ على الامن في الضفة والقطاع بألف جندي وحسب، تغيرت الصورة تماما ونقل عشرات الألوف من الجنود المدججين بالسلاح وبدأت عمليات الابعاد والاعتقال بدون محاكمة فضلا عن اعتقال الاحداث والعقوبات الجماعية.

وحول اشكال الابداع المختلفة عند المنتفضين ونموذج الترابط غير العضوي الذي يستند الى فكرة الانسان القادر على الابداع المستمر والذي لا يمكن رده الى عناصر مادية معروفة مسبقا، هذا النموذج يعبر عن نفسه - في القاء الحجر وفي كل اشكال النضال الاخرى - يعبر في شكل التنظيم والقيادة وطريقة القتال (الكر والفر) وانشاء مناطق محررة ونظم بديلة ووسائل الاتصال وتوظيف الاغاني والبطيخ وجثمان الشهداء في عملية النضال واشعال النيران واشكال التكافل الاجتماعي.

وللتخلص من التبعية الاقتصادية - حيث ادرك المنتفضون ان نضالهم طويل ولا بد من ضمان استمراره - بدأوا يحولون بعض المدن الى مناطق محررة اقتصاديا ويفصلون قطاعات كاملة من

المنظمة الأعظم (هذا الوضع هو الذي ولد الثقة في النفس وخلق لدى الفلسطينيين احساسا داخليا راسخا معرفيا ونفسيا بتجذرههم، وعلاوة على ذلك جعلهم في حالة نفسية لادراك تفاقم ازمة المجتمع الصهيوني. كما عرض المؤلف لازمة الصهيونية واهمية دراستها كمدخل لفهم الانتفاضة وفي هذا الصدد طرح فكرة ازمة الشرعيتين : أولا الشرعية الصهيونية تلك الشرعية التي يسبغها الصهيوني على نفسه امام نفسه وامام يهود العالم والعالم الغربي ككل. وهو يحقق هذه الشرعية من خلال نجاح مشروعه في عدة مجالات من بينها تحديد الهوية وتطبيع الشخصية والتوسعية والاستيطان. وثانيا : شرعية الوجود وهي الشرعية التي يود تأكيدها في مجابهة العرب وتعبير عن نفسها في تزايد القمع وترحيل العرب والاستيطان. وكما نرى تتداخل الشرعيتان في منطقة مثل الاستيطان، أي ان الشرعية الصهيونية وشرعية الوجود مرتبطتان تماما وبالتالي فظهور الشرعية الفلسطينية لايقوض من دعائم الشرعية الصهيونية فحسب وانما يقوض من شرعية الوجود الصهيوني ذاته.

ويلقى المؤلف الضوء في الفصل الثاني حول الانتفاضة وقضية الهوية. والراصدون لما يحدث داخل المجتمع الصهيوني يعرفون ان ازمة الهوية آخذة في التفاقم وطرح المؤلف أسئلات لهذا التفاقم مؤداها : وكان مشاكل الهوية لا تنتهي فما معنى قضية الهوية ؟ قد يقول قائل ان هذه الاشكالية من مخلفات الماضي وأنها من الأمور الشكلية وانها لن تؤثر في سلوك المستوطن الصهيوني من قريب او بعيد ولكن هذا سيكون من قبيل تطبيع النسق السياسي الصهيوني : الهوية الفلسطينية في تنام وتطور :

في مقابل هذا التخطيط والتآكل اخذت الهوية الفلسطينية في التنامي والتطور من خلال جهود منظمة التحرير الفلسطينية وعملها الدؤوب الصامت خلال عشرات السنين الماضية لتطوير الهوية والذي تمثل في عشرات الاحتفالات والمعارض والكتب المصورة وغير المصورة والكاسيتات وشرائط الفيديو التي تحتفي بالهوية العربية الفلسطينية، كما ادى ظهور عشرات الشعراء الفلسطينيين المبدعين مثل محمود درويش الى تعميق هذه الهوية وتماسكها، كذلك انضم بحرب المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ الى عرب المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ فاكشف كل هويته من خلال الآخر فازدادت الهوية وضوحا وازدادوا هم التصاقا وتماسكا وتزاوجا (حرفيا ومجازيا). ولا أظن ان الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع - على حد قول الكاتب - كان يمكنها ان تحقق ما حققت لو ان المنظمة خسرت معركة الهوية، كما انها لو ظلت حبيسة الاشكال التقليدية (العامة) للكفاح لما انجزت ما أنجزت.

وحول الانتفاضة وتقويم «الشخصية اليهودية» في الفصل الثالث يشير المؤلف الى اطروحة الصهيانية رؤيتهم للمجتمع اليهودي المثالي أي «المجتمع الصهيوني» كجزء من مشروع حضاري متكامل يهدف الى تقويم الشخصية اليهودية. والتقويم في الخطاب الصهيوني يعنى شفاء اليهود من امراض المنفى التي تتمثل في عقلية الاستجداء من الغير أو الأغيار وفي الاعتماد السياسي عليهم وفي ازدواج الولاء، ولكن بعد مرور اربعين عاما على تأسيس الدولة الصهيونية و مرور مائة عام على الاستيطان الصهيوني من الواضح ان اليهودي لم يشف تماما من طفيلياته غير السوية مما ادى الى ما أطلق عليه الكاتب «تزايد الطفيلية الاقتصادية» وتفسير ذلك ان حجم ديون الدولة الصهيونية يجعل المواطن من أكثر الافراد مديونية في العالم، كما ان المواطن لم يتحول الى شخصية منتجة كما كان مقدرا له. ان الدعم الأمريكي قد سلبهم السيادة الاقتصادية والسياسية وأية بقية باقية من انتاجية أو احترام الذات لأن المعونات ضمنت له الاستمرار رغم ضعف الانتاج مما أفرز نمطا اقتصاديا سياسيا اجتماعيا جديدا أطلق المؤلف عليه عبارة من نحتة هي عبارة

المهاجرين السوفيت وتزايد العزوف عن الانجاب بسبب الاحساس بعدم الأمن .

وفي خاتمة العرض لاتعد قولاً في أن الدراسة إضافة هامة للمكتبة السياسية العربية علاوة على ما زخرت به مؤرخاً من دراسات بدت جادة في معالجة الانتفاضة من جوانب شتى حتى يمكننا القول أن الانتفاضة في هذه الآونة تمثل حجر الزاوية في الكفاح العربي الفلسطيني تحت لواء منظمة التحرير وفي كنف دولة فلسطين ، وتحمل في جعبتها حسابات الواقع المعاش والمستقبل الفلسطيني المنظور .

محمود طه شيخه

□ □ عبد السلام محمد محمود نصير - الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ١٩٦٠ - ١٩٨٥ - رسالة ماجستير - كلية التجارة جامعة عين شمس - ١٩٨٩ □ □

يهدف هذا البحث الى التعرف على دور الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال ادراج ظاهرة القروض الخارجية كجزء من نظرية النمو الاقتصادي ، وتوضيح الشروط الكفيلة بتحقيق الاستفادة الكاملة من الموارد التي تتيحها القروض الاجنبية ، كما تحدد القواعد التي يمكن الحكم على اساسها عما اذا كانت الشروط التي تعقد بها القروض ملائمة لاهداف النمو أم لا ؟ علاوة علىلقاء الضوء على أثر الديون الخارجية على الاقتصاد المصري ، وتوضيح الاسلوب الذي يمكن من خلاله تخفيض نسبة الاعتماد - تدريجياً - على مصادر التمويل الخارجي الى أن تصل الى مرحلة النمو المعتمد على الذات . وتنقسم الدراسة في هذا البحث الى ثلاثة ابواب :

الباب الأول : ويتناول مفهوم التنمية الاقتصادية وذلك من خلال استعراض بعض ما ورد حول نظريات النمو الاقتصادي ، يهدف التعرف على دور رأس المال في عملية التنمية ومدى أهمية هذا العنصر كعامل أساسي لها . وقد انضح أن جميع رواد النمو والتنمية قد اشاروا بصيغة صريحة أو ضمنية الى أهمية وضرورة رأس المال كعامل مؤثر وحافز على عملية التنمية .

تناول الفصل الأول الاحتياجات المالية للتنمية ، وقدرة المصادر المحلية على توفيرها ، وذلك من خلال تقدير العلاقة القائمة بين معدل نمو الدخل ومعدل الاستثمار واستعان الباحث بأساليب وطرق مختلفة ، ومن خلال دراسة تطور المدخرات خلال فترة الدراسة اوضح الباحث أن نسبة الادخار الناتج ضعيفة لدرجة أنه لا تستطيع تمويل التنمية الاقتصادية بدون الاعتماد على الادخار الخارجي .

أما عن حصيلة الضرائب فقد اثبت الباحث بأنها تغطي في حدود ربع الانفاق أو ما يزيد قليلاً خلال الفترة ٦٧/٦٠ - ٧٧/٧٠ وكانت تمثل في نفس الوقت ثلث الإيرادات ، وانخفضت مساهمة الضرائب في الإيرادات العامة إلى أن وصلت ادناها عام ١٩٧٥ . واستهدف الفصل الثاني لقاء الضوء على الحجم الأمثل للمديونية من خلال عرض تطور مجموعة من النماذج التي تخلص بنتيجة مؤداها أن لقياس منفعة القرض فإنه يجب أن يكون المعامل موجبا اذا تجاوزت (نسبة الميل الحدي للادخار إلى معامل رأس

حياتهم عن اسرائيل . وتهدف هذه العملية الى « تحطيم السيطرة الاسرائيلية » وتنمية « الاعتماد على النفس » . وبالفعل بدأ المنتفضون يعدلون من أنماطهم الاستهلاكية وأصبح التقشف وما يصاحبه من رفض السلع الاجنبية يمثل عنصر ضغط اجتماعي ، ينقلنا هذا العنصر في التحرك على مستوى النفس الانسانية الى عنصر آخر في تحرك المنتفضين على مستوى الذات وهو مفهوم التعاون فبدلاً من ادراك الذات كعنصر مستقل عن الآخرين وفي صراع معهم تطرح فكرة الانسان الذي يحقق ذاته من خلال الآخرين لا على حسابهم . كذلك يرتبط العنصر الثالث بالعنصرين السابقين فهو يأخذ شكل « عودة » لشيء محدد : الأرض وطرق العمل التقليدية . وقد وصف سمير جليلة العملية بأنها « عودة القهقري » وهي عبارة تصلح مفتاحاً لفهم ما يحدث . ويستخدم عالم الاجتماع الأمريكي بيتر بزجر اصطلاح الرجوع عن التحديث demodernization ليدل على بعض اشكال الاحتجاج في المجتمعات الحديثة بما في ذلك المجتمعات الغربية مثل احزاب الخضر وغيرها من الظواهر التي تطرح قيماً مختلفة عن قيم المنفعة واللذة التي سيطرت على المجتمع الغربي ابتداء من القرن السادس عشر . وقد استخدم الفلسطيني عبارة « العودة القهقري » في مقابل فكرة التقدم .

بواكير الخصاص

وفي الفصل الاخير من الكتاب والموسوم بـ « بواكير الخصاص وبعض النتائج الأولية للانتفاضة » يحاول المؤلف رصد النتائج المباشرة بالنسبة للانتفاضة ويمكن رؤيتها على ثلاثة مستويات : العربي والدولي والصهيوني . سنعرض لها على سبيل المثال وليس الحصر .

فعلى المستوى العربي الفلسطيني جسدت الانتفاضة شعار (الوحدة على ارض المعركة) فأنجزت الوحدة الوطنية حول هدف انهاء الاحتلال وتجاوزت مرحلة الثورة من الخارج للداخل وبدأت مرحلة الثورة من الداخل في الداخل ولكنه داخل على علاقة وثيقة بالخارج الذي يضمن له البقاء والاستمرار ، كما قضت الانتفاضة على البقية الباقية من أي اعجاب بالنموذج الاسرائيلي كما ظهر يقين فلسطيني هادئ بأن العودة ليست حلماً ثورياً بعيد المنال .

وعلى المستوى العربي : أخدمت الانتفاضة الاصوات الانهزامية الواقعية وانكشف امام العرب كثير من الاساطير الصهيونية التي كانت تخيفهم مثل الموساد كما أثبت نموذج التكامل غير العضوي في الانتفاضة أنه من الممكن اشتراك عناصر غير متجانسة في العقل الثوري وأنه لا ضرورة لتحقيق الوحدة الكاملة وإنما يمكن الاكتفاء بالحد الأدنى من الوحدة والوفاق .

وعلى المستوى الدولي : سقط القناع الديمقراطي عن اسرائيل وبالتالي ظهرت حقيقتها امام العالم باعتبارها دولة عنصرية استيطانية . وبالنسبة للولايات المتحدة فمما لاشك فيه أن أحداث الانتفاضة قد هزت من دور اسرائيل كوسيط حيث كانت تطرح دائماً نفسها باعتبارها حاملة الطائرات زهيدة التكاليف لكن الانتفاضة بينت أنها مكلفة من الناحية الاعلامية والاقتصادية والسياسية .

وعلى المستوى الصهيوني : نبداً بصهاينة الخارج إذ أن الانتفاضة رجحت الكفة لصالحهم في محاولتهم القديمة للتخلص من الهيمنة الصهيونية إذ لم يعد يمكن لاسرائيل أن تتحدث عن ضمان أمنهم وهي موجهة في الدفاع عن نفسها . أما بالنسبة لصهاينة المستوطنين فإن الانتفاضة ستعمق كل جوانب أزمة التجمع الصهيوني سواء الاقتصادي أو السياسي وتعميق هاتين الأزميتين يترجم الى مزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة وتآكل السيادة الاقتصادية والسياسية . كما بددت الانتفاضة حلم اسرائيل الكبرى تماماً وأدت إلى انقسام المجتمع الاسرائيلي تجاه الاستيطان وجدواه ، وإلى تعميق أزمة التجمع السكانية بزيادة النزوح وتساقط

الدخل المحلى ومعدلات نموه ، يتضح انها كانت تتم بطريقة غير متوازنة .

تناول الفصل الثانى : توضيح أهم الآثار المترتبة على المديونية الخارجية على الاقتصاد المصرى من خلال استعراض معدلات النمو الاقتصادى ، ومن خلال دراسة أثر الاقتراض الخارجى على الاسعار ، وتناول ايضا أثر تزايد الديون الخارجية على القدرة الذاتية على الاستيراد حيث أوضح التزايد المستمر للمديونية انها تؤدي إلى إحداث آثار عكسية مما يؤدي إلى إعاقة التنمية بدلا من ان تكون عاملا مساعدا لها .

وبدراسة أثر تزايد عبء الديون على الانتقال الصافى للموارد الاجنبية ، أوضح ان الاستفادة الحقيقية للتنمية الاقتصادية من القروض فى صافى تلك القروض وليس فى اجمالى القروض . وقد اتضح ان الاستفادة التنموية فى القروض كانت سالبة فى السنوات التى كانت التدفقات فيها سالبة ، وكانت أقل جدوى فى السنوات التى تلتهم فيها خدمة الدين نسبة كبيرة من القروض المحسوبة . وأوضح الباحث أثر الاقتراض الخارجى على معدل الادخار المحلى حيث ان الاقتراض الخارجى قد تم لاستكمال المدخرات المحلية وبذلك يكون الاقتراض الخارجى فى مصر قام بتمويل مستوى اعلى للاستهلاك . استهدف الفصل الثالث إلقاء الضوء على الديون الخارجية واستراتيجية الاعتماد على الذات وأوضح ان هذه القروض تحدث إعادة توزيع للتجارة الخارجية لصالح البلاد الدائنة - حيث تزداد الواردات عند قدوم القرض وتزداد الصادرات عند سداده . وتناول البحث عرضا لمراحل الضغوط الخارجية التى تعرضت لها مصر سواء اكان من الدول الرأسمالية أو الدولة الاشتراكية . ثم أوضح أهمية مختلف العوامل غير الاقتصادية ، ومختلف أنواع الضغوط التى يتعرض لها الاقتصاد القومى ووضعها فى الاعتبار .

إيهاب صلاح الدين

□ □ الحرب الإذاعية - د . فؤاد بن حـاله - ترجمة د . انشراح الشال - ١٩٨٨ □ □

هذا الكتاب هو صفحات مستخلصة من الرسالة التى تقدم بها فؤاد بن حـاله للحصول على درجة دكتوراه الدولة فى القانون والعلوم السياسية من احدى جامعات باريس (Paris Sud) وعنوان رسالته : « دور الوسائط فى العلاقات الدولية » . ولقد قامت د . إنشراح الشال ، عضوة هيئة التدريس بكلية الاعلام جامعة القاهرة بترجمة هذا الكتاب الذى يدور حول أهمية البرامج الموجهة . وما يمكن ان تقوم به فى مجال العلاقات الدولية .

ويتناول الفصل الأول « إمكان تحقيق إعلان دون حواجز » عدة موضوعات . فيتعرض أولا للاتجاهات العالمية الثلاثة للاعلام بما فى ذلك الدول الغربية ومفهومها الليبرالى ، والدول الاشتراكية وهيمنة الدولة أو الحزب على كل ما يمس الأيديولوجية بما فيها الاعلام . والدول النامية ومفهوم دور الاعلام فى التنمية ومحاربة كل أشكال التبعية الاقتصادية والثقافية .

ووضح كيف أن الانظمة فى الدول النامية قد اختارت الاعتماد عن حرية التعبير ولجأت إلى تكميم الأقواء ولذلك لاقت الاذاعات الموجهة نجاحا كبيرا فى هذه الدول نتيجة للتعتيم السياسى والثقافى ولجوء 'صعوبة إلى الاذاعة الموجهة ثم يتعرض بعد ذلك إلى أنواع الدعاية وهى الدعاية البيضاء والرمادية والسوداء حيث يتم التفرقة بينها على

المال) سعر الفائدة المتعاقد عليه ، ويكون سالب فى الحالة العكسية وينعدم اذا تساوى الاثنان ، وبالتطبيق على الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة يتضح ان الميل الثانى كان سالبا طوال فترة العرض ليعبر عن تجاوز سعر الفائدة على القروض لنسبة الميل الحدى للادخار/معامل رأس المال ، ويعزى ذلك الى انخفاض الميل الحدى للادخار من ناحية - كأن - يحقق قيم سالبة فى بعض السنوات - وارتفاع اسعار الفائدة على القروض من ناحية أخرى ، الا ان معامل منفعة القرض حققت اعلى قيم سالبة لها عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٧ .

الباب الثانى : يهدف الى تحليل مشكلة المديونية الخارجية للاقتصاد المصرى ، ينقسم هذا الباب الى ثلاثة فصول :

١ - يحاول تحديد اسباب حجم المديونية الخارجية ، وذلك من خلال دراسته لاختلال التوازن الاقتصاد الداخلى (الفجوة الداخلية) والخارجى (الفجوة الخارجية) ويتضح ان اسباب تزايد المديونية تتمثل فى التزايد المستمر فى الاستهلاك وزيادة فجوة الموارد المحلية التى تعزى اساسا إلى نقص المدخرات ، وعدم تناسب الانفاق العام مع الموارد العامة للدولة ، حيث بلغ العجز نحو ٤٩٠٠ مليون جنيه خلال الفترة ٨١/٨٢ - ٨٥/٨٦ مقابل ٣٥٦٠,٧ مليون خلال الفترة ٧٥ - ٨٠/٨١ واختلال علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد القومى بالاضافة الى عدم التناسب بين نمو كمية النقود ونمو العرض الحقيقى للسلع والخدمات .

أما الاسباب الخارجية فلعل أهمها : عجز ميزان المدفوعات والمتمثل فى عجز الميزان التجارى ، والذي يعزى إلى تراجع نسبة الزيادة فى الصادرات بالنسبة للواردات ، نظرا لسيطرة المواد الاولية على هيكل الصادرات ، وهيمنة المواد الغذائية والسلع الرأسمالية على هيكل الواردات .

٢ - يتناول تحليلا لتطور دين مصر الخارجى خلال فترات مختلفة مع تحليل اسباب هذه الديون مع دراسة سلوك نمو الدين الخارجى لمصر . وأوضح هذا الفصل أهمية دور العوامل السياسية والضغوط الخارجية فى عملية الاقتراض الخارجى .

٣ - يقوم بتقسيم الديون الخارجية حسب مصادرها الرسمية منها (متعددة الاطراف - وثائقية) والخاصة (تسهيلات مودين واسواق مالية) . واعتمد الباحث فى هذا التقسيم على بيانات البنك الدولى خلال الفترة ٦٧ - ١٩٨٢ .

وبملاحظة الديون المستحقة لمصادر خاصة ، نجد ان الديون فى شكل تسهيلات مودين تنمو بمعدل أسرع فى مجموعها من التسهيلات المصرفية والاقتراض من الاسواق الدولية والذي يعتمد على مدى القدرة على السداد والجدارة الائتمانية .

ويلاحظ تراجع كفاءة استخدام الدين خلال نفس الفترة لتقتصر كفاءة الاستخدام للديون متعددة الاطراف لتقتصر على ٦٥,٣٪ عام ١٩٨٢ مقابل ١٠٠٪ عام ١٩٦٧ ، الأمر الذى يؤدي إلى تحمل الدولة لمصاريف هـى فى غنى عنها ممثلة فى رسم الارتباط على الجزء غير المسحوب .

وتناول ايضا الديون الخارجية وأهم مصادر الحصول عليها وذلك لتعريف بكل مصدر ، وتحديد حصته فى تمويل ومساعدة الاقتصاد المصرى ، وشروطه والفترة الزمنية التى يسمح بها . ثم اظهر هذا الفصل تركيز المديونية مع الولايات المتحدة الامريكية (٣٦,٥٪) واحتلت القروض الغذائية المركز الأول والقروض الاستثمارية المركز الثالث بنحو ١٨٪ .

الباب الثالث : ويهدف هذا الباب (الديون الخارجية ودورها فى التنمية) إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين المديونية والتنمية . تناول الفصل الأول مؤشرات الانماء فى الاقتصاد المصرى من خلال عرض لتطور حجم الاستثمار الثابت فى مصر ، وقد أوضح ان الاستثمار كمتغير لم يحقق معدلات التنمية المرجوة منه نظرا لعدم توافر شرطى التوالى والتعاضد فى الدفعة الاستثمارية . وبدراسة

ويتعرض الفصل الخامس « المواجهة الإذاعية بين الشمال والجنوب والتنمية القومية » للعلاقة الوثيقة بين تطور وسائل الإعلام والتنمية القومية . حيث يرى البعض وجود علاقة ما بين الاتصال الجماهيري وبزوغ فكرة العمل القومي . ومن ثم يبدو الاتصال وكأنه ضرورة بالنسبة لتنمية الأمم وتطوير الفكر الانساني .

ففى أثناء حرب الموجات بين الشمال والجنوب ، لعبت مصر دورا هاما حيث وطلقت اذاعة صوت العرب لتكسر شوكة الامبريالية ولقد تمكن ناصر من خلال الراديو فى إشغال حركات جماهيرية فى المنطقة العربية . ومن خلال خطبه المذاعة استطاع ناصر إسقاط حلف بغداد الموالى للغرب . وبفضل الراديو استطاع أيضا أن يوهم من شأن الاستعمار البريطانى فى جنوب شبه الجزيرة العربية وبالنسبة للمحطات السرية فهى لاتعتبر محطات قرصنة إذاعية تبث موسيقى البوب من سفن موجودة فى المياه الدولية أو من أجهزة إرسال تابعة لجماعات أو لاحزاب سياسية كما يحدث فى فرنسا أو فى إيطاليا . ويؤرخ للمحطات السرية فى الأصل بالحرب العالمية الثانية . وكانت الدول تستعين بها غالبا ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، لتشجيع عمل تخريبى أو لنشر أيديولوجية ما ومن خلال الدعاية التى تبثها محطات غير معترف بها رسميا ، كانت الدول تحتفظ بنسبة من وسائل التأثير لكى تعدل فى خططها للوصول إلى هدفها ، أو بأسلوب آخر ، كانت هذه الدول تتجنب الاذاعة الرسمية من أن تهتز صورتها فى عمليات غير موثوق فى نتائجها . ومن جانب آخر ، تنتفى المسؤولية القضائية عن الدولة المعنية فى حالة الاذاعات غير الرسمية .

ويتعرض الفصل السادس « وسائل الاعلام والسياسة الخارجية » لمحتوى البرامج الموجهة للخارج حيث تسود الأخبار النوعيات الأخرى من البرامج .

وعموما تقوم الدول بتمويل هذه البرامج الموجهة بشكل مباشر أو غير مباشر . ويمكن القول بأن العمل الإذاعى الموجه يشكل « أداة أو وسيلة للدفاع ولتوضيح السياسة القومية » .

خلاصة القول أن هناك ثلاث مراحل يجب ذكرها عند الحديث عن البرامج الموجهة وهى أولا : أنها كانت فى البداية سليمة وبناءة . ثانيا : أن التوتر الدولى الذى لايتوقف عن الزيادة هو الذى ابتد بها عن طريق الصواب وجهها إلى ما هى عليه الآن . ثالثا : أن السمة العالمية لهذه الاذاعة قد تحدت باستخدامها كسلاح فى الحرب ومع بداية السبعينات دخلت الاذاعة الحرب الاقتصادية .

وقامت الكتلة الشرقية بعمل دعاية خفية لصالح النموذج الاقتصادى الذى تتبناه ، أما الدول الغربية ، فباتى استخدام الراديو لتعريف الدول الأخرى بالمنتجات الوطنية لترويجها فى المرتبة الأولى . ولم يقتصر الأمر على الصناعة ولكنه امتد ليشمل الثقافة والطب والسياحة .

غادة رافت

ساس اخفاء المصدر والأهداف من عدمه . ويتضح من ذلك أن الدعاية السوداء منافية تماما للأخلاق وتظل جذورها وأهدافها ومصادرها سرية وتظهر نفسها كما لو كانت تنبعث من حركة شعبية معادية للنظام الحاكم . ثم يؤرخ الفصل الأول برامج موجهة للخارج عام ١٩١٤ حتى عام ١٩١٨ . ففى سنة ١٩١٥ بادرت المانيا ببث نشرات اخبارية وتبعتها روسيا حيث قام لينين بإنشاء محطة . وسكو . ويؤرخ كذلك لظهور أول برنامج باللغة العربية فى ٢١ مايو 'م ١٩٣٤ من خلال راديو القاهرة ، ويتعرض الفصل الثانى الراديو فى المعركة : ازدياد الخطر والحرب « لتنظيم الدول للمسائل المتعلقة بالبث ويوضح فشل جميع الاتفاقيات فى وضع حد للاعتداء الإذاعى . ففى أثناء الحرب العالمية الثانية دخلت الاذاعة المعركة كسلاح لا يستهدف المحاربين فى الميدان فقط ولكن يستهدف أيضا الجبهة الداخلية لتحطيم معنويات المدنيين ولذلك لجأت بعض الدول إلى أسلوب التشويش على البرامج الأجنبية وإلى منع الاستماع إلى برامج محطات الاعداء وفرض الغرامة وعقوبة الحبس على من يستمع الى البرامج الموجهة .

ويتعرض الفصل الثالث إلى مشكلة تقسيم الأثير بين المنتصرين وتم إنشاء لجنة دولية لتسجيل الترددات مهمتها تسجيل الترددات البالغ عنها ولما كانت هناك زيادة مستمرة فى عدد الدول البائة للاذاعة الموجهة ، وبسبب التطور التقنى الذى حدث فى مجال الاتصال ، أصبحت مشكلة تقسيم الترددات أكثر تعقيدا ومن الصعب التغلب عليها وكانت مهمة مؤتمر سنة ١٩٧٩ إعادة تقسيم الموجات من جديد على المستفيدين (الدول والهيئات .. الخ) الذين يتكالبون للحصول على « مكان فى الأثير » .

ويتعرض الفصل الرابع إلى استخدام الاتحاد السوفيتى والحكومات الشيوعية لسلاح التشويش الذى بواسطته تم عزل المواطنين عن هذا الاحتكاك الخبيث بثقافات المجتمعات المفتوحة خارج حدود بلدهم .

ومن الجدير بالذكر أنه من الصعب تقويم تأثير المحطات الغربية على تطور النظم الشيوعية على المدى الطويل ، ولكن هناك ما يشير إلى أن الاذاعات الغربية قد أجبرت الدول الشرقية على إعطاء قدر من الحرية لوسائل الاعلام فيها ، ثم يشير الكتاب بعد ذلك إلى التقدم الملحوظ لمستوى التدفق الاعلامى بين الشرق والغرب حيث شكلت الاذاعات الغربية الوسيلة الوحيدة للمنشقين والمعارضين حيث أنها تسمح بسماع صوتهم داخل دولهم .

ومن المفارقات ان البرامج الغربية الموجهة للعالم الثالث تشكل تهديدا للتجانس الثقافى فى الدول النامية ، فى حين أن البرامج الموجهة للدول الشرقية تشجع التعارض وتؤكد الهوية القومية ، حتى بالنسبة للجماعات الاثنية غير الروسية فى الاتحاد السوفيتى . ولقد أدى ذلك الى قيام الأنظمة الموجودة فى أوربا الشرقية بالمطالبة بشدة بالمصالح القومية لبلادها فى إطار درجة إستقلالها الذاتى بالنسبة للاتحاد السوفيتى ويبدو أن الأنظمة التى كانت ترتفع فيها نسبة الاستقلال الذاتى كانت تخشى تأثير الاذاعات الغربية بدرجة أقل .

كتب جديدة وردت الى المجلة

الدبلوماسية المصرية في أفريقيا

□ خلال اثني عشر عاما (١٩٧٧ - ١٩٨٨)

□ وزارة الخارجية المصرية - القاهرة - ١٩٨٩

كتاب جديد من الكتب البيضاء التوثيقية التي تحرص وزارة الخارجية المصرية على اصداها بين حين وآخر ويتناول الكتاب ابعاد التحرك الدبلوماسي المصري في افريقيا في محاوره الثلاثة الثنائية والاقليمية والقارية خلال فترة الاثنى عشر عاما الماضية (١٩٧٧ - ١٩٨٨) والاهداف التي رعى اليها والانجازات التي نجح في تحقيقها . وتعرض اقسام هذا الكتاب ثمانى مجموعات من الوثائق الرسمية - هي بمثابة ترجمة امينة وتقييم موضوعى - لنشاط الدبلوماسية المصرية في افريقيا خلال هذه الفترة ، وتشمل هذه الوثائق ما يلى :

أولا : نصوص البيانات الرسمية المشتركة الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الافريقية على مستوى رؤساء الجمهوريات .

ثانيا : نصوص البيانات الرسمية المشتركة ومحاضر اللجان الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الافريقية على مستوى وزراء الخارجية .

ثالثا : نصوص اتفاقيات وبروتوكولات التعاون التي تم ابرامها بين مصر وبين الدول الافريقية .

رابعا : اتفاقات التعاون الفنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية وبين الدول الافريقية والمنظمات الدولية .

خامسا : نصوص البيانات الختامية المشتركة الصادرة عن اجتماعات مجموعة أندوحو لدول حوض نهر النيل .

سادسا : نصوص الاتفاقات الموقعة بين جمهورية مصر العربية وبين منظمات دولية .

سابعا : نصوص اتفاقات التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وبين الأحزاب الافريقية .

ثامنا : نصوص أهم الوثائق والقرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية .

المشاريع الحدودية العربية (١٩١٣ - ١٩٨٧)

□ دراسة توثيقية اعداد : د . يوسف خورى

□ الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٨

هذا كتاب توثيقى لمشاريع وحدوية - الرسمية منها وغير الرسمية ، الشاملة منها والاقليمية - التي ظهرت منشورة في كتب او مجلات او جرائد اعتبارا من مقررات المؤتمر العربى الاول المنعقد في باريس عام ١٩١٣ وحتى آخر عام ١٩٨٧ .

والكتاب من مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية وقام باعداده الدكتور يوسف خورى . ويشتمل الكتاب على ٩٥ مشروعا وحدويا رئيسيا يتفرع منها ٢٩٢ وثيقة ما بين اقتراحات مشاريع ودساتير وحدوية واتفاقات او معاهدات ثنائية او متعددة الجوانب ومقررات وقوانين ومراسيم وقرارات وبيانات او تصاريح مشتركة وخطب ومحاضر مناقشات ومذكرات وعرائض .. الخ . وكلها تتناول موضوع الوحدة او الاتحاد او التضامن او التكامل او التآخى او التعاون العربى في مختلف جوانبه وصوره المتعددة .

وتتب الكتاب المشاريع الرئيسية الـ ٩٥ حسب التسلسل الزمني بالتالى ثم رتب الوثائق الـ ٢٩٢ التي تتفرع منها وذلك ضمن كل مشروع رئيسى اذا ما اشتمل على اكثر من وثيقة واحدة حسب التسلسل الزمني ايضا .

المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة

□ المؤلف : مصطفى نور الدين عطية

□ الناشر : مركز البحوث العربية - القاهرة - ١٩٨٩

تتعرض الدراسة لقضية محورية يحاول المؤلف تناولها من منطلقين أساسيين : من ناحية أولى التعرض للنظرية الاقتصادية التي حاولت تفسير عملية التخلف في بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، مع ما تحمله هذه النظرية من تنوعات ومن ناحية أخرى تناول هذه القضية بشكل عيني باستقراء الواقع واستخلاص النتائج المترتبة على هذا الاستقراء . بمعنى آخر تناول لقضية حدود التنمية في البلدان المتخلفة في ظل شروط محددة داخلية وخارجية . داخلية حيث يسود نمط نمو رأسمال له خصوصيته وخارجية حيث تهيمن شروط محددة للنظام الرأسمالي الاقتصادي الدولي تجعل من سياسة هذه البلدان متسمة بالتبعية له .

ومعنى هذا رؤية الأفكار وتطورها في التقائها مع الواقع ومدى تعبيرها عنه وهذه الرؤية تأخذ صيغة مزدوجة إذ من جهة تعنى بدراسة النظرية وتطورها على صعيد الفكر ومن الجهة الأخرى التطبيق الممكن للنظرية الرامية لانجاز تنمية مستقلة .

وقضية هذه الكراسة مطروحة في مصر وتمس مصائر طبقات وقوى اجتماعية وسياسية متعددة وتفرض نفسها على كل نقاش وعمل سياسى .

الانتفاضة الفلسطينية - الجذور - الواقع - الآفاق

□ أعمال ندوة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب

□ تونس - ٢٨ مارس - اول أبريل ١٩٨٨

يضم هذا الكتاب اعمال الدورة الأولى للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب لعام ١٩٨٨ والمعقودة بتونس فيما بين ٢٨ مارس ، اول ابريل ١٩٨٨ والمخصصة لدعم الانتفاضة الفلسطينية بمناسبة مرور أكثر من أربعة اشهر - ساءك - على اندلاعها في الأرض العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعقدت الدورة تحت شعار : كل الدعم للانتفاضة حتى ينتزع الشعب الفلسطينى حقه في تقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

ويتضمن الكتاب كلمات الافتتاح من السيد/ فاروق ابو عيسى امين عام اتحاد المحامين العرب والسيد/ فاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ثم ينشر الكتاب مجموعة الدراسات السياسية المقدمة والتعليقات عليها ومنها دراسة النظام العربى وقضية فلسطين للدكتور احمد يوسف احمد والمشكلة الفلسطينية وظاهرة الاستعمار العالى للاستاذ الباهى الأدهم والانتفاضة تراث وحاضر ومستقبل ظافر للدكتور محجوب . عمر وملاحظات اولية حول الشرعية الدولية والقضية الفلسطينية للدكتور محمد نور فرحات والدكتور حازم جمعة ودور المنظمات غير الحكومية في دعم القضية الفلسطينية للدكتور محمد نور فرحات .

وفي الخاتمة كلمة الاخ صلاح خلف نائب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والاستاذ عمر بن تومى سكرتير الرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين ثم البيان الختامى والقرارات والتوصيات .

الدراسات الاعلامية

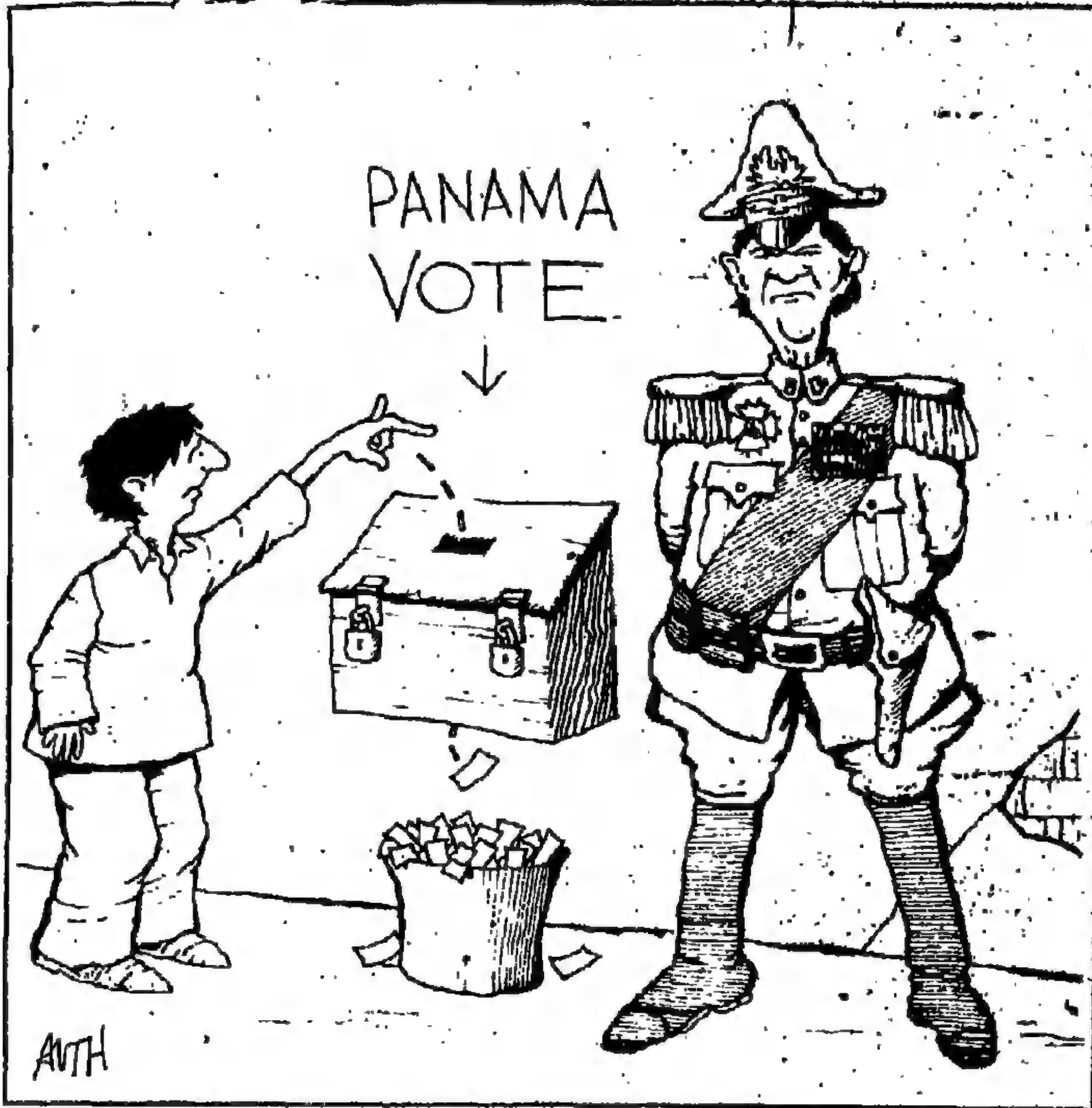
□ العدد ٥٥ [ابريل - يونيو ١٩٨٩]

□ الناشر : المركز العربى للدراسات الاعلامية

كتب الاستاذ صلاح الدين حافظ (رئيس التحرير) الكلمة الافتتاحية حول حرية الصحافة والتعددية السياسية . وتضمن العدد عشر دراسات تناولت الاعلام العربى بين الواقع والطموح ، التليفزيون والطفل العربى . ادوات الربط في الكتابة الصحفية ، الصحافة الزراعية المصرية ، الاعلام الاقليمى في القرن الحادى والعشرين ، تطور وسائل الاتصال والمواجهة الاعلامية القادمة ، الثورة الصناعية الثالثة وتكنولوجيا المعلومات ، زيادة الانتاج والانتاجية ، رسالة علمية جديدة ، الشاشة الصحفية . كما شمل العدد الأبواب الثابتة ومنها : احداث اعلامية . القاموس الاعلامى .

أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير في الصحافة العالمية

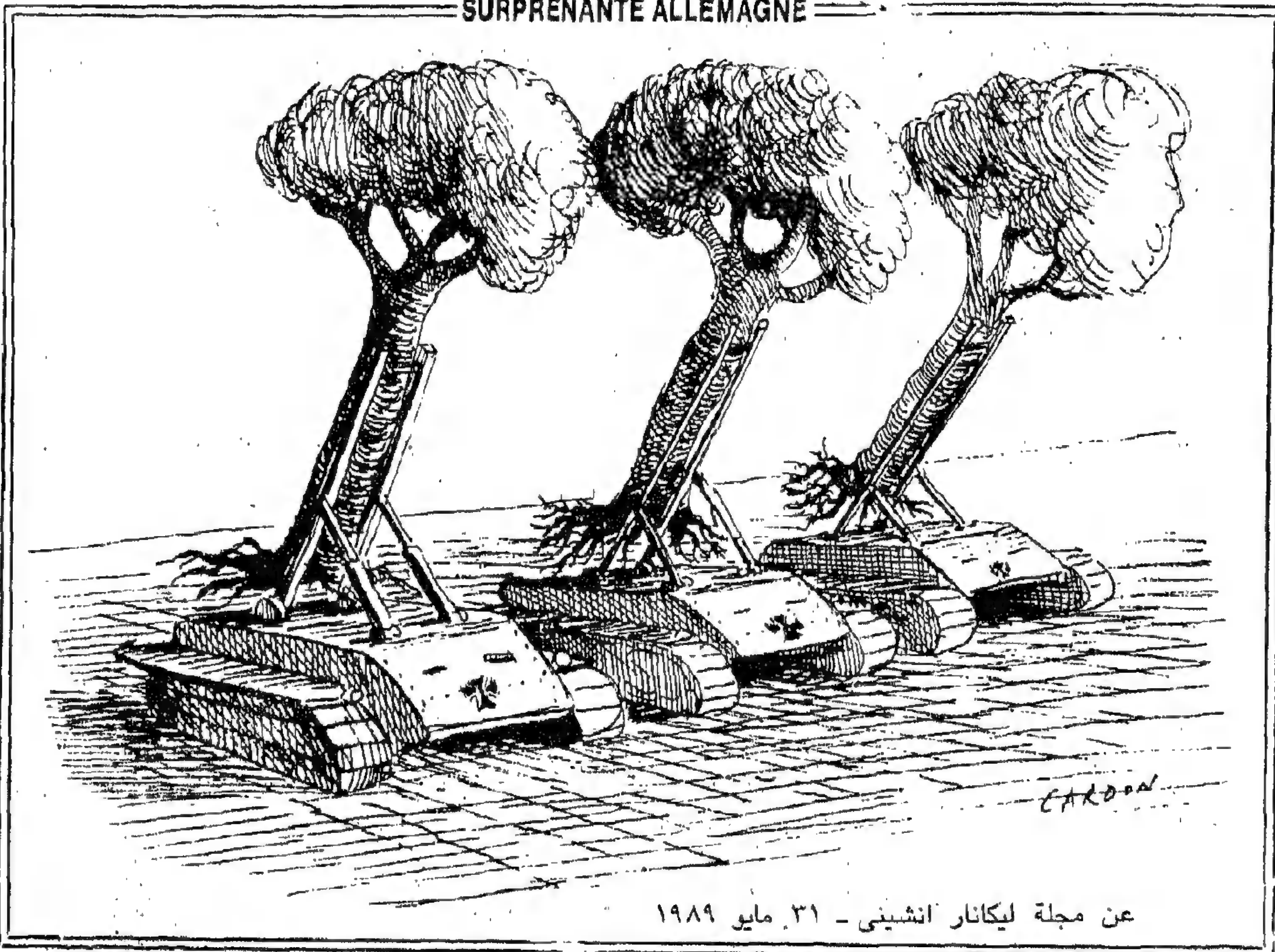


الانتخابات في بنما - بدون تعليق
صحيفة [انترناشيونال هيرالد تريبيون - ١٧ مايو ١٩٨٩]

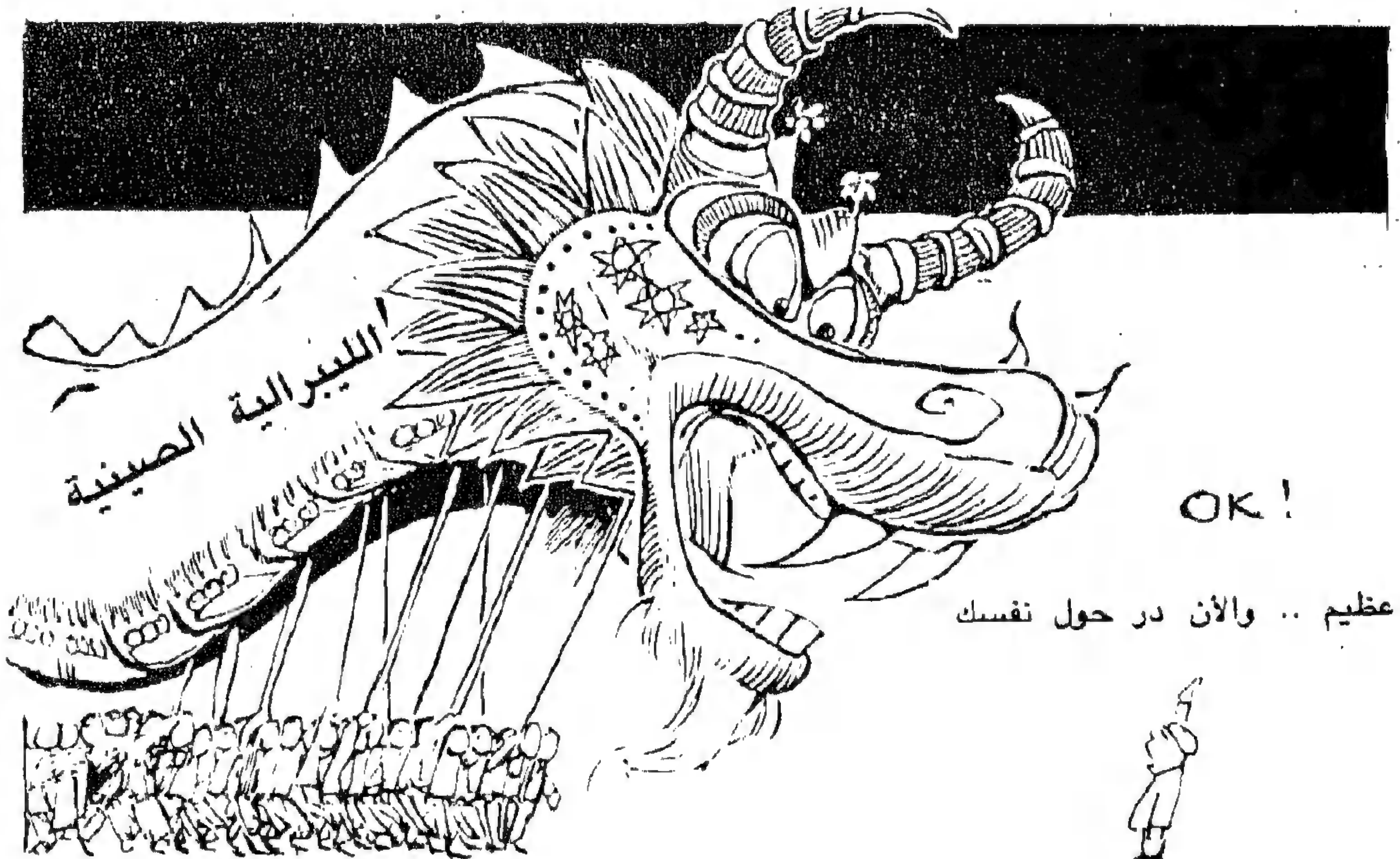


بابا كول :
مرة أخرى !
المانيا تشن علينا هجوما مفاجئا !
عن مجلة ليكانار انشيتي - ٢١ مايو ١٩٨٩

SURPRENANTE ALLEMAGNE



مفاجأة
ألمانية





ولاتزال ملحمة الكفاح الفلسطيني في الأرض المحتلة مستمرة

إعداد : سوسن حسين

● دخلت انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة شهرها التاسع عشر ، ولم تستطع اساليب القمع والقهر الاسرائيلية المتطورة والمتجددة ان تقال من عزم هذا الشعب او تضعف من ارادته . لقد اراد هذا الشعب الحياة ولا بد ان يستجيب القدر .

ان الانتفاضة قد نزعمت القناع عن الوجه الاسرائيلي القبيح ، فظهر على حقيقته شيطانيا بشعا بغضا ، وأصيب المجتمع الدولي بالذهول عندما اكتشف ان المبادئ والاخلاقيات الاسرائيلية لم تكن سوى قناع تقننت اساليب الدعاية الاسرائيلية في صنعه وتجميله !! لقد صدق العالم اسطورة التفوق الحضاري والاخلاقي للدولة الاسرائيلية وحظيت بناء على ذلك بالتعاطف والمساندة الدولية وخاصة الولايات المتحدة التي اعتبرتها جزءا منها وامتدادا لنظامها .

ان المتحيزين لاسرائيل والمدافعين عنها يجدون انفسهم اليوم في موقف صعب وخرج ، فتجاوزات جيش الاحتلال الاسرائيلي وسلوكه الوحشي ضد الفلسطينيين العزل موثق وثابت وهناك ملايين من شهود العيان رأوا ما ارتكب وبرتكب من فظائع في الضفة الغربية والقطاع .

● ان الانتفاضة قد لقنت المجتمع الدولي درسا لن ينساه ، علمته ان القومية الفلسطينية لم تمت ، وان الشعب الفلسطيني موجود رغم محاولات ابادته وتشييده ، وان حل القضية الفلسطينية لا يمكن ان يتم في غيبة اصحابها .

ان الموقف الفلسطيني الاخير قد قلب موازين سياسية كثيرة وغير مفاهيم كانت راسخة ومستقرة وادى الى تطورات اقليمية ودولية بالغة الاهمية وأعاد القومية الفلسطينية الى ارضها الشرعية بعد غربة دامت طويلا . لقد وضع امام العالم بما لا يدعو مجالا للشك ان الفلسطينيين هم الذين يريدون السلام ويسعون اليه ، يريدون حقهم المشروع في الحياة والحرية داخل قطعة الارض التي بقبت لهم . انهم لا يشنون حربا على اسرائيل ولا حتى على سكان المستوطنات وانما يتمردون ضد الاوضاع اللا انسانية التي يعيشون في ظلها ويقاومون قوات الاحتلال التي تعذبهم وتفتك بهم .

● ان الحكومة الاسرائيلية تتحدى العالم برفضها السلام !! وفي الواقع لم يعد كافيا ان توصف السياسة الاسرائيلية بالتعنت والجمود ، وانما الاحرى بها ان توصف بالوقاحة والفجور . وليس هناك رد على تصرفات الحكومة الاسرائيلية ابلغ من المثل الذي يقول : اذا لم تستح فاصنع ماشئت . وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية ردعها واعادتها الى الصواب والا ستصبح مهزلة تاريخية ان تفرض دولة مهما كانت ارادتها على العالم بأسره . ولسنا بحاجة الى تكرار الحقيقة التي يعلمها الجميع وهي ان عواقب هذا الموقف الاحمق لن تقع على رأس اسرائيل فقط وانما ستطبع بمستقبل السلام في العالم كله .

وبل الانتفاضة وأثارها الاقليمية والسياسية تدور مقالات هذا العدد .

والنفي وطرد الفلسطينيين من ديارهم . وقد حاولت الحكومة الاسرائيلية عبثا اقناع حكومة بوش بالتخلي عن التقرير وانكاره . وحاول بعض المدافعين عن اسرائيل التذكر بان النظام الاسرائيلي ديموقراطي وليس دكتاتوري . وفي الواقع ان هذه الفطائع تكون ابشع لو ارتكبها نظام يقول انه ديموقراطي لان هذا يعني ان الجميع متورط في هذه الاعمال الوحشية وما سوف ينتج عنها ، وليست فقط مسئولية دكتاتور حاكم بأمره . ان الشعب الأمريكي يساهم من خلال الضرائب التي يدفعها في تقديم المعونات لدولة تستخدمها في القيام بهذه الاعمال العدائية ضد الشعب الفلسطيني ، ولم يعد مقبولا ايجاد الأعذار لاسرائيل كما يحدث في الماضي ، والمقروض ان يقطع الكونجرس مساعداته لاسرائيل . ان الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الأرض المحتلة لم تكن واضحة خلال السنوات الماضية ولكن الانتفاضة غيرت مجرى الأمور وتبخرت اسطورة الاحتلال الحميد التي كانت تروج لها اسرائيل والتي صدقها الأمريكيون لمدة ٢٥ عاما . لذلك اصبح لزاما على الولايات المتحدة ممارسة الضغوط القوية على اسرائيل لتقر بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني الذي يريد السلام .

رؤية أمريكية لعملية السلام في الشرق الاوسط

● يقدم لنا هذه الرؤية ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية السابق لشئون الشرق الاوسط الأدنى وجنوب آسيا فيؤكد ان محاولات جيش الاحتلال الاسرائيلي لقمع الانتفاضة لم تفلح بل ولم يستطع حتى تحجيمها فالانتفاضة مستمرة ومصرة على كشف اسرائيل وجذب انظار العالم للقضية الفلسطينية . وتجرى حاليا محاولات لتوجيه قوة الانتفاضة الى قنوات سياسية تؤدي الى تسوية النزاع مع اسرائيل ، وعند دراسة الانتفاضة ونتائجها المستقبلية نجد انفسنا بصدد بعض التساؤلات :

هل ستستطيع اسرائيل في المستقبل اضعاف هذه الثورة الفلسطينية والتحكم في المعارضة الداخلية التي نتجت عنها وتحجيم نموها السياسي ؟
هل ستؤكد وتستمر زعامة منظمة التحرير الفلسطينية لسكان الاراضي المحتلة ؟ وهل ستظهر زعامات فلسطينية جديدة تكون على استعداد لممارسة مزيد من الواقعية ؟
هل سيستمر العالم العربي في اعطاء الانتفاضة اولوية مطلقة في اهتماماته بقضية السلام ، وهل دارت المشكلة دورة كاملة لتعود سيرتها الاولى وبداياتها الطائفية ؟
ان الانتفاضة هي - على الأقل في الوقت الحالي - جزء هام من مشكلة الشرق الاوسط التي تواجه الادارة

AMERICAN ARAB AFFAIRS

— The Palestine Uprising and the search for Peace

— by : Richard Murphy - Mahmmed Hal-laj-Meron Bernvenistri - Richid Khalidi - Walliam Quant-Sari Nuseibeh

— American Arab Affairs Number 27 winter 1988-89.

الثورة الفلسطينية والسعي الى السلام

بقلم : ريتشارد مورفي ، د . محمد حلاج ، ميرون بن فنستي ، رشيد خالدي ، وليام كوانت ، د . ساري نسييه

● يضم هذا المقال الطويل الذي اشترك في إعداده هذه النخبة من المفكرين والمسؤولين الأمريكيين والفلسطينيين بالإضافة الى مدير الضفة الغربية اهم الآراء التي طرحت حول مستقبل قضية السلام في الشرق الاوسط خلال الندوة التي عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في ديسمبر الماضي لدراسة « الثورة الفلسطينية في الأرض المحتلة » وذلك في اطار برنامج لدراسات الشرق الاوسط .

وقد حاول المشاركون في الندوة الاجابة على الكثير من التساؤلات التي طرحتها « الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة » ، ووضع تصور لامكانيات السلام في المنطقة ، ان الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة لم تعد خافية ، والدولة التي تقول انها قامت على اساس من المبادئ والأخلاقيات السامية تسلك سلوكا ليس فيه ذرة من مبادئ او اخلاق او ضمير . لقد حظيت اسرائيل بالمساندة الأمريكية التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ بناء على هذه المقولة الكاذبة . ان التقرير الأمريكي حول حقوق الانسان الذي يحدد الدول التي تستحق المعونة اولا تستحق انطلاقا من احترامها او عدم احترامها لحقوق الانسان يفضح عمليات القتل والضرب والتعذيب والاعتقال الجماعي

مسئولية التوصل الى الصيغة التي تتفق وتطالع الطرف الآخر .

ان الإدارة الأمريكية الجديدة يجب ألا تتجاهل انجازات الإدارة السابقة في عملية السلام ، وتحاول ان تبني فوقها . فمثلا بذلت واشنطن مساعي ضخمة في اعقاب حرب عام ١٩٦٧ لتدفع الأطراف الى قبول القرار رقم ٢٤٢ ، واليوم وبعد اكثر من عشرين عاما اصبح القرار مقبولا كأساس للتفاوض . كما ان اقتراح شولتز الأخير قد جاء كتطور لانجازات سابقة مثل اتفاقيات كامب دافيد ومبادرة ريجان للسلام . ويقول مورفي ان التجربة قد علمتنا اننا كثيرا ما نخطئ بشأن توقعات السلام . حقا ان الأحداث الكبيرة تستوقف الانتباه العالمي وتعتبر نقطة تحول تاريخية سواء في اتجاه الحرب او السلام ، والأزمات الكبرى تتيح بالفعل فرصا كبرى ، ولكن لا بد من العمل الشاق فعندما ذهب السادات الى القدس كانت الآمال كبيرة في حل الصراع ، ورغم المفاوضات الصعبة والمريرة التي اعقبت الزيارة والتي استمرت عام ونصف لم تصل هذه الجهود الا الى اتفاقات كامب دافيد التي فشلت في فرض الحل الشامل .

هل تعتبر الانتفاضة وموقف عرفات الجديد احدي نقاط التحول التاريخية ؟ وما هي توقعات السلام امام الإدارة الأمريكية الجديدة ؟ ان اي تقدم تم احرازه في الماضي قد جاء نتيجة للدبلوماسية الواقعية ، واذا كان كل جانب مستعد بالفعل للتفاوض الجاد فان الحركة تجاه السلام ستكون ممكنة . ان جميع الأطراف يجب ان تكون على استعداد للتفاوض على أساس قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام ، والتفاوض معناه ان تأخذ وتعطي لا ان تأخذ فقط . ان الحقوق الفلسطينية يجب ان تكون على رأس قائمة نقاط التفاوض ، وايضا امن اسرائيل وقبول جيرانها بوجودها بينهم . ومما لاشك فيه ان كل طرف سيعرض شروطه ومطالبه التي ستخضع للتفاوض . وقد تبدو هذه المطالب مطلقة في البداية ولكن من خلال عملية التفاوض سيتضح للجميع ان امن اسرائيل لن يستتب الا اذا نظرت بعين الاعتبار للمطالب الفلسطينية المشروعة ، وبالعكس لا يمكن الاستجابة لمطالب الفلسطينيين اذا لم يضعوا الأمن الاسرائيلي في اعتبارهم .

ان كل هذه القضايا تشكل تحديات امام زعماء المنطقة . هل ستستطيع شعوب المنطقة التغلب على مخاوف وشكوك وخلافات اربعين عاما والاقدام على مخاطرة الحوار والتفاوض ؟ هل لدى هذه الشعوب الحكمة الكافية لادراك ان البديل الوحيد للعملية السياسية هو الحرب وسفك الدماء ؟ وهل سيكون لديها الصبر والقدرة على مواصلة السير على الطريق السياسي . ان الإدارة الأمريكية لاتطمح الاجابة على هذه

الأمريكية الجديدة ، ولكن هناك عوامل اخرى في المنطقة وحقائق وتطورات يجب ان تتعامل معها الإدارة الجديدة . ان الفلسطينيين قد تخلصوا من عقدة التحرك تجاه اسرائيل من أجل التسوية ، وقد قطعت منظمة التحرير شوطا كبيرا ومازالت تتقدم في الطريق السليم ، ومما لايشك فيه ان الانتفاضة قد بلورت هذا الموقف الأخير . ولايوجد من يستطيع ان ينكر مبدأ شرعية الحقوق الفلسطينية وضرورة اشتراك الفلسطينيين في مفاوضات السلام ، فبدون موافقتهم على النتائج النهائية للمفاوضات لن يكون هناك سلام . وقد تصرف الملك حسين بمنتهى الحكمة عندما اعلن تخليه عن التحدث بلسان الفلسطينيين ، ولكنه اكد دور الأردن الحيوي في المفاوضات ، كما ان مصر قد لعبت دورا هاما في اضاء الاعتدال على تفكير اطراف الصراع وحثهم على التحرك في اتجاه السلام ، وهو الاتجاه الذي يجب أن تشجعه واشنطن بكافة الطرق .

وكما نعلم جميعا الموقف الاسرائيلي منقسم بشأن القضايا الأساسية . فهناك فريق من الاسرائيليين يعترف بان الأمن الاسرائيلي لن يتأكد دون حل عادل للقضية الفلسطينية ، ان امن اسرائيل معناه حل الصراع سلميا بحيث يمكن لدول المنطقة قبول الوجود الاسرائيلي ، وعلى اسرائيل ان تكون مستعدة للتعامل مع السؤال الصعب حول كيفية اقرار السلام ، وهذا يتضمن البعد الاقليمي وقضية التخلي عن الأرض ! دعونا نسأل اسرائيل ماذا فعلت من أجل السلام ؟ هل وضعت برنامجا سياسيا معقولا ومقبولا يقتنع به الفلسطينيون ؟ في الواقع ان الحكومة الاسرائيلية مازالت ابعد ما تكون عن الواقعية . وفيما يتعلق بالدور السوفيتي في قضية السلام في الشرق الأوسط نجد ان السوفيت قد بدأوا يلعبون دورا اكثر ايجابية في هذا الصدد ، وظهروا وعيا بالمواقف المركبة التي تواكب عملية السلام . ان موسكو تستطيع ان تستخدم امكانياتها في التأثير على اطراف الصراع ، خاصة وان الدلائل تشير الى انتشار الصواريخ وتدفق التكنولوجيا الى المنطقة وتصاعد الطلب على الأسلحة الجديدة والخطيرة لدرجة ان شبح استخدام الأسلحة الكيماوية قد جثم بظلاله القائمة على المنطقة .

ان الالتزام الأمريكي بالسعي الى اقرار السلام في الشرق الأوسط هو التزام لا مفر منه ، وعلى الإدارة الأمريكية ان توجه الأطراف بعيدا عن الصراع ، وان تسعى الى ايجاد مزيد من الأفكار البناءة التي تخدم عملية السلام . ولكن على الأطراف التي ستعيش في ظل نتائج التسوية ان تساعد الإدارة الأمريكية وذلك بتبني مواقف ايجابية وعقلانية كما فعل الجانب الفلسطيني . ان دور الولايات المتحدة هو تشجيع بدء الحوار والعمل كوسيط بين الأطراف والاحتفاظ بحقائق المشكلة ماثلة دائما امام الجميع . ويقع على كل طرف من طرفي النزاع

لقد اثبتت الانتفاضة ان المجتمع الفلسطيني حي ويستطيع ان يقاوم ابشع صور الاحتلال من خلال وحدته الداخلية وتضامنه خارجيا مع فلسطين الشتات . ان الانتفاضة ستساعد صناع السلام على تناول الصراع بصورته الحقيقية وليس كما صور في الماضي . كما انها اوجدت نوعا من الضغط على الزعامة الفلسطينية خارج الأرض المحتلة من اجل الاتفاق على الحركة السياسية الكبرى دون ان يؤدي ذلك الى تدمير وحدة منظمة التحرير كما كان يحدث في الماضي .

اما بالنسبة لهؤلاء الذين لا يريدون السلام فان اسحق شامير يرى ان الانتفاضة ليست معارضة سياسية وليست تمردا ضد الاحتلال الاسرائيلي وانما هي حرب ضد اسرائيل . وهذا بالقطع مفهوم غير منطقي على الاطلاق ، ولكن للأسف ان جزءا كبيرا من المجتمع الاسرائيلي على استعداد لتصديق هذه المقولة اللامعقولة بسبب الاحساس الداخلي المتزايد بالحصار والعزلة المترسب في الوجدان الاسرائيلي ، والذي أركته الادانة العالمية للسلوك الاسرائيلي . وقد اكتسب التطرف الاسرائيلي ابعادا هستيرية ، ودل استطلاع اخير للرأي في اسرائيل على ان معظم الاسرائيليين يرون ان الطرد الجماعي للفلسطينيين هو الحل الوحيد لمشاكل اسرائيل في الضفة والقطاع والطريقة الوحيدة للاحتفاظ باسرائيل يهودية ديموقراطية !! وهناك اتجاه يرى ان هذا التحول في الرأي العام الاسرائيلي تجاه التطرف قد جاء كنتيجة حتمية للانتفاضة . وهذا تبسيط شديد لتأثير الانتفاضة داخل اسرائيل . فالحقيقة ان اسرائيل تتجه الى اليمينية من قبل الانتفاضة بوقت طويل ولأسباب لا دخل فيها للفلسطينيين ولامقاومتهم للاحتلال . ان هذا التحول الى اليمين قد جاء نتيجة للازمات الاقتصادية والفساد الذي تفشى في المناصب العليا والمؤسسة الحاكمة في السبعينات والذي ادى الى الأفول السياسي لحزب العمل .

وفي الختام يشير د . حلاج الى ملحوظتين هامتين :
اولا : لا يجب الحكم على الانتفاضة على اساس ما اسهمت به في عملية السلام فقط رغم اهمية ذلك ، فشرعية الانتفاضة مستمدة قبل كل شيء من كونها مقاومة طبيعية ومشروعة لحكم عسكري اجنبي . ومن خلال هذا الكفاح هيأت ظروفًا مواتية لجهود توفيقية ، واتاحت بداية جديدة لعملية السلام العربي الاسرائيلي . ولكن الانتفاضة كحركة تحرر وطنية لا يجب الحكم عليها من خلال نجاحها او فشلها في انجاز السلام .
ثانيا : من المؤكد ان حكومة اسرائيل والولايات المتحدة لا يمكن ان يستمررا في التصرف كما لو كان السلام هو دين في عنق العرب تجاه اسرائيل ، انهم سيحطمون اى امل في انجاز السلام اذا استمروا في اعتبار ان السلام التزام فلسطيني وحق اسرائيلي . ان السلام هو قدر يتقاسمه الطرفان سويا او يفقدانه سويا . في الواقع ان حل

التساؤلات ولكنها ستواصل دورها في دفع الأطراف في اتجاه الحوار . انها لا تستطيع ان تفعل اقل من ذلك ، ولكن لكي تفعل اكثر يجب ان يساعدها هؤلاء الذين سيعيشون النتائج .

الانتفاضة وعملية السلام

ويتناول د . محمد حلاج مدير المركز غلستيني للبحث والتربية تأثير الانتفاضة على عملية السلام مؤكدا ان هذا التأثير يتوقف على ما اذا كانت الأطراف تبحث عن طرق لتسوية الصراع ام انها تبحث عن مبررات للهروب منه . فبالنسبة للأطراف التي تريد السلام ستقوم الانتفاضة بتسهيل مهمتها ، اما اذا كانت لا تريد السلام فان الانتفاضة ستزودها بالمبررات اللازمة ايضا .

لقد رحب كثيرون بالانتفاضة على اساس كسر الجمود في الصراع العربي الاسرائيلي . ولكن هناك آخرون ادانوها واتهموها بانها تعقيد جديد في العلاقات العربية الاسرائيلية . وهو اختلاف في الحكم بين هؤلاء الذين يفهمون ضرورة اشتراك الفلسطينيين في عملية السلام وبين هؤلاء الذين يرغبون في التضحية بهم على مذبح عملية السلام ، بين هؤلاء الذين يريدون تغيير الاوضاع الراهنة لبلوغ السلام وبين هؤلاء الذين يريدون سلاما يدعم ويؤكد الاوضاع الراهنة . لذلك نسمع اجابات متناقضة فيما يتعلق بتأثير الانتفاضة على عملية السلام . فالحدث الواحد يمكن قراءته بطرق مختلفة . فمثلا تخلي الاردن عن التزامها بالضفة الغربية يمكن ان يفهم بطريقتين مختلفتين : قد يراه البعض تقدما كبيرا تجاه اقرار السلام ، وقد يراه البعض الآخر عقبة في طريق السلام لانه يعنى انهيار الجسر الذي يمكن ان يربط بين العرب واسرائيل .

واذا كان لابد ان نجيب على التساؤل المتعلق باثر الانتفاضة على مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي لابد اولا من توضيح مايلي :

ان الانتفاضة قد اكدت للعالم استحالة استمرار الوضع الراهن وازهرت للمجتمع الدولي الظروف القاسية التي يعيش في ظلها الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، بل واثارت اهتمام الأغلبية العظمى داخل اسرائيل ذاتها بقضية الأرض المحتلة وضاعفت من الخسائر المادية والمعنوية للجيش الاسرائيلي . لقد اجبرت العالم على التفكير في الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي الظالم ونبهته الى ان الصراع هو بقاء اسرائيل وانما هو استقلال الشعب الفلسطيني وحرية ، ولم يعد من الممكن تحطيم القوم الفلسطيني ، او تجاهلها ، ان الفلسطينيين لا يمكن ان يكونوا ضحايا الحرب ثم يتامى السلام الذي يفرض عليهم من الخارج بدون اشتراكهم في صنعه .

الصراع العربي الاسرائيلي قد أصبح ممكنا لأول مرة منذ ١٩٤٨ . فالانتفاضة واستجابة منظمة التحرير الايجابية لآحداثها قد جعلت ذلك ممكنا ، وإذا استمرت اسرائيل في اعتبار ان الانتفاضة عملا مزعجا يجب القضاء عليه فان الصراع العربي الاسرائيلي قد يتقلب الى صورته الأولى : أي صراع عربي صهيوني على فلسطين ، وهذه نهاية لا يمكن ان يتمناها أي طرف من الأطراف .

اثر الانتفاضة على توقعات السلام

● يرى ميرون بنفستى مدير الضفة الغربية أن المرحلة التي كان يمكن خلالها حل الصراع سلميا قد إنقضت للأسف ويعتقد أن المشكلة قد عادت سيرتها الأولى ، وهذا يعني أن الصراع العربي الاسرائيلي قد عاد الى جوهره الأصلي ، أي عداة طائفي يفوق في خطورته هذا اللغو السياسي الذي يستخدم في وصف صراع الشرق الأوسط وسبل حله .

لقد مضى أكثر من عام على الانتفاضة ، ولا يوجد دلائل جدية تشير الى اقتراب حل الصراع . ان الانتفاضة كانت اكتشافا بالنسبة لمن يجهل وجود مجتمع فلسطيني .. اما بالنسبة للذين يعيشون في المنطقة فهم يعرفون ان هناك شعبا فلسطينيا وعاما فلسطينيا وهوية جماعية فلسطينية . ان الثورة الحالية للشعب الفلسطيني التي انفجرت في ٧ ديسمبر ١٩٨٧ كانت نتيجة لعملية طويلة بدأت منذ اليوم السابع لحرب الأيام الستة كرد على الاحتلال الاسرائيلي . ان وجود مجتمع فلسطيني وهوية فلسطينية في مواجهة المجتمع اليهودي والهوية اليهودية ليست اكتشافا ، ولكن الاسرائيليين لا يستطيعون الاعتراف بهوية جماعية أخرى ، ولا يريدون التخلي عن حقوقهم المطلقة ، ولا يمكن ان يسلموا بوجود شعب آخر على نفس الأرض ، انهم ببساطة لا يستطيعون قبول هذه الحقيقة لذلك لا يهتمون بأي نصوص او تصريحات يدلي بها الفلسطينيون ، انها ليست الكلمات فقط التي لا وجود لها وانما الافواه التي تقول هذه الكلمات . لقد كان الموقف الفلسطيني شبيها بهذا الموقف الاسرائيلي منذ وقت قريب ، فقد مر أربعون عاما قبل ان يعترف الفلسطينيون بوجود اسرائيل ، ولكنهم على الأقل قد اعترفوا .

إننا نرى على الصعيد الفلسطيني حشدا شاملا وتكتيفا لعمليات استقطاب الشعب الفلسطيني التي تظهر بطرق كثيرة ، وهي عملية سستمر لان لديها قوتها الداخلية التي تحركها ، وهي قوة دافعة حقيقية ومحاولة لتدعيم القومية الفلسطينية .

اما على الصعيد الاسرائيلي فتشهد اتجاهها الى مزيد من التطرف الذي يقوم على أساس الاقتناع بان الفلسطينيين قبل الانتفاضة كانوا مصدرا للأزعاج ، وبعد الانتفاضة أصبحوا مصدرا للتهديد ، لذلك سيجادل الاسرائيليون بشتى الوسائل تدمير عملية بناء الدولة الفلسطينية ، وهذا هو ما يفعلونه الآن ولكنهم سيفشلون لان الادارة الفلسطينية قوية ولان هناك اكثر من ٢ مليون فلسطيني يعيشون هناك ، وهذا يكفي لمساندة شبكة عمل سياسي واقتصادي وثقافي ستتطور في المستقبل رغم محاولات تدميرها .

ولكن ميرون بنفستى ليس متفائلا بشأن حل الصراع في المستقبل القريب ، ويرى ان الأوضاع الراهنة ستستمر ولكنه لا يستبعد امكانية حل اقليمي في النهاية . ان الحل لن يكون قبل ان يدرك الطرف الاسرائيلي الأهمية الحتمية للاعتراف المتبادل . ولا يوجد سوى حلان للنزاع الطائفي : الحل الأول هو التقسيم ، والثاني هو الاندماج والمشاركة في السلطة ، ويمكن ان يكون مزيجا من الاثنين .. ولكننا مازلنا بعيدين عن ذلك .. ان السلام مازال بعيدا .

ويرى مدير الضفة الغربية ان الصراع داخلي ويجب معالجته داخليا ولا يحيد المؤتمر الدولي الذي يشكل من وجهة نظره نوعا من الهروب ؟! ويقول لو كان هناك دور للمجتمع الدولي فهو مساعدة الطرفين على التحرك البطيء تجاه التصالح بمعناه العميق . ولكن هناك كثيرين لا يحبذون ذلك ويرون فيه تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، وربما يعتقدون أنهم لو استنكروا الانتهاكات الاسرائيلية في الضفة والقطاع فسيكون لزاما عليهم مساندة منظمة التحرير والانحياز للجانب الفلسطيني .

النتائج السياسية للانتفاضة

● يتناول رشيد خالدي استاذ تاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة شيكاغو النتائج السياسية للانتفاضة على الصعيد الفلسطيني والعربي والاسرائيلي والدولي ، وفيما يتعلق بأثار الانتفاضة على الصعيد الفلسطيني يقول ان الانتفاضة قد اعادت القضية الفلسطينية الى الأرض الفلسطينية ، وهو عمل ثوري بحسب ما في الكلمة من معان . فقد كان التركيز على القومية الفلسطينية وحركة القومية الفلسطينية خارج فلسطين لمدة طويلة . ان الحركة القومية الفلسطينية قد بعثت بعد ١٩٤٨ في مصر والكويت وعمان وبغداد اكثر من داخل فلسطين نفسها . اما الآن فقد أصبحت الحلية الاساسية للسياسات الفلسطينية هي الأرض المحتلة ، حقا ان مركز الحركة سيظل خارج فلسطين لمدة طويلة ، ولكن جزءا هاما للغاية من قيادات هذه الحركة موجود بين زعماء الانتفاضة كما ان الاتجاه السياسي الجديد الذي تبناه زعماء الانتفاضة

الفلسطينيين ايضا لأول مرة على حقيقتهم . والسؤال هنا كم من الوقت سيستغرقه الرأي العام للتأثير على العملية السياسية . في الواقع لا يجب ان نكون متقائلين فيما يتعلق بهذه النقطة فالسياسة الأمريكية لم ولن تتغير كثيرا في المدى القريب .

والخلاصة : ان النتائج السياسية للانتفاضة بالغة الأهمية ولكننا مازلنا بعيدين عن السلام الذي نتمناه . ان الانتفاضة ستستمر ، وسيعرض الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة لمزيد من القهر والتعذيب وسينعكس ذلك على العالم العربي الذي ستجد الولايات المتحدة نفسها مجبرة على التعامل معه ان أجلا او عاجلا .

ان الانتفاضة تمثل تحذيرا لا يجب تجاهله . واذا لم يتم عمل شيء من جانب الولايات المتحدة واسرائيل فان الثمن سيكون فادحا .

الانتفاضة تكسر جمود عشر سنوات

● ينتقد وليام كوانت - وهو من أعضاء مؤسسة بروكنجز البارزين - الاتجاه الذي يقول بان الانتفاضة قد عقدت حل مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي ، لأن هذه المقولة تفترض وجود تحرك ولو طفيف في حركة السلام وجاءت الانتفاضة فأوقفت هذا التحرك . وهذا خطأ بالغ ، فعملية السلام قد تجمدت تماما خلال العشرة أعوام الماضية ، لذلك فان الأمر المؤكد هو ان الانتفاضة هي التي كسرت جمود الموقف ، ووضعت القضية الفلسطينية الاسرائيلية على رأس الأجندة الدولية ، فالكمل يتناولها بشكل او بآخر ، وهذا هو الشرط المسبق لبدء عملية دبلوماسية جادة .

النقطة الثانية التي ستساعد على وضع اسس السلام هي : تطور الموقف الفلسطيني هذا التطور الايجابي منذ بداية الانتفاضة . قد تكون هناك بعض الالتباسات وبعض الأشخاص الذين مازالوا يشكون في امكانية احلال السلام ولكن الذي لاشك فيه هو ان التصريحات والتصرفات الفلسطينية تشجع تماما هؤلاء الذين يريدون السلام .

النقطة الثالثة هي : تطور الموقف السوفيتي ، لقد كان السوفيت حتى ١٩٨٦ يشجعون منظمة التحرير الفلسطينية على عدم قبول القرار ٢٤٢ وكانوا يستخدمون نفوذهم في بعض الدول العربية لمنع أى حوار بين المنظمة والولايات المتحدة ، ويعود هذا الموقف الى خوفهم في ذلك الوقت من تكرار كامب ديفيد اخرى دون مشاركتهم . والآن أصبح الموقف السوفيتي مختلفا تماما ، وهناك دلائل اكيدة على ان موسكو قد شجعت المنظمة على وضع برنامج سياسى مقنع يتضمن قبول قرار الأمم ٢٤٢ والاعتراف بالدولة الاسرائيلية . وهذا يعنى ان القوتين

قد انعكس فورا على سياسة منظمة التحرير وأدى الى انتهاجها لسياستها الواقعية الجديدة . ويبدو ذلك واضحا من خلال فكرة الدولتين وفكرة التفاوض . حقا ان هذه الافكار موجودة منذ فترة طويلة ولكن الانتفاضة حسمت تردد الزعماء الفلسطينيين وسهلت امامهم ما كانوا يريدون عمله منذ وقت طويل .

ان الانتفاضة قد أدت ايضا الى ظهور جيل جديد في الحركة القومية الفلسطينية خارج فلسطين نتيجة لعمليات الارهاب والطرده والنفى ، وهذا الجيل يتبنى بلاشك سياسة متطرفة .

ننتقل الى تأثير الانتفاضة على الصعيد العربي ، ومما لاشك فيه ان هذا التأثير اقوى على الدول العربية المجاورة لسبب بسيط هو ان هذه الدول هي اكثر تأثرا بالمشكلة وتفاعلا معها . فنجد ان الخيار الأردني قد توفى الى رحمة الله ونتمنى ان يتم دفن جثمانه ، لان واشنطن مازالت تحاول تحريك هيكله العظمى . ولاشك ان الأردن سيكون طرفا اساسيا في المفاوضات لان الحركة القومية الفلسطينية تتطلع الى نوع من الاتحاد الكونفيدرالى مع الأردن ، فهناك روابط كثيرة تربط بين الشعب الفلسطيني والشعب الأردني . ان الملك حسين كان اول شخص فهم مغزى الانتفاضة وتصرف انطلاقا من هذا الفهم . فمن المستحيل اعادة عقارب الساعة الى الوراء والتسبب بصيغ قديمة بالية حاول الكثيرون فرضها على الفلسطينيين لسنوات طويلة .

وتمارس الانتفاضة الفلسطينية نوعا من الضغط الشديد على النظم العربية لايجاد مخرج للصراع العربي الاسرائيلي مما أدى الى تنشيط الدبلوماسية العربية بشكل جدى وفعال .

اما اثر الانتفاضة على المستوى الاسرائيلي فقد فجرت اكثر الخيارات سخافة وخماقة لدى الاسرائيليين مثل الطرد الجماعى والقمع والقهر ، وليس من المنتظر ان يحدث تغيير في الموقف الاسرائيلي في المدى القريب لان الاسرائيليين لا يريدون التعامل مع الواقع . ولكن البعض منهم قد اعترف بضرورة عمل شيء مختلف عما كانوا يفعلونه في الماضى . ومن الواضح ان الانتفاضة لم تقترب مما نريده بعد .. ولكن هذا لا يمنع انها قد احدثت بعض الأثر الذى يمكن ان نقول انه ايجابي .

ونأتى الى نتائج الانتفاضة على المستوى الدولى وهنا نستطيع ان نقول ان الانتفاضة قد أنجزت عملا ضخما وخاصة فيما يتعلق بالموقف الأوروبى والموقف السوفيتى ووضعت منظمة التحرير في وضع يسمح بتعامل المجتمع الدولى/معها بلا حرج . لقد فرضت الانتفاضة على المجتمع الدولى التزاما بحل الصراع . ووضعت الحكومة الأمريكية في مأزق . حقا ان الانتفاضة قد أثرت على رأى العام الأمريكى والاعلام الأمريكى ، ورأى الشعب الأمريكى لأول مرة الاسرائيليين على حقيقتهم ، كما رأى

العظميين يتحدثان الآن نفس اللغة . وحتى اذا لم يذهب الامر الى ابعد من ذلك فان القضية الفلسطينية الاسرائيلية قد خرجت دائرة الحرب الباردة ، وهذا وحده يعتبر انجاز .

التطور الرابع الذى يساعد على وضع اسس السلام في المستقبل هو استعداد الساحة السياسية الدولية في الوقت الحالى لمساندة اعتدال منظمة التحرير . وفي الواقع لم يبق شيء يذكر من جبهة الرفض ، كما ان الأردن قد تغير ايضا ، فبعد ان كان منافسا للمنظمة في حق تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات مع اسرائيل ، قام اليوم بالتنازل تماما عن أى تمثيل للفلسطينيين ، وهذه خطوة ايجابية في الاتجاه السليم والتركيز على طرفين رئيسيين في الصراع : الفلسطينيين والاسرائيليين .

النقطة الخامسة هي : تطور الموقف الأمريكى . خلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ لم يكن هناك من بين الأمريكين من يعطى اهتماما للدبلوماسية العربية الاسرائيلية ، ولم يحدث شيء من شأنه جذب الانتباه الاعلامى الى هذا المجال . ولكن عندما توالى أحداث الانتفاضة عام ١٩٨٨ رأى الشعب الأمريكى ما روعه وصدمه ، واستنكر الاساليب الوحشية الاسرائيلية في قمع الانتفاضة . وتطور لدى المواطنين الأمريكين شعورا بالنفور الشديد من السلوك الاسرائيلى . أن رأى العام الأمريكى يهتم في الوقت الحالى بالقضية الفلسطينية ويحث الإدارة الأمريكية على البدء في عملية السلام . اما على المستوى الرسمى فنلاحظ تطورا ببطيئا في اتجاه مزيد من الواقعية . ان الخيار الأزدنى الذى تعلقت به الإدارة الأمريكية كان وهما وسرابا . واليوم نجد أن الإدارة الأمريكية مقتنعة تماما بان عملية السلام - لى يقدر لها النجاح - يجب ان تتم من خلال الحوار المباشر بين طرفى النزاع .

لقد - استجابت منظمة التحرير لجميع الشروط التى فرضتها واشنطن لكى تبدأ الحوار معها ولكن رد فعل الولايات المتحدة لم يكن على المستوى المطلوب . حقا انها قبلت الحوار ولكن هناك كثيرا من التردد - وكثيرا من التلكؤ . ومع ذلك فالحوار الأمريكى الفلسطينى ليس هدفا في حد ذاته ، ويجب اعتباره جزءا صغيرا من عملية السلام القادمة . ولا يجب المبالغة في حجم هذا الجزء رغم أهميته ، انه خطوة في اتجاه دفع الفلسطينيين والاسرائيليين الى التفاوض الجاد .

الانتفاضة : رؤية خاصة

● يتساءل د . سارى نسييه ، استاذ الفلسفة بجامعة بيرزيت كم يجب ان يمضى من الوقت حتى نصل الى السلام ؟ الى متى سيظل الشعب الفلسطينى يعانى من

النفى والقتل والاعتقال ؟ ان اسرائيل عندما اقامت دولتها استولت على ٧٧ ٪ من الاراضى الفلسطينية ، وتقلصت النسبة المتبقية بعد حرب ١٩٦٧ . وهذه الارض التى غزتها اسرائيل واستولت عليها كان لها شعب : ان الفلسطينيين ليسوا حشرات يمكن ابادتها كما قال بعض جنرالات اسرائيل ، وليسوا وافدين على فلسطين يمكن ارسالهم الى أماكن اخرى ، وليسوا عبيدا يمكن تسخيرهم لخدمة شعب الله المختار . أن الفلسطينيين قد عاشوا على ارض فلسطين منذ فجر التاريخ ، وهذه حقيقة تاريخية لا يمكن انكارها . لذلك ينبغى ان توضع رؤية تاريخية شاملة ومتوازنة امام العالم لان بدون مثل هذه الرؤية لن يمكن فهم اللغة السياسية للشعب الفلسطينى في مواجهة اللغة السياسية للاسرائيليين التى يألفها الغرب ، ان التفهم المتوازن ضرورة لاننا اليوم بصدد لحظة تاريخية يمكن ان تكون الخط الفاصل بين التحرك تجاه الحل السلمى او تجاه التعتن والمأساة . ويجب ان يستمع العالم الى الصوت الفلسطينى فهو صوت السلام .

هل من قبيل الجنون او الشذوذ ان يطالب شعب فقد ٧٧ ٪ من ارض اجداده بمؤتمر سلام يناقش الى جانب امن اسرائيل وحققها في الوجود حقه هو ايضا في دولة على ما تبقى له من ارض وحقه في الحياة داخل حدود أمنة ؟ ان الانتفاضة هي رسالة واضحة تدعو الى السلام والتفاوض ، ولم يطالب اى زعيم من زعماء القيادة الموحدة للانتفاضة بتدمير اسرائيل وموت الشعب الاسرائيلى ، ان الانتفاضة لاتهدف الى القضاء على اسرائيل وانما تهدف الى تحرير الشعب الفلسطينى المحتل والمعتقل داخل ارضه . ان الرسالة واضحة لا تحتمل اللبس : عيشوا في سلام ودعونا نعيش في سلام . بل ان المنشورات التى اصدرتها لجان المقاومة الشعبية التابعة للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة اهتمت جميعها بشرح وتعريف استراتيجية الانتفاضة كحركة سلام ودعوة الى التفاوض داخل مؤتمر دولى لاقامة دولة فلسطينية مستقلة جنبا الى جنب مع اسرائيل .

وكانت استجابة اسرائيل لرسالة السلام الفلسطينية هي الرفض والقمع والطرء ، واستمرت في معاملة مليون ونصف فلسطينى كرهائن داخل ارضهم . وجاء الرد على الثورة الفلسطينية البيضاء مزيدا من الارهاب والعنف والقتل وسفك الدماء !! كيف يفسر المجتمع الدولى وضع مدن ومقاطعات بأكملها تحت الحصار العسكرى وفرض حظر التجول لفترات طويلة . كيف يمكن تفسير قطع المياه والكهرباء ووسائل الاتصال والنقل والمواصلات عن قرى بأسرها لاسبوع واشهر طويلة ، ومنع اى حركة للأهالى تحت تهديد الأعدام الفورى رميا بالرصاص !! كيف يمكن ان يعيش شعب اعزل تحت هذا الحصار اللا انساني ؟ هل يمكن ان يطبق العالم المتحضر استمرار هذه الأعمال الوحشية ؟

LE MONDE diplomatique

- L'Heure de L' Audace au Proche Orient
- Par : Amnon Kapeliouk, Mohamed Sid
Ahmed, Samir Kassir
- Le Monde Diplomatique Avril 1989.

ساعة الشجاعة في الشرق الأوسط

بقلم : أمنون كابيليوك ، محمد سيد
حمد ، سمير قصير

● تدرج تحت هذا العنوان مقالات تركز تناول الانتفاضة الفلسطينية المستمرة في الأراضي المحتلة ونتائجها على المستويين الدولي والاقليمي .. ان هذه الثورة هي الحافز الأول لهذه الحركة الدبلوماسية الواسعة التي نشطت منذ بداية هذا العام ، وهي الورقة الراحلة في يد منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي المحرك الرئيسي للتغييرات التي طرأت على الرؤية الدولية للصراع في الشرق الأوسط . ويعرض أمنون كابيليوك في المقال الأول تطور موقف القوى العظمى من الصراع العربي الاسرائيلي . ويقدم لنا محمد سيد أحمد في المقال الثاني تحليلاً شيقاً لكيفية اسهام الانتفاضة في استعادة مصر لنفوذها الاقليمي ولماكانتها في العالم العربي وقدرتها على لعب الدور القيادي في السعي الى التسوية الشاملة . أما المقال الثالث فيستعرض التمزق اللبناني الناتج عن جمود الموقف الاسرائيلي وتعنته وتصرفات الحكومة الاسرائيلية التي تدعم التطرف وتشعل نيران نيران الفتنة الطائفية

السلام .. هذا الشاطئ البعيد

● يخوض أمنون كابيليوك في تفاصيل ومظاهر تطورات السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط . ان هذه المنطقة تحظى الآن بالأولوية في جهود الدبلوماسية السوفيتية . وقد قام وزير الخارجية السوفيتي في فبراير الماضي بجولة

ولتقل اسرائيل ما يحولها عن الخداع الفلسطيني : دعوها تأتي الى مائدة المفاوضات لتختبر النوايا الفلسطينية حتى يرى العالم من هو المخادع . ان الوقت قد حان للتخلي عن الشكل والاهتمام بالجواهر والتركيز على المستقبل دون محاولات العودة الى الماضي . ان الشعب الفلسطيني يرى مصلحته - المؤكدة في التسوية العادلة للصراع - اما اسرائيل فتري مصلحتها في تشويه الحقائق وزفض المفاوضات والتفسيرات الملتوية للتصريحات والنوايا الفلسطينية . ان هن هي لا ترى مصلحتها في تسوية عادلة ومشرفة وانما في استمرار الصراع ومحو وإبادة الشعب الفلسطيني ومطالبه من الخريطة السياسية . وهذا هو مفهوم السلام عند اسرائيل : أي الحصول على كل شيء وعدم اعطاء أي شيء !! ولستنا في حاجة الى ذكر النتيجة المأسوية لمثل هذا المفهوم ، فالجميع يعلمها .

وموسكو في سبيلها لان تفعل نفس الشيء مع الجانب الاسرائيلي وتنتظر مثل هذه التنازلات من اجل السلام لتعيد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ومع ذلك نجد ان مستوى الاتصالات بين الطرفين السوفيتي والاسرائيلي قد تحسن كثيرا خلال هذه الاشهر الأخيرة ، فقد التقى وزيرا خارجية البلدين في القاهرة في فبراير الماضي ، كما زاد عدد الفريق الاستشاري الاسرائيلي الذي يقيم منذ يوليو الماضي في سفارة هولندا في الاتحاد السوفيتي ، ومن المتوقع ان تتم سلسلة من الاجتماعات بين الخبراء من الجانبين لمناقشة تسوية الصراع في القريب العاجل .

ولكن على مستوى الحكومة الاسرائيلية لا يوجد للأسف أى مؤشر على احتمال تغيير موقف السيد شامير المتحجر الذي يرفض اشتراك دول مجلس الأمن الخمس في عملية السلام ، وينكر أى دور اوروبى هام في هذا الصدد . بل ان حكومة الائتلاف الوطنى أقدمت على بناء مستوطنات جديدة في الاراضى المحتلة رغم التحذير الأمريكى الذى وجهه جميس بيكر الى اسرائيل مشيرا الى ان اسرائيل لا يمكن ان تستمر في الاعتماد على الفيتو الأمريكى اذا لم تكف عن اقامة المستوطنات في الضفة والقطاع .

ان اسحق شامير يصر على سياساته الاستفزازية وذهب الى حد اعتبار « حركة السلام الآن » موجهة ضد أمن اسرائيل ، كما ثار على هيئة الباحثين في مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب ومدير المركز وهو الجنرال أهارون يارليف رئيس المخابرات العسكرية السابق واتهمهم بالتعاون مع اعداء اسرائيل . وللأسف ان شامير مازال يتصور ان بإمكانه هو واعوانه القضاء على الثورة الفلسطينية ، وثورة الحجارة التى تدخل شهرها التاسع عشر .

ويرى الكاتب ان الولايات المتحدة قد برهنت على اتجاهها الى مزيد من الواقعية عندما بدأت الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن الرئيس الأمريكى الجديد حريص على عدم إضاعة الفرصة الحالية للسلام لذلك يتوخى الحذر وعدم التسرع في اتخاذ قرارات او مبادرات لا يقبلها الاطراف . إن اهم شيء هو تشجيع المتنازعين على الجلوس الى مائدة المفاوضات .

ان الولايات المتحدة التى كانت في الماضى تحاول ابعاد الاتحاد السوفيتي عن أى تسوية في الشرق الأوسط أصبحت الآن ترحب باشتراك السوفيت في عملية السلام ، وهذا يؤكد بلا شك ان الظروف مواتية في الوقت الحالى من اجل عمل مشترك يقوم به العملاقان بالتعاون مع بقية الدول الاعضاء في مجلس الأمن لتسهيل عملية السلام في الشرق الأوسط . كما ان تضائل مساندة الرأى العام الأمريكى للدولة العبرية سيساعد الرئيس الأمريكى في سياسته الجديدة . ان هذا التغيير في الرأى

في الشرق الأوسط أحدثت دويا سياسيا هائلا ، ولم يقم خلالها بزيارة في سوريا الصديقة التقليدية لموسكو ، وانما القاهرة التى كانت المحطة الرئيسية في هذه الرحلة ، والتقى في العاصمة المصرية بوزير الخارجية الاسرائيلي وايضا بياسر عرفات ، وشرح للمسئولين المصريين التصور السوفيتي بشأن حل الصراع المأسوي في الشرق الأوسط ، ووجه من القاهرة نداء الى الاسرائيليين بضرورة التخلي عن سياستهم المعوقة للسلام ، مؤكدا ان الوقت لايعمل لصالحهم وان استمرار الاوضاع القائمة سيؤدي قطعاً مالا يحمد عقباه . ان اسرائيل برفضها حق تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين لا تدعم امنها وانما تهدده . وتثير الشكوك بشأن شرعيتها

ان السوفيت يخشون سباق التسلح الدائر حالياً في المنطقة ، فهذا السباق قد يتخطى حدود المنطقة الى خارجها ، لان غياب الخطوات الايجابية تجاه السلام قد يؤدي الى توقف عملية نزع السلاح برمتها . ومن المؤسف ان الفكرة التى تقول بأن مزيداً من السلاح يعنى مزيداً من الأمن مازالت سائدة في المنطقة رغم ان العالم كله قد تخطى عنها . ان استمرار أزمة الشرق الأوسط يهدد العالم كله . ومادام الخطر دولياً فإن الحل يجب ان يكون دولياً أى تدويل البحث عن التسوية . لذلك نادى الاتحاد السوفيتي دائماً بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط . وقد كانت فرص انعقاد هذا المؤتمر ضعيفة في الماضي ، أما اليوم فلا يوجد سوى عائق واحد هو الحكومة الاسرائيلية ، رغم التنازلات التى قدمها الفلسطينيون لاثبات حسن نيتهم ورغبتهم الصادقة في السلام .

وقد طالب الاتحاد السوفيتي بتكوين لجنة من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن للتحايط في خطة السلام كما نادى بضرورة اجتماع الدول العربية الخمس المعنية أى مصر والاردن وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية . واكد ان عام ١٩٨٩ لابد ان يكرس للأعداد للمؤتمر الدولي ، وعلى اسرائيل ان تخضع لارادة المجتمع الدولي وإلا عليها ان تتحمل النتائج .

ورغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وتل أبيب الا ان الدبلوماسية السوفيتية قد كشفت جهودها اخيراً لمواصلة الحوار مع الاسرائيليين الذى كان قد انقطع منذ بضع سنوات ، ولكنها اكدت بشكل واضح ان تبادل السفراء بين الدولتين لن يتم مادامت اسرائيل مصرة على رفض المؤتمر الدولي والتفاوض مع منظمة التحرير .

ويرى الكاتب ان هناك نوعاً من التوازي في تطور العلاقات الأمريكية الفلسطينية والعلاقات السوفيتية الاسرائيلية . ان واشنطن لم توافق على الحوار مع المنظمة الا بعد ان انتزعت منها تنازلات ضخمة .

مصر تستعيد نفوذها

● يقدم لنا محمد سيد أحمد عرضاً تحسباً لأهم التطورات السياسية الداخلية والخارجية التي أدت إلى خروج مصر من عزلتها واستعادتها لدورها الاقليمي التاريخي في المنطقة . ان حسنى مبارك هو أول رئيس دولة في الشرق الأوسط يستقبله الرئيس الأمريكى الجديد جورج بوش رغم الضغوط الهائلة التي مارستها اسرائيل لتمنع هذا الاستقبال . وهذا يعنى ان مصر قد استطاعت ان تستعيد مكانها المتميز على المسرح السياسى الاقليمى الذى يعاد تنظيمه فى الوقت الحالى بفضل علاقاتها مع جميع اطراف النزاع . كما ان اختيار وزير الخارجية السوفيتية للقاهرة كمكان للالتقاء برئيس منظمة التحرير الفلسطينية ووزير الخارجية الاسرائيلية هو بمثابة شهادة تقدير للإدارة المصرية ، ودليل على ان ذكريات كامب دافيد قد محيت من الذاكرة السوفيتية . لقد أصبح فى مقدور مصر الآن الانفتاح على العالم العربى والدول الاشتراكية دون ان تخل بالتزامات السلام مع اسرائيل .

ان هذا النجاح قد أصبح ممكناً بفضل تطورات عديدة فالاتحاد السوفيتى الذى عارض كثيراً اتفاقيات كامب دافيد قد أصبح الآن مقتنعاً بأن سلاماً سيئاً أفضل من حرب « عادلة » . كما أدت حرب الخليج والخوف من الخطر الايرانى الى توجه كثير من الدول العربية وعلى رأسها الدول البترولية الى مصر ، القوة الاقليمية الوحيدة القادرة على مساندتها فى حالة انهيار النظام العراقى ، وهى فرضية ظلت قائمة حتى وقت قريب .

ولكن الامر الذى أسهم بشكل حاسم وفعال فى حل الخلافات المصرية العربية هو مبادرات السلام الفلسطينية التى جاءت نتيجة للانتفاضة فى الاراضى المحتلة . ان قبول المجلس الوطنى الفلسطينى للقرار ٢٤٢ وقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذى ينص على قيام دولتين فى فلسطين ، واحدة يهودية والثانية عربية ، قد شكل نقطة تحول استراتيجية خطيرة . بل ان هجوم السلام الذى شنته منظمة التحرير يعتبر غريباً على العالم العربى ، فالامر يتعلق بازعاج السلطات الاسرائيلية ليس عن طريق العمليات التى يسميها المجتمع الغربى « اهابية » وإنما عن طريق موقف ايجابى مسئول يضع المسئولين الاسرائيليين فى موقف صعب ويفضح نواياهم الحقيقية . وقد بدأت بالفعل المعركة داخل معسكر العدو نفسه بين هؤلاء الذين يقبلون الحوار وهؤلاء الذين يشجبونه . ونجد ان منظمة التحرير تلعب على تناقض اساسى : فكيف يمكن ان تدعى اسرائيل انتماءها للعالم الغربى والديمقراطية الغربية ، وهى تواصل مسلسل القمع الوحشى وسفك دماء الأبرياء فى الاراضى المحتلة ؟ ان هذا التناقض يؤثر على الصورة التى ارادت اسرائيل ان ترسمها لنفسها ويؤثر على قطاعات ضخمة ومتزايدة

العام الأمريكى قد حدث نتيجة لعمليات القمع الاسرائيلى الوحشى للانتفاضة فى الاراضى المحتلة . مئات من القتلى الأبرياء العزل ، عشرات الألوف من الجرحى ومئات الألوف من المعتقلين ، مئات المنازل التى تنسف امام اصحابها او فوق رؤوسهم ، اغلاق جماعى للمدارس والجامعات !! وقد دلت بعض الاحصائيات التى اجريت اخيراً ونشرت فى جريدة « واشنطن بوست » ان اكثر من نصف الأمريكيين لايعتبرون اسرائيل اليوم حليفة مؤكدة لبلادهم ويدينون السلوك الاسرائيلى الذى ينتهك حقوق الانسان . ويتضح هذا التحول الكبير فى الرأى العام الأمريكى اذا قورنت نتائج الاحصاءات الاخيرة بتلك التى اجريت قبل الانتفاضة . ان هذا التطور قد أصاب ايضاً اليهود الأمريكيين كما يتضح من استطلاع للرأى تم بناء على طلب اللجنة اليهودية الامريكية واسفر عن ادانة معظمهم لاعمال الجيش الاسرائيلى فى الضفة والقطاع ومطالبتهم بضرورة ان تجرى الحكومة الاسرائيلية حواراً مع منظمة التحرير .

ان هذه النتائج قد اقلقت زعماء اسرائيل . وطالب موشيه اريئيل خلال زيارته الاخيرة للولايات المتحدة المجتمع اليهودى الأمريكى باظهار بعض التضامن مع يهود اسرائيل خلال هذه المرحلة الحرجة ومما لاشك فيه ان مثل هذا التطور فى الرأى العام الأمريكى يخدم استراتيجية منظمة التحرير التى لم تكف عن تقديم المقترحات البناءة والتى تكف اسرائيل عن رفضها بذلك صورتها القبيحة امام العالم .

وقد حاول اسحق شامير وقف المحادثات بين واشنطن والمنظمة باسم الكفاح ضد الارهاب فى اعقاب بعض عمليات التسلل التى قام بها بعض المتطرفين الفلسطينيين ولكن واشنطن لم تستجب للطلب الاسرائيلى . وقد كتبت جريدة هآرتز الاسرائيلية المستقلة فى افتتاحية ٥ مارس الماضى « ان الوقت قد حان لتعدل اسرائيل عن سياستها وتحاول تحسين صورتها » مؤكدة ان الادارة الأمريكية والكونجرس والصحافة على اقتناع تام الآن بضرورة التفاوض مع الفلسطينيين وان لا احد يستطيع ان يحل محلهم فى محادثات السلام ، وبالتالي يجب التفاوض مع منظمة التحرير لان سكان الارض المحتلة يعتبرونها ممثلهم الشرعى .

ومن المتوقع ان تؤدى الخلافات الكبيرة بين واشنطن وثل أبوب حول هذه النقطة الى تدهور العلاقات بين البلدين . هذا الا اذا استمعت اسرائيل الى النصيحة السوفيتية والامريكية وقبلت الاشتراك مع الاطراف الاخرى لكى يعود الشرق الأوسط مرة اخرى ارض سلام ووافق .

من الرأي العام العالمى ؟ ومما لاشك فيه ان هذا الفكر السياسى الفلسطينى الجديد يتسم بالثورية البالغة لدرجة ان بعض القوى اليسارية العربية تجد صعوبة في قبوله والتأقلم معه .

إن موقف مصر في اعقاب اعلان المجلس الوطنى الفلسطينى قيام الدولة الفلسطينية قد أثار بعض التساؤلات في الأوساط الداخلية والخارجية ، فقد اكتفت مصر بمساندة الدولة الوليدة دون ان تذكر صراحة إعرافها بها . ان سبب هذا التردد هو اتفاقات كامب ديفيد التى وقعت عليها القاهرة ، فهذه الاتفاقات تنص على اشتراك مصر والاردن والفلسطينيين واسرائيل في تقرير مستقبل السلام ، وعلان الدولة الفلسطينية كان عملا من جانب واحد ، وبالتالي يخالف نصوص الاتفاقيات . ولكن لم يكن من الممكن استمرار هذا التردد طويلا خاصة وان القاهرة تقيم علاقات دبلوماسية مع الدولة اليهودية ، بالاضافة الى ان تطبيع علاقاتها بالعالم العربى قد أصبح هدفا اساسيا في سياستها . وقد عثرت القاهرة سريعا على المخرج : ليس الهدف من اتفاقات كامب ديفيد هو التوصل الى السلام الشامل في الشرق الأوسط ؟ إذن ان ما ينبغى الالتزام به هو روح الاتفاقات لا النصوص . بالاضافة الى منظمة التحرير هى التى قدمت كل هذه التنازلات وليس اسرائيل ، لتحقيق هذا الهدف باعتراف الولايات المتحدة نفسها ! ولم تخف تل أبيب استيائها من الموقف المصرى ، وضاعفت عمليات الترميم والمفاطلة لتعطيل تسوية نزاع طابا . اما الجانب العربى فقد صفق طويلا للرئيس مبارك بما في ذلك الدول المعادية تماما لاتفاقات كامب ديفيد ، فقد استطاعت الادارة المصرية تجاوز اطار الاتفاقات وأكدت حرصها على المصالح العليا للقضية العربية واصبح في وسع القاهرة تطبيع علاقاتها بالدول الشقيقة واستعادة مقعدها في الجامعة العربية ، دون تعريض سلامها مع اسرائيل للخطر . وتم توقيع اتفاق طابا وانسحب الاسرائيليون نهائيا من المنطقة في ١٥ مارس ١٩٨٩ . وهكذا أصبحت مصر هى مفتاح اى سلام في المنطقة ، فلم يعد هناك خلاف حول هدف السلام الشامل الذى يتضمن اسرائيل ايضا . ومصر هى الدولة الوحيدة التى لديها علاقات بالاطراف المتنازعة ، وبالتالي هى الوحيدة القادرة على التحرك الايجابى لبلوغ هذا الهدف . وقد قامت مصر بالفعل بدور ايجابى في تنقية الاجواء الاردنية الفلسطينية ، وفي اقامة الحوار بين الولايات المتحدة والمنظمة .

وفي الواقع ان الحكم على تأثير المحادثات الامريكية الفلسطينية على سياسة الادارة الامريكية الجديدة مازال سابقا لاوانه ، ومع ذلك ظهرت بوادر الخلاف بين واشنطن وتل أبيب ، ولم تنجح محاولات شامير المستميتة

لوقف هذا الحوار . وقد استخدمت الخارجية الامريكية لغة صارمة لم تتعودها اسرائيل من قبل لتأنيبها على العنف والقمع في الاراضى الفلسطينية المحتلة . ان الظروف الدولية قد تغيرت منذ توقيع كامب ديفيد وادى محاولة لعقد سلام منفرد ستصطدم بعقبات كثيرة . كما ان السيطرة الامريكية الكاملة على عملية السلام في الماضى كان لها ما يبررها في ظل الحرب الباردة وتنبثق عن منطق كان مقبولا في ذلك الوقت اى اثاره الدول العربية واسرائيل ضد الاتحاد السوفيتى . أما اليوم وفي ظل مثل هذا الوفاق والتفاهم بين العلاقات فلا يوجد في الواقع ما يدفع الولايات المتحدة الى محاولة الانفراد بعملية السلام ، بل ولن يؤدي هذا الانفراد الى النتيجة المطلوبة بل ان الفضل يعود لوزير الخارجية السوفيتية في بدء حوار غير مباشر بين منظمة التحرير والحكومة الاسرائيلية ، ولم تجيء هذه الخطوة كنتيجة للحوار الامريكى الفلسطينى . ان الاتحاد السوفيتى يرى ضرورة عقد المؤتمر الدولى على ان لا يستغرق الاعداد له اكثر من عام .

ويثير الكاتب نقطة بالغة الأهمية : هل يمكن لاي تسوية شاملة ان ترضى هؤلاء الذين يريدون كل شيء ؟ ان أقصى ما يمكن ان يأمل العالم العربى في تحقيقه يقل كثيرا عن تطلعاته . ولكن هل هناك طريق آخر ؟ ان العالم العربى لا يمكن ان يستمر في وضع ذائم التدهور حيث يصبح اى حل عسكري وهما كبيرا نظرا للهوة التى تتسع بصورة مطردة بين الامكانيات العسكرية للاطراف المتحاربة . كما يأمل العالم العربى في اقامة نوع من التعادل الاستراتيجى اذا كان أهم مصدر من مصادر تسليحه قد أصبح بطلا لنزع السلاح ؟

ان السيناريو الذى يتضمن أقل الاضرار بالنسبة للعالم العربى يتمثل في عدم اعاقا التسوية الجارية حقا ان الدولة الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح ولن تضم جميع الاراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ ، وستدخل في نوع من التحالف مع واحدة أو أكثر من جيرانها ولكن هذا هو الطريق الوحيد المتاح ، ان مجلس التعاون العربى الذى يضم مصر والاردن والعراق واليمن الشمالى ، يتضمن بعدا سياسيا هو : ضمان اعتدال الدولة الفلسطينية المستقلة في اطار الحل الشامل ، ويهدف الى ردع ابطال التعنت سواء سوريا أو اسرائيل . ان اسرائيل تستطيع في هذه الحالة ان تضمن سلامها من خلال تطبيع علاقاتها بالدول المحيطة بها وتستطيع ايضا ممارسة نوع من السيادة الاقتصادية والتكنولوجية ، لا العسكرية كما كان الحال في الماضى . وتبدو القاهرة في ظل مثل هذه الظروف أنسب عاصمة عربية تقوم بالدور الرئيسى في اتمام التسوية والاستفادة من الظروف الحالية ، ولكنها للأسف لاتستطيع استخدام امكانياتها الضخمة بشكل كامل بسبب الضغوط الداخلية

لقد كانت هناك آمال كبيرة في بداية عام ١٩٨٥ باقتراب حل الازمة ، وكان الاتجاه هو انتخاب رئيس توافق عليه دمشق وترضى عنه الطائفة المسيحية ، ويقوم هذا الرئيس بإدارة الازمة في انتظار ان يسمح تطور الصراع في الشرق الأوسط باعادة توزيع سلمي جديد للاوراق السياسية ، وتفاعل المواطنون كثيرا بهذه الامكانية على ضعفها ، ولكن تغير كل شيء بعد قبول ايران لوقف اطلاق النار ، فقد خشيت سوريا من انقلاب العراق عليها وشعرت بضرورة تدعيم مراكزها الخلفية واثبات وجودها في لبنان ، لذلك قامت بمساندة رجلها وحليفها المخلص الرئيس اللبناني السابق سليمان فرنجيه الذي فشل بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني في الجمعية الوطنية ، وتعقدت الأمور لعدة اسابيع ، واضطر أمين الجميل في الأيام الأخيرة من رئاسته بسبب فشل الانتخابات الى تعيين قائد الجيش رئيسا للوزراء ، وأصبح العماد ميشال عون رئيسا للوزراء ثم رئيسا بالانابة وذلك قبل انتهاء فترة الجميل بدقائق .

وهكذا أصبح للبنان حكومتان ، كل منهما ناقصة ومبتورة ، مجلس الوزراء الذي يرأسه عون ولا يضم في الواقع سوى وزيرين بخلاف العماد عون ، لان جميع العسكريين المسلمين لا يقبلون الاشتراك في حكومة ترفضها دمشق ويرفضها بالتالي حلفاؤها في لبنان ويعتبرونها انتهاكا للميثاق الوطني الذي ينص على ان تكون رئاسة الوزراء لمسلم سني .

وعلى الجانب الآخر هناك حكومة الاتحاد الوطني ، وقد فقدت هذه الحكومة ثلاثة من اهم اعضائها ومن ضمنهم رئيسها رشيد كرامي الذي اغتيل في يونيه ١٩٨٧ ، ان سليم الحصى ليس الا رئيسا بالانابة ، وهذه الحكومة تعتبر مستقيلة منذ شهور ، بالإضافة الى الخلافات الداخلية التي تمرقها .

ان حكومة ميشال عون اكثر قوة على المستوى الدستوري . ولكن لن يحدث على مستوى الممارسة ما يرجح كفة واحدة على الأخرى ، فمعظم الدول العربية تمتنع عن الاعتراف رسميا بواحدة من الاثنين ، وهذا ينطبق ايضا على الدول الغربية والاتحاد السوفيتي الذي يلتزم سفراؤه في بيروت بالتوازي الدقيق في اتصالاتهم الرسمية بالحكومتين .

ان الجامعة العربية كانت قد انتهت في الجلسة التي خصصتها لبحث الازمة اللبنانية في ديسمبر ١٩٨٨ الى تشكيل لجنة مصالحة يرأسها وزير الخارجية الكويتي ، وبالفعل قامت اللجنة فور تشكيلها بدعوى رئيس الحكومتين الى تونس ، ولكنها فشلت في تدبير لقاء بينهما ، ثم دعت رؤساء الطوائف الستة الاساسية الى الكويت لمناقشة الازمة ، وسبل تسويتها وكان من المزمع عقد اجتماع لهؤلاء الزعماء السياسيين في نهاية شهر مارس ، ولكن هذه الجهود قد اصطدمت بالعداء السوري

التي تعاني منها مثل التزايد السكاني الرهيب . ان لديها مليون فم جديد كل ثمانية أشهر يجب اطعامه ، بالإضافة الى مشاكلها الاقتصادية وتصاعد موجة التطرف الديني . وكل هذه عوامل تعوق جهود الزعامة المصرية وتعرقل أى محاولة جريئة على المستوى الدبلوماسي .

التقاليد البالية التي تحكم الصراع اللبناني

يقول سمير قصير ان القوى العظمى قد نسيت لبنان وتركته يغرق في تمزقاته الداخلية . ويتساءل هل يجب انتظار حل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني حتى يبدأ المجتمع الدولي في الاهتمام بمصير هذا البلد ، ويضع خطط الاصلاحات السياسية اللازمة لحياء الدولة اللبنانية ؟ ان ما حدث في لبنان لا يمكن فصله عما يحدث في المنطقة كلها . كما ان التدخلات الخارجية تزيد الفتنة اشتعالا ، فالتدخل السوري يقف عقبة امام اعادة بناء الدولة واستمرار الازمة الطائفية تهدد وجود لبنان ذاته . وقد استفحلت هذه الازمة بخلو رئاسة الجمهورية في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٨ وأصبح لبنان بلا رئيس منذ ذلك الوقت وتسيطر عليه حكومتان متنافستان تعكسان على القمة التدهور الداخلى المتزايد .

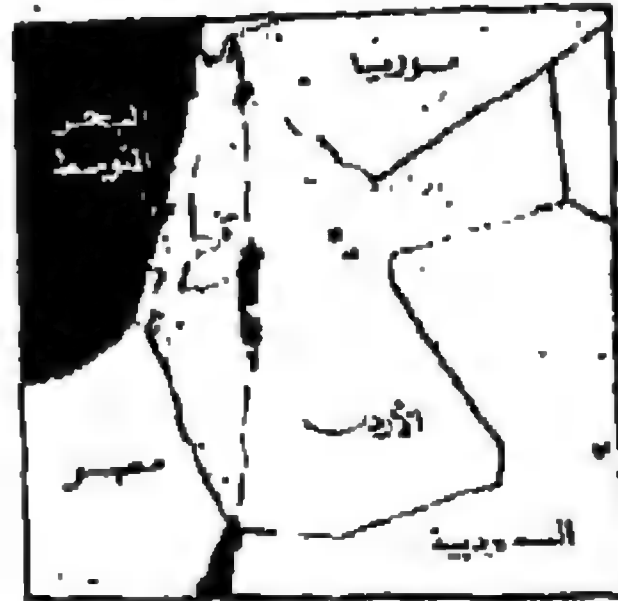
وقد جاء هذا الغليان على جميع الجبهات بعد أربعة اعوام من الهدوء النسبي ليؤكد ان الوحدة الظاهرية خلال هذه السنوات لم تكن سوى سراب ، وان الحل الجذري للازمة اللبنانية لا يزال بعيدا . ان تجارب السنوات الماضية منذ مؤتمر الحوار الوطني في جنيف نوفمبر ١٩٨٢ ثم في لوزان مارس ١٩٨٤ لا تبعث على التفاؤل . ويبدو ان خطورة الأوضاع التي تهدد البلد ليست كافية لدفع الاطراف المختلفة لانجاح اليوم ماسبق ان فشلوا في تحقيقه منذ خمس سنوات .

ان الازمة التي أدت الى خلو رئاسة الجمهورية قد أكدت قوة العداء بين سوريا والمعسكر المسيحي . وفي الواقع ان سوريا قد تم تهميشها الى حد كبير في الاتفاقات الدبلوماسية لحل الصراع في الشرق الأوسط وادى النجاح السياسي لمنظمة التحرير الى جعلها تتمسك اكثر من اى وقت مضى بالورقة اللبنانية ، لانها الورقة الوحيدة التي بقيت في يدها لتلعب بها . وفي نفس الوقت أدى ضعف موقفها على الساحة الدولية الى تشجيع المسيحيين على مواجهتها . ولكن نظام السيطرة السورية داخل لبنان لا يزال قويا ، رغم تعرضه لبعض النكسات ، ويتضح ذلك من الروابط القوية التي تربط بينه وبين الميليشيات المسلمة . وان المواجهات الحالية بين حكومة عون المسيحية وبين سوريا وحلفائها تهدد بأوخم العواقب .

الى تحدى الميليشيات الاسلامية وبالتالي سوريا التي
تحميهم دفع الثمن غاليا وادى تصاعد الموقف الى تحميد
هذه الديناميكية الوجدية .

ان هذا الاستعراض السريع لابعاد الأزمة اللبنانية
يكشف عن مدى فداحة المأساة افدى يعيشها هذا البلد ،
ويؤكد ان الموقف قد خرج عن أى سيطرة . حقا ان هناك
عوامل جديدة هامة تشجع على الأمل فى امكانية انقاذ
لبنان مثل تنشيط عملية السلام فى الشرق الأوسط
وضياع مصداقية الميليشيات ، ولكن فوضى المسرح
اللبناني يشكل مصدرا مستمرا للضعف الذى يشل
جميع مشروعات الاتفاق وجميع المبادرات التى يمكن ان
يقوم بها هذا الخصم اوزاك . ان الثنائية الموجودة تدعم
هذه الفوضى وتقضى على أى أمل فى احياء الدولة الموحدة .

المصامتة فى البداية والمعلن فيما بعد
وقد اندلعت فى فبراير الماضى اشتباكات عنيفة أسفرت
عن تقليص سيطرة القوات اللبنانية على بيروت الشرقية
لجناح الجيش . وقد اوتها ان نوعا من الاتفاق قادم فى
الطريق بعد أن أعاد عون فتح الممرات بين قطاعى
العاصمة واستعاد السيطرة على ميناء بيروت . ولكن
نجاحه شجعه على محاولة فرض قرارته على المناطق التى
لا يسيطر عليها بشكل مباشر مستخدما فى ذلك الامكانيات
الضعيفة للبحرية والطيران مما ادى الى رد فعل مباشر
من جانب خصومه وتصاعدت عمليات القصف بين
قطاعى العاصمة من جديد . وقد حاول عون اظهار ان
الوحدة اللبنانية مكتة ، وهاجم القوات اللبنانية بحجة
أنها تعمل ضد هذه الوحدة ، ونتيجة لذلك أصبح خلال
بضعة أيام شخصية شعبية فى لبنان . ولكن عندما إضطر



مارس ١٩٨٩
أبريل ١٩٨٩
مايو ١٩٨٩

شهريات



مارس ١٩٨٩

٧ : إيران عن إعتراف بلاده توسيع مجالات التعاون مع الصين .
أعلنت إيران قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا بسبب موقفها من قضية الكاتب البريطاني سلمان رشدي وكتابه « آيات شيطانية »
١٩ : قدرت رابطة رجال الدين المقاتلين بالاجماع ترشيح علي أكبر هاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان الإيراني والقائم بأعمال قائد الجيش رئيساً للجمهورية في الانتخابات المقرر إجراؤها في شهر أغسطس القادم .
٢١ : ذكرت مصادر إيرانية أن إيران أبرمت صفقات عديدة مع عدد من دول أوروبا الشرقية للحصول على الأسلحة .
٢٨ : قبل الزعيم الإيراني آية الله الخميني استقالة آية الله حسين منتظري من منصبه كخليفة لسريع الثورة الإيرانية .
: قدم محمد جعفر محلاتي رئيس وفد إيران في الأمم المتحدة ومحمد لاريجاني نائب وزير الخارجية الإيراني استقالتيهما .
(انظر أيضا : بلجيكا ٢٠/٢)
باكستان :
٢٢ : عينت السيدة بنظير بوتو رئيس وزراء باكستان والدتها نصرت بوتو نائبة لها كما عينت سيدتين أخريين في حكومتها .
بلجيكا :
٢٠ : وافق المجلس الوزاري لدول المجموعة الأوروبية على السماح لهذه الدول بإعادة سفرائها التي كانت قد سحبتهم من طهران احتجاجاً على فتوى الخميني بإعدام دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي مؤلف « آيات شيطانية » .

إنطلاقاً من جنوب لبنان .
١١ : أعلن راديو إسرائيل أن الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة كبدت الاقتصاد الإسرائيلي خسارة بلغت ١,٢ مليار شيكل (٦٦٦ مليون دولار) خلال عام ١٩٨٨ .
١٤ : قام الاسرائيليون بإنزال العلم الاسرائيلي نهائياً من فوق منطقة طابا .
١٥ : عززت كتلة الليكود سيطرتها على المجالس البلدية في الجولة الثانية للانتخابات المحلية بإسرائيل .
١٧ : أعلن موشي ارينز وزير خارجية إسرائيل أن حكومته يمكن أن تتعارض مع مؤيدي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة .
١٩ : ذكر تقرير نشر في لندن أن عدد اليهود الذين هاجروا من إسرائيل خلال العام الماضي بلغ ١٢ ألف شخص بزيادة قدرها ٣٦٠٠ شخص عن عام ١٩٨٣ . كما انخفض عدد اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من ٣٠ ألف شخص عام ١٩٧٤ إلى ٧٦٠٠ شخص العام الماضي .
٢٠ : قدمت أجهزة المخابرات الاسرائيلية للحكومة المصغرة تقريراً سرياً - كشف عنه راديو إسرائيل - ويؤكد أن الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ستستمر عدة سنوات بمستواها الحالي وأنه لا بديل للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية .
٢٩ : ذكرت مجلة جينز العسكرية البريطانية أن إسرائيل تسعى لتطوير صاروخ مضاد للصواريخ بمساعدة الولايات المتحدة ومن خلال برنامج (حرب النجوم) الذي تشترك فيه إسرائيل .
إيران :
٥ : أعرب حسين موسى رئيس وزراء

الاتحاد السوفيتي :
١٢ : كشفت أنباء صحفية في بريطانيا عن مفاوضات سرية جرت بين موسكو وبريتوريا .
١٥ : طردت السلطات السوفيتية مساعد الملحق العسكري الأمريكي في موسكو بعد اتهامه بالتجسس .
١٧ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي بالاجماع على برنامج تحديث وإصلاح السياسة الزراعية الذي وضعه جورباتشوف .
٢١ : صدر مرسوم من هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى وقعه الرئيس جورباتشوف بشأن تخفيض عدد القوات السوفيتية في البر والبحر وتخفيض هذه القوات في دول الحلفاء في أوروبا الشرقية .
٢٧ : منى العديد من كبار مسئولى الحزب الشيوعي السوفيتي بالهزيمة في بعض الدوائر الهامة في الانتخابات البرلمانية ، بينما حصل بوريس يلتسين المطرود من رئاسة فرع الحزب الشيوعي في موسكو عام ١٩٨٧ على نحو ٩٠٪ من الأصوات وفازت الجهات المعارضة في جمهوريات البلطيق على مرشحي الحزب .
اثيوبيا :
٣ : اعترفت الحكومة الاثيوبية بهزيمة قواتها في إقليم تيجري بالشمال واتهمت المتمردين بتشكيل جبهة مشتركة مع ثوار اريتريا .
إسرائيل :
٣ : طلبت إسرائيل من الحكومة الأمريكية وقف حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية أو إعادة النظر في ذلك الحوار بعدما وصفته بحوادث التسلل الأخيرة إلى الأراضي الاسرائيلية

بولندا

توصلت الحكومة البولندية ونقابة تضامن العمالية الى اتفاق لادخال اصلاحات جذرية على نظام الحكم يقضى بإنشاء مجلس للشيوخ ينتخب انتخاباً حراً مباشراً على أساس تعدد المرشحين وتمثيل المعارضة بنسبة ٢٥٪ في مجلس النواب الحالي واعادة الشرعية الى نقابة تضامن النص على السماح بتشكيل جمعيات واتحادات مستقلة عن الحزب الشيوعي الحاكم.

تركيا

٢٨ : قدم جميع وزراء الحكومة التركية استقالاتهم الى رئيس الوزراء توجوت اوزال في أعقاب الهزيمة التي منى بها اوزال وحزبه (حزب الوطن الأم) في الانتخابات المحلية بحصوله على ٢١,٧٪ من الأصوات . ورفض اوزال مطالب المعارضة باستقالته .

تونس

٢٢ : جرت في تونس الجولة الثانية من الحوار الأمريكي الفلسطيني ورأسها من الجانب الفلسطيني ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . ورأس الجانب الأمريكي روبرت بيللترو السفير الأمريكي في تونس .

٢١ : اجتمع هانز كلاين وزير التعاون الاقتصادي في ألمانيا الغربية في تونس مع ابو علاء المسئول عن الادارة الاقتصادية والمالية في منظمة التحرير الفلسطينية والمسئول عن قسم اوربا في الادارة السياسية للمنظمة وذلك في اول سباقة من نوعها في تاريخ ألمانيا الاتحادية .

جمهورية مصر العربية

٦ : وافقت منظمة العمل العربية على استئناف عضوية مصر في المنظمة . وافق مجلس الشعب على تعديل انتخابات مجلس الشورى ليكون اختيار ثلثي الاعضاء بالانتخاب على اساس النظام الفردي .

٩ : قام الرئيس حسنى مبارك بجولة زار خلالها بلجيكا وهولندا وألمانيا الغربية وفرنسا .

١١ : في لاهاي شارك الرئيس حسنى مبارك مع ٢٢ ملكاً ورئيس دولة وحكومة توقيع الاعلان العالمى لحماية البيئية لحماية طبقة الاوزون من التآكل .

١٢ : تقرر عودة مصر لاستئناف عضويتها في الاتحاد الدولى للعمال العرب بناء على طلب الاتحادات العمالية العربية .

١٥ : تم رفع علم مصر فوق منطقة طابا وإعلان السيادة المصرية عليها .

١٩ : رفع الرئيس حسنى مبارك علم مصر فوق طابا .

وافقت السوق الأوروبية المشتركة على اعطاء مصر تسهيلات تبلغ ٤٩٩ مليون وحدة نقد أوروبية تعادل ٥٤٠ مليون دولار منها منح لا ترد تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية .

٢٢ : استقبل الرئيس حسنى مبارك عزيزا اسرائيل . وايزمان وزير البحث العلمى الاسرائيلى .

٢٥ : عقدت في مدينة الاسماعيلية قمة ثلاثية ضمت الرئيس حسنى مبارك والملك حسين عاهل الاردن والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لتوحيد الموقف العربى للوصول الى المؤتمر الدولى للسلام . ٢٧ : ٢١ : زار مصر الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة برئاسة وزيرى الخارجية التابعة لتنسيق ودعم التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية والاعلامية .

٢٠ : زار القاهرة السيد احمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة السودانى وأجرى محادثات مع الرئيس مبارك حول العلاقات المصرية السودانية . (أنظر أيضا : المغرب ٢١/٢ والولايات المتحدة ٢/٨)

جنوب افريقيا

٢٤ : صرح دى كليرك زعيم الحزب الوطنى الحاكم في جنوب افريقيا انه تم التوصل الى اتفاق لانتهاء الأزمة حول رئاسة البلاد بينه وبين الرئيس بيثربونا الذى وافق على التخلي عن منصب الرئيس لدى كليرك .

السلفادور

٢٠ : هزم مرشح الحزب الديمقراطى المسيحى الحاكم في انتخابات الرئاسة فيدل تشافيز امام منافسه المعارض الفريدو كريستيانى الذى فاز بنسبة ٥٣,٨١٪ من الأصوات في جين حصل تشفير على ٢٦,٥٩٪ .

السودان

٢ : أعلن ٣٠ حزبا سياسيا وعدد النقابات المهنية السودانية عن التوصل الى اتفاق للسلام في البلاد وتضمن الاعلان خطة سلام لانتهاء الحرب الأهلية في الجنوب والدعوة الى انهاء حالة الطوارئ المفروضة منذ عام ١٩٨٥ ووقف العمل بالشرعية الاسلامية وعقد المؤتمر الدستورى للتوصل الى صيغة ملائمة لانهاء الحرب الأهلية بالجنوب .

١٠ : قرر رؤساء الأحزاب والنقابات السودانية رفع مذكرة عاجلة لمجلس رأس الدولة السودانى يتضمن توجيه انتذار للسيد الصادق المهدي رئيس الوزراء بتقديم استقالة حكومته خلال ٢٤ ساعة كما قروا وقف جميع المشاورات بين الأحزاب والحكومة الحالية وحزب الأمة حول تشكيل الحكومة الجديدة .

١١ : قدم الصادق المهدي استقالة وزراء حكومته الى مجلس رأس الدولة واحتفظ بمنصب رئيس الوزراء .

١٦ : أعلن الصادق المهدي رئيس وزراء السودان قبوله لخطة السلام الخاصة بوقف الحرب مع المتمردين في جنوب السودان .

٢٥ : أعلن تشكيل الحكومة السودانية الجديدة برئاسة الصادق المهدي زعيم حزب الأمة وتضم كافة القوى السياسية والأحزاب والنقابات ماعدا الجبهة الإسلامية بزعامة حسن الترابى التى انتقلت الى صفوف المعارضة .

٢٦ : وافقت الحكومة السودانية في أول اجتماع لها على قبول مبادرة السلام في الجنوب والاعداد لعقد المؤتمر الدستورى .

٢٠ : ذكرت الصحف السودانية ان قوات المتمردين بزعامة العقيد المنشق جون جازانج توغلت شمالا لأول مرة وتخوض معركة مع القوات السودانية .

سوريا

١٠ : انتقد الرئيس السوري حافظ الأسد الزعماء الفلسطينيين في منظمة التحرير الفلسطينية ووصفهم بانهم يسعون الى كسب الرأى العام الدولى بينما يتجاهلون بنود الميثاق الوطنى الفلسطينى .

٢٢ : أعلنت سوريا انه لايد من اقضاء العماد ميشيل عون قائد الجيش ورئيس الحكومة العسكرية في لبنان كشرط للتوصل الى تسوية للأزمة اللبنانية .

سويسرا

٢٢ : توصل ممثلو نحو ١٢٠ دولة خلال اجتماعاتهم في مدينة بازل السويسرية الى اتفاق بشأن ابرام معاهدة دولية للسيطرة على نقل النفايات النووية والساحة من دول العالم الصناعية الى دول العالم الثالث ..

الصومال

٦ : قرر الرئيس الصومالى محمد زياى برى تشكيل لجنة ثلاثية للإشراف على الاقليم الشمالى في البلاد وفوضها في اجراء اتصالات مع ابناء الاقليم لانهاء

الفلسطيني المسالم وذلك لتكرس احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية. وقال ان اسرائيل ان كانت حقا تنشد السلام مع جيرانها فانها عليها ان تتخلى عن منطقتها الأعوج وتسلك طريقا أولى خطواته المؤتمر الدولي للسلام. وفيما يتعلق بالموقف بين العراق وايران اعرب يوسف بن علوي بن عبدالله عن امله في ان تنتهي المفاوضات التي بدأت بين العراق وايران تحت اشراف السكرتير العام للأمم المتحدة بتطبيق كامل لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ويتسوية شاملة تمكن الطرفين من استخدام امكانياتهما للمهمة الكبيرة والعاجلة: اعادة بناء اقتصادهما الذي انتهكته الحرب.

فرنسا:

٢٠: أكد الحزب الاشتراكي الحاكم في فرنسا في انتخابات المجالس البلدية سيطرته على ٧٨ مدينة ونقذت المعارضة اليمينية نحو ٢٠٠ مدينة التي فاز فيها عام ١٩٨٢.

٢٨: أعلن قصر الأليزيه ان الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران سوف يلتقي بالسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في باريس في موعد لم يحدد بعد.

فلسطين:

٦: أعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية انه مستعد للذهاب الى اسرائيل اذا وافقت جميع الدول العربية على ذلك، كما أنه مستعد لاحياء اتفاق الهدنة بين اسرائيل والمنظمة في جنوب لبنان الذي تم التوصل اليه عام ١٩٨١ بواسطة امريكية.

٢٩: قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تعيين السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة رئيسا للدولة الفلسطينية المستقلة.

(انظر ايضا) تونس : ٢٢ ، ٢١/٢
ومصر ٢٥/٢ والمالديف ٢٩/٢)

فنزويلا:

٢: قررت فنزويلا وقف سداد اقساط وفوائد ديونها الخارجية التي تبلغ ٢٢ مليار دولار الى أجل غير مسمى.

كندا:

٢١: قررت الحكومة الكندية رفع الحظر المفروض على اجراء اتصالات على مستوى عال بين مسئولين كنديين ومنظمة التحرير الفلسطينية.

الكويت:

١٥: وجه المدعي العام الكويتي اتهامات لـ ٢٢ شخصا من بينهم ١٨ كويتي

بهدف تمكينهم من برمجة احتياجاتهم من النفط الخام ومراعاة هذه النسبة من التخفيض.

٥: أعلن يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة العماني للشئون الخارجية ان المفاوضات بين العراق وايران تتسم في هذه المرحلة بالتفاؤل وان الأمم المتحدة تقوم بالدور الرئيسي فيها.

وأعرب عن امله في ان يتكامل البرنامج الذي وضع أخيرا في نيويورك بالنجاح. وقال ان دول مجلس التعاون كوحدة اقليمية تسعى دائما الى اتخاذ مواقف واحدة تجاه القضايا العربية وانها تبذل جهودا رئيسية من أجل جمع شمل العرب والمساعدة في حل القضايا المختلف عليها بين الدول العربية.

وحول الاتفاقية الاقتصادية الموقعة في العام الماضي بين دول مجلس التعاون الخليجي والمجموعة الأوروبية قال يوسف بن علوي بن عبدالله انها ما زالت في دور المفاوضات التفصيلية وان الجانبين يدرسان مواقف كل طرف، مشيرا الى ان دول المجلس تسعى الى ان تكون نتيجة هذه المفاوضات في مصلحة الطرفين.

١١: اجرت سلطنة عمان والهند مباحثات عسكرية، في اطار الزيارة التي قام بها الى الهند سمو السيد فهد بن تيمور آل سعيد نائب رئيس الوزراء العماني لشئون الأمن والدفاع على رأس وفد عسكري عماني، تلبية لدعوة من وزير الدفاع الهندي.

١٥: أعلن يوسف بن علوي بن عبدالله وزير

الدولة العماني للشئون الخارجية ان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط لن يتحقق لجميع الدول الا بايجاد تسوية سلمية وعادلة للشعب الفلسطيني تحقق له ممارسة حقوقه وتقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة. وقال في كلمة سلطنة عمان امام مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية: ان مبادرة السلام التي تقدم بها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر والترحيب والمساندة الدولية الكبيرة التي لقيتها تلك المبادرة لدليل على اهتمام المجتمع الدولي بأسره بقضية الشعب الفلسطيني.. كما ان اعلان الدولة الفلسطينية واعتراف معظم دول العالم بها يشكل عتصرا جديدا وهاما من شأنه ان يساعد على تحقيق السلام الا ان اسرائيل التي ترفض دائما منطق الحلول السلمية لازالت تواصل سياسة التعسف والبطش ضد الشعب

التمرد المستمر منذ ٨ أعوام.

الصين:

٢: حذر رئيس وزراء الصين لي بينج من ان بلاده تشهد حاليا أسوأ أزمة اقتصادية خلال هذا العقد كما إتهم الحكومة بالفشل في خفض حدة التضخم.

٢٢: حذر تشاوتسي يانج رئيس الحزب الشيوعي الصيني من محاولات المساس بالوحدة الوطنية والاستقرار السياسي لانهما اساس نجاح خطة التحديث الاقتصادي.

العراق:

١٤: أعلن العراق ان القوات الايرانية فتحت النار على المواقع العراقية في الفرقة الحادية عشرة وان القوات العراقية ردت على مصادر النيران.

٢٢: أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي عدة قرارات التي بموجبها القوانين والقيود التي كانت مفروضة على المواطنين بسبب الحرب مع ايران والتي استمرت نحو ثمانى سنوات.

٢٧: ٢٥: زار العراق الملك فهد عاهل السعودية وأعلن الرئيس العراقي صدام حسين ان السعودية قد تعهدت بتحويل اعادة بناء المفاعل النووي العراقي الذي دمرته اسرائيل في غارة جوية عام ١٩٨١.

٦: وقع الرئيس العراقي صدام حسين والملك فهد عاهل السعودية اتفاقيةتين بشأن التنسيق الأمني بين البلدين وعدم التدخل في الشئون الداخلية وتحريم استخدام القوة بين العراق والسعودية.

سلطنة عمان:

قررت سلطنة عمان تخفيض انتاجها النفطي بنسبة ٥٪ اعتبارا من اوائل ابريل المقبل. وأعلن سعيد بن أحمد الشنقري وزير النفط والمعادن في السلطنة ان قرار الحكومة العمانية بتخفيض الانتاج يأتي امتدادا لموازنتها الدائمة للجهود الرامية الى تحقيق الاستقرار في السوق العالمية للنفط وتضامنا منها مع الاتفاق الذي ابرم في لندن في الثاني والعشرين من فبراير الماضي وتجاوبا مع جهود الدول المنتجة للنفط داخل وخارج (أوبك) لامتصاص التخمّة النفطية. وأشار الى ان اتفاق لندن يخدم المنتج والمستهلك على السواء ويتوج جهودا بذلت مؤخرا وحقق التقاء على أهمية التنسيق بين كافة الدول المنتجة للنفط. وأضاف بان السلطنة سوف تشعر مشغولى نفعها بهذا التخفيض وبدء سريانه وذلك

و ١٥ ينتمون لجنسيات مختلفة بالتأمر لقلب نظام الحكم والتجسس في الكويت .

٢١ : طالب الشيخ نواف الأحمد وزير الدفاع الكويتي بضرورة احياء ميثاق الدفاع العربي المشترك وتكوين قوة عسكرية عربية مؤسسة وإنشاء مجلس أمن عربي .

لبنان :

١٧ : انفجرت سيارة ملغومة في منطقة مزدحمة بالسكان في بيروت الشرقية مما أسفر عن مصرع ١٢ شخصا واصابة ١٤٠ آخرين .

١٨ : جدد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية تعهده باخراج الجيش السوري من لبنان .

٢٤ : أعلن العماد عون رفضه قبول أي تسوية للامزة اللبنانية ما لم تتضمن النص على انسحاب القوات السورية من لبنان .

ليبيا :

٢٨ : وافقت اللجنة الشعبية العامة في ليبيا على معاهدة واتفاقية اتحاد المغرب العربي الكبير .

المالديف :

٢٩ : أعلنت حكومة المالديف رسميا أنه تم افتتاح سفارة لفلسطين في العاصمة (ماليه) .

المجر :

١٢ : عقد المؤتمر القومي الأول للمنتدى الديمقراطي المجرى أول هيئة سياسية مستقلة بالبلاد تحت شعار ان نظام تعدد الأحزاب هو الحل الوحيد لمشكلات المجر .

١٨ : عرضت المجر استضافة المؤتمر الدولي للسلام حول مشكلة الشرق الأوسط والقيام بدور الوسيط لحل النزاع . قررت المجر رفع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية إلى مستوى سفارة .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٢١ : أظهرت الخريطة الرسمية الجديدة للأردن التي أصدرها المعهد الملكي للجغرافيا اسم فلسطين للمرة الأولى مكتوبا على مناطق غربي نهر الأردن في حين يظهر اسم اسرائيل على الخريطة الجديدة .

٢٢ : قررت الحكومة الأردنية وقف المباحثات مع بريطانيا حول شراء ٨ طائرات مقاتلة من طراز تورنادو بسبب الموقف المالي في الأردن .

المملكة العربية السعودية :

٩ : اعترفت الملكة العربية السعودية بحكومة المجاهدين الأفغان المؤقتة . لتصبح بذلك أول دولة تعترف بهذه الحكومة .

١٦ : قرر مؤتمر وزراء خارجية الدول

الاسلامية الثامن عشر الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة والمطالبة بوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة تمهيدا للاشراف على انسحاب اسرائيل نهائيا منها . وأكد المؤتمر ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط كما أوصى بضم الحكومة الأفغانية المؤقتة التي شكلها المجاهدون الأفغان الى عضوية المنظمة بدلا من حكومة كابول .

١٧ : أعلن المصرف المركزي السعودي ان السعودية تشهد لأول مرة منذ خمس سنوات تضخما بلغ ١ ٪ تقريبا سنويا .

المملكة المغربية :

٢ : أعلن الملك الحسن الثاني ان المغرب قررت التصديق على الاتفاقية الموقعة مع الجزائر عام ١٩٧٢ والخاصة بتسوية نزاع الحدود بين البلدين . ٢١ : ٢٢ : عقدت في الرباط اجتماعات اللجنة العليا المغربية المصرية المشتركة برئاسة رئيس وزراء البلدين وتم توقيع ثلاث اتفاقيات في المجال القضائي والأمني والتعاون الضريبي بما يكفل منع الازدواج بين البلدين ، والنقل البحري والجوي ، كما تم تأسيس شركة مشتركة للتنمية والاستثمارات ومقرها مدينة الرباط برأسمال ٥٠ مليون دولار امريكي .

النمسا :

٩ : اتفقت الدول الأعضاء في حلف الأطلسي مع الدول السبع أعضاء حلف وارسو في محادثات خفض الأسلحة التقليدية في فيينا على خفض القوات غير النووية على جانبي أوروبا الى مستويات أدنى ومتساوية .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٨ : قررت الادارة الأمريكية وقف مبلغ ٢٣٠ مليون دولار نقدا عن عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ وهو جزء من المساعدات الاقتصادية كانت مصر تحصل عليه نقدا .

٩ : وافقت الولايات المتحدة على منح تأشيرة دخول لثلاثة من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مؤتمر عن السلام في الشرق الأوسط بنيويورك .

٩ : أعلنت الخارجية الأمريكية انه تم الغاء العمل بالقانون الأمريكي الذي يمنع أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية من

الحصول على تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة .

١٠ : صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش بان تحرك ادارته في الشرق الأوسط يجب ان يكون حذرا ومتأنيا ودون إندفاع وان الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية سيستمر .

١٤ : طلب جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي من موشي ارينز وزير الخارجية الاسرائيلي اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٢٢ : قررت الحكومة الأمريكية طرد مسئول تجاري سوفيتي ردا على طرد السلطات السوفيتية للمحق عسكري أمريكي من موسكو .

٢٥ : أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش التزام الولايات المتحدة بالعمل على احلال السلام في الشرق الأوسط على اساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٢٣٨ .

٣١ : أصدر البنك الدولي تقريرا يشير الشكوك حول احتمالات نجاح خطة برادى التي اعلنتها الحكومة الأمريكية لخفض ديون ٣٩ دولة بمقدار ٩٠ مليار دولار في غضون ثلاث سنوات .

اليابان :

٢٠ : قدمت اليابان اعتذارا رسميا الى كوريا الشمالية عن سنوات الاحتلال البريطاني لشبه جزيرة كوريا الذي دام ٣٦ عاما وانتهى مع نهاية الحرب العالمية الثانية .

يوجوسلافيا :

٢ : أدانت هيئة الرئاسة الجماعية اليوجوسلافية قيام أحزاب سياسية جديدة في البلاد باعتبارها غير دستورية .

٢٤ : شهد اقليم كوسوفو اليوجوسلافي اشتباكات دموية بين المتظاهرين من الالبانيين وقوات البوليس لأول مرة منذ ١٩٨١ احتجاجا على موافقة برلمان الاقليم على اخضاعه لاشرف جمهورية الصرب الامر الذي حد من سلطاته في الحكم الذاتي .

٢٨ : أشارت مجلة ستار اليوجوسلافية الى فتور العلاقات اليوجوسلافية الليبية بسبب بعض التصرفات غير اللائقة للعقيد الليبي معمر القذافي .

اليونان :

١٦ : قدمت الحكومة اليونانية استقالتها بعد ان واجهت انتقادات حادة في البرلمان . ١٨ : شكل اندرياس بابانديرو حكومة جديدة تضم ٤٣ وزيرا .

أبريل ١٩٨٩

الاتحاد السوفيتي:

٧ : أعلن الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف في لندن أن الاتحاد السوفيتي سوف يوقف إنتاج مادة اليورانيوم اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية - ولكنه حذر من أن الكرملين سوف يرد بالمثل إذا استمر حلف شمال الأطلسي في خطته بشأن تحديث قدراته النووية في أوروبا .

٩ : وقعت مصادمات دموية في جمهورية جورجيا السوفيتية بين المتظاهرين الذين يطالبون بانفصال جمهورية جورجيا عن الاتحاد السوفيتي وقوات البوليس .

١٢ : أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية السوفيتية أن طائرتين هليكوبتر سوريتين هاجمتا زورقين حربيين سوفيتيين في مياه البحر المتوسط على بعد ٣٩ ميلا من ميناء طرطوس السوري وأن سوريا أعربت عن أسفها لوقوع هذا الحادث .

١٤ : أقبل زعيم الحزب الشيوعي السوفيتي في جمهورية جورجيا واختير مسئول الخبايا خلفا له لمحاولة السيطرة على الموقف في جورجيا .

١٨ : أعلن جينادي جارد فيلوف السفير السوفيتي في القاهرة أن بلاده ستعيد منح مصر قروضا حكومية ميسرة طويلة الأجل لتجويل المشروعات في مجال الصناعات الثقيلة وذلك بعد فترة توقف دامت عشر سنوات .

٢٥ : قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي إقالة ١١ من كبار الشخصيات بالكرملين من كبار مساعدي بريجنيف من بينهم أندريه جروميكو وزير الخارجية ورئيس الدولة السابق . كما طلبت اللجنة إقالة ١١٠ من أعضائها من معارضي سياسة جوزياتشوف للإصلاح .

بدأت أولى مراحل انسحاب ٥٠ ألف جندي سوفيتي وه ٥ آلاف دبابة من أوروبا الشرقية تطبيقا لمبادرة جورباتشوف في ديسمبر الماضي .

أثيوبيا:

٢٣ : هرب ستة من لاعبي كرة القدم الأثيوبيين بعد مباراة لهم في القاهرة وطلبوا حق اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

الأرجنتين:

١٤ : قررت حكومة الأرجنتين تعويم عملتها الوطنية « نيوبيسو » مقابل الدولار الأمريكي تلبية لمطالب صندوق النقد الدولي .

إسرائيل:

٥ : أعلن مئات من جنود الاحتياط الاسرائيليين أنهم سيرفضون من الآن فصاعدا الخدمة في الأراضي المحتلة احتجاجا على القمع الاسرائيلي للفلسطينيين .

٦ : اقترح اسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل خلال لقائه بالرئيس الأمريكي جورج بوش في واشنطن اجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة لانتخاب وفد فلسطيني يتفاوض بشأن التوصل إلى إدارة حكم ذاتي مؤقتة للمنطقتين . على أن يعقب ذلك التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق دائم ، واستبعد أي حل يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية .

٧ : أعترف اسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل بأن منظمة التحرير الفلسطينية لها سلطة قوية جدا على الضفة الغربية وقطاع غزة .

٨ : في أول سابقة من نوعها أعلن اسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل أن إسرائيل مستعدة للتفاوض من أجل السلام مع مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة إذا نجحوا في الانتخابات .

٩ : صرح شيمون بيريز وزير المالية الاسرائيلي وزعيم حزب العمل بأن إسرائيل تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية بطريق غير مباشر .

وافق مجلس الوزراء الاسرائيلي على مشروع قانون جديد لحقوق الانسان لا يطبق على الفلسطينيين المقيمين في الأراضي العربية المحتلة .

١٠ : تلقى سلاح الجو الاسرائيلي الدفقات الأولى من طائرات فانتوم (اف - ٤) وأطلق عليها اسم (فانتوم ٢٥٠٠) .

١٨ : اتهمت منظمة العفو الدولية حكومة إسرائيل بتشجيع الجنود بفاعلية على قتل أو اصابة الفلسطينيين خلال الانتفاضة .

٢٦ : ادانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٢٩ صوتا ضد صوتي

اسرائيل والولايات المتحدة وامتناع ليبيريا عن التصويت - ادانت اطلاق النار من قبل القوات الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين وطلبت من مجلس الأمن توفير حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين .

٢٨ : أكدت لجنة التحقيق الاسرائيلية في مذبحه قرية نحالين الفلسطينية أن قوات الاحتلال الاسرائيلية تجاوزت حدودها وأفرطت في استخدام الأسلحة النارية ضد الأهالي .

أفغانستان:

٦ : أعلن الرئيس الأفغاني نجيب الله عن وقف إطلاق النار من جانب واحد بمناسبة شهر رمضان مع احتفاظه عن الرد على هجمات المجاهدين الأفغان في حالة عدم التزامهم بالهدنة .

ألمانيا الغربية:

٢٧ : وجه المستشار هلموت كول نداء أمام البوندستاغ من أجل اجراء مفاوضات بين الشرق والغرب بشأن خفض عدد الصواريخ النووية قصيرة المدى المتمركزة في أوروبا .

إيران:

١٠ : أطلقت إيران سراح ٧٠ من أسرى الحرب العراقيين .

أعلن وزير البترول الإيراني أن بلاده تعتزم استغلال جزء من أكبر حقول غاز طبيعي في العالم وتابع لقطر ويمتد بعمق ١٢ كيلو مترا داخل المياه الإقليمية الإيرانية وبالتالي يحق لإيران استغلال ٢٠ ٪ من حجم الحقول .

٢١ : أعلن هاشمي رافسانجاني رئيس البرلمان أن السلطات الإيرانية أحبطت محاولة لقلب نظام الحكم بعد أن تمكنت من اختراق عدد من شبكات التجسس التي أقامتتها الولايات المتحدة داخل إيران منذ عام ١٩٧٩ لتقويض الثورة الإيرانية واهدافها .

٢٢ : أقر الزعيم الإيراني آية الله الخميني ترشيح اتحاد رجال الدين المحاربين لحجة الاسلام هاشمي رافسانجاني رئيس البرلمان الإيراني لانتخابات الرئاسة في اغسطس القادم .

٢٦ : طردت إيران ١٨ من الرعايا البريطانيين .

٢٨ : أكدت مصادر مطلعة أن إيران

خصصت ٢٠ مليار دولار لاعادة بناء قواتها المسلحة خلال اربع سنوات .

البحرين :

١٨ : قررت البحرين والصين اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

: قررت البحرين وكولومبيا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء غير المقيمين على ان يتم تبادل السفراء بأسرع ما يمكن .

بلجيكا :

٢٠ : اكد وزراء دفاع دول حلف الأطلسي ال ١٦ تأييدهم للخطة الرامية الى تطوير الصواريخ النووية قصيرة المدى في أوروبا .

بورويندي :

٥ : قررت حكومة بورويندي طرد جميع الدبلوماسيين والمواطنين الليبيين المقيمين في بورويندي .

: قطعت بورويندي علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا .

بولندا :

٥ : وقعت الحكومة البولندية وثيقة تضامن العمالية اتفاقا لاجراء اصلاحات سياسية دستورية يتم بمقتضاها منح الشرعية لثقافة تضامن المحظور نشاطها أكثر من سبع سنوات .

٧ : وافق البرلمان البولندي على اجراءات لاعادة الشرعية للمنظمة تضامن العمالية وتغيير دستور البلاد .

تركيا :

٢ : استدعت تركيا سفيرها في ايران للتشاور واتهمت ايران بالتدخل في الشؤون الداخلية لتركيا .

تشاد :

٤ : وقع انقلاب فاشل في تشاد ضد نظام الرئيس حسين حبري برئاسة رئيس اركان القوات المسلحة حسن جاموس .

(انظر السودان ٢٦ / ٤)

تونس :

٢ : حصل الرئيس زين العابدين بن علي على ٩٩,٢٧٪ من أصوات الناخبين في انتخابات الرئاسة . في حين فاز حزب التجمع الدستوري الحاكم بجميع مقاعد البرلمان البالغ عددها ١٤١ مقعدا .

الجزائر :

١٧ : أعلن في الجزائر عن انشاء حزب سياسي جديد ذي اتجاه ليبرالي ويسمى (الحزب الوطني الجزائري)

جمهورية مصر العربية :

١ : قام الرئيس حسني مبارك بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية ومقر الأمم

المتحدة بنيويورك كما توقف في العاصمة البريطانية لندن .

٧ :

أعلن وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير التنمية الادارية ان البنك الدولي وافق على تمويل مشروعات يبلغ مجموعها ٩٥٠ مليون دولار ، كما وافق على الاستجابة لطلب مصر باستخدام ٢٠٠ مليون دولار الخاصة بالقرض اللازم لاصلاح المرافق الاساسية للصناعة ووافق على تمويل مشروعات تجديد وتحديث قطاع الصناعة .

١٥ :

أصدر الرئيس حسني مبارك قرارا بتعيين السيد محمد عبدالحليم ابو غزالة مساعدا لرئيس الجمهورية والفريق أول يوسف صبري ابو طالب وزيرا للدفاع والانتاج الحربي وقائدا عاما للقوات المسلحة .

: أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما بعدم دستورية انتخابات مجلس الشورى الحالي التي تمت بطريق القوائم الحزبية وقصرت الترشيح لعضوية المجلس على المنتمين للأحزاب السياسية .

: استقبل الرئيس حسني مبارك السيد ياسر عرفات رئيس الدولة الفلسطينية .

١٩ : طالبت مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة - اسرائيل بالاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية ودعت الى انتهاء الاحتلال غير الشرعي للأراضي العربية .

٢٢ : أصدر الرئيس حسني مبارك قرارا بحل مجلس الشورى والدعوة الى اجراء انتخابات لثلثي اعضاء المجلس وفقا للنظام الفردي .

٢٦ : هبطت طائرة هليكوبتر عسكرية ليبية على طريق أسوان - ابو سمبل وطلب قائدتها حق اللجوء السياسي الى مصر .

: تم اختيار القاهرة مقرا دائما لاتحاد العالم الثالث للاستشعار من البعد .

٢٧ : أكد الدكتور مهندس جمال السيد وزير الدولة للانتاج الحربي ان مصر لا تنتج اسلحة التدمير الشامل سواء كانت نووية او كيميائية ، وان كان هذا لا يمنع من انتاج معدات الدفاع ضد هذه الاسلحة من الأجهزة الواقية .

٢٩ : أصدرت المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة حكما بتأييد الحكم الصادر بفوز ٧٨ مرشحا من حزبي الوفد والعمل لعضوية مجلس الشعب . ورفضت طعن الحكومة في هذا الشأن .

جنوب أفريقيا :

٥ : هددت حكومة جنوب أفريقيا بوقف

تنفيذ خطة الأمم المتحدة الخاصة بمنح الاستقلال لاقليم ناميبيا طالما استمر ما وصفه بانتهاكات منظمة سوابو لبنود اتفاقية الاستقلال .

٦ : وجهت حكومة جنوب أفريقيا انذارا لمقاتلي منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) لارغامهم على القاء اسلحتهم والرحيل خارج اقليم ناميبيا .

: قرر بيتر بوتو رئيس جنوب أفريقيا حل البرلمان واجراء انتخابات تشريعية جديدة قبل نهاية مايو القادم .

١٠ : توصلت جنوب أفريقيا وانجولا وكوبا الى اتفاق مشترك يسمح بترحيل قوات منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو) من أراضي ناميبيا الى انجولا .

٢٧ : جرت في كيب تاون بجنوب أفريقيا محادثات بين مسئولين من كوبا وأنجولا وجنوب أفريقيا تستهدف تمهيد الطريق لتطبيق خطة استقلال اقليم ناميبيا وانسحاب قوات سوابو من الأراضي الناميبية .

٢٩ : أصدرت حكومة جنوب أفريقيا العنصرية الأوامر الى قواتها بانهاء الهدنة مع قوات منظمة سوابو واستئناف القتال ضدها .

السنغال :

٢٩ : أعلنت السلطات السنغالية حالة الطوارئ وحظر التجول في العاصمة داكار لوقف أعمال العنف الانتقامية المستمرة التي يشنها المواطنون السنغاليون ضد الرعايا الموريتانيين في السنغال .

٣٠ : أعلن الرئيس السنغالي « عبده ضيوف » انه اتفق مع الرئيس الموريتاني « معاوية سيد أحمد ولد الطامع » على وضع حد لأعمال العنف المتبادلة بين مواطني الدولتين واعادتهم الى عاصمتي البلدين .

السودان :

٢ : أعلن السيد الصادق المهدي رئيس وزراء السودان انتهاء معاهدة الدفاع المشترك مع مصر وأن ميثاق الاخاء الموقع بين البلدين قد نسخ ما قبله من العلاقات المصرية السودانية .

٤ : أقرت الجمعية التأسيسية السودانية اتفاق السلام في الجنوب بأغلبية ١٢٨ صوتا واعتراض ٢٣ يمثلون الجبهة القومية الاسلامية .

٥ : قرر حزب الأمة السوداني عدم اصدار تشريعات جنائية جديدة بديلة لقوانين الشريعة الاسلامية وذلك الى حين عقد المؤتمر القومي الدستوري .

١٢ : أعلن المتمردون في جنوب السودان

العراق :

٢ : أسفرت الانتخابات النيابية العراقية عن انتخاب ٢٥ عضوا بالنظام القوي بينهم ٢٧ سيدة .

٥ : حذر متحدث باسم وزارة الخارجية العراقية اسرائيل من مهاجمة المنشآت النووية العراقية وقال ان العراق سوف يرد على هجوم اسرائيل بقوة .

١٠ : أقرت الهيئة الوزارية لمجلس التعاون العربي التي تضم رؤساء حكومات مصر والعراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية خطة التكامل بين دول المجلس في مجالات الصناعة والزراعة والنقل والسياحة الى جانب التعاون الاقتصادي ، كما أقرت الهيئة الوزارية النظام الأساسي واللائحة الداخلية لعمل هيئات المجلس .

١٩ : أكد وزير الخارجية العراقي استعداد العراق للانسحاب من الأراضي الايرانية التي قد تكون تحت السيطرة العراقية عند الوصول الى تسوية شاملة للصراع بين البلدين

٢٢ : أعلن طارق عزيز وزير الخارجية العراقي في ختام اجتماعاته المباشرة مع نظيره الإيراني في جنيف تحت اشراف السكرتير العام للأمم المتحدة قد انتهت دون أن تسفر عن أي تقدم .

ياسر عرفات أن الزعماء الفلسطينيين من جميع المنظمات الفلسطينية قد وافقوا على اقتراح رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق شامير باجراء انتخابات في الأراضي المحتلة شريطة ان يكون ذلك جزءا من التسوية الشاملة للمشكلة .

٢٦ : أعلن ابو اياد أن منظمة التحرير الفلسطينية ترفض اجراء انتخابات بالأراضي العربية المحتلة ما لم تكن تحت اشراف الأمم المتحدة وبعد انسحاب القوات الاسرائيلية .

كوبا :

٥ : دعا الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف امام الجمعية الوطنية الكوبية الى التوصل الى حلول سلمية للصراع في أمريكا الوسطى وأعلن رفضه لمبدأ تصدير الثورة أو الثورة المضادة .

كوريا الجنوبية :

١٧ : تلقت حكومة كوريا الجنوبية رسالة من كوريا الشمالية تتهمها فيها بتدمير جهود تحسين العلاقات بين البلدين .

كينيا :

٢٨ : صوت البرلمان الكيني بالاجماع على سحب الثقة من جوزيف كارانجا نائب الرئيس دانيال أراب موي .

لبنان :

٣ : رفض العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية في لبنان دعوة الدكتور سليم الحص رئيس الحكومة المدنية لتقاعدهما معا لتسهيل تسوية الأزمة اللبنانية .

١٩ : أسفرت الاتصالات الدولية حول تدهور الأوضاع في لبنان عن تفاهم على قيام بيريز ديكيولار السكرتير العام للأمم المتحدة بجهود لوقف إطلاق النار في لبنان .

٢٠ : بحث العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية المسيحية اللبنانية برسالة الى جميع الزعماء العرب ناشدهم فيها الوقوف في وجه ما اسماه بالمؤامرة السورية على سلامة وعروب لبنان .

١١ : تجددت القوات السورية في لبنان والقوات المالية لها وبين قوات العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية .

٢٧ : قرر مجلس وزراء خارجية - العربية في تونس وقف إطلاق النار نهائيا في لبنان اعتبارا من ظهر يوم

انهم استولوا على مدينة (اسير) الاستراتيجية التي تقع بالقرب من الحدود مع اثيوبيا .

٢٢ : أنهم السودان كينيا بالسماح بمرور أسلحة اسرائيلية مرسلة الى المتمردين في جنوب السودان عبر أراضيها .

٢٦ : استسلم عدد من قادة محاولة الانقلاب الفاشلة في تشاد يوم ٢ أبريل الحالي للسلطات السودانية وطلب ثلاثة منهم اللجوء السياسي للسودان .

سوريا :

٢٤ : أعلن فاروق الشرع وزير خارجية سوريا ان بلاده ستشارك في القمة العربية الطارئة التي دعت المغرب الى عقدها في شهر مايو المقبل وقال ان سوريا تنظر الى العلاقات مع مصر « الشقيقة » بانها تتطور بصورة مرضية وإيجابية . وأعرب عن اعتقاد بلاده ان انتهاء الخلافات العربية هو في مصلحة جميع الدول العربية .

سويسرا :

٢٠ : عقدت جولة جديدة من مباحثات السلام المباشرة بين العراق وإيران بعد توقف دام خمسة شهور .

شيلي :

٢٧ : قدم جميع أعضاء حكومة شيلي استقالتهم بناء على طلب رئيس الدولة الجنرال أوجستوينوشيه .

الصين

١٤ : أعلنت الصين أن تعداد سكانها بلغ ١,١ مليار نسمة .

١٤ : ١٩ : شهدت العاصمة الصينية بكين وعدة مدن أخرى اضطرابات ومظاهرات طلابية تطالب بالديمقراطية وإطلاق الحريات السياسية .

٢١ : حاول ٥٠ ألف صيني اقتحام واحتلال مبنى البرلمان الصيني لأول مرة في تاريخ الصين منذ تولى الشيوعيون السلطة في عام ١٩٤٩ وطالبوا بالديمقراطية الكاملة .

٢٢ : ٢٤ : إتسع نطاق الاضطرابات الطلابية في الصين وتم تدمير واحرق عشرات المباني العامة والحكومية والسيارات وطالب الطلبة باستقالة رئيس الوزراء ونائبه والفصل بين السلطات .

٢٧ : احتل ١٥٠ ألف الميدان الرئيسي في بكين في نصعيد لحركة المطالبة بالديمقراطية في أكبر تحد للقيادة الصينية منذ الثورة الثقافية .

٢٩ : حذر الحزب الشيوعي الصيني من ان الاضطرابات الطلابية قد تؤدي الى فوضى شاملة على غرار الفوضى التي سادت البلاد ابان الثورة الثقافية .

فلسطين :

٣ : وافق المجلس المركزي الفلسطيني على تكليف السيد ياسر عرفات برئاسة الدولة الفلسطينية المستقلة ، كما كلف المجلس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بوضع نضاد وأسس ولوائح العمل اللازمة للدولة الفلسطينية .

١٢ : ارتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلي مذبحه ضد سكان قرس تحالين بالضفة الغربية المحتلة .

١٨ : أكد السيد ياسر عرفات رئيس الدولة الفلسطينية المستقلة وجود حوار بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل عبر الولايات المتحدة .

٢٠ : وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إعادة مناقشة القضية الفلسطينية بناء على طلب المجموعة العربية .

٢٠ : أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رسميا رفضها لمقترحات اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي باجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

٢٥ : أعلن ابو اياد نائب الرئيس الفلسطيني

هايتي :

- ١ : وقعت محاولة انقلاب فاشلة في هايتي .
٥ : قام الجنرال بروسبيرافريل الحاكم العسكري لهايتي بعزل ١٢ من كبار ضباط الجيش في اطار حملة تطهير واسعة .

الولايات المتحدة الامريكية :

- ٢ : أعلنت الدول الصناعية السبع الكبرى موافقتها على خطة نيكولاي بريدي وزير المالية الأمريكي لتخفيض ديون العالم الثالث كما تعهد صندوق النقد والبنك الدوليان بتنفيذ الخطة .
٤ : أكد الرئيسان حسنى مبارك وجورج بوش التزامهما بتحقيق السلام والعمل المستمر والمشارك لانجازه على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام والاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وتوفير الأمن لاسرائيل .
٤ : أوضح تقرير رسمى أمريكى أن عدد الأمريكيين الذين يعيشون دون مستوى الفقر بلغ ٢٢ مليوناً و ٥٠٠ ألف مواطن يمثلون ١٣,٥ ٪ من اجمالى سكان الولايات المتحدة .
٧ : عقب محادثاته مع اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى دعا الرئيس الأمريكى بوش الى إجراء انتخابات نزيهة ونظيفة فى الأراضى المحتلة مع ترك الأطراف لتحديد ممثليها فى المفاوضات وتطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٢٨ .

- ١٠ : أعلن وزير الخارجية الأمريكى ان الولايات المتحدة لا تؤيد قيام دولة فلسطينية او فرض السيادة الاسرائيلية على الأراضى المحتلة وترفض استمرار احتلالها ولا تقر اعتبار القدس عاصمة لاسرائيل التى يجب أن تظل موحدة على أن يتحدد موقفها النهائى ووضع الأراضى المحتلة من خلال المفاوضات .
١٢ : وافقت الولايات المتحدة على رفع الحظر الذى سبق وفرضته على ٢٢٠ مليون دولار كجزء من المساعدات المالية الأمريكية لمصر فى ميزانية عام ٨٨ / ١٩٨٩ .

استبعدت وزارة الخارجية الأمريكية لأول مرة - اسم منظمة التحرير الفلسطينية من قائمة الدول والمنظمات المتهمه بممارسة الإرهاب ووصفت

- الضفة الغربية وقطاع غزة .
٢٧ : صدر مرسوم ملكى بتشكيل الحكومة الأردنية الجديدة برئاسة المشير زيد بن شاکر رئيس الديوان الملكى .

المملكة العربية السعودية :

- ١١ : وافق مجلس الوزراء السعودى على اتفاقية انشاء النخبة السعودية المصرية المشتركة واتفاقية عدم التدخل فى الشؤون الداخلية واستخدام القوة بين السعودية والعراق .

المملكة المتحدة :

- ٦ : وقع الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ومارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا ثلاث اتفاقيات تتعلق بالاستثمارات البريطانية فى الاتحاد السوفيتى وتأسيسات دخول البريطانيين وقيام بريطانيا ببناء مدرسة فى أرمينيا التى دمرها زلزال ديسمبر ١٩٨٨ .
٢٥ : أعلنت منظمة العفو الدولية ومقرها لندن أن مائة دولة من بين ١٨٠ دولة لاتزال تنفذ عقوبة الاعدام وأن السود أكثر ضحايا بالولايات المتحدة .

المملكة المغربية :

- ١٧ : صرحت مصادر مغربية معينة بحقق الانسان انه يوجد على الأقل ألف مسجون سياسى فى شمال أفريقيا .

موريتانيا :

- ٢٥ : أعلن عن فرض حظر التجول فى نواكشوط وتواديبيو عقب تفجر أعمال عنف ضد السكان السنغاليين فى موريتانيا .

ناميبيا :

- ١ : بدأ تنفيذ استقلال ناميبيا الذى تم توقيعه فى ديسمبر ١٩٨٨ فى نيويورك .
٢ : شنت الطائرات الهليكوبتر التابعة لحكومة جنوب أفريقيا هجوماً ضد الوطنيين فى ناميبيا مما ادى الى مصرع ٥٠ شخصاً على الأقل .
٨ : أعلن سام نجوما زعيم منظمة جنوب غرب افريقيا (سوابو) أن المنظمة أمرت مقاتليها فى ناميبيا بوقف القتال مع قوات جنوب أفريقيا والتجمع استعداداً للانسحاب من الاقليم .
٩ : قررت منظمة (سوابو) وقف القتال فى شمال ناميبيا والانسحاب الى داخل حدود أنجولا .

- الجمعة ٢٨ / ٤ ورفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق الجوية والبحرية والبحرية وفتح كافة المعابر بين شطرى بيروت وذلك لمدة ٢ اشهر تقوم خلالها اللجنة الوزارية العربية بايجاد حل ثابت ونهائى لأزمة لبنان .
٢٩ : رفض العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية فى لبنان الامتثال لقرار الجامعة العربية بانهاء الحصار حول مختلف الموانىء والموانىء الساحلية فى بيروت .
أكد مسئول لبنانى موال لسوريا أن القوات السورية لن تنهى حصارها حول مواقع القوات المارونية ما لم ترفع الحصار المفروض حول موانىء بيروت .

ليبيا :

- ٢٢ : أعلنت ليبيا انها لن تشترك فى أية قمة عربية . تحضيرها مصر تعبيراً عن معارضتها لحضور أية قمة تشارك فيها دولة عربية تعترف باسرائيل .
٢٣ : أعلن فى جنيف عن انشاء جائزة دولية لحقوق الانسان باسم العقيد معمر القذافى على غرار جائزة نوبل ولكن للعالم الثالث فقط .

مالطة :

- ٤ : تم تنصيب مستر نابونى وزير الخارجية المالطى السابق رئيساً جديداً لمالطة .

المملكة الأردنية الهاشمية :

- ١٢ : عقدت فى عمان محادثات بين الملك حسين عاهل الأردن والرئيس حسنى مبارك حول تطورات القضية الفلسطينية .
٣٠ : اندلعت مظاهرات واضطرابات فى مدينة معان الأردنية وعدة مدن وقرى أخرى احتجاجاً على ارتفاع الأسعار .
٢٠ : المح السيد زيد الرفاعى رئيس وزراء الأردن الى ان عدم تسلم بلاده لمستحققاتها من المعونة العربية هو سبب الأزمة المالية التى اندلعت بسبب المظاهرات فى البلاد .
٢٦ : أعلن الملك حسين ان انتخابات تشريعية جديدة سوف تجرى بالأردن قريباً بعد أن زالت العوائق من أمامها وبعد فك الارتباط مع

اليابان :

٥ : تعهدت اليابان بتخصيص قروض اضافية قدرها ٤,٥ مليار دولار للدول التي توافق على تنفيذ خطط اصلاح الاقتصادى لصندوق النقد الدولى فى اطار خطة نيكولاس بريدى وزير المالية الأمريكية .

الأوسط :

٢٦ : أعلن ريتشارد شينى وزير الدفاع الأمريكى استجابته لطلب الرئيس

جورج بوش بخفض ميزانية الدفاع للعام المالى القادم بمقدار ٥٠٠ مليون دولار ووصفه بأنه قرار مؤلم .

الانتفاضة الفلسطينية بأنها عمل من أعمال العصيان المدنى المقطوع الصلة بالارهاب ..

١٩ : اتفق الرئيس الأمريكى بوش والعاقل الأردنى الملك حسين على ضرورة العمل من أجل بدء عملية مفاوضات جادة للتوصل إلى تسوية لنزاع الشرق

مايو ١٩٨٩**الاتحاد السوفيتى :**

٢ : ذكرت صحيفة التايمز البريطانية أن الاتحاد السوفيتى قرر تعيين الدبلوماسى جيناد تيراسوف كسفير متجول خاص لشئون الشرق الأوسط .
٣ : أعلن المجلس الأمريكى الخاص باليهود السوفييت أن ٤٥٥٧ يهوديا سمح لهم بمغادرة الاتحاد السوفيتى فى ابريل ١٩٨٩ .

٦ : أجل الزعيم السوفيتى جورباتشوف زيارة مقررة لليابان واتهمها بانتهاج سياسة مزدوجة فى علاقاتها بموسكو .
١ : أقر برلمان جمهورية لاتفيا السوفيتية قانونا بجعل اللغة اللاتفية اللغة الرسمية فى المصالح الحكومية ودوائر الأعمال بدلا من الروسية .
: أدى نصف مليون مسلم صلاة العيد بمسجد موسكو لأول مرة منذ الثورة السوفيتية .

١١ : ١٢ زار موسكو جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى ، ووجه الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة نداء مشتركا لجميع الأطراف المتحاربة فى لبنان لوقف إطلاق النار لانتهاء الحرب

الاهلية وأكدت تأييدهما لسيادة لبنان واستقلاله .

: اقترح الاتحاد السوفيتى عقد لقاء رباعى بينه وبين الولايات المتحدة واسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ورفض وزير الخارجية الأمريكى الاقتراح .

: أبلغ جورباتشوف وزير الخارجية الأمريكى أن الاتحاد السوفيتى سيسحب من طرف واحد ٥٠٠ صاروخ نووى قصير المدى من أوروبا

هدد العام واقترح عليه خفض قوات حلفى وارسو والأطلسى بمقدار نصف مليون جندي وخفض ٤٠ ألف دبابة من قوات حلف وارسو .

١٢ : بدأ الاتحاد السوفيتى سحب جزء من قواته فى تشيكوسلوفاكيا .

١٥ : بدأ الاتحاد السوفيتى سحب جزء من قواته من منغوليا .

١٩ : أعلن برلمانا جمهوريتى استونيا وليتوانيا استقلال الجمهوريتين الاقتصادى عن الكرملين .

٢٥ : انتخب الشيخ حاجى الله شكورباشا زادة مفتى مسلمى القوقاز نائباً فى

البرلمان السوفيتى وهو أول شخصية دينية اسلامية فى تاريخ الاتحاد السوفيتى ينتخب لهذا المنصب .
: اختار البرلمان السوفيتى ميخائيل جورباتشوف مرشحا وحيدا لرئاسة الاتحاد السوفيتى .

٢٨ : تمكنت العناصر المحافظة فى مؤتمر نواب الشعب (البرلمان) السوفيتى من السيطرة على مجلس السوفيت الأعلى الذى يضم ٥٤٢ عضوا .

٣٠ : لأول مرة منذ ٧٠ عاما كشف الزعيم السوفيتى جورباتشوف أمام البرلمان الجديد أرقام الميزانية العسكرية لعام ١٩٨٩ وبلغت ١٢٢,٦ مليار دولار

واقترح خفضها بنسبة ١٤٪ على مدى عامى ٩٠ - ١٩٩١ ، كما أعطى البرلمان المنتخب الجديد حق مناقشة الاتفاق الحكومى .
إثيوبيا :

١٦ : وقعت محاولة انقلاب فاشلة بقيادة قائد السلاح الجوى الأثيوبى ورئيس هيئة الأركان للأطاحة بنظام حكم الرئيس منجستو هيلاماريام .

١٨ : أعلنت القيادة الشمالية للجيش الثانى

البرلمان السوفيتى وهو أول شخصية دينية اسلامية فى تاريخ الاتحاد السوفيتى ينتخب لهذا المنصب .

: اختار البرلمان السوفيتى ميخائيل جورباتشوف مرشحا وحيدا لرئاسة الاتحاد السوفيتى .

٢٨ : تمكنت العناصر المحافظة فى مؤتمر نواب الشعب (البرلمان) السوفيتى من السيطرة على مجلس السوفيت الأعلى الذى يضم ٥٤٢ عضوا .

٣٠ : لأول مرة منذ ٧٠ عاما كشف الزعيم السوفيتى جورباتشوف أمام البرلمان الجديد أرقام الميزانية العسكرية لعام ١٩٨٩ وبلغت ١٢٢,٦ مليار دولار واقترح خفضها بنسبة ١٤٪ على مدى عامى ٩٠ - ١٩٩١ ، كما أعطى البرلمان المنتخب الجديد حق مناقشة الاتفاق الحكومى .
إثيوبيا :

١٦ : وقعت محاولة انقلاب فاشلة بقيادة قائد السلاح الجوى الأثيوبى ورئيس هيئة الأركان للأطاحة بنظام حكم الرئيس منجستو هيلاماريام .

١٨ : أعلنت القيادة الشمالية للجيش الثانى

سيطرتها الكاملة على أسمره عاصمة إقليم أريتريا مواجهة التمرد حتى يتم إسقاط النظام الحاكم .

٢٠ : قررت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا وقف إطلاق النار من جانب واحد وأعلنت انضمام ١٥٠ ألف جندي إثيوبي لحركة التمرد .

٢١ : أعلن الرئيس الإثيوبي منجستو هيلاماريام أن العديد من كبار ضباط الجيش انتحروا وتم اعتقال عدد آخر سيقدّمون إلى المحكمة بعد فشل عملية الانقلاب .

الأرجنتين :

٢ : قررت حكوم الأرجنتين اتخاذ سلسلة من الإجراءات الطارئة من بينها تجميد الأسعار لمواجهة تصاعد معدل التضخم .

اعترف الرئيس الأرجنتيني بفشل حكومته في مواجهة الأزمة الاقتصادية .

١٥ : فاز كارلوس منعم مرشح الحزب البيروني المعارض في انتخابات الرئاسة في أول انتقال سلس للسلطة منذ ٦٠ عاما وعودة الحزب البيروني للحكم بعد ١٣ عاما .

٢٢ : وافق الرئيس راول الفونسين مبدئيا على اختصار رئاسته الحالية التي تنتهي رسميا في ١٠ ديسمبر القادم والتجديد بتسليم السلطة إلى الرئيس المنتخب كارلوس منعم لاحترام الأمانة الاقتصادية في البلاد .

٢٤ : عزل الرئيس الفونسين عن قراره بالتعجيل بتسليم مهام السلطة إلى الرئيس المنتخب وقرر تشكيل حكومة أزمة لمواجهة التدهور الاقتصادي بالبلاد .

٢٩ : أعلن الرئيس الفونسين خطة طوارئ لمواجهة أسوأ أزمة اقتصادية تمر بها الأرجنتين .

٣ : قرر الرئيس الفونسين فرض حالة الطوارئ في البلاد لمدة شهر .

أستراليا :

٩ : تخلصت أحزاب المعارضة الأسترالية من زعمائها في انقلاب مفاجيء وأفسحت بذلك الطريق أمام تبني سياسات محافظة .

إسرائيل :

٢ : اعترف إسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي بأن المستوطنات في الأراضي المحتلة قليلة الفائدة الأمنية وبأن قواته عاجزة عن حماية المستوطنين اليهود .

٤ : أعلن إسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل أنه حتى لو أدخل عرفات مبدلا رسميا على سبيل وقف مضمّن

التحرير الفلسطينية فإن ذلك لن يجعل إسرائيل توافق على إجراء مفاوضات مع المنظمة □

١١ : صرح وزير الدفاع الإسرائيلي بأن سوريا والعراق والسعودية تملك صواريخ أرض - أرض قادرة على إصابة تل أبيب .

١٤ : أعلن مكتب الإحصاء الإسرائيلي أن عدد سكان إسرائيل قد بلغ ٤,٥ مليون نسمة بينهم ٨٠٠ ألف عربي .

١٤ : وافقت الحكومة الإسرائيلية على خطة السلام التي اقترحها إسحاق شامير رئيس الوزراء بنسبة ٢٠ صوتا مقابل ٦ أصوات معارضة .

١٦ : أدانت منظمة الصحة العالمية الممارسات القمعية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة .

١٧ : وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة على قرار يدين استمرار ممارسة إسرائيل لسياسة القبضة الحديدية في الأراضي المحتلة خاصة تجاه المرأة الفلسطينية .

١٩ : قتل جندي إسرائيلي وأصيب ٧ بينهم قائد كتيبة واستشهد ٧ فلسطينيين في أول معركة بالرمح بين الفلسطينيين وجنود الاحتلال في قرية بيت أولا بالضفة الغربية المحتلة .

٢١ : أذاع راديو إسرائيل أن الولايات المتحدة طلبت من إسرائيل الامتناع عن إقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة في الضفة الغربية حتى لا تكون عقبة أمام احتمالات دفع عملية السلام . كما بلغت الولايات المتحدة إسرائيل ضرورة تقديم تصور أشمل وأوسع مدى لما ستكون عليه المراحل القادمة في عملية السلام مع مراعاة ربط هذه المراحل منذ بدايتها وحتى الوصول إلى تسوية نهائية لمشكلة الشرق الأوسط .

٢٤ : أقر الكنيست قانونا يسمى قانون منع الإرهاب يقضي بمصادرة أموال المنظمات الفلسطينية .

٢٨ : تعرضت مستوطنة المائلة في شمال إسرائيل للقصف بصواريخ انتحارية كما وقعت محاولة للتسلل إلى المائدة لقي فيها قذائين وجرحوا واعتقلت إسرائيل فدائيين فلسطينيين .

جمهورية أفريقيا الوسطى :

٢٠ : قطعت أفريقيا الوسطى علاقاتها الدبلوماسية مع السودان الذي رفض عبور طائرة رئيس أفريقيا الوسطى أجواءه لزيارة إسرائيل .

أفغانستان :

٢٤ : وصلت إلى كابول اسدات عسكرية سوفيتية تشمل دبابات ، دفيعة

وعربات مصفحة في إطار إظهار مساندة موسكو لحكومة نجيب الله في الحرب ضد المجهدين الأفغان .

٢٩ : طلب الرئيس الأفغاني نجيب الله الموالى لموسكو من الهند لأول مرة رسميا ، تقديم مساعدات عسكرية لقواته للتغلب على الموقف المتدهور في مدينة جلال آباد التي يحاول المجهدون السيطرة عليها .

ألمانيا الشرقية :

٨ : تظاهر في مدينة لينبرج عدة آلاف من المواطنين للمطالبة بمزيد من الديمقراطية والانتخابات ذات المرشحين المتعددين .

ألمانيا الغربية :

١ : فشلت محادثات المستشار هلموت كول ومارجريت تاشر رئيسة وزراء بريطانيا حول بدء المحادثات بين حلفي وارسو والأطلسي بشأن خفض الأسلحة النووية قصيرة المدى من أوروبا مما أدى إلى توسيع حدة الخلافات بين دول حلف الأطلسي .

٢٣ : أعيد انتخاب الرئيس الألماني الغربي ريتشارد فون فايتسكر لفترة رئاسة ثانية مدتها خمس سنوات عشية الذكرى ٤٠ لقيام ألمانيا الغربية .

أنجولا :

٢٠ : أعلنت حكومات جنوب أفريقيا وأنجولا وكوبا أنها توصلت إلى حل خلافاتها حول إقليم ناميبيا وأنها اتفقت على المضي في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لنزع الاستقلال إلى الإقليم حسبما يقضي بذلك القرار رقم ٤٣٥ لمجلس الأمن الدولي .

إيران :

١ : أعلنت إيران أنها ستشتري سفنات قاذفة حديثة من دول لم تذكر اسمها وذلك لدعم قواتها الجوية . وأنها ستشتري أسلحة أخرى من الاتحاد السوفيتي .

٥ :

دعا ناشط رافسانجاني رئيس البرلمان الإيراني الفلسطينيين إلى ضرب ومهاجمة المصالح الغربية وقتل الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين وشديد انتصاع وخطف الطائرات لهذه الدول اتصاع الكفاح ضد

إسرائيل :

٧ : أجبرت القوات المسلحة الإيرانية مفاوضات عسكرية في الخليج ومضيق هرمز .

٨ :

ذكرت وكالة أسوشيتد برس أن السلطات الإيرانية أعدت مئات الأشخاص وسط حالة من الاضطراب السياسي عقب انتهاء الحرب مع العراق .

١٦ : تلقى الرئيس حسنى مبارك دعوة رسمية من الملك الحسن الثانى عاهل المغرب لحضور القمة العربية الطارئة بالدار البيضاء .

١٧ : زار مصر الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة أمير دولة البحرين .

١٧ : أبلغت مصر الولايات المتحدة الأمريكية تحفظاتها على خطة شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى لاجراء انتخابات فى الاراضى المحتلة .

١٨ : ١١ زار مصر السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

٢٠ : قرر الاتحاد العربى للنقل الجوى عودة مصر الى عضوية الاتحاد .

٢١ : عادت مصر رسميا الى ممارسة عضويتها الكاملة فى جامعة الدول العربية بعد غياب دام أكثر من ١٠ سنوات .

٢٢ : عقد لقاء الدار البيضاء على هامش مؤتمر القمة العربى الطارىء بين الرئيس مبارك وكل من الرؤساء القذافى والاسد وبين جديد .

٢٩ : تم فتح الحدود البرية بين مصر وليبيا . تم توقيع اتفاق مصرى أمريكى لتصنيع اجزاء من المقاتلة إف ١٦ فى مصر بواسطة الهيئة العربية لتصنيع

٣٠ : جرت تدريبات جوية مشتركة بين مصر والأردن أطلق عليها اسم (جبالوت) واستمرت اسبوعين .

٣٠ : زار القاهرة السيد أحمد قذافى الدم رئيس الاستخبارات الليبية . واستقبله الرئيس حسنى مبارك .

الدانمرك :

١٩ : وافق البرلمان الدانمركى على اقتراح الحكومة بالغاء المساعدات التى تقدم فى صورة قروض الى العالم الثالث اعتبارا من أول يوليو ١٩٨٩ وابدالها بدفع لا ترد تقدم الى الدول النامية .

جنوب أفريقيا :

١٤ : أعلنت جنوب أفريقيا أن قواتها استأنفت انسحابها عن إقليم ناميبيا .

جواتيمالا :

٩ : أعلنت حكومة جواتيمالا احباط محاولة انقلاب ضد حكومة الرئيس غينيس بوسيرزو المدنية .

سنتياغو :

٢٤ : دعا البرلمان الاوروبى حكومات الدول الاتمنى عشرة الاعضاء بالسوق الاوروبية المشتركة الى قطع كافة علاقاتها مع نظام ابة اله الخمسين فى ايران والذي وصف بأنه نظام متطرف وظالم يطرده من الأمم المتحدة .

على خفض الأسلحة التقليدية .

١١ : أعلنت المحكمة الانتخابية فى بنما الغاء الانتخابات الرئاسية والعامية بسبب ما وصفته بالتدخل الخارجى ووقوع عمليات تزوير واسعة النطاق وانتشار أعمال العنف .

بولندا :

١٠ : أعلنت نقابة تضامن المستقلة فى بولندا انه تم اكتشاف اجهزة تصنت الكترونية فى مكاتبها المخصصة للاجراءات الانتخابية فى مدينة « سلويسك » .

١٧ : لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية وافق البرلمان البولندى على قانون يسمح بالشرعية للكنيسة الكاثوليكية فى بولندا .

تركيا :

٢٠ : هبط طيار سوفيتى بطائرته العسكرية من طراز ميغ ٢٩ المتطورة فى أحد المطارات التركية وطلب اللجوء الى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد أعيدت الطائرة الى الاتحاد السوفيتى بدون الطيار .

جمهورية مصر العربية :

٩ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة لكل من الأردن والعراق وأجرى محادثات مع الملك حسين والرئيس العراقى صدام حسين وأكد الرئيس مبارك وصدام حسين التزام مصر والعراق بسيادة لبنان كقلم عربى شقيق عضو فى الجامعة العربية وبوحدة الوطنية الاقليمية .

٩ : قرر مجلس وزراء الصحة العرب فى دورته غير العادية فى جنيف إعادة عضوية مصر الى المجلس .

وقعت مصر والولايات المتحدة عددا من الاتفاقيات تحصل مصر بمقتضاها على ٤٧ مليون دولار منحة لا ترد لتجسين مستوى التعليم وتنظيم الأسرة والرعاية الصحية بالقطاع الخاص وتمويل المشروعات الزراعية .

١٢ : زار مصر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولى عهد ابوظبى ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الامارات العربية المتحدة .

١٣ : قرر المجلس الوزارى لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) عودة مصر للمنظمة وإلى الشركات والمؤسسات التابعة لها . ووافقت جميع الدول الاعضاء على عودة مصر مع تحفظ ليبيا وحدها .

١٤ : رفضت الخارجية المصرية طلب الاثيوبيين الرياضيين الذين طلبوا حق اللجوء السياسى لمصر .

١٨ : اتهم وزير الداخلية الايرانى السعودية بمنع الايرانيين من اداء فريضة الحج بناء على اوامر من الولايات المتحدة واسرائيل .

٢٤ : أقرت ايران عن ٤٩ من أسرى الحرب العراقيين المرضى والجرحى . ٣٠ : أقرت ايران وكوريا الجنوبية رفع درجة التمثيل الدبلوماسى بينهما الى درجة السفارة .

ايطاليا :

٤ : وافق مجلس النواب الايطالى بأغلبية ساحقة على رفع تمثيل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى روما الى وضع المقوضية العامة .

١٩ : أعلن شميرياكودى ميتا رئيس الوزراء الايطالى استقالته من منصبه وبها تنهار الحكومة ٤٨ فى ايطاليا منذ الحرب العالمية الثانية .

٣٠ : قررت الحكومة الايطالية رفع درجة التمثيل الدبلوماسى الفلسطينى فى ايطاليا من مكتب اعلام الى مندوبية عامة لفلسطين .

باراجواى :

١ : أجريت فى باراجواى أول انتخابات رئاسية تشترك فيها أحزاب المعارضة منذ أكثر من ٦٠ عاما وتنافس ثمانية مرشحين من مختلف القبوى السياسية . وفاز فيها مرشح الحزب الحاكم الجنرال اندرياس رودويجيز .

باكستان :

١٤ : أكد الجنرال ميرزا اسلام رئيس أركان الجيش الباكستانى أن الحرب فى افغانستان تدخل مرحلتها النهائية والحاسمة وستنتهى بإسقاط الحكومة العسكرية الموالية للاتحاد السوفيتى فى كابول .

٢٥ : صدر قرار من الجنرال حميد غول رئيس جهاز المخابرات المسئول عن امداد الثوار الأفغان بالأسلحة .

بلجيكا :

٤ : قبلت الدول ال ١٦ الأعضاء فى حلف الأطلسى فى وضع حد الانقسام المتفجر داخل التحالف الغربى نتيجة للخلاف بين الولايات المتحدة والمانيا الغربية حول الصواريخ قصيرة المدى .

٢٩ : اقترح الرئيس الأمريكى بوش فى قمة حلف الأطلسى خفض القوات الأمريكية فى أوروبا بنسبة ٢٠٪ فى اطار خطة من أربع نقاط للتفاوض مع حلف وارسو حول خفض الأسلحة التقليدية فى أوروبا . ووافق زعماء الأطلسى على بدء المفاوضات مع موسكو لخفض الصواريخ وليس ازلتها بالكامل وذلك بعد التوصل الى اتفاق مع حلف وارسو .

السودان :

١ : أعلنت قوات المتمردين في الجنوب بزعامة جون جارانج وقف إطلاق النار ضد القوات الحكومية لمدة شهرة مالم يتم مد هذه الفترة .

١٢ : قررت حكومة السودان حظر أى نشاط للقوات التشادية التي دخلت أراضيها عقب الانقلاب الفاشل ضد حكومة الرئيس حسين حبرى وجردت هذه القوات من أسلحتها .

١٥ : أعلن وزير خارجية السودان أن دولة الامارات العربية المتحدة وافقت على اعادة سفيرها للخرطوم .

٢٢ : اتهمت السودان رسميا تشاد بالتورط في الاشتباكات القبلية المسلحة في اقليم دارفور غربى السودان .

سوريا :

١٤ : أصدرت رئاسة الجمهورية السورية بيانا أكدت فيه تأييد سوريا لعودة مصر الى مكانها الطبيعي في الفضال العربى واعتبار مشاركتها في مؤتمر القمة العربى الطارئ بالمغرب تطورا ايجابيا وأشار البيان الى تحسن العلاقات المصرية السورية في الفترة الاخيرة .

١٦ : اتهمت سوريا ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية بتبذير حاد اغتيال مفتى لبنان حسن خالد .

السنغال :

٢٢ : عقد في داكار المؤتمر الوزارى لوزراء خارجية الدول الناطقة بالفرنسية [الفرانكفون] وأصدر عددا من القرارات حول أهم القضايا الدولية وعلى رأسها قضية الشرق الأوسط ومشكلتا لبنان وناميبيا والتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا وتعمير تشاد والوضع الاقتصادى العالمى ومشكلة المديونية الخارجية وقضايا البيئة .

الصين :

٩ : ١٥ : زار الصين الرئيس الايرانى على خامنئى .

١٥ : ١٨ : زار الصين الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف في اول زيارة من نوعها منذ ٣٠ عاما وأكد بيان مشترك

عن الزيارة اتفاق البلدين على تطبيع العلاقات بينهما وزيادة التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والعمل من اجل نزع السلاح الكامل لمنطقة الحدود المشتركة على ان يبدأ ذلك بخفض القوات في منطقة الحدود بما يتفق وعلاقات حسن الجوار . كما أكد

البيان استمرار الخلافات حول بعض جوانب العقيدة الماركسية والنظرية الاجتماعية ، والخلاف حول شكل الحكومة الكمبودية بعد انسحاب الفيتناميين .

١٩ : فرضت القيادة الصينية الاحكام العرفية في العاصمة بكين وعدة مدن اخرى لمواجهة المظاهرات الطلابية في اخطر تحد يواجه النظام الصينى منذ ٤٠ عاما .

أكدت مصادر صينية ان اللجنة الدائمة للمكتب السياسى للحزب الشيوعى الصينى قبلت استقالة تشاوتسى يانج زعيم الحزب والسكرتير العام .

٢٢ : امتنع الجيش عن تنفيذ الاوامر بقمع الاضطرابات في الصين .

٢٥ : اصدر الجيش الصينى بيانا اعلن فيه تأييده للأحكام العرفية .

٢٦ : ذكرت مصادر صينية ودبلوماسية غربية في بكين ان تشاوتسى يانج السكرتير العام للحزب الشيوعى الصينى وصاحب الاتجاه المعتدل قد عزل من منصبه ووضع رهن الاعتقال المنزلى كما أعفى وزير الدفاع من منصبه .

العراق :

٦ : لقى وزير الدفاع العراقى الفريق اول عدنان خير الله مصرعه في حادث تحطم طائرة هليكوبتر عسكرية .

٧ : صدر قرار جمهورى بتعيين الفريق اول الركن عبد الجبار شنشل وزير الدولة للشئون العسكرية ووزيرا للدفاع .

سلطنة عمان :

٤ : قررت حكومة سلطنة عمان ان تقوم باستبدال طائراتها القديمة من طراز (هوكرهنتر) بطائرات جديدة من نوع (هوك) المقاتلة .. كما سيتم تزويد القوات المسلحة بصواريخ أرض جو من طراز (جافلين) . وقد أعربت حكومة سلطنة عمان خلال محادثاتها مع الحكومة البريطانية عن رغبتها في ايقاف صفقة الطائرات التورنادو وقد قامت الحكومتان باعادة النظر في ذلك .

١٤ : ١٦ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى الكويت اجرى

خلالها مباحثات مع مع الشيخ جابر الأحمد الصباح امير الكويت .

١٦ : ١٨ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى الاردن اجرى خلالها مباحثات مع جلالة الملك حسين .

١٨ : ٢١ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى مصر اجرى خلالها مباحثات مع الرئيس حسنى مبارك . وصرح عبدالعزيز بن محمد البراس وزير الاعلام بأن المباحثات بين السلطان قابوس بن سعيد والرئيس حسنى مبارك التي جرت في القطر الذي اقلهما من القاهرة الى الاسكندرية قد تناولت العلاقات الثنائية بين السلطنة ومصر بشكل خاص والتنسيق بين البلدين الشقيقين في كل المجالات و اضاف : بأن القضية الفلسطينية كانت محور الحوار بين الزعيمين وتم الاتفاق على ضرورة دعم مساعى السلام من اجل حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه ودعم القضية الفلسطينية في الساحات المختلفة . وقال أن السلطان قابوس بن سعيد والرئيس حسنى مبارك تدارسا خلال المحادثات القضية اللبنانية بكافة جوانبها ، وان وجهة نظر الزعيمين متطابقة في هذا الصدد .

٢٢ : أكد يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العماني للشئون الخارجية ان قمة الدار البيضاء ستكون آخر القمم العربية الطارئة وقال انها قمة تحضيرية للقمة العربية العادية . وتتسم بأنها تعقد في ظروف غير تصادمية . وقال : ان الموضوع الأكثر إثارة فيها هو عودة مصر الى الجامعة العربية ومشاركتها في أول قمة بعد المقاطعة .

٢٦ : أعلن السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ان كافة المسؤولين في الشرق الأوسط يجمعون على ان الحرب لا تجلب الا الموت والدمار والفقر والالم . وطالب في هذا الصدد اسرائيل بأن تستجيب لمبادرات السلام التى أعلنها الفلسطينيون . وأكد ان حل المشكلة الفلسطينية سيكون خطوة عظيمة للعالم العربى والعالم الخارجى . ودعا السلطان قابوس الى ضرورة الاسراع بحل الازمة اللبنانية وأن يكون الحل على قاعدة تأتى من ارادة الشعب اللبنانى .

فرنسا :

٢ : استقبل الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران في قصر الاليزيه رسميا الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات .

الوعر المتمثل في ازمتها الاقتصادية الراهنة .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٢٩ : قرر البنك المركزي الأردني تخفيض

قيمة الدينار الأردني بنسبة ٥٥ ٪

وربطه بعدد من العملات الأجنبية بدلا

من الدولار الأمريكي فقط .

المملكة العربية السعودية :

١٨ : تصاعدت الحرب الإعلامية بين

السعودية وإيران مرة أخرى بعد

توقفها في أكتوبر ١٩٨٨ واتهمت

الصحف السعودية إيران باللجوء إلى

الإرهاب ضد المسلمين ، كما اتهم

رأسيو الرياض قادة إيران بالسعي لبث

الفتن بين المسلمين .

٢٩ : اقترح الملك فهد عاهل السعودية أن

تبحث الجامعة العربية تعديل ميثاقها

الذي ينص على اتخاذ القرارات

بالإجماع .

رحب مجلس الوزراء السعودي بعودة

مصر إلى الجامعة العربية .

٣١ : أعلن الرئيس حسني مبارك أن الملك

فهد بن عبدالعزيز قد طلب إنشاء

كوبرى في شرم الشيخ ليكون جسرا

يربط بين مصر والمملكة العربية

السعودية .

المملكة المتحدة :

١٠ : ألغت اللجنة التنفيذية لحزب العمال

البريطاني المعارض سياسة الحزب

الخاصة بنزع الأسلحة النووية من

جانب واحد وتبنت سياسة جديدة

تنص على الاحتفاظ بصواريخ بولاريس

وترايدينت النووية البريطانية

واستخدامها كأدوات مساومة في

مباحثات خفض الأسلحة بين الشرق

والغرب .

١٧ : أعلن مركز الأبحاث العسكرية

الاستراتيجية التابع لمؤسسة جينز

العسكرية البريطانية أن الدول النامية

ودول حلف وارسو تمتلك وتطور أعدادا

متزايدة من الصواريخ النووية قصيرة

المدى مما قد يغير بشكل كبير في توازن

القوى في العالم .

٢١ : أعلنت الخارجية البريطانية أن الاتحاد

السوفيتي قد طرد ثمانية دبلوماسيين

بريطانيين وثلاثة صحفيين انتقاما

لطرده بريطانيا ثمانية دبلوماسيين

سوفيت وثلاثة صحفيين لقيامهم

بنشاطات لا تتفق مع وضعهم

الدبلوماسي .

أعلنت الخارجية البريطانية أن

موسكو اعتبرت ثلاثة دبلوماسيين

بريطانيين اشخاصا غير مرغوب فيهم

وذلك ردا على قرار مماثل من لندن .

جنيف لمعاملة أسرى الحرب والمسيبيين

في وقت الحرب .

« انظر أيضا إيطاليا ٥/٢٠ ، فرنسا

٥/٨٩ ، ٤ ، ٢ ، ٢ »

كميوتشيا :

٢ : وجه هون شن رئيس الحكومة

الكميوتشية الدعوة للأمير نورردوم

سيهانوك زعيم تحالف منظمات المقاومة

الكميوتشية للعودة إلى بلاده وتولى

« منصب رئاسة الدولة وممارسة سلطاته

التي حرم منها عقب انقلاب ١٩٧٠

الذي أطاح به .

الكويت :

٢١ : اعتقلت قوات الأمن الكويتية ٤٨

إيرانيا تسللوا إلى الكويت بدون

تصريح .

لبنان :

٢ : انهار وقف إطلاق النار الذي رتبته

جامعة الدول العربية في لبنان عقب تجديد

القتال في جميع الجبهات بين القوات

السورية التي تساندها ميليشيات الدروز

وبين قوات الجيش اللبناني التابعة

للعهد ميشيل عون رئيس الحكومة

العسكرية .

٢ : وافق العهد ميشيل عون رئيس الحكومة

العسكرية على رفع الحصار عن الموانئ

التابعة للميليشيات .

١١ : وافق زعماء الأجنحة المتقاتلة في لبنان

على الالتزام مجددا بوقف إطلاق النار

الذي دعت إليه الجامعة العربية .

١٢ : انهار اتفاق وقف إطلاق النار بعد

ساعات وسقط ٤٠ صاروخا على بيروت

الشرقية .

١٦ : لقي الشيخ حسن خالد مفتي

الجمهورية اللبنانية مضرعه في حادث

اغتيال سابر عندما انفجرت سيارة

ملغومة في مركبه في بيروت الغربية .

ليبييا :

٢٩ : أعلن فوز المنافس الوطني الأفريقي

نيلسون مانديلا المسجون بسجون

جنوب أفريقيا بجائزة حقوق الإنسان

التي تحمل اسم الرئيس الليبي العقيد

معمر القذافي .

(انظر أيضا مصر ٢٩ ، ٥/٢٠)

المجر :

٩ : اعتفت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

المجري يانوس كادار رئيس الحزب من

مناصبه السياسية بما فيها رئاسة

الحزب وعضوية اللجنة المركزية .

١١ : أعلنت المجر اجراء تعديل وزارى هام

في ٦ وزارات اساسية وذلك بهدف

تنفيذ سلسلة من الاجراءات

الاقتصادية الهامة وصفت بأنها

تساهم في انطلاق البلاد على الطريق

٢ : أعلن عرفات انه اقترح على المسئولين

الفرنسيين تشكيل وفد عربي مشترك

برئاسة مصر للتحضير للمؤتمر الدولي

للسلام بالتعاون مع فرنسا .

٤ : في ختام زيارته لفرنسا أعلن ياسر عرفات

رئيس دولة فلسطين انه طلب من

الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران القيام

بدور الوسيط بين اسرائيل ومنظمة

التحرير الفلسطينية نظرا لأن الرئيس

ميتران على صلة بجميع الاطراف في

الشرق الأوسط .

١٩ : أكد الرئيس فرانسوا ميتران تأييد

بلاده لحق الشعب الفلسطيني في اقامة

دولته المستقلة ودعا إلى تصفية

« الاستعمار الجديد » في العلاقات

الاقتصادية الدولية .

فلسطين :

٢ : طالبت دولة فلسطين الانضمام إلى

معاهدات جنيف الأربع الخاصة بمعاملة

المدنيين في زمن الحرب .

٤ : قام المستوطنون الاسرائيليون بتدمير

واتلاف واحراق الممتلكات الفلسطينية في

مدينة الخليل بما في ذلك احد المساجد

المكث بالمصلين .

١٠ : أعلن بسام أبو شريف مستشار الرئيس

الفلسطيني ياسر عرفات استعداد

م . ت . ف للتفاوض حول جدول زمني

ينظم انسحاب القوات الاسرائيلية من

الأراضي المحتلة واحلال قوات دولية

محليها للإشراف على اجراء انتخابات

بها مؤكدا ضرورة ربط الانتخابات

بخطوات أخرى في عملية السلام .

١٢ : قررت منظمة الصحة العالمية تأجيل

قرارها لمدة عام في طلب منظمة التحرير

الفلسطينية لقبول انضمام دولة

فلسطين لها .

١٦ : رفضت منظمة التحرير الفلسطينية

رسميا والشخصيات الفلسطينية

البارزة في الضفة الغربية وقطاع غزة

المحتلين خطة اسحاق شامير رئيس

الوزراء الاسرائيلي لاجراء انتخابات في

الأراضي المحتلة لأنها لا تعترف بالوجود

الوطني للشعب الفلسطيني ولا تتعامل

مع قضيتة وحقوقه الوطنية المشروعة

وتجاهل القرارات الدوابة بما فيها

القراران ٢٤٢ و ٣٢٨ .

١٧ : داهمت قوات الاحتلال الاسرائيلية

مستشفى اسلامراض النفسية

والعصبية بمدينة بيت جالا بالضفة

الغربية واعتدت بالضرب على المرضى

والاطباء والممرضين ودمرت محتويات

المستشفى .

١٩ : تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية

بطلب رسمي للتوقيع على إتفاقيات

٢٢ : دعا ٥٨ نائباً بريطانيا يمثلون الاحزاب الرئيسية اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل الى التخلي عن التشدد والدخول في عملية السلام بالتفاوض مع م. ت. ف. والاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين

٢٥ : قررت الحكومة البريطانية طرد اربعة اعضاء من سفارة تشيكوسلوفاكيا في لندن بتهمة التجسس وردت تشيكوسلوفاكيا بطرد ثلاثة بريطانيين من الدبلوماسيين ومسئول تجاري المملكة المغربية :

٢٣ : ٢٦ : عقدت بالدار البيضاء اعمال مؤتمر القمة العربي الطارئ وشاركت فيه جميع الدول العربية بما فيها مصر لأول مرة منذ عشر سنوات . ولم يحضر لبنان للاختلاف على من يمثلها .

نجحت جهود الرئيس الجزائري بن جديد في عقد اجتماع بين الرئيس السوري حافظ الاسد والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في الدار البيضاء .

كانت اهم قرارات المؤتمر استمرار دعم الانتفاضة الفلسطينية وتشكيل لجنة عليا برئاسة الملك الحسن الثاني لمتابعة عقد المؤتمر الدولي للسلام وتأييد العراق للحفاظ على سيادته ودفع الجهود لاقرار تسوية سلمية مع ايران ، وتحقيق الوفاق الوطني في لبنان وتشكيل لجنة ثلاثية من الزعماء العرب لانهاء الازمة .

منغوليا :

١٧ : أعلنت حكومة منغوليا رفع درجة التمثيل الدبلوماسي لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في عاصمتها الى درجة سفارة لدولة فلسطين .

موريتانيا :

٢٢ : اسدعت موريتانيا سفيرها لدى السنغال .

نيجيريا :

٤ : أعلن الجنرال ابراهيم بابا نجيدا رئيس نييجيريا رفع الحظر المفروض على تشكيل احزاب سياسية في البلاد بصورة جزئية بحيث يسمح بانشاء حزبين فقط يحق لهما الاشتراك في انتخابات ١٩٩٢ .

أكد الرئيس بابا نجيدا ان الدستور الجديد يحتفظ بما نص عليه دستور ١٩٧٩ فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الاسلامية حيث يحق لكل ولاية في الاتحاد الفيدرالي النيجيرى تطبيق الشريعة اذا ارادت مع استحداث

تعديل جديد ينص على ألا تطبق إلا على ١٩ : أكد توماس بيكرنج رئيس الوفد الامريكى في الأمم المتحدة ان الولايات المتحدة تعتبر اسرائيل سلطة احتلال في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وممتلكات الجولان السورية وانها تتحمل نتيجة مسئولية حماية المدنيين في هذه الاراضي المحتلة وفقا لاتفاقات جنيف ولاهاي .

٢١ : أعرب الرئيس الفرنسي ميتران عن تأييده المطلق للمقترحات الامريكية الجديدة الرامية الى تسوية الخلافات التي نشبت داخل حلف الاطلسي حول تطوير ونشر طراز جديد من الصواريخ النووية قصيرة المدى .

أعلنت الولايات المتحدة مجددا رفضها المطلق للمقترحات الالمانية الغربية التي تطالب باجراء مفاوضات مع الاتحاد السوفيتي لخفض هذه الصواريخ في أوروبا .

٢٢ : طالب جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى اسرائيل بوقف الاستيطان والاعتراف بحقوق الفلسطينيين وقال ان الوقت قد حان لحوار جاد بين اسرائيل والفلسطينيين في الاراضي المحتلة .

٢٦ : أبلغ الرئيس الامريكى بوش اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلي قلقه من تصاعد اعمال القمع ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وأعرب عن امله في التزام الاسرائيليين والفلسطينيين بأقصى درجات ضبط النفس .

٣٠ : أعلن البنك المركزي الياباني رفع سعر الفائدة على القروض المصرفية بنسبة ٧٥ ٪ لأول مرة منذ ٩ سنوات .

اليابان :

٣٠ : أعلن البنك المركزي الياباني رفع سعر الفائدة على القروض المصرفية بنسبة ٧٥ ٪ لأول مرة منذ ٩ سنوات .

يوجوسلافيا :

٢ : بدأت يوجوسلافيا بالسماح بوجود كل انواع الملكية الخاصة والجماعية على قدم المساواة .

١٥ : تسلمت هيئة الرئاسة الجماعية اليوجوسلافية الجديدة برئاسة الدكتور بانذورنوفيتش مقاليد السلطة في البلاد لمدة خمسة اعوام بعد انتهاء مدة رئاسة هيئة الرئاسة الجماعية الحالية التي يرأسها الرئيس اليوجوسلافي رائف دذرايفيتش .

٢٨ : توجه وفد من رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف - الحزب الوحيد في يوجوسلافيا - لزيارة اسرائيل وذلك للمرة الاولى منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٦٧ .

٧ : أعلن الجنرال ابراهيم بابا نجيدا رئيس نييجيريا وقائد الجيش انه سيتخلى عن منصبه العسكري ويترك مقعد السلطة بعد انتخاب رئيس مدني للبلاد في اكتوبر ١٩٩٢ وأكد ان نييجيريا تمر بمرحلة انتقالية من الحكم العسكري الى حكم المدنيين وفقا لجدول زمني .

٢٧ : تفجرت اضطرابات واسعة النطاق في نييجيريا احتجاجا على تنفيذ خطة صندوق النقد الدولي وتنفيذ برنامج تقشف في قطاعات عديدة .

الهند :

٢٢ : أجرت الهند بنجاح تجربة اطلاق صاروخ متوسط المدى يصل مداه الى ٢٥٠٠ كيلومتر .

هولندا :

٣ : قدمت حكومة هولندا استقالتها الى الملكة بياتريس لخلاف حول تمويل خطة لمكافحة تلوث البيئة .

الولايات المتحدة الامريكية :

٢ : أكدت الولايات المتحدة رفضها لانضمام فلسطين الى منظمة الصحة الدولية كعضو كامل العضوية .

٥ : أعلن الرئيس الامريكى بوش رفضه ازالة الصواريخ قصيرة المدى من المانيا الغربية .

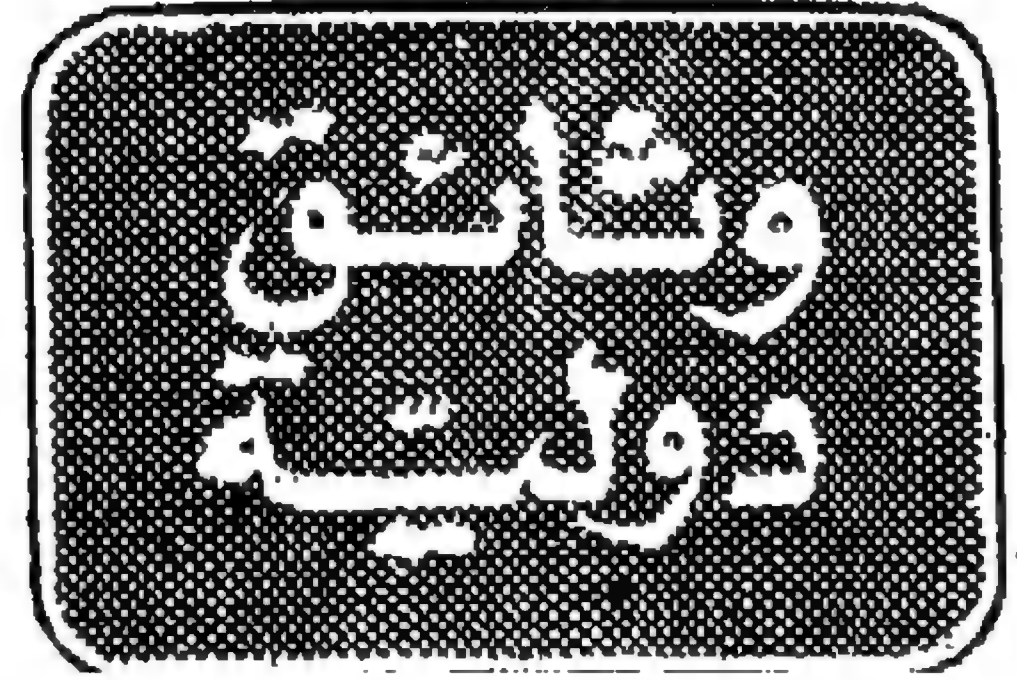
٨ : اصدر الكونجرس الامريكى قراراتين بمعارضة انضمام منظمة التحرير الفلسطينية لعضوية منظمة الصحة العالمية .

٩ : وافقت اللجنة الفرعية التابعة للجنة

المساعدات الخارجية في مجلس النواب الامريكى على المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر والتي تبلغ ٢١ مليار دولار في ميزانية عام ١٩٩٠ دون اجراء تخفيضات عليها و ٢ مليارات لاسرائيل و ٥٠٢ مليون دولار كمساعدات اقتصادية للاردن مع استمرار القيود على تزويده بالاسلحة .

١٢ : أمر الرئيس الامريكى بوش بارسال تعزيزات عسكرية الى القواعد الامريكية في بنما لحماية الرعايا الامريكيين هناك بعد تفجر اعمال العنف في البلاد بسبب تزوير الانتخابات الرئاسية .

١٦ : وافق مجلس النواب الامريكى على مشروع قرار بوقف دفع حصة الولايات المتحدة او أى منظمة متخصصة تابعة لها في حالة موافقتها على طلب منظمة التحرير الفلسطينية بمنحها العضوية الكاملة .



بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية المصري إلى افريقيا الوسطى

١٧ - ١٩ يناير ١٩٨٩

ومن جهة أخرى عبر الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بالقضايا الافريقية والدولية .

وبالإضافة الى أوجه التعاون في المجال الثنائي ، أعرب الوزيران مجدداً عن التزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية افريقيا الوسطى بالاستمرار في دعم التعاون الاقليمي وشبه الاقليمي تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي .

أخذ الجانبان علماً بنتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمجموعة الاندوجو الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من ٢٩ أكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ وأكدوا من جديد أن التطبيق الفعلي لهذه النتائج يدعم أسس التعاون في إطار مجموعة الاندوجو . كذلك أثنى الجانبان على التعاون الوثيق من أجل ضمان نجاح المؤتمر الوزاري السادس لمجموعة الاندوجو المقرر عقده في بانجي عام ١٩٨٩ .

أعاد الجانبان تأكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الافريقية ، ومبادئ ميثاقها ، وأكدوا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة التي تمثل إطاراً للعمل المشترك والتضامن الافريقي . وفي هذا الصدد أعلن الجانبان عن عزمهما على مواصلة العمل على تطبيق اعلان أديس ابابا الختامي الذي أقره رؤساء الدول والحكومات يوم ٢٥ مايو ١٩٨٨ بمناسبة الاحتفال بمرور ٢٥ عاماً على انشاء منظمة الوحدة الافريقية .

وعند تناول الموقف في الجنوب الافريقي ، رحب الجانبان بالاتفاقيات التي تم توقيعها يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ بشأن استقلال ناميبيا ، وأعربا عن تطلعهما الى الاحتفال .. سوياً - بانضمام هذا البلد الافريقي الجديد الى كل من منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى .

وفيما يتعلق بمشكلة الأبارتيد والتمييز العنصري ، فقد ناشد الجانبان مجدداً المجتمع الدولي بمواصلة جهوده من أجل القضاء على هذه الممارسات البغيضة .

وبالنسبة للموقف في تشاد ، أكد الجانبان مجدداً احترامهما الكامل لسيادة تشاد ووحدة أراضيها ، ورحبا بالجهود التي تبذلها الحكومة التشادية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية ، وإعادة السلام . كما رحب الجانبان بتجديد ولاية اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية لمواصلة جهودها بغية التوصل الى تسوية سلمية للنزاع الليبي - التشادي ، وفي هذا الصدد رحب الجانبان باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، أعاد الجانبان تأكيد

بناء على دعوة من السيد / ميشيل بيزرا بريرا وزير الخارجية لجمهورية افريقيا الوسطى ، قام السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية الى جمهورية افريقيا الوسطى خلال الفترة من ١٧ الى ١٩ يناير ١٩٨٩ .

وخلال هذه الزيارة عقدت في بانجي في الفترة من ١٧ الى ١٩ يناير ١٩٨٩ الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية افريقيا الوسطى برئاسة السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي والسيد / ميشيل بيزرا بريرا وقد تضمن محضر اجتماع الدورة تسجيلاً لنتائج أعمالها التي حازت رضا الطرفين .

استقبل الجنرال اندريه كولنبا رئيس الجمهورية ورئيس الدولة والرئيس المؤسس لحزب التجمع الديمقراطي الافرووسطى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية الذي سلم سيادته رسالة صداقة وتضامن من أخيه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

ومن جهة أخرى ، عقد السيد الدكتور بطرس غالي اجتماعات مثمرة مع مسئولى الدولة والحزب الاتم بيانهم :

- السيد / مورييس عينو : رئيس الجمعية الوطنية .
- السيد / جوزيف مابنجي : السكرتير التنفيذي لحزب التجمع الديمقراطي الافرووسطى .
- السيد / جان لوى بسميس : وزير التعليم الوطنى والتعليم العالى .
- السيد / جان ويلبيرو ساكو : وزير الصحة .
- السيد / ميشيل سالى : وزير الطاقة والنهدين .
- السيد / تيودور باجا يامبو : وزير الزراعة .
- السيد / جان بنجى : وزير الثقافة والفنون .

وقد أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ووزير الخارجية لجمهورية افريقيا الوسطى بمستوى الممتاز للعلاقات بين الدولتين ، وهى علاقات قائمة في إطار تدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، وأعاد الوزيران تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما في توثيق وتدعيم وتنويع التعاون بينهما في كافة المجالات .

وفي هذا الصدد تم توقيع بروتوكول التعاون بين حزب التجمع الديمقراطي الافرووسطى والحزب الوطنى الديمقراطى المصرى ، والبرنامج التنفيذى للاتفاق الثقافى والتقنى والعلمى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية افريقيا الوسطى في مجالات الاعلام والفنون والثقافة والشباب والرياضة .

تقوم به حركة دول عدم الانحياز من أجل تدعيم السلام العالمى وتحقيق نزع السلاح النووى والتعايش السلمى بين جميع الدول ، واعادا تأكيد ايمانها بسياسة الحركة إزاء الكتلتين كما أعربا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل اعلاء مثل الحركة ، ورحبا بنتائج مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذى عقد فى نيقوسيا (قبرص) من ٧ الى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ . كذلك أكد الجانبان الحاجة الى التشاور والتنسيق بين الدول الاعضاء فى اطار التحضير لمؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز المقرر عقده فى بلجراد عام ١٩٨٩ .

رحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين وأكدا على ضرورة ان يصبح الوفاق عالميا وشاملا ومفتوحا لكى يتحقق له الدوام . وفى هذا الصدد أعربا عن أهمية التغيير الى الاتجاه للجوء للطرق السلمية لحل المنازعات القائمة فى الساحة الدولية ، ونوها بأثر التقارب بين الشرق والغرب على دول العالم الثالث والقضايا العادلة التى تدافع عنها هذه الدول .

أعرب الجانبان أيضا عن الأمل فى أن تمتد الإرادة التى حققت المناخ الحالى للوفاق فى العلاقات السياسية الدولية ، الى المجال الاقتصادى بغية اقامة نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث التى تواجه حاليا مخاطر تهدد خطط التنمية فيها .

وقد أعرب السيد الدكتور/ بطرس بطرس غالى باسم وفده وباسمه الشخصى - عن شكره وتقديره ، للاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه وفده فى جمهورية أفريقيا الوسطى . ووجه سيادته دعوة للسيد/ ميشيل بيزرا برىا وزير الخارجية لجمهورية أفريقيا الوسطى للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية ، وقد قبل السيد/ ميشيل بيزرا برىا هذه الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعدا فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

تم فى بانجى فى ١٩ يناير ١٩٨٩

أهمية تسوية هذه المشكلة من خلال تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ذات الصلة ، ورحبا بقبول الأطراف المعنية للمقترحات التى تقدم بها سكرتير عام الامم المتحدة فى هذا الصدد . وبإستعراض الموقف الاقتصادى فى افريقيا ، أعرب الجانبان مجددا عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية لافريقيا . وأشادا بالنتائج الايجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الافريقية ، وبأنشطة مجموعة الاتصال المبحث الجماعة الدولية على تأييد عقد مؤتمر دولى خاص بالديون الخارجية لافريقيا . وقد أعاد الجانبان تأكيد مساندتهما للنداء الذى وجهته منظمة الوحدة الافريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٩ . كما رحبا بقرار منظمة الوحدة الافريقية عقد ندوة خاصة بالديون الخارجية لافريقيا فى القاهرة خلال شهر أكتوبر ١٩٨٩ .

أبدى الجانبان اهتماما خاصا بمشكلة الشرق الأوسط ، ورحبا بإعلان دولة فلسطين المستقلة فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . كذلك أكد الجانبان مجددا أن عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعاية الامم المتحدة وطبقا لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٢٣٨ وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بهىء أفضل الفرص للوصول الى حل سلمى عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط .

أما عن الحرب بين العراق وإيران ، فقد رحب الجانبان بوقف العمليات الحربية بين الدولتين وبقبولهما قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى نص على وقف إطلاق النار والتسوية السلمية للنزاع . وفيما يتعلق بالتعاون العربى الافريقى والذى تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى ، أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الافارقة والعرب الذين تجمعهم روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك فى مستقبل أفضل لجميع الشعوب الافريقية والعربية .

أكد الجانبان مجددا التزامهما بدعم الدور الاساسى البناء الذى

عن حكومة
جمهورية أفريقيا الوسطى
ميشيل بيزرا برىا
وزير الخارجية

عن حكومة : جمهورية مصر العربية
الدكتور/ بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى الى زائير

١٢ - ١٦ مارس ١٩٨٩

بعد مؤتمر دولى خاص بالديون الخارجية لأفريقيا . وقد أعاد الجانبان تأكيد مبادئهما للداء الذى وجهته منظمة الوحدة الإفريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية ١٩٨٩ . كما رحبا بقرار منظمة الوحدة الإفريقية بعقد ندوة دولية خاصة بالديون الخارجية لأفريقيا فى القاهرة خلال شهر أغسطس ١٩٨٩ . وفيما يتعلق بالتعاون العربى - الإفريقى ، والذى تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير ، أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الافارقة والعرب الذين تجمعهم روابط التاريخ والحضارة والامل المشترك فى مستقبل أفضل لجميع الشعوب الإفريقية والعربية .

أكد الجانبان مجددا إلزامهما بدعم الدور الأساسى البناء الذى تقوم به حركة دول عدم الانحياز من أجل تدعيم السلام العالمى اللازم لتعاون الدول مع بعضها البعض .

رحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين ، وإكدا على ضرورة أن يصبح الوفاق عالميا وشاملا ومفتوحا لكى يتحقق له الدوام . وفى هذا الصدد ، أعربا عن أهمية التغيير الى الاتجاه للجوء للطرق السلمية لحل المنازعات القائمة فى الساحة الدولية .

أعرب الجانبان أيضا عن الأمل فى أن تمتد الإرادة التى حققت المناخ الحالى للوفاق فى العلاقات السياسية الدولية ، الى المجال الاقتصادى بغية إقامة نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول النام الثالث التى تواجه حاليا مخاطر تهديد خطط التنمية بها .

تطبيقا لبروتوكول التعاون الموقع فى عام ١٩٨٧ بين البلدين فى مجال الطاقة ويهدف الاستفادة من الطاقة الكهربائية والمائية الموجودة فى جمهورية زائير ، اتفق الطرفان على القيام بدراسات جدوى لمشروع ربط شبكتى الكهرباء فى البلدين . وفى هذا الصدد قررا إعادة تأكيد الاتصالات التى سبق أن قامت بها الدولتان بطريقة منفردة مع بنك التنمية الإفريقى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل الحصول على التمويل اللازم لهذه الدراسة .

وقد أعرب المواطن موبوتو نيو عن شكره وشكر وفده للاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه وفده بجمهورية مصر العربية ، وجدد سيادته الدعوة الموجهة للسيد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية بزيارة جمهورية زائير . ومن ناحية أخرى أكد سيادته الدعوة التى سبق توجيهها الى السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية زائير . وقد قبل كل من السيد الدكتور عاطف صدقى والسيد الدكتور بطرس غالى هذه الدعوة بسرور ، وسوف يتم تحديد موعدا بالطرق الدبلوماسية .

حرر فى القاهرة بتاريخ ١٥ مارس ١٩٨٩

عن
حكومة جمهورية زائير
موبوتو نيو
وزير الدولة للتعاون الدولى

بناء على دعوة من السيد الدكتور/ بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، قام السيد المواطن موبوتو نيو وزير الدولة للتعاون الدولى لجمهورية زائير بزيارة رسمية الى جمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٢ الى ١٦ مارس ١٩٨٩ .

وخلال هذه الزيارة ، عقدت فى القاهرة فى الفترة من ١٣ الى ١٥ مارس ١٩٨٩ الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة المصرية - الزائيرية برئاسة السيد الدكتور/ بطرس بطرس غالى ، والسيد المواطن/ موبوتو نيو وقد تضمن محضر اجتماع الدورة تسجيلاً لنتائج أعمالها التى حازت رضا الطرفين .

وقد استقبل السيد الدكتور/ عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية السيد وزير الدولة للتعاون الدولى لجمهورية زائير الذى أبلغ سيادته رسالة صداقة وتضامن شفوية من السيد المارشال موبوتو سيس سيكو الرئيس المؤسس للحركة الشعبية للثورة ورئيس جمهورية زائير لابلأغها للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

وقد أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ، والسيد وزير الدولة للتعاون الدولى لجمهورية زائير بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين ، وهى علاقات قائمة فى إطار تدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، وأعاد الوزيران تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما فى توثيق وتكثيف وتنويع التعاون بينهما فى كافة المجالات .

ومن جهة أخرى ، عبر الوزيران عن أرتياحهما لتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بالمشاكل الإفريقية والدولية الراهنة ، ووعدا باستمرار التشاور بينهما على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة للبحث عن حلول لهذه المشاكل .

وبالإضافة الى أرجح التعاون فى المجال الثنائى ، أعرب الوزيران مجدداً عن إلزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير بالاستمرار فى دعم التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى ، تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى .

أخذ الجانبان علماً بنتائج المؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة الأندوجو الذى عقد فى القاهرة خلال الفترة من ٢١ أكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، وأكدوا من جديد ، اقتناعهما بأن التطبيق الفعلى لهذه النتائج يدعم أسس التعاون فى إطار مجموعة الأندوجو . كذلك اتفق الجانبان على التعاون الوثيق بينهما من أجل ضمان نجاح المؤتمر الوزارى السادس لمجموعة الأندوجو المقرر عقده فى عام ١٩٨٩ .

وباستعراض الموقف الاقتصادى فى أفريقيا ، أعرب الجانبان مجدداً عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا . وأشادا بالنتائج الايجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة بحث الجماعة الدولية على تأييد

عن
حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور/ بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨

«... مما تفخر به الجماعة العلمية العربية ، أن البحث عن مشكلات النظام العربي لم يعد حكراً كما كان من قبل على الباحثين الأجانب ، الذين كانوا بخطابهم الاستشراقي ، بكل ما يحفل به من تحيزات تمليها مصالح شتى ، يؤثرون على وعينا بمشكلاتنا ، من خلال التضخيم من السلبيات ، والتركيز على عوامل التناقض والخصوصية ، والتهوين من عوامل التشابه ، ونفى قدرة الأمة العربية على تبني مفهوم متجانس للعالم .

انتهى هذا العهد ، ونشأ جيل من علماء السياسة العرب ، الذين مارسوا البحث في موضوع النظام العربي ، مطبقين مناهج علمية دقيقة ، ولكن أهم من ذلك تبنيهم رؤية قومية ملتزمة ، لم تمنعهم في كثير من الأحيان من الموضوعية الواجبة ، ولا من ممارسة النقد والنقد الذاتي أحياناً .

ويمكن القول أن اتجاهات البحوث العربية في العقود الأخيرة ، تركزت على ثلاثة موضوعات رئيسية وهي أن كانت مترابطة ، إلا أنها متميزة في نفس الوقت .

أولاً : بحوث عن الجامعة العربية وتقييم دورها وقياس فاعليتها في مجال العمل العربي المشترك ، ومناقشة سبل تعديل سياقها وتطوير مؤسساتها وتحديثها .

ثانياً : بحوث عن النظام العربي ، نشأته ومراحل تطوره وأزماته ومستقبله .

ثالثاً : بحوث عن استشراق مستقبل الوطن العربي ، مع تركيز واضح على قضية التجزئة والوحدة «...»

« وليس غريباً أن يستقطب النظام العربي ومشكلاته اهتمام الباحثين الأفراد ومراكز الأبحاث المتخصصة فهو قضية الحاضر والمستقبل ، في عالم يتطور بسرعة ، على أساس من التكتلات الإقليمية الكبرى ، في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية التي تفرض بذاتها وبحكم قوانين حركتها ضرورة تغيير الهياكل السياسية على المستوى القطري والإقليمي والعالمي . ومن هنا يصبح بحث حاضر ومستقبل النظام العربي مسألة جوهريّة . »

(من المقدمة)

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات والصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والإسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الإطار :

— التغييرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والإسرائيلية . (ج) الدراسات القارية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والأطالس المتخصصة التي تقدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وأرشيف المعلومات .

إدارة المركز : مبنى جريدة الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٧٥٥٥٥ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٢٢٢

رئيس المركز : دكتور بطرس بطرس غالي

مدير المركز : السيد يسسين

economic groups are presented to the new Council as valuable experiences and sources of inspiration, such as the GATT the EFTA and the LAFTA. A special stress is made on the Common Market and its achievements

The author concludes by stating the capacity of the four states-members in the ACC to assume their duties concerning their common development and prosperity. Structural economic similarities between these states make coordination and cooperation possible, through big common projects with mutual benefits and expanding trade inside the ACC.

THE FILE : (P. 72)

THE NEW ADMINISTRATION & CHANCES FOR AN EVOLUTION OF THE AMERICAN POLICY IN THE ARAB REGION:

- Introduction: Dr. Aly Eddine Hilal (P. 90)
- Orientations of the American Administration towards the Arab Region: Dr. 'Abdel Mon'eim Saïd

(P. 92)

- The New American Administration & the Arab-Israeli Conflict: Dr. Hala S'eoudi (P. 115)

- Chances for an Evolution in American Policy towards the Gulf under the New Administration: Dr. Oussama El-Ghazali Harb (P. 125)

- The American Policy towards the Arab Maghreb-Region: Dr. Gihad Aouda (P. 136)

- The Arab Causes in the Elections Campaign for American Presidency: Wahid Adbel Meguid (P. 142)

REPORTS:

- The Casablanca Summit & Egypt's Reintegration: Hassan Abu Taleb (P. 155)

- The Arab Maghreb Union: Ezzedin Shoukry (P. 161)

- Irakian Parliamentary Elections & Multipartism: Mohamed A.H. Zerd (P. 165)

- An Analytical Lecture in Tunisian Elections: Fathi A.Hussein (P. 168)

- Khomeini's Death and Conflict over power in Iran: Khaled El-Sergany (P. 171)

- Role of Egyptian Training Centers in Africa: Ambassador Ahmed Taha Mohamed (P. 176)

- Ethiopia: What After the Last Attempted Coup?: Fathi H. Atwa (P. 181)

- The European United States' Project 1992, Between the Possible & the Impossible: Dr. Thana-F. Abdallah (P. 185)

- Nato: Challenges after Age Forty: Dr. Mohamed A. El-Madah (P. 191)

- Troubles in Georgia & Nationalities' Problem in the Soviet Union: Ahmed A. Abdel Badie (P. 196)

- Sino-Soviet Summit: a New Phase in International Relations: Gammal Eddine M. Aly (P. 202)

- The American Plan to Settle the Third World's Debt: Nesrine S. Mare'i (P. 208)

- Parliamentary Elections and Political Changes in the Soviet Union: Amani M. Fahmy (p. 213)

- Afghanistan after the Soviet Withdrawal: Wafa Sarouat (P. 219)

- Politics & Finances in Japan: Nazira El-Effendi (P. 222)

- Parliamentary Elections in Sri Lanka & the Role of International Observers: Ambassador Ahmed Tewfik Khalil (P. 225)

- Intellectual Property between the GATT's Convention and the WIPO (World Intellectual Property Organisation): Mahmoud Daghash (P. 229)

STRATEGIC & MILITARY SECTION:

- The Impact of Geographical Environment on Arab National Security & its Defence (P. 235)

INTERNATIONAL CONFERENCES & ROUND TABLES:

- the XVIIth Conference of the Arab Lawyer's Union (Damascus - 19 - 22 June 1989) covered: Ahmed Youssri el-Kara'i (P. 239)

- Colloquium on the Arab Cooperation Council: Realities & Future Prospects: Dr. Attia H. Efendi (P. 245)

- Conference on Disarmement & Security in Africa: Tarek Abu Sinna (P. 248)

BOOK REVIEW

- Nuclear Weapons Tests: Prohibition or Limitation?: Josef Goldblat & David Cox (SIPRI, CIIPS, Oxford, N.Y. 1988) (P. 251)

CARTOONS FROM INTERNATIONAL PRESS: PERIODICALS: (P. 268)

- Palestine Uprising & the Search for Peace: Richard Murphy, Muhammad Hallaj-Meron Benvenisti, Rachid Khalidi, William Quant and Sari Nuseibeh (P. 271)

- L'Heure de l'Audace au Proche Orient: Amnon Kapeliouk, Mohamed Sid Ahmed, Samir Kassir. (P. 277)

CHRONOLOGY OF EVENTS: March, April, May 1989 (P. 283)

INTERNATIONAL DOCUMENTS (P. 297)

Conflict, no study exists on the actual Egyptian nuclear option. The author tries to fill this gap. After having defined some methodological remarks viewed as necessary, the author tries to trace the evolution of the Egyptian nuclear option, which has begun with its identification with the use of nuclear energy in order to produce electricity (a project that has finally been frozen since July 1986). Part I of this study deals with the evolution that happened in the official Egyptian conception of the Israeli nuclear capacity and the Egyptian reaction to it. Part II tries to view the changes that have influenced the Egyptian behavior and their consequences especially in the eighties. Finally, Part III tries to explain the impact of some defined factors on the Egyptian nuclear option. The study ends up by giving some answers to questions submitted in the introduction, such as the affirmation that nuclear capacity (for peaceful as well as military uses can only be a symbol of an accumulation of practical civilizational and multidimensional results. It is not a mean to power but rather a result of a reaction between many other factors, such as political, economic and social ones. Therefore, it is an error to adopt the only criterium of military power balance compared with the Israeli protagonist and one should deal with the matter as a whole civilizational challenge. Here, electric nuclear power becomes no less important than nuclear armement. If the latter symbolizes a military strength, the former reflects the whole power that ensures the efficiency in the use of the military weapon, when faced with the enemy. (P. 24)

- THE PALESTINIANS & THE FORCE CONFLICT

Dr. Shafik EL- GABRA

The « intifada », initiated in December 1987, has brought new concepts about the use of violence and force. In this study, the author tries to define the nature of this phenomenon and the force that it represents, as a civil resistance coming from an unarmed palestinian society facing an armed israeli regime.

In the first part, a historical frame is given about the force conflict in the occupied palestinian land. Since 1967, the Palestinian resistance has been a reaction to the Israeli military superiority, imposed on palestinians i.e. a political struggle but having a military character, although reflecting a failure to

create military bases inside the occupied territories. Thus, from 1967 to 1971, liberation from outside was predominating in the ranks of the palestinian resistance, while waiting for a political settlement. Then, since 1973, the palestinian action aimed at liberating territories occupied in 1967, while resistance has covered all fields: political, cultural, administrative and economic.

The second part deals with the « intifada » itself that has carried the palestinian society from « history to the present and partly to the future ». The new force was a total revolution aiming at the « rapid and violent destruction of existing institutions and mobilizing new sectors of the society in civil rebellion, in order to buildup new political institutions. It has created a new balance of forces inside occupied Palestinian land.

Through the «intifada» the Palestinians have discovered their new strength. They have learnt, through a painful practice and challenge while unarmed, - that are the most difficult ways of indulging into violent action - the limits of their enemy's strength. While challenging such a force, they are trying, with strong determination, to transmit the «intifada»'s message about this force and its limits, first to the public and second to the decision-makers in Israel. (P. 60)

- THE ARAB COOPERATION COUNCIL & PROSPECTS FOR ECONOMIC INTEGRATION. Dr. Rabah RATIB.

The author tries to present a clear picture of this new arab regional organism Is it a council «of poors» facing a «rich» one that is the Gulf Cooperation Council? What are the prospects for an Arab Common Market?

The first part presents the Arab Cooperation Council (ACC), its aims, then to what extent it conform to the Arab League's Charter? and finally the author makes a comparative analysis of the ACC and the Gulf Cooperation Council.

The second part deals with the prospects for an economic integration to be initiated between the four states-members of the new Council. Such an endeavour leads the author to review the economic reality in the four states members in the ACC. Then he tries to see what prospects exist for a coordination between national economic policies and plans adopted by these states and how they will be able to overcome the imbalances and distortions that dominate their economies. Some existing forms of



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA AL DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram)
(First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany

- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :

Al Ahram Building,

Al Galaa Street

Tel. Cairo 745666 and 755500

Telex No. 92001-92544 Ahram UN

Annual Subscriptions:

Egypt : 5 Egyptian Pounds,

Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 \$

Other Countries (by Air Mail) : 35 \$

Contents

EDITORIAL:

EGYPT AND FOUR SUMMIT CONFERENCES

Dr. Boutros- Boutros GHALI

STUDIES:

INTERNATIONAL ARBITRATION & PEACEFUL SETTLEMENT IN THE TABA CASE:

Dr.Ahmed H. EL-RASHIDI

The author deals with the general rules that command arbitration as well as its implementation, concerning the Taba case. His analysis leads him to study three main points: the first point tries to define the real content of an international arbitration, with its characteristics and varieties, while the second point deals with the agreements that come out of an international arbitration and their specific conditions and stresses here on the importance of such agreements as these are taken into consideration by court and have the same validity as a constitution or a fundamental law, from the beginning of the trial and until the verdict is pronounced. The third and last point concerns the implementation system followed in order to implement a decision delivered by an international arbitration court, and concludes that the importance of this system lies in the fact that the aim pursued by an international arbitration, as a peaceful mean to settle disputes, can be reached only when all parties concerned have committed themselves to the implementation of such an arbitration. The two parties concerned in the Taba case have complied in the 15th March 1989 to the decision delivered in the 29th September 1988 by the international arbitration court and thus, a peaceful settlement has closed this case. (P. 8)

EGYPTIAN POLICY & THE NUCLEAR OPTION:

Dr.Nadia MUSTAFA

While prolific academic studies deal with the Israeli nuclear capacity as well as the nuclear diplomacy and the impact of the Israeli nuclear factor on the outcome of the Arab- Israeli

AL-SIASSA AL-DAWLYA

- INTERNATIONAL ARBITRATION & PEACEFUL SETTLEMENT IN THE TABA CASE

DR. AHMED H. EL RASHIDI

- EGYPTIAN POLICY & THE NUCLEAR OPTION

DR. NADIA MUSTAFA

- THE PALESTINIANS & THE FORCE CONFLICT

DR. SHAFIK EL-GHABRA

- ARAB COOPERATION COUNCIL: PROSPECTS FOR AN ECONOMIC INTEGRATION

DR. RABEH RATIB

- THE NEW ADMINISTRATION & CHANCES FOR AN EVOLUTION IN THE AMERICAN POLICY IN THE ARAB REGION

(FILE : DR ALY EDDINE HILAL)

- TROUBLES IN GEORGIA: THE NATIONALITIES' PROBLEM IN THE SOVIET UNION

DR. AHMED A. 'ABDEL BADI'E